

حاشية الدسوقي على الشرح الكبير

للعالم العلامة شمس الدين شيخ محمد عرفة الدسوقي
على الشرح الكبير لأبي البركات سيدي أحمد الدردير
وبجانبه الشرح المذكور مع تقررات للعلامة المحقق سيدي شيخ محمد عيسى
شيخ السادة المالكية رحمهم الله

﴿ تنبيه : قد وضعنا التقررات المذكورة على الحاشية وعلى الشرح ﴾
﴿ بأسفل الصحيفة مفصولة بمجدول ﴾

﴿ روجعت هذه الطبعة على النسخة الأميرية وعدة نسخ أخرى ﴾
﴿ وإتماماً لفائدة قد ضبطنا المتن بالشكل ﴾

طبع بدار إحياء الكتب العربية
عيسى البابي الحلبي وشركاه

حاشية الدُّسُوقِي على الشرح الكبير

للعالم العلامة شمس الدين شيخ محمد عرفة الدُّسُوقِي
على الشرح الكبير لأبي البركات بيندي أحمد الدردير
وبجانبه الشرح المذكور مع تقريرات للعلامة المحقق سيدي شيخ محمد عيسى
شيخ السادة المالكية رحمهم الله

(تنبيه : قد وضعنا التقريرات المذكورة على الحاشية وعلى الشرح)
(بأسفل الصحيفة مفصولة بمجدول)

(روجعت هذه الطبعة على النسخة الأميرية وعدة نسخ أخرى)
(وإتماماً للفائدة قد ضبطنا المتن بالشكل)

الجزء الرابع

طبع بدارنا خيساء الكنتال العرسية
عيسى البابي الحلبي وشركاه

مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا
يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باب في الاجارة

(قوله أشهر من ضمها) أي ومن فتحها * وحاصله أن الاجارة مثلكة المحرزة والكسر أشهر ، وهي صدر أجر بالقصر ككتب ويقال أيضا أجر إيجاراً كأكرم ! كراماً ويستعمل للمدود أيضا من باب المفاعلة فيكون مصدره المؤجرة والاجار بالقصر كالقاتلة والقتال وأما الاجارة من السوء ونحوه فهي من أجار إجارة كأعاد إغادة وأقام إقامة * واعلم أن الاجارة قديضة بها شرعاً وإن لم يحصل عقد وذلك في الأعمال التي يعملها الشخص لغيره ومثله يأخذ عليها أجرة وهي كثيرة جداً منها تخليص دين وذلك أن من قواعد الفقه أن العرف كالشرط وأن العادة محكمة (قوله عليك) هو جنس يشمل الاجارة والبيع والهبة والصدقة والنكاح والجعل والقراض والساقاة وتلك منفعة الأمة المحللة (قوله منافع) خرج البيع والهبة والصدقة فإنها عليك ذوات وخرج قواها مباحة عليك . منفعة الأمة المحللة فإن تلك منفعتها وهو الاستمتاع بها لا يسمى إجارة وقوله لمدة معلومة أخرج النكاح (١) والجعل وقوله بعوض متعلق بتملكك وإلحاقه : بعوض غير ناشئ عنها أي عن المنفعة لكان أولى لأجل إخراج القراض والساقاة لأن العامل ملك منفعته بعوض لكن ذلك العوض ناشئ من المنفعة وقوله منافع شيء أي سواء كان آدمياً أو غيره كان ذلك الغير لا يقبل النقل كالدور والأرضين أو يقبل النقل كالسفن والرواحل وغيرها من الحيوانات والأواني (قوله وما ينقل) أي كالثياب والأواني (قوله في الغالب فيها) أي ومن غير الغالب قد يتسمعون باطلاق الاجارة على الكراء والكراء على الاجارة فيطلقون على العقد على منافع الآدمي ومنافع ما ينقل غير السفن والحيوان كراء ويطلقون على العقد على منافع ما لا ينقل ومنافع السفن والرواحل إجارة (قوله العائد) المراد به المؤجر وهو دافع المنفعة والمستأجر وهو الآخذ لها (قوله والأجر) هو العوض الذي يدفعه المستأجر للمؤجر في مقابلة المنفعة التي يأخذها منه (قوله ما يبدل على تملك المنفعة) أي غير لفظ المساقاة فلا

(١) قوله أخرج النكاح : الأولى إخراجها بمنافع لانه عليك انتفاع كما في مع الفرق فتذكر اه محمد عليش

باب في الاجارة وكراء
الدواب والدور والحمام
وما يتعلق بذلك *
وهي بكسر المعزة أشهر
من ضمها وهي والكراء
شيء واحد في المعنى : هو
تملكك . نافع شيء مباحة
مدقة معلومة بعوض ، غير
أنهم سمو العقد على منافع
الآدمي وما ينقل غير السفن
والحيوان إجارة والعقد
على منافع ما لا ينقل
كالأرض والدور وما ينقل
من سفينة وحيوان
كالرواحل كراء في الغالب
فيهما * وأركانها أربعة :
العائد والأجر والمنفعة
والصفة ، والمراد بها ما يبدل
على تملكك المنفعة بعوض
ويشمل ذلك للعاطاة ،
وأشار إلى الأولين بقوله

(صحة الإجارة بمآخذ) مؤجر ومستأجر كالبيع فشرطهما التمييز وشرط الزوم التكليف فالصبي المميز إذا أجر نفسه أو سلعته صح وتوقف على رضا وليه ومثله العبد وأما السفينة إن عقد على نفسه فلا كلام لوليها إلا إذا كان في الأجر عناية فلوليه النظر وإن عقد على سلعة فلوليه النظر مطلقاً كالبيع فالشرط لزوم أيضاً في الجملة (وأجر (٣٣) كالبيع) فيكون طاهر امتنعاً به

مقدوراً على تسليمه معلوماً * ولما كانت قاعدة الامام ابن القاسم أن الثمن في البيع الأصل فيه الحلول وأن الأجرة في الإجارة على التأجيل إلا في مسائله فيجب فيها تعجيل الأجرة ذكرها للصفحة بقوله (وعجل) الأجر وجوباً فلا يؤخر لأكثر من ثلاثة أيام وإلا فسد العقد (إن عين) أى إن كان معيناً كشوب بعينه أى وشرط تعجيله وكانت العادة تعجيله وإلا فسد العقد ولو عجل بالفعل كما يأتي في قوله وفسد الخ (أو) كان غير معين ووقع التعجيل (شرط) أى بسببه وهو عطف على معنى إن عين أى وعجل أى وعجل بتعيينه أو بشرط الأجر بتعيينه أو بشرط (أو عادة) بأن كان العرف والعادة التعجيل وسواء كانت للنافع معينة أو مضمونة شرعاً فيها أم لا مضمونة شرعاً فيها أم لا هي صحيحة في هذه الأربع (أو) كان غير معين كدراهم أو نوب ووصف السكنى وقع (في) منافع (مضمونة) في ذمة المؤجر

تعتقد به عند ابن القاسم لأن المساقاة رخصة يقتصر فيها على ما ورد وتقدم أن سجنون يرى انعقاد أحدهما بالآخر (قوله صحة الإجارة بمآخذ وأجر كالبيع) في كلام المصنف حذف الواو مع ما عطف أي صحة الإجارة ولزومها بمآخذ وأجر كالبيع وإنما قدرنا ذلك لأنه لا يلزم من الصحة للزوم (قوله فشرطهما) أى فشرط صحة عقدهما وقوله وشرط الزوم أى لزوم عقدهما (قوله النظر مطلقاً) أى كان في الأجر عناية أولاً (قوله في الجملة) أى في بعض الأحوال وذلك بالنسبة للعبد فإنه وإن كان مكافئاً لكن لزوم إجارته لنفسه أو لسلعته يتوقف على رضائده لعدم رشده وكذلك السفينة بالنسبة لإجارته لسلعته مطلقاً وكذا لنفسه إن حان في الأجرة وإلا كانت إجارته لازمة ولا يتوقف لزومها على رضا وليه ففي هذه الحالة الرشد ليس شرطاً في الزوم (قوله وعجل الأجر) أى ولو حكماً كآخيره ثلاثة أيام * وحاصل الفقه أنه إن عين الأجر فإن جرى العرف بالتعجيل فلا بد منه في صحته وإن لم يجر عرف أصلاً أو جرى بالتأجيل كان العقد فاسداً ولو عجل بالفعل مالم يشترط التعجيل وإلا صحت عجل بالفعل أم لا ولا فرق في ذلك كله بين كون للنافع للعقد عليها معينة أو مضمونة وإن كان الأجر غير معين وجب تعجيله إن كان شرطاً بالتعجيل أو عادة كانت للنافع العقود عليها معينة أو مضمونة فيها أو لم يكن شرط ولا عادة ولكن كانت للنافع مضمونة لم يشرع فيها وإلا بأن كانت للنافع معينة أو مضمونة وشرع فيها فلا يجب التعجيل للأجر بل يجوز تأخيره ، إذا علمت هذا فلو قال المصنف وعجل معين إن جرى عرف بتعجيله وإلا فسد إلا أن يشترط تعجيله وأجر على تعجيل المضمون إن كان شرطاً أو عادة أو كانت للنافع مضمونة لم يشرع فيها الوفاء بهذا مع الإيضاح واستغنى عن قوله بعد وفسدت إن اتفق عرف بتعجيل المعين وعن قوله أو لم يكن العرف تقدم معين وإن تدو ظهر لك أن قول المصنف أو بشرط أو عادة في غير المعين وأنه عطف على معنى إن عين أى وعجل بتعيينه أو بشرط (قوله وإلا فسد) أى وإلا يشترط تعجيله ولم تكن العادة تعجيله فسد (قوله أى وشرط تعجيله) الأولى حذفه ويقول أى وكانت العادة تعجيله وإلا فسد العقد ولو عجل إلا أن يشترط تعجيله ولو لم يعجل (قوله أى بسببه) الأولى جعل الباء للملابسة أى أو كان غير معين ووقع التعجيل ملتبساً بشرط أو ملتبساً بعادة (قوله وسواء كانت للنافع معينة) كأستأجر دابة هذه لأسافر عليها محل كذا وقوله أو مضمونة أى كأستأجر منك دابة أسافر عليها محل كذا (قوله فهي صحيحة في هذه الأربع) أى إذا كانت للنافع معينة أو مضمونة شرعاً فيها أم لا والحال أن الأجر فيها غير معين واشترط تعجيله أو اعتيد (قوله أو في منافع مضمونة) أى والحال أنه لم يجر عرف بتعجيله ولا اشتراط (قوله في ذمتك) ليس هذا التصريح لازماً بل إن حصل العقد على الإطلاق فالمنافع مضمونة في الذمة سواء صرح بذلك أم لا (قوله الدين بالدين) أى ابتداء الدين بالدين لشغل ذمة المسكرى بالدابة مثلاً والمسكرى بالدراهم (قوله وتعمير الدينين) عطف علة على معلول (قوله جاز التأخير) أى تأخير الأجرة وعدم تعجيلها (قوله كقبض الأواخر) أى كأنه قبض للأواخر وهذا قول أشهب وابن القاسم يرى قبض الأوائل ليس قبضاً للأواخر وحينئذ فيجب تعجيل التقدي في المنافع المضمونة شرعاً بما أم لا (قوله فليسير) أى

كأستأجرتك على فعل كذا في ذمتك إن شئت عملته بنفسك وبغيرك أو على أن تعملني على دوابك لبلد كذا فيجب تعجيل الأجر لاستلزام التأخير الدين بالدين وتعمير الدينين وقيدته في الموازية بعدم الشرع فها هو إليه أشار بقوله (لم يشرع فيها) أى في المنافع المضمونة فإن شرع جاز التأخير بناء على أن قبض الأوائل كقبض الأواخر ثم أخرج من ذلك قوله (إلا كرى حج ونحوه في عبادة) (بالسير) من الأجر كاف في التعجيل فإن وقعت في إبانة فلا بد من تعجيل الجميع أو الشروع ولا يخفى شمول كلام المصنف منطوقاً ومفهوماً

فإن صور في كل من الأجر للعين وغيره لأن المعين من الأجر إما أن يقع في مقابلة منافع معينة أو مضمونة وفي كل إما أن يحصل منه شروع فيها أم لا وفي كل إما أن يشترط التعجيل أو يكون العرف ذلك وإما أن لا يكون كذلك فهذه ثمان صور : أربع منها فاسدة وهي ما إذا اتفق عرف التعجيل ولم يشترط كانت المنافع معينة أو مضمونة شرع فيها أم لا ، وأربع صحيحة وهي ما إذا كان العرف التعجيل وعجل أو اشترط تعجيله (٤) في الأربعة المتقدمة وكل هذا إذا وقع عقد الاجارة على البتة فإن وقع على الخيار

فسدت في الثمان صور كما يستفاد من الخيار كما تقدم وأما إن وقع على أجر غير معين فإن شرط تعجيله أو جرى به عرف وجب التعجيل أيضاً في الأربع صور والا فإن كانت المنافع معينة جاز تعجيله وتأخيرها وإن كانت مضمونة فإن وقع العقد في الإبان كالحج قالوا يجب أحد الأمرين إما تعجيل جميع الأجر إن كان يسيراً أو اليسير منه إن كان كثيراً وأما الشروع بقوله (والا) يكن الأجر معيناً ولم يشترط تعجيله ولم يجز به عرف ولم تكن المنافع مضمونة معناه لم يجب تعجيله وإذا لم يجب (فمياومة) كما استوفى منفعة يوم أى قطعة من الزمن معينة أو تمسك من استيفائها لزمه أجرته وهذا في غير الصانع والاجير ومحل أيضاً عند المشاحة وأما عند التراضي فيجوز تعجيل الجميع وتأخيرها فإن اشترط التعجيل أو جرى به عرف

كالدينار والدينارين كاف في التعجيل أى خوف أخذ الأكرياء أموال الناس والهروب بها ومحل كفاية تعجيل اليسير إذا كانت الأجرة كثيرة وإلا فلا بد من تعجيلها كلها (قوله ثمان صور) هي في الحقيقة أربع وعشرون صورة : اثنتا عشرة في الأجر العين واثنتا عشرة في الأجر غير العين ، وإن اعتبرت في كل أن البيع إما بتأ أو على الخيار كانت جملة الصور ثمانياً وأربعين صورة (قوله إما أن يشترط التعجيل) أى تعجيل الأجر (قوله وإما أن لا يكون كذلك) أى وإما أن لا يكون العرف تعجيل الأجر للعين بأن لا يكون عرف في ذلك أصلاً أو كان العرف تأجيله (قوله فهذه ثمان صور) فيه أن هذه اثنتا عشرة من ضرب ثلاثة في أربعة (قوله إذا اتفق عرف التعجيل) أى بأن كان العرف تأخير الدفع أو لم يكن عرف (قوله وأربع صحيحة) فيه أنها ثمانية (قوله أو اشترط تعجيله) أى وإن لم يعجل (قوله في الأربعة المتقدمة) أى وهي ما إذا كانت المنافع معينة أو مضمونة حصل شروع فيها أم لا (قوله في الثمان صور) الأولى في الاثني عشرة صورة (قوله وإما أن يقع على أجر غير معين الخ) حاصله أن صورته أيضاً اثنا عشر لأن ذلك الأجر الغير للعين إما أن يقع في مقابلة منافع معينة أو مضمونة وفي كل إما أن يحصل منه شروع فيها أولاً وفي كل إما أن يشترط تعجيل الأجرة الغير للعينة أو يكون العرف تعجيلها أولاً ولا يكون العرف تعجيلها والحال أنه لم يشترط التعجيل ، فهذه اثنا عشر حاصلة من ضرب ثلاثة في أربعة أشار الشارح لحكمها بقوله فإن شرط الخ (قوله في الأربع صور) أى كانت المنافع معينة أو مضمونة حصل الشروع فيها أولاً ؛ فهذه ثمان صور حاصلة من ضرب اثنين في أربعة (قوله جاز تعجيله) أى الأجر وتأخيرها وهو ما أفاده بقوله وإلا فمياومة (قوله فإن وقع العقد في الإبان الخ) صوابه في غير الإبان وحاصل الفقه أنه إن كانت المنافع مضمونة فإن وقع العقد في غير الإبان فالواجب تعجيله جميع الأجرة إن كانت يسيرة أو اليسير منها إن كانت كثيرة وهو ما أشار له المصنف بقوله إلا كراء حج فاليسير وإن وقع العقد في الإبان فلا بد من أحد أمرين إما تعجيل جميع الأجرة أو الشروع في تحصيل المنفعة وإلا فسدت وهو ما أشار له المصنف بقوله ومضمونة لم يشرع (قوله ولم تكن المنافع مضمونة) أى لم يشرع فيها بأن كانت معينة أو مضمونة شرع فيها (قوله وهذا في غير الصانع والاجير) أى بل في كراء العقار والرواحل والآدمى للخدمة والأواني (قوله فيجوز تعجيل الجميع الخ) محل جواز التقديم والتأخير في المنافع للعينة عند التراضي كما قال ح أن يشرع في العمل أو يتأخر الشروع نحو العشرة الأيام فإن طال ذلك لم يجز تقديم الأجرة ثم نقل كلام ابن رشد والمذونة وأبى الحسن عليها المفيد لذلك فانظره اهـ بن (قوله فإن لم يكن لهم سنة لم يقض لهم شيء الخ) - ذكره من أن الصانع والأجراء لم يقض لهم إلا بعد الفراغ محله أن بقي على التمام للزوم العقدان فلا قبل عامه كان له بحساب ما عمل (قوله أو في اجارة بيع الساع) أى الاجارة على بيعها كما لو استأجره على السمسرة عليها ثلاثة أيام مثلاً بدينار (قوله فبقدر ماضى) أى فيستحق من الأجرة بقدر ماضى من الزمان وهذا هو معنى قول المصنف والافياومة (تجمله والفرق بين الاجير) أى الفرق بين حقيقتهما

عجل كما مر وأما الصانع والاجير فليس لهما أجرة إلا بعد التمام ففي المذونة وإذا أراد الصانع والاجراء تعجيل الأجر (قوله) قبل الفراغ وامتنع رب الشيء حملوا على المعارف بين الناس فإن لم يكن لهم سنة لم يقض لهم شيء إلا بعد الفراغ وأما في الأكرية في دار أو راحلة أو في اجارة بيع السلع ونحوه فبقدر ماضى وليس لحياط خاط نصف القيمة أخذ نصف أجرته إذا لم يأخذه على ذلك بل حتى يتم اهـ والفرق بين الاجير والصانع أن بائع منفعة بده ان كان لا يجوز ما فيه عمله كالبناء والتجار فهو أجير

وان كان يحوزه فإن كان لم يخرج فيه شيئا من عنده كالحياط والحداد والصابغ فصانع وان كان يخرج فيه شيئا من عنده كالصابغ فبايع صانع (وفقدت) اجارة عينت فيها الاجرة فهو راجع لقوله وعجل ان عين ان اتقى (٥) فيها (عرفت تسجيل المعين) بأن كلف

العرف التأخير أولا عرف
وعلى الفساد بأنه كمنشط
التأجيل فليز بالدين بالدين
وعماية المستحق وحمل
الفساد فيهما ان لا يتشط
التعجيل كاسم (كعب جعل)
أي كما تفسد الاجارة إذا
وقعت مع جعله صفقة
واحدتلتاقرهما للمال في الحقل
من عسب لزومه بالهذه
وجواز التعرر وبيع التعجيل
بخلاف الاجارة (لا) مع
(بيع) صفقة واحد فلا
تفسد لعدم منافاتها بهوله
كانت الاجارة في نفس
البيع كشرائه ثوبا
بدراهم معلومة على أن
يخطه المبيع أو جلد ابل يلبس
بخرجه أو في غيره كشرائه
ثوبا بدراهم معلومة على
أن ينسجه آخر ويشترط
في الصورة الاولى شروعه
أو ضرب أجل الاجارة
ومعرفة خروجه عين عليه
أم لا أو إمكان إعادته
كالنحاس على أن يصنه
قدحا كما قدمه في السلم
فان اتقى الامران
كالزيتون على أن يصهره
فلا وأما ان كانت الاجارة
في غير نفس المبيع فتجوز
من غير شرط * ثم عطف
على قوله كعب جعل مسائل

(قوله تعجيل المعين) أي تعجيل الأجر الدين (قوله بأن كان العرف التأخير) أي بأن كان التأخير عرف
بلد العقد (قوله أولا عرف) أي بأن كانوا يتعافدون بالوجهين (قوله بأنه) أي انتفاء العرف بالتعجيل
(قوله فليز المدين بالدين) أي ابتداء الدين بالدين لشغل ذمة المسكرى بالمداية مشلا وشغل ذمة
المسكترى بالدراهم (قوله وعماراة الدميتين) عطف علة على ملول ورد ما قاله من التعليل من جهة أن الدم
لا تقبل المعينات فالأولى ما عطل به في المدونة من أن يبيع معين يتأخر قبضه (قوله وحمل الفساد فيهما)
أي فيما اذا كان العرف تأخير المعين أو اتقى العرف رأسا (قوله ان لم يشترط التعجيل) أي فان اشترط
صحت وإن لم يحصل تعجيل لأن اشتراط التعجيل بثابة التعجيل بالفعل * واعلم أن تعجيل الأجر
للمعين حق لله وكذا غير المعين إذا كان المقود عليه منافع مضمونة لم يشرع فيها وأما غير المعين في غير
المضمونة أو في مضمونة شرع فيها فوجب التعجيل حيث الشرط أو السرف حق لأدنى وحيشد
فانتفاء التعجيل في الأمرين الأولين مفسدا للعقد وأما انتفاء التعجيل في الأخيرين فلا يفسد العقد
ويقضى على المستأجر بالتعجيل فان رضى المؤجر بالتأخير فلا ضرر ، هذا هو الصواب (قوله كعب جعل)
ليست الكاف داخل على مع لأنها ملازمة للنصب على الظرفية بل على محذوف أي كاجارة مع جعل
(قوله أي كما تفسد الاجارة إذا وقعت مع جعل صفقة) أي كخطي هذا الثوب واتى ببيدى
الآبق ولك دينار (قوله لتأخرهما) أي لتنافي أحكامهما (قوله بخلاف الاجارة) أي فانها تلزم بالهذه
ويجوز فيها الاجل ولا يجوز فيها التعرر (قوله فلا تفسد) أي الاجارة ولا يفسد البيع أيضا إذ لا يمكن
أن يكون العقد الواحد صحيحا في شيء وفاسدا في شيء آخر (قوله بدراهم معلومة) أي واقعه بعضها
في مقابلة الثوب وذلك بيع وبعضها في مقابلة الحياطة وذلك اجارة (قوله على أن يحزره) أي
نعلا أو غيرها (قوله في الصورة الأولى) أي وهي ما إذا كانت الاجارة في نفس البيع (قوله شروعه)
أي في العمل كالحياطة والحزر (قوله أو ضرب أجل الاجارة) قال شيخنا صوابه الواو إذ لا بد من
الامرين الشروع ولو حكما كتأخير ثلاثة أيام وضرب الاجل وفي البدر القرافي (قرع) قال مالك إذا
اشترى ثوبا بقي منه ذراع على أن يكمله فلا يجوز ولو شرط أن يأتي بمثل صفته لأنه معين يتأخر قبضه
قاله ابن الموار (قوله ومعرفة خروجه) أي على أي وجه كان من كونه ردثا أو جيدا بأن كان ذلك
الرجل متقنا في صنعه فيخرج جيدا أولا فيخرج ردثا (قوله أو إمكان إعادته) أي أولم يعرف
وجه خروجه لكن يمكن إعادته كالنحاس (قوله فان اتقى الامران) أي معرفة وجه خروجه
وإمكان إعادته ان لم يعجبه (قوله كالزيتون) أي كشرائه الزيتون على أن يصهره البائع (قوله فلا)
أي فلا يجوز ، بقى شيء وهو أن ظاهره أن الزيتون يمتنع به والاستحجار على عصره مطلقا وليس
كذلك بل يقال إن كان ذلك العامل متقنا للصناعة لا يختلف عصره جازوا فلا وحيشد فالزيتون
مثل غيره اه عدوى (قوله وكجلد) أي كأني ستأجر شخصا على سلخ حيوان بجلده (قوله وأدخلت
الكاف الخ) عبارة تنبيه بمنع الاجارة على السلخ بالجلد على منعها بشيء من لحمها من باب
أولى وذلك لأن اللحم مجبول مغيب بالجلد ولا بد في عوض الاجارة من كونه معلوماه قل عبق ولم
يقول إن اللحم داخل تحت الكاف كما قال ابن غازي وح لانها للتشبيه لا لتعجيل لعطفه على بوله كعب جعل
فهو عطف تشبيه على تشبيه والجمع بين العطف والكاف للتأكيد (قوله وسواء الخ) مرتبط بقول
النصف وكجلد لسلخ (قوله لأنه لا يستحقه) أي الجلد الذي هو الالة (قوله وقد يخرج صحيحا الخ)

تفسد فيها الاجارة لاجهالة فقال (وكجلد) جعل أجرا (لسلخ) وأدخلت الكاف اللحم كلا وبعضا وسواء كانت الشاة حية أم
مذبوحة لانه لا يستحقه الا بعد الفراغ وقد يخرج صحيحا أو مقطوعا

أى وحيتنذ فالاجارة على الساخ بالجلد فيها غرر وهو ممنوع في الاحارة كالبيع (قوله أو نخالة لطحان)
 أى أو نخالة أجرة لطحان أجير على طحن حب كأن تستأجر شخصاً يطحن لك حباً بنخالته ومن
 هذا القليل ما يقع في بلاد الريف من دفع الزرع لمن يدرسه بنورجه وبهاثمه ويأخذ تبته في مقابلة
 درسه فهى إجارة فاسدة وأما لو قال له أدرسه ولك حملان تبنا من تبته أو من غير تبته جاز ذلك، وكذا
 كتب ابن عسق (قوله) وأما لو استأجره بكيل معلوم منها (أى من النخالة كاطحن لى هذا الحب
 ولك صاع من النخالة سواء قال من نخالته أو من غيرها أو أطلق (قوله) جزء ثوب) كالو أجره
 على نسج ثوب على أن له نصفها وأشار بذلك لقول مالك في الدونة وإن أجرته على دبح جلود أو عملها
 نعلا أو نسج ثوب على أن له نصفها إذا فرغ لم يحز (قوله) فالثوب لربه (أى وكذلك الجلد وله أجر
 مثله وهذا إذا كانت الثوب أو الجلد لم تقف بيد الصانع فإن قامت بيد الصانع بعد الدبح أو النسج يبيع
 أو تلف أو حوالة سوق لزم صاحب الجلد أو الغزل أجرة المثل في دباغ جميع الجلد ونسج كل الغزل
 للصانع ويغرم الصانع لصاحب الثوب أو الجلد قيمة النصف الذى جعل له لوقوع البيع فيه فاسداً
 وقد فات فيغرم قيمته مدبوغاً وأما النصف الآخر فهو ملك لربه وهذا كله إذا جعل له النصف بعد
 العمل وأما لو جعل النصف في الغزل أو في الجلد من وقت العقد فإن شرط عليه أن يدينها أو يبيعها
 مجتمعة فلا يجوز أيضاً لأنه حجر عليه ومنعه من أخذ ما جعله له إلا بعد الدبح أو النسج فإن أفاتها
 بالشروع في الدباغ أو النسج فعلى الصانع قيمة النصف الذى هو أجرة يوم القبض لأن البيع فاسد
 وقد فات وأما النصف الآخر فلربه وعليه أجرة عمله فيه وأما إن جعل له النصف من وقت العقد
 يفعل به ما شاء بلا حجر عليه في دباغه أو نسجه مع نصفه فهو جائز ، فالأقسام ثلاثة (قوله) ولا يلزمه
 خلفه (أى والحال أنه لا يلزم ربه خلفه (قوله) فيصير قد الأجرة فيها (أى فيصير قد الأجرة
 وهو الجزء في هذه المسئلة التي جعل فيها الجزء من الآن وقوله كالنقد في الأمور المحتملة أى السلامة
 وعدمها وقوله وهو ممنوع أى للتردد بين السلفيه والخلفية إذا كان المنقود مثلياً كالدينار وللغرر إذا كان
 مقوماً كما هنا إذ لا يدري مال الذى يأخذه الأجير ، اذ يحتمل أن الرضيع يسلم فيأخذ نصفه ، ويحتمل
 أن يهلك فيأخذ نصف أجرة المثل في المدة التي رضعها قبل موته، وظهر لك مما قررناه أن قوله فيصير الخ
 بيان لوجه المنع فيما بعد المبالغة وأما علة المنع فيما قبل المبالغة فلما فيه من بيع معين يتأخر قبضه راعم
 أنه إذا مات الرضيع في أثناء المدة فإن ملك الأجير ربه نصفه من الآن فعلى الأجير قيمة نصفه يوم
 قبضه يدفعها لربه لأن البيع فيه فاسد وقد فات وأما النصف الآخر فلربه فيلزمه أن يدفع للأجير
 نصف أجرة المثل في المدة التي رضعها وأما إن ملكه نصفه بعد القطام فله أجرة المثل فيما أرضعه وصيته
 من ربه ولا شيء على الأجير لأنه على ملك ربه، هذا إذا مات قبل القطام ، فإن مات بعده سواء جعل له
 نصفه من الآن أو بعد القطام فعليه نصف قيمته يوم القطام وله أجرة رضاع مثله (قوله) كما هنا (أى
 أى فإن أجرة الرضاع هنا نصف الرضيع وهو مقوم (قوله) وفسد إذا استأجره بما سقط (أى بحز
 منه أى بأن قال استأجره على نفق زيتونى فما سقط فلك نصفه وعلة الفساد الجهل بالكم لأن من
 الشجر ماهو قاصح يقل ما يسقط منه، ومنه ما هو بخلافه، وقوله أو بحز مما خرج أى بأن قال استأجره
 على عصر زيتونى فما عصرت فلك نصفه وعلة الفساد الجهل بالكم وبصفة الخارج بالمصر فقول الشارح
 للجهل بالكم راجع للسائلين وقوله والصفة راجع للثانية وفيه ابن العطار منع الاجارة في مسئلة النفق بما
 إذا كان النفق بيده وأما بعضا جائر لان العصا لا تبقى شيئاً والزيتون مرئ واستبعد أبو الحسن هذا
 القيد بأن النفق باليد غير معتاد والنفق بالعصا هو مراد من منع (قوله) كاحصد وادرس هذا الزرع ولك
 نصفه وكذا ادرسه ولك نصفه ففاسدة) أى للجهل بما يخرج لانه استأجره بنصف ما يخرج من الحب

القدر فهى كالجزاف غير
 للرعى وأما لو استأجره
 بكيل معلوم منها على أن
 يطحن له قدرأ من الحب
 فيجوز (وجزء ثوب)
 جبل أجرة (لنساج)
 ينسج ذلك الثوب ومثل
 ذلك الجلود على دباغها بحز
 منها لجهل صفة خروجها
 فإن وقع فالثوب لربه وله
 أجر مثله (أو رضيع)
 آدمى أو غيره جعل جزؤه
 كربه أجراً لمن يرضه
 على أن يملكه بعد الرضاع
 بل (وان) كان يملكه (من
 الآن) لان الصبي قد يتغير
 وقد يتغير رضاعه لموت
 أو غيره ولا يلزمه خلفه
 فيصير قد الاجرة فيها
 كالنقد في الامور المحتملة
 وهو ممنوع سواء كان للنقود
 مثلياً أو مقوماً كما هنا (و)
 فسد إذا استأجره (بما
 سقط) أى بحز منه كثلث
 (أو) بحز مما (خرج في
 نفق زيتون) راجع
 للاول (أو عصره) راجع
 للثاني للجهل بالكم والصفة
 لان من الشجر ماهو
 قاصر يقل ما يسقط
 منه ومنه ماهو بخلافه
 (وكاحصد وادرس)
 هذا الزرع (ولك نصفه)
 وكذا ادرسه ولك نصفه
 ففاسدة وله أجر مثله وأما
 احصد فقط ولك نصفه

فسيأتي أنه جائز (وكرأ أرض) صالحة للزراعة (بطعام) سواء أنبتت كالقمح أو لم تنبت كالبن والمسل ثلاث بدخلة الطعام **الطعام** لأجل مع التنازل والغرر والزائلة وأما بيعها به فيجوز (أو بما تنبت) غير طعام (V) كقطن وكتان وحشيش وزعفران

وتين وأما كراء الدور والحواليات بالطعام فيجوز إجماعاً (إلا أن يكون ما تنبت) كخشب وحطب وقصب فليس وعود هندي وصندل حن كل ما يطول مكته فيها حتى يمدك أنه أجنبي منها فيجوز (و) فسدت اجارة على (حمل طعام) مثلاً (لله) بعيد لا يجوز تأخير قبض المعين اليه (ينصف) مثلاً لما فيمن يبيع معين تأخر قبضه فإن وقع فأجر مثله والطعام كله لربه (إلا أن يقبض) أي الجزية المستأجر به (الآن) أي حين اللقمة بالفعل لعرف أو يشترط قبضه الآن ولو لم يقبض بالفعل لعدم العلة للتقدمة فهذه المسئلة من أفراد الاجارة بمعنى فيجوز فيها تفصيله وهو أنه ان وقعت والعرف التعجيل فلا بد منه والا فسدت وان كان العرف التأخير أولاً عرف فلا بد من اشتراط التعجيل والا فسدت ويغفر التأخير اليسر كالثلاثة الأيام (وكان) أي وكقوله ان (خطته اليوم) مثلاً

وهو مغيب لا يدري كم يخرج وكيف يخرج (قوله فسيأتي انه جائز) أي لأنه استأجره بنصف الزرع وهو مرئي (قوله وكرأ أرض) أي وقصد كراء أرض صالحة للزراعة إذا أكرت للزراعة أما إذا أكرت بما ذكره لبناء أو جرن فيجوز ولو كان شأنها ان تزرع كما هو ظاهر كلام أهل المذهب خلافاً لما أفق به بعض شيوخ الشيخ أحمد الزرقاني من النع انظر بن (قوله أو لم تنبت) كالبن والمسل وكذلك الشاة المذبوحة والحيوان الذي لا يراد إلا للذبح كخصى الغر والسمك وطير الماء والشاة اللبون وأما شاة لا لبن فيها فتجوز الاجارة بها ولو حصل فيها لبن قبل فراغ مدة الاجارة كجوازها بالماء ولو ماء زمزم وتبوابل الطعام كالقلقل والمصطكا عند من لا يحطها من توابع الطعام لا عند من يحطها من توابعه كالمالح فيمنع (قوله مع التفاضل) الأولى حذفه لانه قاصر على ما إذا كان الطعام المؤجر به مما تنبت الأرض وقوله والغرر أي لأنه يحتمل ان يخرج له من الأرض قدر ما كرى به أو أقل أو أكثر وهذا التعاليل أيضاً قاصر على ما إذا كان الطعام المستأجر به مما تنبت الأرض (قوله والزينة) أي حيث باع المستأجر معلوماً وهو الأرض بمجهول وهو ما يخرج منها وهذا ظاهر اذا كانا من جنس واحد (قوله وبما تنبت) أي مما شأنه أن يستنبت وأن نبت بنفسه وذلك كالقمح وما مثله من الحبوب والبرسيم والقطن وما ذكره الشارح بعده وأما ما لا يستنبته الناس بل شأنه أن ينبت بنفسه فانه يجوز كراؤها به وذلك كالحقلاء والحشيش خلافاً للباحي فيه ولو كان طعاماً للدواب وكسمر حصير ولو استنبت مما شأنه أن ينبت بنفسه مثله مثل الحشيش وما ذكره في جواز الكراء به ولو استنبت (قوله كقطن وكتان) المراد بهما شعرهما وأما ثيابهما فجائز كما في حق ومقتضى آخر كلامه انه لا يجوز كراؤها بالغزل ولعله لكونه هين الصنعة وان كان لا يعود اه عبق (قوله الا كخشب) ربما أدخلت السكف جواز كراؤها بشجر ليس به ثمر أو به وهو مؤبر لانه يبقى لربها لهما وهو غير مؤبر (قوله من كل ما يطول مكته فيها) هذا يتناول الذهب والفضة والرخاص والنحاس والسكرت والمغرة ونحوها من سائر المعادن لأن شأنها أن تنبت بنفسها في الأرض ويطول مكثها فيها (قوله الله بعد لا يجوز تأخير المعين اليه) أي بان كانت على مسافة أربعة ايام فاكثر (قوله فان وقع فأجر مثله والطعام كله لربه) هذا احد قولين وصوبه ابن يونس وقيل نصفه للجمال ويضمن مثله في المواضع الذي حمل منه وله كراء مثله في النصف الآخر نظير ما مر في دينج الجلود إذا استأجره بشي. منها إذ فرغ واختار هذا القول ابن عرفة وابو الحسن (قوله لعرف) أي او يشترط قبضه أي واما قبضه بالفعل والحال انه لا عرف ولا شرط فلا يكفي في الصحة (قوله والا فسدت) أي والا يحصل تعجيل فسدت (قوله فلا بد من اشتراط التعجيل) أي وإن لم يعمل تعجيل بالفعل وقوله والا فسدت أي ولو حصل تعجيل بالفعل (قوله ويغفر التأخير الخ) أي فيما اذا كان العرف التعجيل (قوله ففاسدة للجهل بقدر الاجرة) اعلم ان محل فساد هذه الصورة اذا وقع العقد على الالتزام ولو لأحد المتعاقدين فان كان الخيار لكل منهما جاز وذلك لأن التردد لا يعتبر مع الخيار لأنه اذا اختار امرأ فكأنه ما عقد الا عليه إذ عقد الخيار منحل واما دفع دراهم بعد العقد زيادة على الاجرة ليسر له بالعمل فذلك جائز كما في ح (قوله ولم يقيد باحتطاب ولا غيره) بل ولو قيد انما الفرق بين ما هنا وبين قوله الآتي وجاز بنصف ما يحطب ان ما هنا أريد به قسمة الأثمان وما يأتي أريد به قسمة نفس الحطاب لأنها يقتسمان ثمنه كما نقله بن عن أبي الحسن (قوله فاحصل من ثمن او اجرة) أي فاحصل من ثمن المحمول كالحطب والماء وقوله او اجرة أي اجرة

فهو (بكذا) من الاجر كمشرة (وإلا) خطه اليوم بل أزيد (فيكذا) أي بأجر أقل كثمانية ففاسدة للجهل بقدر الاجرة فان وقع فله أجر مثله ولو زاد على السمي خاطه في اليوم أو في أكثر (واعمل على دابتي) ولم يقيد باحتطاب ولا غيره (فاحصل) من ثمن أو اجرة (فلك نصفه) مثلاً ففاسدة للجهل بقدر الأجرة

وكذا في داري أوحامى أوسفينى ونحوها فيتعين الفسخ إن لم يعمل فإن عمل فأشاره بقوله (وهو) أى ما حصل من عمله (للعامل) وحده (وعليه أجرها) أى أجرة مثلها لربها بالعمى ما بلغ ومثل ذلك إذا قال له اعمل عليها كراها على الأرجح أو قال له أكرها وما حصل فلك نصفه فعمل عليها (عكس) (٨) خذها (لتكريها) وما حصل فلك نصفه فأكرها فما حصل فله لربها وعليه

للعامل أجر مثله لأنه أجر نفسه اجارة فاسدة فالصور أربع ثلاثة منها الأجر فيها للعامل وعليه أجرتها والرابعة بالعكس إلا أن الثانية فيها قولان مرجحان وما قدمناه قول ابن القاسم فيها (وكيفية) بطل على قوله كع جملة (نصفاً) لكتوب بدينار يدفعه الاجير لربه (بأن) أى على أن (بيع) له (نصفاً) ثانياً أى باعه نصف السلعة بدينار مثلاً على أن يبيع له النصف الثانى فصار ثمن النصف للبيع للسمار مجموع الدينار والسمرة على بيع النصف الثانى إن أبهم فى محل البيع أو عين غير بلد العقد لأنه يبيع معين يتأخر قبضه (الأ بالبلد) أى إلا أن يكون محل البيع البلد الذى هما به فيجوز لأنه متمكن من قبض نصيبه من الآن ويلحق به بلد قريب يجوز تأخير قبض المعين له والجيواز بشرطان زيادة

المحمول كادى يركبها (قوله) وكذا فى داري أوحامى أوسفينى (تبع الشارح فى ذلك عبق قال بن وفيه نظر لأنه إنما ذكر فى المدونة السفينة والدار والحمام فى مسألة العكس أعنى لتكريها كما فى ح قال عياض ما لا يذهب به ولا عمل له كالرباع فهو فيها أجير والكسب لربها ويستوى فيها أعمل وواجر وأكر وتقل ذلك أبو الحسن وأقره اه (قوله) وعليه أجرها (أى لأن العامل كأنه اكرتري ذلك كراء فاسدا ابن يونس ولو عمل فلم يجد شيئاً كان مطالباً بالكراء لأنه متعلق بذمته وخالفه ابن حبيب فقال إن عاقبه عن العمل عائق وعرف ذلك العائق فلا شئ عليه (قوله) فالصور أربع (أى لأن رب الدابة إما أن يقول له اعمل على دابتي وما عملت به فلك نصفه وإما أن يقول له خذ دابتي أكرها ولك نصف كرائها وفى كل اما أن يعمل عليها بنفسه أو يكرها لمن يعمل عليها فهذه أربع صور وكلها فاسدة (قوله) والرابعة بالعكس (أى ما حصل فيها من الأجر فهو لربها وعليه للعامل أجرة مثله فى نولية العقد فلو اعطاها له ليكرها وله نصف الكراء فأكرها لمن يسافر عليها وسافر معها ليسوقها كان له أجرة سوقه وتولية لعقد الكراء وما بقى من الكراء لربها كما قال الاقهي (قوله) وما قدمناه قول ابن القاسم فيها (أى وهو أن الحاصل من الاجرة للعامل وعليه لربها أجرها ومقابلته أن الحاصل من الاجرة لربها وعليه أجرة العامل (قوله) على أن يبيع له نصفاً) أشار الشارح بهذا إلى أن الباء: بنى على حد قوله تعالى «ومن أهل الكتاب من أن تأمنه بقطار» وقصد بذلك الجواب عن المصنف فان ظاهره أن صورة المسئلة أنه باعه نصفاً بسبب بيعه النصف الثانى أى أنه جعل ثمن النصف مسمرته على النصف الثانى والمسئلة على هذا القرض لم يكن فيها بيع وإنما هو اجارة إن أجل وجعل ان لم يؤجل وهى على كل حال جائزة فكيف يجعلها المصنف بمنوعة وحاصل الجواب أن الباء بنى على دليل تقييده الجواز بقوله إن أجل ووجه الدلالة أن التقيد بالتأجيل يمنع من كون العقد جمالة لأن الأجل يفسدها ولو كان اجارة محضة لا كفى فيها بالتعيين بالعمل فشرطه التأجيل يشير الى أنها مسئلة اجتماع بيع واجارة لا اجارة فقط ولا جمالة فقط (قوله) أو عين غير بلد العقد أى أو عين محل البيع غير بلد العقد والحال أن بينه وبين بلد العقد أكثر من ثلاثة أيام (قوله) لانه يبيع معين (الخ) هذه العلة لمنع (قوله) لأنه متمكن من قبض نصيبه من الآن (أى لقد رته على بيع نصيب ربه (قوله) ان أجل) أى وان كان الأجل بعيداً لا يجوز تأخير المعين إليه بأن كان زائداً على ثلاثة أيام كفى الترخية عن المدونة خلافاً لأبى الحسن فان باع النصف فى نصف الاحل كان له نصف الأجرة التى هى بعض نصف السلعة التى فى مقابلة السمرة لأن النصف بعضه فى مقابلة الدينار وهو يبيع وبعضه فى مقابلة السمرة وضو اجارة وان بقى الاجل ولم يبيع فله الاجر كاملاً لأنه معمول على السمرة لا على البيع (قوله) وحينئذ أى وحين إذ كان المراد بالثمن ثمن العمل فهو مساو للتعبير بالثمن وبالبيع أى لأن نصف السلعة مضمن وثمنه العمل والدينار ومبيع بالعمل والدينار (قوله) فلو كان البيع مثلياً

وتوضيح

على اشتراط تعيين البلد أشار لما بقوله (إن أجل) أى ضرباً لبيع النصف

الثانى أجله لكون اجارة محضة وهى تمام البيع فيخرجان عن بيع وجعل (ولم يكن الثمن) أى ثمن العمل الذى هو السمرة على بيع النصف الآخر وهو النصف المدفوع للسمار (مثلياً) (وحينئذ فهو مساو للتعبير بالثمن أو البيع نعم التعبير بما ذكر أوضح فلو كان للبيع مثلياً منع لانه قد يصير تارة اجارة وسلفاً لأنه قبض إجارتها وهى مما لا يعرف بعينه فيصير سلفاً إن باع فى نصف الاجل

لأنه يرد حصة ذلك وتارة يكون ثمنا ان باع في آخر الأجل أو مضى الأجل ولم يبع فتردد العقد بين المصوع وهو اجارة وسلف والجائز وهو الثمن ويفهم من هذا أنه إذا شرط عليه أنه إن باع في أثناء الأجل لا يرد له باقي الثمن بل يتركه له أو يأتيه بطعام آخر يبيعه له أنه يجوز وهو كذلك ثم شرع تكلم على أشياء تجوز في الاجارة بقوله [درس] (و جاز) أي عقد الاجارة على (٩) دابة (بنصف) جرد نصف الباء وهي ظاهرة وفي نسخة

توضح ذلك أنه إذا أعطاه إرددين أحدهما في مقابلة دينار والسمرة على الاربء الثاني عشرة أيام فقد قبض الاجارة على الاربء الثاني وهو نصف الاربء الاول فاذا باع الاربء في خمسة أيام رد نصف نصف الاربء الذي أخذه في مقابلة السمرة عشرة أيام وان باع الاربء في اليوم العاشر أو مضى العاشر ولم يبع فلا يرد شيئا فقد ترددت تلك الأجرة وهي نصف الاربء بين كون بعضه إجارة وبعضه سلفا وبين كون كله ثمنا (قوله لأنه يرد حصة ذلك) أي الباقي من الأجل (قوله وهو كذلك) أي قول المصنف ولم يكن الثمن مثليا أي فان كان مثليا منع إلا أن يشترط ألا جبر أنه إن باع في أثناء الأجل لم يرد شيئا ولا جاز (قوله بدل من ضمير جاز) فيه أنه لا تعين البديلة بل المتبادر أن نفس نصف فاعل جاز أي جاز جملة أجرا (قوله بشرط أن يعلم ما يحتطبه عليها) أي بشرط ألا يزيد على الصيغة المذكورة ولا تأخذ نصفك إلا بعد ثقله مجتمعا لموضع كذا فان زاد ذلك منع للحجر عليه كما ذكره ابن عرفة (قوله عرف أو غيره) أي بأن تجري العادة أن الاحتطاب كل يوم ثقلتين كل ثقله قدر قنطار مثلا أو يشترط ذلك (قوله سواء قيد) أي الاحتطاب عليها (قوله كقوله لي) أي قدرها كذا واعلم أنه إذا جاز يوم لي ويوم لك أو ثقله لي قدرها كذا وثقله لك جاز بالآولى كل ثقله نصفها ونصفها لك (قوله لقوة الفرر) أي بعدم انضباطه وهذه من جزئيات المارة في قوله واعملى على دابق فما حصل فلك نصفه لأن المراد فما حصل من أجرة الحمل أو من ثمن المحمول كما مر (قوله والشبكة) قال في النوادر ابن القاسم يجوز دفع الشبكة لمن يصيدها يوما لنفسه ويوما لصاحبها وفي الشهرين كثير لظهور الجبال اهتبا لسن يكر عليه شرط الجواز وهو أن يعلم قدر ما يحتطب عليها بعرف أو غيره وما يصاد بالشبكة لا يعلم قدره بعرف أو غيره فلا يتصور هذا الشرط في شبكة الصيد وإنما يتصور في شبكة الحمل وإلى هذا يشير الشارح بقوله فيجوز بنصف ما يحمل عليها أي على السفينة أو يحمل في الشبكة (قوله إذا كان معينا) أي إذا كان ما يحمل عليها معينا كحطب أو تبين أو حشيش من بلد معينة لأجل أن يعلم قدر ما يحمل عليها أو فيها كل يوم مثلا لان كان ما يحمل عليها غير معين أو كان من بلد غير معينة كنصف ما يحمل عليها مطلقا في السنة تنبيه لو تلفت الدابة بعد أخذ العامل ما يخصه وقبل أخذ ربحها فربها أن يأتيه بأخرى يعمل له عليها ولا بن القاسم في العتية لربها كراؤها وهو آيين وأما لو تلفت بعد أخذ ربحها ما يخصه وقبل أخذ العامل فعلى ربحها أجرة عمله وليس للعامل أن يكلف ربحها دابة أخرى (قوله أوصاع من زيت) قدر الشارح صاع إشارة إلى أن قول المصنف أو من زيت عطف على دقيق لا على قوله منه مثلا يلزم تسلط الدقيق على الزيت وليس بمراد وجملة البدر عطفًا على منه (قوله أي إذا لم يختلف كل من الحب والزيتون في الخروج) كأن كان الحب دائما يخرج منه دقيق وذلك الدقيق دائما جيد أو متوسط وكذا يقال في الزيت (قوله فان اختلف) أي فان تحقق اختلاف الخروج (قوله فان شك) أي عند عدم الاختلاف (قوله حمل في الزيتون ونحوه على عدم الخروج) أي لكون الشأن فيه ذلك بخلاف الحنطة فان الشأن فيها خروج الدقيق (قوله و جاز استئجار المالك منه) أي من المستأجر أي بمثل الأجرة أو اقل أو أكثر بحسب الأجر

بحدفها فنصف مرفوع بدل من ضمير جاز العائد على الكراء أو الاجارة أي و جاز كراء هو نصف (ما يحتطب عليها) أي الدابة المتقدم ذكرها بشرط أن يعلم ما يحتطبه عليها بعرف أو غيره سواء قيد من كيوم لي ويوم لك أم لا كقوله لي وثقله لك فالأجرة هنا معلومة بخلاف ما تقدم من قوله واعملى على دابق فما حصل فلك نصفه واحتز بقوله بنصف ما يحتطب عليها عن نصف ثمن ما يحتطب عليها فلا يجوز لقوة الفرر ومثل والسفينة الدابة الشبكة ونحوها فيجوز بنصف ما يحمل عليها إذا كان معينا من مكان معين فلا مفهوم لدابة ولا لنصف (و) جاز (صاع دقيق) يدفعه رب القمح ونحوه لمن يطعنه له (منه) أو من غيره في نظير طعنه (أو) صاع (من زيت) يدفعه رب الزيتون لمن يعصره له أجرة لعصره (لم يختلف) أي إذا لم يختلف كل من

(٢ - دسوفى - بع)

الحب أو الزيتون في الخروج فان اختلف بأن كان تارة يخرج منه الدقيق أو الزيت وتارة لا منع للجبال فان شك في الخروج حمل في الزيتون ونحوه كيزر السمسم على عدم الخروج فيمنع وفي الحنطة ونحوها على الخروج فيجوز (و) جاز (استئجار المالك) المؤجر لداره أو دابته مثلا (منه) أي من المستأجر إلا لتهمة سلف جرم منعة

(١٠) واستجارها بثانية نقد (و) بجاز لمن له رقيق أو ولد (تعليمة) أى دفعه لمن يملكه صنعة معينة

(رسمه سنة) مثلاً للعلم
فمنه ظرف لعمله وأما
التعليم فمطلق وابتداء
السنة (من) يوم (أخذه)
لأن يوم المقصد عند
الانطلاق فإن عينا زمانا
عمل به فيها يظهر (و) جاز
(احصه) زرعى (هذا
كذلك نصفه) وجدغلى
هذا ولك نصفه وأشار
باسم الإشارة إلى أنه لا بد
من تعيينه وهى اجارة
لازمة ليس لاحدهما الترك
وبقية العمل من الدرس
والثديرة عليهما ويمنع
قسمه قتا لانه خطر
ويدخله التفاضل قاله ابن
يونس وحصد من باب
نصر وضرب فضم الصاد
في الأمر وللضارع
وتكسر (و) جاز احصد
زرعى و (ما حصدت)
فلك نصفه (مثلا وهذا
من باب الجمالة لعدم تعيين
ما يحصد فله الترك متى شاء
وما قبله من الاجارة كما
تقدم (و) جاز (كراء
دابة) أو دار أو سفينة
(لكذا) أى إلى مدة
معينة بأجرة معلومة (على)
انه (إن استغنى فيها) أى
فى اللدة أو للسافة للعبنة
(حاسب) ربه أى كان له
بحساب ما سار أو سكن
بحسب الصعوبة والسهولة

الأول أولا وخرج بقوله المالك الناظر فلا يجوز له أن يستأجر ما أكره لغيره للثمة كما فى فتاوى
عج (قوله) كايجاره بعشرة لأجل واستجارها بثانية نقداً (أى أو بائى عشر لأبعد من الأجل
الأول (قوله) وتعليمه بعمله للعلم) أى فى الصنعة التى يتعلمها لا بعمله له فى غيرها وفى ح عن ابن
عرفة بخاتم الاجارة بعمله لأنه يختلف فى الصبيان باعتبار البلادة والحذانة فهو الآن محمول فكأن
المحيز رآه من الفرر اليسير (قوله) فمطلق (أى سواء كان يتعلم قبل تمام السنة أو بعدها) (قوله) من أخذه
مستأنف استئنافاً بيانياً فكأن قائلاً قاله وابتداء السنة هما إذا فقال من أخذه أى وابتدائها
محسوب من أخذه أى من أخذ العلم له (قوله) فان عينازمتنا) أى لا ابتداء السنة عمل به فان مات المتعلم
نصف السنة وزع قيمة عمله على قيمة التعليم من صعوبة وسهولة وينظر ما ينوب قيمة تعليمه إلى
موته من قيمة العمل فان حصل للعلم من قيمة العمل قدر قيمة تعليمه فلا كلام له وإن زاد له شيء بأن
كان قيمة تعليمه أكثر من قيمة عمله قبل موته رجع به فإذا كان قيمة عمله فى السنة يساوى اثنى عشر
ومات فى نصفها والحال أن تعليمه فى النصف الأول يساوى ثمانية لصعوبة تعليمه فى الابتداء
وعمله فى النصف الأول قبل موته يساوى درهمين لكونه لم يتعلم بخلاف عمله فى النصف الثانى فانه
يساوى عشرة لمقارنته للتعليم فللمعلم جهة العبد ثمانية أجرة تعليمه قبل موته وللبعد عند العلم درهمان
أجرة عمله قبل موته فيتحصان فى درهمين ويرجع العلم بستة فيكون العلم قد استوفى ثمانية هى ثلثا
أجرة التعليم (قوله) ليس لأحدهما الترك (أى فيملك الأجير حصه بالنقد لا بالحصاد خلافاً لمبق
وحيث أنه محصد النصف له والنصف الآخر لربه كما صرح به ابن رشد وعياض فما هلك قبل
الحصاد ضامته منها انظر بن (قوله) ويمنع قسمته (أى وإنما يقسم حبا فان شرط قسمه حبا جاز
لأنه اشترط ما يوجب العقد وتعين قسمه حبا ومنع قسمه قتا مبنى على القول بمنع قسم الزرع
القاسم وأما على جوازه فيمنع شرط قسمه حبا لانه تحجير على الأجير كما فى دبع الجاود بمجموعة (قوله) وراز
احصد زرعى (أى وراز العقد بقوله احصد زرعى وما حصدت الخ مثله ألقط زيتونى وجدغ
نخلى وما لقطت أو جدذت فلك نصفه (قوله) وهذا من باب الجمالة) أى ولذا قال أبو الحسن ان
الجواز مقيد بعدم تبين الزمن وإلا فلا يجوز ابن يونس وفى المدونة وان قال احصد اليوم أو ألقط
اليوم وما اجتمع فلك نصفه فلا خير فيه (قوله) لعدم تعيين ما يحصد (أى لان قوله احصد زرعى وما
حصدته فلك نصفه يحتمل أن يحصده كله أو نصفه أو ثلثه أو غير ذلك بخلاف احصد زرعى هذا
ولك نصفه فانه استأجره عليه جميعه وجميعه معين معلوم (قوله) وراز كراء دابة لكذا) قال ابن
عاشر تأمل ما وجه جواز هذه المسئلة مع أن المؤجر لا يدري ما باع من النعمة واستشكله خش
فى كبريه بهذا أيضاً وأجاب بأن الترهنا يسير يفتقر لان العادة أن من اكرت إلى موضع
لا يستغنى عنها لذلك للوضع اه قال فى التوضيح والجواز فى هذه مقيد بعدم الانتقاد فان انتقد
منع لانه صارت تارة يما وتارة سلفا وهو للمالك فى المدونة والعناية اه بن (قوله) أى فى المدة أو
المسافة) أى للدلول عليها بقوله لكذا إذ هو غاية حذف مبدؤها للدلالة عليه بالغاية للمستزمنة
للبداء وهو وقت العقد أو موضعه فليس فيه عود الضمير على غير المذكور (قوله) وأما ان
كان على أنه إن زاد فله بحساب ما أكرى لم يجز إلا ان عين الخ) وأما ان جعل لما يزيده
كذا من الأجر أزيد أو أنقص من الأجر الاول فانه يتمتع مطلقاً ولو عين غاية الزيادة لأنه
من يمتنع فى بيعه كذا فى ماع أشهب والظاهر الجواز إذا عين غاية ما يزيد إذ لا فرق فى اللين بين هذه
والتي قال فيها قبلها فان عين غاية ما يزيد جاز وهو قول ابن القاسم كما قلناه ابن رشد وانظر حاه بن

ويصدق فى استغنائه لانه أمين وأما ان كان على أنه إن زاد فله بحساب ما أكرى (قوله)
لم يجز إلا ان عين غاية ما يزيد (و) جاز (استجار) شيء (مؤجر) ففتح الجيم من حيوان أو غيره مدة تلى مدة الاجارة الأولى

المستأجر الاول أو لغيره (أو) استجار شيء (مستثنى منفعته) نائب فاعل مستثنى أى استثنائها البائع عند البيع فيجوز استجاره من المشتري مدة تلي مدة الانتفاع يعنى أن من اشترى سلعة واستثنى بآلها منفعتها مدة (١١) معينة جازله أن يؤجرها لآسان

مدة بعد مدة الانتفاع على أن يقبضها المستأجر بعد مضي مدة الانتفاع وسيأتى للمصنف أنه يجوز استثناء العام في الدار وسنين في الارض وثلاثة أيام في الدابة لا جمعة وكره المتوسط (و) جاز (النقد فيه) أى في الشيء المؤجر والمبيع المستثنى منفعته (إن لم يتغير غالباً) أى إن لم يفتأ على الظن تغيره مدة الاجارة ومدة الاستثناء بأن ظن بقاؤه بحالة أو احتمال بأن شك في البقاء وعدمه وهو مسلم في الصورة الأولى دون الثانية ويجوز أن يكون قوله إن لم يتغير شرطاً في أصل الجواز لاجواز النقد أى محل جواز استجار ما ذكر ما يفتأ على الظن تغيره لكن إن ظن البقاء فالجواز قطعاً وإن احتمل فعلى أحد القولين وإن ظن التغير فالمنع قطعاً وإذا منع العقد منع النقد ضرورة (و) جاز لمن استأجر داراً سنين أو شهراً أو أياماً بأجر معلوم (عدم التسمية لكل سنة) أو شهراً أو يوماً فإن كانت السنين أو الشهور

(قوله للمستأجر الاول أو لغيره) أى الميجر عرف بعسم إيجارها إلا للأول كالأحكار بمصر وإلا عمل به لأن العرف كالشرط وصورة ذلك ما إذا استأجر انسان داراً موقوفة مدة معينة وأذن له الناظر بالبناء فيها ليكون له خلواً وجعل عليها حكراً كل سنة لجهة الوقف فليس للناظر أن يؤجرها لغير مستأجرها مدة تلي مدة إيجار الاول لجريان العرف بأنه لا يستأجرها إلا الاول والعرف كالشرط فكأنه اشترط عليه ذلك في صلب العقد ومحلّه إذا دفع الأول من الاجرة ما يدفعه غيره وإلا جاز إيجارها لغير (قوله وثلاثة أيام في الدابة) أى عشرة أيام في الرقيق (قوله وجاز النقد فيه) لم يفتأ الضمير لان العطف بأوفتجوز المطابقة وعدمها أو أنه أفرد الضمير باعتبار ما ذكر أى وجاز النقد فيما ذكر (قوله في الشيء المؤجر) أى الذى أوجر مدة تلي مدة الاجارة الاولى (قوله أى إن لم يفتأ على الظن تغيره مدة الاجارة) أى الثانية لأنها هى التى تستوفى منها المنافع لا الاولى كما في عقب النظرين (قوله في الصورة الاولى) أى إذا ظن بقاؤه وقوله دون الثانية أى ما إذا شك في بقاءه وعدمه فلا يجوز النقد فيها اتفاقاً واختلف هل يجوز العقد في هذه الحالة أولاً يجوز وإذا كان لا يجوز النقد في حالة الشك فمن باب أولى إذا كان الغالب تغيره (قوله فعلى أحد القولين) أى فجواز العقد على أحد القولين فمقتضى كلام ابن عرفة والمواق عن ابن شاس جواز العقد ومقتضى بهرام وابن الحاجب والتوضيح المنع (قوله وإذا منع العقد) أى لظن التغير أو لاشك فيه على أحد القولين منع النقد والحاصل أنه يلزم من منع العقد منع النقد ولا يلزم من جواز العقد لزوم النقد ففى حالة الشك في التغير يجوز العقد على أحد القولين ولا يجوز النقد اتفاقاً (قوله فإن كانت السنين أو الشهور تختلف في القيمة) أى بأن كانت سنة تختلف سنة في الاجرة أو كان شهر يخالف شهراً أو أيام تخالف أياماً في الاجرة (قوله وحصل مانع) أى من سكنى بعض المدة المستأجرة (قوله رجع للقيمة لا للتسمية) أى عند السكوت أو عند اشتراط الرجوع لها والحاصل أن المستأجر إذا لم يسم لكل سنة ما يخصها ولا لكل شهر ما يخصه وسكن بعض المدة وحصل مانع معه من سكنى باقيها فإن كانت السنين أو الأشهر لا تختلف في القيمة فانهما يرجعان للتسمية فإن سكن نصف المدة لزمه نصف المسمى وإن سكن ثلثها لزمه ثلثه وإن كانت السنين أو الأشهر تختلف بالقيمة فانهما يرجعان للقيمة لا للتسمية عند السكوت أو اشتراط الرجوع اليها فإن اشترط عند العقد الرجوع للتسمية والحال ان السنين تختلف بالقيمة فسد العقد فإذا استأجر بيتاً على الخليج سنة بمائة وسكن فيه ثلاثة أشهر أيام النيل وحصل مانع من سكناه فانه يقوم كراء البيت في ثلاثة أشهر فإن كان سبعين حظ المالك عن المستأجر ثلاثين وإن كان أجرة البيت في الأشهر الثلاثة تساوى مائة فلا يحط عن المستأجر شيء (قوله مدة) تنازعه كراء وتتخذ مسجداً (قوله لتقييده الوقف بتلك المدة) أى بخلاف من غضب أرضاً وبني فيها مسجداً أو كانت تحت يده أرض بوجه شبه وبني فيها مسجداً واستحققت الأرض فيهما فانه يجعل النقص في حبس مماثل للمسجد في المنفعة العامة سواء كان مسجداً آخر أو قنطرة أو ربطاً أو ميلاً لأن الباني في هاتين الصورتين داخل على التأيد وما ذكره المصنف من ان النقص للباني إذا انقضت المدة محله إذا لم يرد رب الأرض دفع قيمة النقص وأبقاه مسجداً دائماً فإن أراد ذلك فانه يجب له وليس للباني امتناع حيثنك كما قيده ابن يونس ومقتضاه أنه

تختلف في القيمة كدور مكة ودور النيل بمصر وحصل مانع رجع للقيمة لا للتسمية فإن شرط في العقد الرجوع للتسمية فسد (و) جاز (كراء أرض لتتخذ مسجداً مدة) معينة (والنقص) يكون (لرب) الباني (إذا انقضت) المدة يصنع به ما شاء لتقييده الوقف بتلك المدة وهو لا يشترط فيه التأيد كما يأتى

وترجع الارض للمالك (و) جاز استئجار (على طرح مينة) ونحوها من النجاسات وان استأجر ذلك مباشرة النجاسة للضرورة (و) استئجار على (القصاص) من قتل أو قطع حكم به الحاكم وسله للمعنى عليه أو لأوليائه (و) على (الأدب) لولده أو عبده إذا ثبت موجه فلا بُدَّ أو السيد الاستئجار عليه (١٣) (و) جاز استئجار (عبد خمسة عشر عاماً) بالنقد ولو بشرط وأما الدابة فجد

إيجارها سنة إلا نسفر
فالشهور وأجاز إيجارة دار
جديدة وأرض مأمونة
الرى ثلاثين سنة بالنقد
وبالمؤجل وأما الدار
القديمة فدون ذلك بقدر
ما يظن سلامتها اليه وأما
الارض الصغير المأمونة
الرى فيجوز العقد بلا نقد
ومحل إيجار العبد المدة
المذكورة ما لم يتغير غالباً
فيها وإلا منع الإيجار ما
يظن سلامته وسيأتي في
الوقف وأكرى نظره ان
كان على معين كالسنتين
ولن مرجعها كالعشر
(و) جاز للتقييد بالزمن في
الاجارة على عمل من
حرفة أو غسبها
كاستئجاره على عمل (يوم)
أو ساعة أو جمعة أو شهر
يخط له فيه أو يبنى أو
يدرس أو يحصله فيه
يكذا والتقييد بالعمل
دون الزمن ككتابة
كتاب علم أو بناء حائط أو
قنطرة أو خربز وصف
(أو خياطة ثوب) أو
سراويل بكذا فله
(مثلاً) راجع لليوم
والخياطة وللثوب
(وهل تفسد) الاجارة

أراد إبقاءه مسجداً لا على التأيد فللإباني الامتناع (قوله وترجع الارض للمالك) أى ولا يعتبر رضا
بانيه إذا أراد بقاءه مسجداً على الدوام حيث امتنع مالك الارض من بقاءه وطلب هدمه من أرضه
(قوله ونحوها من النجاسات) أى كنجاسة مرحاض وعبر بطرح دون حمل لشموله لمحلها للامتناع
بها على الوجه المحرم والوجه الجائز مع أن حملها في الاول ممنوع والاجارة عليه ممنوعة وذلك كحملها
ليعبها أولاً كل آدمي غير مضطر وأما حملها للامتناع بها على الوجه الجائز كحملها لأكل كلاب أو تنزيل
أرض أولاً كل مضطر سواء كان هو أى الحامل أو غيره وكحمل جلد ميتة مدبوغ لأجل استعماله في
الياسات والماء فهو جائز والاجارة عليه جائزة (قوله واستئجار على القصاص) وأما الاجارة على
القتل ظلماً فلا تجوز فان نزل اقتص من الأجير ولا أجر له ولا يقتص من المؤجر لان للبشرقة دم على
القتل (قوله إذا ثبت موجه) ظاهره انه لا بد من ثبوت الموجب كان الطالب للتأديب الأب أو
السيد كان الولد صغيراً أو كبيراً وليس كذلك بل يصدق الاب في ابنه الصغير والسيد والزوج في
دعوى ما يوجب الادب كإفح وأما الولد الكبير فلا يؤدبه الاب بالإشهادة بينة عادية على فعل موجب
للادب وإلا أدب الاب والتولى للادب كذا قرر ابن عبي (قوله بالنقد ولو بشرط) أى وأولى بالمؤجل
فالشراح اقتصر على التوهم منه (قوله وأما الدابة فجد إيجارها) أى التي يجوز فيها النقد كافي التوضيح
فلان في جواز إيجارها لأكثر من السنة حيث كان من غير تعجيل قد انظر بن والفرق بين الدابة
وبين العبد أن العبد إذا حصل له مشقة يخبر عن حال نفسه بخلاف الدابة فلا يتأني فيها ذلك فيؤدى
إيجارها المدة الطويلة لا تلافها (قوله فالشهور) صوابه فالشهر بالافراد كما في التوضيح كذا في بن
(قوله فيجوز العقد بلا نقد) أى فيجوز العقد على المدة المذكورة وأولى أقل منها بلا نقد ويمنع به
(قوله وسيأتي في الوقف الخ) يعنى ان ما ذكره هنا في الدار والارض إذا كان كل منهما ملكاً وأما إذا كان
وقفاً فمينص عليه في باب الوقف بقوله وأكرى نظره الخ (قوله ويوم) هو بالجر عطف على المالك
أى وجاز استئجار المالك واستئجار يوم والاضافة تأتي لأدنى ملابس (قوله من حرفة أو غيرها) أى
سواء كان ذلك العمل حرفة كالخياطة والبناء أو كان غير حرفة كالخصاد والدراس (قوله وهل تفسد
إن جمعها وتساويا) أى وهو أحد مشهورين عبد ابن عبد السلام وقوله أو مطلقاً أى عند ابن رشد
لكن إن تساويا فالمنع عنه اتفاقاً وإن زاد الزمن فالمنع على أحد مشهورين (قوله وتساويا) أى والحال
أن الزمن مساو للعمل أى يسمة وحاصل ما في المسئلة انه ان جمع بين الزمن والعمل فان كان الزمن
مساويا للعمل فحكى ابن رشد الاتفاق على المنع وذكر ابن عبد السلام انه أحد مشهورين والآخر عدم
الفساد وإن كان الزمن أوسع من العمل جاز اتفاقاً عند ابن عبد السلام ومنع عند ابن رشد على المشهور
إذا علمت هذا فقول المصنف وهل تفسد إن جمعها والحال أنهما تساويا أى وأما إذا لم يتساويا بل
زاد الزمن على العمل فلا تفسد إشارة لطريقة ابن عبد السلام على أحد القولين فيها ولما وافق تشهيره
القول بالفساد حكاه ابن رشد الاتفاق عليه اقتصر عليه المصنف وترك القول الثانى بالصحة لقوة
الاول وقوله أو تفسد مطلقاً أى تساويا أو زاد الزمن لكن في الاول اتفاقاً وفي الثانى على المشهور

إشارة

(إن جمعها) أى الزمن والعمل (وتساويا) كخط لى هذا الثوب في هذا اليوم بكذا وكان الشأن أنه يخط في اليوم

بتمامه لا في أقل ولا أكثر قال ابن رشد اتفاقاً وقال ابن عبد السلام على أحد المشهورين والمشهور الثانى عدم الفساد (أو) تفسد (مطلقاً)
ولوزاد الزمن على العمل عادة بأن كان يمكن خياطته في نصف يوم مثلاً وشهره ابن رشد في زائد الزمن وحكى ابن عبد السلام فيه
الجواز اتفاقاً فقوله (خلاف) الاولى بدله تردد لا تردد في النقل إلا أن طريقه ابن عبد السلام أظهر في النظر وعلى القول بالفساد فاللزام

للمسمى أو قلت (و) جاز
(بيع دار) استثنى البائع
منفعتها عاما (لتقبض)
له شترى (بعد عام) (و) بيع
(أرض) استثنى البائع
منفعتها (لعشر) من الأعوام
لقوة الأمن فيها فاعتذر
فيها بيع معين يتأخر قبضه
وأما الحيوان والراد به
الريق فلا يجوز استثناء
منفعته أكثر من عشرة
أيام وشهر القول يجوز
استثناء الشهر وإنما يمنع
بشرط النقد فقط (و) جاز
استثجار على (استرضاع)
لرضيع آدمي أو غيره
(والعرف) معتبر (في
كفعل خرقه) فان
لم يكن عرف فليأيه على
الراجح فلو قال وغسل
كخرقة على أيه إلا
لعرف لشمل المستثنين
(ولزوجها) أي الرضيع
دون غيره (فسخه إن لم
يأذن) لها فيه فان طلقها
قبل علمه فلا كلام له
(كأهل الطفل) ولو أما
وحاضته لم يفسخ (إذا
حملت) الظئر لأنه مظنة
الضرر والخوف (و) لها
الفسخ في (موت إحدى
الظئرين) إذا استؤجرا
بعقد أو بعقدين وعلمت
الثانية بالاولى حين
العقد وماتت الأولى

إشارة لطريقة ابن رشد (قوله زادت على المسمى أو قلت) أي سواء عمله في يوم أو أكثر وأما على القول
بالصحة فله المسمى إن عمله فيما عينه فإن عمله في أكثر قبل ما أجرته على عمله في الزمن الذي مماه له فإذا
قل خمسة مثلا فيقال وما أجرته على العمل في الزمن الذي عمله فيه فإذا قيل أربعة حط عنه من المسمى
خمس لأنه لم يرض بدفع الاجرة التي سماها له إلا على عمله فيما عينه (قوله وجاز بيع دار) اعترض بأن
هذه المسئلة ليست من باب الاجارة فحقها أن تذكر في البيوع وأجيب بأنه إذا باع الدار مثلا بمائة على
أن تقبض بعد عام فقد باعها بالمائة والانتفاع بتلك الدار تلك المدة فكان المبيع بمائة وعشرة مثلا
دفع المشتري بدل العشرة الانتفاع وبيع الانتفاع إجارة فلهذه المسئلة ارتباط بالاجارة
(قوله لتقبض بعد عام) أي ولا يجوز استثناء أكثر من ذلك قاله ابن القاسم وذلك لما يغشى من تغيرها وقال
ابن حبيب يجوز استثناء البائع لمنفعته سنتين وقيل يجوز سنة ونصف قال في التوضيح والخلاف
خلاف في حال لافي قفه فان كانت المدة لاتغير فيها غالبا جاز والا فلا اه بن (قوله لعشر) اللام
بمعنى إلى على مقتضى حل الشارح وبصح جعلها بمعنى بعد أي لتقبض بعد عشر (قوله والراد به
الريق) أي وأما الدابة فيجوز استثناء منفعتها إذا بيعت ثلاثة أيام ويعت استثناء الجمعة وكره
التوسط كما تقدم للشارح ولا فرق بين دابة الركوب والعمل وقال بعضهم ان جواز استثناء الثلاثة
الأيام ومنع الجمعة في دابة الركوب وأما دابة العمل فكالريق يجوز استثناء منفعة كل عشرة أيام اه عدوى
(قوله وشهر القول الخ) اعلم أن الضمان في مدة الاستثناء الجائز من المشتري لان الضمان
في البيع الصحيح بالعقد وفي الاستثناء الممنوع من البائع لانه بيع فاسد لم يقبض وإنما ينتقل ضمان
الفاقد بالقبض وإذا انتهت الدار في أثناء السنة فلا رجوع للبائع على المشتري بما اشترط من السكنى
عند ابن القاسم ألا أن بينها المشتري في أثناء السنة فيسكن البائع إلى تمامها ومثل هذه الدابة تباع
ويشترط البائع ركوبها اليوم واليومين فإذا تلفت الدابة فصيبتها من المشتري ولا يرجع البائع على
المشتري بما يتوب الركوب (قوله وجاز استثجار على استرضاع لرضيع) أي للضرورة وان كان اللبن
عينا فلا يدخل هذا من حيث الحكم في قوله الآتي بلا استيفاء عين قصد وان تناوله من حيث اللفظ
وسواء استؤجرت الظئر بقدر أو طعام ولو شرطت عليهم طعامها ولا يكون هذا من باب بيع طعام
بطعام لاجل الضرورة ولان النهى انما ورد في الاطعمة التي جرت عادة الناس أن يقتاتوها
(قوله أو غيره) أي فلو كان الرضيع محرم الاكل كجش جاز أن تكرى له حمارة لترضعه للضرورة
(قوله كفعل خرقه) أدخلت السكاف حميمه أي غسله بالحميم وهو الماء الحار ودق ريحانه ونحو ذلك
كدهنه وتكميله (قوله الالعرف) أي الا اذا جرى العرف بأنه على المرضعة وقوله لشمل المستثنين
أي ما اذا كان عرف وما اذا لم يكن عرف (قوله دون غيره) أي من أبيها وأخيها ولو كانت شريفة ولو
لحقهما مرة باسترضاعها وقيل لهما فسخه حينئذ (قوله فسخه) أي فسخ عقد الاجارة على الاسترضاع
أي وله امضاؤه فاللام للتخير (قوله ان لم يأذن لها فيه) أي لما يلحقه من الضرر بتساغلبها عنه (قوله فان
طلقها قبل علمه الخ) أي وأما لو أجرت نفسها بغير اذنه ولم يعلم بذلك وهى في عصمته الا بعد مدة فأجرة
ما مضى تكون لها ولا شيء للزوج منه وله فسخ الاجارة في المستقبل (قوله كأهل الطفل اذا حملت)
أي كما يغير أهل الطفل في فسخ الاجارة وامنائها اذا حملت لا يقال كيف يتأتى حملها مع أن الزوج
يمنع من وطئها اذا أجرت نفسها للرضاع بإذنه لانا نقول يفرض هذا فيما إذا تعدى ووطئها ويعمل
على ما اذا وطئها قبل الاجارة ولم يعلم الحمل ابدها (قوله ولو أما وحاضته) أي ولاجل ذلك عبر
للمنف بالاهل دون الولي (قوله لانه مظنة الضرر) أي لان حملها مظنة لضرر الولد بلبينها والخوف

فللثانية الفسخ وأما إذا ماتت الثانية أو لم تعلم بالأولى فلا فسخ (و) لها الفسخ في (موت أبيه) (و) الحال أنها (لم تقبض أجره) قبل موته كالأول وبعضها ولم يترك مالا (إلا أن) (١٤) يتطوع بها متطوعاً) من وارت أو غيره فلا فسخ كالأول قبضتها من أبيه قبل موته أو ترك

مالا للولد (و) كظهور مشتاجر (بفتح الجيم) (أو جرباً كله أو كولا) معمول لظهور أي ظهر حال كونه أكل لا خارجاً عن المعتاد فلست أجره الفسخ لأنه كعيب ظهر به الآن مرضى بطعام وسط فلا كلام لمؤجره والفرق بينه وبين الزوجة تظهر أكلة فلا خيار لزوجها وهي مصيبة زالت فعليه اشباعها أن التكاح مبني على المسكامة بخلاف الاجارة فانها من البيع وهو مبني على المشاحة ويؤخذ منه أن من اشترى عبداً فوجده أكل فلا رده (و) (سبع زوج رضى) باجارة زوجة ظراً (من وطء) لها لأنه مظنة ضرر الطفل (ولو لم يضر) الطفل بالفعل ومثل الزوج السيد كما هو ظاهر (و) منع الزوج من (سفر) بها فما إذا استؤجرت برضا (كأن) ترضع (غيره) (ومنه) فتمنع ولو كان فيها كفاية لأن أهل الطفل اشترى جميع لبنها إلا أن يكون لها ولد حال العقد فلا تمنع من ارضاعه لأنه حينئذ بمنزلة الشرط وهي إذا اشترطت غيره لا تمنع (و) الاسترضاع

عليه منه وما يأتي من قول وحمل ظن عطفاً على ما تنفسخ به الاجارة فهو فاسخ إذا تخلف الضرر أو حصل الضرر بالفعل بحيث خشي عليه الموت أو يحمل ما يأتي على ما يعمل التخيير (قوله للثانية الفسخ) أي وليس لرب الطفل إذا طابت الفسخ إلزامها برضاعه يوماً بعد يوم كما كانت زمن الأولى التي ماتت لكثرة الرضاع من الطفل حال عدم رضاعه كل يوم وعلى المشتاجر إذا طلبت البقاء وعدم الفسخ أن يأتي بأخرى ترضع معها كافي المدونة حيث علمت حين العقد عليها أنها ثانية (قوله أو لم تعلم) أي أو ماتت الأولى ولم تعلم الثانية بالأولى حين العقد (قوله ولها الفسخ في موت أبيه) قال في المدونة فإن هلك الأب فحصة باقية المدة في مال الولد قدم الأب الآخر أو لم يقدمه وترجع حصة باقية المدة إن قدمه الأب ميراثاً وليس ذلك عطية وجبت وفي خش عن ابن عبد السلام أن أكلت الظئر الاجرة ومات الأب لم تجب عليها الاجرة لانه تطوع بدفعها لها وهو مقابل المذهب المدونة (قوله ولم يترك مالا) مفهومه أنه إن ترك مالا لم يكن لها الفسخ ولكن تكون أجرتها في نصيب الولد من ارثه كما أن مفهوم قوله ولم تقبض أنها إذا قبضت لا تنفسخ ولو كان الأب عديماً ويقع الورثة الولد بما زاد على يوم موت الأب من الاجرة التي يحلها لأن ذات الزائد يكون ميراثاً بينهم وبين الولد فيرجعون به على مال الرضيع لأعلى الظئر فليس إعطاء الأب أجره رضاعه هبة منه له وإنما ارضاعه عليه فرض اشطع عوت الأب ولو كان هبة للرضيع لرجع ميراثاً بين الأب والأم إذا مات الولد مع أنه يختص به الأب فيرجع بيقينه على الظئر كافي المدونة وحل رجوع الورثة على الولد بما زاد على يوم الموت مالم يجعل الأب الاجرة خوفاً من موته الآن والا كانت حينئذ هبة ليس للورثة منها شيء كما نقله عجاج عن ح (قوله الآن يرضى بطعام وسط فلا كلام لمؤجره) أي وليس لمؤجره جبره على الطعام الوسط لأن ذلك يضعفه كما قرره شيخنا (قوله ويؤخذ منه) أي من الفرق المذكور (قوله فله رده) أي وأما فتوى الناصر اللقاني بعدم رده لانهم لم يعدوا كثرة الاكل من عيوب المبيع المتقدمة فهي ضعيفة كما ذكره ابن عبيق وغيره لأن كثرة الاكل الزائدة على العادة من جملة ما العادة السلامة منه وقد قال المصنف سابقاً ورد بما العادة السلامة منه والاطباء يجعلون ذلك داء احتراق في المدة فهو من الامراض (قوله ومنع زوج الخ) فلو تزوجها فوجدها مرضاً قال ابن عرفة الاظهر أنه عيب يوجب له الخيار وبحث فيه البدر القرافي بأن ذلك لم يذكر في عيوب الفرج قال بعض الافاضل والظاهر ما قاله ابن عرفة لانه وان لم يكن من عيوب الفرج لكن الزوج يتضرر بعدم الوطء اللهم إلا أن يبقى من مدة الرضاع يسير فلا خيار للزوج حينئذ نظير من اشترى داراً فوجدها مكثرة فيخير ما لم يكن الباقي من مدة الكراء يسيراً (قوله ولو لم يضر) أي هذا إذا كان وطؤه يضر بالولد بل ولو لم يضر به ورد بل وعلى أصح القائل أنه لا يمنع من وطئها إلا إذا أضر بالولد وسواء شرط على الزوج ذلك أم لا خلافاً لأصح القائل أنه لا يمنع عند عدم الضرر إلا إذا شرط عليه (قوله ومثل الزوج السيد) أي على ما استظهره شيخنا في حاشية خش فلو تعدى الزوج أو السيد ووطئها ولم تحمل فبذل لأهل الطفل نسخ الاجارة وقيل ليس لهم فسخها (قوله إذا استؤجرت برضا) أي والا كان له فسخ الاجارة والسفر بها فإذا أهدأ أهل الطفل سفره فلا يمكنون من أخذ الولد إلا إذا دفعوا للظئر جميع أجرها (قوله كأن ترضع غيره) أي كما تمنع أن ترضع مع الطفل غيره قوله ولو كان فيها كفاية أي لرضاعها (قوله الآن يكون لها ولد الخ) انظر لو كان لها ولد حال العقد ثم مات بعد ذلك هل لها أن ترضع غيره مع من استؤجرت على ارضاعه أم لا (قوله ولا يستمتع حضنة) هذا يعني عنه

(لا يستمتع) أي لا يستلزم (حضنة) زيادتها على المدة وعليه (كعكس) أي أن من استأجر امرأة لحضنة طفل (قوله لا يستلزم رضاعه فلا يلزمها بالشرط أو عرف في السنتين وعطف على الجائز مسألة مشتملة على بيع واجارة بقوله (و) جاز (يعه)

لاخر (سلمة) بضمن معلوم كائنه اى وهى تساوى أكثر منه (على أن يتجر) المشتري للبائع (بضمنها) المذكور (سنة) مثلاً فالمراد مدة معلومة ولا بد من إحضار الثمن والاشهاد عليه لينتقل من ذمة إلى امانة وإلا لأدى (١٥) إلى سلب جرمه لانه لا يثبت على

تأخيرها في ذمته لانه لا يثبت ولا بد أيضاً من تعيين النوع الذى يتجر فيه وان يوجد في جميع الاجل وان يكون مديراً لا محتكراً لان المحتكر يرصد الاسواق فيؤدى إلى اجل مجهول فيدخل الجهل في الثمن لان الثمن مجموع النقد والعمل وأن لا يتجر فيه في الربح لان الربح مجهول فمذهبه سبعة شروط علم الثمن وإحضاره وعلم الاجل وتعيين النوع المتجر فيه ووجوده في الاجل والادارة وعدم التجرف في الربح تؤخذ من المصنف بالقوة * ولما كان هناك شرط ثان لا يؤخذ منه صرح به بأداة الشرط بقوله (ان شرطه الخلف) لما يتألف من الثمن ليم العمل الذى هو جزء من الثمن والا أدى إلى الغرور منه في الجواز مع شرط الخلف قوله (كسقم) أى كجواز الاستتجار على رعاية غم (هيف) ان شرط الخلف لما يتألف منها لان لم يشترطه فلا تصح وله اجر مثله (والا) تكن معينة فلا يشترط للجواز شرط الخلف بل يصح العقد بدون وحينئذ (فه) أى للرأى (الخلف) على

قوله سابقا والعرف في كفعل خرقة فان الحضنة داخله تحت السكاف لانها مدخلة لجميع الامور المتعلقة بالرضيع ولعله اعاده ليرتب عليه قوله ككسه او يخص ما تقدم بنحو الادهان والكحل لا الحمل اه تقرير عدوى (قوله والاشهاد عليه) أى على ما يبدى العامل من وزنه او عدده (قوله لينتقل) أى الثمن من ذمة إلى امانة أى من ذمة المشتري لا مائه (قوله وبالأدنى الخ) فلو أجاز المشتري بالثمن ولم يحضره فالربح له والخسارة عليه ويرجع البائع عليه بمقدار قيمة تجارته بالثمن سنة مع الثمن لان الاتجار سنة من جملة الثمن كما مر (قوله ولا بد أيضاً من تعيين النوع) أى لان التجارة يكون فيها خفة ومشقة باعتبار الانواع المتجر فيها (قوله يرصد الاسواق) أى فلا يبيع إلا إذا غلت السلع (قوله إلى اجل مجهول) أى بالنظر لانتهاء الامر إذ لا يدري هل يملك عنده سنة او أكثر أم بالنظر لابتداء الامر فالاجل معين ولو قال الشارح لانه يؤدى للفرار والجهل إذ قد لا يحصل القافى في السنة كان اوضح (قوله وان لا يتجر له في الربح) أى وان لا يشترط التجرف له في الربح بأن كان كلما نص ربح دفعه للبائع وأجر بأصل الثمن او أجزأ بأصل الثمن مع الربح بدون شرط فالضرر إنما هو الشرط (قوله علم الثمن) فيه ان هذا شرط في كل مبيع ولا يعمد من شروط الشيء الا ما كان خاصاً به (قوله بالقوة) أى لان البيع يقتضى ثمناً معلوماً والعمل من جملة الثمن إذ الثمن مجموع المائة والعمل وشرط علم الثمن يستلزم علم جزئه وهو العمل وهو يستلزم تعيين الاجل للعمل وتعيين العمل يستدعى وجود النوع المتجر فيه في جميع الاجل وهذا يستلزم تعيينه فهذه شروط اربعة مأخوذة من جوهر لفظ المصنف والشرط الخامس والسادس وهما إحضار الثمن وكون العامل مديراً مسأخوذاً من الغنى أى من اعتبار الغنى أى العلة التى ذكرها الشارح والشرط السابع وهو عدم الاتجار بالربح مأخوذة من قول المصنف بضمنها (قوله ان شرط الخلف) أى ان اشترط للمشتري على البائع خلف ما يتألف من الثمن وقوله ليم العمل أى على ما هو عليه وظاهره انه إن جرى به عرف لا يكفى عن شرطه وإذا شرط الخلف وحصل تلف البعض فان شاء البائع زاده تمام المائة ليتجر فيها وإن شاء لم يزد ورضى بالتجارة بما بقي فشرط الخلف وإن كان لصحة العقد ابتداء لا يلزم العمل به انتهاء (قوله أدى إلى الغرر) أى لانه إذا لم يحصل اشتراط الخلف يحتمل ان يتلف من العامل بعض الثمن فاذا حل الاجل ورد العامل للبائع ما بقى من الثمن يقول له البائع انت لم تتجر بكل الثمن بل ادعيت الحسر فقط وأنت لى ببعض الثمن (قوله أى كجواز الاستتجار على رعاية غم) أى وجبة (قوله ان شرط الخلف) أى ان شرط الراعى على ربهما خلف ما يتألف منها ويجرى العرف بالخلف ويلزم ربهما الخلف لما مات حينئذ فان امتنع لزمه جميع الاجرة للرأى (قوله فلا تصح) أى الاجارة بمعنى انها تقع فاسدة ويلزم رب الغنم ان يدفع للرأى اجرة مثله اذا عمل وهذا مذهب المدونة وقال سحنون تجوز وإن لم يشترط الخلف والحكم يوجه بمعنى انه إذا مات منها شيء لزم ربهما خلفه فان امتنع دفع للرأى جميع الاجرة وقاله ابن الماجشون واصغ ابن حبيب وبه أقول ابن يونس وهو عندى اصوصب (قوله وإلا تكن معينة) أى كما إذا وقع العقد على رعاية مائة شاة غير معينة حين العقد وهو حاصله ان الاغنام إذا كانت غير معينة فلا يتوقف صحة العقد على اشتراط الخلف لكن إن مات اوضاع شيء منها قضى على ربهما بالخلف إلى تمام عمل الراعى فان امتنع من الخلف لزمه الاجرة بتمامه فاعلم ان غير معينة مثل معينة عند سحنون ومخالفة لها على طريقة المدونة (قوله إذا تعذر ركوبه لموت او مرض او حبس لم تنفسخ الاجارة) أى لان الراكب مما تستوفى به النفقة والاجارة لا تنفسخ بتلفه

أجره) أى يقضى له بالخلف على رب الغنم او دفع جميع الاجرة (كراكب) تشبيهه في قوله فله الخلف أى ان الراكب إذا تعذر ركوبه لموت أو مرض أو حبس لم تنفسخ الاجارة ويلزمه او وارثة الاتيان بالخلف او دفع جميع الاجرة (و) جاز استتجار

(حافى نهر كى لىنى) عليهما

للرور فيها لىاجة (و)

جاز استىجار (مسيل)

أى موضع سىلان

(مصب مرىاض) أى

مصوب أى ما ىصب

من الفضلات فالسلى اسم

مكان وهو المجرأ والصب

بمعنى اسم المفعول

والمرىاض محل الرىض

أى الطرأ كالكنىف أى

محل جريان ما سىل من

الاكفة أو ما ىجمع فيه

ذلك الجارى من الكفة

ونحوها (لامىزاب) ىنى

لا ىجوز شراء ماء مىزاب

لأنه ىقل وىكثر وىكون

ولا ىكون (إلا) أن ىكون

المىزاب (لنذلك) بأن ىكون

مملوكا لك فستأجر مسيله

من أرض جارك لىجرى

فيه ما نزل منه (فى أرضه)

لىخرج إلى خارج فىجوز

وىكون كمسلى مصب

المرىاض فىالته قال

ومسلى مصب مرىاض

أو مىزاب لا شراء مائه

(و) جاز (كرأ رى

ماء) أى تدور بالماء

(بطعام أو غيره) لاطحن

عليا (و) جازت الاجارة

(على تعلم قرآن مشاهرة)

ملاك كل شهر بدرهم أو

كل سنة بدينار (أو على

الحداق) بكسر الهماء

والذال للجمعة أى الحفظ

(١٦) السأجر (بىأ) وىصر النهر تحت سقف ذلك البناء (و) جاز استىجار (طرىق فى دأر)

ولا فرق بىن كون ذلك الراكب معىنا أو غير معىن وهذا بخلاف موت الدابة فىفرق بىن المعىنة وغيرهافتنفسأ الاجارة بىلفها فى الأول دون الثانى لما سىأتى أن ماتستوفى منه النىفعة أن كان معىنا فسخت الاجارة بىلفه لا أن كان غير معىن (قوله حافى نهر كى) قال المسناوى الطاهر أنه لا مفهوم لهذه الاضافة بل وكذلك إذا كان النهر لغيرك ولكنك جار بأرضك فلك أن تكرى حافى النهر لانهما لك هذا ولا ىشترط هنا وصف البناء من حىث ما بىنى به من حجار أو آجر مثلا ما ىقل أو ىحف وأما وصف البناء من حىث عرضه فلا بد منه إذ قد ىعرض الجدار فىضىق مجرى الماء بخلاف بناء فوق بناء فلا بد من وصف البناء من حىث ما بىنى به من حجار أو آجر (قوله فى دار) أى أو أرض فلا مفهوم للدار (قوله لىاجة) أى لأجل أن ىتوصل لىاجة وإلا ىتوصل بها لىمنفعة لم ىجز لأنه من باب اكل أموال الناس بالباطل لأن رب الدار أو الأرض اكل منه الاجرة باطلا لعدم انتفاعه بالطرىق وأما لىجعل من الصدقة لأنه لما وقع فى العقد المذكور لم ىكن منها فأن استحق المحل المتوصل بالطرىق له بحيث صار لىافع بالطرىق انفسخت الاجارة (قوله أى محل جريان ما سىل) أى جاز استىجار محل جريان الماء المصوب فى الكفة كما ىقع عندنا بمصر من استىجار مجرة سىل فيها ماء ىصب من المراحىض وتوصل إلى الخلىج (قوله أو ما ىجتمع) عطف على محل جريان أى أو المحل الذى ىجتمع فيه ذلك الجارى كأن ىسأجر أرضا لأجل وضع فضلات الكنىف فيها (قوله لا مىزاب) ظاهره أنه عطف على مرىاض أى لا ىجوز استىجار مسلى مصب مىزاب مع أنه جائز إذ هو قوله الا لمنزلك وأشار الشارأ للجواب وهو أنه عطف على مسلى وفى الكلام حذف مضاف أى لا ىجوز كراء ماء مىزاب أى نازل منه لمن ىسقى به زرعه مثلالا معنى لكراء ذلك الا شراؤه وظاهره عدم الجواز سواء طال الزمن الذى اشترى الماء النازل فيه كأشترى منك الماء النازل من مىزابك مدة عشر سنىن بكذا أو كان الزمن قصىرا وهو كذلك على المعتمد لأنه وإن كان الأمد الطولى لا ىخلو عن مطر الا أنه ىحتمل القلة والسكرأ والطرىقة المفصلة بىن طول الأمد فىجوز وقلة فىمنع ضىفة وقد علمت أن هذا الفرع من باب البىع لا الاجارة لكن ذكره لىرتب علیه ما بعده من الاستثناء (قوله الا لمنزلك) استثناء منقطع لأن هذا استىجار والمستثنى منه بىع (قوله بطعام أو غيره) نص على جواز كراءها بالطعام لأنها لما كانت متعلقة بالأرض وىعمل فيها الطعام فقد ىتوهم أن كراءها بالطعام من قىل كراء الأرض بالطعام وىفهم من هذا أنه لو حذف قوله أو غيره ما ضره لاستفادته ما قبله بالاولى (تنبیه) من استأجر رى ماء شهرا على أنه أن اقطع الماء قبل الشهر لزمه جمىع الاجرة لم ىجز ومثله من استأجر أرض زراعة مقلأ ومراحا أو شارقا غارقا أورىا وشراقىا تحىلا على لزوم الأجرة إذا شرقت فانه لا ىجوز وتكون فاسدة (قوله على تعلم قرآن مشاهرة) أى أو وجبة وقوله أو على الحداق عطف على مقدر أى نظرا فى المصحف أو على الحداق (قوله لا ىجوز الجمع بىنهما) أى بىن المشاهرة والحداق كأستأجر كى على تحفىظه ربع القرآن الفوقانى أو التحنانى فى شهر بكذا وظاهره أن المشهور عدم جواز الجمع بىنهما مطلقا تساوى الحداق والزمن أو زاد الزمن أو العكس والذى فى بن أنه إذا جمع بىن الحداق والزمن فانه ىجرى فيه ما سبىق فى الجمع بىن الزمن والعمل من طرىقة ابن رشد وابن عبىد السلام (قوله فقهى استخدام) أى لأنه ذكر الحداق أولا بمعنى الحفظ واعاد الضمىر إلى ثانىا فى قوله أخذها للحدقة بمعنى الاصرافة

(قوله)

لجمىع أو جزء معىن بأجر معلوم وأشار بأو إلى أنه لا ىجوز الجمع بىنهما وهو المشهور إذ

قد ىمضى الشهر ولا ىحفظ ما عىنه أو ىحفظه فى اثنا (وأخذها) العلم أى بأخذ الحدقة بمعنى الاصرافة فقهى استخدام كذا قىل

أى يقضى بها للمعلم على وليّ الطفل أو على القارىء الرشيد (وإن لم تشرط) (١٧) وعلمها ما تقرر في هذا من الصحيح

كسبح وعمر وبما يشاء
وغيرها وهي تحفظ
باختلاف الزلف واللسان
وقد تختلف باختلاف
الأشخاص قراً وهي
(و) جاز (الجملة
معاون) أى ما يستعمل به
(كصفة وفقد)
وقاس ودلو كان مما
يعرف بعينه أولاً (و)
جاز العقد (على كحضر
بشر إجارة وجمالة)
فالإجارة فيما يملك من
الأرض وفيما لا يملك
كالسواك إذا عين له
مقدار الحفر من طول
وعرض كخمسة أذرع
في حصة والعمق عشرة
فإن انتهت قبل تمام
العمل فله بحساب ما عمل
والجمالة فيما لا يملك فقط
ولا بد من الوصف
كالإجارة وإنما تتميز عن
الإجارة بما يدل على
الجمالة بأن يصرح بها
أو يقول ولك تمام العمل
كذا والفرق بينهما أن
الجمالة لا تكون إلا فيما
لا يحصل للجاعل فيه قمع
حين الترك لو ترك بخلاف
الإجارة ولذا لو وقع العقد
على الحفر فيما يملك كان
إجارة ولا تصح الجمالة
فيه فإن صرح فيه بالجمالة
فسد العقد ولا تكمل على
الممنوع والجائز ذكر

(قوله أى يقضى بها وإن لم تشرط) أى إذا جرى العرف بها والحاصل أنه يقضى بها إذا اشترط
أو جرى بها عرف وإلا فلا وهذا قول سخون وهو المشهور وقال أبو إبراهيم الأعرج إنما يقضى بها
بالشرط ولا يقضى بها عند عدمه ولو جرى بها عرف واعلم أنها تكون للمعلم الأول إن أقرأ المعلم
معلم آخر قبل علمها يسير كالسدس لأن ترك التعلم القراءة أو أقرأه الثاني قبل علمها بكثير فللثاني (قوله وهي
تختلف باختلاف الزمان) أى في بعض الأزمنة والبلاد تؤخذ على سبيل ولا تؤخذ على لم يكن وفي
بعضها بالعكس (قوله قراً وغنى) أى وجوده حفظ وقتله فحذقة الحافظ أكثر من حذقة من
لم يحفظ وحذقة الموسر أكثر من حذقة غيره (قوله كان مما يعرف بعينه أولاً) أى خلافاً لابن العطار
في الثاني حيث قال فيه بالمنع (قوله أى ما يستعان به كصفة الخ) أى وليس المراد بالماعون في الآية هذا
المعنى وإلا لكانت إجارة ما ذكر من الصيغة وما معها واجبة فلا تجوز إيجارها لأنها تتضمن عدم الإجارة
بل المراد به في الآية الزكاة بدليل قرنه بقوله يراءون فالمعنى الذين يراءون في الصلاة ويعنون الزكاة
(قوله وجاز العقد) قدر الفاعل عقد دون إجارة لانه يؤدي لتقسيم الشيء إلى نفسه وغيره وهو ممنوع
(قوله إجارة) أى ويكون إجارة إن صرح بها أو قامت قرينة عليها كقول المستأجر للاستأجر
وإن انتهت قبل التمام فلك بحساب ما عملت (قوله وجمالة) أى إن صرح بها أو قامت قرينة عليها كقوله
للعامل إن انتهت قبل تمام العمل فلا تستحق شيئاً وإنما تستحق بتمام العمل (قوله فإن انتهت الخ)
أى وعين له أنما إن انتهت الخ فهذا قرينة دالة على أن القصد بالعقد الإجارة (قوله والفرق بينهما الخ)
ظاهره أنه لم يفرق بينهما فيما سبق مع أنه قدم الفرق بينهما بالصيغة ويكون له بحساب ما عمل في
الإجارة لا في الجمالة فكان الأولى أن يقول ويفرق بينهما أيضاً بأن الجمالة الخ (قوله حين الترك) إنما
قيد بذلك لدفع ما يقال قد صرحوا بجواز الجمالة على حمل خشة الحل ويجوز ترك العامل في أثناء
طريقه مع أنه إذا تركها في أثناء الطريق وحملها ربه فلا شك أنه حصل له نفع فكان ينبغي أن لا تجوز
الجمالة وحاصل الجواب أنه حين الترك لم يحصل للجاعل نفع بل كان ذلك ضرراً عليه لأن
تركها أثناء الطريق تعريض لضياعها (قوله ولذا لو وقع العقد على الحفر فيما يملك كان إجارة) أى
سواء صرح بالإجارة أو ذكر ما يدل عليها أو لم يذكر ما يدل على شيء أصلاً فإن ذكر ما يدل على الجمالة
كان جمالة فاسدة لا تستفاد الجاعل بما قبل تمام العمل باطلاً بلا عوض وأما إن وقع العقد على الحفر فيما
لا يملك فإن صرح بالإجارة أو بما يدل عليها كقوله وإن انتهت قبل تمام العمل فلك بحساب ما عملت
كان إجارة وإن صرح بالجمالة أو بما يدل عليها كقوله ولك تمام العمل كذا كان جمالة وإن لم يصرح
بواحدة منهما ولم يأت بما يدل عليها فانظر هل يعمل على الإجارة أو الجمالة أو يكون فاسداً
(قوله حلى) بفتح الحاء وسكون اللام مفرداً وبضم الحاء وكسر اللام جمعاً (قوله أى إجارته) أى سواء كان
ذلك الحلى ذهباً أو فضة أو فضة فيهما أو أوجر بغيرهما كمرض وطعام (قوله إذا
كان غير محرم الاستعمال وإلا منع) ما ذكره من النع مبنى على ما قاله ابن يونس من أن العلة في كراهة
إجارة الحلى أن السلف الصالح كانوا يرون أن عاريتهم زكاته والذي أسقط الله ركاته وجعل زكاته
عاريته غير محرم الاستعمال وأما المحرم فزكاته واجبة لأعلى ما علل به ابن العطار الكراهة بأن إجارته
تؤدي إلى نفسه باستعمال المستأجر وقد أخذ ربه في مقابلته قدراً فكانت قد في مقابلة نقد وإنما لم يحرم
لأنه ليس محققاً فإن هذا يقتضى كراهة إجارته مطلقاً كان محرم الاستعمال أم لا ويقتضى عدم كراهة
إجارته بغير النقد (قوله كإيجار مستأجر دابة) أى كما يكره لمن استأجر دابة أن يؤجرها لمثله
فالمصدر مضاف للفاعل ومحل الكراهة أن يؤجرها بحضرة ربه أو يبدو له إذا كان مسافراً لاقامة

٣ - دسوقي - مع * المكروه بقوله (ويكره حلى) أى إجارته بذهب أو فضة أو غيرهما قدراً أو إلى أجل إذا
لأن غير محرم الاستعمال والامنع (كإيجار مستأجر دابة) لتركوب أى يكره لمن استأجر دابة لركوب أن يؤجرها لمثله خفة وأمانة

ولا يظن عليه إن ضاعت بلا خريط أو ماتت وأما لو استأجرها للحمل عليها فيجوز كراؤها لحمل مثله كما يفيد ما يأتي في قوله وفعل
للأول فيه لا اضرب (أو توب) أي (١٨) يكره لمن استأجر ثوباً لبسه أن يكرهه (لشبهه) ولكونه مما يقاب عليه يضمنه

للأول إلا لبسة على تلفه
ولا خريط من الثاني
لأن ضمان التهمة يزول
بالبيعة وحمل التكرامة في
تصايفه والتوب إذا جعل
حال التكرامة وأما إن علم
رضاه بجائز وإن علم عدم
رضاه لم يجز (و) كره
(تعليمه فقه وفرائض)
بأجرة عاقلة أن يقل طلب
العلم الشرعي وآلته من نحو
وبيان كذلك وأما تعليم
بهم الفرائض بالرسم فلا
يكرهه (كبيع كتبه) أي
ما ذكره وكذا كتب
الحديث وللصاحف
والتفسير (و) كره (قرأة)
بلحن أي تطريب بأنغام
عقبي لا يخرجها عما عليه
القرأة والإحرامت كقرأته
بالشاذ وقد تقدمت
للسنة في سجود التلاوة
وللناسب هنا كراهة
الاجارة على القراءة (و)
كرهه (كرأة دف) بضم
الدال وقد فتح وهو
للدور للنش من جهة
كالتربال (و) منزف
واحد للمازف قال
الليثي للممازف
للألف فيشمله للزمار
والأهواء والسنطير

وعدم الركوب للمحل الذي أكرها اليه وإلا فلا كراهة ولو كان غير مضطر للاقامة (قوله) ولا
ضمان عليه إن ضاعت الخ) أي سواء قامت على الضياع بينة أم لا (قوله) فيجوز كراؤها لحمل مثله الخ)
قيد التخي جواز كرائها إذا كانت مكررة للحمل بما إذا صعبها ربه في السفر وأما لو كان
المكتري هو الذي سافر بها فهي بمنزلة التي للركوب وكذا ذكره ابن يونس عن ابن حبيب وقوله
اه بن (قوله) أي يكره لمن استأجر ثوباً لبسه الخ) قال عبق الظاهر أنه يجري في الثوب نحو ما تقدم
فاذا استأجره ليحمل فيه شيئاً فلا يكره أي يؤجره في حمل مثله (قوله) أن يكره مثله الخ) مثل الثياب
الكتب على الظاهر لاختلاف استعمال الناس فيها (قوله) يضمنه الأول) أي يفرق بين الثوب والدابة
ونحوه في التوضيح ونصه وظاهره أنه لا يضمن في الثوب إذا أكره من مثله كالدابة والذي في
للدونة أنه يضمنه إذا هلك بيد الغير لاختلاف حال الناس في اللبس ولا يضمنه أن هلك بيده اه بن
(قوله) وإن علم عدم رضاه لم يجز) أي مع صحة العقد على الظاهر ويحتمل أن يقال بفساده لأن ذلك
بمنزلة شرطه أن لا يكره لثله وهو مفسد للعقد لأنه منانض لمقتضاه إلا أن يسقطه (قوله) وكره تعليم
فقه وفرائض) كذا في للدونة وقال ابن يونس الصواب جواز الاجارة على تعليم ذلك (قوله) عاقلة
أن يقل طلب العلم الشرعي) أي والطالب كثرة طلبه ولأن الاجارة على تعليمه خلاف ما عليه
السلف الصالح بخلاف القرآن فإنه تجوز الاجارة على تعليمه كما مر لرغبة الناس في تعلمه ولو بأجرة
ولأخذ السلف الأجرة على تعليمه لقوله عليه الصلاة والسلام أن أحق ما أخذتم عليه أجرأ كتاب
الله تعالى (قوله) بالرسم) أي بالثبات والشباك وقوله فلا يكره أي لأن ذلك صنعة (قوله) كبيع كتبه
أي وكذا اجارتها لا تخفى اختلف في الاجارة على كتب العلم وفي بيع كتبه ولا أرى أن يختلف
اليوم في جواز ذلك لأن حفظ الناس وانهاهم الآن قصت فابقي العالم بلا كتب لتهبت رسوم
العلم منه (قوله) وقراءة بلحن أي تطريب) لأن المقصود من القراءة التدبر والتفهم والتطريب ينافي
ذلك وقوله أي تطريب المراد به تقطيع الصوت بأنغام (قوله) كقراءته بالشاذ) اختلف فيه قبل
ما زاد على السبعة وهو مختار ابن الحاجب وقيل - زاد على العشرة وهو الأرجح (قوله) كراهة الاجارة
على القراءة) أي بالتلحين ويمكن أن يقرر المتن بذلك بأن يقال إن المراد وكره اجارة على قراءة بلحن
(قوله) بناء على كراهتها) أي كراهة الدف والمزف أي كراهة استعمالها وسماعها في العرس فإذا
كان استعمالها وسماعها مكروها كانت الاجارة عليها في العرس مكروهة وأما استعمالها في العقيقة
أو الختان ونحوهما فحرام فيكون كراؤها ما فيها حراماً (قوله) ولا يلزم من جوازها جواز كرائها)
بل كراؤها فيه مكروه وان جازت فيه سداً للذريعة إذ لو جاز كراؤها أيضاً في العرس لتوصل به
لكرائها في غيره (قوله) جائز أن لمرس) أي خلافاً لمن قال بكراهتها وأنه وهو قول مالك في المدونة
وعلى الأول وهو الجواز اختصرها أكثر المختصرين وقوله مع كراهة الكراء أي مع كراهة كرائها
فيه (قوله) وإن للممازف حرام) أي في العرس خلافاً لمن قال بكراهتها فيه ولمن قال بجوازها فيه (قوله) كالجميع)
أي الدف والكبر والممازف أي كما يحرم الجميع فتحصل أن الدف والكبر في النكاح فيهما
قولان الجواز والكراهة وفي الممازف ثلاثة أقوال بزيادة الحرمة وهو أرجحها فتكون اجارتها
في النكاح حراماً وأما في غير النكاح فالحرمة في الجميع قولاً واحداً وقوله في غير النكاح يشمل

العقيقة

بناء على كراهتها (لعرس) أي نكاح وقيل هي جائزة في النكاح ولا يلزم من جوازها جواز كرائها

والجميع أن الدف والكبر جائزان لمرس مع كراهة الكراء وإن الممازف حرام كالجميع في غير النكاح فيحرم كراؤها
(و) كرهه (كرأة) كعبه كافر) للتبادر منه أن كافر نفث لعبد وهو غير صحيح فكان حقه أن يقول لكافر

أو تقديم كافر على كعبد وأجب بأنه فصل بين المضاف والمضاف اليه بقوله كعبد وهو جائز على قلة والأسل كراء كافر عبدا ونحوه وهو من اضافة المصدر لمفعوله أى يكره للسلم أن يكرى عبده أو نفسه أو (١٥) ولله لكافر حيث كان الكافر يستبد

بعمل السلم ولم يكن تحت يده ولم يكره في فعل محرم فإن لم يستبد الكافر بعمل السلم كخياط يرد عليه السلم والكافر فيجوز وإن كان تحت يده كأجير خدمة بيته وظئر حرم وفسخت وله أجرة ما عمل وكذا إن استأجره في محرم كصبر خمر ورعى خنزير ولكن يتصدق بالأجرة على السلم أدباله (و) كره (بناءً مسجد للكرء) أى لاخذه ممن صلى فيه لأنه ليس من مكارم الاخلاق وللشهور عدم الجواز (و) كره (سكن) بأهله (فوقه) أى للسجد إن بنى السكن قبل وقته لا بعده فيحرم كما يأتي في اللوات في قوله ومنع عكسه فلا معارضة وأشار للركن الثالث بقوله (بمنفعة) متعاق بأجر والباء بمعنى في أى صحت الاجراء بعائد وأجر في مقابل منفعة لها شروط أشار لها بقوله (تقوم) أى لها قيمة شرعا لو تلفت احترقا عن راحة الرياحين ونحوها فلا يجوز استئجارها للشم وكذا البلاطين ونحوها للفرجة والدنانير

العميقة والختان والقدوم من سفر ونحوه (قوله أو تقديم كافر على كعبد) أى بأن يقول وكرء كافر كعبد ويكون اضافة كراء لكافر من اضافة المصدر لمفعوله (قوله وهو جائز على قلة) أى كما أشار لذلك في الخلاصة بقوله : فصل مضاف شبه فعل مانصب مفعولا أو ظرفا أجز ولم يعب

أى أجز أن يفصل المضاف الشبيه بالفعل ما نصبه المضاف حالة كونه مفعولا أو ظرفا (قوله وهو من اضافة المصدر لمفعوله) أى الثانى لأن كراء اسم مصدر بمعنى اكرء ونفعوله الأول الكاف من كعبد لانها اسم بمعنى مثل (قوله وله أجرة ما عمل) أى فلا يتصدق بها عليه (قوله ولكن يتصدق الخ) أى الا أن يعذر بجهل فلا يؤخذ منه الكراء (قوله لاخذه) أى لاجل أخذ الكراء ممن صلى فيه أى وأمالو بناء لله ثم قصد أخذ الكراء ممن صلى فيه فقتضى النظر منع الاخذ حيث خرج عنه الله تعالى قاله شيخنا (قوله والمشهور عدم الجواز الخ) عبارة بن لفظ المدونة ولا يصلح أن يبنى مسجدا ليكره لمن صلى فيه أو يكرى بيته لمن صلى فيه وأجاز ذلك غيره في البيت أبو الحسن انظر قوله لا يصلح هل هو على الكراهة أو النع فلى ما نقل ابن يونس عن معنون هو على النع وعلى ما نقل عياص هو على الكراهة لانه قال ليس من مكارم الاخلاق اه لكن عبارات أهل المذهب عدم الجواز كما في ح فعلى المصنف الدرك في مخالفتها اه كلاًه (قوله بأهله) المراد بالاعل الزوجة والامة وعلة الكراهة إذلال المسجد بوطء أهله فوقه (قوله فوقه) أى المسجد بمعنى المعد للكرء لانه المحدث عنه وأولى ما بنى للصلاة فقط ومفهوم بالاهل أن السكنى فوقه بغير الاهل جائزة بالاولى مما ذكره في إحياء اللوات من جواز سكنى الرجل المتجرد له بادة فيه ومفهوم فوقه أن السكنى تحته جائزة مطلقا بالاهل وغيره بنى المسجد للكرء أولغيره (قوله ان بنى الخ) وذلك بأن نوى حالة بناء المسجد أو قبله بناء محل فوقه للسكنى بالاهل أو بنى علوا وسفلا لنفسه ثم جعل السفلى مسجدا لله على التأييد وأبقى الاعلى سكنا بالاهل (قوله فلا معارضة) قال بن أصل الجمع المذكور لابن عبد السلام وارتضاه وأيده بنقول اه وقال الناصر اللقاني الكراهة هنا محمولة على المنع سواء كان المسجد بنى للصلاة أو للكرء كان التحبيس سابقا على السكنى أو كان متأخرا عنها وبهذا الحمل يحصل التوافق بين ما هنا وما يأتي في اللوات وذكر ختن جوابا عن المعارضة بمحل ما هنا من الكراهة على ما إذا كان المسجد متخذ للكرء وما يأتي من المنع فهو محمول على ما إذا كان غير متخذ للكرء لان له حرمة على المتخذ للكرء ولا فرق فيما بين كون السكنى بعد التحبيس أو قبله فهذه أحوبة ثلاثة عن المعارضة وقد علمت أن الموافق للثقل ما له شارحنا (قوله تقوم) بفتح التاءين معا لان الفعل لازم لا يبنى للجهمول (قوله أى لها قيمة شرعا لو تلفت) أى لكونها مؤثرة (قوله ونحوها) أى كالتفاح والمسك والزباد وقوله فلا يجوز استئجارها للشم أى لان شم رائحة ما ذكر لا قيمة له شرعا لانه لا يؤثر في ذلك المشعوم والتأثير فيه ان وجد انما هو من مرور الزمن عليه (قوله والسراج للاستصباح) أى وكذا لا يجوز كراء فمع للشعيرة في الزفاف من غير قيد كالشمى في مصر بشمع القاعة (قوله قدر على تسليمها) أى حسا أو شرعا بقوله فلا يجوز استئجار آبق أو بعير شارد وبعيد غيبة محترز الاول ومثله استئجار الاخرس للتكلم والاعمى للكتابة وأشار المحترز الثانى بقوله أو شيء غير مملوك للمؤجر وقد يقال لا حاجة لهولاء وشرعا للاستغناء عنه بقول المصنف الآتى ولا حظر فالأولى للشارح حذف محترزه من هنا

ونحوها لتزيين الحوائث والجدران للاستظلال والسراج للاستصباح وكذا آلات اللهو وتعلم الأتنام إذ لا قيمة لها شرعا فلا تصح اجارة ما ذكره وتفسخ ان وقعت ولا أجرة (قدر على تسليمها) فلا يجوز استئجار آبق أو بعير شارد أو شيء غير مملوك للمؤجر

في إبان الحلاب مع معرفة وجه حلابها لأجل لا ينقص اللب قبله والشروع في الأخذ (٢١) يوم العقد أو قربه فيجوز وكذا إن وقع على

الكيل ككل يوم رطلين
من لبن شياهاك بكفا
(واغفر) اشتراط ادخاله
(ما في الأرض)
المكتراة وجبة من الشجر
النمر (ما لم يزد) ما فيها
أي قيمته (على الثلث) أي
ثلث الجميع فان زاد لم يغفر
وتفسخ الاجارة ويعتبر
الثلث (بالنقوس) ولا يعتبر
ما أكرت به لانه قد يزيد
وينقص فيقال ما قيمة
الارض او الدار إذا
أكرت بلا شجر مشعر
فيقال عشرة فيقال وما
قيمة الثمرة في ذاتها بعد
اسقاط كلفتها فيقال خمسة
او اقل فقد علم أنه الثلث
أو اقل ولو قيل قيمتها ستة
أو أكثر لم يجوز ولا بد أن
يكون طيب الثمرة في مدة
الكراء وان يكون شرط
ادخالها لدفع الضرر ولما
الزرع فلا يجوز ادخاله الا
إذا نقص عن الثلث فان
أكرت مشاهرة لم يجوز
إدخال شيء وذكروا مفهوم
لا حظر بقوله (ولا)
(تعليهم غناء) بكسر الفين
والد (أو دخول حائض
لمسجد) أي لخدمته (أو
دار لتخذ كنيسة)
أو مجعاً لقاق أو خماره
(كيعمل لذلك) ويغسل
مق اطلع عليه (و تصدق
بالكراء) جميعه ان اطلع
عليه بعد افضاء مدة الاجار
لدار وما ينوب الزمن

وان يعجل الثمن (قوله في إبان الحلاب) أي في زمن الحلاب لاختلاف الحلاب في غيره (قوله مع
معرفة وجه حلابها) أي قدره لأجل أن يعلم البائع قدر ما يبيع والمشتري قدر ما يشتري (قوله وكذا
ان وقع على الكيل) أي فيجوز كأن يقول لشخص اشتري منك كل يوم رطلين من لبن شياهاك مدة
شهر بكذا او اشتري منك مائة رطل من اللبن كل يوم آخذ منها خمسة ارطال بكذا لكن بالشروط
المتقدمة ماعدا الشرط الاول وهو تعدد الشياء التي عند البائع وكثرتها وكذا لا يشترط معرفة وجه
الحلاب لأن العقد تعلق بالكيل فلا غرر وحينئذ فالمشترط كون الشراء في الابان وان يكون لأجل
لا ينقص اللب قبله وأن يشرع المشتري في الأخذ من يوم العقد أو بعده بأيام يسيرة وأن يسلّم لرب
الشياء لا إلى غيره وأن يعجل الثمن لأنه سلم (قوله واغفر الخ) يعني ان من أكرت أرضاً أو داراً
فيها شجر مشعر لم يبد صلاحه فيجوز لذلك المكتري اشتراط دخول الشجر في عقد الكراء إن كان
الكراء وجبة وكان طيب الثمر في مدة الاجارة وكانت قيمة الثمر الثلث فأقل بالتقويم وان يكون
اشتراط دخولها لأجل دفع الضرر فان تخلف شرط من هذه الاربعة فلا يجوز اشتراط دخوله في عقد
الكراء فان اشتراط دخوله فسد العقد (قوله من الشجر النمر) أي والحال ان ثمره لم يبد صلاحه أما
لو كان قد بد صلاحه وقت العقد جاز اشتراط دخوله مطلقاً ولو كانت قبته أكثر من الثلث لانه
بيع وإجارة لسكونه مستقلاً (قوله ما لم يزد الخ) أي مدة عدم زيادة قيمة ما فيها عن الثلث بأن كانت
قيمتها الثلث أو أقل فالثلث من حيز اليسر (قوله بالتقويم) أي تقويم كل من الارض أو الدار
وتقويم الثمرة (قوله لانه) أي ما أكرت به قد يزيد أي على القيمة وقد ينقص عنها (قوله في مدة
الكراء) فان كان طيبها بعد فراغ مدة الكراء فالمنع مطلقاً ولو كانت قيمتها أقل من الثلث (قوله إلا
إذا نقص عن الثلث) أي إلا اذا نقصت قيمته عن الثلث مع بقية الشروط لان كانت قيمته ثلثاً فقد
شدّ دواقي اشتراط دخوله في عقد الاجارة كما شدّ دواقي مساقاته حيث اعتبر واقفاً شروطاً لم تعتبر في
مساقاة الاصول (قوله لم يجوز إدخاله شيء) أي لامن الثمر ولا من الزرع (قوله وتعليهم غناء) أي
ومثله آلات الطرب كالزمار والعود (قوله بكسر الفين والد) أي وأما فتنحها مع المد فهو النفع
(قوله أو دخول حائض الخ) يعني أنه لا يجوز إجارة الحائض أو الجنب أو الكافر لخدمة المسجد لانه
يترتب على استيفاء المنفعة للعود عليها الحظر وكما يمنع إجارة من ذكر لخدمة المسجد يمنع تقرير
النساء في الوظائف التي لا تأتي شرعاً إلا من الرجال كالإمامة والخطابة والأذان فتقريرهن
فيها باطل لان شرط صحة التقرير أن يكون المقرر أهلاً لما قرر فيه كذا قرر شيخنا العدوي
(قوله ويفسخ) أي عقد الاجارة متى اطلع عليه وأما عقد البيع فانه لا يفسخ بدليل قوله وتصدق بفضلة
الثمن (قوله وتصدق بالكراء) أي في مسألة كرايتها لذلك وللرأد بالكراء الاجارة التي
أكرت بها الدار لذلك (قوله وبفضلة الثمن) أي بأن يقال ما يساوي ثمن هذه الدار أو هذه الأرض
لمن يتخذها كنيسة أو خماره فيقال خمسة عشر ثم يقال وما تساوى لو بيع لمن لا يتخذها كنيسة
ولا خماره فيقال عشرة فيتصدق بالخمسة الزائدة على ما رجحه ابن يونس والفرق بين الكراء
والبيع انه لما كان يعود للمكري ما أكره لم يكن عليه ضرر كثير فلذلك لزمه التصديق بالكراء
جميعه بخلاف البائع فانه لا يعود اليه ما باعه فلو وجب عليه التصديق بالجميع لاشتدّ ضرره (قوله على
الأرجح) أي على ما رجحه ابن يونس من اقوال ثلاثة قيل انه يتصدق بالثمن والكراء وقيل
بفضلتهما وقيل انه يتصدق في الكراء بجميعه وفي البيع بفضلة الثمن وهذا ما رجحه ابن يونس ومثني
عليه المصنف (قوله وكذا بزائد الكراء للارض) حاصله ان الارض يتصدق فيها بالفضلة في كل من

التي فسخت اليه ان اطلع عليه في الاشياء (وبفضلة الثمن) في بيعها لذلك (على الأرجح) أي بزيادته على الثمن لو بيعت لمباح وكذا
بزائد الكراء للارض إذا أكرت لذلك على الكراء لو أكرت لجائز وذكروا محترز تبين بقوله (ولا) تجوز الاجارة على (المتعين)

أى مطلوب من كل شخص بعينه ولا تصح فيه النيابة ولو غير فرض (كركتى القجر بخلاف الكفاية) كفسل ثلثت أو حمله فيصح الاستئجار عليه ما لم يتعين بخلاف صلاة الجنازة فلا يجوز الاستئجار عليها مطلقا (وعين) في عقد الاجارة وجوبا (تعلم) لقراءة أو صفة لاختلاف حاله ذكاه وبلادة (ورضيع) (٢٢) لاختلاف حاله بكثرة الرضاع وقتلته (و) عين (دارم) وحانوت) وحمام وخان

ونحوها إذ لا يصح ان يكون العقار في الذمة

[درس]

(و) عين (بناء على جدار) استؤجر للبناء عليه فيذكر قدره طولا وعرضا وكونه بطوب او حجر او غيرها بخلاف كراء الأرض للبناء عليها فلا يشترط تعيين ما يبنى فيها من كونه من حجار او طوب (و) عين (تحمل) يفتح اوله وكسر ثاقه ما يركب فيه من شقة ويقذف ويقذف وحفة لانه يختلف باختلاف السعة والضيق والطول والقصر ولما يكسر اوله وفتح ثاقه فصلاقة السيف (ان) لم توصف (المذكورات) فان وصفت وصفا شافيا كفى لكن البناء على الجدار لا يمكن فيه الا الوصف لعدم وجوده حال العقد (و) عينت (دابة) أكرت (ركوب) عليها بالاشارة الحسية أو بالعهدية ولا يكفي الوصف إذا لم تكن مضمونة في الذمة بأن قصدتها (وإن ضمنت) في الذمة بأن لم قصد

أى يعمرها وكرائها بخلاف الدار فانه يتصدق بالفضلة في بيعها وبالكراء جميعه في إيجارها وهذا ما نقله ابن عرفة عن عبد الحق والذي نقله المواق عن ابن يونس ترجيح القول بأن الأرض كالدائر في أنه يتصدق بكل الاجرة في إيجارها وبفضلة الثمن في بيعها انظر بن (قوله ولو غير فرض) أى هذا إذا كان المطلوب من كل أحد فرضا بل ولو كان غير فرض أى بأن كان مندوبا كركتى القجر وأدخل بالكاف جميع للدوبات من الصلاة والصوم وأما اللدوبات من غيرها كالذكر والقراءة فانه تجوز الاجارة عليهما وذكر ابن فرحون أن جواز الاجارة على قراءة القرآن مبنى على وصول ثواب القرآن لمن قرأه لأجله كالتب ثم استدلل على أن الرائج وصول ذلك له بكلام ابن أبى زيد وغيره انظر بن (قوله فلا يجوز الاستئجار عليها) أى لتحضنها للمباداة وأما الفصل والحمل للبيت فاتها لما شاركت في الصورة أشياء كثيرة غيرها لم تتمحض بصورتها للعبادة (قوله وعين) أى بالاشارة أو آل العهدية في عقد الاجارة وجوبا أى فان لم يعين فسدت (قوله إذ لا يصح ان يكون العقار) أى المستأجر في الذمة لأنه لا بدنى إيجارته إذا لم يعين بالاشارة اليه أو بال العهدية من ذكر موضعه وحدوده ونحو ذلك مما يختلف به الاجرة وهذا يقتضى تعيينه (قوله استؤجر) أى الجزار (قوله وعين محمل) فاذا قل استأجر منك جملا أركبه لمسكة في محمل وجب أن يعين المحمل من كونه شقدا أو شقة أو حفة (قوله ان لم توصف المذكورات) أشار بهذا إلى أن الشرط راجع للجميع وعلى هذا لما قاله الاخمسى من أنه إذا وصف من الرضيع من غير اختبار رضاعه كفى في جواز الاجارة موافق للذهب (قوله لكن البناء على الجدار الخ) وحيث أن الشرط راجع لمجموع ما تقدم أى ماعد الجدار لا انه راجع للجميع (قوله لعدم وجوده) أى البناء على الجدار حين العقد حتى إنه يعين بالاشارة اليه (قوله ودابة أكرت لركوب) مفهومه أنها لو أكرت لحمل أو استقاء أو حرث فلا يلزم تعيينها وانما يجب بيان ما يختلف به الأغراض (قوله إذا لم تكن مضمونة) أى الشارح بذلك للاشارة الى أن قول المصنف وان ضمنت عطف على محذوف أى وعينت دابة لركوب ان لم تكن مضمونة أو ان أريد العقد عليها بعينها وان ضمنت الخ (قوله وان ضمنت) هو بالتخفيف لقولهم مضمونة أى وان أريد العقد على مضمونة أى متعلقة بالذمة (قوله بأن لم يقصد عين دابة) أى كأن قال أكرت منك دابة وقوله جنس ونوع وذكورة أى فالواجب ذكر ما ذكر من الجنس وما معه ما لم توصف كدابتك الحمراء أو السوداء وعلم منه انه لا بد من تعيين للعقد عليها سواء كانت معينة أو مضمونة لكن تعيين العينة بالشخص يسكون بالاشارة اليها أو بأن العهدية وتعيين للضمونة يكون بذكر جنسها ونوعها والذكورة والانوثة أو بالوصف كدابتك البيضاء أو السوداء (قوله كابل أو بقال) كأكرت منك دابة من الابل أو من البقال أو كرها لحمل كذا بكذا (قوله أى صنف) أشار الى ان الصنف اطلق النوع واراد به الصنف كبحر وعرب وبرذون وعربي كما انه اطلق الجنس واراد به النوع من ابل وبقال الخ (قوله الا انها إذا عينت بالاشارة) أى أو بال العهدية وكان المناسب ان يقول فان كان تعيينها بالذات بأن عينت بالاشارة الحسية أو آل العهدية انسخ الخ (قوله والا فلا) أى والاعتين بالاشارة الحسية بل بذكر الجنس والنوع والذكورة والانوثة أو بالوصف كدابتك البيضاء او السوداء فلا ينسخ العقد بتلفها

عين دابة (جنس) أى فاللازم تعيين جنسها كابل أو بقال (ونوع) أى صنف كعرب وبعث (وذكورة) او انوثة وعلى فالوصف في هذا الباب يقوم مقام التبيين من حيث صحة العقد فقط والحاصل ان الدابة وغيرها لركوب او غيره لا بد في صحة الاجارة عليها من التبيين بالذات او الوصف الا أنها إذا عينت بالاشارة انسخت الاجارة بتلفها والا فلا وطى ربهما بدلها

ولو قال دابك البيضاء أو الحمراء وليس له غيرها لاحتمال إبدالها ما لم يقل هذه أو التي رأيتها معك بالأسس بينها وكلام المصنف لا يخطئ ذلك فكان عليه أن يقول بعد قوله وعمل ودابة وصفية ونحوها إن لم توصف وتعينت بالاشارة وإلا فمضمونة (وليس لراع) استؤجر على رعي غنم (رعي غنم) (أخرى) معها (إن لم يقو) على رعي الأخرى معها لغير رعيها لكثرتها (٢٣) (الإبشارك) يعاونه فله رعي

أخرى مع الأولى (أو تقل) الأولى بحيث يقوى على رعي الأخرى معها (ولم يشترط) عليه ربة الأولى (خلافه) أي عدم رعي غيرها فله رعي أخرى ومفهومه أنها إن قلت واشترط ربيها عليه عدم رعي غيرها لم يجز له رعي الأخرى واليه أشار بقوله (وإلا) بأن شرط خلافه أي عدم رعي غيرها فله رعي أخرى غيرهما معها ورعي غيرها معها (فأجره) لما رعى من غيرها (المستأجر) أي رب القسم الأولى (كأجير لخدمة أجره نفسه) حق فوته على المستأجر ما استأجره عليه أو بعضه فأجرته تكون لمستأجره الأول إن شاء أسقط عن نفسه أجره ما فوته فان لم يفوت عليه شيئا بأن وفاته بجميع ما استأجره عليه فلا كلام له وفهم من قوله فأجره لمستأجره وقوله أجره نفسه أنه لو عمل مجانا فإنه يسقط من كرائته بقدر قيمة ما عمل (ولا يلزمه) أي الراعي (رعي الولد) التي تلده الغنم فقل ربيها

وعلى ربيها الخ (قوله ولو قال الخ) مبالغة في عدم الفسخ لزوم ربيها الخلف (قوله لا يفيد ذلك) أي لا يفيد أنه إذا قال دابك البيضاء أو الحمراء وليس له غيرها من قبيل المضمونة التي لا تنسخ الاجارة بتلفها لعدم ذكر الجنس والنوع فلعل المصنف حذف قوله إن لم توصف من هنا لدلالة ما قبله عليه فكانه قال وإن ضمنت فجنس ونوع وذكر كورة إن لم توصف * والحاصل ان المضمونة لا بد من تعيينها إما بذكر الجنس وماعه وإما بالوصف (قوله وعمل ودابة وصفية) أي وعين وعمل ودابة وصفية (قوله وإلا فمضمونة) أي وإن لم تعين بالاشارة بل بذكر الجنس والنوع أو بالوصف فمضمونة (قوله إن لم يقو) أي وجاز أن قوى كان تقل أو يكون معه مشارك يعاونه كما قال بعد وهذا التفصيل في راع استؤجر على رعي عدد من الغنم كما قال الشارح وأما راع ملك جميع عمله فأجير خدمة فليس له ذلك . طلقا قوى على الأخرى أم لا (قوله وإلا بمشارك) استثناء من الأول وهو قوله وليس لراع رعي أخرى مع شرطه والمضى ليس لراع اتفت قوته رعي أخرى إلا بمشارك يعاونه على الرعي فيجوز له رعي الأخرى مع الأولى ولا يصح استثناءه من الشرط وحده لفساد المعنى إذ يصير للمضى الآن يكون عدم قوته بمشارك مع أن المشارك ليس ميبأ في عدم القوة وقوله إلا بمشارك أو تقل تصريح بمفهوم الشرط وإنما صرح به مع اعتباره له لاجل تقييده بالجملة الحالية وهي قوله ولم يشترط خلافه (قوله بحيث يقوى على رعي الأخرى) أي ولو كانت الأخرى كثيرة (قوله ولم يشترط) راجع لقوله إلا بمشارك أو تقل خلافا لظاهر الشارح من رجوعه لقوله أو تقل أي إلا بمشارك أو تقل الأولى والحال أن ربة الغنم لم يشترط على الراعي خلافه فان كان معه معاون يعاونه أو قلت واشترط عليه عدم رعي غيرها لم يجز له رعي أخرى (قوله فأجره لمستأجره) أي تخيرا وإن شاء قصه مستأجره الأول من مساهمة ما تقص وطريق معرفة ذلك أن يقال ما أجرته على رعيها وحدها فاذا قيل عشرة مثاقيل وما أجرته إذا كان رعاها مع غيرها فاذا قيل ثمانية فقد قص الحس فيخير مستأجره بين أن يقصه خمس المسمى وبين أخذ ما أجر به نفسه ويدفع له المسمى بتمامه ويجرى مثل هذا في قوله كأجير لخدمة الخ (قوله فان لم يفوت عليه شيئا) أي فان لم يفوت على الأول شيئا مما استأجره عليه (قوله فانه يسقط من كرائته) أي للاول وقوله بقدر قيمة ما عمل أي للثاني (قوله راع آخر رعاها) أي ليرعاها مع راعي الامهات لا منفردا لما فيه من تعذيب الحيوان (قوله فانه يعمل به) أي لان العرف يقيد ما أطلقاء ويفسر ما أجملاه ويكون شاهدا لمن ادعاه (قوله وعمل به) أي عند عدم الشرط والا فالشرط مقدم عليه عند وجوده (قوله في كونه على المالك) أي مالك الرعي (قوله فيقضى بما جرى به العرف) أي فان جرى بأن ذلك على المستأجر بالتبع وهو الخياط والطحان والبناء قضى به عليه عند التنازع وإن جرى بأنه على رب الشيء المصنوع قضى به عليه (قوله ودقيق) جعل النقش على صاحب الدقيق إنما يظهر اذا كان صاحب الطاحون بأن استأجر إنسانا يطحن له فيها دقيقه وأما لو استأجر إنسانا يطحن فيها للناس أول نفسه كان النقش عند عدم العرف على صاحبها لا على صاحب الدقيق * والحاصل أنه عند عدم العرف النقش

أن يأتي لها راع آخر ليرعاها أو يجعل للاول أجره في نظير رعي الأولاد (إلا العرف) فانه يعمل به (وعمل به) أي بالعرف أيضا (في الخط) في كونه على الخياط أو على رب الثوب (و) في (نقش الرعي) المستأجر للطحن في كونه على المالك أو المستأجر (و) في (آلة بناء) فيقضى بما جرى به العرف في هذه الاشياء إذا العرف قاعدة من قواعد الفقه (وإلا) يكن عرف فبذلك (فعلى ربي) أي رب الشيء المصنوع من ثوب ودقيق وجداد وذلك (عكس) كاف (بكسر الهمزة ككتاب وقسم كغراب والمراد به ما يركب عليه من برذعة ونحوه

أصلها (وتشبه) كسرج وحوية ولجام ومقود فيعمل فيها بالعرف والافضل رب الدابة على المذهب وحينئذ فحكم الإكاف وشبهه حكم الخيط وما معه إذ هو على ربه في الموضعين لا عكسه وأجيب بأن مراده العكس في التصوير لا الحكم وهو أنه في الأول مكرر وهنا مكرر (و) عمل بالعرف (في) أحوال (السير والنازل) وقدرة الإقامة بها (والمالقي) جمع معلوق بضم الميم كصفور وعصافير أى لم يحتاج له المسافر من نحو من (٣٤) وزيت وعسل (والزائلة) ما يحمل فيه المسافر حاجته من خرج ونحوه فان لم يكن

معرفة وجب التمين في السير والنازل والإفسخ السكراء وأما في المالقي والزائلة فلا يفسخ ولا يلزم المكزي حملها (و) في (وطائه) أى فرشه وأولى غطائه (بمحمل) حملا أو إتيانا فان لم يكن عرف لم يلزم المكزي (وبدل) حملي (الطعام المحمول) بل كل أويص فان لم يكن هدف فله وزن الحمل الأول وأما عكسه كما اذا استأجره على قنطار الى بلد كذا فأصابه مطر حتى زاد فلا يلزمه الاحمل الوزن الأول (وتوفر) أى الطعام المحمول إذا أراد ربه أن يوفره من أكل أو يبيع وأراد المكزي تخفيفه حمل بالصرف (كنزع الطيلسان) بفتح اللام وقد تكسر وتضم (قائلة) أو لئلا أى إن من استأجره أو استأجر قريبا للبسه فانه يجب عليه أن ينزعه في أوقات نزعه عادة فان اختلف العرف في لبسه

لازم لرب الرحى سواء كان هو صاحب الدقيق بأن استأجر من يطحن له عليها أو كان الدقيق لغيره بأن أجرها لرب الدقيق (قوله أضمر منها) أى وهو السمي عند التراسين غمارة بتشديد الميم والياء (قوله على المذهب) أى مذهب المدونة خلافا لظاهر المصنف من أنه على المكزي الذى اكرت الدابة (قوله وهو انه) أى الرب فى الأول مكرر لأن صاحب الثوب اكرت الخياط وصاحب الجدار اكرت البناء ورب الرحى مكرر ومستأجر لمن يطحن له قمحه على رحاه (قوله فى احوال السير) أى من كونه بالهوية أو حردا أو متوسطا ثم ان قوله وفى السير عطف على قوله فى الخيط وأعاد الجار لئلا يتوهم انه عطف على الإكاف فيتسلط عليه العكس (قوله والنازل) أى مواضع النزول (قوله أى ما يحتاج له المسافر من نحو من) أى من وعاء نحو من فاذا اكرت حملا لتركبه فى السفر فلا يلزم ربه حمل وعاء نحو السمن إلا بالعرف (قوله من خرج ونحوه) أى فاذا اكرت دابة لتركها فيرجع فى حمل الخرج والصندوق للعرف فان لم يكن عرف فلا يلزم رب الدابة حملا (قوله ووطائه بمحمل) أى إن ما يوضع تحت المكزي فى المحمل من فراش يرجع فى الاتيان به وفى حملة للعرف فان لم يكن عرف فلا يلزم الجمال الاتيان به ولا حملة (قوله وأولى غطائه) أى لعدم الاستغناء عنه غالبا (قوله وبدل الطعام المحمول) أى وبدل قص الطعام المحمول فى الكلام حذف مضاف وحاصله انه اذا قص الطعام المحمول بأكل أويص أو نحوه وأراد صاحبه يعوض بدله وامتنع المكزي فانه يرجع بمعرف فان جرى عرف بعدم بدله عمل به كفى طريق الحج فان المكزي يدخل مع المكزي على وزن معين مع علمهما قصه بأكل وعلف كل يوم فان لم يكن عرف فعلى رب الدابة حمل الوزن الأول المشترط لتمام المسافة المكتراة (قوله الطيلسان) هو الشال الذى تغطي به الرأس (قوله أو استأجر قيسا الخ) أشار بذلك إلى أن الطيلسان لا مفهوم له بل الثوب كذلك (قوله فى أوقات نزعه عادة) أى كوقت القيلولة والليل (تنبيه) مما يرجع فيه للعرف عند عدم الشرط ما إذا اكرت على حمل متاع دواب الى موضع فاعترض نهر فى الطريق كالنيل لا يجاز إلا بالركب فعدية كل من الدابة والحمل على ربه إلا أن لا يعلو به وإلا فتعدية الجميع على رب الدابة (قوله من مؤجر ومستأجر) أى وهذا الصنيع أولى من قصرته له على الثانى حيث قال وهو أى المستأجر أمين فعلى هذا يضمن الراعى إذا ادعى الضياع أو التلف وهذا وإن قيل به فى الراعى المشترك بين قوم كالصانع إلا لينة تصدقه لكنه ضعف وقد ألف صاحب العيار رسالة فى الرد على صاحب ذلك القول وكذلك أبو الحسن بن رحال ألف رسالة فى الاجراء والصناعات وتعرض فيها للرد عليه (قوله كان) أى للمقود عليه مما يغاب عليه كالثوب أولا كالدابة (قوله ولا يحلف غيره) هذا قول ابن القاسم (قوله وقيل يحلف ما فرطت) أى انه يحلف على التفريط وأما الضياع فيصدق فيه من غير حلف عليه لأن الضياع ناشئ عن تفريطه غالبا فيكنى حلفه ما فرطت وفى المسئلة قول ثالث انه يحلف مطلقا أى على الضياع والتفريط (قوله ولو شرط الخ) يعنى أن الضمان ساقط عنه ولو شرط

عليه

ونزعه لزمه بيان وقت نزعه أو دوام لبسه (وهو) أى من تولى المقود

عليه أو من تولى العين المؤجرة من مؤجر بالفتح كراع ومستأجر كالكري الدابة ونحوها (أمن فلا ضمان) عليه ان ادعى الضياع أو التلف كان مما يغاب عليه أولا ويحلف ان كان متها لقد ضاع وما فرطت ولا يحلف غيره وقيل يحلف ما فرطت ويطلق على عدم الضمان بقوله (ولو بشرط) عليه (إتيانته) أى الضمان (إن لم يأت بسمعة الميت) فلا ضمان وإن لم يأت بها لكن

عليه إن لم يأت بسمة مامات منها كان ضامناً ولم يأت بها فهذا الشرط لا يلزم الوفاء به خلافاً من قال بالضم (قوله أو عثر الخ) عطف على شرط فهو داخل في حيز المبالغة * وحاصله أنه إذا استأجره على حمل دهن أو طعام كسمن أو غسل أو على حمل آنية على رأسه أو على كتفه أو على دابته فعثر أو عثر الدابة فانكسر ذلك المحمول والحال أنه لم يمتد في فعله ولا بسوق الدابة فانه لا ضمان على ذلك المستأجر بالفتح على العتد وما ذكره المصنف من عدم ضمان المستأجر بالفتح على الحمل إذا عثر أو عثر دابته فتلف المحمول لا ينافي قولهم العمد والخطأ في أموال الناس سواء لأن قولهم مقيد بما إذا لم يكن الخطأ أميناً وهو هنا أمين ، ألا ترى أن من أذن له في قلب شيء فسقط من يده فلا ضمان عليه وإن سقط على غيره فانكسر ضمن ما سقط عليه لا ماسقط وفي حاشية السيد على عبق يضمن السقاء كسر الزبر ولا يضمن ماسقط من يده كغطاء لأنه مأذون في رفعه وقوله أجبر حمل أي أجبر استؤجر على الحمل على رأسه أو على كتفه (قوله فلا ضمان) أي إن صدقه ربه في دعواه انكسارها من غير تعد أو كان كسرهما بحضرته أو حضرة وكيله أو قامت بينة بتصديقه والراد بحضرة ربه مصاحبة له ولو في بعض الطريق فإذا صاحبه في بعضهما فارقة نادى تلفه بدمفارقة فانه يصدق كما في التوضيح وذلك لأن مصاحبة ببعض الطريق ومفارقة في بعضها دليل على أنه إنما فارقة لما علم من حفظه ونحرزه (قوله إلا أن يهتم بأن لم يصدق ربه الخ) يؤخذ من هذا أن المستأجر بالفتح ليس بأمين في الطعام ولذا قال ابن حق المصنف أن يأتي بصيغة الاستثناء من قوله وهو أمين فيقول إلا في حمل نحو طعام مما تتسارع إليه الأيدي وأما البز والعروض فالقول فيها قوله إلا أن يأتي بما يدل على كذبه والسعينة كالدابة * وحاصل فقه المسئلة أن المستأجر بالكسر مصدق في دعواه التلف أو الضياع سواء استأجر لركوب أو حمل أو لبس أو غير ذلك وأما المستأجر بالفتح ففيه تفصيل فإن كان المستأجر عليه غير طعام كالعروض والحيوان بالنسبة للراعي أو كان طعاماً لا تسرع إليه الأيدي كالقمح فانه يصدق في دعواه التلف أو الضياع ما لم يأت بما يدل على كذبه وإن كان طعاماً ما تسرع إليه الأيدي كالسمن والعسل والثرث فلا يصدق ويحمل على الحيانة حتى يثبت صدقه بينة أو يصدق ربه أو يكون التلف بحضرته أو حضرة وكيله فان ثبت صدقه بواحد مما ذكر فلا ضمان (قوله فيضمن) أي مثله بموضع غاية السافة وله جميع الأجرة على أظهر القولين وعليه اقتصر ابن رشد في البيان وفي التوضيح له بحساب ماسار والقول الثاني هو الموافق لكلام الشارح الآتي في آخر العبارة (قوله ولم يضر بفعل) أي والحال أنه لم يضر بفعل من ضعف جبل ومشية في موضع تعثر أو تزلق فيه الدابة أو ازدحام (قوله إذا أثر للفرز القولي) أي الغير النظم لعقد أو لشرط كالذي مثل الشارح به وأما الفرز القولي النظم لمقد من الغار أو لشرط فانه يوجب الضمان فالأول كأن يقول لزيد اشتري سلعة فلان فانها سليمة والحال أنه يعلم أنها معيبة وتولى العقد عليها وكالصير في إذا أخذ أجرة وقال إنه جيد وهو يعلم أنه ردى فيضمن بهذا الفرور كالفعل والقولي النظم لشرط كما مثل به الشارح بقوله نعم إن شرط عليه بأن قال له إن علمت الخ ويستثنى من الفرور القولي الغير النظم لعقد أو شرط من دلل لصاً أو ظالمًا على مال فانه يضمن على الذهاب (قوله فيفصلها) أي فيذهب ربهما يفصلها فلا تكفيه (قوله فيضمن) أي ما نقصها بسبب التفصيل (قوله وقيل إن كان بأجرة) أي وقيل يضمن إن كان بأجرة والا فلا (قوله واستظهر) أي لأنه قد انضم للفرز عقد اجارة على قدمه ولو بالمعاطة (قوله أو تعثر الدابة فيه) أي أو مشية في موضع تعثر الدابة فيه (قوله ككل متعدي في المحمولات) أي ككل أجبر تعدي في المحمولات وضمن فانه يكون له بحساب ماسار وذلك كما لو كان المحمول

العمل فاسقاطه في أثناءه كاسقاطه قبله في إفادة الصحة (أو عثر) أجبر حمل أو عثر دابته (بدهن أو طعام) أو غيرهما (أو) عثر (بأنية فانكسرت) (الحال أنه) (لم يمتد) في فعله ولا سوق دابته فلا ضمان إلا أن يهتم بأن لم يصدق ربه ولم يصاحبه ولم تقم له بينة فيضمن (أو انقطع الحمل) فلف التساع الشدود به (ولم يضر بفعل) بأن لم يضر أصلاً أو غير بقول فلا ضمان إذا أثر للفرز القولي كأن يأتي بشقة الخياط يقول له هل تكفي ثوباً فيقول نعم فيفصلها فلم تكف فلا ضمان على الخياط وإن علم عدم كفايتها ، نعم إن شرط عليه بأن قال له إن علمت أنها تكفي ففصلها وإلا فلا فقال تكفي وهو يعلم أنها لا تكفي فيضمن ومثال القولي أيضاً أن يقول الصيرفي في دينار أو درهم أنه جيد وهو يعلم أنه ردى فلا ضمان ولو بأجرة وقيل بضمانه مطلقاً وقيل إن كان بأجرة واستظهر فان عثر بفعل ضمن كربه بحبل رث أو مشية في موضع زلق أو تعثر الدابة فيه وله الأجرة بحساب ماسار ككل متعدي في المحمولات فان لم يضمن

طعاماً تسرع له الأيدي ودعى تلفه أو ضياعه ولم يصدق ربه وليكن التلف بحضرته أو حضرة وكيله ولم تشهد بينة بصدقه وقوله فإن لم يضمن أى كماله لو كان الممول غير طعام أو كان طعاماً لا تسرع إليه الأيدي أو تسرع له الأيدي وصدقه ربه في دعوى تلفه أو قامت بينة على تلفه أو كان التلف بحضرة ربه أو وكيله وحاصل كلامه أن السأجر بالفتح على حمل إذا تعدى على الممول وضمن فإن له من الأجرة بحساب ماسار وإن كان ذلك السأجر لا ضمان عليه فلا كراه له قال بن وهذا الكلام أصله للشيخ يوسف القيشي وهو غير صحيح إذ لم يوافق قولاً من الأقوال الأربعة التي ذكرها في التقدمة في مسألة تلف الممول وهي له الكراه مطلقاً ويلزمه حمل مثله من موضع الهلاك ذلك بسبب حامله أو بساوى وهذا هو المشهور عند ابن رشد الثاني له بحساب ماسار مطلقاً والثالث إن هلك بسبب حامله فله بحساب ماسار وإن هلك بساوى فله الكراه كله ويلزمه حمل مثله من محل الهلاك والرابع مذهب للدونة إن هلك بسبب حامله فلا كراه له وإن هلك بساوى فله الكراه ويلزمه حمل مثله وظاهره في جميع الأقوال ضمن أو لا كان طعاماً أو غيره وللصنف فيما يأتي قد جرى على الأول لتشهير ابن رشد له لأنه قال وفسخت بتلف ما يستوفى منه لا به لمقتضاه أن الاجارة لا تنسخ بتلف ما يستوفى به مطلقاً سواء تلف بساوى أو غيره وعلى هذا فللسأجر أن يأتيه بمثل ما هلك بحمله وله جميع الاجرة انظر بن (قوله) إلا أن يتعدى أى بأن يقع منه خيانة وقوله أو يفرط أى بأن نام اختياراً في وقت لا ينام فيه الحارس أو ترك العس في وقت يس فيه الحارس وقوله إلا أن يتعدى الخ أى أو يجعل حارساً لا يعاشره وإلا ضمن (قوله) ولا عبرة بما شرط أو كتب على الخفراء في الحارات والاسواق من الضمان (قوله) أى لانه من التزام ما لا يلزم ولا يرد على هذا قوله مالك من التزم معروفاً لزمه فان مقتضى هذا أنه إذا شرط عليهم الضمان ورضوا به يضمنون لالتزامهم الضمان وهو معروف لان هذا في غير الاجارة كما يدل عليه قوله معروفاً إذ من المعلوم أن الشرط متى كان في مقام عقد لم يكن معروفاً ولان ضمانهم حين إيجارهم يحمل فيكون فاسداً لان الضمان لا يكون إلا لثأه، واعلم أن الخفراء جمع خفير بالحاء المعجمة ، يقال خفره من باب ضرب حرسه وأخفره نقص عهده فالهزمة للسلب (قوله) ولو حمائياً أى هذا إذا كان الحارس غير حمائياً بل ولو كان حمائياً وردبوا على ابن جبيب القائل بضمانه وأما صاحب الحمام فلا ضمان عليه اتفاقاً (قوله) ما لم يفرط أى أو يدفع له الشخص الثياب رهناً على الاجرة وإلا ضمنها الحارس ضمان الرهان واعلم أن أصل المذهب عدم تضمين الخفراء والحراس والرعاة واستحسن بعض المتأخرين تضمينهم نظراً لكونه من المصالح العامة (قوله) وأجير لصانع أى لا ضمان على أجير عند صانع أى وأما الصانع فله نسبتي ضمانته إن أجير الصانع لا ضمان عليه لا للصانع ولا لرب الشيء المصنوع الذي تلف لانه أمين للصانع ما لم يفرط وقوله كأن يعمل بحضرة صانعة أم لا أشار بهذا إلى أنه لا ضمان عليه مطلقاً - واه غاب على مصنوعة أم لا وقال أشهب في الفصال تكثر عنده الثياب فيؤاجر آخر يبعثه للبحر بشئ منها يفساه فيدعى تلفه أنه ضامن اه وكلام التوضيح والوقا عن ابن رشد يفيد أن كلام أشهب تقييد للمشهور لا مقابل له ، وحينئذ فيقيد كلام المصنف بما إذا لم يغيب الاجير عن الصانع بالشئ المصنوع خلافاً لتت القائل إن كلام أشهب مقابل للمشهور وهو عدم ضمان أجير الصانع مطلقاً انظر بن (قوله) يطوف بالباع في الاسواق أى للزيادة ، احتراز بذلك من السمسار الجالس في حانوته فانه يضمن مطلقاً ظهر خيره أم لا لأنه يأخذ السلع عنده فصار كالصانع (قوله) لا ضمان عليه إن ظهر خيره أى إن كان مشهوراً بالخير والصالح بين الناس وقوله لا ضمان عليه أى لا في الثوب مثلاً ولا في غيرها إذا ضاعا ولا فيما يحصل فيه امن تمزيق أو خرق بسبب نشر أو طوى إذا

إلا أن يتعدى أو يفرط ولا عبرة بما شرط أو كتب على الخفراء في الحارات والاسواق من الضمان (ولو) حمائياً) فلا ضمان عليه فيما ضاع من الثياب ما لم يفرط ومن التفريط ما لو قال رأيت رجلاً يلبسها فظننت أنه صاحبها (وأجير) لصانع لا ضمان عليه كأن يعمل بحضرة صانعة أم لا (كسمسار) يطوف بالسلع في الاسواق لا ضمان عليه (إن ظهر خيره) أى أماته

(على الأظهر) وإلا ضمن (ونوى) وهو عامل السفينة (غرقت سفينة) جعل سائق (٢٧) في سيرها وحملها وإلا ضمن السال

أو الدية ما لم يتعمد القتل
والإقلا (لأن خالف)
راع (ممن على شرط) عليه
فهلك أو ضاعت فيضمن
أو أنزى (الراعى أى
أطاق الفحل على الأناث
بلا إذن) من رها فيضمن
إن عطبت تحت الفحل أو
من الولادة إلا لعرف بأن
الرعاة تنزى (أو غر)
السكرى (بفعل) كقول
انضم له شرط كما تقدم
(تقيمه) أى يضمن قيمته
(يوم التلف) في موضع
التلف وله من السكراء
بحسابه طعاماً كان أو غيره
قامت بينه بتلفه بالعثار
ونحوه أم لا (أو صانع)
يضمن (في مصنوعه)
قط أى قيماله فيه صنعة
كحلى يصوغه وكتاب
بنسخه وثوب يخطه
وخشب يصنعها كذا ثم
يدعى تلفه أو ضياعه (لا)
في (غيره) أى لا ضمان
عليه فيه (ولو محتاجاً
له عمل) أى ولو كان الغير
محتاج لعمل المصنوع له فيضمن
مصنوعه فقط لأنه أمين
في ذلك الغير لاصانع فن
دفع لطاحن قمحاً في قفة
ليطحنه له أو دفع لناسخ
كتاباً لينسخ له منه
آخر فادعى ضياع الكل
ضمن القمح دون القفة
والكتاب المنسوخ دون المنسوخ منه فأحرى في عدم الضمان مالا يحتاج له العمل وبالع على ضمان الصانع مصنوعه بقوله

لم يخرج عما ذكروه فيه انظر شب وقيد بعضهم عدم ضمان من ظهر خيره بما إذا لم ينصب نفسه
للمسرة والاضمن كالصانع وقد اعتبر ابن عرفة هذا القيد كما في بن (قوله على الأظهر) أى عند
ابن رشد اعلم أن المسار الطواف في المزايدة قبل الاضمان عليه وقيل يضمن وقال ابن رشد من عنده
لا ضمان عليه إن ظهر خيره، إذا علمت هذا تعلم أن تغيير المصنف بصيغة الاسم لا ينبغي وكان الأولى
أن يجر بصيغة الفعل لأن هذا القول لابن رشد من عند نفسه اللهم إلا أن يقال إن هذا القول لما كان
لا يخرج عن إطلاق القولين في الضمان وعدمه كان اختياراً من الخلاف على أن عياضاً وغيره
رجح القول بعدم الضمان مطاقاً حتى قال طي ما كان ينبغي للمصنف المدول عنه انظر بن
(قوله ونوى) أى ولا ضمان على نوى غرقت سفينة جعل سائق أى فعله فيها في سيرها كتحويل
الراجع ونشر القاع ومشى في ربيع أو موج إذا كان ذلك معتاداً وقوله أو حملها أى كوسقها الوسق
العتاد لأمثالها بحيث لا يقرب الماء من حاقها وإذا كان لا ضمان على النوى إذا غرقت سفينة
بفعل سائق فأولى ما إذا غرقت بنير فعل كهيجان البحر واختلاف الريح مع محجزة عن صرفها لشيء
ترجى سلامتها معه (قوله وهو عامل السفينة) أى من ينسب سيرها له واحداً كان أو متعدداً
كان رها أو غيره واعلم أنه لا أجرة إذا غرقت في أثناء المسافة وكذا بعد تمامها وقبل التمكن
من إخراج الحمل أما لو غرقت بعد تمام المسافة وبعد مضي مدة يمكن إخراج الأحمال منها فإنه لا ضمان
على النوى وله الأجرة كاملة انظر شب ويجوز الطرح من السفينة عند خوف غرقها ويوزع ما طرح
على مال التجارة فقط ولا سبيل لطرح الأدمى ذكرراً كان أو أمة حراً أو عبداً مسلماً أو كافراً خلافاً
للأخى القائل بجواز طرح الأدميين بالقرعة لأن هذا كالحرق للاجماع على أنه لا يجوز إمانته أحداً من
الأدميين لنجاة غيره (قوله أو خالف مرعى شرط) كأن يقال له لا ترع إلا في الحمل الفلاني فخالف
ورعى في غيره أو لا ترع في محل رعى الجاموس فخالف ورعى فيه فتلف فإنه يضمن القيمة يوم التعدي
وكان شرط عليه أن لا يرعى في الأربعينية قبل ارتفاع الندى فخالف ورعى فيها قبله فإنه يضمن
والأربعينية عشرة أيام من كيهك وطوبة كلها ومحل ضمانه إذا خالف مرعى شرط إذا كان بالغا وإلا
فلا ضمان لقول المصنف وضمن ما أفسد إن لم يؤمن عليه (قوله إلا لعرف بأن الرعاة تنزى) أى فإذا
جرى العرف بذلك فلا ضمان اتفاقاً كما أنه إذا كان العرف بعدم الانزاء فلا خلاف في الضمان فإن لم
يجر العرف بشيء قولان بالضمان وعدمه والعمد الأول وهو ما مشى عليه المصنف ومحل الخلاف
إذا كان الفحل لرب الأثر وإلا ضمن اتفاقاً (قوله أو غر بفعل) أى وتلف ما غر فيه بسبب غروره
(قوله تقيمه يوم التلف) راجع لقوله أو غر بفعل وأما إن خالف مرعى شرط أو أنزى بلا إذن
فيضمن فيهما يوم التعدي وقد يكون قبل يوم التلف وقد يكون يومه قاله عجب (قوله وله من السكراء
بحسابه) هذا إنما يأتي على قول أصح وروايته عن أبي إسحق أن الإجارة تنفسخ بتلف ما يستوفى
به مطلقاً وهو المشهور وخلاف مذهب المدونة وإذا كانت تنفسخ على هذا القول فلا يلزمه حمل
مثله بقية المسافة كما هو ظاهر والمعمد أن له السكراء بتمامه ويلزمه حمل مثله من موضع الهلاك إن أتى
له ربه بمثله انظر بن (قوله ولو محتاجاً الخ) أى هذا إذا كان ذلك الغير لا يحتاج له في عمل المصنوع بل
ولو كان محتاجاً له في عمل المصنوع (قوله فأحرى في عدم الضمان) أى وإذا كان لا يضمن في غير
المصنوع إذا كان المصنوع يحتاج له فأحرى في عدم الضمان مالا يحتاج له العمل كزوج نعل
أنى به لتواف ليصلح له التالف منه فضاع الصحيح، ورد للمصنف بلو القول للفصل والأقوال ثلاثة
الأول لسحنون وهو ما مشى عليه المصنف وحاصله أنه إنما يضمن مصنوعه وأما غيره فلا يضمنه

والكتاب المنسوخ دون المنسوخ منه فأحرى في عدم الضمان مالا يحتاج له العمل وبالع على ضمان الصانع مصنوعه بقوله

سواء كان عمل المصنوع يحتاج له أم لا وإثباتي لابن حبيب كما يضمن مصنوعه يضمن مالا يستحق عن حضوره عنده سواء احتاج له الصانع أو المصنوع والثالث لابن اللواز كما يضمن المصنوع يضمن ما يحتاج له في عمله مثل الكتاب المتسخ منه دون ما يحتاج له للعمول كظرف القمح هكذا في التوضيح الأقوال الثلاثة عن البيان والذي عزمه اللواز لابن اللواز الثاني وذكر أن اللخمي اختاره ثم قال فانظر من رجح القول الذي مشى عليه المصنف **هـ بن (قوله وإن بيته)** أي هذا إذا عمله الصانع في حانوته بل وإن عمله في بيته أي بيت نفسه وبائع عليه دفعاً لما يتوهم من عدم ضمانه في هذه الحالة لأنه لما عمله في بيته صار كأنه لم ينصب نفسه للعمل للناس **(قوله إلا أن يكون في صنفته تقرير)** أي تعرض للاتلاف وهذا استثناء من قوله وضمن صانع في مصنوعه وكان الأولى للشارح أن يؤخر هذا الاستثناء بعد قول المصنف إلا أن تقوم بيته وإلا أن يحضره بشرطه لأجل أن تكون الحالات التي لا يضمن فيها مجتمعة بعضها مع بعض أو يأتي بهذا شرطاً رابعاً للضمان بعد قوله ويشترط أيضاً أن يكون المصنوع مما يغاب عليه فيقول وأن لا يكون في الصنعة **تقرير (قوله كغيب اللؤلؤ)** وكذا خبز العيش في القرن **(قوله وكذا الختان والطب)** فإذا ختن الختان صبياً أو سبق الطبيب مريضاً دواء أو قطع له شيئاً أو كواه فمات من ذلك فلا ضمان على واحد منهما لا في ماله ولا على عاقلته لأنه مما فيه تقرير فكان صاحبه هو الذي عرضه لما أصابه وهذا إذا كان الختان أو الطبيب من أهل للمعرفة ولم يخطئ في فعله فإذا كان خطأ في فعله والحال أنه من أهل المعرفة فالدية على عاقلته فإن لم يكن من أهل للمعرفة عوقب وفي كون الدية على عاقلته أوفى ماله قولان الأول لابن القاسم والثاني لما لك وهو الراجح لأن فعله عمده والعاقلة لا تحمل عمداً **(قوله فلا ضمان)** محل عدم الضمان إذا ادعى التلف بالفعل المستأجر عليه وآتي بها تلفة أماً لو ادعى ضياعها أو تلفها ولم يأت بها فالضمان كذا قرر شيخنا العدوي وقوله إلا بالتفريط أي بأن علم أنه عاجلها على غير الوجه المعمود في علاجها **(قوله أو صنعها بحضوره)** أي ولو كان بغير بيته وقوله كسرقة أي أو غصب وقوله أو تلف بنار مثلاً أي أو مطر **(قوله أو نشأ عن فعله بمافيه تقرير)** أي وأما ما نشأ عن فعله الذي ليس فيه تقرير كقطع ثوب أو إحراقه من المكوى بحضرة ربه فإنه يضمن عند ابن رشد وهو للتعبد خلافاً لابن دحون القائل بعدم ضمان ما صنع بحضرة ربه مطلقاً سواء كان تلفه بمأشأ من غير فعله أو بما نشأ من فعله **(قوله وهذا غير قول المصنف وغاب عليها)** أي لأن المراد بالقبية على المصنوع أن لا يعمل في بيت ربه ولا بحضرة والمراد بكونه مما يغاب عليه أن يكون مما يمكن إخفاؤه وحينئذ قد يوجد الشرطان مآ وقد يوجد أحدهما دون الآخر قد يرتفعان **(قوله فبقيمته يوم دفعه)** أي فيضمنه ببقيمته يوم دفعه ربه إليه وبالموضع الذي دفعه له فيه بخلاف الطعام الذي تلف بالقرقر الفعلي فإنه يضمن بموضع التلف كالمز و كلام المصنف صريح في عدم لزوم الأجرة لأنه إنما ضمن قيمته غير مصنوع وحينئذ فلا أجرة له فلو أراد ربه أن يدفع له الأجرة ويأخذ منه قيمته معمولاً لم يجب لذلك كافي الموازنة والواضحة ابن رشد إلا أن يقر الصانع أنه تلف بعد العمل **(قوله ويفسد العقد بالشرط المذكور)** أي لأنه شرط منقضى لمقتضى العقد وقوله وله أجر مثله أي إذا لم يطلع على الفساد إلا بعد تمام العمل ثم محل الفساد بالشرط ما لم يستقطه قبل فراغ العمل وإلا صح العقد **(قوله أو دعى الصانع ربه لأخذه بعد فراغه من صنفته)** أي من غير إحضار له **(قوله قال ابن عرفة إن لم يقبض الخ)** أي قال ابن عرفة محل ضمانه إذا دعاه لأخذه فترأى نادى ضياعه إن لم يقبض الصانع أجرته الخ

ونقش القصص وتقوم
السيف وكذا الختان
والطب فلا ضمان إلا
بالتفريط، وأشار لشروط
ضمان الصانع بقوله (إن
نسب نفسه) لعموم
الناس فلا ضمان على أجبر
خاص بشخص أو بجماعة
مخصوصة (وغاب عليها)
أي على السلعة للصنوعة
بأن صنعا بغير حضور
ربها وبغير بيته فإن صنعا
بيته ولو بغير حضوره أو
صنعا بمحضوره لم يضمن
ما نشأ من غير فعله كسرقه
أو تلف بنار مثلاً بلا
تفريط أو نشأ عن فعله مما
فيه تقرير كإمرو ويشترط
أيضاً أن يكون المصنوع
مما يضاف عليه لانحو عبد
يرسله سيده للمعلم فيدعى
هروبه فلا ضمان عليه وهذا
غير قول للصف و غاب
عليها وإذا ضمن الصانع
(قَبِيحَتُهُ يَوْمَ دَفَعِهِ)
إلا أن يرى عنده بعده
فلا آخر رؤية إلا أن يقر
الصانع أنه تلف أو ضاع بعد
ذلك وكانت قيمته أكثر إذ
ذاك من قيمته يوم الدفع أو
الرؤية فيقرها بأنه أقر
على نفسه وبالع على
الضمان بقوله (ولو
شَرَطَ) الصانع (قَبِيحَهُ)

(قوله

الصانع ربه (لأخذه) بعد فراغه من صنعه فترأى ربه فادعى ضياعه فيضمن قال ابن عرفة إن لم يقبض الصانع أجرته

فان قبضها صار بعد الفراغ وطالبه لأخذه ودبعة عنده فلا يضمن إلا بفريط (إلا أن تقوم بينة) بتافه أو ضياعه بلا فريط فلا ضمان سواء دعاه لأخذه أم لا وإذا لم يضمن (فتسقط الأجرة) عن ربه (٣٩) لأنه لا يستحقها إلا بسببه

لربه (وإلا أن يحضره) الصانع لربه (بشرطه) أى على الصفة التى شرطها عليه فتركه عنده وادعى ضياعه فانه يصدق لأنه خرج عن حكم الاجارة إلى الابداع وهذا إذا كان قد دفع الأجرة وإلا كان رهناتها فحكمه حكم الرهن (وصدق) راع محبراً أو ذبح شاة (إن ادعى خوف موت) لما نحره أو ذبحه (فنحر) أو ذبح ونازعه المالك وقل بل تعديت وحلف التهم دون غيره كما يقتضيه ابن عرفة (أو) ادعى (سرقة منجورة) أى الراعى بأن قال ذبحتها خوفاً موتها ثم سرقت ومثل الراعى الملتقط (أو) ادعى الحجام (قلع خرس) أذن له فيه ونازعه ربه وقال بل قلعت غير المأذون فيه (أو) ادعى الصباغ (صبغاً) بأن قال أورتى به وقال ربه بل بغيره أو قال أمرتى أن أصبغه بعشرة دراهم من الزعفران مثلاً وقال ربه بل بخمسة (فنزوع) أى نازعه ربه فيصدق الأجير فى السائل الأربعة ثم شرع فى بيان ما يطرا على الاجارة فقال (ونسخ)

(قوله فان قبضها الخ) مقتضى ما ذكره ابن عرفة سقوط الضمان حيث قبض الأجرة ولو لم يحضره لربه بشرطه وهو خلاف ظاهر اللخمي الذى اعتمده المصنف بعد قوله إلا أن يحضره لربه بشرطه فتأمل اهـ بن (قوله إلا أن تقوم بينة الخ) فيه إشارة إلى أن ضمان الصانع ضمان تهمة يقتضى باقائه البينة لا ضمان إصالة (قوله وإذا لم يضمن) أى بقيام البينة فتسقط الأجرة وأشار الشارح بتقدير وإذا لم يضمن إلى أن الناء واقعة فى جواب شرط مقدر * إن قلت إن سقوط الأجرة متسبب عن عدم التسليم لاعتناء الضمان * قلت يلزم من نفي الضمان عدم التسليم فاكفى بعدم الضمان عن عدم التسليم (قوله لا يستحقها إلا بتسليمه لربه) أى وتسليمه لربه متنفذ (قوله فنحر أو ذبح) أى وجاء بهامذكاة بدليل قوله أو سرقة منجورة لأن العطف بأو يقتضى المنافية فان خاف موتها وترك ذكاتها حتى ماتت ضمن بالأولى مما قدمه فى قوله وضمن ما أمكنه ذكاته وترك فان ذكاهها الراعى خوف موتها وقال أكلتها لم يصدق اذا كان محل الرعى قريباً والاصدق وينبغى أن محل عدم تصديقه ما لم يجعل له ربه أكلها فان جعل له ذلك بأن قاله اذا رأيت عليها علامة للموت فاذبح وكل صدق (قوله ومثل الراعى الملتقط) أى فيصدق ان ادعى خوف موت فنحر وأما المستأجر والمستعير والمرتهن والمودع والشريك فلا يصدق واحد منهم فى دعواه التذكية لخوف الموت إلا بطخ أو بينة وان كانوا يصدقون فى دعوى التلف أو الضياع ولعل الفرق بين هؤلاء والراعى مع كون الجميع مؤمنين تعذر الاشهاد من الراعى غالباً بخلاف هؤلاء فانه لا مشقة عليهم فى الاشهاد غالباً وأحرى من هؤلاء فى الضمان من مر على دابة شخص فذكاهها وادعى أنه فعل ذلك خوف موتها أو ساق دابة غيره وادعى أنه وجدها ميتة فلا يصدق إلا بينة أو طخ وكل ترك الذبح من هؤلاء حتى ماتت فلا ضمان عليه إلا اذا كان عنده من يشهد على ذبحها خوف الموت بخلاف الراعى فانه يضمن ترك ذكاتها اذا ثبت فريطه (قوله أو ادعى الحجام قلع خرس أذن له فيه ونازعه ربه وقال بل قلعت غير المأذون وفيه) أى فيصدق الحجام ويحلف التهم دون غيره كما لابن عرفة وله المسمى كما فى المدونة لا أجرة المثل خلافاً لسنون حيث قال إن كلا منهما مدع ومدعى عليه فيتحالان ويكون للحجام أجرة مثله لا التسمية فان صدق الحجام من نازعه فى أن المألوع غير المأذون فيه فلا أجر له وعليه القصاص فى العمد والدية فى الخطأ والتاب والسن كالخرس وخصه المصنف بالذكر لأن الغالب وقوع الألم فيه (قوله أو ادعى الصباغ صبغاً) أى نوعاً من الصبغ كزرق صافية ونازعه رب الثوب وقال له أمرت بك بصبغه أخضر مثلاً فالقول للصباغ وهذا مقيد بما اذا أشبه بأن كان صاحب الثوب شأنه أن يصيب الثوب باللون الذى ادعاه الصباغ لأشاش أزرق لشريك ولا أخضر لى والى فالقول لربه مع يمينه وبعد ذلك بخير اما أن يأخذه مصبوغاً ويدفع أجرة مثله أو يسلمه ويأخذ قيمته أيضاً (قوله بل بغيره) أى بل أمرت بك بغيره (قوله بتلف ما يستوفى منه) ماموولة أى بتلف الذى يستوفى منه والموصول عندهم من صبغ العموم فكأنه قال بتلف كل ما يستوفى منه لا نسكرة بمعنى شئ لأن النكرة فى سياق الاثبات لا عموم لها وقوله بتلف ما يستوفى منه أى اذا كان معيناً وأما اذا كان مضموناً فى الدمة فلا تنسخ بتلفه (قوله كموت الدابة المعينة) أى وأما الدابة الغير المعينة فلا تنسخ الاجارة بموتها (قوله وانهدام الدار المعينة) لم يقيد ابن الحاجب الدار بكونها معينة قال فى التوضيح ولم يذكر المصنف التعيين لأن الدار لا تنكرى إلا معينة كما مر (قوله وكل عين تستوفى بها المنفعة فهلاكها لا تنسخ الاجارة) أى سواء كانت تلك العين معينة أم لا سواء كان التلف

الاجارة (بتلف ما يستوفى منه لا) بتلف ما يستوفى (به) المنفعة أشار بهذا إلى قولهم أن كل عين يستوفى منها المنفعة فهلاكها تنسخ الاجارة كموت الدابة المعينة وانهدام الدار للمعينة وكل عين تستوفى بها المنفعة فهلاكها لا تنسخ الاجارة

١- استؤجر عليه كاسر
وسى ويكون وجع
ضرر وسى وعفو قصاص
واستثنى من قوله لا به
صبيين وفرسين بقوله
(إلاصى تعلم) بالاضافة
وجرصى لأنه مستثنى من
ضميره الواقع بعد نفي
فهو بدل منه ولو قال لا
متعلم كان أولى ليشمل
البالغ من الاختصار
(ورضى) مات كل قبل
تمام مدة الاجارة أو
الشروع فيها (وفرس نزو)
ماتت ثلث قبل النزو عليها
وأما موت الذكر المعين
فداخل في قوله وفسخت
بتلف ما يستوفى منه (و)
فرس (ورضى) أى رياضة
أى تعليمها حسن الجرى
فانت أو عطبت فتفسخ
وله بحساب ماعمل وألحق
بهذه الأربعة حصد زرع
معين وحرث أرض بعينها
ليس لربها غيرها وبنا.
حائط بدار فيحصل مانع
من ذلك وليس لربه غيره
فتفسخ لتعذر الحلف
وقيل لا بل يقال لربها
ادفع جميع الاجرة أو ات
بغيرها وهو ظاهر المصنف
لاقتصاره على الأربعة
النذكرها (و) فسخت
الاجارة على (سن لقلع)
أى لأجل قلعها فالمستأجر
عليه القلع ولو قال وقاع
سن (فسكنت) أى ألمها
كان أوضح (كفوف) عن النفس من فتنفسخ الاجارة على القصاص لتعذر الحلف وهذا ان عفا غير المستأجر بل

بساوى أربعمه بأن كان من قبل الحامل (قوله على الأصح) أى وهو رواية ابن القاسم عن مالك
في المدونة ومقابله رواية أصبغ عن ابن القاسم فسخها بتلف ما يستوفى به كما تنفسخ بتلف ما يستوفى
منه وقيل ان كان التلف من قبل الحامل فسخت وله من الكرام بقدر ما سار وإن كان التلف بساوى
لم تفسخ وبأية المستأجر بثله وهو قول مالك فى صماع أصبغ وقيل ان كان من قبل الحامل فسخت
ولا كراء له وإن كان بساوى لم تفسخ وبأية المستأجر بثله كذا فى البيان (قوله كوت الشخص
المستأجر) أى وكلف الممول (قوله ويقوم وارثه مقامه) أى فى استيفاء المنفعة الباقية بعد موت
مورثه (قوله وأراد بالتلف) أى المثبت والنفي لا المثبت فقط بدليل تمثله بسكون وجع
الضرر لأن قلع الضرر مما يستوفى به لآمنه وما قبله من السبى والأسر يصلح كل منهما أن
يكون مثالا لتعذر ما يستوفى منه وما يستوفى به لأن المولى كاسر وسى لأجير استؤجر على كفاية
مثلا أو لمستأجر استأجر ادابة أو الدار مثلا وأما قوله وعفو قصاص فالأولى إسقاطه لما سبأى أنه
ليس من تلف ما يستوفى به ولا منه وإنما هو مانع شرعى منع بما استؤجر عليه (قوله ليشمل البالغ) أى
لأن الصى لا مفهوم له وإنما خصه بالذكر لأنه هو الذى شأنه التعلم (قوله وفرس نزو) أى استأجر
صاحبها ذكرا ينزوعها جمعة مثلاً أو عشر مرات بدينار فانت بهدمرة أو حملت من مرة فتفسخ الاجارة
ولرب الذكرك من الأجرة بحساب ماعمل ومثل الفرس غيرها من الدواب فلو قال المصنف ودابة نزو
لكان أشمل (قوله وأما موت الذكر المعين فداخل الخ) أى وحينئذ فلا اعتراض على المصنف
بشمول الفرس للذكر والحاصل أن الاجارة تنفسخ بموت كل من الذكر والأنثى أما الذكر
فلاستيفاء المنفعة منه وأما الأنثى فلأنها من المستثنى (قوله وفرس روض) أى فإذا استأجر رب
الفرس شخصا يعلمها حسن السير فانت قبل تعليمها فان الاجارة تنفسخ (قوله فتفسخ وله
بحساب ماعمل) أى فى المسائل الأربع المستثناة عند سحنون وابن أبى زيد وقال ابن عرفة لا تنفسخ
فى المسائل الأربع وله جميع الاجرة لأن المانع ليس من جهة (قوله ليس لربها غيرها) أى والا كان
له الحلف أو يدفع الاجرة بتمامها ولا تنفسخ الاجارة (قوله فيحصل مانع من ذلك) أى من جهة
رب الزرع أو الأرض أو الحائط كأن تلف الزرع أو ييسر الأرض وإنما قيدنا المانع بكونه من
جهة المستأجرة لأجل أن تكون هذه المسائل من قبيل تلف ما يستوفى به إذ لو كان المانع من جهة المؤجر
على الحصد أو الحرث أو البناء لكان ذلك من قبيل تلف ما يستوفى منه وليس الكلام فيه (قوله وهو
ظاهر المصنف لاقتصاره الخ) كلام التوضيح يفيد ترجيح كل من القولين كذا كره بن ثم ساق
كلامه فانظره (قوله وفسخت الاجارة على سن لقلع) هذا حل معنى لآحل إعراب لأن قوله وسن
عطف على صى المجرور على البدلية من ضمير به وحينئذ فالذى استثناء المصنف أمور خمسة لا أربعة
خلافًا لظاهر كلام الشارح سابقا (قوله فسكنت) أى فسكن ألمها قبل القلع أى وواقعه الآخر على
ذلك والالم يصدق الا لقرينة وفائدة عدم التصديق لزوم الاجرة لا أنه يجبر على القلع وما ذكرناه من
عدم تصديق ربها إذا نازعه الحجام وقال له انه سكن ألمها هو قول ابن عرفة واستظهر بعض أشياخ
عج خلاف ما قاله ابن عرفة فقال إنه يصدق فى سكن الألم الا لقرينة تدل على كذبه لأنه أمر
لا يعرف الا منه والظاهر أن يمينه تجرى على أيمان التهمة فى توجيهها وعدم توجيهها (قوله كفوف
القصاص) انما عدل عن العطف لأن السن مما يستوفى به المنفعة والعفو عن القصاص ليس من ذلك (١)

(١) قوله ليس من ذلك الخ صحيح فى نفسه لكن لا ينتج عدم صحة العطف وذلك أن المستثنيات
السابقة من تلف أى بقدر ما يستوفى به فهى على حذف مضاف هو المستثنى فى الحقيقة أى الا تلف
صبي. ضع الخ وحينئذ فالتمريض المضاف لا يمنع العطف نعم كان الاوضح كفوف جان أى عفر الولي عنه اهـ.

وأما إن عفا المستأجر فتلزمه حينئذ الأجرة (و) فسخت (بغصب الدار) (الاستأجرة) (وغصب منفعتها) إذا كان الغاصب لاتناله الأحكام (و) فسخت: (أمر السلطان) أي من له سلطة وقهر (بإغلاق الخوانيت) بحيث (٣١) لا يتمكن مستأجره من الارتفاع

بها ويلزم السلطان أجرها

لربها إذا كان قصده غصب

المنفعة فقط دون الذات (و)

بظهور (حمل ظن) أي

مرضع (أو) حصول

(مرض) لها (لا تقدر

معه على رضاع) إن

تحقق ضرر الرضيع وإلا

كان أهله بالخيار كما تقدم

(و) بسبب (مرض

عبد) لاقدرة له على فعل

ما استؤجر عليه (وهو

لكم ذو) بأرض حرب

أو ما زل منزلها في البمدان

هرب قهري في أرض

السلام لم تنفسح لكن

تسقط أجرته مدة هربه

(إلا أن يرجع) العبد

أي يهود من مرضه وهربه

(فريقته) أي العقدي

زمنه فلا تنفسح ويلزمه

بقية العمل وكذا الظن

تصح فيلزمها بقية العمل

ويستقط من الكراء بقدر

ما عطل زمن المرض أو

المهرب ويحتدل رجوع

الاستثناء لقوله وبغصب

الدار وما بعده كأنه قال إلا

أن يرجع الشيء المستأجر

على حاله التي كان عليها قبل

المانع فلا فسخ ولا يلزم من

عدم الفسخ أن له جميع

السمى بل يسقط منه بقدر

ما عطل زمن المانع كما تقدم

بل مانع شرعي (قوله وأما إن عفا المستأجر) أي وحده أو عفا للمستأجر وغيره على الظاهر (قوله فتلزمه حينئذ الأجرة) أي فلا تنفسح الاجارة وتلزمه الأجرة ففائدة عدم الفسخ لزوم الاجرة وإلا فالقصاص قد سقط بالغفو عنه ، واعلم أن محل لزوم الاجرة إذا كانت الاجارة صحيحة كما إذا عينت له الأجرة بأن قيل له اقتص من هذا وكذا وأما لو قال اقتص من هذا وأنا أعطيتك أجرتك ثم عفا عنه فهل تلزمه أجرة المثل أولا يلزمه شيء وكلام بعضهم يفيد أنه لا يلزمه شيء (قوله وبغصب الدار) الدار فرض مسئلة إذ مثلها غصب الدابة وغصب أرض الزراعة أو غصب منفعتها ومن هذا القبيل ما لو كان حكر على بيت ثم غصبه فلا يلزم رب البيت دفعه اه عسوى (قوله وغصب منفعتها) إنما صرح بلفظ غصب ولم يكتف بعطف المنفعة على الدار فدفع توهم كون منفعتها منصوبا على أنه مقول معه فلا يثبت الفسخ إلا بغصب شيئين وليس كذلك ، ثم اعلم أن محل فسخ الاجارة بغصب العين المستأجرة أو غصب منفعتها إذا شاء المستأجر وإن شاء بقى على إجارته فإن فسخها كان للمالك الذات المنصوبة الأجرة على الغاصب وإن أباحها من غير فسخ صار ذلك المستأجر مع الغاصب إذا زرع أو سكن بمنزلة المالك فتكون الأجرة له ، فمضى الفسخ في هذه المسائل أنها معرضة لافسخ لأنها تنفسح بالفعل (قوله إذا كان الغاصب لاتناله الأحكام) أي وأما إذا كانت تناله الأحكام فلا تنفسح والظاهر أن المستأجر إذا كان يقدر على تخلص ما غصب منه بمال ولم يفعل فإن الاجارة لاتنفسح بمنزلة ماذا كان الغاصب تناله الأحكام ويرجع على ربه بما خلصه به (قوله دون الذات) أي لأن كان قصده غصب الذات لما مر من أن غاصب الذات لا يضمن منفعة المنصوب إلا إذا استعمله ولا يضمن منفعة ما عطل وغاصب المنفعة يضمن المنفعة سواء استعمل أو عطل (قوله وحمل ظن) أي سواء كان الحمل قبل عقد الاجارة وظهر بعده أو طرأ بعده القدر لافرق بينهما كما قال ابن ناجي انظرين (قوله لا تقدر الخ) مفهومه أنها لو قدرت معه على الرضاع لم تنفسح الا أن يضرب به في المفهوم تفصيل قاله عبق (قوله ان تحقق ضرر الرضيع) أي بلبن الحاصل (قوله والا) أي والا يتحقق الضرر بل شك فيه (قوله وبمرض عبد) أي أو جر للخدمة في الحضر (قوله الا أن يرجع في بقيقه) أي فلا تنفسح ويرجع للاجارة * واعترض بأن الحكم بفسخ الاجارة بمرضه وهربه وبهدم الفسخ مع الرجوع في بقية اللدة اذا عادتاف * وأجيب بأن هذا إنما يرد إذا أريد بفسخها بما ذكر من المرض ومأمعه الفسخ بالفعل من الآن أما أن أريد به التمرض للفسخ كما قلنا فلا يرد أصلا * والحاصل أن محل الاستثناء حالة السكوت لا ان صرح بالبقاء أو الفسخ (قوله ويستقط من الكراء بقدر ما عطل) أي ولا يجوز أن يتفقا على قضاء مدة الحرب أو المرض بعد انقضاء مدة الاجارة ويدفع الأجر بتمامه ان كان المستأجر قد اجرة حين العقد لما فيه من فسخ الدين في الدين أما إذا كان لم يقدها فيجوز الاتفاق على ذلك لاتثناء علة الفسخ المذكورة (قوله فحكمهما سواء) أي وهو أنهما إذا مرضا في الحضر انفسخت الاجارة فإن عادا في بقية اللدة رجعا للاجارة وإن مرضا في السفر انفسخت الاجارة فإن عادا في بقية اللدة لم يرجعا للاجارة (قوله وإنما اختلف جواب الامام) حيث قال في الدابة لا تعود للاجارة بعد صحبتها وقال في العبد انه يعود (قوله لاختلاف السؤال الخ) وذلك لأنه سئل عن

(بخلاف مرض دابة بسفر ثم تصح) فلا ترجع الاجارة بعد الفسخ لما يلحقه من الضرر في السفر بالصبر ومثل الدابة مرض العبد في السفر كما أن الدابة في الحضر مثل العبد فيه فحكمهما سواء وإنما اختلف جواب الامام فيهما لاختلاف السؤال عن العبد في الحضر والدابة في السفر ولو عكس السؤال لكان الجواب ما ذكر (وخبر) المستأجر في الفسخ وعدمه (إن تبين أنه) أي العبد مثلا للمستأجر

ليخدمه في داره أو حانوته أو نحوهما مما لا يمكن التحفظ منه فيه (سارقي) أي شأنه السرقة لأنها عيب يوجب الحيار في الاجارة كالبيع وأما لو أكرهته على شيء، يمكن التحفظ منه فلا تنفسخ ويتحفظ منه كما تقدم في المساقاة (و) فسخت الاجارة (برشد صغير عقد عليه) نفسه (أو على سلمه) (٣٢) كدأبته وداره (ولّي) أب أو وصي أو مقام فبلغ أثناء المدة رشيداً بقوله وبرشد

معتوف على تلف بدليل الباء أي وفسخت بتلف ما وفسخت برشد ومعنى القسخ إن شاء الصغير فهو غير في الحقيقة وعطفه على إن تبين بعده إعادة الباء وفي نسخة كرشد صغير بالكاف وهو تشبيه في التخيير وهي ظاهرة والرشد يعتبر في العقد على نفسه أو على سلمه كما هو ظاهره وقد صرح به في التوضيح وقوله (إلا) لظن عدم بلوغه قبل انقضاء المدة (و) الحال أنه قد (بقى) منها اليسير (كالشهر) فيأزمه بقاء المدة ولا خيار له ظاهره أنه راجع للسنتين وهو مذهب أشهب وهو ضعيف والمذهب أنه خاص بالأولى، والحاصل أن محل خياره في العقد على نفسه أن يظن الولي حال العقد عليه بلوغه في مدة الاجارة أو لم يظن شيئاً مطلقاً أو ظن عدم بلوغه فيها فبلغ رشيداً وقد بقي منها كثير بأن زاد على كالشهر فإن ظن عدمه فيها فبلغ فيها وقد بقي اليسير

الدابة إذا مرضت في السفر ثم صحت هل ترجع للاجارة أولاً فأجاب بعدم رجوعها، وسئل عن العبد يمرض في الحضر ثم يصح في بقية مدة الاجارة هل يرجع أولاً فأجاب برجوعه (قوله وبرشد النخ) أي فإذا استأجرت صغيراً من وليه للخدمة ثلاث سنين أو استأجرت داره كذلك فبلغ رشيداً في أثناء المدة فلا يلزمه باقي المدة بل يخير في إتمامها وفي فسخاها فان بلغ سفياً فلا خيار له ومحل خياره إذا بلغ رشيداً إن عقد الولي وهو يظن بلوغه في مدة الاجارة أو لم يظن شيئاً فان ظن عدم بلوغه وبلغ فان كان قد بقي بعد بلوغه من مدة الاجارة كالشهر ويسير الأيام فلا خيار له ولزمه إتمامها وإن كان الباقي كثيراً خير (قوله عقد عليه) أي سواء كان العقد عليه لعيشه أو لغير عيشه كما هو الصواب ولا وجه لتردد عبق، كذا قرر شيخنا العدوي (قوله وقد صرح النخ) فذكر فيه أن المدونة وإن اقتصرت على البلوغ في العقد على نفسه ولم تذكر الرشد لكن قيد عيسى بن عمر المسئلة بأن يبلغ رشيداً قال عياض ولا يختلف في ذلك اه وإذا علمت ذلك تعلم أن ما في عبق من اعتبار البلوغ فقط في العقد على نفسه وأنه إذا بلغ ولو سفياً خير في القسخ عن نفسه وعدمه واعتبار الرشد في العقد على سلمة غير مسلم والصواب إبقاء المصنف على ظاهره (قوله ظاهره أنه) أي قوله وقد بقي كالشهر وقوله راجع للسنتين أي إجارة الصغير وإجارة سلمه (قوله والمذهب أنه خاص بالأولى) أي لأن إجارة سلمه تلزمه إن بلغ رشيداً إذا كان وليه ظن عدم بلوغه في مدة الاجارة ولو بقي من الاجارة ثلاث سنين كما في عبق أو أكثر كما في شب وقوله والمذهب أنه خاص بالأولى أي كما هو نص المدونة وقد نقل اللواق وغيره أن المختص بالأولى عند ابن القاسم هو قوله وبقي كالشهر خلافاً لأشهب وبالجملة فلا يدرك على المصنف إلا في قوله وبقي كالشهر فان ظاهره يرجع للسنتين وهو قول أشهب ولا يعتمد قول ابن القاسم أنه في الأولى فقط اه بن ومحصله أن محل الحيار في السنتين إذا عقد عليه الولي وهو يظن بلوغه في مدة الاجارة أو لم يظن شيئاً بقي كثير أو قليل وأما إذا عقد عليه وهو يظن عدم بلوغه في مدة الاجارة ففي المسئلة الأولى إن بلغ والباقي من مدة الاجارة شهر ونحوه لم يلزم الاتمام والإخير، وكذا الحال في المسئلة الثانية عند أشهب وأما ابن القاسم فيقول فيها إن عقد عليه ظاناً عدم بلوغه لم يلزم الاتمام ولو بلغ والباقي من المدة كثير (قوله والحاصل النخ) حاصله أن الصور المتعلقة بالعقد على نفسه ست لأنه إما أن يظن الولي بلوغه في المدة أو يظن عدم بلوغه أو لم يظن شيئاً وفي كل من الثلاثة إما أن يبقى من مدة الاجارة بعد بلوغه رشيداً كثير أو يسير كالشهر ويسير الأيام فلا خيار له في صورة وهي ما إذا ظن عدم البلوغ فيها وبلغ وقد بقي من المدة يسير ويخير في الباقي وهي ما إذا بقي كثير مطلقاً ظن بلوغه في مدة الاجارة أو ظن عدمه أولم يظن شيئاً وكذا إذا بقي يسير والحال أنه ظن بلوغه فيها أو لم يظن شيئاً وقوله والحاصل إلى قوله فان زاد كالشهر حل لمنطوق كلام المصنف وقول الشارح فان ظن عدمه فيها حل لمفهومه (قوله ولا يعتبر في العقد على سلمه) أي على سلم السفينة ظن رشده ولا عدمه أي في مدة الاجارة وكان الأولى حذف هذا من هنا وذكره بعد كلام المصنف الآتي لأنه ليس الكلام هنا في العقد على سلم السفينة بل على سلم الصغير، غاية الأمر أنه بلغ في أثناء المدة سفياً (قوله مطلقاً) أي

بقي

كالشهر ويسير الأيام فلا خيار له ويلزمه البقاء لتامها

وأما في إجارة سلمه فان بلغ سفياً فلا خيار له ولا يعتبر في العقد على سلمه ظن رشده ولا عدمه وكذا إن بلغ رشيداً وقد ظن الولي عدم بلوغه في مدة الاجارة مطلقاً بقي اليسير أو الكثير فان ظن البلوغ أولم يظن شيئاً فله الحيار تعلم أن الذي يخص المسئلة الأولى هو قوله وبقي كالشهر وشبهه في حكم الستين وهو لزوم قوله (كسفيه) عقد وليه على سلمه أو على نفسه لعيشه (ثلاث سنين) أو أكثر

فرشد في أثناءها فتلزم الاجارة ولا خيار له حيث بقى من المدة الثلاث سنين فدون (٣٣) لأن الولي فعل ما يجوز له فان عقد

عليه لا يعيشه فله الفسخ
لأن الولي لا تسلط له على
نفسه بل على ماله وحيث أنه
قلو أجر السفيه نفسه فلا
كلام لولييه ما لم يحجب
وكذا لا كلام له ان رشد
لأنه في نفسه كارشيد (و)
فسخت الاجارة (بموت
مستحق وقف أجر)
ذلك الوقف في حياته مدة
(ومات قبل تقضيها)
وانتقل الاستحقاق لمن
في طبقة أو لمن يابيه ولو
ولده ولو بقى منها يسير
(على الأصح) ولو كان
المستحق المؤجر ناظرأ
بخلاف ناظر غير مستحق
فلا تنفسخ بموته (لا)
تنفسخ (بإقرار المالك)
للذات المؤجرة بأنه باعها
أو وهبها أو أجرها لآخر
قبل الاجارة ونازعه
للكسرى ولا بينة لاسهامه
على تقضيها ويلزمه
الاقرار فأخذها المقر
بعد انقضاء المدة وله
الأكثر من المسمى الذي
أكرت به وكراء المثل
على المقر (أو خلفه)
بضم الحاء وسكون اللام
اسم مصدر بمعنى يتخلف
أي لا تنفسخ الاجارة
بتخلف (رب دابة)
معينة أم لا (في) العقد
على زمن (غير معين)
كأن يكسرها لبلاني
بها رجلا أو وفداً

بقى بعد البلوغ من مدة الاجارة اليسير أو الكثير فالإطلاق راجع للحالتين قبله * وحاصل ما ذكره أن
صور العقد على سلمه ثمانية لأنه إما أن يبلغ سفيهاً أو رشيداً وقد ظن الولي عدم بلوغه في مدة الاجارة
فلا خيار له في هاتين الحالتين بقي بعد رشده من مدة الاجارة قليل أو كثير فهذه أربعة وان باع رشيداً
وقد ظن باوغه في مدة الإجارة أو لم يظن شيئاً فله الخيار كان الباقي من مدة الاجارة كثيراً أو قليلاً فهذه
أربعة أيضاً (قوله فرشد في أثناءها) أي ولو في أول يوم منها (قوله تلزم الاجارة ولا خيار له) أي ولا
يعتبر في السفيه ظن عدم رشده ولا ظن رشده حال العقد على سلمه أو على نفسه لعيشه بخلاف الصغير
فانه يعتبر فيه ظن البلوغ وعدمه كما مر (قوله حيث بقى من المدة الثلاث سنين فدون) أي فان كان الباقي
أكثر حير (قوله وكذا لا كلام له) أي للسفيه حيث أجر نفسه ثم رشد (قوله لأنه في نفسه كارشيد)
أي لأن تصرفه في نفسه لا حجر عليه فيه كتصرف الرشيد (قوله على الأصح) أي عند ابن راشد
القضي ومقابله عدم فسخها بموته وهو قول ابن شاس ولا يعرف لغيره (قوله ولو ولده) * إن قات
أي فرقي بين وارث المالك إذ مات مورثه قبل انقضاء المدة ليس له الفسخ ووارث الموقوف عليه له
ذلك * قلت المالك له التصرف في نقل المنفعة أبداً ومستحق الوقف إنما له التصرف مدة حياته فلذا كان
وارث الأول ليس له الفسخ وكان لو ارث الثاني الفسخ (قوله ولو كان المستحق المؤجر ناظرأ) انظر
هل مثل موت الناظر المستحق عزله وهو الظاهر أولاً اه قاله بن ومثل المصنف من يتقرر في
رزقة مرصدة أجرها مدة ومات قبل تقضيها فان لمن يتقرر بعده فسخ إجارته ذكره القرافي ومثل
موته فراغه عنها لانسان فلم يفروغ له إذا قرر فيها فسخ إجارته وذلك لان الافراغ أسقط حق
الأصل ولا يثبت الحق للشأنى إلا بتقريره من ولي الأمر فان مات المرفوع له قبل الفارغ صارت
محلولا (قوله لا باقرار المالك) يعني أنه إذا أجر دابة أو داراً مثلاً ثم مد إجارته أقر أنه باعها أو وهبها
أو أجرها لانسان قبل هذه الاجارة وكذبه المستأجر والحال أنه لا بينة للمدعى على ما ادعاه فان
الاجارة لا تنفسخ لاسهام المالك على نقض الاجارة (قوله ولا بينة) أي للمالك وقوله لاسهامه علة
له قوله لا تنفسخ باقرار المالك (قوله فأخذها المرسل) أي الذي أقر المالك أنه باعها أو وهبها له وقوله
وله أي للمقر له يبيع أو هبة أو اجارة على المقر الأكثر الخ وهذا كلام مجمل وتفصيله أن تقول إن أقر
بالبيع بفور الكراء خير المقر له بين فسخ البيع الذي أقر به المؤجر وحيث أنه يأخذ منه الثمن الذي
يدعى المالك أنه راع به إن كان أكثر من القيمة يأخذ منه القيمة يوم البيع إن كانت أكثر من الثمن
لان المستأجر له قد حال بين البيع وبين المقر له لما علمت من عدم فسخ الاجارة وعدم فسخ البيع
فأخذ الأكثر مما حصل الكراء به وكراء المثل يأخذ ذلك المقر به أيضاً بعد انقضاء مدة الاجارة إن
لم يتلف وإلا أخذ قيمته فان كان الاقرار بالبيع بعد انقضاء مدة الكراء كان للمقر له الأكثر مما أكرت
به وكراء المثل يأخذ المقر به أيضاً إن كان قائماً أو قيمته إن فات وأما إذا أقر بهبة فالمقر له الأكثر مما
أكرت به وكراء المثل وأخذ قيمة الموهوب إن فات أو أخذ بذاته بعد انقضاء مدة الاجارة إن كان
قائماً وللمقر له بالاجارة الأكثر مما أكرت به وكراء المثل فقط (قوله يوم كذا) أي وشرط عليه أنه
يأتيه بها يوم كذا أو شهر كذا (قوله فتخلف ربهان عن الاتيان بها في ذلك اليوم) أي لم تنفسخ الاجارة
بتخلف ربهان في هذه الحالة لأن هذا من اعتبار الأخص وهو الزمن لأجل تحصيل أعمه وفوات
الأخص الذي اعتبر لتحصيل أعمه لا يبطل العقد لأن المقصود الأعم وهو باق لم يفوت وحيث كان العقد

(٥ - دسوقي - بع)

أو ليشيع بها رجلا يوم كذا
أو شهر كذا فتخلف ربهان عن الاتيان بها في ذلك اليوم أو الشهر بخلاف ما إذا عين الزمن

كأكثرها يوم كذا أو على أن يهدم أو يغيط الثوب لي يوم كذا فتختلف فتفسخ لانه أوقع الكراء على نفس الزمن (أو) في غير
(الحج) فلا تنسخ بخلاف الحج إذا أخلف ربها حتى فات فيفسخ الكراء وان قبض الكراء رده زوال أيامه (وان فات مقصده) من
تضييع مسافر أو ملاقاته (٣٤) (أو) بظهور (فسق مستأجر) لكدار لا تنسخ وأمر بالكف (وأجر الحاكم) عليه

(أن لم يكف) وهذا
إن حصل فسقه ضرر
لدار أو الجار وهذا إن
تيسر إيجارها عليه فان تعذر
أخرج حتى يؤجر عليه
وزمه الكراء ومن
أكثرى أو اشترى داراً
لها جارسوه فيجب تزديده
وملك دار يصر فسقه
بجاره يزجر ويباع فان
أبى ولا أخرج ويبيع
عليه أو أجزت (أو بعتي)
جيد) مؤجر لا تفسخ
إجارته (وحكمه على
الرق) أي يستمر
رقيقاً إلى تمام المدة في
شهادته وقصاصه له وعليه
وارثه لا في وط السيد لها
إن كانت أمة لتعلق حق
المستأجر بالعين للوَجْرة
فإن أسقط حقه فما بقي
من المدة عانا أو جرى
أخذه من العبد نجز عقته
(وأجزته) في باقي المدة
بعد التيق (لسيده إن
أجزته حره بعدها)
لا يجوز له من أعتقه واستثنى
منه مدة معينة فان أراد
أنه من يوم عقته فأجزته
للعبد مع بقائه إلى تمامها
فالتسقط راجع لقوله
وأجزته لسيد فقط لا لما

لم يفسخ فيلزم للمستأجر جميع الأجرة سواء أخذ الدابة أو لم يأخذها (قوله كأكثرها يوم كذا) أي
لملاقاة فلان أو تشييعه أو لأسافر عليها مثله ما إذا أكثرها أياماً معينة فزاع ربها حتى انقضت ذلك الزمن
كلاً أو بعضاً فان الاجارة تنسخ فيا فات منها وإذا عمل منها شيئاً فبحسابه (قوله لانه أوقع الكراء على
نفس الزمن) أي فهو من اعتبار الاخص لتصد عنه ومتى اعتبر الاخص لتصد عنه فسح العقد
بقواته (قوله أوفى غير حج) أي أوفى العقد على غير حج كأستأجر دابته لأسافر عليها لبلد كذا
فتختلف ربها أياماً ثم جاء بها فلا تنسخ الاجارة هذا إذا لم يفت مقصوده الحامل له على السفر بل وان
فات فللمستأجر أن يسافر أو يدفع الأجرة بتمامه لأن السفر للبلد ليس له أيام معينة (قوله بخلاف
الحج) أي كأن يستأجر دابة ليحج بها فتختلف ربها حتى فات الحج فيفسخ الكراء لأن الحج وان لم
يعين المستأجر زمانه لكن زمانه معين وقد فات (قوله وان قبض الكراء رده) أي ولا يجوز له أكثرى
الرضا مع المكري على التماضي على الاجارة إذا تعد الكراء للزوم فسح الدين في الدين وأما إذا لم ينقد
فيجوز لاتفاء الملة المذكورة (قوله وان فات مقصده) أي في نفس الأمر فلا ينافي انه غير معين حين
عقد الكراء (قوله أو بظهور فسق مستأجر) أي أنه إذا أجز الدار وجبة أو مشاهرة لإنسان
وانتد منه الكراء ثم ظهر فسق ذلك للمستأجر بشرب حمر أو زنا فيها فان الاجارة لا تنسخ (قوله وهذا)
أي إيجار الحاكم عليه ان لم يكف ان حصل الخ (قوله وهذا ان تيسر الخ) أي ومحل هذا أي
إيجارها عليه بمجرد تبين عدم الكف ان تيسر الخ وقوله بأن تعذر أي كراهوا وقت تبين عدم الكف
أخرج (قوله وزمه الكراء) أي في مدة خروجه منها قبل كرائها عليه (قوله ويبعث عليه) أي ان
لم يمكن إيجارها وقوله أو أجزت أي إن أمكن إيجارها وهذا قول اللخمي واللي مالل في كتاب ابن
حبيب ان رب الدار إذا لم ينزجر بالمقوبة يبعث عليه أي من غير كراء وكلام بهرام يقتضى أنه
المذهب لتصديره به (قوله أو بعتي عبد مؤجر) أي وأمة عتقا ناجزاً فلا تنسخ به الاجارة وكذا
الحمد منها سنة إذا عتق قبلها فلا يفسخ الاستخدام (قوله أي يستمر رقيقاً إلى تمام المدة) أي سواء
أراد السيد بعتقه له أنه حر من الآن أو بعد انقضاء أمد الإجارة (قوله في شهادته) أي بالنسبة
لشهادته (قوله لا في وطه) أي لا بالنسبة لوطه السيد لها فلا يقدر رقا إذا لم يحل له وطوها (قوله لتعلق الخ)
علة لقوله أي يستمر رقيقاً إلى تمام المدة (قوله فان أسقط) أي المستأجر حقه وقوله نجز عقته
أي ولا كلام لسيد (قوله حر بعدها) أي بعد مضي مدة الاجارة (قوله فان أراد أنه حر الخ)
أي أولم يرد شيئاً كما قال شيخنا العدوي (قوله مع بقائه إلى تمامها) أي لتعلق حق المستأجر كما مر
(قوله لا لما قبله) أي وهو قوله وحكمه على الرق لان حكمه على الرق تمام مدة الكراء سواء أراد أنه حر
بعدها أو من يوم التيق

(فصل وكراء الدابة كذلك) أي كالاجارة أي في اشتراط عقد وأجر كالبيع في صحتها وفما جاز في
الاجارة ومنع وفي ان الكراء لازم لها بالعقد (قوله والكراء بيع منفعة لا بعقل الخ) أي وأما الاجارة

فيه [بدرس] (فصل) ذكر فيه كراء الدواب وما يتعلق به فقال (وكراء الدابة كذلك) والكراء بيع (١) فهو
منفعة لا بعقل من حيوان وغيره (٢) وقوله كذلك أي انه يجري فيه جميع ما تقدم في الاجارة

(١) قول الشارح بيع الأولى عقد معاوضة على منفعة لان البيع عرفاً عقد معاوضة على غير منافع الخ ما تقدم إلا ان أراد معناه لغة وهو مطلق
بقيع معاوضة (٢) قوله وغيره شامل لما ينقل والعقد عليه اجارة كما تقدم والتعريف غير مناسب من حيوان أو سفينة وما لا ينقل اهـ

من لزوم (١) المقدوصحته وفساده ومنه وجوازه وأنه (٢) إذا اكترها بأكلها أو كان أكلها جزءاً من الاجرة فظهرت أكلة فله الحيل
وغر ذلك ثم نبه (٣) على مسائل يتوهم فيها المنع للجهالة (٤) وإن كان (٥) بعضها يؤخذ بما تقدم أجيزت (٦) للضرورة بقوله (وَجَازَ)
أن تكترى دابة (على أن عليك علفها) (لو قال وجزز بها فما كان أولى وأخصر إذ يفهم منه كراؤها بدراهم وعدمها بالأولى لأن العلف
تابع (أو طعام ربه) أي جاز بأحدهما وبهما معاً ولمنع الخلو وسواء انضم لذلك قد أم لا فإن وجدها أكلة أو وجد ربهما أكلوا
فله الفسخ مالم يرض ربهما بالوسط بخلاف الزوجة بعدها أكلة فيلزمه شعبها كما تقدم والعلف يفتح اللام اسم لما تأكله الدابة
وأما بالسكون فالفعل أي تقديم ذلك لها (أو) بدراهم مثلاً على أن (عليه) أي على (٣٥) رب الدابة (طمالك) يا مكترى

فتكون الدراهم في نظير
الركوب والطعام مالم
يكن الكراء طعاماً والا
منع لأنه طعام بطعام غير
يديد (أو ليركبها)
أي يجوز أن يكرتها بكنها
ليركبها (في حوائجها)
شعراً حيث شاء (أو
ليطحن بها شعراً) أي
حيث عرف كل من
الركوب والطحن بالعادة
والإيجز وقوله شعراً أي
مثلاً فالمراد زمن مصين
ويظهر أن الزمن الكبير
يمنع لكثرة التفرغ وظاهر
الصف الجواز ولو سمي
قدر ما يطحن فيه وقد
ذكر الشارح أنه إن عين
الزمن والعمل منع فانه
قال ولا يجوز أن يجمع بين
تسمية الأرباب والايام
التي يطحن فيها وإنما يجوز
على تسمية أحدهما
والظاهر أنه مبنى على
أحد القولين للتقدمين في
الاجارة في قوله وهذا

فهي بيع منفعة العاقل (قوله وجزاز أن تكترى دابة) أي بدراهم (قوله على أن عليك علفها) أي زيادة على
الاجرة التي هي الدراهم ونحوها (قوله كان أولى) أي لأنه غير بذلك كان مفيداً للمستثنين بخلاف، أقاله فانه
إنما يفيد واحدة (قوله إذ يفهم منه كراؤها) أي جواز كرائها (قوله بالأولى) أي من كرائها بعلفها فقط
(قوله لأن العلف تابع) أي لأن الأصل ما كان معلوماً والمعلوم الكراء بالدراهم (قوله أي جاز بأحدهما)
أي جاز الكراء بأحدهما أي بعلف الدابة أو بطعام ربهما وإن لم توصف النفقة كذا في خس (قوله أو
بهما معاً) أي بعلف الدابة وطعام ربهما (قوله قد أم لا) أي فالصور ست (قوله فله) أي فله المكترى
(قوله مالم يرض ربهما بالوسط) أي بطعام وسط وهذا بالنسبة لعامة إذا كان أكلها أو طعام الدابة فلا بد
من الفسخ حيث طلب المستأجر ذلك ولو رضى ربهما بطعام وسط الآن يكل لها ربهما كما في المبح
(قوله فيلزمه شعبها) فإن كان رب الدابة قليل الأكل أذ كانت الزوجة قليلة فلا يلزمه الا مائاً كلان
على المشهور خلافاً لقول أبي عمران لها الفاضل يصرف فانه فيما أحسن (قوله أي تقديم ذلك لها) كتب
شيخنا أن المناولة على المستأجر واستظهر بعض أنه عند عدم الشرط على العرف كحفظها بعد النزول
عنها (قوله أو عليه طمالك) أي ويجرى فيه ما مر في المكترى فيقال إن وجد المكترى أكلها أو كان لرب
الدابة الخيار في الفسخ وعدمه مالم يرض بالوسط وإن كان قليل الأكل فلا يلزم رب الدابة إلا مائاً كل
(قوله حيث شاء) أي حيث أراد الركوب (قوله حيث عرف كل) أي إن كان الركوب في البلد وما
قاربها وإن كانت حوائجها التي يركب لغرضها تقل تارة وتكثر أخرى إذ لا يقدر على تعيين ما يحتاجه
لا إن كان يسافر عليها وكان الطحن للبر ونحوه لا للحب الصعبة كالترمس (قوله وظاهر المصنف
الجواز) أي جواز استئجارها للطحن بها شعراً (قوله والظاهر أنه) أي ما ذكره الشارح من المنع إذا
جمع بين الأيام والأرباب مبنى على التعبير بالظاهر قصور إذ الخلاف المتقدم جار هنا كما لا بد من رشد
وذكره الشارح بهرام في كبره انظر بن (قوله أو ليحمل على دوابه) أي دواب ذلك الشخص المؤجر
(قوله إن سمي قدر ما يحمل) بل وإن لم يسم لكن إن سمي جاز أن اتخذ القدر كما حمل على كل واحدة خمسة
قناطير وإن لم يتحد منع حتى يعين ما يحمل على كل واحدة بعينها كما حمل على هذه خمسة وعلى هذه عشرة
النحو وأما لو قال حمل على واحدة خمسة وعلى واحدة ستة وواحدة ثلاثة ولم يعين كل واحدة بعينها منع
فما قبل المبالغة فيه تفصيل إذ يشمل تسمية ما لكل ويتحد قدره أو يختلف ويعين ما تحمله كل دابة
بعينها فإن جازتان فإن اختلفت قدره ولم يعين ما تحمله كل دابة ففساده لا اختلاف الأغراض فكان
مخاطرة (قوله بل وإن لم يسم الخ) أي وحينئذ فيحمل على دابة بقدر قوتها (قوله وعلى حمل

تفقدان جميع ما وتسوايا أو مطلقاً خلاف (أو) أكثرى من شخص دواب (ليحمل على دوابه مائة) من مكل أو معدود أو
موزون إن سمي قدر ما تحمله كل دابة بل (وإن لم يسم مالم يسم) من الدواب (وعلى حمل

(١) من لزوم الخ أي من شرط لزوم المقدوه والتكليف والرشد وشرط صحته وهو التمييز وموجب فساد وهو المنع كلزوم بيع معين
يتأخر قبضه ومنه عطف لازم وجوازه إن توفرت الشروط وانتفت الموانع (٢) قوله وأنه بفتح الهمزة عطف على لزوم والضحية للشأن
مفسر بما بعده (٣) قوله ثم نبه أي بعد أن بين أن الكراء كالأجارة في لزوم الخ نبه (٤) قوله للجهالة علة لتوهم المنع فيها (٥) قوله وإن كان
الوال للحال وإن زائدة (٦) قوله أجيزت في قوة الاستدراك على قوله يتوهم فيها المنع للجهالة وقوله بقوله متعلق بنبه اه كني محمد عليهم

أدعى لم يره (رب الدابة حين الكراء لأن الأصل تخارب الاجسام والرؤية هنا علمية (ولم يلزمه) أي رب الدابة (الفادح) أي حمله وهو التحميل ذكر أو أنى فليست من الفادح مطلقا نعم ان استأجره على حمل ذكر فأتاه بأنتى لم يلزمه بخلاف العكس ومتن الفادح المريض الذي يتعب الدابة ان جزم بذلك (٣٣٦) أهل المعرفة وحيث لم يلزمه الفادح فليأت بوسط أو تكري الدابة في مثل ذلك والعقد

لازم فان لم يمكن فله القسح (بخلاف ولد وحملة) للمرأة السكرية فيلزمه حمله لأنه كالدخول عليه وضمهم منه أي لا يلزمه حمل صغيرها معها إلا لنس أو عرف (و) جائز الاستئابة (بيعها واستئاء ركوبها) أو الحمل عليها واستئاءها في شيء (الثلث لا جمعة) فيمنع لأنه بيع معين يتأخر قبضه ولأنه لا يدرى كيف ترجع له فيؤدى الى الجهالة في البيع (وكرة التوسط) من الأربعة للبيعة عند اللخمى ومنه غيره ومثل الدابة التي توب لها يظهر من الله وعلمها في الدابة للسكنة على المشتري وضمانها في غير المدة للمطوعة منه وفي المتنوعة من البائع وذكر هذه وإن كانت مسألة بيع يفرق بينها وبين قول (و) جاز (كراء دابة) واستئاء ركوبها (شهران) وكذا شهرين كما في البدوية فلو نس عليها فهم الشهر بالاولى

آدمي) أي وجازت الاجارة على حمل آدمي لم يره رب الدابة ويلزمه حمل ما أتى به المستأجر من ذكر أو أنى حيث كان غير فادح وأما الفادح فلا يلزمه حمله (قوله لم يره) أي ولم يوصف له أيضا وإن لم يكن على خيار بالرؤية هذا وقد استظهر ابن عرفة وجوب تعيين كون الراكب رجلا أو امرأة لأن ركوب النساء أشق وهو خلاف ظاهر المصنف كالدونة اه بن (قوله والرؤية هنا علمية) أي والمضى جازت الاجارة على حمل آدمي استنى علم رب الدابة به لكونه لم يره يصبره ولم يوصف له (قوله فليست) أي الأننى من الفادح مطلقا بل ينظر لها فان كانت فادحة لم يلزمه والا لزمه (قوله ومثل الفادح المريض) أي فاذا استأجره على حمل آدمي أو رجل فأتاه بمريض لم يلزمه حمله حيث جزم أهل المعرفة بأنه يتعب الدابة وينبغى أن يكون مثله من يلب عليه النوم أو عاداته عقر الدواب بركوبه (قوله فان لم يمكن) أي الكراء وقوله فله القسح فيه أن العقد لازم فكيف يكون له القسح فلعل الأولى فان لم يمكن الكراء غرم الاجرة وليس له الفسخ تأمل (قوله فيلزمه حمله) أي سواء كان محمولا معها في بطنها حين العقد أو حملت به في السفر (قوله صغيرها معها) أي الموجود معها حين العقد على ركوبها (قوله واستئاءها في شيء) أي كالدراس والطحن والحراث (قوله لا جمعة) هو بالنصب عطف على الثلاث وقوله فيمنع أي ولو لم ينقد (قوله يتأخر الخ) أي وانما ينتظر فيه تأخر القبض إذا كان التأخير قليلا كالثلاثة (قوله عند اللخمى) نوقش المصنف بأن اللخمى يجعل اليوم الثالث من المكروه لأن الجائز كما في بن فالمناسب لمشي على طريقته أن يقول واستئاء ركوبها يومين لا جمعة وكره المتوسط (قوله وفي المتنوعة من البائع) أي الا لقبض على قاعدة البيع الفاسد كما قال المصنف سابقا وانما ينتقل ضمان الفاسد بالقبض (قوله وجاز كراء دابة واستئاء الخ) مثل الدابة السفينة وكلام المصنف في الدابة المعنية بدليل ما قدمه في المضمونة من انه لا بد فيها من الشروع في استيفاء المنفعة أو تعجيل جميع الاجرة حيث كان العقد في ابان الشيء المستأجر له فان كان قبله فلا بد من تعجيل جميع الاجرة الا في مثل الحج يستأجر عليه قبل ابانه فيكتفى تعجيل السير (قوله شهرا) أشار الشارح بقوله واستئاء ركوبها إلى أن شهرا معمول لمحدوف لدلالة ما قبله عليه ومثل الدابة في جواز كرائها واستئاء منفعتها شهرا السفينة كما قرر شيخنا (قوله والفرق بين الشراء والكراء) أي حيث امتنع استئاء منفعة المبيع جمعة فاكتر ولو لم ينقد وجاز استئاء منفعة المشتري شهرا إذا كان لم ينقد (قوله وضمانها منه) أي فلذا جاز له استئاء المنفعة شهرا (قوله فأجيز فيه ما قل كالثلاثة لضرورة الخ) أي ولم يجز استئاء ما كثر للفرار إذ لا يدرى المشتري هل فصل له سالمة أم لا (قوله فان اشترط منع) أي سواء حصل نقد بالفعل أولا وأما لو حصل النقد تطوعا فلا منع والفرض في الأولى ان مدة الاستئاء شهر أما لو كانت أقل فجاز الاقضى النقد لعشرة وفي ابن يونس ما يقتضى جوازه لنصف شهر لكن فرضه في السفينة ويمكن حمل كلام الاقضى على غيرها كالدابة وحينئذ فلا مخالفة بينه وبين ابن يونس والظاهر أن غير السفينة عند ابن يونس مثلها وحينئذ فكلامهما مختلف فيها قولان وما ذكره المصنف

والفرق بين الشراء والكراء أنها في الكراء مملوكة للمكسرى فضمانها منه وما في الشراء فمملوكة للمشتري وهو لم يتمكن من تجزئتها بشرائه فأجيز فيه ما قل كالثلاثة لضرورة اختلاف الأغراض فخفض في الكراء دون الشراء ومحل جوازه ما ذكر (ان لم ينفذ) المشتري يعني ان لم يحصل شرط النقد فان اشترط منع للتردد بين السلفية والثمنية وهو ظاهر في النقد بالفعل ولكن حملوا شرطه على النقد بالفعل لأن الغالب في شرطه حصوله ولسد الذريعة (و) جاز (الرضا بغير) الذات السكرية من دابة أو عبد أو ثوب (المعينة

يجوز تعجيل الزيادة والإلزام في مافي الدمة في مؤخر لانه اشترى الركوب الذي وببالمكثري بالزيادة التي وجبت له وسواء كانت الزيادة من جنس الكراء أولا (٣٨) وأما الاقالة على رأس مال الكراء فجاء بمطلقا بلا تفصيل (إن لم يغب) المكثري

(عليه) أي على النقد أي المقود من الكراء أصلا أو غاب غيبة لا يمكن انتفاعه به فيها سواء كانت الزيادة منه أو من المكثري لكن شرط تعجيل الزيادة إن كانت من المكثري لأنه لا تحصل غيبة على النقد فكانه لم يقبض فلم يحصل سلف من المكثري (وإلا) بأن غاب المكثري على النقد غيبة يمكنه الانتفاع به فيها (فلا) تجوز الاقالة بالزيادة (إلا من المكثري فقط) لا المكثري تهمة تسلفه بزيادة وجعل الدابة محللة وإنما كانت القية المذكورة سلفا لأن القية على ما لا يعرف بعينه تعد سلفا ومحل الجواز من المكثري (إن اقتضا) أي دخلا على المقاصة كما لو اكثري دابة بعشرة وقد الكراء وغاب للمكثري عليه ثم تقايلا على درهم يدفعه المكثري للمكثري فإن دخلا على المقاصة أي على اسقاط الدرهم من العشرة ويرجع عليه بتسعة جاز ولا منع لما فيه من تعميم الدين

المكثري للمكثري الاجرة في مقابلة الإقالة فهي جائزة مطلقا كأمر رأس المال مما يغاب عليه أم لا ، كانت قبل النقد أو بعده ، غاب المكثري على النقد أم لا ، غاية الأمر انه يجب على المكثري تعجيل رد الاجرة للمكثري إذا وقعت بعد النقد وكانت الدابة مضمونة وإلا فمنعت لفسخ المكثري مافي ذمة المكثري من كراء منافع المضمونة في مؤخر وأما إن كانت بزيادة فإن كانت قبل القية على النقد غيبة يمكن فيها الانتفاع به بأن لم يغب المكثري على النقد أصلا أو غاب غيبة لا يمكن الانتفاع به فيها جازت مطلقا ، كانت الزيادة من المكثري أو من الكراء ، كانت الزيادة عينا أو عرضا بشرط ان تجل الزيادة حيث كانت من المكثري وكانت الذات المكثرة مضمونة لامعينة وإن كانت الاقالة بعد غيبة المكثري على النقد غيبة يمكنه فيها الانتفاع به فتعجل إن كانت الزيادة من المكثري لتهمة سلف بزيادة وإن كانت من الكثري جازت إن دخلا على المقاصة وإلا فمنعت لتعمير الدينين وهذا كله إذا وقعت قبل سير كثير بأن لم يحصل سير أصلا أو حصل سير يسير ، أما إن وقعت بعد سير كثير جازت مطلقا برأس المال وبزيادة من المكثري ومن الكثري حصلت غيبة على النقد أم لا ، لكن إن كانت من المكثري فيشترط الدخول على المقاصة وإن كانت من المكثري فيشترط تعجيلها مع أصل الكراء في الكراء المضمون (قوله بشرط تعجيل الزيادة) أي إذا كانت من المكثري وكانت الدابة مضمونة ، أما إذا كانت معينة فلا يشترط التعجيل لأن علة فسخ الدين في الدين التي ذكرها إنما تظهر في المضمونة لأن منافع معينة لا تكون في الدمة حتى يلزم على تأخير الزيادة فسخ مافي الدمة في مؤخر (قوله وإلا لزم فسخ مافي الدمة في مؤخر) أي وهو عين فسخ الدين في الدين (قوله بالزيادة التي وجبت له) أي في ذمة المكثري (قوله على رأس مال الكراء) بأن يترك المكثري للمكثري رأس المال في مقابلة الاقالة (قوله فجازة مطلقا بلا تفصيل) أي سواء وقعت الاقالة قبل النقد أو بعده غاب المكثري على النقد أم لا ، غاية الأمر أنها إذا وقعت بعد النقد وجب التعجيل لرأس المال إذا كانت الدابة مضمونة وإنما جازت مطلقا إذا وقعت على رأس المال لاستفاء علة المنع وهي التهمة على السلف بزيادة وفسخ الدين في الدين * وإذا علمت أنها على رأس المال جائزة مطلقا والمصنف قيد الجواز بقوله إن لم يغب تعلم أن مراده الاقالة بزيادة على رأس المال إذا كانت الاقالة من المكثري أو على المنافع إن كانت من الكثري (قوله إن لم يغب عليه) شرط في قوله أو بعده فقط (قوله لأنه لا ما لم تحصل غيبة الخ) هذا علة لجواز الاقالة بعد النقد بزيادة من المكثري إن لم يغب على النقد (قوله على النقد) أي على المقود الذي هو الكراء (قوله تسلفه) أي المكثري بزيادة أي منه (قوله جاز) أي لأن المكثري دفع عشرة أخذ عنها تسعة فقد أخذ أقل مما دفع (قوله عطف على من المكثري) هذا يقتضي أن قوله أو بعد سير كثير في الزيادة من المكثري فقط وحينئذ فقوله ويشترط الخ المفيد لتعميم الزيادة في كل من المكثري والمكثري إنما هو بالنظر للنقمة من خارج (قوله فتجوز بزيادة) أي من المكثري أو من الكثري (قوله وجاز اشتراط حمل هدية مكة) أي أنه يجوز للمكثري أن يشترط على الجمال حمل الهدية التي يأتي بها من مكة معه لأهل بيته مثلا أو التي يأخذها معه لمكة من كسوة وطيب للكعبة قال أبو الحسن ويؤخذ من هنا جواز كسوة

(أو بعد سير كثير) عطف على من المكثري لا على إن اقتضا أي وإلا بعد سير كثير فتجوز بزيادة لاستفاء تهمة السلف حينئذ ويشترط في زيادة المكثري فقط المقاصة وفي زيادة المكثري تعجيلها مع أصل الكراء في المضمونة لاملة السابقة (و) جاز (اشتراط حمل هدية مكة) أي ما يهدي لها من نحو كسوة كعبة وطيبها على الجمال أو ما يهدي منها وقيل معناه

أنه يجوز لرب الدابة اشتراط هدية على المكترى لأنها من الاجرة (إن عرفت) قدر (٣٩) ما يهدى ولا يمنع لاجل (و) جاز للمكترى

اشتراط (عقبة الأجير) على رب الدابة والاجير الجمل للمسمى بالمكاتب يجوز للمكترى أن يشترط على مكتره ركوب العكام عقبه وهي رأس ستة أميال أي الليل السادس (لا يحمل من مرض) من الجملة أو غيرهم لفضل المريس من كالجمل (ولا) اشتراط (إن ماتت) دابة (مُعيّنة) أتاها بغيرها إلى مدة القفر إن تعد الكراء ولو تطوعا لما فيه فسخ الدين في الدين فان لم يتقد جاز (كدواب) متعددة (لرجال) لكل دابة أو مشتركة بينهم بأجزاء مختلفة أو لواحد واحدة ولغيره أكثر واكثر في عقد واحد والحمل مختلف للمعين لكل دابة ما عمله منع والإجاز (أو) دولبه أكثر (للمكينة) مختلفة لواحد ومتعدد فيمنع إلا أن يعين لكل دابة مكان (أو) وقع الكراء بشئ معين (أو) يكن العرف قدراً أي تعجيل كراء (معين وإن هدد) أي عجل بالفعل فلو أكرى شيئاً عرض بعينه أو طعام أو حيوان بعينه فلا بد من اشتراط تعجيله حيث انتفى عرف تعجيله بأن كان العرف تأخيره أو لم يكن عرف

المكينة وتطعيمها إلا أن الصدقة أفضل وهذا مخصص للنهي عن كسوة الجدار اه شيخنا عدوى (قوله اشتراط هدية على المكترى) أي بأن يقول الجمل للمكترى حين العقد أشرت عليك حلاوة السلامة عند الوصول لمكة مثلاً (قوله جاز للمكترى اشتراط عقبة الأجير) التبادر من المصنف الجواز المستوي الطرفين وهو غير مسلم وذلك لأن اشتراط المكترى على رب الدابة عقبة الأجير قيل إنه مندوب وقيل إنه واجب وتوضيح ذلك أن ركوب خادم المكترى العقبة من غير اشتراط قيل إنه مكروه بناء على أنه مثل المستأجر وتركيب المكترى لغيره إذا كان أكثرى لركوبه مكروه إذا كان ذلك الغير مثله وقيل إنه حرام بناء على أنه أضر لكثرة تبعه فاشتراط العقبة على رب الدابة يخرج المكترى من الكراهة على الأول ومن الحرمة على الثاني ، فلذا قيل إن اشتراطها مندوب وقيل إنه واجب والأول قول ابن القاسم في صناع عيسى والثاني قول أصمغ ابن رشد وهو القياس (قوله الجمل) أي فالمراد بالاجير أجير المكترى الذي يخدمه (قوله على مكتره) أي وهو رب الدابة (قوله أي الميل السادس) أي بحيث ينزل المكترى من على الدابة ويركب العكام عوضه الميل السادس وما ذكره الشارح بيان لأصل معنى العقبة وإن كان الحكم عاماً في الستة أميال وغيرها (قوله لا يحمل من مرض) صورته بعض بما إذا أكثرى دابة لركوبه وشرط حمل من مرض من الجملة أو من غيرهم من خدمه عوضاً عنه فيمنع لما قاله الشارح ، وصورة بعضهم رجال أكثروا دابة على حمل أزوادهم وعلى حمل من مرض منهم فيمنع لانه مجهول (قوله ولا اشتراط إن ماتت) أي لا يجوز في صلب العقد اشتراط (قوله إلى مدة السفر) أي إلى انتهاء مدة السفر (قوله لما فيه من فسخ الدين) أي وهو الاجرة في الدين وهو منافع الدابة التي يأتي بها (قوله كدواب) أي لا يجوز كراء دواب وقوله لرجال أي كائنة لرجال (قوله أو مشتركة بينهم بأجزاء مختلفة) ظاهره أنها لو كانت مشتركة بينهم بأجزاء مستوية وكان الحمل مختلفاً ولم يعين ما عمله كل واحدة فانه يجوز وليس كذلك إذ متى كانت الدواب لرجال وكان الحمل مختلفاً ولم يعين ما عمله كل واحدة فالمنع سواء كانت الدواب لرجال وكانت غير مشتركة أو مشتركة بأجزاء مختلفة أو متساوية (قوله واكثر في عقد واحد) أي وبأجرة واحدة من غير أي يسمى لكل دابة أجرة (قوله والحمل مختلف) أي بأن كان عنده زكائب بعضها فيه إردب وبعضها فيه إردب وثلاث وبعضها فيه إردب ونصف (قوله والإجاز) أي والا بأن كان الحمل متعدياً أو مختلفاً وبين لكل دابة ما عمله جاز (قوله أولاً مكينة) يعني أنه لا يجوز لك أن تكترى دواب مملوكة لرجل أو لرجال لا مكينة مختلفة كبرقة وأفريقية وطبجة في عقد واحد من غير تعيين لكل واحدة مكاناً معيناً لاختلاف أغراض التكاثرين لأن المكترى قد يرغب في ركوب القوية للسكان البعيد وربها يريد ركوبه الضعيفة للسكان البعيد لئلا تضاعف القوية فتدخله الخطرة وقوله أولاً مكينة عطف على مقدار أي ككراء دواب كائنة لرجال للحمل أولاً مكينة وليس عطفاً على لرجال لايامه إن الرجال يكثرون مع أنهم مكرون (قوله لواحد) أي مملوكة لواحد وقوله أو متعدد أي بقدر واحد وأجرة واحدة (قوله أو لم يكن العرف) هو صفة لمحدوف معطوف على دواب فيكون كراء المقدّر قبل دواب مسلطاً عليه أي ككراء دواب للحمل أو كراء لم يكن العرف فيه قد معين أي أنه لا يجوز الكراء إذا كان معين ولم يكن العرف في البلد تعجيل الاجر للمعين وإن عجل بالفعل الأهم إلا أن يشترط حين العقد تعجيل ذلك الاجر للمعين (قوله أولاً لم يكن عرف مضبوط) أي بأن كانوا يتكاثرون بالوجهين التعجيل والتأخير للمعين (قوله فإن لم يشترط التعجيل) أي والحال أن العرف عدم التعجيل (قوله جاز) أي الكراء ولا توقف صحته على مضبوط فإن لم يشترط التعجيل فسد العقد وإن عجل بالفعل كما قال ومفهومه لو كان العرف تعجيل المعين جاز وهذا مكرر مع قوله في الاجارة

مضبوط فإن لم يشترط التعجيل فسد العقد وإن عجل بالفعل كما قال ومفهومه لو كان العرف تعجيل المعين جاز وهذا مكرر مع قوله في الاجارة

ولمحدث ان اتقى عرف تعجيل (٤٠) العين قبل كرهه لاجل قوله وان هدد وكلامه في معين غير هدد غائب بدليل قوله (لا)

كانه الكراء (بدنانير) أو هدام (عينه) وهي غائبة فلو قال أو بعين غائبة لكانت أخصر وأتمم وتبينها إما يومض أو بكونها موقوفة ضد قاض ونحوه أو موضوعة في مكان مستبعد وهما معاً يعرفانها فيضع (إلا) أن يقع الكراء (بشرط الحلف) لما تلف منها أو ضاع أو ظهر زائفا فيجوز لأن شرط الحلف يقوم مقام التعجيل وأيضاً شرط الحلف يصيرها كالضمومة أما الحاضرة فلا يتلقح فيها اشتراط الحلف بل إن كان العرف يهددها بجلد وإلا منع إلا بشرط الحلف قد بالفعل لم لا (أوم) أكثرها (ليحمل) عليها ماشاء (فيجمع وكذا ليحمل عليها إلا من قوم عرف حملهم (أو لمكان شاء) من الأمانة لا اختلاف الطرق والأمكنة (أو) فيشيع رجلاً (حق يذكر منتهى التشيع أو يكون عرف بمنتهى (أو) بمنزلة كراء الناس) الذي يظهر وأما المعلوم بينهم فيجوز (أو) قال المبكترى (إن وصلت) بالداية (في) زمن (كذا فيكدا) وإلا فيكدا

اشتراط التعجيل بل على التعجيل بالفعل (قوله) وفسد ان اتقى عرف تعجيل المعين) أي ما لم يشترط تعجيله والا فلا فساد (قوله) بدليل قوله (الخ) أي لأن العطف يقتضي المغايرة (قوله) أو بدنانير) حاصله أنه لا يجوز الكراء بدنانير أو دراهم معينة غائبة حين العقد بأن كانت موقوفة على يد قاض وهما يعرفانها معاً حيث كان عرف البلد عدم تعجيل المعين ، الا اذا شرط المبكترى أنها اذا تلفت كلا أو بعضاً أخلف ما تلف فشرط الحلف في العين يقوم مقام شرط التعجيل في العين غير العين يقول المصنف وبدنانير أي والحال أنت العرف بعدم تعجيل المعين كما هو الموضوع ، هذا وما ذكره المصنف من منع الكراء بالعين المعينة اذا كانت غائبة الا اذا شرط الحلف هو قول ابن القاسم وقال غيره بالجواز وان لم يشترط الحلف والقولان مبنيان على أن العين تتعين بتعيينها أم لا ، الاول لابن القاسم والثاني لغيره انظر بن (قوله) ونحوه (أي كدوع) (قوله) وهما معاً يعرفانها) راجع لجميع ما قبله (قوله) الا أن يقع الكراء (أي بالدنانير المعينة الغائبة وقوله) لما تلف منها أي قبل قبض المكري لها (قوله) فيجوز (أي الكراء بها) (قوله) يقوم مقام التعجيل) أي لعدم تعلق الاغراض بذاتها غالباً فلذا اغتفر فيها التأخير مع شرط الحلف بخلاف غير التقدم من الطعام والعروض فان الاغراض تتعلق بها فلذا اشترط تعجيلها ولا يكفي فيها شرط الحلف (قوله) أما الحاضرة (أي أما الكراء بالعين المعينة الحاضرة) (قوله) فلا يتأتى فيها اشتراط الحلف (فيه نظر بل يتأتى الا أنه لا يكفي ، فالاولى أن يقول فلا يكفي فيها اشتراط الحلف) (قوله) بل ان كان العرف (الخ) أي وحينئذ فالعين الحاضرة مثل العين غير العين كالعرض (قوله) جاز (أي العقد ان هددت بالفعل) (قوله) وإلا (أي وإلا يكن العرف تهددها بل تأخيرها أو كان العرف غير منضبط وقوله) منع أي الكراء بها (قوله) أو أكثرها ليحمل عليها ماشاء) يعني أن من أكثرى دابة ولم يدين ما يحمله عليها بل قال أحمل عليها ماشئت فانه لا يجوز والظاهر أن من هذا القيل كراء جمال فارغ ملائ التعارف عند حجاج مصر ثم إن قوله أو ليحمل عليها ماشاء يقتضي أنه إذا عين نوع المحمول دون قدره فانه يكفي ويحسنها ما تطيقه وهو قول الأندلسيين وقوله فيما مر وحمل برؤيته أو كيله أو وزنه أو عدده إن لم يتفاوت يقتضي أنه لا بد من معرفة قدر المحمول زيادة على بيان نوعه وهو قول القرويين عن ابن القاسم ، ففي كلامه إشارة للقولين وقد قدمنا ذلك (قوله) وكذا ليحمل عليها (أي ولم يقل ماشاء (قوله) إلا من قوم (الخ) أي إلا أن يكون المبكترى من قوم عرف حملهم بكونه من الخطب أو اللع أو القمح أو يحملها ما تطيق (قوله) أو لمكان شاء (أي كأي كترى منك دابة الى المكان الذي أريد الذهاب اليه بكذا وقوله أو ليشيع رجلاً أي كأي كترى دابتك لأشيع عليها فلان أو لاجل ملاقاته من سفره (قوله) أو بمنزلة كراء الناس) أي لموضع معين بأن يقول أكرى دابتك للمحل الفلاني بمنزلة ما يكرى به الناس في هذا اليوم فلا يجوز لاجل كبيع سلمة بقيمتها (قوله) وأما المعلوم أي كالمعروف بأن الكراء للمحل الفلاني بكذا وقال أكثرهم منك بمنزلة ما يكرى به الناس فانه يجوز (قوله) أو ان وصلت في كذا فيكدا (أشار به لقول مالك في اللوازية ومن أكثرى من رجل دابة على أنه إن وصل مكة في عشرة أيام فله عشرة دنانير وان وصلها في أكثر فله دون ذلك لا يجوز لأنه شرط لا يدري ما يكون له من الكراء اهـ ويفسخ الكراء قبل الركوب فان ركب للمكان الذي سماه فله كراء للمثل في سرعة السير وبطئه ولا ينظر لما سماه (قوله) والا فيكدا أو بجنا) اعلم ان اللع في الثاني مطلق ، وأما في الاول فهو مقيد بما اذا وقع العقد على وجه الالتزام ولو لأحدهما وكان على وجه تردد فيه النظر احترازاً عما اذا كان الأسهل أكثر أجرة وكان على وجه الالتزام لرب الدابة لان رب الدابة يختاره ولا محالة والآخر داخل عليه وكذا ان كان الأسهل للمبكترى

(أو ينتقل) المكترى بالدابة (بلد) أخرى (وان ساوت) العقود عليها مسافة وسهولة أو صعوبة لافيها من فسح ما في القمة في مؤخر ولأن أحوال الطرق تختلف بها الأغراض كخوف الأعداء والغصاب في (٤١) طريق دون أخرى وقد يكون العدو

لخصوص رب الدابة وضمن إن خالف ولو بساوى لانه صار كالغاصب ولذا قيل إن انتقاله إلى مسافة أخرى أقل من الأولى كذلك وظاهر أن الواو هنا لنبالغة أى هذا إن زادت بل وان ساوت لانه لما كان يتوهم جواز المسافة المساوية كالحمل المساوى دفعه بقوله وإن ساوت والفرق بينها وبين الحمل المساوى ما ذكرنا من أن المسافة تختلف بها الأغراض ، قرب مسافة تظن سالمة وفي الواقع ليست كذلك نعم ظاهر المصنف أن الدون جائزة وقد قل به بل ورجح وفيه نظر (إلا يذن) من ربا فيجوز العدول إلى أخرى (كإدراكه) أى كما لا يجوز أن يردف رب الدابة شخصا (خلفك) يا مكترى (أو حمل) عليها (مك) متاعاً لأنت باكرأمانه ملكك منفعة ظهرها فلا كلام لربها (والكرأ لك) حيث وقع ذلك (إن لم تحمل زنة) قيد في النفع وفي كون الكراء لك أى فإن اكرتيتها لتحمل

أقل أجرة وكان العقد على وجه الإلزام له فإن المكترى يختاره ولا محالة وحينئذ فالمقد جائز كما أنه لا يمنع إذا كان العقد بخيارهما (قوله أو ينتقل بلد) يعنى أن الشخص إذا اكرى دابة لبلد سواء كانت الدابة مضمونة أو معينة قد أجرتها لم لا فيس له أن يرغب عن تلك البلد ويسير لغيرها إلا يذن ربا فيجوز ثم إن قوله أو ينتقل بالنصب عطف على شرط المقدر في قوله لا حمل من مرض من عطف الفعل على الاسم الخالص من التأويل بالفعل لا على حمل. وإلا كان شرط المقدم مساطاً عليه فينحل المعنى لا شرط حمل من مرض ولا شرط أن ينتقل الخ وهذا فاسد لأن شرط الانتقال لا يوجب منعاً ولا فساداً لأن الانتقال بالأذن إلى المساوى جائز وحينئذ فشرط الانتقال اليه في العقد لا يفسده (قوله لافيها من فسح ما في القمة) أى وهى الأجرة وقوله في مؤخر أى وهو السير للبلد الأخرى وفيه أنه لاصحة لهذا التعليل لأن الفرض أنه انتقل بالأذن فهو محض تعدد والفسح إنما يكون منها فلاولى حذف هذا التعليل والاقصار على ما بعده (قوله ولأن أحوال الطرق تختلف بها الأغراض) أى فقد يكون ربا له غرض في عدم ذهابه بها لغير الوضع الذى أكرها له لحوفه عليها من عدو أو غاصب (قوله وضمن إن خالف) أى وتلفت وقوله ولو بساوى أى هذا إذا كان تلفها بغيره عمداً أو خطأ بل ولو كان بساوى (قوله ولذا) أى ولاجل هذا التعليل (قوله كذلك) أى لا يجوز ويوجب الضمان إذا تلفت الدابة (قوله وفيه) أى الترجيح نظر لما علمت أن المكترى إذا خالف صار بمخالفته كالغاصب وهذا التعليل جار في المخالفة للدون كما هو جار في المسافة الزائدة والمساوية (قوله إلا يذن من ربا) أى إلا إذا كان العدول عن المسافة المعقود عليها لغيرها باذن من رب الدابة (قوله فيجوز العدول إلى أخرى) أى ولو كانت تلك الأخرى أزيد في المسافة لانه ابتداء عقد وهذا هو المعتمد وقيل يمنع لانه فسح دين وهو الاجرة في دين وهو السير للبلد الأخرى وحمل هذا الخلاف إذا كان الأذن من ربا لم يقع بعدالة وأما إن وقع بعدالة وبعد رد التقديان كان قد جاز العدول للأخرى باذن رب الدابة قولاً واحداً (قوله أى كما لا يجوز أن يردف رب الدابة شخصاً خلفك يا مكترى) أى إلا إذا كان باذنك (قوله أو حمل عليها معك متاعاً) أى مع حملك أو تحتك (قوله قيد في النفع) أى منع حمله معك متاعاً (قوله جاز لربها أن يحمل مع حملك) أى إذا كان زيادة الحمل لا تضر بالمكترى فإن ضرت به كما إذا كان يصل في يومه بدون الزيادة وإذا زاد لا يصل إلا في يومين فإن المكترى يمنع من الزيادة حينئذ كما في (قوله لا في خصوص ما قبله) أى وهو قوله والكرأ لك إن لم تحمل زنة (قوله وضمن المكترى) أى قيمة الدابة إن تلفت وأرض عيبها إن تعيبت (قوله أنا كرى لغير أمين) أى ولو كان هو أى المكترى غير أمين إذ قد يدعى ربا إن الأول يراعى حقه ويحفظ متاعه بخلاف الثانى (قوله أو أضر) أى ولو كان دونه في الثقل بأن كان من عادته غقر الدواب (قوله ولربها اتباع الثانى) أى وإذا كرى المكترى لغير أمين كان لربها اتباع الثانى بقيمتها إذا تلفت وبأرض عيبها إن تعيبت أى وله اتباع الأول وقوله حيث علم الخ أى بأن علم الثانى أنها بيد الأول بكرأ وأن ربا منه من كرائها وقوله ولو بساوى أى هذا إذا تلفت بغيره عمداً أو خطأ بل ولو تلفت بساوى وقوله أو لم يعلم أى الثانى يتمدى الأول بأن ظن انه مالك لها أو مكترى فقط (قوله وكذا إن كانت خطأ الخ) أى وإما لو تلفت بساوى فإن علم انها بيد الأول بكرأ فربما تضمنته إن أعدم الأول

(٦ - دسوقى - ج) عليها زنة كقنطار كذا جاز لربها أن يحمل مع حملك والكرأ له وقوله (كالفينة) تشبيهه في جميع ما مر من قوله وكرأ الدابة كذلك إلى هنا لا في خصوص ما قبله (وضمن) المكترى (إن أكرى) الدابة مثلاً (لغير أمين) أو أقل أمانة أو لأثقل منه أو أضر ولربها اتباع الثانى حيث علم يتمدى الأول ولو بساوى أو لم يعلم وتعتمد الجناية وهكذا إن كانت خطأ منه على أحد القولين

(أو عطبت زيادة مسافة) طى (٤٣) الى اكراى اليها ولو قلت كالميل كانت تعطب بمثلها أولاً ، وقوله زيادة أى بسببها

احترز به عن السماوى فلا يضمن وإنما عليه كراء الزائد مع الكراء الأصلى وأما في موضوع المصنف فله الكراء الاول وغير بين ان يأخذ كراء الزائد أو قيمة الدابة فله الاكثر منهما (أو) عطبت بزيادة (حمل تعطبه) أى بمثلها فيضمن أى يغير ربهما فيأخذ كراء الزائد مع الاول أو قيمتها يوم التمضى فان اختار القيمة فلا شيء له من كراء اصلى ولا زائد ، هذا ان زاده من اول المسافة فازداد أثناءها خير بين أخذ قيمتها يوم التمضى مع كراء ما قبل الزيادة وبين الكراء الاول والزيادة (وإلا) بأن زاد حمل ما لا تعطبه وعطبت (فالكراء) أى كراء الزائد مع الاول (كأن لم تعطب) في زيادة المسافة أو الحمل ولا تخير لربها إلا أن يجسها (يجسها) المكترى بعد مدة الاجارة زمن (كثيراً) كما لو اكترها يوماً أو يومين مثلاً فجسها عنده شهراً أو حتى تغير سوقها الذى زاد له يبعأ أو كراء (فله) أى لربها مع الكراء الاول (كراء الزائد) الذى جسها فيه (أو) قيمتها) يوم التمضى مع الكراء الاول ومفهوم

فقط وان ظن أنها ملكه فلا رجوع له عليه بشيء ولو أعدم الأول وحاصل ما ذكره الشارح مع زيادة أن الدابة إذا تلفت عند الثاني فاما بفعله عمداً أو خطأً أو سماوى وفى كل إما أن يعلم الثانى بتعدى الأول بأن يعلم أن الدابة بيده بكراء وأن ربهامنه من كرائها أو يعلم أنه مكتر فقط أو يظن أنه للمالك فان تلفت بفعله عمداً ضمن مطلقاً وان تلفت بفعله خطأ فان علم بتعديه ضمن وإلا فقولان وإن كان سماوى فان علم بتعديه ضمن مطلقاً وإن علم بأنه مكتر فقط ضمن إن أعدم الأول وإن ظن المالك فلا ضمان عليه (قوله أو عطبت بزيادة مسافة) حاصله ان الصور ثمانية لان للمكترى إما أن يزيد في المسافة أو فى الحمل ، وفى كل إما أن تكون الزيادة شأنها ان تعطب بهاملاً ، وفى كل إما أن تعطب بالفعل أم لا ، وقد تكام المصنف طى جميعها (قوله ولو قلت) أى الزيادة كالميل أى وأما زيادة خطوة ونحوها مما يعدل الناس اليه فلا ضمان إذا تلفت بزيادته قال فى التوضيح مقتضى كلام المصنف أن الدابة إذا عطبت بزيادة المسافة يضمن مطلقاً ولو كانت الزيادة خطوة وهو قول نقله ابن اللواز أبو الحسن وهو خلاف للدونة لانه فيها يضمن فى الليل ونحوه وأما مثل ما يعدل الناس اليه فى الد فلا ضمان (قوله أى بسببها) أى سواء عطبت فى الزيادة أو فى المسافة المقنود عليها ، لكن فى حال رجوعه عند ابن الماجشون وأصبح إلا أن أصبح قيد الضمان فى هذه الحالة أى عطبها فى المسافة المقنود عليها بما إذا كثرت الزيادة وإما ابن الساجشون فلم يقيد وقال سجنون لا ضمان إذا كان العطب فى المسافة المقنود عليها واستحسن ابن يونس قول ابن الساجشون وهو الضمان إذا تلفت فى المسافة المقنود عليها فى حالة الرجوع ولو قلت الزيادة وقال شيخنا مفاد بعضهم أنه المتمد (قوله احترز به عن السماوى) أى عما إذا زاد فى المسافة لأنها تلفت بأمر سماوى ، وقوله فلا يضمن أى قيمة الدابة (قوله وأما فى موضوع المصنف) أى وهو ما إذا زاد المكترى فى المسافة وتلفت الدابة بسبب زيادة المسافة (قوله بين أن يأخذ كراء الزائد) أى مضموماً للكراء الأصلى (قوله أو قيمة الدابة) أى مع الكراء الاول وقوله فله الاكثر منها أى من القيمة وكراء الزائد مضموماً للكراء الاول (قوله مع الاول) أى وهو الكراء الاصلى (قوله ولا زائد) أى ولا شيء أزيد من الكراء الاصلى (قوله فان زاد أثناءها) أى فان زاد فى الحمل فى أثناء المسافة (قوله والزيادة) أى وكراء الزيادة (قوله وإلا فالكراء) أى وإلا فاللازم له الكراء (قوله كان لم تعطب فى زيادة المسافة أو الحمل) كانت الزيادة تعطب بمثلها أم لا فله كراء ما زاد من مسافة أو حمل مع الكراء الاول ولا تخير لربها قيمتها (قوله إلا ان يجسها) هذا استثناء عما بعد الكاف فكأنه قال ان زاد فى المسافة أو فى الحمل ولم تعطب فليس له إلا الكراء ما لم يجسها الخ ثم ان هذا الاستثناء يحتمل الاتصال فيكون فى موضوع ما إذا جسها مستعملاً لما فى حمل أو غيره ويكون حينئذ ساكتاً عما إذا جسها من غير استعمال ويحتمل الانقطاع فيشمل ما إذا جسها بلا استعمال ولا يعبده قوله كراء الزائد لأن المراد الزائد طى مدة الكراء الاول استعمالها فيه أم لا واحتمال الانقطاع آتم فائدة ولذا قال ابن عاشر سوق هذه المسئلة فى حيز الاستثناء يوم تفرجها طى التمضى بزيادة المسافة أو الحمل وليس كذلك فلو قال المصنف وان جسها الخ كان اخصراً وأوضح اهـ بن (قوله فله كراء الزائد أو قيمتها) ظاهره انه غير بين الامرين وهو كذلك ونحوه فى المدونة (قوله فليس له إلا كراء الزائد) أى مع الكراء الاول (قوله ولك فسح عضوض) أى ولك البقاء بالكراء المقنود عليه إذ خيرتك تنفى ضررك والمراد انه اطلع على كونه عضوضاً بعد العقد لا عنده (قوله أى بعض من قرب منه) أى اطلع على انه حصل منه ذلك فى مرات متعددة فى ساعات (قوله فليس المراد المبالغة فى العوض) أى ان تكرراره فى الساعة الواحدة ليس لازماً وإلا فوقع ذلك فالتة

فى

كثيراً أنه لو جسها يسيراً كاليومين فليس له إلا كراء الزائد (ولك) أيها

للمكترى (فسح) اجارة دابة (عضوض) أى بعض من قرب منه فليس المراد للمبالغة فى العوض (أو جموح) أى

صعب لا ينقاد بسهولة (أو أعشى) لا يصير ليلاً (أو) ما كان (دبره فاحشاً) بضر بغيره أو حمله أو براحتها كبه (كان) يكثرى ثورا على أن (يطحن) مثلاً (لك كل يوم) مثلاً (إرد بين) مثلاً (بدره) مثلاً (فوجد) (٤٣) لا يطحن (في اليوم) (إلا) (إردباً) مثلاً

فالمراد أقل مما وقع عليه العقد فلك الخيار في الفسخ والإبقاء ثم اتسخ له في الإردب نصف درهم وإن بقي فهل كذلك أو عليه جميع الكراء لأن خبرته تنفي ضرره استظهر كل منهما ثم إن هذا الفرع مما جمع فيه بين الزمن والعمل والجمع بينهما كما في سداد الكراء حيث تساوى على العتمد أو زاد العمل على الزمن اتفاقاً فإن زاد الزمن على العمل فهل تفسد وهو ما شره ابن رشد وأولاهو ما يفيد كلام ابن عبد السلام اعتداه كما تقدم فيحمل ما هنا على أنهما حين عقدا الكراء اعتقدا أن الزمن يزيد على العمل بدليل قول المصنف فوجد الخ (وإن زاد) للكبرى في حمل الدابة أو في الطحن (أو نقص ما يشبه الكيل) المتعارف أي ما يشبه أن يزداد في كيله أو ينقص باعتبار اختلاف السكاكيل (فلا لك) ياكبرى في الزيادة (ولا عليك) في النقص فهذه المسألة أعم مما قبلها فتشمل

في العمر مثلاً ليس عيها هذا ويصح بقاء المبالغة باعتبار تعدد الساعات حتى صار شأنها (قوله أو أعشى) أي إذا كان أكثره ليسير به ليلاً فقط كما قيده اللخمى وظاهر للدونة كظاهر للنصف خلافه وهو العتمد فتح أكثره ليسير به ليلاً أو نهارة أو فيهما فوجده أعشى ثبت له الخيار إما أن يرد أو يتناك به بجميع الكراء المسمى كما أن عليه جميع الكراء إذا أكثره ليسير به ليلاً أو لم يسر به إلا نهارة وما في عقب من أنه إذا علم به وتماكس يحط عنه ارش النيب بأن يقال ما أجرته على أنه سالم وما أجرته على أنه أعشى ويحط عنه بنسبة ذلك من الكراء فهو خلاف النقل كافي بن نعم إذا لم يطلع المكترى على أنه أعشى إلا بعد انقضاء المسافة المستأجر عليها فإنه يحط عنه من الاجرة بحسبه كما في المجموع (قوله أو كان دبره فاحشاً) أي كان دبره للوجود حال العقد ولم يطلع عليه إلا به فاحشاً وأشار الشارح بتقدير كان إلى أن دبره اسم كان محذوفة وفاحشاً خبرها والداعي لذلك أن هذه الجملة معطوفة على المعنى إذ التقدير لك فسخ ما كان عضو أو جوحاً أو أعشى أو كان دبره فاحشاً (قوله أو براحتها كبه) أي أو بضر براحتها كبه فإن كان الراكب لا يتضرر برأيتها لكونه لا يشم فلا خيار له (قوله استظهر كل منهما) الأول استظهره تت وصوبه طفى والثاني استظهره الشيخ أحمد الزرقاني (قوله بدليل قول المصنف فوجد الخ) أي فإنه ظاهر في أنها لم يدخل على طحن إردب وأنما دخل على طحن إردبين وقد يقال لا حاجة لما ذكره من الحل بل يعمل على أن الزمن أزيد من العمل في الواقع لكن وجد الثور لا يطحن إلا إردباً لعجزه لا لصيق الزمن (قوله ما يشبه الكيل) أي زاد ما يشبه أن يكون زيادة في الكيل أو نقص ما يشبه أن يكون نقصاً في الكيل كأن يستأجره على طحن إردب فيطحن ما يزيد عليه ما يشبه أن يكون زيادة في كيله كأن يطحن به خمسة وعشرين رباً أو يطحن عليه ما ينقص عن الإردب مما يشبه أن ينقص في كيله كأن يطحن به ثلاثة وعشرين رباً (قوله فلا لك) أي فليس لك ياكبرى أجره في الزيادة ولا يرجع عليك ياكبرى بأجرة النقص (قوله فهذه المسألة أعم مما قبلها) أي فهي مستأنفة وليست من تنمة ما قبلها (قوله فتشمل مسألة الثور) أي السابقة لذلك الذي استأجره على طحن إردب كل يوم فوجده كذلك ثم زاد المكترى على ذلك أو نقص ما يشبه أن يكون زيادة أو نقصاً في الكيل (قوله وغيرها) أي كما إذا استأجره على حمل إردب فتح فزاد المكترى عليه أو نقص عنه ما يشبه أن يكون زيادة أو نقصاً في الكيل

فصل في كراء الحمام والدار (قوله جاز كراء حمام) يصح أن يراد بالكراء الاكتره ويصح أن يراد به الاكراء أي جاز للانسان أن يكثرى الحمام من غيره أو جاز له أن يكره لغيره واعلم أن الاكراء والاكتره متلازمان فتح جاز أحدهما جاز الآخر لأن العقد لا يكون جائزاً من أحد الجانبين دون الآخر فلا وجه لأولوية كون المراد بالكراء في كلام المصنف الاكتره دون الاكراء (قوله لجواز دخوله بمرجوحية) المرجوحية أعماهي إذا دخله مع قوم مستترين وغاب على ظنه عدم كشف المورة لأن دخوله في هذه الحالة مكروه إذ لا يأمن أن ينكشف عورة بهنهم فيقع بصره أو بصر غيره على مالا يجوز وقبل أن دخوله في هذه الحالة جائز أما لو دخله للتنظيف مع زوجته أو أمته أو منفرداً فلا كراهة في ذلك كما قرره شيخنا وإذا علمت ذلك تعلم أن الأولى للشارح أن يقول

مسألة الثور وغيرها واقه أعلم [درس] فصل في ذكر فيه كراء الحمام والدار والعبد والأرض واختلاف التكايرين فقال (جاز كراء حمام) بتشديد الليم وهو بيت الماء المعد للحمام فيه بالماء الساخن لتنظيف البدن والتداوى وإنما جاز كراءه لجواز دخوله بمرجوحية إذا كان لجرد التنظيف وغلب على ظنه عدم كشف المورة أو عدم رؤيتها

ولأنه لا يجوز عند الأمن مما ذكره والإحرام (وكرار) ويجوز وفروا حانوت ونحوها (غائبة) فأولى حاضرة (كبيها) وهي غائبة فلا بد من رؤية سابقة لا تتغير بعدها (٤٤) ولو شهد أو بوصف ولو من المكري أو على خيار بالرؤية (أو) كراء (نصفها) مثلا والباقي

له أو لشريكه (أو) كراء (نصف عبد) أو دابة لشريك أو غيره ويستعمله المكري يوم أو لملك يوما وإن كان له غلة اقتسامها على الحصص (و) جاز الكراء الدار مثلا (شهر) على شرط (إن سكن) للمكري (يو) مثلا من الشهر (لزم) الكراء أي العقد (إن ملك) للمكري (البقية) أي بقية المدة والمراد أن محل الجواز أن دخلا على أن المكري يملك الانتفاع بقية المدة بالسكنى والإسكان وأما لو دخلا على أنه أن خرج المكري رجعت لربها ولا يتصرف فيها المكري بكراء ولا غيره لم يجوز ودخولهما على ملك البقية إما بالشرط أو بعدم اشتراط ما ينافي ذلك كالإطلاق بخلاف ما إذا دخلا على ما ينافيه كدخولهما على أنه أن خرج رجعت اللوات لا تستأجر لربها أو على أن لا يتصرف فيها بسكنى ولا غيرها فيمنع ويفسخ ولو اسقط الشرط في الأول لشدته للقرر بخلاف إسقاطه في الثاني فيصح

الجواز دخوله وإن كان الجواز قد يكون مرجوحا تأمل (قوله يجوز) أي بدون قيد المرجوحية وقد يجب إذا تعين طريقا للدواء (قوله كبيها) أي ويكون كراؤها وهي غائبة كبيها وهي غائبة (قوله فلا بد من رؤية سابقة) أي من المكري وقوله وبوصف أي أو يكون كراؤها ملتبسا بوصف وقوله أو على خيار أي للمكري لكن إن كان برؤية سابقة أو بوصف من غير المكري جاز النقد وإن كان بوصف من المكري امتنع النقد كما في بن عن أبي الحسن كما يمنع إذا كان على خيار (قوله أو لشريكه) أي والحال أن صاحب النصف أكرى حصته لغير صاحب النصف الثاني خلافا لابي حنيفة وأحمد القائلين بمنع كراء الشارع لغير الشريك ولو قال المصنف كبيها أو نصفه بتذكير الضمير العائد على ما ذكر من الحمام والدار لكن أحسن الآن يقال إنه أنت الضمير باعتبار المذكورات وأن الضمير راجع لخصوص الدار ويعلم الحمام بالمقايضة (قوله يوما) أي مثلا (قوله وشهرا الخ) حاصله أنه يجوز كراء العقار شهرا مثلا على شرط أنه أن سكن مكري يوما أكثر من الشهر لزمه الكراء أي العقد وتلزمه الاجرة بتأملها ولو خرج منه وعمل الجواز أن دخلا على أن المكري يملك بقية المدة بالسكنى والإسكان وأما لو دخلا على أنه أن خرج المكري منه رجعت العقار لربه ولا يتصرف المكري في بقية المدة لا بكراء ولا بغيره فان ذلك لا يجوز * واعلم أن الكراء في هذه المسئلة من قبيل الكراء بخيار فيمنع فيها النقد ولو تطوعا كما في بن ثم إن ظاهر كلام المصنف سواء عين الشهر كرجب أم لا ويكون الشهر محسوبا من يوم العقد في الثاني ولزمه الكراء بسكنى يوم ولو آخر يوم منه لا أن سكن بعض يوم ولأن مضي شهر من يوم العقد أو مضي الميعين فلا يلزمه ما بعده ولو سكن فيه يوما (قوله على أنه أن خرج المكري) أي بعد سكنى اليوم (قوله ولو اسقط الشرط في الأول) أي في الفرع الأول وهو ما إذا شرط على المكري على أنه أن خرج رجعت اللوات المستأجرة لربها (قوله بخلافه اسقاطه في الثاني) أي وهو ما إذا شرط على المكري على أنه أن خرج من الدار فلا يتصرف فيها بسكنى ولا غيرها والحاصل أنهما أن دخلا على أن المكري إذا خرج منها في أثناء المدة فإنه لا يتصرف فيها بسكنى ولا غيرها فان العقد يكون فاسدا فان أسقط الشرط صح العقد وهذا ما لا ين عرفة وبعض القرويين وهو المعتمد وقال اللخمي العقد صحيح والشرط باطل فلا حاجة لاسقاطه لصحة العقد وهو ضيف (قوله وعدم بيان الخ) يعني أن الاجارة تجوز مدة معلومة كقوله أستأجر منك شهرا أو سنة من غير أن يذكر ابتداء ذلك ويجعل ابتداء ذلك من يوم العقد (قوله وجية الخ) أي سواء كان الكراء وجية وهو ظاهر أو مشاهرة لأنه لا يمكن امتكانا من السكنى وإن لم يكن العقد لازما كفي ذلك ما لم يحل عن نفسه (قوله فان وقع) أي الكراء على شهر في اثنته ثلاثون يوما من يوم العقد فان وقع العقد على شهر وكان العقد في أوله لزمه كله على ما هو عليه من نقص أو تمام وكذا السنة إذا وقع العقد عليها فان كان في أول يوم منها لزمه اثنا عشر شهرا بالأهلة وإن كان بعد ما مضى من السنة أيام لزمه أحد عشر بالأهلة وشهر ثلاثون يوما واعلم أن قول المصنف وحمل من حين العقد فإذا ذكر الكراء مدة ولم يبين لها مبدءا فإن أكثرها ليركب الموضع كزمان غير ذكر مدة ثم حبسها للمكري فاربها كراء المثل مدة الحبس والكراء الأول باقي كما قال ابن الحاجب ولا يقال إن الكراء يحمل على أنه من يوم العقد فلا يلزم إلا الكراء الأول لأنه هو الذي حصل العقد عليه

أو سنة مثلا من غير ذكر مبدءا (وحمل من حين العقد) وجية أو مشاهرة فان وقع على شهر في اثنته ثلاثون يوما من يوم العقد (د) جاز الكراء (مشاهرة) وهو عبارة عندهم عما عبر فيه بكل نحو كل شهر يكندا أو كل يوم أو كل جمعة وكل سنة يكندا

(ولم يلزم) الكراء (لها) فلذلك من المتكاريين حله عن نفسه متى شاء ولا كلام للاخر (إلا بقدر قدره) أي فيلزم بقدر ما قد له فإذا اكرها على أن كل شهر يدرهم وعجل عشرة دراهم لزم عشرة أشهر ومحل اللزوم إن لم يشترط عده وإلا فسد العقد لما يلزم عليه من كراء بخيار والتردد بين السلفية والتمنية (كوجبة) وهي لقب لمدة محدودة كما أن الشاهرة لقب لمدة غير محدودة كما تقدم وهو تشبيه في اللزوم المفهوم من قوله قدره تقدأولا (يشهر كذا) بالإضافة أو سنة كذا أو يوم كذا أو عشرة أشهر أو أعوام أو أيام بكذا فان بين البداء وإلا فمن يوم العقد ككامله والباء في كلامه لتصوير ولو أبدلها بكاف التثنية لكان (٤٥) أي (أو هذا الشهر) وهذه

السنة (أو شهراً) بالتكبر ووجه كونه وجبة أنه لما تعورف إطلاق الشهر على ثلاثين يوماً وإذا لم يكن البداء محل من حين العقد صار بمنزلة قوله هذا الشهر والحق أنه يجري فيه التأويلان الآتيان في سنة إذ لا فرق (أو إلى شهر كذا) أو إلى سنة كذا أو إلى يوم كذا كل ذلك وجبة تلزم بالعقد تقدأولا ، ما لم يشترط أو أحدهما الحل عن نفسه متى شاء فيكون العقد منحلًا من جهته إن لم يحصل نقد (أو في) قوله أكثرى منك هذا الشيء (سنة بكذا تأويلان) في كونه وجبة لاحتمال ارادة سنة واحدة بمبدؤها يوم العقد فكأنه يقول هذه السنة وهو تأويل ابن بسابة والاكثر بل هو ظاهرها أو غير وجبة لاحتمال ارادة كل سنة وهو تأويل أبي محمد صالح ومثل سنة شهر أعدم الفرق خلافاً لمن تمحل فرقة وحزم الصنف بأنه وجبة يشتر

لما علمت أن هذا فيما إذا ذكرت مدة الكراء ولم يعين لها مبدأ (قوله ولم يلزم لها) اللام زائدة فلا يقال أن يلزم تمتد بنفسه فلا شيء عداه باللام أو يقال إن اللام متعلقة بفاعل يلزم كما أشار له الشارح ولا يقال يلزم عليه عمل ضمير المصدر لأنه يفترق في الجار والمجرور ما لا يفترق في غيره كقوله :

وما الحرب إلا ما علمتم وذقم • وما هو عنها بالحديث الرجم

(قوله فلذلك من المتكاريين حله عن نفسه متى شاء) هذا قول ابن القاسم في المدونة وهو أحد أقوال ثلاثة في المسئلة • وحاصله أنه لا يلزم الكراء في الشهر الاول ولا فيما بعده ولم يكتري أن يخرج متى شاء ويلزمه من الكراء بحساب ما سكن وقيل يلزمهما المحقق الأقل كالشهر الأول لا ما بعده ، وقيل يلزمه الشهر إن سكن بعضه فاذا سكن بعض الشهر لزم كلا من المكري والمكترى بقيته وليس لاحدهما خروج قبله إلا برضا صاحبه ومن قام منهما عند رأس الشهر فالقول قوله ، قال الشيخ ميارة وبهذا الأخير جرى العمل عندنا (قوله ان لم يشترط عده) أي عدم اللزوم وأنه يخرج متى شاء (قوله من كراء بخيار) أي والكراء بالخيار يتمتع فيه النقد ككامل (قوله لقب لمدة محدودة) أي سواء كانت معينة أم لا كما إذا قل هذه السنة أو هذا الشهر أو سنة كذا أو شهر كذا أو يسمى العدد فيما زاد على الواحد فقال سنتين أو ثلاثاً وذكر انتهاء الاجل بأن قل أكثرها إلى شهر كذا أو إلى سنة كذا وأما المسمى العدد وكان واحد ففيه خلاف فقيل انه من الوجبة وقيل انه من الشاهرة وسيأتي ذلك (قوله فان بين البداء) أي فالامر ظاهره وإلا الخ ، وقوله نان بين الخ أي في قوله عشرة أشهر وما بعده (قوله ومثل سنة) أي في جريان التأويلين شهراً ففيه التأويلان أيضاً كما يفيد كلام عياض إذ لا فرق بينهما خلافاً لظاهر المصنف من أنه وجبة قطعاً حيث ذكر ما فيه الخلاف بعده (قوله وحزم المصنف بأنه) أي شهراً حيث ساقه فيما هو وجبة قطعاً (قوله وأرض مطر) عطف على حمام كما أشار له الشارح (قوله أو أكثر) أي كأربعين سنة (قوله وسواء الخ) تعميم في المفهوم أي فان حصل اشتراط النقد فسد العقد سواء حصل نقد الخ (قوله وان لسنة) أي وان اشترط النقد لسنة (قوله تشبيه في الجواز) أي لا تمثيل لثلاث يكون ساكتاً عن أرض المطر المأمونة فلا يعلم حكم النقد فيها مع نص الامام على جوازه فيها ، كذا قيل ، وفيه انها داخلة تحت كاف التثنية فلهذا القائل أراد السكوت باعتبار الصراحة • والحاصل ان قوله كالنيل يصح جعله تشبيهاً ويصح جعله تمثيلاً

لترجيح الأول وان الثاني لا يعول عليه (و) جاز كراء (أرض مطر) للزراعة (عشرأ) من السنين أو أكثر فلا مفهوم لعشر (إن لم ينقد) الكراء الوجه ان يقول ان لم يشترط النقد وسواء حصل نقد بالتمل أم لا وأما النقد تطوعا بعد العقد فجاز (وإن لسنة) مبالغة في المفهوم أي فان اشترط النقد فسد وان لسنة من السنين (إلا) الأرض (المأمونة) أي التمتع ربحا بالمطر عادة كبلاد الشرق فيجوز كراؤها بالنقد الاربعين عاماً فلهذا الخ في غير المأمونة ، فالحاصل ان أرض الطر غير المأمونة يجوز كراؤها سنتين بشرط عدم اشتراط النقد ويجوز في المأمونة مطلقاً إذ لا يتردد الكراء فيها بين السلفية والتمنية (كالنيل) تشبيه في الجواز

أى كجواز كراء أرض النيل للمأونة (والمينة) بفتح اليم وكسر العين وهى التى تسقى بالعيون والآبار (فيجوز) كراؤها بالنقد ولو لأربعين عاما كامرا (ويجب) النقد (في مأونة النيل إذا رويت) بالفتح أى يقضى لربها بالكراء على المكترى لأنه صار متمكنا بما اكتره ، وأما أرض السقى والمطر (٤٦) فلا يجب على المكترى نقد الكراء حتى يتم زرعها ويستغنى عن الماء ، وحقه أن

يقول فى أرض النيل إذا رويت لأن كلامه يقتضى أن غير المأونة من أرض النيل إذا رويت لا يجب فيها النقد وليس كذلك (و) جاز كراء (قدر) أذرع أو فدانين (من أرضك) (المينة) (إن عين) القدر أى جهته التى يؤخذ منها أو (تساوت) الأرض فى الجودة أوفى ضدها وفى الأمن والخوف فأن لم يعين واختلفت نوع واحترز بالقدر من جزء معين كرسع فلا يشترط تعيينه مفردا (و) جاز كراء أرض (على أن يحرمها) المكترى (ثلاثا) مثلا ويزرعها فى الحرثة الرابعة والكلام فى المأونة إذ غيرها يفسد فى الكراء باشتراط ذلك (أو) على أنت (يزيلها) بتشديد الباء (إن عرف) أيزيلها به نوعا وقدرأ كمشرة أحمال فإن لم يعرف منع وفسد الكراء والاجرة فى ذلك إما الحشر أو التزيل وحده أو مع دراهم مثلا لأن لما ذكر منفعة تبقى فى الأرض (و) جاز كراء (أرض) (مكترة) (سنتين)

(قوله أى كجواز كراء أرض النيل للمأونة) أى وأما غير المأونة فيجوز كراؤها ولو لأربعين بشرط عدم اشتراط النقد (قوله إذا رويت بالفعل) أى وتمكن من الانتفاع بها وذلك بانكشافها بدليل قول المصنف الآتى ولزم الكراء بالتمكن * والحاصل أنه لا يجب النقد فيها إلا بأمرين أرى بالفعل والتمكن من الانتفاع بها بالانكشاف لا بأحدهما خلافا لظاهر الشارح انظر بن ثم إن قول المصنف ويجب فى مأونة النيل إذا رويت فيها أكرت ولم يشترط نقد ولا عدمه حين العقد أو اشترط عدمه حين العقد (قوله وليس كذلك الخ) حاصله أن ما كان مأوناً من أرض النيل والمطر وأرض الآبار والعيون يجوز فيها اشتراط النقد ولو أكرت لأعوام كثيرة وما كان غير مأون منها فلا يجوز فيه اشتراط النقد وإذا وقع العقد على منفعة أرض الزراعة وسكت عن اشتراط النقد وعدمه أو اشترط عدمه حين العقد فإنه يقضى به فى أرض النيل إذا رويت وتمكن من الانتفاع بها بكشف الماء عنها وأما أرض المطر والعيون والآبار فلا يقضى بالنقد فيها إلا إذا تم زرعها واستغنى عن الماء (قوله وجاز كراء قدر) أشار الشارح إلى أن قوله وقدر عطف على حمام (قوله من أرضك) أى كأكريك فدانين من أرضى التى يحوض كذا أو مائة ذراع من أرضى الفلانية فيجوز إذا عين الجهة التى يكون منها ذلك القدر ، كأن يقول من الجهة البحرية أو لم يعين الجهة لكن تساوت الأرض فى الجودة والرداء بالنسبة لأرض الزراعة أوفى الأمن والخوف بالنسبة للأرض التى يبنى فيها (قوله فإن لم تعين) أى الجهة وقوله واختلفت أى الأرض فى الجودة والرداء كالألوقال أكرت فدانين من أرضى الفلانية بكذا والحال أن أرض الفلانية بعضها جيد وبعضها ردىء (قوله فلا يشترط تعيينه) أى تعيين الجهة التى يكون فيها الجزء لأن المستأجر ربعها شامعا كانت كلها جيدة أو رديئة أو بعضها جيد والبعض ردىء (قوله وجاز الخ) أشار الشارح إلى أن المصنف عطف على حمام محذوفا وهو أرض (قوله والكلام فى المأونة) أى أن الكلام فى هذه المسئلة وما بعدها فى المأونة فمحل جواز كراء الأرض بشرط حرثها ثلاثا أو شرط تزييلها إن كانت مأونة أرى وإلا فسد العقد لأنه يصير كقند بشرط فى غير المأونة لأن زيادة الحرث والتزيل منفعة تبقى بالأرض (قوله بتشديد الباء) صوابه بتخفيفها كما قال بن لان الذى فى الصباح والقاموس أن زبل من باب ضرب يضرب وأنه يقال زبل الأرض يزبلها زبلا إذا أصلحها بالزبل (قوله نوعا) أى إذا عرف نوع ما يزبلها به من كونه زبل حمام أو غنم أو رماد أو سباخ وإنما اشترط معرفة نوع الزبل لأن ما يزبل به الأرض أنواع كما علمت واشترط معرفة قدره لأن الأرض تختلف فبعضها ضعيف الحرارة فيقو بها كثرة الزبل وبعضها قوى الحرارة فيحرق زرعها كثرة الزبل (قوله فإن لم يعرف منع وفسد الكراء) قال عبق وإذا فسد وزرع فإن لم يتم زرعها فله ما زاده عمله فى كراتها فى العام الثانى وإن تم زرعها فعليه كراء المثل بشرط تلك الزيادة (قوله والاجرة فى ذلك) أى فيما إذا شرط حرثها ثلاثا أو شرط تزييلها (قوله مكترة سنين الخ) أشار الشارح إلى أن سنين الأولى معمولة نمت أرض وهو مكترة وقوله مستقبلة صفة لسنين الثانية وهى معمولة لكراء كما أشار له الشارح بقوله أى أن يكرها الآن سنين الخ ولوقال

المصنف

ماضية (لدى شجر بها) غرسه

فى السنين الماضية هذا المكترى أى أن يكرها الآن (سنين مستقبلة) تلى مدة الأولى إذا كان الشجر لك يا مكترى بل (وإن) كان الشجر (لغيرك) بأن تكون اكترت الأرض سنين فأكرتها لغيرك فغرس فيها شجرا ثم بعد انقضاء السنة وفيها شجره أردت أن تكترها من ربه سنين مستقبلة فيجوز ولك أن تأمر الفارس بقطع شجره أو تدفع له قيمته منقوضا

أورضيك (الازرع) لا غير أى لا إن كان الذى فى الأرض زرعاً لغيرك فلا يجوز لك (٤٧) ان تنكره الى الشجر لمدة من المدة التى

يحتاج اليها الزرع لان الزرع إذا اقتضت مدة إجارته لم يكن لرب الأرض قتله بخلاف الشجر وتقيده بعضهم الميع بما إذا كان الزارع يعلم أنه يتم في مدة الإجارة وإلا جاز وللمكترى أن يأمره بقلعه كالشجر ضعيف (و) جاز (شرط كنس مراحض) على غير من قضى العرف بلزومه من مكر أو مكتر وعرف مصر أن الدار الموقوفة على الوقف والملوكة على المكترى (و) شرط (مرمة) على المكترى أى إصلاح ما يحتاج اليه الدار أو الحمام مثلاً من كراء وجب (و) شرط (تطين) لدار أى جعل الطين على سطحها إن احتاجت على المكترى بشرط أن يكون ذلك (من كراء وجب) على المكترى إما في مقابلة سكنى مضت أو باشتراك تعجيل الكراء أو يجرى العرف بتعجيله (لأن لم يجب) فلا يجوز (أو) وقع العقد على أن ما يحتاج اليه الدار من المرمة والتطين (من عند المكترى) فلا يجوز للجهاز (أو سقيم) بالجر عطف على أن لم يجب باعتبار عمله (أهل ذى الحمام أو نورتهم) بضم النون لم يجز (مطلقاً) علم المكترى عدمه أم لا للجهاز، ولد

المصنف وأرض سنين مستقبله لدى شجرها أو غيره لكان أحصر وأوسع وفيه وإن انكره التقات من الغيبة لا حضور وما بعد المبالغة غير مندرج فيه قبلها كما كتب شيخنا فيه ركاكة وبالغ على الغير لانه ربما يتوهم انه لما كان الشجر لغيره وليس متمكناً من الانتفاع فلا يجوز له الاستئجار (قوله) أو يرضيك أى في منفعة الأرض المدة المستقبلية لأجل جاء غرسه (قوله) منها المدخل) أشار الشارح بذلك إلى أن محل منع الكراء غير رب الزرع للأرض إذا كان على أن يقبضها قبل تمام الغرض من الزرع لان الزرع إذا قطع بخلاف الشجر، وأما إن كان على أن يقبضها بعد تمام الزرع جاز (قوله) لان الزرع إذا اقتضت مدة إجارته (أى والحال انه لم يطب) (قوله) لم يكن لرب الأرض قلعه) أى وانما كراء أرضه إلى تمام الغرض من الزرع (قوله) بخلاف الشجر (أى فانه إذا اقتضت مدة إجارته فله رب الأرض قلعه (قوله) انه يتم في مدة الإجارة) أى فقد رآه أنه لم يتم فيها (قوله) وإلا جاز (أى) يعلم أنه لا يتم أمر الزرع فيها فتجوز الإجارة لغيره لانه داخل على تلف زرعه (قوله) ضعيف) أى والمعتمد أنه إن وقع العقد على أن المكترى يقبض الأرض قبل تمام الزرع فله منع مطلقاً أى سواء علم الزارع أن الزرع يتم في مدة الإجارة أم لا وإن وقع العقد على أن المكترى يقبض الأرض بعد تمام الزرع فالجواز مطلقاً (قوله) وشرط كنس مراحض) أى وجاز لمن قضى العرف بأن كنس المراحض عليه من مكر أو مكتر اشتراط كنسه على غيره • والحاصل أن كنس المراحض بالشرط أو العرف عند عدم الشرط فان اتفيا فعل المكترى وهل وإن حدث بعد الكراء أو الحادث على المكترى في ذلك خلاف (قوله) ومرمة وتطين) اعلم انهما إن كانا مجبولين فلا يجوز اشتراطهما على المكترى إلا من الكراء لامن عند نفسه كأن يقول كلما احتاجت لمرمة أو تطين فرمها أو طينها من الكراء، وأما إن كانا معلومين كأن يعين للمكترى ما يرمه أو يشترط عليه التطين مرتين أو ثلاثة في السنة فيجوز مطلقاً سواء كان من عند المكترى أو من الكراء بعد وجوبه أو قبله وهو في المعنى إذا كان من عند المكترى جزء من الثمن، إذا علمت ذلك تعلم أنه يجب أن يحمل كلام المصنف على المرمة والتطين المجبولين لانهما المشترط فهما كونهما من الكراء، لكن اعترض على المصنف تقيده للكراء بكونه واجبا فانه إنما ذكره أبو الحسن بصيغة التعريض وجعله القابسى محل نظر، وجزم للخصم بخلافه، فعلى المصنف المؤاخذه في اعتماد قائله طفى (قوله) إن احتاجت) أشار الشارح بذلك إلى ما قلناه من أن كلام المصنف وهو جواز اشتراط التطين من كراء وجب إذا لم يتم مرة أو مرتين بأن قال كلما احتاجت، وأما إذا سمى مرات فالجواز مطلقاً سواء كان من كراء وجب أو من كراء لم يجب أو من عند المكترى وذلك لانه لم، وحينئذ فلا يحمل كلام المصنف عليه (قوله) فلا يجوز) أى اشتراطه على المكترى لانه سلف وكراء كذا قيل وفيه انه لو صح هذا لمنع تعجيل الاجرة مطلقاً في كل كراء لكن اللازم باطل وإذا وقع ونزل بشرط المكترى الرم أو التطين على المكترى من عنده والحال أنهما مجبولان فلا مكترى قيمة ماسكن المكترى وللمكترى قيمة مكرم أو طين من عنده (قوله) باعتبار عمله) أى لانه في محل جر صفة لمخدوف أى لامن كراء لم يجب • وحاصله انه لا يجوز أن يشترط المكترى على مكترى الحمام حميم أهله أو نورتهم مطلقاً أى سواء علم قدر عيال المكترى أم لا (قوله) وعلم دخولهم) أى مقدار دخولهم في الشهر لجرى العرف بذلك وظاهره ان الجواز منوط بالأمرين معا لا تنفاه الجهالة بهما، فعلى هذا لو علم قدر دخولهم دون قدرهم فلا يجوز لان العلة في المنع الجهل بقدر ما يحتاجون اليه من الحميم أو النورة وذلك موجود في هذه الحالة (قوله) كما لو اشترط شيئاً معلوماً) أى من المرات في كل شهر أو من النورة

لو علم القدر وعلم دخولهم في الشهر مثلاً المرة أو المراتين جاز، كما لو اشترط شيئاً معلوماً

(أو لم يعين) بالبناء للمفعول في الأرض التي اكترت (بناءً) نائب فاعل يعين (وغرس موضعاً أضرب) من عض (ولا عرف) يصار إليه فلا يجوز للجهالة فإن (٤٨) بين نوع البناء أو ما بيني فيها من دار أو معصر أو رحا وكذا

الغرس جاز كما لو جرى عرف بشي معين (وكرأه وكيل) مفوض أم لا لأرض أودار موكله أو دابته (بجأبة أو عرض) لا يجوز لأن العادة كراء ما ذكر بالتقد والموكل الفسخ إن لم يفت وإلا رجع على الوكيل بالهابة وكرأه المثل في العرض فإن أعدم الوكيل رجع على المكترى ولا رجوع له على الوكيل ومثل الوكيل ناظر الوقف وكذا الوصي بجامع التصرف في الكل بغير المصلحة الواجبة عليه (أو كراء) أرض مدة (كعشر سنين (لغرس) معلوم) فإن انقضت (المدة) فهو أي المغروس تكون (لرب الأرض) ملكاً (أو نصفه) مثلاً لا يجوز للجهل بالأجرة لأنه أكرأها بشجر لا يدرى أيسلم لا بقضائها أم لا ، فالأجرة هي الشجر أو نصفه صاحبه دراهم أم لا وقوله فإن انقضت المدة مفهومه أنه لو جعل له النصف من الآن فقال ابن القاسم يجوز لأن ما أجره معلوم مرئى وهو المشهور وقال غيره لا يجوز وإذا وقع

(قوله أو لم يعين) عطف على أن يجب بمعنى أنه لا يجوز أن يستأجر أرضاً على أنه يعمل فيها شاء من بناء أو غرس ولم يعين واحداً منهما حين العقد والحال أن بعض ذلك أضرب من بعض وليس هناك عرف بما يفعل في الأرض المكتراة وظاهر كلامه المنع ولو قال رب الأرض للمكترى اصنع بها كيف شئت وقيل يجوز ذلك لأنه داخل على الأضر (قوله ولا عرف) أي فيما يفعل في الأرض المكتراة بأن كان بعض الناس يفعل البناء وبعضهم يفعل الغرس (قوله فلا يجوز للجهالة الخ) الذي يفيد كلام التوضيح أن ابن القاسم يقول بجواز العقد المذكور وصحته عند الاجمال لكن يمنع المكترى بعد التقدم فعل ما فيه ضرر ، وأن غير ابن القاسم يقول بعدم جواز العقد المذكور وفساده حينئذ ، وبهذا تعلم أن كلام المصنف جار على مذهب غير ابن القاسم لا على مذهبه كما زعم عقب انظر بن (قوله فإن بين نوع البناء) الإضافة بيانية أي فإن بين أنه يبنى فيها أو يغرس فيها أو بين أنه يبنى فيها داراً الخ جاز (قوله والموكل الفسخ إن لم يفت) أي وله إجازته (قوله وإلا رجع على الوكيل الخ) قال الوانوغى نقلاً عن القاسم محل هذا إذا لم يعلم المكترى بأن الوكيل الذي أكرأه غير مالك أو لم يعلم أنه غير مالك كان الوكيل والمكترى غريبين يرجع المالك على أيهما شاء اه بن (قوله وإلا رجع على الوكيل بالهابة) أي ولا رجوع للوكيل على المكترى بها (قوله ولا رجوع له) أي للمكترى على الوكيل كما في عقب (قوله ومثل الوكيل ناظر الوقف) أي فإذا جاز الناظر في الكراء خير المستحقين في الإجازة والرد إن لم يفت الكراء فإن كانت للمستحقين الرجوع على الناظر بالهابة إن كان مالياً ولا رجوع له على المكترى فإن كان الناظر معديماً رجع المستحقون على المكترى ولا رجوع له على الناظر ، لكن سيأتي في الوقف أنه إن أكرى الناظر بغير رعاية فإن أكرى بأجرة مثل فلا يفسخ كراؤه ولو بزيادة زاده اشخص على المكترى وأما إن أكرى بأقل من أجرة المثل فإنه يفسخ كراؤه إذا زاد عليه شخص آخر أجرة المثل وإلا فلا يفسخ ، وهذا محل قولهم الزيادة في الوقف مقبولة فانظر مع ما هنا ولعل ما هنا محمول على ما إذا أكرى به رعاية ووجد من يكترى بأجرة المثل فتأمل (قوله لغرس) مفهومه أنه يجوز إيجارها مدة لبناء وبعد انقضاء المدة يكون البناء كله أو بعضه لرب الأرض أجرة ، قال في المدونة التي يسكن فيها المكترى فهو جائز وهو إجارة وإن لم يصفه لم يجز وكذا إذا قل أسكن ما بدلى فإن وقع فلك كراء أرضك ولك أن تعطيه قبة بنائه مقوضاً (قوله أو نصفه) بالرفع عطفاً على هو أي فهو أو نصفه لرب الأرض أجرة لها مدة غرس الغراس فيها (قوله فقال ابن القاسم يجوز) أي وهذه مقارسة لإجارة بخلاف مسألة المصنف فاتها إجارة (قوله على ما قال المصنف) أي من كونه جعل الغرس كله أو بعضه لرب الأرض بعد انقضاء المدد (قوله قليل إنه كراء فاسد) أي أن رب الغرس المكترى الأرض كراء فاسداً للجهل بالأجرة (قوله ويفوت بالغرس) أي ويفوت ذلك الكراء الفاسد بالغرس فهو مانع من فسخه وذلك لأنه لما تعلق العقد بمنافع الأرض وحكمنا بفساده وشأن الفاسد الفسخ والفسخ عند عدم التغير والغرس مغير للأرض فلذا عد مفوتاً وحينئذ فيكون للمكترى الاستيلاء على الأرض المدة المسماة والغرس له وعليه لرب الأرض كراء المثل لانهاء المدة المسماة وبمدها يكون الغراس كالتعاصب بخلاف القول الثاني الذي يقول بالإجارة فإن العقد تعلق بمنافع العاقل والعاقل لم يحدث فيه تغير فلذا حكم بالفسخ متى اطلع عليه انتهى عدوى (قوله وقيل إجارة فاسدة)

العقد على ما قال المصنف قليل إنه كراء فاسد فالغرس من غرسه وعليه لرب الأرض كراء المثل ويفوت

أي

بالغرس وهو ظاهر المدونة وقيل إجارة فاسدة تفسخ متى اطلع عليها والغرس لرب الأرض وعليه قيمته يوم غرسه وأجرة عمله

ويطالبه بما استله من الثمر فيها حتى (والسنة في) أرض (المطر) وكذا أرض النيل (تقصص) (الحصاد) كانت تزرع من قبل
فمن استأجرها سنة أيام نزول المطر أو أيام ريه بالنيل فانهاء السنة جذ الزرع (٤٩) سواء كان قسلاً أو غير قسلاً أو غير قسلاً

غيرها وتدخل الجند في
في نحو البسم والتملك
الزرع مما يخلف في
بطن (وغيره) (البحر)
(السفر) (البحر)
انني عشر شهراً من السنة
(فإن تمت) (السفر)
نبا (زرع) (البحر)
أو نمر لم يطلب لزوم
الأرض إجازة وإفادته
(فكره) مثل الزرع
على السنة يلزم السكرى
بقي بعد السنتين في
كرهاً مثلها بما قوله من
للعرقه ، وظاهر المصنف
أن عليه كراهة لثلاث مطلقاً
سواء ظن الزارع تمامه
مدة يسيرة أو كثيرة وهو
الراجح (وإذا استمر)
بأفة أو غيرها
(للسكرى) أرضاً
فزرعها (حسب) من زرعها
في الأرض (فبت) زرعاً
(قابلاً) في عامه أو العام
القابل (فهو) لرب
الأرض (لا عرض له)
عنه فاقضاء مذهبه بالحصاد
ولذا لو بقيت مدة الكراهة
كان الزرع له ومعهما
أنه لو زرعه فزيت في سنة
بل في قابل كان له موطنه
كرهاً الأرض كما أن عليه
كرهاً العام لخصي بن كان
لغير عطش ونحوه

أى ان رب الأرض استأجر رب الشجر على العمل والفرس لإجارة فاسدة (قوله) ويطلبه (أى
ويطالب رب الأرض الفارس) (قوله) كنت تزرع مرة أو أكثر) أى فإذا كانت تزرع مرة
فانهاء السنة بالحصاد الأول (قوله) أيام نزول المطر أو أيام ريه (أى) قبل ذلك ، وقوله جذ الزرع أى
سواء مكث في الأرض سنة أو أقل أو أكثر (قوله) وله فيها زرع أخضر) أى في أرض انسى (قوله) أو نمر
لم يبط (أى) نمر مؤبر لأنه هو الذى يلحق بالزرع بجامع الضرر كما في ابن عرفة التوضيح ، وأما غير
الزور فلا يلزم رب الأرض إيقاؤه لتمام طيبه بل له أن يأمر صاحبه بقلع النخل الذى هو عليه
(قوله) إيقاؤه (أى) الى تمام طيبه (قوله) فعليه كراهة مثاهما أى فعليه كراهة لثلاث منها ، وقوله بما قوله أهل
المرقة أى ولا يعتبر كراؤها بالنظر للسنة الماضية بل ينظر لها في جذ ذاتها إذ قد يكون كراؤها
أعلى أو أخص وهذا قول سحنون وقال ابن يونس ثلثه أجرة ما زاد على السنة على حساب ما كرى
به السنة وذلك بأن يقوم كراهة الزيادة فإذا قيل دينار قيل ومقيمة السنة كلها فإذا قيل خمسة فقد وقع
للزيادة مثل كراهة خمس السنة فيكون عليه السكراء المسمى ومثل خمسة (قوله) وهو الراجح (أى) وهو
قول ابن القاسم وقال ابن حبيب ان زرع وهو يعلم أو يظن تأخره عن مدة الكراهة بأكثر فله ريه
قلعه أو تركه بالأكثر من كراهة الزائد على حساب المسمى وكراهة مثله في حد ذاته وأما إن كان يعلم أو
يظن تأخره عن أمد السكراء بأمد قليل فنرب الأرض كراهة الزائد فقط وليس له قلعه قال ابن ناجي وقد
وقع الحكم من بعض القضاة بقول ابن حبيب وحكمت به ، وقد اقتصر في شرح كلام المصنف عليه
قال في الشامل وليس لرب الأرض شرائه على الأصح أى وهو قول ابن القاسم ونقل ابن يونس
عن بعض القرويين أن الأشبه أنه يجوز لرب الأرض شراء ما فيها من الزرع لأن الأرض ملكه فصار
مقبوضاً بالعقد وما يحدث فيها إنما هو في ضمان المشتري لكونه في أرضه ونهيه عليه الصلاة والسلام عن
بيع الثمرة قبل بدو صلاحها لكون ضمانها من البائع لكونها في أصوله انظر بن (قوله) بأفة أى
كبرد بفتح الباء والراء أو شرد (قوله) في الأرض) أى التي أكثرها وزرعها (قوله) فهو لرب الأرض
انظر إذا لم يكن لها رب وأعرض ذلك الزارع عنها بعد حصاد زرعها هل يكون لرب الحب أو مباحا
كالشبه اه عج (قوله) ولذا لو بقيت مدة السكراء كان الزرع له) أى لا لرب الأرض وكذا لو
أكثرها قابلاً عقب أكثراته الأول وأما إن أكثرها ريه لغيره ونبت في مدته فهو لرب الأرض
لأنه أكثرى الثاني ويحط عن السكرى الثاني من الأجرة بقدر ما أشغله ذلك الحب من الأرض (قوله) إن
كان لغير عطش (أى) إن كان عدم نباته في العام الماضي لغير عطش (قوله) والزرع كالجلب) أى فإذا جره
السييل في أرض ونبت في الأرض المجرور إليها فهو لصاحبها وقوله على قول أى وهو المقتضى لأنه مذهب
للدونة كما عزاه لها اللخمي (قوله) والثاني لربه) أى ويلزمه كراهة الأرض المجرور إليها على هذا اقتصر
في الحج ولو جر الربع أو السيل حباً ملقى بأرض جرين لأرض أخرى ولم ينبت فيها فهو لربه لا لرب
الأرض النجر إليها لعدم نباته بها كما لو جر شجرة فنبتت وكانت إذا قلعت نبتت وأراد ريه أخذها
ليغرسها في أرض أخرى فله ذلك فإن كانت إذا قلعت لا تنبت أو كانت تنبت وأراد ريه قلعهما ليجعلها
حطاً فله لرب الأرض منعهما من قلعهما ويدفع له قيمتهما مقبوعاً وأما لو جر السيل أو الريع تراباً ينفع به أو رماداً
لأرض آخر وطلب ربه أخذه فله ذلك لعدم نباته وإن طلب من جاء بأرضه من ربه قلعه وأبى لم يلزمه لأنه
ليس من فعله وأما إن جره بطريق أو مسجد لزم ربه قلعه كموت دابة بطريق فيلزم ربه قلعه إلا إن ماتت

٧٧ - دسوقي - بع
كما يأتي (كن) أى كشخص له أرض (جره) أى جر الحب (السيال) أى إلى
أرضه من أرض غيره فنبت فيها فالزرع لرب الأرض المجرور إليها الحب لا لرب الحب والنيل كالسيل والزرع كالجلب على قول والثاني لربه

لزوم الكراء بالتمكين (من التصرف في العين التي اكرهاها من دابة أو دار أو أرض أو غير ذلك وإن لم يستعمل) ثم محل لزومه بالتمكين ما لم يكن عدم استعماله (٥٠) خوفاً على زرعه من أكل قار ونحوه إبان الزرع لو زرع فلا يلزمه الكراء إن امتنع

لذلك ، وبالحق على لزوم
التمكين بالتمكين بقوله
(وبأن قصد) الزرع
لم ينافيه (لا دخل
للمنفعة فيها كجراد وجديد
وجود وجبى وغصب
وغيره من خلاف نحو
الدود والعطش كما سيأتي
فيهم (الأعسر) (للأرض
(بأن) فوات (وقت
الحرث) واستمر حتى
فات إبان ما يزرع فيها
مطلقاً لا ما حثت له
نقط فلو لم الكراء فأولى
في انكشفت قبل الإبان
وإنما لو غرقت قبله
وانكشفت بعده فلا
كراه وهو مفهوم قوله
ولزم الكراء بالتمكين
(أو) تعطل الزرع (أو) أجل
(عدمه) أي إلى الكثرى (بندرا)
تمكنه من إيجارها لغيره
ولما لو عدم أهل المحل
البذر لسقط عنه الكراء،
قوله أو عدمه معطوف
على الجائحة يتضمن
فسد معنى تعطل (أو)
سجنه (يمنع السجن لأن
المراد بالقتل أو ما بالكسر
فالمكان الذي يسجن فيه
فيلزمه الكراء سجن ظلاً
أولاً لجهة التقدمة وهذا
ما لم يفسد من سجنه فهو

بدار ولم يدخلها ربه فيها فقلها على رب الدار ولو اتهم بناء شخص بأرض آخر لم يلزم صاحبه إلا نقل
ماله قيمة كالأخشاب والأحجار لا نقل التراب إذ هو بمنزلة دابة دخلت داراً وحدها فأت
(قوله ولزم الكراء) أي لمن أكرى أرضاً أو دابة أو داراً أو نحو ذلك فهذا أعم من قوله سابقاً ويجب في
مأونة النيل إذا رويت وقوله بالتمكين أي من النفعة سواء استعمل أو عطل كما إذا بور الأرض
والتمكن من منفعة أرض النيل برهها وانكشافها ومن منفعة أرض للطر باستغناء الزرع عن الماء،
هذا هو الظاهر في تقرير للصف وليس مراده التمكن من التصرف كما في الشارح وعقب وخش
لأنه قد كان متمكناً منه حين العقد ؟ قاله السنائي اه بن (قوله وإن لم يستعمل) أي بأن عطل
كما لو بور الأرض أو أغلق الدار (قوله ما لم يكن عدم استعماله خوفاً على زرعه) أي أو كان عدم
استعماله لفتنة أو لحوف من لا تاله الأحكام (قوله فلا يلزمه الكراء) أي لعدم تمكنه من النفعة
(قوله إن امتنع لذلك) أي إذا ثبت وجود القرينة الدالة على أن امتناعه لذلك كالموتب أنه ظهر في
الأرض بعد انكشافها هو أو غيره مما هو دليل على كثرة الدود أو القار وامتنع من زرعها وادعى
أنه إما بورها خوفاً من ذلك . واعلم أيها إذا تنازع في التمكن وعدمه كان القول قول المكتري يمين
أنه لم يتمكن ، فإن أقر المكتري بالتمكين لكن ادعى أنه منه مانع من التمكن فالقول للمكسرى
وعلى المكتري إثبات للمانع لأن الأصل عدمه (قوله وغاصب) أي غصب الزرع أو غصب
الأرض أو البهائم قبل زرعها وكان ممن تاله الأحكام وإلا فلا يلزم المكتري كراء ويكون ذلك
مضية تزلت برب الأرض كما ذكره بن في باب الغصب (قوله بخلاف نحو الدود والعطش) أي
بخلاف الجائحة التي تنشأ من الأرض كالنود ونحوه مثل القار والعطش فإن هذه تارة تسقط الكراء
وتارة تسقط بضه كما سيأتي بيانه . واعلم أن محل لزوم الكراء مع فساد الزرع بالجائحة ما لم يحصل
بعد الجائحة ما يسقط الكراء وإلا فلا كراء كما لو حصلت الجائحة السايوة مثلاً حصل دود أو قار
أو عطش بحيث لو كان الزرع باقياً لسقط الكراء قاله ابن رشد والأخمي (قوله بعد فوات وقت
الحرث) سواء حصل الفرق بعد حرثها أو قبله وقوله واستمر أي الفرق حتى فات إبان ما يزرع فيها
أي بحيث صارت لا يمكن الانتفاع بها إذا انكشفت وإنما لزمه الكراء في هذه الحالة لأن ذلك
الفرق بمنزلة الجراد (قوله لو انكشفت قبل الإبان) أي لو غرقت قبله وانكشفت قبله لأنه متمكن
من التصرف فيها والانتفاع بها وكذا يقال قبله لو غرقت قبل الإبان وانكشفت فيه أو غرقت فيه
وانكشفت فيه فيلزمه الكراء فيها بالأولى مما ذكره للصف لتمكنه من الانتفاع فيها فتحصل
أن الكراء يلزمه في هذه الصور الأربع صورة للصف والثلاثة التي هي الأولى منها (قوله أو لعدمه
بندراً) أي يندره في الأرض (قوله لو عدم أهل المحل الخ) أي عدمه ملكاً وتسلفاً حتى من بلد
مجاورة لهم حيث عرف تسلفهم منهم ، كذا يظهر اه عقب (قوله يتضمن) أي لانه
لا يقل فساد الزرع لقتضى لوجوده عند انعدام البذر (قوله لأن المراد به الفعل) أي وهو وضعه
في السجن وقوله فالمكان أي وهو غير مراد هنا لعدم صحة للمنى (قوله لليلة التقدمة) أي وهي
تمكنه من إيجارها لغيره وهذا ظاهر إذا كان الناس يدخلون له في السجن فإن لم يتمكن أحد
من الدخول له فالظاهر سقوط الكراء لعدم تمكنه من النفعة حينئذ (قوله ما لم يقصد الخ)
أي ويمن قصده بقرينة أو بقوله (قوله أو اتهمت شرقات البيت) : حاصل فقه

الزرع ولا فالكراء على من سجنه كما لو أكرهه على عدم زرعه (أو اتهمت شرقات البيت) فيلزم
الكراء إلا أن يفرض ذلك من الكراء بدليل قوله لا إن نقص من قيمة الكراء ، وشرقات بضم الشين المعجمة مع ضم الراء أو فتحها

أو سكونها جمع شرفة يضم فسكون فلو همر بلا إذن كان متبرعا لاشئ له (٥١) (أو سكن أجنبي بضعة) فالسكراء هجرة

على السكرى ويرجع على
الأجنبي بكراهة للكل فيها
سكنه (لا أن شئ)
للهدم كالشرفات ونحوها
شيثا (من قيمة السكراء)
فيحط عنه بقدره (وإن
قل) كذهاب بليطه أو
تخصيصها ويلزم للسكرى
السكنى ولا يخلف وجهه
مالم يحصل بذلك ضرر
بدليل قوله الآتى ونحوه
في مضر الخ (أو أهدم بيت
منها) أى الدار وليس على
السكرى فيه ضرر كثير
فيحط عنه بقيمة ذلك
وهذا من عطف الخاص
على العام لشمول ما قبله
له لكنه يتمتع بأو واجب
بحمل ما قبله على سبيل
يشمله (أو سكنه) أى
البيت منها (مكره) أو
شقه بمتاعه أو لم يمكنه
(أو لم يأت) مكره
(بسلم للأعلى) الخارج
للسلم (أو عطش بعض
الأرض) فى الإبان أو بعده
(أو غرق) فى الإبان
واستمر حتى قات أى وليس
وجه الصفقة وإلا انشعب
السكراء وغرق وعطش
كفرح وقوله (فبسته) م
قيمة لا مساحة راجع
للسائل الست المخرجة
بلا وهذا إذا قام وخاصم ولا
لزمه السكراء (وآخر) بين
الفسخ: بالإقام (فى) حدوده

المسئلة أن الهدم فى الدار للسكراء إما يسير وهو ثلاثة أقسام الأول مالمضرة فيه ولا ينقص شيئا من
السكراء كالشرفات فهو كالهدم يلزمه السكنى من غير حط الثانى مالمضرة فيه السكنى ينقص من السكراء
كفacing البلاط وسقوط اليباض ويلزم السكنى ويحط بقدره الثالث ما هو مضر كالهطل فيغير
السكرى بين السكنى بجميع السكراء وبين الخروج وإما كثير وهو ثلاثة أقسام أيضا الأول أن يبني
السكنى ولا يبطل شيئا من منافع الدار كذهاب تخصينها فيغير السكرى كما تقدم الثانى أن يبطل
بعض المنافع كانهدم بيت من ذات بيوت فيسكن ويحط عنه بقدره الثالث أن يبطل منافع أكثر
الدار فيغير كما تقدم وقد استوفى للصنف هذه الأقسام الستة (قوله جمع شرفة يضم فسكون) أى
كشرفة وفى الالقية :

والساكن العين الثلاثى اسماء • إنباع عين فاه • بما شكل

وسكن التالى غير الفتح أو • خفة بالفتح فكلا قد رروا

(قوله فلو همر بلا إذن الخ) أى فلو همر السكرى الشرفات بغير إذن مالك الذى هو السكرى كان متبرعا
بما أتفق فلاشئ له قال ابن بونس وله أخذ قضيا أن كان ينتفع به (قوله أو سكن أجنبي بضعة) قال
ابن عاشر يعنى بأذن السكرى ولو ضمنا بأن سكت أو غصبا وكانت تاله الاحكام وإلا فلا يلزم
السكرى جميع السكراء بل يحط عنه بقدر ما سكن الفاصب ولا منافاة بين قوله سابقا وبغصب الدار
وغصب منفعتها من أنه لا يلزمه البقاء وله الخيار بين البقاء والفسخ وبين ما هنا من أنه ليس له الفسخ
ويلزمه البقاء لانه فيما تقدم غصب جميع الدار وهنا غصب بعضها فقط (قوله ولا خيار له) أى فى
الفسخ والبقاء وقوله وعمله أى محل اللزوم وعدم الخيار مالم يحصل بذلك ضرر الخ قد يقال يحتمل
جعل الواو فى قوله وإن قل للحال ويكون معنى القليل مالا ضرره على السكرى وحينئذ فلا يكون
هذا قيدا زائدا (قوله أو لم يأت بسلام للأعلى) أى بخلاف البيع فلا يلزم البائع السلم قال فى المنتخب عن
ابن القاسم لو أبى صاحب المنزل فلم يجعل للعالم سلما ولم ينتفع به السكرى حتى انقضت السنة فإنه ينظر
لما يصيب ذلك العالم من السكراء وبطرح عن السكرى لأنه باع منه جميع منافع الدار فعليه أن يسلمها
وتسليمه للعالم هو بأن يجعل للعالم يرقى عليه إليه بخلاف ما لو باع له الدار وفيها عالم لا يرقى إليه الا بسلام
فلا يكون عليه أن يجعل له سلما يرتقى عليه كما لا يلزمه أن يجعل درأ وحلا يصل بهما الماء البر لأن
ما باعه إليه قد أسلمه إليه فهو إن شاء سكنه وإن شاء هدمه وإن شاء باعه ولا يمنعه من التصرف فيه بما
شاء كونه بلا سلم اهـ بن (قوله فى الإبان) المراد بالإبان وقت الحرق الغالب فى تلك البلدة لا نفس
الأرض بافترادها وقوله أو بعده أى بعد فوات الإبان (قوله أو غرق فى الإبان) أى لا بعده وإلا
فعليه جميع السكراء كما تقدم والفرق بين الفرق والعطش أنه فى العطش لم يتمكن من الانتفاع بالأرض
إذ طلى المكروى سقى أرضه بخلاف الفرق فإنه قد تمكن من حصول الانتفاع بها والفرق بعده مصيبة
نزلت به (قوله فبسته) أى فيحط عنه من السكراء بحصة ذلك وقوله قيمة الخ أى بحسب القيمة لا
بحسب المساحة (قوله وإلا لزمه السكراء) أى مسمى من الاجرة بتمامه (قوله ولو مع نقص منافع) أى
هذا إذا كان ذلك المضر غير مصاحب لنقص شئ من المنافع كالهطل وما جده بل ولو كان مصاحبا
لنقص شئ من المنافع كهدم بيت من بيوت الدار خلافا لعقب حيث ذكر أن المضر المصاحب
لا سقط المنافع لا يوجب الخيار ويحط بقدره (قوله قل أو أكثر) أى سواء كان ذلك المضر قليلا أو
كثيرا (قوله باذهنج) أى وهو ملقف الهواء (قوله وهدم سائر) أى وهدم سائر الدار المحصن لها
(قوله أو بيت منها) أى أو هدم بيت منها والحال أن فيه ضرا كثيرا على الساكن وما مر من أن هدم البيت
(مضر) ولو مع نقص منافع قل أو أكثر (كهطل) أى تابع مطر والراد نزوله من السقف لحفته وكهدم أو خراب باذهنج وهدم سائر أو بيت منها

(فان قيل فالكرا) حجة لازم له وفيه في ثبوت الكراء قوله (كمش أرض صلح) صالح السلطان الشعار عليها وزرعوها فطشت فذلك الكراء لازم لهم لأنه ليس باجارة حقيقة وإنما صالحهم بحال معلوم ولا يسمى خراجاً إلا مجازاً (وهل) يلزمهم (مطلقاً) بنوع الأرض أو للأرض مع الرؤوس (٥٣) أو مجمل وأما وعينه للرؤوس فقط فظاهر أنه لا يسقط عنهم بحال (أو) محل الزوم

(أو) أن يصلحوا كل الأرض بوجدها فطشت لأنهم ليسوا بالكرا مطلقاً وإذا صالحهم على الأرض والرؤوس وميزوا لكل فإذا طشت فطشت لو لم يميزوا فلا يلزمهم كراءها على الأرض وأما لو صالحهم على الجاهم فقط فلا يلزمهم قطعاً فطشت لو لم تمشط فيكون (راجع تأويل الاطلاق) ثم حجة أسلوا بتطعيم ما صالحوا عليه مطلقاً والأرض ملك لهم فباع وتورث فهم لأنها من أموالهم بخلاف الأرض الحراجية فمصرقاتها أجرة بوقوفة أجراها السلطان لأنه الناظر والخليفة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا عطشت سقطت الأجرة كما لا يتبع ولا يورث فان يبيعها وأخرج اليد من الفلاحين فالنظر للسلطان لم يثبت في ذلك ولكن يجب عليه مراعاة الصلحة بالعرف فلا يزرع طين أحد

من الدار لا يوجب الخيار بل يوجب السكنى وبحط بقدره فقيد كما قال الشارح بما إذا كان ليس فيه ضرر كثير على للكبرى (قولاً فان قيل) أي فان اختار البقاء ولم ينسخ (قوله فالكراء جميعه) أي وليس له البقاء مع اسقاط حصة الضرر من الكراء (قوله فطشت) أي حتى تلف الزرع (قوله لأنه ليس باجارة حقيقة) أي بخلاف الأرض الحراجية كالأرض مصرقاتها أجرة حقيقة لأنها أرض عنوة أجراها السلطان فإذا عطشت سقطت الأجرة (قوله وهل يلزمهم مطلقاً) أي وهل يلزم الخراج أهل الصلح مطلقاً (قوله عينه للأرض الخ) أي كما لو جملوا للسلطان كل سنة ألف دينار صلحاً على أرضهم أو على أرضهم ورؤوسهم سواء ميزوا ما على كل منهما أم لا وقوله أو مجمل أي أو صالحوه على شيء مجمل أي صلحاً بمجمل بأن جملوه كل سنة ألف دينار صلحاً وأجملوا فلم يذكروا أرضاً ولا رؤوساً (قوله أو محل الزوم إلا أن يصلحوا على الأرض) أي أو محل الزوم في كل حالة إلا أن يصلحوا على الأرض وحدها أو مع الرؤوس وميزوا لكل وذلك إذا صالحوا شيء على الأرض والرؤوس من غير تمييز مال لكل أو صالحوا شيء وأجملوا فيه فلم يذكروا أرضاً ولا رؤوساً وكان صلحهم على الرؤوس فقط وأما لو صالحوا على الأرض فقط وعليها وعلى الرؤوس وميزوا لكل فلا يلزمهم كراء الأرض إذا عطشت وتلف زرعها (قوله على الجاهم) أي الرؤوس (قوله تأويلان) هما في صورتين : أحدهما صالحوا على الأرض فقط أو عليها وعلى الرؤوس وميزوا على كل منهما فعلى التأويل الأول يلزمهم الكراء إذا عطشت الأرض وتلف زرعها وعلى الثاني لا يلزمهم وأما لو وقع الصلح على الرؤوس فقط أو على الأرض والرؤوس بشيء ولم يميز ما لكل أو صالحوا بشيء صلحاً مجملوا لم يذكروا أرضاً ولا رؤوساً فلا تسقط الأجرة اتفاقاً فيها هذا هو الصواب كما قال شيخنا خلافاً لمبق حيث جمل من محل الخلاف ما إذا كان الصلح عليهم ولم يميزوا ما على كل أو ميزوا فجعل الخلاف في صور ثلاث (قوله رجح تأويل الاطلاق) أي وهو لزومهم ما صالحوا به مطلقاً الاحوال الحجة إذا عطشت أرضهم وتلف الزرع أول ثم سواء صالحوا على الأرض أو على الرؤوس أو عليها وميزوا ما على كل أو لم يميزوا أو صالحوا بشيء مجمل (قوله ولا يتبع ولا تذهب) نعم يجوز فيها اسقاط الحق فمن استحق طيناً من الفلاحين كان أثره له فله اسقاط حقه فيه لغيره مجاناً وفي مقابلة الشيء وأفق بعض المتأخرين كالشيخ عبد الباقي الزرقاني والشيخ إبراهيم الشبرخيتي والشيخ يحيى الشاوي وغيرهم بالتوارث فيها نظراً إلى أن الفلاح فيها حقاً يشبه الخلو حصل له ذلك من خدمته في الأرض بالحرث والتصلح للوجوب لعدم تخريسها للقضى لعدم زرعها وبالجملة وإن كان أصل للذهب يقتضي عدم الارث لسكن الذي ينبغي في هذه الأزمنة اتباع المشايخ الذين اتخا بالارث لما عرفت ولأنه أرفع للنزاع والفتن بين الفلاحين (قوله ولكن يجب عليه مراعاة الصلحة) أي في أهل ذلك البيت وقوله فلا يزرع الخ أي لأنه لا مصلحة في ذلك في لاهل البيت (قوله ان يعطى لورثته الذكور) أي أو للذكور والامات مما (قوله لأن مجله) أي محل ما جئ من الخراج (قوله والسلطان ناظر) أي عليه ليصرفه في مصالح المسلمين (قوله وله) أي للسلطان الأخذ منه أي للنفقة على نفسه وعياله (قوله إذ ليسوا بنواب للسلطان) أي في صرفه

(قوله)

لأنهم لا يملكون أهل بلد آخر ولا لنفسه وإذا مات واضع يد وكان العرف أن يعطى لورثته

لأنهم يكونون الأمانات محل به كأنهم سدا لباب القسمة وما جئ من الخراج صرف في مصالح المسلمين لأن محل يدته مالهم والسلطان ناظر في الأمانات بل المعروف وأما المتزعمون فليس لهم تصرف فيه بوجه ما إذ ليسوا بنواب للسلطان ولا نائبه وانما هم جناة

مضروب على أيديهم كإخفاف في الزكاة ليس له تصرف إلا في جبي الزكاة ويمطى أجر تمنعها لأن رب المال كذلك الملتزم أي الذي
 ألزم السلطان أو نائبه أن يجمع له خراج البلد القلانية وله في نظير ذلك ما يسمونه القاض أجره ثم إن هذا القاض إن كان حجة
 السلاطين الماضون على الفلاحين من جملة الخراج برضاهم فهو حلال للملتزم وإلا فهو سحت لأنه من مال الفلاحين لا يقال للملتزم قد
 استأجر البلد من السلطان أو نائبه فله أن يؤجرها للفلاحين بما شاء. كمن استأجر داراً موقوفة على مستحقين من ناظرها فله أن يؤجرها
 لغيره بما شاء. لأننا نقول كذا ظن بعض الحقوقي الأغبياء فأقوم بما لم ينزل الله به من سلطان فضلو أو أضلو ما كانوا مهملين وليس كما ظنوا
 فأنما المال الذي يدفعه الملتزم مما يسمونه بالحوان للسلطان أو نائبه في نظير وضع اليد والتعبر بالسمى داله بالتقييد نظيره في مائة
 جندى عن عاقبة يدفع رجل للسلطان مالا ليقرره مكانه في قبض العاقبة لنفسه كذلك الملتزم يدفع مالا للسلطان ليتمكن على الحياة
 ليأخذ القاض لنفسه فليس هذا باجارة ولا بيع كاهو معلوم بالداهة إذ الاجارة عليك منافع معلومة في زمن معلوم بحال معلوم
 ولا يقال السلطان أو نائبه كل سنة يكتب قهراً وتحتيطاً للملتزم (٥٣) بصورة اجارة ويدفع الملتزم للسلطان

الخراج للسمى بالسمى
 لأننا نقول الميرى ليس مالا
 للملتزم وإنما هو حراج
 فرضه السلاطين المتقدمون
 على المزارعين ليدفعوه
 للناظر المثلوى أمر المصالح
 الإسلامية بصرفه في
 مصالح المسلمين كما نظر
 على وقف عين جانيه في
 جمع حال الواتق بصرفه
 الناظر للمستحقين وكل
 هذا مبنى على أن لروى
 الزراعة وقف كاهو عسما
 والمفتي به عند الحنفية وإنما
 على أنها مملوكة كاهو المفتي
 به عند الشافعية بناء على أن
 قرى مصر قدمت صلحا
 فظاهر بالبدية أن الملتزم
 لا تصرف له وقد أقيم من
 اتبع وهمه أن لم التصرف

(قوله مضروب على أيديهم) أي ملزمون بجباية الخراج من المزارع (قوله فهو حلال للملتزم) أي
 إذا كان ذلك الملتزم استولى على البلد بوجه شرعي بأن كان استيلاؤه بتسليم ديوانى من السلطان
 أو نائبه وأما من استولى عليها بالقهر والظلمة من غير تسليم بل بمجرد إرسائه للملأ البلد صرتم تعلقنا
 فان ما يأخذه من البلد فأنما سحت محض كذا قرر الفارح (قوله فأنتم) أي فأنتم الملتزمين (قوله بما
 ينزل الله به من سلطان) أي جبه لم ينزل الله به سلطاناً أى حجة ودليل أى فأقوم جبه ودليل
 عليه وهو أن الملتزم قد استأجر البلد من نائب السلطان فله أن يؤجرها للفلاحين بما شاء. (قوله فضلو)
 أى فاهوا عن الحق وأضلو الملتزمين الذين أنتم (قوله في نظير وضع اليد) أى على البلاد لأجل
 جباية الخراج منها لا أنه أجره استأجر بها البلد (قوله إذ الاجارة عليك منافع معلومة الخ) أى
 وهنا ليس كذلك (قوله وقد أقيم) أى الملتزمون (قوله عكس تلف الزرع بأفة الخ) أى فيسقط
 الكراء فكما يجب الكراء فيما مر يسقط هنا (قوله من وجوب الكراء) بيان للحكم المتقدم وقوله
 وعكسه الأولى حذفه وقوله أى يقضه تفسير لعكس الحكم وقوله أى عكس الحكم مبتدأ وقوله
 عدم وجوبه أى الكراء خبره وقوله بأفة متعلق بمحذوف أى إذا تلف الزرع بالأفة من أرضه (قوله لكثرة
 دودها) أو بما ينشع منها من الماء ونحو حامول وقضاب وهالك وعاقول والمراد تلف الزرع
 بوجود ما ذكر في المدة المستأجرة وإن لم تكن الأرض معتادة بذلك هذاهو الظاهر كما في عقب وكما
 يسقط الكراء بتلف الزرع بأفة من أرضه يسقط أيضاً بمنع الزرع وتبوير الأرض لثقة كاهم (قوله أو
 عطش) أى لجميع الأرض حتى تلف الزرع بتمامه أو بقى منه القليل بلا تلف فلا يلزمه كراء أصلا
 وإلا لما بقى بلا تلف (قوله وظاهره ولو انفر دجبة) أى ظاهره عدم وجوب الكراء لما بقى من الزرع بلا
 تلف ولو انفر ذلك الباقي بجبة (قوله وقيل محله) أى محل عدم وجوب الكراء لما بقى من الزرع بلا
 تلف إن كان الخ وهذا القول لله ابن عرفة وأبو الحسن عن الأعمى (قوله جملة القدادين) أى المكراة

في الأرض وأن لهم التمكين والنزع والزيادة والنقصان حتى قالوا أنه أن يزيد على الفلاحين ما شاء ولو فوق طاقتهم والفلاح غير يرضى
 أن يزرع وأن يترك واشتهرت هذه الفتوى الباطلة ضرورة بمصر حتى صال الأمراء على عباد الله بجميع أنواع الجور والظلم
 ويقول الظالم بلدى اشتريتها بمالى أفضل فيها وفى الفلاحين ما شئت كما أفتانى بذلك العلماء أو صار للفقون يقدحهم بسباً وزادوا
 أن قالوا لو كان للبلد ما تزامن وباع أحدهما حصته فلكانى الأخذ بالشفعة فانظر كيف جعلوه شريكاً مالكاً وأن هذا الإسقاط يبع
 وأن شريكه يستحق بالشفعة ولئن سألتهم من أين جاءكم هذا لقالوا «إنا وجدنا آباءنا على أمة وإنا على آثارهم مقتدون» ثم أخرج من قوله
 ولزم الكراء بالتمكين قوله (عكس تلف الزرع) بأفة مما للأرض مدخل فيها وأراد بالعكس المقابلة بالنفى والاثبات ففى
 عكس الحكم المتقدم من وجوب الكراء وعكسه أى يقضه عدم وجوبه بأفة من أرضه (لكثرة دودها أو فأرها) لو كان لدودها الخ
 كان أحسن وأخصر إذ لا تشترط الكثرة (أو عطش) تلف كله (أو بقى) منه (القليل) كسنة أفدنة من مائة وظاهره ولو
 انفر دجبة فلا يلزمه كراءها وقيل محله إن كان متفرقا في جملة القدادين

فلو كان مجتمعا في جهة لوجب كراؤه (٥٤) بخصوصه (ولم يجبر أجره) بالماء وهو المؤجر كمالك دار (على إصلاح) لمكتريها

مثلا (مطلقا) أي سواء كان ما احتيج للإصلاح يضر بالسكن أم لا حدث بعد العقد أم لا أمكن معه السكن أم لا وهو مذهب ابن القاسم في المدونة ويغير الساكن بين السكن فيلزمه الكراء والخروج منها فلو أفتى المكتري ههنا من عنده حمل على التبرع فإن انقضت المدة خير بها ودفع قيمته متقوما أو أسره بقبضه لأنه كالقاصب بخلاف مالك إذن في الإصلاح فيأخذ قيمته قائما لم يقل وما صرفته فهو على قيمته جميع ما صرفه (بخلاف ساكن أصلح له كدرب الدار أو ناظرها ما أنهدم يصير على السكن (بقيمة المدونة) ويلزمه جميع الكراء (قبل خروجه) متعلق بأصلح فلا يخرج قبل الإصلاح لم يكن له جبره على عودته الباقية المدة (وإن أكثرها) أو اشتريا (حانوتا) وتزما (فأراد كل مقدمه) لوقوع العقد مجالا (قسم بينهما) إن أمكن (القسم وإلا) يمكن (أكرى عليهما) للضرورة ولو اتفقا على التمتع واختلفا في الجهة

لأن ذلك كالمالك (قوله ولم يجبر أجر الخ) أخذ بعض الأشياخ من مسئلة المصنف هذه أنه لا يجبر من له خربة بجوار شخص يحصل له منها ضرر كسارق ونحوه على عمارتها ولا على بيعها ويقال له اسم ما يدفع عنك به الضرر ولا ضمان على ربه إن صعد منها سارق ليبت جاراها وبه أفتى الشيخ سالم السنهوري والشيخ أحمد بن عبد الحق السباطي الشافعي وأفتى بعضهم بلزوم رب الخربة بفعل ما يدفع به ضرر جاره من عمارتها أو بيعها وهذا هو الذي ارتضاه شيخنا المدوني دفعا للضرر (قوله يضر بالسكن) أي بقاؤه بلا إصلاح (قوله حدث) أي موجب الإصلاح وهو الهدم (قوله وهو مذهب ابن القاسم) أي وأما غيره وهو ابن حبيب فيقول يجبر الأجر على الإصلاح قال ابن عبد السلام وبه العمل والخلاف ليس عاما في جميع الصور كما اقتضاه كلام الشارح بل خاص بالضرر اليسير كالحطل وأما إن كان كثيرا فلا يلزمه الإصلاح إجماعا كما لابن رشد اه بن (قوله ويغير الساكن) هذا فيما إذا كان الهدم مضرا وأما إذا كان منقصا للكراء فقط وأبى المالك من الإصلاح فلا خيار للمكتري ومخط عنه من الكراء بحسابه على ما مر من التفصيل خلافا لما يقتضيه كلام المواق وجمعه الشارح من تغيير الساكن مطلقا فإنه مناف للتفصيل المتقدم انظر بن (قوله فلو أفتى المكتري شيئا من عنده) أي بغير إذن المكري على إصلاح المنهدم حمل على التبرع هذا إذا كان ذلك العقار ملكا وأما من استأجر وقتا محتاجا لإصلاحه فأصلحه المكتري بغير إذن ناظره فإنه يعطى قيمة بنائه قائما بقيامه عنه بما لا بدله منه لوجوب إصلاح الوقف على الناظر لحق الله تعالى لا لأجل المستأجر (قوله حمل على التبرع) أي فلا يأخذ ما أنفق لا يقال من بنى ما أنهدم فقد قام عن ربه بواجب إذ لا بد له من القرم فيه لأننا نقول لا نسلم أنه لا بد له من القرم فيه لأنه قد يختار هدم ذلك المحل ليبععه عرصة وما أشبه ذلك (قوله فيأخذه) أي المكري بقيمته قائما أي إن شاء وإن شاء أمره بقلعه وهذا على قول ابن حبيب المتقدم وأما على قول ابن القاسم فيأخذه بقيمته متقوما مطلقا سواء كان الإصلاح بغير إذن المالك أو كان بإذنه كافي عبق (قوله بخلاف الخ) هذا يخرج من قوله ولم يجبر أجر الخ (قوله متعلق بأصلح) أي وأما قوله بقيمة المدة فهو متعلق بمحذوف كأشار له الشارح لا بأصلح لإغناء الظرف أعنى قوله قبل خروجه عنه حينئذ (قوله فأراد كل مقدمه) أي وصاحت صنعة كل منهما لتقديمه عرفا سواء اتفقت صنعتهما أو اختلفت (قوله قسم) أي ذلك المقدم وقوله إن أمكن القسم أي قسم المقدم لاتساعه وقبوله للقسم (قوله وإلا أكرى عليهما) أي ما لم يصطلحا على الجلوس على التعاقب مثلا (قوله للضرورة) أي لازالة الضرر الحاصل بالمنازعة (قوله ولو اتفقا على المقدم) أي على جلوسهما معا في المقدم لاتساعه وقوله واختلفا في الجهة أي التي يجلس كل منهما فيها (قوله لحقة الأمر فيه) أي لأن اختلافهما في الجهة ليس كاختلافهما في المقدم والمؤخر (قوله كذلك) أي كمسئلة المصنف من القسم إن أمكن وإلا أكرى عليهما ولا كلام لرب البيت ولا الحانوت كما هو ظاهر المصنف (قوله وإن غارت عين الخ) حاصله أنه إذا أكثرى أرضا سنين فغارت عينها أو انهارت بئرها وأبى ربه من الإصلاح فسخت الاجارة وليس للمكري أن ينفق من الأجرة إلا أن يكون قد زرع قبل غور العين وكانت أجرة سنة تكفي فله الاتفاق حينئذ وبحسب له ذلك من الكراء قهرا عن المكري فإن كان لم يزرع أو زرع وكان لا تكفي أجرة السنة في العارة فليس له الاتفاق فإن أفتى كان متبرعا بجميع ما أنفق في الأولى وبما زاد على

أجرة

قائمة لحقة الأمر فيه والبيت للطل بعضه على نهر أو بستان كذلك (وإن غارت عين)

فيط (مكثري) للزراعة (سنين) المراد ما فوق الواحدة الشامل للسنتين فأولى سنة فقط (بعد زرع) فلو غارت قبل زرع

حمل ما أنفق المكري على التبرع (نقطة) أيها المكري أي صرفت من عندك في إصلاح العين إن أبي المكري (حصة) أي أجرة (سنة فقط) ليم زرعك في تلك السنة ويلزم المكري ما أنفقت لأنك قمت عنه بواجب وهذا إذا كان حصة السنة بتأييها إصلاح فلوكأن لا يصاحبها إلا أكثر من أجرة سنة وأبي ربه من الإصلاح ومن الأذن له (٥٥) فأشقي المكري كان متطوعاً

بالتأيد فان أبي أن ينفي أيضاً كان لذلك ولا يلزمه الكراء لان هلاله الزوج من العطش ومثل القور انهدام البر وقوله تفت فتح النون بم فتح القاء وكسرها كمتق وفرح وهو لازم يتعدى بهمة الثقلة فالصواب ائقت وقيل إنه يتعدى في لغة كائتة وعقته (وان تزوج) برجل امرأة رشيدة (ذات بيت وإن) ملكت منفعة (بكراء) لازمة جنية أو مشاهرة وهدت حجة (فلا كراء) على الزوج لها لان النكاح مبني على الكارمة (إلا أن تين) ولو بعد العقد العبرة بوقت البيان فيكون لها الكراء من ذلك الوقت لا ما تقدمه وبيت أمها أو أبيها كيتها لجرى العادة بعدم مطالبته (والقول للأجير) على إرسال كتاب بأجرة (أنه وصل كتاباً) أو رسالة المرسل إليه يمينه في أمه يبلغ في مثله عادة فيستحق الأجرة لأنه أمين بصدق

أجرة السنة في الثانية (قوله حمل ما أنفق المكري على التبرع) أي سواء كان حصة سنة أو أقل أو أكثر (قوله حصة سنة فقط) أي ولو علمت أن الزرع لا يتم عليه بقية السنة خلافاً لمن يقول ينفق أجرة السنين كلها حيث اكترى سنين لأنها عقدة واحدة وظاهره أي سنة ولو اختلف الكراء وكلام ابن عرفة فيد أنه ينفق حصة السنة التي حصل فيها القور وما زاد عليها فهو متطوع به واعلم أن المساقاة يجري فيها ما جرى للمصنف هنا فإذا ساق الحائط سنين وعارت عينها وأبى ربه من إصلاحها فللمعامل أن ينفق قدر قيمة ثمره سنة لا يزيد كما في وثائق الجزري (قوله لأنك قمت عنه بواجب) في هذا التعليل نظر إذ لا يلزم المكري الإصلاح للمكري كالمز والذى علل به ابن يونس كما في بن أن المكري متى ترك ذلك فسد زرعه ولم يكن لرب الأرض كراء وحينئذ فلا يمنع من أمر يتنفع به هو وغيره ولا ضرر عليها فيه (قوله فان أبي) أي المكري وقوله أيضاً أي كما أبي المكري (قوله من العطش) أي وقد علمت أن أرض السقي لا يلزم للمكري أجرها إلا إذا استغنى الزرع عن السقي (قوله رشيدة) أي والا كان الكراء لازماً للزوج ولا يجوز لولها التبرع به (قوله وهدت حجة) أي وأما لو كانت ساكنة في بيت مشاهرة ولم تنفذ شيئاً فان الكراء يلزمه سواء بينت أن الكراء عليه أم لا كما نص عليه التوحي وابن يونس واللخمي اه شب (قوله الا ان تين) أي الا ان يحصل منها بيان في أي وقت ولو بعد العقد أن الكراء عليه (قوله وبيت أمها أو أبيها كيتها) أي فلا يلزمه كراؤه إلا إذا حصل بيان فيلزمه من وقت البيان لا ما قبله والمراد ببيت أبيها وأما ما يمكن أن ذاته أو منفعة وجبة أو مشاهرة وهدت حجة وكذا يقال فيما بعد وأما سكنى الزوج بالزوجة في بيت أخيها أو عمها يقال اللخمي يرى أن طالت المدة فلا شيء لها عليه وإن قصرت حلقاً انهما لم يسكناه إلا بأجرة واخذها منه وسكناه بها في بيت أبيه كسكناه بها في بيت أبيه الزوج وأما سكناه بها في بيت أخيه أو عمه فينبغي أن يكون لها عليه الأجرة إذا قالا إنما أسكناه بالأجرة طالت المدة أو قصرت بخلاف ما سبق في أخيها وعمها لأن العادة ضمها لها عند الخوف عليها حفظاً لعرضها ولم تجر العادة بضمها لأخيه وعمه عند الخوف عليها (تنبيه) اشتراط الزوج حين العقد سكناه بيتها بلا كراء لا يوجب فساد العقد كما هو ظاهر إطلاقهم هنا قاله عبق (قوله أو رسالة الخ) أشار إلى أنه لا مفهوم له لكتاب بل مثله أنه وصل خبراً أو حمولة وحاصله أن من استأجر شخصاً على إرسال كتاب أو خبر أو حمل لشخص يلد أخرى فبعد مدة ادعى الأجير أنه وصل ذلك ونازعه المستأجر فالقول قول الأجير بيمينه أنه وصله إذا ادعى وصوله في أمديلف في مثله عادة وحينئذ يستحق الأجرة ولو كذب المرسل إليه (قوله في أمديلف) أي حيث ادعى وصوله في أمديلف في مثله عادة وهذا معنى رجوع الشبه لهذا فان لم يشبه فلا أجرة له ولا يتأني هنا شبههما ولا عدم شبه واحد (قوله وضمن) أي الوكيل والرسول المذكور وکیل (قوله أنه استصنع) أي فيه (قوله وقال ربه ودية عندك) سيأتي أن عمل قبول قول الصانع في دعواه أنه استصنع أن أشبه ومعنى الشبه هنا أن لا تقوم قرينة على نفي

ولا يتنفي عنه الضمان انت أنكرك للرسول إليه الوصول فكلامه هنا في استحقاق الأجرة لا في نفي الضمان فلا يخالف ما قدمه في الوديعة من قوله عاطفاً على ما فيه الضمان أو المرسل إليه للنكر ولا بينة وقوله في الوكالة وضمن إن أقبض الدين ولم يشهد وثل الدين غيره كما تقدم (و) القول للأجير الصانع فيما بيده (أنه استصنع وقال) ربه (وديعة) عندك لأن الشأن فيما يدفع للصانع الاستصناع والا يداع فادع فلا حكم له (أو خولف) الصانع (في الصفة)

حلفه على الشيء أي القول للصانع إن خولف في الاستصناع أو خولف في الصفة يعني أنهما إذا اتفقا على أنه دفعه له ليصنعه واختلفا في صفة الصنع فالقول للصانع إن أشبهه فإن لم يشبهه حلف ربه وثبت له الحيار في أخذه ودفع أجره المثل وتركه وأخذ قيمته غير مصبوغ فإن تمكن من تحريكه حلفا بقيته ثوبه مثلا غير مصبوغ وهذا قيمة صبغه (و) القول للصانع (في) قدر (الأجرة إن) أشبهه (الأجير في القروع الأربعة) يعني أنه ربه أم لا (٥٦) فإخذ ما ادعى من الأجر فإن انقرد ربه بأشبهه فالقول له يمينه فإن لم يشبهه حلفا وكان للأجير

أجرة منه كأن نكلا
وقوله (وإن كان) من الحوز
خاص بالفرع الأخير
أي القول للصانع في قدر
الأجرة إن حاز مصنوعه
بأن كان تحت يده لأنه
يجوز من بيع سلعة ولم
يخرجها من يده ، فلم أن
القول للصانع في الأجرة
بأن كان تحت يده والحيازة
ولها مطلق فيصير واحد
فإن أخذه ربه فالقول له
وهو ظاهر فإذا لم ينفرد
الصانع بالشيء فينبغي كما
قيل في ٥٦ أن ينفرد بالشيء
فالقول له وإذا لم يشبهه
واحد منها حلفا ولزم
كراه التل وذكرو مفهوم
وحاز قوله (لا كبراء)
فليس القول فيه للصانع
لعدم الحوز وكذا إذا كان
الصانع حليفا ونجرا فلا
يشترط المصنوع وينصرف
ولم يحكم ربه من أخذه
مع القول له أي أن أشبهه
كما قدم (ولا في ربه) أي
المصنوع له وكان بما خاب عليه
(فقره) القول في السنين
(وإن) كان دفعه للصانع

الاستصناع كما إذا كان المدفوع للصانع شاشا أبيض وربه مسلم غير تاجر والصانع يصبغ الأزرق فإن
القول قول ربه في دعوى الوديعة لأن القرينة هنا تكذب الصانع في دعواه (قوله عطف على المعنى)
أي لا على قوله استصنع لأنه يصير التقدير والقول للأجير أنه استصنع والقول للأجير أنه خولف في
الصفة فيقتضي أن الصانع يدعي المخالفة في الصفة وليس كذلك بل إنما يدعي أنك أمرتني أن أصنعه
على صفة كذا تأمل (قوله فالقول للصانع) أي يمين كافى ابن عرفة عن ابن يونس خلافا لعنق
(قوله إن أشبه) أي بالنسبة للملكة في استعماله كصبغه شاشا أخضر لشرط وأزرق لنصراني فلا تقبل دعوى
شرط أنه أمره بصبغه أزرق لتهدي لنصراني والصانع يدعي أنه أمره بصبغه أخضر ولا دعوى
نصراني أنه أمره بصبغه أخضر لتهدي لشرط وقال الصانع بل أمرتني بصبغه أزرق وظاهره ولو
لقرينة قال شيخنا المدوئى ما لم تكن القرينة قوية وإلا كان القول قول المالك (قوله إن أشبه الأجير
في القروع الأربعة) فإن لم يشبه في القروع الأول فلا أجرة له ولا يتأتى فيه شبهة ما ولا عدم شبه واحد
وكذا لا يتأتى في الفرع الثاني ولا في الثالث وإن لم يشبه الأجير في الفرع الثاني نظرا لزيادة صناعته
في المصنوع عن قيمته بدونها فيرجع الأجير به أو يدفع قيمته بدون الصنعة ويأخذه وإن لم يشبه
في الفرع الثالث حلف ربه ويثبت له الحياز على ما قاله الشارح وإن لم يشبه في الفرع الرابع قد أشار
له الشارح بقوله فإن انقرد ربه بالشيء الخ (قوله كأن نكلا) أي ويقضى للحالف على التام (قوله ولم
يخرجها من يده) أي فالقول قوله في قدر التمس عند اختلافهما فيه (قوله وهو) أي اشتراط الحيازة
في الأجير (قوله إذا لم ينفرد الصانع بالشيء) أي بأن أشبهه معاً (قوله فالقول له) أي في قدر الأجرة ولو
كان غير حائز له (قوله ولزم كراه التل) أي ولا ينظر لحوزه والحاصل أنهما إذا أشبهه معا فالقول
للحائز منهما وإن لم يشبه واحد منهما فاجرة التل ولا ينظر لحوز وإن أشبه أحدهما فقط فالقول قوله
وإن لم يحزاه بن (قوله لا كبراء) بكسر الباء الموحدة وفتح النون مخففة ويجوز فتح موحدة وتشديد
نونه (قوله لادم الحوز) أي لأن الحائز له ربه فإذا قال الصانع استأجرتني بأربعة مثلا وقال
ربه ثلاثة فالقول قول ربه يمينه إن أشبهه الصانع أيضاً أم لا وإلا فالقول للصانع إن
أشبهه وإن لم يشبهه فكراه التل (قوله ولا في رده) حاصله أنه إذا ادعى الصانع رد المصنوع
لربه وانكر ربه أخذه كان القول قول ربه سواء كان الصانع قبضه يمينه أو بغيرها وهذا
إذا كان المصنوع مما يخاب عليه والفرق بين قوله هنا وإن بلا بينة وبين اللودع إذا قبض الوديعة
بلا بينة وادعى ردها لربها أنه يصدق أن المادع قبض على وجه الضمان والصانع قبض
ما فيه صناعته ويخاب عليه على وجه الضمان (قوله وإلا أخذه) أي وإلا زدد دعوى الصانع على قيمة
الصنع بل تساويا أو نقصت دعوى الصانع عن قيمة الصنع (قوله بأن امتنع من دفعها) أي كالمو

(بلا بينة) وأما ما لا يخاب عليه فيقبل دعوى رده لقول
دعواه في تلقه إلا أن يكون قبضه بينة مقصودة للتوثق فلا تقبل دعواه رداً ولا تلقا كما تقدم في الغارية (و) الصانع (إن ادعاه)
أي الاستصناع المفهوم من استصنع (وقال) ربه (سريق) مني وأراد ربه (أخذه دفع) للصانع (قيمة الصنع) بكسر الصاد مع
عمله إذ المراد أجره المثل (يمين) من ربه أنه ما صنعتُه (إن زامت دعوى الصانع عليها) أي على قيمة الصنع والا أخذه
بلا يمين ودفع الصانع ما ادعاه فاليمين لا سقط ما زاد على دعوى الصانع (وإن اختار) ربه (تضمنه) قيمة الثوب (بأن دفع
الصانع قيمته أيضاً) يوم الحكم على الاظهر (بلا يمين) على واحد منها (وإلا) بأن امتنع من دفعها (حلفا)

وبدأ الصانع أنه استصنعه وقيل يبدأ ربه أنه ما استصنع (واشتركا) إن حلفا كان نكلا هذا بقيمة نوبه أيضا وهذا بقيمة صبغة وقضى للحالف على التاكل (لان تخالفا) بالخاء المعجمة (في لست) أي خبط (السويق) فقال اللات أمرتني أن ألته خمسة أرطال من سمن متلا وقال ربه ما أمرتك بشيء أصلا بل سرق مني أو غصب فلا يحلفان ولا يشتركان بل يقال ربه ادفع له قيمة ما قل فان دفع فظاهر (و) إن (أي من دفع مما قال اللات فمثل سويقه) غير ملتوت يدفعه الصانع له (٥٧) لوجود المثل في ذلك بخلاف

الثوب لأنه معوم وان شاء دفعه له ملتوتا . جانا عند ابن القاسم وقال غيره يعين المثل لتلا يؤدي الى بيع طعام بطعام وهو ظاهر للمنف والراجع مالا بن القاسم وحمل بعضهم كلام ابن القاسم على ما اذا رضى باخذه ملتوتا فان لم يرض تعين دفع اللشد فيبينها وفاق ولو قال المنصف لا ان تخالفا في استصناع مثلي ليشمل الملتوت وغيره كطحن فطح وعصر زيتون ونحو ذلك كان أنسب ثم ذكر ثلاث مسائل في اختلاف الجمل والمكترى الاولى في قبض الأجرة وعدمه الثانية في المسافة فقط الثالثة فيها وبدأ بالاولى فقال (و) القول (له) أي للآجير المتقدم ذكره (وللجال) ونحوه أي رب الدابة (يعين) من كل (في عدم قبض الأجرة) وان بلقاء الثانية (زمانية أو مكانية أي التي تعاقدا إليها أي الا لفر بتعجيلها أو كانت معينة

امتنع ربه من دفع قيمة الصنيع (قوله وبدأ الصانع) أي لأنه بائع للمنافع فيحلف أنه استصنعه ويحلف ربه أنه ما استصنعه وان لم يقل سرق مني وذلك لان غرم الصانع قيمته أيضا انما يترتب على حلفه أنه ما استصنعه وان لم يذكر معه أنه سرق مني فاندفع ما يقال القاعدة أن اليمين على طبق الدعوى فيقتضاه أنه لا بد من زيادته في اليمين وأنه سرق مني فتأمل (قوله وقيل يبدأ ربه) هذا القول نقله ابن عرفة عن الصقلي عن الشيخ ونحوه في التوضيح وح (قوله وقضى للحالف على التاكل) أي فاذا حلف رب الثوب فقط قضى له بقيمته أيضا ان شاء وان شاء أخذه ودفع قيمة الصنيع ولو قصص الثوب لأن خيرته تنفي ضرره وان حلف الصانع فقط قضى له بما ادعاه من أجره الصنيع (قوله بل سرق مني أو غصب) أي وأما لو قال ربه أنه ودية فاقول للصانع كما قدمه المنصف بقوله أو أنه استصنع وقال ودية كذا قال عبق والراجع كما في بن التميمي أي سواء ادعى ربه الودية أو السرقة ولا يقال دعواه الودية يخالف ما مر من ان القول قول الصانع لحمل ما تقدم على المقوم وما هنا على المثلي (قوله ادفع له قيمة ما ذل) الأولى مثل ما ذل لأن السمن مثلي وقد تقدم ان المثليات قضى فيها بالمثل بالقيمة (قوله لوجود المثل في ذلك) علة لقوله فلا يحلفان ولا يشتركان (قوله بخلاف الثوب) أي فانه اذا طلب ربهما قيمتها يضاء وبي الصانع فانهما يحلفان ويشتركان (قوله عند ابن القاسم) أي فحاصل مذهبه ان ربه اذا امتنع من دفع ما قاله الصانع من السمن خير الصانع اما ان يرد مثل السويق لربه واما ان يدفع له السويق ملتوتا مجانا (قوله وقتل غيره) أي وهو اشبه (قوله لتلا يؤدي الى بيع طعام بطعام) أي متفاضلا ولأن من حجة ربه ان يقول لا ارضى به ملتوتا لانه صار لا يبق بل يسرع اليه التغير والخلاف بينهما مبني على خلاف آخر وهو ان لت السويق بالسمن ونحوه ناقل له عن أصله وهو ملحظ ابن القاسم او غير ناقل له وهو ملحظ اشبه (قوله فيبينها وفاق الخ) * الحاصل ان بعضهم جعل بين كلام ابن القاسم وكلام غيره خلافا نظرا لما مر من ان لت السويق بالسمن ناقل له اولا وبعضهم جعل بينهما وفاقا قال ج والظاهر ان المنصف حمل كلام ابن القاسم على الخلاف وترك قول ابن القاسم لترجيح قول غيره عنده (قوله أي للآجير) أي الذي استأجرته لخدمة او خياطة مثلا (قوله في عدم قبض الأجرة) أي ان ادعى عليه المكترى انه قبضها (قوله الا لفر بتعجيلها) أي والا كان القول قول المكترى في قبضها (قوله ودعواه) أي دعوى الآجير والجمل بدم قبضها وقوله ودعوى المكترى أي قبضها (قوله الا لطلو) أي الا اذا كان تنازعهما بعد طول بعد تسليم الخ (قوله فاقول لمكترية) أي وهو صاحب الامتعة في انه دفع له الأجرة ولو ادعى انه دفع لذلك بعد تسليم الامتعة * واعلم ان محل قبول قول المكترى بعد الطول وبعد تسليم الامتعة ما لم يتم الجمل بينة على اقرار المكترى بعد تسليم الامتعة بأن الأجرة في ذمته والا فلا يقبل قول المكترى في دفعها (قوله لا قبل تسليمها) أي لان كان تنازعهما قبل الخ وهو الحاصل ان الجمل اذا سلم الامتعة فان تنازعا بعد طول فاقول قول المكترى سواء ادعى انه دفع له الأجرة قبل تسليم الامتعة او بعده وان تنازعا قبل الطول كان القول قول الجمل كما انه اذا لم يسلم الامتعة لرهبان القول قوله مطلقا ولو طال (قوله ما زاد على اليومين) أي كالثلاثة فأكثر

٨ - دسوقي - بع * ودعواه تؤدي للفساد ودعوى المكترى للصحة قياساً على ما مر في البيع في قوله وفي قبض الثمن أو السلعة فالاصل بقاؤها الا لفر الخ (إلا لطلو) بعد تسليم الجمل الأمته لرهبان (قوله) (لمكترية يعين) لا قبل تسليمها فاقول للجمل ولوطال ويعتبر الطول بالعرف وقيل ما زاد على اليومين بعد تسليم الاحمال لرهبان الذي هو المكترى * ثم ذكر اختلافهم في المسافة فقط بقوله (وإن) (اختلغا في المسافة) فاقول (قوله) الجمل (بمئة لبرقة) وقال (لمكترى) (بل) (بها) (لافرقية) تخفيف الباء أكثر من تعديدها * ملحقته في للسونة

فالمراد مدينة القيروان أى المدينة المعلومه وهى أبعد من برقة ولم يذكر للبدا لاختلافهما عليه كصر (حلما) وبدأ الجمال لأنه بائع (ونسخ) بالحكم أو التراعى (إن عدم السير) من أصله (أو قل) بحيث لا ضرر على الجمال في رجوعه ولا على رب الأحمال في طرحها (وإن قد) مبالغة في التخالف والفسخ ولا ينظر في هذه لشبه ولا عدمه بدليل إطلاقه هنا وتخصيصه في الآتية (وإلا) بأن كان اختلافهما بعد سير كثير أو بلوغ الغاية على دعوى الجمال (فكفوت البيع) فيكون القول للمكرى إن أشبه فقط وحلف ولزم الجمال ما قال قد الكراء أم لا إلا أن يحلف الجمال على ما ادعاه فيكون له حصة مسافة برقة على دعوى المكرى وفسخ الباقي والصنف وإن شمل بمقتضى التشبيه شهرهما معا (٥٨) إلا أنه ليس بمراد لما يأتى قريبا فالتشبيه غير تام لأن المبيع اذا فات فالقول للمكرى

إن أشبه سواء شبه البائع أم لا وليس للمكرى كذلك وأشار إلى ما اذا أشبه المكرى فقط بقوله (والمكرى) وهو الجمال اذا احتلفا (في المسافة فقط) بأن قال لبرقة وقال المكرى بل لافريقية (إن أشبه قوله فقط) دون المكرى انتقد أم لا (أو أشبه) معا (وانتقد) المكرى الكراء ترجيح جانبه بالنقد (وإن لم ينتقد حلف المكرى) على ما ادعاه (ولزم الجمال ما قال) المكرى من بقية المسافة (إلا أن يحلف) الجمال أيضا (على ما ادعى) بعد حلف المكرى (فله) أى الجمال (حصة المسافة) التى ادعاه وهى برقة القرية (على دعوى المكرى) أن المسافة لافريقية (ونسخ الباقي) بعد برقة فيقال ما تساوى

(قوله فالمراد بها مدينة القيروان) أى لا الأقليم التى هى مدينته (قوله حلف) أى حلف كل منهما على ما يدعيه وقوله لأنه بائع أى لمفعة جماله (قوله ان عدم السير أو قل) فيه أن المناسب لمرامه من الاختصار أن يحذف قوله عدم وأو ويقول ان قل السير لاستفادة حكم ما اذا عدم السير من قوله أو قل بالأولى إلا أن يقال لو اقتصر على قوله ان قل لربما يتوهم أنه في حالة عدم السير يفسخ العقد بدون يمين (قوله مبالغة الخ) رد المصنف بها على غير قول ابن القاسم أنه يعمل بقول الجمال اذا أشبه وانتداه شب (قوله والا فكفوت البيع) حاصل الفقه أنهما اذا تنازعا في المسافة فقط بعد سير كثير فالقول قول المكرى اذا اتفرد بالشبه وحلف فقد أم لا وان اتفرد المكرى بالشبه كان القول قوله انتقد أم لا وان أشبه معا فان حصل اشتداد كان القول قول المكرى وان لم يحصل فقد كان القول قول المكرى ان حلف وان لم يشبه حلما وفسخ وقضى بكراء المثل فيما مشى (قوله ولزم الجمال ما قال) أى من السير لافريقية (قوله على ما ادعاه) أى وهو أن المسافة التى وقع العقد عليها بمائة برقة (قوله لما يأتى قريبا) أى من التفصيل بين حصول الاشتداد وعدمه اذا أشبه (قوله غير تام) وذلك لأن قبول قول المكرى مشروط بحلفه وانفرد به بالشبه وأما المشترى عند فوات المبيع فقبول قوله مشروط بحلفه وشبهه سواء أشبه البائع أيضا أم لا (قوله وليس المكرى كذلك) أى لأنه لا يكون القول قوله إلا اذا اتفرد بالشبه وأما اذا أشبه فيه التفصيل الآتى (قوله والمكرى) أى والقول للمكرى عند تنازعهما في المسافة فقط دون الأجرة فهما متفقان عليها وكان الأولى حذف قوله في المسافة فقط لأنه موضوع المسئلة (قوله ولزم الجمال الخ) الجمال مفعول لزم مقدما وما قال فاعل مؤخر (قوله إلا أن يحلف الجمال أيضا على ما ادعى) أى من أن غاية المسافة برقة فلا يلزم تبليغه لافريقية واذا لم يلزمه فله الخ (قوله وفسخ الباقي بدرجة) أى أو بعد السير الكثير وظاهر قول المصنف وفسخ الباقي أنه بعد السير يفسخ قبل بلوغ الغاية الأولى وفيه نظر والصواب أنه بعد السير الكثير يوصله لبرقة نظير ما يأتى للشارح في المدينة ومكة إذ لا فرق بين المسلتين انظر بن (قوله بعد السير الكثير) أى من اختلافهما في قدر المسافة فقط بعد السير الكثير الخ (قوله وبلغها) أى والحال انهما بلغها أى قبل مكة كصرى سافر من ناحية بدر وأشار المصنف بقوله بلغها أو سارا كثيرا إلى ان محل التفصيل الآتى اذا وقع التنازع بعد سير كثير أو بعد بلوغ المدينة وأما اذا تنازعا قبل الركوب أو بعد سير يسير فلم يذكره المصنف اعتمادا على ما مر في المسئلة السابقة من التحالف والتفاسخ (قوله فالقول للجمال) أى في أن المسافة التى وقع العقد عليها إلى المدينة (قوله أى مع شبه المكرى) أى القول للجمال اذا حصل شبه منهما معا (قوله بالنقد) أى بسبب انتقاده من

المكرى

حصة برقة من ابتداء السير إلى افريقية بمائة إن قيل الصنف مثلاً أعطى للجمال (وإن لم يشبه) والموضوع

بجماله بعد السير الكثير أو بلوغ برقة (حلما وفسخ بكراء المثل فيما مشى) وتكولها كحلفهما وقضى للحالف على الناكل وأشار للمسئلة الثالثة وهى اختلافهما في المسافة والأجرة معا بقوله (وإن قال) الجمال للمكرى (أكرتكَ المدينة بمائة وبلغها) أو سارا كثيرا وان لم يبلغها (وقال) المكرى (بل لمكة) الأبعد (بأقل) كخمسين (فإن قد) المكرى الأقل (فالقول للجمال فيما يشبه) أى مع شبه المكرى أيضا كما قيدها به ابن يونس وأبو الحسن وبذلك ذكره بعد ذلك شبه الجمال وحده وقوله (وحلما) أى يحلف كل منهما على طبق دعواه وعمل بقول الجمال حيث ترجح جانبه بالنقد

والشبه فيحلف لاسقاط زائد المسافة ويحلف المكترى لاسقاط المحمين عنه (وقسح) العقد ولا يتوقف القسح على حلف المكترى لأن حلفه لاسقاط المحمين عنه (وإن لم ينقد) الجمل شيئاً وقد أشبهها مماً (فلاجمال) القول (في المسافة) القرية (و) القول (للمكترى في حصتها) أي للدينة (كما ذكر) من الكراء وهو كونه خمسين (٥٩) ولا يقبل قوله أنه لمكة (بعد)

بمنهما) على ما ادعياه (وإن أشبه قول المكترى فقط) فاقول له يمين) هـ أم لا فيأخذ المائة ولا يلزمه السير إلى مكة وإن أشبه المكترى فقط فحكمه حكم إذا أشبه ولم ينقد أي القول للجبال في المسافة وللمكترى في حصتها مما ذكر وإن لم يشبه واحد منهما حلفاً وقسح وله كراء المثل فيما مشى (وإن أقام) أي أقام كل واحد منهما (بينه) على ما ادعاه (تضي) بأعدلهما وإلا سقطا) ويقضى بذات التاريخ وبقدمه (وإن قال أكثرية عشر) من الأقدنة أو من السنين مثلاً (بخمسين وقال) رب الأرض أو الدار (بل) أكثرية مني (خمساً بمائة) ولا بينة لأحدهما (حلفاً وقسح) العقد ويبدأ صاحب الأرض أو الدار ويقضى للحالف على الناكل ونكولها كحلفهما وهذا إن لم يحصل زرع ولا سكنى (وإن زرع بعضاً) أو سكنه (وكم ينقد) من الكراء شيئاً (فلربها) بحساب (ما أقر به

المكترى) قوله والشبه) أي ودعواه الشبه في المسافة التي بلغها (قوله لاسقاط زائد المسافة) أي لاسقاط المسافة الزائدة على المدينة لمكة (قوله ويحلف المكترى لاسقاط المحمين عنه) أي ويلزمه خمسون فقط ويلغ الجمل للدينة إذا كان نزاعهما بعد سير كثير قبل الوصول للمدينة والحاصل أنهما إذا أشبه حلفاً وانتقد المكترى الأقل كان القول قول الجمل بالنظر للمسافة وقول المكترى بالنظر للأجرة (قوله ولا يتوقف القسح على حلف المكترى) أي وإنما يتوقف على حلف الجمل لأن القسح لأجل إسقاط زائد المسافة وهذا مرتب على حلف الجمل (قوله لأنه حلفه لاسقاط المحمين عنه) أي على دعوى الجمل فإن حلف سقطت عنه خمسون وإن لم يحلف غرم المائة بتمامها (قوله فللجبال) أي فالقول قول الجمل في أن العقد وقع على المسافة القرية وهي إلى المدينة (قوله وللمكترى في حصتها) هذا محل المخالفة بين النقص وعدمه ويتفقان فيما قبله (قوله كما ذكر من الكراء وهو كونه خمسين) أي ويغض ذلك الكراء بقول أهل المعرفة (قوله ولا يقبل قوله أنه لمكة) أي لأن عدم بلوغ المسافة للتنازع فيها يرجع قول المكترى (قوله وإن أشبه قول المكترى فقط) أي من أن الأجرة مائة للمدينة (قوله وإن أقام بينة على ما ادعاه) أي سواء كان في الثلاثة الأولى أو الثانية أو الثالثة أو في غيرها من مسائل الباب فهذا راجع لجميع مسائل الباب كلها (قوله وإلا سقطتا) أي وإلا تكن إحدهما أعدل بل تكافأتا في العدالة سقطتا (قوله ويقضى بذات التاريخ) أي تقدم المؤرخة على غير المؤرخة وتقدم للتقدمة تاريخاً على متأخرته (قوله ويبدأ صاحب الأرض أو الدار) أي لأنه دافع لمنفعة أرضه أو داره (قوله كحلفهما) أي فكما يفسخ العقد إذا حلفا يفسخ إذا نكلا ولا يراعى هنا نقض ولا عدمه بل حيث كان التنازع قبل الزرع والسكنى ففسخ العقد سواء حصل قد أولاً سواء أشبه أو لم يشبه أو أشبه المكترى أو المكترى فهذه ثمانية أحوال سواء حلفا أو نكلا فهذه ستة عشر فإن حلف أحدهما ونكل الآخر قضى للحالف على الناكل (قوله وإن زرع بعضاً) أي من الأرض وقوله أو سكنه أي بعضاً من المدة وفي هذه الحالة ثمان صور لأنهما إما أن يشبه أو لا يشبه أو يشبه المكترى فقط أو المكترى فقط وفي كل إما أن يكون تنازعهما بعد الاتقاد وقبله فهذه ثمانية أشار المصنف لأربعة منها بقوله وإن زرع حصاً ولم ينقد الخ وحاصلها أن المكترى إذا زرع بعض الأرض أو سكن البيت بعض المدة ولم ينقد كان القول قول المكترى فيما مضى وفسخ في الباقي إن أشبه قوله وحلف سواء أشبه قول المكترى أيضاً أم لا فهذه صورة (١) وإن انفرد المكترى بالشبه أو أشبه المكترى ولم يحلف فالقول قول المكترى فيما مضى وفسخ في الباقي وإن لم يشبه حلفاً ووجب كراء المثل فيما مضى وفسخ في الباقي فهذه أربع صور وإن كان تنازعها بعد الاتقاد ففيه أربع صور لأنهما إما أن يشبه أو لا يشبه أو يشبه المكترى أو المكترى وقد أشار المصنف لحكمها بقوله وإن قد تردد وحاصل ذلك التردد الواقع فيها قيل إن القول قول المكترى إذا أشبه أشبه المكترى أم لا وحينئذ فله من الكراء فيما مضى بحساب ما قل وفسخ في الباقي مثل ما إذا لم يحصل قد وقيل إن القول قول المكترى ولا فسخ ويلزم المكترى جميع الكراء وأما إذا انفرد المكترى

(١) قوله صورة صوابه صورتان اهـ

للمكترى) فيما مضى (إن أشبه) المكترى أشبه ربها أم لا (وحلف) أي فالقول له يمين (وإلا) يشبه حلف أم لا أو أشبه ولم يحلف فالنفي راجع لقوله إن أشبه وحلف معاً (قوله ربها) في الصور الثلاث (إن أشبه) وحلف أيضاً فله بحساب ما قل (فإن لم يشبه) معاً (حلفاً) أي يحلف كل على دعواه نافية لدعوى الآخر (ووجب) لرب الأرض أو الدار (كراء) للمثل

فيا مضى) عازرع أوسكن
هذا قسم قوله لم يتقدأى
وإن زرع بعضاً وقد قد
(قرئ) هل القول
للكرى ترجيح جانبه
بالقد ولا يفسخ ويلزم
المكبرى جميع الكراء
أو لا يكون القول له بل
يرجع في ذلك للأشبه كما
للمتقدم في التفصيل السابق
[درس]

باب

في أحكام الجعالة (صححة
الجعل) أى العقد المحصل
(بالتزمام) أى بسبب التزمام
(أهل الإجارة) أى
التأهل لتقدها (جملًا)
أى عوضاً معمول التزمام
وظاهره أن الشرط قاصر
على الجعالة دون المجهول
له وليس كذلك أوجب
بأنما كفى بأحد المتساويين
عن الآخر أو أنه اقتصر
على الجاعل لأنه الذى يظهر
فيه فائدة الالتزام من
لزوم العقد بعد التبرع
بخلاف المجهول له فلا
يتوجه عليه لزوم قبل
ولا بعد بل ولا حصول
قبول بدليل أن من مع
قائلا يقول من يأتى
بعبدى الأبق مثلاً فله
كذلك فأنابه من غير تواطؤ
معه فانه يستحق الجعل
كما يأتى للمصنف قريباً
وقوله (علم) بالبناء

(٦٠)

(وفسخ الباقي) أى فيما يستقبل (مطلقاً) أعبه قول أحداهما لا (وإن شد)

بالشبه أوليشية واحد منهما فحكمه حكم من ينقد باتفاق القولين (قوله فيما مضى) تنازع فيه جميع
العوامل السابقة وهى قوله فالتقول لهما ولربما مذاق به وقوله ووجب كراء للثل (قوله) وفسخ
الباقي) أى لدعوى ربهما في كراء بقية للدة أكثر من دعوى للكبرى (قوله وإن شد) أى وأشبهاماً
أو أشبه الكبرى فقط (قوله) أو لا يكون القول له الخ) الأولى أو يكون القول قوله فيما مضى وفسخ
في الباقي مثل. إذا لم ينقد وقد علمت أن محل الخلاف إذا شد وأعيا أو أعبه الكبرى فقط وأما إذا
شد ولم يشبه أو أعبه للكبرى فقط فحكم ذلك حكم ما تقدم إذا لم ينقد، وهذا قد كررنا من نفسه قد
أجل المصنف في ذكر هذا التردد ويثبت به ذكر كلام الدونة وشراحها وذلك أن ابن القاسم بعد أن
ذكر في الدونة الأوجه الأربعة المتقدمة قال وهذا إذا لم ينقد، قال أبو الحسن مفهوماً ولو قد كان
القول قول ربه ولا يفسخ في جهة السنين وقبل معنى قوله هذا إذا لم ينقد أى هذا الذى سمعته من
كلام مالك ولم أسمع منه إذا انتقد. والحكم عدى سواء فيها أه والى قاله غير ابن القاسم فيها هو
أنه إذا انتقد وآتى رب الأرض بما يشبه أو أنما بما يشبه لا يفسخ الكراء فيكون في هذين
الوجهين مخالفاً لما تقدم فيما إذا لم ينقد، فمن الشيوخ من حمل قول ابن القاسم وهذا إذا لم ينقد على معنى
أنه يفسخ في الباقي وأما إذا انتقد فلا يفسخ يريد من هذين الوجهين فيكون قول ابن القاسم موافقاً
لقول الغير ومنهم من يرى أن مذهب ابن القاسم يفسخ مطلقاً فيكون قول الغير خلافاً وهذا تأويل
ابن يونس وبهذا تعلم أن المحل للتأويلين لا للتردد.

باب في الجعالة

(قوله أى للتأهل لتقدها) قد تقدم أنه أحل عاقدة الإجارة على البيع ويقدم في البيع مانعه وشرط
عاقده. فميز الإسكر قد ردوا زومه ككليف الخ وكان المصنف لم يحل عقد الجعل على البيع بل على
الإجارة لأن الجعل للإجارة أقرب وإشارة إلى أن الأصل في بيع النافع الإجارة والجعل رخصة
اتفاقاً لما فيه من الجعالة (قوله أى عوضاً) بهذا التفسير يسقط ما قيل إنه جعل (١) التزام الذى شرطاً
لنفسه وهو فاسد وحاصل الجواب أنه أراد بالجعل الأول المقدم بالتالى العوض (قوله وظاهره الخ)
أى لأن التبادر من قوله التزام أهل الإجارة جعلاً أى دفع جعل وعوض فيكون كلامه مفيداً أن
دافع العوض وهو الجاعل يشترط فيه أن يكون متأهلاً لعقد الإجارة وأما المجهول له وهو العامل
فلا يشترط فيه ذلك مع أنه يشترط فيه ذلك أيضاً وإذا كان يشترط فيهما فلم يقتصر على اشتراطه من
الجاعل فقط الدافع للعوض (قوله أوجب الخ) أى وأجب أيضاً بأن الراد بقوله التزام أهل الإجارة
جعلاً أى دفماً وقبولا أى دفع جعل وقبولة، بقى شئ آخر وهو أن توقف العقد على الالتزام المذكور
يقضى أنه من العقود اللازمة مع أنه ليس كذلك وأجب بأن الراد بالالتزام الصدور أى صحة الجعل
صدور جعل وعوض من أهل الإجارة والبحث للشيخ أحمد الزرقانى والجواب لبقى قال شيخنا
والبحث ساقط من أصله أما أولاً فالشخص قد يلتزم مالا يلزمه وأما ثانياً فشرط صحة الجعل التزام
العوض بشرط التبرع في العمل لا مطلقاً والأول هو مراد المصنف تأمل (قوله علم) أى قدره وهذا
شامل للعين وغيرها وإنما نص على علم العوض دون غيره من جهة شروطه مثل كونه طاهراً مستقماً به
مقدوراً على تسليمه لدفع توهم عدم اشتراط علمه وحصول الصحة بالعوض المجهول كالأشترط العلم
بالمجهول عليه بل تارة يكون مجهولاً كالأشترط فإنه لا بد في صحة الجعل على الاتيان به أن لا يعلم مكانه فإن

(١) قوله جعل الخ فيه أن الشرط أهلية الإجارة وإنما حمل الجعل على العوض لكونه للتعزم وأما
العقد فقد وقع بالفعل اه

ولو بواسطة إن ثبت أنه قاله (بالتمام) لقدم بشكك برهمنه والإيم يستحق شيئاً (ككبراء السفينة) هذا تشبيه في أنه لا يستحق فيه الأجر إلا بتمام العمل وهو إجارة فلهذا لا يكسبه به التعبير بكبراء فإذا انقضت السفينة (٦١) في أثناء الطريق أو في آخرها

قبل التمكن من إخراج ما فيها فلا كراء لربها قال فيها وأرى أن ذلك على البلاغ أى والتمكن من إخراج ما فيها وسواء وقت بلفظ إجارة أو جمالة ومثل السفينة مشاركة الطبيب على البره والمعلم على حفظ القرآن أو بعضه أو صنعة والحافر على استخراج الماء بموت مع علم شدة الأرض وبعد الماء أو ضدّها وكذا إرسال رسول لبلد لتبليغ خبر أو إتيان حاجة فهذه الأشياء إجارة لازمة إلا أن لها شيئاً بالجمالة من حيث أنه لا يستحق الكراء إلا بتمام العمل ، ثم استثنى من مفهوم قوله بالتمام أى فإن لم يتم فلا يستحق العامل شيئاً قوله (إلا أنت يستأجر) ربه بعد ترك العامل أو يجعل آخر (على التام) أو يتمه بنفسه أو بعيده (مفسر) عمل (الثاني) أى فيستحق الأول من الأجر بنسبة عمل العامل الثاني سواء عمل الثاني قدر الأول أو أقل أو أكثر ولو كان

عدهم بمقط لزمه الأكثر محاسن وجعل المثل وإن علمه العامل فقط كان له قدر ثمنه عند ابن القاسم وقيل لاشيء له وإن علمه معاً فينبغي أن يجعل مثله نظراً لسبق الجاعل بالماء وتارة يكون معلوماً كالجمالة على حفر بئر فانه يشترط فيه الخبرة بالأرض وبنائها (قوله ولو بواسطة) أى ولو كان سماعه بواسطة (قوله إن ثبت أنه قال) أى إن ثبت أنه وقع منه ذلك (قوله بشكك برهمنه) هذا تصوير لتعمد العمل وتمكين مصدر مضاف لمعوله والضمير في منه عائد على الجاعل عليه كالمبدأ الأبق أى وتعمد العمل مصور بأن يمكن الجاعل ربه الذى الجاعل عليه منه فان أبقى قبل قبضه بعد مجيء العامل به لربه لم يستحق العامل جملاً (قوله هذا تشبيه الخ) أى لا تمثيل خلافاً لث وبهرام (قوله كما يشتر به التعبير بكراء) أى وقد علمت أن الإجارة والكراء شئ واحد وأن التفرقة بينهما مجرد اصطلاح (قوله قال فيها الخ) نص كلامها من أكثرى سفينة فترقت في ثلثي الطريق وغرق ما فيها من طعام وغيره فلا كراء لربها وأرى أن ذلك على البلاغ (قوله وسواء الخ) يعنى أن كراء السفينة دائماً إجارة على البلاغ فهو لازم سواء صرح عند العقد عليها بالإجارة أو الجمالة إلا أنه إن صرح بالجمالة عند العقد كانت تلك الكلمة مجازاً لأنه لما كان إجارة موصوفة بكونها على البلاغ أشبهت الجعل من حيث إنه لا يستحق في الموضع إلا بالتمام أه عدوى (قوله ومثل السفينة) أى في أنها إجارة على البلاغ لا جمالة مشاركة الطبيب وما بعده من القروع ولا يقال إن الإجارة على البلاغ مساوية للجمالة في أن الأجرة فيها لا تستحق إلا بتمام العمل فلا وجه لجعل تلك الأمور من الإجارة لامن الجمالة لأننا نقول أنه لا يلزم من استوائهما في هذا الوجه استوائهما في غيره لان الإجارة على البلاغ لازمة بالتقيد بخلاف الجمالة (قوله أو صنعة) أى والمشاركة على تلم صنعة وقوله والحافر على استخراج الماء بموت أى ومشاركة الحافر على استخراج الماء بموت • واعلم أن هذه المسئلة إنما تكون من الإجارة على البلاغ إن صرح عند العقد بالإجارة أو سكوت ولم يصرح بشئ أما إن صرح عنده بالجمالة كانت جمالة ومفهوم قوله بموت أنه لو شارطه على استخراج الماء بملك كانت إجارة لا على البلاغ إن صرح عند العقد بها أو سكوت فيستحق من الأجرة بنسبة ما عمل إن ترك وإن صرح بالجمالة كانت جمالة فاسدة (قوله أو يتمه الخ) وحينئذ فالمراد إلا أن يحصل الاتضاع بالعمل السابق بأن يستأجر أو يجعل على تمام العمل الأول أو يتمه بنفسه أو بعيده (قوله فيستحق الأول من الأجر) أى على عمله بنسبة ما يأخذه الثاني على عمله سواء كان عمل الثاني قدر عمل الأول أو أقل أو أكثر وهذا الذى قاله المصنف قول مالك وقال ابن القاسم له قيمة عمله (قوله ولو كان هذا الأجر) أى الذى يأخذه الثاني (قوله فجعل لغيره عشرة على إصالحها نصف الطريق (١)) أى نصفها بحسب التبع لا مجرد المسافة وقوله فإذا كان الأول بلقها النصف الخ أى وأما لو كان الأول بلقها ثلث الطريق وتركها واستؤجرا الثاني على كمال المسافة بشرة كان للأول خمسة وهكذا فلو أوصلها الجاعل بنفسه أو بعيده أو أوصلها له غيره مجازاً يقال ما قيمة ذلك أن لو استأجر ربه أو جاعل عليه وبعطى الأول بنسبته فلو (١) قوله على إصالحها نصف الطريق نسخة الشارح التى بيدنا فجعل لغيره عشرة مثلاً على إصالحها للمكان المعلوم

هذا الأجر أكثر من الأول لأن الجاعل قد استضع بما عمله للعامل الأول مثله أن يجعل للأول خمسة على أن يجعل له خشبة إلى مكان معلوم فحملها وتركها أثناء الطريق فجعل لغيره عشرة مثلاً على إصالحها للمكان المعلوم فإذا كان الأول بلقها النصف فله عشرة أيضاً لأنه الذى ينوب فعل الأول من عمل الثاني لأن الثاني لما استؤجر من نصف الطريق

علم أن أجرة الطريق عشرون انظر (٦٢) الشراح ، ثم إن الاستثناء يرجع لما قبل الكاف فقط كما يفيد كلامه في التوضيح ولا يرجع

لما بعدها وعليه فن
استأجر سفينة لمحل
كمصح ففرقت أثناء
الطريق وذهب بعض القمح
وبقى البعض فاستأجر
ربه على ما بقي فان للاول
كرام ما بقي الى محل الفرق
على حساب الكراء الأول
لان نسبة الثاني وليس له
كرام ما ذهب بالفرق وأما
لو خرج منها اختيارا
لكان عليه جميع الكراء
لانه عقد لازم لهما كمن
اكثرى دابة لمحل وتركها
في الاثناء بلا عذر وكذا
يلزمه جميع الكراء لو فرط
في نقل متاعه بعد بلوغ
الفاية حتى غرق وقوله
(وإن استحق ولو بحرية)
مبالغة في قوله يستحقه
السامع بقطع النظر عن
قوله بالتام أي أن من أتى
بالعبد الآبق فاستحقه
شخص أو استحق بحرية
فانه يستحق الجمل على
الجاعل ولو لم يقبض لانه
ورطه في العمل ولولا
الاستحقاق لقبضه
واستولى عليه ولا يرجع
الجاعل بالجمل على
المستحق عند ابن القاسم
وهو المشهور (بخلاف
موته) أي الآبق قبل
تسليمه لربه فلا شيء للعامل
(بلا تقدير زمن) متعلق

جاعل ربه نفس العامل الاول على التام لاستحق الجمل للعقود عليه أولا فقط (قوله علم أن أجرة الطريق) أي يوم استأجر الاول عشرون لا يقال الاول رضى بعملها جميع الطريق بغمسة فكان يجب أن يعطى نصفها والمقابلة جائزة في الجمل كالبيع لانا نقول لما كان عقد الجمل منحلًا من جانب العامل بعد العمل فلما ترك بعد عمله نصف المسافة صار تركه للتمام إبطالا للعقد من أصله وصار الثاني كاشفا لما يستحقه الاول ، هذا ما ذكره الشراح الذي أجال الشارح عليه (قوله ولا يرجع لما بعدها) أي وهو كراء السفن لان عقدها لازم فإذا لم يتم العمل في السفينة واستأجر رب المحمول سفينة أخرى على التام كان له من الكراء بحسب الكراء الاول نفسه لا بحسب كراء السفينة الثانية (قوله فاستأجر ربه على ما بقي الخ) أي وأما لو باع ذلك الباقي في محل الفرق ولو يربح فلا يلزمه أجرة لانا غرق ولما باعه كما جزم به عج في حاشية الرسالة واختاره شيخنا المدوني (قوله فان للاول الخ) لا يقال هذا معارض لما مر من إن كراء السفينة لا يستحق إلا بالتام وانه إذا غرق ما فيها أثناء الطريق فلا كراء له لانا نقول محله ما لم يستأجر رب المحمول سفينة أخرى على التام وإلا كان للاول بحسب كراء نفسه الاول (قوله وليس له كراء ما ذهب بالفرق) أي لعدم تمكن ربه من قبضه (قوله اختيارا) أي وأما لو خرج منها لو حلها ثم خلصت فانظر هل يكون كمرض دابة بسفر ثم تصح فلا يلزم عوده لها أم لا قاله عبق قال شيخنا الظاهر أنها إن خلصت من الوحل سليمة فليس كمرض الدابة ويلزمه العود لها وإذا حصل فيها أثر وخوف وأصلح فهو مثله فلا يلزمه العود (قوله وكذا يلزمه جميع الكراء الخ) في ح إذا صب القمح في سفينة لجماعة وغرق بعضه فان عزل قمح كل واحد على حدة فهو على حكم نفسه وإلا اشتركوا (قوله وإن استحق) أي بعد وصول الجاعل للبلد وقبل قبض ربه أما لو استحق منه وهو في الطريق قبل إتيانه البلد فلا جعل له كما ارتضاه بن (قوله ولو بحرية) ودبلو على أصبغ القائل بسقوط الجمل إذا استحق بحرية (قوله بقطع النظر عن قوله بالتام) أي وإلا لاقتضى أنه لا جعل له إذ استحق الآبق قبل قبض ربه الذي هو معنى التام وليس كذلك ولذا قال ابن غازي اللاتقي أن لو قال المصنف أو استحق ولو بحرية بالعطف على المستثنى من مفهوم التام (قوله ولا يرجع الجاعل للجمل) أي الذي دفعه للعامل (قوله وهو المشهور) أي خلافاً لمحمد بن الواز القائل للجاعل أن يرجع على المستحق بالانقل من السمي وجعل المثل (قوله بخلاف موته) أي في يد العامل بعد بيعه به لبلد ربه وقبل تسليمه له (قوله قبل تسليمه) أي وأما لومات بعد ما تسلمه ربه ولو منفوذ المقاتل فانه يستحق الجمل لأنهم جعلوا منفوذ المقاتل حكمه حكم الحي في مسائل كما لومات إنسان عن وارث منفوذ المقاتل فانه يرث وكما هنا قيل الفرق بين الاستحقاق بحرية وبين موته عدم النفع بالميت بخلاف المستحق فان فيه نقماً في ذاته وإن لم يكن للجاعل تأمل (قوله متعلق بصحة) أي تعلقا معنوياً فلا ينافي أنه متعلق بمحذوف حال أي صحة الجمل بالتزام أهل التبرع جعلا حالة كونه ملتبساً بعدم تقدير الزمن (قوله على حذف مضاف) الأولى حذف ذلك بدليل ما بعده من التعميم وذلك لأن التباسه بعدم تقدير الزمن صادق بما إذا سكت عن تقديره وبما إذا شرط عدم تقديره وما ذكره من شرط عدم التقدير قاصر على الصورة الثانية دون الأولى فتأمل (قوله فان شرط الخ) أي كأجاعتك على الاتيان بجدي الآبق بدينار بشرط أن تأتي به في شهر أو جمعة ، وأشار الشارح بقوله فان شرط الخ الى أن قول المصنف إلا بشرط ترك متى شاء مستثنى من مفهوم ما قبله (قوله إلا بشرط ترك متى شاء) أي فيجوز إن قيل شأن هذا العقد التارك فيه متى شاء فلم كان العقد غير جائز إذا قدر بزمن

عند

بصحة على حذف مضاف أي صحة الجمل بشرط عدم تقدير

أي تعيين زمن سواء شرط عدمه أو سكت عنه فان شرط تقديره منع (إلا بشرط ترك متى شاء) أي إلا أن يشترط على العامل

أن له ترك العمل متى شاء فيجوز حينئذ لانه رجع حينئذ لاصله وستتم من كون الزمان (٣٣) ملغى وإنما ضرر تقدير الزمان لان

العامل لا يستحق الجمل إلا بتمام العمل قد بنقضى الزمان قبل التمام فيذهب عمله باطلا فبزيادة غرر وإخراج له عن سقته ومثل شرط الترك متى شاء إذا جمل له الجمل بتمام الزمان تم العمل أم لا فيجوز إلا أنه قد خرج حينئذ من الجملة إلى الاجارة (ولا قد مشروط) بالجبر عطف على بلا تقدير ومن أى وبلا قد مشروط والأولى أن يقول وبلا شرط قد فان شرط التدمر ولولم يحصل قد بالعدل لردد النقود بشرط بين السلفية والثمنية ولا يضر التقيد تطوعاً والجمل يصح) في كل ما جاز فيه الاجارة) أى كل ما جاز فيه عقد الاجارة جاز فيه الجملة (بلا عكس) فليس كل ما جاز فيه الجملة جاز فيه الاجارة فالجملة أعم بالجملة التعلق وإلا فهما عقدان متباينان وهذا هو من المصنف والذي في المدونة عكس ما قال المصنف فالاجارة أعم والحق أن بينهما العموم والخصوص الوجهي فيجتمعان في نحو بيع أو شراء ثوب أو أنواب قليلة أو حفر بئر

عند عدم الشرط مع أن شأنه يخفى عن الشرط المذكور قلت المجهول له إذا قدر عمله بزمان عند عدم الشرط داخل على التام في الظاهر وإن كان له الترك في الواقع وحينئذ ففرره قوى وأما عند الشرط فقد دخل ابتداء على أنه غير ضرره ضيف (قوله ان له ترك العمل متى شاء) أى وأن له بحساب ما عمل والقرينة على إرادة هذه المقو هي القرار من إضاعة العمل باطلا كذا قرر شيخنا (قوله ومثل الخ) أى فإذا قال له أجاعلك على أن تأتيني بعدى في شهر بدينار حملت أم لا انقلبت الجملة إجارة وينظر حينئذ إذا لم يأت به فان عمل استحق تقدير عمله وإن لم يعمل فلا شيء له كذا قرر سيدي محمد الزرقاني (قوله والأولى أن يقول وبلا شرط قد) أى لأن قوله بلا قد مشروط صادق بأن لا يكون هناك قد أصلاً أو كان هناك قد تطوعاً أو كان هناك اشتراط قد ولم يحصل بالعدل مع أنه في هذه الثالثة ممنوع (قوله بين السلفية) أى أن لم يوصله لربه بأن لم يجده أصلاً أو وجده وهرب منه في الطريق وقوله والثمنية أى إن وجد الأبق وأوصله لربه (قوله فالجملة أهم باعتبار التعلق) أى باعتبار المجل الذي تعلق به وقوله وإلّا فهما عقدان متباينان أى وإلا قل أن أهمية الجمل من الاجارة باعتبار المجل بل قلنا إن أهميته باعتبار مفهومهما فلا يصح لأنهما عقدان متباينان مفهوماً (قوله وهذا هو الخ) قد يجاب عن المصنف بأن الاجارة مبتدأ مؤخر وفي كل ما جاز فيه خبر مقدم والضمير في جاز للجمل فوافق كلام المصنف كلام المدونة وليس قوله في كل ما جاز فيه متعلقاً بقوله سابقاً صحة الجمل وإن الاجارة فاعل جاز حتى يأتي الاعتراض المذكور (قوله والذي في المدونة الخ) نصها كل ما جاز فيه الجمل كحضر الآبار في الموات جازت فيه الاجارة وليس كل ما جازت فيه الاجارة جاز فيه الجمل ألا ترى أن خياطة ثوب وخدمة عبد شهراً وبيع سلع كثيرة وحفر الآبار في الملك فان العقد على ما ذكر يصح إذا كان إجارة لجملة لأنه يبقى للجامل منفعة إن لم يتم المجهول له العمل والجمل إنما يكون فيما لا يحصل للجامل نفع إلا بتمام العمل (قوله والحق أن بينهما الخ) أى وحينئذ فكلام المدونة غير مسلم أيضاً (قوله فيجتمعان في نحو بيع أو شراء ثوب) أى أن العقد على بيع ما ذكر أو شراؤه يصح إجارة وجملة (قوله أو أنواب قليلة) الأولى حذفه لما سئل (قوله وتنفرد الاجارة في خياطة ثوب وبيع سلع كثيرة) أى فلا يصح في العقد على ذلك أن يكون جملة بأن نجعله على شرط التام لأن الجامل قد ينتفع بخياطة البعض أو بيع البعض باطلا إن لم يتم العامل العمل ويصح في العقد على ما ذكر أن يكون إجارة بأن يدخل على أن له بحساب ما عمل إن ترك قوله وبيع سلع كثيرة أى إذا كان لا يستحق شيئاً من الأجر إلا ببيع الجميع ثم ان ما اقتضاه كلام الشارح من جواز الجمل على بيع الثياب القليلة ومنعه على بيع الكثيرة فيه نظر والحق أنه لا فرق بين القليلة والكثيرة في أنه متى انتفع الجامل بالبعض بأن دخلا على أن العامل لا يستحق شيئاً إلا بالتام منع الجمل على بيع القليل وبيع الكثير كما قال ابن رشد في المقدمات والحاصل أن المجاملة على بيع ما زاد على ثوب ان دخلا على أن له في كل ما يباع بحسابه اذا ترك جاز وان دخلا على أنه لا يستحق شيئاً إلا ببيع الجميع منع لا فرق بين كون الزائد على الثوب كثيراً أو قليلاً كما صرح بذلك ابن رشد وابن عاشرانظر (قوله كما بق ونحوه) أى غير شارد فان العقد على الاتيان به وأنه لا يستحق الجمل إلا بالتام جمل (قوله نعم الخ) استدراك على قوله سابقاً تبهما ليج والحق الخ وحاصله أن ما قاله عيج من أن بينهما عمومياً وخصوصاً وجهها لا يتم لأن الجملة لم تنفرد عن الاجارة بجمل وما جهل حاله ومكانه كما يصح فيه الجمل يصح فيه الاجارة كأن يؤجره على التفتيش على عبده الأبق كل يوم بكذا آتى به أم لا

خلاصة واقتضاء دين وتنفرد الاجارة في خياطة ثوب وبيع سلع كثيرة وحفر بئر في ملك وسكنى بيت واستخدام عبد ودابة وتنفرد الجملة فيما جهل حاله ومكانه كما بق ونحوه ، نعم كلام المدونة أقرب للصواب لجواز أن يقال إن ما جهل مكانه تصح فيه الاجارة

على تقدير العلم وبائع على صحة الجمل بقوله (قوله في الكثير) كعبيد كثيرة أثبت أو ابل كثيرة شرفت واستثنى من الكثير قوله (إلا) على (كثير) أو شراء (٦٤) (لمع كثيرة) من ثياب أو رقيق أو ابل فلا يجوز الجمل عليها إذا كان (لا يأخذ شيئاً)

من الجمل (إلا) بالجميع (أي الإبيع أو شراء الجميع) أي وقع ذلك بشرط أو عرف فإن شرط أو جرى العرف بأن ما باعه أو اشتراه فله بحسابه جاز لأن كثرة السلع بمنزلة عهود متعددة يستحق الجمل في كل صلعة بانتهاء عملها ولم يذهب له عمل باطل (وفي شرط منفعة الجاعل) أي هل يشترط لصحة الجمل وقفه على منفعة الجاعل بما يحصله العامل كابق أو لا يشترط كأن يعمل له ديناراً على أن يصعد جبلاً مثلاً لا شيء يأتي به (قولان) المشهور الأول ولا يجوز الجمل على إخراج الجان من شخص ولا على حل - حر ولا حل - مربوط لأنه لا يعلم حقيقة ذلك (ولمن لم يسمع) الجاعل يقول من فعل كذا فله كذا (جعل مثله) ولوزاد على ما سماه الجاعل على فرض لو سمى شيئاً (إن اعتاده) ولو كان ربه يتولى ذلك (كحلفهما) أي المتجاعين (بعد تخلفهما) أي بعد اختلافهما في قدر الجمل بعد تمام العمل ولم يشبهها فيقضى له بجمل المثل

والخاصل أن العقد على الأبق إن كان على الاتيان به وأنه لا يستحق الأجرة إلا بالتام فهو جعالة وإن كان على التفتيش عليه كل يوم بكذا آتى به أولاً فهو إجارة فالحق مافي الدونة من أن بينهما عمومياً وخصوصاً مطلقاً وأن الإجارة أعم (قوله على تقدير العلم) أي على تقدير علم العامل بالجمل وقد يقال لا حاجة لتقدير المذكور بل يجوز الإجارة عند جهل العامل للمحل كما مثلنا على أن عجبنا جعل محل أفراد الجمل فيما جهل حاله ومكانه وما علم محل آخر فتأمل (قوله إذا كان لا يأخذ شيئاً) وذلك لأنه إذا بلغ بعضها أو اشترى بعضها وترك فقد انقض الجاعل وذهب عمل العامل باطلا (قوله من الجمل) أي العوض (قوله أي وقع ذلك) أي العقد على أنه لا يأخذ شيئاً إلا بالجميع بشرط أو عرف (قوله لأن النعم) علة لجواز وان دفع به ما يقال الحكم بالجواز يخالف قوله سابقاً يستحقه السامع بالتام (قوله وفي شرط منفعة الجاعل) أي هل يشترط في صحة الجمل أن يكون فيما يحصله العامل منفعة تعود على الجاعل أولاً يشترط (قوله لأنه لا يعلم حقيقة ذلك) أي أنه لا يتأتى الوقوف على كون الجان خرج أولاً ثم إن هذا التليل يقتضي أنه إذا تكرر النفع من ذلك العامل وجرب وعلمت الحقيقة جاز الجمل على ما ذكره به أئمة ابن عرفة وقيد ذلك بما إذا كانت الرقية عرية أو عجمية معروفة للعي من عدل ولو إجمالاً لئلا تكون التسلطاً مكفرة (قوله ولمن لم يسمع الجاعل) أي لا مباشرة ولا بواسطة وإلا استحق المسمى بتمام العمل وحاصله أنه إذا قل المالك من آتى بعدي الأبق فله كذا فجاء به شخص لم يسمع كلام ربه لا مباشرة ولا بواسطة وأن ربه لم يقل شيئاً فجاء به شخص فإنه يستحق جمل المثل سواء كان جمل المثل أكثر من المسمى أو أقل منه أو مساوياً له بشرط كون ذلك الشخص الآتى به من عادته طلب الأبق فإن لم يكن عادته ذلك فلا جعل له وله النفقة فقط يقول المصنف ولمن لم يسمع ربه صادق بأن لا يحصل من ربه قول أصلاً يسمعه وبما إذا حصل منه قول ولكن لم يسمعه العامل لا مباشرة ولا بواسطة (قوله ولو كان ربه يتولى ذلك) أي شأنه أن يتولى ذلك بنفسه أو بخدمة (قوله كحلفهما) أي ويبدأ أحدهما بالقرعة كذا قيل والظاهر أنه يبدأ العامل لأنه بائع لمنافسه اه شيخنا عدوى (قوله أي بعد اختلافهما في قدر الجمل) حمل المصنف على اختلافهما في قدر الجمل متعين خلافاً لمن حمله على اختلافهما في السماع وعدمه بأن ادعى العامل أنه سمع ربه يقول من آتى بعدي فله كذا وقال ربه لم يسمع بل أثبت به ولم يسمع مني شيئاً وذلك لانهما عند تنازعهما في السماع وعدمه لا يتعاقبان والقول قول ربه ثم ينظر في العامل هل عادته طلب الأبق فله جعل مثله أم لا فله النفقة قطع (قوله ونكولهما) في حالة عدم شبههما كحلفهما في كونه يقضى للعامل بجمل المثل (قوله فالقول لمن العبد مثلاً في حوزة منهما) فإن وجد ولم يكن يبدوا أحد منهما بأن كان يسد أمين فالظاهر أن حكمه حكم ما إذا لم يشبه واحد منهما فيتعاقبان ويقضى بجمل المثل وما ذكره الشارح من أنهما إذا أشبهما فالقول لمن العبد في حوزة هو ما ارتضاه ابن عبد السلام وقال ابن هرون إذا أشبهما معاً فالقول للجاعل لأنه غارم ابن عرفة وقول ابن عبد السلام أظهر انظر (قوله ولرب تركه) هذا راجع لما فيه جعل المثل وحاصله أنه إذا جاء العامل الذي شأنه طلب الأبق بالآبق قبل أن يقول ربه من آتى بعدي فله كذا فلب الرب العبد تركه لمن جاء به عوضاً عما يستحقه من جمل المثل فإن التزم به جعلاً ولم يسمعه الآتى به فهل كذلك لرب العبد تركه لمن جاء به عوضاً عما يستحقه من جمل المثل وهو ما قاله عجب ونازع طفي بأن له في هذه الحالة جعل مثله إن اعتاد طلب الأبق وإلا فالنفقة وليس لربه أن يتركه له في هذه الحالة انظر بن

فإن أشبه أحدهما فالقول له يمين ويقضى للحالف على التاكل ونكولهما كحلفهما فإن أشبهما معاً فالقول لمن العبد مثلاً وتامل في حوزة منها (ولرب تركه) أي الآبق مثلاً (تركه) للعامل حيث لم يسمع من عادته طلب الضوال آتى به لربه كانت قيمته قدر جعل

المثل أو أقل أو أكثر ولا مقال له بخلاف ما إذا سمعه مسمى شيئا ولو بواسطة فله ماسماه (٦٥) ولو زاد على قيمة العبد لأن ربه

وتأمل ذلك (قوله ما إذا سمعه) أى ما إذا سمع العامل ربه مسمى شيئا (قوله فالفقة فقط) أى بخلاف ما إذا اعتاده ووجب له جعل المثل أو وجب له المسمى فإن نفقة الآبق على العامل ولو استقرت الجعل اه عبق (قوله أى فله أجره عمله الخ) الأولى أى فله ما أنفق حال تحصيله على نفسه وعلى العبد من أجره دابة أو مركب اضطر لها بحيث لم يكن الحامل على صرف تلك الدراهم إلا تحصيله لأن تلك الدراهم بمثابة ما فدى به من ظالم وأما ما شأنه أنه ينفقة العامل على نفسه في الحضر كالأكل والشرب فلا يرجع به على ربه وإن كان السفر متفاوتا بأن كان المأكل في محل العامل أرخص منه في البلد التي سافر إليها التحصيل العبد فانه يرجع بما بين السفين في التفاوت اه تقرير شيخنا عدوى (قوله وما أنفق عليه من أكل وشرب) الأولى اسقاط ذلك لأن نفقة الطعام والشراب والكسوة على ربه ولو وجب للعامل جعل المثل أو المسمى فإذا قام بها العامل رجع بها عليه فالأولى للشارح أن يقول أى فله ما أنفق في تحصيله من أجره مركب أو دابة احتاج لها وأجره من يقبضه له ان احتاج الحال لذلك (قوله وإن أفلت) يستعمل لازما ومتعديا يقال أفلتته وأملت بنفسه فيصح في المتن قراءته بالبناء للفاعل أو المفعول (قوله فجاء به آخر) أى من غير استئجار ولا مجاعة أى والحال أن عادة ذلك الآخر طاب الأباقي (قوله لمكانه الأول) أى الذى كان آبقا فيه (قوله نسبته) أى نسبة عمله منظورا في ذلك لسهولة الطريق وصعوبتها لا لمجرد المسافة (قوله وإن جاء به الخ) يعنى أن رب الآبق إذا جعل لرجل درهما على أن يأتيه بعبد الآبق وجعل آخر نصف درهم على أن يأتيه بعبد فأتيا به معا فانهما يشتركان في ذلك الدرهم اذ هو غاية ما يلزم رب العبد بنسبة ما سماء لكل واحد بمجموع التسميتين فيأخذ الأول ثلثيه ويأخذ الثانى ثلثه لأن نسبة نصف الدرهم الى درهم ونصف ثلث ونسبة الدرهم كذلك ثلثان هذا هو المشهور وهو قول ابن القاسم وقال ابن نافع وابن عبد الحكم أن لكل واحد منهما نصف ما جعل له ورجحه التونسي واللخمي ق قوله وإن جاء به ذو درهم أى سماء له وقوله وذو أقل أى سماء له أيضا وقوله بنسبة ما سماء لكل أى لمجموع التسميتين (قوله قسم ماسماه لأحدهما نصفين) أى باتفاق القولين للتقدمين (قوله اعتبرت قيمته) أى فلو جعل لأحدهما عشرة وللآخر عرضا وأتيا به معا فلى قول ابن القاسم يقوم العرض فان ساوى خمسة فلصاحب العشرة ثلثاها وبغير صاحب العرض بين أن يأخذ ثلث العشرة أو ما يقابل ذلك من العرض الذى جعل له وأما على مقابله فلصاحب العشرة نصفها ولصاحب العرض نصفه فان جعل لكل منهما عرضا واختلفت قيمتهما أو اتفقت جرى على ما تقدم (قوله ولكليهما الفسخ) أى الترك لانه عقد جائز غير لازم والعقد الغير لازم لا يطلق على تركه فسخ الا بطريق التجوز اذ حق الفسخ انما يستعمل في ترك الأمر اللازم والعلاقة المشابهة للعقد اللازم في الجملة (قوله ولزمت الجاعل) المراد به ملتزم الجعل لامن تعاطى عقده فقط كالوكيل الذى لم يلتزم جملا وظاهره اللزوم للجاعل بالشروع ولو فيها لا بال له فلا يقال له في حله بل يلزمه البقاء بخلاف العادل فانه باق على خياره (قوله جعل المثل) هذا هو المعتمد وقيل له أجره مثله سواء تم العمل أم لا ردا له إلى صحيح أصله وهو الاجارة وانما كانت أصلا له لأنهم اشترطوا في عاقدي الجعل ما اشترطوه في عاقدي الاجارة (قوله ردا الى صحيح نفسه) الأولى تأخير عن قوله وإن لم يتم العمل فلا شيء له لأجل أن يكون قوله ردا له الخ راجعا للامرين (قوله لا يجعل مطلقا) أى الا أن يكون الفاسد ملتبسا بجعل أى بدوى مطلقا كما اذا قال ان أتيتني ببدي الآبق فلك كذا وإن لم تأت به فلك كذا فأجرة المثل وإن لم يأت به وانما كان ما يأخذه العامل اجرة عند جعل العوض له مطلقا لا جملا لان هذا العوض

ورطه (والأى) يكفل من لم يسمع معتادا لطاب الآبق (فالفقة) فقط أى فله أجره عمله في تحصيله وما أنفق عليه من أكل وشرب وركوب احتاج له ولا جعل له (وإن أفلت) العبد من يد العامل قبل اتصاله لربه (فجاء به آخر) قبل أن يصل لمكانه الأول (فلكل) من العاملين (نسبته) من الجعل فان جاء به الأول ثلث الطريق مثلا والثانى باقى كان للأول الثلث في الجعل المسمى وللثانى ثلثه فان أتى به الثانى بعد أن وصل لمكانه الأول فلا شيء للأول (وإن جاء به ذو درهم) سماء له (وذو أقل) اشتراكا فيه (أى في الدرهم فيقسمانه بنسبة ما سماء لكل فلذى الدرهم ثلثاه ولذى النصف ثلثه فان تساوى ما سمعه لكل قسم ماسماه لأحدهما نصفين فان مسمى لهما أو لأحدهما عرضا اعتبرت قيمته (ولكليهما الفسخ) قبل الشروع في العمل (ولزمت الجاعل بالشروع) فيه دون العامل (وفى) الجعل (الفاسد) لانه شرط من شروطه (جعل المثل)

٩ - دسوقى - بع
 إن تم العمل ردا له إلى صحيح نفسه فان لم يتم فلا شيء له
 (إلا بجعل مطلقا) أى إلا أن يجعل له الجعل مطلقا تم العمل أم لا (فأجرته) أى أجره المثل وإن لم يأت به والله أعلم

الذي يأخذه عند عدم الاتيان به ليس جملا حقيقة بل نفقة بخلاف ما يأخذه عند الاتيان به فانه
جعل حقيقة فقبلت حالة عدم الاتيان به على حالة الاتيان به إذ ليس العوض فيها جملا حقيقة واعلم
أنهم متى قالوا جعل للثلث توقف على التمام بخلاف أجرته

﴿باب احياء اللوات﴾

(قوله موات الأرض) من اضافة الصفة للوصف أى الأرض الميتة (قوله ففتح اليم) أى لأن
للوات بضم اليم اللوات وأما بفتحها فيطلق على الميت وعلى الأرض التي لا مال لها ولا انتفاع بها فهو
بالفتح من الالفاظ المشتركة (قوله ماسلم عن الاختصاص) استغنى بالاسم المحلى بأل عن أن يقول عن
الاختصاصات لافادة الاسم المحلى العموم (قوله أى أرض سلمت الخ) أشار الشارح الى أن ما واقعة
على أرض وحينئذ قد ذكر الضمير في سلم مراعاة للفظ ما (قوله وهنا تم التعريف) اعترض هذا
التعريف بأنه يقتضى أن حريم البلدة لا يسمى مواتا لعدم سلامته من الاختصاص وهو مخالف لما
أطبق عليه أهل اللذهب من أن حريم العمارة يطلق عليه موات لانهم ذكروا أن اللوات قسبان قريب
من العمران وبعيد منه فالقريب يقتضى في احيائه لاذن الامام دون البعيد فالاولى أن يجعل قوله
بعمارة من جملة التعريف فيدخل به في التعريف كل ما وقع فيه الاختصاص بغیر العمارة كالحریم والحلى
ويكون قوله ولو اندرست مبالغة فيافهم من أن العمر ليس بموات فكأنه قال فالعمر ليس بموات بل
يخص به معمره ولو اندرست عمارته (قوله بعمارة ولو اندرست إلا لحياء) حاصل ما يفيد كلام
التوضيح قلا عن البيان ان العمارة تارة تكون ناشئة عن ملك وتارة تكون لحياء ويحصل
الاختصاص بها إذا لم تدرس في القسمين وأما اذا اندرست فان كانت عن ملك كارت أو هبة أو
شراء فالاختصاص باق ولو طال زمن الاندراس اتفاقا وان كانت لحياء فهل الاختصاص باق
أولا قولان فالاول يقول ان اندراسها لا يخرجها عن ملك محيها ولا يجوز لغيره ان يحبسها وهى للأول
ان عمرها غيره ولو طال زمن اندراسها وهو قول سحنون والثاني يقول إن اندراسها يخرجها عن
ملك محيها ويجوز لغيره احيائها وهو قول ابن القاسم وعلى الثاني درج المصنف ولكنه مقيد بما إذا
طال زمن الاندراس كما في التوضيح عن ابن رشد إذا علمت هذا قول المصنف والاختصاص بعمارة
أى سواء كانت ناشئة عن ملك أو لحياء ولو في قوله ولو اندرست لدفع التوهم لا للخلاف ولو
عبر إن كان أولى وقوله إلا لحياء أى إلا إذا كانت العمارة لاجل احياء فاندراسها يخرجها عن
ملك محيها كما لابن القاسم ويقيد ذلك بالطول كما علمت واعترض على المصنف في قوله بعمارة من
حيث يفهم لكون العمارة ناشئة عن ملك أو لحياء بدليل الاستثناء بأن العمارة الناشئة عن الملك
مستغنى عن ذكرها لان مجرد الملك كاف في الاختصاص ولا يفتر للعمارة وأجيب بأنه إنما ذكره
لاجل تقسيم العمارة فتأمل انظر بن (قوله أى مع طول زمانه) أى فانها تكون للآخر الذي
أحياءها بعد طول زمن الاندراس (قوله كمن اشترى أرضا) هذا تنظير وهو مفهوم قول المصنف
إلا إذا كانت العمارة لحياء (قوله ومفهوم إلا لحياء أنه ان احياء الخ) فيه أن هذا
منطوق الاستثناء لا مفهومه فالاولى ابدال مفهوم بمنطوق وانما أعاد هذا الكلام مع ذكره
له أولا لاجل الدخول على قوله فان عمرها الخ (قوله وأما قبله) أى الطول وقوله فان عمرها أى قبل
طول زمن الاندراس (قوله والا) أى والا يكن جاهلا بل عالما بعممرها الاول والقرض انه لم يطل
زمن الاندراس (قوله وهذا) أى عدم كونها لمن احياءها قبل طول زمن الاندراس وقوله ما لم يسكت الخ
أى وحلف أن تركها لها ليس اعراضا عنها وأنه على نية اعادةها والحاصل ان عدم فواتها على محيها

ذكر فيه موات الأرض
واحياءها وما يتعلق بذلك
قال (موات الأرض)
فتح اليم (ماسلم) أى أرض
ميتة أى خلت (عن
الاختصاص) بوجه من
الوجوه الآتية وهنا تم
التعريف وقوله (بعمارة)
خير مبتدا محذوف أى
والاختصاص كائن بسبب
عمارة من بناء أو غرس أو
تخصيص ماء أو نحو ذلك (ولو
اندرست) تلك العمارة فان
الاختصاص لمن عمرها
بقي (إلا لحياء) من آخر
بعد اندراسها أى مع
طول زمانه كما في النقل
فاحياؤها من ثان قبل
الطول لا تكون له بل
لأول كمن اشترى أرضا
أو وهبت له أو وقت
عليه من احياءها واندرست
فان ملكه لا يزول عنها
ولو طال الزمان إلا لحياء
بشرطها في غير الوقف
كما يأتي إن شاء الله تعالى
ومفهوم إلا لحياء أنه ان
أحياءها ثان بعد طول
اختصاص بها وأما قبله فلا
فان عمرها جاهلا بالاول
فهو قيمة بنائه قائما للشبهة
والإلتفات وهذا ما لم
يسكت الأول بعد علمه
بتمير الثاني وإلا كان
سكوته دليلا على تسليمه
الأرض لغيرها (وبغيرها)
محذوف على محذوف أى

فيختص بالمارة وبحريمها قاله للتدنية داخله على التصور عليه ثم فصل الحريم بقوله (٦٧) (مخطب) فتح الخطاب

مكان يقطع منه الخطبة
(ومرعى) مكان الرعى
(يلحق) ذلك المخطب
والرعى (غُدْوًا) ضم
القين المعجمة والدال
للهملة وتشديد الواو
ما قبل الزوال (وَرَوَّاحًا)
ما بعده حال مسكون
المخطب والمرعى (بلد)
يعنى إذا عمر جماعة بلدًا
فاتهم يختصون بها وبحريمها
من مخطب ومرعى
لدوابهم يلحق كل منها
على عادة الحاطبين والرعاة
لقضاء حاجتهم مع مراعاة
الصلحة والاتفاق بالمخطب
وحلب الدواب ونحو
ذلك غُدْوًا ورواحًا فلا
مشاركة لغيرهم فيه ولا
يختص به بعضهم دون
بعض لأنه مباح لهم ومن
أتى منهم بخطب أو نحوه
فهو له ملك يتصرف فيه
تصرف الملاك (ومالا)
يضيق على (وارد) من
عائل أو غيره حريم بشر
ماشية أو شرب (و) (مالا)
يضرب بماء حريم (لغيره)
أى بشر الزراعة وغيرها
بالنسبة للثاني وبشر للماشية
بالنسبة للاول ومراده
أن منتهى مالا يضرب ولا
يضيق هو منتهى حريم الغير
وفي نسخة وما يضيق الخ
بدون نفي وهو بيان
للحريم الذى لرب البئر

الأول بأحياء الثاني قبل طول الانداس مقيد بقيدين عدم سكوته بعد علمه بتعمير الثاني وحلفه
فان اتنى واحد منهما اختص بها الثاني وحمل الأول على الاعراض عنها (قوله فيختص بالمارة) أى
فيختص العمر بالمارة وبحريمها فإذا جاء شخص آخر وبني في حريم المارة وأحياء بالمارة أو
بتعمير ماء فيه فلا يملكه سواء كان من أهل البلد أو من غيرهم وإنما لجميع البلد الاتفاق به نعم إذا أراد
إنسان أن يحويه بأذن الامام كان له ذلك (قوله على المقصود عليه) الأول (١) حذف عليه لأن الحريم
مختص بالمعمر ومقصود عليه (قوله يلحق غُدْوًا) أى يلحق الشخص الموصول لكل منهما قبل
الزوال ويرجع الشخص منهما لقومه في ذلك اليوم بعد الزوال مع مراعاة المصلحة المترتبة على الذهاب
والرجوع بحيث ينتفع في ذلك اليوم الذى يذهب فيه ويرجع بالمخطب الذى يختص به في طبع ونحوه
وينتفع بالدواب في حلب وطبخ ما يعلب لا مجرد الغدو والرواح (قوله ولا يختص به بعضهم دون
بعض) أى فلو أراد أحدهم أن يحويه بمارة أو غيرها فلم يمنع إلا إذا كان بأذن الامام (قوله ومالا
يضيق) عطف على مخطب (قوله أو غيره) أى كبهيمة (قوله حريم لبشر ماشية) مثله النهر فحريمه
ما ذكر أى مالا يضيق على من يردده من الآديين والبهايم وقيل ألفادراع وقد وقعت الفتوى قديما
بهدم ما بنى بشاطئ النهر وحرمة الصلاة فيه إن كان مسجداً كما في المدخل وغيره (٢) ونقل البدر
القرافي عن سحنون وأصبغ ومطرف أن البحر إذا انكشف عن أرض وانتقل عنها فاتها تكون
فيئاً للمسلمين كما كان البحر لا لمن يليه وللمن دخل البحر أرضه وقال عيسى بن دينار إنها تكون
لمن يليه وعليه حمديس والفتيا والقضاء على خلاف قول سحنون اه شيخنا عدوى (قوله وغيرها)
أى من الآبار كبر الماشية والشرب وقوله بالنسبة للثاني أى وهو مالا يضر بالماء وقوله بالنسبة للثاني أى
وهو مالا يضيق على وارد وحاصله أن ما لا يضر بالماء حريم لكل بئر وزاد على ذلك بالنسبة لبشر ماشية
والشرب مالا يضيق على وارد ولذا قال عياض حريم البئر ما اتصل بها من الأرض التي من حقها أن لا
يحدث فيها ما يضر بها ظاهراً كالبناء والفرس أو باطناً كحفر بئر ينشف ماءها أو يذهبها أو حفر
مرحاض تطرح النجاسات فيه يصل إليها وسخها اه (قوله ومراده أن منتهى الخ) هذا جواب عما يقال
إن في عطف مالا يضيق على مخطب شيئاً لأن الكلام في الحريم الذى له اللع منه ومالا يضيق على وارد
وكذا مالا يضر بالماء ليس له اللع منه وحاصل الجواب أن في كلام المصنف حذفاً من الأول ومن
الآخر والأصل وغاية مالا يضيق على وارد ولا يضر بماء منتهى الحريم بالنسبة لبئر فإذا كان حول
بئر ماشية نحو عشرة أذرع من كل جانب وكان ذلك القدر يسع الواردين الذين يأتون إليه كل يوم مثلاً
فان هذا القدر حريمه فيكون أهل ذلك البئر مختصين به فإذا أراد أحد أن يحدث فيه عمارة فانه يمنع ولا
يختص بها وأما ما زاد على ذلك القدر فلا يختص به أهل تلك البئر لأنه غير حريم لها (قوله حريم لنخلة
وشجرة) فحريمها ما كان فيه مصلحة لها عرفاً كد جريدها وسقيها وسى جذرها (قوله ومطرح
تراب الخ) حاصله أنه إذا بنى جماعة بلدًا في الفياق مثلاً فاما كان مجاوراً للدار زيد مثلاً فهو حريم لها
يختص به كالفسحة المجاورة لها التى يطرح فيها التراب وماء الميزاب والمرحاض ومحل كون الفسحة
المجاورة للدار حريماً لها ويختص بها صاحبها إذا كانت تلك الدار ليست محفوفة بأمسلاك بأن كانت
في طرف البلد بحيث تكون الفسحة المجاورة لها غير مجاورة لتسويرها من الدور فان كانت مجاورة
لغيرها بأن كانت بين الأبواب كان لكل واحد من الجيران أن يطرح فيها التراب ويصب ماء الميزاب

(١) قوله الأولى الخ لا وجه له لأن كلا منهما مقصور على الآخر اه

(٢) (مطلب) إذا انكشف البحر عن أرض

للنع منه (ومافيه مصلحة) عرفاً حريم (لنخلة) وشجرة (ومطرح تراب

وممنع من باب حريم (الدار) ليست محفوفة بأحكام (ولا تختص) دار (محفوفة بأحكام) بحريم (ولكل) من ذوى الأملأه
التي فيها فسحة (الاستفاح) تلك الفسحة من جلوس وغيره وليس لأحد من منع آخر (مالم يضر بالآخر) فان ضرر منع (وبإقطاع
الأمام) عطف على عبارة أى ويكون الاختصاص بسبب إقطاع الامام أرضاً من موات أو من أرض تركها أهلها لكونها فضلت عن
حاجتهم ولا بناء فيها ولا غرس ومن الموات ما عمرت ثم درست وطال الزمان كما تقدم ومثل الامام نائبه إن أذن له فى الاقطاع ثم إقطاع
للإمام ليس من الأحياء وإنما الإحياء بالتعمير بعده نعم هو تملك بمجرد نفعه وهبته وقفه ويورث عنه إن حازه لأنه يفتقر لحيازة قبل
الفتح كسائر المطايا ورجع (٦٨) أنه لا يحتاج لحيازة ولو اقتطعه على أن عليه كذا أو كل عام كذا عمل به وعمل المأخوذ به

مال للمسلمين لا يختص
الامام به لعدم ملكه لما
أقطع وإن ملكه القطوع
له بإقطاعه (ولا يقطع)
الامام (معمور) أرض
(النبوة) كسمر والشام
والعراق الصالحة لزراعة
الحب (ملكاً) بل إمتاعاً
وإمتاعاً وأما مالا يصلح
لزرعة الحب وليس عقاراً
للكفار فإنه من الموات
يقطعه ملكاً أو إمتاعاً وإن
صلح لفرس الشجر وإنما
لم يقطع للمعمور ملكاً لأنه
يصر وقتاً عجزاً للاستيلاء
عليه يوماً أرض الصلح
يخص للامام إقطاعها
مطلقاً ثم ما أقطع الامام
من القوة إن كان لشخص
بغيره فحصل عنه بموته
واحتج لا قطاع بعده
وإن كان لشخص وذريته
وعقبه استحقته الذرية
بعدة لا تسمى كذا ذكر إلا
بيان تفصيل كالوقف

والمرحاض لكن يجوز جداره مالم يضر بجواره وإلا منع وإلى هذا أشار المصنف بقوله ولا يختص النخ
أى أن الدار المحفوفة بالأحكام لا تختص بحريم يمنع من الاستفاح به غير صاحبها واستلزم ذلك
أن لكل من الجيران الاستفاح بذلك وإنما صرح بقوله ولكل الاستفاح به لأجل تقييده بقوله مالم
يضر بالآخر (قوله) ومصوب ميزاب (أى ونحوه كرحاض (قوله) أو من أرض تركها أهلها) أى
الكفار اختياراً لا لحوف وإلا كانت أرض عنوة فليس للامام إقطاعها تملكها ومثل ما إذا تركها أهلها
ما إذا ماتوا عنها (قوله) وطال الزمان) أى فإذا أقطعها الامام لانسان بعد طول اندراسها فقد ملكها
واختص بها (قوله) إن أذن له فى الاقطاع) أى وإن لم يعين له من يقطع له (قوله) بالتعمير بعده) أى
بعد الاقطاع فالاختصاص يكون بواحد من أمور ثلاثة من جعلها التعمير وهو كما يحصل به
الاختصاص يحصل به الأحياء وأما غيره من الاقطاع والحجى فانما يحصل به الاختصاص دون
الأحياء (قوله) نعم هو) أى الاقطاع تملك بمجرد أى لا يحتاج معه إلى عمارة والمراد أنه مجرد عن شائبة
العوضية بأحياء أو غيره ابن شاس الأحياء إذا أقطع الامام رجلاً أرضاً كانت ملكاً له وإن لم يصر
منها شيئاً فله يبعها وهبتها والتصدق بها وتورث عنه وليس هو من الأحياء بل تملك بمجرد (قوله) إن
حازه) أى فان مات الامام قبل أن يحوزه من أقطع له كان الاقطاع باطلاً (قوله) لأنه يفتقر إلى النخ) هذا
هو الفارق بين الاقطاع والأحياء وإن اشتركا فى أن كلاهما يحصل به البيع والهبة والارث إذا
مات الحي أو المقطع (قوله) أنه لا يحتاج لحيازة) أى نظر إلى أن الاقطاع من باب الحكم لا من باب
المطية وفى بن أن هذا القول الذى جرى به العمل وأنه العتد (قوله) ولا يقطع الامام معمور
أرض العنوة) أى ولا يقطع أيضاً عقارها ملكاً (قوله) الصالحة لزراعة الحب) تفسير لمعمور أرض
العنوة ومفهومه أن الصالحة لزراعة النخل فقط له إقطاعها ملكاً وهو كذلك لأنها موات (قوله) بل
إمتاعاً) أى بل يقطعها إمتاعاً أى إمتاعاً مدة حياته مثلاً أو مدة أربعين سنة (قوله) وإنما يقطع المعمور
ملكاً) أى وكذلك العقار لأن كلاهما يصير وقتاً بمجرد الاستيلاء عليه بخلاف موات أرض العنوة
فإنه لا يصير وقتاً بالاستيلاء عليها فلذا جاز إقطاعه ملكاً وإمتاعاً (قوله) فليس للامام إقطاعها) أى
لأنها على ملك أهلها لا علة للامام بها وقوله مطلقاً أى سواء كانت معمورة أو مواتاً (قوله) بمعنى
للفعل) فيه أن هذا لا يناسب المصنف لأن سبب الاختصاص المعنى للصدري والاولى أن يقال
إن المراد بالحجى الحماية والتجوير (قوله) محموى) أى بزنة مفعول اجتمعت الواو والياء وسبقت

وبقى النظر فى الالتزام للعروف عندنا بمصر وغيرها هل هو من الاقطاع فلم يلتزم أن يزيد فى الأجرة للمالومة عندهم على إحداها
الضالعين ماشاء وبه أتى بعض من سبق أو ليس من الاقطاع وإنما للالتزام بما على الضالعين لبيت مال المسلمين ليس له زيادة ولا
تقصير لما ضرب عليهم من السلطان وهو الظاهر كما قدمناه وليس هو من الاجارة فى شيء كما يزعمون لما عدت أن حقيقة الاجارة بيع
منافع معلومة بأجرة معلومة إلى أجل معلوم (و) الاختصاص يكون (بمعنى) إمام) أو نائبه المفوض له وإن لم يأذن له فى خصوص الحجى
بخلاف الإقطاع فإنه إنما يملكه النائب إذا أذن له الامام فى خصوصه والحجى بالتصريح بمعنى الحجى فهو مصدر بمعنى المفعول وأصل معنى
محموى وتثنيته عحيان فهو يأتى وأصل الحجى عند الجاهلية أن الرئيس منهم إذا نزل بأرض مخضبة استعوى كلاً بمحل عال حيث انتهى
إليه صوته حماه لنفسه من كل جانب فلا يرعى فيه غيره معه ويرعى هو فى غيره مع غيره

وهو لا يجوز شرعاً والحقى الشرعى أن يحصى الامام مكاناً خاصاً لحاجة غيره فيجوز بأربعة شروط أشار لها بقوله مكاناً (محتاجاً إليه) أى دعت حاجة المسلمين إليه فلا يحصى لنفسه ولا لغيره عند عدم الحاجة (نل) بأن لا يضيق على الناس لأن كثر بأن ضيق عليهم (من) مرعى (بلد عفا) أى خلا عن البناء والقرى (لكنز) أى لدواب الغزاة والصدقة (٣٩) وضعفاء المسلمين (والفتن) (

أى إحياء الموات) (لإذن من الامام أو نائبه) (ولأن) كان المحي (مسلاً) والمو للبالغة بناء على أن للكافر الاحياء فيا قرب والمعمور خلافه وعليه فالواو لحيال (إن قرب) لمارة للبلد بأن كان في حريمها (ولأن) يستأذن في القرب بأن أحيائه حيثما بغير بلده (فلا إمام) (إضافته) للمحي (أوجهه متعين) فيعطيه قيمة بناءه أو يخرجه منقوضاً ويقيه للمسلمين أو لمن شاء منهم ولا يرجع عليه بما اغتله فيها مضى لأن أصله (مباح بخلاف البعيد) (من البلد بأن كان خارجاً عن حريمها فلا يفتقر إحياءه للإذن (ولو) كان المحي فيه (ذمياً) حيث أحيى النهر في البعيد (بغير جزيرة العرب) مكة والمدينة واليمن وما والاها كما ختم في الجزيرة ، والبحر من الجزر وهو القطع ومنه الجزر لقطعه الحيوان فعية بمعنى مفعولة أى مقطوعة سميت بذلك لاقطاع الماء عنها إلى أجنابها (والاحياء) (الذي هو من أسباب الاختصاص

إحداها بالسكون فقلت الواوياء والضممة التي قبلها كسرة وأدغمت الياء في الياء (قوله) وهو لا يجوز شرعاً) أى لما فيه من التضيق على الناس لأن الكلاً النابت في القياق مباح لكل الناس (قوله) أن يحصى الإمام مكاناً خاصاً) أى أن يمنع رعى كلته لأجل أن يتوفر لدواب الصدقة والغزو وضعفاء المسلمين (قوله) فيجوز) أى المحي للامام دون غيره بأربعة شروط والظاهر أن جواز المحي بالشروط الأربعة المذكورة إنما هو فيما لم يتعلق به إحياء وإلا فلا يجوز حماء (قوله) دعت حاجة المسلمين إليه) أى لأجل نفعهم (قوله) بأن لا يضيق على الناس) أى بأن كان فاضلاً عن منافع أهل ذلك الموضع (قوله) من بلد) أى من محل وقوله عفا أى عاف وخال عن البناء والقرى (قوله) لكنز) أى لدواب كغزو فهو على حذف مضاف وهو متعلق بقوله وبحصى إمام (قوله) أى إحياء الموات) جعل الضمير راجعاً للإحياء نظراً لسكون الباب، معقوداً له فالضمير عائد على معلوم من اللقام على حد «حتى تولدت بالحجاب» وبصح جعل الضمير للموات المحدث عنه سابقاً أى واقتصر الموات يعنى من حيث إحياءه (قوله) لإذن من الامام) أى لأجل أن ينظر إن كان لا يضر بأهل البلد إذن وإلا فلا (قوله) بناء على أن للكافر الاحياء فيا قرب) أى وهو ما مال إليه الباجى حيث قال لو قيل حكم الذمى حكم السلم في جواز إحياء ما قرب من العمران إن كان يذن لم يبعد (قوله) وللشهور خلافه) أى أنه لا يجوز للذى الاحياء فيا قرب من المارة ولو يذن الامام (قوله) إن قرب) أى المكان الذى يحصل فيه الاحياء لمارة البلد بأن كان من حريمها (قوله) ويقيه للمسلمين) أى لأهل البلد كلهم أو لمن شاء منهم ، كذا قرر شيخنا (قوله) ولا يرجع عليه بما اغتله) أى أنه لا يرجع عليه بأجرته فيما مضى من المدة التي سكنها أو زرعها (قوله) فلا يفتقر إحياءه للإذن) بل يختص المحي بما أحياء وله يعه ولو لم يذن له الامام في الاحياء خلافاً لما في وثائق الجزيري من أنه ليس له يعه كما ذكره الشيخ أحمد الزرقاني وهو مستبعد (قوله) ومنه) أى ومن الجزر الجزار وقوله لقطعه أى وإنما سمى بذلك لقطعه (قوله) فعية) أى فهي أى الجزيرة فعية وقوله بمعنى مفعولة أى مفعول عنها وقوله أى مقطوعة الاولى أى مقطوع عنها بدليل ما بعده (قوله) لا لقطاع الماء عنها إلى أجنابها) أى لان البحر محيط بها من جهاتها الثلاثة التي هي المغرب والجنوب والشرق ففى مغربها جدة والقزم وفي جنوبها الهند وفي مشرقها خليج عمان والبحرين والبصرة والبحرين اسم بلدة والجنوب يعنى المستقبل للمشرق وهو محل شروق الكواكب أى طوعه ويقابله المغرب ويقابل الجنوب الشمال (قوله) فيختص بها وبالارض التي تزرع عليها) أى كما جزم بذلك الفيشى وارتضاء من (قوله) أى إزالة الماء عنها) أى لأجل زراعة أو غرس أو بناء وليس المراد بإخراج الماء إخراجها منها لانه يتحد حينئذ مع ما قبله (قوله) وبيناء وبغرس) أى وإن لم يسكونا عظيمى المؤنة كما هو ظاهر المصنف وفي الجواهر اشتراط كونهما عظيميهما واعتمده شيخنا واقصر عليه في المج (قوله) وبحرث وتحريك أرض) أى وأما زرعها بدون ذلك فلا يحصل به إحياء وإن اختص به زارعه (قوله) بناء على أن المراد بالحرث قلب الارض) أى بحرث أو حفر (قوله) من عطف العام) أى لان تحريك الارض عبارة عن قلبها أعم من أن يكون بمحراث أو بفأس وعلى أنه من عطف العام فالظاهر

يكون بأحد أمور سبعة (بتجوير ماء) بأرض كأن يحفر بئراً أو يفتق عينا فيختص بها وبالارض التي تزرع عليها (وبإخراج) أى إزالة الماء عنها حيث كانت غامرة به (وبغرس) فيها (وبحرث وتحريك أرض) تفسير للحرث بناء على ان المراد بالحرث قلب الارض لا خصوص الشق بالآلة المملوءة والا كان من عطف العام على الخاص (وبقطع شجر) فيها

يعنى إزالته عنها ولو بهرق لإصلاحها (وبكسر حَجَرِها وتَسْوِيَتِها) أى تعديليها (لا) يكون الأحياء (بتحويط) إلا أن تجرى العادة عندهم بأنه أحياء أو يقطعه له الامام (٧٠) فيحوطه والنحويط هو المسمى بالنحجير (و) لا (رعى كلاماً)

أى عشب فيها وكذا إزالة هؤلاء أو حلقاء (و) لا (حفر بئر ماشية) أو لشرب الناس مالم يبين الملكية فإن بينها فاحياء ولا جرت عادة أهل المذهب بذلك مماثل تتعلق بالمسجد هنا نظرا إلى أنه مباح للناس كالموت في الجملة وإن كان الأنسب ذكرها في كتاب الصلاة تبعهم المصنف فذكرها بقوله (وجاز بمسجد سكنى لرجل) لا امرأة فيحرم عاباً أو يكره (تجرداً) بالسكنى فيه (للعادة) من صلاة وغيرها والأكره (وعقد نكاح) أى مجرد إيجاب وقبول من غير ذكر شروط ولا رفع صوت أو تكبير كلام والأكره (وقضاء دين) يسير يخف معه الوزن والعدد وإلا كره (وقتل مقرب) أو فأر أوحية فيه وإن لم ترده وجاز قتلها في الصلاة إن أرادته كما تقدم في فضل الجماعة (ونوم بقائلاً) أى نهراً وكذا ليل لمن لا منزل له أو عسر الوصول إليه (وتضييف) تضييف (مسجد بادية و) جاز (إناء) أى إعداده (المبول) أو غائط (إن خاف) بالخروج منه لما ذكر

أن المصنف جمع بينهما وإن كان الثاني يعنى عن الأول تبعاً لرواية عياض (قوله إزالته) أشار بهذا إلى أن كلام المصنف من باب مهوم المجاز (قوله ولا حفر بئر ماشية) معناه أن حفر بئر للماشية لا يكون إحياء للأرض التى هو بها ولذا حفر بئر الشرب قاله ابن عاشر (قوله مالم يبين الملكية) راجع لبئر الماشية وبئر الشرب يعنى أن حفر بئر الماشية وبئر الشرب فى أرض لا يكون إحياء لها إلا إذا بين الملكية عند حفرها فإن بينها حصل إحياء الأرض بحفرها (قوله هنا) أى فى باب إحياء اللوات وهو ظرف لقوله بذلك مسائل أى ولما جرت عادة أهل المذهب بذلك كرم هنا مسائل تتعلق بالمسجد (قوله نظراً) أى وإنما ذكرها هنا نظراً وقوله كالموت فى الجملة أى فهو كالموت بالنظر لبعض أحواله وهو الإباحة لكل مسلم وإن كان اللوات قد يختص به محييه بخلاف المسجد فإنه لا يختص به أحد (قوله وإن كان الأنسب الخ) الواو للحال وإن زائدة (قوله تبعهم المصنف) أى فى ذكرها هنا (قوله وجاز بمسجد سكنى لرجل تجرد الخ) أى مالم يحجر فيه ويضيق على الصلوات والإمناح (قوله لا لمرأة فيحرم عليها) أى السكنى فيه ولو تجردت للعبادة لأنها قد تحيض وقد يلتذ بها أحد من أهل المسجد فتقلب العبادة معصية وظاهره الحرمة ولو كانت عجوزاً لا أرب للرجال فيها لأن كل ساقطة لها لا تقة (قوله أو يكره) أى ويحتمل أن يقال بكرهه سكنها حيث تجردت للعبادة والتعليل المذكور الذى عللت به الحرمة لتعليل بالمظنة (قوله وغيرها) أى كقراءة قرآن وذكر وتعلم علم وتعليمه (قوله وإلا كره) أى وإلا يكن متجرداً للعبادة فيكره سكنه فيه وهذا ضيف والمعمد المنع كما صرح به فى التوضيح: نص ابن الحاجب ولا ينبغي أن تتخذ المساجد سكناً إلا لتجرد للعبادة قال فى التوضيح الظاهر أن لا ينبغي هنا للحرمة لأن السكنى فى المسجد على غير وجه التجريد للعبادة ممنوعة لأنها تغيير له عما حبس له وعلى لى الأمر هدم المقاصير التى اتخذت فى بعض الجوامع للسكنى مالم يكن البانى لها هو الواقف اهـ بن (قوله وعقد نكاح) قد استجبه فيه بعضهم للبركة ولأجل شهرة النكاح (قوله وإلا كره) أى وإلا يكن الدين يسيراً بل كان كثيراً كره قضاؤه فيه (قوله وجاز قتلها فى الصلاة) أى سواء كان بمسجد أو بغيره (قوله لمن لا منزل له) هذا راجع لجواز نوم الليل وأمانوم النهار فلا بأس به مطلقاً انظر بن (قوله وتضييف) أى إنزال الضيف بمسجد البادية وإطعامه فيه الطعام الناشف كالتمر لأن كان مقدراً كبطيخ أو طبيخ فيحرم إلا بنحو سفرة تجعل تحت الاناء فيكره ومثل مسجد البادية مسجد القرية الصغيرة وأما التضييف فى مسجد الحاضرة فيكره ولو كان الطعام ناشفاً كما هو ظاهر كلامهم اهـ شيخنا عدوى (قوله بمسجد بادية) رجعه عقبى للأمرين قبله واعترضه بن بأنه يفيد أن التقييد بالبادية يرجع لنوم القائلة أيضاً وفيه نظر بل النوم فى القائلة جائز فى أى مسجد كان مسجد بادية أو حاضرة وإنما التقييد بالبادية فى التضييف والمبيت لئلا (قوله وجاز إناء) أى وحاز لمن بات فيه إعداد إناء واتخاذ لول وظاهر المصنف كان الاناء مما يرشح كالتخارم لا كالزجاج لكن إن وجد مالم يرشح تعين ولا يعدل مالم يرشح إلا عند عدم مالم يرشح قال ابن رشد فإن لم يجد من بات فى المسجد إناء والحال أنه يخاف سباً إن خرج لحاجته بالفيه وتقوط وإن لم يضطر للنوم فيه بأن كان غير ساكن فيه ابن العربى وكذا القريب إذا لم يجد من يدخل عنده دابته فإنه يدخلها فى المسجد (قوله كنزل نحت) أى كما تجوز السكنى بمنزل نحت ولو بأهله وأما قبر فى أرضه فلا يجوز الدفن فيه لأنه يؤدى لنشه إلى المصلحة تعود على الميت كفى حاشية السيد على عقب واختاره شيخنا العدوى ولا القرس فيه وإن

(سباً) أو لصائم يخرج بعد الأمن إذ لا يجوز المكث بالنجاسة فيه (كنزل نحت) وقع أى المسجد أى يجوز (ومنع عكسه) أى سكنى منزل بأهله فوقه إذا حدث بناؤه بعد تحميمه لا بغير أهله أو بناؤه قبل جمعه سجداً

(فلا يمنع كذا خراج)

(ربح) في مسجد فبيع

لحرمة وإن لم يكن به أحد

(ومكث بنجس)

غير معفو عنه فبضع

وللتنجس كالنجس ولو

ستر بطاهر وقيل إن ستر

به جاز فيوضع النجس

للتنجس في شيء يمكنه

ولو على القول الأول

للضرورة (وكره) لأن

يصدق بأرضه (و) إن

فعل (حكاه) وهذا في

المبلط والفروش فوق

فرشه وكذا المحصب

فوق الحصاء وأما المتراب

فيجوز كتحت فرشه

وفرش المحصب أو خلال

الحصاء وهذا ما لم يكن

حتى يندره والامنع (و)

كره فيه (تعليم صي)

قرأنا أو غيره والمذهب

للمنع ولو كان لا يثبت لعدم

تحفظه من النجاسة (و)

كره فيه (بيع وشراء)

بغير مسمرة وإلا منع

(وسئل سيف) ونحوه

(وإنشاد صالة) فيه أي

تعريفها وكذا أنشادها وهو

سؤالها عنها (وهتف

ببنت) أي صياح فيه أو

صياحه للإعلام بموته وأما

الإعلام بغير صياح فجائز

كما مر في الجنائز (و) كره

(رفع صوت) فيه ولو

بذكر وقرآن (كرهه

علم) فوق إسماع

وقد قلع (قوله فلا يمنع) أي بل يكره كما تقدم في الاجارة ولا فرق فيما ذكرين كون المسجد معداً للكره أو للصلاة (قوله كذا خراج ربح) أي كما يمنع إخراج ربح فيه لا في غيره كما قد يتوهم وعدوله عن خروج لاخراج يقتضي أن المنوع تعمد إخراجاه وأما خروجه غلبة فلا شيء فيه ولا بن العربي يجوز إرسال الريح في المسجد اختياراً كما يرسله في بيته إذا احتاج لذلك أي بأن كان إيقاظه من غير إخراجاه يؤذيه اه وهو ضعيف ومع ضعفه مقيد بما إذا كان لا يترتب على إخراجاه أذية حاضر وإلا حرم لأن الأذية حرام إجماعاً (قوله لحرمة) أي لوجوب احترامه وتعظيمه وإخراج الريح فيه يناقض ذلك (قوله ومكث بنجس) أي منع مكث وكذا مرور فيه بنجس (قوله والمتنجس كالنجس) المراد بالمتنجس الذي هو كالنجس والتنجس بعين النجاسة وأما لو أزيل عينها وبقي حكمها فلا يمنع للمكث به فيه (قوله ولو ستر) أي النجس أو المتنجس بطاهر (قوله وقيل إن ستر به) أي وقيل يجوز المكث والمرور بالنجس والمتنجس إذا ستر بطاهر والراجع الأول (قوله وكره أن يصدق) أي أو يخط وقوله بأرضه أي أو حائطه ومحل الكراهة فيهما إذا قل وإلا حرم للتقدير وحاصل المسئلة أن المسجد إما أن يكون مبلطاً أو محصباً أو متراباً وفي كل إما أن يصدق فوق فرشه أو تحته أو بأرضه والحال أنه لا فرش فيه فإن كان البصق فوق الفرش كان مكروهاً مطلقاً وإن كان تحته فهو جائز وإن كان متراباً أو محصباً أو مبلطاً وإن كان البصق بأرضه والحال أنه غير مفروش فيكره إن كان مبلطاً ويجوز إن كان متراباً ومحصباً ولا شارح تفصيل آخر في المحصب فجعل البصق فوق الحصاء مكروهاً وفي خلالها والحال أنه غير مفروش جائزاً وهو خلاف النقل (قوله وإن فعل حكاه) أشار الشارح إلى أن قول المصنف وحكه استئناف وجهه البساطي عطفاً على أن يصدق مقدراً فيه المتعلق والمعنى وكره حكاه بأرضه والمطلوب مسحه بكخرقة والحاصل أن الحك على التقرير الأول مطلوب لازالة البصاق والخاط وطى التقرير الثاني فهو مكروه كراهة ثانية غير كراهة البصق والنقل مساعد لما قلناه البساطي كما قرره شيخنا العدوي (قوله والفروش فوق فرشه) أي سواء كان مبلطاً أو محصباً أو متراباً (قوله فيجوز) أي البصق فيه فوق التراب وقوله كتحت فرشه أي المتراب وقوله وفرش المحصب أي وتحت فرش المحصب وأما تحت فرش المبلط فيكره (قوله أو خلال الحصاء) قال بن لم أر من ذكر هذا التفريق في المحصب بل أطلقوا الجواز فيه أي سواء كان في خلال الحصاء أو فوقها وهو ظاهر نقل المواق (قوله وتعليم صي) أي مراهم أو صغير لا يثبت أو يثبت وكيف إذا نهى وأما إذا كان يثبت ولا كيف إذا نهى فالحرمة وهذا التفصيل قول ابن القاسم وهو ضعيف والمذهب منع تعليم الصبيان فيه مطلقاً كان مظنة للعبت والتفدير أم لا لأن الغالب عدم تحفظهم من النجاسة (قوله بغير مسمرة) أي بأن جلس صاحب السلعة بها في المسجد وأتى المشتري لها بقلها وينظر فيها ويحطى فيها ما يريد وقوله والا منع أي والابان كان البيع والشراء بمسمرة أي بمادة على السلعة حرم لجعل المسجد سوقاً إن محل الكراهة إذا جعل المسجد محلاً للبيع والشراء بأن أظهر السلعة فيه معرضاً لها للبيع وأما مجرد عقدهما فلا يكره وأراد المصنف بالبيع الإيجاب والقبول والقبول وليس مراده بالبيع العقد المحتوي على الإيجاب والقبول وإلا لاكتفى بذكر البيع عن الشراء لأن الشراء من لوازم البيع (قوله وسئل سيف) أي لغير أخافة وإلا حرم بل في فتاوى الحنفية أنه ردة (قوله أي تعريفها) أي تعريف الملتقط لها (قوله أي صياح فيه أو صياحه للإعلام بموته) وذلك بأن يقول بصوت مرتفع في المسجد أو على بابه أخوك فلان قد مات (قوله بغير صياح) أي بغير رفع صوت وقوله فجائز أي كان في المسجد أو على بابه (قوله ولو بذكر وقرآن) أي بالإتلبية بمسجد مكة ومنه فيجوز رفعه بها فيها على المشهور ومحل كراهة رفع الصوت في المسجد المخطط على مصل ولا حرم (قوله ولو بغير مسجد)

المخاطب ولو بغير مسجد (ووقيد ناز) فيه لغير تبخيره واستصباحه (ودخول كخیل) فيه بما فضله بحجة (لنقل)

له عليه وهو منه بخلاف إبل فيجوز لذلك لا لغيره (وفرش) فيه (أو متكاً) للجلوس عليه أو الانتكاء لغير ضرورة لأنه ينافي
 التواضع الشروع في الساجد وقد جرت عادتهم أن يذكروا هنا أحكام المياه والكلام وما يتعلق بذلك فتبعض المصنف في ذلك فقال
 (ولدى مأجل) بفتح الميم والجيم بينهما همزة ساكنة كقعد وضم الميم وفتح الجيم كمعظم ما يعد لحزن الماء كالمصيرج (و) لدى (بشر
 وموئال مطر) أى محل جريه (٧٣) وهو من حل المطر بأرضه الخاصة به بملك أو منفعة (كماء بملكه) في آنية أو حفرة أى ككل

حده بملكه أهم من الثلاثة
 قبله (منعه) من غيره
 (ويومه) وهبته والتصدق
 به وخمس النعع والبيع
 بالذكر لأجل الاستثناء
 بقوله (إلا من خيف عليه)
 سهلاً كأو ضرراً شديداً
 قاله (ولا تمنع)
 نحين الخوف عليه ولو كان
 مملأً بيهن متلافيس للمالك
 في هذه الحالة منعه ولا يمه
 بل يجب عليه دفعه له مجاناً
 ولا يرجع عليه بعد ذلك
 ولو ملأ بمحل آخر أمالو
 كان معه مال فباثمن باتفاق
 بقوله (ولا يرجع بالثمن)
 إن محل على ماذا لم يكن
 معه مال كان فاسداً لاتفاق
 للدونة وابن يونس على أنه
 لا يلزم من ثمنه ولو غنياً يملكه
 وإن حمل على ما إذا كان
 معه مال فهو نص للدونة
 وليس لابن يونس فيه إلا
 مجرد قوله (كفضل) ماء
 (بشر زرع) تشبيهه في
 وجوب الدفع مجاناً
 للسفاد من الاستثناء أى
 كوجوب دفع ما فضل عن
 الحاجة من ماء بشر أو عين

أى فرغ الصوت بالعلم مكروه فى أى موضع وهذا هو المشهور خلافاً لابن مسلمة حيث جوز
 رفع الصوت به فى غير المسجد (قوله لراب ونحوه) أى أو حبر منه أوله (قوله فيجوز لذلك) أى لا نقل
 لا لغيره فيمنع وأما طوافه عليه السلام على بعر فهو لأجل أن يرفع للناس فى أخذوا عنه الناس فكان
 من الأمور الحاجة (قوله وفرش) أى للجلوس عليه فيه إذا كان لغير انتكاء حرأو بردوقوله أو متكاً
 أى اتخذ ما يتكأ عليه فيه (قوله ولدى مأجل) أى لصاحب ماء مأجل وماء بشر وماء مرسل مطراً
 محل جريه منع ذلك الماء ويهيه، وبه بذلك العطف على أنه لا فرق بين ما ينقص بالاعتراف ويخلفه غيره
 كالشر وما ينقص ولا يخلفه غيره كالباقي (قوله وهو من حل الخ) الضمير لى الرسائل أى فلصاحب
 المحل الذى يجرى ماء المطر فيه منعه ولو لم يكن كثيراً خلافاً لما يوهه تعبيرة بصيغة المبالغة (قوله كماء
 بملكه فى آنية) أى كجرة أو قربة وقوله أو حفرة أى كبركة فيها ماء (قوله منعه ويهيه) وهذا
 هو المشهور وقال يحيى بن يحيى لا أرى أن يمنع الحطب والماء والنار والكلام وقيد ابن رشد هذا
 الخلاف بما إذا كانت البئر أو العين فى أرضه التى لا ضرر عليه فى الدخول فيها للاستقاء منها وأما البئر
 التى فى دار رجل أو فى حائطه التى حظر عليها فله أن يمنع من الدخول عليها اتفاقاً ويقيد المنع بغير ما
 استثناء المصنف وهو من لم يخف عليه الهلاك وإلا فلا يجوز النع اتفاقاً والمراد بالحطب والكلام
 اللذان فى الصحراء (١) لافى منزله وإلا كان له منعهما اتفاقاً (قوله إلا من خيف عليه) المراد بالخوف الظن
 وأولى الجزم أى إلا من ظن هلاكه أو حصول الضرر الشديد له لو صبر حتى يوجد ماء آخر ولو قال
 المصنف إلا إذا خيف عليه كان أولى لشموله للعائق وغيره والكلام فى الزائد على ما يحى به صاحب
 الماء نفسه وأما لو كان الموجود قدر ما يحى نفسه فقط كان له منعه وقدم هو على غيره ولو خيف هلاك
 ذلك الغير (قوله ولو ملأ بمحل آخر) أى خلافاً لقول اللخمي يتبعه به ولو أراد المصنف فيما يأتى
 لأبدل الترجيح بالاختيار اهـ بن (قوله أما لو كان معه مال فباثمن باتفاق) أى كما قدمه المصنف فى
 الدكاة بقوله وله الثمن إن وجد (قوله وإن حمل على ما إذا كان معه مال) أى بأن جعل قوله وإلا رجح
 إن شرطية مركبة مع لا أى وإلا ينتفى الثمن بأن وجد رجح بالثمن (قوله كفضل ماء بشر زرع) حاصله
 أن من له بشر يسقى منها زرعه فضل عن سقى زرعه فضلة من الماء وله جاره لزرع أنشاء على أصل
 ماء وانهدمت بشر زرع وخيف على زرع الهلاك من العطش وشرع فى إصلاح بشره فانه يجبر
 على إعطاء الفضل لجاره بالثمن إن وجد معه على ما رجحه ابن يونس والمعتمد وهو مذهب المدونة
 أنه يجبر على دفعه له مجاناً ولو وجد معه الثمن والأولى أن يجعل قول المصنف وإلا رجح بالثمن مقدماً
 من تأخير محله بعد قوله وأخذ يصلح قدمه مخرج المبيضة سهواً وحينئذ فيكون قول المصنف
 كفضل بشر زرع تشبيهاً فى الأخذ مجاناً للمفاد بالاستثناء قبله بقطع النظر عن قوله ولا تمنع معه
 ويكون المصنف ذكر أولاً مذهب المدونة المعتمد ثم ذكر ما رجحه ابن يونس بقوله

(١) قوله فى الصحراء : صوابه فى الفحص اهـ مصححه .

والأرجح

لجاره حيث (خيف على زرع جاره) أو شجرة التام من العطش (بهدم بشره) أى

بسبب هدم بشر الجار (وأخذ) الجار (يصلح) بشره للتهدم ولا شيء عليه لرب المال ولو كان مملأً خلافاً لابن يونس حيث قال يلزمه
 اثمن إن كان معه قياساً على مسئلة من خيف عليه الهلاك وجوابه أن الماء فى مسئلة الزرع فضل عن حاجة صاحبه وجاره معذور
 بهدم بشره مع أخذه فى الإصلاح بخلاف المسافر فان الغالب عليه أنه يختار السفر مع كونه محتاط لنفسه باستعداد الثمن لمثل
 الحاجة (أو أجبر) وب الماء (عليه) أى على دفع الفضل لجاره بالشروط المذكورة فان انخرم شرط منها لم يجبر ربه على الدفع

بأن زرع لا على أصل ماء أو لم تهدم بثره أو لم يأخذ في الإصلاح ثم شبه في مطلق الجبر قوله (٧٣) (كفضل بثر ماشية) حفرها

(بصحراء) أى بموات
فيجبر على دفع ما فضل عن
حاجته (هـ رآ) أى بلا غن
ولو مع وجوده لأنه لا
يجوز له يعم ولا هبته ولا
يورث عنه هذا (إن لم
يبين) حين حفرها
الملكية (لعدم الأحياء
بمجرد الحفر ولأن نيته أخذ
كفايته فقط فان بينها بأشهاد
عند الحفر كلف المنع وأخذ
الغنم إن وجد لأنه إحياء
حيث (و) إذا اجتمع على
ماء بثر الماشية مستحقون
(بدى) وجوباً بعد رى
ربها (بمسافر) لاحتياجه
لسرعة السير (وله) بالقضاء
على رب الماء أو على حاضر
(عارية آله) وعليهم
إعارتها له وهذا ما لم يجعل
الآلة للاجارة وإلا فالاجرة
واتبع بها في ذمته إن لم
توجد معه (ثم حاضر) إلى
أن يروى (ثم دابة ربها)
أى الثرثم دابة المسافر ثم
مواسى ربها ثم مواسى الناس
(بجميع الرى) بفتح
الراء وكسرهما أى أن من
قدم يقدم بجميع الرى
وإنما أخرت المواسى عن
الدواب لأنها تدبج
فتؤكل بخلاف الدواب
هذا إذا كان في الماء
كفاية للجميع ولا جهد
(وإلا فبنفس الجهد)

والأرجح بالغنم والظن أن المصنف لم يفعل إلا هكذا وإنما وقع تقديم وتأخير من الكاتب وقد أشار
المصنف لشروط وجوب بذل الماء لزراعة الجار الأربعة أولها قوله فضل فان لم يفضل عن زرع ربه شيء
لم يجب وينبغي وجوب بذله إذا خيف تلف بعض زرع ربه وهلاك جميع زرع الجار ارتكاباً لأخف
الضررين مع غرم قيمة بعض الزرع الذى يلف لرب الماء على من يأخذه ثانياً قوله خيف أى ظن
فان لم يظن هلاكه عادة بل شك فقط لم يجب ثالثاً فاد قوله بهدم بثره أنه زرع على ماء فلو زرع على غير ماء
لم يجب على جاره البذل لمخاطرته وتعرضه لهلاك رابعاً قوله وأخذ يصلح فان لم يأخذ في الإصلاح لم
يجب على الجار بذل فضل مائة (تنبيه) المراد بالجار من يمكنه سقى زرع من ماء بثر الجار وإن لم يكن
ملاصقاً له كما ذكره الشاذلى (قوله بأن زرع) أى أو لم يظن هلاك زرع الجار بل شك فيه (قوله ثم شبه
في مطلق الجبر) أى في الجبر المطلق الذى لم يجيد بالقيود السابقة (قوله كفضل بثر ماشية) أى كبذله
فضل بثر ماشية وحاصله أن من حفر بثرأ في البادية في غير ملكه لماشية أو لشرب وفضل عن حاجته
فضلة وطلبها شخص فانه يجبر على بذل تلك الفضلة لمن طلبها وليس له أن يمنعها ممن طلبها ولو لم يكن
مضطراً ولا صاحب زرع ويأخذه الطالب له بلا غنم ولا يجوز له يعم ولا هبته ولا يورث عنه، هذا
إذا لم يبين للملكية حين حفرها وإلا كان له منع الناس عنها فالتشبيه في الجبر قطعاً وإنما لم يجعل التشبيه
تاماً لئلا يقتضى أن الجبر إنما هو للمضطر ولدى الزرع الذى انتهت بثره مع أنه عام (قوله بصحراء)
أى وأما بثر الرجل الذى في حائطه بحيث يتضرر بالدخول لمخافته النع كالتى في داره كما نقله بن عن ابن رشد
سابقاً (قوله لأنه إحياء حيث) أى وحيث فمر من أفراد قوله كما ملكه (قوله وإذا اجتمع على ماء
بثر الماشية مستحقون) أى والحال أن الماء الذى فيها يكفيمهم (قوله بدى وجوباً بعد رى ربها) أشار
الشارح إلى أن هذه بداءة إضافية إذ من المعلوم أن رب البثر هو المقدم ولأن المسافر وقد يقال إن الكلام
في الفضل وحيث فلا داعى لتلك فتأمل (قوله وله عارية آله) أى وحق له عارية آله وأن اللام بمعنى
على وعارية بمعنى إعارته وضمير له لرب الماء أو الحاضر، أى وعليه أن يعير للمسافر الآلة كالجليل والدلو
والحوض وما يحتاج إليه (قوله وهذا ما لم يجعل الآلة للاجارة الخ) هذا القيد لابن عبد السلام وقال
ابن عرفة مقتضى الروايات خلافه لأن شأن الآلة أن لا تتخذ للكراء اهـ بن (قوله ثم مواسى الناس) أى
المسافرين والحاضرين هذا ظاهره، وهذا يخيد أن مواسى المسافرين مؤخره عن دوابه وما تقدم في
تعليل تقديمه من احتياجه لسرعة السير بخالف ذلك، إذ تقديم دوابه وتأخير مواسيه يوجب انتظاره
فالوجه استواء دوابه مع مواسية فى الكلام تساهل ولعله لم يصرح بمواسى المسافر نظراً إلى أن
الغالب أن المسافر لا مواسى معه، وهذا لا ينافى أنها إذا كانت معه فانها تكون مع دوابه وحيث قد نقله
ثم مواسى الناس بمعنى الحاضرين وإذا علمت هذا نعلم أن ما وقع في كلام بعضهم كالاقهسى من التصريح
بتأخير مواسى المسافر عن دوابه وأنها بعد مواسى أهل الماء التالية في المرتبة لدواب المسافرين نظر
قاله الشيخ أحمد الزرقانى (قوله بجميع الرى) متعلق ببدى كذا قبل وفيه أنه يلزم عليه تعلق حرفي
جر متجدى اللفظ والمعنى بعامل واحد وهو ممنوع صناعة فالأولى جعله بدل اشتغال من قوله بمسافر
كما قال ابن غازى وأفادته أن الأول غير مقصود لانتفاءه لأن ليس المراد تعلق التبذنة بالمسافر من حيث
ذاته بل من حيث ربه بالماء فالبدل منه غير مقصود هنا وإنما هو توطئه للبدل (قوله بكسر الراء
وقتها) أى مصدر روى بالكسر (قوله والا فبنفس المجهود) هذا مرتبط بتقدير كما أشار له
الشارح بقوله هذا إذا كان في الماء كفاية للجميع ولا جهد أى والا يكن في ماء بثر الماشية

(وَأَنَّ سَالَ مَطَرٍ بِمَجَاحٍ) (٧٤) بَارِضٌ غَيْرُ مَمْلُوكَةٍ وَلِيَهَا جَنَانٌ أَوْ زَرْعٌ لِنَاسٍ شَقِيٍّ (سَقَى الْأَطْلَى) (أَوَّلًا)

وهو الأقرب للماء المذكور (إن تقدم) في الأحياء على الأسفل أي أو تساوي في الأحياء والأقدم الأسفل (السكب) أي حتى يبلغ للماء فيه السكب ثم يرسل للأخر على الترتيب المذكور (وأمر) التقدم على غيره (بالتسوية) لارضه إن أمكن (وإلا) تمكن التسوية وكان لا يبلغ الماء السكبين في المرتفع حتى يكون في المنخفض أكثر (فكحائطين) فيسقى الأعلى ثم الأسفل منها أي يصير هذا الحائط المشتمل على أعلى وأسفل كحائطين فتسقى كل جهة عنه على حدتها ثم ينتقل لغيرها ثم ذكر مفهوم الأعلى أي الأقرب بقوله (وتقسم) الماء بالمجاح (فكحائطين) أي للحائطين مثلا المتساويين في القرب للماء سواء كانا في جهة أو إحداهما في جهة والأخرى في أخرى وسواء استوى زمن إحيائهما أو اختلفت وقوله (كأنليلد) تشبيه تام في ماء المطر في جميع ما مر من سقى الأعلى إن تقدم الخ وذكر مفهوم مجاح بقوله (وَأَنَّ مُلْكَ) الماء (أَوَّلًا) (بأن اجتمع جماعة على إجرائه بأرض باحة

ما ينفى الجميع أو كان فيها ما ينفى لكن يحصل الجهد لبعضهم بتقديم غيره عليه بدى بالذات المجهودة عائلة أولا ولو غير ربه وغير دابته فإن كان ماء البشر يكفي الجميع بجميع الرى وكان بتقديم أربابها يحصل الجهد لغيرهم ولو في المستقبل وتقديم غيرهم عليهم لا يحصل لهم جهد أو بعكس ذلك كما إذا كان بتقديم أربابها لا يحصل الجهد لغيرهم وتقديم غيرهم يحصل الجهد لهم فانه يبدأ بمن يحصل له الجهد بتقديم غيره عليه بجميع الرى وكذا يقال في الباقي وإذا لم يكن في بر الناشئة ما يحصل به رى الجميع وكان يحصل بتقديم ربه جهد للسافرين دون العكس أو كان يحصل بتقديم المسافرين على الحاضرين جهد للحاضرين دون العكس وكذا يقال في الباقي قدم من يحصل له الجهد بتقديم غيره عليه بما يزيل به الهلاك لا بجميع الرى إرتكابا لأخف الضررين كما صرح به ابن عرفة فان كان أحدهما أكثر جهدا قدم فان استويا قال أشهب يتواسون أي يضرب كل قدر ما يدفع الجهد لأنهم يروون وقال ابن لاية يقدم أهل الماء على غيرهم وتقدم دوابهم على دواب غيرهم والقولان مستويان (قوله) وإن سال مطر بمجاح) احتراز بالمجاح من السائل بمكان مملوك فان صاحبه له منعه من غيره كما قدمه في رسال مطرفا هنا مفهوم ما تقدم (قوله) وليها جنان) أي والحال أنها لم تصل كلها بالماء بل بعضها اتصل به دون بعض وأما لو وليها بستان ورحا أو زرع ورحا قدم غير الرحا من الزرع والبستان عليها ولو تأخر ذلك الغير عن الرحا في الأحياء وكانت أقرب للماء كما قال ابن رشد لان الحكمة الأصلية المقصودة من الماء النبات بنص القرآن لا الرحا ولا غيرها (قوله) وإلا قدم الأسفل) محل تقديم الأسفل السابق في الأحياء على الأعلى للتأخر في الأحياء إذا خيف على زرع الأسفل الهلاك بتقديم غيره عليه في السقى وإلا قدم الأعلى للتأخر في الأحياء على الأسفل كسدا قيدسحون والتي حققه طفى أن الأسفل يقدم إذا تقدم في الأحياء ولو لم يخف على زرعه بتقديم الأعلى (قوله) ثم يرسل للأخر) أي ثم يرسل الماء كله للأخر إلى السكبين على التسوية هو قول ابن القاسم وقيل يرسل الباقي وهو مازاد على السكبين واستظهر الثاني ابن رشد في التقديمات رخصتها ثم اختلف هل يرسل للأسفل جميع الماء ولا يبقى منه للأعلى شيء وهو قول ابن القاسم أو يرسل مازاد على السكبين وهو قول مطرف وابن الماجشون وابن وهب وهو الاظهر اه ومعناه في الثاني أن يرسل الماء من وراء جنان الأعلى ويبقى منه ما وصل للسكبين اه بن (قوله) وأمر التقدم على غيره) أي في السقى وهو صاحب الأعلى إن تقدم في الأحياء أو ساوى غيره وصاحب الأسفل إن تقدم في الأحياء وقوله وأمر التقدم أي بالقضاء (قوله) وإلا تمكن التسوية الخ) أشار الشارح بهذا إلى أن قوله وإلا راجع لصفة قدرة بعد التسوية كما قدره ولم يصرح بهذه الصفة لأنه لا يؤولر بالتسوية إلا وهي ممكنة (قوله) وقسم لامتقالبين) انظر هل يقسم الماء بينهم بالتسوية أي لكل واحد منهما نصفه ولو اختلفت مساحتهما أو يقسم بينهما على حسب مساحة كل منهما والظاهر الاول كما قال شيخنا واتصروا عليه في الحج (قوله) سواء استوى زمن إحيائهما أو اختلف) قال بن فيه نظر لانه قد تقدم أن السقى في الأحياء يقتضى التقدم ولو في الأسفل وأخرى في أحد المتقابلين وحينئذ فيتمين حمل كلام الصنف على ما إذا استوى زمن إحيائهما (قوله) قسم بينهم على حسب أعمالهم) أي من غير تبدية لأعلى على أسفل للسكبه قبل وصوله لارضهم ثم إنه إذا قسم بالقلد ونحوه يراعى اختلاف كثرة الجرى وقتله فان جريه عند كثرتة أقوى من جريه عند قلته فيرجع في ذلك لأهل المعرفة فان قالوا جريه عند كثرتة خمس درج بعد جريه عند قلته ثمان درج عمل بذلك (قوله) والقلد بالكسر عبارة الخ) فيه نظر بل القلد عند الفقهاء هو القدر

أو أرضهم للثلاثة بينهم أو على حفر بشر أو عين فيما ذكر (قسم بينهم) على حسب أعمالهم (بقلد أو غيره) والقلد بالكسر الذي عبارة عن الآلة التي يتوصل بها لاعطاء كل ذى حق حقه من الماء ومنه الساعات الرملية وغيرها ومراده بغيره القسم بالإيام (واقرع

للتشاح في السبق) أى التبدئة أى إذا تشاحوا في التبدئة بأن طلبها كل منهما فالقصة فمن خرج سهمه بالتقديم قدم (ولا يمنع صيد
صك) أى لا يجوز لأحد أن يمنع غيره من صيده (وإن من ملكه) أى ملك الذات والمنفعة لأنه مباح لمسل كل أحد صيده (وهل)
عدم المنع فيما بعد المبالغة (فى أرض العوة فقط) صاد المالك لمنفعتها أم لا لأن أرض (٧٥) العوة لا تملك حقيقة لأنها أرض

خارج واستمتاع بزرعها
لا غير وأما المملوكة حقيقة
فله المنع (أو) عدم المنع
مطلقاً أرض عوة وغيرها
(إلا أن يصيد المالك) أى
يريد الاستيلاء لنفسه فله
المنع (تأويلان) فالأول
الثاني مطلق فى كلامه
وكلاهما ضعيف والمذهب
عدم المنع مطلقاً إلا لضرر
شرعى كالأطباع على
حريمه أو إفساد زرع
والموضوع أن الأرض
ملكه (و) لا يمنع أحد
(كلاً) أى رعيه وهو
بالقصر ممنون مهموز
ما يثبت فى الرعى من غير
زرع (بفحص) وهى أرض
تركها ربها إسقاء عنها ولم
يورها للرعى فثبت بها
الكلاً (وعفاء) بالمدح
أرض تركت عن الزرع
لعدم قبولها للزرع كأرض
الحرس ومحل المنع إذا لم
يكتنفه زرع (فإن اكتنفه
فله المنع) بخلاف (مرج)
وهو محل رعى الدواب
(وسماه) وهو ما يورده من
أرض لرعى ما يثبت فيه
فله المنع وكان الأول حذف
المرج لأن الأقسام الثلاثة

الذى يقب ويغلا ماء والمراد بغيره كل ما يتوصل به لإعطاء كل ذى حق حقه من الماء غير القدر
كأرلية والساعة كما تقدم له فى باب القسمة (قوله للتشاح فى السبق) أى وأما أن تراضوا بتبدئة
بعضهم على بعض فلا تفرقة (قوله من خرج سهمه بالتقديم قدم) أى ويجرى له الماء كله حتى يستوفى
حظه بالقدر (قوله وإن من ملكه) أى هذا إذا كان السمك فى ماء الأودية والأنهار التى ليست فى
ملكه بل فى موات بل وإن كان السمك فى ماء كائن فى ملكه (قوله أى ملك الذات) كأرض الصلح
أو موات ملكها بأحياء أو إقطاع وقوله أو المنفعة أى كأرض عوة وقت بمجرد الاستيلاء عليها
وكان الأولى حذف هذا التعميم لاجل أن يتأتى له ذكر الخلاف الآتى (قوله صاد المالك الخ)
أراد مالك منفعته صيده لنفسه أم لا (قوله وأما المملوكة حقيقة) أى كأرض الصلح وموات العوة
إذا ملكت بإقطاع أو أحياء (قوله أو عدم المنع مطلقاً) أى كانت فى أرض عوة أو غيرها طرحت
فتوالدت أو جرها الماء وقوله إلا أن يصيد المالك أى إلا أن يريد مالك المنفعة أو مالك الذات
الاستيلاء لنفسه (قوله تأويلان) الأول لابن الكاتب والثاني لبعض القرويين (قوله عدم المنع
مطلقاً) أى سواء كان السمك فى ماء الأودية والأنهار التى ليست فى ملك بل فى موات أو كان السمك
فى ماء كائن فى أرض يملك ذاتها كموات يملكها بأحياء أو إقطاع أو أرض صلح أو يملك منفعتها
كأرض العوة سواء طرح السمك فى الماء فتوالد أو جره الماء (قوله والموضوع أن الأرض ملكه)
أى وموضوع قولنا لا لضرر شرعى والاجاز المنع من صيده إذا كانت الأرض التى فيها السمك يملك
ذاتها بأحياء أو إقطاع أو كانت أرض صلح أو كان يملك منفعتها بأن كانت أرض عوة يزرعها
بالخراج وأما لو كان السمك فى الأودية أو الأنهار فليس له أن يمنع من صيده بحال (قوله ولم يورها
لرعى الخ) الأوضح ولم يورها لاجل أن يثبت بها الكلاً فبراه (قوله كأرض الحرس) أى الكائنة
فى أرضه المملوكة له (قوله ومحل المنع) كذا فى نسخة الشارح غطه والأولى ومحل عدم المنع أى من
رعى الكلاً إذا كان بفحص أو عفاء (قوله لأن الأقسام الثلاثة مرج) أى لأن المرج محل رعى
الدواب اعم من أن يكون فحصاً أو عفاء أو حى (قوله وهذا) أى منع رعى الكلاً الكائن فى الحى
وعدم منع رعيه إذا كان فى الفحص أو العفاء

باب صح وقف مملوك

(قوله لم تحبس الجاهلية) أى لم يحبس أحد من الجاهلية داراً ولا أرضاً ولا غير ذلك على وجه التبرر
وأما بناء السكة وحفر زمزم فأنما كان على وجه التفاخر لا على وجه التبرر (قوله ولا يتوقف على
حكم حاكم) أى خلافاً لآبى حنيفة وقوله ولزم أى ولو لم يحز فإذا أراد الواقف الرجوع فيه لا يمكن
وإذا لم يحز عنه أجبر على إخراجه من تحت يده للوقوف عليه واعلم أنه يلزم ولو قال الواقف ولّى
الحيار كآل ابن الحجاب وبعت فيه ابن عبد السلام بأنه ينبغي أن يوفى له بشرطه كما قالوا بأنه يوفى له
بشرطه إذا شرط أنه أن تسور عليه قاض رجوع له وإن من احتاج من المحبس عليهم باع ومحو ذلك
(قوله وقف مملوك) أى ولو كان ذلك المملوك الذى يريد وقفه لا يجوز بيعه كجهد اضحية وكتب صيد وعبد آبق

مرج وهذا وما قبله فى الأرض للمملوكة له وأما غيرها كالفياق فالناس فيه سواء إلا السلطان فله أن يعمى لمصلحة على ما تقدم
[فحس] باب (فى أحكام الوقف وهو من التبرعات الندوبة قال النووي وهو من خواص الاسلام لقول الشافعى
لم يحبس الجاهلية (صح) ولزم ولا يتوقف على حكم حاكم (وقف مملوك) ولو بالتعلق

خلافاً لبعضهم ثم إن قوله وقف مصدر وقف مجرداً بالمهزة لغة رديئة إلا في أوقفت عن كذا بمعنى أقلت عنه وأوقفته عن كذا بمعنى منتهته (قوله كأن ملكك الخ) من ذلك ما كتبه شيخنا أن الشيخ زين العجزي أفتى بأن من التزم أن ما يبنيه في الحل القلاني فهو وقف ثم يبنى فيه فيلزم ما التزمه ولا يحتاج لإنشاء وقف لذلك كتب الشيخ الأمير في حاشيته على عقب ما نصه رأيت بخط الشيخ أحمد النفاوي شارح الرسالة بطرقة عج وانظر هل لابد في التعليق من تعيين الملق فيه كذكره الشارح أو يدخل فيه ما يقع لبعض الواقفين أنه يقول في كتاب وقفه وكل ما تجد لي من عفار أو غيره ودخل في ملكي فهو ملحق بوقفي هذا ما حرره اه وأقول المأخوذ من كلام الرصاع في شرح الحدود أنه إذا عم التعليق فإن الوقف لا يلزم للتجوير كالطلاق فقوله المصنف مملوك أي تحقيقاً أو تقديرًا كما في التعليق الآن يتم كسكل ما أمسكه في المستقبل وقف (قوله أو كان مشتركاً) أي أو كان المملوك جزءاً مشتركاً شائماً (قوله ويجبر عليها الواقف الخ) لا يقال القسمة بيع وهو غير جائز في الوقف لأننا نقول الرجوع أن القسمة تميز حق لا يبيع وعلى القول بأنها بيع فيقال للمنع بيعه من الوقف ما كان معيناً للعروض للقسم لأنه كالأذن في بيعه لمن عبسه انظر بن (قوله فيه قولان مرجحان) أي في محته وعدمها قولان الخ (قوله ويجعل ثمنه في مثل وقفه) أي وهل يجبر على جعل الثمن في مثل وقفه أو لا يجبر على ذلك قولان (قوله وان بأجرة) أي هذا إذا كان للملك بشمن أو هبة أو أوارث بل وان كان الملك بأجرة فإن قلت ان وقف السلاطين على الخيرات صحيح مع عدم ملكهم لما حبسوه قلت هذا لا يرد على المصنف لأن السلطان وكيل عن المسلمين فهو كوكيل الواقف وما ذكر من صحة تحييسهم نقله ابن عرفة عن سماع محمد بن خالد لكن تأوله القرافي في الفروق على ما إذا حبس المملوك معتقدين فيه أنهم وكلاء الملاك فإن حبسوه معتقدين أنه ملكهم بطل تحييسهم وبذلك أفتى العبدوسي ونقله ابن غازي في تكميل التقييد واحترز بمملوك من وقف الفضولي فإنه غير صحيح ولو أجازته المالك لحروجه بغير عوض بخلاف بيعه فصحيح لحروجه بعوض كما مر ومثل وقف الفضولي هبة وصدقة وعتقه فهو باطل ولو أجازته المالك كافي خشي وهو ظاهر كلام المصنف هنا وفي الهبة وذكر بعضهم أن وقف الفضولي وهبه وصدقة وعتقه كبيع إن أمضاء المالك مضي وإلا رد واختار ذلك القول شيخنا لأن المالك إذا أجاز فعله كان ذلك الفعل في الحقيقة صادراً منه قال ويمكن حمل كلام المصنف على ذلك القول بأن يقال قوله صح وقف مملوك أي صح صحة تامة فلا توقف على شيء أي بخلاف غير المملوك فإن صحته تتوقف على شيء وهو إجازة المالك وكذا يقال في قوله الآتي في الهبة وصحت في كل مملوك فتأمل (قوله وشمل قوله بأجرة من استأجر داراً محبسة مدة فله تحييس منفعتها) أي فنفعتها من جملة المملوك بأجرة ومن جملة المملوك بأجرة منفعة الحلو فيجوز وقفها كما أفتى به جمع منهم الشيخ أحمد السنهوري شيخ عج وعليه عمل مصر وهو يقتضي فتوى الناصر الثاني بجواز بيع الحلو الدين وإيرته ورجوعه لبيت المال حيث لا وارث إذ لا فرق (قوله فليس له تحييس المنفعة التي يستحقها) لأنه لا يملكها لما تقرر أن الموقوف عليه إنما يملك الانتفاع لا المنفعة فقوله الشارح لأن الحبس لا يحبس أي لا يصح تحييسه ممن كان عبساً عليه لعدم ملكه لداته ولا لمنفعة وهذا لا ينافي جواز تحييسه لمن ملك منفعة بإجارة كذكر الشارح (قوله ولو كان المملوك حيواناً) رد بلوط على ما حكاه ابن القصار من منع وقف الحيوان قال ابن رشد ومحل الخلاف في المعقب أو على قوم بأعيانهم وأما تحييس ذلك لبوضع بعينه في سبيل الله أو لتصرف غلته في إصلاح الطريق أو في منافع المساجد أو لتفريق غلته

كان ملكك دار فلان فهي وقف أو كان مشتركاً شائماً فليقبل القسمة ويجبر عليها الواقف إن أرادها الشريك وأما ما لا يقبلها ففيه قولان مرجحان وعلى الصحة يجبر الواقف على البيع إن أراد شريكه ويجعل ثمنه في مثل وقفه وأراد بالمملوك ما يشمل ملك الذات وملك المنفعة نقلاً عن (وإن) كان الملك للدول عليه بمملوك (بأجرة) لكبدار استأجرها مدة معلومة فله وقف منفعتها في تلك المدة وينقض الوقف باقتضائها لأنه لا يشترط فيه التأيد كجاسي وشمل قوله بأجرة من استأجر داراً محبسة مدة فله تحييس منفعتها على مستحق آخر غير المستحق الأول في تلك المدة وأما الحبس عليه فليس له تحييس المنفعة التي يستحقها لأن الحبس لا يحبس (ولو) كان المملوك (حيواناً ورقيقاً) من عطف الخاص على العام أي فيصح وقفه ويلزم

وكذا الثياب على المذهب (كعبه على مرضى) لخدمتهم حيث (لم يقصد) السيد (غيره) بذلك وإلا لم يصح ومثل العبد الأعمى على إناث وليس له حيثن وطؤها لأن منفعتهما صارت بوقفها للغير كالاستعارة والرهن (وفي) جواز (وقف) كطعام (مما لا يعرف بعينه إذا غيب عليه كالقند وهو المذهب ويدل له قول المصنف في الزكاة وزكيت عين وقت (٧٧) للسلف وعدم الجواز الصادق

بالسكراهة والبيع (تردد) وقيل إن التردد في غير العين من سائر المائيات وأما الدين فلا تردد فيها بل يجوز وقفها قطعاً لأنه نص المدونة والمراد وقفه للسلف وينزل رد بدله منزلة بقاء عينه وأما إن وقف مع بقاء عينه فلا يجوز اتفاقاً إذ لا منفعة شرعية ترتب على ذلك ولما قدم من أركان الوقف الأربعة ركنين الأول بطريق اللزوم وهو الواقف وشرطه أهلية التبرع لا مكراهاً وولى عليه والثاني تصريحاً وهو الوقوف بقوله مملوك وشرطه أن لا يتعلق به حق الغير فلا يصح وقف مرهون ومؤجر وعبد جان حال تعلق حق الغير به ذكر الثالث وهو الموقوف عليه بقوله (على أهل التملك) حقيقة كزبد والفقراء أو حكماً كمسجد ورباط وسبيل (كن سيولاً) مثال للأهل أي ولو كانت الأهلية ستوجد فيصح الوقف وتوقف الغلة إلى أن يوجد

على المساكين وشبه ذلك فجاز اتفاقاً أه بن (قوله وكذا الثياب) أي والكتب يصح وقفها على المذهب فهي مما فيه الخلاف وذلك لأن الخلاف عندنا جار في كل منقول وإن كان المعتمد صحة وقفه خلافاً للحنفية فإنهم يمنعون وقفه كالرجوح عندما (قوله كعبه على مرضى) ولكن وقفه خلاف الأولى لقطع رجاء العتق (قوله لم يقصد ضرره) أي لم يقصد بوقفه على ما ذكر ضرره بل قصد الاحسان إليه ولم يعلم قصده وقوله وإلا لم يصح أي وإلا بأن قصد ضرره لم يصح وقفه على المرضى فالمضر قصد الضرر، هذا حاصل كلام المصنف والذي يفيد تعلق حلوله عن النيطي أنه إذا حصل له الضرر رد وقفه ولو لم يقصده كذا ذكر شيخنا (قوله لأن منفعتهما صارت الخ) أي وكذا تحمل قصير أم ولد فلا يتعلق بها خدمة (قوله كالاستعارة الخ) تشبيه في عدم الوطء (قوله كطعام) أي طعام وما مثله مما لا يعرف الخ فقول الشارح مملاً يعرف بيان لما مائل الطعام (قوله الصادق بالسكراهة) أي كما يقول ابن رشد وقوله والمنع أي كما يقول ابن شاس (قوله وقيل إن التردد الخ) رده بن بأنه لا فرق بين العين وغيرها في جريان الخلاف وقول المدونة وجاز وقف العين اقتصار على المعتمد وفي حاشية السيد البليدي أنه كان في قيسارية فاس ألف أوقية من الذهب موقوفة للسلف فكانوا يريدونها نحاساً فاضمحت (قوله والمراد الخ) أشار بهذا إلى أن محل التردد حيث وقف للاقتناع به ورد مثله وأما إذا وقف مع بقاء عينه كالأوقاف لأجل تزيين الخواص فإنه يمنع اتفاقاً ويكون الوقف باطلاً (قوله أهلية التبرع) أي بأن يكون رشيداً طامعاً (قوله حال تعلق حق الغير) أي بأن أراد الواقف وقف ما ذكر من الآن مع كونه مرتهناً أو مستأجراً وأماله وقف ما ذكر قاصداً بوقفها من الآن أنها بعد الخلاص من الرهن والاجارة تكون وقفاً صح ذلك إذ لا يشترط في الوقف التنجيز (قوله مثال للاهل) أي مثال لمن يكون أهلاً للتملك بعد الإيقاف ويعلم منه بالأولى صحة الوقف على من كان أهلاً للتملك حين الوقف (قوله فيصح الوقف) أي إلا أنه غير لازم بمجرد عقده بل يوقف لزومه كفلته إلى أن يوجد فيعطها ويلزم وعلى هذا فالملحس يبيع ذلك الوقف قبل ولادة المحبس عليه كما يأتي في قوله كعل ولدى ولا ولد له ابن عرفة وفي لزومه بمقدمه على من يولد قبل ولادته قولاً ابن القاسم ومالك انظر (قوله وعلى ذمي) أي وصح وقف من مسلم على من تحت ذمتنا وإن لم يكن كتابياً وهو عطف على مدخول الكاف إذ هو من جملة الأمثلة وليس عطفاً على أهل كما هو ظاهر منجع الشارح لثلا يقتضى أن الذمي ليس أهلاً للتملك لأن العطف يقتضى المغايرة وليس كذلك إلا أن يجعل من عطف الخاص على العام (قوله وإن لم تظهر قرابة) أي هذا إذا ظهرت القرابة في الوقف عليه بأن كان فقيراً قريباً للواقف بل وإن لم تظهر قرابة كالواقف على الأغنياء الأجانب من الواقف ونفى المصنف ظهور القرابة دون أصلها إشارة إلى أنه لا بد في الوقف أن يكون فعل خير وقرابة فالوقف على شربة الدخان باطل وإن قلنا يجوز شربه (قوله لا لخصوص الذمي) أي كما هو المتبادر من كلام المصنف (قوله عطف على لم تظهر) أي فالعطف هذا إذا لم يشترط الواقف على الناظر أن يسلم له غلة الوقت بل وإن شرط عليه أن يسلمها له ليصرفها على مستحقيها ولا يصح عطفه على مدخول لم لفساد المبالغة ولعدم ظهور فائدة

فيعطها ما لم يحصل مانع من الوجود كموت ويأس منه فترجع الغلة للمالك أو ورثته إذا مات (و) على (ذمي) وإن لم تظهر قرابة (كعل) أغنيائهم والأظهر أن المبالغة راجعة لأصل الباب لا لخصوص الذمي فلو قال وإن لم تظهر قرابة كذمي كان أحسن (أو يشترط) عطف على لم تظهر ولو عبر بالماضي كان أحسن أي يصح الوقف وإن اشترط الواقف (كسليم غلته) له (من ناظره

ليصرفها) الواقف على مستحقها (٧٨) ومفهوم ليصرفها أنه لو شرط أخذها من الناظر لبا كلفاً أنه لا يصح الشرط بل يلغى ويصح (قوله ليصرفها الواقف على مستحقها) أي لأن قبض الواقف الغلة لا يبطل حوز الناظر للوقف (قوله أو كان الموقوف الخ) عطف على لم تظهر قرينة وقوله ككتاب أي محبوك أولاً جزء واحد أو أجزاء (قوله على طلبة علم) أفاد بهذا أن المسئلة مفروضة في الوقف على غير معين إذ هو الذي يصح بقاء يد المحبس عليه إذا صرفه فيما حبسه عليه وأما لو كان الواقف على معين فلا يصح بقاء يد المحبس عليه ولو بعد صرفه له فإن مات وهو تحت يده بطل الوقف: انظر بن (قوله لحل أو كوب) أي لاحتاج (قوله لينتفع به الخ) مفاده أن عوده للواقف لأجل انتفاعه كعوده له لأجل حفظه وهو الذي حققه بن بالقل عن ابن يونس وابن القاسم المفيد لذلك راداً على طفى حيث خص ذلك بالعود للواقف لأجل الحفظ وأما لو عاد له لينتفع به ثم مات وهو عنده فإن الوقف يبطل (قوله بعد صرفه له في مصرفه) أي ولو كان صرفه له في مصرفه مفرقاً وقوله بعد صرفه أي بعد صرف جميعه كما هو التبادر ومفهوم عاد اليه بعد صرفه أنه إذا لم يخرج من يده حتى مات فإنه يكون ميراثاً لعدم حوزة (قوله ولا يبطل) أي ولو مات الواقف وهو في حوزة (قوله فإن صرف البعض وعاد له) أي ثم مات أو فليس وهو عنده (قوله فما صرفه صح) أي صح وقفه سواء كان قليلاً أو كثيراً وقوله وما لا فلا أي وما لم يصرفه قليلاً أو كثيراً لم يصح وقفه وهذا هو ظاهر المدونة كما قال أبو الحسن وأما قول عقب وما لم يصرفه لا يصح وقفه إن كان النصف ففوق لادونه فيتبع الأكثر الذي صرفه في مصرفه فيحتاج لنقل يشهد له انظر بن (قوله وأما ماله غلة وكان يكرهه ويفرق غلته كل عام ولم يخرج الخ) أنت خير بأنه إذا لم يخرج من يده حتى حصل المانع لا يفترق ذو الغلة من غيره بل الوقف باطل فيه ما وإنما يفترقان فيما إذا خرج من يده ثم عاد له واستمر تحت يده حتى حصل المانع ففما لا غلة له الوقف صحيح ولو عاد له قبل عام وأما ماله غلة إن عاد قبل تمام العام يبطل الوقف وإلا فلا على ما يأتي في المصنف فكان الأولى للشارح أن يقول وأما ماله غلة إذا حبز عنه ثم عاد اليه للانتفاع به واستمر تحت يده حتى حصل المانع فإن وقفه يبطل إن عاد قبل العام لأجل أن تظهر المقابلة فتأمل (قوله وأما ما حبسه في المرض الخ) حاصله أن الوقف في المرض وكذا سائر التبرعات فيه تنفذ من الثالث ولا يشترط فيه حوز وله إبطاله وإنما يشترط الحوز في التبرعات الحاصلة في الصحة فإن حصل الحوز قبل المانع صح التبرع وإلا فلا وهذا كله إذا كان لغير وارث وأما للوارث ففي الصحة صحيح إذا حبز قبل المانع وأما في المرض فهو باطل ولو حبز (قوله وبطل على معصية) أي وبصرف ذلك الموقوف مالا من أموال الواقف يملكه ويورث عنه لا أنه يرجع مراجع الاحساس لأقرب قراء عصابة المحبس وإلى امرأة لو كانت رجلاً عصبت ومفهوم معصية صحته على مكروه وصرفت غلته لتلك الجهة التي وقف عليها وهو كذلك ولو اتفق على كراهته كما جزم به الشيخ كريم الدين كما لو وقف على من يصلي ركعتين بعد العصر أو لمن يعمل ذكراً يلزم عليه رفع الصوت في المسجد وكالوقف على فرش المسجد بالبسط وقال بعضهم في المنفق على كراهته تصرف غلة الوقف في جهة قرية من الجهة التي وقف عليها (قوله ويدخل فيه الخ) ما ذكره من بطلان وقف الذمي على الكنيصة مطلقاً هو المتمدولان رشد قول ثان وحاصله أن وقف الكافر على عباد الكنيصة باطل لأنه معصية وأما على مرمتها أو على الجرحى أو المرضى التي فيها فالوقف صحيح مأمول به ، فإذا أراد الواقف أو الأسقف بيعه ونزوع في ذلك وترافعوا الناظرين بحكمنا فإن للحاكم أن يحكم بينهم بحكم الإسلام من صحة الحبس وعدم بيعه ولعاض قول ثالث وهو أن الوقف على الكنيصة مطلقاً صحيح غير لازم سواء أشهدوا على ذلك الوقف أم لا بان من تحت يد الواقف أم لا والواقف الرجوع فيه متى شاء (قوله وبطل على حرب) أي على كافر مقيم بدار الحرب وإن لم يتصد للحرب (قوله وكافر لعمسجد) هو بالجرع عطف على معمول

الوقف كذا ينبغي وإن أومى المصنف خلافه (أو) كان الموقوف (ككتاب) على طلبة علم من كل مالا غلة له كسلاح وفرس لنزو ودابة للحمل أو ركوب (عاد) ولو قبل عاد (إليه) أي إلى الواقف لينتفع به كغيره أو ليحفظه (بعد صرفه) له (في مصرفه) فإنه يصح ولا يبطل فإن صرف البعض وعاد له فما صرفه صح وما لا فلا لعدم الحوز الذي هو شرط في صحة الوقف ويكون ميراثاً وأما ماله غلة كربع وحائط وحانوت يحبسه في صحته وكان يكرهه ويفرق غلته على مستحقه ككل عام مثلاً ولم يخرج من يده قبل المانع كالموت حتى حصل المانع يبطل وقفه لعدم الحوز وأما ما حبسه في المرض أو أوصى به للمساكين أو جملة صدقة لهم ولم يخرج من يده حتى مات فإنه ينفذ من الثلث إن كان لغير وارث (وبطل) الوقف (على معصية) كجعل غلته في ثمن خمر أو خنيسة أو سلاح لقتال غير جائز ويدخل فيه وقف الذمي على الكنيصة سواء كان لعبادها أو لمرمتها لأن المذهب خطاهم

المصدر المقرر الواقع مضافا اليه تقديره وبطل وقفه على معصية أو كافر فهو عطف على الضمير
 المضاف اليه وقف ولا يصح عطفه على معصية لأداء الكافر هنا واقف لأموقوف عليه إذا علمت هذا
 فقول الشارح وبطل من كافر لمسجد هذا حل ممنى لاجل إعراب (قوله من كل منفعة عامة دينية)
 من جعلها بناؤه مسجدا وبطلان القرية الدينية من الكافر رد مالك دينار نصرانية عليها حين بعث
 به إلى الكعبة وأما القرب الدينية كبناء قناطر وتبديل ماء ونحوها فيصح (قوله أو على بنه دون
 بناته) أي إذا أخرجهم ابتداء أو بعد تزوجهم بأن وقف على بنه وبناته جميعا وشرط أن من
 تزوجت من بناته فلا حق لها في الوقف وتخرج منه ولا تودله ولولايت وأما لو شرط أن من تزوجت
 من البنات فلا حق لها إلا أن تأيم فانه يرجع لها الحق فيه كان الوقف صحيحا كما قرره شيخنا العدوي
 (قوله كبناته دون بنه) أي وكذا على بعض بنه دون بعض بناته وعلى إخوته دون أخواته أو على
 بنى فلان دون بناته فيصح الوقف في ذلك كله لا تنفاه الملة للذكورة وأما لو وقف على بنه الذكور
 ثم من بعدهم على بناته فتدفعه بعض شيوخوا وأفق بعضهم مانع كذا كتب شيخنا العدوي (قوله وما
 مشى عليه المصنف) أي من بطلان الوقف وحرمة القدوم عليه أحد أقوال وهذا القول رواية ابن
 القاسم عن مالك في التبتية (قوله ورجع بعضهم) أي وهو عياض وغيره (قوله وهو رأى ابن القاسم)
 أي ورواية ابن زياد عن مالك في المدونة واعترض على المصنف بأنه ما كان ينبغي له ترك مذهب
 المدونة الذي شهره عياض والمشي على غيره لا يقال ما مشى عليه المصنف رواية ابن القاسم وقد تقرر
 أن رواية ابن القاسم تقدم على رواية غيره لأننا نقول هذا خاص بروايته عن مالك في المدونة فهي
 تقدم على رواية غيره فيها وتقدم على قول ابن القاسم الذي ذكره من عنده سواء كان فيها أو في غيرها
 لكن قد علمت أن رواية ابن القاسم هنا عن مالك في غيرها لا فيها ورواية غيره فيها تقدم على روايته
 في غيرها (قوله بأن الكراهة في المدونة الخ) نصها ويكره لمن حبس أن يخرج البنات من تحميمه قال
 أبو الحسن وابن ناجي وابن غازي الكراهة على بابها فان وقع ذلك مضى وقيل أنها للتحريم وعليه إذا
 وقع فانه يفسخ ، وأعلم أن في هذه المسئلة وهي الوقف على البنين دون البنات أقوالا أولها البطلان مع
 حرمة القدوم على ذلك ، ثانيا الكراهة مع الصحة والكراهة على بابها ، ثالثها جوازها من غير كراهة
 رابعها الفرق بين أن يحازنه فيمضى على ما حبسه عليه أولا يحاز فيرده للبنين والبنات معا ، خامسها
 مارواه عيسى عن ابن القاسم حرمة ذلك فان كان الواقف حيا فسخره وجعله للذكور والبنات وإن
 مات مضى ، سادسها فسح الحبس وجعله مسجداً إن لم يأت المحبس عليهم فان أبوالميجز فسخره وقرر
 على حاله حبسا وإن كان الواقف حيا ، والمعتمد من هذه الأقوال ثانيا كما قال الشارح ومحل الخلاف
 إذا حصل الوقف على البنين دون البنات في حال الصحة وحصل الحوز قبل المانع ، أما لو كان الوقف
 في حالة الرض فباطل اتفاقاً ولو حيز لأنه عطية لوارث أو كان في حال الصحة وحصل المانع قبل
 الحوز فباطل اتفاقاً أيضا ومحل أيضا ما لم يحكم بصحته حاكم ولو مالكيًا وإلاصح اتفاقاً لأن حكم
 الحاكم يرفع الخلاف (قوله ولا مفهوم لسكنه) أي بل كل ماله غلة كذلك كعائزات وحمام وقدق
 وبستان (قوله إذا الانتفاع الخ) فحاصله أنه إذا وقف ماله غلة وحيز عنه ثم عاد قبل عام للانتفاع به
 بعد الحوز عنه واستمر ينتفع به حتى حصل المانع فان الوقف يبطل (قوله لو عاد بعد عام) أي
 سواء عاد بكراه أو أرفاق أي عارية (قوله فيها إذا سكن ما وقفه على محجوره الخ) أي وأما إذا
 سكن ما وقفه على غيره ولو ولده الكبير بعد عام فلا خلاف في عدم بطلانه (قوله قولان مشهوران)
 أحدهما لا يبطل الوقف وهذا قول غير ابن رشد وعليه قول التيطي قتل هو المشهور وبه

من كل منفعة عامة دينية
 (أو على بنه دون بناته)
 أصله وأما على بنى بنه
 دون بنات بنه فيصح
 كبناته دون بنه وما مشى
 عليه المصنف أحد أقوال
 وعلم بأنه يشبه فصل
 الباهلية من حرمان
 البنات من إرث أبيهن
 ورجح بعضهم الكراهة
 فيمضى وهو رأى ابن
 القاسم وعليه العمل
 وصرح الشيخ أبو الحسن
 بأن الكراهة في المدونة
 على التنزيه (أو عاد)
 الواقف (سكنه)
 (سكنه) الذي وقفه
 (قبل عام) بعد أن
 حيزته واستمرسا كذا
 حتى حصل المانع فيبطل
 ولا مفهوم لمسكه ولا
 لسكنه إذا الانتفاع بما
 حبسه بغير السكنى كذلك
 ومفهوم قبل عام أنه لو عاد
 بعد عام لم يضر وإن كان
 وقفه على محجوره وهو
 كذلك إلا أنه جرى فيها
 إذا سكن ما وقفه على
 محجوره بعد عام حتى
 حصل المانع قولان
 مشهوران إذا عاد له
 بكراه وأشهد

فإن عاد له بعد العام بإرفاق بطل اتفاقاً فلو قال المصنف أو انتفع بما وقفه قبل عام لا بعده إلا على محجوره ففيه إن عاد له بكراء وأشهد على ذلك خلاف وإلا بطل اتفاقاً لوفى بالمسئلة وكلامه هذا في غير الكتاب ونحوه مما لا غلة فانه لا يبطل بعوده له قبل عام إذا صرفه في مصرفه كما تقدم وقوله أو عاد (٨٠) معطوف على شرط مقدر أي إن وقف على مصيبة أو عاد أي وحصل مانع قبل أن يحاز ثانياً

والإلم يبطل ويجاز (أو
جهل سبقه) أي الوقف
(لدين يبطل) (إن كان)
الوقف (على محجوره)
شرط في قوله أو جهل أي
مع وجود الشروط الثلاثة
من الأشهاد وصرف الغلة
وكونها غير دارسكناء
والإبطل ولو علم تقدمه
على الدين يعني أن من
وقف وقفاً على محجوره
وعلى الواقفين ولم يعلم
هل الدين قبل الوقف أو
بعده فإن الوقف يكون
باطلاً ويباع للدين تقدماً
للاوجب على التبرع لضعف
الحوز لأنهم يقولون قد
حزناه يجوز أيئنا له وإذا
حاز للمحجور أجنبي
بإذن الأب في صحته لصح
الوقف كالولد الكبير
أو الأجنبي يحوز لنفسه
في صحة الواقف فلا يبطل
بجهل السبق بل بتحقيقه
وأما لو حاز المحجور من
صغير أو سفیه لنفسه
فهل يعتبر حوزة فلا
يبطل الوقف بجهل
السبق وسيأتي للمصنف
أن حوز السفیه يعتبر
وكذا الصبي على أن المتمد
(أو وقف) (على نفسه)

العمل والقول الثاني يبطل الوقف إن عاد لأحبسه على محجوره ولو بعد أعوام وهو لابن رشد وليس
العمل عليه (قوله فإن عاد عليه بعد العام بإرفاق) أي لأجل الانتفاع به مجازاً (قوله لوفى بالمسئلة)
وحاصلها أنه إن عاد لا انتفاعه بما وقفه قبل عام وحصل المانع قبل أن يحاز عنه ثانياً بطل الوقف، طابقا
كان على محجوره أو غيره سواء عاد بكراء أو إرفاق وإن عاد له بعد عام بكراء أو إرفاق فلا يبطل إذا
كان الوقف على غير محجوره وإن كان على محجوره ففيه خلاف إن عاد له بكراء وأشهد على ذلك
وإن عاد له بإرفاق بطل اتفاقاً (قوله فانه لا يبطل بعوده له قبل عام) أي سواء كان عودله لأجل
صياته له أو لأجل انتفاعه به كالأبن خلافاً لطفی كما مر (قوله وإلا لم يبطل) أي ولا يحصل مانع قبل
أن يحاز ثانياً لم يبطل وقوله ويجاز أي يلزم بالتحويل أي الرد والأشهاد على الحيازة ثانياً (قوله أو
جهل سبقه لدين) أي وأولى إذا علم تقدم الدين على الوقف فإن تحقق تقدم الوقف على الدين
فلا بطلان وتتبع ذمة الواقف بالدين، والحاصل أنه إن علم تقدم الدين على الوقف بطل سواء كان
الوقف على محجوره أو على غيره وإن علم تقدم الوقف على الدين فلا بطلان كان الوقف على محجوره
أو على غيره وإن جهل سبقه له فإن كان الوقف على محجوره بطل إن حازه له وإن كان على غيره فلا
بطلان إن حازه الواقف عليه قبل المانع (قوله شرط في قوله أو جهل النخ) الأولى أن يقول شرط في
بطلان الوقف إذا جهل سبقه لدين (قوله مع وجود الشروط الثلاثة) أي الآتية في كلام المصنف
قريباً (قوله من الأشهاد) أي على الوقف (قوله وصرف الغلة) أي في مصالح الواقف عليه (قوله وإلا
لبطل النخ) أي وإلا توجد هذه الشروط الثلاثة بأن تخلف ولو واحد منها لبطل النخ فلذا حمل المصنف
على هذه الحالة (قوله يعني أن من وقف وقفاً على محجوره) أي وحاز له والحال أنه أشهد على
الوقف وصرف الغلة للموقوف عليه وليس ذلك للموقوف دار سكنى الواقف (قوله لضعف الحوز)
أي لضعف هذا الحوز الحاصل من الواقف وإنما كان حوز الواقف ضعيفاً لكون الوقف لم يخرج
من تحت يده بخلاف حوز غيره فانه قوي لخروج الوقف من تحت يد الواقف (قوله بإذن الأب)
الأولى بإذن الولي الواقف (قوله كالولد الكبير) أي كما لو كان الوقف على ولده الكبير الرشيد أو على
أجنبي وحازا لأنفسهما في حال صحة الواقف (قوله فهل يعتبر حوزة) أي أولاً يعتبر حوزة فيبطل
الوقف بجهل السبق (قوله على المتمد) أي وحينئذ فلا يبطل الوقف بجهل السبق خلافاً لمن
قال يبطلانه (قوله على نفسه خاصة) أي ابتداء أو بعد أن حبسه على غيره كحبس على ريد
وعمره ثم بعد موتها على نفس ثم من بعدى على كذا أو سكنت عما بعد نفسه والأولى منهما
الوقف فيها منقطع الوسط والثانية منقطع الآخر وقول الشارح ولو وقفه على نفسه ثم على عقبه
الوقف فيها منقطع الأول ومذهبنا أن الوقف إذا كان فيه انقطاع في أوله أو آخره أو وسطه
يبطل فيما لا يجوز الوقف عليه ويصح فيما يصح الوقف عليه إن حصل منه حوز قبل حصول المانع
لواقف ولا يضر الانقطاع لأن الوقف نوع من التمليك في المنافع فجاز أن يعم فيه أو يخص كالعماري
والهبات والوصايا (قوله وليس كذلك بل حصة النخ) لا يقال هذا بخلاف قولهم الصفقة تفسد إذا

جمعت

خاصة فيبطل قطعاً لتجيزه على نفسه وعلى وارثه بدموته بل يبطل (ولو) كان

الوقف على نفسه (بشريك) أي معه كوقفه على نفسه وعلى فلان أو الفقراء وظاهره أنه يبطل رأساً ما على نفسه وما على
الشريك ولو حصلت حيازة من الشريك وليس كذلك بل حصة الشريك تجري على مسائل الباب فإن حصلت حيازة فيها قبل المانع

صحت وإلا فلا ولو وقف على نفسه ثم على عقبه لرجع بعد موته حبسا على عقبه ان حازوا قبل المانع (أو على بن النضر) حتى حصل للواقف فيعطى لأن فيه تحجيرا أى وحصل مانع الواقف وإلا صح ويجز على جعل النظر (٨١) لغيره (أو لم يحزه) حتى حصل

المانع (كبير) وقف عليه (فيعطى) فان حازه قبل المانع صح (ولو) كان (سبها أو) لم يحزه (ولى صغير) ظاهره أن حوز الصغير لا يكفي والراجح أنه كاف ولو فيها وقفه وليه عليه (أهـ) يغفل الواقف (بين الناس وبين مدرسة ورباط وبند فلاخلاء فما ذكر حوز حكمى ويغفل بضم الياء وسكون الحاء من أخى بمعنى ترك وأشار إلى بيان المانع وأنه أحد أمور ثلاثة بقوله (قبل فلسه) متعلق بيجز ويغفل النفيين والمراد بالقلس ما يشمل الاحاطة بالواقف لقوله في الهبة وبطلت ان تأخر لدين محيط والوقف كالهبة والصدقة (وموته ومرضى) للتصل بالموت فان صح بعد الحوز فى المرض صح الوقف وجاز أن يعود الضمير فى مرضه على الموت فلا يحتاج لتقيده بالتصل وحاصل المسئلة أن من حبس فى صحته ولو على الفقراء ولم يحصل حوز عنه حتى حصل له مانع من هذه الثلاثة بطل وقفه أى لم يتم فللغير

جمعت حراما وحلالا لأن هذا مخصوص بالمعاوضات المالية بالبيع والشراء لأنها مبنية على التشديد ولعدم الضرر فى فسحها لأخذ كل واحد عوضه بخلاف التبرعات فان فسحها يحصل الضرر للتبرع عليه (قوله صحت) أى صح الوقف فيها دون حصة الواقف وقوله والا فلا أى والا يحصل حيازة فى حصة الشريك فلا يصح الوقف فيها كما أنه لا يصح فى حصة الواقف اهـ واعلم أن حصة الشريك ان كانت معينة فيمكن فى صحة وقفها حوزها وحدها كأن يقف دارين على نفسه وعلى شخص على أنه احدهما معينة وللآخر الأخرى فان كانت حصة الشريك غير معينة فالمعتبر حوز الجميع (قوله ان حازوا الخ) أى فان استمر تحت يده حتى حصل المانع من موت أو فلس أو جنون بطل الوقف من أصله (قوله أو على أن النظر له) محله ما لم يكن وقفه على محجوره وإلا فله النظر ويكون الشرط مؤكدا كذا ذكر شيخنا السيد البليدى فى حاشية عقب (قوله أى وحصل مانع للواقف) أشار بهذا إلى أن شرط النظر له لا يبطل الوقف خلافا لما يظهر من كلام المؤلف وإنما يبطل الوقف عند شرطه النظر له بعد الحوز كما اقتصر عليه ابن عبد السلام واستظهره فى التوضيح فاذا لم يحصل مانع أخرج من يد الواقف الى يدته وان حصل مانع قبل ذلك بطل الوقف انظر ابن غازى وبهذا تعلم أن هذه الصورة يستغنى عنها بما بعدها اهـ بن (قوله فان حازه قبل المانع صح) أشار الشارح بهذا إلى أن قول المصنف ولو سفيها مبالغة فى المفهوم قال ح ظاهر المؤلف أن حيازة السفينة مطلوبة ابتداء وليس كذلك بل المطلوب ابتداء حيازة الولي له وإنما الخلاف لو وقع وحاز لنفسه والقول الراجح أن حيازته كافية خلافا للباقي ثم ذكر أن الصغير كالفلس فيه ما ذكر (قوله أو لم يحزه حتى حصل المانع كبير وقف عليه) أى ولا يكفي الجرد فى الحوز هنا بخلاف الهبة لأنها خرجت عن ملك الواهب بالمرة بخلاف الوقف لان الملك للواقف كما يأتى ومفهوم قوله حتى حصل المانع أنه اذا لم يحصل المانع لا يبطل ويجز على دفعه له ومفهوم قوله أولم يحزه انه لو حازه من ذكر قبل المانع صح الوقف ويشترط فى الحوز معاينة البينة لقبض المحبس عليه ولو بدفع المفاتيح له أو عقد السكراء والمزاولة فلو أقر الواقف فى حال صحته أن الموقوف عليه قد قبض وشهد عليه باقراره بينة ثم مات لم يقض بذلك ان أنكرت ورثته حتى تعين البينة الحوز (قوله أو لم يحزه ولى صغير) أى حتى حصل المانع (قوله ظاهره ان حوز الصغير لا يكفي) أى لأن قوله أو لم يحزه ولى صغير وقف عليه صادق بما اذا وقف على الصغير ولم يحصل حوز أصلا أو حصل الحوز من الصغير (قوله أو لم يخل بين الناس وبين كسجد ومدرسة ورباط) أى حتى حصل المانع فانه يبطل الوقف (قوله ان تأخر) أى الحوز (قوله ولو على الفقراء) أى على معين سواء كان قريبا له أو أجنبيا منه بل ولو على غير معين كالفقراء (قوله فللغيرم ابطاله وأخذه فى دينه) أى وله امضاؤه فهو غير لأن الحق له (قوله فى الأول) أى الفلس وقوله فى الآخرين أى المرض والموت (قوله فكالوصية يخرج من الثلث) أى سواء حصلت حيازة أولا فالحوز لا يشترط فى التبرعات الحاصلة فى المرض وإنما يشترط فى التبرعات الحاصلة فى الصحة والحاصل ان التبرعات اما أن تحصل فى الصحة أو فى المرض وفى كل اما أن يكون المتبرع له وارثا أو أجنبيا فان حصل التبرع فى الصحة وحصل الحوز قبل المانع صح والا فلا لافرق بين كون المتبرع له وارثا أو أجنبيا وان كان فى المرض خرج مخرج الوصية من الثلث حصل حوز أم لا

١١ - دسوقى - بيع - إبطاله وأخذ فى دينه فى الأول وله أو لا ورثة فى الآخرين إبطاله ولهم الاجازة فالمراد بالبطلان عدم التمام وأما من حبس فى مرضه فكالوصية يخرج من الثلث ان كان لغير وارث وله إبطاله بخلاف من حبس فى صحته وعثر عليه قبل المانع

فليس له ذلك ويجوز على التحيز إلا إذا شرط لنفسه الرجوع أو البيع إن احتاج فله ذلك ثم امتن من الحوز القيد أنه لا بد فيه من الإخراج إن يد الممسك قوله (٨٢) (إلا) أن يوقف أب أو وصى وفقاً (لمحجوره) الصغير أو السفية فلا يشترط فيه الحوز

المسك بل يكفي الحكمي من الأب أو الوصي أو القائم من الحاكم فيصح الوقف إذا استمرت بعده حتى حصل مانع من الثلاثة بالقيمة لكن بشرط ثلاثة أثار لها بقوله (إذا أهدى) على التحيس على محجوره وليس المراد الاشهاد على الحوز له (وصرف التلة) كلها أو بعضها (له) أى في مصالحه فإن علم عدم صرفه بطل الوقف بالمانع (ولم يكن) الدار الموقوفة على المحجور (دار سكناه) أى الواقف وإلا لم يصح وقفها إلا إذا تخلى عنها وما يستلزمه فراغها من عوائل المسكين فليس سكن الجميع جرى على الهبة كصرف التلة وقد قال في بيها ودار سكناه إلا أن يسكن أهلها ويكرى له الأكره وإن سكن النصف بطل فقط والاكثر بطل الجميع وفهم منه أن حيازة النعم ما حبسته على الولد المحجور لا تعتبر إلا إذا كانت وصية وهو كذلك (فإن) وقف (على وارثه) بمرض موته (فيطل

إن كان لغير وارث وإن كان لوارث بطل ولو حيز لأنه وصية لوارث وقد نهى الشارح عنها له (قوله فليس له ذلك) أى خلافا لما توهمه بعضهم من أن له إبطاله عند كبر سنه (قوله فله ذلك) أى إبطاله عملاً بشرطه (قوله لمحجوره) اللام بمعنى على (قوله فلا يشترط فيه) أى في حوز ذلك الوقف (قوله الحوز المسك) أى وهو الإخراج من تحت يد المسك (قوله بل يكفي الحكمي) أى الحوز الحكمي (قوله لكن بشرط ثلاثة) بقى شرط رابع للصحة وهو أن لا يكون ما حبسه الوقف على محجوره مشاعاً فإن كان مشاعاً ولم يبين له حصة حتى حصل المانع بطل الوقف وصار إرثاً بينه وبين أخوته الرشداء والحاصل أن حوز الواقف لما وقفه على محجوره إنما يكون فيما قد أبرزه وعينه وأبانه ولم يخلطه بماله فإن كان مشاعاً فلا يكفي حوزة ويطل الوقف إن حصل المانع وحينئذ إذا حبس على أولاده الصغار والكبار فالقدي يحوز للصغار أخوتهم الكبار بتقديم الأب لا أبوم فلو حاز الأب ذلك لحق الصغار ثم حصل مانع بطل الوقف (قوله وليس المراد الاشهاد على الحوز) أى بأن يقول للبينة اشهدوا على أنى رفعت يد الملك ووضعت يد الحوز وإنما كان هذا غير مراد لأنه لا يشترط ذلك (قوله وصرف التلة) أى وثبت أنه صرف التلة كلها أو جليها أو احتمال ذلك (قوله له) أى لمحجوره (قوله فإن علم عدم الصرف له بطل الوقف بالمانع) أى وإن صرف نصفها له ونصفها لمحجوره صح الوقف في النصف فقط وإن صرف جل التلة لنفسه وصرف أقلها لمحجور عليه بطل الوقف في الجميع (قوله جرى على الهبة كصرف التلة) أى كما أن صرف التلة المتقدم يجرى على الهبة وحاصل ما في الهبة أنه إذا أشغل النصف إلى أن حصل له المانع بطلت الهبة في ذلك النصف وإن أشغل الأكره إلى حصول المانع بطلت الهبة في جميعها كما لو كان شاغلاً لأكملها وإن أشغل الأقل إلى حصول المانع كانت الهبة صحيحة في جميعها بمنزلة فراغها من شواغل المسك (قوله ودار سكناه) أى وبطل هبة دار سكناه لمحجوره وقوله الآن يسكن أقلها الخ ومن باب أولى ما إذا أكرها كلها له (قوله والأكثر بطل الجميع) أى وإذا سكن الأكره بطل الجميع لأنه بمنزلة سكناها كلها (قوله إلا إذا كانت وصية) أى عليه فيجوز أن تحوز له ما حبسته عليه وأما ما حبسه الأب أو غيره عليه فيصح حوزها له سواء كانت وصية أم لا (قوله أو على وارثه) عطف على قوله على مصيبة (قوله بمرض موته) أى وأما لو وقف على وارثه بمرضه ثم صح الواقف من ذلك المرض الذى وقف فيه صح وقفه حيث حيز عنه قبل المانع كما لو وقف في حال صحته (قوله ولو حله الثلث) أى ولو حاز الموقوف عليه (قوله إلا أن يحيزه له بقية الورثة) أى فإن أجازوه لم يبطل لانه ابتداء وقف منهم (قوله تعرف بمسئلة ولد الأعيان) في هذه التسمية قصور لأن الحكم في هذه المسئلة لا يختص بالوقف على ولد الأعيان بل الوقف على غيرهم من الورثة كذلك فلو وقف في مرضه على أخوته وأولادهم وعقبهم أو على أخوته وأولاد عمه وعقبهم أو أخوته وعقبهم وأولاد عمه فالحكم لا يختلف وضابط تلك المسئلة أن يقف المريض على وارث وغير وارث وعلى عقبهم (قوله إلا وقفاً معقبا) أى أدخل فيه الواقف عقباً حاصلاً ذلك الوقف في مرض الواقف (قوله جرى ما يأتي) أى جرى الكلام الذى يأتي من القسم على الورثة فيما يحمله الثلث منه (قوله فكثيرات للوارث) أى بالنسبة للوارث أى أن الذى يخص الوارث من ذلك الوقف يجعل كالميراث في القسم للذكر مثل حظ الأنثيين ولو شرط الواقف تساوياً في غيره مثل دخول بقية الورثة مع ذلك الوارث الموقوف عليه فيما يخصه

ولو حله الثلث لأنه كالوصية ولا وصية لوارث إلا أن يحيزه له بقية الورثة ثم امتن من بطلان وقف المريض على وارثه في مرض من وقفه تعرف بمسئلة ولد الأعيان وهى من حسان للسائل قل من يتنبه لها فقال (إلا) وقفاً (معقباً) له غلة أم لا على الذهب (خرج) فله الثلث (من ثلثه) أى حله الثلث فيصح فإن حمل بضه جرى ما يأتي فيما يحمله الثلث منه (فكثيرات للوارث)

في القسم للذكر مثل حظ الانثيين لا ميراث حقيقي فلا يتصرفون فيه تصرف الملك من بيع وهبة ونحو ذلك لانهما بينهما وقسم لملك فتأخذ الزوجة في المال الآتي من مناب الأولاد الثمن والأم السدس ويدخل في الوقف جميع الورثة وإن لم يوقف عليهم وبين ذلك في المال فقال (كثلاثة أولاد) لصلبهم أولاد الأعيان (وأربعة أولاد) وعقبه (فعل ماض مشدد القاف أى قال وقبى على أولادى وأولاد أولادى وعقبهم بل قال على أولادى وأولاد أولادى بطل على الأولاد وصح على الأولاد الاولاد فالتعقيب شرط في هذه المسئلة كالحروج من الثلث (وترك) مع السبعة (أما وزوجة فيدخلان) أى الأم والزوجة وكلاهما غيرهما بمن يرث كالأب (فبما للأولاد) وهو ثلاثة أسهم من سبعة أسهم للأم السدس وللزوجة الثمن من مناب أولاد الأعيان وسواء كانوا ذكورا أو اناثا أو بعضهم وسواء أطلق أو سوى بين الذكر والانثى أو شرط للذكر مثل (٨٣) حظ الانثيين لان شرطه لا يخر

نما لأولاد الأعيان في

الذكر مثل حظ الانثيين

على كل حال (وأربعة

أسباعه) الباقية (للو

الولد) الدرجة (مقتضى

يصل فيها شرط الواقف

من فاضل وتبوية

أطلق سوى فيها بينهم ولم

اختلفت حاجتهم، فليكن

الوقف في الفرض للذكر

يقسم سبعة أسهم لأولاد

الصلب ثلاثة تكون

بأيديهم كالميراث لذكر

مثل حظ الانثيين ولو

شرط خلافه ويدخل معهم

فيها من له سهم من الورثة

كالزوجة والأم ولكونه

وفقا مقبلا يطل ماناب

الأولاد لتعلق حق غيرهم

به ولكونهم لا يصح

الوقف عليهم في المرض

شاركهم غيرهم من الورثة

والاربعة الاسهم الباقية

من الوقف (قوله في القسم) أى لقلته وأما ذاته فهي حبس (قوله لملك) أى يرجع مراجع الاختصاص (قوله والأم السدس) أى والباقي للأولاد (قوله ثلاثة أولاد الخ) هذا مثال المدونة فلذا اقتصر المصنف عليه وإلا لحققت المسئلة أن يقف الواقف في مرض موته على وارث وعلى غير وارث وعلى عقبهم فلا مفهوم لما ذكره المصنف (قوله أم أولاد الأعيان) أى وهم الذين سميت المسئلة بهم (قوله وعقبه) أى والحال أنه عقب وقفه أى أدخل فيه عقبه (قوله بطل على الأولاد وصح على أولاد الأولاد) يعنى أنه تقسم ذات الوقف بين الأولاد وأولاد الأولاد لما ناب الأولاد تكون ذاته إرثا وماناب أولاد الأولاد يكون وقفا كافي بن عن التوضيح (قوله فيدخلان) أى إن منعنا مافصله مورثهما من وقفه في المرض وأما إن أجازنا فمعه فلا يدخلان أصلا، هذا هو الصواب (قوله وسواء الخ) هذا تعميم في قوله وهو ثلاثة أسهم (قوله لان شرطه لا يعتبر فيها لأولاد الأعيان) أى لانهم لا يأخذون على حكم الوقف بل على حكم الميراث وأخذ الزوجة والأم على حكم الفرائض تبعا فلا تقسم السهام على رؤوسهم وإنما يعتبر شرطه فيما خص أولاد الأولاد لانهم يأخذون على حكم الوقف (قوله من فاضل) أى للذكر على الانثى (قوله ولكونه الخ) علة لقوله لم يطل مقدمة على المعلوم أى ولم يطل ماناب أولاد الأعيان الموقوف عليهم في المرض لكون الوقف، مقبلا وقوله لتعلق حق غيرهم علة للعمل مع علته أى وانتهى البطان لكون الوقف مقبلا لتعلق الخ (قوله لتعلق حق غيرهم) وهم أولاد أولاد الأعيان به أى بماناب أولاد الأعيان لأن أولاد الأعيان إذا ماتوا رجع الوقف لأولادهم (قوله على طريقة الفرضيين) أى الذين لا يعطون كسرا (قوله لكل واحد سبعة عشر) واعلم أن القسمة على الوجه المذكور إنما هي لثلاثة الوقف لا لثلاثة إذا يجوز قسمه الا اذا كانت قسمة منافع تأمل (تنبيه) تكلم المصنف والشارح على حكم ما إذا وقف على أولاد الأعيان وأولادهم وعقبهم دون الزوجة والأم ولم يتكلم واحد منهما على ما إذا حبس عليهم ماع من ذكر والصواب كما ذكره بن قسم الوقف على رؤوس الجميع ابتداء ثم يقسم ماناب الورثة على حكم الفرائض ولا يعتبر شرطه فيهم (قوله وانتقض القسم المذكور) أى وهو القسم على سبعة (قوله أو أحدها) فاذا حدث لأولاد الأولاد واحد مثلا أو حدث واحد من أولاد الأعيان ويتصور ذلك فيما إذا كان للواقف ولد غائب لم يعلم به حين القسم ثم

لأولاد الأولاد وقفا وحاصل قسمة المسئلة على طريقة الفرضيين على ما ذكر المصنف ان لأولاد الأعيان فيها ثلاثة أسهم من سبعة عدد رؤوسهم للأم منها السدس مخرجه من ستة وللزوجة الثمن من ثمانية وبين المخرجين موافقة بالانصاف فيضرب نصف أحدهما في كل الآخر باربعة وعشرين للأم سدسها أربعة وللزوجة ثمنها ثلاثة يبقى سبعة عشر لا تنقسم على ثلاثة ولد الأعيان فتضرب الرؤوس الثلاثة في الاربعة والعشرين باثنين وسبعين ثم يقال من له شيء في أصل المسئلة أخذه مضروبا في ثلاثة فللأم أربعة في ثلاثة باثنين وعشرين وللزوجة ثلاثة في ثلاثة بتسعة ولأولاد الأعيان سبعة عشر في ثلاثة بواحد وخمسين لكل واحد سبعة عشر (وانتقض القسم) المذكور (بحدوث ولد) أو أكثر (لها) أى للفريقين أو أحدهما فاذا حدث واحد صارت القسمة من ثمانية واثنان فمن تسعة وهكذا وهذا مما لا خلاف فيه وشبهه به مختلفا فيه فقال (كموته) أى واحد من الفريقين تنتقض القسمة على سبعة (على الأصح) من قولى ابن القاسم فاذا مات واحد من أولاد الأعيان فالقسمة من ستة

لهم سهمان منها لأم السدس وللزوجة الثمن منهما والباقي يقسم على ثلاثة الاثنين الباقيين من أولاد الأعيان وأخيهما الميت فانه يحد سهمه ولكن نصيبه لوارثه مفضوضاً على الفرائض وكذا لو مات اثنان فلو مات أولاد الأعيان كلهم رجع الوقف جميعه لولد الولد مع تليد الزوجة والأم لأن أخذها إنما كان تبعاً للأولاد فإذا كان الميت واحداً من أولاد الأولاد صار لأولاد الأعيان النصف كأولاد الأولاد ولو مات اثنان فالقسمة (٨٤) من خمسة لأولاد الأعيان ثلاثة ولو ماتوا كلهم رجع الوقف كله لأولاد الأعيان

والقسمة من ثلاثة للأم
سهمها وللزوجة ثمنها فان
مات السبعة رجع مراجع
الأحباس لأقرب قراء
وصية الحبس (لا) موت
(الأم والزوجة) فلا
يقتضى ولكن يرجع
مطلب من مات منها
لهو حصته وفقاً ما بقى أحد من
أولاد الأعيان فان لم يكن
لها وارث فليست
لها فان اقرض
أولاد الأعيان رجع
لأولاد الأولاد وإذا
انقضى القسم بحدوث
أحد الفريقين
(فيدخلان) أى الأم
والزوجة فى النقص
الحاصل بحدوث من ذكر
(ودخل فبازيد لولد)
أى لولد الأعيان بموت
واحد مثلاً من أولاد
الأولاد أو من الفريقين
وهو حذف قوله ودخل الخ
ظاهر لأن قوله فیدخلان
يشمل النقص والزيادة ،
ولكن للركن الرابع وهو
الصيغة قطعاً له بصح

حضر بعد القسمة وشهدت البينة بأنه ابن الواقف فننتقض القسمة (قوله لهم سهمان منها) أى من
السة (قوله ولكن نصيبه لوارثه) أى وبأخذ مع ذلك ما ينوبه من الوقف أيضاً (قوله مع ما يبد) أى
مع رجوع ما يبد الزوجة والأم (قوله كأولاد الأولاد) أى وأعيدت القسمة من ستة (قوله للأم
سدسها الخ) أى وليس لواحد تصرف فيما يخصه يبيع ونحوه (قوله فلا ينتقض) أى القسم بموت
إحدهما (قوله ولكن رجع مناب من مات منهما لورثته وفقاً الخ) فيه أن ورثتهما ليسا من الوقف
عليهم فالأولى حذف قوله وفقاً أى فيرجع مناب من مات منهما لورثتها على حكم الميراث إلا أن يقال
أراد بقوله وفقاً عدم التصرف فيه بالبيع ونحوه فلا ينافى أنه على حكم الميراث (قوله فان لم يكن لها
وارث الخ) هذا ظاهر فى الزوجة فان زوجة الاب قد تكون أجنبية من الأولاد وأما الأم فيفرض
عدم الوارث لها فى القيام مانع الارث بالأولاد كقتلهم لها تأمل (قوله فاذا اقرض أولاد الأعيان)
أى بعد موت الزوجة والأم وبعد رجوع نصيبهما لوارثهما وقوله رجع لأولاد الأولاد أى رجع ما
كان للأم والزوجة لأولاد الأولاد وكذا لو اقرض أولاد الأعيان قبل موتها فانه يرجع ما كان
لها لأولاد الأولاد ولا ينتظر موتها لأن أخذها كان بالتبع لأولاد الأعيان كما مر (قوله وإذا
انقضى الخ أشار إلى أن الفاء فى قول المصنف فیدخلان واقعة فى جواب شرط مقدر (قوله شامل
لنقص والزيادة) أى لأن المعنى وإذا انتقض القسم بحدوث ولد أو موته فیدخلان أى فى النقص
الحاصل بحدوثه والزيادة الحاصلة بموته (قوله بحسب ووقت) أى أو ما يقوم مقامهما
كالخليفة بين كسجد وبين الناس وإن لم يخص قوماً دون قوم ولا فرضاً دون نفل فاذا بنى مسجداً
وأذن فيه للناس فذلك كالصرح بأنه وقف وإن لم يخص زماناً ولا قوماً ولا قيد الصلاة بكونها
فرضاً أو نفلاً فلا يحتاج لشيء من ذلك وبحكم بوقتته (قوله خلافاً لبعضهم) أى وهو سوح
حيث جعل القيد راجعاً للصيغ الثلاثة * والحاصل أن الراجح من اللذهب إن حبست
ووقتت فيد أن التأيد سواء قيدا بجهة لا تنحصر أو بمعنى أو بمجهول محصور كوقتت وحبست
دارى على الفقراء أو على زيد أو على بنى فلان إلا فى الصورة الآتية وهى ما إذا ضرب للوقف أجلاً
أو قيده بحياة شخص وأما لفظ الصدقة فلا يبعد التأيد إلا إذا قارنه قيد وهو خلاف ما قاله ح أول
تقريره من أن القيد راجع للثلاثة وخلاف ما لابن شعبان وابن الحاجب من رجوعه لحبست
وتصدقت فقط انظر بن (قوله أو طلبة العلم) أى أو أهل مدرسة كذا أو أهل مسجد كذا
(قوله فان كان) أى الوقف على العيين أو على الجهة التى لا تنقطع وقوله فظاهر أى فظاهر
صحته من غير افتقار لقيد (قوله نحو لا يباع ولا يوهب) أى وكذا كره القيد كصدقة عليه وعلى
عقبه فهو قرينة على الوقف (قوله لوجه الخ) حاصله أن قوله أو لمجهول الخ عطف على قوله أو جهة
لا تنقطع فاذا جعلت الواو للمبالغة كان ما قبل المبالغة عين المعطوف عليه مع أن المعطوف يقتضى المغايرة

بجمله (حبست ووقتت) الواو بمعنى أو (وتصدقت) الأولى وتصدقت ليرجع الشرط وهو قوله

(إن قارنه قيد) فلا يباع ولا يوهب لما بعد الكاف فقط وأما الصيغتان قبله فلا يفتقران لقيد خلافاً لبعضهم (أو جهة) بالجر عطف على
معطوف أى على معنى أو جهة (لا تنقطع) كالفقراء والساكين أو طلبة العلم أو للساجد فان كان بلفظ حبست أو وقتت فظاهر وإن
كان بلفظ تصدقت فلا بد من قيد نحو لا يباع ولا يوهب وإلا كان ملكاً لهم يباع ويصرف عنه بالاجتهاد كما بأتى فى قوله أو
للساكين فرق عنها بالاجتهاد (أو لمجهول وإن حصر) لوجه المبالغة لأن غير المحصور هو الجهة التى لا تنقطع أوجب

بأن الواو للحال وإن زائدة أى يصح الوقف ويتأيد إذا وقع للمجهول محصور كملى فلان وعقبه ولو بلفظ تصدقت لأن قوله وعقبه دليل على أنه وقف والمراد بالمحصور ما يحاط بأفراده وغيره ما لا يحاط بأفراده وبشيت (٨٥) الوقف بالينة وبالشاعة بين الناس

وبالكتابة على أبواب المدارس والربط والحيوان وعلى كتب العلم من مدرسة بها كتب مشهورة لا كتاب لم يشتهر كونه من محل مشهور (ورجع) الوقف (إن انقطع) بانقطاع الجهة التي جبن عليها حبساً (لأقرب قراء عصة الحبس) نسباً ولا يدخل فيهم الواقف ولو فقيراً ولا مواله فلن كانوا أغنياء أو لم يوجدوا فلا أقرب قراء عصبتهم وهكذا فان لم يوجدوا فلا فقراء على المشهور ويستوى في الرجوع للسكر والأنثى ولو كان الواقف شرط في أصل وقفه للموصوف عليهم للتدبير مثل حظ الأثنين لأن مرجحه ليس إنفاذاً وإنما هو بحكم الشرع ويصير في التقديم قوله في التكاح وقدم ابن فانه النع ولو أخذ الفقير كفايته واستغنى هل يرد عليه الباقي أو يعطى لمن بعده أقولان أظهرهما الثاني وإن رجع الأول (ورجع إلى المرأة) لو رجعت أى قدرت رجلاً (عصب) أى كان ذلك الرجل المقدر عصباً

(قوله بأن الواو للحال) أى والمسوغ لحيى الحال من السكره عظمها على نكرة موصوفة وذكر بعضهم أن اقتران الجملة الحالية بالواو مسوغ (قوله لأن قوله وعقبه دليل الخ) هذا جواب عما يقال لأى شيء قامت الصداقة على المجهول المحصور مقام لفظ الحبس وإن لم يقارنها قيد بخلاف المجهول غير المحصور كصدقة على الفقراء ، وحاصله أن في الأول شبهاً بالوقف لتعلق الصدقة بغير الموجود كالعقب إذ منهم من لم يوجد فلذا جعل حبساً لازماً تعميمهم وأما الثاني فإن الصدقة إنما تعلق بموجود وهم الفقراء ولا ياترهم تعميمهم (قوله ما يحاط بأفراده) كبنى فلان وذرية فلان وقوله ما لا يحاط بأفراده أى كالفقراء والسالكين ومن غير المحصور كأهل مسجد كذا وحينئذ فلا يلزم تعميمهم ويؤخذ منه أن أهل مسجد كذا يفعلون كذا من المعاصي لا بعدغية (قوله وبالكاتبة على أبواب المدارس) أى كأن يوجد مكتوب على باب مدرسة وقف فلان بن فلان أو السلطان فلان (قوله بها كتب) متعلق بمشورة أى مشهورة بأن بها كتباً وحاصله أنه إذا وجد مكتوباً على كتاب وقف لله على طلبة العلم فانه لا يثبت بذلك وثقة حيث كانت وقتته مطلقة فان وجد مكتوباً عليه وقف على طلبة العلم بالمدرسة الفلانية أو وقف على طلبة العلم ومقره بالمدرسة الفلانية فان كانت مشهورة بالكتب ثبتت وثقته وإن لم تكن مشهورة بذلك لم تثبت وثقته (قوله لا كتاب) أى لا بالكتابة على كتاب (قوله من محل مشهور) أى بوقف الكتب فيه (قوله ورجع الوقف) أى المؤيد وأما الوقف المؤقت فبأنى في قوله إلا على كسرة حياتهم وقوله ورجع إن انقطع أى ولو في حياة الحبس لأنه يرجع لهم حبساً كما قال الشارح ينتفعون به انتفاع الوقف ولا يدخل الواقف في المرجع ولو فقيراً وليس المراد أنه يرجع ملكاً وإلا لاختص الواقف به وكانت تدخل المرأة الوارثة ولولم تدر رجلاً (قوله ولا مواله) أى الدين لهم عليه ولاء (قوله فان كانوا) أى أقرب عصة الحبس (قوله فلا أقرب قراء عصبتهم) أى عصة عصة الحبس (قوله ليس إنشاء) أى حق يعمل فيه بشرطه الذى شرطه (قوله إنما هو بحكم الشرع) أى وإنما حكمه الشرع عند انقطاع الحبس عليه فان فرض أنه قال إن انقطع ورجع لأقرب قراء عصبى فللذكر مثل حظ الأثنين فانظر هل يعمل به أم لا ، قال بن الظاهر أنه يعمل بشرطه حيث نص عليه في المرجع لأن المرجح صار بذلك في معنى الحبس عليه (قوله ويعتبر في التقديم) أى تقديم قراء عصة الحبس بعضهم على بعض (قوله وقدم ابن فانه النع) أى فأب فأنه فبند فتم فانه فالأخ وابنه يقدمان على الجد (قوله ورجع إلى امرأة النع) أشار الشارح إلى أن قوله وامرأة عطف على أقرب لأن ظاهر كلامهم أنها بالشرط المذكور تدخل في المرجع سواء كانت أقرب من العاصب أو مساوية له ويصح العطف على قراء أيضاً والمعنى ورجع لأقرب امرأة النع وهذا لا يفيد أنه لا بد أن تكون أقرب من العاصب وإنما يفيد اعتبار القرب في أفراد النساء بعضهن مع بعض وهذا لا بد منه كما اعتبر ذلك في أفراد العصب ، نعم لا يصح العطف على عصة لفساده إذ المعنى حينئذ ورجع لأقرب قراء امرأة وهو غير مستقيم لأن الكلام في الرجوع للمرأة نفسها لا لأقرب قرائها (قوله والعمة وبنت العم) أى وكالأخت فإذا كان يوم المرجع ليس له إلا بنت أو أخت واحدة وكانت فقيرة كان لها جميع الوقف (قوله من غير تقدير) أى من غير تقدير لمن أدلت به رجلاً (قوله ثم هذه المرأة) أى التي لو قدرت

كالبنت والام والعمة وبنت العم فخرجت الحالة والاخت للام والجدة من جهة الام وبنت البنت وبنت العمة لان من ذكر لا يكون عصبه فقوله عصب أى مع بقاء من أدلى به على حاله من غير تقدير وإلا لم تخرج بنت البنت وبنت العمة ثم هذه المرأة تدخل في المرجع

وكان ساوت عاصباً موجوداً كما في التوضيح وغيره فافهمه القرافي هو الصواب خلافاً للثاني ومن تبعه وانما تعطى إذا كانت فقيرة خلافاً لمن قال تعطى ولو غنية لأنها فقيرة بالطبع (فإن ضاق) الحبس الراجع عن الكفاية في الغلة الناشئة عنه (قدم البنات) أي على الانبوة لا على الابن ومعنى قدم اختصاص بما يضمنن لا بإشارتهن بالجميع ولو زاد على ما يضمنن قال ابن هارون المشهور أن البنت إن كانت مساوية للعاصب شاركتها (٨٦) في السعة والضيق وإن كانت أقرب منه قدمت عليه في الضيق وإن كانت أبعد منه

قدم العاصب عليها في السعة والضيق. فلو قال المصنف قدم الأقرب من الإناث لكان التمسك وأقرب للصواب لتناوله نحو الأخت مع ابن الأخ وإلادته الاشتراك مع التباوي (و) إن وقف (على اثنين) معينين كزيد ومحمود (وبعدهما) أي بعد كل واحد منهما يكون (على الفقراء) فيكون (نصيب من مات) منهما (لهم) أي للفقراء لا للحي منهما وسواء قال حياتهما أم لا وأخذ من هذه المسئلة أن قول الواقف تعجب الطبقة العليا منهم أبداً الطبقة السفلى معناه أن كل أصل يحجب فرعه فقط دون فرع غيره وكذا في ترتيب الواقف الطبقات كعلى أولادى ثم أولاد أولادى إلا أن يجري عرف بخلافه فيعمل به لأن ألقاظ الواقف مبناها على العرف ذكره الأجهوري ثم يستثنى من قوله نصيب

رجلا عصب (قوله وإن ساوت الخ) أي هذا إذا كانت أقرب من العاصب بل وإن ساوته لا إن كان العاصب أقرب منها فلا تعطى بالأولى من العاصب الحقيقي فانه لا يعطى إذا كان هناك عاصب أقرب منه (قوله فافهمه القرافي) أي من إعطائها وإن ساوت (قوله خلافاً للثاني) أي حيث اشترط كونها أقرب من العاصب الحقيقي (قوله الراجع) أي لأقرب فقراء عصبه (قوله لا على الابن) أي لأن البنات يشاركن الابن (قوله قال ابن هارون الخ) حاصله أن الأقسام ثلاثة الأول مشاركة الرجال والنساء في الضيق والسعة وذلك إذا تساوى الرجال والنساء كأخ وأخوات وابن وبنات، الثاني عدم المشاركة في الضيق والسعة وذلك إذا كان النساء أبعد من العاصب أي كأخوات مع الابن وكأخ وعمه، والثالث المشاركة في السعة دون الضيق وذلك إذا كان النساء أقرب كبنات وعم أو أخ لأن الأثني تأخذ أولاً ما يكتفيها عند سعة الغلة وما زاد على ذلك يكون للرجل الأبعد منها فإن كانت الغلة لا تزيد عن كفايتها اختصت بها (قوله يحجب فرعه فقط) بهذا أفتى ابن رشد وخالفه عصره ابن الحاج غير صاحب المدخل كما في الدرر وحاصل ذلك أنه إذا مات واحد من الطبقة العليا فقال ابن رشد يكون حظه لولده بناء على أن الترتيب في الوقف باعتبار كل واحد وحده أي على فلان ثم ولده وعلى فلان ثم ولده وهكذا فكل من مات انتقل حظه لولده وكل واحد من الطبقة العليا إنما يحجب فرعه دون فرع غيره وقال ابن الحاج بل يكون حظ من مات من العليا بقية إخوته بناء على أن الترتيب باعتبار المجموع أي لا ينتقل للطبقة الثانية حتى لا يبقى أحد من العليا ثم انه على هذه الطريقة الثانية إذا انقرضت العليا وانتقل الوقف للطبقة السفلى هل يسوى بين أفراد السفلى وهو ما لا يحل أو يعطى لكل سلسلة ما لأصلها وهو ما للناصر اللقاني انظر بن وفي ح عن فتوى بعض مشايخه لو قال الواقف ومن مات نصيبه لأهل طبقته من أهل هذا الوقف فمات الولد الذي مات أبوه أو انتقل نصيبه إليه فإن نصيبه لمن في درجته ولو مع حياة أصولهم ولا يمنع ذلك قوله من أهل هذا الوقف لأنهم أهل ما لا (قوله حياتهم) أي ولم يقل وبعدهم للفقراء، وإلا كان الحكم ما تقدم (قوله أو حياة زيد الخ) فلو قال هذا الشيء حبس على هؤلاء العشرة حياة زيد ومات زيد قبلهم فلا يبقى معهم بل يرجع ملكاً للواقف إن كان حياً ولوارثه إن مات ولو كان لزيد وارث لأنه لاحق له حتى ينتقل لوارثه (قوله) ولما كان في هذه يرجع ملكاً (الأنسب) ولما كان في هذه الوقف غير مستمر احتيط الخ (قوله) ولم يقيد بأجل (أي ولم يقل وبعدهم للفقراء بأن قال وقف على القوم الفلانيين فقط فكل من مات منهم نصيبه لمن بقي من أصحابه فإذا انقرضوا كلهم رجع مراجع الأحياس والحاصل أنه إنما يملك بعد انقراض الموقوف عليهم إلا إذا قيد بالحياة أو بأجل ولم يقل ثم من بعدهم للفقراء فإن لم يقيد ولم يقل ثم من بعدهم للفقراء رجع بعد انقراضهم مراجع الأحياس وإن قيد

من مات لهم قوله (إلا كعلى عشرة) عنهم والكاف داخلة في المعنى على عشرة فالمراد عدد محصور قل بما أو كثير (حياتهم) لا مفهوم له أي أو حياتي أو حياة زيد وكذا إن قيد بأجل كعشر سنين فإنه إذا مات واحد منهم انتقل نصيبه لأصحابه فإن بقي واحد منهم فالجميع له فإن انقرضوا كلهم رجع الحبس ملكاً لمالكه أو لوارثه إن مات وإلى هذا أشار بقوله (فيملك بعدهم) والفرق بين هذه وما قبلها أن ما قبلها لما كان الوقف مستمراً فيها احتيط لجانب الفقراء فكان لهم بعد كل ولما كان في هذه رجع ملكاً احتيط لجانب الموقوف عليهم ليستمر الوقف طول حياتهم فإن لم يقيد بأجل رجع مراجع الأحياس

على الأصح (و) إن حبس (في) شأن منفعة عامة (كفنطرة) ومدرسة ومسجد فخربت (و لم يرج عودها) صرف (في مثلها) حقيقة إن أمكن فينقل مسجد آخر بدل الأول وكذا ينقل القرآن أو العلم الذي رتب فيه لآخر (٨٧) أو لمدرسة أخرى فإن لم يمكن صرف في مثلها نوعاً أي في قرية

بما ذكر وقال من بعدهم الفقهاء رجعت حصّة من مات للفقراء مع بقاء أصحابه (قوله طي الأصح) وهو رواية للصريين عن مالك ومنهم ابن القاسم وأشهب ومقابل رجوعه ملكا وهو رواية للدينين (قوله في شأن منفعة) أى في شأن ذى منفعة عامة فإذا قال وقت هذه الدار طي شأن القنطرة الفلانية فإن غلثا تصرف في بناء تلك القنطرة وفي ترميمها لأن الشأن يشملهما فإن خرجت ولم يرج عودها صرفت الغلّة في مثل تلك القنطرة وكذا يقال في المسجد والمدرسة (فرع) لو قال وقف طي مصالح المسجد صرف في حصره وزبته ولا يصرف لمؤذنه وإمامه لأنهما ليسا من مصالحه فإن صرف لهم الناظر فلا رجوع عليهما انظر شب (قوله ولم يرج عودها) أى لحال البلد أو فساد موضع القنطرة (قوله في مثلها حقيقة) أى في مثلها بالشخص أن أمكن (قوله فينقل لمسجد آخر) أى فينقل ما حبس على مسجد لمسجد آخر ويؤخذ من هذا أن من حبس على طلبة العلم يجعل عينه ثم تصرف الطلب في ذلك المحل فإنه لا يبطل الحبس وتصرف غلّة الوقف على الطلبة يجعل آخر (قوله أو لمدرسة أخرى) أى وينقل ما وقف على مدرسة لمدرسة أخرى (قوله فيكون له ملكا) أى فله أن يصنع به ما شاء بخلاف صدقة على فلان وعقبه فإنه يكون وقفا ولا يشترط القيد والحاصل أنه إذا عبر بالصدقة فلاقسام ثلاثة فإن كان الموقوف عليه معينا كان التصرف به ملكا لا قيد وكذا إذا كان مجهولا غير محصور كالفقراء والمساكين وأما إذا كان مجهولا محصورا كفلان وعقبه فلا يتوقف الوقف على قيد (قوله أو صدقة للمساكين) أى قال دارى صدقة للمساكين ولم يقل لا يباع ولا يوهب ونحوهما فإنه تكون لهم فتباع ويفرق ثمنها (قوله فرق ثمنها بالاجتهاد) أى وحينئذ فلا يلزم التعميم بل لتولى التفرقة أن يعطى من شاء ويمنع من شاء وإنما كانت تباع ولم تبق وتصرف غلّتها كل سنة على الفقراء لأن بقاءها يؤدى للنزاع لأنه قد يكون الحاضر من المساكين في البلد حال الوقف عشرة ثم يزيدون فيؤدى الى النزاع بخلاف ما إذا بيعت وفرق ثمنها بالاجتهاد فينقطع النزاع لأنه لا يلزم التعميم كما في الوصية (قوله ولا يشترط في الوقف التنجيز) أى بل يصح فيه التأجيل كالعتق (قوله فيلزم إذا جاء الأجل) أى فيلزم كل من الوقف والعتق إذا جاء الأجل الذى عينه فإن حدث دين على الواقف أو على المتيق في ذلك الأجل لم يضر في عقد العتق لتشوف الشارع للحرية ويضر في الحبس إذا لم يحز عن الواقف في ذلك الأجل فإن حيز عنه وكانت منفعة لتغير الواقف في ذلك الأجل لم يضر حدوث الدين كما لو أجر الدار في ذلك الأجل وحازها المستأجر أو جعل منفعتها لغيره فحزن ذلك الغير فيها والمفتاح بيده (قوله وحمل في الاطلاق الخ) أى كما إذا قال دارى وقف طي زيد ولم يقل -الا ولا بعد شهر مثلا (قوله فإن بين شيئا) أى بأن فضل الأتقى طي الذكر أو الذكر طي الأتقى (قوله الا في المرجع) أى فإنه لا يعمل فيه بتفضيله (قوله ولا يشترط) أى في صحة الوقف التأيد أى ويؤخذ منه أن اشتراط التغير والتبديل والإدخال والخراج -جمول به وفي التيطى ما يفيد منع ذلك ابتداء ويغضى ان وقع قفى - سن النوادر والمتيطية وغيرهما انه ان شرط في وقته انه ان وجد فيه رغبة بيع واشترى غيره انه لا يجوز له ذلك فان وقع ونزل مضى وعمل بشرطه اه بن (قوله في عرفهم) أى عرف أهل بلد الحبس

بشترط (تعيين مصرفه) فيلزم بقوله داري وقف (وصرف) ربه ان تعذر سؤال المحبس (في طالب) أى فيما يقصد بالتجسس عليه غالبا في عرفهم كأهل العلم أو القراءة (ولا) يكن غالب لهم بأن لم يكن لهم أوقاف أو كان ولا غالب فيها

(فالفقراء) بصرف عليهم بالاجتهاد (٨٨) (ولا) يشترط (قبول مستحقة) لأنه قد لا يكون موجودا وقد لا يتصور منه

(قوله فالفقراء) أى سواء كانوا بمحل الوقف أو كانوا بغيره (قوله فكم ينقطع) أى فهو كالوقف المنقطع بانقطاع الجهة الموقوف عليها (قوله ظاهره الخ) قد حملته على ذلك الظاهر وعزاء مالك ورده طمى بأن هذا ليس بوجود فضلاء عن أن يكون مشهورا ففى عونه مالك وتشهيره لذلك نظر وإنما المنقول فى المسئلة كما فى ابن شاس وابن الحاجب وابن عرفة وغير واحد قولان أحدهما لمالك أنه يكون وقفا على غير من رده والآخر لمطرف أنه يرجع ملكا للمحبس أو لورثته ولا شك أن مراد المؤلف قول مالك ولذا قال فكم ينقطع والتبادر من قول مالك يكون لغيره أن ذلك باجتهاد الحاكم كما قال عتيق وهو الظاهر خلافا لما قال خشى وتبعه شارحنا من أنه يرجع حبسا على الفقراء والمساكين ولم يأت به معزواً قاله المسناوى اهـ ثم إن الراجح من القولين قول مالك وحاصله أنه إن قبله المعين الأهل اختص به فإن رده كان حبسا على غيره وهذا إذا جعله الواقف حبسا سواء قبله من عينه أم لا وأما إن قصد به مخصوصه فإن رده المعين عاد ملكا للمحبس كما ذكره ابن رشد فى نوازله ونقله اللواقى قال للمسناوى وبهذا يجمع بين ما ورد فى ذلك من الروايات المختلفة اهـ (قوله فكان الأولى أن يقول الخ) قد يجاب بأن قوله فكم ينقطع تشبيه فى مطلق الرجوع وهو هنا الرجوع للفقراء ولو أراد أنه يرجع لأقرب فقراء عصبة المحبس لقال فنقطع فدل بالكاف على أنه تشبيه فى مطلق الرجوع ضرورة تغاير التشبيه للشبه به (قوله واتبع شرطه إن جاز) أى واتبع شرطه بلفظه ولو فى كتاب وقفه إن كان جائزا كشرطه أن لا يزيد على كراسين فى تغييره الكتاب فإن احتيج للزيادة جازت مخالفة شرطه بالمصلحة لأن القصد الاتباع كما فى ح فإن شرط أن لا يغير الأبرهن فالشرط باطل والرهن لا يصح لأن للمستعير حيث كان أهلا لذلك أمين فلا يضمن ويقبل قوله أن لم يفرط فليست عارية حقيقة كما فى السيد عن ح فإن أريد بشرط الرهن التذكرة لرد عمل به (قوله ولو متفقا على كراهته) أى كغرض المسجد بالبسط فإذا شرط واقف المسجد ذلك اتبع شرطه وكأضحته عنه كل عام بضد موته (قوله فإن لم يحز) أى اتفاقا أو أما المختلف فى حرمة كشرطه أن وجد من رغبة يبيع واشترى غيره كاشتراط إخراج البنات من وقفه إذا تزوجن فهذا لا يجوز الإقدام عليه وإذا وقع مضى هذا ما تحصل من نقل ح اهـ بن (قوله كتنخيص مذهب) أى كتنخيص أهل مذهب معين لصرف خلة وقفه عليهم أو بالتدريس فى مدرسته فلا يجوز العدول عنهم لغيرهم (قوله أو ناظر معين) أى بأن شرط الواقف أن يكون فلان ناظر وقفه فيجب اتباع شرطه ولا يجوز العدول عنه لغيره وليس له الإيصال بالنظر لغيره إلا أن يجعل له الواقف ذلك وحيث لم يكن له إيصال به فإن مات الناظر والواقف حى جعل النظر لمن شاء فإن مات فوصيه إن وجد والا فالحاكم انظر والظاهر أنه ليس من الوصية فراغه صورة لشخص ويريد أن لا يتصرف فيه إلا بهر موته فلا يلزمه ذلك ولا يكون وصية وثمرة ذلك تظهر فى موضوع ما إذا جعل له الواقف الإيصال بالنظر انظر البدر القرافى (قوله وله عزل نفسه) أى للناظر عزل نفسه ولو ولاه الواقف (قوله والا فالحاكم) الأولى والا فوصيه إن كان والا فالحاكم (تنبيه) ذكر البدر القرافى أن القاضى لا يعزل ناظرا إلا بجنحة والواقف عزله ولو لغير جنحة وفيه أيضا أن للقاضى أن يجعل للناظر شيئا من الوقف إذا لم يكن له شيء وإفتاء ابن عتاب بأن الناظر لا يحل له أخذ شيء من غلة الوقف بل من بيت المال إذا دعى الواقف له شيئا ضعيف (قوله فإن لم يجعل ناظرا) أى فإن لم يجعل الواقف لوقفه ناظرا (قوله وأجرته) أى ويجعل له أجره من ربه (قوله وكذا إن كان الوقف على كسجد) أى فإن الحاكم يولى عليه من شاء أى ممن يرتضيه إن لم يكن الواقف حيا ولا وصى له واعلم أنه إذا مات الواقف وعدم كتاب

القبول كالمسجد ولذا صح على الفقراء (إلا المعين الأهل) للقبول وهو البالغ الرعيه فيشترط قبوله فإن لم يكن أهلا كالمجنون والصغير قبل له وليه (فإن رده) المعين الأهل ولم يقبل (فكم ينقطع) ظاهره أنه يرجع لأقرب فقراء عصبة المحبس والراجح أنه يرجع للفقراء حبسا يفرق عليهم ربه بالاجتهاد فكان الأولى أن يقول للفقراء (واتبع وجوبا) (شرطه) أى الواقف (إن جاز) شرعا ومراده بالجواز ما قابل للتع فى شمل الكسوة ولو متفقا على كراهته فإن لم يحزم يتبع ومثل للجائز بقوله (كتنخيص مذهب) من المذاهب الأربعة بصرف غلته عليه أو بالتدريس فى مدرسته (أو ناظر) معين وله عزل نفسه فيولى صاحبه من شاء إن كان حيا والا فالحاكم فإن لم يجعل ناظرا فإن كان المستحق معينا رشيداً فهو الذى يتولى أمر الوقف وإن كان غير رشيد فوليّه وإن كان للمستحق غير معين كالفقراء فالحاكم يولى عليه من شاء وأجرته من ربه وكذا

كشروط (تبدئة فلان بكذا) من غلته أو إعطائه كذا كل شهر مثلا فيعطى ذلك مبدأ على (٨٩) غيره (وإن من غلة ثاني عام)

حيث لم يف ما حصل في العام الأول بحقه العين له (إن لم يقل) أعطوه كذا (من غلة كل عام) فإن قال ذلك فلا يعطى من ربيع المستقبل عن الماضي إذا لم يف بحقه لانه أضاف الغلة الى كل عام (أو) شرط (أن) من احتاج من الحبس عليه الى البيع من الوقف (باع) فيعمل بشرطه وكذا إن شرط ذلك لنفسه ولا بد من إثبات الحاجة والحلف عليها الا أن يشترط الواقف أنه يصدق بلا عيب (أو) شرط في وقته أنه (إن تسور عليه قاض أو غيره) من الظلمة (رجع له) ملكا كان حيا (أول وارثه) يوم التسور ملكا عمل بشرطه (كعلي ولي) ولا ولد له (حيث التحبس فيرجع له أول وارثه ملكا له يعمه وان لم يحصل له يأس من الولد عند مالك وعليه فان غفل عنه حتى حصل له ولد تم الوقف ومثله على ولد فلان ولا ولد له (لا) يتبع (شرط إصلاحه) أي الوقف (على مستحقه) لعدم جوازه ويلغى الشرط والوقف صحيح ويصلح من غلته (كأرض

الوقف قبل قول الناظر إن كان أمينا وإذا ادعى الناظر أنه صرف الغلة سدد إن كان أمينا أيضا ما لم يكن عليه شهود في أصل الوقف لا يصرف الا بمقرتهم وإذا ادعى أنه صرف على الوقف مالا من ماله صدق من غير عيب الا أن يكون متهما فيحلف ولو التزم حين أخذ النظر أن يصرف على الوقف من ماله إن احتاج لم يلزمه ذلك وله الرجوع بمصرفه وله أن يقترض لمصلحة الوقف من غير إذن الحاكم ويصدق في ذلك اهـ شب (قوله) كشرط تبدئة فلان الخ) كأن يقول يبدأ فلان من غلة وقفي كل سنة أو كل شهر بكذا (قوله) أو إعطائه كذا كل شهر (أي من غلة الوقف وأشار الشارح بهذا إلى أن أعطوا فلانا مثل بدؤا فلانا (قوله) وإن من غلة ثاني عام) أي بأن يعطى له عن العام الأول من غلة الثاني وكذا عكسه بأن لم يوجد في ثاني عام غلة فيعطى من فاضل غلة العام الأول كما في بن عن للدونة (قوله) حيث لم يف أي بأن لم يحصل في العام الأول غلة أصلا أو حصل مالا يفي بحقه (قوله) فان قال ذلك أي وجاءت سنة لم يحصل فيها شيء فلا يعطى الخ (قوله) أو أن من احتاج الخ اعلم أن الاحتياج شرط لجواز اشتراط البيع لا لصحة اشتراطه إذ يصح شرط البيع بدون قيد الاحتياج وإن كان لا يجوز ابتداءه والحاصل أنه لو شرط أن للحبس عليه أن يبيع نصيبه من الوقف ولو من غير حاجة فانه لا يجوز وإن كان يعمل بالشرط بعد الوقوع فلا احتياج ليس شرطا في صحة شرط البيع بل في جواز اشتراطه وجواز البيع (قوله) وكذا إن شرط ذلك لنفسه أي أنه إن احتاج باع فيعمل بشرطه (قوله) ولا بد من إثبات الحاجة أي حاجة الحبس عليه وحاجة الحبس قوله أو إن تسور عليه قاض أي تسلط عليه بما لا يحل شرعا (قوله) كعلي ولي الخ هذا تشبيه في رجوع الوقف ملكا له ولوارثه وقوله كعلي ولي أي ومثله ما إذا قال وقف على من سيولد لي (قوله) له يعمه أي من الآن (قوله) عند مالك أي خلافا لابن القاسم القائل إنه لا يكون ملكا إلا إذا حصل له يأس من الولد فيوقف أمر ذلك الحبس للاياس والحاصل أنه إذا قال وقف على ولي ولا ولد له أو على من سيولد لي فالمستثنان فيها خلاف فمالك يقول الوقف وإن كان صحيحا إلا أنه غير لازم كفته إلى أن يوجد فيلزم فيعطاه وعليه فلو اوقف يبيع ذلك الوقف الآن قبل ولادة الحبس عليه وقال ابن القاسم الوقف لازم بمجرد عقده وأنه لا يكون ملكا إلا إذا حصل يأس من الولد فيوقف أمر ذلك الحبس للاياس قال شب ويبقى النظر على قول ابن القاسم في غلته هل توقف فان ولد له كانت الغلة له كالحبس والا فالحبس أولا توقف فيأخذها الحبس حتى يولد له فتعطى له من وقت الولادة اهـ والظاهر أنها توقف كما صرح به اللقاني وظاهر المصنف الشيء على قول مالك حيث لم يقيد بالأيس كما قيد به ابن القاسم وعمل الخلاف اذا لم يكن قد ولد له سابقا أما ان كان قد ولد له فانه ينتظر بلا نزاع قاله الشيخ أحمد الزرقاني (قوله) لعدم جوازه أي لأنه كراء مجعول إذ لا يدرى به يكون الاصلاح (قوله) ويلغى الشرط والوقف صحيح أي لان البطلان منصب على الشرط لا على الوقف وذكر شيخنا هنا مانصه **بفتح** يجوز للناظر تغيير بعض الاماكن لمصلحة كتغيير الميضاء ونقلها لمحل آخر وأولى تحويل باب مثلا من مكان لمكان آخر مع بقاء المكان ذى البناء على حاله (قوله) ويصلح من غلته فان أصح من شرط عليه الاصلاح رجح بما أنفق لا بقيمة منقوضا (قوله) كأرض موظفة التوظيف شيء من الظلم كالمكس يؤخذ كل سنة على الدار كما في بعض البلدان كل عتبة عليها دينار وحاصله انه إذا وقف دارا عليها توظيف واشترط الوقف أن التوظيف يدفعه للموقوف عليه لا من غلته فان الشرط يكون باطلا والوقف صحيح ويدفع التوظيف من غلته

(إلا من غلتها) راجع للمشتتين أى فيجوز (على الأصح) وقيل لا يجوز (أو) شرط (عدم بدءه بإصلاحه) فلا يتبع شرطه لأنه يؤدي إلى ابطال الوقف من أصله بل (٩٠) يبدأ بمرمته لنقص عينه (أو) شرط عدم بدءه (بنقصه) فيها يحتاج لنفقة كالحیوان فيبطل

شرطه وينفق عليه من غلته
 : وأخرج الساكن
 للوقوف عليه (دار مثلاً
 للسكنى) وخيف عليها
 الحائل (إن لم يصلح) بأن
 أمر بالإصلاح فأبى
 (لتكرى له) علة
 للإخراج أى أخرج لأجل
 أن تكرى للإصلاح بذلك
 الكراء فإذا أصلحت رجع
 للوقوف عليه البها فان
 أصلح ابتداء لم يخرج
 (وأتفق في فرس)
 أى عليها وقف في سبيل الله
 (لتكفرو) ورباط وطى
 نحو مسجد (من بيت
 لللال) ولا يلزم الحبس
 ولا الحبس عليه نفقة ولا
 تزجر واحتترز بقوله
 لتكفرو عما إذا كان وقفاً
 على معين فانه ينفق عليه
 من عنده كما قال الأحمى
 (فإن عدم) بيت لللال أول
 يوصل اليه (بيع) الفرس
 (وعوض به) أى بدله
 (سلاح) ونحوه مما يحتاج
 لنفقة (كما) يباع الفرس
 الحبس (لو كلب) بكسر
 اللام أى أصابه الكلب
 وهو داء يترى الخيل
 كالجنون بحيث لا يتنفع به
 فيها حبس فيه وهو الفزو
 ويمكن الانتفاع به في غيره
 كالطاحون فانه يساع

(قوله إلا من غلتها) أى إلا إذا شرط الحبس أن إصلاحها من غلتها وأن ما عليها من التوظيف يدفع من غلتها فانه يجوز ذلك على الأصح وقيل لا يجوز فان قيل الإصلاح من غلتها وإن لم يشترط الوقف ذلك فاشترطه لم يزد شيئاً فلم يبل بعدم الجواز ، والجواب أن محل الخلاف إذا اشترط الواقف أن الإصلاح أو التوظيف على الحبس عليه ويحاسب به من أصل الفلة وأما لو شرط الواقف أن الإصلاح والتوظيف من الفلة ابتداء فالظاهر أنه لا خلاف في الجواز اه خش (قوله أو عدم بدءه بإصلاحه) عطف على إصلاحه وأما قوله أو نفقته فهو عطف على إصلاحه الذى بصلقة له كما أشار الشارح وأشار الشارح بقوله فيها يحتاج لنفقة الى أن قوله أو نفقته من عطف القايير وأن المراد بالإصلاح غير النفقة على الحيوان كالتريم فلا يقال ان النفقة على الحيوان من جملة إصلاحه فهو من عطف الخاص على العام بأو وهو لا يجوز وحاصل كلام المصنف أنه لو شرط الواقف أنه يبدأ من غلته بمنافع أهله ويترك إصلاح ما تهمد منه أو يترك الاتفاق عليه إذا كان حيواناً بطل شرطه وتجب البداءة بمرمته والنفقة عليه من غلته لبقاء عينه (قوله وأخرج الساكن للوقوف عليه للسكنى الخ) هذا محمول على ما إذا لم يوجد للوقف ربيع كما لو وقف داراً على فلان يسكن فيها وأما لو جعل واقف المسجد بيتاً من بيوتة للوقوفه لأمام ونحوه يسكن فيه فان مرمته من ربيع الوقف لا على الإمام ونحوه ولا يكرى البيت لذلك كما في عقب (قوله لتكرى له) أى للإصلاح مدة عام مثلاً يصاح بذلك الكراء ما تهمد منها ، إن قلت ! كراؤها من غير الوقوف عليه تغيير الحبس لأنها لم تحبس إلا للسكنى لا للكراء ، قلت لا نسلم أنها لم تحبس إلا للسكنى لأن الحبس يعلم أنها تحتاج للإصلاح ولم يوقف لها ما تصاح به فبالضرورة يكون أذن في كرائها من غير من حبست عليه عند الحاجة لذلك اه عدوى (قوله فإذا أصلحت) أى وانقضت مدة الكراء رجع الخ (قوله فان أصلح ابتداء لم يخرج) وذلك لأن الدور المحبسة للسكنى يغير من حبست عليه بين إصلاحها وإكرائها بما تصلح منه ففي بن عن الأحمى أن نفقة الوقف ثلاثة أقسام فدور الفلة والخوانيت والفنادق من غلتها ودور السكنى يغير من حبست عليه بين إصلاحها وإكرائها بما تصلح منه والبساتين ان حبست على من لا نسلم إليه بل تقسم غلتها ساقى ويستأجر عليها من غلتها وإن كانت على معينين وهم يستغلونها كانت النفقة عليهم (قوله لتكفرو) أى سواء وقفت على معين يفرز عليها أم لا (قوله ورباط وعلى نحو مسجد) أى ان الفرس موقوف على الرباط أو المسجد لنقل أثرتة أو حمل أخشاب مثلاً اليه (قوله عما إذا كان وقفاً على معين) يعنى في غير الجهاد بأن وقف على معين ينتفع به في أمور نفسه (قوله من عنده) أى ان قبلها على ذلك وإلا فلا شيء له (قوله كما قال الأحمى) أى وهذه الطريقة هى للمعمدة وفي التوضيح طريقة أخرى وحاصلها ان الفرس إذا كان وقفاً على معين يعنى على غير الجهاد والرباط فانه ينفق عليه من غلته (قوله وعوض به سلاح الخ) أى لأنه أقرب لفرض الواقف ولا يعوض به مثل ما يبيع ولا شقصه لأنه يحتاج لنفقة ولم يوجد ما يؤخذ منه فقوله بعد ويسع مالا ينتفع به الخ هذا في غير ما يبيع لعدم النفقة (قوله الفرس الحبس) أى الذى حبس على الفزو عليه (قوله وليس المراد أنه يعوض به سلاح) أى كما قال الشارح بهرام وتبعه نت (قوله ولو حذفه) أى قوله كما لو كلب (قوله بما بعده) أى وهو قوله ويسع مالا ينتفع به الخ (قوله لاسلم من إيهام تمام التشبيه) أى الذى هو الأصل فيه وان كان تمامه غير مراد هنا

ويجعل في مثله أو شقصه وليس المراد أنه يعوض به سلاح فالتشبيه ليس بنام ولو حذفه واستغنى
 عنه بما بعده لاسلم من إيهام تمام التشبيه (ويسع ما) أى كل حبس (لا ينتفع به) فيها حبس فيه وان كان ينتفع به في غيره
 وإلا لم يصح يعمه إذ شرط للمهر أن يكون متفقاً به (ومن غير عقار) يسان لها كفرس يكلب وثوب يخلق وعبد يهرم

وكتب علم نبلي واذا بيع جعل عنه (في مثله) ان أمكن (أو شقصه) اذا ابيع الثمن شيئا تاما بأن يشارك به في جزء إن أمكن. والإنفاق به فالمراد بالشقص الجزء (كأن أثلث) الحبس غير العقار فتجعل قيمته في مثله أو شقصه وسيأتي من أثلث عقارا فغايته إعادته (و) بيعه (فضل الذكور) عن النزو (وما كبر) بكسر الباء (من الإناث) وجعل ثمنها (في إناث) لتحصيل اللبن والنتاج منها يعني أن من وقف شيئا من الأنعام على فقراء أو ميتين لينتفع بألبانها وأصوافها وأوبارها فنسلها كأصلها في التحبيس ففاضل من ذكور نسلها عن النزو وبها كبر منها أو من نسلها من الإناث فانه يباع ويعوض بدله إناث صفار تحصيلا (٩١) لقرض الواقف (لاعقار) حبس

من دور وجوانيت
وحوائط وربيع فلا يباع
ليستبدل به غيره (وإن
خرّب) بكسر الراء
وقض (أي مقوض
الحبس من الاحجار والأجر
والاخشاب لا يجوز بيعهم
فاذا لم يمكن عودها فله
حبس فيه جاز قلها في
مثله كما تقدم وهذا في
الوقف الصحيح وأما
الباطل كالمسجد والتكايا
التي بناها الملوك والأمراء
بقرافة مصر ونشوا مقابر
المسلمين وضية ولا عليهم
فهذه يجب هدمها قطعا
وتقصها محله بيت مال
المسلمين تباع لمصالح
المسلمين أو يبنى بها من أجل
في محل جائز أو قنطرة لنفخ
العامة ولا تكون لبرار تعانة
علم اذ لم لا يملكونها
شيئا وإن لم يملكها
السامعون للكنب إلا كانوا
للسجدة يكون الواحد
منهم عبدا غلوكا لا يقدر

(قوله وكتب علم نبلي) أي وأما كتب العلم إذا وقفت على من لا ينتفع بها كأمرأة فانها لا تباع وإنما تنقل لحل ينتفع بها فيه كالكتب الموقوفة بمدرسة معينة فتخرب تلك المدرسة وتصير الكتب لا ينتفع بها فيها فانها تنقل لمدرسة أخرى ولا تباع (قوله غير العقار) أي كغرس وعبدوثوب وسلاح (قوله فعليه إعادته) هذا ضعيف والمعمد أن عليه القيمة كما سيأتي (قوله وبيع فضل الذكور) أي يبيع ما فضل من الذكور أي ما زاد منها على الحاجة وبيع ما كبر من الإناث وجعل ثمن ذلك المبيع في إناث، إن قيل قوله وفضل الذكور وما كبر من الإناث داخل في قوله وبيع ما لا ينتفع به من غير عقار قلت ذكره لأجل قوله في إناث ولو لم يذكره لثبوت أن ثمن فضل الذكور إنما يجعل في ذكور مثلها أو شقصها (قوله كأصلها في التحبيس) أي فإذا ولدت البقرات المحبسة لأكل لبنها أو الأبل أو الغنم ذكورا وإناثا فما زاد من الذكور عما يحتاج إليه للنزو وما كبر من الإناث واقطع لبنه فانه يباع ويشتري بثمنه إناث تحبس كأصلها (قوله إناث صفار) أي تجعل حبسا عوضا عما يبيع (قوله لاعقار) بالجر عطفًا على غير عقار أو بالرفع عطفًا على ما لا ينتفع به (قوله فلا يباع) أي فلا يجوز بيعه وذكره هنا مع استفادته من قوله من غير عقار لأنه مفهوم غير شرط وليرتب عليه المبالة والعطف (قوله وإن خرب) أشار بذلك لقول مالك في الدونة ولا يباع العقار الحبس ولو خرب وبقاء إحباس السلف دائرة دليل على منع ذلك ورد المصنف بالمبالغة على رواية أبي الفرج عن مالك إن رأى الإمام يبيع ذلك لمصلحة جاز ويجعل ثمنه في مثله وهو مذهب أبي حنيفة أيضا فعندهم يجوز بيع العقار الوقف إذا خرب ويجعل ثمنه في مثله (قوله في مثله) وقال ابن عرفة يجوز نقلها لوقف عام للنفعة ولو كان غير مماثل للاول (قوله وأما ما رتبوه عليها) أي على المساجد والمدارس المبنية في القرافة (قوله تناوله) أي تناول ما جعله من المعلوم (قوله لأنها من مصالح المسلمين) أي والسلطان الواقف لها وكيل عن المسلمين فهو كوكيل الواقف فلا يقال إن شرط صحة الوقف أن يكون الوقوف مملوكا والسلطان لا يملك ما وقفه (قوله خلافا لمن قال بجواز بيع الحرب) أي بيع العقار الحبس الحرب بعقار غير حرب (قوله إلا أن يباع العقار الحبس الخ) هذا استثناء من منع بيع العقار الحبس حرب أم لا (قوله لتوسيع كسجد) أي فيجوز البيع وظاهره كان الحبس على معين أو على غير معين (قوله الجامع) أي الذي تمام فيه الجمعة قال في اللواقح ابن رشد ظاهر سماع ابن القاسم أن ذلك جائز في كل مسجد وهو قول مسنون أيضا وفي النوادر عن مالك والأخوين وأصبغ

على شيء وهو كل على مولاة فإذا استولى بظلمه على المسلمين سلمهم أموالهم وصرفها فيما يفضب الله ورسوله ومحمد بن أبيهم مهتدون وأما ما رتبوه عليها من الوظائف فيجوز تناوله بوصف الاحتقاق من بيت المال ولولم يعمل بمارتب فيه من إقال أو غير ذلك أو تدريس أو نحو ذلك وأما أوقافهم التي بوسط البلد فهي نافذة لأنها من مصالح المسلمين وقوله (ولو) يبيع (بغير حرب) يرتبط بقوله وإن خرب أي لا يجوز بيع العقار الحبس وإن خرب ولو بقار غير حرب خلافا لمن قال بجواز بيع الحرب بغيره (إلا) أن يباع العقار الحبس ولو غير حرب (لتوسيع كسجد) أدخلت الكاف الطريق والمقبرة والمراد بالمسجد الجامع فيجوز بيع الحبس غير الحبس الثلاثة لتوسيع الثلاثة وسواء تقدم الحبس على أحد هذه الثلاثة أو تأخر

فلا يقال انه من باب التصب كما وقع لبعض الطلبة حين وسع الجامع الأزهر بالقاهرة واحترز بالمسجد من الميضة فلا يجوز بيع الحبس لتوسعتها إذ يتأتى الوضوء في كل مكان

[درس]

(وأيروا) أى الحبس عليهم وجوباً من غير قضاء على المشهور (جعلت) أى الحبس الذى بيع لتوسعة أحد الثلاثة (تعبير) أى في حبس غيره (ومن هدم وقفاً) تعدياً (فعلية) إعادة (على ما كان عليه ولا تؤخذ قيمته والراجع أن عليه قيمته كسائر التلافات والنقض باق على الوقفية فيقوم قائماً ومهدوماً ويؤخذ من زاد على المقرض ولا يلزم من أخذ القيمة جواز بيعه لانه أمر جبر اليه الحكم كالتلاف جلد الاضحية ثم شرع في بيان أقطار الواقف باعتبار ما تدل عليه بقوله (وتناول الدرية) فاعل تناول أى حفظ الدرية في قوله على فدرية أو فدرية فلان الحافد (و) تناول قوله (ولدى فلان وفلانة) وأولادهم الحافد (أو) قوله (ولدى الذكور والإناث وأولادهم الحافد) مفعول

وابن عبد الحكم ان ذلك إنما يجوز في مساجد الجوامع ان احتيج لذلك لا في مساجد الجماعات إذ ليست الضرورة فيها كالجوامع اه بن (قوله فالصور ست) سكت المصنف عن توسيع هذه الثلاثة ببعض منها عند الضرورة وهى ست صور والمأخوذ من كلام بهرام عند قول المصنف واتبع شرطه إن جاز أن ما كان لله لا بأس أن يستعان ببعضه في بعض وذ كر بعضهم أن المسجد لا يهدم لضيق مقبرة أو طريق ويدفن فيه ان احتيج لذلك مع بقائه على حاله وغير ذلك فالجواز واستظهر هذا الثانى شيخنا العدوى (قوله وإذا جبر على ذلك) أى على البيع في الوقف لأجل توسعة ما ذكر من الأمور الثلاثة فالجبر على بيع الملك لأجله توسعتها أخرى (قوله وأمروا الخ) ظاهره أن الوقف سواء كان على معين أو غير معين لا يدخل في المسجد الا بئمن وهو ظاهر النقل في التوضيح والواق وغيرهما وذكر السنوى أن في قوى أبى سعيد بن لب ان ما وسع به المسجد من الرباع لا يجب أن أن يعرض فيه ثمن إلا ما كان ملكاً أو حبساً على معين وأما ما كان حبساً على غير معين كالقراء فلا يلزم تعويضه أى دفع ثمن ما فيه لأنه إذا كان على غير معين لم يتعلق به حق لمعين وما يحصل من الأجر لواقفه إذا أدخل في المسجد أعظم ما قصد تحبيسه لأجله أولاً اه بن (قوله ومن هدم وقفاً الخ) أى سواء كان الهادم واقفه أو كان أجنبياً أو كان الوقوف عليه المعين وقوله فعلية إعادته ولا تؤخذ قيمته أى لا يجوز ذلك لأنه كبيع وما ذكره المصنف تبع فيه ابن الحاجب وابن شاس وأصله في العتية واقتصر عليه في النوادر وظاهر المصنف أنه يلزم الهادم إعادته ولو كان ذلك المهدم بالياً وهو كذلك لأن الهادم ظالم بتعديه والظالم أحق بالحل عليه ومفهوم وقفاً أنه لو هدم ملكاً فعلية قيمته وهو المشهور لا إعادته ومقابله ما مالك في العتية من أنه يقضى في التلافات كلها بعثلها وحينئذ يلزم ذلك الهادم للمالك إعادته ومفهوم قوله تعدياً أنه لو هدمه خطأ فعلية قيمته كما إذا هدمه يظنه غير وقف فعلى غير مامضى عليه المصنف لافرق بين هدمه تعدياً أو خطأ من لزوم القيمة وأما على مامضى عليه المصنف فيلزمه في الخطأ القيمة وفي العمد إعادته كما كان (قوله على ما كان عليه) أى على الحالة التى كان عليها قبل الهدم وحينئذ فالعقار الموقوف يقضى على مثله بالمثل كالمكيلات والموزونات والمعدودات فلو أعاده على غير صفته على هذا القول حمل على التبرع إن زاده وان نقص فيه فهل يؤمر بإعادته كما كان أو يؤخذ منه قيمة النقص تردد فيه البساطى (قوله والراجع الخ) أى وهو الذى ارتضاه ابن عرفة وشهره عياض وهو ظاهر المدونة (قوله ان عليه قيمته) أى وتجعل تلك القيمة في عقار مثله يجعل وقفاً عوضاً عن المهدم (قوله كسائر التلافات) أى المقومة أو المراد غير المثلية (قوله والنقض باق الخ) هذا إذا كانت الاقاص باقية لم يتصرف فيها الهادم وإلا لزمته قيمته قائماً وقوله فيقوم قائماً الخ أى فإذا قوم قائماً بشرة ومهدوماً بأربعة أخذ ناظر الوقف ما بينهما وهو ستة وأخذ الأفاض ليعيدها (قوله باعتبار ما تدل عليه) أى من عموم أو خصوص (قوله وولدى) يحتمل أنه يباء واحدة للاضافة ويحتمل أنه يباء من مضاف لياء التكلم (قوله وإن سفل) يعنى الى الحد الذى أراده الواقف فإذا كرر التعقيب لدخل أولاد البنات إلى الدرجة التى انتهى إليها الحبس كما ذكره ابن رشد وفى حاشية شيخنا السيد مانصه (فرع) إذا قال وقف على ولدى فلان وفلانة كان ذلك خاصاً بهما بخلاف فلان وصى على ولدى فلان وفلانة فان غير من مسمى من أولاده يدخل في الوصية عليه والفرق أن الوصية بمعنى واحد فلا وجه للتخصيص بخلاف الوقف فله غرض في نفع البعض لفقده اه وفى عقب (فرع) ان قال حبس على ولدى الذكور والاناث

ذكرنا أو أنثى فان حذف وأولادهم من الصيغتين الأخيرتين لم يدخل الحافد ولا ابن الابن وأما في الذرية فلا يشترط ذكره (لا) يتناول قوله (نسل وعقب) ولا نسل نسلي أو عقب عقبى الحافد إذ نسل الرجل وعقبه ذريته الذكور وهذا مالم يجر عرف بدخوله في ذلك لان مبنى ألفاظ الواقف على العرف والعرف الآن دخوله (و) كذا (٩١٣) (ولدى وولد ولدى) بالجمع بين

للعطوف والعطوف عليه لا يتناول الحافدين ولده من ذكر وأنثى وولده ولده الذكر (و) كذا (أولادى) بالجمع أيضا لا يدخل الحافد ويظهر منه حكم ما لو أقررت بالاولى في عدم تناول ويدخل فيه بناته إلا أن يجرى عرف به بإطلاق الولد على الذكر خاصة (وبني) لا يدخل فيه الحافد ودخل بنات أبنائه دون بناته كما هو ظاهر الصنف وقيل بدخول البنات في هذا كالأبى قبله (وفي) دخول الحافدين قوله وقف (على ولدى وولدهم) نظراً لقوله ولدهم حيث أضافه لضميرهم فيشمل الذكر والأنثى بخلاف أولادى وأولاد أولادى حيث أضافه لضمير نفسه فلا يدخل فيه ولد بنته إذ لا يقال له في العرف ولد الولد وعدم دخوله نظراً إلى أنه لا فرق بين أولاد أولادى وبين أولادهم (قولان و) تناول (الأخوة الأخوات) ولو لأم وفي نسخة

فمن مات منهم فولده بمنزلة دخل ولد البنت إن ذكر فمن مات الخ من تمام صيغة الوقف فان ذكره بعد مدة لم يدخل عند مالك واقتصر عليه في معنى الحسب كما تأخره عن تمام الوقف إلا أن يكون اشترط لنفسه الإدخال والإخراج والتبديل وذكر أنه ادخلهم فان قال وقف على ابنتى وولدها دخل أولادها الذكور والاناث فان ماتوا كان لأولاد الذكور ذكورهم واناثهم ولا شيء لابن بنت ذكر ولا لابن بنت أنثى (قوله ذكرنا أو أنثى) أى كان ولد البنت ذكراً أو أنثى (قوله فان حذف وأولادهم من الصيغتين الخ) علم منه ان قول للصنف وأولادهم راجع لكل من الصيغتين أو أنه حذفه من الثانية لدلالة الثالثة عليه والظاهر أن أفراد ضمير أولادهم في الصيغتين كجمعه بتأويل أولاد من ذكر (قوله فلا يشترط ذكره) أى فلا يشترط في دخول ابن الابن والحافد ذكره أى ذكر أولادهم (قوله لا يتناول قوله نسل وعقبى) أى ولا أحدهما (قوله ذريته الذكور) الاولى ذريته وذرية أولاده الذكور والا فكلامة يقتضى أن بنته وبنت ابنه لا يقال لها نسل وعقب وليس كذلك (قوله وهذا مالم يجر عرف بدخوله في ذلك) أى والا عمل به (قوله بل ولده) أى بل يتناول ولده أى الواقف وقوله من ذكر وأنثى يان لولده وقوله وولد ولده الذكر أى ويتناول ولد ولده الذكر أى ولا يتناول أولاد ولده الانثى واعلم أن عدم دخول الحافدين قوله ولدى وولد ولدى وما بعده وهو أولادى وأولاد أولادى هو الذى رواه ابن وهب وابن عبدوس عن مالك ورجحه ابن رشد في المقدمات وفى أبى الحسن على للدونة عن أبى محمد أنهم يدخلون وقوله ابن غازى في تكميله وقال عقبه وهو المشهور ابن (قوله) ويعلم منه حكم ما لو أقررت أى في هذه الصيغة وما قبلها بالاولى في عدم تناول وكذا في الصيغة الآتية فالصور المخرجة عماية غير صورة الخلاف (قوله كما هو ظاهر للصنف) فیه أن لفظ بنى لا يصدق الا على الذكور دون الاناث وحينئذ فلا تدخل بناته ولا بنات أبنائه (قوله وقيل بدخول البنات) أى بنات الصلب وبدخول أولاد الذكور أيضا ذكورا واناثاً بناء على ان المراد بقوله بنى وبني بنى اولادى وأولاد اولادى (قوله فيشمل الذكرا الخ) حاصله ان ولدى (١) مفرد مضاف بهم جميع اولاده الذكور والاناث فكأنه قال اولادى وأولادهم فيشمل ولد الذكور وولد الانثى وهو الحافد (قوله وتناول الاخوة) أى تناول قول الواقف وقف على اخوتى الاخوات الاناث (قوله وسواء أقررت أو جمع) هذا هو الظاهر كما قال شيخنا العدوى خلافا لمن حمل كلام للصنف على ما اذا جمع بين اللفظين فان أقررت بأن قال وقف على رجال اخوتى فقط لم يشمل الصغير او قال وقف على نساء اخوتى فقط لم يشمل الصغيرة (قوله ويدخل ايضا ابن الواقف دون بنته) وفى دخول الواقف نفسه ان كان ذكراً وعدم دخوله قولان ولعلهما مبنيان على الخلاف في دخول للتكلم في عموم كلامه وعدم دخوله ولا يرد على القول بدخوله مامر من بطلان الوقف على النفس لانه في القصدى ولو بشريك وما هنا تبعى لمعوم كلامه هنا كذا أجاب بعضهم لكن رده العلامة عجم بأن ظاهر النصوص بطلان الوقف على النفس مطلقا لا فرق بين القصدى

(١) قوله حاصله ان ولدى الخ صحيح والفرق في الشارح اه

والاخوة الانثى أى تناول لفظ الاخوة الانثى منهم (و) تناول (رجال اخوتى ونسائهم الصغير) منهم والصغيرة وسواء أقررت أو جمع لأن المراد من الأول الذكور ومن الثانى الاناث (و) تناول (بنى أبى اخوتى) أشقاء أو لأب (الذكور وأولادهم) الذكور خاصة ويدخل أيضا ابن الواقف دون بنته لتسميته بنى (و) تناول (آل) أسله أول وقيل أهل وقد سمع تصغيره على أويل وأهيل (وأهل

العصبة (ومن) أي وتناول امرأة (لو رجلت) أي لو فرض أنها رجل (عصبت) كأخت وعممة وبنت عم ولو بعدت وجدة من جهة الأب (لو) تناول (أقارب أقراب جهتيه) أي جهة أمه وجهة أبيه (مطلقاً) أي ذكورا وإناثا كان من يقرب لأمه من جهة أبيها أو جهة أمها ذكورا وإناثا كولد الحال (٩٤) أو الحالة (وإن) كانوا (نصرى) لغة في نصارى ولو قال ولو كفارا

كان أشمل (و) تناول (مواليه) كأن يقول وقف على موالى (العتق) بالفتح أى عتيق الواقف (وولده) لإصله وولد ولده الذكر (و) تناول (معتق أبيه و) معتق (إليه) أى الواقف والمراد أن الواقف على الموالى يتناول معتق أصله والواقف ومعتق غيره ولو بمسفل ولو بالجبر فيما فيشمل من ولائه للمعتق بالكسر بالانجراد بولادة أو عتق ومن ولاؤه لأصله أو لقرنه كذلك وظاهر كلامه عدم دخول المولى الأعلى وهو من أعتق الواقف وهو مذهب المذنبين أن لم يتم قرينة على إرادته (و) تناول (قومه) عصيته فقط دون النساء ومن لو رجلت عصبت (هو) تناول (طفل وصغير وصبي) في قوله وقف على أطفال أو أطفال فلان أو صغارى أو صياني (من لم يبلغ) فإن بلغ فلا شيء له (و) تناول (شاب وحدث) بالفتح (للأربعين) أى تمامها (وإلا) بأن

والنبي اه وعرف مصر أنه لا يدخل الواقف ولا ولده (قوله العصبة) أى كلهم من ابن وأب وجد وأخوة وأعمام وبينهم الذكور (قوله عصبت) أى كانت عاصبا وسواء كانت قبل التقدير عصبة بالغير أو مع الغير كأخت مع أخ أو بنت أو كانت غير عاصبة أصلاً كأُم وجدته (قوله كأخت وعممة) أى وكذا بنت وبنت ابن (قوله أو جهة أمها) أى قد دخل المات والحالات وأولادهن ويدخل أيضاً بنات الأخ وبنات الأخت ويدخل الحال وابنه وما ذكره المصنف من دخول أقارب جهتيه مطلقاً هو الذى رواه مطرف وابن الماجشون عن مالك وقال ابن حبيب أنه قول جميع أصحاب مالك وقال ابن القاسم لا تدخل قرابته من النساء من الجهتين وروى عيسى أنهم يدخلون إن كان لهم قرابة من الرجال والأفلا يدخلون والراجح ما شئى عليه للمصنف انظر بن (قوله كولد الحال) مثال (١) لمن يقرب لأمه من أبيها وأما ولد الحالة فهو مثال لمن يقرب لأمه من جهة أمها (قوله وإن كانوا) أى أقارب جهتيه نصرى أى فلا فرق بين المسلم والكافر لصديق اسم القرابة عليه وما ذكره المصنف من عدم الفرق بين الذمى والسلم منهم عزاء في الذخيرة لميتقى الباجى عن أشهب وبواقفه قول المصنف أول الباب وذمى وإن لم تظهر قرينة فسقط قول ابن غازى لم أر ما ذكره المصنف فصواب قوله وإن نصرى وإن قصوا أى بعدوا إذ لا يلزم من عدم رؤيته عدم وجوده (قوله وتناول مواليه) أى دونه وولد ومعتق أبيه وابنه (أى بخلاف وقف على عتقانى وذريتهم فإنه يخص بعتقائه هو وذريتهم كما في عرف مصر ولا يشمل عتقاه أصله وفرعه فليس هذا كلفظ موالى من جملة عتقائه من أوصى بشرائه وعتقه بعد موته فإذا قال وقف على أولادى ومن بعدهم مثلاً على عتقانى ثم إنه حين مرض أوصى بشراء رقبة وعتقها فإن تلك الرقبة تكون من جملة عتقائه وتستحق من الوقف كما يفيد كلام الميعار (قوله الذكر) صفة لولد وأما ولد الولد فلا فرق بين كونه ذكراً أو أنثى قوله فيشمل من ولاؤه للمعتق أى الذى هو الواقف وقوله بالانجراد بولادة أو عتق أى بأن يلد العتق الذى أعتقه الواقف ولداً أو يعتق العتق عتقاً (قوله كذلك) أى ولو بالجبر بولادة أو عتق بأن كان أصل الواقف أو فرعه أعتق عتقاً وذلك العتق ولده ولد أو أعتق عتقاً أيضاً (قوله عصبت فقط) أى عصبت المنعصون بأنفسهم وهم الرجال وقوله دون النساء ولو من رجلى الخ ولو كانت عاصبة بالغير أو مع الغير (قوله وقف على أطفالى) أى على أطفال أولادى وقوله أو صغارى أى أو صغار أولادى وقوله أو صياني أى أو صبيان أولادى (قوله من لم يبلغ) أى سواء كان ذكراً أو أنثى كما قال المصنف بعد (قوله وتناول شاب وحدث بالغاً للأربعين) أى فإذا قال وقف على شباب قومي أو قوم فلان أو على أحوالهم فإنه لا يدخل فيه إلا من بلغ ولم يجاوز الأربعين فإذا بلغ الأربعين أخرج منه (قوله والأفكهل) أى والا يكن فى الأربعين بأن زاد عليها فكهل فإذا قال وقف على كهول قومي أو قوم فلان فلا يدخل فيه إلا من جاوز الأربعين عاماً ولم يجاوز الستين (قوله وشمل الخ) فعل ماض فاعله ضمير عائد على ما ذكر أو على جميع ما تقدم (قوله كالأرمل) أى فى قول الواقف وقف على

(١) قوله مثال الخ غير صحيح اهـ

أرامس

زاد على الأربعين (فكهل الستين وإلا) بأن زاد على الستين (فشيخ) فمن قال

وقف على كهول قومي اختص به من زاد على الأربعين للستين ومن قال على مشايخهم اختص به من زاد على الستين لنتهى العمر (وشمل) بكسر الليم وفتحها أى قوله طفل وما بعده (الأنثى) فلا يختص بالذكور (كالأرمل) يشمل الأنثى لأن المراد الشخص الأرمل

وهو من لازوج له (وَالْمَلِكُ) رتبة الموقوف (لِوَقْفٍ لَا قَلَّةَ) من عمر ولبن (٩٥) وصوف لاتها الموقوف عليه وبها

كانت الرقبة المواقف
(فله) إن كان حياً
(ولو ارثته) إن مات
(منع من يريده)
إصلاحه (إذا خرب
أو احتاج للإصلاح وهذا
إذا أصلحوا وإلا فليس
لهم النفع وهذا في غير
المسجد وأما هي تمتد
ارتفاع ملكة عنها قطعاً
(ولا يفسخ كراؤه
لزيادة) إذا وقع بأجرة
المثلوجية فإن وقت بدون
أجرة المثل وزاد غيره
ما يبلغ أجرة المثل فسخت
له ولو التزم الأول تلك
الزيادة التي زيدت عليه
لم يكن له ذلك إلا أن يزيد
على من زاد حيث لم يبلغ
زيادة من زاد أجرة المثل
فإن باقها فلا يلتفت
لزيادة من زاد (ولا يقسم)
من كراء الوقف (إلا
مضى زمنه) إذ لو قسم
ذلك قبل وجوبه لأدنى
ذلك إلى إحرام من يولد
أو إعطاء من لا يستحق
إذا مات وهذا إذا كان
الوقف على معينين وأما
لو كان على غيرهم كالفقراء
جاز للناظر كراؤه بالنقد
أي التمجيل وللصرف
للفقراء لأن من إحرام
من يستحق وإعطاء من لا
يستحق ائتم لزوم تعميمهم
ومثل المعينين المدرسون

أرامل قومي أو قوم فلان (مرع) لو قل وقف على بناتي أو زوجاتي مثلاً وكل من تزوجت سقط
حقها فمن تزوجت منهن سقط حقها عملاً بشرطه فإن تأميت بعد ذلك رجع لها استحقاقها وكذلك
إذا وقف على معينين وشرط أن من سافر منهم لمحل كذا سقط حقه فانه يسقط حق من سافر لذلك
المحل فإن عاد رجع له استحقاقه (قوله وهو من لا زوج له) أي ذكر أو أنثى (قوله فله ولو ارثته منع النفع)
أي لأنه ليس لأحد أن يتصرف في ملك غيره إلا بإذنه ولأن إصلاح الغير مظنة لتغيير معاملته
بخلاف إصلاح الوقف فإن الشأن أنه لا يغيره عن حاله التي كان عليها فإن لم يمنع الوارثة للإمام المنع
كذا قال عبيق ورده بن قاتلا انظر من قال هذا والذي يظهر أن الإمام ليس له أن يمنع من أراد
التبرع بإصلاح الوقف (قوله وهذا) أي منع الوقف ووارثه لمن يريد إصلاحه إذا أصلحوا أي إذا
أراد الوقف أو وارثه إصلاح الوقف (قوله وإلا فليس لهم المنع) أي بل الأولى لهم تمكين من أراد
بناءه إذا خرب لانه من التعاون على الخير (قوله فقد ارتفع ملكه عنها قطعاً) قال في الذخيرة لا ينفق
العلاء على أنها من باب إسقاط الملك كالعتق وقيل إن الملك للواقف حتى في المسجد وهو ظاهر
المصنف ونحوه في النوادر، وحاصل ما في المسئلة أن المشهور أن الوقف ليس من باب إسقاط الملك
وقيل إنه من باب إسقاطه وحينئذ فلا بحث الخلاف أنه لا يدخل ملك فلان بالدخول في وقفه على
الثاني ويبحث بالدخول على الأول وهذا الخلاف قيل في غير المسجد وأما فيها فهو إسقاط قطعاً
كما قال القرافي وقيل الخلاف جار فيها أيضاً كما في النوادر فإن قلت القول بأن الملك للواقف حتى في
المسجد مشكل باقاة الجملة فيها والجملة لا تقام في المملوك قلت ليس المراد بملك الوقف للواقف
الملك الحقيقي حتى يمنع إقامة الجملة فيه بل المراد (١) بملكه له منع الغير من التصرف فيه وهو المشار له
بقول المصنف فله النفع تأمل (قوله وجبة) أي مدة معينة قد الكراء أم لا ومنه الوجبة المشاهدة
التي تعد فيها الكراء ولو قال الشارح إذا وقع الكراء لازماً لكان شاملاً لها (قوله فسخت له) أي
فسخت اجارة الأول للثاني الذي زاد سواء كان حاضراً وقت اجارة الأول أو كان غائباً (قوله فإن
وقعت النسخ) من هذا تعلم أن قول العامة الزيادة في الوقف حلال محمول على ما إذا كان مكترى بدون
أجرة المثل وإلا فلا تجوز الزيادة (قوله ولو التزم الأول تلك الزيادة النسخ) هذا محمول على غير المعتدة
فانها إذا كانت بمحل وقف وقمت اجارته بدون أجرة المثل ثم زاد عليها شخص أجرة المثل
وطلبت البقاء بالزيادة فإنها تجاب لذلك والظاهر أنه إذا كانت الزيادة عليها تزيد على أجرة المثل
وطلبت البقاء بأجرة المثل فقط فانها تجاب لذلك اه عبيق ومحمول أيضاً على ما إذا التزم الأول
الزيادة بعد انقضاء المقدم مع الثاني بأجرة المثل والا كان له ذلك انظر بن (قوله ولا يقسم الا ماض
زمنه) ماض صفة لموصوف محذوف هو نائب الفاعل وزمنه مرفوع بماض أي ولا يقسم إلا خراج
أو كراء ماض ومنه وحاصله أن الحبس إذا كان على قوم معينين وأولادهم فإن الناظر عليه لا يقسم
من غلته إلا الغلة التي مضى زمنها فاذا أجر الدار أو الأرض مدة فلا يفرق الأجرة إلا بعد مضى المدة
سواء قبض الأجرة من المستأجر بعد تمام المدة أو عجلها المستأجر له قبل تمامها (قوله إذ لو قسم ذلك
قبل وجوبه) أي بأن عجل المستأجر الاجرة قبل فراغ مدة الكراء وأريد قسمها (قوله لأدى ذلك
إلى إحرام من يولد) أي قبل انقضاء مدة الاجارة وكذا يقال في قوله إذا مات (قوله والصرف
للفقراء) أي حالاً قبل فراغ مدة الاجارة (قوله ونحوهم) أي فلا يقسم عليهم الاغلة ما مضى من الزمان

(١) قوله بل المراد النسخ فيه أن منع التصرف بعمرة الملك كما تؤذن به الفاء لا نفسه فلعل الصواب الجواب
بأن المملوك الذي لا تصح فيه الجماعة غير الموقوف مسجداً أما هو فتصح فيه اه

وخدمة المسجد ونحوهم والفقراء منهم كالأجبر

به بحساب ما عمل سواء كان الوقف خراجياً أو هلالياً (وأكرى ناظره إن كان) الوقف (على معين) كفلان وأولاده (كالستين) وإثلاث لا أكثر وقيل الكاف استقصائية فلا يجوز أكثر منها فإن كان على فقراء ونحوهم جاز كراء أربعة أعوام لا أكثر إن كان أرضاً والعام لا أكثر إن كان (٩٦) داراً ونحوها فإن أكرى أكثر من ذلك مضى إن كان نظراً ولا يفسخ قاله ابن القاسم

وعمل ذلك حيث لم تكن ضرورة تقتضي الكراء لأكثر مما تقدم كالواهدم الوقف فيجوز كراؤه بما ينبي به ولو طال الزمن كبارهم عاماً أو أزيد بقدر ما تقتضي الضرورة فهو خير من ضياعه واندزاسة (و) أكرى مستحق (لمن مرجعها) كالشهر (ونحوها من السنين لحقة الفرر لان المرجع له وصورتها حبس على زيد داراً مثلاً ثم على عمرو فأكرها زيد لعمرو إلى له المرخع عشرة أعوام وهذا إذا لم يشترط الواقف مدة وإلا عمل عليها (وإن) بنى أو غرس محبس عليه ولو بالوصف كاماً وحدرس (فإن مات ولم يبن) شيئاً (فهو وقف) كالو بين أنه وقف فلا يورث عنه قل أو أكثر فإن بين أنه مملوك له استحقه وارثه بالقرينة الشرعية ومفهوم محبس عليه أنه لو بنى أجنبي كان له ملكا فله تقضه أو قيمته منقوضاً وهذا إذا كان الحبس لا يحتاج له وإلا فيوفى له من غلته كالو بين الناظر أو

(قوله له بحساب ما عمل) أى إذا عزل قبل تمام مدة الكراء ولو ارثه إذا مات قبل تمامها (قوله خراجياً) أى يقبض كل سنة وقوله أو هلالياً أى يقبض فى آخر كل شهر (قوله وأكرى ناظره الخ) المراد بالناظر فى كلام المصنف من كان من جملة الموقوف عليهم وأما غيره فيجوز له أن يكرى أزيد من ذلك لأن بموته لا تنفسخ الاجارة بخلاف المستحق فإنه تنفسخ الاجارة بموته كذا فى عبق وكبير خش قال شيخنا العدوى ولم أره منصوصاً وظاهر كلامهم الاطلاق تأمل وعلى كل حال يقول المصنف الآتى وأكرى لمن مرجعها له مخصص لعموم ما هنا أى أن محل كون الناظر المستحق أى أو غيره لا تكرر أكثر من ثلاث سنين إذا أكرى لغير من مرجعها له وأما إذا أكرى لمن مرجعها له فيجوز أن يكرى له كالعشر (قوله إن كان أرضاً الخ) أى أن ما تقدم من الفرق بين المعين وغيره إن كان الموقوف أرضاً للزراعة فإن كان داراً فلا تواجز أكثر من سنة كانت موقوفة على معين أو على غيره (قوله أكثر من ذلك) أى ما ذكر وهو السنة فى الدار والثلاث سنين بالنسبة للأرض (قوله كالعشر) أى لافرق بين الأرض فى ذلك والدار قاله شيخنا العدوى (قوله وهذا) أى التفصيل بين كراها لغير من مرجعها له ولن مرجعها له إذا لم يشترط الخ (قوله وإلا عمل عليها) أى كما إذا قال الواقف لا يكرى إلا سنة أو سنتين أو نحو ذلك (قوله وإن بنى محبس عليه) أى فى الأرض المحبسة (قوله فهو وقف) استشكل ذلك بأنه لم يحز عن واقفه قبل حصول المانع ويحجب ببيعته لما بنى فيه فأعطى حكمه فهو محجوز بحوز الأصل (قوله فإن بين) أى ولو بعد البناء (قوله استحقه وارثه) أى استحق ذلك البناء وارثه إذا مات فيكون له قيمته منقوضاً أو تقضه بفتح النون أى هدمه وأخذ الاقراض كبناء الأجنبي الآتى كافى بن (قوله لو بنى أجنبي) أى والحال أنه لم يبن أنه وقف أو ملك وأولى إذا بين أنه ملك وأما إذا بين أنه وقف كان وقفاً وهو الحاصل أن البانى فى الوقف إما محبس عليه أو أجنبي وفى كل إما أن يبين قبل موته أن ما بناه ملك أو وقف أولاً يبين شيئاً فإن بين قبل موته أنه وقف كان وقفاً وإن بين أنه ملك كان له ولو ارثه وإن لم يبين كان وقفاً إن كان ذلك البانى محبساً عليه أو له ولو ارثه إن كان أجنبياً فالخلاف بين المحبس عليه والأجنبي عند عدم البيان فقط (قوله فله تقضه) بفتح النون أى هدمه وأخذاً نقاضه أو بضمها بمعنى النقوض (قوله وهذا) أى التخيير بين أخذ قيمة النقض أو النقض (قوله لا يحتاج له) أى لذلك البناء الذى بنى فيه (قوله فيوفى له من غلته) أى جميع ما صرفه فى البناء ويصير ذلك البناء وقفاً (قوله كالو بين الناظر أو أصلح) أى فإنه يوفى له جميع ما صرفه فى البناء ويحمل البناء وقفاً (قوله أو على قوم الخ) أى كبنى فلان وأعقابهم (قوله والعيال) أى وأهل العيال الفقراء وظاهره وإن لم يكن ذا حاجة لانه مظنة الاحتياج كما قاله الشيخ كريم الدين (قوله والارفاق) أى بالموقوف عليهم (قوله فى غلة) أى إن كان للقصود من الوقف تفريق الغلة عليهم وقوله وسكنى أى إذا كان المقصود من الوقف سكنهم ثم إن التفصيل بالسكنى بالتخصيص وأما بالغلة فهو إما بالزيادة إن قبلت الاشتراك أو بالتخصيص إن لم تسع الاشتراك قاله شيخنا العدوى وهذا ما ذكره للمصنف من تفضيل ذى الحاجة والعيال بالغلة والسكنى هو قول سحنون ومحمد بن الواز وصرح ابن رشد بمشهوريته وفى للدونة

أصلح (و) إذا وقف (على من لا يحاط بهم) كالفقراء وأبناء السبيل (أو على قوم وأعقابهم) أو على كولد (أو أولادهم) أو على إخوته أو بنى عمه (ولم يبينهم) بقوله فلان وفلان (فضل المولى) بفتح اللام مشددة أى الناظر أى قدم فى المسائل الثلاث (أهل الحاجة والعيال) الفقراء بالاجتهاد لأن قصد الواقف الأحسان والارفاق (فى غلة وسكنى)

ولا يعطى الثنى فان عين كولدى زيد وعمرو وفاطمة فانه يسوى بينهم الذكر والأنثى والفقير والفقير والصغير والصغير والناحية (ولم يخرج ساكن) بوصف استحقاق قرفاستنى (لغيره) ولو عتاجاً لأن العبرة الاحتياج في الابتداء وكذا لو سكن الأول بوصف طلب علم ما لم يترك الطلب فانه يخرج كالوسكن بوصف ثم زال كأحداث قومي (٩٧) أو صفارم (الإبهرط) من الحيس أن من استغنى يخرج لغيره فيعمل جبرطه (أو صغير اقطاع) فيأخذه فغيره فان سافر ليعود فلا يخرج أى لا يسقط حق موله حبسه مفتاحه لا كراؤه لأنه مالك انتفاع لا منفعة وقيل يكرهه إلى أن يعود (أو) سفر (بعيد) يطلب على الظن عدم عوده منه

درسی

(الحبة) بالمعنى الصدرى
بديل قوله (عليك بلا
عوض) أى عليك بذات
أو لا عليك المنفعة فلا
وقف وأما عارية إن قبض
بزمن ولوعراً وأما عمري
إن قيد بحياة المعطى بالفتح
فى دار ونحوها وبديل
المراد بقية كلامه وخروج
بقوله بلا عوض هبة الثواب
وستأنى فالتمس هبة غير
الثواب وتسمى هدية وفى
كلامه حذف تقديره لوجه
المعطى بالفتح بديل هبة
قوله (ولثواب الآخرة
صدقة) وهو معلق
بمخوف أى والتخليص
لثواب الآخرة صدقة
سواء قصد المعطى أيضاً
أم لا ولو قال المصنف عليك
ذات بلا عوض لوجه

(١٣ - دسوق - ج) المعطى فقط هبة ولثواب الآخرة صدقة كان أبين لأن كلامه يوم أن الهبة مقسم وليس كذلك وإنما هي قسم من التملك أو الاعطاء والحاصل أن التملك كالجنس لها ويفترقان بالقصد والنية وتدخل الزكاة في تعريف الصدقة لأن الصدقة تشمل الواجبة وللندوية وإن كان المقصود هنا الثاني لتقدم الواجبة (وصحت) أي الهبة (في كل مملوك) للواجب

لخرج أم الولد والمكاتب
(عن له تبرع بها) وهو من
لا حرج عليه فخرج السفية
والجدي ومن أحاط الدين
بماله والسكران والمريض
فبالزوجة فبا زاد على
الثلاث لكن هبتهما مازاد
على الثالث صحيحة موقوفة
على الوارث والزوج كن
أحاط الدين بماله فأنها
صحيحة موقوفة على رب
الدين وأما السفية والصغير
فباطلة كالمرتد وضمير بها
عائد على الهبة والمراد (١)
من له أن يتبرع بالهبة في غير
هبة ثلاثاً يلزم شرط الشيء
له نفسه كأنه قال ممن له
التبرع بالهبة وفقاً أو صدقة
أي أن من له ذلك فله أن
يبذل تلك الذات ومن لا
يملك شيئاً لا تبرع بالهبة
لأنه إذا هبة نالها صح
لها لأن لها أن يتبرع به فلو
لم يأت المصنف بقوله بها
لورد عليه الزوجة
والمريض لأنها ليس لها
التبرع دائماً كما هو البتادر
من كلامه لو لم يأت بما
ذكر ويأت

(١) قول الشارح والمراد
الخبير لأحاجة إليه وقوله
ثلاثاً يلزم الخ غير صحيح
فإن الشرط أهلية الشخص
لان يجب بأن لا يكون

في الوقف على أهل التملك فيشترط فيه هذا ذلك كاحذف من الوقف التصريح بالوقف للعلم به من قوله
هنا ممن له تبرع بها لأن البابين كالشيء الواحد بل سائر التبرعات كذلك وأشار للركن الثاني وهو
الشيء الموهوب بقوله وصحت الخ والركن الثالث وهو الواهب بقوله ممن له تبرع بها وأشار للركن الرابع
وهو الصيغة بقوله بصيغة أو مفهمها (قوله فلا تصح في حر) أى ولا في كلب غير مأذون فيه أى لأن كلا
منهما لا يملك (قوله ولا ملك غير الخ) حاصله أن هبة الفضولي باطلة بخلاف بيعه فإنه صحيح وإن كان
غير لازم فيجوز للشترى التصرف في المبيع قبل مضاء المالك البيع لأن صحة العقد ترتب أثره عليه (١)
من جواز التصرف في العقود عليه والفرق بين بيع الفضولي وهبته ما قاله الشارح من أن بيعه في
نظير عوض يعود على المالك بخلاف هبته ومثلها وقفه وصدقته وعقته ففى صدر واحد من هذه
الأربعة من فضولى كان باطلا ولو أجازها المالك كما ذكره خشى في أول الوقف وهو ظاهر المصنف
أيضاً هنا وفي الوقف حيث قال في الوقف صح وقف مملوك وقال هنا وصحت في كل مملوك فظاهره
أن غير المملوك يتقه وهبته باطل ولو أجازها المالك وذكر بعضهم أن وقفه وهبته وصدقته وعقته
كبيعه في أن كلاً صحيح غير لازم فإن أمضاء المالك مضي وإن رده ردواختاره شيخنا العدوى لأن المالك
إذا أجازها كان في الحقيقة صادراً منه قال ويمكن حمل كلام المصنف على هذا القول بأن يراد بالصحة الصحة
التامة التي لا تتوقف على شيء وتقدم هذا في باب الوقف (قوله أى يقبل النقل شرعاً) أى يقبل النقل
من ملك للملك آخر شرعاً هذا إذا قبل النقل بجميع أوجهه الشرعية بل ولوقبله في الجملة أى ببعض
الوجوه فدخل بهذا جلد الاضحية وكاب الصيد فأنهما وإن لم يقبلا النقل بالبيع لكنهما يقبلانه
بالتبرع الذى هو أعم من الهبة وخرج المكاتب وأم الولد فأنهما لا يقبلان النقل بوجه من الأوجه
الناقلة للملك شرعاً (قوله ممن له تبرع بها) (٢) الأولى أن يقدمه على قوله في كل مملوك ينقل ليتصل قوله
وإن مجهولاً وما بعده بقوله في كل مملوك لأنه حائقة عليه (قوله فخرج السفية والصبي) أى وكذا
المجنون والمرتد (قوله فيما راد الخ) راجع للمريض والزوجة فقط وأما هبتهما لثالث ففى داخلته (قوله لكن
هبتهما مازاد الخ) هذا تفصيل في مفهوم قول المصنف ممن له التبرع بها وحيث فلا يفترض به على
إطلاق المصنف البطالان في المفهوم لأن مفهومه أن غير أهل التبرع لا يصح منهم وظاهره مطلقاً سواء
كان مدنياً أو مريضاً أو زوجة في زائد لثبتهما أو كان غيرهم وسواء أجاز رب الدين والزوج
والوارث ما صدر من الدين والمريض والزوجة أم لا (قوله موقوفة على الوارث والزوج) أى
على إجازتهما (قوله على رب الدين) أى على إجازته (قوله كالمرتد) أى وكذلك السكران
والمجنون وقوله فباطلة أى ولو أجازها الولي لأنه محجور عليهم في كل المال حتى أنفسهم (قوله والمراد الخ)
يعنى أن الضمير راجع للهبة لا من حيث كونها هبة بل من حيث إنها مقدار من المال فقول
الشارح والمراد من له أن يتبرع بالهبة الأولى للمال وإن كان يصح أن يقال المراد بالهبة الذات التي توهب
(قوله في غير هبة) أى كوقف وصدقة وقوله ثلاثاً أى وإنما قلنا ذلك ثلاثاً الخ (قوله كأنه قل ممن له
التبرع بالهبة) أى بالذات التي توهب وقوله أى أن من له ذلك التبرع بالذات التي توهب (قوله لانهما
ليسألها التبرع دائماً) أى بل من أهل التبرع بالثالث فقط (قوله كما هو) أى التبرع دائماً (قوله لو لم يأت
بما ذكر) أى بقوله بها • والحاصل أنه لو قال المصنف ممن له التبرع لخرج المريض والزوجة إذ

(١) قوله ترتب أثره عليه هذا خلاف المشهور عند الأصوليين وهو موافقة الفقه الذى الوجهين الشرع
انظر جمع الجوامع وما كتب عليه اه (٢) قول المصنف بها أى الهبة بالمعنى الاصمى فقيه استخدام

المتبادر من قوله ممن له للتبرع أى دائماً والمريض والزوجة ليس لهما التبرع دائماً فأبى المصنف بقوله
بها لادخالها فورد عليه أن ضميرها راجع للهبة فيلزم شرطية الشيء في نفسه فأجيب بأن الضمير راجع
للهبة لا من حيث إنها هبة بل من حيث إنها ذات فكانه قال ممن له التبرع بمال ممن له التبرع بمال على
وجه الصدقة أو الوقف فله أن يهب (قوله على صحة الهبة) أى هبة غير الثواب لأن الكلام فيها
(قوله ولو خالف ظنه بكثير) أى كما إذا وهب أو تصدق بميراثه من فلان لظنه أنه يسير فإذا هو كثير أو
وهب له ما في جيبه ظاناً أنه درهم لكون عادته أنه لا يجعل فيه أزيد من ذلك فوجد فيه عشرة محاييب
فلا رجوع له كما قاله ابن عبد الحكم وقال ابن القاسم في الواضحة والعينية له رد عطيته وهو ضعيف
إذا علمت هذا تعلم أن الخلاف في الأزوم وعدمه لافي الصحة وعدمها كما هو ظاهر الشارح إذا الصحة
لا خلاف فيها كما في بن (قوله إذ غيره لا يملك) أى حينئذ فلا تصح هبته (قوله لأن الإبراء يحتاج
إلى قبول) أى بناء على أنه نقل للملك وحاصله أنه اختلف في الإبراء فقيل إنه نقل للملك فيكون من
قبيل الهبة وهو الراجح وقيل إنه إسقاط للحق فعلى الأول يحتاج قبول دون الثاني كالطلاق
والعتق فانهما من قبيل الاسقاط ولا تحتاج المرأة والعبد فيهما لقبول العصمة والحرية واعلم أن
ظاهر المذهب جواز تأخير القبول عن الإيجاب كما قال القرافي وهو صريح نقل ابن عرنة ونصه
ابن عتاب ومن سكت عن قبول صدقته زماناً فله قبولها به وذلك فإن طلب غلها حلف ماسكت تاركا
لها وأخذ الغلة (قوله وإلا فكالرهن) أى وإلا فهبته كرهن الدين وصورته أن يشتري سلعة من زيد
بشرة لأجل ويرهن المشتري عليها دينه الذى له على خالد فيجوز إن أشهد على الرهنية وجمع بين البائع
ومن عليه الدين ودفع للبائع ذكر الدين ، واعلم أنه إذا وهبه الدين وقام بذلك الدين شاهد واحد
حلف الموهب له لا الواهب لأن الشخص لا يخاف ليستحق غيره انظر ح وان دفع للمدين الدين
للوالب بعد العلم بالهبة ضمن ويؤخذ من قوله فكالرهن صحة التصير في الوظائف وهو أن يتجمد
لإنسان مال معلوم من وظيفة أو جامكية فيصير لغيره إن كان ذلك التصير من غير مقابلة شئ للهبة
أما إن كان في مقابلة شئ يؤخذ في مقابلة التصير فالمنع لانه يبيع نقد بنقد نسيئة (قوله الاشهاد) أى
على الهبة كما أنه في مسألة رهن الدين يشترط الاشهاد على الرهن واشتراط الاشهاد على الهبة إنما هو
إذا حصل مانع كموت الواهب وإلا فلا يشترط الاشهاد (قوله وكذا دفع ذكر الحق) أى فانه شرط
في صحة هبة الدين ورهنه وقوله على قول هو قول ابن عبد الحق وقوله وقيل شرط كمال هو ما في
الوثائق المجموعة (قوله كالجمع بينه) أى بين الواهب له أو المرتهن وبين من عليه الدين وظاهره أنه
شرط كمال باتفاق وليس كذلك إذ قد قيل إنه شرط صحة أيضاً فيها كما في بن (قوله وشبه به) أى
برهن الدين وهذا جواب عما يقال إن المصنف لم يذكر رهن الدين في بابيه وحينئذ قوله فكالرهن
احالة على مجهول (قوله ورهنا) حاصل فقه المسئلة أن من رهن رهناً في دين عليه ثم وهبه لاجنبى فان
رضى المرتهن بهية الرهن لذلك الاجنبى صحت الهبة ، طاماً كانت قبل قبض المرتهن للرهن أو بعد قبضه
له كان الرهن موسراً أو معسراً كان الدين مما يعجل أولاً وان لم يرض المرتهن بهية الرهن
لتلك الاجنبى فان كان الرهن معسراً كانت باطلة وقتت الهبة قبل قبض الرهن أو بعده كان
الدين مما يعجل أم لا وان كان الرهن موسراً فان وقتت الهبة قبل قبض الرهن فهي صحيحة وان
وقتت بعده فان كان الدين مما يعجل قضى على الراهن بفك الرهن وتعجيل الدين ودفع الرهن
للموهب له وان كان مما لا يعجل بقى الرهن للأجل فاذا قضى الدين بعده دفع الرهن للموهب له وإلا
أخذ المرتهن وبطلت الهبة (قوله يصح هبته) أى من الراهن (قوله وقد أيسر رهنه) أى بالدين الذى

على صحة الهبة بقوله
(وإن) كان المملوك القابل
للقول شرعاً (مجهولاً) له
مجهول العين أو القيد لها
أو لأحدهما ولو خالف
ظنه بكثير على التحقيق
(أو) كان (كلاً) مأذوناً
في أخذه إذ غيره لا يملك
(ودنياً) فتصح هبته لمن
هو عليه ولغيره (وهو)
أى هبة الدين (إبراء) إن
وهب لمن (هو) عليه
فلا بد من قبوله لان
الإبراء يحتاج إلى قبول
(وإلا) يهب لمن عليه بل
لغيره (فكالرهن) أى
فكرهن الدين يشترط في
صحته الاشهاد وكذا دفع
ذكر الحق أى الوثيقة
على قول وقيل هو شرط
كمال كالجمع بينه وبين من
عليه الدين ولو قال
فكرهنه لكان أظهر وشبه
به وان لم يذكره في بابيه
لشهرته عندهم (و) ان
(رهنساً) أى رهناً يصح
هبته لاجنبى حيث (لم)
يقبض (أى) لم يقبضه
المرتهن من الراهن (و) قد
(أيسر رهنه)

ويبقى دينه بلا رهن وإنما أبطلت الهبة الرهن مع تأخرها عنه لانا لو أبطلناها لذهب الحق فيها جملة بخلاف الرهن إذا أبطلناه لم يطل
حق للرهن (أو) أسر الرهن (١٠٠) (ورضى مرتنه) بهته قبل قبضه ويبقى دينه بلا رهن فان لم يرض فالمرتنه أحق

رهن من أجله ولو لم يرض المرتنه بهته (قوله ويبقى دينه بلا رهن) أى لان عدم القبض مظنة تفريطه
في قبضه ولو وجد فيه قبل هبة الرهن للأجنبي وما ذكره الشارح من بقاء الدين بلا رهن وعدم
تبعيله هو ما في الترضيع عن ابن اللواز وفي اللواز عن أشهب وابن اللواز أيضاً أنه يجعل له حقه
إلا أن يأتيه الرهن برهن ثقة ونحوه في ابن عرفة انظر بن (قوله لذهب الحق) أى حق اللوهور له
فيها جملة (قوله لم يطل حق المرتنه) أى لأن الموضوع أن الرهن موسر فيجعل الدين أياً يأتي برهن
ثقة (قوله ويبقى دينه بلا رهن) أى لرضاه بهته وبقاء دينه بلا رهن (قوله فالمرتنه أحق بالرهن من
اللوهور له) أى ولو قبضها للوهور له والظاهر أنه إذا فضل من الرهن فضلة زائدة عن الدين في
هذه الحالة فانها تكون للوهور له كذا قرر شيخنا العدوى (قوله هذا) أى التقييد بقبول القبض
مقتضى المظن على ما قبله القيد به والحاصل أن مقتضى المظن تخصيص الرضا بما قبل
القبض لأن موضوعه أنه لم يقبض فيقتضى أنه إذا قبض لم يصح ولو رضى به المرتنه وليس كذلك
(قوله كان الدين مما يجعل) أى مما يقضى بتبعيله وقوله كالدين أى مطلقاً سواء كانت حالة أو مؤجلة
من بيع أو من قرض وقوله والعرض أى إذا كان حالاً وقوله أم لا أى أو كان لا يقضى بتبعيله
كالعرض المؤجل والطعام من بيع (قوله ويبقى دينه بلا رهن) أى لرضاه بالهبة (قوله والاقتضى بفكه)
هذا مفهوم قوله لم يقبض والسئلة بحالها من كون الرهن موسراً كما أشار له الشارح (قوله وإلا فلا
قضاء) أى والايكن علماً بأنه يقضى عليه بفكه فلا يقضى بفكه عليه قولاً واحداً ويبقى لأجله إن
حلف أنه لا يعلم بذلك فاذا حل الأجل وقضى دينه دفع الرهن للوهور له وإن لم يقضه لمسر طراً له
كان للرهن أحق به في دينه وبطلت الهبة (قوله بعد الأجل) كأنه حذف الموصول يعنى
لما بعد الأجل على حد ما قيل في آتينا بالتى أنزل البناء وأزل اليكم أى والذى أزل اليكم
لاختلاف التزل وإلا فبعد لا تمر باللام (قوله فان حل الأجل وقضى الدين الخ) فان حل الأجل ولم
يقضه لمسر أخذه المرتنه وبطلت الهبة (قوله بصيغة الباء بمعنى مع) أى تملك مصاحب لصيغة
(قوله أى مفهوم معناها) أى دال على معناها الذى هو التملك وإنما قدر الشارح ذلك للضاف دفعا (١)
لما قال ان الذى يعم الصيغة صيغة أخرى وحينئذ فلا تنأتى للمبالغة وقد يقال لاداعى لذلك لانه
لا معنى لفهام الصيغة الا افهام معناها فتأمل (قوله كتحلية ولده) أى كتحلية أب أو أم ولده مطلقاً
ذكر أو أنثى صغيراً أو كبيراً كانت التحلية جائزة أو محرمة وتقيد خش وعقب بالصغير لا مفهوم
له والتحلية فرض مسئلة والمراد تزوين ولده بتحلية أو لباس ثياب فاخرة أو اشتراء دابة له يركبها أو
اشتراء كتب يحضر فيها أو سلاح يحترس به أو يتزين به أو يقابل به كذا قرر شيخنا قال بن
ويستثنى من ذلك الذكاح فيقبل قول الأب فيه أنه عارية في السنة كما تقدم لان النكاح شأنه ان يعار
فيه ذلك وغيره وصرحوا في النكاح بأن ذلك خاص في الأب بابتنة البكر دون الثيب فهو محمول فيها
على الهبة مالم يكن مولى عليها وإلا كانت كالبكر انظر بن (قوله مالم يشهد بمجرد الامتاع) أى
مالم يشهد بان التحلية لولده على وجه الامتاع فان أشهد بذلك فلا تكون التحلية حينئذ هبة
(١) قوله دفعا الخ غير ظاهر والظاهر أنه دفع لما يتبادر من إفهام نفس لفظ الصيغة كإفهام اسم الفعل
لفظه على أنه موضوع له اه

الرهن من اللوهور له هذا
يقضى المظن بأولكن
الاصح أنه إذا رضى
المرتنه بالهبة صحت قبل
القبض ويده أسر
الرهن أو لمسر كان الدين
على قبض كالدين والمرضى
أبلاً ويبقى دينه بلا رهن
(أو) بان وجهه رهنه
لا يبي بعد قبض مرتنه
لأنه لم يرض بهته وهو الحال
لما الرهن موسر (قضى)
عليه (فكه) أى الرهن
ويتجمل الدين (إن كان مما
يجعل) كمرضى حالاً أو
مؤجلاً أو فداهم يدفع الرهن
اللوهور له ويحل القضاء
بالفك على الواهب ان
وجهه علماً بأنه يقضى عليه
بفكه وإلا فلا قضاء ويبقى
لأجله ان حلف (وإلا)
بأن كان الدين مما لا يجعل
كمرضى مؤجل أو طعام
من بيع (فى) الرهن
(بعد الأجل) ولم يجبر
المرتنه على قبض دينه
قوله ولا على قبول رهن
آخر فان حل الأجل
وقضى الدين أخذه
اللوهور له (بصيغة)
متعلق بتمليك ومراعاة بها
محل على التملك صريحاً

كوهبة وملكت بدليل قوله (أو مفهما) أى مفهوم معناها من قول كخذ أو فعل كما بالغ عليه
بقوله (وإن) كان للفهم (فعل) أى ملكتها به والوضح حذف الباء أى مع قرينة على التملك (كتحلية ولده) التذكر أو الاتى فاذا
قلت الأب لو الام اختص الولد به ولا يشاركه فيه الورثة وان لم يشهد بالتمليك لان التحلية قرينة عليه مالم يشهد بمجرد الامتاع

بخلاف الزوجة أو أم الولد فمحمولة على الامتناع فقط ما لم يشهد بالتملك (لابان) عطف على معصمها إذ القهم أعم من القمل كما هو وجه من البناء أى لا تكون الهبة بقوله لولده ابن هذه العرصة دارا (مع قوله) أى الولد (١٠١) (ذكره) أى دار ولدى وكذا قوله

أركب الدابة مع قوله دابته لجريان العرف بذلك للأبناء مع عدم اربعة التملك وكذا المرأة تمول ذلك لزوجها بخلاف الأجنبي يقول ذلك لقهم ثم يقول داره أو دابته فمحمول على التملك لعدم جريان التملك للتقسيم فيه ثم لولد أو الزوج للبني قيمة بنائه متقوماً لأنه عارية وانقضت بموت الأب أو الزوجة (وحين) الشيء للموهوب لشم الهبة أى تحصل الحيابة عن الواهب التى هى شرط فى تمامها (وإن بلا إذن) من الواهب ولا يشترط التصور (واجبر) الواهب (على) أى على الحوز أى على تمكين للموهوب له منه حيث طلبه لأن الهبة تملكه بالقول على المشهور والله طلبها منه حيث امتنع ولو عند حاكم ليجب عليه أن يتمكن للموهوب له منها قال ابن عبد السلام القبول والحيابة معتبران إلا أن القبول ركن والحيابة شرط (ويطلب) الهبة (إن تأخر) حوزها (لدى) عبط) على الواهب ولو بعد عقدها قوله لم ينفى

ولا تملك (قوله بخلاف الزوجة) أى بخلاف تحلية الزوجة النخ وما ذكره من أن تحلية الزوجة محمولة على الامتناع ما لم يشهد بالتمليك خاص بتحليتها بشيء وهى عنده وأما ما يرسله لها قبل البناء بها هدية من ثياب أو حلى فإنه يعمل على التملك إلا إذا سماه عارية والحاصل أن ما يرسله لها إن سماه هدية حمل على التملك أو عارية حمل على عدمه وإن لم يسم شيئاً فالأصل فيه التملك فالمدار على القرائن والعادة انظرين (قوله أو أم الولد) ما ذكره من أن تحلية أم الولد كتحلية الزوجة فى كونه يعمل على الامتناع ما لم يشهد بالتمليك هو ما ارتضاه بن ناقلا له عن بعضهم ولم يرتض ما فى عقب من أن أم الولد مثل الولد فى أن تحلية السيد لها تعمل على التملك ما لم يشهد بالامتناع (قوله إذ القهم أعم من القمل) أى لصدقه بالقول كخذ هذا وهذا تملك للعطف على مفهم أى لأن مفهما يشمل كل قول مفهم وكل فعل مفهم وقول الأب ابن مع قوله داره من جملة المفهم إلا أنه مستثنى منه ومخرج منه (قوله من البناء) أى لامن البتة لأنه لا معنى له (قوله مع داره) أى والحال أنه لم يشهد بالتمليك (قوله وكذا قوله) أى الوالد لولده (قوله أى تحصل الحيابة عن الواهب) أى وتحصل حيابة الموهوب له للشيء للموهوب إذا حصل إذن من الواهب بل وإن بلا إذن من الواهب (قوله التى هى شرط فى تمامها) أى فإن عدم لم تلزم مع كونها صحيحة (قوله ولا يشترط التحيز) أى تسليم الواهب للموهوب له (قوله تملك بالقول) أى ويقضى بها إن كانت لمعين على وجه التبرر لأن خرجت مخرج الأيمان بالتعلق (قوله على المشهور) وقيل إنما تملك بالقبض (قوله القبول والحيابة) أى قبول الموهوب له وحيابته (قوله ركن) أى شرط فى صحتها فبطل الهبة بعدمه (قوله شرط) أى فى تمامها فإن عدم لم تلزم وإن كانت صحيحة (قوله لدين محبط) وأولى إذا تأخر لقيام الغرماء أو لعلسه بالمعنى الأصح وهو حكم الحاكم بخلع ماله للغرماء (قوله ولو بعد عقدها) أى ولو طرأ الدين بعد عقدها (قوله أعم من أن يكون لسبقه) أى أعم من أن يكون الدين سابقاً على عقد الهبة أو لاحقاً لها وبطلان فى الأول بانفاق وفى الثانية على قول الأخوين وهو المشهور (قوله فهى بمعنى الى) أى وهى متعلقة بتأخر (قوله فلتأخر) أى ولو كان الواهب حياً لم يقدح به مانع من موانع الهبة عند أشهب وهذا أحد قولى ابن القاسم وقال فى الدونة الأولى أحق بها إن كان الواهب حياً وهو مقابل للمشهور فى كلام الشارح وشمل كلام المصنف هبة الدين لغريم من هو عليه ثم هبته لمن هو عليه قبل قبض الأول للصور بالشهاد ودفع ذكر الحق له إن كان على أحد القولين فالإبراء من الدين هو العمول به فإن كان الإبراء بعد قبض الموهوب له أولاً فإنه يعمل بتصير الدين له وشمل أيضاً طلاق امرأة على إبراءها له من مؤخر صدقاتها ثم تبين أنها وهبته قبل ذلك لآخر فبه التفصيل المذكور فإن كانت اشهدت أنها وهبته لأجنبي ودفعت له ذكر الصداق طلقت بائناً ولزم الزوج دفع مؤخره للموهوب له المذكور وإن كانت لم تشهد ولم تدفع الذكر للأجنبي فإن الزوج يسقط عنه المؤخر بإبراءها له منه وتطلق عليه ولا يشمل قوله أو هبت لثان وحاز قبل الأول ما إذا وهب لثانى المنفعة فقط بأعارة أو إعدام وحازه المستعير أو الخدم بعد أن وهب لأولادته ومنفعته لشخص فإن الحق للموهوب له أولاً فى المنفعة والذات دون الثانى لما سأتى أن حوز المستعير والمخدم حوز للموهوب له وحينئذ لا يصدق أن الثانى حاز قبل الأول (قوله ولو جد الأول فى طلب) أى قبل هبتها لثانى ولا يخالف هذا ما يأتى فى قول المصنف أو جد فيه لأنه فيما إذا لم يوهب لثان (قوله على المشهور) راجع لقوله فلتأخر ومقابله ما فى الدونة

لثبوت وثبوت أعم من أن يكون لسبقه أو لحوقه واللام يحتمل أنها للغاية فهى بمعنى الى وإنما للتعليل فهى متعلقة بطلت (أو) وهب لثان (وحاز) قبل الأول فلتأخر لتقوى جانبى بالحيابة ولا قيمة على الواهب للأول ولوجد الأول فى الطالب على المشهور

(أَوْ اعْتَقَ الْوَاهِبُ) قبل الحوز أو كاتب أو دبر بطلت علم الوهوب له بعتق الواهب أم لا (أوستولد) الواهب الأمة للوهوبة أى حملت منه قبل الحوز بخلاف مجرد الوطاء (١٠٣) فلا يفيت (ولا قيمة) على الواهب للموهوب له فى الفروع الثلاثة

(قوله أو اعتق الواهب) أى ما وهبه سواء كان العتق ناجزا أو لأجل (قوله بخلاف، مجرد الوطاء) أى الوطاء المجرد عن الأياد فلا يفيت ومثل الهبة فيأذ كر الوصية نأذا أوصى بأتمه لشخص ثم وطئها فإن حملت منه بطلت الوصية والا فلا هذا هو الصواب ونص الصنف على ذلك فيما يأتى خلافا لما فى عقبى تبعاليج من بطلان الوصية بمجرد الوطاء (قوله ولا قيمة الخ) اعلم أنهم قد راعوا فى هذه الفروع الثلاثة القول بأن الهبة لا تنزى بمجرد القول مع تشوف الشارع للحرية وتقوى الثانى بالقبض فلذا قيل يبطلان الهبة فيها وعدم القيمة للموهوب له على الواهب (قوله ثم مات الواهب) أى المستصحب أو المرسل وأما لو مات الرسول قبل وصوله فلا تبطل به (قوله أومات للموهوب له) أى قبل وصول الهبة له وقوله ثم مات أو المعينة له كان الصواب أن لو قال ثم مات هو أو المعينة هى له بالابراز فهما لعطف الظاهر على الضمير فى الاول ولجريان الصلة على غير من هى له فى الثانى وأجاب البدر بأن الأمر سهل فلغرض الاختصار كنى الأول على قول ابن مالك وبلا فصل يرد وفى الثانى على قول الكوفيين لا يجب الابراز إذا من اللبس (قوله المعينة له) المراد المعين لها لعله وزهده وورعه لاهو وذريته (قوله أى الذى قصد به اعينه) أى بأن يقول الواهب هى لفلان ان كان حيا (قوله سواء استصحب) أى استصحبها الواهب معه أو أرسلها مع رسول (قوله لم تبطل بموت المرسل اليه) الأولى لم تبطل بموت الموهوب له سواء كان مرسلا اليه أو مستصحبها له (قوله فهذه اربع صور أيضا) أى فى موت الموهوب له وحاصلها انه اما ان يكون معينا أو غير معين وفى كل اما ان يستصحبها الواهب معه أو يرسلها مع رسول ولم يشهد فيها فهذه اربع صور تبطل الهبة فى اثنتين منها وتصح فى اثنتين (قوله ولا بموت الواهب) أى كان الموهوب له معينا أو غير معين (قوله على ست عشرة صورة) حاصلها ان الواهب اما ان يستصحب الهدية معه أو يرسلها مع رسول وفى كل اما أن يقصد بالهبة عين الموهوب له أم لا وفى كل اما ان يموت الواهب أو الموهوب له قبل قبضها فهذه ثمانية وفى كل اما ان يشهد حين الاستصحاب أو الارسال انها لفلان ام لا فهذه ست عشرة صورة البطلان فى ستة منها وهى صور المنطوق الاربعة وصورتان من صور منطوق المعين له والصحة فى عشرة وهى صور المفهوم (قوله فى صحتك أو مرضك) فيه نظر والصواب كما فى بن قصره على الصحة لان التفصيل بين الاشهاد وعدمه انما هو فى الصحيح لترقف صدقاته على الحياة والشهادة منزلة منزلتها وأما المريض فتبرعته نافذة من الثلث مطلقا أشهد ام لا فلا يتوقف مضى تبرعه على حوز ولا على ما يقوم مقامه قال فى المدونة وكل صدقة أو هبة أو حبس أو عطية بتلها المريض لرجل بعينه أو للمساكين فلم تخرج من يده حتى مات فذلك نافذ من ثلثه كوصاياه بن (قوله ولم يشهد) أى بتلك الصدقة حين الدفع وانما صرح بقوله ولم يشهد مع انه مستفاد من التشبيه بالبطلان دفعا لتوهم انه تشبيه فى مطلق البطلان لا بقيد عدم الاشهاد (قوله أو غيره) أى كفلس أو جنون (قوله فبطل) أى وأما لو حصل المانع بعد تفرقة جميعه قصد مضى (قوله لك) أى ان كان المانع غير الموت (قوله ان علم بالموت) والا فخلاف فان تنازع الورثة والوكيل فى العلم وعدمه فادعى الوكيل انه فرق غير عالم بموته وادعى الوارث انه فرق عالما بموته فالقول قول الوكيل يمينته

(أو استصحب) الواهب (هدية) لشخص فى سفره محل هو به ثم مات (أو أرسلها) له مع شخص (ثم مات) الواهب قبل وصوله أو وصول رسوله كانت لعين أو غيره فتبطل فى الأربع صور لعدم الحوز قبل المانع (أو مات) للموهوب له (المعينة له) أى الذى قصد به اعينه دون ولونه سواء استصحب أو أرسل فتبطل لعدم القول من للموهوب له (إن لم يشهد) ومفهوم المعينة له أنه لو لم قصد عينه بل هو وذريته كطعام محل اليه لشكره عياله لم تبطل بموت المرسل اليه فتكون لتبرعته فهذه أربع صور أيضا ومفهوم ان لم يشهد أن ان اشهد انها لفلان حين الاستصحاب أو الارسال أنها لم تبطل بموت المرسل اليه ويوم وارئه مقامه ولا بموت الواهب بل تصح فى الثمانية أى استصحب الواهب أو أرسل قصد عين للموهوب له أم لا وفى كل مات الواهب أو للموهوب له

لتزليم الاشهاد منزلة الحوز فقد اشتمل كلامه منطوقا ومفهوما على ست عشرة صورة وشبهه فى البطلان لعدم الحوز قوله (كانه دفعت) فى صحتك أو مرضك (لمن يتصدق عنك بمال) لا فقراء (ولم يشهد) حين الدفع حتى حصل مانع من موت أو غيره قبل انفاذه أو انفاذشى منه فتبطل ويرجع جميعه أو ما بقى منه لك أو لوارثك بعد المانع فان انقض شيئا منه بعد الموت ضمنه ان علم بالموت والاختلاف ومفهوم لم يشهد انه ان أشهد حين الدفع لمن يتصدق به

ومات المتصدق لم تبطل وتنفذ من رأس مال الصحيح وثلاث المريض (لا إن باع وأهب) هبة بعد عقدها (قبل علم الموهوب) بالهبة أو بعد علمه ولم يفرط في حوزها فلا تبطل ويغير في رد البيع وإجازته وأخذ الثمن (وإلا) بأن باع بعد علم الموهوب له وتفرطه مضى البيع وإذا مضى (فالثمن للمعطى رؤيت) المدونة (بفتح الطاء) والمعطى بالفتح هو الموهوب له فالثمن له وهو الراجح (وكسرها) فالثمن للواهب وهو قول أشهب (أو جن) الواهب (أو مرض) بغير جنون عطف على المثبت بدليل (١٠٣) قوله (واتصلا بموته) فتبطل الهبة ولو حازها الموهوب له

إلا اینکه بعده قاله شيخنا العدوى (قوله ومات المتصدق) أى قبل التفرقة (قوله وتنفيذ الخ) أى وتمطى للفقراء وصدق الفرق في التصديق يمينه إن كانت الصدقة على غير ممين وإلا لم يصدق (قوله من رأس مال الصحيح) أى من كان صحيحا حين الدفع (قوله وثلاث المريض) أى من كان مريضا حين الدفع (قوله ولم يفرط) أى بأن جدى طلبها وقوله ويغير أى الموهوب له وقوله في رد البيع أى وأخذه الهبة (قوله فالثمن له) أى وهو قول مطرف وهو الراجح كما قاله الشارح وقوله وهو قول أشهب أى وهو ضيف وكل من القولين مروي عن الإمام والمدونة محتملة لكل منهما قاله في التوضيح ومقتضى القياس خلاف الروایتين إذا الهبة تلزم بالقول فكان القياس أن يغير الموهوب له في إجازة البيع وفي رده إلا أنهم راعوا قول من قال إنما تلزم بالقبض وهو قول أهل العراق (قوله عطف على المثبت) أعنى قوله إن تأخر لدين الخ (قوله بدليل الخ) أى وانما قيدنا المرض بكونه بغير الجنون للثنية في قوله واتصلا بموته (قوله لوقوعها في الصحة) هذا يشيئا قلنا لك من أن المسئلة السابقة مقصورة على الصحة (قوله أو وهب لمودع) أى أولستعير فحكم العارية حكم الوديعة (قوله ثم ادعى بعده أنه قبض) أى ثم ادعى الموهوب له بعد موت الواهب أنه قبضه قبل موته والصواب أن يقول ثم أنشأ القبول بعد الموت معتمدا على الحوز السابق كما يشعر به جعل للصنف موت الواهب غاية لعدم قبول المودع بالفتح فانه يشعر أنه قبل بعده وأولى إذا لم يقبل أصلا وظاهر الصنف البطلان وان لم يعلم الموهوب له الذى هو المودع بالهبة حتى مات الواهب وهو كذلك ولا يضر بعدم العلم ، وحاصل القول فيمن وهب شيئا لمن هو يديه عارية أو وديعة أو ديناً عليه أنه إن علم الموهوب له وقبل في حياة الواهب صحت الهبة باتفاق وإن لم يقبل قبلت حتى مات الواهب تقبل بعده أو لم يقبل بطلت الهبة عند ابن القاسم وصحت عند أشهب وإن لم يعلم بالهبة حتى مات الواهب بطلت اتفاقا إلا على رواية أن الهبة لا تنقصر لقبول كما نقله ابن رشد في رسم الوصية من سمع القرينين وقوله أيضا حلوا اه والقليشانى في شرح ابن الحاجب فان وهب لتعير من هو في يده بطلت بموت الواهب قبل الحوز في الصور الثلاث اه بن (قوله ثم بدا له القبول بعد الموت) أى بعد موت الواهب فأنشأ القبول بعده (قوله أوجد فيه) من ذلك ما في المتنق من وهب آبقا فلم يتمكن منه الموهوب له إلا بعد موت الواهب صح ذلك ولزم (قوله إذا زكاهما) أى ولو طال زمن التزكية كما هو ظاهره (قوله أو أعتق الموهوب له الرقيق الهبة) أى قبل قبضه من الواهب ثم حصل للواهب مانع (قوله أو باع أو وهب) الضمر فيهما للموهوب له وقوله قبل قبضها أى من الواهب ثم حصل لذلك الواهب مانع (قوله وينزل فعله) أى قبل الموهوب له من العتق والبيع والهبة منزلة الحوز فكان المانع إنما حصل للواهب بعد حوز الموهوب له (قوله قيد) خبر مبتدأ محذوف أى وقوله وأعلن قيد الخ (قوله في الأخيرين) أى فالمدعى إذا أشهد الموهوب له على ما قبل من بيع أو هبة وأعلن عند الحاكم بما فعله منهما (قوله دون الاول) أى وهو العتق فلا توقف صحة الهبة على إعلان الموهوب

ولو حازها الموهوب له حال المانع لأن شرط الحوز حصوله قبله ولا يخرج من ثلث ولا غير لوقوعها في الصحة فان لم يتصل بموته بأن أفاق الجنون أو صح المريض لم تبطل ويأخذها الموهوب له وهذا يقتضى أنها توقف حتى يعلم أيخى أو يصح قبل الموت أم لا وهو كذلك (أو وهب) الواهب وديعة (لمودع) بالفتح (ولم يقبل) أى لم يحصل منه قبول (لموته) أى الواهب ثم ادعى بعده أنه قبل ونازعه الوارث فتبطل لعدم الحوز ولم يعتبر حوزة السابق لكونه كان فيه أمينا قبله كيد صاحبها فيه فكأنها باقية عند ربها لموته (وصح) القبول بعد موت الواهب (إن قبض) الموهوب له الشيء الموهوب (ليترجى) في أمره هل يقبل أولا ثم بدا له القبول بعد الموت (أوجد) الموهوب له (فهد) أى في قبض الهبة والواهب يسوفه حتى مات (أو جد) (في تزكية شاهد) أى شاهد الموهوب له أو الشاهد

الموهوب حين أنكر الواهب الهبة فأقام الموهوب له شاهدين واحتاجا للتزكية نجد في تزكيتهما فمات الواهب قبل التزكية فنصح الهبة وأخذها إذا زكاهما بعد الموت لتزويل الجد في ذلك منزلة الحوز فالمراد بالشاهد الجنس (أو أعتق) الموهوب له رقيق الهبة ولو لأجل (أو باع أو وهب) الهبة قبل قبضها وإن لم يقبضها المشتري أو الموهوب له فلا تبطل وينزل فعله ذلك منزلة الحوز (إذا أشهد) على ذلك (وأعلن) عند الحاكم بما فعله قيد في الأخيرين دون الاول للتشوف للحرية

له بذلك عند الحاكم وما ذكره من رجوع القيد للآخرين دون الأول تبع فيه البساطى (قوله وظاهر المصنف) أى هنا وفى التوضيح (قوله بل ذكر بعضهم اختصاصه النسخ) المراد بذلك البعض العلامة طفى حيث قال ولم أرقيد الاعلان إلا فى الهبة فقط * والحاصل أن الاشهاد لا بد منه فى الثلاثة وأما الاعلان فيعتبر فى الهبة اتفاقا ولا يعتبر فى العتق عند البساطى وطفى خلافا لظاهر المصنف وهل يعتبر فى البيع وهو ما للبساطى وظاهر المصنف أولا يعتبر فيه وهو ما لطفى فالحبة لا بد فيها من الاشهاد والاعلان اتفاقا والعتق لا يعتبر فيه الاعلان بل الاشهاد فقط خلافا لظاهر المصنف وأما البيع فلا يعتبر فيه الاشهاد عند طفى ويعتبران فيه عند البساطى (قوله وهو ظاهر كلام بعضهم) أراد به عقب فانه جعل قوله إن أشهد رابعا للثلاثة وقوله وأعلن رابعا للآخرين ومضى عليه فى الج (قوله أن الكتابة والتدبير لا يعتبران وهو كذلك) أى فإذا كاتب للوهوب له العبد أو دبره قبل أن يقضه من الواهب ثم حصل للواهب مانع فان الهبة تبطل ولا تعتبر الكتابة والتدبير فليس كالمعتق كذا قال الشارح تبعا لمعنى وفيه أن الكتابة دائمة بين العتق والبيع قبل انهاء عتق وقيل انها عتق معلق وكل منهما كاف فى صحة الهبة والتدبير عتق مؤجل فالق أن الكتابة والتدبير كذلك كذا قرر شيخنا العدوى (قوله أولم يعلم بها إلا بعد موته) أى لم يقع علمها إلا بعد موت للوهوب له والتصف بالعلم هو وارثه لاهو لعدم إمكانه بعد موته ولا يصح قراءة يعلم بالبناء للفاعل ويجعل ضمير الفاعل عائدا على الموهوب له وضمير موته للواهب لأن الحكم هنا البطالان فلا يصح أن يحمل كلام المصنف بهذه الصيغة لأن كلامه فى الصحة (قوله فلا تبطل ويأخذها الوارث) أى لقيامه مقامه فى القبول وهذا حيث لم يقصد عينه والا بطلت * والحاصل أنه تارة تقوم قرينة على قصد التعميم ولا شك أن الورثة للطالبة وتارة تقوم على قصد عين الوهوب له ولا كلام لوارثه وعند الشك درج المصنف على أنه بمنزلة ما إذا قامت قرينة على قصد التعميم وبهذا قرره السنائى والشيخ أحمد بابا (قوله وكذا إن علم) أى حينئذ فلا مفهوم لقوله أولم يعلم بها وقوله وكذا إن علمها أى وكذا إن علم الموهوب له بالهبة ولم يظهر منه رد حتى مات ولو كان ترك قبضها تفريطا وتكاسلا (قوله وصح حوز محمد ومستعير) صورته أخدم شخص عبده أو أعاره لزيد مدة معلومة وحازه زيد ثم إن ذلك الشخص وهب عبده المذكور لعمرو فانه يصح حوز زيد الخدم أو المستعير لعمرو الموهوب له بحيث إذا مات الواهب والعبد فى حوز الخدم أو المستعير قبل أن يقضه الموهوب له لم تبطل الهبة وانما صح حوزها له لأن كلا إنما حازه لنفسه وحوزه لنفسه خروج عن حوز الواهب والخروج عن حوز الواهب يكفى فى حوز الموهوب ومحل صحة حوز الخدم والمستعير للموهوب له إذا أشهد الواهب على الهبة كما قال ابن شاس والا فلا انظر بن (قوله أو صاحبها) أى بان لم يفصل بينهما بزمان كثير هذا هو المراد اه عدوى (قوله أشهد) أى الواهب على الهبة أم لا الأولى حذف هذا التعميم وإبداله بقوله رضيا بالحوز للموهوب له أم لا لأن اشهاد الواهب على الهبة شرط فى صحة حوزها للموهوب له كما علمت * والحاصل أن حوز الخدم والمستعير للموهوب له صحيح مطلقا علما بالهبة أم لا تقدم الاخداف والاعارة على الهبة بقليل أو كثير رضيا بالحوز للموهوب له أم لا فإعارة بقولهما لا تحوز للموهوب له بشرط أن يشهد الواهب على الهبة والا لم يصح حوزها له وما ذكره المصنف من الاطلاق هو المعتمد خلافا لبعض شيوخ عبدالحق حيث قيد صحة حوزها له بما إذا علما بالهبة ورضيا بالحوز له ونسبة المواق هذا القيد للمدونة سهو منه كما قال طفى لأن المدونة ظاهرها الاطلاق ولا قيد فيها (قوله فلا كلام لوارثه) أى لا فى بطلان الهبة ولا الاخداف ولا الاعارة وحينئذ يبقى العبد تحت يد الخدم بالفتح أو

وظاهر المصنف رجوعه
لثلاثة وهو ظاهر كلام
بعضهم أيضا ولا يعول
عليه بل ذكر بعضهم
اختصاصه بالهبة فقط
وظاهره أن الكتابة
والتدبير لا يعتبران وهو
كذلك (أولم يعلم) بالبناء
للمفعول ونائب الفاعل
قوله (بها) أى بالهبة (إلا
بعد موته) أى الموهوب
له أى أن الموهوب له
لم يعلم بها فى حياته ولا
مات علم وارثه فلا تبطل
ويأخذها الوارث وكذا
إن علمها ولم يظهر منه رد
حتى مات قام وارثه مقامه
(و) صح (حوز) محمد
هبة أى عبده لغير من
أخدمه له (و) حوز
(مستعير) للموهوب له
(مطلقا) علما بالهبة أم لا
خدمت الخدمة أو
للخدمة على الهبة أو
صاحبها أشهد على ذلك
فإن لا يلزم أن الواهب قبل
بعضه زمن الاخداف أو
بمعاونة فلا كلام لوارثه
وأما لو خدمت الهبة
بغيرها فالحق للموهوب له
أن للخدمة

فلا يتأتى للواهب إخدام ولا إعارة (و) صح حوز (مو كع) بالفتح لوديمة وهما مالكتها لغيره (إن علم) بالهبة ليكون جائزاً للوهوب
 له لأن لم يعلم قبل علمه حافظ للواهب وبعده صار حافظاً للوهوب له وغير ابن القاسم لم يشترط علم اللودع بل قال بصحة حوزة
 مطلقاً كالخادم والمستعير ورجح أيضاً فلو لم يعلم اللودع بالهبة حتى مات الواهب لم تبطل (لا) صح حوز (غاصب) لتخلف وجهه
 مالكتها لغيره علم أو لم يعلم قال مالك لأن الغاصب لم يقبضه للوهوب (١٠٥) له ولا أمره الواهب بذلك وقوله

ولا أمره بذلك يفيد أنه
 لو أمره به لجاز أى إن
 رضى الغاصب بالخوز
 للوهوب له وبصير
 كالودع (و) لا حوز
 (مرتحن ومستاجر)
 بالكسر فيهما للوهوب
 له الاجتناب فان مات
 الواهب فالرهن لورثته
 لهم أن يفكوه وأن يتركوه
 للمرتحن وكذا البقي
 المستأجر والفرق بين
 المستأجر والمستعير أن
 الاجارة في نظريها وكا
 مالية فهي لازمة
 للمستأجر ليس له
 الرجوع عنها خلافاً
 العارية فليست لازمة
 للمستعير فله الرجوع
 عنها فإذا كان حوزة حوضاً
 للوهوب له وأيضاً يد
 المؤجر جائلة في الشيء
 المستأجر قبض أجره
 ولما لو وهب الأجرة
 للوهوب له قيل قبضها
 من المستأجر صح حوزة
 المستأجر لعدم جولان يده
 الواهب كما أشاء له بقوله
 (إلا أن يمتنع المؤجر

للمستعير حتى تتم المدة ثم يأخذه للوهوب له (قوله) فلا يتأتى للواهب إخدام ولا إعارة (فان فرض أن
 الواهب أعار أو استخدم قبل قبض للوهوب الهبة منه صح حوز الخدم والمستعير له كالودع (قوله) ان
 علم بالهبة) أى سواء رضى بحوزة للوهوب له أو لم يرض فلا يشترط إلا علمه فقط كما هو ظاهر
 المصنف وهو قول ابن القاسم في العتية خلافاً لما في عقب من اشتراط كل من العلم بالهبة والرضا
 بالخوز في صحة حوز اللودع انظر بين والفرق بين اللودع وبين الخدم والمستعير على ما انتهى عليه للمصنف
 من الاطلاق فيهما أن الخدم والمستعير حازا لنفسهما ولو قال لا يجوز للوهوب له لم يلتفت لقولها
 إلا أن يبطل مالهما من النافع وهما غير قادرين على ذلك لتقدم قبولهما ولا يقدران على رد
 ما قبلاه لأنه ابتداء عطية منها للمالك فلا يلزمه قبولها فصار حوزها معتبراً ممتداً به والودع لو شاء
 لقال خذ ما أودعني لا أؤزعه لك (قوله) لأن لم يعلم (أى لا) ان لم يعلم اللودع بالهبة حتى
 مات الواهب تبطل الهبة ولا يكتفى بمجرد حوز اللودع (قوله) فلو لم يعلم الخ (تفريع على القول
 بصحة حوز اللودع مطلقاً (قوله) لا يصح حوز غاصب) أى على المشهور وهو مذهب ابن القاسم في
 الدونة فإذا مات الواهب قبل خلاصه من الغاصب كان لورثة الواهب (قوله) أى ان رضى الغاصب
 بالخوز للوهوب له (ظاهره) صحة الحوز عند أمر الواهب الغاصب بالخوز للوهوب له ورضاه الغاصب
 بالخوز سواء كان للوهوب له حاضراً أو غائباً وهو كذلك اتفاقاً إن كان غائباً وأما إن كان حاضراً
 رشيداً ففيه خلاف انظره في بن وأما إذا قال الواهب للغاصب لا تدفعها للوهوب له إلا بآذنى لم
 يكن حوزاً اتفاقاً (قوله) وبصير كالودع (أى في كفاية حوزة وان كان اللودع لا يشترط فيه
 الرضا كما هو ظاهر كلام المصنف (قوله) وكذا الشيء المستأجر) أى إذا مات واهبه قبل انقضاء
 مدة الاجارة فانه يكون لورثته ولا شيء للوهوب له لبطلان الهبة (قوله) والفرق بين المستأجر
 والمستعير (أى حيث قيل بعدم صحة حوز الاول للوهوب له وبصحة حوز الثانى له) (قوله) بخلاف
 العارية الخ) ان قلت المرتحن قادر على رد الرهن وإجاء دينه بلا رهن فكان مقتضى ان
 حوزة يكتفى قلت المرتحن وان كان قادراً على رد الرهن كما ان المستعير قادر على رد العارية إلا أن المرتحن
 انما قبض للتوثيق لنفسه بخلاف المستعير فانه وان قبض لنفسه لكن لا للتوثيق ففرق بينهما (قوله) ولا
 ان رجعت الخ) أى ولا يصح حوز للوهوب له ان رجعت الهبة للواهب بعد حوز الموهور له
 بقرب ، وظاهره سواء كان الهبة غلة أم لا وهو الصواب وتقييد المواق له بما إذا كان لغاية فقد رده
 طمى (قوله) بمعنى الخ) أى وأما إذا لم يحصل له مانع فلموهور له استردادها ليصح حوزها فالتى
 يبطل في الحقيقة رجوعها للواهب انما هو الحوز فقط ا هـ بن (قوله) أو أرفق بها) بالبناء للفاعل
 كالفعل الذى قبله لان في كل منهما ضمير مستتر عائداً على الموهور له كما أشار له الشارح (قوله) قرب الخ)
 تنازعه كل من أجرها وأرفق بها (قوله) وحصل مانع) أى للواهب قبل رجوعها للموهور له
 (قوله) في الصورتين) أى صورة الاجارة والارفاق (قوله) فان تلك الحيابة) أى الحاصلة

(١٤ - دسوقى - بع) (الاجارة) أى الاجرة قبل قبضها وأما لو وهبها بعد قبضها من المستأجر فلا يكون حوز المستأجر
 حوزاً للوهوب له (ولا إن رجعت) الهبة (إليه) أى إلى واهبها (بعده) أى بعد حوزها الموهور له (بقرب) من حوزهم
 بأن يكون الرجوع قبل سنة فلا تصح الهبة بل تبطل بمعنى أنه لو حصل للواهب مانع قبل رجوعها للوهوب له لم يقض له بأخذه
 بل بعده ، ثم بين رجوعها له بقوله (بأن أجرها) الوهور له لواهبها (أو أرفق بها) أى أعطاها لواهبها على وجه ارفق كالعارية
 والعمرى والاخدام قرب حوزة لها وحصل مانع في الصورتين فان تلك الحيابة تصير كالعدم ويبطل حقه وأما إذا لم يحصل مانع

فلا تبطل وبأخذها من
الواهب جبراً عليه وتتم
الهبة وذكر مفهوم بقرب
بقوله (بخلاف رجوعها
فيما ذكر بعد مضي سنة)
من حوزها فلا تبطل كان
لها غلة أم لا لطول مدة
الحيازة (أو رجوع) الواهب
لدار مثلاً وهبها (مخفياً)
من الموهوب له بعد
حوزها بأن وجد الدار
خالية فسكنها لم يعلم
الموهوب له بذلك (أو)
رجع الواهب (ضيفاً) أو
زائراً للموهوب له
(مات) الواهب في الدار
للموهوبة فلا تبطل الهبة
في جميع المتقدم رجوع عن
قرب أو بعد (و) صح
(هبة) أحد الزوجين
للآخر متاعاً (وان لم
ترفع يد الواهب عنه
للضرورة والسراد بالتنازع
ما عدا دار السكنى فيشمل
الخادم وغيره وأما دار
السكنى ففيها تفصيل أشار
له بقوله (و) صح (هبة
زوجة دار سكنائها
لزوجها لا العكس)
وهو هبة الزوج دار سكنائه
لزوجته فلا يصح لعدم
الحوز لأن السكنى للرجل
لا للمرأة فلها تبع له
وعطف على قوله لا العكس
قوله

من الموهوب له أولاً (قوله) وبأخذها من الواهب جبراً عليه (أى لأجل أن يصح حوزة وتتم له
الهبة (قوله) بخلاف رجوعها له (أى لا الواهب وقوله بما ذكرنا بإجارة أو إرفاق (قوله) بعد مضي سنة
من حوزها فلا تبطل (أى إذا حصل للواهب مانع قبل رجوعها للموهوب له ، وما ذكره من عدم
البطلان مقيد بما إذا كانت الهبة لغير محجوره وأما الهبة لمحجوره فتبطل برجوعها للواهب مطلقاً
ولو بعد عام كما قال ابن المواز وهذه الطريقة أرتضاها ابن رشد ، وطريقة غيره أن المحجور وغيره سواء
في عدم البطلان في الرجوع بعد عام ، وعلى هذه الطريقة عول التيطي وبه أفق ابن لبونها جرى العمل
انظر للواقاه بن ، واعلم ان مثل الهبة الصدقة في القسمين المذكورين أى رجوعهما عن قرب أو
بعد وهذا بخلاف الرهن فإنه يبطل برجوعه للراهن ولو بعد سنة من حوزة وأما الوقف ان كان له غلة
فإنه يبطل برجوعه لاواقف إن عاد له عن قرب لا عن بعد كالهبة والصدقة فإن لم يكن له غلة كالكتب
فإنه لا يبطل رقف ما عاد له بعد صرفه ولو عن قرب وأما إذا استمرت يده ولم يصرفه حتى حصل
النازع فإنه يبطل وقفه وقد مر ذلك (قوله) فلا تبطل (أى إذا حصل للواهب مانع قبل رجوعها
للموهوب له (قوله) أو رجوع مخفياً من الموهوب له (الواقع في كلامهم مخفياً عند الموهوب له لئلا منه قفى
الواق عن ابن المواز وإذا حاز المظلي الدار وسكن ثم استضافه العطي فاضافه أو مرض عنده حتى
مات أو اختفى عنده حتى مات فلا يضر ذلك العطية اهـ وهكذا في كلام ابن شاس وغيره أيضاً
وحينئذ فالأولى للشارح أن يقول عنده بدل قوله من الموهوب له اهـ بن وقد يقال إن الشارح أشار
إلى أنه لا فرق وأن ما وقع في كلامهم غير متعين فتأمل (قوله) أضيفاً أو زائراً (الزائر هو القاصد
للتواب وأما الضيف فهو من نزل عندك لضيق وقت أو جوع فليس قاصداً لك ابتداء بخلاف الزائر
(قوله) وصح هبة أحد الزوجين للآخر (أشار الشارح بتقدير صح إلى أن قوله وهبة أحد الزوجين
مرفوع عطف على فاعل صح وقوله متاعاً أى من متاع البيت كالفرش والنحاس والخادم (قوله) وان لم
ترفع يد الواهب عنه (أى بشرط اشهاده عليها وحاصله أن هبة أحد الزوجين للأخر شيئاً من متاع
البيت لا تقتصر لحيازة حتى أشهد الواهب على الهبة وحصل المانع وهى في حوزة لم يضر وأما هبة
أحدهما للأخر شيئاً غير متاع البيت كعبيد الخراج والدرام والعقار غير دار السكنى فلا بد فيها من
الحيازة كما في بن وهب الزوج لزوجته أو الزوجة لزوجها وألحق الجزيرى الحيوان بعبيد الخدمة
وألحق أيضاً بالزوجين الاب يهب لابنه الصغير والأم كذلك فلا يقتصر لحيازة حتى أشهد على الهبة
وحصل المانع وهى في حوزة فلا يضر وكذلك ألحق بالزوجين هبة أم الولد لسيدها وهبتها لها فإذا وهب
أحدهما للأخر متاعاً من متاع البيت فلا يقتصر لحوز (قوله) فيشمل الخادم وغيره (أى كالفرش
والنحاس والحيوان والثياب فإذا وهب أحدهما لصاحبه شيئاً من ذلك وأشهد على الهبة ومات الواهب
ولم يحصل حوز كانت الهبة صحيحة وفي قول الشارح والمراد بالمتع ما عدا دار السكنى فيشمل الخادم
وغيره نظراً لأن هذا شمل الدرام والديانير وعبيد الخراج والعقار غير دار السكنى وهو غير صحيح كما
علمت (قوله) وصحت هبة زوجة دار سكنائها لزوجها (أى أو لبنه ولو استمرت ساكنة فيها حتى
ماتت إذا أشهدت ولو شرطت عليه أن لا يخرجها منها وأن لا يبيعها فقال ابن رشد في نوازل أصبغ
من المتبعية لا يجوز ذلك ولا يكون سكنائه معها فيها حيازة له اهـ وبهذا برده ذكره عجم من صحة الهبة
بالشرط المذكور اهـ بن (قوله) لا العكس (وهو هبة الزوج لزوجته دار سكنائه فلا يصح إذا استمر
ساكناً فيها معها حتى مات وهذا إذا كانت الهبة مجردة عن شائبة المعاوضة وأما لو اتزمت الزوج لزوجته
النصرانية إن أسلمت فالدار الساكن فيها معها تكون لها فاسامت ففى لها ولو مات قبل الحوز لأن
ذلك معاوضة قاله ابن حبيب عن ابن الماجشون وعيسى عن ابن القاسم وابن أى حازم في الدونة
ورجحه ابن رشد وابن الحاج وقال مطرف لا بد من الحوز لأن ذلك عطية قاله ح في التزاماته

(ولا إن بقيت) الهبة (عندة) أى عندواهبها حتى حصل مانع من موت أو إحاطة (٧٠) من أو غير ذلك فبطل لعدم الحوز

وهذا معلوم بما قدمه ، أعاده ليرتب عليه قوله (إلا) أن يهب ولى من أب أو وصى أو مقدم قاض (لمجوره) الصغير أو السفیه أو المجنون فلا تبطل إن بقيت عنده حتى حصل المانع لأنه الذى يحوز له حيث أشهد على الهبة وإن لم يحضرها لهم) أى وإن لم يحضر الولى الهبة للشهود ففى ذل الولى للشهود أشهدوا أنى وهبت كذا لمجورى كفى سواء أحضره لهم ليشهدوا على عينه أم لا فلا يشترط إحضاره لهم ولا معايتهم لحوز الولى لهم (قوله ولا صرف الغلة له) عطف على المعنى أى لا يشترط إحضارها ولا معايتهم للحيازة ولا صرف الغلة له (قوله على المتعمد الذى مقابله ان عدم البطلان مقيد بصرف الولى الغلة فى مصالح المجور عليه فان كان يصرفها فى مصالح نفسه بطلت فالهبة كالحبس لافرق بينهما فى هذا وهذا القول المقابل هو الذى رجحه ابن سلدون وابن رحال فى حاشية التحفة كما فى بن واعلم ان الولى إذا وهب لمجوره فانه يحوز له إلى ان يبلغ رشيداً فإذا بلغ رشيداً حاز لنفسه فإذا بلغ رشيداً ولم يحز لنفسه وحصل مانع الواهب بطلت لأن بلغ سفياً أو حصل المانع وهو صغير فان جهل الحال ولم يدرك بل بلغ رشيداً أو سفياً والحال أن الواهب حصل له المانع بعد البلوغ فقولان والاعتماد أنه يحمل على السفه وحينئذ تنصح الهبة لما تقدم ان الرشد لا يثبت إلا بيينة فيحمل على السفه عند جهل الحال (قوله إلا أن يهب له) أى إلا أن يهب الولى لمجوره وقول المصنف إلا مالا يعرف النخ استثناء من محذوف بعد المستثنى قبله وهو قوله إلا لمجوره أى فيحوز له كل شيء إلا مالا يعرف بعينه (قوله من معدود أو موزون أو مكيل) أى سواء كان طاماً أو غيره ككتاب (قوله أو كميد من عبيد النخ) فإذا قال وهبت لمجورى عبداً من عبيدى أو داراً من دورى أو بقرة من بقرى واستمر واضعاً يده على ذلك حتى مات ولم يعينها بطلت (قوله ولا بد من إخراجها عنه قبل المانع) أى لا بد فى صحة الهبة من إخراجها عند أجنبى قبل المانع فإذا جعله عند أجنبى قبل المانع صححت الهبة سواء أخرجها غير مخدوم عليه أو مخدوماً عليه خلافاً لظاهر عبق حيث قال بخلاف ختمه عليه وتخويله لأجنبى قبل موته فانها تصح فانه يقتضى اشتراط الختم اذا أخرجها لأجنبى فتأمل (قوله وإلا دار سكناء) أى إذا سكنها كلها فقوله إلا أن يسكن النخ استثناء منقطع كذا قيل وفيه نظر بل هو متصل لانت الاستثنى منه عام تناول ثم انه لا مفهوم له لقوله دار سكناء بل المراد انه سكن تلك الدار بعد الهبة إلى أن حصل المانع سواء كانت معروفة له بالسكنى قبل الهبة أم لا ، والحاصل أن ظاهر المصنف أن هذا التفصيل خاص بدار السكنى وليس كذلك بل هو جار فى هبة الدار مطلقاً بل وكذا الثياب بلبسها أو بعضها وكذا مالا يعرف بعينه الذى حازه عند غيره إذا أخرج بعضه وبقي ذلك فى يده قاله فى البيان اه بن (قوله إذا استمر ساكنها حتى مات) أى أو عطلها عن السكنى مع وجود مكتر (قوله خلافاً لظاهر المصنف) أى يقتضى أن الاخلاء من شواغل الواهب من غير إكراه ليس بمنزلة إكراهه للمجور عليه والحاصل أن قول المصنف ودار سكناء عطف على مالا يعرف بعينه فظاهره أن دار السكنى لا بد من إخراجها من يده ليد أجنبى يحوزها مثل مالا يعرف بعينه وهو غير صحيح بل المدار على إخلائها من شواغله ومعاينة البينة لها كذلك سواء بقيت تحت يده أو أكرهاها أو دفعها لأجنبى يحوزها كما لا يتطلى والجزرى وابن عرفة ونحوه للباچى فى وثائقه فتحصل أن دار السكنى تفرق من غيرها

(قوله ولا ان بقيت الهبة) بمعنى الشيء الموهوب (قوله فبطل لعدم الحوز) أى إذا لم يعلم الموهوب له بها أو علم بها ولم يجد فى طلبها حتى حصل المانع أما إن جد فلا بطلان كما مر (قوله إلا لمجوره) هذا استثناء من محذوف أى ولا إن بقيت عنده بالنسبة لكل شخص موهوب له إلا لمجوره (قوله حتى حصل المانع) أى قبل رشد المجور (قوله لانه الذى يحوز له) علة لعدم البطلان وقوله حيث أشهد على الهبة شرط فى عدم البطلان (قوله وإن لم يحضرها لهم) أى وإن لم يحضر الولى الهبة للشهود ففى ذل الولى للشهود أشهدوا أنى وهبت كذا لمجورى كفى سواء أحضره لهم ليشهدوا على عينه أم لا فلا يشترط إحضاره لهم ولا معايتهم لحوز الولى لهم (قوله ولا صرف الغلة له) عطف على المعنى أى لا يشترط إحضارها ولا معايتهم للحيازة ولا صرف الغلة له (قوله على المتعمد الذى مقابله ان عدم البطلان مقيد بصرف الولى الغلة فى مصالح المجور عليه فان كان يصرفها فى مصالح نفسه بطلت فالهبة كالحبس لافرق بينهما فى هذا وهذا القول المقابل هو الذى رجحه ابن سلدون وابن رحال فى حاشية التحفة كما فى بن واعلم ان الولى إذا وهب لمجوره فانه يحوز له إلى ان يبلغ رشيداً فإذا بلغ رشيداً حاز لنفسه فإذا بلغ رشيداً ولم يحز لنفسه وحصل مانع الواهب بطلت لأن بلغ سفياً أو حصل المانع وهو صغير فان جهل الحال ولم يدرك بل بلغ رشيداً أو سفياً والحال أن الواهب حصل له المانع بعد البلوغ فقولان والاعتماد أنه يحمل على السفه وحينئذ تنصح الهبة لما تقدم ان الرشد لا يثبت إلا بيينة فيحمل على السفه عند جهل الحال (قوله إلا أن يهب له) أى إلا أن يهب الولى لمجوره وقول المصنف إلا مالا يعرف النخ استثناء من محذوف بعد المستثنى قبله وهو قوله إلا لمجوره أى فيحوز له كل شيء إلا مالا يعرف بعينه (قوله من معدود أو موزون أو مكيل) أى سواء كان طاماً أو غيره ككتاب (قوله أو كميد من عبيد النخ) فإذا قال وهبت لمجورى عبداً من عبيدى أو داراً من دورى أو بقرة من بقرى واستمر واضعاً يده على ذلك حتى مات ولم يعينها بطلت (قوله ولا بد من إخراجها عنه قبل المانع) أى لا بد فى صحة الهبة من إخراجها عند أجنبى قبل المانع فإذا جعله عند أجنبى قبل المانع صححت الهبة سواء أخرجها غير مخدوم عليه أو مخدوماً عليه خلافاً لظاهر عبق حيث قال بخلاف ختمه عليه وتخويله لأجنبى قبل موته فانها تصح فانه يقتضى اشتراط الختم اذا أخرجها لأجنبى فتأمل (قوله وإلا دار سكناء) أى إذا سكنها كلها فقوله إلا أن يسكن النخ استثناء منقطع كذا قيل وفيه نظر بل هو متصل لانت الاستثنى منه عام تناول ثم انه لا مفهوم له لقوله دار سكناء بل المراد انه سكن تلك الدار بعد الهبة إلى أن حصل المانع سواء كانت معروفة له بالسكنى قبل الهبة أم لا ، والحاصل أن ظاهر المصنف أن هذا التفصيل خاص بدار السكنى وليس كذلك بل هو جار فى هبة الدار مطلقاً بل وكذا الثياب بلبسها أو بعضها وكذا مالا يعرف بعينه الذى حازه عند غيره إذا أخرج بعضه وبقي ذلك فى يده قاله فى البيان اه بن (قوله إذا استمر ساكنها حتى مات) أى أو عطلها عن السكنى مع وجود مكتر (قوله خلافاً لظاهر المصنف) أى يقتضى أن الاخلاء من شواغل الواهب من غير إكراه ليس بمنزلة إكراهه للمجور عليه والحاصل أن قول المصنف ودار سكناء عطف على مالا يعرف بعينه فظاهره أن دار السكنى لا بد من إخراجها من يده ليد أجنبى يحوزها مثل مالا يعرف بعينه وهو غير صحيح بل المدار على إخلائها من شواغله ومعاينة البينة لها كذلك سواء بقيت تحت يده أو أكرهاها أو دفعها لأجنبى يحوزها كما لا يتطلى والجزرى وابن عرفة ونحوه للباچى فى وثائقه فتحصل أن دار السكنى تفرق من غيرها

سكنه (فقط) وصح النصف الذى أكرهه ثم الراجع الذى يفيد ان العبرة باخلاء النصف الذى لم يسكنه من شواغل الواهب وإن لم يكره للمجور خلافاً لظاهر المصنف (و) إن سكن (الأكثر) وأكرى له الأقل (بطل الجميع) وموضوع تفصيله فى المجور

ولو باع رشيداً ولم يحز بعد رشده وأما لو هب دار سكناه لولده الرشيد فلما حازه الوالد ولو قل صح وما لا فلا كالأجنبي والوقف كالمبة والصدقة يجري فيه الفصيل المذكور (وجازت العمرى) وهى كما قال ابن عرفة تملك منفعة حياة المعطى بغير عوض إنشاءً، فخرج تملك الذات بعوض وبغيره (١٠٨) وخرج بقوله حياة المعطى أى بفتح الطاء الوقف المؤبد وكذا المؤقت بأجل

في هبة الولي لمجوره فان دار السكنى لا بد فيها من اخلاء الولي لها من شواغله ومعاية البيضة لتخليتها سواء أكرهاها أم لا ومثلها للمبوس وأما غير دار السكنى والمبوس فيكفي الاشهاد بالصدقة أو الهبة وان لم تعين البيضة الحيازة فالاشهاد بالصدقة يفي عن الحيازة فيما لا يسكنه الولي ولا يلبسه (قوله ولو باع رشيداً ولم يحز بعد رشده) هذا يقتضى أنه بعد رشده لا يحتاج الى أن يحوز لنفسه وإن حوز الأب له الحاصل في صفه كاف وليس كذلك بل اذا بلغ رشيداً لا بد من إنشاء الحوز لنفسه فان لم يحز لنفسه وحصل للمانع لولى بطلت فالاولى للشارح أن يحذف قوله رشيداً ولم يحز بعد رشده انظر بن (قوله فما حازه الولد ولو قل صح وما لا فلا) أى وما لم يحزه الولد بل سكنه الأب فلا يصح قال بن وفيه نظر فان الذى في ابن عرفة عن بعض شيوخ عبد الحق أنه ان سكن الأب الاقل صح جميعها ولو كان الولد كبيراً وإن سكن الاكثر بطل الجميع إن كان الولد صغيراً وبطل ما سكنه فقط إن كان الولد كبيراً والحاصل أنه إن سكن جميعها بطل الجميع كان الولد كبيراً أو صغيراً وإن أخلاها كلها من شواغله أو سكن أقلها صح جميعها كان الولد كبيراً أو صغيراً وإن سكن الاكثر بطل الجميع ان كان الولد صغيراً وبطل ما سكنه فقط إن كان كبيراً فهذا القسم هو محل افتراق الكبير من الصغير خلافاً للشارح (قوله وكذا المؤقت باجل معلوم) إنما خرج هذا لانه ليس وقتاً بحياة المعطى بالفتح (قوله فاجارة فاسدة) أى لتقيدها بأجل مجهول وهو حياة المعطى بالفتح (قوله الحكم باستحقاقها) أى العمرى لانه ليس إنشاء واحداً لتملك المنفعة بل تجديد له (قوله لا تكون عمرى حقيقة) أى اصطلاحاً بل عمرى مجازاً أى وكذا يقتضى أنها إذا لم تقيد بالعمر بل بمدة كالى قدوم زيد مثلاً لا تكون عمرى حقيقة وإن جازت وهو كذلك (قوله عند الاطلاق) أى عند عدم التقييد بحياته أو حياة غيره (قوله بل مادل على تملك المنفعة) أى كاستكنتك ونحوه من الالفاظ الدالة على تملك المنفعة كوهبتك سكنها أو استغلاها عمرك (قوله في عقار أو غيره) أى كتاب وحلى وصلاح وحيوان قل في كتاب الهبات من المدونة قيل فان أعمر ثوباً أو حلياً قال لم اسمع من مالك في الثياب شيئاً وأما الحلى فأراه بمنزلة الدار وفيها في كتاب العارية ولم اسمع في الثياب شيئاً وهى عندى على ما عارها عليه من الشرط أبو الحسن يريدانه إذا بقى من الثوب شيء بعد موت الم عمر رد وإن لم يبق منه شيء فلا شيء لربه اه بن (قوله لا بد من قرينة تدل على الاعمار) أى كأعطيتك سكنى دارى أو غلها عمرك أو عمرى (قوله فيصدق كلامه بثلاث صور) الا انه اذا أعمره ووارثه معاً فلا يستحق الوارث الا بعد موته كوقف عليك وولدك على قول مالك حيث كان الوالد أحوج ولكن المعمول به في الوقف قول القبرة وهو مساواة الولد للوالد ولو كان أحوج ولعل الفرق بين العمرى لا تكون للوارث إلا بعد موت المورث وبين الوقف حيث سوى فيه بين الولد والوالد على قول القبرة أن مداول العمرى العمر فكانه أنما أعمر الوارث بعد موت مورثه وأما إذا أعمره فقط أو أعمر وارثه فقط فان المعمول يستحق المنفعة حالا واعلم أن العمرى كالهبة في الحوز بمعنى أن حوزها قبل المانع شرط في تمامها فتلزم بالقول ويجوز للمعمر بالكسر على دفها للمعمر ليحوزها فان حصل المانع للمعمر بالكسر قبل أن يحوزها للمعمر بالفتح بطلت إن لم يحصل من المعمر بالفتح جد في طلبها قبل المانع (قوله ورجعت للمعمر أو وارثه إن مات) ولو حرث المعمر

معلوم نعم يرد عليه الوقف على زيد مدة حياته وخرج بقوله بغير عوض ما إذا كانت بعوض فاجارة فاسدة ويقوله إنشاء الحكم باستحقاقها وقوله المعطى بالفتح يقتضى أنها اذا كانت حياة المعطى بالكسر لا تكون عمرى حقيقة وإن جازت أيضاً كمعمر زيد الأجنبي منهما وإنما كانت حقيقة في حياة المعطى بالفتح لانها التى ينصرف لها الاسم عند الاطلاق فلو قال أعمرتك أو أعمرت زيدا دارى حمل على عمر المعطى بالفتح وحكمها النذب وعبر بالجواز لثباتى له الاخراج الآتى في قوله لا الرقبى ولا يشترط فيها لفظ الاعمار بل مادل على تملك المنفعة في عقار أو غيره مدة عمر المعطى كما اشار له بالكف في قوله (كأعمرتك) دارى أو ضيعتى أو فرسى أو سلاحى أو أسكنتك أو أعطيت ونحوه فانه ينصرف حياة المعمور بالفتح لكن في نحو أعطيت لا بد من قرينة

تدل على الاعمار وإلا كانت هبة (أو) أعمرت (وارثك) أو أعمرتك ووارثك فأمانة خلو يجوز معها الجمع فيصدق بالفتح كلامه بثلاث صور (وكرجعت) العمرى بمعنى الشيء العمرى إذا مات المعمور بالفتح ملكاً (للمعمر) بالكسر (أو) وارثه (ان مات والراد وارثه يوم موت المعمر بالكسر لا وارثه يوم المرجوع فلو مات عن أخ حر مسلم وولد كافراً أو رقيقاً ثم اسلم الولد أو تحرر ثم مات المعمر بالفتح رجعت للأخ لانه الوارث يوم موت المعمرى بالكسر لا للابن لانه إنما اتصف بصفة الارث يوم للرجع وهو لا يعتبر

وشبه في الرجوع ملكا وإن اختلف الرجوع له في المشبه والمثبه به فقال (كحبس عليكما) أى كقول حبس لرجلين هذا الشيء حبس عليكما (وهو لآخر كما) فهو حبس عليهما مادام احدين . ما فاذا مات أحدهما رجعت للآخر (ملكاً) يصنع فيها ما يشاء من بيع وغيره وأما لو قال حبس عليكما فقط فانه يرجع للآخر حبساً فاذا مات الآخر رجعت مراجع (١٠٩) الاحباس وقيل يرجع للملك لا حبس

أو وارثه وهو الراجح للوافق لما قدمه المصنف في الوقف بقوله ملكا معمول لرجعت مقدراً كما علمت وقال ابن غازي هو حال من فاعل رجعت للذكور وهو راجع للمستلثين أى يرجع ملكا للعمر أو رتبة في الأولى وترجع ملكاً لآخر منهما في الثانية لكنه خلاف قاعدة الأغلبية من رجوع القيد لما بعد الكاف وفي بعض النسخ ملك بالرفع وهو خبر مبتدأ محذوف أى وهو أى الراجح في المستلثين ملك (لا انثني) بضم الراء وسكون القاف وبالياء الموحدة فلا تجوز في حبس ولا ملك وهى من الرابطة كأن كل واحد منهما يرقب موت صاحبه وأفاد المصنف تفسيرها بالمثل بقوله (كذوى دارين) أو عبيد أو دار وعبد (قالا) أى قال كل منهما لصاحبه في عقد واحد (إن مت قبل فهم) أى دواك ودارى (لى وإلا) بأن مت قبلك (فلك) ولا يخفى أن دار كل ملك له فالمراد إن مت قبل فدارك

بافتح أرضاً أعمرت له ومات أخذها ربها ودفع لورثته أجرة الحرث وإن شاء أسلمها لهم بمحرثها تلك السنة وأخذ منهم أجرة مثلها فإن مات للعمر بالفتح وبها زرع وفات الإبان فلورثته الزرع الموجود ولا كراء عليهم لأن مورثهم زرع بوجه جائز (قوله رجع مراجع الاحباس) أى لأقرب قراء عصة الحبس ولأقرب امرأة لو رحلت عصبته (قوله وهو الراجح الخ) فيه أن الراجح هو الأول لأنه قول المصريين وابن القاسم وأشهب منهم بقى ما لو قال حبس عليكما حياتكما وهو لآخر كما وحكمها كالمسئلة الثانية فرجع إذا مات الأول للثاني حبساً فاذا مات الثاني فهل ترجع مراجع الاحباس أو ترجع ملكاً للمحبس إن كان حياً أو لوارثه قولان . والحاصل أن الصور ثلاث الأولى صورة للمصنف وهى حبس عليكما وهو لآخر كما الثانية حبس عليكما وبسقط قوله وهو لآخر كما الثانية حبس عليكما حياتكما وهو لآخر كما ففي الأولى إذا مات أحدهما رجعت للثاني ملكاً وفي كل من الثانية والثالثة إذا مات الأول رجعت للثاني حبساً فاذا مات الثاني فهل ترجع مراجع الاحباس أو ترجع ملكاً للمحبس قولان وهما منصوحان في الثانية ومخرجان في الثالثة (قوله معمول لرجعت) أى طى أنه مفعول مطلق أى رجعت رجوع ملك لا مفعول به لأن رجوع لازم وقوله معمول لرجعت أى وليس من كلام الحبس (قوله حال من فاعل رجعت) فيه أن ملكاً مصدر منكرو مجئ المصدر المنكر حالاً مقصور على السماع ويؤول هنا باسم المفعول أى رجعت في حال كونها ملوكة (قوله وهو راجع للمستلثين) فيه أن فاعل رجع المذكور ضمير عائد على المحرى وحينئذ فيكون قوله ملكاً راجعاً للأولى فقط فلعل الأولى جعله حالاً من الراجع في المستلثين للدلول عليه برجع المذكور والقدر الذى اقتضاه التشبيه (قوله فلا تجوز في حبس ولا ملك) بأن يقول كل لصاحبه إن مت فدارى ملك لك أو حبس عليك (قوله في عقد واحد) أشار وأشار بذلك إلى أن محل المنع إذا وقع ماذكر من القولين في عقد واحد أى بأن وقع أحدهما بفور الآخر ودخل على ذلك كما هو ظاهر المصنف وأما لو قال أحدهما لصاحبه ذلك ثم قال الآخر مثل الأول فهو جائز إذ لا تهمة فيه حيث لم يدخل عليه ويكون هذا وصية (قوله انت دار كل) أى دار كل متسكك (قوله فالمراد الخ) أى فهو من النوع السمي في البديع بالجمع والتفريق كقوله تعالى « وقالوا كدونا هوداً أو نصارى » أى قالت اليهود للنصارى كدونا هوداً مثلاً وقالت النصارى لليهود كدونا نصارى مثلاً (قوله إلى المخاطرة) أى الفرر إذ لا يدري أيهما يموت قبل الآخر (قوله إلا بعد الموت) أى بعد موت أحدهما وقوله رجعت أى دار من مات لوارثه ولا تكون للمراقب الحى (قوله كهيئة نخل) أى سواء كانت الهبة من الآن أو اتفقا على أنها تكون بعد الاجل الذى يقبض الواهب ثمرتها فيه والعلاج فيه على السهوب له (قوله واستثناء ثمرتها) أى كلها أو بعضها لوجود علة المنع فيها كما قاله بن خلافة لعقب حيث قال بالجواز إذا استثنى بعضها (قوله فلا مفهوم للجمع) وذلك لوجود علة المنع وهى المخاطرة أى الفرر في استثناء الثمرة سنة واحدة وقوله طى الاصح أى خلافاً للبساطى حيث قال بالجواز فيما دون الجمع ونسب ذلك لظاهر الروايات قاله شيخنا العدوى

لى مضمومة لدارى وإن مت قبلك فدارى لك مضمومة لدارك وإنما منع لما فيه من الخروج عن وجه المعروف إلى المخاطرة فإن وقع ذلك واطلع عليه قبل الموت فسخ وإن لم يطلع عليه إلا بعد الموت رجعت لوارثه ملكاً ولا ترجع مراجع الاحباس لفساد العقد به في المنع قوله (كهيئة نخل) لشخص (واستثناء ثمرتها) أى استثنى الواهب ثمرتها (سنتين) معلومة أو غير معلومة فلا مفهوم للجمع طى الاصح

(و) الحال أن الواهب شرط أن يكون (السقي) في تلك المدة (على الموهوب له) وعلة المنع الجهل بعوض السقي إذا يدرى ما يصير إليه النخل بعد تلك الأعوام في نظيره فأن وقع واطاع على ذلك قبل التغير فسخ وردت النخل بثمنها لربها ورجع الموهوب له بقيمة سقيه وعلاجه وإن فانت (١١٠) تغير ملكها الموهوب له بقيمتها يوم وضع يده عليها ورجع على الواهب بمثل ما أكل

من الثمر إن عرف وإلا بقيمتها (أو) دفع (فرس لمن يغزو) عليها (سنتين) أو سنة (و) شرط أنه (ينفق عليه المدفوع له) في تلك المدة من عنده (و) لا يبيعه بعد الأجل (يعنى وشرط عليه أيضا أنه لا يتصرف فيه تصرف المسالك من بيع وهبة ونحوهما حتى يفرغ الأجل المذكور فلا يجوز لمانيه من التجبير عليه ولأنه باع الفرس بالنفقة عليه تلك السنين ولا يدرى هل يسلم الفرس إلى ذلك الأجل أم لا فتذهب النفقة باطلا فهو غرر ومخاطرة (وللأب) فقط لا الجد (اعتصارها) أى الهبة (من) ولده (الحر الذكر والأبني صغيرا أو كبيرا غنيا أو فقيرا أى أخذها منه جبرا بلا عوض ولو حازها الابن بأن يقول رجعت فيما وهبته له أو أخذتها أو اعتصرتها فلا يشترط لفظ الاعتصار على الأظهر لعدم معرفة العامة له غالبا وليس في الحديث ما يدل على شرط لفظ الاعتصار (كأم) لها الاعتصار لما وهبته لولدها

(قوله والسقي على الموهوب له) أى سواء كان السقي بماء الموهوب له أو بماء الواهب لوجود علة المنع فيها كما قال شيخنا العدوى لأن علاج السقي ينزل منزلة المعاوضة خلافا لما في عقب من أنه إذا كان السقي على الموهوب له بماء الواهب فإنه يجوز (قوله بعوض السقي) أى وهو أن نخل فسقيه خرج مخرج المعاوضة بالنخل (قوله في نظير) أى الكائن في نظير سقيه فهو صفة للنخل (قوله واطاع على ذلك) أى بعد أن قبض الموهوب له وقوله قبل التغير أى قبل تغير النخل سواء مضت سنتين الاستثناء كلها أو بعضها (قوله وردت النخل بثمنها) أى مع ثمنها حيث قبض الموهوب له الثمرة لمضى مدة الاستثناء كالأ أو بعضا (قوله يوم وضع يده عليها) أى فصارت نفقته من السقي والعلاج في ملكه حيث ملكها من يوم وضع يده عليها (قوله أو دفع فرس الخ) لا مفهوم لفرس ولا لقوله لمن يغزو عليها بل كذلك دفع فرس لمن يطحن عليها أو حمار لمن يركب عليه أو ثور لمن يحرق عليه مثلا (قوله وشرط أنه الخ) أى فكانه جعل الثمن النفقة عليها تلك المدة (قوله في تلك المدة) أى وتكون له بعد الأجل فليس التملك من الآن وإنما انقضا الآن على أنه يكون بعد الأجل (قوله ولا يبيعه بعد الأجل) أى وشرط عليه أنه لا يبيعه إلا بعد الأجل لكونه لا يملكه بالهبة إلا بعد الأجل وقد اعترض البساطى على المصنف بما حاصله أنه قد أدخل بشرط وهو أن يشترط عليه أن لا يملكها إلا بعد الأجل * وحاصل الجواب أنا لا نسلم أنه قد أدخل هذا الشرط لأن من لوازم الملك البيع وهو قد شرط عليه أن لا يبيع إلا بعد الأجل فيفيد هذا أن اشتراط التملك إنما هو بعد الأجل لأن البيع الذى هو لازم منتهى قبل الأجل فينتفى ملزومه وهو الملك قال عقب وينبغى أنه إذا أسقط قوله ولا يبيعه الخ أنه يصح (قوله يعنى وشرط عليه أيضا الخ) أشار بهذا إلى أنه لا مفهوم لقوله ولا يبيعه (قوله باطلا) أى ذهب باطلا (قوله فهو غرر) قل أبو الحسن قلنا عن عبدالحق أنه إذا اطلع على ذلك قبل حلول الأجل فالدافع بالخيار إن شاء أمضى عطيته بلا شرط وإن شاء ارتجعه فرسه وغرم ما أنفق عليه وإن لم يعلم بذلك حتى مضى الأجل فإن لم يتغير الفرس بحالة سوق فأعلى فسخ البيع لأنه الآن صار بيعا فاسداً فيفسخ ويغرم رب الفرس ما أنفق عليه فإن فات بشئ من وجوه القوت غرم القابض قيمة الفرس حين حل الأجل ويرجع على الدافع بما أنفق عليه (قوله ومخاطرة) عطف مرادف (قوله فلا يشترط لفظ الاعتصار) أى كما في نقل بن عن ابن عرفة وعن ابن رشد في البيان (قوله على الأظهر) أى خلافا لما في عقب من اشتراطه وقد رده بن (قوله وليس في الحديث الخ) أى وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا يحل لأحد أن يهب هبة ثم يعود فيها إلا الوالد (قوله بشروط الآتية) المراد بالجمع ما فوق الواحد لأن اعتصارها مشروط بشرطين أن يكون الولد الموهوب له كبيرا أو صغيرا ذاب وأن لا تريد بهبتها ثواب الآخرة (قوله من ولده فقط) هذا ينبغى عنه قوله أى للاب فقط لأن الاب لا يكون الأولاد (قوله دون الصدقة والحبس) فى بن عن المدونة أن الحبس إذا كان بمعنى الصدقة بأن أريد به وجه الله لم يقتصر وإن كان بمعنى الهبة بأن أريد به وجه المعطى جاز اعتصاره وأن العمرى يجوز اعتصارها مطلقا أى سواء ضرب لها أجل أم لا كان الأجل قريبا أو بعيدا (قوله صغيرا) قدر الموصوف صغيرا لا ولدا لأجل قوله ولو تيم (قوله لا يتبا) أى لا إن وهبت يتبا حين هبتها (قوله فليس لها الاعتصار منه) أى ولو بلغ لانه

بشروطه الآتية وقوله (فقط) راجع لجميع ما قبله أى للأب فقط دون الجد من ولده فقط دون غيره حيث الهبة فقط أى المدلول عليها بالضمير دون الصدقة والحبس كأم فقط دون الجدة والحالة والاخت لكن محل جواز اعتصار الأم حيث (وهبت) صغيرا (ذا أب) لا يتبا فليس لها الاعتصار منه وسواء كان الابن والاب معسرين أو موسرين أو أحدهما

(وإن كان الأب مجنوناً) جنونا، طبقاً لما يمنع جنونه الاعتصار (ولتيمم) الولد به هبتها له في حياته عليه فلها الاعتصار بعد موت أبيه (على المختار) لأنها لم تكن بمعنى الصدقة حين الهبة لوجود أبيه وأما لو وهبت ولدها (١١١) الكبير كان لها الاعتصار مطلقاً ثم إن

حيث كان يتيم حين الهبة فتمتلك الهبة كالصدقة (قوله) وإن كان الأب مجنوناً جنونا مطبقاً (أي حين الهبة وأولى إذا جن بعدها قال عقي وانظر لو جن الأب بعد هبته لولده هل لوليه الاعتصار أم لا والظاهر الأول لأن ولية بغيرته (قوله) وله تيمم) رد بلو قول محمد أنه إذا نيم الولد بعد هبتها له في حياة أبيه فليس لها الاعتصار بعد موت الأب (قوله) فلم لها الاعتصار) أي منه ولو بعد بلوغه (قوله) مطلقاً (أي) سواء كان له أب أم لا وحاصل فقه المسئلة أن الأم إذا وهبت لولدها فان كان وقت الهبة كبيراً كان لها الاعتصار سواء كان للولد أب وقت الهبة أم لا وإن كان الولد وقت الهبة صغيراً كان لها الاعتصار إن كان له أب وقت الهبة سواء كان ذلك الأب عاقلاً أو مجنوناً موسراً أو مسيراً فان تيمم الولد الصغير بعد الهبة فهل لها الاعتصار نظراً إلى أنه وقت الهبة غير تيمم أو ليس لها الاعتصار نظراً إلى أنه حال الاعتصار قولان وإن كان الولد الصغير حين الهبة لأب له فليس لها الاعتصار قولاً واحداً ولو بعد بلوغه (قوله) ولظاهر المدونة) أي ومخالفاً لظاهر المدونة وحيث فلا يبول عليه ويتوجه على المصنف اعتراض الأول أنه ما كان ينبغي له ترك ظاهر المدونة بالخمي الثاني أن المطابق لاصطلاح التعبير بصيغة الفعل إذ قوله في الخطبة لكن إن كان بصيغة الفعل فذلك لاختياره من نفسه صادق بما إذا كان هناك قول يقابل اختياره أم لا لكن في بن عن أبي الحسن أن المدونة تحتل الأمرين وأن ظاهرها مع اللخمي فلما كان مختاره ظاهرها لم يكن من عند نفسه فاندفع الاعتراض ونص المدونة وللام أن تعتصر ما وهبت أو أغلت لولدها الصغير في حياة الأب أو لولدها الكبير الخ أبو الحسن انظر قولها في حياة أبيه ما العامل فيه هل قوله تعتصر أو وهبت فان كان العامل فيه تعتصر فيكون كقول محمد وإن كان العامل وهبت فمثل ما اختاره اللخمي فيخرج القولان منها ولا شك أن ظاهرها هو التعاق بأقرب العاملين وهو الثاني (بن) (قوله) لكن جارياً على الذهب) أي من أنه إذا طرأ له التيمم فلا اعتصار لها (قوله) وكذا إن أريد الصلة والحنان) أي وكذا إذا أراد الأب أو الأم بالهبة الصلة والحنان على ولدها فلا اعتصار لهما فإرادة الصلة والحنان تمنع من اعتصارها وأما الإشهاد على الهبة فلا يكون مانعاً من اعتصارها خلافاً لما في خشي وعقي فانظر من أين أتيا به انظر بن (قوله) كصدقة الخ) فيه أن ما أريد به ثواب الآخرة من هبة ونحوها صدقة وحيث في كلام المصنف تشبيه الشيء بنفسه وحاصل ما أشار له الشارح من الجواب أن المصنف شبه بالصدقة التي وقعت بلفظ الهبة ومأمورها الصدقة الواقعة بغير لفظ الهبة بل بافظها (قوله) فان شرط أنه يرجع فيما تصدق به على ولده الخ) أي فان شرط الأب أو الأم الرجوع في صدقتها على ولدها فانه يعمل بالشرط وأما لو تصدق شخص على أجنبي أو وهبه وشرط أنه يرجع في هبته أو صدقته أن شاء فذكر المشتد إلى أنه لا يعمل بشرطه والذي في وثائق ابن الهندي والباقي أنه يعمل بشرطه أيضاً فان قلت كيف يجوز له أن يشترط في صدقته الاعتصار والصدقة لا تعتصر وكذلك الهبة من غير الوالدين قلت وسنة الحبس أنه لا يبيع وإذا اشترطه الحبس في نفس الحبس فانه يعمل بشرطه انظر بن (قوله) بشرط عدمه) أي عدم الاعتصار وقوله في الهبة متعلق بفعل (قوله) أو نحو ذلك) أي من مفونات البيع الفاسد كغير الذات بزيادتها أو نقصها (قوله) بزيادة أو نقص) أي في القيمة وقوله مع بقاء الذات أي من غير تغييرها (قوله) فلا يمنع الاعتصار) أي لعدم فواتها بها لبقاء الوهب بحاله وزيادة القيمة أو نقصها عارض لا يعتد به (قوله) ومن هزيل) انظر هل السمن يجري في الدواب والريق أو خاص بالدواب كما تقدم في الأقال (قوله) كذلك) أي حتى كزال السمين أو معنوى

اللخمي اختار ما ذكر من نفسه مخالفاً فيه للأئمة وظاهر المدونة فلا يبول عليه فلو قال المصنف كأم فقط وهبت كبيراً أو صغيراً ذا أب وإن مجنوناً إلا أن يتيمم لكن جارياً على الذهب مع الإيضاح (إلا) فيما نرى في هبة أو عطية أو منحة أو هري أو إخدم (أريد به الآخرة) أي ثوابه لا مجرد ذات الولد فلا اعتصار لها وكذا إن أريد الصلة والحنان لكونه محتاجاً أو بائناً عن أبيه أو خالاً بين الناس (كصدقة) وقت بلقطها حال كون كل منهما (بلا شرط) للاعتصار فان شرط أنه يرجع فيما تصدق به على ولده أو فيما أعطاه له على وجه الصلة كان له الرجوع فيه عملاً بشرطه كما أنه يعمل بشرط عدمه في الهبة ثم ذكر موانع الاعتصار بقوله (إن لم تمت) عند الوهب له يبيع أو هبة أو عتق أو تدير أو يجعل الدنانير حياً أو نحو ذلك (لا بحواله سوق) وأما حواله السوق بزيادة أو نقص مع بقاء الذات فلا يمنع الاعتصار كقولها من وضع لآخر (بل بزياد) أي زيادة في الذات معنوية

كتعليم صنعة أو حسيه كبير صغير ومن هزيل (أو نقص) كذلك وكذا يفوت الاعتصار بخط منى بغيره دراهم أو غيرها فليس للاب حينئذ اعتصارها ولا يكون شريكاً لولده بغيرها (ولم ينكح) الولد (أو يدان) بيناء النعلين للمفعول ونائب الفاعل

ضمير الموهوب وقوله (لها) قيد فيهما والراد بالانكاح العقد واللام في المعاملة فالمانع من اعتصار الأبوين تزوج الأجنبي أي عقده للذكر الموهوب له أو ولي البنت الموهوبة لأجل هبة كل منهما وكذا إعطاء الدين لها لأجل يسرها بالهبة فإن لم يقصد الأجنبي ذلك وإعما قصد ذاتهما فقط لم يمنع الأبوان (١١٢) من الاعتصار (أو يبطأ) بالغ أمة (ثيباً) موهوبة له وأما البكر الموهوبة فيفوت

اعتصارها باقتضائه ولو غير بالغ لنفسها إن كانت عليه وزيادتها إن كانت وحشا فيدخل في قوله بل يزيد أو نقص وأما وطء غير المبالغ فيها فلا يمنع الاعتصار ولو بمراهما (أو بمرضى) الولد الموهوب لله فيصح اعتصارها لتعلق حق زوجته بالهبة (كزاهب) أي كمرسه المخوف لأن اعتصارها يكون لغيره وهو وارثه (إلا أن يهب) الوالد حال كون ولده للموهوب له (على هذه الأحوال) أي وهو متزوج أو مدين أو مريض كمرض الواهب فله الاعتصار (أو يزول المرض) الخاص بعد الهبة متى موهوب أو واهب فله الاعتصار بعد زواله (سلي المختار) وتخصيصه بالمرض يقتضي أن زوال النكاح والدين لا يسوغ الاعتصار وهو كذلك قال ابن القاسم لأن المرض لم يملكه الناس عليه بخلاف النكاح والدين وهذا التعليل يقتضي أن زوال

كنسيان صنعة لها بال (قوله ضمير الموهوب) أي ذكرها كان أو أنثى (قوله قيد فيهما) أي في النكاح والمداينة والتقييد بكونهما لاجلها هو الذي في الموطأ والرسالة وسماع عيسى لكن قال ابن عرفة ظاهر المدونة والجلاب خلاف السماع المذكور ونصها وللاب اعتصار ما وهب أو نحل لابنه الصغار والكبار وكذا أن بلغ الصغار ما ينكحوا أو يحدثوا ديناً اه في نقل المواق عن المدونة التقييد بنظر اه طفي قلت ظاهر كلام أبي الحسن حل كلام المدونة على التقييد ولذا وإنه أعلم اعتمده المؤلف اه بن (قوله أي عقده) أي عقد الأجنبي للذكر الموهوب له على بنته مثلاً (قوله لأجل هبة كل منهما) أي لأجل يسر كل منهما بالهبة (قوله فأن لم يقصد الأجنبي ذلك الخ) تحصل من كلامه أن المانع من اعتصار الأبوين قصد الأجنبي عقد النكاح والمداينة لأجل يسر الموهوب له بالهبة وهو ما يفيد ضبط كلام المصنف بالبناء للفعل وأما قصد الولد ذلك وحده فلا يمنع وقيل إن المتبر في منع الاعتصار قصد الولد ذلك وعليه فيضبط كلام المصنف بالبناء للفاعل والمتمم الأول (قوله بالغ) أي ولد موهوب له بالغ وظاهره ولو حرم الوطء كوطء حائض ويصدق الولد في أنه حصل منه الوطء لتلك الجارية الموهوبة إذا علمت الخلوة بينهما وحاصل المسئلة أن الأمة الموهوبة أمان تكون ثيباً أو بكراً والولد الموهوب له أما بالغ أو غير بالغ فإن كانت ثيباً أفات اعتصارها ووطء الولد البالغ لا ووطء الصغير وإن كانت بكراً فيفوت اعتصارها باقتضائها مطلقاً من بالغ أو صبي (قوله باقتضائه) أي باقتضاض الولد الموهوب له (قوله أو يمرض الولد الموهوب له) أي مرضاً مخوفاً ولا فلا يمنع الاعتصار (قوله إلا أن يهب الخ) استثناء منقطع لأن ما قبله كانت الهبة لغير مريض ومدين ومتزوج بخلاف المستثنى (قوله وتخصيصه) أي وتخصيص الزوال بالمرض (قوله لا يسوغ الاعتصار) أي بل يمنع منه (قوله قال ابن القاسم) أي فارقاً بين زوال المرض وزوال النكاح (قوله لم يعامله الناس عليه) أي بل هو أمر من عند الله فإذا زال عاد الاعتصار (قوله بخلاف النكاح والدين) أي فإن كلا منهما أمر عامله الناس بعد الهبة عليه فيستمرن على المعاملة لاجله لا فتتاح بابه فيستمر عدم الاعتصار (قوله كزوال المرض) أي في كونه يسوغ الاعتصار (قوله وكره تملك صدقة) ظاهره أنه يكره تنزيهاً وهو قول اللخمي وابن عبد السلام والتوضيح وقال الباجي وجماعة بالتحريم وارتضاء ابن عرفة لتشبيهه بأقبح شيء وهو الكلب يعودي في قيث ولما أراد عمر شراء فرس تصدق به سائها النبي ﷺ عن ذلك فقال له لا تشتريه ولو أعطاك بدرهم واحد فإن العائد في صدقته كالكلب في قيته وقول اللخمي أنه مثل بغير مكلف فلا يتعلق به حرمة شئ عليه ابن عرفة وقال إنه ليس القصد التشبيه بالكلب من حيث عدم تكليفه بل الدم وزيادة التنفير والدم على الفعل والتنفير عنه يدل على حرمة اه بن وقوله تملك صدقته أي سواء كانت واجبة كالزكاة والمنذورة أو كانت مندوبة (قوله ولو تعدد) أي من وصلت إليه قال في التوضيح ظاهر المذهب كراهة تملك المتصدق للصدقة ولو تداولتها الاملاك (قوله واحترز بالصدقة عن الهبة الخ) أي واحترز أيضاً بغير الميراث عن ملكها به فلا كراهة ويستثنى من قوله وكره تملك صدقة العرية لقوله فيما تقدم ورخص لمع وقام مقامه اشتراء ثمرة تيس والغلة المتصدق بها دون القات فله شراؤها كما قلنا ابن عرفة عن مالك فإذا تصدق عليه بخدمة عبد أو سكنى دار شهرا

مثلاً

الزهد والتقص كزوال المرض (وكرة)

للمتصدق (تملك صدقة) هبة أو بصدقة أو يبيع أو نحو ذلك من متصدق عليه أو يمن وصلت له منه ولو تعدد وأشهر قوله تملك بقصد ذلك فقوله (بغير ميراث) ليس بداخل حتى يخرج منه لكنه قصد مزيد الإيضاح بالتصريح واحترز بالصدقة عن الهبة

فيجوز تملكها على المسهور وكما يكره تملك الذات بكره تملك الغلة كما أشار له بقوله (ولا يركبها) إن كانت دابة ولو تصدق بها على ولده (أو يأكل من غلتها) كشرتها ولبنها ويلحق بالركوب مطلق الاستعمال والأكل من (١٩٣) نعمة الشرب والانتفاع بالصغير

(وهل) الكراهة مطلقاً

ولو رضى الكبير أو (إلا أن)

رضى الابن الكبير (الرضى)

(يشرب اللبن) وبغيره من

الغلات لو أله المصدق

فيجوز (تأويلان) وأما

الولد الصغير فلا عسرة

برضاه بل تبقى الكراهة

معه كالسفيه وظاهره أن

غير الولد تبقى معه الكراهة

ولو رضى اتفاقاً واقى في

الدونة أنه لا يجوز لمن

تصدق بصدقة على أجنبي

أن ينتفع بأكل ثمرها أو

شرب لبنها أو ركوبها أو

نحو ذلك وظاهرها النع

وهو ظاهر إن كان يشرب

رضاً الأجنبي وأما بطلان

فيحمل عدم الجواز على

الكراهة وفي الرسالة أنه

يجوز وحمل على ما لا ينع

عندم أوله نعم تافه وهي

الابن الكبير يشرب اللبن أي بناء على الوفاق وقوله أو إلا أن يرضى

ظاهر لك أن التأويلين في كلام الرسالة لكن لما كانا من حيث موافقتها للدونة ومخالفتها لما كان لها

ارتباط بالمدونة في الجملة فعبر المصنف بتأويلين تساهلا به النظرين والظاهر من التأويلين الأول

وهو أن بينهما خلافاً وأن المتمد كلام المدونة وهو الكراهة مطلقاً ولو كان المعطى بالفتح رشيداً

وأذن للمعطى بالكسر في الانتفاع باللبن ونحوه (قوله وظاهرها) أي وهو ما اختاره الباجي وابن

عرفة وجماعة وحملوا اللخمى وابن عبد السلام على الكراهة (قوله وحمل على ما لا ينع له عندهم أوله نعم

تافه) أي وأما كلام المدونة فيحمل على ماله نعم غير تافه (قوله وعلى الابن الكبير) أي إذا رضى

وكلام المدونة محمول على ما إذا كانت الهبة لأجنبي أو لولده الصغير مطلقاً فيها أو الكبير ولم يرض

(قوله وينفق الخ) هذه المسئلة والتي بعدها كالاستثناء من قوله وكره تملك صدقة (قوله على) أي وكذا

ينفق على زوجة من صدقها على زوجها وإن كانت غنية لوجوب نفقتها عليه للنكاح لا للفقر (قوله لأنه

أظهر في الشمول) أي في شمول ما إذا كان الاتفاق منها جائزاً أو واجباً (قوله وللأب نفق جارية)

عليه بذلك فلذا جعلنا ينفق بنبأ لمفعول لأنه أظهر في الشمول (د) الأب (نفق جارية) مالت

نفسه إليها بعد أن تصدق بها على ولده الصغير (أو عبد) تصدق به عليه (للضرورة) وهي تعلق نفسه بالوطء في الأمة واحتياجه فبعد

مثلاً فله شراء تلك الخدمة والسكنى وفي معين الحكام يجوز للمعمر أو ورثته أي كلهم أن يتناعوا من المعمر بالفتح ما أعمار له وإن كان حياة المعمر لأنهما من المعروف إلا أن تكون مقبلة فيمنع ولكل واحد من ورثة المعمر بالكسر أن يشتري قدر ميراثه منها لا أكثر اه ولا يقال ما ذكرتموه من جواز شراء الغلة بالتصدق بها يعارض قول المصنف الآتي ولا يركبها المقيد أنه ليس له الرجوع في الغلة لأنها تقول كلام المصنف الآتي في هبة الذات وكلامنا في هبة الغلة فقط ويستثنى منه أيضاً التصديق بالماء على مسجد أو غيره فيجوز له أن يشرب منه لأنه لم يقصد به الفقراء فقط بل هم والأغنياء كما لبعض شراح الرسالة وفي ح نقلا عن التذخيرة قال ابن يونس قال مالك إذا خرجت للسائل بالكسرة أو بالدرهم فلم تجده أرى أن تعطيه لغيره تكميلاً للمعروف وإن وجدته ولم يقبل فهو أولى من الأول لتأكيد العزم بالدفع ، واختاف هل لها كلام في هاتين الحالتين أم لا ؟ فقل لا يجوز أكلها مطلقاً وقبل يجوز مطلقاً وقبل إن كان معيناً جاز له أكلها وإن كان غير معين فلا يجوز وأما إن وجدته وقبلها فلا فرق بين المعين وغيره من لزوم التصديق بها وعدم جواز أكل مخرجها لها (قوله فيجوز تملكها) أي من اللو هو ب له بشراء أو صدقة أو هبة أي وأما العود فيها مجاناً قهراً عن اللو هو ب له فهو مكروه لغير الأب ه فان قلت كيف يتصور العود في الهبة مجاناً مع أن المشهور لزومها بالقول ؟ قلت يحمل على ما إذا شرط الواهب على اللو هو ب له الأجنبي الاعتصار على أحد القولين السابقين (قوله ولو تصدق بها على ولده) أي هذا إذا تصدق بها على أجنبي بل ولو الخ (قوله تأويلان) اعلم أن المدونة عبرت بالمنع لكن فرضته في التصديق على الأجنبي فقالت ومن تصدق على أجنبي بصدقة لم يحز له أن يأكل من ثمرها ولا يركبها إن كانت دابة ولا ينتفع بشيء منها ، وعبر في الرسالة بالجواز حيث قال ولا بأس أن يشرب من لبن ما تصدق به فاختلف الأشياخ فقل إن كلام الرسالة محمول على الخلاف وقيل محمول على ما لا ينع له أوله نعم تافه وما في المدونة على ماله نعم له بال وقيل الرسالة محمولة على ما إذا كانت الهبة لولده الكبير ورضى بذلك وكلام المدونة فيها إذا كانت الهبة لأجنبي ويلحق به ما إذا كانت لولده الكبير ولم يرض بذلك أو لولده الصغير رضى أولاً ، فقول المصنف وهل الكراهة مطلقاً أي بناء على الخلاف وقوله أو إلا أن يرضى الابن الكبير يشرب اللبن أي بناء على الوفاق وقوله تأويلان أي بالخلاف والوفاق وإذا علمت هذا ظهر لك أن التأويلين في كلام الرسالة لكن لما كانا من حيث موافقتها للدونة ومخالفتها لما كان لها ارتباط بالمدونة في الجملة فعبر المصنف بتأويلين تساهلا به النظرين والظاهر من التأويلين الأول وهو أن بينهما خلافاً وأن المتمد كلام المدونة وهو الكراهة مطلقاً ولو كان المعطى بالفتح رشيداً وأذن للمعطى بالكسر في الانتفاع باللبن ونحوه (قوله وظاهرها) أي وهو ما اختاره الباجي وابن عرفة وجماعة وحملوا اللخمى وابن عبد السلام على الكراهة (قوله وحمل على ما لا ينع له عندهم أوله نعم تافه) أي وأما كلام المدونة فيحمل على ماله نعم غير تافه (قوله وعلى الابن الكبير) أي إذا رضى وكلام المدونة محمول على ما إذا كانت الهبة لأجنبي أو لولده الصغير مطلقاً فيها أو الكبير ولم يرض (قوله وينفق الخ) هذه المسئلة والتي بعدها كالاستثناء من قوله وكره تملك صدقة (قوله على) أي وكذا ينفق على زوجة من صدقها على زوجها وإن كانت غنية لوجوب نفقتها عليه للنكاح لا للفقر (قوله لأنه أظهر في الشمول) أي في شمول ما إذا كان الاتفاق منها جائزاً أو واجباً (قوله وللأب نفق جارية)

(١٥ - دسوقي - بع) عليه بذلك فلذا جعلنا ينفق بنبأ لمفعول لأنه أظهر في الشمول (د) الأب (نفق جارية) مالت

نفسه إليها بعد أن تصدق بها على ولده الصغير (أو عبد) تصدق به عليه (للضرورة) وهي تعلق نفسه بالوطء في الأمة واحتياجه فبعد

للخدمة بحيث تنصر بدونه حتى إذا لم يقومه لعمد عليه واستخدمه وتركب الحرام فالضرورة في الأمة غير الضرورة في السيد
والأم كالأب لها التقويم حتى في الأمة لضرورة الخدمة (ويستقصى) في القيمة بأن تكون سداداً كافياً النص فالمراد أن لا تكون أقل
من قيمة المثل، نعم إن اختلف (١١٤) في التقويم اعتبر الأعلى كما يفيد المصنف وقيدناه بالصغير، مثله السفيه لأن الولد الكبير

أى شراؤها لنفسه وليس يلزم تقويمها بالمدول فهو يشتري من نفسه لنفسه بالسداد اهـ
وأشار الشارح بقدر للأب إلى أن قول المصنف وتقويم جارية عطف على اعتصارها من قوله
وللأب اعتصارها من ولده (قوله) فالمراد أن لا تكون أقل الخ) أى فالشراء بالقيمة سداد وليس
للمراد بقوله ويستقصى في التقويم أن يشتري بأزيد من القيمة بحيث يكون الشراء بالقيمة غير سداد
(قوله) الذى لا تنصر أى إما لاشتراط للوهوب له على الواهب عدم اعتصارها أو لقواتها عند
الوهوب له بتغير ذات أو لمداينة الموهوب له أو انكاحه لأجلها فإن كانت الهبة تنصرف ولم يعتصرها
الأب أو الأم وطلب أخذها بالموض فأنظر هل يأخذها بقيمتها أو له أن يأخذها بأقل والظاهر
الأول (قوله) شرط التواب أى اشتراط التواب حالة يكون الاشتراط مقارناً لفظها (قوله) عين
التواب أم لا (أى تعيينه غير لازم قياساً على نكاح التفويض وهذا هو للتعهد وقيل إن اشترط
الموض في عقدتها فلا بد من تعيينه قياساً على البيع (قوله) وزم التواب أى لم دفعه (قوله) بتعيينه
أى بتعيين قدره ونوعه كان التعيين من للوهوب له أو من الواهب ورضى الآخر به وحاصله أنه إذا
عين التواب واحد منها ورضى الآخر به فإنه يلزم الموهوب له دفعه إذا قبل الهبة وليس له الرجوع
عن التواب بعد تعيينه وإن لم يقبض الهبة لانه التزمه بتعيينه، كذا في التوضيح (قوله) إن قبل الموهوب
له (أى الهبة ورضى بذلك التواب المعين (قوله) فلازم للواهب بالقبض (أى قبض الموهوب له الشيء
الموهوب وأما للوهوب له فلا يلزمه إلا بالموات وما ذكره الشارح من لزومها بالقبض للواهب
عين التواب أم لا غير ظاهر فإن توقف لزوم العقد على القبض إنما هو إذا كان التواب غير معين وأما
إذا عين التواب عند عقد الهبة ورضى الموهوب له فلا يتوقف اللزوم على قبض بل يلزم العقد
كلامها بسبب تعيينه كالبيع بقدره، ولذا قال البساطى في حل المتن ولزم العقد بتعيينه أى التواب
والحاصل أن التواب إذا عينه أحدهما ورضى به الآخر كان العقد لازماً لكل منهما سواء قبضها
للموهوب له أم لا وإن كان التواب غير معين فلا يلزم العقد الواهب إلا قبضها ولا يلزم للوهوب
له إلا بقواتها بزيادة أو نقص (قوله) أى في قصده التواب (أى لا في شرطه لانه إذا ادعى الواهب
اشتراطه فلا بد من إثباته ولا ينظر لعرف ولا لغيره (قوله) إن لم يشهد الخ) أى إن انتفت شهادة
العرف بضده بأن شهد العرف له أو لم يشهد له ولا عليه (قوله) وإن شهد عرف (أى هذا إذا لم يشهد
العرف بضده بل وإن شهد بضده وهذا بيان للاطلاق قبله (قوله) وإن لعرس (مبالغة على
تصديق الواهب أنه إنما وهب لتواب مع قيده (قوله) فيصدق الواهب (أى في دعواه أنه قصد
بهية التواب وقوله) إن لم يشهد عرف بضده راجع لما بعد الكاف وما قبلها (قوله) وله (أى
ولن وهب لعرس (قوله) ولا يلزمه الصبر الخ) ظاهره ولو جرى العرف بالتأخير لحدوث
عرس مثله وهو ما عزاه للتبطل لأبي بكر بن عبد الرحمن وفي البرزلى أنه يعمل بالعرف
الجارى بالتأخير لحدوث عرس مثله (قوله) أشكل الأمر (أى بأن لم يشهد العرف له ولا عليه وقوله
أم لا أى بأن شهد العرف له (قوله) أو بخلاف إن أشكل الأمر فقط) هذا أظهر القولين كما في الحج

الرعي ليس لأبيه أو أمه
ذلك والسكام في الصدقة
ومثلها الهبة التي لا تنصرف
(وجاز) للواهب شرط
التواب (أى العوض على
هبة عين التواب أم لا
فهو وهبتك هذا بمائة أو
على أن تبيعني (والمزم)
التواب (بتعيينه) إن قبل
للموهوب له فيلزمه دفع
ما عين وأما عقد الهبة
لشروط فيها التواب
فلازم للواهب بالقبض
كما يأتي عن التواب أم لا
(وصق وإع) فيه (أى
في قصده التواب) عند
التنازع بعد القبض بأن
قال الواهب وهبت
لعهبة التواب وخافه
الموهوب له (إن لم يشهد
عرف) أو قرينة بضده
فإن شهد (بضده) أى
التواب بأن كان مثل
الواهب لا يطلب في هبة
الموهوب له (قوله) الموهوب له
وقوله) بعد القبض وأما
للتنازع قبله فيصدق
للموهوب مطلقاً وإن شهد
عرف بضده (وإن) كانت
الهبة (لعرس) فيصدق

التواب كما لو كانت لغيره (إن لم يشهد عرف بضده) وله أن يأخذ قيمة هبة
معتبلاً ولا يلزمه الصبر لحدوث عرس مثله ولرب العرس أن يحاسب بما أكله عنده من الولية هو ومن تبعه من نساء أو رجال
(وهل علف) الواهب أنه إنما وهب لتواب مطلقاً أشكل الأمر أم لا (أو) بخلاف (إن أشكل) الأمر فقط بأن لم يشهد العرف له ولا
عليه فإن اتضح الأمر بأن شهد له العرف صدق بلا عيبين (أو يلائم) مبنين على أن العرف هل هو كشاهد فيحلف معه

أو كشاهدين فلا ، ومحل تصديق الواهب في دعوى الثواب (في غير) هبة النقد (المسكوك) وأما هو فلا الواهب فيه (إلا بشرط) من الواهب حال الية أو عرف فيعمل بذلك ويكون العوض عرضاً أو مطلقاً (١١٥) ومثل المسكوك للبيان كما يظهر

وما فسر من حل
بخلاف المحل المصحيح
فانه كالمروض يصح
فيه الواهب (و) في غير
(هبة أحد الزوجين
لآخر) (فيما من
عرض أو غيره فلا يصح
الواهب منهما لصاحبه
في أنه وهب الثواب إلا
بشرط أو قرينة في غير
المسكوك وأما هو فلا
يصح إلا بشرط ولا
تكفي القرينة ومثل
الزوجين الأقارب الذين
بينهم صلة (و) في غير هبة
(للقادم عند مقوم)
من سفره فلا يصح
دعواه الثواب (وإن)
كان الواهب فقيراً أو
(فقيراً) (لحق) (قادم) (بشرط) (أو
عرف كعصر) (ولا يأخذ)
الواهب للقادم (هبة)
حيث لم يصح (وإن)
كانت (قائمة) (وتضيق بمحلها
على صاحبها وقيد الخطب
بما إذا كانت الهدية لطيفة
كالقواكه والتمر بخلاف
نحو الثياب والقمع والقمم
(ولزم وأهبا لا الموهوب
له القيمة) (القيمة فاعل لزم
دواهب مفعول له والموهوب
عطف عليه بلا ، يعني يلزمه

(قوله أو كشاهدين فلا) أي وحينئذ فلا يخلف إلا إذا أشكل ومفاد كلامه اتفاق التولييع على خلافه
عند الاشكال وأن الخلاف إنما هو في حال شهادة العرف (قوله) ومحل تصديق الواهب في دعوى
الثواب الخ) أي في دعوى قصده وأشار الشارح بهذا إلى أن قول للصنف في غير مسكوك متعلق
بصدق وفيه أنه يلزم عليه تعلق حرف جر متعدي اللفظ وللمنى بإملا واحد وإلا أن يقال إن الثاني
أخص من الأول نحو جلست في المسجد في محرابه وهو جائز اه دعوى (قوله) وأما هو فلا ثواب
فيه) قال أبو الحسن لأن العرف أن الناس إنما يهبون للثواب ما يختلف فيه الأغراض والمسكوك
لا يختلف فيه الأغراض فثبت له الثواب بخلاف العرف فلذا لا يصح الواهب في قصد الثواب (قوله) ومثل
المسكوك) أي في كونه لا ثواب فيه إلا بشرط البيان الخ (قوله) فانه كالمروض) أي لأن صنعة
لما كانت كثيرة نقلته عن أصله فصار قوماً بخلاف المسكوك فإن صنعة وهي السكة لما كانت بسيطة
لم تنقله عن أصله وهو التولية (قوله) فلا يصح الواهب منهما لصاحبه الخ) لأن الشأن قصد كل
واحد منهما ببيتته للآخر التعاطف والتواصل (قوله) إلا بشرط أو قرينة) أي إلا أن يشترط أحدهما
عند الهبة للآخر الاثابة أو تقوم قرينة على قصدها أي أو يجري العرف بها فانه يصح ويأخذ
ما ادعاه من الثواب (قوله) وأما هو فلا يصح إلا بشرط) أي أو عرف فيعمل به كما تقدم للشارح
(قوله) الأقارب الذين بينهم الصلة) أي مثل الوالد وولده وغيرهما (قوله) فلا يصح) أي الواهب للقادم
في دعواه قصد الثواب ، وحاصله أنه إذا قدم شخص من سفره وأهدى له شخص هدية من فاكهة أو
رطب أو شبه ذلك وادعى قصد الثواب وادعى القادم عدمه فالقول للقادم (قوله) ولا يأخذ الواهب
للقادم هبته) أي ولو كان فقيراً (قوله) وقيد ح الخ) يعني أن ذكره للصنف من أن الهبة للقادم
لا يصح وأهبا في دعواه قصد الثواب وتضييع عليه ولو كانت قائمة مقيد بما إذا كانت تلك الهبة
لطيفة كالفاكهة ونحوها وأما الثياب والقمع والقمم والدجاج وشبه ذلك فإن القول قول الواهب
في دعواه قصد الثواب فإن كانت قائمة ولم يشبه الموهوب له عليها كان الواهب أخذها وإن فانت لزم
الموهوب له دفع قيمتها (تنبيه) ذكر عياض في اللدارك من سعد للماقرى عن مالك أن الفقيه
لا يلزمه ضيافة لمن شافه ولا مكافأة لمن هدى له ولا أداء شهادة محلها اه والمراد بالفقيه ما يشمل
من شغل أوقاته بالمطالعة والتعليم والفتوى وإن اقتصر عن الاجتهاد كما في بن لاصوص المجتهد كما في
عقب ومحل عدم لزوم الشهادة له ما لم يتعين عليه وإلا لزمه أداؤها كما قال شيخنا وبؤخذ من نقلت
أن محل عدم لزوم مكافأته ما لم يجز عرف بمكافأته أو يكون الذي أهدها فقها مثله وإلا لزمته (قوله) ولزم
وأهبا لا الموهوب له القيمة) أي ولزم وأهبا الهبة قول القيمة إذا دفعها له الموهوب له بسد
قبضه الهبة وقوله لا الموهوب أي لا يلزم الموهوب له القيمة أي دفعها للواهب والفرض أن
الثواب لم يبين وأما إذا عين ورضى به الموهوب له فانه يلزمه دفعه قبضها أم لا كما مر
(قوله) القيمة) فاعل لزم أي لكن من حيث الأخذ بالنسبة للواهب ومن حيث الدفع بالنسبة للموهوب له
فهو من باب صرف الكلام لما صح له (قوله) وأما قبله) أي قبل قبض الموهوب له الهبة وقوله فله أي

قبول القيمة إذا دفعها له الموهوب له بعد قبضه الهبة وأما قبله فله الامتناع من قبول القيمة بل لا يلزمه قبول ما هو أكثر منها بأخطاف
ولا يلزم الموهوب له القيمة أي دفعها للواهب بل أنه أن يرددها عليه

(إلا يفتوت) عند الوهب له (يزيد) في ذاتها ككبر ومن وأولى بمقتضى أوسع (أو قضي) كعمى رخرج فيتعين دفع القيمة يوم القبض
 وهوالة الأسواق لا (وله) أي الوهاب (بمعناها) أي حبس هبته عنده (حق يقضه) أي ثوابها المشروط أو ماضى به من الموهوب
 له وضمانها من الوهاب (وتيب) (١١٦) الوهاب أي أثابه الموهوب له (ما) أي شيئاً (يقضى عنه) أي عن الشيء

للموهوب (بيع) أي في
 البيع بأن يراعى فيه
 شروط بيع السلم فلا بد من
 السلامة بين الربا فإذا أثابه
 ما يواضع الناس عنه في
 البيع لزم الوهاب قبوله
 (وإن) كان الثواب
 (معيلاً) أي فيه عيب
 حيث كان فيه وفاة
 بالقيمة أو يكملها وليس
 له رد العيب فثبت عن
 الغرض طمام ودانير
 ودراهم أو عرض من غير
 جنسه لا من جنسه كالا
 يؤدي إلى - لم الشيء في
 نفسه ولا يثبت عن
 المذهب فضة ولا ذهب
 ولا عن الفضة كذلك
 لتأثيره لصرف أو بدل
 مؤخر ولا عن اللحم
 حيوان من جنسه
 وعكسه ويثبت عن
 الطعام عرض أو نقد
 لا طعام كالا يؤدي إلى
 بيع الطعام بطعام لأجل
 مع الفضل ولو شكافية
 الثواب كالبيع في غالب
 الأحوال وتخالقه في
 الأقل لأنها تنوز مع جهل
 عرضها وجهل أجله ولا
 تفتتحوالة الأسواق ولا

فللواهب (قوله) بالقوات عند الموهوب له قيد بقوله عند الموهوب له احترازاً عما إذا فات سيد
 الواهب فلا يلزم الموهوب له دفع القيمة ولا يلزم الواهب القبول ولو بذله أضعاف القيمة (قوله) يوم
 القبض (أي على العتد وقيل يوم الهبة (قوله) لا تعتبر) أي وحيث فلا تغيت رد الموهوب له لها
 (قوله) أي ثوابها المشروط (أي إذا كان معيلاً وقوله) أو ماضى به أي إذا كان غير معين (قوله) وضمانها
 من الوهاب (أي وضمانها إذا تلفت في حال حبسها من الوهاب فان حبسها ومات الواهب وهي يده
 فان كان الثواب معيلاً كانت نافذة لازوماً بالعقد كالبيع ولزم للموهوب له قبضها ودفع المرض
 للورثة واذ كان الثواب غير معين فلا يلزم للموهوب له دفع القيمة وأخذها بل إن شاء وأما إن مات
 للموهوب قبل إثابته عليها كان لورثته ما كان له فان كان الثواب معيلاً حين عقدها لزمهم دفعه
 وإن كان غير معين فلا يلزمهم دفعه بل لهم رد الهبة ، لكن إن دفعوه وكان قدر القيمة لزم
 الواهب قبوله (قوله) وأتیب ما يقضى عنه) أي ما يصح دفعه قضاء عنه في بيع السلم ، فنه متعلق
 يقضى لا بقوله أتیب لأنه يقتضى جواز الاتابة بما لم يحز قضاؤه عن الشيء الموهوب وهو لا يصح
 وذلك لأن المعنى وأتیب عنه ما يصح قضاؤه أي ما يصح دفعه قضاء في بيع السلم وظاهره سواء كان
 يصح دفعه قضاء عن الشيء الموهوب أو عن غيره (قوله) أي في البيع (أي بيع السلم (قوله) بأن يراعى
 فيه) أي في الثواب شروط بيع السلم أي لأن الموهوب مبيع لا مقرض وقوله شروط السلم ماعدا
 الأجل فانه لا يشترط هنا فانراد بالشروط المذكورة في قوله سابقاً وأن لا يكونا طعامين
 ولا هدين ولا شيئاً في أكثر منه أو أجود كالعكس إلا أن تختلف المنفعة كنفاره الحجر في الأعرابية
 (قوله) فلا بد (أي في الثواب (قوله) وإن كان الثواب معيلاً) محل لزوم قبول الثواب المعيب ما لم يكن
 المعيب قادحاً كجذام وبرص وإلا فلا يلزم الواهب قبوله ولو كمل له القيمة انظر ابن غازي (قوله) أو
 يكملها له) أي أو ليس له فيه وفاة بالقيمة ولكن يكملها له الموهوب له (قوله) وليس له رد المعيب (أي
 وليس للواهب أن يرد الثواب المعيب ويأخذ غيره سالماً (قوله) ولا يثبت عن الذهب فضة الخ) محل
 هذا بعد التفرق وجاز قبله كافي المواق ويغيد تعليل الشارح انظر بن (قوله) فهبة الثواب (أي بالنظر
 لموضها وقوله) كالبيع أي فيما محل ومحرم (قوله) في الأقل) أي في أقل الأحوال (قوله) ولا يلزم عاقدها
 الإيجاب والقبول إن أراد أنه يكفي فيها القبض والمعاطاة يقال إن ذلك يكفي أيضاً في البيع فلا فرق
 بينهما وإن أراد غير ذلك فانظر ما مراده ولعل الشارح أراد عدم اشتراط الفورية بينهما في الهبة
 بخلاف البيع فلا بد فيه من الفورية تأمل (قوله) ولا مأذون (خبر مقدم والآن عطف عليه ،
 وأعاد اللام فيه لاختلاف المتعلق لأن العبد يهب من ماله والآب من مال ولده والهبة مبتدأ مؤخر
 (قوله) المحجور (أي عليه لصغر أو سفه لا إن كان الولد رشيداً فليس للآب ذلك (قوله) لا لغيره) أي لا
 لغير الثواب (قوله) وليس الوصى كالآب) أي ولا مقدم القاضى بالأولى (قوله) أي التزام وتعليق) أشار
 بهذا إلى أن المراد باليمين الالتزام والتعليق بقصد التشديد والتغليظ على نفسه سواء صرح باليمين

يلزم عاقدها الإيجاب والقبول ، واستثنى من لزوم الواهب قوله (إلا) إن يشيه (كخطب) وتبين ونحوهما ما لم
 يجر العرف بدفعه في مقابلة الهبة (فلا يلزمه قبوله) فان جرى عرف باتابته لزمه قبوله (وللمأذون) له في التجارة الهبة للثواب من ماله
 (وللآب في مال ولده) المحجور (الهبة لا ثواب) لا لغيره فلا يجوز كما أنه ليس له إبراء من مال ولده مجاناً وليس الوصى كالآب في جواز
 هبة الثواب (وإن قال) قائل (داري صدقة) أو حبس ووقع ذلك (يمين) أي التزام وتعليق كأن قال إن فعلت كذا فداري صدقة (مطلقاً)

أي لم يمين كزيد أو غير ميمين كالفقراء (أو) (رفع ذلك) (غير عا) أي غير ميمين (ولم يمين) التصديق عليه كأن قال داري صدقة على الفقراء
مثلا (لم يقص عليه) في الصور الثلاث لعدم من يتخصص في غير الميمين (١١٧)

لكن يجب عليه تنفيذه
ذلك فيما بين يمينه
سبحانه وتعالى (ييمين غير
الميمين) لصدقة أو الهبة
أو الحبس في غير الميمين
كأن قال داري صدقة
أو هبة أو حبس على
زيد فيقضى عليه بها له
لصدقه القرية (و) أن قال
داري صدقة (في مسجد
معين) أي مسجد محدد
وعنه غير ميمين ففي القطب
وعدمه (قولان) ولما
يمين فلا يقضى عليه
لمين ولا لميره (وقضى بين
مسلم وذمي فيها) أي في
الدية من لزوم وغيره
(بحكمنا) لا بحكمهم لأن
الاسلام يسلم ولا يبطل
عليه وأما بين ذميين فلا
تعرض لها ولو تراضا
إنا والله أعلم

[درس]

(باب في القطة وأحكامها)
(القطة مال معصوم)
أي يحترم شرعا وهو ملك
غير الحربي فخرج
بمعصوم مال الحربي
والركاز (عرض الضياع)
بأن كان في مضيق
بناظر أي فلاة من
الأرض أو عامر بالتملح
ضد الحراب يخرج به
ما كان يده ماله

الشرعية كوالله لأصدق بداري هي الفقراء أو على زيدان فعلت كذا ولم يصرح بها وليس المراد بها
مجرد الميمين الشرعية كوالله لأصدق بداري على الفقراء أو على زيد لأن هذا وعد بالصدقة وهو إخبار
والكلام هنا فيما يدينه الصدقة (قوله لمين كزيد أو غير ميمين كالفقراء) أي أو لم يقل على شيء بل قال
أن فعلت كذا فداري صدقة وسكت (قوله كأن قال داري صدقة) أي أو هبة أو حبس على الفقراء
أي أو قال صدقة أو حبس أو هبة وسكت (قوله لعدم من يتخصص في غير الميمين) أي كأن هناك ميمين أم لا
وقوله ولعدم قصد القرية في الميمين أي حيث كان ميمين لأنه إنما قصد الامتناع والتشديد على نفسه
(قوله لكن يجب عليه تنفيذ ذلك) أي في الصور المذكورة وحينئذ فيأثم بترك التنفيذ وما ذكره من
وجوب التنفيذ هو المذهب وقيل أنه مستحب (قوله فيقضى عليه بها له) فلو تصدق بداره على زيد
الميمين ثم بعده على الفقراء مثل ما مات زيد وطلبها غير الميمين فإن امتنع بها قضى عليه بذلك نظرا للحال
الأول كما أجاب به ابن الحاج اه عقب (قوله في القضاء) أي أن امتنع وقوله وعدمه أي وعدم
القضاء بأن يؤمر بدفعه له من غير قضاء قولان الأول لابن زرب والثاني لأحمد بن عبد الله (قوله فلا
يقضى عليه لمين ولا لميره) أي وهذا من أفراد قول المصنف سابقا وإن قال داري صدقة يمين الخ
(قوله وقضى بين مسلم وذمي فيها) أي سواء كان الذمي هو الواهب للمسلم أو كان المسلم هو الواهب
للذمي وأصل ذلك في المدونة قال الواوغي ابن عرفة يؤخذ منه عند القضاء بالمكروه لأن قبول هبة
الذمي مكروه اه بن (قوله من لزوم وغيره) من معنى الباء متعلقة بقضى وقوله وغيره أي كاتبة
عليها وعدم لزومها من أصلها (قوله فلا تعرض لها ولو تراضا لينا) وقيل أن تراضا لينا حكما
بينهم بحكم الاسلام فالدية إحدى أمور خمسة فيها عدم الحكم بينهم عند عدم الترافع والخلاف
عند الترافع قال عياض وقد احتاتف هل تحكم بينهم إذا تراضوا إليها في العتق والطلاق والنكاح
والزنا والدية النظر بن .

باب في القطة

اشتهر على ألسنة الفقهاء فتح القاف مع أن قياس فعله في المفعول الذي هو مراد هنا السكون كضحكة
لمن يضحك منه وقدوة لمن يقتدى به والفتح إنما هو القياس في الفاعل يقال رجل ضحكة أي كثير
الضحك منه هزة لمزة أي كثير الهمز والهمز (قوله أي محترم شرعا) أي ثبت له الاحترام في الشرع
بأن لا يجوز لاحد أن يتصرف فيه بغير إذن مستحقه وقول الشارح أي محترم شرعا تفسيره مال المعصوم
وهو يشير إلى أن كلام المصنف يقرأ بالوصفية ويصح قراءته بالاضافة أي مال شخص معصوم أي
حفظ نفسه وماله بالاسلام أو بأداء الجزية ثم إن قوله مال معصوم سواء قرئ بالاضافة أو بالوصفية
يشمل الرقيق الكبير (١) والاصطلاح المتقدم لا لقطة نعم الرقيق الصغير لقطة وقوله عرض للضياع
أورد عليه أنه لم يتعرض لقيد الأخذ بالمال مع أنه إنما يسمى لقطة إذا التفت بالمال فكان الأولى أن
يقول مال معصوم أخذ من مكان خيف عليه الضياع فيه فكان المصنف مال التعريف بالاعم واكتفى
بقوله الآن ووجب اخذه الخ (قوله أي فلاة) المراد بها الحراب (قوله وخرج الابل) أي لانها

(١) قوله يشمل الرقيق الكبير صحيح لأنه يخرج بقوله عرض للضياع قوله آخر ما لو الخ سهوا

ولو حكما بأن وضعه صاحبه بمكان ليرجع إليه وخرج للابل أيضا أو عرض بفتح الميم والراء الخفة مبيها للفاعل والمراد عرض
الضياع له فيه قلب

(وَيْتُ كَانَ) ثَلَاثُ الْمَصُوم (كَلْبَا) (١١٨) مَا ذُو نَافِيَهْ وَأَمَّا غَيْرُهُ فَلَيْسَ بِمَالٍ (وَفَرَسًا وَحِمَارًا) وَبَالِغٌ عَلَى السَّكْبِ لِأَنَّهُ رَجَائِي وَمِنْ مَنَعِ

يَعْنِي أَنَّهُ لَا يُلْتَقَطُ عَلَى مَا
بَعْدَهُ لِتَلَايُتُومُ أَنَّهُ كَضَالَةٍ
بِالْبَلَدِ (وَرَدُّ) لِلْمَالِ لِلْمَلِكِ
(بِمَعْرِفَةِ مَشْدُودٍ فِيهِ)
وَهُوَ الْعَاقِبُ أَيْ الْخُرْقَةُ أَوْ
لِلْمَكْسِيِّ وَنَحْوُهُ لِلرُّبُوطِ
فِيهِ الْمَالُ (وَالْمَشْدُودُ) (بِ)
وَهُوَ الْوَكَاةُ بِالْمَتَى أَيْ الْخِيَطِ
(وَالْمَعْرِفَةُ) (عَدَمُ) بِإِلَّا
يَعْنِي (أَيْ يَقْضَى) لِمَنْ عَرَفَ
ثَلَاثَ بَأْخَذِهِ مِنْ غَيْرِ يَمِينٍ
وَكَذَا بِمَعْرِفَةِ الْأَوَّلِينَ قَطْعُ
الْأَوَّلَى حَذْفُ الْعَدَدِ
لِيَكُونَ جَارِيًا عَلَى الشُّهُورِ
وَيُسْتَفَادُ مِنْهُ مَا ذَكَرَ بِالْأَوَّلَى
وَمَا لَا عَاقِبَ لَهُ وَلَا وَكَاةَ
يَكْتَفِي فِيهِ بِذِكْرِ الْأَوْصَافِ
لِلْقَبِيَّةِ لِقَبْلَةِ الظَّنِّ بِصَدَقِ
الْأَيِّ بِهَا (وَالْو) لَوِ اخْتَلَفَ
اِثْنَانِ فِي الْأَوْصَافِ اللَّفْظَةِ
(قَضَى) لَهُ (أَيْ لِمَنْ عَرَفَ
الثَّلَاثَةَ لِلتَّقْدِيمَةِ) (عَلَى ذِي
الْعَدَدِ وَالْوِزْنِ) وَكَذَا
لِمَنْ عَرَفَ الْأَوَّلِينَ قَطْعُ
عَلَى ذِي الْعَدَدِ وَالْوِزْنِ
يَعْنِي فِي هَذِهِ (وَأِنْ وَصَفَ
ثَانٍ وَصَفَ) شَخْصًا
(أَوَّلَى) أَيْ وَصَفَا كَوْصَفِهِ
(وَلَمْ يَمِينِ) أَيْ يَنْفَصِلُ
(بِهَا) الْأَوَّلُ اقْتِصَالًا
يَكُونُ مَعَهُ إِشَاعَةُ الْخَبَرِ
(حَلْفًا) أَيْ حَلْفُ كُلِّ
مِنْهُمَا أَنَّهَا (وَقَسَمْتُ)
وَنَكُونُهَا كَحَلْفِهِمَا وَيَقْضَى

لَا يَخْصِي عَلَيْهَا الضَّيَاعُ (قَوْلُهُ وَإِنْ كَانَ الْمَلِكُ الْمَصُومُ) أَيْ الَّذِي عَرَضَ لِلضَّيَاعِ (١) (قَوْلُهُ فَلَيْسَ بِمَالٍ)
أَيْ فَلَا يَدْخُلُ فِي كَلَامِهِ (قَوْلُهُ أَنَّهُ لَا يُلْتَقَطُ) أَيْ وَأَنَّهُ غَيْرُ مَالٍ فَأَقَادَ بِالْمُتَابَعَةِ أَنَّهُ مَالٌ يُلْتَقَطُ وَأَمَّا لَمْ
يَقْطَعُ سَارِقَهُ مَعَ أَنَّهُ مَالٌ قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ دَرَاهِمٍ وَجَدَ بِالشَّبْهِ (قَوْلُهُ أَنَّهُ كَضَالَةٍ الْإِبِلِ) أَيْ فَلَا
يُلْتَقَطُ (قَوْلُهُ وَرَدَ بِمَعْرِفَةِ الْخ) أَيْ وَلَا يَجُوزُ لَوَاجِدُهَا أَنْ يَأْخُذَ مِنْ رِبْعِهَا أَجْرَةٌ وَهِيَ لِلْمَسْمِيِّ بِالْحَلَاوَةِ
إِلَّا عَلَى سَبِيلِ الْمُبَةِ أَوْ الصَّدَقَةِ قَالَهُ شَيْخُنَا (قَوْلُهُ أَيْ الْحُرْقَةُ الْخ) أَيْ عَلَى الْوَعَاءِ الَّتِي تَكُونُ فِيهَا
الْتَفَقَةُ عِنَاصًا أَخَذًا لِمَا مِنْ الْعَفْصِ وَهُوَ الثَّانِي لِأَنَّ الْوَعَاءَ شَيْءٌ عَلَى مَا فِيهَا (قَوْلُهُ أَيْ يَقْضَى لِمَنْ عَرَفَ ذَلِكَ)
أَيْ مَا ذَكَرَ مِنَ الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ (قَوْلُهُ وَكَذَا بِمَعْرِفَةِ الْأَوَّلِينَ قَطْعُ) أَيْ كَأَنَّهُ ظَاهِرٌ لِلدُّوْنِ خِلَافًا لِمَنْ قَالَ
لَا يَدُ مِنَ الْيَمِينِ إِذَا عَرَفَ الْعَاقِبَ وَالْوَكَاةَ قَطْعُ وَهُوَ قَوْلُ أَشْهَبَ وَالْخِلَافُ عِنْدَ عَدَمِ الْمَعَارِضِ وَأَمَّا
عِنْدَ وَجُودِهِ فَلَا خِلَافَ أَنَّهُ إِذَا عَرَفَ فِيهَا قَطْعُ فَإِنَّهُ لَا يَأْخُذُهَا إِلَّا بِيَمِينٍ (قَوْلُهُ الْمَقِيدَةُ لِقَبْلَةِ الظَّنِّ الْخ)
أَيْ كَمَا أَنَّهُ يَنْبَغِي عَلَى الظَّنِّ صَدَقَ مِنْ عَرَفَ الْعَاقِبَ وَالْوَكَاةَ (قَوْلُهُ وَلَوْ اخْتَلَفَ اِثْنَانِ فِي أَوْصَافِ
الْقَطْعَةِ) أَيْ بِأَنَّ وَصْفَهَا أَحَدُهُمَا بِأَوْصَافٍ وَالْآخَرُ بِأَوْصَافٍ وَكَانَ كُلُّ مِنْ أَوْصَافٍ هَذَا وَأَوْصَافٍ
هَذَا مَوْجُودَةً فِيهَا (قَوْلُهُ قَضَى لَهُ) (أَيْ مِنْ غَيْرِ يَمِينٍ) (قَوْلُهُ يَمِينٍ فِي هَذِهِ) أَيْ وَأَمَّا فِي الْأَوَّلَى فَالْقَضَاءُ لَهُ
مِنْ غَيْرِ يَمِينٍ كَمَا عَلِمْتُ فِي الْمَوَاقِفِ عَنْ أَصْبَحَ أَنَّهُ يَقْضَى بِهَا لِمَنْ عَرَفَ الْعَاقِبَ قَطْعُ يَمِينٍ عَلَى
ذِي الْعَدَدِ وَالْوِزْنِ أَهْ وَكَذَا يَقْضَى بِهَا لِمَنْ عَرَفَ الْعَاقِبَ وَالْعَدَدَ عَلَى مَنْ عَرَفَ الْعَاقِبَ وَالْوَكَاةَ يَمِينٍ
هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ لِمَجْمَعِ بَيْنَ صَفَتَيْنِ أَحَدَاهُمَا ظَاهِرِيَّةٌ وَالْآخَرَى بَاطِنِيَّةٌ خِلَافَ الثَّانِي فَإِنَّهُ جَمْعُ بَيْنَ صَفَتَيْنِ
ظَاهِرِيَّتَيْنِ وَهَذَا لَا يَمَارِضُ الْخَبَرَ لِحُلْمِهِ عَلَى مَا إِذَا عَرَفَهُمَا وَالثَّانِي لِمَنْ عَرَفَ شَيْئًا مِنْهُمَا وَمَا هُنَا عَرَفَ الثَّانِي
بَعْضُهُمَا وَشَيْءًا آخَرَ كَذَا قِيلَ وَنُتِيَ فِيهِ بِأَنَّ الصِّفَاتِ لِلذِّكْرِ فِي الْحَدِيثِ وَهِيَ الْعَاقِبَةُ وَالْوَكَاةُ
إِذَا كَانَتَا أَقْوَى الْأَوْصَافِ الْمُحْمَلَةِ لِقَبْلَةِ الظَّنِّ فَالْاِثْنَانِ أَقْوَى مِنْ وَاحِدٍ مَعَ غَيْرِهِمَا تَدْبِرُ (قَوْلُهُ وَإِنْ
وَصَفَ ثَانِ الْخ) حَاصِلُهُ أَنَّ اللَّفْظَةَ إِذَا وَصَفَهَا شَخْصًا وَصَفَا يَسْتَحْتَفِ بِهَا وَبَعْضُهَا وَلَمْ يَنْفَصِلْ بِهَا
اقْتِصَالًا يَكُونُ مَعَهُ إِشَاعَةُ الْخَبَرِ بِأَنَّ لَمْ يَنْفَصِلْ بِهَا أَصْلًا أَوْ اقْتِصَلَ بِهَا لَكِنْ لَا يَكُونُ مَعَهُ إِشَاعَةُ الْخَبَرِ
لِأَوْصَافِ ثَانٍ ثُمَّ جَاءَ شَخْصًا آخَرَ فَوْصَفَهَا بِوَصْفٍ مِثْلَ وَصْفِ الْأَوَّلِ فِي كَوْنِهِ مُوجِبًا لِاسْتِحْقَاقِهَا
سِوَاهُ كَانَ وَصْفَ الثَّانِي عَيْنَ وَصْفِ الْأَوَّلِ أَوْ غَيْرِهِ حَيْثُ لَا يَقْضَى لِأَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ بِوَصْفِهِ فَإِنْ كَانَ
وَاحِدٌ مِنْهُمَا يَحْلِفُ أَنَّهَا لَهُ وَتَقْسِمُ بَيْنَهُمَا وَكَذَا لَوْ نَكَلَا وَيَقْضَى لِلْحَالِفِ عَلَى التَّامِّ أَمَّا لَوْ كَانَ الْأَوَّلُ
اقْتِصَلَ بِهَا اقْتِصَالًا يَكُونُ مَعَهُ إِشَاعَةُ الْخَبَرِ لَثَانِي أَوْ قَسَا الْخَبَرَ قَبْلَ اقْتِصَالِهِ بِهَا فَلَا شَيْءَ لِلثَّانِي لِاحْتِمَالِ
أَنَّهُ يَكُونُ مَعَ وَصْفِ الْأَوَّلِ أَوْ رَأَاهَا مَعَهُ فَعَرَفَ أَوْصَافَهَا (قَوْلُهُ أَيْ وَصَفَا كَوْصَفِهِ) أَيْ فِي كَوْنِهِ
مُوجِبًا لِاسْتِحْقَاقِهَا سِوَاهُ كَانَ عَيْنَ وَصْفِ الْأَوَّلِ أَوْ غَيْرِهِ (قَوْلُهُ حَلْفًا وَقَسَمْتُ) أَيْ وَلَا يَرْجِعُ
الْأَوَّلُ الَّذِي أَخَذَهَا بِوَضْعِ الْيَدِ لَانِ التَّرْجِيحَ بِالْحُجُوزِ أَعْمَاهُ فِي الْمَجْهُولَاتِ وَهَذَا مَالٌ عَلِمَ أَنَّهُ لِقَطْعَةٍ كَذَا
قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ وَقَالَ اشْتَبَهَتْهَا تَكُونُ لِلْأَوَّلِ الَّذِي أَخَذَهَا لِتَرْجِيحِ جَانِبِهِ بِالْحُجُوزِ (قَوْلُهُ وَنَكُونُهَا
كَحَلْفِهِمَا) أَيْ عَلَى الرَّاجِحِ خِلَافًا لِمَنْ قَالَ أَنَّهُمَا إِذَا نَكَلَا تَبْقَى يَدُ الْمُتَلَقِّطِ وَلَا تَعطَى لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا
أَدَامَا نَا كَلِمَتَيْنِ بَقِيَ شَيْءٌ آخَرُهُمَا وَالْوَصْفُ بِشَخْصٍ وَصَفَا يَسْتَحْتَفِ بِهَا وَخَذَهَا ثُمَّ أَقَامَ آخَرِيَّتَهَا لَهَا
فَإِنَّهُ يَقْضَى بِهَا لَثَانِي وَتَنْزَعُ مِنَ الْأَوَّلِ وَلَوْ اقْتِصَلَ بِهَا (قَوْلُهُ لَمْ يُوْرَخَا) أَيْ الْمَلِكُ كَأَنَّهُ يَنْقَلِبُ بِنَ وَغَيْرِهِ

(١) قَوْلُهُ عَرَضَ لِلضَّيَاعِ أَيْ تَبَيَّنَ لَهُ بِاسْتِقْرَارِهِ فِي عَمَلٍ غَاثُهُ الضَّيَاعُ فِيهِ فَكَلَامُهُ عَلَى الْوَضْعِ الْأَصْلِيِّ لَا
قَلْبَ فِيهِ خِلَافًا لِمَنْ قَالُوا وَالشَّارِحُ قَدْ بَنَى عَلَى تَوْحِيدِهِ وَلَا يَحْتَجُّ عَلَى التَّمَأُّلِ فَسَادُ الْمَعْنَى عَلَى الْقَوَابِلِ أَهْ

وَقَالَ
لِلْحَالِفِ عَلَى التَّامِّ كَيْتَيْنِ مُتَسَاوِيَتَيْنِ فِي الْعَدَالَةِ أَقَامَ كُلُّ مِنْهُمَا بَيْنَةَ تَشْهَدُ
وَالْحَالِفَاتِهَا (لَمْ يُوْرَخَا) أَيْ لَمْ يَذْكُرْ تَارِيخَهَا حَلْفًا وَقَسَمْتُ بَيْنَهُمَا أَضْأَلُوْا اقْتِصَلَ مِنْ أَخَذَهَا (وَالْإِ) بِأَنَّ أَرْخَا (فَلَا قَدَمَ) تَارِيخَهَا

ومثله صاحب المؤرخة دون الأخرى (ولا ضمان على) ملتقط (دافع) لها (بوصف) أى بسبب وصفها وصفا يستحقها بشرعاً لا لأنه دفعها بوجه جائز (وإن قامت بينة) بأنها (لغيره) أى لغير من أخذها (١١٩) ويبقى الكلام بين المدعى الثاني والأخذ

لها ويجرى الحكم على مامر
(واستوفى بالواصفين)
أى يجب التمسك بوصفهم
الدفع لمن أتى بصفة من
الصفات للصفة العفاس
أو الوكاه باجتهاد الحاكم
(إن جهل) من ذكر
الصفة الواحدة (غيرها)
لعل غيره أن يأتي بأثبتها
وصفها هو به فأخذها
لم يأت أحد بأثبت مما أتته
الأول ولم يأت أحد
أصلاً استحقها الأول
(لا) إن (غلط) بل ثبت
ذكر العفاس أو الوكاه على
خلاف ما هو عليه ثم ادعى
الطلط فلا تدفع له أصلاً
(على الظاهر) لظهور
كذبه بخلاف الجاهل فانه
مذكور بقوله لا أدري أو
نسيت (ولم تضر) أى
لا يضر من عرف العفاس
والوكاه أو أحدهما
(جهل بقدره) أى عدم
الشيء الملتقط لا احتمال أن
يكون أخذ شيئاً سهواً لا يعلم
قدر ما بقى ثم ذكر حكم
الالتقاط بقسوه
(ووجب أخذه) أى
مالك المصوم الذى عرض
للاضياع (لخوف الخائن)
لو ترك مع علمه أمانة نفسه
بدليل ما يده لوجوب

وقال شيخنا لم يؤرخا السقوط وهو تابع في ذلك لما كتبه شيخه الشيخ عبد الله عن سيدى محمد الزرقانى
(قوله) والله صاحب المؤرخة دون الأخرى (أى أن البيتين إذا أرخت إحداهما دون الأخرى فان
اللقطة تكون لصاحب المؤرخة ، هذا إذا تكافأتا في العدالة كما هو الموضوع أو كانت للمؤرخة أعدل بل
ولو كانت التى لم تؤرخ أعدل لأن ذات التاريخ تخدم على الزائدة في العدالة عند التضارب ، كذا قرر عجب
(قوله بوصف) أى بجنس وصف الصادق بالواحد وللمتعدد (قوله وإن قامت بينة الخ) أى هذا إذا كان
المدعى لها بعد أخذها وصفها وصفا تؤخذ به بل وإن قامت له بينة بها (قوله ويجرى الحكم على مامر) أى
من وصف الثاني وصف أول ولم يبين بها أو بان ومن إقامة بينة لكل منهما أولاً أحدهما (قوله وعدم
الدفع) أى عاجلاً (قوله إن جهل غيرها) يعنى أنه لم يعلمه بأن قال حين السؤال عنه لا أدري ما هو أو قال
كنت أعلمه ونسيت ولا يحارض الاستيناء ما مر عن أصبغ من دفعها لو اصف العفاس دون من عرف
الوزن والمعد لأن دفعها له لا ينافى الاستيناء (قوله فان لم يأت أحد بأثبت مما أتى به الأول الخ) أى بأن
كان وصف الأول أكثر إثباتاً هذا هو المراد وأما إذا تساوى في الإثبات فانها تقسم بينهما كما مر (قوله لا
إن غلط) أى أنه إذا عرف العفاس وغلط في الوكاه بأن قال الوكاه كذا فإذا هو بخلاف ذلك
أو عرف الوكاه وغلط في العفاس فلا تدفع له قال ابن رشد وهو أعدل الأقوال عندى بخلاف ما إذا
عرف العفاس والوكاه أو أحدهما وغلط في الصفة فقط كأن قال بئادقة فإذا هى محاييب أو بالعكس
أو قال هى زبديّة فإذا هى محمديّة أو العكس فانها لا تدفع له اتفاقاً كما في القدمات (قوله) ولم يضر جهله
بقدره (أى كأنه لا يضر غلظه وإخباره بزيادة لاحتمال الاغتياي عليه فيها وأما غلظه وإخباره بنقص
فيه قولاً لا قيل تدفع له لاحتمال عذره بسهو مثلاً وقيل لا تدفع له لبعد احتمال أن أحداً زادها
والموضوع أنه عرف العفاس والوكاه أو أحدهما غاية الأمر أنه أخبر بأقل من عددها ومثل هذه
المسئلة في جريان القولين ما إذا عرف العفاس والوكاه أو أحدهما ولكن جهل صفة الدنانير بأن قال
لا أدري هل هى محاييب أو بئادقة وكذا إذا لم يعرف شيئاً من العلامات الدالة عليها إلا السكة بأن قال
هى محمديّة أو زبديّة ولم يعرف عفاصها ولا وكاهها ولا وزنها ولا عددها قليل لا تغطى له وهو قول
سحنون وقال يحيى تغطى له إذا عرف السكة وعرف نفس الدنانير إن كان فيها نقص وأصاب في ذلك
(قوله بدليل ما بعده) الحق كما قال بن أنه لا دلالة فيما بعده على تهديد هذا بعلمه أمانة نفسه بل للتبادر
من قول المصنف لا إن علم خيائته إدراج الشك فيما قبله وإدراج الشك في قوله وإلا كره من تصرفات
الشارح تبعاً لمبق ولا يؤخذ من المصنف وحاصل الفقه أنه يجب الأخذ بشرطين إن خاف الخائن
ولم يعلم خيائته نفسه بأن علم أمانة نفسه أو شك فيها فان علم خيائته نفسه حرم الأخذ خاف الخائن
أم لا وإن لم يخف الخائن كره علم أمانة نفسه أو شك فيها فالوجوب في صورتين وكذلك الحرمة
وكذلك الكراهة خلافاً لما قاله الشارح (قوله فيحرم أخذه) أى هذا إذا لم يخف خائناً بل ولو خاف
خائناً فيحرم أخذه في هاتين الصورتين كذا قاله أهل المذهب وتبعهم الشارح وبحث فيه
ابن عبد السلام قائلاً إن حرمة أخذه إذا علم خيائته نفسه ولم يخف خائناً ظاهرة وأما إذا
خاف خائناً فالظاهر أنه يجب عليه أخذها في تلك الحالة وترك الغيابة ولا تكون خيائته
نفسه عذراً مسقطاً عنه وجوب حفظها من الخائن واستظهر بحته الخطاب فعلى هذا يكون
دجوب الأخذ في ثلاث صور : ما إذا خاف الخائن وعلم أمانة نفسه أو شك فيها أو علم خيائتها

حفظ مال الغير حينئذ (لا إن علم خيائته هو فيحرم) أخذه ولو خاف خائناً (وإلا) بأن لم يخف خائناً (كره) ولو علم أمانة نفسه
كأن اخاف الخائن وشك في أمانته هو

(تحريراً أحسن) فالوجوب في صورة (١٣٠) والحرمة في صورتين والكرهية في ثلاثة (و) وجب (تعريفه) أي الملتقط

(سنة) كذا من يوم
الالتقاط فان أخره سنة
تبره فليكن ضمن (ولو)
كأن الملتقط (كذلك)
ويعتبر ودراهم كصرفه
فليكن لأنها ليست من التافه
لكن الراجح أنها وإن
كانت فوق التافه إلا أنها
دون الكثير الذي له بال
فصرفها لهما عند الأكثر
مقتضى طلبها لا سنة
(لا تأمناً) أي لا إن كان
تأمن لا تلتفت إليه النفوس
كل الالتفات وهو ما دون
الدرهم السريع أو مالا
تخفف النفس إليه وتمسح
فأباً بتركه كصا وسوط
وشيء من نمر أو زبيب
فلا يعرف له أكله إذا لم
يعلم ربه وإلا منع وضمن
(مظان طلبها يكسب
مسجد) لا داخله (في كل
يومين أو ثلاثة) مرة
(نفسه أو بمن يثق به)
أي بأمانته (أو بأجرة
منها) أي من القطة إن لم
(يعرف مثله) بأن كان
الملتقط من ذوى الهبات
وإلا ضمن كما لو تراخى
في التعريف حتى هلك
(ه) عرفها وجوباً
(بالدينير) معاً (إن
وجدت بينهما) لأنها
حيث من مظان طلبها
(ولا يذكر) العرف

والحرمة في صورة هي ما إذا لم يخف الخائن وعلم خيانه نفسه والكرهية في صورتين وهما إذا لم يخف
خائناً وشك في أمانة نفسه أو علم أمانتها والحاصل أن مجموع الصور ست لأن مريد الالتقاط إيمان
يعلم أمانة نفسه أو خيانتها أو شك فيها وفي كل إيمان يخاف الخائن لو ترك الأخذ أولاً وقد علمت
أحكامها ثم كل من الوجوب والكرهية مقيد بما إذا لم يخف على نفسه من الحاكم وإلا لم يأخذها كافي
عقب (قوله على الأحسن) فيه إجمال لأنه يوم أن الخلاف والاستحسان في صور الكراهية كلها
وليس كذلك إما هو في صورة واحدة وهي أن لا يخاف خائناً ويعلم أمانة نفسه فثلاثة أقوال للمالك
الاستحباب والكرهية والاستحباب فيها له بال والكرهية في غيره واختار التونسي من هذه
الأقوال الكراهية مطلقاً كما في الجواهر وإليه أشار المصنف بالأحسن وأما إذا لم يخف خائناً وشك
في أمانة نفسه فيكره له أخذه اتفاقاً (قوله أي الملتقط) هو بفتح القاف إن جعلت الإضافة في
تعريفه من إضافة المصدر لمفعوله أي وجب أن يعرف الملتقط الشيء الملتقط سنة أو بكسر القاف
إن جعل من إضافة المصدر لمفعوله (قوله فان أخره) أي من غير تعريف سنة ثم عرفه النخ وهذه
عبارة اللخمي وإنما قيد بالسنة لأن الضمان إذا ضاعت حال التعريف إنما يكون إذا أخره سنة
وأما إن أخره أقل من سنة ثم شرع فيه فضاقت فلا ضمان يقول ابن عبد السلام ينبغي أن لا يقيد
التأخير بالسنة فيه نظر (قوله ولو كدلو) دخل تحت الكاف المحلاة وقوله كصرفه أي بمائة
لصرف الدينار في القدر (قوله لأنها ليست من التافه) أي بل هي فوقه (قوله لکن الراجح أنها)
أي الدلو والدنانير والدرهم (قوله لا سنة) أي خلافاً لظاهر المصنف والحاصل أن ظاهر
المصنف أن المال الملتقط إما تافه أو فوق التافه فالأول لا يعرف أصلاً والثاني يعرف سنة والراجح
أن المال الملتقط إما تافه وهو ما دون الدرهم وإما كثير له بال وهو ما فوق الدينار وإما فوق التافه
ودون الكثير الذي له بال وهو الدينار فأقل إلى الدرهم فالأول لا يعرف أصلاً والثاني يعرف سنة
والثالث يعرف أياماً حتى يغلب على الظن أن صاحبه تركه وله الملتقط التصرف فيه بعد تلك الأيام على
هذا القول لا بعد سنة، كذا قرر شيخنا (قوله لا تأمناً) بالنصب عطف على محل كدلو لأنه خبر لكان
المحذوفة بعدلو كما أشار له الشارح (قوله كصا وسوط) أي لا كبير قيمة لهما (قوله وله أكله إذا
لم يعلم ربه) أي ولا ضمان عليه (قوله بكباب مسجد) أي وسوق ولو داخله (قوله في كل يومين
أو ثلاثة مرة النخ) هذا في غير أول زمان التعريف أما في أوله فينبغي أن يكون أكثر من ذلك ففي كل
يوم مرتين ثم في كل يوم مرة ثم في كل يومين مرة ثم في كل ثلاثة أيام مرة ثم في كل أسبوع مرة كذا ذكره
شارح الوطأ (قوله نفسه) متعلق بتعريفه كما إن قوله بمظان طلبها كذلك لا اختلاف معنى الجارين
لأن الأول منها بمعنى في والثاني للأكل (قوله أو بمن يثق به) أي بأمانته أي وإن لم يساوه في الأمانة
فاذا ضاعت ممن يثق به فلا ضمان والفرق بينه وبين ضمان المودع إذا أودع ولو أمينا أن ربهاناً لم يعينه
لحفظها بخلاف الوديعة (قوله وإلا ضمن) أي وإلا بأن كان ممن يعرف مثله واستأجر من يعرفها
وضاعت منه ضمن ثم إن قوله إن لم يعرف مثله هذا التقيد تبع فيه المصنف ابن الحاجب التابع
لابن شاس كما قاله ابن عرفة وظاهر اللخمي عن ابن شعبان أن الملتقط أن يدفعها لمن يعرفها
بأجرة منها ولو كان ممن يلي تعريفها بنفسه إذا لم يلتزمه (قوله ولا يذكر العرف وجوباً جنسها)
أي مثل حيوان أو عين (قوله على المختار) أي على ما اختاره اللخمي من الخلاف والقول الثاني
يجوز للعرف أن يذكر جنس القطة وعبارة اللخمي وإن لا يذكر جنسها أحسن أي والقول
بعدم ذكر جنسها أحسن من مقابله (قوله كمال النخ) أي بأن يقول يا من ضاع له مال أو شيء
يذكر أمارته ويأخذه (قوله وأولى عدم ذكر النوع) أي مثل بقرة أو حمارة أو ذهب

والصنف لأن ذكر الجنس يؤدي اذهان بعض الخذاق إلى معرفة العفاص والوكاء باعتبار جرى العادة (ودفعت لغيره) بكسر الحاء أفصح من فتحها أى عالم أهل الذمة وقد يطلق على عالم المسلمين (إن) وجدت بقرية (١٣١) ذمة (أى ليس فيها إلا أهل

الذمة (قوله والصنف) مثل بادفة أو محاييب أو باللات (قوله ودفعت لغيره) بحيث فيه ابن رشد بإمكان أن تكون مسلم فلا احتياط أنها لا تدفع للغير إلا بعد تعريفها النظر بن (قوله بكسر الحاء أفصح من فتحها) أى كما قال الجوهري وصدر عياض في المشرق بالفتح وقال إنه رواه المحدثين (قوله أى عالم أهل الذمة) سمى حبراً بكسر الحاء تسمية له باسم الحبر الذى يكتب به وظاهر الصنف أنها إذا وجدت في القرية التى ليس فيها إلا أهل الذمة تدفع للغير سواء كان ذلك الحبر من المحل الذى وجدت فيه اللقطة أم لا والظاهر أن الدفع له مندوب إذ للمنفعة أن يعرفها بنفسه ولم يجب عليه التعريف لئلا يكون فيه خدمة لأهل الذمة فإن لم يكن حراً فانظر هل تدفع لراعيهم أى عابدهم أو للسلطان والظاهر الأول لقلة اشتغال الراهب بالنسبة للسلطان (قوله وله حبسها) أى حتى يظهر ربه (قوله فللمنفعة هذه الأمور الثلاثة) اعلم أن ما ذكره المصنف من محير للمنفعة بين الأمور الثلاثة إذا كان المنفذ غير الامام وأما الامام فليس له إلا حبسها أو بيعها لأصحابها ووضع منها في بيت المال وليس له التصديق بها ولا ملكها لمشقة خلاص ما في ذمته بخلاف غيره اه عبق (قوله خلافاً لمن قال) أى وهو الباجى وفقاً للشافعى وقوله ويجب تعريفها أبداً أى لا احتمال أن تكون من حاج ولا ينسب له العود في السنة واستدل الباجى بحديث لا تحل لقطتها وأجاب المشهور بأن المراد لا تحل قبل السنة وإنما نهى النبي ﷺ على ذلك في مسكة مع أن عدم حلها قبل السنة عام في مسكة وغيرها لئلا يتوهم عدم تعريف لقطتها بانصراف الحجاج فتأمل (قوله أى في التصديق بوجهه) أى عن ربه أو عن نفسه (قوله كنية أخذها) أى ملكها وقوله أى قبل التقاطها أى قبل أخذها (قوله ولو قال كنية ملكها قبله) أى ثم أخذها (قوله فنوى أخذها تملكها) أى قبل أن يضع يده عليها نوى أخذها تملكها ثم أخذها حازقت منه أو غصبت فإنه يضمنها (قوله لانه بتلك النية مع وضع يده عليها) أى مع فعل الوضع حين نيته وهذا إشارة إلى أن مجرد نية الاغتيا لا تعتبر كما هو المشهور (قوله كما إذا نوى التملك قبل السنة بعد وضع يده عليها) أى للتعريف لأن نية الاغتيا هنا لم تجرد بل قارنها بالكف عن التعريف وقد جعل حضمير قبلها للسنة وحمل الصنف على هذه الصورة مرتضياً بحث ابن عرفة من الضمان في هذه الصورة والحاصل أن الصور ثلاث الأولى ما إذا رآها مطروحة فنوى أخذها تملكها ثم تركها ولم يأخذها فتلقت الثانية ما إذا نوى تملكها وأخذها فافتت الثالثة ما إذا أخذها للتعريف ثم نوى تملكها قبل تمام السنة في الصورة الأولى لا ضمان عليه لان نية الاغتيا وحدها لا تعتبر وفي الثانية الضمان قطعاً لمصاحبة فعله وهو أخذها لنية الاغتيا وفي الثالثة لا ضمان عليه عند ابن عبد السلام نظراً إلى أن نية الاغتيا مجردة عن مصاحبة فعل إذ غاية الامر أن النية تبدلت مع قيام اليد وقال ابن عرفة بالضمان نظراً إلى أن نية الاغتيا قد صاحبتها فعل وهو الكف عن التعريف وارتضاه وحمل المصنف على هذه الصورة وشارحنا تبعاً لغيره حملة على الصورة الثانية (قوله وكما يضمن في ردها لموضعها أو غيره) أى بعد بعد من أخذها والحال أنها ضاقت بعد الرد، واعلم أن كلام المصنف في أخذها للكره وهو ما إذا لم يخف عليها من خائن واعلم أمانة نفسه أوشك فيها لافي الواجب لضمانه ردها مطلقاً من قرب أو بعد اتفاقاً لتركه للواجب فلا يصح فيه قوله الا بقرب فتأويلان ولا في الحرم لضمانه بأخذها إن لم يردّها مكانه الا ان ردها فيه واجب (قوله فان أخذها لغير الحفظ) أى لغير التعريف الحقيقي بأن أخذها السؤال جماعة هل هي لهم

أو فضة (قوله والصنف) مثل بادفة أو محاييب أو باللات (قوله ودفعت لغيره) بحيث فيه ابن رشد بإمكان أن تكون مسلم فلا احتياط أنها لا تدفع للغير إلا بعد تعريفها النظر بن (قوله بكسر الحاء أفصح من فتحها) أى كما قال الجوهري وصدر عياض في المشرق بالفتح وقال إنه رواه المحدثين (قوله أى عالم أهل الذمة) سمى حبراً بكسر الحاء تسمية له باسم الحبر الذى يكتب به وظاهر الصنف أنها إذا وجدت في القرية التى ليس فيها إلا أهل الذمة تدفع للغير سواء كان ذلك الحبر من المحل الذى وجدت فيه اللقطة أم لا والظاهر أن الدفع له مندوب إذ للمنفعة أن يعرفها بنفسه ولم يجب عليه التعريف لئلا يكون فيه خدمة لأهل الذمة فإن لم يكن حراً فانظر هل تدفع لراعيهم أى عابدهم أو للسلطان والظاهر الأول لقلة اشتغال الراهب بالنسبة للسلطان (قوله وله حبسها) أى حتى يظهر ربه (قوله فللمنفعة هذه الأمور الثلاثة) اعلم أن ما ذكره المصنف من محير للمنفعة بين الأمور الثلاثة إذا كان المنفذ غير الامام وأما الامام فليس له إلا حبسها أو بيعها لأصحابها ووضع منها في بيت المال وليس له التصديق بها ولا ملكها لمشقة خلاص ما في ذمته بخلاف غيره اه عبق (قوله خلافاً لمن قال) أى وهو الباجى وفقاً للشافعى وقوله ويجب تعريفها أبداً أى لا احتمال أن تكون من حاج ولا ينسب له العود في السنة واستدل الباجى بحديث لا تحل لقطتها وأجاب المشهور بأن المراد لا تحل قبل السنة وإنما نهى النبي ﷺ على ذلك في مسكة مع أن عدم حلها قبل السنة عام في مسكة وغيرها لئلا يتوهم عدم تعريف لقطتها بانصراف الحجاج فتأمل (قوله أى في التصديق بوجهه) أى عن ربه أو عن نفسه (قوله كنية أخذها) أى ملكها وقوله أى قبل التقاطها أى قبل أخذها (قوله ولو قال كنية ملكها قبله) أى ثم أخذها (قوله فنوى أخذها تملكها) أى قبل أن يضع يده عليها نوى أخذها تملكها ثم أخذها حازقت منه أو غصبت فإنه يضمنها (قوله لانه بتلك النية مع وضع يده عليها) أى مع فعل الوضع حين نيته وهذا إشارة إلى أن مجرد نية الاغتيا لا تعتبر كما هو المشهور (قوله كما إذا نوى التملك قبل السنة بعد وضع يده عليها) أى للتعريف لأن نية الاغتيا هنا لم تجرد بل قارنها بالكف عن التعريف وقد جعل حضمير قبلها للسنة وحمل الصنف على هذه الصورة مرتضياً بحث ابن عرفة من الضمان في هذه الصورة والحاصل أن الصور ثلاث الأولى ما إذا رآها مطروحة فنوى أخذها تملكها ثم تركها ولم يأخذها فتلقت الثانية ما إذا نوى تملكها وأخذها فافتت الثالثة ما إذا أخذها للتعريف ثم نوى تملكها قبل تمام السنة في الصورة الأولى لا ضمان عليه لان نية الاغتيا وحدها لا تعتبر وفي الثانية الضمان قطعاً لمصاحبة فعله وهو أخذها لنية الاغتيا وفي الثالثة لا ضمان عليه عند ابن عبد السلام نظراً إلى أن نية الاغتيا مجردة عن مصاحبة فعل إذ غاية الامر أن النية تبدلت مع قيام اليد وقال ابن عرفة بالضمان نظراً إلى أن نية الاغتيا قد صاحبتها فعل وهو الكف عن التعريف وارتضاه وحمل المصنف على هذه الصورة وشارحنا تبعاً لغيره حملة على الصورة الثانية (قوله وكما يضمن في ردها لموضعها أو غيره) أى بعد بعد من أخذها والحال أنها ضاقت بعد الرد، واعلم أن كلام المصنف في أخذها للكره وهو ما إذا لم يخف عليها من خائن واعلم أمانة نفسه أوشك فيها لافي الواجب لضمانه ردها مطلقاً من قرب أو بعد اتفاقاً لتركه للواجب فلا يصح فيه قوله الا بقرب فتأويلان ولا في الحرم لضمانه بأخذها إن لم يردّها مكانه الا ان ردها فيه واجب (قوله فان أخذها لغير الحفظ) أى لغير التعريف الحقيقي بأن أخذها السؤال جماعة هل هي لهم

ضمان قطعاً وعن بعد يضمن أخذها للحفظ أم لا (وذو الرق كذلك) أى أن الرقيق كالحرة في جميع ما تقدم من وجوب الالتقاط

وعدمه والضمان وعدمه وليس (١٣٣) لسيده منعه منه (و) ان ضاعته منه (قبل السنة) تفريطاً وبه دنية تملك نجابة (في رقبته)

فيباع فيها ما لم يخدمه سيده
وليس له إسقاطها عنه
وأما بعد السنة ففي ذمة
بيعه بها إذا عتق ولا
يباع فيها (وله) أي للملتقط
سراً أو عبداً (أكل) ما
يُضدُّ (لوني كفا كفة
ولم وخضر ولا يضمن
(ولو) وجد (بقربة)
أي علم كآلو وجد بغامر
وليس عليه تعريضه لكن
ينبغي الاستيناء به قليلا
وأما مالا يفسد كالتمر
فليس له أكله فان أكله ضمن
إن كان له عن (و) له أكل
(شاة) وجدها (بغفاء)
ولم يتيسر حملها للعمران
ولا ضمان فان حملها للعمران
ولو مذبوحة فربها أحق
بها إن علم وعليه أجرة
حملها ووجب تعريضها إن
حملها حية كآلو وجدها
بغرب العمران أو اختلطت
بضمه في للرعى (كقبر
بجعل خوف) من سباع
أو جوع أو عطش أو من
الناس بغفاء وعسر سوقها
لعمران فله أكلها ولا
ضمان عليه (والا) بأن
كانت بعمل أمن بالغفاء
(مركت) نان أخذها عرف
كالو كانت بالعمران فان
أكلها ضمن (كأبل) فانها
ترك ولو بعمل خوف
لا خوف خائن (وإن

أما فقالوا لا، ويقال لهذا تعريف حكى وليس المراد بغير الحفظ الاغتبال لأن الرد في هذا واجب
فلا يظهر قوله وعن بعد ضمن الخ وقوله أخذها للحفظ الأولى حذفه لانه خروج عن الموضوع
(قوله وعدمه) أي وعدم وجوب الالتقاط وهو حرمة وكرهته (قوله وليس لسيده منعه منه) أي
من الالتقاط لأنه يعرفها حال خدمه (قوله وليس له إسقاطها) أي إسقاط ضمانها عنه (قوله وأما
بعد السنة) أي وأما إذا ضاعت بعد السنة بتفريط أو تصدق أو تملكها (قوله ولا يضمن ولو وجد
بقربة) أي هذا إذا وجد بغامر أي خراب بل ولو وجد بقربة وعمل عدم الضمان إذا كان أكل ما يفسد
بالتأخير حيث لم يكن عالماً بربه حين الالتقاط وإلا ضمن له قيمته ثم إن ظاهر الشارح أن ما يفسد
بالتأخير الذي لا يعلم بربه لا ضمان على الملتقط إذا أكله سواء كان تافهاً أو له عن وعن وهو ما نقله طي
والذي في ح وتبعه عبق ان عدم الضمان فيها إذا أكل ما يفسد بالتأخير مقيد بما إذا كانت تافهاً
لأنه له وإلا ضمن قيمته لربه إذا جاء وحينئذ فلا فرق فيما له ممن بين ما يفسد بالتأخير وما لا يفسد
إلا جواز القدوم على الأكل ابتداء من غير تعريف فيما يفسد ومنعه في غيره (قوله وليس عليه تعريضه)
أي بل يأكله من غير تعريف كما هو ظاهر ابن رشد وابن الحاجب وما يؤخذ من ظاهر المدونة من
التعريف فهو ضئيف كما في عبق (قوله لكن ينبغي الاستيناء الخ) الذي لابن عرفة أنه لا يطلب
الاستيناء قال شيخنا وهو المعتمد (قوله فليس له أكله) أي ابتداء من غير تعريف وهذا إذا كان له عن
كما قال الشارح وأما إذا كان تافهاً جاز له أكله من غير تعريف ولا ضمان عليه إذا جاء صاحبه وهذا
إذا لم يعلم بصاحبه حين وجده فان علم به لم يحز أكله فان أكله ضمن عنه كما مر للشارح (قوله ولم يتيسر
حملها للعمران) أي والحال أنه لم يتيسر حملها ولا سوقها للعمران فان تيسر حملها للعمران أو سوقها
لعمران حملت أو سقت وعرفها وليس له أكلها فان أكلها ضمنها فان حملها ولو مذبوحة وعلم ربها
كان أحق بها وعليه أجرة حملها وتقيد الشارح بجواز الأكل بما إذا لم يتيسر حملها هو المعتمد وما في
عبق من جواز الأكل مطلقاً يتيسر حملها أو لم يتيسر فهو ضئيف ولا يسلم قوله على المعتمد كما في بن
(قوله ولا ضمان) أي سواء ذبحها وأكلها في الصحراء أو أكلها في العمران والحال أنه ذبحها حين
الانقطاع في الصحراء وما ذكره من عدم الضمان هو للشهور وقال سجنون إذا وجدها في القلاة
وأكلها ضمن قيمتها لربها إذا علم به بعد ذلك وعمل الخلاف إذا كان للملتقط غير عالم بربها حين
وجدها والا فلا يجوز له أكلها فان كان أكلها ضمن قيمتها اتفاقاً (قوله كما لو وجدها بقرب العمران)
أي فيجب تعريضها ولا يجوز أكلها فان أكلها ضمن (قوله وعسر سوقها للعمران) أي فان كانت
بجعل خوف بغفاء وتيسر سوقها للعمران لم يأكلها وعرفها فان أكلها ضمن قيمتها لربها إذا علم
(قوله كما لو كانت الخ) أي لأنها إذا كانت بعمل العمران ولو مخوفة تكون لقطة فلا تؤكل وإذا أخذها
عرفها (قوله كأبل) ظاهره وجدها في الصحراء أو في العمران ابن عبد السلام وهو أسعد بظاهر
المذهب اه بن (قوله الا خوف خائن) أي الا إذا خيف عليها من اخذ الخائن فانها تؤخذ وتعرف
وقد تبع الشارح في ذلك عبق والحري واختاره شيخنا واقتصر عليه في المج وفي بن المعتمد من
مذهب مالك تركها مطلقاً قال في المقدمات بعد أن ذكر عدم التقاط الأبل قيل ان ذلك في جميع الزمان
وهو ظاهر قول مالك في المدونة والعقبة وقيل هو خاص بزمن العدل وصلاح الناس وأما في
الزمن الذي فسد فالحكم فيه أن تؤخذ وتعرف فان لم تعرف بيعت ووقف ثمناً لربها فاذا أيس منه
تصدق به كما فعل عثمان لما دخل الناس في زمنه الفساد وقد روي ذلك عن مالك أيضاً ابن عبد السلام
وصبب مذهب مالك عدم التقاطها مطلقاً كذا في بن لكن لا يخفى ان الصلحة النامية تقتضي

لايراعى فيها خوف أى خوف جوع أو عطش أو - اع وأما خوف الخائن فوجب للزناطة (و) له (كراء بقر ونحوها) كخيل وحر (فى علفها) فتح اللام ما تعاقب به من نحو قول وأما بالسكون فاسم (١٢٣)

الآن صنع عثمان كما لو قال فى تضمين الخفراء فلذا اختار شيخنا قاله الشارح (قوله لايراعى فيها) أى فى صلاة الابل (قوله وله كراء بقر ونحوها فى علفها) أى وله أن يستعملها فى منافع بقدر علفها ان كان علفها من عنده وكلام المصنف فى بقر ليس له أكلها وهى التى وجدها فى العمران أو فى الفياض وتيسر سوقها للعمران (قوله أى مأمونا) أى مأمونا عاقبة (قوله مياومة) أى حالة كون ذلك السكراء المضمون مياومة الخ أو مشاهرة أو وجيبة وأما جاز له كراؤها فى علفها مع أن ربها لم يوكله فيه لأنها لا بد لها من نفقة عليها فكان ذلك أصلح لربها والظاهر أنه إذا أكرهاها كراء مأمونا وجيبة ثم جاء ربها قبل تمامه فليس له فسخه لوقوع ذلك العقد بوجه جائز (قوله فليس المراد بالمضمون ضد العين) أى بل المراد به المضمون عاقبة وهو المأمون الذى لا يخشى عليها منه وجبئذ فلا يحتاج لتصويب ابن غازى مضمونا بمأمونا ووجه تصويبه أن المضمون هو كراء دابة غير معينة والفرص هنا أنها معينة (قوله لموضع) أى محل اقامته (قوله والا ضمن القيمة ان هلك الخ) أى ويقدم فى الضمان المستأجر فى السكراء غير المأمون لأنه مباشر على الملتقط لأنه متسبب (قوله وما زاد على علفها) فإذا أكرمت لاجل العلف وزاد من كرائها شيء على العلف لم يكن للملتقط أخذه لنفسه بل يفرمه لربها إذا جاء (قوله وقيمة النفقة) أى التى هى الركوب لغير موضعه (قوله وله غلاتها) أى فى مقابلة نفقتها إذا أنفق عليها من عنده ولم يكرها فى علفها ولم يستعملها فى منافعها وضمر غلاتها عائدا على الذكورات من الشاة وما بعدهم ان ظاهر المصنف أن له الفقة ولو زادت على قدر علفها وهو الموافق لرواية ابن نافع وظاهر نقل ابن رشد وسماع القرينين أنه إنما له من الفقة بقدر علفها والرائد عليه لقطة معها قال شيخنا وفى كلام عجم ميل لترجيح ما نقله ابن رشد (قوله وصونها) أى سواء كان تاما أو غير تام فهو لربها مثل النسل وما معه ولا يأخذه الملتقط لنفسه بل على أنه لقطة معها (قوله وان أنفق الملتقط على اللقطة من عنده) أى كل النفقة أو بعضها وذلك كما لو أكرهاها فقصر السكراء عن نفقتها وكل الملتقط نفقتها من عنده فيخير ربها بين ان يسلم له اللقطة فى نفقته أو يقتديا من الملتقط بدفع ماله من النفقة وذلك لأن النفقة فى ذات اللقطة لا فى ذمة ربها كالجنانية فى ربة العبد إذا سلمه المالك لاشيء عليه وان أراد أخذ شيء غرم أرض الجنانية (قوله بين فسكها بالنفقة) أى بين النفقة (قوله ثم أراد أخذها) أى ودفع مثل النفقة وقوله لم يكن له ذلك أى لأنه ملكها للملتقط برضاه والظاهر كما قال شيخنا ان عكسه كذلك أى اذا دفع له النفقة ثم أراد ان يسلمها له ويأخذ منه النفقة فليس له ذلك (قوله والاولى الخ) أى لأن بين إعمالا تضاف لمتعدد لأن البنية إنما تحقق فى المتعدد وأولاحد الشيئين أو الاشياء (قوله وان باعها الملتقط) أى بأمر السلطان أو بغير أمره (قوله فما لربها الا الثمن) ظاهره ولو كان باعها بعد ان نوى تملكها بعد السنة وليس كذلك لأنه بنية التملك صار ضمانا قيمتها انظر البدر القرافى ومفهوم قوله بعدها انه لو باعها قبل السنة لم يكن الحكم كذلك والحكم ان ربها غير امضاء البيع وأخذ الثمن ورده وأخذها ان كانت قائمة وان فانت فعلى الملتقط قيمتها فى ذمته ان كان حرا والا ففى رقبته كالجنانية فان شاء سيده فداء بقيمتها وان شاء سلمه فيها (قوله والبيع ماض) أى فليس للملتقط نقضه وأخذها من المشتري ولو كانت قائمة (قوله يرجع به على الملتقط) أى ويرجع

على المشتري ولو مائتا (بخلاف ماله وجدها) ربها (بيد المسكين) للتصدق بها عليه (أو) بيد (مبتاع منه) أى منى الحكيم (فله) أى لربها (أخذها) من المسكين او المشتري منه ورجع المشتري بالثمن على المسكين ان وجد عنده

لاعلى المشتري ولو مائتا (بخلاف ماله وجدها) ربها (بيد المسكين) للتصدق بها عليه (أو) بيد (مبتاع منه) أى منى الحكيم (فله) أى لربها (أخذها) من المسكين او المشتري منه ورجع المشتري بالثمن على المسكين ان وجد عنده

والأصل للملتقط التصديق بها عليه قوله أنه أخذها أي أو تضمنين للملتقط القيمة إن تصديق بها عن نفسه مطلقاً أو عن ربهما وتعييت قائم بقوله
مخالفاً تضمن أخذها وإن قامت تعييت القيمة (١٣٤) على الملتقط (وللملتقط الرجوع عليه) أي على المسكين بنفس الاقتضا (إن)

أخذ بها (منه) أي من
الملتقط (قيمتها) وذلك
حيث تصديق بها عن ربهما
وتعييت عنده أي وجدت
عند معيية لأنها إذا كانت
قائمة بمخالفاً قائماً له أخذها
كأمر وإن تصديق بها عن
نفسه فلا رجوع له على
المسكين كما أشار له بقوله
(إلا أن تصديق بها)
الملتقط (عن نفسه) فلا
رجوع له على المسكين
بغيره لا بها ولا بالقيمة
لأن غرضها الرضا كالتصديق
بها عن ربهما ولم توجد بيد
المسكين (وإن قصت
بعدمية غلبتها) بعد
تصرفها السنة (فلربما
أخذها) ولا أرض له في
النفس (أو) أخذ
(قيمتها) يوم نية غلبتها
فإن نوى غلبتها قبل السنة
فكالمغاصب وأما لو قصت
قبل نية التملك فليس له إلا
أخذها فلو هلكت بعد نية
الملك فالقيمة (ووجب
للقطط طفل) أي صغير
لا قدرته على القيام بمصالح
نفسه من تفقو غداء (نبت)
صفة لطفل أي طفل منبوذ
وهو قاصر لأنه بشر
بجسد النبت فلا يشمل من

عليه أيضاً بالمخالفة لأنه كالوكيل فإن أعدم في مسألة المخالفة رجوع على المشتري بما حاي به فقط لا بأصل
التمن إذا لا يرجع عليه به بل على الملتقط ولو عدياً كقول الشارح والفرق بين المخالفة رجوع بها على المشتري
إذا أعدم البائع وبين التمن لا يرجع به على المشتري بل على البائع ولو معدماً أن المشتري لما شارك البائع
في إعدام المخالفة رجوع عليه بها عند عدم بائعه ولا كذلك التمن فلذا لم يرجع عليه به عند عدم البائع (قوله) ولا
فعل الملتقط التصديق بها (أي لأنه هو الذي سلط المسكين عليها وينبغي أن يرجع المشتري على الملتقط
بالأقل من ثمنها أو قيمتها يوم تصديق بها ورجع الملتقط بتمام التمن على المسكين لأنه البائع (قوله) إن
تصدق بها عن نفسه مطلقاً) يعني أن محل التخيير المتقدم وهو تخيير ربهما بين أخذها من يد المسكين أو من
المشتري منه وبين تضمنين الملتقط القيمة إذا كان الملتقط تصديق بها عن نفسه سواء كانت قائمة أو تعييت
أو كان قد تصديق بها عن ربهما وتعييت باستعمال وأما أن كان قد تصديق بها عن ربهما وجاء ربهما فوجدتها
قائمة أو تعييت بساوى في يد المسكين أو المشتري منه تعييت أخذها وإن وجدها قد فاتت بهلاك
سواء تصديق بها الملتقط عن ربهما وعن نفسه فليس له الاقيمتها من الملتقط (قوله) وتعييت عنده) أي
عند المسكين (قوله) قائماً له أخذها كأمر (أي لا أخذ قيمتها) وحيث فلا يتأتى رجوع الملتقط على
المسكين (قوله) ولم توجد يد المسكين (أي فلا يرجع عليه الملتقط بما غرمه من قيمتها لرهبها (قوله) وإن
قصت بعدمية غلبتها) أي بسبب استعمال الملتقط لها وأما لو قصت بساوى فليس لرهبها إلا أخذها
كالو كانت نافية عما لها (قوله) فإن نوى غلبتها قبل السنة (أي وقصت (قوله) فكالمغاصب) أي يضمن
أرض النقص ولو كان بساوى (قوله) وأما لو قصت قبل نية التملك (أي قبل السنة أو بعدها وقوله
فليس له إلا أخذها ظاهره ولو قصت بسبب استعمالها وهو كذلك على أحد قولين اه عقب
(قوله) فلو هلكت بعدمية التملك (أي وبعد أن عرفها سنة وهذا مفهوم قول المصنف وإن قصت الخ
(قوله) ووجب لقطط طفل (ظاهره ولو على امرأة وينبغي أن يقيد بما إذا لم يكن لها زوج وقت
إرادتها الأخذ أو إذن لها فيه والا فلا يجب عليها لأن له منعها فإن أخذته بغير إذن الزوج كان له رده
لحل مأمون يمكن أخذه منه فإن لم يردده وكان طامال انقصت عليه منه وإن إذن لها في أخذه فالنقطة عليه
ولو كان لها مال لأنه لما كان بإذنه صار كأنه الملتقط (قوله) أي صغير (أي سواء كان ذكراً أو أنثى
(قوله) نبت) فيه إشارة إلى اتحاد معنى اللقيط والنبوذ كما عند الجوهري والمقدمين وقبل اللقيط
ما التقط صغيراً في الشدائد والبلاء وشبه ذلك والنبوذ بخلافه وقيل المنبوذ مادام مطروحاً ولا يسمى
لقيطاً إلا بعد أخذه وقيل المنبوذ ما وجد بغور ولادته واللقيط بخلافه (قوله) فالأولى أن يقول
بمضيعة (أي وجد بمضيعة لأجل أن يشمل من نبت قصداً ومن ضل عن أهله ويشير إلى أنه لا بد أن
يوجد في غير حرز أذن أخذه من الحرز سارق (قوله) كفاية (على الكفاية) أن لم يغف عليه والا
وجب عينا كما في الإرشاد وظاهر المصنف أن حوب ولو علم خيانة نفسه بدعوى رقيقته مثلاً فيجب
عليه الالتقاط وترك الخيانة ولا يكون عمله بالخيانة عذراً يستطع عنه الوجوب (قوله) ولا رقة (أي
لم يعلم رقه بل علمت حرته وأوشك فيها وفي رقيقته (قوله) فخرج الخ) هذا من جملة كلام ابن عرفة
بدليل قول الشارح وقوله فخرج الخ أي وقول ابن عرفة فخرج (قوله) حتى يبلغ الخ) هذا

ضل من أهله فالأولى أن يقول بدله بمضيعة (كفاية) أي وجوب كفاية وقد عرف ابن

عرفه اللقيط بقوله صغير آدمى لم يعلم أبواه ولا رقه فخرج ولما الزانية أي لأنه قد علم
أبوابه وهو الأم فليها القيام به (و) وجب (حذاته ووقفه) على ملتقطه حتى يبلغ قادراً على الكسب

ولا رجوع له عليه لأنه بالتقاطه ألزمه عند (إدخاله) (بعض) ما يتكفي (من الشيء) فإن أعطى منه لم يجب على الملتقط ولا يفتى من وجوب الثقة إن لم يعط الخ قوله (إلا أن يثبت كبري) (من صدقه أو حبس أو غيره من ذلك) يجوز له الملتقط لأنه كتابه فتم أنه يقدم ويعطى ثم الفى ثم الحاضن (أو يوجد معه) (أو يربو ما يربو) (أو مدفون) (١٢٥) وفي نسخة مدفوناً بالنسب

على الحال لا يفتى إن كانت معه وثيقة (أي ورقة مثلاً مكتوب فيها أن المال المدفون تحت الطفل للطفل فإن لم يكن معه ورقة فالمل لقطه (و) وجب (رجوعه) أي الملتقط المذيق على اللقيط (على أي) بما أتفق على اللقيط (إن) كان أبوه (طرحه) عمداً وثبت بينة أو إقراره لا بدعى الملتقط مع مخالفة الأب ودل الرجوع أيضاً إن كان الأب موسراً حين الانساق وإن عشت المذيق أنه أغنى ليرجع لا حسبة فيرجع بسبب السرف ومنهم من طرحه أنه لو فصل عن أبيه أو هرب أو نحو ذلك لم يرجع المذيق على الأب الموسر لأن الاتفاق حينئذ محلول على التبع ومعنى الرجوع في هذا الفرع الثبوت (والقول) أن اختلفاً في الاتفاق (أو) أي الملتقط بالكسر (أنه) لم يندق حسبة (أي تبرأ) بل يرجع يمينه لا قول

إذا كان اللقيط ذكراً فإن كان أبى قال دخول الزوج بها بعد إطاها (قوله) ولا رجوع له عليه) أي ما لم يكن له مال ويعلم به الملتقط حال اتفاقه وإلا رجع عليه إذا سلف أنه أتفق ليرجع كما مر في التفقات (قوله من الفى) مراده به بيت المال (قوله إلا أن يملك) بالتشديد (قوله) ويجوز له الملتقط (أي بدون نظر حاكم وهذا ظاهر إن كانت الحبة ونحوها من غيره وكذا إن كانت منه كما في سماع زونان من ابن القاسم والذي في سماع يحيى لا يجوز له أن كانت منه لأن ذلك خاص بالولى لمن في حجره والملتقط ليس كذلك (قوله) فلم أنه يقدم الخ) أي علم من عدوله عن قوله أو يملك بانعطف على يعطى للوهم مساواة ماله للفى في وجوب الاتفاق لقوله إلا أن يملك كية للتقيد بتقديم ماله ثم الفى ثم الملتقط (قوله) أو مدفون) بالرفع عطف على نائب فاعل يوجد وهو الضمير المستتر العائد على المال المفهوم من السياق دلالة يملك عليه وفي الكلام تقدير الصفة أي مال ظاهر أو مدفون (قوله) إن كانت معه ورقة قيد في الأخيرة فقط دون ما قبلها كما أشار له الشارح (قوله) إن طرحه عمداً انظر هل من الطرح عمداً طرحه لوجه أم لا وجعله البساطى خارجاً بقوله عمداً وسمه ح قال بن وكلام البساطى فيه نظر وإن سلمه الخطاب بل الحق أنه من العمد واقتصر على ذلك في البيع (قوله) مع مخالفة الأب) أي لأن الظاهر قبول قول الأب في تلك الحالة لما جبل عليه من الحنان (قوله) إن كان الأب موسراً) أي إن ثبت أنه كان موسراً (قوله) وأن يخلص الخ) أي كسائى للمصنف ومحل حلفه إن لم يكن أشهد أنه اتفقت ليرجع والا فلا حلف وإذا تنازعا في قدر الثقة فلا بد من اثباتها وإلا فالقول قول الأب يمين لأنه غارم ويجرى فيه قول المصنف واعتمد البات على ظن قوى كأن اختلفا في يسر الأب وقت الاتفاق (قوله) فيرجع بغير السرف) أي وهو ثقة المثل (قوله) ومعنى الخ) جواب عما يقال كيف يجب للملتقط الرجوع على أبي اللقيط بما أتفق على اللقيط مع أنه يجوز له الترك وعدم الرجوع (قوله) في هذا الفرع) وأما في الفرع الأول فالمراد به الوجوب الشرعى وهو طلب الفعل طلباً جازماً (قوله) بل ليرجع) أي أو لم يشؤ شيئاً كما هو ظاهر المصنف لأن قوله لم يندق حسبة يصدق بعدم التبة فإن نوى الملتقط حسبة ليرجع ولو طرحه أبوه عمداً نظراً لنية المذيق لكن في ابن عرفة أن مقتضى المدونة رجوعه في هذه الحالة نظراً لحالة الأب وهو التعمد فكان أولى بالمحل عليه (قوله) وهو حر) أي محكوم بحريته شرعاً فلو أقر اللقيط برقيقته لاحد أتى إقراره إذ لا يثبت رق الشخص بمجرد إقراره وسواء التقطه حر أو عبد أو كافر فهو حر على كل حال (قوله) لأنها الأصل) أي لأن الحرية الأصل في الناس أي الذين لم يتقرر عليهم ملك (قوله) ولاؤه للمسلمين) هذا مقيد بغير المحكوم بكفره لأن المحكوم بكفره لا يرثه المسلمون كذا قيل وقد يقال لمانع من وضع مال الكافر في بيت المال ألا ترى أن المعاهد إذا مات عنها وليس معه وارثه فإن ماله يوضع في بيت المال وأشار الشارح بقوله أي أنهم يرونه إلى أن المراد بالولاء المال لا الولاء الذى هو لحة كلمة النسب المختص بمن أعتق فقط (قوله) لا يرثه الملتقط) أي ما لم يحمل له الامام ارثه وإلا ورنه لأن ذلك من الأمور العامة التي النظر فيها للامام وعلى هذا حمل ما في الموطأ من قول عمر: لك ولاؤه وعلينا ثقته

الأب إنه حسبة (وهو) أي اللقيط (حر) لأنها الأصل في الناس (وولاؤه للمسلمين) أي أنهم يرونه فجعل ماله إذا مات بيت المال إذا لم يكن له وارث يعني أنه لا يرثه الملتقط بل جماعة المسلمين (وحكم بإسلامه) أي اللقيط أن وجد (في قرية من قرى المسلمين) لأنه الأصل والغالب وإن كانت بين قرى الكفار ولو التقطه كافر

(كأن لم يكن فيها) أى فى القرية لا بقيد المسلمين (إلا بيتان) للمسلمين فيحكم بإسلامه أيضا (وإن النقطة مسلم) تقليبا للإسلام فان النقطة كافر فلا يحكم بإسلامه ومثل البيتين البيت كالثلاثة وأما الأربعة فيحكم بإسلامه وإن النقطة كافر (وإن) وجد (فى) قرية من (قري الشرك) التى ليس فيها (١٣٦) بيت من بيوت المسلمين (فتكون) (مشرك) (وإن النقطة مسلم تقليبا للدار) (ولم يلحق)

اللقيط شيرعا ملتقطه ولا غيره (إن ادعاه) (إلا بينة) (بأنه ابنه ولا يكن قولها ذهب له ولد أو طرح فان أقام الحق به كان اللقيط محكوما بإسلامه أو كفره (أبو جريح) كن عرف أنه لا يمشى له ولد فزعم أنه طرحه لما سمع أنه اذا طرح الجنين عاش أو لقلا ونحوه مما يدل على صدقه فيلحق بصاحب الوجه المدعى (ولا يرده) أى لا يجوز رده لموضعه (بعد أخذه) لأنه تعين عليه حفظه بالتقاطه إذ قرض الكفاية يتعين بالشروع فيه (إلا أن يأخذه) (لآلية تربيته بل ليرقمه لحاكم) فرقه له (فلم يقبله والموضع مطروق) للناس بحيث ينام أن غير مأخذه فله رده حينئذ فان لم يكن الموضع مظرا قابلا لم يوقن بأن غيره يأخذه فان تحقق عدم أخذه حتى مات اقتصر منه وإن شك فآلية ومثل أخذه ليرقمه لحاكم أخذه ليسال معينا هل هو ولده

(قوله كأن لم يكن فيها إلا بيتان إن النقطة مسلم) ظاهره الحكم بإسلامه حيث التقطه مسلم ولو ستل أهل البيتين فجزموا بأنه ليس منهم وينبى أن يكون كذلك قياسا على إسلام السبي تبعاً لإسلام ما به ولاهما قد ينكران لبيتهما إياه واستظهر عجزه أنه لا يكون مسلماً اه عبق (قوله والبيت لبيتين (١) أى على ما استظهره ح من عند نفسه ولفظ المدونة كالمصنف كما فى بن (قوله وإن وجد فى قرية من قري الشرك) أى وإن كانت بين قري المسلمين وقوله فهو شرك وإن التقطه مسلم نحوه لأبي الحسن وفى الذخيرة أنه إن التقطه مسلم يكون على دينه وإن التقطه كافر كان على دينه قال بن وهذا هو الظاهر والله أعلم (قوله إلا بينة) أى إلا بينة تشهد على لى لكل من اللقط وغيره (قوله فان أقامها لى به كان اللقيط محكوما بإسلامه أو كفره) سواء كان المستلحق له الذى شهدت له البينة لللتقط أو غيره كان لللتقط مسلماً أو كافراً فنهى بمائة * وحاصلها أن المستلحق للقيط إما ملتقطه أو غيره وفى كل ما أن يكون ذلك المستلحق مسلماً أو كافراً وفى كل ما أن يكون اللقيط محكوما بإسلامه أو بكفره ففى هذه الصور الثمانية أن أقام المستلحق بينة تشهد أن هذا اللقيط ولده لى به (قوله فيلحق بصاحب الوجه المدعى) انظر هل لى لى به فى الثمان صور التقدمة وهو ما يفيد ابن عرفة وتمت والشيخ عبد الرحمن الأجهورى أوفى أربع منها فقط وهى ما إذا كان المستلحق مسلماً كان هو لللتقط أو غيره كان اللقيط محكوما بإسلامه أو بكفره وهو ما ذهب إليه بعضهم ونحوه فى الشيخ أحمد الزرقانى قائلا وأما إذا استلحقه ذى فلا بد من البينة فان قيل مقتضى ما قدمه المصنف فى الاستلحاق من أن الأب يستلحق مجهول النسب عدم توقف الاستلحاق هنا على البينة أو الوجه فقلت قال ابن يونس ابن القاسم قد خالف هنا أصله إذ مقتضى أصله أن الاستلحاق هنا لا يتوقف على بينة أو وجه انظر بن (قوله لموضعه) أى ولا موضع آخر (قوله بعد أخذه) بنية حفظه أو بلا بنية حفظه ولا رقه لحاكم (قوله والموضع مطروق للناس) أى بحيث لا يغشى هلاكه فيه (قوله فله رده حينئذ) أى لعدم أخذه لحفظ فلم يشرع فى فرض كفاية حتى يتعين عليه (قوله فان لم يكن للموضع مطروفاً بأن لم يوقن بأن غيره يأخذه) فى الكلام نقص أى حرم رده فان رده ومات فان تحقق الخ (قوله وإن شك) أى فى أخذه أى فى أن يأخذه أحد أولاً يأخذه فالدية وانظر هل دية خطأ أو عمد الظاهر كما قال شيخنا انهادية محمد (قوله ليسال معينا هل هو ولده أم لا) أى فاذا قال له ليس ولدى جازله رده (قوله ولو زاحمه عنه الآخر وأخذه) أى فينزعه من ذلك الزاحم ويدفع للأسبق (قوله قدم الأولى) أى فلأخذه غيره نزع منه ودفع للأولى (قوله والا يكن أولى بأن استويا) أى فى الأصلية ووضع اليد (قوله خوف طول الزمان) علة وهى بمعنى الشرط لقول للمصنف وينبى الاشهاد أى إذا كان يشاف انه عند طول الزمان يدعى ما ذكر فان تحقق أو غلب على الظن دعوى ذلك وجب الاشهاد واللقطة كاللقط فى الحالتين المذكورتين

(١) قوله والبيت كالبيتين الذى فى نسخ الشرح التى بأيدىنا ومثل البيتين الخ كاهو بالهامش

(قوله)

أم لا (ولو تسابق جماعة أو اثنان على لقيط أو لقطه وكل

أمين وأهل الكفاية (قدم الأسبق) وهو من وضع يده عليه ابتداء ولو زاحمه عنه الآخر وأخذه (ثم) إن استويا فى وضع اليد قدم (الأولى) أى الأصلح لحفظه والقيام به (وإلا) يكن أولى بأن استويا (فالقرعة وينبى) لللتقط (الاشهاد) عند الالتقاط على أنه التقطه خوف طول الزمان فيدعى الولدية أو الاسترقاق (وليس بمكاتب ونحوه) ممن فيه عاتبة حرية فأولى القن (التقاطه)

بغير إذن السيد) لان التقاطه ربما أدى لمجزئه لاشتغاله بتربيته ولان حشاشته من التبرع وهو ليس من أهله فتقوله التقاط أى أخذ لقيط
وأما أخذ اللقطة فتقدم في قوله وذو الرق كذلك أى فله أخذها وتعرّفها (١٣٧) بغير إذن سيده ولو قأ إذ تعرّفها لا يفتنه من

خدمة السيد (وزعم)

لقبط (محكومٌ بإسلامه)

شرعاً (من غيره) أى من

غير السلم وهو الكافر إذا

التقطه (وتندب أخذُ)

عبد (أبقي لمن يعرف)

ربه فيعرف بفتح حرف

الضارعة وسكون العين

من عرف يندب لواحده

أى يندب لمن وجد أجنباً

وعرف ربه أن يأخذه

لأنه من باب حفظ الأموال

وكلامه محمول على ما لا

لم يخفى ضياعه والاوجب

أخذه له (وإلا) يعرف

ربه (فلا يأخذه) أى

يكره أخذه (فإن أخذه

رفضه للإمام) راجع من

يطلبه منه (ووقف) عند

الامام (سنة) فإن أرسه

فيها ضمن (ثم) إذا مضت

السنة ولم يجىء ربه (بيع)

أى باعه الامام (ولا

يحمل) أمره بل يكتب

اسمه وحليته مع بيان التاريخ

والبلد وغير ذلك مما يحتاج

لتسجيله ويشهد على ذلك

ويحمل عنه بيت المال حتى

يبلغ ربه (وأخذ فقته)

التي ألقها عليه في السنتين

عنه ولا يلزمه الصبر الى

(قوله بغير إذن السيد) أى وأما باذنه فيجوز ويلزم السيد حضاشته ونفقته لأنه لما أذن في أخذه صار كأنه
هو الملتقط فلو التقط لقيطاً بغير إذن سيده فليسيده إجازته وردده لموضع التقاطه إن كان مطروقا
وأيقن أن غيره يأخذه كما مر والظاهر أن الزوجة ليست كالمكتب في جواز الالتقاط بل يمنع
التقاطها بغير إذن زوجها وهى أولى منه في منع أخذ القبط بغير إذن لأن لزوجها منعها مما يشغلها عنه
والكاتب أحرز نفسه (قوله لأن التقاطه ربما أدى الخ) جواب عما يقال إن الكاتب أحرز نفسه
وماله فمقتضاه أنه لا يمنع من أخذه الاقسط ثم إن ما ذكره الشارح من التعليل يقتضى أنه يمنع أيضاً
من أخذه اللقطة إذا كانت عبداً صغيراً وانظره تأمل (قوله وزعم لقيط) أى وأقر تحت يد
شخص مسلم وجبر على الاسلام فان زرع بعد البلوغ وأبى الاسلام فمرتد يستتاب فان تاب وإلا قتل
(قوله شرعاً) أى من جهة الشرع وإن لم يحكمها كإسلامه وذلك كالموجود في قرية المسلمين على
ما مر (قوله أخذ أبقي) هو من ذهب مختفياً بلا سبب والمأرب من ذهب مختفياً لسبب كذا فرق
بينهما وامل هذا فرق بحسب الأصل وإلا فالعرف الآن أن من ذهب مختفياً مطلقاً أى لسبب أو
غيره يقال له أبقي وهارب (قوله لمن يعرف) متعلق بندب ولا يقال ان فيه فصلين العامل والمعمول
لأن الضرر الفصل بينهما بالأجنبي لا بغيره خصوصاً نائب الفاعل فان رتبته التقديم ويجوز تعلقه
بأبقي على أنه ظرف لنحو واللام بمعنى من أى عبد أبقي ممن يعرفه الآخذ أى من سيد يعرفه الآخذ
(قوله لأنه من باب حفظ الأموال) فيه أن التعليل يقتضى الوجوب وإنما اشترط معرفة سيده
لاجل أن يحبره به من غير إنشاد وتعريف (قوله وإلا وجب أخذه له) أى وإن علم خيانة نفسه
فيجب عليه أخذه وترك الحيانة ولا يكون علمه بخيائته عذراً مسقطاً للوجوب ، نعم محل الوجوب
إذا خشى ضياعه مالم يخف على نفسه ضرراً من السلطان إذا أخذه ليخبر صاحبه به وإلا حرم عليه
أخذه (قوله وإلا فلا يأخذه) صرح بهذا المفهوم لأنه مفهوم غير شرط ولان عدم ندب أخذه
لا يقتضى النهى مع ان المراد الكراهة وليفرع عليه قوله فان أخذه الخ (قوله أى يكره له أخذه) أى
لاحتياجه للانشاد والتعريف فيخشى ان يصل لعلم السلطان فيأخذه (قوله ووقف سنة) أى ويتفق
السلطان عليه فيها (قوله ثم بيع) أى بعدها مالم يخفى عليه قبلها ولا يبيع قبلها كما رواه عيسى عن ابن
القاسم ، ابن رشد وهو تقييد لقول للدونة ووقف عند الامام سنة ثم يبيعه بعدها (قوله ويشهد على
ذلك) أى على جميع ما ذكر (قوله حتى يعلم ربه) أى فإذا جاء من يطلبه قابل ما عنده من الاوصاف
على ما كتب في السجل فان وافق دفع له الثمن (قوله واخذ فقته) بالبناء للفاعل أى وأخذ الامام
فقته (قوله ولا يلزمه الصبر الى ان يحضر ربه) أى بخلاف من اخذه لكونه يعرف ربه فانه يلزمه
الصبر بنفقته حتى يحضر ربه ولا يجوز له يبيعه واخذ فقته من الثمن قبل مجيء ربه وما ذكره من
عدم لزوم الامام الصبر الى ان يحضر ربه ظاهره وان كانت النفقة من بيت المال وهو كذلك لانه
للأحرار ومصالحهم والبدن غنى بسيده فان عجز عن نفقته ألزم بيعة ممن بنفق عليه (قوله وإن قال
ربه) أى عند حضوره بعد يبيعه وقوله كنت اعتقته أى ناجزاً أو مؤجلاً (قوله فلا يلتفت لقوله) أى
وله أخذ الثمن ولا يحرم منه كما استظهره عجم وكذا لا يعمل بقوله كنت أولدتها إلا ان يحضر الولد
الذى يدعى أنه أولده لها ويقول هذا ولها فتد إليه إن لم يهتم فيها بمحبة ونحوها ولا فلا ترد اليه

أن يحضر ربه وكذا أجرة الدلال (ومضى يبيعه) أى الامام للبدن ويجوز ابتداء بعد سنة كما هو صريح قوله ثم يبيع (وإن قال ربه
كنت اعتقته) سابقاً قبل الإباق أو بعده فلا يلتفت لقوله لانه يبيعه الامام بالوجه الجائز ومفهوم قال أنه إن أثبت
ذلك بينة عمل بها وقضى البيع (وله) أى لرب الأبقي (عقته) حال إباقه والتصدق به والايباء به للغير (وهبته لغير ثواب)
لانه لأنه يبيع ويبيعه لا يجوز

(وتقام عليه الحدود) من قتل أو جلد إذا فعل ما يقتضيه ونصر على ذلك ثلاثاً يتوهم أنها لا تقام عليه لغيره سيده (وضمنه) الملتقط (إن أرسله) بعد حده ولو خوفاً من (١٢٨) مدة الفدية أي ضمن قيمته يوم الإرسال لربه إذا حضر إن عاك المدة (إلا)

أن يكون أرسله (لخوف منه) أن يقتله أو يؤذيه في نفسه أو ماله فلا يضمن ويصدق في أنه إنما أرسله لاجوف منه بقرائن الأحوال وشبهه في الضمان قوله (كأن استأجره) أي الأبق من نفسه أو من الملتقط (فما) أي في عمل (يعطى فية) ويعطى فان سلم ضمن إحرة للثلث ويؤاء علم المستأجر إياه أبق أم لا وعطى على أرسله قوله (لا) يضمن الملتقط (إن أبق) العبد ففتح الباب (له) أي من الملتقط (وإن) كان العبد لا يقيد كونه أبقاً (مرتهاً) بالفتح أي في دين فأبق فلا ضمان على الرهن بالكسر (وحلف) الرهن أنه أبق غير تفريط مني ولا عين على الملتقط لأن نفقته على الأبق في رقبته فلا يتم بالتفريط لضياع نفقته عليه بخلاف الرهن فأبق نفقته في ذمة الرهن (واستحققه سيده) من يده الملتقط (بشاهدين وبمين) غير استيناء وأولى بشاهدين (وأخذه) بعبه حوزاً لا ملسكاً (إن لم يكن

ويسطى عنها) قوله وتقام عليه الحدود أي يقيمها عليه السلطان وجوباً (قوله من قتل أو جلد) أي أو رجم للواط فاعلا كان أو مفعولاً وانظر إذا حصل منه موجب القتل وقتل هل تضيع النفقة على من أبق عليه من إمام وملتقط لتعلقها برقبته وهو الظاهر أو لا فتأمل (قوله إن أرسله بعد أخذه) أي سواء أرسله قبل السنة أو بعدها (قوله إلا لخوف منه) أي أو خوف من السلطان بسبب أخذه أن يقتله أو يأخذ ماله أو يضربه ولو كان الضرب ضعيفاً لدى مروءة عبلاً فيما يظهر والظاهر أن عدم الضمان إذا أرسله لخوف منه محله إذا لم يمكن رفعه للإمام وإلا رفعه إليه ولا يرسله فإن أرسله مع إمكان رفعه إليه ضمن وعمله أيضاً إذا كان لا يمكنه التحفظ منه بحيلة أو بحارس ولو بأجرة وإلا فلا يرسله ارتكاباً لأخف الضررين والظاهر رجوعه بالأجرة كالنفقة لأنهما من تعلقات حفظه (قوله فيما يعطى فيه) أي وأما لو استأجره على عمل خفيف مثل سقى دابة فلا شيء لربه في نظيره (قوله وعطى) أي فيضمن المستأجر قيمته يوم الإيجار (قوله ضمن أجرة للثلث) أي ضمن للمستأجر لربه إذا حضر أجرة للثلث ويرجع المستأجر على الملتقط بما استأجر به وإن دفع له وعلى العبد إن كان دفع له وكانت الأجرة التي دفعه له قائمة وإلا فلا رجوع له عليه (قوله لا إن أبق منه) يعني أن من التلقط أبقاً ثم بعد أخذه أبق من عنده أو أنه مات عنده أو تلف فلا ضمان عليه لربه إذا حضر حيث لم يخرط لأنه أمين ولا يمين عليه أما إذا فرط كالو أرسله في حاجة يأبق في مثلها فأبق فإنه يضمن (قوله بفتح الباب) أي وهو أنصح من كسرها قال تعالى: إذا أبق إلى الملك للشحون . وفي مضارعه الفتح والكسر والضم لأنه جاء من باب ضرب ومنع ودخل (قوله لا بقيد الخ) أشار إلى أن في كلام المفسر استخداماً لأن الكلام كان في عبد أبق أخذه إنسان ثم إنه أبق منه وانتقل منه لعبد غير أبق أخذه إنسان رهناً في دين وادعى الرهن أنه أبق منه ويصح أن يكون المعنى وإن كان الأبق مرتين بفتح الهاء أي مرتين قبل إياقه وعلى هذا فلا استخدام (قوله فلا ضمان على الرهن) أي لأن الرهن المذكور محالاً يقاب عليه وتقدم أنه قبل دعوى الرهن تلفه أو ضياعه يمين (قوله ولا يمين على الملتقط) أي بل يصدق في دعواه أنه أبق عند من غير يمين (قوله فإن نفقته في ذمة الرهن) أي وحينئذ فيهم الرهن في إضاعته ويرجع بنفقته على سيده (قوله واستحققه سيده) يعني أن من التلقط عبداً لم يعرف سيده فحضر إنسان ادعى أنه سيده فإنه يستحقه بشاهد ويمين (قوله وأولى بشاهدين) أي وأولى من الشاهد واليمين في استحقاقهما الشاهد أن يستحقه بشهادتهما من غير يمين (قوله وأخذه مديعه حوزاً لا ملسكاً) أي وحينئذ فلا يمكن من بيعه ولا من وطء الأمة وإن جاز له ذلك فيما بينه وبين الله تعالى إذا كان صادقاً (قوله إن صدق العبد على دعواه) أي سواء وصف السيد ذلك العبد أم لا أقر العبد بعد أن صدق أنه لمديعه أنه لغيره أم لا لأنه لا يعتبر إقراره ثانياً لغير من صدقه قبل ذلك (قوله وذلك بعد الرفع للحاكم والاستيناء) أي الامهال في الدفع له والاستيناء باجتهاد الحاكم وانظر ما قلناه من ذلك الاستيناء مع كون الدفع له حوزاً لا ملسكاً (قوله فإن جاء غيره الخ) هذا مرة كون الأخذ حوزاً لا ملسكاً (قوله المقتضى للملك) أي وليكون الأخذ مع الشاهد على وجه الملك حالف المدعى اليمين ولما كان الأخذ هنا حوزاً سقطت عنه اليمين كذا قال عبق (قوله أخذه المقر له) أي سواء وصف ذلك

العبد

إلا دعواه) انه عبدى (إن صدقه) العبد على دعواه وذلك بعد الرفع للحاكم

والاستيناء فإن جاء غيره بآبب ما جاء به أخذه منه ولما قال وأخذه للعبد للجوز وقال فيما قبله واستحققه المقتضى للملك ومفهوم صدقه أنه إن كذبه أخذه أيضاً إن وصفه ولم يقر العبد بأنه لفلان أو أقر وكذبه المقر له فإن صدقه أخذه المقر له (وليرفع) ملتقط العبد

أمر العبد (للامام إن لم يعرف) الملتقط (مستحق) بكسر الحاء أى مالكة وصدقه العبد فهذا من تمة ما قبله وهو معنى قولنا آخا وذلك بعد الرفع الخ فان عرف مستحقه لم يحتج لرفع وعمل الرفع للامام (إن لم يحش ظلمه) وإلا لم يرفع (وان أتى رجل) أبقره عبد من قطر الى قاضى قطر آخر عنده آبق (بكتاب قاض) من قطره مضمونه (انه قد شهد) (١٣٩) عندي أن صاحب كتابي هذا

فلان (الفلاني خبر أن الثانية هرب منه) هرب منه (ووصفه) في مكتبته (فليدفع اليه) وجوبا (بذلك) حيث طابق وصفه الخارجي ما في الكتاب ولا يبحث عن بيته ولا غيرها والله أعلم

[درس]

(باب)

في القضاء وأحكامه وهو لغة يطلق على معان منها الفراغ كافي وقضى للأمر ومنها الأداء كافي قضى زيد دينه أى أداه ووفاه ومنها الحكم وهو المراد هنا والقاضى الحاكم أى من له الحكم وان لم يحسم بالفعل ولا يستحقه شرعاً الامن توفرت فيه شروط أربعة أشار لذلك المصنف بقوله (أهل القضاء عدل) أى مستحقه عدل أى عدل شهادة ولو عتيقاً عند الجمهور والعدالة تستلزم الاسلام والابوغ والعقل والحرية وعدم الفسق (ذكر) محقق لأننى ولاختى (فطن) ضد النفل الذى ينخسج بتحسين الكلام ولا ينفلن لما يوجب الاقرار والانكار وتناقض الكلام قاله طه

العبد أم لا (قوله أمر العبد) أى الذى لم يكن لمدعيه إلا مجرد دعواه أنه عبده وصدقه العبد (قوله فهذا من تمة ما قبله) أى وليس مراد المصنف أن من التلقط عبداً لا يعرف سيده فانه يرفع للامام وإلا كان مكرراً مع قوله قبل فان أخذه رفع للامام (قوله إن لم يحش ظلمه) أى انفت خشية ظلمه أى خوف ظلمه بأن ظن أنه لا يأخذه ظملاً وأولى إذا تحقق وقوله وإلا أى وإلا تنتف خشية ظلمه بأن ظن أو تحقق أخذه ظملاً لم يرفع (قوله خبر أن الثانية) لا يقال إنه ليس محط الفائدة وإنما عطاها هرب الخ فالأولى نصبه على أنه بدل من اسم أن وأن هرب هو الخبر لأننا نقول الخبر قسماً تم الفائدة به نفسه وقسم تم به الفائدة مع تابعه نحو أتم قوم تجهلون وماهنا من قبيل الثانى لأن الحال قيد فى عاملها ووصف لصاحبها (قوله هرب منه) حال من فلان على تقدير قد لأنه معرفة لأنه كناية عن العلم أو خبر ثان لأن الثانية (قوله فليدفع اليه بذلك) أى بعد يمين القضاء أنه ماخرج عن ملكه (قوله ولا يبحث عن بيته) أى عن حالها ولا يطلب إحضارها وشهادتها عنده ثانياً وما ذكره المصنف هنا لا يخالف قوله فى القضاء ولم يغدو حده أى لم يقد كتاب القاضى وحده لاحتمال تخصيص ذلك بهذا وذلك لحفة الأمر هنا ألا ترى ما تقدم أن سيده يأخذه إن لم يكن إلا دعواه أو أنه أشار الى قولين والأول ظاهر طي والثانى ظاهر بن .

(باب فى القضاء)

(قوله أهل القضاء) أى المتأهل له والمستحق له عدل تغير العدل لا يصح قضاؤه ولا ينفذ حكمه (قوله عند الجمهور) أى خلافاً لـمجنون حيث قال يمنع تولية العتيق قاضياً لاحتمال أن يستحق قترأحكامه (قوله تستلزم الخ) أى من استلزام السكل لا جزائه لأن العدالة وصف مركب من هذه الأمور الخمسة ولا يغنى عن العدل قوله مجتهد لأن المجتهد لا يشترط فيه العدالة على الصحيح (قوله لأننى ولاختى) أى فلا يصح توليتهما للقضاء ولا ينفذ حكمهما (قوله جودة الدهن) أى العقل فجرد العقل التكليفى لا يكفي لمجتمته للغة ويستحب كون القاضى غير زائد فى الفطنة كما يأتى فالشرط أن يكون عنده أصل الفطنة لقول المصنف فطن أى ذو فطنة فهو من باب النسب كقولهم فلان لبن ونمر أى صاحب لبن ونمر لامن باب البالغة أو أن فطن بمعنى فاطن أى جيد الدهن (قوله مجتهد) أى مطلق إن وجد قال ح يشير به إلى أن القاضى يشترط فيه أن يكون عالماً وجعل ابن رشد العلم من الصفات المستحسنة والقول الأول هو الذى عليه عامة أهل المذهب كما قال ابن عبد السلام (قوله فأمثل مقلد) أى فأفضل مقلد وهو مجتهد الفتوى والمذهب والمقتد أنه لا يشترط الأمثل بل يصح تولية من هو دونه مع وجوده حيث كان عالماً بل قال بعضهم يصح تولية غير العالم حيث شاور العلماء (قوله له قه) أى فهم كامل (قوله أو باعتبار أصل) أى قاعدة كلية وهو عطف على قوله بقياس (قوله والأصح أنه يصح الخ) أى كما أن الأصح أنه يصح تولية غير الأمثل مع وجوده كما علت والحاصل أن المعتمد أن كونه مجتهداً مطلقاً إن وجد غير شرط فى صحة توليته وكذلك

(١٧ - دروى - بع)

جودة الدهن وقوة إدراكه لمعان الكلام (مجتهد إن وجد) فلا تصح ولاية القله عند وجود المجتهد المطلق (والا) بوجود مجتهد مطلق (فأمثل مقلد) هو المستحق للقضاء وهو الذى له قه كامل بضبط المسائل المتقولة واستخراج ما ليس فيه نص بقياس على القول فى مذهب إمامه أو باعتبار أصل والاصح أنه يصح تولية المقلد مع وجود المجتهد

(وَلَزِمَ لِلإمام الأعظم) وهو الخليفة وصف خامس وهو أنه (قرشي) فلا تصح خلافة غير القرشي لأن النبي صلى الله عليه وسلم جعل الخلاف في قرشي وقرشي قبل (١٣٠) هو فهر بن مالك بن النضر والأكثر على أنه هو النضر ولا يشترط أن يكون عباسياً ولا

طويلاً لإجماع الصحابة على خلافة الصديق وهو تيمي ومحمرو هو عدوى وعنان وهو أموي وعلى وهو عالمي والكل من قرشي ثم استقرت الخلافة في بني أمية مع كثرة الفتن ثم في بني العباس (حكم) للقلد وجوبا من خليفة أفاض (فيقول) مقلده (فتفتح الإمام أي بالراجع من مذهب إمامه لا بقول غيره ولا بالضعيف من مذهبه وكذا للفق فان حكم بالضعيف قض حكمه إلا أن لا يشتد ضعفه وكان الحاكم من أهل الترجيع وترجع عنده ذلك الحكم يرجع من المزجحات فلا ينقض كالأولى عند عدم النص وهو أهل ويجب أن يكون الحاكم ذا بصيرة وكلام وسمع فلا يجوز تولية الأعمى أو الأبله أو الأصم (و) أن وقع (قد حكم أعمى وأبكم وأصم) الواو بمعنى لو أي لا ينقض لأن عدم هذه الأمور ليس شرطا في صحة ولايته ابتداء ولا في صحة دوامها بل هو واجب غير شرط في الابتداء والدوام

كونه مقلداً أمثل (قوله وزيد للإمام الأعظم وصف خامس الخ) اعلم أن هذه الشروط الخمسة إنما تعتبر في ولاية الإمام الأعظم ابتداء لافي دوام ولايته إذ لا ينزل بعد مبايعة أهل الحل والعقد له بطرد فسق كتهب أموال لأن عزله مؤد للفتن فارتكب أخف الضررين وسد الدريعة نعم إن طرأ كفره وجب عزله ونبد عهده (قوله وقرشي) أي الذي يشترط في الخليفة أن يكون من ذريته هو فهر الراعي ولقب بقرشي تصغير قرشي حيوان من حيوانات البحر يفترس غيره من الحيوانات البحرية لاقراسه لأعدائه (قوله ولا يشترط أن يكون عباسياً) بل ولا يستحب أيضاً قد ذكر طي أن الحق أنه لا فضيلة لعباسي على غيره في ذلك خلافاً لمبق (قوله بقول مقلده) لا خصوصية لقوله مقلده بل وكذا قول أصحابه على أن المراد ما هو أخص من هذا لأنه لا يحكم إلا بمشهور والمذهب كما في الشارح سواء كان قول إمامه أو قول أحد من أصحابه (قوله لا يقول غيره) أي ولا يجوز له أن يحكم بقول غير مقلده أي بمذهب غير إمامه وإن حكم لم ينفذ حكمه والقول بأنه يلزمه الحكم بقول إمامه ليس متفقاً عليه حتى قيل ليس مقلده رسولا أرسل إليه بل حكوا خلافاً إذا اشترط السلطان عليه أن لا يحكم إلا بمذهب إمامه قليل لا يلزمه الشرط وقيل بل ذلك يفسد التولية وقيل يعرض الشرط لمصلحة انطرح (قوله أي بالراجع من مذهب إمامه) أي كرواية ابن القاسم عن الإمام في المدونة وكرواية غيره فيها عن الإمام وذلك لتقديم رواية غير ابن القاسم فيها على قوله فيها وأولى في غيرها وكذا على روايته في غيرها عن الإمام فان لم يرو عن الإمام أحد فيها شيئاً قدم قول ابن القاسم فيها على رواية غيره في غيرها عن الإمام وعلى قول غيره فيها وفي غيرها (قوله وكذا للفق) أي فلا يجوز له الافتاء إلا بالراجع من مذهب إمامه لا بمذهب غيره ولا بالضعيف من مذهبه نعم يجوز له العمل بالضعيف في خاصة نفسه إذا تحقق الضرورة ولا يجوز للفق الافتاء بغير للشهور لأن لا يتحقق الضرورة بالنسبة لغيره كما يتحققها من نفسه ولذلك سدوا الدريعة وقالوا بمنع الفتوى بغير للشهور خوف أن لا تكون الضرورة متحققة لا لأجل أنه لا يعمل بالضعيف ولو تحققت الضرورة يوماً ما قاله بن ويؤخذ من كلامه هذا أنه يجوز للفق أن يفتي صديقه بغير للشهور إذا تحقق ضرورته لأن شأن الصديق لا يخفى على صديقه اه قاله الأسير في حاشية عقب (قوله وهو أهل) أي وهو من أهل القياس وإلا رد (قوله الواو بمعنى أو) فاللفظ ونفذ حكم من اتصف بواحدة فقط من هذه الثلاثة فان اتصف باثنين منها أو بالثلاثة فلا تتمقدولايته كافي عن ابن عبد السلام وفي بن رجح الباجي وابن رشد صحة ولاية من لا يكتب فلا يشترط في صحة ولاية القاضي أن يعرف الكتابة على الاعتماد (قوله في الابتداء والدوام) متعلق بقوله واجب أي وحيث كان واجبا في الابتداء والدوام فلا يجوز تولية القاضي ابتداء ولا استمرار ولايته إلا إذا اتصف بعدم هذه الثلاثة فان اتصف بواحدة منها فلا يجوز توليته ابتداء ولا استمراراً مع صحة ما وقع منه من الحكم هذا ويجوز تولية الأعمى في الفتوى كافي فتاوى البرزلي (قوله ولدا) أي ولأجل كون عدم هذه الأمور واجبا بالنظر للابتداء والدوام وجب عزله هذا إذا كان متصفاً بشيء مما ذكر حين التولية بل ولو طرأ عليه شيء منها بعدها (قوله فاستفد منه) أي من كلام المصنف أعني قوله ونفذ حكم أعمى البع وقوله وجب عزله (قوله عدم الخ) هذا استفاد من قوله

ولما قال (ووجب نزله) ولو طرأ عليه شيء مما ذكر فاستفد منه
أمران عدم جواز ولايته ابتداء وهو ما وصحة حكمه بعد الوقوع (ولزم التحسين) أي للمفرد في الوقت بشروط القضاء ووجب

(أو الخائف فتنة) على نفسه أو ماله أو ولده أو على الناس (إن لم يتول أو) الخائف (ضياح الحق) له أو لغيره إن لم يتول (القبول والطلب) فاعل لزم أي لزمه القبول إن طلبه منه الامام ولزمه الطلب من الامام (١٣١) إن لم يطلبه ولا يضرمه بذل مال في طلبه

حينئذ لانه لأمر متعين عليه (وأجبر) التعين له بأخيه شرطه (وان) بضرب (والا) يتعين ولا خاف فتنة ولا ضياح حق (فه) الحرب (وان عين) من الامام لشدة خطره في الدين دون غيره من فروض الكفاية وحيث لم يتعين بأحد الوجوه الثلاثة للتقدمة فيحرم دفع مال لأجل توليته وترد أحكامه ولو صواباً فلا يرفع خلافاً (وحرّم) قبول القضاء أو طلبه (لجاهل وطالب دنيا) من للتداعين لأنه من أكل أموال الناس بالباطل والواو بمعنى أو وأما طلب مال مما هو للقضاء في بيت المال أو من وقف عليه فلا يحرم بل يندب إذا كان في ضيق عيش وأراد التوسعة على عياله من ذلك (وتدب) ليشهر عليه) للناس بقصد إفادة الجاهل ولإرشاد المستفي لا الشهرة لأمر دنيوي ثم شبه في التدب قوله (كوع) وهو من ترك الشبهات خوف الوقوع في الهرمات (كهي) أي ذي مال ينفق على نفسه

ووجب عزله وقوله وصحة حكمه هذا مستفاد من قوله ونفذ الخ (قوله أو الخائف فتنة الخ) أي وإن لم ينفذ بشرط القضاء كما يشعر بذلك المطف على الاول بأو (قوله إن لم يتول) أي وتولى غيره ولو كان ذلك الغير أزيد منه فقها (قوله فاعل لزم) والمتعين مفعوله والخائف عطف عليه وقتة بالنصب معمول خائف أو بالجر بإضافته لخائف وقوله أو ضياح عطف على فتنة وفيه الحذف من الثاني لدلالة الاول أي أو الخائف ضياح الحق إن لم يتول كما أشار له الشارح (قوله أي لزمه القبول إن طلبه منه الامام) لكن ان طلبه مشافهة لزمه القبول فوراً وان أرسل له به لم يلزم الفورية في القبول ولا يجب أن يقول قبلت سواء شافهه أو أرسل اليه بل يكفي في تحصيل الواجب شروعه في الاحكام (قوله ولا يضرمه بذل مال في طلبه حينئذ) أي حين إذ تمين عليه أو خاف الفتنة أو ضياح الحق ان لم يتول وفيه قال الشيخ السنائي قال ابن مرزوق يجب عليه الطلب ان لم يكن بمال وأفرط قوم كج من تبعه فقالوا ولو بمال وفي ح ما نصه انظر اذا قيل يلزمه الطلب فطلب فنع من التولية إلا يبذل مال فهل يجوز له بذل ذلك والظاهر أنه لا يجوز له لانهم قالوا إنما يلزمه القبول اذا تمين عليه ان كان يمان على الحق وبذل المال في القضاء من الباطل الذي لم يمن على تركه فيحرم حينئذ (قوله وأجبر التعين له) أي اذا امتنع من القبول وأشار الشارح بمحمل نائب أجبر التعين له باقتراء شروطه منه الى أن قول المصنف وأجبر بضرب راجع للسئلة الاولى وأما من خاف فتنة أو ضياح الحق فلا يتأتى في حقه الا الطلب أو القبول ولا يتأتى فيه الجبر على القبول نعم لو كان الخوف من الامام لتأتى الجبر على القبول عند الاباية لكن المصنف إنما علق الخوف بغير الامام (قوله دون غيره من فروض الكفاية) أي فلا يجوز الهروب منه إذا عين كجهاد تعين بتعين الامام * والحاصل ان فروض الكفاية كلها تعين بتعين الامام الا القضاء فانه لا يتعين بتعين الامام بل تجوز مخالفته وذلك لشدة خطره في الدين كذا في بن (قوله وترد أحكامه ولو صواباً) من هذا يعلم أن دافع الرشوة لاخذ القضاء أسوأ حالا من قضاة البغاة المتأولين لان أحكامهم نافذة (قوله وحرّم قبول القضاء أو طلبه لجاهل) أي لعدم أهليته للقضاء وكذا يحرم على السلطان توليته وما ذكره المصنف من الحرمة مبنى على مشهور المذهب من اشتراط العلم في صحة توليته لا على ما لابن رشد من أن العلم من الصفات المستحسنة كما مر (قوله وتنب) أي القضاء بمعنى توليته (قوله ليشهر عليه) أي لكونه خاملاً لا يؤخذ بقواه ولا يتعلم عليه أحد فيتولا به قصد إفادة الجاهل وإرشاد المستفي (قوله لا الشهرة الخ) أي وليس للراد توليته لأجل الشهرة لرفعة دنيوية فان هذا مكروه لا مندوب (قوله وهو من يترك الخ) أي وأما الاورع فهو من يترك بعض المباحات خوف الوقوع في الشبهات (قوله لان النفي مظنة الخ) أي ولهذا كان وجود المال عند ذوى الدين زيادة لهم في الخير لا سيما من نصب نفسه للناس (قوله بترك) أي بسبب تركه مالا يليق فلا يصحب الارذال ولا يجلس مجالس السوء ولا يعاطى محقرات الامور (قوله نسب) ظاهره أن تولية غير النسيب جائزة سواء كان انتفاء نسبه محققاً أم لا وهو كذلك قال ابن رشد من الصفات المستحسنة أن يكون معزوف النسب ليس بابن لمان اه وحينئذ فتجوز -حنون تولية ولد الزنا موافق للمذهب زاد ولكن لا يحكم

وعياله منه لأن النفي مظنة التنزه وترك الطمع خصوصاً إذا انضم له ورع (حليم) ليس سيئ الاخلاق فان سوء الخلق منشأ مظلم وأذية الناس (ز) أي كمال المروءة بترك ما لا يليق من سفاسف الأمور (نسيب) أي معروف النسب ولو لم يكن قرشياً لثلا يتسارع الناس لظعن فيه كآبن الزنا والمان

(مستشير) لاهل العلم في السائل فلا يستغل براه وان مجتهدا لان الصواب لا يتغير به بل ربما ظهر الصواب على يد جاهل (بلا دين) عليه لا يحفظ رتبته به عند الناس (و) بلا (حد) أى يندب أن لا يكون محدودا في زنا او قذف أو شرب أو سرقة أو غير هالان رتبته أحط من رتبة الدين عند الناس (١٣٢) وان كان الموضوع أنه تاب (و) بلا (زائد) أى زيادة والأولى التعبير بها (في

في الزنا لعدم شهادته فيه (قوله مستشير لاهل العلم في المسائل) أى الدقيقة التى لانص فيها أو أمانا التى فيها النص وهو عالم به فهو معنى قوله فعلم بقوله مقلده قاله شيخنا العدوى قال بن ان حمل قوله بعد وأحضر العلماء وشاورهم على الوجوب كان مخالفا لهذا وان حمل على الندب كان تكرارا مع هذا ويمكن أن يختار الثانى والمراد ندب أن يولى من شأنه الاستشارة وعرف أنه لا يندفع برأيه في الأمور والآتى معناه يندب له بعد توليته العمل بذلك الشأن في كل أمر مهم أو يختار الأول والمعنى وندب توليته من شأنه الاستشارة للعلماء ومعنى الآتى ووجب عليه بعد التولية العمل بهذا الشأن في كل أمر مهم يحتاج لدقة النظر فيه فتدبر (قوله بلا دين) لا يفتى عن هذا قوله غنى لانه قد يكون غنيا بأشياء انما أتى له عند غم عام فيحتاج للدين فذكر هنا ان من مندوباته كونه بلا دين (قوله أى يندب أن لا يكون محدودا بالخ) علم منه أن تولية المحدود جائزة وان حكمه نافذ وظاهره قضى فيها حد فيه أو في غيره بخلاف الشاهد فانه لا تقبل شهادته فيما حذفيه ولو تاب وتقبل في غيره إذا تاب وإلا فلا والفرق بين كون القضاء يقبل من القاضى فيما حد فيه ولا تقبل شهادة الشاهد في ذلك استناد القاضى لبيئة بخلاف الشاهد فبعدت اتهامه في القاضى دون الشاهد (قوله وان كان الموضوع الخ) الجملة حالية أى والحال أن موضوع المصنف أنه تاب أى أن مقاله المصنف من ندب كونه غير محدود حكم فيها حد فيه أم لا موضوعه انه تاب حد فيه بالفعل وإلا كان فاسقا لا تصح توليته (قوله والأولى التعبير بها) قد يقال يمكن أن المعنى وبلا عقل زائد في الدهاء أى في جودة الرأى والفكر (قوله هو وجوده الدهن) أى وهو الفطنة فكأنه قال وبلا زيادة في الفطنة (قوله وإلا فالسلامة منها) أى والا تقل يثم فيها السوء بل قلنا المراد وبلا بطانة محقة السوء فلا يصح لان السلامة من بطانة السوء أى من الجماعة المحقة السوء واجبة لا مندوبة (قوله وبطانة الرجل الخ) أى وحينئذ فعنى المصنف يندب للقاضى أن يكون أصحابه الذين يعتمد عليهم في أموره من أهل الخير لا ممن يثم بالسوء (قوله ومنع الراكبين الخ) أى انه يندب للقاضى أن يمنع الذين كانوا يركبون معه قبل التولية من ركبهم معه بعدها وكذلك المصاحبين له قبل التولية في غير الركوب يندب له ترك مصاحبهم بعدها (قوله مع اتهامه انه لا يستوفى الخ) أى فيمنع من له عليهم حق من طلبه (قوله تخفيف الاعوان) أى تقليل الاعوان الذين اتخذهم لاعتائه كالرسل الذين يرسلهم القاضى لاحضار خصم أو مسمع دعوة نيابة عنه أو مسمع شهادة (قوله وقلب الاحكام) أى تغيير الحالة التى يترتب عليها وقوع الحكم (قوله أن يمد عنه) أى من الاعوان من طالت اقامته في هذه الخدمة أى لانه يزداد سوءا وضررا بالناس (قوله واتخاذ من يجبره الخ) وذلك بأن يتخذ شخصا من أهل الامانة والصلاح يرسله يطوف فى الأسواق ونحوها يسمع ما يقوله الناس في القاضى وفي حكمه وفي شهوده ويأتيه بخبر بما سمع منهم من ثناء عليه أو سخط (قوله في سيرته) أى غير حكمه (قوله بمقتضى ذلك) أى الاخبار وقوله من ابقاء أى للشهود وأوزلهم وقوله أو امر او نهى أى او أمرهم بفعل ما هو لائق ونهى لهم عماليس بالائق (قوله وتأديب من إساء عليه) أى كقوله له ظلمتى او كذبت على وان كان لا يؤدبه إذا ظلمها للخصم او لشاهد واما إذا ظالم

الدهاء) بفتح الدال المهملة واللام هو جودة الدهن والراى فالمطلوب الدهاء ويندب أن لا يكون زائدا فيه عن عادة الناس خشية أن يحسب ذلك على الحكم ومن الناس بالفراسة وترك قانون الشريعة من طلب للبيئة وتغير معها وتعديلها وطلب البين عن توجهت عليه وغير ذلك (و) بلا (بطانة سوء) أى بينهم منها للسوء وإلا فالسلامة منها واجبة وبطانة الرجل بكسر الباء اصحابه الذين يعتمد عليهم في شأنه (و) منع القسطنطينى (منع الراكبين) أى والمصاحبين له في غير ركوب بل يستعمله الأفراد ما أمكن اذ كثرة الاجتماع لا خير فيها مع اتهامه أنه لا يستوفى عليهم الاحكام الشرعية إلا لضرورة خادم ومعين في أمر من الخصومات ورفع الظلمات والامثال (و) ذهب (تخفيف الاعوان) من عنده لانهم لا يسلون ظالما من تعليم الاخصام التحيل وقلب الاحكام كما هو مشاهد وينبغى أن

يعد عنه من طالت إقامته منهم في هذه الخدمة (واتخاذ من يجبره) من أهل الامانة والصلاح (بما يقال في سيرته) أو من خير أو شر فيحمد الله في الأول ويشتكى في الثانى أو يبين وجه الحق للناس (و) بما يقال في حكمه وشهوده (ليعمل بمقتضى ذلك من ابقاء أو عزل أو أمر أو نهى) (و) ندب له (تأديب من إساء عليه) أى على القاضى في مجلسه وان لزم منه الحكم لنفسه خشية اتهامه مجلس الشرع

وحرمة الحاكم ولو بغيرينة لأن هذا مما يستند فيه للمله والتأديب بما يراه أولى من العفو كما هو مفاد المصنف ونص غيره لا بغير مجلسه وإن شهد به عليه لأنه لا يحكم لنفسه في مثل ذلك بل يرفعه لغيره إن شاء والعفو أولى (إلا في مثل انتق الله في أمري) أو خف الله أو أذكر وقوفك بين يدي الله (فليرفق به) فلا يجوز تأديبه ومن الارقاق أن يقول له أنت قد (١٣٣) لزمك الاقرار بقولك كذا

أو أنت قد رضيت بشهادة فلان عليك فكيف نجحد بعد ذلك وتطلب عديم الحكم عليك والامهال (ولم يستخلف الا لغيره) عمل (يعني أن القاضي للولي من الخليفة ولم ينهه له على استخلاف ولا عدمه لا يجوز له أن يستخلف غيره في جهة قرية ولرأى عمل لغيره عذر من مرض أو سفر فان استخلف لغيره عذر لم ينفذ حكم مستخلفه الا أن ينفذه هو الا أن يتسع عمله فيجوز له أن يستخلف لكن (في جهة بعدت) عنه بأعمال كثيرة يشق اخضاع الخصوم منها الى محله (من) أي يستخلف رجلا (علم ما استخلف فيه) فقط فلا يشترط علمه بجميع أبواب الفقه فاذا استخلفه على الأنكحة فقط وجب أن يكون عالما بمسائل النكاح وما يتعلق بها وان استخلفه في القسمة والوارث وجب علمه بذلك وهكذا (وانعزل) المستخلف بالفتح (بعوته) أي بموت القاضي الذي

أو يكاذب فانه يؤديه مطلقا قال ذلك للقاضي أو للخصم وما ذكره المصنف من نذب تأديب من أساء عليه هو ظاهر كلام ابن رشد نظرا الى انه كالمستقيم لنفسه وظاهر كلام ابن عبد السلام وجوب التأديب لحرمة الشرع وهذا كله إذا أساء على القاضي وأما إذا أساء على غيره أي كشاهد أو خصم كان الأدب واجبا قطعاً انظر بن (قوله وحرمة) عطف على مجلس (قوله ونص غيره) أي كابن عاصم في متن التحفة حيث قال :

ومن جفا القاضي فالتأديب أولى وذا لشاهد مطلوب

أي فالتأديب أولى من العفو وذلك التأديب مطلوب أي واجب إذا أساء على شاهد أي أو خصم (قوله لا بغير مجلسه) أي لا يندب له تأديب من أساء عليه بغير مجلسه (قوله فليرفق به) أي لا يجوز له تأديبه لتلايدخل في آية وإذا قيل له انتق الله أخذته العزة بالآثم الآية (قوله ومن الارقاق أن يقول له الخ) أي ومنه أيضا أن يقول له أنا لا أريد الا الحق أو رزقني الله وإياك تقواه ونحو ذلك (قوله ولم ينص الخ) أما لو نص له على الاستخلاف جاز له أن يستخلف ولولراحة نفسه ولو في الجهة القريبة فان نص على عدمه فلا يصح استخلافه ولو في الجهة البعيدة ولولعذر وينبغي أن يعرف بالاستخلاف وعدمه كالنص على ذلك (قوله من مرض أو سفر الخ) أي وأما استخلافه لغيره فواجب كإطلاق الاخوان وهو المعتمد خلافاً لسخنون القائل أنه لا يجوز استخلافه في جهة قرية ولو لمرض أو سفر (قوله فيجوز له أن يستخلف) لكنه في جهة بعدت عنه كان لعذر أم لا والحاصل ان صور المسئلة اثنتا عشرة صورة لأن الخليفة إما ان ينص للقاضي على الاستخلاف او على عدمه او لا ينص على واحد وفي كل امان يستخلف لعذر أو لراحة نفسه وفي كل امان ان يستخلف في جهة قرية او بعيدة منه فان نص له على الاستخلاف جاز مطلقاً لعذر ولغيره في الجهة القريبة منه والبعيدة وان نص على عدمه منع مطلقاً وان لم ينص على واحد فان كانت الجهة القريبة فالمنع اذا كان الاستخلاف لغيره عذروا وان كان لعذر قولان وان كانت الجهة بعيدة فالجواز كان لعذر أو لغيره ولا يشترط في الاستخلاف ان يكون المستخلف بالكسرو وقت الاستخلاف في محل ولايته بل يجوز له ان يستخلف ولو كان في غير محل ولايته ومثل الاستخلاف العزل فيجوز له ان يعزل واحداً من أهل ولايته وهو في غير محل ولايته بخلاف الحكم فانه لا يصح في غير محل ولايته (قوله بأعمال كثيرة) أي زائدة على مسافة القصر كما قال شيخنا (قوله من علم الخ) أي واذا استخلف بالشروط المذكورة فانه يستخلف رجلاً علم الخ (قوله وانعزل المستخلف) أي الذي استخلفه القاضي بلا اذن الامام لوسع عمله في جهة بعدت اموالواستخلفه في جهة قرية لنص الخليفة له على ذلك او جريان العرف به فلا يعزل بموت القاضي ولا يعزله كما قال الشارح وتمامها من قدمه القاضي للنظر على أيتام فانه لا يعزل بموت القاضي الذي قدمه ولا يعزله (قوله لأنه يتوهم الخ) أي فالمصنف نص على المتوهم (قوله خلافاً لظاهر إطلاق المصنف) فديقال ان موضوع كلام المصنف هو الاستخلاف من غير اذن الامام بدليل ما قبل هذا فليس كلامه مطاقاً (قوله لا هو بموت الأمير) المراد به من له اماره سواء كانت سلطنة او غيرها ولما قال المصنف ولو الخليفة وليس

استخلفه لأنه وليه والوكيل يعزل بموت موكله ويعزله ونص على الموت مع أن عزله كذلك أي يعزل نائبه بعزله لأنه يتوهم أن الموت لما كان يأتي بفتة لم يعزل النائب بموت موكله ولا يعزل النائب بموت القاضي اذا جعل له الامام الاستخلاف أو جرى به العرف خلافاً لظاهر إطلاق المصنف (لا هو) أي لا يعزل القاضي (بموت الأمير) الذي ولاه

الرد بالأمر من له إمارة غير السلطة لمدم صحة النيابة حينئذ إذ شرطها صدق ما قبلها عليها (قوله ولو الخليفة) أى هذا إذا كان الأمير الذى ولاه غير الخليفة بل ولو كان الأمير الذى ولاه ثم مات هو الخليفة (قوله ليس نائباً عن نفس الخليفة) أى لأن الخليفة لم يوله لمصلحة نفسه وإنما ولاه لمصالح الناس وقوله لأن القاضى الخ إشارة للفرق بين من استخلفه القاضى في جهة بعيدة حيث انزل بموت القاضى وبين القاضى حيث لم ينزل بموت الخليفة وهذا الفرق الذى ذكره الشارح واه إذ لو لم يكن القاضى نائباً عن الخليفة لم يكن للخليفة عزله كيف وأصل القضاء للخلفاء ولو سلم أن القاضى ليس نائباً عن الخليفة فلم لا يقال مثله في نائب القاضى فان قلت ان ذلك لتخفيف عن القاضى قلت السلطان أيضاً إنما جاز له أن يستغنى لأجل التخفيف عن نفسه اه انظر بن ولدا اعتمد بعضهم ان خليفة القاضى لا ينزل بعزل القاضى ولا بموته كما أن القاضى لا ينزل بموت الأمير خلافاً للمصنف وقد اقتصر في المعنى على هذا (قوله ولا ينفذ حكمه بعد بلوغه عزله) أى وأما لو حكم بشئ قبل أن يبلغه عزله فإنه يكون نافذاً لضرورة الناس لذلك كفى تبصرة ابن فرحون وقال فيها أيضاً وانظر هل يستحق القاضى معلوم القضاء من يوم ولايته إذا ولى يله يحتاج لسفر أولاً يستحق الا بالمباشرة فالمعلوم للعزل إلى يوم بلوغه اه واستظهر البدر القرافي الثاني (قوله ولا تقبل شهادته بعده) أى وأولى في عدم القبول ما إذا قال القاضى بعد عزله شهد عندي شاهدان بكذا وقد كنت قبلت شهادتهما غير انه لم يصدر مني حكم وللطالب حينئذ أن يحلف للطلوب أنه ما شهد عليه أحد عند القاضى فان حلف رجع الطالب لدعوة جديدة وان نكل حلف الطالب وثبتت الشهادة قاله في المدونة ومفهوم شهادته أن اخبار القاضى على وجه الاعلام بأنه حكم بكذا يقبل قبل عزله لا بعده لانه مقر على غيره والحاصل أن اخبار القاضى بأنه حكم بكذا ان كان على وجه الشهادة لتقدم دعوى لم يقبل قوله لا قبل العزل ولا بعده وان كان على وجه الاعلام والخطاب بأن لم يتقدم إخباره دعوى قبل قبل العزل لا بعده فان ادعى زيد على عمرو بحق عند قاضى مصر مثلاً وان قاضى الجزيرة حكم له بذلك الحق فساله البيعة على ذلك فحضر قاضى الجزيرة لمصر وشهد عند قاضىها بأنه قضى أو حكم بكذا فلا تقبل شهادته كان قاضى الجزيرة إذ ذاك معزولاً أو غير معزول لانها شهادة على فعل نفسه وأما ان كان قاضى الجزيرة أرسل قاضى مصر أخبره بأنه قضى بكذا أو أخبره بذلك مشافهة قبل أن يحصل التداعى عنده أى عند قاضى مصر قبل ذلك الاخبار من قاضى الجزيرة ان كان غير معزول لا ان كان معزولاً لأن قوله حينئذ قضيت بكذا اقرار على غيره واقرار الشخص إنما يقبل على نفسه لا على غيره (قوله لان شهادته لا تقبل قبل العزل أيضاً) أى ولو انضم له شخص آخر في الشهادة (قوله يستقل كل واحد بناحية بحكم فيها الخ) الأولى حذف هذا إنما معنى الاستقلال أن لا يتوقف نفوذ حكمه على حكم غيره كما يقول وحاصل ما أراد المصنف أنه يجوز للخليفة تولية قضاة متعددين كل منهم مستقل أى لا يتوقف حكمه على حكم غيره عام حكمه في جميع النواحي بجميع أبواب الفقه أو بعضها أو بعضها أو البعض كذا والبعض كذا فسلم من هذا أنه بناحية يحكم فيها بجميع أبواب الفقه أو بعضها أو البعض كذا والبعض كذا فسلم من هذا أنه لا بد من الاستقلال في العام والخاص فلا يجوز للخليفة أن يشرك بين قاضيين هذا إذا كان التشريك في كل قضية بل ولو كان في قضية واحدة بحيث يتوقف حكم كل على حكم صاحبه لان الحاكم لا يكون نصف حاكم كذا قال ابن شعبان ابن عرفة وما قاله إنما هي في القضاة وأما تحكيم شخصين في نازلة معينة فلا أنظهم يختلفون في حوازه وقد فعله على معاوية في تحكيمهما أبا موسى وعمر بن العاص (تنبيه) أشعر ما ذكره المصنف من جواز تعدد القاضى بمنع تعدد الامام الاعظم وهو كذلك ولو

(ولو) كان لليت الذى ولاه (الخليفة) لأن القاضى ليس نائباً عن نفس الخليفة بخلاف نائب القاضى فإنه نائب عن نفس القاضى فلما انزل بموته وأما لو عزله الأمير فإنه ينزل قطعاً ولا ينفذ حكمه بعد بلوغه عزله (ولا تقبل شهادته) أى القاضى اذا شهد عند قاض آخر (بعده) أى بعد عزله (أنه) كان (قضى بكذا) ولا مفهوم للظرف لان شهادته لا تقبل قبل العزل أيضاً لانها شهادة على فعل نفسه (وجازته مستقلة) أى جاز للإمام نصب قاض متعدد يستقل كل واحد بناحية يحكم فيها بجميع أحكام الفقه بحيث لا يتوقف حكم واحد منهم على حكم الآخر كقاضى رشيد وقاضى الحلة وقاضى قلوب أو متعدد مستقل يلد (أو خاص)

تباعدت الأقطار جدا لا يمكن التباينة لتباعد الأقطار جدا
واقصر عليه ابن عرفة (قوله عطف على مقدر) أى لا يرفع عطفًا على تعدد ولا يجر عطفًا على مستقل
لأنه لا بد من الاستقلال في العام والخاص (قوله بأن كان كل يطلب صاحبه) أى بأن كان للدعى به
واحد ولكن كل منهما يدعى أنه له ويطلب الآخر به (قوله ثم رفع إلى من سبق رسوله لطلب الاتيان
عنده) فإذا ذهب أحد للتداعيين لقاض وذهب الآخر لقاض آخر فأرسل كل قاض عونه لمن لم يأت
من التداعيين فالحق به في إقامة الدعوى عند من سبق رسوله لأحد التداعيين (تنبيه) قد علم من المصنف
الحكم فيما إذا أتمد للدعى به وكان كل من التداعيين يطلب الآخر به على ما قاله الشارح وأما إذا كان
كل منهما يطلب صاحبه شيء مغاير لما يدعى به الآخر ففى نقل الواقي وابن عرفة عن المازرى أن لكل
واحد منهما أن يطلب حقه عند من شاء من القضاة فإذا ادعى أحدهما على صاحبه عند قاض وفرغ
فلساحبه أن يدعى عليه عند من شاء فإن اختلفا فيمن يبتدىء بالطلب أو فيمن يذهب إلى أول من
القاضيين فإن سبق أحدهما لقاض ترجع قوله وإن ذهب كل منهما لقاض فالمعتبر من سبق رسوله من
القضاة وإن لم يكن لأحدهما ترجيح بسبق الطلب على الآخر ولا يضر ذلك أقرع بينهما له فقد
علت أنه إذا كان كل طالبًا إنما يعتبر بسبق الرسول فيما إذا اختلفا فيمن يبتدىء بالطلب وفيمن
يذهب إلى أول من يعمل بقول كل واحد منهما في تعيين القاضى الذى يدعى عنده انظر بن (قوله أى كما
يقرع بينهما) أى إذا كان للدعى ليس قوله مجردا عن مصدق ولم يعلب خصمه (قوله وسأى الخ)
حاصل ما يأتى أنه يقدم للدعى وهو من تجرد قوله عن مصدق بالكلام فإن لم يعلم للدعى بأن قال كل
واحد أنا للدعى قدم الجالب لصاحبه نفسه أو برسول القاضى بالكلام فإن لم يكن أحدهما جالبا
والحال أن كل واحد يدعى أنه للدعى أقرع بينهما فيمن يبتدىء بالكلام فلو قال الشارح إذ للوضع
أن كلا يدعى أنه طالب لصح قوله وسأى الخ تأمل (قوله وتحكيم رجل غير خصم) أى تحكيم رجل
أجنبي منهما مغاير لكل من الخصمين ولا يحتاج التحكيم لشهود تشهد على الخصمين بأنهما حكاهما
هو قضية كلام بعضهم (قوله من غير تولية قاض له) أى وأما لو كان المحكم مولى من قبل
القاضى فكأن الحكم واقع من القاضى (قوله لا تحكيم خصم من الخصمين فلا يجوز الخ) اعلم أنه لو حكم
أحد الخصمين خصمه فحكم لنفسه أو عليها جاز تحكيمه ابتداء ومضى حكمه مطلقا إن لم يكن
جورا وقيل بكره تحكيمه ابتداء إن كان ذلك الخصم المحكم هو القاضى وبعض حكمه بعد
الوقوع والنزول إن كان غير جور وقيل لا يجوز تحكيمه فلا ينفذ حكمه إن كان ذلك الخصم
المحكم هو القاضى سواء كان حكمه جورا أو غير جور والأول هل اللخمى والملازرى عن للذهب
والثاني نقل الشيخ عن أصبغ والثالث ظاهر قول الأخوين والمتمد الأول إذا علنت هذا فنقول
الشارح لا تحكيم خصم من الخصمين فلا يجوز ولا ينفذ لا يؤخذ على إطلاقه بل يقيد بما إذا كان
المحكم جورا فيكون ماشيا على القول الثاني أو بما إذا كان الخصم المحكم قاضيا كما هو القول
الثالث ثم اعلم أن هذا الخلاف الجارى في تحكيم أحد الخصمين جار في تحكيم الأجنبي
قيل يجوزاه وفوذ حكمه وقيل بعدم جوازه وعدم فوذ حكمه فكان على المصنف أن
يغذف قوله غير خصم ويقول وجاز تحكيم غير جاهل وكافر الخ ويكون ماشيا على ما للخمى والملازرى
من الجواز ابتداء سواء كان المحكم أجنبيا أو أحد الخصمين كان قاضيا أم لا انظر بن (قوله وغير

التولية بمصر (أونوع)
أى باب من أبواب الفقه
كالأنكحة أو البيوع أو
القراض (و) إذا تنازع
الخصمان فأراد أحدهما
الرفع لقاض وأراد الآخر
الرفع لقاض آخر كان
(القول للطالب) وهو
صاحب الحق دون المطلوب
(ثم) إذا لم يكن طالب مع
مطلوب بأن كان كل
يطلب صاحبه رفع إلى
(من) أى قاض (سبق
رسوله) لطلب الاتيان
عنده (ولا) يسبق رسول
قاض بل استويا في الهيء
مع دعوى كل أنه الطالب
(أقرع) للقاضى الذى
يذهب إلى أول من خرج
سهمه للذهاب ذهابا
(كالأدعاء) أى كما يقرع
بينهما في الادعاء بعد
اتيانهما للقاضى الذى أقرعا
في الذهاب إلى أول الذى
اتفقا على الذهاب ثم تنازعا
في تقديم الدعوى إذ
الموضوع أن كلا طالب
وسأى له ما مضى عن هذا
التشبيه في قوله وأمر مدع
تجرد قوله عن مصدق
بالكلام وإلا فالجالب وإلا
أقرع (و) جاز للتداعيين
(تحكيم) رجل (غير
خصم) من غير تولية قاض
له حكمه في التنازع بينهما

لا تحكيم خصم من الخصمين فلا يجوز ولا ينفذ حكمه (و) غير (جاهل وكافر) وأما الجاهل والكافر فلا يجوز تحكيمهما (وغير

عنفه على خصم كالذي قبله فالعنف والتحكيم غير مميز وهو المميز لان نفى النفي إثبات فكأنه قال وجاز التحكيم بميز وآتى بغيره لثلاثا يتوهم
 عطفه على خصم وهو فاسد (١٣٦) ولو قال والتحكيم رجل مسلم عالم مميز لكان أوضح ويخرج الصبي المميز فان فيه

مميز) ينفى عن هذا قوله قبل وجاهل لانه يلزم من كونه غير جاهل أن يكون مميزا فلو حذفه كان أولى اهلين
 وقد يقال لانسلم اللزوم لجواز كونه معنوها تأمل (قوله لثلاثا يتوهم عطفه) أى عطف مميز عند
 حذف غير وقوله لثلاثا يتوهم عطفه على خصم أى لتجرى المعطوفات على نسق واحد (قوله ويخرج)
 أى يقولنا رجل الصبي الخ (قوله وجواز التحكيم) أى تحكيم المتداعيين للأجنبي السلم العالم المميز
 انما يكون الخ (قوله وجرح) أى عمدا أو خطأ وقوله ولو عظم أى كقطع يد أو رجل (قوله لم ينفذ
 حكمه) أى ولو وافق الصواب كما هو ظاهره وقد علمت النقل فيما إذا حكما خصما (قوله فان حكم ولم
 يصب فعليه الضمان) أى فاذا حكم واحد منهم وترتب على حكمه إتلاف فان كان لعضو فالدية على عاقلة
 وان ترتب عليه إتلاف مال كان الضمان في ماله (قوله أحد المتداعيين) أى وليس المراد به من بينه
 وبين المتداعيين أو أحدهما خصومة دنيوية كما قال عبق وخش (قوله كما في اللعان الخ) أى
 فان الحق فيه للولد بقطع نسبه وهو غير الخصمين أعنى الزوجين وكذلك النسب اذا كان النزاع بين
 الأب ورجل آخر فالأب يقول إن هذا الولد ليس ابني والرجل الآخر يقول انه ابنك أما لو كان
 النزاع بين الأب والولد فالحق لأحد الخصمين وكذلك الولاء الحق فيه لأدمى غير الخصمين اذا
 كان النزاع بين المعتق ورجل آخر في الشخص المعتوق بان ادعى كل انه أعتقه أما إذا كان النزاع بين
 السيد والمعتوق كان الحق لأحد الخصمين (قوله لان الحدود زواجر) أراد بالحدود ما يشمل القتل
 قصاصا (قوله في أحد هذه السبعة الخ) ظاهره ان المحكم إذا حكم فيما زاده المصنف في الحجر على هذه
 السبعة وكان حكمه صوابا انه لا يمضى وهو مقتضى صنيع المصنف ولكن الذي كان يقرره شيوخ عجم
 انه يمضى أيضا وهو الذي يفيد نقل التوضيح كما في بن * والحاصل أن كل ما لا يجوز التحكيم فيه
 وكان الحكم فيه مختصا بالقضاة اذا وقع ونزل وحكم فيه المحكم وكان حكمه صوابا فانه يمضى
 وليس لأحد الخصمين ولا للحاكم نقضه وأما ما هو مختص بالسلطان كالاقتاعات فعلم المحكم
 فيه غير ماضطما (قوله وانما يحكم في الرشد الخ) نص عبارة المصنف وانما يحكم في الرشد وضده
 والوصية والحبس المقب وأمر الثائب والنسب والولاء وحد وقصاص ومال يقيم، القضاة
 فهم عشرة ذكر المصنف هنا بعضها وهو الحد والقتل والنسب والولاء وزاد عليها هنا ثلاثة اللعان
 والطلاق والمعتق فجعل ما يختص المحكم فيه بالقاضي ثلاثة عشر (قوله وأدب) أى لاقياته على الامام
 وقوله أى إذا استوفى أى إذا حصل الاستيفاء لما حكم به بأن قتل أو حد أو اقتص * والحاصل أن
 الأدب انما يكون إذا نفذ الحكم أما إذا حكم ولم ينفذ ما حكم به فلا أدب عليه بل يزجر أى يعزر فقط كما
 لو حكم بقتل فعنفى عن المحكوم عليه خلافا لظاهر المصنف من أدبه مطلقا انظر ح (قوله فلا أدب)
 أى ويزجر ويعزر فقط (قوله وفي صحة حكم صبي الخ) اعلم ان الاقوال الاربعة في صحة الحكم
 وعدمها كما ذكر شارحنا وهو ظاهر ابن عرفة والمواق اما تحكيم من ذكر فهو غير جائز
 ابتداء اتفاقا وليست الاقوال المذكورة في صحة التحكيم كما في ت وعبق والقول الاول لأصبغ
 والثاني لمطرف والثالث لأشهب والرابع لابن الماجشون وجعل ابن رشد الخلاف في
 حوايز التحكيم وعدمه انظر بن وقول المصنف وفي صبي الخ خبر لمبتدأ محذوف وهو أقوال

خلافا سيد كره كالمرأة
 وجواز التحكيم انما يكون
 (في ما وجرح) ولو عظم
 لان حكما خصما أو جاهلا
 أو كفرا لم ينفذ حكمه فان
 حكم ولم يصب فعليه
 الضمان فالمراد بالخصم أحد
 المتداعيين كما هو صريح
 النقل فان سأل الجاهل عالما
 لأداء وجه الحق فحكم له
 يمكن حكم جاهل (لا) في
 (حد) من سائر الحدود
 (و) لا في (لعمري) وقل
 (وولاء) لكخص على
 آخر (ونسب) كذلك (و)
 لا في (طلاق) وعق
 فيمنع التحكيم في واحد
 من هذه السبعة لانه تعلق
 بما حق لغير الخصمين إما
 في تعلق وإما لأدمى كما في
 اللعان والولاء والنسب
 لما في ذلك من قطع النسب
 وأما الحد والقتل والمعتق
 والطلاق فالحق فيها لله
 تعالى لان الحدود زواجر
 وهو حق لله ولان
 المطلقة بائنا لا يجوز
 إيقاعها في الصحة ولا
 يجوز رد العبد للرق وهو
 حق لله (ومضى) حكمه في
 أحده هذه السبعة (إن حكم
 صوابا) فلا ينفذ لأن

حكم المحكم يرفع الخلاف لحكم الحاكم وترك هنا بعض مسائل ذكرها في الحجر بقوله وانما
 يحكم في الرشد وضده والوصية والحبس المقب وأمر الثائب ومال يقيم الخ وزادها الطلاق والمعتق واللعان (وأدب) أى إذا
 استوفى وأما إذا حكم ولم ينفذ ما حكم به فلا أدب (وفي) صحة حكمه (صبي) بميز (وعبد وامرأة وفاسق) أربعة أقوال

أولها الصحة ثانيها عدمها (ثالثها) الصحة (إلا) في تحكيم (المرء) لأنه غير مكلف ولا إنهم عليه أن جار (ورابعها) الصحة (إلا) في تحكيم صبي (وقاسي) ويجوز إبقاء المصنف على ظاهره بأن يقدر في جواز تحكيم صبي الخ (١٣٧) وعدمه أو لأجل في الجواز الصحة

وفي عدمه عدمها (و) جاز

للقاضي (ضرب خصمك)

عن دفع الحق بعد لزومه

باجتهاد الحاكم والمراد

بالجواز في هذه الأذن

الصادق بالوجوب (و)

جاز (عزله) أي القاضي

أي يجوز للإمام أن يعزله

(أصلحه) اقتضت عزله

لكون غيره أقوى منه

أو أحكم أو أصبر أو لثقله

بلد آخر (ولم ينج) عزله

(أن) شر عدلاً (أي

بالعدالة (بمجرد شكية)

أي شكوى بل حتى

يكشف عن حاله فالتجرد

أما هو من اكتشف والنظر

وحينئذ فكلما صادق

بما إذا تعددت الشكوى

ومفهومه أنه إذا لم يشهر

بالعدالة أن يعزله بمجرد

الشكوى وهو كذلك

(وليلاً) أي يجب على

الإمام أن يرثه عن الشين

أن عزله (عن غير سخط)

أي جرح بل المجرد

مصلحة ككون غيره

أعلم بالإحكام وأما

أن عزله لسخط فمليه أن

يبين للناس موجب

عزله لئلا يولي عليهم بعد

أربعة كما أشار إليه الشارح (قوله أولها الصحة) أي في الأربعة وكذا يقال في قوله ثانيها عدمها أي في الأربعة وأعلم أن الأقوال الأربعة جارية فيما يجوز أن يحكم فيه المحكم ابتداء وهو المال والجرح وفيما يمضي فيه حكمه بعد الوقوع وهي الأمور السبعة المذكورة هنا بقوله لا في حد ولعان الخ وما تقدم في باب الحجر الزيد على ما هنا وأعلم أيضاً أن ما ذكره المصنف هنا من الخلاف في تحكيم الأمير لا ينافي جزمه فيما مر بجواز تحكيمه وصحة حكمه لأن للمميز فيما مر محمول على البالغ احترازاً عن بالغ به عته أو جنون وفيما هنا محمول على غير البالغ (قوله وجاز ضرب خصم) أي يبدأ وأعوانه وقوله لدفع الحق أي إذا ثبت عليه اللد بالبين لا إن علم القاضي منه ذلك فقط كما صرح بذلك أبو الحسن وسلمه وهو الحق كما بين خلافاً لعقب تبعاً لتت من جواز ضربه من غير بينه بل استناداً لمط (قوله) باجتهاد الحاكم) أي في قدره (قوله الصادق بالوجوب) أي لأن ضربه للخصم إذا لم يعد المحكم عليه واجب كما في البيان (قوله) وجاز عزله لمصلحة أي تعود على الناس ولا يكون ذلك جرحة فيه فإن عزل لا لمصلحة فالقول أنه لا يعزل لكن بحث فيه ابن عرفة بقوله عقبه قلت في عدم نفوذ عزله نظر لأنه يؤدي إلى تعوتولية غيره فيؤدي ذلك إلى تعطيل أحكام المسلمين (قوله ولم ينج) أي لم يجوز كما قال الناصر الأتاني (قوله أي بالعدالة) أشار بذلك إلى أن قول المصنف عدلاً منصوب بنزع الخافض ويجوز أن يكون خبراً لكان المحذوفة أي إن شئ كونه عدلاً تأمل (قوله بمجرد شكية) أي بالشكوى المجردة عن الكشف عن حاله والظفر في شأنه سواء كانت الشكوى فيه واحدة أو متعددة بل لا بد من الكشف والفحص عن حاله فإن وجده عدلاً في الباطن والظاهر أبقاه وإن وجده مسخوطاً في الباطن عزله (قوله أن يعزله بمجرد الشكوى) أي وإن لم يكشف عن حاله (قوله عن غير سخط) متعلق بمحذوف أشار له الشارح بقوله إن عزله لا بالعمل المذكور قبله لفساد المعنى حينئذ إذ يصير معناه يراً عن الرضا وهذا غير مراد وإنما المراد أن القاضي إذا عزله الأمير من غير سخط بأن عزله لمصلحة غير الجرحة فيجب على الأمير أن يرثه ما يشينه بأن يعلم الناس ببراءته وأنه إنما عزله لمصلحة ويشهر ذلك بينهم بمناداة مثلاً وذلك لأن العزل مظنة تطرق الكلام في العزل وكون العزل لمصلحة قد يخفى على الناس (قوله لئلا يولي عليهم بعد) أي مع أن العزل لسخط لا تجوز توليته بعد ولو صار عدلاً أهل زمانه (قوله شأنه السلامة من النجس) أي بأن كان دون الحد (قوله) محتمل الحرمه والكرامة) الظاهر أن يقال إن ظن حصول دم أو نجاسة حرم وإن شك في حصول ذلك كره اه عدوى (قوله وجلس به) أي لسماع الدعاوى وفصل الخصومات (قوله أي برحابه) أي لا فيه فيكرهه وأعلم أن المسئلة ذات طريقتين الأولى لمالك في الواضحة استحباب الجلوس في الرحاب وكرامته في المسجد والثانية استحباب جلوسه في نفس المسجد وهي ظاهر قول للدونة والقضاء في المسجد من الحق والأمر القديم لقوله تعالى: إذ تسوروا المحراب. وللعل عليه ما في الواضحة وظاهر المصنف الرور على الطريقة الثانية وقد صرفه الشارح عن ظاهره بتقدير المضاف لأجل أن يكون ماراً على المعتمد قرر ذلك شيخنا الصدوى (قوله لصل إليه الكافر الخ) أي ولجبر جنبوا مساجدكم رفع أصواتكم وخصوصاً تكلم (قوله وغير وقت نزول مطر) أي كثير

١٨ - مسوق - بع - (و) جازله (خفيف) متميز (شأنه السلامة من النجس) (بمسجد واحد) فلا يجوز فيه خشية خروج نجاسة منه يحتمل الحرمه والكرامة (و) جلس (بع) أي بالمسجد أي برحابه لصل إليه الكافر والحائض وجلوسه ولو خير مسجد يكون (غير عيد وقومر حاج وخروج) (غير وقت نزول مطر ونحوه) كيوم تروية وعرفة وليل

أى فيكره جلوسه في هذه الأوقات إلا لضرورة انقضت جلوسه فيها كما في مصر يوم خروج الحاج وقدمه فان الجمالين يأخذون أمواله الناس وإذا عمل (١٣٨) عنهم هربوا أو أنكروا (و) جازله (اتخاذ حاجب وبواب) عدلين لمنع دخول

من لا حاجة له وتأخير من جاء بعد حتى يفرغ السابق من قضيته (وبدأ) القاضي أول ولايته استجواب وثب وجوبا بعد النظر في الشهود ليق من كان مدلا ويتردد من كان فلسفا (محبوس) أى بالنظر في أمر المحبوسين لأن الحبس عذاب من إرسال أو إبقاء أو تخفيف على الوجه الذى يقتضيه الشرع فيما حبس فيه (ثم) بالنظر في حال (وصى) على قيم هل هو محسن في تربيته وماله أم لا (ومال طفل) أنه وصى أم لا (ومقام) أى وفي حال مقام أقامه على محجور قلبي قبله (ثم) في (خال) ومنه النقطة (ونادى) أى أمر أذى ينادى في عمله (يمنع مما مله) يقيم وسفيه (لا وصى لها) ولا مقام (ورفع أمرهما إليه) لينظر في شأنهما ويولى عليهما من يصلح (ثم) بعد ذلك ينظر في الخصوم (لأقضاء بينهم على الوجه الآتي يات في قوله وليس بين الخصمين (وترب كتاباً) عند يكتب وقائع الخصوم وجوبا وقيل ندبا (عدلا شرطا)

(قوله أى فيكره جلوسه) أى لأقضاء في هذه الأوقات يعنى يوم العيد وما بعده (قوله واتخاذ حاجب) هو بواب المحل الذى يجلس فيه وقوله وبواب أى ملازم لباب البيت البرائى وقوله لمنع دخول من لا حاجة له هذا من وظيفة البواب لللازم لباب البيت البرائى فهو راجع للثاني في كلام المصنف وقوله وتأخير من جاء الخ هذا من وظيفة الحاجب وهو بواب المحل الذى يجلس فيه القاضي فهو راجع للأول في كلام المصنف (قوله وبدأ القاضي أول ولايته استجواباً وقيل وجوباً الخ) القول بالوجوب هو ظاهر عبارة ابن فرحون والاستجباب ظاهر عبارة للآزرى انظر نصها في بن (قوله بعد النظر في الشهود) أى لللازمين له لأجل الشهادة على حكمه وعلى إقرار الخصوم وإنكارهم على ما يدعون به وأشار الشارح بقوله بعد النظر الخ إلى أن قول المصنف وبدأ بمحبوس أى بداءة إضافية لا حقيقية (قوله أى بالنظر في أمر المحبوسين) ظاهره سواء كانوا محبوسين في الدماء أو غيرها وقال شيخنا العدوى أى بالمحبوس في دعاوى الدماء لما ذكرنا أنها أول ما يقضى فيه الحق سبحانه وتعالى يوم القيامة (قوله من إرسال الخ) بيان للنظر في أمر المحبوس (قوله ثم في خال) أى في مال خال أى فينظر هل آتى ربه أم لا فيرتب على ذلك مقتضاه من إبقاء أو بيع أو صرف في مصارف بيت المال (قوله ونادى بمنع الخ) أى أنه يأمر بالنداء في عمله أن كل يتم لم يبلغ لا وصى له فقد حجرت عليه وكل سفيه مستوجب للولاية قد منعت الناس من مدينته ومعاملته وكل من علم مكان أحد منهما فليرفعه اليها لتولى عليه فمن دابته أو باع منه أو ابتاع فهو مردود وقائمة هذه المنادات انكشاف الناس عنها لكن في السفيه تضى معاملاته الحاصلة قبل النداء وأما الحاصلة بعده فهي مردودة وأما اليتيم فهي مردودة قبل النداء وبعده لما تقدم أن قول المصنف وتصرفه قبل المحر محمول على الإجازة عند مالك لابن القاسم في خصوص السفيه واعلم أن رتبة المناداة في رتبة النظر في أمرهما فهي مؤخرة عن النظر في المحبوس كما يفيد كلام التبصرة وحكم المناداة المذكورة التندب على ما يفهم من كلام بهرام وثبت والوجوب على ما يفهم من التبصرة (قوله ثم بعد ذلك ينظر في الخصوم) هذه مرتبة رابعة وظاهره تأخير النظر فيما بينهم ولو كان فيهم مسافرون بحثون فوات الرقعة وهو كذلك والنظر فيما بين الخصوم يكون في أى يوم ماعدا الأوقات السابقة وأما النداء ومقابله فانه إنما يكون حين التولية قطع كما تقدم للشارح (قوله يكتب وقائع الخصوم) أى التى يريد أن يحكم فيها (قوله وجوباً) أى على ماله الشيخ أحمد الزرقاني وقوله وقيل ندبا وهو ما في ح (قوله أى يشترط فيه أن يكون عدلا) أشار بهذا إلى أن قول المصنف شرطا حال من العدالة المفهومة من قوله عدلا لا من الترتيب المفهوم من ترتب (قوله وليس المراد أن تربيته شرط) أى في توليته أو في صحة حكمه (قوله الذى يجبر القاضي بحال الشهود) أى يجبر القاضي سرأفا فيما بينه وبينه بحال شهوده الملازمين له ليشهدوا على أحكامه وعلى إقرار الخصوم ويستقيم في بعض الأمور لسباع الدعاوى فان قلت حيث كان المراد بالمزكى هنا مزكى السر فهذا يضى عنه قوله فيما مر واتخاذ من غيره بما يقال في سيرته وحكمه وشهوده قلت أعاده لافادة افتراض كونه عدلا والحاصل أن المصنف أشار بقوله سابقاً واتخاذ من غيره الخ إلى حكم ترتيب

أى يشترط فيه أن يكون عدلا وليس المراد أن تربيته شرط (كذلك) أى يشترط فيه العدالة (واختارهما) مزكى من بين الناس بحيث يكونان أهل الموجددين والمراد بالمزكى هنا مزكى السر الذى يجبر القاضي بحال الشهود لا مزكى البيئة

فانه لا بد من تعدده ولا يرتب (والمترجم) الذي غير القاضى بمعنى سائر المدعى الذي (١٣٩) لا يفهمه القاضى (عبر) فيكفى

فيه واحد خلافا لمن قال لا بد من تعدده بناء على أنه شاهد وأما عدالته فلا بد منها (كالخلاف) الذي يشبه القاضى لتحليف الخصوم بكفى فيه واحد ولا بد من عدالته أيضاً (وأحضر) القاضى ولو مجتهداً (العلماء) ندباً وقيل وجوباً (أو شاورهم) ان لم يحضروا وفي نسخة وشاورهم بالواو وهذا في الأمور المهمة التي شأنها تدقيق النظر فيها وأما الأحكام الظاهرة فلا حاجة له باحضارهم كما هو ظاهر (و) أحضر وجوباً (شهوداً) ليحفظوا الاقراء التي تقع من الخصوم خشية جحد الاقرار وأيضاً الحكم إنما يتم بالشهود وإنما ينكر ثلثا يتوم مع التعريف أنه لا بد من احضار الشهود للقامين عنده مع أن المطلوب إحضار مطلق شهود (ولم يفت) يعني يكره للقاضى أن يفتي في خصومة أي قبل أن يفتي في خصومة كالبيع والشفعة والجنائيات وإن لم يقع لأن الافتاء يؤدي إلى تطرق الكلام فيه لأنه ان حكم بما أفتى به ما قبل حكم بذلك لتأييد فتواه وان حكم

مركب السر وأشار هنا بقوله كركب الخ إلى اشتراط العدالة فليس ما تقدم مضياً عما هنا (قوله) فانه لا بد من تعدده أي بخلاف مركب السر فانه يكفى كونه واحداً (قوله) فيكفى فيه واحد أي ذكر وأما المرأة فلا تكفى على التعمد خلافاً لما في عبق وخش من أنه لا بأس بترجمة المرأة إذا كانت من أهل الصلاح كما قال شيخنا وقوله خلافاً لمن قال لا بد من تعدده هو ابن شاس لكن فيح أن محل كلام ابن شاس إذا جاء الخصم بمن يترجم عنه فلا بد من تعدد ذلك المترجم وليس هذا مراد للصنف وإنما مراده من يتخذ القاضى لنفسه مترجماً وهذا يكفى فيه الواحد اتفاقاً (قوله) ولا بد من عدالته أيضاً أي وذكرته على التعمد (قوله) وأحضر العلماء أي حالة كونه مشاوراً لهم فيما يحكم به وقوله أو شاورهم أي إن لم يحضروا أي بأن يسألهم عن الحكم في تلك النازلة بعد الفراغ من سماعها ومن الحكم فيها فان وافقوه على ما حكم به فالأمر واضح وان خالفوه وأظهروا له فساد ما حكم به نقضه قال ابن مرزوق وظاهر الصنف أنه محير في ذلك وهو قول ثالث مخالف لما نقله غيره من أن في المسئلة قولين فقيل انه يحضروا مشاوراً لهم كفعل عثمان فانه كان إذا جلس أحضر أربعة من الصحابة ثم استشارهم فان رأوا ما رآه أمضاه وقيل انه يستشيرهم بعد فراغه من مجلس الحكم كفعل عمر والأول قول أشهب وابن المواز والثاني قول الأخوين وأجيب عن الصنف بأن أو لتتويع الخلاف لا أنها للتخير اهـ بن (قوله) ولو مجتهداً أي لاحتمال أن يكون الظاهر له في هذه النازلة غير الظاهر لهم فاذا أحضروا وتكلموا فيحتمل أن يظهر له ما ظهر لهم ويرجع عن اجتهاده (قوله) وقيل وجوباً أي وهو ظاهر التوضيح (قوله) وأحضر وجوباً شهوداً ما ذكره من الوجوب هو التعمد خلافاً لمن قال يندب احضارهم (قوله) وأيضاً الحكم إنما يتم بالشهود) ففي حاشية جدعج ما نصه الذي عند مالك وابن القاسم أن القاضى إذا سمع اقرار الخصم لا يحكم حتى يشهد عنده شاهدان ابن رشد وهو المشهور قال للصنف في التوضيح وعليه فاحضار الشهود واجب اهـ بن (قوله) ثلثا يتوم مع التعريف أي من جعل آل للمهد (قوله) بكره للقاضى أن يفتي في خصومة أي فيما شأنه أن يخاصم فيه احترازاً عن العبادات والتبائع والأضحية وكل ما لا يدخله حكم الحاكم فلا يكره افتاؤه فيه وما ذكره من الكراهة صرح به البرزلى وظاهر ابن عبد السلام المنع قال البرزلى وهذا إذا كانت الفتوى فيما يمكن أن تعرض بين يديه فلو جاءت من خارج بلده أو من بعض الكور على يدي عماله فليجبه عنها اهـ بن قال شيخنا السدوي وكذا إذا علم بالقراء أن قصد السائل مجرد الاستفهام كما لو كان من الطلبة الذين شأنهم تعلم الاحكام فلا يكره للقاضى اجابته وهذا كله إذا كان لا يعرف مذهب القاضى من غيره بان كان مجتهداً أو مقلداً وليس هناك فقيه مقلد لمذهبه أما لو عرف مذهب من غيره بان كان مقلداً وكان هناك فقيه مقلد لمذهبه فلا كراهة في فتواه (قوله) وان لم يقع أي التخاصم بالفعل (قوله) إلى تطرق الكلام فيه أي في القاضى (قوله) ولم يشترأ بيع أي سواء كان بنفسه أو بوكيله المعروف كما ذكره ابن شاس وابن الحاجب وقوله أي يكره ما ذكره من الكراهة صرح به ابن فرحون في التبصرة وكلام التوضيح يؤذن بالمنع قال ح وينبغي رد أحدهما للآخر اهـ بن (قوله) كما يجوز بيعه وشراؤه بشر مجلس القضاء أي كما نقله للآزري عن أصحاب مالك وفيه مفهوم الصنف وهذا مبني على أن علة الكراهة تنفل البال (قوله) وقيل يكره أيضاً وهو لابن شاس وهو مبني على أن العلة خوف المحاباة لا شغل البال وعزا بهرام هذا القول

بخلافه لتجديد نظر أو ترجيح حكم قيل انه حكم بما لم يفت به وقد يكون السؤال مزوراً (ولم يشتر) أو بيع شيئاً (بمجلس قضائه) أي يكره خوف المحاباة أو شغل البال إلا أن يخف فيما علم منه فيجوز كما يجوز بيعه وشراؤه بشر مجلس القضاء وقيل يكره أيضاً

واستعمل المصنف لمكان لا النافذة (كسلف وقراض) من غيره أو منه لغيره فيهما (وإيضاح) أي أعطائه مالا لمسافر ليجلب له به سلطة أي يكره في الجميع (وحضور (١٤٠) وليمة) أي طعام يجتمع له الناس فالمراد وليمة لأخوية بدليل قوله (إلا النكاح) فانه

يجب شروطه (وقبول هدية) أي يحرم قبولها (ولو كافراً عليها) بأكثر منها ليل النفوس للهدى ويجوز للفقير والمفتقر قبولها ممن لا يرجو منه جاعاً ولا عوناً على خصم (إلا من شخص قريب) لا يحكم له كأيته وعمه وأمه وخاله فيجوز قبول الهدية وكذا ما قبلها بالأولى (و) في جواز قبول (هدية من اعتادها قبل الولاية) لقضاء وعدم جوازها أي الكراهة قولان (و) في (كراهية حكمه في حال مشيه) أي سيره في الطريق وإن لم يكن ماشياً وجوازه قولان (أو) حكمه (مكتناً) لما فيه من الاستخفاف أي مظنة ذلك وجوازه قولان (و) في كراهة (إلزام يهودي حكماً بسببه) خصومة بينه وبين مسلم لانه يستند حرمة عمله وغيره يوم السبت وفي الحكم عليه خرق لما يزعم تحريمه وجوازه قولان (و) في كراهة (تحدثه) جلساء بمباح (بجلسه لضجر) نزل به لأن مجلس الحكم يسان عن الحديث فيما

لا بن عبد الحكم أيضاً ومطرف وابن الماجشون وقال ابن عرفة لا أعرف وجود هذا القول في المذهب لغير ابن شاس وعزاه للآزري للشافعي ولم يميزه لأحد من أهل المذهب انظر بن (قوله) واستعمل المصنف لمكان لا أي لأن النقية إنما يتكلم على الأحكام الاستقبالية لا الماضية (قوله كسلف) أي كما يكره سلف وقراض وقوله فيها أي في مجلس القضاء وغيره (قوله من غيره أو منه لغيره) في بن أن سلفه من الغير ظاهر كراهته وأما سلفه لغيره فذكر ابن مرزوق أنه جائز وهو الظاهر اه كلامه فما ذكره الشارح تبعا لمعنى وخشى خلاف الظاهر (قوله أي يكره في الجميع) أي خوف المحاباة (قوله وحضور وليمة) أي يكره ذلك فقط وهو المراد بقول بعضهم لا يجوز وفي ح عن التوضيح كره مالك لأهل الفضل الاجابة لكل من دعاهم (قوله فانه يجب بشروطه) في ابن مرزوق ما يفيد أن الراجح جواز حضوره لوليمة النكاح لا وجوبه ورجحه شيخنا في حاشية خشي (قوله أي يحرم قبولها) كلام المصنف أن قبول القاضى للهدية مكروه لا حرام لأنه ساقه في المكروهات فكأن المصنف سابر تعبير ابن الحاجب بالكراهة لكنه حمله في توضيحه على الحرمة وتقدم له للنسج في فصل القرض فلذا قرره به شارحنا وكأنه جعل قبول هدية فاعلا للهدف أي وحرم قبول هدية وجعله من عطف الجمل (قوله ويجوز للفقير الخ) أي وأما الشهود فلا يجوز لهم قبولها من الخصمين مادام الخصام (قوله وكذا ما قبلها) أي من السلف وما بعده وقوله بالأولى أي لأن قبول الهدية حرام وما قبله مكروه (قوله وفي جواز قبول هدية) أي وفي جواز قبول القاضى للهدية من شخص متاد بالاهداء اليه قبل تولية للقضاء وعدم جواز قبولها بل يكره قولان وعمل الخلاف إذا كانت الهدية التي أهديت له بعد تولي القضاء مثل المعتادة قبله قدرأ وصفة وجنسا لا أزيد وإلا حرم قبولها اتفاقا والظاهر حرمة قبولها كلها لا الزائدة فقط قياساً على صفة جمعت حالاً وحرماً (قوله أي الكراهة) أي كما هو ظاهر تعبير مطرف وعبد الملك بلا ينبغي (قوله في حال مشيه) أي لأنه مظنة الاستخفاف بالحكم الشرعى (قوله وإن لم يكن ماشياً) أي بل كان راكباً والظاهر من هذين القولين القول بالكراهة (قوله لما فيه من الاستخفاف) أي بالحاضرين والظاهر من هذين القولين القول بالكراهة أيضاً كما قال شيخنا المدوى (قوله وفي كراهة إلزام يهودي الخ) أي هل يكره للقاضى أن يمكن المسلم أو النصراني من خصامه لليهودى بسببه وأن يبعث له رسولا لأجل إحضاره لمخاصمته فيه والحكم عليه (قوله في خصومة) أي بسبب خصومة وقوله وبين مسلم أي أو نصراني (قوله وفي الحكم عليه خرق لما يزعم تحريمه) أي وقد أقررناهم بأخذ الجزية منهم على تعظيمهم السبت وعدم انتهاك حرمة (قوله وجوازه) أي لعدم تعظيم السبت شرها وتخصيص المصنف اليهودى بالتدكر مخرج للنصراني فلا يكره إحضاره والحكم عليه في أحده لأن النصراني لا يعظمون الاحد كتعظيم اليهود للسبت وسوى ابن عات بين اليهودى والنصراني في جريان القولين في كل منها لكن تسوية النصراني لليهودى إنما ذكره من عنده لا نقلا عن غيره من أهل المذهب ولما كان القول بتسوية النصراني لليهودى في جريان الخلاف فيه لم يرجح عند المصنف لم يذكر النصراني في موضوع القولين (قوله لأن مجلس الحكم يسان عن الحديث فيما لا يفي) أي ولما في حديثه بما لا يفي من إذهاب مهابته (قوله وفي اشتراط دوام الرضا من الخصمين) أي بما يحكم به ذلك المحكم

لا يفي وجوازه لروح قلبه ويرجع إليه فهذه قولان (و) في اشتراط (دوام الرضا) من الخصمين (في التحكيم) أي فيما إذا (قوله حكماً) تخصا في تلك النازلة (لحكمهم) أي لانتهاه أي هل يشترط لنفوذ الحكم من المحكم دوام رضاهما به حتى يحكم فان رجع أحدهما

قبله لم ينفذ حكمه عليه أولا يشترط فليس له بعدها رجوع قبل الحكم ولورجع لم ينفعه رجوعه وله بت الحكم عليه وان لم يرض ويرجع الخلاف (قولان) (الراجح الثاني وأمالو رجما ما فليهما ذلك وليس لأن حكم ولا يحكم ولا يحض ان حكم وهذا

(١٤١)

بخلاف القاضي فلا يشترط دوام رضاها للحكم بلا نزاع لأن التحكيم دخلا عليه باختيارها بخلاف القاضي فانه نصب للالتزام وان لم يرض أحدهما (ولا يحكم) (الحاكم أي يمنع وقيل يكره أن يحكم) (مع ما يدهش عن) (تمام) (الفكر ومضى) (حكمه إن حكم معه وكان صوابا وأما حكمه ما يدهش عن أصل الفكر فلا يجوز قطعا ولا يحض بل يشق ومثله للفق وللهش كالنصب والخوف وضيق النفس والحصر والشغل بأمر من الأمور (وعز) (القاضي وجوبا) (شاهد زور) (وهو من شهد بما لم يسمع وان صادف الواقع (في الملا) بالهمز مقصورا أي الجماعة من الناس بالضرب للوجع (بنداء) (أي مع نداء عليه والطواف به في الأسواق والجماعات وإشهار أمره ليرتدع هو وغيره) (ولا يعلق رأسه أو لحية ولا يسخمه) (أي وجهه بنحو سواد أو طين) (ثم في قبوله) (إن ظهرت توبته) (تردد) (في النقل والحق عدم قبوله لأن محصل التردد

(قوله بخلاف القاضي) أي فانه لم يدخل على المرافعة له باختيار كل منهما لأن من دعى للرفع له يجبر الآخر لموافقته يقول الشارح فانه نصب النخ علة لذلك المذدوف أي لأنه نصب للالتزام وقطع مادة النزاع والشارع داع لذلك تأمل (قوله دخلا عليه باختيارهما) أي باختيار كل منهما فلذا جرى الخلاف في اشتراط دوام رضاها بما يحكم به لانتهاء الحكم وعدم اشتراطه (قوله أي يمنع) (هذه هو الانسب بقول المصنف ومضى إذ لا يحتاج للنص على مضي السكره والأظهر أنه يختلف باختلاف الأحوال وقوله أي يمنع أي كافي عن أبي الحسن وقوله وقيل يكره أي وهو ما ذكره تن (قوله مع ما يدهش عن تمام الفكر) أي ما يدهش العقل عن تمام الفكر (قوله ولا يحض) أي مطلقا بل إن كان صوابا مضي وإلا رد فلعلم من كلامه أن ما يدهش عن أصل الفكر إنما يخالف ما يدهش عن تمامه في الاتفاق على المنع في الأول دون الثاني وأما الحكم مع كل فهو ماض إن كان صوابا والارد (قوله ومثله للفق) أي لا يجوز له أن يفتي مع وجود ما يشغله عن تمام فكره أو أصل فكره (قوله وضيق النفس) أي وهو المسمى بالنفس بفتح اللام والقاف وسين مهملة (قوله والحصر) أي بالبول ومثله الحقن بالرج (قوله والشغل بأمر من الأمور) أي كجوع شديد وعطش وأكل فوق السكفاية وكثرة ازدحام الناس عليه وقد كان سجنون يحكم في موضع خاص لا يدخل عليه بوابه إلا اثنين اثنين على ترتيبهم وفي ذلك فائدتان الستر على الخصمين واستجاء الفكر اهبن (قوله وهو من شهد بما لم يعلم) أي شهد بذلك عمدا وأما لو شهد بما لم يعلم لشبهة فلا تكون شهادته زورا انظر بن (قوله الجماعة من الناس) أي وان لم يكونوا أشرفا (قوله بالضرب للوجع) أي ويرجع في قدره لاجتهاد القاضي (قوله أي مع نداء عليه) أي أن هذا شاهد زور وانظر هل الوجوب منصب على التعزير والنداء عليه أو منصب على خصوص التعزير وكونه في الملا والنداء عليه مندوب قطعا عدوى (قوله ولا يعلق رأسه) أي يكره وهذا عقيد بما إذا كان من العرب الذين لا يخلقون رءوسهم أصلا وحلقها عندهم نكال أي تعيب وتمثيل وأما بالنسبة لغيرهم فلا كراهة في حلق رأسه (قوله أو لحية ولا يسخمه) أي يحرم فعل شيء من هاتين وكذا ما يفعل في الأفراح بمصر من تسخيم الوجه بسواد كنهج أو دقيق فانه حرام لأنه تغيير لخلق الله (قوله ينحو سواد) أي كدقيق أو حبر (قوله ثم في قبوله) أي في قبول شهادته إذا شهد بعد أن ظهرت توبته كان قبل التعزير أو بعده فالتردد جار في الحالتين بخلاف ما إذا شهد قبل التوبة فانها لا تقبل اتفاقا لأنه فاسق (قوله تردد) أي طريقتان الأولى طريقة ابن عبد السلام وحاصلها انه ان كان مظهرا للصلاح حين شهد بالزور لم تقبل شهادته بعد ذلك اتفاقا أي لاحتمال بقاءه على خوبيته التي كان عليها وان كان غير مظهر للصلاح حين شهد أولا بالزور ففي قبول شهادته بعد ذلك إذا ظهرت توبته وعدم قبولها قولان والثانية عكس هذه لابن رشد فقال ان كان مظهرا للصلاح حين شهدته أولا بالزور قولان في شهادته بعد ذلك وان كان غير مظهر له حين شهد أولا بالزور لا تقبل شهادته بعد ذلك اتفاقا قال شيخنا قلا عن تن وطريقة ابن عبد السلام أنسب بالحق وطريقة ابن رشد أقرب لظاهر الروايات (قوله والحق عدم قبوله) أي سواء كان حين شهادته أولا بالزور مظهرا للصلاح أولا والذي في المج أن الظاهر قبول شهادته حيث تاب ولم يكن مظهرا للصلاح حين شهادته أولا وأما ان كان مظهرا له من قبل فلا تقبل (قوله فهو أهل للتأديب) أي فالقاضي أهل للتأديب أي انه اصاب في فعله ووضع الشيء في محله ويؤجر على ذلك

هل لا يقبل اتفاقا وفيه قولان وأما القاضي إذا عزل بمنحة ثبتت عليه فلا يجوز توليته بعد ذلك ولو صار أعدل أهل زمانه (وبين أدب) (القاضي) (الثائب) أي شاهد زور آتيا مقرا بزوره قبل الثبوت عليه (فأهل) أي فهو أهل للتأديب لم يغفل منكرا

والأولى تركه (و) زور (من أساء (١٤٣) على خصمه) بحضرة كأن يقول لخصمه يا فاجر أو أنت فاجر ظالم (أو) من أساء على

لفعله أمرا مطلوباً وهذا قول ابن القاسم وقال سحنون لا يؤدب التائب لأنه لو أدبه لكان ذلك وسيلة لعدم توبتهم قال الليثي وبه العمل وقال للآزري إنه المشهور وقوله ابن سعداه بن وفيه أنه يتوب ولا يطلع عليه أحد إلا أن يقال تتوقف التوبة على رد الظلامة التي شتمها فإذا ردها اطلع عليه (قوله والأولى تركه) أي ترك التأديب فيكون التأديب مرجوح الفعل وكان الأولى للشارح أن يقول وقيل الأولى تركه لأن هذا قول سحنون إذ ابن القاسم يرى أنه راجح الفعل كما قال شيخنا (قوله أو من أساء على مفت أو شاهد) أي بحضرة بأن قاله أنت قد اقترعت على في فتواك أو في شهادتك أو شهدت على بآزور (قوله إلى بينة في ذلك) أي ولا يحتاج في ذلك لبينة والمشار إليه ما ذكر من الإساءة وقوله في ذلك في معنى الباء واعلم أن هذه المسائل الأربع وهي تأديب القاضي لمن أساء عليه أو على خصمه أو على الشاهد أو على المفتي بمجلسه مستندة لعمدة تزايد على قولهم لا يجوز للقاضي أن يستند لعملة إلا في التعديل وفي التجريح (قوله وأما بغير حضرة) أي وأما لو أساء على خصمه أو على المفتي أو على الشاهد بغير حضرة القاضي (قوله بخلاف قوله بزور) أي بخلاف قوله للشاهد شهدت على بزور فإن القاضي يميز ظاهره مطلقاً وليس كذلك في الواقع ما نصه ابن كنانة إن قال له شهدت على بزور فإن عني أنه شهد عليه يبطل لمعاقب وإن قصد أذاه وإشهاره بأنه مزور نكل بقدر حال الشاهد والمشهد عليه اه ويقبل قوله فيما ادعى أنه أرادته القرينة تكذيبه اه عبق (قوله بالنسبة للواقع) أي بأن شهد بخلاف الواقع سواء كان الشاهد يعلم أن ما شهد به خلاف الواقع أولاً يعلم ذلك (قوله والزور بالنسبة لعم الشاهد) أي بأن شهد بما لم يعلم كان ما شهد به موافقاً للواقع أو خلاف الواقع فينبغيهما عموم وخصوص وجهي فإذا شهد بما هو خلاف الواقع مع علمه أنه خلاف الواقع كان باطلاً وزوراً وإذا شهد بخلاف الواقع وكان لا يعلم أنه خلاف الواقع كما في الصورة التي ذكرها الشارح كان ذلك باطلاً لا زوراً وإذا شهد بما هو مطابق للواقع وهو لا يعلم به كان ذلك زوراً لا باطلاً (قوله فقد يشهد بشيء يعلمه) أي كدين لزيد على عمرو (قوله ويكون المدعى عليه قد قضاه) أي من غير أن يعلم الشاهد أنه قضاه فتلك الشهادة باطلة لازور (قوله كذبت على) أي فيما ادعيت وأعلم يكن هذا أعني قوله لخصمه أنت كذبت أو ظلمت وما قبله وهو قوله للشاهد أنت شهدت على يبطل من انتهاك مجلس الشرع لأن لها تعلقاً بالخصومة لأن الراد بطلان وكذب في خصوص هذه الخصومة لا أن ذلك شأنه في ذاته بخلاف الإساءة بنحو يا ظالم أو يا فاجر فإنه لا تعلق لها بالخصومة بل الراد أن صفته كذا في ذاته (قوله وليسو) أي القاضي وجوباً أخذاً من لام الأمر (قوله وإن كان أحدهما مسلماً) أي هذا إذا كانا مسلمين أو كافرين بل وإن كان أحدهما مسلماً وقوله وإن مسلماً هكذا في أكثر النسخ وإن واعتز به ابن عاشر بأن ابن الحاجب حكى قولاً يجوز رفع المسلم على الذمي ونسبه في التوضيح لما لك وحينئذ فالجمل لاو لا لإن اه بن وقد أجابوا عن مثل هذا بأن اصطلاح الصنف أنه إن أتى بلو كانت إشارة للخلاف ولا يلزمه أنه كلما كان خلاف أن يشير له بلو (قوله وقدم في مماع الدعوى المسافر) يعني أنه إذا تداعى عند القاضي مسافرون وغيرهم وتنازعا في التقديم للدعوى قدم المسافر على الحاضر وقوله وجوباً أي وقيل ندباً (قوله ولو سبق الحاضر) أي لمجلس القاضي بأن أتى إليه قبل اتیان المسافر وقوله الا لضرورة أي إلا إذا كان يحصل للقيم ضرر بسبب تقديم المسافر عليه والا قدم عليه القيم فإن حصل لكل ضرر بسبب تقديم الآخر أقرع بينهما (قوله وما يخفى فواته) أي ومدعى ما يخفى فواته ففي الكلام حذف وذلك كدعى نكاح استحق فسحقا قبل الدخول وخيف أن

على الحاضر ولو سبق الحاضر بالضرورة وإن تعدد المسافر قدم السابق (و) قدم (ما يخفى فواته) لو قدم غيره عليه ولو مسافراً لضرر فالفوات (ثم السابق) إلى مجلس القضاء على التأخر عنه (قال) للآزري

(مفت أو شاهد) ولا يحتاج إلى بينة في ذلك بل يستند في ذلك لعمه والحق حينئذ لله لانتهاك حرمة الشرع فلا يجوز للقاضي تركه وأما بغير حضرة فلا بد من التوب بينة أو إقرار (لا يشهدت) أي لا يعززه بقوله للشاهد شهدت على (يبطل) بخلاف قوله بزور لأنه لا يلزم من الباطل شهادة الزور إذ الباطل أعم من الزور لأن الباطل بالنسبة للواقع والزور بالنسبة لعم الشاهد فقد يشهد بشيء يعلمه ويكون المدعى عليه قد قضاه أو أبرأ منه أو أحيل عليه به أو عفا عنه ولا مضرة على الشاهد بذلك بخلاف الزور فإنها تعدد الإخبار بغير ما يعلم (كلخصمه) أي كقوله لخصمه (كذبت) على أو ظلمت أو ظلمت فلا يؤدب بخلاف يا ظالم أو يا كذاب فيؤدب (وليسو) وجوباً (بين الخصمين) في القسام والجلوس والسكلام والاستماع والنظر لهما (وإن) كان أحدهما (مسلماً) شريعاً (و) الآخر (كافراً وقدّم) في مماع الدعوى (المسافر) وجوباً

من هند نفسه (وإن كان

السابق ملتبسا (بحقن)

أو أكثر تقدم على التأخر

بكن حقوقه (بلا طول)

فإن كان فيها طول يضر

بالتأخر تقدم بأحدها

وأخر الثاني عن يمينه (ثم)

إذ لم يكن مسافر ولا سابق

بأن جاء ومعا أو سبق

أحدهم وجهل وادعى كل

السبق ولا ما يخفى فواته

(أقرع) بينهم فمن

خرج سهمه بالتقديم قدم

(وينبئ) للقاضي (أن

يُجردَ وتسا أو يوماً

لفساد) ولو كانت خصوصته

مع رجال لأنه أستر لمن

(كالمقري والمدعى)

تشبه في جميع ما تقدم به

كل منهما المسافر وما يخفى

فواته ثم السابق ثم أقرع

وكذا المقري (إلا لهم

وكذا أرباب الحرف

كالجهاز (وأمر متعرج)

نائب فاعل أمر أي بأمر

القاضي بالكلام أولاً

والمدعى هو من (تجرد

قوله) حال الدعوى (عن

مصدق) من أصل أو

معهود عرفاً أي لم يكن له

ما يصدق من هذين حين

الدعوى ولذا طلب منه

البينة لصدق وأما المدعى

عليه فهو من تمسك بأصل

أو عرف والأصل في

الأشياء عدم وقوله

آخر النظر فيه يحصل دخول ومدعى طعام يسرع إليه التغير وعطف هذا على ما قبله من عطف العام على الخاص فمدعى ما يخفى فواته يقدم على غيره سواء كان ذلك المدعى مسافراً أو غير مسافر فقول الشارح ولو مسافراً الأول أن يقول ولو غير مسافر ويكون مبالغة في مدعى ما يخفى فواته وأما جملة مبالغة في الغير ففيه نظر لأنه يقتضي تقديم مدعى ما يخفى فواته على المسافر وعطف المصنف ما يخفى فواته بالواو يقتضي أنه مع المسافر في مرتبة واحدة وحينئذ فيقدم من كان أشد ضرراً منهما فإن تساوى أقرع بينهما (قوله من هند نفسه) فيه نظر إذ هذا القول نقله في الترادف عن أصبغ . وحاصله أن السابق إذا كان يدعى بحقين قضى التوادف عن أصبغ أنه يقدم بحقه على من تأخر عنه إذا لم يكن فيها طول وقال غيره ، أنه يقدم بأحد الحقين ويؤخر الحق الثاني عن جميع من حضر واختار للآزري الأول إذا علمت هذا تعلم أن الأول للمصنف أن يقول ثم السابق وإن بحقين بلا طول على القول هكذا بصيغة الاسم لا خيار للآزري له من خلاف لكن كثيراً ما يستعمل المصنف قال لمجرد النسبة كما في قال وهو الأشبه (قوله وإن كان السابق ملتبسا بحقين) الأوضح وإن كانت دعوى السابق بحقين ودعوى للتأخر عنه بحق واحد إذا كان لا طول فيها (قوله قدم بأحدهما) أي ولو كان فيه طول (قوله وأخر الثاني عن يمينه) سواء عن جميع من حضر كما يفيد كلام التوليد انظر بن (قوله أقرع بينهم) أي بأن يأتي القاضي برفع يدهما ويأمر أحدهما بأخذ رقة فمن خرج اسمه أولاً قدم وهكذا (قوله وينبئ أن يجرّد وقتاً أو يوماً للنساء) أي اللاتي يخرجن لا التهدرات اللاتي يمنع من صماع كلامهن فتهن يوكن أويست القاضي لمن في منزلته واحداً من طرته يجمع دعواه من كما قرره شيخنا (قوله ولو كانت خصوصته الخ) أي هذا إذا كانت خصوصته فيما بينهما بل وكانت الخ (قوله وكذا المقري) أي الذي يقرأ القرآن يقدم المسافر ثم الأسبق ثم أقرع (قوله إلا لهم) بأن كان أحدهم أكثر قابلية فيقدم على غيره لتحصيل كثرة المنافع على قلته (قوله كالجهاز) أي والطاحن فيقدم المسافر ثم الأسبق ثم أقرع هذا كلامه والذي في ابن غازي عن ابن رشد أنه يقدم الأول فالأول إن لم يكن عرف وإلا حمل به والذي في المواقف عن البرزلي أن أرباب الصنائع إن كان بينهم عرف عمل به وإلا قدم الآ كدفعاً لا كدفع جمع أهل أو خوف فساد (قوله أي يأمره القاضي بالكلام أولاً) يعني وجوباً وذلك إذا علم القاضي أن هذا مدع بأن يسممها قبل الدخول عليه يتخاصمان فعلم به أو دخلا عليه وهو لا يعلم فسكت حتى تكلموا فلم به أو قال لهما ما شأنكما أو من المدعى منكأ فقال أحدهما أنا مدع وواقفه خصمه على ذلك فسلم الجواب عما أورد هنا من الدور وهو أن أمره بالكلام يتوقف على العلم بكونه مدعياً والعلم بكونه مدعياً يتوقف على كلامه وحاصل الجواب أن الكلام المأمور به الذي يتوقف على العلم بكونه مدعياً المراد به الدعوى والكلام الذي يتوقف عليه العلم بكونه مدعياً غير الدعوى مثل تخصمها أو جوابه إذا سألهما ما شأنكما (قوله من تجرد قوله حال الدعوى الخ) هذا جواب عما يقال إن تعريف المدعى بما ذكر غير جامع لأنه لا يشمل من سحب دعواه بينة إذ لا يصدق عليه أنه تجرد قوله عن مصدق لوجود المصدق ، وحاصل الجواب أن المراد التجرد حال الدعوى فهذا يسمى مدعياً باعتبار حاله قبل إقامة البينة وإن كان متمسكاً بالبينة ، وقد يدفع هذا الاعتراض أيضاً بتفسير المصدق بما ذكره الشارح وذلك بأن يقال إن التجرد عن مصدق خاص لا ينافي مصاحبة مصدق غيره أعني البينة (قوله من أصل أو معهود) فمن قال لآخر أنت عبيد فهو مدع لأن قوله تجرد عن الأصل وعن المعهود عرفاً لأن الأصل الحرية وكذا من قال فلان لم يرد لي الوديعة مدع لتجرد قوله عن المعهود لأن المعهود تصديق الأمين (قوله والأصل في الأشياء عدم) فمن قال لي فلان ألف من بيع مثلاً فهو مدع لأن قوله هذا حين دعواه

(بالكلام) أي الدعوى متعلق بأمر (وإلا) يعلم المدعى بأن قال كل أنا للمدعى

(فالجالب) لصاحبه بنفسه أو برسول القاضى هو الذى يؤمر بالكلام ابتداء (وإلا) يكن أحدهما جالبا (أقرع) بينهما وإذا أمر بالكلام (فيدعى بمعلوم محقق) نحول عليه دينار من قرض أبيع أو نغوذك واحترز بالمعلوم من المجهول نحول عليه شئ لأعلمه والمحقق من غيره نحول عليه دينار فى ظنى (١٤٤) أو وهى فلا تسمع دعواه على المشهور وهذا فى غير دعوى الاتهام كأن

يوم إنسانا بسرقه شيئا أو بأنه فرط فسه فتسمع وتوجه إيجين على المدعى عليه كما يأتى فى الشهادات (قال) للمازرى (وكذا) تسمع دعواه إن ادعى بمجهول وبين السبب نحو له عليه (شئ) من بقية معاملة مثلا ولم يكن لم أعلم قدره فيلزم المدعى عليه أن يجيبه بشئ محقق أو بلا نكاد ويخلف (وإلا) يدع بمعلوم محقق بأن ادعى بمجهول فهو معلوم غير محقق (لم تسمع) دعواه (كأظن) أنى عليه شيئا أو أنى عليه دينار وإن بين السبب خلافا لبعض الشراح ثم إذا ادعى بمحقق معلوم أو مجهول على قول المازرى فلا بد من بيان السبب (وكيف) فى بيان السبب (بعت وتزوجت) مثلا وإن لم يبين الصحة (وإن) على الصحيح (حتى يبين) خلافه بأن يقول من يبيع أو يملك أو يقرض ونحو ذلك أو يقول المرأة من نكح أو بقة (وإلا) بين للدهى السبب (فليسأله) الحاكم عن السبب) وجوبا

مجرد عن الأصل لأن الأصل فى الأشياء عدم (قوله فالجالب لصاحبه) أى فالتى جلب صاحبه مجلس القاضى هو الذى الخ (قوله وإلا يكن أحدهما جالبا) أى والموضوع أن القاضى لم يعلم المدعى بأن قال كل أنا المدعى (قوله أقرع بينهما) أى فى الازدعاء أولا (قوله فيدعى بمعلوم محقق) أعلم أن المراد يعلم المدعى به تصوره أى عيظه فى ذهن المدعى والمدعى عليه والقاضى وأما محققه فهو راجع لجزم المدعى بأنه مالك أى لذلك المدعى به فهو راجع لتصديق فلاجل اشتراط العلم به وتميزه فلا تسمع دعواه بأنى عليه شيئا أتحمقه لكن لا أعلم ذاته ولا اشتراط التحقق لا تسمع دعواه بأشك أو أظن أن لى عليه دينارا مثلا (قوله من قرض أبيع) بيان للسبب (قوله واحترز بالمعلوم عن المجهول) أى هما إذا ادعى بمجهول كلى عليه شئ أتحمقه ولكن لا أدري عنه فلا تسمع دعواه سواء بين السبب أولا على المشهور ومقابله ما قاله للمازرى من أنه إذا ادعى بمجهول إن لم يبين السبب كما مر فى المثال لم تسمع دعواه وإن بين السبب أمر المدعى عليه بالجواب إما بتعيبه أو بالنكار وقول الشارح فلا تسمع دعواه على المشهور الأولى أن يقدمه قبل قوله والمحقق الخ (قوله وهذا فى غير دعوى الاتهام) أى أن محل كون المدعى به لا بد أن يكون محققا فى غير دعوى الاتهام وأما إذا قال اتهمه بسرقه دينار مثلا فإن دعواه تسمع كذا قال الشارح وفيه أن دعوى الاتهام ترجع للشك والظن فيلزم على كلام الشارح اشتراط الشئ فى نفسه إذ كأنه قال فيدعى بمحقق معلوم لا بمشكوك أو مظنون إلا إن كان مشكوكا أو مظنونا وهذا لا معنى له فالحق أن ما هنا وهو أن المدعى به لا بد أن يكون محققا لا مشكوكا ولا مظنونا والا لم تسمع الدعوى إحدى طريقتين وما أتى فى الشهادات من سماع دعوى الاتهام المفيد عدم اشتراط كون المدعى به محققا طريقة أخرى ويترتب على ذلك الخلاف توجه بين التهمة على المدعى عليه وعدم توجهها والعتمد ما أتى كذا ذكره شيخنا العدوى ونحوه فى بن (قوله فلزم المدعى عليه أن يجيبه بشئ محقق) أى بأن يقول له دفعت لك كذا وكذا وبقي لك كذا (قوله وإلا يدع بمعلوم محقق الخ) يشير الشارح إلى أن قول المصنف وإلا الخ مخرج من القيد بنه والظاهر أنه مخرج من القيد الثانى فقط بدليل تمثله بقوله كأظن (قوله خلافا لبعض الشراح) أى القائل أنه إذا ادعى بمعلوم غير محقق وبين السبب فانها تسمع دعواه (قوله فلا بد من بيان السبب) أى سبب ما ادعى به وقوله فلا بد أى فى سماع الدعوى (قوله وكما الخ) أى أنه يكفى فى بيان السبب أن يقول لى عليه مائة من يبيع أو من قرض أو من نكح أو ما أشبه ذلك ولا يلزمه أن يقول من يبيع صحيح أو من قرض صحيح أو نكح صحيح لانه محمول على الصحيح لان الأصل فى عقود المسلمين الصحة حتى يبين خلافه وقوله بعت أى لى عنده ثمنه وتزوجت أى لى عند الزوج الصداق (قوله فان غفل) أى القاضى عن سؤال المدعى عن السبب (قوله فلم يدعى عليه السؤال عنه) أى لاحتمال أن المدعى به غير لازمه إذا بين سببه (قوله بمعهود شرعى) أى بأمر عهد فى الشرع وقوله كالأمانة أى كتصديق ذى الأمانة وهذا مثال للمعهود الشرعى (قوله كالودع بالفتح وعامل القراض والمساقاة) مثال لمن ترجع قوله بمعهود شرعى فمن قال رددت الوديعة أو مال القراض فهو مدعى عليه لترجح قوله بالمعهود شرعا وهو تصديق الأمين (قوله كالمدين) مثال لمن ترجع قوله

فإن غفل فلم يدعى عليه السؤال عنه فإن قال لا أعلم عندى به أولا يمه لم تسمع دعواه فلا يطالب المدعى عليه بجوابه كما يأتى (ثم) بعد بيان السبب أمر القاضى (مدعى عليه) وهو من (ترجح قوله بمعهود) شرعى كالأمانة فانه عهد فى الشرع إن الأمين مصدق فى قوله كالودع بالفتح وعامل القراض والمساقاة (أو أصل) كالمدين فان الأصل عدم الدين

وكذب انه حرفان الأصل الحرية فمن ادعى عليه انه رقيق فعليه البيان بخلاف مدعى انه عتق إذا الأصل عدم العتق لأن دعواه استقرت
الاقرار بأنه جرى عليه الرق فيكون مدعى عليه البيان كرب الدين وسيد (١٤٥) مدعى عليه كالمدين وقوله (عجوبة) مطلق

بأمر أى أمره الحاكم بأن
يجب باقرار أو إنكار فان
أقر وإلا طلب الحاكم من
المدعى البينة فان أقامها
فظاهر وإلا توجهت
البينة على المدعى عليه وإنما
توجه عليه (إن) أثبت
المدعى أنه (خالطه بدين)
ولو مرة أى أن بينهما خلطة
(أو تكرر يسع) بالنقد
الحال (وإن) كان ثبوت
الخلطة (بشهادة امرأه)
لان القصد من الخلطة
الاطمح وهو ثبت بشهادة
الواحد ولواننى (لا يثبت
جرحه) أى جرحها
المدعى عليه بعدالة
وعوها حين شهدت
بأصل الدين ولا تكون
كالمرأة فى ثبوت الخلطة
فتوجب توجه البينة فلم
ان قوله إن خالطه شرطه
مقدر فهم من قوة الكلام
لا فى الامر بالجواب كاهو
ظاهره فكان عليه ان يقره
بقوله فان قضاها واستعطفه
الخ ليكون ظاهراً فى المراد
ثم ان الذى عليه العمل أنه
لا يشترط فى توجه البينة
ثبوت خلطة واستخفاف من
اشتراط الخلطة لتوجه
البينة فإن مسائل توجه
فيها البينة ولو لم تثبت خلطة
بقوله (إلا الصانع) يدعى
عليه بما له فيه صنعة فيحلف

بأصل فمن قال حين ادعى عليه بدين كذا انه لادين على فهو مدعى عليه لانه قد ترجح قوله بالأصل
لأن الأصل عدم الدين (قوله) وكذب أنه حر (والحال أن شخصاً يدعى عليه أنه عبده وحاصله أنه إذا
ادعى شخص على آخر أنه عبده فانكر ذلك الآخر أن يكون عبده وادعى أنه حر فمدعى الحرية مدعى
عليه لأنه قد ترجح قوله بالأصل وهو الحرية لانها الأصل فى الناس شرعاً وانما طرأ لهم الرق هو
السبي بشرط الكفر والأصل عدم السبي إلا أن يثبت مدعى الرقية بالبينة أنه رقيق فصار الرق من جهة
الأصل فدعوى مدعى الحرية ناقلة عن الأصل فتحتاج لبينة فان أقامها فيها ونعمت والا يبق فى الرق
(قوله فعليه البيان) أى لدعواه خلاف الأصل (قوله بخلاف مدعى أنه عتق) أى فانه مدعى لخلاف
الأصل (قوله فيكون مدعى) أى لمخالفته فى دعواه للأصل وقوله كرب الدين أى فإنه مدعى لدعواه
خلاف الأصل (قوله وسيد) أى سيد العبد الذى ادعى أنه عتق وقوله كالمدين أى كأن الدين مدعى
عليه لان كلامهما موافق فى دعواه للأصل فان قلت قد علم منه أن من كانت دعواه موافقة للأصل
كان مدعى عليه وأنه لا يطالب بالاثبات ويمكر على هذا ما مر من أن رب الدين إذا ادعى ملاء للدين
وادعى للدين العسر فانه يطالب باثباته بيينة مع أنه متمسك بالأصل وهو العسر قلت قد تعارض
الأصل والغالب لان العسر وان كان هو الأصل لكن الغالب للملاء ومن قواعد المذهب استحباب
الأصل ما لم يعارضه غالب فلما تعارضاهما صار المنظور اليه الغالب (قوله إن أثبت المدعى أنه خالطه الخ)
إنما يحتاج لاثبات الخلطة اذا أنكر المدعى عليه أن يكون المدعى عامله أصلاً وقوله ان أثبت
المدعى أنه خالطه بدين أى مترتب على بيع لاجل أو حال أو قرض ولو مرة بأن تقول البينة نشهد أنه
كان أقرضه أو باع له سلعة كذا بشئ فى الدمة حال أو مؤجل ولا نعرف قدر الثمن أو القرض ولا نعلم
بقائه (قوله للطخ) أى حصول الظن بثبوت المدعى به (قوله لا بيينة جرحه) أى لا تثبت الخلطة
بيينة جرحه (قوله حين شهدت) أى للمدعى بأصل الدين الذى ادعى به (قوله شرط فى مقدر)
أى والتقدير وأمر المدعى عليه وهو من ترجح قوله بعرف أو اصل بجوابه فان اجاب بالاقرار
فواضح وان اجاب بالانكار فان أقام المدعى البينة أخذ منه وان لم يقم البينة توجهت البينة على المدعى
عليه إن الخ (قوله فهم من قوة الكلام) هذا بعيد جداً ولذا قيل لعل ناسخ المبيضة قدمه على عمله
(قوله لا فى الامر بالجواب) أى لأنه لم يقله أحد بل يأمر به وان لم يكن بينهما خلطة (قوله أن
يقرنه) أى ان يقرن قوله ان خالطه الخ (قوله ليكون ظاهراً فى المراد) أى لأنه معرب عليه
كما علم بما قرره (قوله ثم ان الذى عليه العمل الخ) هو قول ابن نافع وصاحب البسوط والذى مضى
عليه المصنف قول مالك وعامة اصحابه وهو المشهور من المذهب لكن المعتمد قول ابن نافع لجريان
العمل به ومعلوم ان ما جرى به العمل مقدم على المشهور فى المذهب إن خالفه (قوله توجه فيها
البينة ولو لم تثبت خلطة الخ) اعلم ان هذه المسائل الثمانية يتوجه فيها البين وان لم تثبت الخلطة انفاً
والخلاف إنما هو فيما عداها (قوله ومثله التاجر الخ) قال المصنف فى التوضيح وهذا اذا ادعى
عليه غريب أو بلدى ليس من أهل سوقه وأما دعوى أهل السوق بعضهم على بعض فقال المفسرة
وسحبون لا تكون الخلطة حتى يقع البيع بينهما وأما مجرد اجتماعهما فى السوق فلا يكفي فى
اثبات الخلطة - نحنون وكذا القوم يجتمعون فى المسجد للصلاة والدرس والحديث فلا تثبت الخلطة
بينهم بذلك (قوله والضيف) هو لغة من نزل عليك أو أنزلته لاغذاء سواء كانت غريباً ام لا والمراد

(١٩ - دسوق - بيع) ولو لم تثبت خلطة لان نصب نفسه للناس فى معنى الخلطة ومثله التاجر ينصب نفسه للبيع والشراء (والتهم)
بين الناس يدعى عليه بسرقة او غصب فيحلف ولو لم تثبت خلطة وفى جمهور الحال قولان تقدم فى التصيب (والا الضيف) يدعى أو

يدعى عليه (و) إلا دعوى (في) شيء (معين) كشوب بينه (و) إلا (الودعة على أهلها) بأن يكون المدعى بمن يملك تلك الودعة والمدعى عليه ممن يودع عنده مثلها وأن يكون الحال يقتضي الإبداع كالسفر والغربة (و) إلا (المسافر) يدعى (كلى) بعض (رقفته) بشي ممن ودية أو غيرها (و) إلا (دعوى مريض) (١٤٦) في مرض موته يدعى على غيره بدین (أو) دعوى (كاتب على) شخص (حاضر

به هنا خصوص القريب سواء صاف أى نزل بنفسه في منزلك لأجل الغذاء أو أنزلته أنت أم لا بأن نزل في مسجد مثلاً جلست عنده فادعيت عليه أخذ شيء منك أو ادعى عليك أخذ شيء منه (قوله وفي معين) للرد به الشيء الذى لم يهلك عينه سواء كان حاضراً مشاهداً أم لا لا خصوص الحاضر الشاهد وذلك كأن يدعى أن الجوخة التى كنت لابسا لها بالأصم جوختى أو الدابة التى عندك دابقتى (قوله والودعة على أهلها) استشكله ابن عاشر بأن الودعة لا يحلف فيها إلا للمتهم وأهل الودعة ليسوا متهمين له بن وأجيب بأن مراد المصنف دعوى أنه أودع كما أشار له الشارح كأن تدعى على إنسان بأنك أودعته كذا وهو يشكر فيحلف المدعى عليه بدون ثبوت خلطة إذا كان كل من المدعى والمدعى عليه من أهلها لا دعوى الرد أو الضياع كما فهم ابن عاشر كذا قرر شيخنا (قوله والا المسافر) أى للمريض كما في نص أصبح مسواه كان مرضه مخوفاً أم لا (قوله يدعى على بعض رفته بشي من ودية أو غيرها) أى كان يدعى عليه أنه أنفق مالا في السفر (قوله والا دعوى مريض في مرض موته) اعلم أنه فرق بين المرض هنا والمرض للقيء به المسافر فيما تقدم فالمرض هنا مخوف ومرض المسافر مطلق وإن لم يكن مخوفاً وحينئذ فلا تكرار فتأمل (قوله على شخص حاضر للزيادة) أى في سلعة التى تسوق بها ولا مفهوم لبائع بل كذلك دعوى مشتري ما ع أنه باع له وانكر البيع فيحلف وإن لم تثبت الخلطة ومفهوم قوله على حاضر للزيادة أنه لو ادعى بائع على شخص أنه اشترى سلعة من غير تسوق فلا بد من إثبات الخلطة وهذا لا يتناقى أن القول للناكر يمينه كما قال ابن (قوله فإن أقر) أى المدعى عليه بالحق الذى ادعى به عليه فله الخ (قوله بل يطلب منه) أى من الحاكم ذلك أى التنبيه للذكور وهذا إضراب على ما يقتضيه ظاهر المصنف من تخيير الحاكم في التنبيه ثم إن طلبه يحتمل أن يكون على جهة التنبه ويحتمل أن يكون على جهة الوجوب (قوله أمره بإحضارها) أى ولا يلزمه أن يحلف بما على صحتها (قوله وأعذر للمدعى عليه) أى قطع عذره فيها بأن يقول له ألك مطمئن في هذه البينة (قوله واستحلفه) أشعر أتائنا به السنين المفيدة للطلب أن اليمين للتمسك بها في مقام المحاصمة المسقطة للبينات هو اليمين للطلوب وأنه لو حلفه القاضي بغير طلب خصمه لم ينفذه يمينه ولخصمه أن يبيدها عليه ثانياً وله إقامة البينة إذا وجدها وهو كذلك كما في ابن غازى والشيخ أحمد الزرقانى (قوله وحلف) أى يميناً واحدة سواء كان ادعى به المدعى شيئاً واحداً أو كان أموراً متعددة فاليمين الواحدة كافية في إسقاط الخصومات وفي منعه إقامة البينة بعد ذلك ولو كان المدعى به متعدياً كما قرره شيخنا (قوله فلا يمينه قبل للمدعى بعد ذلك) أى وهذا بخلاف المدعى عليه إذا رد اليمين على المدعى وحلف وأخذ الحق ثم وجد المدعى عليه بينة تشهد له بالقضاء فإن له القيام بها والرجوع بما دفعه ثانياً (قوله إلا لعذر) أى في نفيه لها واستحلفه للمدعى عليه (قوله كنيان) أى البينة (قوله عدم علمه بها) أى أصلاً وذلك لأن الكنيان فرع تقدم العلم (قوله فيفيد أنه) أى أن المدعى وجد الشاهد الثانى بعد ما استحلف للمدعى عليه أى طلب حلفه وحلف (قوله مطامناً) أى في الأموال وغيرها (قوله أو كانت الدعوى لا تثبت الخ) أى أو كان الحاكم يرى الشاهد واليمين في الأموال كلاً لا يسكن لكن

للزيادة) أنه اشترى سلعة بكفاً والحاضر يشكر الحبراء فتوجه اليمين ولو تم ثبت خلطة وإذا أمر الحاكم المدعى عليه بالجواب (فإن أقر) أى المدعى (الاشهاد عليه) خوف يجهوه بعد (وللحاكم نفسه) أى المدعى (عليه) أى على الاشهاد لأنه من هأن الحاكم لما فيه من تحليل الخاتم وقطع النزاع بل يطلب منه ذلك (وإن أنكر) للمدعى عليه أى أجاب بالإنكار (قال) القاضي للمدعى (ألك بينة) فإن قال نعم أمره بإحضارها ولعذر للمدعى عليه فيها فكافية (فإن نقاه) بأن دل له بينة (ولاستحلفه) أى يطلب المدعى تحليفه وحلف (فلا يمينه) قبل للمدعى بعد ذلك (الا لعذر كنيان) حين تحليف خصمه وحلف أنه سبها وادخلت الكاف هم على بهائم علم وكذا إذا طعن أنها لا تشهد له أو أنه مات فله القيام بها لأن حلف على ذلك فالشرط للمدعى عليه على المدعى عدم القيام ببينة يدعى

تسببها أو عدم علمه بها وفى له بشرطه (أو وجد ثانياً) هذا في حيز الاستثناء فيفيد أنه وجد بعد ما استحلفه وحلف فهو كانت حلف على المعنى كأنه قال إلا إذا قام به عذر أو وجد ثانياً ويستفاد من قوله لو وجد ثانياً أن الحلف لرد شهادة الأول لا يكون الحاكم لا يرى الشاهد واليمين مطلقاً أو كانت الدعوى لا تثبت إلا بشاهدين وقال المدعى ليس لي غير هذا لحلف المدعى عليه لرد شهادة الشاهد

ثم وجد ساهداً آخر فله أن يقيمه ويضمه للأول (أو) عدم قبول شهادة شاهد (مع يمين لم يره) أي اليمين الحاكم (الأول) أي لم ير الحاكم
الشاهد واليمين في مذهبه يعني أن من أقام شاهداً واحداً قضي فيه عندنا بالشاهد (١٤٧) واليمين وهي الأموال والمواريث له

كانت الدعوى التي أقام المدعى فيها شاهداً لا تثبت إلا بشاهدين (قوله ثم وجد شاهداً آخر) أي كان
ناسباً له أو غائباً وحلف على ذلك (قوله ويضمه للأول) أي ويعمل بشهادتهما وظاهره ولو حكم
الحاكم برد شهادة الأول لاقراده وهو كذلك لأن الحكم بالرد مطلق بالافتراء فيدور مع علته وينتفى
بانتفاءها (قوله أو عدم الخ) أشار الشارح بهذا الحل إلى أن المصنف عطف على لعذر محذوف مع
ثلاث مضافات (قوله يعني أن من أقام شاهداً الخ) إذا تأملت هذا التصور وجدت الاستثناء
بالنظر لهذا الفرع متطعماً إذ ليس فيه إقامة بينة بعدتها كما هو موضوع المستثنى منه إلا أن يقال إن
عدم عمل القاضي الأول بالشاهد واليمين بمنزلة نفي المدعى البينة ورفع المدعى لمن يعمل بها وهو
القاضي الثاني بمنزلة إقامتها فتأمل اه شيخنا عدوى (قوله لا يرى ذلك) أي كالخفي وقوله فلم يقبله
أي وحكم برد شهادته (قوله أي طلب التيمم) أي مقبم الشاهد وهو المدعى بيمينه وقوله وحلف أي
وحكم له بعدم دفع شيء للدعوى وقوله عند حاكم آخر الأولى حذف قوله آخر لاجل قوله بعد
أو تغير اجتهداه (قوله ويحلف معه) عطف على قوله يقيم ذلك الشاهد أي ثم أراد المدعى أن يقيم
ذلك الشاهد وأن يحلف معه فله ذلك ويأخذ حقه فليس في هذه المسئلة ضم شاهد آخر بخلاف
ما قبلها (قوله بعد حلفه) أي بعد أن حلف ذلك المدعى عليه عند الحاكم الأول (قوله ورفع
الخلاف الخ) أي لأن حكم الحاكم الأول لم يرفع العمل بمقتضى الخلاف في هذه المسئلة إذ لو رفعه
لم يكن للمدعى أن يقيم ذلك الشاهد عند حاكم آخر ويحلف معه ويأخذ حقه بعد أن حكم الحاكم
برد ذلك الشاهد وحلف المطلوب وحكم بعدم دفعه للمدعى وما قاله الشارح ذكره طفي ونقله
في المجلد وسلمه والذي ذكره شيخنا انعلامه العدوى في تصوير هذه المسئلة أن المدعى أقام شاهداً
واحداً فيما يقضي فيه بالشاهد واليمين عند من لا يرى ذلك فلم يقبله أي أعرض عنه لاقراده ولم
يحكم بيطلاق شهادته ثم حلف المطلوب للطالب ولم يحكم بعدم دفعه له وأما لو حكم بيطلاق شهادة
الشاهد أو حكم بعدم دفع شيء للطالب لم يكن للطالب إقامة الشاهد بعد ذلك لأن حكم الحاكم يرفع
الخلاف فتأية ما في فرع المصنف إهمال الشاهد وترك الحكم به (قوله أنه ما حلفه قبل ذلك) أي في
هذا الحق المدعى به الآن (قوله فله تخليفه) أي كان له تخليف المدعى عليه أنه لاحق له عنده وكان له
إقامة البينة بالحق إن وجدها والمدعى أن يرد اليمين على المدعى عليه أنه قد استخلفه على هذه الدعوى
سابقاً ثم لا يحلف مرة أخرى وقوله فان حلف أي المدعى عليه والجواب محذوف أي قد برى
وقوله وبالإي والاحلف بأن نكل غرم الحق المدعى به (قوله وإن نكل) أي المدعى وهذا قسم
قوله أولاً فان خلف الخ (قوله فان نكل لزمته اليمين المتوجهة) أي فان نكل المدعى عليه كان نكل المدعى
لزمته اليمين المتوجهة عليه وهي حلفه أنه لاحق له عنده وقوله وبرى أي ان حلفها وإلا غرم (قوله وله
ردها) أي والمدعى عليه رد اليمين المتوجهة عليه ابتداء على المدعى (قوله بقي الأمر بحاله) أي
من العمل بمقتضى شهادة البينة (قوله ردت اليمين على المدعى عليه) أي فيحلف أن المدعى
عالم بحسب شهوده (قوله فالمدعى يحلف أنه لا يعلم بقسمتهم) أي ولا يلزمه أن يحلف أن شهادتهما حق
(قوله فنذكر كيفية الدعوى) أي كيفية دعوى المدعى عليه على المدعى وهو انه عالم بحسب شهوده

البا عند حاكم لا يرى ذلك
فلم يقبله واستخلف
الطالب أي طلب التيمم
يمينه وحلف ثم أراد المدعى
أن يقيم ذلك الشاهد عند
حاكم آخر يرى الشاهد
واليمين لعزل الأول أو موته
أو تغير اجتهداه أو كان
بقطر آخر وحلف معه
فله ذلك ويأخذ بذلك
حقه من المدعى عليه بعد
حلفه عند الأول والحكيم
له بعدم دفعه للمدعى وهذا
كالمتقضى من قولهم ورفع
الخلاف (و) لو ادعى
شخص على آخر حتى
نقل المدعى عليه أنتقد
حلفتي عليه سابقاً وكذب
المدعى فالمدعى عليه (له
يمين) أي تخليف المدعى
(أنه لم يحلفه أولاً) أي
قبل ذلك أي فيكون القول
للمدعى بيمينه فان حلف
أنه ما حلفه قبل ذلك فله
تخليفه فان حلف وإلا
غرم وإن نكل فلم يمدى
عليه أن يحلف أنه قد
حلف سابقاً ويسقط الحق
فان نكل لزمته اليمين
للتوجهة عليه ابتداء
وبرى وله ردها على
المدعى (قال) لا زرى
(وكذا) فالمدعى عليه إذا

شهدت عليه البينة تخليف المدعى (أنه عالم) حقه انه لم يعلم (بحسب شهوده) فان حلف بقي الأمر بحاله وان نكل ردت اليمين على
المدعى عليه فان حلف سقط الحق فالمدعى يحلف انه لا يعلم بقسمتهم وأجيب عن المصنف بأن قوله انه عالم معمول لادعى مقصداً
أي إذا ادعى المدعى عليه أن المدعى عالم الخ حلفه انه لا يعلم فنذكر كيفية الدعوى وترك كيفية اليمين

الله لا يعلم بقسمهم لظهورها
 بما ذكر (وأعذر) (القاضي إليه) أي إلى من
 أقيمت عليه البيعة وهذا
 مما يترتب على قسم قوله
 فإن نقاها واستحلفه فلا
 بيعة أي وإن لم ينفها بأن
 قال لي بيعة أمره بإحضارها
 قالت أحضرها وسمع
 شهادتها أعذر للمدعي
 عليه أي سأله عن عذره
 (بأجبت لك حجة) أي
 مطعن في هذه البيعة فإن لم
 يأت به حكم عليه وإلا
 أنظره كما يأتي والاعذار
 واجب والحكم بدونه
 باطل فينقض ويستأنف
 (و) إذا كان المقام عليه
 البيعة غائبة لمذكر كمرض
 أو لكونه أعمى (ندب)
 توجيه متعدد فيه) أي
 في الاعذار ويكتفي الواحد
 للعدل واستثنى خمس
 مسائل لا إعدار فيها بقوله
 (إلا الشاهد بما) أي
 بقرائن المدعي عليه الذي وقع
 منه (في المجلس) أي مجلس
 القاضي لمشاركته لهم في
 سماع الاقرار فيحكم عليه
 من غير إعدار في الشهود
 الحاضرين إذ لو أعذر
 فيهم لزم الاعذار في نفسه
 وهو لا يضر في نفسه
 (و) إلا شاهداً أي جنبه
 (توجيه) القاضي لسماع
 دوى

(قوله أنه لا يعلم بقسمهم) بيان لسلفية اليمين (قوله وأعذر إليه) إما مستأنف أو عطف على مقدر أي
 وإن قال لي بيعة أقامها وسمعتها القاضي وأعذر إليه (قوله أي إلى من أقيمت عليه البيعة) أي وهو المدعي
 عليه وليس المراد بمن أقيمت عليه البيعة ما يشمل المدعي عليه والمدعي إذا أقام الادعى عليه بيعة
 بتجريح بيته لأن هذا سيأتي في قول الصنف ويجب عن المجرع ولو عمم في كلامه هنا كان ما يأتي
 مكرراً (قوله فإن أحضرها وسمع شهادتها أعذر) كلامه يقتضي أن القاضي ليس له سماع البيعة قبل
 الخصومة وهو ما قاله ابن الماجشون ومذهب ابن القاسم أن له سماع البيعة قبل الخصومة فإذا جاء
 الخصم ذكر له القاضي أسماء الشهود وأنسابهم ومساكنهم فإن ادعى فيهم مطعناً كلفه إثباته وإلا حكم
 عليه فإن طلب إحضار البيعة ثانياً ليشهدوا بحضرته لم يجب لذلك (قوله أي سأله عن عذره) ذكر
 شيخنا أن الغمزة في أعذر إليه للسلب أي قطع عذره وأزاله ولم يبق له عذراً وليس المراد أن ثبت عذره
 وحجته فهو كقولك أعجبت الكتاب أي أزلت عجمته بالنقض وشكا إلى زيد فأشكيت أي أزلت
 شكايته (قوله بأجبت الخ) الباء للتصوير أي إعداراً مصوراً بقوله أقيمت لك حجة أو أنك مطعن
 أو قاذح أو مدفع أو مقال في هذه البيعة (قوله فإن لم يأت به حكم عليه) المراد بعدم إثباته به فقيهه بأن
 قال لا مطعن عندي وقوله وإلا أي وإلا ينفيه ولكن وعد بإثباته أنظره فإن أراد المحكوم عليه الطعن
 بعد الحكم فإن كان قد سلم البيعة الشاهدة عليه المحكوم بشهادتها فلا يقبل طعنه وإن كان لم يسلمها
 وكان عدم طعنه لعدم وجود بيعة تطعن أو نسيها أو كانت غائبة فله الطعن بعد الحكم وإن وجد من يشهد
 بذلك وينقض الحكم وكذا يقال إذا أمهله ثم حكم عليه (قوله والاعذار واجب) محل وجوبه إن
 ظن القاضي جهل من يريد الحكم عليه بأن له الطعن أو ضعفه وأما إن ظن علمه بأن له الطعن وأنه قادر
 على ذلك لم يجب بل له أن يحكم بدونه (قوله والحكم بدونه باطل فينقض ويستأنف) هذا هو العول
 عليه كما في البرزلي وقال الناصر للقاضي أن يحكم بدونه إعدار ثم يستأنف الاعذار فإن أبدى المحكوم
 عليه مطعناً نقضه وإلا بقي الحكم وهو لا يعادل الأول لحكاية صاحب المعيار اتفاق أهل المذهب
 عليه ثم ما ذكره الشارح من نقض الحكم بدونه الاعذار محله إذا ثبت ذلك البيعة وأبقرار الخصمين
 والقاضي وأما لو ادعى المحكوم عليه عدم الاعذار وادعى القاضي أو المحكوم له الاعذار قبل
 الحكم فإنه لا ينقض الحكم كما قال الأخوان وقال غيرهما يستأنف الاعذار فإن أبدى المحكوم عليه
 مطعناً نقض وإلا فلا (قوله غائبا) أي عن مجلس القاضي لمذكر كمرض أو لكونه أعمى وسمع القاضي
 البيعة عليه في غيبته (قوله ندب توجيه متعدد فيه) أي بأن يرسل القاضي اثنين فأكثر لذلك للمدعي
 عليه القائب يقولان له إن المدعي أقام عليك بيعة فلانا وفلانا أنك مطعن فيها فلا عذار له بواحد
 واجب والندب منصب على التمدد • واعلم أن محل ندب توجيه للتعدد في الاعذار للغائب إذا
 كانت غيبته قريبة وأما الغائب غيبة بعيدة أو متوسطة كال عشرة الأيام مع الأمن والثلاثة مع الخوف
 فإنه يقضى عليه وإذا قدم أعذر له في الشهود بعد تسميتهم له فإن أبدى فيهم مطعناً وأثبت نقض
 الحكم وإلا فلا فإن لم يضر فيهم بعد قدومه نقض الحكم (قوله إلا الشاهد الخ) أي فإذا
 أقر المدعي عليه بحق المدعي في مجلس القاضي بحضرة الشهود فإن القاضي يحكم بأزوم
 الحق من غير إعدار في الشهود الشاهدين على الاقرار في ذلك المجلس (قوله لمشاركته) أي
 أي القاضي لهم أي الشهود في سماع الاقرار وهو علة لحدوف أي فلا إعدار فيهم لمشاركته
 لم الخ (قوله أي جنبه) أي الصادق باثنين (قوله لسماع دعوى) أي فإذا وجههما القاضي

لسماع دعوى من مريض أو من امرأة فانه لا يبعد فيها (قوله أو لتحليف) أى تحليف امرأة أو مريض فليس له أن يبعد لطالب اليمين في الشاهدين المرجهين له (قوله أو حيازة) أى أن أرسلهما القاضى لحيازة دار أو يديعهما على غائب (قوله أى خبر القاضى سرا بعدالة الشهود) أى اللازمين له لسماع اقرار الخصوم والشهود الذين يشهدون عنده في الوقائع ثم ان هذا يقتضى أن مزكى في كلام النصف يقرأ بكسر الكاف ويصح قراءته بفتحها أى الشاهد المزكى سرا وعلى كليهما فلاضافة على معنى في والوجه الثانى أولى لأن عدالة المزكى بالكسر ثابتة بعلم القاضى وعدالة المزكى بالفتح ثابتة بعلم المزكى لا بعلم القاضى وحيث أن عدالة المزكى بالكسر أقوى فإذا لم يبعد في الاصف لا يبعد في الاقوى من باب أولى وحيث أن الفتح يفيد عدم الاعذار في المزكى بالكسر وأما قراءته بالكسر فلا تخيد عدم الاعذار فيمزكاه قاله السنائى اهـ بن (قوله وكذا جرحهم) أى لا اعذار فيه (قوله ولو سئل عن عدل الخ) يعنى لو سأل الطالب القاضى عن زكى بينه الطالب وعدلها أو سأل الطالب عن جرح بينته والحال أن المزكى لا دوى والمجرح للثانية مزكى السر فلا يلزم القاضى أن يسمعه ولا يلتفت لسؤال ذلك السائل بذكر العدل أو المجرح لأن القاضى لا يقيم لذلك إلا من يثق به (قوله أى القاتق) أى لا قرانه (قوله وأما بهما فيعذر) أى بأن يقال للمدعى عليه أنك مطعن فيه بعداوة لك أو قرابة للمدعى فان قدح فيه بواحد منهما قبل قدحه وان قدح فيه بغيرهما كأكل في سوق ونحوه لم يقبل قدحه ولو كان له بذلك بينة والحاصل أن البرز لا يسمع القدح فيه الا بالعداوة أو القرابة وأما بغيرهما فلا يسمع القدح به فيه وأما ما قبل البرز وكذا ما بعده لا يقبل القدح فيه بأى قاذح كان ولو بعداوة أو قرابة (قوله فلا اعذار إليه فيها بل لا تسمى له) ما ذكره النصف من عدم الاعذار هو قول القاضى ابن بشير أحد تلامذة الامام وهو غير ابن بشير تلميذ المازرى ولفظ ابن يونس صريح في خلافه ونصه قال مالك ولا يشهد الشهود عند القاضى سرا وان خافوا من الشهود عليه أن يقتلهم إذا لابد أن يعرفه القاضى عن شهادته عليه ويعذر اليهم فهم فلمل أن يكون عنه حجة ومثل ما لابن يونس في المدونة فلم أن قول ابن بشير هذا خلاف مذهب المدونة والنصف أتى به جمعا للنظر فقط انظر طفي وابن وقد يجاب عن تضعيفهم قول ابن بشير بأنه وان قال بعدم الاعذار لمن غشى منه على البينة لكنه يقول انه يجب على القاضى أن لا يهمل حق الشهود عليهم من التفتيش عن حال الشهود بالكلية بل يترى في السؤال عنهم منزلة الشهود عليه وحيث أن المقصود من الاعذار اليه حاصل بغيره مع الامن على البينة (قوله وإذا أعذر اليه) أى لمن اقيمت عليه البينة (قوله أى لاثباتها) أى بالبينة (قوله فليس لأمدها) أى لأمد اثباتها بالبينة (قوله تنبيه) قول النصف وأنظره لها باجتهاد أى ما لم يتبين لديه والا حكم عليه من الآن كما إذا نقاها وكما لو قال لى بينة بعيدة الغيبة كالمرأى بتجريح بينة المدعى فانه يحكم عليه من الآن إلا أنه في هذه يكون باقيا على حجه إذا قدمت بينته وقيمها عند هذا القاضى أو عند غيره اهـ خش (قوله ثم ان لم يأت بها) أى بالحجة يعنى البينة الشاهدة بالمطمن (قوله ليجب عن المجرح) حاصله أن المدعى إذا أقام بينة شهدت له بحق على شخص فأقام المدعى عليه بينة شهدت بتجريح بينة المدعى في حلفه فإذا سأل المدعى القاضى عن جرح بينته فعليه أن يخبره عن جرح بينته وبوجه له الاعذار فيه لأنه قد يكون بين المجرح والمدعى عداوة أو بينوعين المدعى عليه قرابة وهذا إذا كان التجريح بينة لم يغشى عليها الضرر من المدعى ولم يحسن من مزكى سرا أما لو كان المجرح مزكى سرا أو بينة غشى عليها الضرر من المدعى فلا يلزم القاضى تعيين المجرح ولا يلتفت لسؤال المدعى عن جرح بينته وكذا إذا لم يكن التجريح بينة وإنما القاضى

أو لتحليف أو حيازة
فلا اعذار فيهم لأنه
أقامهم مقام نفسه وهو لا
يعد في نفسه (و) الا
(مزكى السر) أى خبر
القاضى سرا بعدالة الشهود
فلا اعذار فيه وكذا مجرحهم
وليس على الحاكم تعميته
ولو سئل عن عدل أو
جرح لم يلتفت اليه (و)
الا (البرز) أى القاتق في
العدالة لا اعذار فيه (بغير
عداوة) للشهود عليه
أى أو قرابة للشهود له
وأما بهما فيعذر (و) الا
من غشى (منه) الضرر له
بينة شهدت عليه أو
جرحت بينته فلا اعذار
إليه فيها بل لا تسمى له (هـ)
إذا أعذر اليه فقال لى فيها
مطعن من فسق أو غيره
(أنظره) القاضى (لها) أى
للحجة التقدم ذكرها أى
لإثباتها (باجتهاد) بما
يقضيه نظره فليس
لأمدها من معين (ثم) ان
لم يأت بها (حكم) عليه
كنفياً (أى كما يحكم عليه
لوقاها بأن قال لا حجة لى
(وليجب) القاضى من
سأله من جرح بينتى (عن)
تعيين (المجرح) بأن
يقول له فلان وفلان
ان لم يغشى منه عليه

(و) إذا أنظره القاضي باجتهاده ولم (١٥٠) يأت بحجته فانه (بمجزه) أى يحكم بمجزه أى بعدم قبول بينة يأتى بها بعد زيادة على الحكم

بالحق ويكتب ذلك في سجله بان يقول وادعى ان له حجة وقد انظرناه بالاجتهاد فلم يأت بها فحكمنا بمجزه فلا تسمع له بينة بهذا ذلك أى خوفا من ان يدعى بعد ذلك عدم التعجيز وانما بقى على حجته نعم اذا عجزه بالمسئ للذكور فله اقامة بينة لم يضمنها أو نسبها ثم استثنى خمس مسائل ليس للقاضي التعجيز فيها فقال (إلا في نعم) كادعاء شخص على آخر انه قتل وليه عمدا وان له بينة بذلك فانظره ليأتى بها فلم يأت فلا يحكم عليه بتعجيزه عن قيامها ففى أتى بها سلكم قتل للدعى عليه (و حبس) أى وقف الحكم على آخر انه حبسه عليه وانكر فطلب الحاكم منه بينة على دعواه فبجز عنها في الحال فلا يحكم بتعجيزه وله القيام بها متى وجدها وان منه الآن ن وضع يده عليه (وعتق) ادعاء الرقيق على سيده وقال عندى بينة وهجز عن اثباتها فلا يحكم بعدم صاعها ان وجدها وان حكم ببقائه الآن على الرق (ونسب) كادعائه انه من ذرية فلان وان له بينة وعجز

علم في البينة شيئا يرد شهادتهم فردها فلا يلزمه أيضا جواب لأن للقاضي أن يستند لعلمه في التجريح والتعديل (قوله وإذا أنظره) أى انظر من كان مطالبا بالبينة سواء كان مدعىا طالب منه البينة الشاهدة له بما يدعيه أو كان مدعى عليه طلب منه البينة المجرحة في البينة الشاهدة عليه فهذا انتقال لما هو أعم بما تقدم (قوله زيادة) أى حالة كون الحكم بمجزه زيادة أى زائدا على الحكم بالحق (قوله ويكتب ذلك) أى التعجيز في سجله وهذا هو المشار له بقول المصنف الآتى وكتبه فالمناسب لتشرح عدم ذكره هنا وقوله بأن يقول الخ المناسب بأن يكتب فيه وادعى الخ (قوله فلا تسمع له بينة بعد ذلك) أى وإذا عجزه القاضي فلا تسمع له بينة بعد ذلك فهو مرتبط بكلام المصنف لا أنه بما يكتب في السجل واعلم انه اختلف في المعجز اذا أتى ببينة على ثلاثة أقوال قيل لا تسمع منه سواء كان طالبا أو مطلوباً وهو قول ابن القاسم في العتية وقيل تقبل منه مطلقا إذا كان له وجه كنيانها أو عدم علمه بها أو غيبتها وهو قول ابن القاسم في المدونة وصرح في البيان بأن المشهور أنه إذا عجز المطلوب وقضى عليه أن الحكم بمضى ولا يسمع منه ما أتى به بذلك وأما اذا عجز الطالب فان تعجيزه لا يمنع من صماع ما أتى به من البينة بعد ذلك ثم قال ابن رشد وهذا الخلاف انما هو اذا عجزه القاضي باقراره على نفسه بالمعجز وأما اذا عجزه بعد التلوم والاعذار وهو يدعى أن له حجة فلا تقبل له حجة بذلك اتفاقا ولو ادعى أنها حلف اه بن وطى هذا القول قول الشارح فلا تسمع له بينة أى اتفاقا (قوله أى خوفا الخ) علة لقوله ويكتب ذلك في سجله (قوله فله اقامة بينة لم يعلمها أو نسبها) أى ان حلف على ذلك وعمل اقامته لها ان عجزه مع اقراره على نفسه بالمعجز لا مع ادعائه حجة فلا يقيمها ولو مع ادعائه نسيان بينته وحلفه كما مر وقوله فله اقامتها أى سواء كان طالبا أو مطلوباً على مذهب المدونة أو كان طالبا لا مطلوباً على ما حكاه ابن رشد كما مر (قوله إلا في دم وحبس وعتق ونسب وطلاق) أى فليس للقاضي أن يعجز طالب اثباتها سواء اعترف بالمعجز أو ادعى أن له بينة وطلب الامهال لها وانظر فلم يأت بها فان عجزه كان حكمه بالتعجيز غير ماض فإذا قال مدعى الدم أو الحبس أو العتق أو النسب أو الطلاق لى بينة بذلك وأمهل للاتيان بها فتبين لديه حكم الحاكم بعدم ثبوت الدم والحبس والعتق والنسب والطلاق ولا يحكم بتعجيز ذلك المدعى فان حكم بمجزه كان حكمه غير ماض وأما طالب فيها فانه بمضى حكمه بتعجيزه في المسائل الخمسة الدم والنسب والطلاق والحبس والعتق فاذا قامت بينة للمدعى الدم أو النسب أو الطلاق أو الحبس أو العتق فقال المدعى عليه عندى بينة تخرج بينة المدعى فاذا أمهل وتبين لديه حكم القاضي بثبوت الدم والنسب والطلاق والحبس والعتق وتعجيز المدعى عليه واذا عجزه فلا يقبل منه ما أتى به بعد ذلك في جميع المسائل كذا قال الجيزى وارضاء بن وقال عجز ان المدعى عليه كالمدعى في هذه المسائل الخمس ليس للقاضي تعجيزه أصلا فيها والحاصل ان عجز يقول ان التنى كالاتبات في عدم التعجيز في هذه المسائل الخمسة والجيزى يقول ليس التنى فيها كالاتبات وحينئذ فله تعجيزه وكلام خش في كبره عن بعض التفارير بقوى ما قاله عجز (قوله فلا يحكم بتعجيزه) فان حكم بتعجيزه كان الحكم باطلا وقوله حكم بقتل المدعى عليه أى وان كان قد حكم بعدم قتله أولا (قوله وان منه الآن) أى وان حكم القاضي بعدم وضع يده عليه (قوله فلا يحكم بعدم صماعها) فان حكم كان حكمه غير ماض وله القيام بها إذا وجدها وكذا يقال فيما بعده (قوله وان لم يثبت نسبه الآن) أى وان حكم بعدم ثبوت نسبه الآن (قوله وان حكم أنها في عصمته) أى وان حكم يقيمها

عن اقامتها فلا يحكم بعدم صماعها وان لم يثبت نسبه الآن (وطلاق) ادعت الزوجة على زوجها وان لها بينة في ومجزت من اقامتها الآن فلا يحكم باطل صماعها وان حكم أنها في عصمته (وكتبه) أى التعجيز في غير الستينيات في سجله كما تقدم في

(وإن لم يجب) المدعى عليه باقرار ولا انكار (حبس وأدب) بالضرب (ثم) ان استمر (١٥١) على عدم الجواب (حكم) عليه

بالحق لأنه في قوة الاقرار
(بالحق بلا بين) من المدعى

لان البين فرع الجواب وهو

لم يجب (ولمدعى عليه

السؤال عن السبب)

الذى ترتب عليه الدين إذا لم

يسأله الحاكم عنه فان بينه

المدعى عمل به إذ قد لا

يرتب عليه غرم كاتهام

وقد يرتب عليه غرم قليل

كأربابا وإن لم يثبت له مطلب

المدعى عليه بجواب (و)

لوقال المدعى نسيته ثم قال

تذكرته وأنه كذا (قبل

نسيانه بلا بين) منه على

ذلك (وإن أنكر

مطلوب) بحق (السامع)

من أصلها بان قال لمامة

وبينه (فالبينة) على المدعى

تشهد بالحق على المطلوب

(ثم) بعد إقامتها (لا تجل)

من المطلوب (بينة

بالقضاء) لذلك الحق لأن

انكاره أصل المعاملة تكذيب

ليثته بالقضاء (بخلاف)

قوله (لاحق) أولاد

(لك على) فاقام المدعى

بينته بالدين فاقام المدعى

عليه بينته بالقضاء فقبل

إدلاله المذكور ليس

فيه تكذيب لبيته إذ قوله

لا حق لك على صادق بما

إذا كان قبل ذلك حق

وقضاء (وكل دعوى

لا تثبت إلا بديلين)

كالقتل والعتق والتكاح

في العصة الآن (قوله) وإن لم يجب باقرار ولا انكار (أى بان سكت (قوله حبس وأدب بالضرب) أى
ويجتهد القاضي في قدر كل منهما (قوله ثم ان استمر) أى بعد الحبس والضرب على عدم الجواب حكم
عليه ومثل استمراره على عدم الجواب في الحكم عليه بلا بين شك في أن له عنده ما يدعيه فإذا أمر
القاضي المدعى عليه بالجواب قال عندى شك في أن له عندى ما يدعيه أو ليس له عندى ذلك فانه يحكم
عليه بلا بين من المدعى كما في التوضيح وظاهره ولو طلب المدعى عليه بين المدعى وكذا في مسئة
المصنف وأما لو أنكر المدعى عليه ما ادعى به وقال يخلف المدعى ويأخذ ما ادعى به فانه يجب لذلك
(قوله الذى ترتب عليه الدين) أى الذى ترتب الدين لأجله (قوله قبل نسيانه) أى دعواه نسيانه
(قوله لا تقبل بينة بالقضاء) أى تشهد بالقضاء لذلك الحق الذى ادعاه المدعى (قوله تكذيب لبيته
بالقضاء) ومثل ما ذكره ما إذا أنكر المطلوب أصل المعاملة ثم بعد ذلك أقربها وأنه كان له عليه كذا
ولكنه قضاء إياه وأقام على القضاء بينة فلا تقبل بينة القضاء كما في النواذر لأن إنكاره أو لا تكذيب
لها (قوله بخلاف قوله) أى قول المدعى عليه بمائة من فرض مثلا (قوله إذ كلامه المذكور) أى
قوله لا حق لك على أولاد دين لك على هذا وظاهر المصنف الفرق بين الصيغتين وهما لا معاملة بين
وبينك ولا حق لك على حق العامى وغيره وهو ظاهر في غير العامى وأما العامى فيقبل ويثبت في
الصيغتين كما قل ذلك ح في باب الوكالة عن الرعي انظر بن (قوله والعتق) أى وكذلك الكتابة
(قوله فلا بين على المدعى عليه بمجردا) فإذا ادعى انسان على شخص أنه قتل ولعله لم يتم بينة فلا
بين على ذلك الشخص المدعى عليه أو ادعى القيد على سيده أنه اعتقه أو كاتبه بكذا ولم يتم بينة
فلا بين على ذلك السيد أو ادعت المرأة أو غيرها على زوجها أنه طلقها ولم يتم بينة فلا بين
على الزوج أو ادعى انسان على ولى عجرة أنه زوجه بنته أو أمته ولم يتم بينة فلا بين على الولى
ويستثنى من قوله فلا بين بمجردا مسائل منها قوله ويحلف الطالب ان ادعى عليه علم العدم كالمو
اعترف المدعى عليه بالحق وادعى الاعسار وان الطالب يعلم بفساده وأنكر الطالب العلم بفساده ولا بينة
للمطلوب فان الطالب يحلف انه لا يعلم بفساده ويحسب المطلوب لاثبات عسره ومنها قوله وكذا
للمدعى عليه تخليف المدعى أنه عالم بفساد شهوده ومنها قوله وله بينة أنه لم يحلفه أولا ومنها قوله فيها
يأتى وللقاتل الاستحلاف على العفو ومنها المنهم يدعى عليه القصب أو السرقة مع أن كلامه
القصب والسرقة لا يثبت موجهما من أدب وقطع إلا بشاهدين وإن كان المال المدعى به يثبت
بشاهد ويمين ومنها من ادعى على آخر أنه قذفه فتوجه الجين على ذلك الآخر أنه لم يقذفه إن
شهدت بينة بمنازعة ونشاجر كان بينهما وإلا لم يحلف انظر ومفهوم قوله لا تثبت إلا بديلين
ان الدعوى التى تثبت بشاهد وامرأتين أو أحدهما ويمين تتوجه على المدعى عليه بمجردا وتزد
على المدعى إن أراد المدعى عليه ردها عليه وكذا الجين التى يحلفها المدعى مع الشاهد أو المرأتين إذا
نكل عنها ترد على المدعى عليه فان نكل عنها غرم بسكوله وشهادة الشاهد وليس للمدعى عليها ردها
على المدعى لان الجين المردودة لا ترد ويستثنى من ذلك المتهوم من ادعى على شخص انه عبده فانكر
فلا بين على ذلك المدعى عليه مع أن الرق مما يثبت بشاهد ويمين وذلك لان الأصل في
الناس الحرية فدعوى ذلك المدعى رقية للمدعى عليه خلاف الأصل فلما كانت خلاف الأصل
مع تشوف الشارع للحرية ضعف جدا فلم تتوجه الجين لا بطلانها (قوله ولا ترد) أى تلك الجين
التي يحلفها المدعى عليه رد شهادة الشاهد على المدعى أى ليس للمدعى عليه أن يردّها على

والطلاق (فلا بين) على المدعى عليه (بجردها) من المدعى بل حتى يتم عليها شاهداً واحداً فيحلف المدعى عليه لرد شهادته (ولا ترد)

على المدعى إذ لا ثمرة في ردها عليه مع كون الدعوى لا تثبت إلى بديلين قوله ولا ترد معطوف على مقدر أى فان لم تجرد بان أقام عدلا

قط توجّهت ولا ترد لكن توجهها في غير النكاح فان حلف من توجهت عليه وهو المدعى عليه كالسيد في العتق ترك وإن نكل حبس فان طال حبسه دين وأما في النكاح فلا توجه كما لو ادعى رجل ان فلاناً زوجته ابنته وأنكر الأب فاقام الزوج شاهداً واحداً بذلك فلا توجه اليهين على الاب ولا يثبت النكاح وسيأتي هذا التفصيل في الشهادات في قوله وحلف بشاهد في طلاق وعتق لا نكاح فقوله هنا (كنسكاح) مثال لما لا يثبت الا بعدلين لا مثال لما توجه فيه اليهين مع شاهد المدعى (وأمر) القاضي ندباً بالصالح فوى الفضل) من اهل العلم (١٥٣) والصالح (وذوى) الرحم) اى الاقارب لأن القضاء امر يوجب الشحنا والتفرق

بخلاف الصلح فانه أقرب
لجمع الخواطر وتأليف
النفوس المطلوب شرعا
(كأن خشي) الحاكم عكسه
(تفاقم) اى اتسع
(الأمر) اى العداوة بين
الحصين فيأمرهما
بالصلح لكن في هذا
وجوبا سدا للفتنة وظاهر
للصنف أنه يأمر من
ذكر بالصلح ولو ظهر
وجه الحكم فيكون
مخصصا لقوله الآتى ولا
يدعو لصلح ان ظهر
وجهه ثم الامر بالصلح
فيما يتأتى فيه ذلك لا في نحو
طلاق (ولا يحكم) اى لا
يجوز لهما أن يحكما (لمن لا
يشهد له) كآيه وابنه
وزوجه (على المختار)
وكذا لا يحكم على من لا
يشهد عليه ومقابل المختار
يجوز ان لم يكن من اهل
الهمة وكلام المصنف فيما
إذا كان الحكم يحتاج لينة
لانه بينهم بالتساهل فيها
وأما إن اعترف للمدعى

المدعى بحيث إذا حلفها يثبت المدعى به من قتل وعتق وكتابة ونكاح وطلاق كذا لا يلزم ثبوت ما
ذكر بشاهد ويعين مع أن ما ذكر لا يثبت إلا بعدلين وحينئذ فلا ثمرة في ردها عليه (قوله) لكن
توجهها) اى لرد شهادة الشاهد (قوله) كالسيد في العتق) اى والكتابة وكالزوج في الطلاق وكالمدعى
عليه في القتل (قوله) وأما في النكاح فلا توجه) اى على المدعى عليه وهو الولي المجرى لرد شهادة
الشاهد والفرق بين النكاح وبين غيره كالعتق والطلاق ان الغالب في النكاح الشهرة فشهادة الواحد
فيه رية فلذا لم يطلب الولي باليهين لرد شهادة الشاهد بخلاف غير النكاح كالعتق والطلاق فانه
ليس الغالب فيه الشهرة فلا رية في شهادة الواحد فيه فلذا أمر للمدعى عليه باليهين لرد شهادته
(قوله) لا مثال لما توجه فيه اليهين) اى على المدعى عليه مع شاهد المدعى الذي هو مفهوم قوله بمجرد ردها
(قوله) وأمر القاضي) اى وكذلك المحكم (قوله) والرحم) اى الوابعى أو ولا أوهم أنه لا يؤمر بالصلح الا من
كان ذا فضل ورحم معا وأن من اتصف باحدهما لا يؤمر به وليس كذلك (قوله) لمن لا يشهد له) اى وهو
من كانت قرابته له أكيدة وانما منع حكمه لأن التهمة تلحقه في ذلك فان وقع وحكم لمن لا يشهد له فهل
ينقض حكمه كحكمه على عدوه أولا ينقض وهو ظاهر تبصرة ابن فرحون أو ينقضه هو لا غيره وهو
ما في النوادر (قوله على المختار) اى عند الاخمى من الخلاف الواقع بين المتقدمين وهذا القول هو
المشهور (قوله) ومقابل المختار (الخ) هو قول أصبغ ووجهه بأنه يجوز للقاضي أن يحكم بالخليفة وهو
أقوى تهمة فيه من تهمة من لا يشهد له لتوليته إياه (قوله) ونبد) اى طرح والقي (قوله) حكم جائز
اى حكم من شأنه الجور (قوله) وإن كان حكمه مستقيا في ظاهر الحال) اى ولم تثبت صحة باطنه لأن
الجائر قد يتحيل ويوقع الصورة صحيحة وان كانت في الواقع ليست كذلك كما هو مشاهد (قوله) ولو
وافق الحق) اى في الظاهر ولم تعلم صحة باطنه أمان ثبت بالينة صحة باطنه فلا ينقض كما ذكره في الجائر
عن ابن رشد وتقله للواق فان الجاهل غايته أنهم ألحقوه بالجائر وعبارة بهرام عن المازري في الجاهل
ينقض حكمه وان كان ظاهره صوابا اه بن (قوله) والا تعقب) ما ذكره المصنف من التفصيل في
الجاهل اعتمد فيه على ما نقله ابن عبد السلام عن بعض الشيوخ وذكر بعضهم طريقة أخرى ان
الجاهل تنقض أحكامه مطلقا وغير الجاهل ان كان مشاورا فلا تعقب وان كان غير مشاور تعقب
فينقض منه الخطأ ويمضى ما كان صوابا اه بن واعلم ان الطريقة الاولى مبنية على أنه لا يشترط
في صحة ولايته العلم بل هو شرط كمال فصيح تولية الجاهل ويجب عليه مشاوره العلماء فالحكم
به من غير مشاوره ينقض وماشاور فيه يتعقب والطريقة الثانية مبنية على ان العلم شرط في
صحة ولايته فالجاهل أحكامه كلها باطلة لعدم انقضاء القضاء له (قوله) مع ان شرط صحة توليته العلم

عليه فيجوز الحكم لا بینه مثلا عليه (ونبد) حكم جائز) وهو الذي يعيل عن الحق عمد او منه من يحكم بمجرد الشهادة من
غير نظير لتعديل ولا يجرب فينقضه من تولى بعده وان كان حكمه مستقيا في ظاهر الحال ولا يرفع حكمه الخلاف ما لم تثبت صحة باطنه
كما قاله ابن رشد (وجاهل لم يشاور) العلماء ولو وافق الحق (وإلا) بان شاروهم (تعقب) حكمه وينقض منه الخطأ (ومضى) منه (غير
الجور) وهو الصواب وانما تعقب مع المشاورة لانه وان عرف الحكم قد لا يعرف اتباعه لانه يحتاج لزيادة نظر في البينة وغيره من
أحوال الدعايين اذ القضاء صناعة دقيقة لا يهتدى اليها كل الناس واعترض بأنه كيف يصح تولية الجاهل مع ان شرط صحته توليته العلم

وأجيب بأنه قد يولى الجاهل لعدم وجود العلم حقيقة أو حكماً كرضه أو سرفه (ولا يتعقب حكم العدل العالم) أى لا ينظر فيه من يتولى بعده لئلا يكثر المخرج والحصام وتفاقم الحال وحمل عند جهل حاله على العدالة إن (١٥٣) ولاء عدل (وتقص) إن عثر على

خطأ العدل العالم من غير تفحص (وبين) الناقض (السبب) الذى تقص من أجله لئلا ينسب للجور والهوى (مطلقاً) أى تقصه هو أو غيره بقوله تقص بالبناء للفاعل وفاعله ضمير يعود على العدل العالم وقوله (ما) أى حكماً مفعوله (خالف) فيه (قاطعاً) من نص كتاب أو سنة أو إجماع أو القواعد كأن يحكم بشهادة كافر فانه مخالف لقوله تعالى وأشهدوا ذوى عدل منكم وكان يحكم بالشفعة للجار فان الحديث الصحيح وارد باختصاصه بالشريك ولم يثبت له معارض صحيح وكان يحكم بأن الميراث كله للاخ دون الجد لأن الأمة كلها على قولين اختصاص الجسد أو مقاسمة الأخ له ولم يقل أحد باختصاص الأخ وحرمان الجد وكان يحكم بينة نافية دون المثبتة فان القواعد الشرعية تهديم المثبتة على النافية (أو) خالف فيه (جلى قياس) من إضافة الصفة لموصوفها أى قياساً حلياً وهو ما قطع فيه شنى الفارق أضعفه

أى وحيث قدم العلم يمنع من انعقاد توليته وتقوذه حكمه ولو شاور (قوله بأنه قد يولى الجاهل الخ) أى فاشتراط العلم في صحة الولاية عند إمكان ذلك وتيسره (قوله لعدم وجود العالم) أى فاذا وجد العالم بعد ذلك وولى تقص حكم الجاهل المذكور وكان الأولى في الجواب أن يقال إن كلام المصنف مبنى على ما قاله ابن رشد من انه لا يشترط في صحة ولايته كونه عالماً تأمل (قوله إن ولاء عدل) أى أو كان ذلك القاضى المجهول الحال قاضى مصر (قوله وتقص وبين السبب الخ) يعنى أن القاضى العدل العالم إذا عثر على حكم خطأ مخالف للنص القاطع أو للقياس الجلى وكان ذلك الحكم صادرًا من قاض عدل عالم سواء كان هو نفسه أو غيره فانه يجب عليه تقصه وبين السبب في تقصه فان قلت قد تقدم أنه لا يتعقب حكم العدل العالم وهذا يقتضى تعقبه لأن تقص حكمه إنما نشأ عن تعقبه قلت انه يجوز أن يكون رفع إليه فظهر خطؤه من غير فحص عن ذلك وقد أشار الشارح لذلك (قوله أى تقصه هو) أى ذلك المخطئ وكان الأوضح أن يقول أى كان حكمه أو كان حكم غيره (قوله ما خالف قاطعاً) نحوه في الجواهر وهو يقتضى أنه لا يتقص ما خالف الظن الجلى وليس كذلك فقد قالوا إذا خالف نص السنة غير المتواترة فانه يتقص وهو لا يفيد القطع قوله ابن عبد السلام عن بعضهم وقد يقال مراد المصنف بالقاطع الكتاب والسنة الصحيحة مطلقاً متواترة أولاً وإلى ذلك يشير إطلاق الشارح في السنة تأمل (قوله كأن يحكم بشهادة كافر) أى وكحكمه بمساواة البنت لأخيه في الميراث (قوله ولم يثبت له معارض صحيح) أى وأما ما ورد من حديث الشفعة للجبار فهو ضعيف (قوله وكان يحكم بينة نافية دون المثبتة) هذا مثال لما خالف القواعد الشرعية ومثاله أيضاً الحكم بعدم لزوم الطلاق في المسئلة السريجية وهى ما إذا قال لزوجته إن طلتك فأنت طالق قبله ثلاثاً أو متى ما طلتك وقع عليك طلاق قبله ثلاثاً فان وقع الطلاق تحقق قبله ثلاثاً فلم يجد محلاً وكل شيء أدى ثبوته إلى نفيه ينتق قاطعاً فلا يلزمه طلاق أصلاً كذا قال ابن سريج من الشافعية والقاعدة التى خالفوها أن الشرط لا بد أن يجمع المشروط وإلا ألغى وحيث قد قوله قبله كالدعم لا يستبر فهو ملغى لأجل أن تحصل الجامعة وحيث إذا طلقها واحدة لزم الثلاث (قوله ثم شبه فيما تقدم) (١) أى بما تقدم وهو ما خالف قاطعاً أو جلى قياس وإنا جعل الكاف للتشبيه لا للتاميل لعدم صحة جعل ما بعدها مثلاً لما قبلها كما قال طمى إذ ليس في الحكم بالاستسعاء مخالفة قاطع ولا جلى قياس بل ولا سنة لأن للراء بالخالفه السنة أن لا يصح الحكم مستنداً لسنة أخرى وهذا ليس كذلك إذ هو موافق لسنة غاية الأمر أنها مرجوحة ولذا قال المازرى في شرح التلحين إن التقص في هذه المسائل لمخالفة أهل المدينة ومذهب مالك أن إجماع أهل المدينة حجة فما خالف عملهم يتقص بمنزلة ما خالف قاطعاً والتقص ليس قاصراً على مخالفة القاطع وجلى القياس اه كلام طمى ، وقد يقال للراء بما خالف السنة ما خالف السنة الصحيحة سواء كان غير مستند لسنة أصلاً أو مستنداً لسنة ضعيفة كحكم القاضى في هاتين المسألتين وحيث فالكاف للتاميل في الجميع خلافاً للشارح حيث جعلها للتشبيه بالنسبة للأولين وللتاميل بالنسبة لما بعدهما من استعمال المشترك في معنييه (قوله بأن وقع) أى عتق البعض (١) قوله ثم شبه فيما تقدم : في نسخة الشرح التى بيده وشبه المصنف فيما تقدم اه مصححه.

(٢٠ - دسوقي - ج) كقياس الأمة على العبد في التوقيف على من أعنت نصيبه منه من أحد الشريكين وهو موثر وشبه المصنف فيما تقدم أمرين أولهما قوله (كاستسعاء معتق) يعنى بأن وقع من أحد الشركاء وهو مسرور وأبي الشريك الثانى من عتق نصيبه فحكم له قاض بأن العبد يسمى لهذا المالك لبعض ويأتى له قيمة نصيبه فيه ليكمل عتقه

فانه ينقض ولو كان المالك لهذا البعض حنفياً يرى أن مذهبه ذلك كما أنه يجد لو سرب التبيذ ولو لم ير الحد منهجه وثانيتها قوله (وشعنة جار) وتقدم توضيحه واستبعد للآزري وغيره نقض الحكم في السلتين لأنه ورد في كل حديث وبحاج بأن عامة أهل العلم ولا سيما علماء المدينة لما قالوا بخلافها (١٥٤) صار العمل بهما كأنه خرق للاجماع (وحكم على عدو) أي حكم القاضي على عدوه

عداوة دينية فينقض (أو) حكم (بشهادة كافر) على كافر أو مسلم مع علم القاضي بذلك لمخالفته لنص الكتاب كما تقدم (أو ميراث ذي رحم) كصحة وخالة فينقض (أو ميراث مؤلى أسفل) من مته (أو) حاكم من غير استناد لينة أو إقرار بل (بم) منه (سبق مجلسه) قبل ولايته أو بعدها وأما لو قضى بماعده في مجلس القضاء بأن أقر بين يديه فلا ينقض (أو) جسد (بنة) أو ثلاثاً (واحدة) أي حكم بذلك فينقض ويؤدب المتق طلاق لأن القول به منكر في الدين (أو) ثبت (أنه قصد كذا) أي حكما صحيحاً (فأخطأ) مما قصد قتله أو نسيان أو اشتغال بال (بينة) تنطق بثبت القدر أي ثبت بينة أنه أخطأ مما قصد واحترز بذلك عما لو اعترف بذلك بدون بينة فلا ينقضه غيره وينقضه هو (أو ظهر)

(قوله فانه ينقض) اعلم أن النقض في هذه المسائل ليس متفقاً عليه بل قال ابن عبد الحكم بعدم النقض نظراً لكون أدلتها غير قطعية والنقض عنده مقصور على مخالفة القاطع وهذا القول قد اختلف به عن أصحابه انظر بن (قوله واستبعد للآزري الخ) بل قال ابن عرفة مقتضى المذهب أن حكم الحاكم بالشعنة للجار رافع للخلاف فلا ينقض (قوله لانه ورد في كل) أي من استسقاء العبد وشعنة الجار (قوله حديث) أي وحيد فالحكم فيهما لم يخالف قاطعاً ولا جلي قياس (قوله عداوة دينية) أي وأما حكمه على عدوه في الدين فلا ينقض (قوله على كافر أو مسلم) اعلم أن شهادة الكافر على المسلم لا تقبل إجماعاً وأما شهادته على مثله قبلها أبو حنيفة (قوله مع علم القاضي) قيد بذلك لاجل أن يضار قوله بعد أو ظهر الخ (قوله لمخالفته نص الكتاب) أي ولقياس الجنى أيضاً وهو قياس الكافر على الفاسق فالحكم بشهادة الفاسق لا يجوز والكافر أشد فسقاً وأبعد عن المناسبات الشرعية بمقتضى القياس لا يجوز الحكم بشهادته (قوله أو ميراث ذي رحم) أي والحال أن بيت المال منتظم وإلا فلا نقض وإنما نقض الحكم ميراث ذي الرحم لمخالفته لقوله صلى الله عليه وسلم الحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلاولى رجل ذكر (قوله بم) أي بسبب علم (قوله أو بعدها) أي وقبل جلوسه في محل القضاء (قوله بأن أقر بين يديه) أي طامناً وأما لو أقر بين يديه فحكم ثم تبين أنه مكروه في ذلك الإقرار فإن كان غير منهم فلا ينقضه غيره وأما هو فيجب عليه نقضه ما دام قاضياً لا إن عزل ثم ولى وأما لو أقر التهم بين يديه مكرهاً فلا ينقض الحكم أصلاً لأن إقراره معتبر على ماله سحون وبه العمل على ما مر (قوله منكر في الدين) أي لانتفاء الاجماع على خلافه كما في شرح الموطأ فلا يجوز الافتاء به ولا الحكم ولا العمل في خاصة النفس (قوله أو ثبت أنه قصد كذا) حاصله أنه إذا ثبت بينة ائتمدت على قرائن أو على إقراره قبل الحكم أنه قصد الحكم بهذا القول فأخطأ لقيره فانه ينقض هو وغيره وأما إذا ادعى ذلك بعد الحكم فنقضه هو إذا تراضا إليه لانه أدرى بصدق نفسه (قوله أي ثبت بينة الخ) أي وعلم البينة قصده يكون بالقرائن أو بإقراره قبل الحكم (قوله واحترز بذلك) أي قوله ثبت بينة (قوله فلا ينقضه غيره) أي فاشتراط البينة إنما هو باعتبار نقضه لحكم غيره وأما حكم نفسه فلا يحتاج للبينة لأنه يعلم خطأ نفسه بنفسه (قوله أو ظهر أنه قضى ببدين) أي مطلقاً فبلا يثبت إلا بشاهدين أو بما يثبت بشاهد وعين وكذا يقال في قوله كأحدهما لأجل الاستثناء (قوله أو كافرين) لا يخفى من هذا قوله أو بشهادة كافر لأنه يوم أن النقض إنما يكون إذا حكم مع عدله بكفره لا إذا أخطأ كما هنا ولا يخفى ما هنا عما سبق لأنه يوم أن إذا حكم بكافر لا ينقض جرياً على مذهبه من قول بأشهاد الكافر على مثله فجمع المصنف بينهما لكون أحدهما لا يخفى من الآخر قاله ابن مرزوق اه بن (قوله إلا بمال) أي إلا إذا كان حكمه بأحدهما بمال (قوله أخذ المال منه) أي أخذ المحكوم عليه المال من المحكوم له (قوله بعد الحكم بالقتل) أي وبعد قتل الشهود عليه أيضاً (قوله وما معه) أي كافر أو مسي (قوله في القصاص) أي فيما إذا حصل

القصاص

بعد قتله (أنه قضى ببدين أو كافرين أو مسيين أو فاسقين) فينقضه هو أو غيره

(كأحدهما) كما إذا حكم بأحدهما مع عدل فينقض (إلا بمال) وما يؤول إليه (فلا يرد) إليه حكمه (إن حلف) المحكوم له (وإلا) يحلف (أخذ) المال (منه) إن حلف المحكوم عليه لرد شهادة العدل فإن نكل فلا شيء له (و) إذا تبين بعد الحكم بالقتل أن أحدهما غير مقبول الشهادة كالعبد وما معه (حلف) ولي التمس (في القصاص) من الشهود عليه (خمين) يميناً

(مع عاصبه) واحداً كان أو أكثر إذا حلف في العمد أو من رجلين ولو عبر بالقتل بدل القصاص لسكان أخضر وأحسن لأنه أدل على المقصود إذ رعاها القصاص في غير القتل كالاطراف وإن كان قوله حلف خمسين (١٥٥) وقوله الآتي في القطع قرينة

على أن المراد بالقصاص خصوص القتل (وإن نكل) ولي الدم أو عاصبه (رُدَّتْ) شهادة الشاهد الباقي (وغرمَ شهوده) عدلوا) بأن أحدهم عذراً أو كافر والمراد جنس الشهود الصادق بالولاية إذ موضوع المسئلة أنهم شاهدان يثبتين أن أحدهما كافر مثلاً ويختص العالم الباقي بغرم الدية واستشكله بأن مقتضى الظاهر تعزيم غيره معه أن لم يقل باختصاصه بالغرم إذ الغرم إنما جاء من قبله ويحجب بأن العالم لما سكت عن حال صاحبه كان هو المتسبب في الاتلاف فخص بالغرم (ولاً) عدلوا (فعلى عاقلة الامام) الدية إن لم يعلم حين الحكم وإلا فعليه وحده (و) إذا تبين بعد الحكم أن أحداً شاهدين كعبد (في القطع) قصاصاً ليد مثلاً حلف المقتوع الاول وهو المخني عليه مع شاهده الباقي وتم الحكم لان الجرح يثبت بالشاهد واليمين كما يأتي فان نكل (خلف المقتوع) قصاصاً (أنها) أي شهادة الشاهد

القصاص من الدعي عليه (قوله مع عاصبه) ظرف متعلق بحلف أي حلف مصاحباً لعاصبه خمسين يمينا وأما حلفا أيمان القسامة لان الشاهد الباقي لو (قوله وإن نكل ولي الدم أو عاصبه) أي عن أيمان القسامة (قوله ردت شهادة الخ) أي فضمير ردت لشهادة الباقي وليس راجعاً لأيمان القسامة لاقتضائه أن المعنى ردت على ولي الدعي عليه مع أنها لا ترد كما يأتي (قوله وغرم شهوده) أي شهدوا بالقتل دية عمد وقوله عدلوا أي حين الشهادة بأن أحدهم عبد أو كافر أو صبي أو فاسق وإن لم يعلموا أن شهادته ترد على الشهور وظاهره اختصاصهم بالغرم وإن شاركهم للدعي في العلم وهو كذلك كما هو ظاهر كلام جمع من أهل النذهب (قوله فخص بالغرم) أي ولا يشاركه من تبين أنه عبد أو كافر لانه مجبور على ترويج حاله فعذر قاله شيخنا (قوله إن لم يعلم حين الحكم) أي بأن أحداً الشهود عبد أو كافر أو صبي أو فاسق (قوله وإلا فعليه وحده) أي وإلا بأن علم بأن أحدهما كافر أو فاسق أو صبي أو عبد حين الحكم فلدية عليه وحده وظاهره كغيره أنه لا يقتض من ولو انفراد بالعلم ولا يخالف قوله فيما يأتي وإن علم بكذبهم وحكم بالقصاص لان علمه هنا بأن من يشهد غير مقبول الشهادة وهو لا يستلزم العلم بكذبهم (قوله وفي القطع) متعلق بقوله بعده حلف المقتوع والجملة عطف على جملة وحلف في القصاص وليس قوله وفي القطع عطفاً على قوله في القصاص من عطف المفردات كما قال بعض الشراح وإلا لاستغنى عن قوله بعد حلف بحلف القدرة بالعطف ثم إن المصنف أراد بالقطع الجرح وعبر بالقطع لانه أشد الجراحات (قوله به الحكم) أي وبعد القطع أيضاً (قوله في القطع قصاصاً) أي وأما إذا حكم بالقطع للسرقة بشاهدين ثم ظهر بعد القطع أن أحدهما غير مقبولها فلا يخلف مقيماً مع الشاهد الباقي ان مشهده شاهد حق لان القطع في السرقة لا يثبت بشاهد ويمين وإنما يخلف للمقتوع أن شهادة الشاهد الباقي باطلة وغرم له الشاهد الباقي دية يده ان علم حين الشهادة أن الشاهد الثاني غير مقبول وإلا فعلى عاقلة الحاكم ان لم يعلم بذلك حين الحكم وإلا كانت الدية عليه وحده (قوله حلف للمقتوع) أي بالله الذي لا إله إلا هو أن ما شهد به شاهده حق وأما حلف المقتوع الاول لكون أصل الدعوى منه فيدفع الكذب عن نفسه فلا يقال قد تم غرضه فلا يحلف ليدفع عن غيره من الشهود الضرر قاله شيخنا وفي بن كلام ابن عرفة صريح في أنه لا يخلف الشهود له هنا وبه يبين أن كلام المصنف يشمل قطع القصاص وقطع السرقة لان الحكم فيهما واحد خلافاً لتقيد الشارح له بالقصاص (قوله حلف المقتوع قصاصاً) أي وهو المقتوع ثانياً وقوله أنها باطلة فان لم يحلف المقتوع ثانياً فلا شيء له (قوله فقد حذفه) أي قوله وغرم شهود عدلوا وإلا فعلى عاقلة الامام (قوله لما تقدم) أي من خوف نسبته للجور والهموى (قوله وقضه هو قطع) أي وبين السبب واستغنى المصنف عن ذكر بيان السبب هنا بذكره سابقاً والمراد بقضه في حال ولايته التي حكم فيها به أوفى ولاية أخرى بعد عزله وقال مطرف وابن الماجشون لا ينقض في الولاية الثانية وكلام حفيد ترجيح ما قاله اهبط (قوله ان ظهر أن غيره أصوب) أي ان ظهر له أن الحكم المتأخر لما حكم به أصوب مما حكم به وهذا يتأتى في المجتهد إذا حكم برأيه مستنداً للدليل ثم ظهر له أن غيره أصوب منه وفي اللقاء أيضاً إذا كان من أهل الترجيح كما إذا حكم بقول ابن القاسم مثلاً ثم ظهر له أن قول سحنون مثلاً أرجح منه

الباقي (باطلة) واستحق دية يده مثلاً على الشاهد ان علم والافلى عاقلة الامام كما مر قد حذفه من هنا لدلالة ما قبله عليه ولما تكلم على المسائل التي ينقضها هو وغيره أخذت كلام على ثلاث مسائل ينقضها هو فقط مع بيان السبب أيضاً لما تقدم فقال (ونقضه هو فقط) إن ظهر أن غيره أصوب) منه (أخرج عن رأيي) إذا كان جتهداً فحكم بغيره خطأ

(أو) خرج القلدة عن (رأى مقلده) بالفتح أى إمامه خطأ أى ادعى كل منهما أنه أخطأ فينقضه فقط وأما لو ثبت بيينة أنه أخطأ بقرينة فانه ينقضه هو وغيره كامر (ورفع) حكماً (الخلاف) في تلك النازلة فلا يجوز لخالف فيها نقضها فإذا حكم بفسخ عقد أو وصية لكونه يرى ذلك لم يجز لقاض غيره ولاله نقضه ولا يجوز لفت علم بحكمه أن يفتى بخلافه وهذا في الخلاف المتبر بين العلماء وأما ما ضف مدركه بأن خالف نصاً أو جلى قياس أو إجماعاً فينقض كامر ومن الخالف لاقواعد القطعية وظواهر النصوص الحقة ما يفعل من الحيل انظاهرة الفساد كأن يسلف غيره مالا ويقول له أنذر على نفسك أنه متى كان هذا المال في ذمتك أن تعطى كل شهر مثلاً كذا من الدراهم أو أعطى أرضك لأزرعها (١٥٦) وأبجى لي مفعها مدة بقاء الدراهم في ذمتك وحكم بذلك حاكماً فلا ريب أنه يجب نقضه

(قوله أو خرج القلدة عن رأى مقلده) هذا في القلدة وهو مقيد بما إذا صادف حكمه قول عالم وقد كان قاصداً للحكم بقول غيره وأما أن حكم بشئ غير قاصد لقول أحد من العلماء فصادف قول عالم فإن ذلك ينقضه هو وغيره كما يفيد قل الواقع ومفيد أيضاً بما إذا كان مفوضاً له في الحكم بأى قول قوى من أقوال علماء مذهبه وأما أن ولى على الحكم بقول عالم معين فحكمه بقول غيره باطل ولو حكم به من غير قصد لأنه مزول عن الحكم به وأما أن قصد الحكم بقول عالم فحكمه بما لم يثله عالم فينقض حكمه هو وغيره فالصور أربع (قوله أى ادعى كل منهما) أى المجتهد والمقلد (قوله ورفع الخلاف) أى رفع العمل بمقتضى الخلاف فإذا حكم القاضى في جزئية بفسخ عقد لكون مذهبه يراه فالمرتفع بحكمه العمل بمقتضى الخلاف أى بمقتضى مذهب الخالف فلا يجوز للمخالف أن يحكم في هذه الجزئية بصحة العقد وليس معناه أن هذه الجزئية يصير الحكم فيها عند الخالف مثل ما حكم به فيها إذا خالف الواقع بين العلماء موجود على حاله لا يرتفع إذ رفع الواقع محال هذا ما يفيد كلام عج وتلامذته والذي في البساطى نقلاً عن ابن رشد أن المرتفع بحكم الحاكم نفس الخلاف وأن الجزئية المحكوم فيها تصير مجمعة عليها (قوله وهذا في الخلاف الخ) الأولى وهذا في الحكم المتبر بين العلماء وهو أقوى مدركه وأما ما ضف الخ وقوله فينقض الأنب فلا يرفع الخلاف بل ينقض كامر (قوله وحكم بذلك حاكم) أى شافى يرى جواز ذلك (قوله فلا ريب أنه يجب نقضه) أى ولا يرفع خلافاً لخالفته للقاعدة القطعية وهى أن كل سلف جرهما فهو ربا والربا يحرم كتاباً وصنة وإجماعاً (قوله وكان الحاكم لا يرى البحث عن العدالة كالحنفى) أى لأن التمديل والتجريح عنده مندوبان لا يتوقف الحكم عليهما (قوله فرفته) أى للقاضى مدعية عليه أنه أبانها فأنكر الطلاق من أصله (قوله لو ادعى بدين على شخص) أى وفى الواقع ليس له عليه شئ (قوله يرفع الخلاف الواقع بين أهل العلم) فيه ميل لما تقدم عن البساطى (قوله ولا يحل حراماً لظالم) أى وأما غيره وهو من كان مستحقاً لما ادعاه على مذهب الحاكم وغيره مستحق له على مذهب غيره فيحل له الحرام لرفضه الخلاف في حقه (قوله فكيف يتوجه الخ) حاصله أنه اعترض على المصنف بأن في كلامه تناقضاً لأنه إذا رفع حكمه الخلاف كان محلاً للحرام ألا ترى أنه إذا حكم الشافى بصحة نكاح من قال لأجنبية إن تزوجتك فأنت طالق ثلاثاً كان حكمه رافعا للخلاف فلا يجوز للقاضى المالكى نقض هذا الحكم وإيقاع الطلاق ويجوز لذلك الزوج المحكوم له ولو مالئها وطؤها وعدم مفارقتها قد رفع حكم الشافى في هذه السئلة الخلاف وأحل الحرام على مذهب مالك وكذا

(الآلى حراماً) المحكوم له ظالم في الواقع يبنى أن حكم الحاكم المستوفى للشروط المتقدمة لا يحل الحرام للمحكوم له إذا كان ظالمًا في نفس الامر فمن ادعى نكاح امرأة وهو كاذب في دعواه وأقام شاهدى زور على نكاحها وكان الحاكم لا يرى البحث عن العدالة كالحنفى أو كان يبحث عنها كالمالكى وهجرت المرأة عن تجريحها فعلم بأنها زوجة له فعلمه لا يحل وطأها له خلافاً للحنفية حيث قالوا يجوز له وطؤها مع علمه بأنه لم يكن عند عليها كأنهم نظروا إلى أن حكمه صيرها زوجة كالفقه وكذا إذا طلقها بانحرفته وأنكر فطلب منها الحاكم البيينة فصبرت فعلم بالزوجية وعدم الطلاق فلا يجوز له وطؤها نظراً لحكم الحاكم لعله بأنه

إذا

طلقها وكذا لو ادعى بدين على شخص وأقام بيينة زور عند من لا يرى البحث عن

العدالة وعجز للدعى عليه عن تجريحه أو أقام شاهداً أو حلف للدعى معه وأقر للدعى عليه به ثم قال لكن وقته له فطلب منه القاضى البيينة على الوفاء فعجز وحلف للدعى أنه لم يوفى ما أقر به فحكم الحاكم بالدين فلا يحل للدعى إذا كان كاذباً أن يملك هذا الدين وهذا كما قال المصنف في الصلح ولا يحل لظالم فمراد المصنف أن الحكم المحقق للشرائط الواجب على الحاكم يرفع الخلاف الواقع بين أهل العلم ولا يحل حراماً لظالم كاذب في دعواه فالحاكم بحكم الظاهر والله تعالى يتولى السرار وهذا من بديهيات العلوم لا يتوقف فيه أحد من أئمتنا فكيف يتوجه على المصنف اعتراض ثم أشار إلى أن الحكم لا يتوقف على لفظ حكمت بل يكون بكل ما دل على اللزوم بقوله (وقد ملك

وفسخ عقد) كأن يقول قلت ملك هذه السلعة لزيد أو ملكته أو فسخت عقد هذا النكاح أو البيع أو أبطلته ولو لم يخل
حكمت بذلك وهذا بعد حصول ما يجب في الحكم من تقدم دعوى وبينه (١٥٧) وتركه واعتذار أو اقرار الخصم

وعو ذلك مما تقدم وهو
معنى قولهم لا بد في الحكم
من تقدم دعوى صحيحة
وصحتها باقاة بينه عادة
أو اقرار عن يده باقراره
(وتقرر نكاح) أى
تقريره كما وقع في بعض
النسخ وقع (بلاولى) بأن
زوجت نفسها بلاولى مع
شاهدين قبل البناء وازاد
بالتقرير السكوت حين
رفع لحق أمرها ولم يتكلم
بإثبات ولا نفي فسكوته
حكم كذا قيل وفيه نظر
بل الظاهر أنه قال قرره
وإن مجرد السكوت لا يمد
حكما برفع الخلاف وقوله
(حكم) خبر عن قوله وشمل
ملك وما عطف عليه أى
فيرفع به الخلاف ان وقع
من يراه فاقضى كلام
الصف أن حكم الحنفى
بتقرير نكاح من زوجت
نفسها بلاولى لا ينقض
بخلاف حكمه باستثناء
العبد وختمه الجار مع أن
مدركه تزويجها نفسها
أضعف من مدركها عند
الطاه (لا) أن قال حاكم
رفعت إليه نازلة كس
زوجت نفسها بلاولى (لا)
أجيزه (من غير أن يحكم

إذا حكم الشافعى بجل مبتوتة مالكي بوطء صغير فإن هذا الحكم رافع للخلاف فليس للقاضى المالكي
نقضه والحكم بعدم الحل ومحل الحرام على مذهب الزوج وأجابوا عن ذلك بأن قولهم حكم الحاكم
لا يخل الحرام للمحكوم له محله إذا كانت ظاهرا في الواقع وذلك إذا كان المحكوم به ظاهرا جائز
وباطنه ممنوع بحيث لو اطاع عليه الحاكم لم يحكم بجوازه كما في الامثلة التي ذكرها الشارح وأما إذا
كان المحكوم به ظاهرا كباطنه فإن الحكم به يخل الحرام كما في المثاليين الذين ذكرناهم والخاص كما
في بن أن الاقسام ثلاثة ما باطنه مخالف لظاهره بحيث لو اطلع الحاكم على باطنه لم يحكم بحكم الحاكم
في هذا يرفع الخلاف ولا يخل الحرام وهذا محمول قول المصنف لا أحل حراما وما باطنه كظاهره
وهذا ان حكم الخلف فيه بقول غير شاذ كحكم الشافعى بجل المبتوتة بوطء الصغير كان حكمه رافعا
للخلاف ومحلا للحرام على مذهب خلافه وهو محل قوله ورفع الخلاف وان حكم فيه المخالف بالشاذ
كالحكم بالشفعة للجار فهذا حكمه عند ابن شاس كالأول فيدخل في قوله لا أحل حراما وعند ابن
عرفة حكمه كالثاني فيدخل في قوله ورفع الخلاف وهو مقتضى المذهب (قوله وفسخ عقد)
أى معين رفع له (قوله وهذا بعد حصول الخ) أى ومحل كون ما ذكر من الالفاظ حكما إذا صدرت
منه بعد حصول الخ أى وأما إذا وقع شيء من هذه الالفاظ قبل حصول ما يجب في الحكم فيأذ كر لم
يكن حكما (قوله وهو معنى قولهم لا بد الخ) وفيه ان الحكم عندنا لا يشترط فيه تقدم دعوى
ألا ترى أن القاضى له أن يسمع البينة على الغائب ويحكم عليه وإذا جاء مسمى له البينة وأعذر له
فيها فإن أبدى مطلقا نقض الحكم وإلا فلا وأجيب بأن المراد بقولهم لا بد في الحكم الخ معنى على
الحاضر وقريب القية كالتأنيب على مسافة اليومين وأما جسد القية ومتوسطها فيجوز الحكم عليه
في غيبته كما يأتى (قوله قبل البناء) متعلق بقول المصنف وتقرر نكاح وأولى إذا كان التقرير بعد
البناء فهو نص على التوهم (قوله وفيه نظر) هذا البحث للشارح وفي عقب وخشى أن سكوت
القاضى الحنفى حين رفع اليه أمر المرأة المذكورة وعدم تكلمه بنفى ولا إثبات حكم عندنا وسلم
ذلك شيخنا وابن (قوله ان وقع من يراه) احتراز بذلك من تقرير النكاح للذكور من مالكي
فان لغيره نقض لخروج المالكي عن رأى مقلده ولا يكون سكوته ولا حكمه به حكما رافعا
للخلاف (قوله لا لا أجيزه) أى وكذا قول القاضى ثبت عندى كذا أى صحة البيع أو فساد أو ملك
فلان لساعة كذا ونحو ذلك قال في التوضيح وليس قول القاضى ثبت عندى كذا حكما بما ثبت
عنده قال وإنما ذكرنا هذا لان بعض القرويين غلط في ذلك وألف المازرى جزءا الى الرد عليه انتهى
ونحوه لابن عبد السلام قال ابن عرفة والحق أنه مختلف فيه على قولين انظر بن (قوله فليس
بحكم) أى وإنما هو إفتاء (قوله فافهم الخ) أى ضرورة أن الأول لم يحكم بشيء (قوله بما يراه من
مذهبه) أى سواء كان الامضاء أو الفسخ (قوله أو أفنى الخ) أى كالمؤثر القاضى الحنفى عن امرأة
زوجت نفسها بلاولى فأفنى صحة العقد أى فلا يكون انتاؤه حكما يرفع خلافا لغيره الحكم بابطال
النكاح المذكور (قوله لأن الانتاء) أى لأن انتاء الحنفى بصحته اخبار بالحكم لا إلزام به ابن عرفة
جزم القاضى بحكم شرعى على وجه مجرد لإعلامه به فتوى لا حكم وجزمه به على وجه الامر به حكم
(قوله لماتل) أى لجزئية تحدث بماتلة للجزئية التى حكم فيها أولا لأن الحكم جزئى لا كلى

فسخ ولا امضاء فليس بحكم لغيره الحكم فيها بما يراه من مذهبه (أو أفنى) بحكم بأن نسل عن قضية فأخبر السائل بحكمها فلا يكون
انتاؤه حكما يرفع خلافا لأن الانتاء لإخبار لا إلزام (و) إنا حكم الحاكمى لجزئية (لم يتعد) حكمه (لماتل) لما

(بل إن يجتهد) المائل (فلا جهاد) منه أو من غيره إن كان مجتهداً وأما القلد فلا يتعدى حكمه أيضاً فإن مجددهما حكم بمثل ما حكم به أولاً لحكمه بقول مقلده دائماً إلا أن يكون من أهل الترجيح في الذنب فله مخالفة الأول إن ترجح عنده مقابله (كفسخ) لنكاح (رضع كبير) أي بسببه والكبير من (١٥٨) زاد عمره على حولين وشهرين فلو تزوج ينف من أرضه كبيراً فرفع لمن يرى التحريم

رضع الكبير ففسخه فلا يتعدى لمائله فإن تجدد ولا جهاد منه أو من غيره (و) كفسخ نكاح ب (تأيد) حرمة نكاح منكوبة عدّة (أي حكم بفسخ عهده في العدة بسبب أنه يرى أن النكاح في العدة يؤبد التحريم لحكمه في المسائلين) أما هو بمجرد الفسخ بسبب ما ذكر فلا يجوز قطعه بحيث يحكم فيها بالفسخ أو ما تحررهما عليه في المستقبل فلم يشهد إليه بالحكم وإن كان هو الحامل على الفسخ فيكون مراعياً للاجتهاد منه أو حق غيره كما أشار به قوله (وهي) أي الفسوخ نكاحها في المسائلين (كغيرها) ممن لم يقدم عليها ففسخ بسبب رضاع في الأولى ولا بسبب عقد في العدة في الثانية (في المستقبل) فله أو لغيره أن يزوجه لمن فسخ نكاحه في الصورتين حيث تغير اجتهاده فليس المراد أنه حكم بالتأيد والإفلا يجوز قطعه له ولا لغيره فلا

(قوله بل إن تجدد المائل فلا جهاد منه أو من غيره) أي وحيداً فلا يكون حكمه في مسألة بشي مما نال له أو لغيره من الحكم بخلافه في نظيرتها نعم لا يجوز لغيره إذا رفعت إليه تلك النازلة التي حكم الأول فيها بعينها أن ينقضها (قوله فله مخالفة الأول) أي فله أن يحكم في التجدد المائل بحكم مخالف للحكم الأول وقوله إن ترجح عنده مقابله أي مقابل القول الذي حكم به أولاً (قوله كفسخ الخ) هذه أمثلة للمتجدد العرض للاجتهاد أي كفسخ النكاح بسبب رضع كبير وصورتها رجل رضع مع امرأة وها كبيران أو أحدهما كبير والآخر صغير ثم تزوجها أو رضع من امرأة وهو كبير ثم تزوج ينفها حكم قاض بفسخ نكاحها بسبب الرضاع فإذا تزوجها ثانية كان له أن يرفع أمره في ذلك النكاح الثاني للقاضي الأول حيث تغير اجتهاده أو إلى قاض آخر لا يرى نشر الحرمة برضاع الكبير فيحكم بتقرير هذا النكاح لانه غير النكاح الذي حكم بفسخه إذا نكحها ونكاحها وليس له بعد فسخ النكاح الأول أن يرفع الأمر لمن يرى أن رضاع الكبير لا يحرم فيحكم بصحته لأن حكم الحاكم يرفع الخلاف كما مر (قوله فلا يتعدى لمائله) أي فلا يتعدى الحكم بفسخ النكاح لمائله ذلك النكاح سواء كان لشخص آخر أو للأول كما مثلاً (قوله وتأيد منكوبة عدة) صورتها تزوج امرأة في العدة ودخل بها ففسخ القاضي نكاحها لسكونه يرى تأيد الحرمة ولكنه لم يتعرض للتأيد بل سكت عنه فإذا تزوجها ذلك الزوج ثانية فللحاكم الأول إذا تغير اجتهاده فرأى عدم التأيد ولغيره إذا رأى ذلك أن يقر هذا النكاح لأن الحكم بفسخه إنما هو لفساد وهو لا يستلزم الحكم بالتأيد فإن حكم الأول بالفسخ والتأيد معاً لم يحز إقرار هذا النكاح الثاني لانه نقض للحكم الأول وكذا في المسئلة الأولى لو حكم بأن رضاع الكبير محرم فانه لا يجوز إقرار النكاح الثاني لانه نقض للحكم الأول (قوله بسبب ما ذكر) أي وهو الرضاع في الأولى وتأيد التحريم في الثانية (قوله وإن كان هو) أي تأيد تحررها عليه (قوله ولا يدعوا لصالح) أي لأنه لا بد فيه غالباً من حطيطة فالأمر به فيه تضييع لبعض الحق (قوله إن ظهر وجه الحق) أي لاحدهما على الآخر ومفهوم قوله إن ظهر وجه الحق أنه إذا لم يظهر وجه الحق بات أشكل وجه الحكم فانه يدعو له وأشكاله من ثلاثة أوجه الأول عدم وجدان أصل للنازلة في كتاب ولا سنة الثاني أن يشك هل هي من أصل كذا أم لا الثالث أن يجحد في النازلة قولين بالسوية دون ترجيح لاحدهما انظر بن (قوله إلا أن يرى لذلك) أي للصالح وجها ككونه بين ذوى الفضل والرحم أو خشية تفاقم الأمر (قوله ولا يستند) أي القاضي ولو مجتهداً (قوله إلا في التعديل والجرح) أي والافي تأديب من أساء عليه بمجلسه أو على مفت أو على شاهد أو على خصمه ومن تبين لده أو كذبه بين يديه (قوله ولكن يقبل فيه تخرج من جرح) أي لانه عالم ما لم يعلمه القاضي فيه (قوله فله به أقوى من البيئة المعدلة) أي وحيداً فيستند لعله به ولو شهدت بيعة بالتعديل إلا أن يطول ما بين علمه بجرحه وبين الشهادة بتعديله فتقدم عند ابن القاسم والحاصل أن القاضي يتبع علمه فإذا علم عدالة شاهد تبع علمه ولا يحتاج لطلب تركه ما لم يجرحه أحد وإلا فلا يستند على علمه لان غيره

تكون كغيرها في المستقبل (ولا يدعوا) القاضي (لصالح) بين الخصمين (إن) علم (ظهر وجهه) أي وجه الحق بالبيئة أو الاقرار المعبرين شرعاً الآن يرى لذلك وجها كذوى الفضل والرحم أو خشية تفاقم الأمر كما مر (ولا يستند) في حكمه (لعله) في الحادثة بل لا بد من البيئة أو الاقرار (إلا في التعديل) لشاهد فيستند لعله بدالته ولكن قبل فيه تخرج من جرح لان التخرج يقدم على التعديل (والجرح) بفسخ الجيم أي التخرج فله به أقوى من البيئة المعدلة

(كالشبهة بذلك) أي بالتعديل أو الجرح فيستند لها أن تشهد بینه بخلافه أو يعلم القاضي أنه خلاف ما اشهر (أو إقرار الخصم) للشهود عليه (بالمدلة) أن شهد عليه فيحكم بذلك ولو علم القاضي خلاف ذلك لأن إقراره (١٥٩) بمدالته كإقراره بالحق (وإن

أنكر محكوم عليه) يعق
لإقراره به فيجلس الحكم
(إقراره) بمفعول أنكر أي
أنكر إقراره (بمدته) أي
بمدل الحكم عليه بالحق (لم
يفده) إنكار موت المحكم
عليه بقوله بمده متعلق
بأنكر أي أنكر بمدل الحكم
إقراره قبل وأما لو أنكر
قبل الحكم فلا يحكم عليه
لأنه من الحكم المستند
له ما يمكن بینه خاضرة
تشهد عليه به (وإن شهدا)
أي المدلان على القاضي
(بحكم نية) أي ادعى
نسيانه (أو أنكره) أي
أذكر أن يكون صدر من
(أفضله) أي وجب
إضاؤه عملا بشهادتهما
سواء كان معزولا أم لا
ولما كان الانتهاء جائزا
معمولا به شرعا وهو
تبليغ القاضي حكمه أو
ما حصل عنده مما هو دونه
كسبح الدموي قاض
آخر لأجل أن يتم أفضله
بقوله (وأنهى) قاض
جوازا (لغيره) من
القضاة إما (بمشافهة) أي
مخاطبة ومكالة بما حكم
به أو بما حصل عنده
من البينة مع تركه أو دونها

علم ما يعلم وإذا علم جرحه شاهدا فلا يقبله ولو عدله غيره ولو كان المدل له كل الناس لأنه علم ما لم
يعلمه غيره اللهم إلا أن يطول ما بين علمه بجرحه وبين الشهادة بتعديله والاقدم للمدل له على ما يعلمه
القاضي هذا هو الصواب كافي بن خلافا لما في بعض الشراح من تقديم علمه بالمدالة على تجريح البينة
(قوله كالشبهة بذلك) أي كما يستند في التعديل والتجريح الشهرة فإذا كان انسان مشهورا بالمدالة
عند الناس قبله ولا يضارب من تركه وإذا كان مشهورا بالجرح فلا يقبله إلا أن تشهد بینه بخلاف
ما اشهر أو يعلم القاضي خلافه والأعمال على ما شهدت به البينة أو على ما يعلمه (قوله أو إقرار الخصم)
أي وكما يستند في التعديل لإقرار الخصم بمدالة الشهود سواء أقر بدالته قبل أدائهم للشهادة أو بعد
أدائها (قوله ولو علم القاضي) أي أو علمت بینه خلاف ذلك أي خلاف عدالته وقوله فيحكم بذلك
أي ولا يحتاج إلى تركه (قوله وإن أنكر الخ) يعني أن الخصم إذا أقر بالحق في مجلس القاضي وحكم
عليه من غير أن يشهد على إقراره وأنكر الخصم إقراره بمدل الحكم عليه بالحق فإن إنكاره لا يفيد والحكم
قد تم فلا ينقض (قوله وأما لو أنكر قبل الحكم عليه) أي والحال أنه لم يحصل إقراره
(قوله فلا يحكم عليه) أي على المشهور وهو قول ابن القاسم وقال عبد الملك وسحنون أنه يحكم عليه وحاصل
ما في المسئلة على ما قلح أن الخصم إذا أقر عند الحاكم فالمشهور أنه لا يحكم عليه ابتداء بما أقر به عنده
في مجلسه حتى يشهد عنده بإقراره شاهداً ومقابلته أن له ذلك وكلام المصنف هذا بعد الوقوع النزول
وهو ما إذا أقر عنده وحكم عليه قبل أن يشهد على إقراره وأنكر الخصم الإقرار بمدل الحكم فلا يفيد
إنكاره وتم الحكم ولا ينقض له وتبعه عيج وعيق على ذلك حيث قال لم يفده إنكاره وتم
الحكم وإن نهى عن الحكم من غير حضور شهود وهو يفيد أن المشهور أنه لا يحكم بالإقرار
حتى يشهد عليه سواء استمر على إقراره حتى حكم عليه أو أنكره قبل الحكم واعترضه طعن
بأن الخلاف في الحكم بالإقرار الواقع في مجلسه إنما هو إذا أنكر أما إذا استمر على إقراره فحل
اتفاق على أنه يحكم عليه وإن أنكر بعد الحكم فهي مسئلة المصنف اه بن (قوله أو أنكره) لو اقتصر
المصنف على هذا لفهم منه النسيان بالأولى وعكسه أيضا وهو ما إذا أنكر الشاهدان الشهادة عند
القاضي فما حكم به وهو قول شذوذا وحكمت بشهادتهما عند ابن القاسم يرفع الأمر لدى سلطة غيره
فإن كان القاضي معروفا بالمدالة لم ينقض حكمه مع إنكارهم وإن لم يعرفها ابتداء السلطان النظر في ذلك
ولا غرم على الشهود (قوله سواء كان معزولا أم لا) أي سواء كان القاضي حين شهادتهم بالحكم
معزولا أم لا لكن إن كان معزولا أمضاء المولى بعده وإن كان غير معزول أمضاء هو (قوله وهو
تبليغ القاضي حكمه) أي لقاض آخر لينفذه أو تبايع ما حصل عنده مما هو دونه أي دون الحكم
لقاض آخر لأجل أن يتم قضي كلام الشارح حذف والأصل لأجل أن يتم أو ينفذه (قوله إن
كان كل) أي من القاضين المنهى والمنهى إليه (قوله كان معزولا) أي فإذا كان المنهى بغير محل
ولايته كان كلامه المنهى إليه بمنزلة إخباره أو شهادته بعد العزل بأنه قضى بكذا والمنهى إليه إذا
سمع بغير ولايته كان في حكمه بعد امتداد لم سبق مجلسه (قوله بشهادتهما) أي القاضي المنهى
وقوله على حكمه أي أو على ما حصل عنده دونه وقوله ثم يشهدان عند آخر أي أو يرسلهما
بكتابه المشتعل على الحكم أو على ما حصل هوته ليشهدا عند القاضي المنهى إليه أن هذا كتاب

(إن كان كل بولايته) بأن يكون كل منهما ما كنا بطرف ولايته ومخاطب صاحبه لأن الحاكم إذا لم
يكن بولايته كان معزولا (و) إما (بشاهدين) يشهدا على حكمه ثم يشهدان عند آخر بما حصل عند الأول

فيجب عليه تنفيذه أي ولا بد
 يشهدهما الأول بمحل
 ولايته وأن يبلغا المنه
 إليه بولايته وأما قوله
 (مطلقا) فمعناه سواء كان
 الحق المحكوم به مثبت
 بشاهدين أو بأربعة أو
 بشاهد وعين أو امرأتين
 أو بامرأة فلا يكون الانهاء
 بشاهد ولا بشاهد وعين
 وأولى مجرد إرسال كتاب
 كإتائي (واعتد) المنه
 إليه (عليهما) أي على
 شهادتهما (وإن خلفا) في
 شهادتهما (كتابه) الذي
 أرسله معهما (وتدب
 ختمه) لانه أدعى للقبول
 وسواء قرأه على الشاهدين
 أولا (ولم ينفذ) الكتاب
 (وبجده) من غير شهادة
 على الحاكم في حكمه
 وظاهره أن شهادة واحد
 تقطع أو مع عين تنفيذ مع
 الكتاب وليس كذلك
 فلا بد من شاهدين
 يشهدان على أن هذا
 كتب القاضى الفلانى وأنه
 أشهدهما على ما فيه (وآذبا)
 ما أشهدهما به (وإن عند)
 قاض (غيره) أي غير
 المنه إليه لعزله أو موته
 ولو كتب فيه اسم المنه
 إليه (و) لو دفع القاضى
 كتابا مطويا إلى الشهود
 (أفاد) العمل بمقتضاه

(١٦٠)

أن يكون كل بولايته قد حذفه من الثانى لدلالة الأول فلا بد أن

فلان القاضى وأنه أشهدنا بما فيه (قوله) يجب عليه تنفيذه (أي تنفيذه) حاصل عند الأول من حكم
 أو ما هو دونه وتنفيذ الثانى بالبناء عليه وعدم استئناف الدعوى من أولها (قوله) فلا بد أن يشهدا
 الأول (أي على ما حصل منه من حكم أو ما هو دونه) (قوله) ثبت بشاهدين (أي كشكاح وعق وقوله
 أو بأربعة أي كالزنا وكفاية الشاهدين في الانهاء في الزنا قول ابن القاسم قال ابن رشد وهو القياس
 والنظر وقال سحنون لا يقبل في الزنا الا انهاء أربعة يشهدون على الكتاب الذى فيه شهادة الأربعة
 بالزنا ابن يونس وقول سحنون عندى أربع كالشهادة على الشهادة في الزنا اه بن (قوله) أو بشاهد
 وعين (أي أو كان الحق مما ثبت بشاهد وعين كمال وما يؤول اليه وما ذكره من أنه لا بد في الانهاء إذا
 كان غير مشافهة من شاهدين ولو كان الحق مالا أو ما يؤول اليه ولا يكفى شاهد وعين وما اختاره
 الدميرى أخذا بظاهر كلام المصنف وقال عج في شرحه لا يثبت كتاب القاضى بالشاهد والعين
 الا في المال وما يؤول اليه فيثبت بهما فيستثنى ذلك من مفهوم قوله مطلقا وبالجملة فقد اختلف في الشاهد
 والعين على كتاب القاضى هل يكفى ذلك في الأموال أو لا يكفى والخلاف مبسوط في بن
 وفيه أيضا الرد على طفى الراد على عج فانظره ان شئت (قوله) واعتمد عليهما (أي واعتمد
 القاضى المنه اليه كتاب قاض مع شاهدين وقوله وان خلفا كتابه الواو للحال إذ صورة
 الموافقة لا تتوهم وعمل اعتاده على شهادتهما مع مخالفة كتابه اذا طابقت شهادتهما الدعوى
 والا لم يعتمد عليهما في شهادتهما (قوله) وتدب ختمه (أي من خارجه على نحو شعبة خوفا من أن
 يسرق أو يسقط من الشهود فيزاد فيه أو ينقص منه وأما ختمه من داخله فهو واجب لأن العرف
 عدم قبول غير المختوم من داخله (قوله) ولم ينفذ وحده (أي بدون شهود الطريق الذين يشهدون أن
 هذا كتاب القاضى وأنه أشهدنا على ما فيه وفي بن العمل بخط القضاة وحده ان عرف للضرورة
 ولو مات أو عزل المنه أو المنه اليه قبل الوصول ونص ابن عرفة قال ابن المناصف اتفق اهل
 عصرنا على قبول كتب القضاة في الحقوق والأحكام بمجرد معرفة خط القاضى دون اشهاد على ذلك
 ولا خاتم معروف للضرورة رفع مشقة مجيء البينة مع الكتاب لاصبا مع انتشار الخطه وبعد
 المسافة فاذا ثبت وجه العمل بذلك بأن ثبت خط القاضى بينة عادلة عارفة بالخطوط وجب العمل
 به وان لم يتم بينة بذلك وكذلك القاضى المكتوب اليه إذا كان يعرف خط القاضى الكاتب اليه
 لجائز له قبوله بمعرفة خطه وهذا كله ان وصل كتاب القاضى قبل عزله أو موته والا فلا يعمل به
 قاله ابن المناصف وقال ابن رحال الذى أذكرنا عليه أشياء ان الانهاء يصح مطلقا ولو مات
 الكاتب أو عزل قبل الوصول أو مات المكتوب اليه أو عزل وتولى غيره قبل الوصول اه كلام بن
 (قوله) وان عند قاض غيره (أي بشرط ان يكون ذلك الغير أيضا بمحل ولا يتم سواء كانت الولاية لنفسه
 اليه أو لثالث أو عزل بعد الانهاء وهو مولى أو كانت الولاية لغير المنه اليه فالأول كما لو انتهى قاضى
 مصر ليزيد قاضى الجيزة وأرسله بشاهدين فوجد ازيداً قد مات أو عزل وتولى بدله بالجيزة عمرو والثانى
 كما لو أرسل قاضى مصر شاهدين لانهاء الحكم عند قاضى الجيزة فوجد الخصم ذهب لرشيد فيذهبان
 لقاضيهما وبنيان له الحكم (قوله) كتابا مطويا (أي ولم يفتحهما ولا قرأ عليهما) (قوله) ان أشهدا (أي
 ان قال لهما أشهدا على بأن ما فيه حكمى أو خطى) (قوله) وظاهره ان الشهادة (أي ان شهادتهما
 بأن ما فيه خطه أو حكمه وقوله من غير اشهاد أي من غير ان يقول لهما أشهدا على بأن ما فيه خطى

(كالإقرار) فإنه يفيد وهه إقراراً يعني أن من دفع مكتوباً لرجلين وقال لهما أشهدا على فلان ما فيه خطي فلذا فيه عطلوا في دفعي قتلهم كذا فيعمل به وكذا إذا قال لهما أشهدا على عافيه (ويعز) القاضي وجوباً (فيه) أي في كتاب الإتهام (ما يميز) (بالمسمى عليه) (بمن يميز) وحرفه (وغيرها) من الصفات التي لا يشارك فيها غيره غالباً كسبه وبلده وطوله وقصره ورياضه وسواها (نفقده) (القاضي الثاني) المنهى إليه إذا كان حكم الأول (وإن) على ما صدر من الأول إذا لم يحكم فاذا كتب للثاني أن الدعوى أقام عندى البينة قال الثاني للمسمى عليه الله حجة إلى آخر ما تقدم وإن كتب له بتعديلهم ينظر فيه بل يعذر للشهود (١٦١) عليه وإن كتب له أنه أخذ القيد فهو على ما دفع

أعفى عليه الحكم ووجهه في التنفيذ والبلطغوله (كقول) (مثل) (القاضي من لطة) (لطة) (بضم اللام) مرتبة أو ولاية (أخرى) فإنه ينفذ ما مضى أو يبنى عليه بخلاف ما لو عزلتم بولي فلا يبنى بل يستأنف والخطه بالضم الأمر والتضيعة وبالكسر الأرض يجمعها الرجل لنفسه لم يعلم عليها علامة بالخط ليعلم له اختارها لينسبها وبالفتح في التنفيذ والبقاء بقدره (وإن) كان المنهى به (حداً) كما يكون في الحقوق التالية (إن كان) القاضي المرسل (أهلاً) للقضاء بأن كان مرفوعاً بأن من أهل البلد والفضل (أو) كان قاضى مصر (من الأمصار) أي بلد كبير كقصر ومكة والمدينة والعراق والأندلس لأن قضاء الأمصار مظنة العلم والفضل (وإلا) يكن

أو حكماً (قوله كالإقرار) أي كما تفيد الشهادة على الإقرار من كاتب وثقة قال لرجلين أشهدا بأن ما فيها خطي أو بأن ما فيها فيمضي (قوله فيمضي) أي فيعمل بشهادتهما بمولاهما طريقاً في صفة تأدية الشهادة إما أن يؤديا على نحو ما سمعا وإما أن يقرأ المكتوب ويؤديا نحوهما فيه (قوله وميز القاضي) أي المنهى (قوله من اسم) أي له ولأبيه ولجده إن احتيج له فإن اشتهر باسمه فقط أو كنيته فقط كفى كائن عبد البر أو أبي بكر أو ابن أبي زيد أو أبو زيد (قوله فنقده) أي الحكم بمعنى أمضاه أي فاذا وصل كتاب القاضي المنهى مع الشهود للمنهى إليه نفذ الحكم إن كان الأول قد حكم وبني حيث لم يكن حكم وهكذا إذا شافه المنهى المنهى إليه نقده وبني فكلام المصنف جار في وجهي الإتهام خلافاً لظاهر الشارح من قصره على الوجه الأول (قوله قال الثاني للدعى عليه ألك حجة) الأولى فإن الثاني لا يأمرهم بأعادتها وينظر في تعديلهم (قوله أمضى عليه الحكم) أي أوقع الحكم عليه (قوله كأن تمل لطة أخرى) فرض ابن سهل هذا فيمن تمل من أحكام الشرطة والسوق إلى أحكام القضاء فإنه يبنى على ما قدمه بين يديه من الحكومة انظر للواق وأما ما فرضه فيه بعض الشراح حيث قال كأن تمل من الأنكحة والبيوع إلى الدماء والحدود فليس بظاهر لأنه إن كان مراده أنه عزل من الأنكحة والبيوع وتقل إلى الدماء والحدود فهذا لا يتصور فيه جميع ما كان بين يديه قبل النقل لأنه عزله عنه وإن كان مراده أنه ولى على الدماء والحدود وزيادة على ما كان مولى عليه من قبل فهذا لم ينقل بل هو باق على خطته لبقاء ولايته فيما كان فيه أهلاً بن وقد يختار الثاني ويقال إن الشيء مع غيره غير في نفسه فلذا حصل النقل بهذا الاعتبار كذا أجاب بعضهم والحاصل أنه يصح فرض المسئلة فيما قال ابن سهل وفيما قاله بعض الشراح أيضاً فأشار الشارح بقوله أي مرتبة لما قاله بعض الشراح وقوله أو ولاية لما قاله ابن سهل (قوله وإن حداً) أي هذا إذا كان المنهى بسببه مالا بل وإن كان حداً (قوله إن كان أهلاً) هذا شرط في قوله فنقده الثاني وبني (قوله أي لم يعرف بذلك) أي بالعلم والفضل (قوله كتاب الأول) الأولى حكم الأول ولا يبنى على ما صدر منه دون الحكم (قوله إذ لا وثوق به) أي بالقاضي الأول (قوله بل يستأنف الحكم) الأولى بل يستأنف الدعوى من أولها (قوله لا فيما بعد الكاف) أي وهو النقل من خطه لطة (قوله ما لم يعلم الخ) أي وذلك بأن كان تاريخ الحق بعد موت الميت (قوله وإن لم يميز الخ) أي بأن ذكر اسمه ولم يذكر اسم أبيه ولانسه وحرفته ولا غير ذلك من أوصافه للميزة له واحتمل أن يكون المسمى بهذا الاسم في البلد متعمداً (قوله أي تسليط القاضي المرسل إليه للدعى على صاحب ذلك الاسم) أي من أول وهلة فاذا قبض عليه فلا تقام عليه الدعوى بل ينفذ القاضي

(٢١ - دسوقي - ج) أهلاً للقضاء أي لم يعرف بذلك ولا قاضى مصر (فلا) ينفذ المنهى إليه كتاب الأول ولا يبنى عليه إذ لا وثوق به بل يستأنف الحكم فهذا الشرط شرط في قوله فنقده الثاني للخ لا فيما بعد الكاف وشبه بقوله وإلا فلا قوله (كان شاركه) أي شاركه الدعى عليه الذى شهدت عليه البينة عند الأول (غيره) في اسمه واسم أبيه وجده وفي نته فإن المرسل إليه لا ينفذ الحكم على واحد منهما (وإن) كان المشارك (ميتاً) ما لم يعلم أن الميت ليس هو المراد بوجه من الوجوه (وإن لم يميز) القاضي في كتابه المحكوم عليه بأوصافه للميزة له من غيره على ما مر (ففى إعدادته) بكسر المعزة أي تسليط القاضي المرسل إليه للدعى على صاحب ذلك الاسم لأن الشأن أن الطالب لا يطلب غير غيره وعلى صاحب الاسم

لأن يجب أن في البلد من يشاركه فيه (أولاً) يسميه (حتى يثبت) الطالب (أحديته) أي إقراره بهذا الاسم في البلد (قولان) عليهما فبا إذا لم يكن في البلد (١٦٢) مشارك محقق وإلا لم يسمه عليه إضاقاً ولما كان القاضي

المرسل إليه الحكم أو يبنى على ما حصل على مامر (قوله أن يثبت أن في البلد من يشاركه) أي فإذا أثبت ذلك فلا يتعرض له (قوله قولان) الأول منهما قول أشهب ورواية عيسى عن ابن القاسم والثاني سماع زونان عن ابن وهب اه بن (قوله) وكانت الفية ثلاثة أنسام) اعلم أن محل كون القاضي يحكم على الغائب في تلك الأقسام الثلاثة إذا كان غائباً عن محل ولاية الحكم ولكنه له بها مال أو وكيل أو حميل وإلا لم يكن له سماع الدعوى عليه ولا حكم اه عبق (قوله) كاليومين والثلاثة أي وما قار بهما (قوله) وأنه إما قدم) أي إما إن يقدم لا بداء للطعن في البينة أو يوكل وكلا عنه في ذلك (قوله) وبه جزمه أي يحكم عليه بعدم قبول بيته إذا قدم وهذا هو ما في اللواق والتوضيح وأما قول خشي فإنه باق على حجة إذا قدم فهو سهو منه اه بن (قوله في كل شيء) أي من دين وعقار وحيوان (قوله) إلى آخر ما تقدم) أي وعنى ونسب وطلاق (قوله) وأشار للثانية أي للفية الثانية (قوله) يمين القضاء سواء كانت بينة للمدعى تشهد بدين له في ذمة الغائب من بيع أو من قرض أو كانت تشهد بأن الغائب أقر أن عنده لفلان كذا لأنه قد يقضيه بعد إقراره أو يبره أو يحيل شخصاً عليه هذا هو الحق كما في بن خلافا لبق حيث قال بعدم الاحتياج ليمين القضاء في الصورة الثانية (قوله) أنه ما أبراه) أي ولا يقضه منه (قوله) وهي واجبة لا يتم الحكم إلا بها على المذهب) أي وقيل إنها استظهاراً على متوية للحكم فقط فلا ينقض الحكم بدونها على هذا (قوله) وهذه اليمين تتوجه) أي على المدعى في الحكم على الغائب (قوله) والليت) أي والحكم على الليت كما إذا ادعى شخص عليه أن عنده كذا ديناً من بيع أو من قرض ولم يقر ورثته به أصلاً فلا يحكم القاضي لذلك الشخص للمدعى بهذا الدين إلا إذا حلف يمين القضاء بعد إقامة البينة فإن أقر به ورثته السكبار فلا تتوجه عليه اليمين وأما إذا حصل الرفع للحاكم ورضوا بعدم حلفه فهل كذلك لا تتوجه اليمين أولاً باختلاف لبعض الشيوخ (قوله) واليتم) أي فإذا ادعى عليه أنه قتل أو غصب أو أثلف مالم يؤمن عليه أو أنه أتفق عليه ليرجع على ماله بما أتفق فلا بد من يمين القضاء بعد إقامة البينة ومثل اليتيم الصغير والسفيه (قوله) والمساكين) أي فإذا ادعى عليهم أن ما حبسه فلان عليهم لم يحز عنه حتى مات فلا بد من يمين القضاء بعد شهادة البينة (قوله) والأحباس) أي فإذا ادعى إسان على دار مثلاً يد جماعة يدعون أنها حبس أنها ملكة وأقام على ذلك بينة فلا بد من يمين القضاء حتى يتم الحكم له بها (قوله) ونحو ذلك) أي كالحكم على بيت المال أو على من استحق منه شيء من الحيوان فإذا ادعى إنسان أنه معدم ليأخذ حقه من بيت المال أو أنه ابن فلان الذي مات ووضع ماله في بيت المال لظن أنه لا وارث له فلا بد من يمين القضاء مع البينة وكذلك إذا ادعى إنسان على آخر أن هذا الجمل مثلاً ملكه وأقام بينة فلا بد في الحكم على المدعى عليه للستحق منه من يمين القضاء بخلاف غير الحيوان كالعقار فإنه لا يحلف لأن الحيوان يشبه كثيراً بخلاف العقار والتفرقة بين الحيوان وغيره طريقة ابن رشد وقيل يحلف مطلقاً وقيل لا يحلف مطلقاً (قوله) حيث يعذر فيهم) أي لكونهم غير معروفين بالعدالة عند القاضي أما المعروفون بالعدالة عنده فلا يعذر فيهم كما مر وحيث فلا يكتب أسماءهم ولا يسمون للمدعى عليه إذا حضر ولا يقبل طعن المدعى عليه فيهم إذا قدم وسمواله (قوله) ليجد) أي المدعى عليه الغائب (قوله) لأنه باق الخ) أي فإذا أبدى مطمناً في تلك البينة بعد قدمه قضى الحكم (قوله) والمتوسطة في هذا) أي في تسمية الشهود والمدعين للمدعى عليه إذا قدم والإعذار إليه فيهم كالبعيدة أي

الحكم على الغائب وكانت الفية ثلاثة أنسام قريبة وبعدة ومتوسطة ذكرها على هذا الترتيب فقال (و) الغائب (الغريب) الفية كاليتين والثلاثة مع الأمن حكمه) كالحاضر في سماع الدعوى عليه والينة وتركيتها ثم يكتب عليه بالإعذار فيها وأنه إما قدم أو وكل فإن لم يقدم ولا وكل حكم عليه في كل شيء وبيع عقاره ونحوه في الدين وبه جزمه إلا في م وجس إلى آخر ما تقدم وأظهر للثانية بقوله (و) الفية البعيدة كافرقة) من مكة ونحوها (قضى عليه) في كل شيء بعد سماع البينة وتركيتها (يمين القضاء) من المدعى أنه ما أبراه ولا أحاله الغائب به ولا وكل من يقضيه عنه في الكل ولا البعض وهي واجبة لا يتم الحكم إلا بها على المذهب وهذه اليمين تتوجه في الحكم على أنصاب والليت واليتم والمساكين والأحباس ونحو ذلك (وسمى)

وحيث

القاضي (الشهود) والمدعين لهم حيث يعذر فيهم أي كتب ذلك عنده ليجد له مدفاً عند قدمه لأنه باق على حجة إذا قدم والمتوسطة في هذا كالبعيدة

(وإلا) بأن لم يسمهم أو لم يخلف المدعى بين القضاء وحكم (تقيض) حكمه واستؤنف وأشار لثالثه بقوله (والخبرة) من الأيام مع الاتي (أو اليومان مع الخوف يُقضى عليه معها) أي مع بين القضاء (في غير استحقاق) (١٦٣) للقار أي عقار طلالا تسمع دعوى

ممن ادعى أنه يستحق عقاره لكثرة المشاحة فيه فتؤخر الدعوى عليه فيه حتى يقدم وإنما سمحت في بيد القية لضرورة شقة الصبر واحتراز باستحقاق العقار عن يمينه في دين أو ثقة زوجة فانه يحكم به ثم ما قارب كلا من مسافة القية في الاقسام الثلاثة له حكمه ولما ذكر الحكم على الغالب ذكر الحكم بالغالب فقال (وحكم) القاضي (بما يتميز) حال كونه (غائبا) عن بلد الحكم ولو في غير محل ولايته (بالصفة) متعلق بتميز كيد وثوب ومار من سائر القومات ولا يطلب حضوره مجلس الحكم (كدين) أي كما يحكم بالدين فلو كان الغائب لا يتميز بالصفة كالحديث والحرير فان شهدت البينة بقيمته مقوما كان أو مثليا حكم به أيضا والأفلا وإنما اعتبرت القيمة في التلي لجبل صته واحتراز بالغائب عن الحاضر في البلد فلا بد من إحضاره مجلس الحكم فميز بالصفة أم لا (وجلب) القاضي (الخصم) أي دماه لجلس الحكم (بهايم أو سويك)

وحيث أن الأولى للمصنف أن يؤخر قوله وسمى الشهود بعد التوسطة ليفيد أنه راجع لهما (قوله وإلا قض) أي ما لم يكن الحاكم مشهورا بالعدالة والا فلا ينقض بعدم تسميتهم كما يفيد كلام الجزيري في وثائقه وابن فرحون في تبصرته (قوله واستؤنف) أي الحكم ثانيا (قوله يقضى عليه معها) أي بعد سماع البينة وتزكيها وإذا حضر للمدعى عليه مسمى له الشهود ومن عدلهم وأعد له فيهم كامر (قوله لكثرة المشاحة فيه) أي لكثرة تشاح النفوس بسببه وحصول الضغن والحقد والنزاع عند أخذه وقوله فيؤخر للدعى الخ أي ليكون حضوره أقطع للنزاع (قوله وإنما سمحت) أي الدعوى في العقار (قوله فانه يحكم به) بل ويحكم به أيضا على حاضر ملك بدفع الحق كما هو ظاهر كلامهم ويوافق قول المصنف في الرهن وباع الحاكم إن امتنع (قوله ثم ما قارب كلا) أي فالاربعة الأيام تلحق بالثلاثة والثمانية والتسعة تلحق بال عشرة وأما الوسط كالحصة والستة فيلحق بالأحوط قاله شيخنا العدوي (قوله وحكم بما يتميز) أي وحكم القاضي بالشيء الذي يتميز بالصفة حال كونه غائبا وحاصله أن للمدعى به إذا كان غائبا عن بلد الحكم وهو مما يتميز بالصفة في غيبته كالعقار والعبد والدواب والياب ونحوها فانه لا يطلب حضوره مجلس الحكم بل يتميز البينة بالصفة ويصير حكمه حكم الدين على المشهور فاذا ادعى زيد على عمرو وهما برشيد أن الكتاب الفلاني الذي كان معه بالأزهر يحضر فيه ملك له والكتاب حينئذ بالأزهر وشهدت البينة أن الكتاب الفلاني الذي صفته كذا ملك لزيد فان القاضي يحكم له به (قوله أي كما يحكم بالدين) أي التميز بالصفة وإن كان يتميز نوعيا لا شخصيا لانه في الذمة فاذا شهدت البينة أن له عنده من الحاييب أو الريالات عشرة أو أن له عنده أرادب قمح سمراء أو عمولة عشرة فانه يحكم له بذلك (قوله حكم به) أي بما ذكر من القيمة لا بالمقوم كما هو ظاهره ولو قال حكم بها أيضا كان أولى (قوله فلا بد من احضاره الخ) تحصل مما قاله أن للمدعى به الغائب عن مجلس الحكم أن كان حاضرا في البلد فلا بد من حضوره مجلس الحكم كان يتميز بالصفة بالصفة أم لا وإن كان غائبا عن بلد الحكم فان كان يتميز بالصفة حكم القاضي به ولا يطلب حضوره مجلس الحكم وإن كان لا يتميز بالصفة إن شهدت البينة بقيمته حكم بها ولا يطلب حضوره وإفلا يحكم حتى يحضر (قوله وجلب الخ) لما فرغ من الكلام على الشخص الغائب من محل ولاية القاضي وهو غير متوطن به شرع في الكلام على الغائب من مجلس القاضي وهو في محل ولايته ومتوطن به (قوله إن كان على مسافة العدوى) أي من مجلس القاضي وقوله وجلب القاضي الخصم إن كان على مسافة العدوى أي جبرا عليه إن شاء القاضي وإن شاء كتب اليه إما أن تحضر أو توكل أو ترضى خصمك وظاهر المصنف أن من على مسافة العدوى يجلبه القاضي سواء أتى المدعى بشبهة أم لا وبه قال ابن أبي زمنين وهو الملقى به كما قال شيخنا وجزم ابن عاصم تبعا لسحنون أنه لا يجلبه إلا مع إتيان المدعى بشبهة كأثر ضرب أو جرح لثلاث تكون دعواه باطلة ويريد اعنات المطلوب قال شيخنا أقول كلام سحنون خصوصا وارتضاء ابن عاصم المؤلف في الأحكام هو الظاهر فيقدم على ما لابن أبي زمنين وهذا الخلاف فيمن كان على مسافة العدوى وأما من كان على أكثر منها فلا يجلبه اتفاقا إلا إذا كان مع المدعى شاهد (قوله لا أكثر منها) أي فلا يجلبه ولا يدعوه لمجلس الحكم فان جلبه

أو ورقة أو أمانة (إن كان) الخصم (على مسافة العدوى) بفتح العين المهملة وسكون الدال وفتح الواو مسافة القصر على التمسك بدليل ملابسه لا التي يذهب اليها ويرجع لمنزله في يوم واحد كاقبل (لا أكثر) منها

(كسبة) بمحل ولايته فان جلبه لم يلزمه حضور (الإشهاد) من المدعى بشهد بالحق فيجلبه قهر أهله إن شاء وإن شاء كتب له إما أن يحضر أو توكل أو ترضى خصمك (١٦٤) (ولا يزوج) اتقاضى (امراة) أى لا يتولى عقد نكاحها

لم يلزمه الحضور (قوله كسبتين ميلا) أى وكذا ما قاربها بما زل على العدوى (قوله إلا بشاهد) أى إلا أن يقيم المدعى شاهدا يشهد له بالحق فيجلبه كمن على مساقها (قوله بأن كانت خارجة عنها) أى وعهدت بينة برضاها بالزوج والصداق وأنها وكلت ذلك القاضى فى القدر عليها (قوله وإن كان أصلها) أى أصل تلك المرأة من أهل ولايته فلا يزوج قاضى مصر امرأة بالشام وإن كانت مصرية وأما من كانت فى ولايته فيزوجها وإن لم تكن من أهلها فيزوج قاضى مصر الشامية القبيصة بمصر (قوله بقوله وبأبعد الخ) الأولى الانتصار على قوله وصح بها فى دينة الخ لأن القرض أن تلك للمرأة لاولى لها خاص إلا القاضى فليس هناك أقرب ولا أبعد فتأمل (قوله حيث الخ) أى فى المكان الذى وجد فيه المدعى عليه (قوله وبه عمل) أى وهو قول مطرف وأصبغ وسحنون وقوله أوحيت المدعى بفتح العين أى للمدعى به فحذف الجذر لاتصل الضمير واستتر فليس نائب الفاعل محذوف بل مستترا أى أو فى المكان الذى فيه المدعى به كالقمار (قوله محل الحادثة) أى محل المدعى به (قوله وأقيم منها) أى أقامه فضل من الدونة وهو قول عيد الملك وأما حيث المدعى بالكسر فلم يحمه فضل ولا غيره من الدونة وليس بخصوص وإنما هو قول يخرج كما فى ابن عرفة وأعلم أن محل الخلاف للذكور إذا كان المدعى عليه متوطنا فى بلد والمدعى به فى أخرى كانت بلد المدعى أو غيرها وكل منهما فى ولاية قاض غير الآخر فقال ابن الماجشون تكون الخصومة حيث المدعى به وقال مطرف وأصبغ حيث المدعى عليه انظر ح فإن كان التتداعيان من بلدين وكلاهما من ولاية قاض واحد فالمدعى بمحل القاضى كان بلد المدعى أو المدعى عليه أو غيرها كان للمدعى به بمحل أحدهما أم لا وهو محل قوله وجلب الخصم الخ وإن كان التتداعيان من محل واحد وتعد فيه القاضى فالقول للطالب كما مر كان المدعى به بمحله أيضا أم لا كذا قرر شيخنا (قوله فى القمار وغيره من العينات) بخلاف ما تعلق بالدم كالدين فإن الخصام حيث تعلق الطالب بالمطلوب اتفاقا (قوله حيث تعلق) أى فى المكان الذى تعلق فيه بخصمه سواء كان المدعى به موجودا فى ذلك المكان أم لا (قوله وفى تمكين الدعوى الخ) حاصله أن القائب غيبة بعيدة أو قرية على أحد القولين إذا كان له مال حاضر وخيف عليه تلف أو غصب أو له دين على من يخشى فراره أو أراد سفرا بعيدا فأراد شخص قريب للقائب أو أجنى منه أن يخاصم عنه احتسابا لله تعالى من غير أن يكون وكيله فهل يمكن من ذلك حفظا لمال الغير وهو قول ابن القاسم أولا وهو قول ابن الماجشون ومطرف ومحل القولين إذا كان من يريد الدعوى لاحقه فى ذلك المال ولا ضمان عليه فيه أما ماله فيه حق كزوجة القائب وأقاربه الذين تلزمه نفقتهم فيمكنون من الدعوى اتفاقا وكذلك إذا كان عليه فيه ضمان كاستعير لما يصاب عليه ومروتهن رهنا كذلك وحيل مدين أراد فرارا أو سفرا بعيدا فانه يمكن من الدعوى اتفاقا (قوله فى الدعوى عنه) أى لعله إذ ذر مرتضيه فى الحكم على القائب .

باب فى الشهادات

(قوله الشهادة) أى اصطلاحا وأما لغة فعناها البيان وسمى الشاهد شاهدا لأنه بين عند الحاكم الحق من الباطل وهو أحد معانى اسمه تعالى الشهيد وإلى هذا أشار بعضهم فى قوله تعالى شهد الله أنه لا إله إلا هو أى بين وقيل هى فيها معنى العلم (قوله إخبار حاكم) من إضافة المصدر لمفعوله أى إخبار

بمحل لاوى لها إلا الحاكم (لست بولايتي) بأن كانت خارجة عنها ولا ولاية له عليها وإن كان أصلها من أهلها فإن زوجها جرى على تفصيل التتداعى المتقدم بقوله وبأبعد مع أقرب إن لم يجبر وقوله وصح بها فى دينة مع خاص لم يجبر كخارفة دخل بها وطال (وهل يدعى) بالقمار للقائب مثلا (حيث المدعى عليه) ولا عبرة بقوله يحضر محل القمار المدعى به (وبه عمل) وحكمه بالمدينة والتدليس فهو الراجع (أو) حيث (المدعى) أى يحضر المدعى فيه فيجاب بالمطلوب لقوله حتى يحضر محل الحادثة (وأقيم) بهذا القول (منها) أى من الدونة فالخلاف فى القمار وغيره من العينات وعلى الراجع يمدى الطالب حيث تعلق بخصمه كما أشار له فياسلف بقوله وحكم بما يميز غالبا بالصفة (وفى تمكين) شخص من (الدعوى) لقائب أى عنه (بلا وكالة) منه للمدعى فى الدعوى عنه وإنما ادعى عن القائب

حسبة فى خوف ضياع حق القائب (تردده) حقه قولان لابن القاسم والماجنون [درس] (باب) الشاهد فى الشهادة وما يتعلق بها: الشهادة إخبار حاكم عن علم يقضى بمقتضاه وإنما تصح شهادة العدل وبينه بقوله (العدل) أى حقيقته

الشاهد الحاكم وقوله عن علم أى إخباراً ناشئ عن علم لا عن ظن أو شك وهذا التعريف هو معنى قول بعضهم الشهادة إخبار بما حصل فيه الترافع وتصد به القضاء وبث الحكم وأما الرواية فهي إخبار بما لم يحصل فيه الترافع ولم يقصد به فصل القضاء وبث الحكم بل قصد به مجرد عزوه لقائله بحيث لو رجع عنه رجع الرواى وهل يشترط في تأدية الشهادة لفظ أشهد مخصوصه أو لا يشترط قولان والأظهر منها عدم الاشتراط وإنما للدار فيها على ما يدل على حصول علم الشاهد بما شهد به كرايت كذا وصحت كذا أو آخفق أن لهذا عند هذا كذا فلا يشترط لأدائها صيغة معينة (قوله في عرف الفقهاء) أى لا في عرف المحدثين لأن العدل عندهم يكون عبداً أو امرأة وأشار بقوله أى حقيقة المان أن في العدل للحقيقة ويصح أن تكون للعهد الذكرى المنتم في قوله أهل القضاء عدل لأن العدل للطلوبة في القاضى هى الطلوبة في الشاهد (قوله حر) أى ولو عتيقاً لكن إن شهد لمعتقه فله شرط آخر وهو التبريز وقوله حال الاداء أى لا حال التحمل اذ يصح تحمل الرقيق للشهادة ويؤديها بعد عتقه (قوله مسلم) أى حال الاداء لا حال التحمل فيصح تحملها وهو كافر وأداؤها وهو مسلم وقوله ولو على مثله أى خلافاً لآى حنيفة المجوز لشهادة الكافر على مثله (قوله ولو تحمل صبياً) فإذا تحمل البالغ الشهادة في حال صباه وأداها بعد بلوغه فأنها صحيحة وقوله إن كان ضابطاً أى حيث تحملها وهو صغير ~~يجزى~~ تنبيه لا يشترط في صحة الشهادة عدم الإكراه فمن تحمل الشهادة وحلف بالطلاق أنه لا يؤديها فأكره على أدائها إكراها حراماً فأداها وهو بالغ عاقل كانت صحيحة ولذا اعدل للصف عن التعبير بمكلف لقوله بالغ عاقل اذ لو عبر بمكلف لاقتضى عدم صحتها لأن المكروه غير مكلف كذا في عقب والنج وفي بن الحق عدم قبول شهادة المكروه لانه قد يؤدي بخلاف ما يعلم فلا إكراه يمنع الثقة بشهادته (قوله بلا فسق) أى ملتبس بثبوت عدم الفسق من ملائسة الموصوف لصفته فهو في قوة المدونة لا المحمول فيفيد أن مجهول الحال لا تصح شهادته لأن الأصل في الناس الجرحة ولم يثبت عدم فسقه لافى قوة السالبة وإن المعنى وإن يصحون غير ثابت الفسق والأفاد صحة شهادة مجهول الحال لانه غير ثابت الفسق وإنما قيد بقوله لفسق بمجاعة لانه سياتى للمصنف الكلام في الفاسق بالاعتقاد (قوله وبلا حجر لفسقه) وإنما قيد بقوله لفسقه للاحتراز عن الحجر للزوجة والمرض والفلس فانه لا يمنع شهادتهم (قوله فلا تصح من فاسق ولا مجهول حال) أى لأن كلامها ليس ملتبساً بثبوت عدم الفسق لأن الاول ملتبس بالفسق والثانى ملتبس بعدم ثبوت الفسق لا بثبوت عدمه الذى هو مشروط (قوله ولا من سفيه محجور عليه) أى وأما السفيه غير المحجور عليه فشهادته صحيحة (قوله وبلا بدعة) أى وملتبس بعدم البدعة فلا تصح شهادة البدعى كالتدري القائل بتأثير القدرة الحادثة والخارجى الذى يكفر بالذنب هذا إذا تعدد البدعة أو جهلها بل وإن كان متأولاً في ارتكابها فالبدعى لا يعذر بمجهول ولا تأويل والمراد بالتأويل المجتهد وبالجاهل المقلد من الفريقين (قوله حال الاداء فلا تصح) أى وأما لو كان ملتبساً بالبدعة حال التحمل فقط فلا يضر (قوله لم يباشر كبيرة) اعترض بأن هذه يعنى عنها قوله وبلا فسق لأن التباسه بعدم الفسق هو عدم مباشرته للكيفية وأجيب بأن كلامه هنا في كبيرة الباطن كغل وحسد وكبر ورياء كما يدل عليه لفظ المباشرة التى هى الخاطلة وقوله سابقاً وبلا فسق أى بالجوارح الظاهرة كما هو المناسب لتعريف الفسق بالخروج عن الطاعة وإلى هذا الجواب أشار الشارح بقوله سابقاً وبلا فسق بمجاعة وأجاب بعضهم بجواب آخر وحاصله أن قوله وبلا فسق أى بالباطن وبالجوارح الظاهرة وآتى بقوله لم يباشر الى قوله خصة تفسيراً لعدم التلبس بالفسق أى إن عدم التلبس به عبارة عن عدم مباشرة الكبائر وكثرة الكذب ومضال الحسة (قوله لم يصف بها أصلاً)

في عرف الفقهاء (حر) في
حال الاداء فلا تصح
شهادة الرقيق أو من له
شأنه رقب (مسلم) لا كافر
ولو على مثله (عاقل) حال
التحمل والاداء
(بالغ) ولو تحمل صبياً
كان ضابطاً فلا تصح
شهادة الصبيان إلا على
بعضهم جرم وطائى (بلا
فسق) بمجاعة (و) بلا
(حجر) لفسقه فلا تصح
من فاسق ولا مجهول حال
ولا من خفيه عبور عليه (و)
بلا (بدعة وإن تأويل)
فاوئى لو محمد أو جهل
(البدعة) كخارجى
وقد عرى حال الاداء فلا
تصح منه (لم يباشر كبيرة)
أى لم يصف بها أصلاً أو
حال الاداء فقط

أى لا حال الاداء ولا حال التحمل وقوله أو حال الاداء أى أولم يتصف بها حال الاداء فقط أى وإن اتصف بها حال التحمل (قوله بأن تاب) أى بعد التحمل (قوله وإلا فلا) أى وإلا يثبت فلا تصح شهادته لصدق التلبس عليه وكان الأولى أن يقول لصدق المباشرة عليه (قوله أو لم يباشر كثير كذب) أى فإن باشر كثير الكذب بطلت شهادته والمراد بالكثير ما زاد على الكذبة الواحدة يعنى فى السنة وهذا فى كذب لا يترتب عليه فساد والا ضر ولو واحدة والحاصل أن الكذب إما أن يترتب عليه فساد أو لا فلاول مضر ولو واحدة وهى كبيرة والثانى المضر منه الكثير وهو ما زاد على الواحدة وإما الواحدة يعنى فى السنة فلا تضر لسر الاحتراز منها وهى صغيرة وقيل كبيرة وإن كانت غير قاذحة فى الشهادة (قوله أو سرقة نحو لقمة) ظاهره أنها صغيرة مطلقاً ولو كان للسروق منه فقير أو قبيح بهم ذلك بما إذا لم يكن السروق منه فقيراً وإلا كانت كبيرة (قوله بخلاف نظرة واحدة) أى فانها ليست من صفات الحسة سواء كانت لأمر أو لامرأة بل من صفات غير الحسة فلا تفتح إلا بشرط الإدمان ومثل النظرة فى ذلك القبلة وسائر القدمات وهى ما عدا الإيلاج واعلم أن صغيرة الحسة تفتح فى الشهادة وإن لم يدمنها فعنى صدرت منه ولو مرة ردت شهادته إلا أن يتوب كالكبيرة بخلاف صغيرة غير الحسة فالمضر إدمانها (قوله وسفاهة) هو بالجر عطف على كذب أى ولم يباشر كثير سفاهة فالمضر إنما هو كثرتها لانه هو الخلل بالمروءة خلافاً لقول الشارح ولم يباشر سفاهة الفيد أنها مضره مطلقاً وكلامه بعد بقوله بأن يكثر الخ صريح فى القصور (قوله أى مجونا) المجون والدعابة هو المزول وقوله بأن لا يبالى بما يقع منه من المزول أى كإخراج الصوت من فيه وكان ليق بالفاظ الحنا فى اللام بما يستشع النطق به ولا يعترض على قوله وسفاهة بأنه يعنى عنه قوله ذو مروءة لانه يلزم من كونه ذا مروءة عدم مباشرته لكثير السفاهة لأن الأول وقع فى مركزه فلا يعترض بعدم ما بعده فأكمل (قوله ولم يباشر لم يرد) أى فإن باشره ردت شهادته ولو لم يدوم عليه بل ولو مرة فى السنة ولو لم يكن فيه قمار ومثله يقال فى الطاب والسيجة والنفقة ولعب كل من هذه الأربعة حرام كما قال شيخنا (قوله ذو مروءة) بضم الميم وفتحها (١) مع الحمزة وتشديد الواو (قوله بترك غير لائق) أى مصورة بترك غير لائق قاله للتصوير (قوله باللازم) أى لأن المروءة كمال الرجولة ويلزم من كمالها ترك غير اللائق وانما اشترطت المروءة فى المدالة لان من تخلق بما لا يليق وإن لم يكن حراماً جره ذلك غالباً لعدم المحافظة على دينه واتباع الشهوات واعلم أنه إذا تعذر وجود العدل للموصوف بما ذكره المصنف من الاوصاف أو تعسر كما فى زماننا هذا اكتفى بمن لا يعرف كذبه للضرورة وقيل يجبر زيادة العدد أفاده شيخنا (قوله من لعب حمام) أى من لعب به مع ادامته وإلا لم يخل بالمروءة وكلام المصنف يشمل اللعب به الذى ليس بمحرم كاللعب به على وجه السابغة لأنه يخل بالمروءة ويشمل اللعب به المحرم الذى ليس من الكبائر ولا من صفات الحسة كالعاب به على وجه فيه نوع تعذيب له ولا يشمل اللعب به بمقامرة لانه كبيرة (قوله وهو مكروه اذا لم يكن قبيح) أى بكلام قبيح ولا حمل عليه أى على القبيح كتحلق بامرأة أو بأمرد ولا بآلة أى كعود وقانون وقوله والا حرم أى والا بأن تخلف شرط من الشروط الثلاثة كان سماعه وكذا فعله حراماً ولو فى عرس على المعتمد وهل ترد به الشهادة سواء كان مكروهاً أو حراماً ولو مرة فى السنة وهو مالمثل أولاً بدمن السكران فى السنة وهو ما يفيد الواقع وهو المعتمد خلافاً لما فى عرق كذا قرر شيخنا العدوى وحاصل ما فى عبق أن القناء ان حمل على تعاقب بمحرم كامرأة وأمرد حرم فعلاً وسماعاً تكرر أم لا بآلة أم لا كان فى عرس أو صنيع كولادة وختان وقدم من سفر وعقد نكاح أو كان فى غيرها ومتى لم يعمل على محرم جاز بعرض وصنيع سواء كان بآلة أو غيرها سماعاً أو فعلاً تكرر

(١) قوله وفتحها ليس لفتح الميم ذكر فى كتب الفقه التى بيدنا ولا وجه له فى العربية فإن المروءة مصدر مرؤ الرجل يمرؤ مروءة كنه مصححه .

بأن باب وظهرت عليه التوبة وإلا فلا لصدق التلبس عليه (أو) لم يباشر (كثير كذب) لم يترتب عليه فساد وإلا ضر ولو الواحدة بخلافها إذا لم يترتب عليها ذلك (أو) صغيرة حسة) كتحليف حبة أو سرقة نحو لقمة لدلالة ذلك على دناءة الحسة وقلة المروءة بخلاف نظرة واحدة (و) لم يباشر (سفاهة) أى مجونا بأن يكثر الدعابة ولم يبال بما يقع منه من المزول (و) لم يباشر (لم يرد) وطاب ولو بغير قمار (ذو مروءة) نصت لحر أو خبرتان أى حمة وحباء (ترك غير لائق) تحسير للمروءة بالتركيز وبين غير اللائق بقوله (لعب حمام) بلا قمار وإلا فهو كبيرة (وسماع غناء) بالمد متكرر بأبصار آلة لا خلال سماعه بالمروءة وهو مكروه إذا لم يكن قبيح ولا حمل عليه ولا بآلة ولا حرم

ثم لا لا بغير عرس وصنيع فيمنع إن تكرر سواء كان بآلة أو غيرها فعلا وسماعا وإن لم يتكرر كره
 سماعا وهل كذا فعلا أو يمنع خلاف اه ولكن المتعمد كما قال شيخنا أنه متى كان بكلام قبيح أو يحمل
 على قبيح أو كان بآلة كان حراما سواء كان بعرض أو صنيع أو غيرها تكرر أم لا فعلا أو سماعا وإن
 لم يكن قبيح ولم يحمل عليه ولم يكن بآلة فالسكراهة سواء كان بعرض أو صنيع أو غيرها تكرر
 أم لا فعلا أو سماعا ترد به الشهادة إذا تكرر في السنة كان بآلة أو غيرها على ما للوقا وفي بن
 عن ابن عرفة قال ابن عبد الحكم سماع انعود جرحه الا أن يكون في صنيع لا شرب فيه فلا يجرح
 وإن كره على كل حال اه وهو ضعيف كما قال شيخنا (قوله) ودباغة وحياكة اختيارا (أى بأن كان
 غير مضطر لها في معاشه أى وكان في بلد يزرعان بفاعلهما فيها والحال أنه ليس من أهلها فالتدح
 في الشهادة بالدباغة والحياكة مقيد بالشروط الثلاثة فان تخلف واحد منها لم تكن واحدة
 منهما قاذحة (قوله) وأما الحياطة فهي من الحرف الرفيعة (أى مطلقا سواء حصلت من أهلها أو من
 غيرهم لحديث في الجامع الصغير ورد فيه مدحها في حق الرجال ومدح صناعة الغزل في حق
 النساء وإن كان ضعيفا ولفظه عمل الأبرار من الرجال الحياطة وعمل الأبرار من النساء الغزل
 (قوله) الحجامه (أى لإخلافها بالمروءة) لكن لا ترد الشهادة بها إلا عند وجود الشروط الثلاثة
 المعتبرة في الدباغة والحياكة فان اختل شرط منها لم تكن قاذحة في الشهادة (قوله) شطرنج (بكر
 أوله وسكون ثانيه وفتح أوله من لحن العامة كما قال ابن جنى ويقال بالشين المعجمة
 وبالسين المهملة لأنه إما مأخوذ من الشاطرة أو من التسطير اه بن لكن الذى في الفرر
 والمرر للوطواط أن شطرنج معرب ششرك ومعناه ستة ألوان الشاة والفرز والفيل والفرس
 والرخ والبيدق فعلى هذا لا يقال إنه مشتق من الشاطرة بالمعجمة ولا من التسطير بالمهملة
 كما قال بن اه مع ثم إن ظاهر المصنف أن لبعه غير حرام لجمله من أفراد ما لا يليق مع
 تقيده بالإدامة ويوافقه تصحيح القرافي أنه مكروه ولكن المذهب أن لبعه حرام وفي ح
 قول بجواز لبعه في الخلوة مع نظيره لا مع الأوباش وعلى كل من القول بالسكراهة والحرمه
 ترد الشهادة بلبعه لكن عند الإدامة ابن رشد لا خلاف بين مالك وأصحابه أن الادمان على اللعب
 بها جرحه وقد قيل الادمان أن يلعب بها في السنة أكثر من مرة واحدة وإنما اشترط الادمان
 في الشطرنج دون ماعده من الترد والطاب والسيجة والنقلة لاختلاف الناس في إباحته إذ قد
 روى عن جماعة من التابعين أنهم كانوا يلعبونه (قوله) وإن أعمى (أى هذا كان للوصوف بما
 ذكر غير أعمى بل وإن كان أعمى وتقبل شهادته في الأقوال مطلقا سواء تحملها قبل العمى أم لا
 لضبطه الأقوال بسمعه خلافا للحنفية حيث قالوا لا تقبل شهادته فيها سلقا وقال الشافعى تجوز
 شهادته فيها بما تحمله من الأقوال قبل العمى وأما الافعال المرمية فلا تجوز شهادته فيها مطلقا على
 المذهب عليها قبل العمى ثم لا كما قال طفى وفي شرح الارشاد تجوز شهادته بالتمل إن عله قبل
 العمى أو بجس كما في الزنا واقتصر عليه في الحج وقول للمصنف في قول لا خصوصية للقول
 بل تجوز شهادته فيها عدا للريثات من السموعات والموسات والمذوقات والشمومات وإنما
 خص للمصنف القول بالذكر لان الملموس والمذوق والشموم يستوى فيه الاعمى وغيره فهي محل
 اتفاق وإنما محل الخلاف للسموات فذهب مالك الجواز مطلقا ومذهب الحنفى النع مطلقا ومذهب
 الشافعى النع فيما تحمله بعد العمى (قوله) أو أصم في فعل (أى لان الاصم غير الاعمى يضبط الافعال
 يصره دون الأقوال لتوقف ضبطها على السمع وهو معدوم منه فلا تقبل شهادته في الأقوال مالم

(وَدَبَاغَةٌ وَحَاكِيَّةٌ
 اخْتِيَارًا) أى لا لضرورة
 معاش وإلا لم يخل بالمروءة
 كما لو كان من أهلها وإن لم
 يضطر وقد تكون
 الحياكة في بعض البلاد
 من الحرف الشريفة وأما
 الحياطة فهي من الحرف
 الرفيعة ومثل ما ذكر
 المصنف الحجامه (وإدامة)
 لعب (شطرنج) لانه من
 صفات غير الحسب بل قيل
 بكراهته وإدامة تكرره
 في السنة (وإن) كان (أعمى)
 تقبل شهادته (في قولك)
 خلافا لأبى حنيفة والشافعى
 (أو) أصم غير أعمى (في
 فعل) لا قول وأما الاعمى
 الاصم فلا تقبل شهادته
 ولا يعامل (ليس بمغفل)
 الغفلة ضد الغفانة

فالغفل لا قبل شهادته (إلا قبله) أي في شيء (لا يلبس) بفتح التحتية وكسر الواو حدة ماضيها بفتحها أي لا يختلط فيه من

يكن معها قبل الصمم وإلا جازت كما في شرح الإرشاد وتجوز شهادة الأخرس كما قال ابن شعبان ويؤيدها بإشارة مفهومة أو كتابة (قوله فالغفل) أي وهو من لا يستعمل القوة النبهة مع وجودها فيه وأما البليد فهو خال منها بالمرّة فلا تصح شهادته مطلقاً لافها يختلط ولا فها لا يختلط (قوله أي لا يختلط فيه من البديهيّات) أي كرايت هذا يقطع يد هذا أو يأخذ ماله (قوله أي أصل النخ) أي فلا يشهد أب ولا أم لولد وإن ولد ملاعنة لصحة استلحاقه (قوله وإن علا) أي فلا يشهد الجد أو الجدة لولد الولد (قوله فزوجة الأب لا تشهد لربيها) أي وهو ولد زوجها وإن سفل وإذا امتنع شهادتها لابن زوجها فتمتنع شهادتها لزوجها بالأولى (قوله لا يشهد لربيها) أي وهو ولدها وإذا امتنع شهادة الرجل لابن زوجته فتمتنع شهادته لها بالأولى لقوة التهمة (قوله فلا يشهد لأصله) أي لأبيه أو لأمه أو جده أو جدته (قوله وولد وإن سفل كنت وابن) هذا مثال للولد ولا يخفى عدم الاحتياج للتمثيل لوضوح المثل له ولذا قال ابن عاشر صوابه وإن سفل لبنت باللام لا بالكاف ليكون بالغ على أضعف المراتب (قوله فلا يشهد أن لأبوي زوجهما) فزوج البنت لا يشهد لأبوي زوجته وزوجة الابن لا تشهد لأبوي زوجها وأما شهادة زوج المرأة لاختوتها وشهادة زوجة الرجل لاختوته فجازة كما تجوز شهادة زوج البنت لزوجها وأما شهادة زوجة الابن لزوج أمه وكذا شهادة أحد أبوي الزوجة لابن زوجها ابنته أو بنته أو لأبويه كما يفيد ابن عرفة لضعف التهمة في ذلك (قوله وشهادة ابن مع أب) أي القبول واحدة وقوله فتحتاج لآخر أي فيها يحتاج لشاهد من كسكاح وطلاق وعق وقوله أو يمين أي من الشهود له إذا كانت بمال أو بما يؤول إليه وإذا طرأ فسق لأحدهما فشهادة الثاني منهما باقية على الصحة في بن خلافا لما في عقب من بطلان شهادتهما ما وما ذكره المصنف من أن شهادة الأب وابنه شهادة واحدة قول أصح ومقابلته اسخون ومطرف وهو أن شهادة الابن مع أبيه شهادتان قال ابن فرحون وهذا القول هو المعمول به وقال ابن عاصم في التحفة :

وجاز أن يشهد الابن في محل مع أبيه وبه جرى العمل

ومثله لابن سديون وابن راشد في الباب وذكر في معين الحكم أن القول يكون شهادة الأب مع ابنة وشهادتين أعدل من القول بأنهما شهادة واحدة وفي التبيطة الذي جرى به العمل أنهما شهادة واحدة وقيل شهادتان وهو أقسى اه فكان على المصنف أن يقتصر على هذا القول لقوته كما ترى أو يحكي قولين قاله طعي وقد ذكر ابن رشد الخلاف في هذا الفرع وفي القروع الثلاثة بعده ولم يرجع واحداً من القولين على الآخر نظراً لكون كل من القولين مرجحاً انظر اللواق وزاد أبو الحسن على القروع الثلاثة المذكورة شهادة الولد على خط أبيه فذكر أن فيها لقولين اه بن (قوله أي كانتلى شهادة كل منها على البدية عند الآخر إذا كان حاكماً) أي وقيل لا تلتقى ورجح كل منهما والابن أن ينفذ حكم أبيه وعكسه إذا كانا قاضيين وأنهى أحدهما للآخر على ماسر (قوله أو شهادته على شهادته أو على حكمه) أي كأن يقول الولد أشهد أن أبي قد شهد عند القاضي هكذا أو أنه حكم بكذا فلتلى تلك الشهادة لأن فيها تزكية له وقيل لا تلتقى فيها وقد رجح كل من القولين كما عدت (قوله من تزكية) أي للآخر أي في الفرعين بقوله ولذا أي ولا تمناع تزكية أحدهما للآخر وقوله لا يبدل أحدهما الآخر لأن التمديل تزكية وقوله وجازت شهادة أحدهما على خط الآخر أي كما قال ابن تلجي وقوله خلافا لبعضهم هو انناضير الثاني (قوله إن برز) في بن الصواب أن يبرز بفتح الباء وتفيد الراء نعل لازم مبنى للفاعل وأسم المفاعل منه مبرز بكسر الراء المشددة أي ظاهر المدالة وفي القاموس برز كسكرم وبرز

البديهيّات) ولا تمناً كد القرب (الشهود له) أي أصل (وإن) علا وزوجهما) أي الأب والأم الشامل لها الأب بالتغليب أو الداخلة تحت الكاف فزوجة الأب لا تشهد لربيها وزوج الأم لا يشهد لربيها وإن سفل (وولد) فلا يشهد لأصله (وإن سفل) الولد (كبنين) وابن (وزوجهما) أي فزوج البنت وزوج الابن فلا يشهدان لأبوي زوجهما (وشهادة ابن مع أب) أي مع أبيه في قضية (واحدة) أي بمنزلة شهادة واحد فتحتاج لآخر أو يمين فتلقى شهادة أحدهما (ككلمة) أي كما تلتقى شهادة كل منهما على البدية (بجند الآخر) إذا كان حاكماً لا يرد شهادة أبيه أو ولده (أو) شهادته (على شهادته أو) على (حكمه) لما فيه من تزكية بولده لا يبدل أحدهما الآخر لكن يرجح بعضهم أن شهادة الابن مع أبيه معتبرة مطلقاً في الأموال وغيرها كالطلاق وجازت شهادة أحدهما على خط الآخر خلافا لبعضهم وأخرج من منع شهادة متناً كد القرب لقوة التهمة قوله (خلاف) شهادة (نخ)

ولم يكن في عياله (ولا)
 تدبري (أي بأن يسهله كما
 هو ظاهرها وهو المتعبد
 (وتؤولت أيضاً بخلافه)
 أي بأن لا يسهل (كأجر)
 تقبل شهادته لمض
 استأجره إن برز ولم يكن
 في عياله وكذا يقال في
 بعده من المقطوعات من
 قوله (ومولى) أمثل (و)
 صديق (ملطف)
 شريك (مفاوض في غير)
 مال (مفاوضة) ولمنفه
 فلا تقبل وإن برز (وزائد)
 في شهادته شيئاً على ما شهد
 به أو لا سواء حكم به أم لا
 (أو منقص) عنها بعد أن
 أداها فيقبل إن برز وأما لو
 شهد ابتداءً بزيادة مما ادعاه
 للدعي أو بأقل منه فانه
 يقبل ولو لم يكن مبرراً وإن
 كانت المدعى لا يقضى له
 بالزائد لعدم ادعائه له
 (وذاكر) لما شهد به (بعد)
 شك (منه بأن قل لا يرى
 أولاً علم عندي بعد أن
 مثل عنها وكذا بعده
 نسيان وأما ما قبله فجزم بما
 شهد ثم تذكر فزاد أو
 نقص وسواء كان
 التذكر مريضاً أو صحيحاً
 وما في النقل من تنقيح
 بالمرض فمرض ميتة
 ونظر آلام هو الشأن في
 الشاك للتذكر (وتزكية)
 فلا بد فيها من التبريز أي

تبريزاً فاق أصحابه فضلاً وشجاعة وبرز للفرس عن الخيل سبقها اه كلامه وقد علمت من كلام
 القاموس أن برز يستعمل مشدداً وخففاً ، وليس المراد بالتبريز هنا الانتصاب للشهادة كما يعتقده
 بعض الجهال اه كلامه أي بل المراد به الزيادة في العدالة على الأثران كما قال الشارح (قوله) ولم يكن
 في عياله (أي ولم يكن الشاهد في عيال المشهود له ويشترط أيضاً أن تكون الشهادة لميت جرح محمد
 فيه قصاص وإلا فلا تقبل على المشهور لأن الحمية تأخذ في القصاص (قوله) كما هو ظاهرها وهو المشهور
 أي وعليه حملها الأكثر (قوله) بأن لا يسهل (أي لأنه إذا عدل أخاه تشرف بتعديله إياه فتكون تلك
 الشهادة قد جرت له نفعاً فتكون باطلة (قوله) ومولى أمثل (أي فتجاوز شهادة العتيق لمقتضى إن كان
 ذلك العتيق مبرراً ولم يكن في عياله ذلك المقتضى ، وأما شهادة العتيق لعتيقه فبجائزة بغير شرط التبريز
 (قوله) وصديق ملطف (أي تجوز شهادته لصديقه إن برز ولم يكن في عياله والصديق لللطيف
 هو الذي يسره ما يسرك ويضربه ما يضرك (قوله) ومفاوض في غير مفاوضة (قال عبق وكذا كل
 شريك تجر سواء كانت شركة عنان أو غيرها فيجوز أن يشهد لشريكه في غير ما فيه الشركة إن
 برز أيضاً قال بن انه قد تبع في ذلك عبي ورد طفي بأن الأئمة قيدوا بالمفاوضة فنحو أنابعهم
 فالحق أنه يجوز أن يشهد لشريكه في شركة التجارة غير المفاوضة وإن لم يكن مبرراً كما أن الشريك في
 معين كدابة يشهد لشريكه في غير ما فيه الشركة وإن لم يكن مبرراً اتفاقاً ، والحاصل أن الأقسام
 ثلاثة مردودة مطلقاً سواء كان مبرراً أو غير مبرز وهي شهادة الشريك لشريكه فيها في الشركة سواء
 كان معيناً أو غيره وذلك لتضمنها الشهادة لنفسه ومقبولة بشرط التبريز وهي شهادة الشريك
 لشريكه في التجارة مفاوضة في غير ما فيه الشركة ومقبولة مطلقاً سواء كان مبرراً أو غير مبرز
 وهي شهادة الشريك لشريكه في معين وكذا في شركة التجارة غير المفاوضة على ما ارتضاه طفي
 (قوله) وزائد في شهادته أو منقص (يعني أنه إذا شهد أولاً بشرة ادعائها المدعي ثم شهد بعد ذلك
 بأقل منها كناية فإن شهادته بها تقبل إن كان مبرراً سواء حكم بلزوم العشرة التي شهد بها أولاً
 أولاً إلا أنه إن شهد ثانياً بأقل مما شهد به أولاً وكانت تلك الشهادة قبل الحكم بما شهد به أولاً
 فالأمر ظاهر وإن كانت بعد الحكم كان بمنزلة رجوعه عن الشهادة وحينئذ فيغرم الشاهد
 ولا ينقض الحكم كما في بن عن ابن مرزوق وكذلك إذا شهد أولاً بشرة ثم زاد عليها بأن
 شهد ثانياً بخمسة عشر فإن شهادته بالزيادة تقبل سواء حكم بما شهد به أولاً أو لا بشرط أن يكون
 مبرراً في العدالة وسواء كانت شهادته بالعشرة أولاً على طبق دعوى المدعي أم لا غير أنه إذا كانت
 على طبق دعواه لا يأخذ المدعي تلك الزيادة لعدم دعواه لها فإن لم يكن مبرراً بطلبات شهادته كلها كما في
 (قوله) وأما لو شهد ابتداءً بأزيد مما ادعاه المدعي أو بأقل (أي ولم يحصل من رجوع عما شهد به
 أولاً كما لو ادعى عشرة فشده له الشاهد بخمسة عشر فيحلف على العشرة التي ادعاه وأخذها ولا
 يقضى له بالخمس الزائدة لعدم ادعائه لها وإذا ادعى عشرة فشده له الشاهد بثانية فيحلف على
 طبق شهادة الشاهد ويستحق الثانية ثم إن أقام شاهداً آخر بالباقي حلف معه وأخذها وإلا فلا
 والحاصل أنه في الأولى يحلف على طبق دعواه وفي الثانية يحلف على طبق شهادة الشاهد
 ولا يشترط التبريز في قبول الشاهد فيما ذكر من الصورتين (قوله) وذاكر بعد شك (أي ومتذكر
 شهادة بعد شك منه فيها يقبل منه ذلك إن كان مبرراً (قوله) وأما ما قبله (أي وهو قول
 المصنف وذاكر ومنقص (قوله) ونظراً لما هو الشأن في الشاك المتذكر (أي فإن الشأن تشكك للمريض
 ثم يتذكر (قوله) وتزكية (هو على حذف مضاف أي وذى تزكية لأجل أن يكون على سنن

(وإن) شهد (بحد) قصاص خلافاً لمن قال الشاهد في السماء لا يقبل إلا إذا كان لا يحتاج لتزكية بأن يكون مبرزاً لخطرها والتزكية إنما تكون (من) معروف (عند القاضي بمزيد العدل) (إلا) الشاهد (الغريب) وكذا القاضي الغريب فلا يشترط معرفة القاضي عدالة المزكي أي ابتداء بل لا بد أن يزكي ذلك المزكي من هو معروف عند القاضي بالعدالة لمعرفة الحاكم بعدالة المزكي لا بد منها لكن إن كان الشاهد غير غريب فلا واسطة وإن كان غريباً فيها فلا أوضح أن لو قال من معروف وإن بواسطة (بأشهاد أنه عدل رضا) أي أن التزكية إنما تكون بهذا القول للمشتغل على الألفاظ الثلاثة فلا يكتفي هو عدل الخ ولا أشهد أنه رجل صالح أولاً بأس به لكن الراجح أنه حذف لفظ أشهد واقتصر على ما بعده كفى (١٧٠) فلا بد من الجمع بين عدل ورضا لأن الصالح قد يكون مغفلاً أو متصفاً بما منع وكذا عالم

واحد ومعتقد بين الناس
بإتلاف عدل رضا فان معناه
مشتب على شروط العدالة
معرض في الأداء لا غفلة
عنده ولا به ولا مصالحة
الأول يرجع لسلامة
الدين والثاني يرجع
للسلامة من موانع الشهادة
وتكون التزكية (من)
فقط عارف بحال الشاهد
(لا يحد) بأحوال
الشاهد الظاهرة التي يلبس
بها على الناس من وجوه
التدليس فهو عارف
لا يحد كالنفس لظن
(معتد) في التزكية (على
طول عشرة) ومخالطة
سفر أو حضر أو معاطاة
لأن ذلك يكشف حال
المرء ظاهراً وباطناً (لا)
على مجرد (سماع) ما لم يحصل
القطع به بأن فشا عن
الثبات وغيره فيكفي
ويكون المزكي (من) أهل
(سوق أو محلة) أي الشاهد

ما قبله وإن كان التبريز إنما اشترط في المزكي من حيث تزكيته (قوله وإن بحد) مبالغة في مقدر أي
وتقبل شهادة من يفتقر لها هذا إذا شهد بحال أو غيره مما ليس بحدل وإن شهد بمحذوف هذا أحسن مما
أشار له الشارح بقوله أي أن المزكي الخ لأن كلام المصنف على ما قلناه يكون أظهر في الرد على المخالف
(قوله خلافاً لمن قال الخ) أي وهو أحمد بن عبد الملك وكان الأولي للمصنف أن يقول وإن بدم
ليحسن رده على هذا المخالف لأن خلافه فيه خاصة لا في مطلق الحد (قوله من معروف) نعت لتزكية
(قوله إلا الشاهد الغريب) مثل الغريب النساء فلا يشترط معرفة القاضي عدالة من زكاهن ابتداء
وهو الحاصل أن التعديل الذي يحتاج لتعديل بمنزلة عدم إلا تعديل النساء والقرباء فإنه يجوز تعديل
من عدلهم إذا كان العدل لمن غير معروف عند القاضي بالعدالة (قوله بأشهاد) الخ هذا تصوير
للتزكية (قوله فلا بد من الجمع بين عدل ورضا) أي قوله تعالى « وأشهدوا ذوى عدل منكم »
مع قوله « ممن ترضون من الشهداء » فلو اقتصر على أحدهما لم يحزه وقيل إنه يكفي الاقتصار على
أحدهما لأن الولي قد ذكر كل لفظة على حديثها وشهر هذا القول أيضاً كأول فكان على المصنف
أن يشير للخلاف في ذلك انظر بن (قوله على طول عشرة) أي ويرجع في طولها للعرف (قوله لا)
على مجرد سماع (لما عورض هذا مع ما يأتي من قبول شهادة السماع في التعديل وفق الشارح
بين الحلين بتخصيص ما هنا بالسماع الذي لم يحصل به القطع بأن كان من معين فلا يقبل من
المعدلين أو المجرحين أن يقولوا معنا فلانا وفلاننا يقولان أن فلاناً عدل أو غير عدل كما نقله
العوفي عن سحنون في المجموعة قال إلا أن يكون للشهود على شهادته قد أشهدهم على التزكية
أو التجريح أو كان السماع من قات وغيره لم يحصل به القطع وحمل ما يأتي على ما إذا كان
السماع من جماعة يحصل بتجرم الجزم والقطع (قوله من سوق) ليس متعلقاً بسماع وإلا لاقتضى
أن المزكي لا يعتمد في تزكيته على السماع من أهل سوق وأهل محله ويعتمد على السماع من
غيره وليس كذلك إذ لا يعتمد على السماع الذي لم يحصل به القطع مطلقاً سواء كان من أهل
سوق ومحله أو من غيرهم بل هو صفة نائبة لتزكية أي تزكية حاصلة من معروف الخ وحاصله
من أهل سوق وقوله أو محله أي أهل بلده العارفين به قال عبي وأشهر إتيانه بأوصاف المزكي
بالكسر مذكرة أن النساء لا تقبل تزكيتهم لرجال والنساء ولو فيها تجوز شهادتهن فيه وهو كذلك
(قوله ووجبت التزكية) أي الشهادة بها (قوله ونحو ذلك) أي بأن وجد معدل غيره ولكنه خاف من
الحصم (قوله كجرح أن بطل حق) تشبيه في الوجوب يعني أن من علم جرحه شاهدوا أنه لم يجرحه

للتقصود تزكيته لا من غيرهم لما في تزكية الغير مع تركها من أهل محله من الرية (إلا) لتعذر) بطل

من أهل سوق أو محله بأن لم يكن فيهم عدل مبرزون أو قام بهم مانع فلم أن الجار والمجرور ليسا متعلقين بسماع بل بمحذوف (ووجبت)
التزكية (إن تعين) التعديل بأن لم يوجد من يمدله غيرهم ونحو ذلك ولو قال ان تعينت كان أنسب وفي بعض النسخ ووجب بتجريد
الصل من تاه التأنيث والضمير يعود على التعديل والأصل فيه أنه فرض كفاية يتعين على من اغترده (كجرح) بفتح الجيم أي
تجريح فإنه يتعين على من علمه في الشاهد (إن بطل حق) بشهادته حتى لا يطل (ونذب) للقاضي (تزكية) سر معها أي مع تزكية العلانية
أي بنذب له الجمع بينها فإن اقتصر على السراجاء قطعاً كالعلانية على الراجح وتكون التزكية (من) معتد) ولا يكتفي فيها الواحد

بخلاف تركية السر فيكفى فيها الواحد ولو أراد الاختصار عليها على المعتمد انظر التوضيح وتصح التزكية (وإن لم يعرف) (الزكى الاسم)
 للمزكى بالفتح ولا السكنية المشهور بها لأن مدارها على معرفته وأحواله (١٧١) (أولم يذكر السبب) أى سبب

التعديل لأن أسبابه كثيرة
 (بخلاف الجرح) بالفتح
 فلا بد من ذكر مبنه
 لاختلاف العلماء فيه
 فربما اعتمد فيه على مالا
 يقتضيه شرعاً كالبول فأما
 وعدم ترجيح الميزان
 (وهو) أى الجرح أى بينته
 (مقدم) على التعديل أى
 بينته يعنى أن بينة الجرح
 مقدمة على بينة التعديل
 لأنها تحكى عن ظاهر الحال
 والمجرحه عن باطنه وأيضاً
 المجرحه متمسكة بالأصل
 (وإن شهد) الزكى بالفتح
 (ثانياً) وجه حاله (فى)
 الاكتفاء بالتزكية الأولى
 وعدمه (تردد) فإن لم
 يحل حاله بل عرف بالخير
 والصالح لم يحتج لتزكية
 كما لو كثر معدلوه وقوله
 تردده قولان إذا الأول
 لأشهب عن مالك والثانى
 لسحنون قال ابن عرفة
 والعمل عندنا قديم واحد
 على قول سحنون فإن لم
 يوجد معدل اكتفى بالأولى
 جزماً وعطف على قوله
 بخلاف النخ قوله (وخلافها)
 أى الشهادة من أب أو أم
 (لأحد ولديه على الآخر)
 (أو) من ولد لأحد (أبوه)
 فتجوز (إن لم يظهر) فى

بطل الحق بسبب شهادته أو حق باطل فإنه يجب تجريجه للإيضاح الحق أو يحق الباطل والشرط
 راجع لما بعد الكاف لما قبلها لاستغنائها بشرطه وهو قوله إن تبين لأنه يرجع فى المعنى إلى بطلان الحق
 حيث ترك التزكية لأنه لا يتعين إلا إذا بطل الحق بتركها (قوله بخلاف تركية السر فيكفى فيها الواحد)
 أى والتعدد فيها مندوب فقط على الراجح كما فى بن وبقترقان أيضاً من جهة أن مزكى السر لا يشترط
 فيه التبريز بل المدار على علم القاضى بعدائه ولا يعذر فيه للمشهود عليه إذا عدل بينة للمدعى كما مر
 بخلاف مزكى العلانية فيهما (قوله وتصح التزكية وإن لم يعرف النخ) أى تصح التزكية مطلقاً سواء
 كانت تزكية سر أو علانية وإن لم يعرف النخ (قوله ولا السكنية المشهور بها) فيه أن هذا يناق قوله معتمداً
 على طول عشرة ومخالطة إذنى طالت العشرة والمخالطة علم ما اشتهر به من السكنية والذي فى ابن قازى
 وإن لم يعرف الاسم الذى شهر بغيره وذلك كسحنون بن سعيد فلا يشترط أن يعرف اسمه وهو عبد السلام
 ومثل أشهب بن عبد العزيز فلا يشترط أن يعرف اسمه وهو مسكين وبه تعلم ما فى كلام الشارح
 انظر بن (قوله لأن مدارها على معرفته) أى لأنه إنما يزكى ذاته لما اشتهر به (قوله لأن أسبابه
 كثيرة) أى فربما لا يتيسر استحضارها كلها عند التزكية (قوله بخلاف الجرح) أى التجريح
 (قوله فربما اعتمده) أى فى التجريح (قوله يعنى أن بينة الجرح مقدمة على بينة التعديل) أى ولو كانت
 بينة التعديل أعدل أو أكثر على الأشهر كما نقله بن وقيل إن المجرحه مقدمة ما لم يكن الزكى أكثر
 أو أعدل اهـ (قوله لأنها تحكى عن ظاهر الحال) أى لأنها تخبر عن حاله الظاهرة والمجرحه تخبر
 عن حاله الخفى فهى أزيد علماً (قوله ثانياً) أى قبل تمام علم وقوله وجه حاله أى هل طرأ له فسق
 أم لا أى ولم يكثر معدلوه ووجد من يعدله عنه شهادته ثانياً فحل الخلاف مقيده بهذه القيود الأربعة
 فإن قد قيد من الثلاثة الأخيرة لم يمتنع لتزكية اتفاقاً وإن قد قيد الأول كما لو شهد بمجهول الحال
 ثانياً بعد تمام السنة ولم يكن زكاه قبله كثيرون احتاج لاعادة التزكية ثانياً اتفاقاً (قوله والثانى لسحنون)
 أى وعليه فإن اكتفى بالتزكية الأولى مضى الحكم إن لم يعد من التزكية الأولى مراعاة للخلاف
 (قوله وبخلافها لأحد النخ) فى ح اشترط بعضهم فى قبول هذه الشهادة التبريز ولم يذكره المصنف
 والظاهر كما قال شيخنا ما للمصنف (قوله لأحد أبويه) أى على الآخر لا على أجنبى وإلا ردت كما
 مر فى قوله وولد وإن سفل (قوله وإلا منعت) أى وإلا بأن ظهر ميل للمشهود له منعت كشهادة الأب
 لولده البار على العاق أو الصغير على الكبير أو لفسفه على الرشيد لاتهم الأب على إتهامه المال تحت
 يده (تنبيه) تجوز شهادة الولد على أبيه بطلاق أمه إن كانت منكراً للطلاق واختلاف إن كانت
 هى القائمة بذلك فمنها أشهب وأجازها ابن القاسم وإن شهد بطلاق أبيه لغير أمه لم تجز إن كانت
 أمه فى عصمة أبيه لا إن كانت ميتة مثلاً ولو شهد لأبيه على جده أو لولده على ولد له لم تجز قولاً واحداً
 ولو كان بالعكس لجاز قولاً واحداً كذا ينبغى اهـ عج (قوله ولا تقبل شهادة عدو على عدوه) أى
 ولو كان مبرزاً فى العدالة وأشار بلوقوله ولو على ابنه لرد قول محمد بن المواز بالجواز وعمل الخلاف حيث
 لم يلحق الأب بمعرة بشهادة ذلك الشاهد على ولده كأن شهد المدوبدين على ولد عدوه وإلا فلا تقبل
 شهادته اتفاقاً كما لو شهد العدو على ولد عدوه بزنا أو شرب أو قذف (قوله دنيوية) أى لادنية لجواز
 شهادة المسلم على الكافر (قوله فلا تجوز) أى الشهادة من المسلم على الكافر أى للعداوة

للمثلين (مبطله) أى للمشهود له وإلا منعت (ولا) تقبل شهادة (عدو) على عدوه عداوة دنيوية بل (ولو على ابنه) أى ابن العدو كما
 لا يشهد ابن العدو على عدو أبيه (أو) ولو كانت العداوة الدنيوية بين (مسلم وكافر) فلا تجوز من المسلم على الكافر

وأما شهادة الكافر على المسلم فلا (١٧٢) يجوز مطلقاً (وليخبر) الشاهد بها أى بالعداوة وجوباً بعد أن يؤيدها يسلم من التدليس

وقيل لا يخبر (بها) وصححه
ابن رشد ومثل العداوة
القراءة (كقوله) أى
الشاهد للشهود عليه
(بعدها) أى بعد أدائها
(تتمنى) أى عبادتى عليك
(وتشبهني بالمجانين محاصم)
أى قاله حال كونه محاصم
(لأشاكياً) فلا تقبل
شهادته لظهور العداوة
بما قال وهو مانعة ولو
ظهرت بعد الأداء كقوله
كقوله الخ مثال للعداوة
وشأن المصنف أن يثقل
بالأخفى وأما لو قال ذلك
هنا كذا للناس ما صدر من
لخصه فلا يصدق في
الشهادة (واعتمد) الشاهد
(في إسناده) أى في شهادته
بمعتبر مدين أو زوج
(بصحبة) أى على صحبة
طوية للمدين (و) على
(قرينة صبر ضمر) أى
صبره على القهر من الجوع
والحرى ونحوهما ما يفيد أنه
لو كان عند مال ماصر على
ذلك فيشهد الشاهد بأنه
مصر فالمصنى أنه يجوز
لشاهد بالأعسار أن يعتمد
في شهادته على غلبة الظن
الحاصلة من طول الصحبة
مع القرينة المذكورة ولا
يشترط التمسك (كضمر)
أحد (الزوجين) بالآخر
فانه يعتمد في شهادته بذلك

(قوله) وأما شهادة الكافر على المسلم فلا يجوز مطلقاً (أى سواء كان بينهما عداوة أم لا لعدم العدالة
(قوله) وليخبر بها) أى أن القاضي إذا قال للشاهد أد الشاهدة فيجب عليه بعد أن يؤيدها أن يخبر بالعداوة
التي بينه وبين الشهود عليه ليسلم من التدليس وهذا هو مسمع عيسى عن ابن القاسم ومسمع سحنون عنه أن
الشاهد لا يخبر بها ، قال ابن رشد وهو أصح القولين وانظر كيف اعتبر المصنف سماع عيسى عن ابن
القاسم وترك سماع سحنون عنه مع أن القاعدة تقديم سماع سحنون عن ابن القاسم على سماع غيره عنه
خصوصاً وقد قال ابن رشد أنه أصح القولين (قوله) ومثل العداوة القراءة (أى للشهود له إذا كانت
أكيدة فيجوز فيها الخلاف في وجوب يأتها بعد أداء الشهادة وعدم وجوب بيانها (قوله) كقوله
بعدها) أى وقبل الحكم ، وأما لو قال ماد كره على وجه الخصام بعد الحكم فلا ترد به الشهادة وانظر هل
هو بمنزلة الرجوع عن الشهادة فيقرمها أم لا (قوله) تشتمنى (قوله) تشتمنى الذى فى الرواية كما فى بن
أشتمنى وتشتمنى الخ (قوله) محاصم) أى منازعته عند الحكم أولاً كما هو الظاهر (قوله) أى قاله حال
كونه محاصم) أشار بذلك إلى أن محاصم حال من الضاف إليه وهو المراء من قوله وفيه أنه ليس المراد
أنه قال هذا الكلام فى حال المحاصمة وإنما المراد أنه وقع منه ذلك على وجه الخصومة فالأولى جعله تمييزاً
أى كقوله على جهة الخصومة فيكون مفيداً لكون ذلك القول إنما صدر منه لأجل الخصومة
(قوله) لأشاكياً) أى لا على جهة العداوة للناس ما قبل به بأن يقول لم افطر وأما قبل معى وما قال فى حقى أو ما
كنت أظن أنه يقول ذلك ثم إنه إن قامت قرينة على تحقق الخصام أو على ظنه أو على تحقق الشكاية أو
ظننا عمل بذلك وإن فقد ما ذكر من القرينة حمل على أنه غير محاصم لأن الشك فى المانع ملغى ، واعلم أن
ما ذكره المصنف من التفصيل قول أصبغ ولا بن الماجشون تبطل شهادته بهذا القول من غير تفصيل
قال لأنه أخبر أنه عدوه ولو قال أدنى من هذا سقطت شهادته ابن رشد وقول ابن الماجشون أصوب
قاله اللواق واختاره اللخمي قال إلا أن يكون مبرزاً فكان على المصنف الاقتصار على ما صوبه ابن
رشد واختاره اللخمي انظر بن (قوله) مثال للعداوة (أى لأن قوله ولا عدو معناه ولا من ظهرت
عداوته ولو بقرينة كما هنا لأن الخصام قرينة على العدوة (قوله) أن يثقل بالأخفى) أى ويسلم منه
الأجلى بطريق الأولى كمن أقر على نفسه بعداوة للشهود عليه هنا (قوله) واعتمد فى أعسار بصحبة
وقرينة صبر (أى واعتمد الشاهد في شهادته بتأ وقطعاً بإعسار مدين على غلبة الظن الحاصلة من
طول صحبة للمدين ومن القرينة التى هى صبر للشهود له بالإعسار على الضر وما ذكره المصنف مبنى
على أنه يكفى الشاهد في شهادته الاعتماد على الظن القوي الناشئ عن القرائن فيما يصرف فيه العلم وهو
طريقة المازرى والذى لابن رشد فى المقدمات أنه يشترط فى صحة شهادة غير السماع قطع الشاهد
بالمشهود عليه مطلقاً ولو فيما يصرف العلم به عادة فلا تصح شهادة الشاهد بشئ إلا إذا كان يعلمه ويقطع
بمعرفة لا بما يظن على الظن فمعرفة القرائن وطريقة المازرى مثنى عليها ابن شاس وابن الحاجب
وهذا الظن الناشئ عن القرائن إنما هو كافى بالنسبة لجزء الشاهد بالمشهود به عند أداء الشهادة
لا بالنسبة لتأدية الشهادة إذ لو صرح فى أداء الشهادة بالظن لم تقبل لأن الشهادة لا تقبل إلا إذا
أدبت على وجه البت والجزم بأن يصرح بذلك ولعل هذا مراد ابن رشد فتتضمن الطريقتان ويرجعان
لشئ واحد انظر بن (قوله) أن يعتمد فى شهادته على غلبة الظن) أى أن يعتمد عليه فى نفسه وإن كان
لا يشهد إلا على البت والقطع فلو صرح فى أداء شهادته بالظن لم تقبل فهو نظير واعتمد البت على ظن
قوى وقيل يجوز تأديتها بالتصريح بالظن القوي أيضاً كذا ذكره شيخنا (قوله) فانه يعتمد فى شهادته
بذلك على الصحة) أى على غلبة الظن الحاصلة من طول الصحبة لهما أولاً وحدهما ومن قرائن الأحوال

أى أتهم على الحرص (على إزالة خمس) كان به وقت الأداء (فما رد فيه) سابقاً بأن أدى شهادة فردت (لنفسى أو صياً أو رقي) أو كثر فلما زال المانع بأن تاب بنفسى أو بلغ الصبي أو عتق أرقيق أو أسلم السكفر (١٧٣) أداها فلا تقبل لاثمائه على

الحرص على قبولها عند زوال المانع لما قبل عليه الطبع البشرى من دفع العرة الحاصلة بالرد ولذا لو لم يحكم بردها حتى زال المانع فأداها قبلت وكذا إذا ردت فأدى شهادة بحق آخر تقبل (أو) أتهم على أنه حرص (على التأسى) أى مشاركة غيره له فى معرفته لثبوت عليه الصية لأن الصية إذا عمت هانت وإذا خست هانت (كشهادة وكفر الزنا فيه) أى فى الزنا (أو) شهادة (من) أحد (أو) زنا أو قذف (فما) أى فى مثل (ما) فيه (بخصوصه) وأما فى غيره كمن حدث برب فشهد بقذف فيقبل ومثل من حدى من عزرق فلا يشهد فيما عزرق (ولا) إن حرص (أى أتهم على حرصه) (على القبول) لشهادته (كخاصة) مشهود عليه (أى كأن يخاصم الشاهد للشهود عليه بأن يرفعه للقاضى ويشهد عليه (مطلقاً) أى سواء كان الحق لأدمى أو لله تعالى مثال الأول أن يدعى شخص لقائب بدين

(قوله أى أتهم على الحرص) أى أتهم فى شهادته على الحرص والرغبة ودفع عار عنه وقوله كان به الأثرى حصل له عند الأداء وقوله فيما رد فيه متعلق بمحذوف أى كشهادته فى حق رد فيه أى حكم برد شهادته فيه لنفسى الخ (قوله لاثمائه على الحرص) أى على قبولها أى لاجل دفع العار عنه وقوله من دفع العرة أى من حب دفعها عنه (قوله ولذا لو لم يحكم بردها حتى زال المانع الخ) أى أنه لو أداها وتأخر الحكم بردها حتى زال المانع فأنما تقبل بشرط أعادتها بعد زوال المانع كما قاله ح وأخرى إذا لم يؤدها حتى زال المانع لقول أشهب من قال لقاض يشهد لفلان العبد أو النحرانى أو الصبي فقال لا أقبل شهادتهم ثم زالت موانعهم قبلت شهادتهم لأن قوله ذلك فتوى لارد انظر للواق اه بن (قوله أو أتهم على أنه حرص على التأسى) أى أتهم فى الرغبة على أن يكون غيره مثله فى العرة لثبوت عليه النصية (قوله كشهادة ولد الزنا فيه) أى لأن ابن الزنا ينهم فى الرغبة على مشاركة غيره له فى كونه ابن زنا مثله وقوله فيه أى أوفى متعلقاته كقذف ولعان وإن كان عدلاً وصورة اللعان أن يشهد ولد الزنا أنه حصل بين فلان وزوجته فلانة لسان بسبب رمية لها بالزنا وهما يتكرران ذلك ومثل ولد الزنا فى عدم قبول شهادته فيه وفى متعلقاته ولو مبرزاً فى العدالة المنبوذ (قوله أو شهادة من حد) أى مسلم حد بالفعل احترازاً عما إذا عفا عنه فشهد فى مثله إن كان قذفاً كما فى المدونة لا أن كان قتلاً فلا يشهد فى مثله كما فى الواضحة عن الأخوين وانظر لوجلد البكر فى الزنا هل له الشهادة باللوواط نظراً لاختلافهما فى الحد أولاً نظراً لادخوله فى حقيقة الزنا كما يأتى والظاهر الثانى كما قال شيخنا العدوى وقولى أى مسلم احترازاً عن كافر حد ثم أسلم وحسن حاله فتقبل شهادته فى كل شئ (تنبيه) يجوز أصبغ تولية ولد الزنا قضياً وحكمه فيه وقال سحنون لا بأس بتوليته القضاء ولكنه لا يحكم فيه والمذهب ما قاله أصبغ (قوله كخاصة مشهود عليه) المراد بالخاصة هنا المرافعة فى الدعوى لا المنازعة لعداوة كآمر فى أتهمنى مخاصماً (قوله فإن رفعه الخ) علة لمحذوف أى فلا تقبل شهادته عليه لأن الخ ويستثنى مما ذكره المصنف من أن رفع الشاهد المدعى عليه تبطل شهادته عليه والى المولى ممن هو فوقه كالسلطان أو نائبه على تغيير المنكر بالمصلحة فتقبل شهادته مع غيره عند موله على سرقة شخص أو زناه حيث رفعه لموليه عند أخذه كما قال ابن القاسم لأنه أمر برفعه من حيث إنه موكل بالمصلحة لا أن سجنه ثم رفعه لموليه فلا تقبل شهادته عليه إلا أن يكون سجنه لعذر كليل (قوله أن يرفع أربعة رجاله شخصاً الخ) قيل هذا بنافى قوله الآتى وفى محض حق الله تعالى بحجب المبادرة وأجاب البدر القرافى بأنهم يسادرون بالشهادة عند الحاكم من غير تماق بالمشهود عليه ولا رفعه (قوله فلا تقبل شهادتهم عند ابن القاسم) قال شيخنا وعليه فوجب حدهم إلا أن يأتوا بأربعة شهداء سواء هم يشهدون أنهم رأوا المروء فى المسكحلة ومقابل قول ابن القاسم قول مطرف وابن الماجشون وأصبغ قبول شهادة الأربعة المذكورة واختاره اللخمي (قوله وفى كون هذا) أى ما ذكر من مخاصمة المشهود عليه من باب الحرص الخ (قوله وإنما الذى يظهر فى عدم القبول) أى فى سبب عدم قبول الشهادة عند مخاصمة الشاهد للمشهود عليه أى مرافقته للقاضى وادعائه عليه (قوله وإما لظهور العداوة بالمخاصمة) فيه أن العداوة إنما تظهر بالمخاصمة بمعنى المنازعة كما مر ولا تظهر بمجرد

على آخر ويشهد له به عليه فإن فى رفعه وشهادته اتهاماً على حرصه على قبول شهادته ومثال الثانى أن يرفع أربعة رجال شخصاً ويشهدوا عليه بالزنا فلا تقبل شهادتهم عند ابن القاسم وفى كون عدا من باب الحرص على القبول نظر وإنما الذى يظهر فى عدم القبول إما لكون للدعى لا يكون شاهداً وإما لظهور العداوة بالمخاصمة (أو شهد وحلف) على صحة شهادته فى حق الله تعالى أو غيره

فدم الحلف على الشهادة أو آخره (١٧٤) لانتباهه بالحرص على القبول قال ابن عبد السلام ينبغي ان يعذر العوام لان العوام

يسامعون في ذلك وقال ابن فرحون للقاضي تحليف الشاهد بالطلاق ان اتهمه أى لقاعدة تحدث للناس أفضية بقدر ما أحدثوا من الفجور وهو من كلام عمر بن عبد العزيز استحسنته مالك لأن من قواعد مذهبه مراعاة المصالح العامة * ولما كان الحرص على أداء الشهادة مانعا من قبولها بأذى كره بقوله (أو رفع) شهادته للحاكم (قبل الطلب) فشهد قبل أن يستشهد (في محض حق الآدمي) وهو ماله اسقاطه كالدين والقصاص وكان الأولى للصنف أن يقول ولا إن حرص على الاداء كرفع الخ لان كلامه يوهم أنه من أمثلة الحرص على القبول وليس كذلك (وفي محض حق الله) وهو مالم ليس للسكف اسقاطه (نجب المبادرة) بالرفع للحاكم (بالإمكان) أى بقدره لا مطلقا بل (إن) استدیم تحريمه (أى تحريم خلاف مقتضاه) كعتق (لرقيق والسيد يتصرف فيه تصرف الملاك من استخدام وبيع وصدقة ووطء ونحوها (وطلاق) لزوجة والزواج

الترافع الذى هو المراد بالمخاصمة هنا تأمل (قوله) قدم الحلف على الشهادة أو آخره) وفى التبصرة وأما الحرص على القبول فهو أن يحلف على شهادته إذا أراها وذلك تادح فيها لأن البين دليل على التعصب وشدة الحرص على تفوذها وهذا ظاهر فى أن البين القادحة هى الواقعة بعد الأداء خلافا لما يقتضيه قول الشارح تبعا لبقى قدم الحلف على الشهادة أو آخره كذا بحث بن وقد يقال مراد الشارح بقوله قدم الحلف على الشهادة أو آخره يعنى فى صيغة البين بأن قال والله شهادتى حق أو شهادتى والله حق والحال أن تأدية الشهادة سابق على ذلك البين فلا منافاة بين كلام الشارح وكلام التبصرة تأمل (قوله) للقاضي تحليف الشاهد بالطلاق) مثل القاضي المحكم وأما الخصم فليس له تحليف الشاهد كما فى ميارة على الزقاية وقوله بالطلاق الأولى أن يقول ولو بالطلاق كما هو نص ابن فرحون فى التبصرة اه شيخنا عدوى (قوله قبل الطلب) أى قبل أن يطلبه للشهود له * والحاصل ان رفع الشاهد للحاكم قبل أن يطلبه للشهود له وهو للدعى لا يجوز ومطل لشهادته نعم يجب على الشاهد أن يعلم صاحب الحق بأنه شاهد له وجوبا عينيا ان علمه فقط وكفائيا ان علمه هو وغيره (قوله) وهو ما له اسقاطه) أى وليس المراد بمحض حق الآدمى ملاحق فيه لله كما هو المتبادر من قول المصنف محض حق الآدمى اذ ما من حق لآدمى إلا والله فيه حق وهو أمره بإصاله مستحقه ونفيه عن أكله بالباطل فلو حذف المصنف محض كان أولى (قوله) تجب المبادرة) أى للرفع للحاكم للشهادة من غير رفع للخصم لما سبق (قوله بقدره) أى فان أخر الرفع زيادة عن القدر الذى يمكن فيه الرفع كان جرحة فى شهادته (قوله) ان استدیم تحريمه (أى التحريم بسببه أى بسبب حق الله فاندفع ما يقال ظاهره ان حق الله تارة يكون دائم التحريم وتارة لا يكون دائم التحريم وليس كذلك فحق الله فى العتق التهى عن التصرف فى العتق بالاستخدام والوطء ونحوها فما دام السيد يستخدم العتق أو يطأ الأمة الممتعة فالحرمة دائمة بدوام ذلك التصرف على الشاهد وعلى السيد بسبب ذلك التهى وكذلك حق الله فى الطلاق التهى عن معاشرة المطلقة معاشرة الأزواج فالحرمة دائمة بدوام معاشرتها على الشاهد والزواج بسبب التهى عن العاشرة وفى الوقف حق الله التهى عن تغييره فالحرمة على الشاهد وواضع اليد دائمة بدوام تغييره بسبب التهى عن التغيير وحق الله فى الرضاع التهى عن نكاح المتراعين فمادام النكاح دائما فالحرمة على الشاهد والزواج دائمة بسبب ذلك التهى وأجاب شارحنا بجواب آخر ، وحاصله أن قوله إن استدیم تحريمه معناه ان استدیم تحريم خلاف مقتضاه فحق الله فى العتق التهى عن التصرف فى العتق باستخدامه ووطئه فحق الله يقتضى عدم الاستخدام والوطء فخلاله وهو الاستخدام والوطء حرام وتلك الحرمة دائمة على كل من الشاهد والسيد مادام ذلك الخلاف وكذا يقال فى الباقي (قوله) ووقف) أى على غير معين والحال أن التصرف فيه غير الواقف ، وحاصل ما فى المسئلة ان الوقف إما على غير معين أو على معين وفى كل الواضع يده عليه للتصرف فيه إما غير الواقف أو الواقف فان كان على غير معين والواضع يده عليه غير الواقف وجب على الشهود المبادرة بالرفع للقاضي وإن كان الواضع يده عليه هو الواقف فلا يرفعون إذ لا ثمة فى رفعهم لانه لا يقضى به عليه كما سبق وان كان الوقف على معين فلا يرفعون لانه حق لآدمى الا إذا طلبوا للشهادة كان الواضع يده عليه الواقف أو غيره (قوله) والايستدم تحريم حق الله) أى والايستدم التحريم بسبب

حق مباشرها معاشرة الأزواج من خلوة بها واستمتاع (ووقف) وواضع اليد يتصرف فيه تصرف الملاك ومنع المستحقين حقوقهم ولا سيما اذا كان الوقف مسجداً أو مدرسة أو رباطاً (ورضاع) بين زوجين (ولا) يستدم تحريم حق الله

وانترك (كأثرنا) وشرب
الحمر والترك أولى لما فيه
من الستر المطلوب في غير
التجاهر بفسقه وأما هو
فيندب الرفع (بخلاف
الحرم على التحمل)
أي تحمل الشهادة فلا
يخفى (كالتحقيق) من
الشهود عليه يشهد على
إقراره إذا علقته (ولا
إن استبعد) الشهادة
(كبدوى) يستشهد في
الحضر (لحضرى) على
حضرى بدين أو بيع أو
شراء ونحوها مما يستبعد
حضور البدوى فيه دون
الحضرى (بخلاف إن
سمه) يقره على الحضرى
أو رآه يفعل بحضرى
أمرا كغصب وضرب فلا
يستبعد فيقبل وكذا إن
ادعى أنه عامل الشهود عليه
بالدين في سفره فلا يستبعد
شهادة البدوى للحضرى
على حضرى كما أشار له
بقوله (أو مر به) بالبناء
للفعل أي مر الحضران
بالبدوى في سفر وكذا
إذا مر بها فتصلان
مدار النع على الاستبعاد
عادة (ولا سائل لنفسه
صدقة غير زكاة لا تقبل
شهادته إن شهد في مال
كثير) وهو ما لم يجر العادة
بإستشهاده فيه مع ترك
غيره وعلّة النع كالتدبيرة

حق الله بل كان يقتضى التحريم بمجرد الفراغ من متمله (قوله خير) المراد أنه لا يجب الرفع إلا بقاء
أن ترك الرفع أولى (قوله كأثرنا وشرب الحمر) أي حلق الله فيهما التنبى عنهما فإذا زنا الشخص
أو شرب الحمر حصل التحريم وانقضى بالفراغ عنه (قوله والترك أولى) أي مندوب وقوله لما فيه من
الستر المطلوب أي على جهة التدبيرة لا على جهة الوجوب وإلا كان الترك واجبا وهذا قول لجمهورهم
وفي المواق أن ستر الانسان على نفسه وعلى غيره واجب وحيث ذكروا أن ترك الرفع واجبا (قوله فيندب
الرفع) أي لاجل أن يرتدع عن فسقه وكره مالك وغيره الستر عليه (قوله كالتحقيق) أي فتقبل
شهادته بناء على جواز تحمل الشهادة على القدر من غير أن يقول أشهد على به بشرط أن يستوعب
كلامه وهذا هو الذي به العمل كما في النفيد والتحف وهو للشهور كما في المواق وأطلق المصنف في
قبولها من المحتق وهو مقيد كما في الزاد بأن لا يكون الشهود عليه مخدوعا أو خائفا والا فلا تقبل
قاله ابن مرزوق اه بن (قوله ولا إن استبعد النع) عطف على قوله لأن حرص على القبول والسين
والثناء في استبعاد اللعد والنسبة نحو استحسن كذا أي عدده حسنا ونسبته للحسن وفاعل
استبعد ضمير يعود على الاشهاد بمعنى طلب تحمل الشهادة وحاصله أن تحمل الشاهد الشهادة
إذا استبعده العقل أي استغربه أي نسبة للبعد والقرابة كان ذلك مبطالا للشهادة عند ادائها
(قوله كبدوى يستشهد) أي يطالب منه تحمل الشهادة في الحضر لحضرى أو بدوى على حضرى أو على
بدوى بدين أو بيع أو شراء ونحوها مما يقصد الاشهاد عليه من سائر عقود الماوضة ونحو الوصية
والعتق والتدبير فإذا طلب من البدوى تحمل الشهادة بشيء من ذلك في الحاضرة فلا تقبل منه
إذا أداها وذلك لأن ترك اشهاد الحضرى وطلب البدوى لتحمل تلك الشهادة فيه رية لأن العقل
يستبعد ويستغرب احضار البدوى لتحمل الشهادة دون الحضرى وأما لو تحمل البدوى
الشهادة في الحضر لحضرى أو بدوى على حضرى أو بدوى بخراة أو قذف أو جرح أو
شبه ذلك كغصب وضرب وأداها فانها تقبل منه لعدم الاستبعاد في تحملها لأن هذه الامور
لا يقصد الاشهاد عليها بل تصادف بخلاف الاموال فإنه يقصد الاشهاد عليها اذا علمت هذا فقول
المصنف كبدوى لحضرى أي طلب تحمله الشهادة لحضرى ولا مفهوم لحضرى بل وكذا إذا
طلب منه تحملها لبدوى وقول الشارح على حضرى لا مفهوم له أيضا فالمدار على كون البدوى
استشهد في الحاضرة فيما يقصد الاشهاد عليه كما صرح بذلك ابن عرفة وأما استشهد الحضرى في
البادية على البدوى أي طلب الحضرى بتحمل الشهادة على البدوى فقد قل في التوضيح فيه خلافا
(قوله لحضرى) أي سواء كان قرويا أو مصريا فالمراد بالحضرى ما قابل البدوى (قوله بخلاف ان
سمه) أي ان سمع البدوى الحضرى (قوله فلا يستبعد) أي تحمله للشهادة وقوله فيقبل أي
إذا أداها (قوله فلا يستبعد شهادة البدوى) أي تحمله البدوى للشهادة للحضرى على الحضرى
لأن هذا تحمله في البادية فلا يستبعد لاحتمال عدم وجود حضرى إذ ذاك يشهدانه (قوله أي مر
الحضران بالبدوى) أي فأشهد احدهما البدوى بدين له على الآخر فلا يستبعد ذلك لاحتمال عدم
وجود حضرى في ذلك المكان يشهده (قوله ولا سائل لنفسه صدقة) أي سواء كانت قليلة أو كثيرة
فقوله في كثير متعلق بمقدر كما أشار له الشارح لا بسائل ويؤخذ من قوله في كثير ان شهادة السائل انما
ترد في الاموال لا في حراة وقتل وجرح وقذف ونحوها وهو كذلك (قوله في مال كثير) أي وتقبل
في النافه من المال كما تقبل في غير الاموال كالخراة والقتل والجرح والقذف ونحوها (قوله وعلّة النع
الاستبعاد) وذلك لأن المال الكثير انما يقصد بالاشهاد عليه بحسب الشأن الاغنياء والعدول عنهم

نحو الأخ (قوله وإن بالمجلس) أى هذا إذا شهد كل واحد منهما لصاحبه بمجلس غير مجلس الآخر بل وإن شهد كل واحد منهما لصاحبه بمجلس واحد (قوله ولو انعقد الخ) أى هذا إذا كان الشخص للشهود عليه متعدداً بل ولو كان واحداً (قوله بعضهم لبعض) هو بالجر بدل من القافلة بدل بعض من كل أو بالرفع مبتدأ بل ولو كان واحداً (قوله فتجوز) أى بشرط أن يكون الشهود عدولاً فشهادة القافلة بعضهم لبعض فى الحراية مشروطة بكون الشهود عدولاً كما قيد به فى المدونة وهو ظاهر المصنف أيضاً لأن سياقه فيمن تقبل شهادته خلانا لت ، وأما شهادة القافلة بعضهم لبعض على بعض منهم فى العلامات فقلل المواق من رواية الأخوين عن مالك وجميع أصحابه أجازتها للضرورة بمجرد توم الحرية والعدالة وإن لم تكن العدالة والحرية محققين لكن ذلك فى السفر وحده وعليه درج صاحب التحفة اهـ بن (قوله لا المجلوين) قال طى قد هم المصنف فى توضيحه ومختصره فى عدم قبول شهادة المجلوين أى سواء شهد بعضهم لبعض على أجنبي أو على بعض منهم كانت الشهادة بمال أو غيره مع أن المسئلة مفروضة فى الدونة فى شهادة بعضهم لبعض بالنسب وعلى ذلك قرره ابن مرزوق * ونص للدونة قال مالك فى الحسن يفتح فيسلم أهله فيشهد بعضهم لبعض بالنسب فانهم يتوارثون بأنسابهم كما كانت العرب حين أسلمت وأما العدد القليل من الكفار يحملون الينا فيسلمون فهو لا تقبل شهادة بعضهم لبعض إلا أن يشهد من سواهم من تجار أو أسارى كانوا عندهم فيتوارثون بذلك قال ابن القاسم والعشرون عدد كثير اهـ قله المواق قوله وأما العدد القليل الخ هو مراد للمصنف بالمجلوين أى فراده بهم قوم يأتون من الكفار مترافقين إلى بلد الاسلام فيسلمون سواء جرى عليهم الاسترقاق ثم أعقبتهم الامام أم لا وقد علمت أنه مفروض فى الدونة فى التوارث بالنسب وعلى ذلك قصرها أبو الحسن وهل تشترط العدالة فى العشرين أم لا ظاهر الدونة عدم اشتراطها وهو الذى اختاره التونسي واللمخي والمازرى وهو مبنى على أن الشهود إذا كثروا لا ينظر إلى عدالتهم لحصول العلم بخبرهم ولو وجدت العدالة لكفى اثنتان وظاهر كلامهم أن العشرين كلهم شهود وهو كذلك انظر بن إذا علمت هذا فاعلم أن كلام المصنف قد قرر بتقريرين قرره ابن مرزوق بمسئلة الدونة فقال لا تجوز شهادة المجلوين بعضهم لبعض بالنسب ليتوارثوا إلا أن يكثر الشهود منهم كعشرين فان كثر الشهود جازت شهادة بعضهم لبعض بالنسب والمراد بالمجلوين القوم من كفار يأتون لبلاد الاسلام فيسلمون وقرره غيره من الشراح بمسئلة أخرى غير مسئلة الدونة وتبهم الشارح على ذلك * وحاصله لا تجوز شهادة المجلوين بعضهم لبعض على أجنبي من غيرهم لا بمال ولا بقذف ولا بغير ذلك إلا أن يكثر الشهود منهم كعشرين يشهدون على ذلك الأجنبي فان كان الشهود منهم كذلك جازت شهادتهم على ذلك الأجنبي وفسروا المجلوين بالقوم الذين يرسلهم السلطان لسد ثمر أو لحراسة قرية أو قطر أو القوم الكفار الذين يأتون من بلادهم مترافقين لبلد الاسلام فيسلمون وأما لو شهد بعضهم لبعض منهم على بعض منهم كفى الشاهدان إذا كانا عدلين وكل من التقريرين صحيح (قوله كعشرين) قال عقب وانظر لو شهد عشرة منهم وحلف المشهود له هل يعمل بذلك فى المال أولاً والثانى ظاهر كلامهم (قوله حيث كانوا عدولاً) أى حيث كان العشرون عدولاً وهذا هو الظاهر تشديداً عليهم كما فى الميجوان كان ظاهر الدونة عدم اشتراط عدالتهم واختاره العلامة المازرى واللمخي والتونسي بناء على أن الشهود إذا كثروا لا ينظر لعدالتهم (قوله هذا) أى التعليل بوجود الحماية البلدية فيهم المجامع لوجود العدالة باعتبار الخ (قوله وأما الشاهد فيهم الآن فحماية الجاهلية) أى وحيث فلا عدالة فيهم فلا تقبل شهادتهم لبعضهم على أجنبي

(وإن بالمجلس) ولو اتحد
لشهود عليه إلا أن ينها
بالمكافأة (و) بخلاف
شهادة القافلة (بعضهم
بعض فى حراية) على من
حاربهم فتجوز ولا يلتفت
للمداوة الحاصلة فيهم
للضرورة وسواء شهدوا
لصاحبهم بمال أو نفس
أو غير ذلك (لا) تجوز
شهادة (المجلوين) بعضهم
بعض على غيرهم أى
أجنبي (إلا) أن يكثر
الشهود منهم (كعشرين)
منهم يشهدون على أجنبي
حيث كانوا عدولاً وأما لو
شهد بعضهم على بعض
منهم فيكفى شاهداً
والمراد بالمجلوين قوم من
الجند يرسلهم السلطان
نائبه لسد ثمر أو حراسة
قرية ونحو ذلك وعلى
النسب بحماية البلدية وعلى
هذا باعتبار القرون الأولى
وأما المشاهد فيهم الآن
فحماية الجاهلية وهذه
التصنيف على أمة خيم
البرية قاسية قلوبهم قاسية
عبيهم

فأني قبل شهادتهم شرعاً ولكنهم بمضونها طبعاً (ولا) تجوز شهادة (من شهد له) أي لنفسه (بكثير) في نفسه أي شأنه أن يقيم فيه (و) شهد (لغيره) بقليل أو كثير (بوصية) أي فيها للتممة فلا تصح له ولا لغيره كأن يقول أشهد أنه أوصى لي بخمسين ديناراً وتريد أو لغيره بمثل ذلك أو أقل أو أكثر (وإلا) بأن شهد لنفسه في الوصية بشيء قليل أي تافه وشهد لغيره بقليل أو كثير (قيل) ما شهد به (لمأى) أي لنفسه (١٧٨) ولغيره فإن لم يوجد إلا هذا الشاهد حلف الغير معه واستحق ما أوصى له به وأما

الشاهد فإنه يأخذ ما شهد به لنفسه بلا عيب لأنه يسير يأخذه بالتبع فإن نكل الغير بطل حق الشاهد لعدم التبعة حينئذ وحل كلام المصنف إذا كتبت الوصية بكتاب واحد بغير خط الشاهد بأن كتبت بخط الميت أو غيره باذنه فإن كانت بخط الشاهد أو لم تكتب أصلاً قبلت شهادته لغيره لا لنفسه ولو قل لا تسامه بتخصيص نفسه بلا إذن وكذا إن كتبت بكتابين أحدهما بوصية الشاهد والآخر بوصية الآخر أي فصع الآخر دونه لعدم التبعة حينئذ وأما الشهادة لنفسه ولغيره في غير وصية كدين مثلاً فلا تقبل له ولا لغيره مطلقاً للتممة (ولا) تقبل الشهادة من شاهد (إن دفع) بها عن نفسه ضرراً (كشهادة بعض العاقلة فسق شهود القتل) خطأ إلا أن يكون الشاهد بالفسق قبيحاً لا يلزمه شيء من الأدية

منهم ولو كثرت الشهود منهم جداً (قوله) فأن قبل شهادتهم أي فلا تقبل ولو كثروا الخ فهو استفهام إنكارى بمعنى النفي (قوله) ولا من شهد له بكثير (الأولى) تجريد من لا لأنه يخطر في سلك ما قبله وقوله بكثير في نفسه أي لا بالنسبة لما شهد به لغيره وقوله أي شأنه الخ بيان للكثير في نفسه (قوله فلا تصح) أي الوصية له ولا لغيره أي لأن الشهادة إذا بطل بعضها للتممة بطل كلها بخلاف ما بطل بعضها للسنة فإنه يمضي منها ما أجازته السنة فقط كشهادة رجل وارتأتين بوصية بتق وبمال فإنها ترد في العتق لا في المال وكسثلنا هذه في بعض صورها (قوله أو أقل) أي كثرة وقوله أو أكثر أي كسيتين مثلاً (قوله بقليل أو كثير) أخذ الشارح ذلك من حذف المصنف المتعلق المؤذن بالعموم (قوله يأخذ بالتبع) أي لما يأخذه المشهود له لأنه ليسارته غير منظور له وبهذا يلغز ويقال دعوى أخذت بشاهد بلا عيب أو يقال شيء أخذ من مال الغير بمجرد الدعوى بقى شيء آخر وهو أن ما ذكره الشارح من التبعة إنما يظهر إذا شهد لنفسه بقليل ولغيره بكثير لا فيما إذا شهد لنفسه بقليل ولغيره بقليل أيضاً فقتضاه أنه يحلف إذا لم يوجد إلا هو كما يحلف غيره فتأمل (قوله بطل حق الشاهد) أي كما يطل حق الشهود له (قوله) وحل كلام المصنف أي قبولها لما إذا شهد لنفسه بقليل (قوله ولو قل) أي ولو قل ما شهد به لنفسه والبطان في هذه المسائل للسنة لا للتممة (قوله فلا تقبل له ولا لغيره مطلقاً) أي سواء شهد لنفسه بكثير أو بقليل والفرق بين الوصية وغيرها أن الوصى قد يخشى معاملة الموت ولا يجد غير الوصى له يشهده بخلاف غيره (قوله بعض العاقلة) أي عائلة القاتل خطأ (قوله إلا أن يكون الشاهد بالفسق قبيحاً الخ) هذا القيد لابن عبد السلام بحثاً وجزم به في التوضيح وقد أبقى خش المصنف على إطلاقه وإليه أشار الشارح بقوله وقيل لا تصح مطلقاً أي لأنه يدفع عن قومه بشهادته ضرراً لكن بن قد رد على خش بأن هذا غير صواب (قوله أو اللدان الخ) يعني أن اللدان وهو من عليه الدين إذا كان قبيحاً لا تصح شهادته لرب الدين يشهد له بمال أو بغيره قوله أو اللدان المعسر أي في نفس الأمر والحال أنه ملئ في الظاهر ولم يثبت عسره عند الحاكم هذا مراد الشارح بدليل قوله ولما لو ثبت الخ (قوله بمال أو غيره) أي لأنه إذا كان المانع من قبول الشهادة إنما هو لكونه أسير فلا فرق بين المال وغيره وربما كان غير المال أهم عند الشهود له من المال قاله ابن عبد السلام وفي ابن مرزوق عن بعض أهل النظر أنه تجوز شهادة الدين لرب الدين فباعه المال انظرين (قوله ولما لو ثبت عسره عند حاكم الخ) الصواب كما في بن قلا عن التوضيح أنه ليس المراد بالعسر هنا العسر المصطلح عليه بل الفقر بحيث يتضرر بدفع ما عليه وإن كان مليشاً به وأنه لا بد من ثبوت ذلك عند حاكم حتى يصح القرح به * والحاصل أن المراد بالدين الذي لا تقبل شهادته لرب الدين من كان يتضرر بأخذ الدين منه وثبت ذلك عند الحاكم (قوله ولا مفت) أي

أخذ من قوله إن دفع وقبل لا تصح مطلقاً (أو) شهادة (المدان للعسر لربه) أي رب الدين بمال أو غيره كقصاص لتممة دفع ضرر الطلب به عن نفسه ولما لو ثبت عسره عند حاكم جازت له قوط مطالبته حينئذ كما تجوز من ملئ ولو حل الدين (ولا) شهادة (مفت على مستفتيه إن كان) الاستفتاء (بما ينوي) الخالف (فيه) أي تقبل فيه نية الخالف كالمحلح لا بد من ثبوت ذلك عند الحاكم حتى يصح القرح به * والحاصل أن المراد بالدين الذي لا تقبل شهادته لرب الدين من كان يتضرر بأخذ الدين منه وثبت ذلك عند الحاكم (قوله ولا مفت) أي

ولا حاضر عنده أيضا كما في تن (قوله ليزومه الطلاق) أي لا نسكاره وقوعه عليه كما أفتاه المفق (قوله لم يجر له أن يشهد بما سمع) أي منه حين استفتاه فلو وقع وشهد لم تنفعه شهادته (قوله خلاف ما يقتضيه ظاهره) أي لأن ظاهر الحال يقتضي وقوع الطلاق والمراد بالحال اليمين * والحاصل أن ظاهر اليمين التي يحكم القاضي بمقتضاها الوقوع من حيث أنه لا ينوي والذي يعلمه المفق من باطن اليمين عدم الوقوع من حيث أنه ينوي فلما علم المفق من باطن اليمين خلاف ما يقتضيه ظاهرها لم تجز شهادته بما سمعه فان شهد لم تنفع شهادته (قوله بل سمعه بحلف بالطلاق) أنه لا يكلم زيدا مثلاً ثم كله (قوله أو أقر عنده ذلك) أي أو يبتق أو بموجب حدثم أنكر ما أقر به وقوله أو كان الخ أي أو استفتاه ولكن كان ما استفتاه فيه مما لا ينوي الخ وقوله كإرادة ميتة أي كما إذا حلف بالطلاق أنه لا يكلم زيدا فكله وقال للمفق أردت الطلاق من زوجتي فلانة التي ماتت (قوله من كونه محض حق الله واستديم تحريره) أي فليبادر وجوباً بالرفع بقدر الامكان وقوله أولاً أي أولاً يستدام تحريره فيرفع إن شاء وإن شاء ترك وقوله أو محض حق آدمي أي فيرفع بعد الطلب اهـ (فرع) إذا أصلح انسان بين شخصين لا يجوز أن يشهد عليهما بالصلح ولا بما وقع به لأنها تشبه الشهادة على فعل نفسه (قوله وقال أنا بعت له) مفهومه أنه لو ثبت أنه باع له كالمشهد باستحقاق الشهود له هذا الشيء المعلن ثم ثبت بالبينة أن الشاهد باعه للمشهود له فلا يضر ذلك الثبوت في الشهادة بالاستحقاق وذلك لاحتمال كذب البينة الشاهدة أنه باعه له فالأقرار أقوى كما استظهره الشيخ كريم الدين واستبعده شيخنا واستظهر الشيخ أحمد خلافه وأنه أخرى من الأقرار بهذا الحكم (قوله لاتهمه على رجوع المشتري عليه بالثمن) أي الذي دفعه المشتري للبائع (قوله فلو قال الشاهد وأنا وهبته أو تصدقت به عليه قبلت الخ) أصل هذا الكلام لمج عن بعض شيوخه وقد بنوه على تمليل عدم القبول بدفع تهمة الرجوع عليه بالثمن إن لم يشهد وهو غير مسلم فإن للسئلة أصلها لابن أبي زيد والنقل عنه يدل على أن العلة في بطلان تلك الشهادة كونها شهادة على فعل النفس من التملك ولا شك أنه إذا قال وأنا بعت له أو وهبته له فقد شهد على تملكه إياه وهو فعل نفسه والشهادة على فعل النفس لا تصح حينئذ فلا فرق بين بعت له وهبته له كما في ابن مرزوق وغيره انظر بن وإذا علمت أن العلة في بطلان الشهادة في هذه السئلة كونها شهادة على فعل النفس تعلم سقوط ما اعترض به بعضهم على المصنف من أن ذكر هذه السئلة لا يخلو عن شيء لأنه إن كان المانع فيها الحرص على القبول كان الأولى ذكرها عقبه فيما مر وإن كان دفع الضرر عن نفسه فكان الأولى تقديمه عنده وجعله من أمثله فتأمل (قوله ولا إن حدث) أي ولا إن ثبت حدوث فسق بعد الأداء وقبل الحكم سواء كان الثبوت قبل الحكم أو بعده وأما لو اتهم بمحدثه فلا يضر (قوله لدلالة حدوثه على أنه كان كامناً فيه) أي ولهذا قيد بعضهم المصنف بالنسبة الذي يستتر بين الناس كشرب خمر وزنا لا نحو قتل وقذف وأطلق بعضهم والحاصل أن الفسق الحادث في الشاهد بعد الأداء إن كان مما يستتر عن الناس كزنا وشرب خمر ترد به الشهادة اتفاقاً لأنه يدل على كون ذلك الفسق فيه وأنه كان متلبساً به وقت أداء الشهادة وأما القتل والقذف ونحوهما مما لا يكون كذلك فاختلف فيه فقال ابن القاسم تبطل به الشهادة كالاول وقال ابن الجشون لا تبطل واختاره غير واحد من الشيوخ ولقظ ابن الحاجب ولو حدث فسق بعد الأداء بطلت مطلقاً وقيل إلا بنحو الجراح والقتل اهـ بن وعلى كلام ابن القاسم لو شهد عدلان بطلاق امرأة ويقولان ورأيانا بطؤها بعد الطلاق كانت شهادتهما باطلة لأن قولهما ذلك قذف وقد حكى ح خلافاً في أحدهما نظراً لكونه قذفاً وعدمه نظراً إلى أنه لما بطلت شهادتهما

حيث أفتاه بعدم الزوم
لنية قد علم من باطن الحال
خلاف ما يقتضيه ظاهره
(والأ) بأن لم يستفت به
سمعه بحلف بالطلاق أو
أقر عنده بذلك أو كان مما
لا ينوي فيه كإرادة ميتة
(رفع) المفق للقاضي وشيخه
وجوباً على التفصيل السابق
من كونه محض حق الله
واستديم تحريره أولاً أو
محض حق آدمي (ولا إن
شهد) شاهد لشخص
(باستحقاق) لمعين كشوب
(وقال أنا بعت له) أي
للمشهد له فلا تصح
لإتهمه على رجوع المشتري
عليه بالثمن لو لم يشهد له على
هذا يكون من باب الدفع
عن نفسه فالأولى تقديمه
وجعله من أمثله فلو قال
الشاهد وأنا وهبته له أو
تصدقت به عليه قبلت
لاستفاء علة الرجوع عليه
إن لم يشهد وعلى بعضهم
المنع بأنه من باب الشهادة
على فعل النفس وعليه لو
قال وأنا وهبته له لم تقبل
أيضاً ورجح (ولا إن
حدث) (لشاهد) (فسق)
بعد الأداء (وقبل
الحكم فلا تقبل لدلالة
حدوثه على أنه كان
كامناً فيه قبل الأداء
فإن حدث بعد الحكم
مضى ولا ينقض بخلاف

(بخلاف تهمير جر) بهذا الاداء وقبل الحكم فلا ظهر كشهادته بطلاق امرأة ثم تزوجها أو عهد لها بحق على آخر ثم تزوجها قبل الحكم (و) بخلاف تهمير (دفع) كشهادته بفسق رجل ثم عهد الرجل على آخر أنه قتل نفساً خطأ والشاهد بالفسق من عائلة القتال فان ذلك لا يبطل شهادته بالفسق (وعداوة) ظاهره أنه عطف على جر أى وتهمة عداوة وهو غير صحيح لأنه يناقض ما قدمه من أن تهمة العداوة مبطله للشهادة في قوله (١٨٠) كقوله بعدها تهمى وتشبهى بالمجانين مخاصبا فوجب عطفه على تهمة فلو قال بخلاف

عداوة وتهمى جر ودفع
كل من أصوب أى أن
حدوث العداوة بعد
الأداء وقبل الحكم لا يضر
حيث تحقق حدوثها
(ولا) أن تشهد (عالم) على
عداوة دينوية من تحاسد
وتباغض كما قد يقع
بعض الناس من وإلى
قبلت لأن شهادة ذوى
الفضل على بعضهم مقبولة
وكان للصنف دفع بذلك
ما يتوهم من قبولها مطلقا
(ولا) شهادة الشاهد (إن
أخذت) شيئا (من المال)
للضروب على أيديهم أى
المسجون عليهم في صرف
الاموال في وجوهها
كالمتزيمين الآن فان
السلطان أو نائبه لم يعمل
لهم صرف الاموال التي
يجبونها من المزارعين في
مصاريفها الشرعية وإنما
هم مجرد جباة يجبون لبيت
مال المسلمين لمصلحة المزارعين
من الخراج ولكنهم
يظلمون الناس ظلماً كثيراً
كلهم معاهد لما بأيديهم

بالطلاق لم يكن الرمي به زناً فانظره (قوله بخلاف الخ) لما ذكر أن جر المنفعة ودفع المصرة يقدح في
الشهادة ذكر أن ظهور التهمة على ما ذكر بعد الأداء وقبل الحكم لا يقدح فيها لحقة التهمة في ذلك
(قوله كشهادته بطلاق امرأة ثم تزوجها) أى والحال أنه لم يثبت أنه خطبها قبل زواج الشهود وعليه بطلاقها
والإردت (قوله أو عهد لها بحق الخ) أى فذلك الشاهد يثبت على أنه شهد لها لأجل أن تزوجها وقد
ظهرت تلك التهمة بعد الأداء وقبل الحكم (قوله كشهادته بفسق رجل) أى شهد ذلك الرجل بدين
مثلا وقوله ثم شهد الرجل أى قبل الحكم بفسقه في الشهادة الأولى وذلك كما لو شهد زيد بفسق عمرو
الشاهد بدين ثم إن عمراً شهد قبل الحكم بفسقه على بكر أنه قتل خالد خطأ وزيد الشاهد بفسق
عمرو من عاقلة بكر فشهادة زيد بفسق عمرو صحيحة ولا يضر تهمة زيد في شهادته بأنه قصد دفع
الضرر عن نفسه لكونه من عاقلة بكر والحاصل أن زيدا يثبت على أنه إنما شهد بفسق عمرو لأجل
دفع الضرر عن نفسه وقد ظهرت تلك التهمة بعد الأداء وقبل الحكم (قوله بخلاف عداوة) أى
حدوثها بعد الأداء (قوله حيث تحقق حدوثها) أى وأما لو احتمل تقدمها على الأداء فانها تضر كما مر
في قوله كقوله أتهمى وتشبهى بالمجانين مخاصبا فامر عداوة محقق سبقتها على أداء الشهادة أو محتمل
وما هنا حادثة تحقيقا (قوله ولا عالم على مثله) أى لا تقبل شهادة عالم على مثله وهذا ذكره ابن رشد
وعزاه لابن الماجشون وحمله ابن عرفة على من ثبت التحاسد أو العداوة بينهم أو ظن ذلك كما قرره
به الشارح تبعاً لمعنى وبحت فيه الشيخ ميارة بأن من ثبت بينهم ذلك تبطل شهادتهم مطلقا حتى في
غيرهم فلا خصوصية لهم بذلك حتى ينص عليهم وأجاب شارحنا عن بحث ميارة بقوله وكان للصنف
نص على ذلك دفعا لما يتوهم من قبول شهادتهم مطلقا فأفاد أنهم كغيرهم (قوله كالتزيمين) أى
وكالعامل الذى يرسله للترزم لجباية الخراج والاموال من التزامه ويعمل له في نظير ذلك ما كله
ومشربه وشيئا من المال فلا يجوز لأكل مع ذلك العامل وترد الشهادة بالأكل كل مع ذلك العامل وبأخذ
شيء منه إذا دفعه له مما يجبيه من الخراج لأنه متعدي لان صاحب الالتزام إنما أذن له في أكله فقط
وهذا إذا لم يعمل له قدرا معلوما لأكله كل يوم وإلا جاز الأكل معه ولكن ترد به الشهادة لخلاله
بالمروءة كما قال الشارح كذا قرر شيخنا (قوله والعمال الذين جعل لهم الخ) وذلك كالباشوات
والأمراء الذين يولون من طرف السلطان على الحكم بين الناس في البلاد وصرف الاموال في جهاتها
وقسم ابن رشد ما يرد الامراء الذين جعل لهم صرف الأموال في وجوهها من الاموال إلى
ثلاثة أقسام أحدها أن يكون حلالا لكن لا يبدلون في قسمه فهذا الأكثر على جواز قبوله
منهم وقيل بذكره الثانى أن يكون مختلطا فهذا الأكثر على كراهته وقيل يجوز قبوله الثالث أن يكون
كله حراما وهذا قيل يحرم أخذه منهم وقيل بذكره وقيل يجوز قال ابن رشد وإن كان الغالب
عليه الحرام فله حكم الحرام وإن كان الغالب عليه الحلال فله حكم الحلال وفيه كراهة ضيقة اهـ بن

(قوله)

من الاموال إنما هي أموال الناس فالأخذ منهم

مرحط للشهادة (أو أكل عندم) أ كلاً متكررا لانه مما يبرى به ويحط قدره ويسقط مروءته وكذا يقيد
الأخذ بالتكرار وعمل التقييد إذا لم يعلم أن المال للأخذ أو للأكل منه منصوب وإلا كان مسقطا ولو لم يتكرر
(بخلاف الخطأ) والعمال الذين جعل لهم صرف الاموال في وجوهها للشرعية فلا يضر الأخذ منهم والأكل عندم

(ولا) لصح الشهادة (إن نضب) أي أتهم على التعصب كيفضه لكونه من بني فلان أو من قبيلة كذا (كالرشوة) أي أخذ مال لا بطلان
حق أو تنفيذ باطل وهي مثلك الرأ مأخوذة من الرشاء وهو الخبل الذي يتوصل به إلى نيل الماء لأنها يتوصل بها إلى مطويع (وهو)
خصم) أي تلقين الخصم حجة يستعين بها على خصمه بغير حق وإما لاثبات الحق فلا (١٨١) يكون قاذبا بل يكون واجباً

والراد أن من شأنه أخذ
الرشوة أو التلقين لا ينجس
شهادته ولو تغير مأخوذ
منه أو لم يلقن هذا الشهادة
له الآن وأما القاضي فقال
ابن فرحون لا بأس بظنيته
أحد خصمين حجة شرعية
عجز عنها (تولب نيروز)
أي أن القلب في يوم
النيروز وهو أول يوم من
السنة القبطية مانع من
قبول الشهادة وهو من
فعل الجاهلية والتصاري
ويقع في بعض البلاد من
رعاع الناس (ومطل) من
مدن غنى أي تأخيره
دفع ما عليه عند الطلب
بلا عذر شرعي وفي
الحديث مطل القى ظلي
وترك الطلب استجاء له
خوف أذية في حكم الطلب
أي أن المطلب من مواع
الشهادة (وحلف بطلاه
وعتق) أي إن من حلف
الحلف بذلك لم ينجس
شهادته لأنه من بين
الفساق كما في الحديث
(و) تبطل الشهادة (بمعنى)
جلس القاضى ثلاثاً أي

(قوله ولا إن تعصب) في المفيد أن العصبه أن يفيض شخصاً لكونه من بني فلان أو من قبيلة
كذا أي أن يفيض الشاهد المشهود عليه لكونه من بني فلان النع قال ابن مرزوق والأولى أن يمثل لذلك
بشهادة الأخ لأخيه بجرح شاهد شهد عليه بحق أو قذف أو تبديل شاهد شهده ومن ذلك ما تقدم من
شهود بعض العاقلة بفسق شهود القتل فإن العصبه فيه ظاهرة وكذا شهادة المدعي على عدوه اه بن
(قوله كالرشوة) أي كما لا تقبل شهادة الشاهد إن أخذ الرشوة أو لقن خصماً (قوله لا بطلان حق أو تنفيذ
باطل) لا مفهوم له بل أخذ الرشوة حرام وجرحه مطلقاً ولو كان لتحقيق حق أو إبطال باطل وإنما
التفصيل في دفعها لهم فإن كان الدفع لأجل تحقيق حق أو إبطال باطل جاز وإن كان لتحقيق باطل
أو إبطال حق حرم اه بن (قوله وتلقين خصم) قال الشيخ المناوي من هذا ما يفعله المفتون اليوم لأن
الانتفاء إنما كان في الصدر الأول لأحد أمرين إذا توقف القاضي في الحكم أو سجل الحكم إلا أنه خشي
أن حكمه لم يصادف محله فيأتون بالحكم مكتوباً من المفتي وأما الآن فلا ترى الناس يشرعون في الخصام
إلا بعد الاستفتاء لينظر هل الحق له أو عليه فيتجمل على إبطاله وترى المفتي الواحد يكتب لكل واحد
من الخصمين نقيض ما كتب للآخر في نازلة واحدة نسأل الله العفو اه بن (قوله بغير حق) أي وأما
تلقين الخصم حجة ثبت بها حقه فلا يكون قاذباً في شهادته (قوله أي أن المطلب) أي الذي هو
تأخير الدفع عند استحقاق الحق وقدرته عليه مع الطلب حقيقة أو حكماً وقوله من مواع الشهادة أي
إذا تكرر حصوله من الشخص كما يفيد كلام ابن رشد (قوله وعتق) الواو بمعنى أو (قوله أي أن من
من شأنه الحلف بذلك النع) أشار بذلك إلى أن محل كون الحلف بما ذكر قاذباً في الشهادة إذا تكرر
ذلك منه (قوله لأنه من بين الفساق) أي والفساق لا تقبل شهادته (قوله كما في الحديث)
وهو الطلاق والعتاق من أيمان الفساق وهذا الخبر ذكره ابن حبيب في الواضحة ولا يعرف في
كتب الحديث المشهورة (قوله وبمعنى) مجلس القاضي ثلاثاً) ابن فرحون لأنه يتجوز بذلك على
الناس ويعلمهم ما كلفه وينبغي للقاضي منعه من ذلك المجيء (قوله أي ثلاثة أيام متوالية) هذا ما يفيد مع
(قوله وأولى ثلاث مرات في يوم) هذا ما حمل عليه تب كلام المصنف لكن قصره عليه يوم
أن مجيء مجلسه ثلاثة أيام متوالية غير قاذح مع أنه قاذح كما يفيد مع (قوله بلا عذر) أي وأما
إتيانه لمجلسه ثلاث مرات في يوم لمع أو حاجة فلا يكون قاذباً (قوله لأرض حرب) أي أو
لبلاد المهج من السودان الذين تعطل فيهم السمائر الإسلامية واحترز بالتجارة من دخول أرضهم
لغناء مسلم عديم أو أدخلته الريح غلبة فلا يقدح ذلك في الشهادة (قوله أي مكث شرب الخمر)
وهل الكثرة تعتبر بالعرف أو تضر بما نسر به إدامة الشطرنج وهو مرتان في السنة تردد في ذلك
بعضهم وتعليه يفيد أن غير الولد مثله كذا في عقب وفي السكا في ابن عبد البر من جلس مجلساً واحداً مع
أهل الخمر في مجالسهم طائفاً غير مضطر سقطت شهادته وإن لم يشربها اه وهذا يقتضي أن
صفة شرب في المصنف للنسب لا للكثرة تأمل (قوله وبوطه من لا توطأ) محل رد شهادته

ثلاثة أيام متوالية لغير حاجة وأولى ثلاث مرات في يوم بلا عذر وظاهر هذا أنه إذا غلغل الأيام الثلاثة ولو يوماً لم تسقط الشهادة
(وتجارة لأرض حرب) لأنه لا يأمن الوقوع في الزنا وقبول ما لا يعمل وذلك مما يسقط المروءة وبوجب عدم المبالاة بالله يان (وسكن)
دار (مقصوبة) وكذلك استغاب بما علم غصبه (أو) سكني والد (مع ولد) له (شريب) أي مكث شرب الخمر لأن سكوتة على ذلك يمنع
قدرته على منعه أو إزالته دليل عدم مروءته (و) تبطل (يوطه من لا توطأ) لما نعى شرعي كعيب وإحرام أو هادي كعيب مطبقة

ووجوب الصلاة عليه إذا علم حرمة ذلك وإلا فلا ه عبقه (قوله وبالفاته في الصلاة) أى حيث
 كثر منه ذلك لغير حاجة وعلم أن ذلك منهى عنه وإلا فلا (قوله ولو قفلا) كذا فى نقل ابن يونس وغيره
 عن ابن كنانة واستحسنه ابن عرفة فى النقل إذا علمت أماتته فى الفرض ه بن (قوله بأنه لم يكثر
 بها) أى يستخف بقدرها وذلك محل بالمروءة (قوله وباقتراضه حجارة مثلاً) أى أو خشباً أو بوصاً
 أو غير ذلك وقوله من المسجد مثلاً أو من حبس غير مسجد والمراد باقتراض الحجارة تسلفها ورد
 مثلاً وسواء كان المسجد عامراً أو خراباً بنى بتلك الاقتاض التى اقترضها حبساً كمسجد أو غير حبس
 كدار (قوله أى التساهل فيما ذكر) أى التساهل فى فعل الوضوء والفعل والتساهل فى إخراج الزكاة
 بأن يؤخر إخراجها عن وقت الوجوب أو يخرج بعض ما يجب عليه دون بعض وهذا فيما لا يأخذها
 ساع بأن تكون لاساعى لها كالنقد وكالحرث فى زماننا بمصر أولها ساع ولم يخرج كما فى الماشية
 (تنبيه) الا غلف الذى لا عذر له فى الحثان لا تجوز شهادته لإخلال ذلك بالمروءة (قوله والحج)
 أى فإذا كان كثير المسال قويا على الحج ولم يحج وطال زمان تركه له كان ذلك جرحة فى شهادته كما
 قال سحنون فى العتية قال ابن رشد عقبه فى البيان وهذا بين لأن الحج من دعائم الاسلام الخمس
 وإنما اشتراطوا طول زمان الترك مع القدرة لاختلاف أهل العلم فى وجوبه هل على الفور أو
 التراخى فلا يكون تأخيره كبيرة إلا إذا أخره تأخيراً كثيراً غلب على الظن ضعف قواه به (قوله واستحلاف
 أيسه) أى ولو كانت اليمين متقلبة على المعتد وهذا محمول على ما بعد الوقوع وإلا فهو لا يمكن
 ابتداء من تخليفه على المشهور إلا إذا تعلق بها حق الغير كالزوج فيحلف الأب إذا ادعى فى السنة
 عارية شئ من جهاز بنته كما مر (قوله من تجريح) أى بفسق وارتكاب ما يغفل بالمروءة وقوله
 أو غير ذلك أى كجر النفعة ودفع المضرة والصيبة (قوله بعداوة) أى دنيوية بين الشاهد وللشهود
 عليه وقوله وقرابة أى بين الشاهد وللشهود له ولوزاد للصنف وشبهها كان أحسن وزاده ابن شاس
 وغيره والمراد بشبهها ما عدا الفسق إذ هو المختلف فيه فقط ونص ابن عرفة بسمع الجرح فى متوسط
 العدالة مطلقاً وفى البرز المعروف بالصالح والفضل تجريح العداوة أو القرابة أو الجرح وشبهه
 ذلك وفى قبولها بالاسفاه أى الفسق قولاً سحنون واصبغ فى العتية والواضحة وعلى قبول
 تجريحه قفى حال من يقبل منه تجريحه أربعة أقوال سحنون لا يقبل إلا من مبرز فى العدالة وظاهره
 كان التجريح بالفسق أو بغيره وقال ابن الماجشون يجرحه من هو مثله بالفسق لا من هو دونه أى
 وأما تجريحه بغير الفسق فيقبل حق من هو دونه وقال ابن عبد الحكم لا يقبل التجريح فى بين العدالة
 إلا من معروف بالعدالة أو أعدل منه وأما ما يحتاج فى اثبات عدالته للكشف عنه فلا يقبل تجريحه
 لأهل العدالة اليقينة وظاهره كان التجريح بالفسق أو بغيره وقال مطرف يجرح البرز من هو مثله
 ودونه كان التجريح بالفسق أو بغيره وهذا أحسن عند اللخمى لأن الجرح بما يكتفى به إذا علمت
 هذا علمت أن قول الصنف وجرح فى البرز بعداوة أو قرابة إشارة لقول أصبغ وإن الأولى أن
 يؤخر قوله وإن بدونه بعد قوله كثيراً فيقول كغيرهما وإن بدونه على المختار وتعلم أن الذى اختاره
 اللخمى قول مطرف لا قول سحنون خلافاً للشارح والحاصل أن مطرفاً يقول البرز يجرحه
 من هو مثله أو دونه ولو بالفسق واختاره اللخمى وأما سحنون فهو وإن قال البرز يجرحه
 بالفسق لكن يقول لا يجرحه إلا مبرز فى العدالة مثله قال ابن رعد وعمل الخلاف المذكور
 إذا نصوا على الجرحه وأما لو قالوا هو غير عدل ولا جائز الشهادة فلا يقبل ذلك إلا من
 المبرزين فى العدالة العارفين بوجوه التعديل والتجريح اتفاقاً انظر بن (قوله وإن ثبت القدح الخ)

(وبالفاته فى الصلاة) ولو
 تسلاً لأنه يؤذن بأنه لم
 يكثر بها أو لى تأخيرها
 من وقتها الاختيارى بلا
 عذر شرعى (وباقتراضه
 حجارة) مثلاً (من)
 حجارة (المسجد) مثلاً
 ليفي بها أو يرم بها داره
 مثلاً مع علمه بحرمة ذلك
 (وعدم إحكام) أى اتقان
 (الوضوء والفعل والزكاة
 لمن لزمته) أى التساهل
 فيما ذكر ولا مفهوم لما ذكر
 بل التساهل فى غيرها
 كالتييم والصيام والحج
 كذلك (ويصح زرد
 وطينور) وزمار ونحوها
 من جميع آلات اللامى
 مسقط للشهادة (واستحلاف
 أيسه) أو أنه فى دين عليها
 انكراه وحلفها بالفصل
 (وإذا شهد الشاهد عند
 القاضى وأعذر للشود
 عليه فى ذلك الشاهد) (قريح)
 أى قبل القدح (فى) الشاهد
 (المتوسط) فى العدالة
 وأخرى من دونه (بكل)
 أى بكل قاذح من تجريح
 أو قرابة أو عداوة أو غير
 ذلك (و) قدح (فى) الشاهد
 (البرز) فى العدالة (بعداوة
 وقرابة) فقط والواو
 بمعنى أو (وإن)
 ثبت القدح (بدونه)
 أى بشاهد دون البرز
 فى العدالة إذا لا يشترط

فيمن قدح بذلك في البرز أن يكون مبرزاً مثله وأما القودح بغير القرابة والعداوة فلا يسمع قدحه إذا أراد أن يشته بالبيئة وقال الشيخ هو كالتوسط بقدح فيه بكل قودح واليه أشار بقوله (كثيرهما) أي كما يقدح في البرز بغيرهما (على المختار) من الخلاف وهو قول سحنون ورجح لأن الجرح مما يكتمه الانسان في نفسه فلا يكاد يطلع عليه الا بعض الافراد فمن علم شيئاً كان شهادة عنده يؤديها كسائر الشهادات (وزوال العداوة والفسق به) من شاهد ردت شهادته بأحدهما (١٨٣) وأراد الشهادة ثانياً بحق غير الأول

يعرف (بما) أي بقرائن (يغلب على الظن) زوالها بها ففي العداوة يرجوعها لما كان عليه من المحبة فليس فيه تهمة الحرص على إزالة نقص فيأرد فيه من العداوة وفي الفسق بالتوبة المستمرة واتصافه بصفة أهل الخير والصالح على ما تقتضيه غلبة الظن (بلاحد) بمن مخصوص كسنة أشهر أو سنة كقيل بكل (ومن) أي والشخص الذي (امتعت) الشهادة (له) لتعوي قرابة مؤكدة كالأب (لم يرك) ممنوع الشهادة (شاهد) أي شاهد من منعت الشهادة يعني أن من منعت شهادتك له كما يك لم يجوز أن تزي من شهد له بحق لأنك تجرحه بذلك فضا (و) لم (يجرح شاهداً عليه) بحق لأنه يدفع عنه بذلك ضرراً لقوله ويجرح عطف على يرك (ومن) أي والشخص الذي (امتعت) شهادتك (عليه) لعداوة بينكما (فالعكس) أي لا يجوز لك تجرح من شهد ولا

أي هذا إذا حصل القدح فيه من مثله أو ممن هو أعلى منه بل وإن حصل القدح فيه من دونه لبقاء بمعنى من أي وإن كان القادح في البرز دون ذلك البرز في العداوة (قوله فيمن قدح بذلك) أي بالعداوة أو القرابة (قوله بغير القرابة والعداوة) أي بأن قدح فيه بالفسق وأراد أن يشته وقوله فلا يسمع قدحه أي كما قل أصح في الواضحة البرز لا يجرح بالفسق (قوله وزوال العداوة الخ) حاصله أن الشاهد إذا شهد بشيء ثم ردت شهادته لعداوة أو فسق ثم زالتا منه وشهد بحق آخر فاتها تقبل شهادته إذا علم زوالها منه ويعلم ذلك بالقرائن التي يغلب على الظن زوالها بها (قوله بحق غير الأول) أي وأما لو أراد الشهادة بالأول فلا تقبل منه بحال لأنها قد ردت أولاً لما منع فلا تقبل بعد زوال المانع فيما ردت فيه لقوله فيما مر ولا إن حرص على إزالة نقص (قوله فليس فيه تهمة الخ) أي فليس في رجوعهما لحالهما تهمة الخ ولو قال فليس في الشهادة بعد رجوعهما لحالهما تهمة الحرص الخ كان أولى وإن لم يكن في الشهادة المذكورة تهمة الحرص على إزالة النقص لان الحرص على إزالة النقص إنما يكون بأداء الشهادة بعد زوال المانع فيما ردت فيه قبل ذلك لأجله وأما أدائها بعد زوال المانع في غير مارد فيه فليس فيه التهمة المذكورة (قوله لم يرك ممنوع الخ) أشار الشارح إلى أن ضمير الفعل عائد على من (قوله تجرحه بذلك) أن تزكيتك لشاهده (قوله أي لا يجوز لك تجرح من شهد له) هذا التفسير بناء على أن المراد بالعكس العكس في التصور (قوله أي يرك الخ) أي يجوز أن يرك شاهده ويجوز أن يجرح شاهداً عليه (قوله ثم استثنى الخ) أشار بهذا إلى أن قول للصف إلا الصبيان مستثنى من معنى الكلام السابق فكأنه قيل لا بد في الشهادة من وجود الشروط وانتفاء للوائح إلا شهادة الصبيان فإنه لا يشترط فيها جميع ذلك ويحتمل أنه مستثنى من مفهوم ما تقدم أي فإن انتفت الشروط من البلوغ ونحوه لم تصح الشهادة إلا الصبيان وعلى كلا الوجهين فلا استثناء متصل أما على الثاني فظاهر وأما على الأول فلأن الموضوع يؤخذ عاماً أي مطلق شهادة ويحتمل أن يكون مستثنى من المنطوق أي منطوق قوله العدل حر مسلم بالغ بلا فسق وجرح الخ وعلى هذا فيكون الاستثناء منقطعاً ثم إنه على التقاطع فالنصب متعين على لغة الحجازيين وأما على الاتصال فالمستثنى منه غير مذكور فإن قدر مرفوعاً جاز رفع المستثنى اتباعاً وجاز نصبه على الاستثناء أي لا تجوز شهادة فاقد الشروط إلا الصبيان وإن قدر مجروراً جاز جر المستثنى اتباعاً ونصبه على الاستثناء (قوله في شيء خاص) أي وهو القتل والجرح (قوله لانساء في كمرس) سقوط شهادتهم في كمرس ظاهر الجلاب أنه المذهب كما في ابن عرفة وصححه ابن الحاجب وجهه في التوضيح هو المشهور وقال فيه والفرق للجمهور أن شهادة الصبيان على خلاف الأصل فلا يجوز القياس عليها ابن (قوله وأشار الخ) في هذا الدخول إشارة إلى أن قول للصف في جرح أو قتل متعلق بالأمرين

تزكية من شهد عليه لما فيه من جلاب المضرة لعدوك في الحالتين ويحتمل أن يراد بالعكس عكس الحكم السابق أي يرك شاهده ويجرح شاهداً عليه ثم استثنى مما أفاده كلامه السابق من أنه لا تقبل شادة من استثنى عنه شرط الشهادة أو قام به ما نهيها قوله (إلا الصبيان) فتقبل شهادتهم في شيء خاص بشروط (لانساء) بالنصب عطف على الصبيان (في كمرس) أي في اجتماعهم في عرس ونحوه كالحام والولية والمآثم بفتح الليم والتاء الفوقية بينهما همزة ساكنة الحزن وأشار إلى ما قبله في الشهادة من الصبيان دون النساء بقوله (في جرح

أَوْ تَحْلِي) بلا قسامة في شهادتهم إذ لا قصاص عليهم وإنما عليهم الدية في العمد والخطأ وأصل القسامة في القصاص فإذا انتفت في عمدهم اعتكفت في خطئهم والجرح بفتح (١٨٤) الجيم بدليل قرنه بالقتل وإنما نص على النساء لدفع توهم إلحاقهن بالصبيان والفرق

أن اجتماعهم غير مشروع بخلاف الصبيان فإنه مطلوب لتدريسهم على تعلم الرمي والصراع ونحوها مما يؤصلهم على حمل السلاح والسكر والفرق ولم تجلب منهم حينئذ والقالب عدم حضور الكبار معهم لأدنى عدم القبول إلى هدر دماهم وأشار بشروط قبول شهادتهم بقوله (والشاهد) منهم (حر) وتضمن ذلك لغتراط إسلامه فلا تقل من رقيق أو كافر (عز) لأن غيره لا يضبط ما يقول وأن يكون ابن عشرين وهذا لا يفهم من كلامه لأن شأن من دونها لا يثبت على كلام (ذكر) لأنني ولو تعددت (تعدد) إثبات فأكثر (ليس بدو) للشهود عليه (ولا قهر) للشهود له ولو بدت القرابة كابن العم (ولا خلاف بينهم) فإن اختلفوا بأن قال بعضهم بقتله فلان وقال غيره بل فلان لم تقبل (و) لا (فرقة) فإن تفرقوا لم تجلب لأن التفرق مظنة

الصبيان والنساء الأول على جهة الإثبات أي إلا الصبيان فتجوز شهادتهم في قتل أو جرح فقط فلا تصح شهادتهم في الأموال والثاني على جهة النفي أي لاشهادة النساء في حال اجتماعهم في كعرس فلا تجوز في قتل أو جرح ومقتضاه أنه تصح شهادة النساء في حال اجتماعهم في مال ولو كان اجتماعهم في كعرس والصرح به أنه لا تقبل شهادتهم في شيء في حال اجتماعهم لأن اجتماعهم غير مشروع (قوله أو قتل) ابن عرفة الباجي إذا جوزنا شهادة الصبيان في القتل فقال غير واحد من أصحاب مالك لا تقبل فيه حتى يشهد العدول على رؤية البدن مقتولا فلو شهدوا أن ابن فلان قتل ابن فلان ورماه في البحر لم تقبل الشهادة (قوله وأصل القسامة في القصاص الخ) فيه أنه سيأتي للمصنف أنه غلظها في الخطأ من يرث، والحاصل أن ما ذكره من عدم القسامة مع شهادة الصبيان وأن اللازم إنما هو الدية في العمد والخطأ مسلم وأما التعليل بقوله إذ لا قصاص عليهم والقسامة إنما تكون في القصاص ففيه نظر (قوله لدفع توهم الخ) الأولى ردأ على من قال بإلحاقهم بالصبيان (قوله غير مشروع) أي وحينئذ فهو قاذح في عدااتهم واغتر في لا يظهر للرجال كالولادة للضرورة (قوله فلو لم تقبل منهم) أي بعضهم على بعض (قوله حينئذ) أي حين اجتماعهم (قوله لأدنى عدم القبول إلى هدر دماهم) أي فلذا أجازها مالك وجماعة من الصحابة منهم على معاوية (قوله والشاهد حر الخ) ذكر المصنف هذه الأوصاف وهي الحرية والإسلام والتمييز والذكورة للشاهد يدل على أنها لا تشتط في الشهود بقتله أو جرحه ولا في الشهود عليه منهم وإلا لم يكن لتخصيص الشاهد بذلك فائدة، ثم يؤخذ من كلام الشارح فيما يأتي اعتبار الحرية في الشهود بقتله أو جرحه وإلا كان مالا وشهادة الصبيان غير مقبولة في المال (قوله وتضمن ذلك) أي اشتراط حرية الصبي اشتراط إسلامه وذلك لأن عدم قبول شهادة العبد إنما هو لرقه الذي هو أثر الكفر والكافر المتمحض الكفر أولى في عدم القبول (قوله وأن يكون ابن عشرين) أي فأكثر لا ما قل عنها إلا ما قاربها كافي للدونة (قوله لأنني) أي فلا تجوز شهادتها ولو تعددت وإن كثرت ولو كان معهم ذكر وهذا يفيد أن لفظ صبيان يستعمل في الإناث أيضاً (قوله ليس بعدو للشهود عليه) أي سواء كانت العداوة بين الصبيان أنفسهم أو بين آبائهم والظاهر أن مطلق العداوة هنا مضرة سواء كانت دنيوية أو دينية لشدة تأثيرها عند الصبيان وضمف شهادتهم بكونها خلاف الأصل (قوله ولا خلاف بينهم) خلاف اسم مصدر أطلقه وأراد به الصدر وهو الاختلاف ولو عبر به لكان أحسن لأنه يتوهم من لفظه أنه لا بد من اجتماعهم على الشهادة مع أنه يكفي اثنان منهم إلا أن يقال الراد ولا خلاف بين الشاهدين منهم (قوله وفرقة) بالنصب على محمل اسم لا بعد دخول الناسخ ولا يصح بناؤه على الفتح لأن حرف العطف غير المقترب لا يمنع من تركيه مع لا (قوله إلا أن يشهد عليهم) أي إلا أن يشهد عدول على ما نطقوا به قبل الفرقة (قوله فإن شهد عدول) أي على ما نطقوا به قبل تفرقهم أي ثم تفرقوا قبلت (قوله وسواء كان البالغ ذكراً أو أنثى حراً أو عبداً الخ) قد حكى الخلاف فيما إذا كان بينهم كبير غير عدل عن لا تقبل شهادته كالكافر والفاسق والعبد هل يضر حضوره في شهادتهم أولا الأول قول الأخوين وأصغ والثاني عزاه ابن يونس وأبو الحسن

لأن

التعليم (إلا أن يشهد عليهم قبلها) أي الفرقة فإن

شهد عدول قبل تفرقهم على ما نطقوا به قبلت (ولم يحضر) بينهم (كبير) أي بالغ وقت القتل أو الجرح فإن حضر وقته أو جمعه بحيث يمكن تعليمهم لم تجلب وسواء كان البالغ ذكراً أو أنثى حراً أو عبداً مسلماً أو كافراً واحداً أو متعدداً ثم

إن حصر عدلان، وقت القتل أو الجرح فالعبرة بشهادتهما (أو) لم (يشهد عليه) أى على الكبير للصغير (أوله) أى الكبير على الصغير فلا بد من شهادة بعضهم لبعض على بعض وبقي من الشروط أن لا يكون الشاهد (١٨٥) منهم مشهوراً بالكذب وعلم من

قوله في جرح أو قتل عدم شهادتهم في المال وظاهره ولو كان المال عبد أمهم جرح أو قتل فلا تقبل (ولا يندح) في شهادتهم بالشروط المذكورة (رجوعهم) عنها قبل الحكم أو بعده (ولا تجرحهم) من غيرهم أو من بعضهم لبعض إلا بالكذب في مجرب به ولا فرغ من ذكر شروط الشهادة وموانعها شرع يشكم على مراتبها وهي أربعة عدلان أو عدل وامرئان أو امرئان وبدأ بالاولى فقال (ولا زنا ولا سواها) أي للشهادة على فعلهما (أربعة) من البهائم وأنها على الاقرار بهما فكفى عدلان ولمسا كانته الفضيحة فهما أشنع من سائر المعاصي شدد الشارع فيهما طلباً لاستريشهم عند الحاكم (بوقت) أي يجتمعون لهما في وقت واحد وفرقوا بهد كما يأتي (ورؤيا اتحاد) واتحاد الرؤيا بأن يروا جميعاً في وقت واحد فلا بد من اتحاد وقت للأداء واتحاد وقت التحمل ومن اتحاد

لأبن المواز والخلاف مبنى على الخلاف في علة بطلان شهادتهم بحضور الكبير بينهم فان عدلان بطلان شهادتهم بخوف تعليمهم ضر حضوره وان علة بارتفاع الضرورة لشهادتهم فلا يضر حضوره لان الضرورة لم ترتفع بحضور غير العدل فان كان الكبير الذي حضر بينهم عدلان فلا أدري من رماه ثبتت شهادة الصبيان وإلا لم تقبل شهادتهم اتفاقاً إذا كانت مجرح سواء قاتلوا العلة في بطلان شهادتهم بحضور الكبير خوف تعليمهم أو قلنا دفع الضرورة لشهادتهم لأن العدل الواحد يكفي في الجرح مع يمين المدعى وان كانت الشهادة بقتل فلا تبطل شهادة الصبيان بناء على التعليل الثاني لأن الضرورة لم ترتفع إذ لا يكفي العدل الواحد في القتل أما على أن العلة خوف تعليمهم فالبطلان (قوله) ان حضر عدلان) أى كبيران عدلان (قوله) أو لم يشهد عليه أوله) أى وأما لو شهد الصبيان بأن هذا الكبير هو القاتل للصغير أو أن الصغير هو القاتل للكبير لم تقبل شهادتهم (قوله) وبقي من الشروط (الخ) أى وبقي أيضاً منها أن يكون الشاهد من جملة الصبيان المجتمعين لا صبي مر عليهم كافي الميج (قوله) رجوعهم) أى الصبيان وأما لو تأخر الحكم لبلوغهم ثم رجعوا بعده لقبل رجوعهم (قوله) ولا تجرحهم) أى لعدم تكليفهم الذي هو رأس أو صاف العدالة (قوله) وهي أربعة) بقيت خامسة وهي ذكر فقط أو أنق فقط في مسألة اثبات الخلطة المثبتة لليمين (قوله) فكفى عدلان) فيه أنه لا يحتاج إلى الشهادة على الاقرار على ما مضى عليه المصنف من أن القرب بالزنا يقبل رجوعه ولو لم يأت بشبهة كما قال ابن القاسم وحينئذ فالقرب بالزنا أو اللواط ان استمر على اقراره حد ولا يحتاج لينة على اقراره وان رجع عن اقراره لم يحد ولا عبرة بالينة الشاهدة باقراره الا أن يقال كلام الشارع مبنى على قول من يقول إن القرب بالزنا لا يقبل رجوعه على أنه اذا استمر على اقراره وأعلم الحاكم بذلك فلا يجوز للحاكم حمله الا إذا شهد على اقراره عند الحاكم عدلان كما مر (قوله) أشنع من سائر المعاصي) أى وان كان القتل أشد منها (قوله) شدد الشارع فيها) فجعل كلا منهما لا يثبت إلا بشهادة أربعة وقيل إنه لما كان كل منهما لا يتصور إلا بين اثنين اشترط أربعة ليكون على كل واحد اثنان وقيل لما كان الشهود مأمورين بالستر ولم يفعلوا غلظ عليهم في ذلك ستراً من الله على عباده (قوله) بوقت) متعلق بمحذوف صفة لأربعة أى يشهدون بوقت بمعنى أنهم يجتمعون لأداء الشهادة في وقت (قوله) ورؤيا) عطف على وقت والباء في الأول بمعنى في حقيقة وفي الثاني بالعطف بمعنى في مجازاً وقوله اتحاد صفة لوقت ورؤيا أى يذهبون لأداء الشهادة في وقت واحد بأن يذهبوا جميعاً لأدائها وان فروا بعد ذلك عند الأداء ويشهدون برؤيا أى ويتحملون الشهادة برؤيا واحدة بأن يروا دفعة أو متعاقباً مع الاتصال كما في بن (قوله) بأن يروا جميعاً في وقت واحد) هذا صادق بما إذا رآوا الله كفي الفرج دفعة واحدة بأن اجتمع الاربعة ونظر وادفعة وصادق بما إذا رآوا متعاقبين مع الاتصال بأن نظروا من كوة مثلاً واحداً بعد واحد في لحظة متصلة وكلام المواق يقتضى كفاية كل من الامرين (قوله) فلا بد من اتحاد وقت الاداء) أى من اتحاد وقت الاجتماع للأداء (قوله) ومن اتحاد الرؤيا الخ) الاولى أن يقول ولا بد من اتفاقهم على كيفية الزنا من كونه من اضطجاع أو قيام الخ لان ما ذكر ليس كيفية للرؤيا ولا من اتحاد الرؤيا خلافاً لما ذكره الشارع فتأمل (قوله) وفرقوا) أى عند الأداء بعد اتیانهم محل الحاكم جميعاً

﴿٢٨﴾ - دسوقي - مع - الرؤيا لاتحاد كيفيةها من اضطجاع أو قيام أو هبوطها أو نحتها واتحاد مكانها ككونهما في ركني البيت الشرقي أو الغربي أو وسطه ونحو ذلك ولا بد من ذكر ذلك كله لاحكام بعد تفريقهم كما قال (وتفرقوا) وجوباً في الزنا (فقط) دون غيره ليسأل كل واحد على حدته كيف رأى وفي أي وقت رأى وفي أي مكان رأى فان اختلفوا أو بعضهم بطلت وحدوا

(و) يشهدون (أنه أدخل فرجه (١٨٦) في فرجها) أى رأوا ذلك ويزيدون وجوباً وقيل ندباً كالمرود في المسكحة زيادة

في التشديد وطلب الحصول
الستر (و) جاز (لكل)
منهم وقت التحمل (النظر
للعورة) قصد أعلم كيف
يؤدي الشهادة وعمل
الجواز إذا كانوا أربعة
عدولاً وإلا فلا يجوز لعدم
قبول الشهادة من غيرهم
وإنما يجوز وارؤية العورة
هنا ومنعها النساء عند
اختلاف الزوجين في
عيوب الفرج وجعلوا
للرأة صدقة ولا ينظرها
النساء لأنهم لما شددوا على
همود الزنا ما لم يشددوا
على غيرهم أباحوا لهم ذلك
لتم لهم الشهادة (و ندب)
للحاكم (سؤالهم) عماليس
شرط في الشهادة فهو هل
كانا راقدين أولاً وهل
كانا في الجانب الشرقي أو
الغربي بناء على أن ذلك
ليس شرطاً فيها وهو قول
ونحو ذلك وأما ما كان
شرطاً فيها فلا بد من سؤاله
عنه وجوباً كالمرود في
المسكحة على قول وكأعاد
الرؤية (كالسرقة) يندب
سؤال الشاهدين (ماهى) أى
من أى نوع هى (و كيف
أخذت) أى على أى حالة
أخذت ليتوصل بذلك
إلى قطع البداء وعدمه وذكر
للرربة الثانية بقوله (و كما
ليس عالى ولا آتلى)
أى راجع (له) أى لقال (كتمق) وطلاق غير خلع ووصية بنهر مال (و رجة) ادعتها على زوجها المنكر

(قوله وأنه أدخل فرجه الخ) عطف على بوقت أى يشهدون في وقت وأنه أدخل الخ كأشار له الشارح
(قوله أى رأوا ذلك) الأولى أو أنهم رأوا ذلك أى فرجه في فرجها فلا مفهوم لما ذكره المصنف بل
المدار على ما يدل على التيقن والتثبت (قوله ويزيدون وجوباً) أى كما قال بهرام والمواق وقوله وقيل
ندباً أى كما قل البساطى (قوله زيادة في التشديد أى عليهم لعلمهم بتركون الشهادة (قوله وطلب الحصول
الستر) عطف على معلول أى وإنما زيد في التشديد عليهم طلباً الخ (قوله وجاز لسل الخ) المراد
بالجواز الإذن لأن ذلك مطلوب لأن الشهادة على الوجه المذكور تتوقف على النظر لها وإنشأ من هذا
جواب عما يقال كيف تصح الشهادة على الوجه المذكور مع أن النظر للعورة معصية وحاصل
الجواب لا نسلم أنه معصية بل مأذون فيه لتوقف الشهادة عليه وقوله ولكل النظر للعورة
ظاهره ولو قدروا على منعهم من فعل الزنا ابتداءً ولا يقدح فيهم الاقرار على الزنا كما في غيره
وكانهم اغتفروا سرعة الرفع خشية إحداث عداوة في النفس مع إثبات الحد لكن الذى فى ابن عرفة
أهم إذا قدروا على منعهم من فعل الزنا ابتداءً فلا يجوز لهم النظر للعورة لبطان شهادتهم ببعضهم
بسبب عدم منعهم منه ابتداءً ونحوه لابن رشد كما في بن (قوله لأنهم لما شددوا الخ) قد فرق ابن عرفة
بثلاثة أوجه غير هذا الأول أن الحد حق لله وثبوت العيب حق للآدمى وحق الله أكد لقوله في
المدونة فيمن سرق رقط عيين رجل عمداً يقطع للسرقة ويسقط القصاص الثانى أن ما لأجله
النظر وهو الزنا محقق الوجود أو راجحه وثبوت العيب محتمل على السواء الثالث أن للنظر إليه
في الزنا إنما هو مغيب الحشفة ولا يستلزم ذلك من الاحاطة بالنظر للفرج ما يستلزمه النظر للعيب اهـ بن
(قوله هل كانا) أى وقت الزنا (قوله بناء على أن ذلك) أى ذكر ذلك في الشهادة ليس شرطاً فيها
أى وهو قول ابن رشد كما في نقل ابن عرفة وقيل إنه واجب وهو الذى حمل عليه أبو الحسن قول
للسدونة وينبى الخ واعلم أنه إذا سأله عن ذلك واختلفوا في الجواب بطلت شهادتهم على كلا
القولين (قوله على أى حالة أخذت) أى في ليل أو نهار وأين ذهبوا بها (قوله كتمق الخ) مثل بثلاثة
أمثلة إشارة إلى أنه لا فرق بين كون الشهود عليه عقداً لازماً لا يحتاج لعاقدين كالتق فانه عقد
لازم والسيد فيه كاف أو عقداً يفتر لعاقدين كالكتابة أو كان غير عقد وفيه إدخال في ملك كالرجمة
ومثلها الاستلحاق والاسلام فإذا ادعى وله أن أباه استلحقه وإخوته مثلاً ينكرون ذلك فلا بد
من شاهدين أو ادعى أن فلانا النصراني أسلم قبل موته لأجل أن يرثه أو لأجل أن يصلى عليه
فلا بد من شاهدين وقوله كتمق أى ادعاه البعد على سيده وهو ينكر أو ادعت المرأة أن زوجها
طلقها وهو ينكر فلا بد من عدلين (قوله وطلاق غير خلع) إنما أخرج الخلع لعدم انخراطه
في القسم الأول المثل له بالتق وهو العقد اللازم الذى لا يفتر لعاقدين لأن الخلع من قبيل العقود
التي تفتر لعاقدين كالكتابة فإذا ادعت أنه خالها بعشرة وهو ينكر ذلك من أصله فلا بد
من شاهدين وأما قدر الخلع فعلى أصل اللابيات وكذا كون الطلاق بخلع بعد الاتفاق على الطلاق
(قوله ووصية بنهر مال) أى كالوصية على النظر في أولاده أو تزويج بئانه أو قسم تركته على الورثة
ومثل التق وما معه العفو عن القصاص لأنه عقد لازم لا يتوقف على عاقدين بل يكفي العاقي
(قوله ادعتها على زوجها المنكر) أى فلا بد لثبوت مادعته من شاهدين وأما ادعاء الزوج الرجعة
فإن كان في المدة فهو مقبول وإن ادعى بعدها أنه كان راجعاً فيها وأنكرت فلا تقبل دعواه إلا بعدلين
يشهدان على حصول الرجعة في المدة فالصواب إطلاق قول المصنف أو رجعة أى ادعتها الزوجة

(وكتابة) ونكاح ووكالة في غير مال (عدلان) وذكر المرتبة الثالثة بقوله (وإلا) بأن كان الشهود به مالا أو آيالة (فعدل وامرأتين) عدلتان (أو أحدهما) أي عدل فقط وامرأتان فقط (يمين) أي مع يمين للشهود (كأجل) ادعاء المشتري وخالفه البائع ومثله اختلاها في البيع أو قبض الثمن فثبت بعدلين أو عدل وامرأتين أو أحدهما يمين (وخيار) ادعاء المشتري ونازعه البائع لأيلولته للمال (وشفعة) ادعى المشتري إسقاط الشفيع لها وخالفه الشفيع وكذا إذا مضت (١٨٧) مدة وادعى الشفيع الغية عند العقد

(وإجارة) كان يقول المستأجر أجرتني بكذا أو لمدة كذا أو نحو ذلك وخالفه الآخر (وجرح خطأ) ادعاء المجرع على منكروه (أو جرح مال) عمداً كجائفة (وأداء) نجوم (كتابة) ادعاء العبد على سيده المنكر فيحلف العبد مع شاهد (وإيصال بتصرف فيه) أي في المال بعد موت الموصي كأن يدعى أنه جعله وصياً على أن يفرق من ماله كذا على الفقراء أو يبيع به عنه أو يوفي به دينه وكذا في حياته لكنها تكون وكالة واستشكل ثبوت هذين بالعدل أو المرأتين مع اليمين بأنه لا يحلف أحد ليستحق غيره فالقياس أن لا يثبتا إلا بيمينين أو عدلين وأنجب بأن محل ثبوتهما مع اليمين إذا كان فيهما نفع للموصي أو الوكيل كما إذا كاتب بأجرة أو رهن كدعوى أنه وكله على قبض سلعة ليجعلها عنده رهناً في دينه

أو ادعاء الزوج ويقيده بما إذا كانت دعواه بعد العدة خلافاً للشارح حيث قصر كلام المصنف على دعواها فظاهرها أن دعوى الزوج مقبولة مطلقاً وليس كذلك كما علمت (قوله وكتابة) كأن يدعى العبد أن سيده كاتبه بكذا والسيد ينكر كتابته من أصلها فلا تثبت دعوى العبد إلا بعدلين (قوله ونكاح) كأن يدعى أنه تزوج فلانة وهي تنكر فلا تثبت دعواه إلا بعدلين (قوله ووكالة في غير مال) أي كأن يدعى أنه وكيل لفلانة ليزوجها فلان من عدلين يشهدان له بذلك (قوله وأحدهما يمين) أطلق المصنف وغيره في قبول الشاهد مع اليمين فظاهرها سواء كان ذلك الشاهد مبرزاً في العدالة أم لا وهو قول بعضهم وإرضاء بن وقيل لا بد أن يكون مبرزاً (قوله كأجل) أي ثمن مبيع ادعاء المشتري وأنكره البائع وادعى أن الثمن حال غير موجد وكذا إذا انفق على الأجل واختلفا في قدره فقول للمصنف كأجل أي وقع الاختلاف بين التبايعين في أصله أو في قدره (قوله اختلاهما في البيع) أي بأن ادعاء أحدهما وأنكره الثاني (قوله لأيلولته لمال) أي وذلك لقلة الثمن وكثرته في البت والخيار (قوله وادعى الشفيع الغية عند العقد) أي والمشتري يدعى أنه أسقط الشفعة وأنه كان حاضراً (قوله أو نحو ذلك) أي كأن يقول أجرتني كذا وخالفه المالك وقال لم وأجرك هذا الشيء والحاصل أن النزاع إما في أصل الإجارة أو في قدر الأجرة أو لمدة (قوله أو مال) عطف على خطأ وأضيف الجرح للمال لعدم القصاص فيه لكونه من المتألف كجائفة ومأمومة (قوله وأداء نجوم كتابة) أي أدى كلها أو بعضها فإذا ادعى العبد على سيده وأنكر السيد القبض حلف العبد مع شاهده حتى في النجم الأخير وإن أدى لاعتق (قوله ثبوت هذين) أي الوصية والوكالة (قوله فالقياس أن لا يثبتا إلا بعدلين) أي أو بعدل وامرأتين (قوله حلف الحي) أي حلف للوكل والموصي إن كان حياً فإن كان ميتاً بطلت بنكول الوصي (قوله فلا يثبت إلا بعدلين أو عدل وامرأتين لا بأحدهما مع يمين) نظير ذلك الوقف إذا كان على غير معين فإنه لا يثبت إلا بشاهدين أو بشاهد وامرأتين لا بأحدهما مع يمين لانه لا يتعين مستحق حتى يحلف مع أحدهما وإنما يحلف في الحقوق من يستحق وأما لو كان الوقف على معين فإنه يثبت بشاهدين وبشاهد وامرأتين وبأحدهما مع يمين (قوله وأما مطلق أنه وصي الخ) تحصل من كلامه أولاً وآخر أن دعوى أنه وصي أو وكيل من غير تقييد بمال أو غيره وكذا دعوى أنه وصي في غير المال كالنظر في أحوال أولاده أو تزويج بناته لا تثبت إلا بعدلين وأما دعوى أنه وكيل أو وصي على التصرف في المال فإن كان تقع يعود على الوصي أو الوكيل كفى العدل أو المرأتان مع يمين من أحدهما فإن لم يكن تقع يعود عليه فلا يثبت إلا بعدلين أو عدل وامرأتين (قوله فإن ذلك يكفي مع اليمين) هذا هو للتمد خلافاً لما شهروه ابن الحاجب من اشتراط عدلين انظر بن (قوله كسراء زوجته الخ) أتى في هذه المسائل الثلاثة بكاف التشبيه ولم يعطفها كالتى قبلها على كأجل لان الشهود به في الثالثة ليس مالا ولا آيالة قطعاً والاثنتان قبلها المشهود به فيهما مال ويؤدي لما ليس بمال كما يبين فيما يأتي (قوله أي ادعى أنه اشتراها من سيدها الخ) أي وكذا عكسه

الذى له على الموكل أو الميت الموصى له بذلك فإن حلف الوكيل أو الوصي مع عدل أو امرأتين ثبت له ذلك فإن نكل حلف الحي وإلا بطلت بنكول الوصي وأما دعوى أنه وصي أو وكيل على التصرف في المال من غير تقع يعود عليه فلا يثبت إلا بعدلين أو عدل وامرأتين لا بأحدهما مع يمين وأما مطلق أنه وصي بلا قيد مال أو غيره فلا بد من العدلين كطلق وكيل (أو بأنه حكم له به) أي بالمال وهذا عطف على المعنى أي كالشهادة بأجل أو بأنه حكم له به أي أن من حكم له بمال ثم أراد أخذه في غير محل الحكم أو بعد موت الحاكم وعنده شاهد أو امرأتان على حكم الحاكم به فإن ذلك يكفي مع اليمين (كسراء زوجته) القن أي ادعى أنه اشتراها من سيدها وأنكر السيد

فيكفي زوجها الشاهد أو المراتان مع البين (وتقدم دين عتقا) ادعاه الغريم على سيد العبد المدعى بتقديم العتق فيكفي الغريم الشاهد أو المراتان مع البين ويصل العتق ويبيع (٩٨٨) في الدين (وقصاص في جرح) عهديت بحدل وامرأتين أو أحدهما مع البين

وهذه إحدى المستحسنات الأربع إذ هي ليست بمال ولا آيلة ثم ذكر المرتبة الرابعة بقوله (ولم لا يظهر للرجال امرأتان) حدثان (كولادة) شهدتا بها ولو لم يحضر شخص المولود (وعيب فرج) في أمة اختلف في البائع والمشتري كحرة ادعاه زوجها وأنكرت ورضيت برؤية المراتين والإفهي مصدقة كالمهر في عيوب الزوجين (واستهلال) لمولود أو عدمه وكذا ذكرته أو نفوته ويترتب على ذلك الإرث وعدمه (وحض) في أمة وأما الحرة لمصدق كإدعاه المصنف (ونكاح بعد موت) هذا وما جده مما يقبل فيه الحدل والمرأتان أو أحدهما مع عين فضة أن يكون متحدا على قوله ولما لا يظهر للرجال امرأتان وقوله جد موت متعلق بمقتدر أي شهد به بموت والمعن أن امرأة ادعت بحدوت رجل أنه تزوجها بحدائق معلوم وأقامت على ذلك شاهداً أو امرأتين أو أحدهما وحلفت معه

وهو ما إذا ادعى السيد أن زوجها اشتراها منه وأنكر الزوج الشراء فيكفي المدعى شاهد وامرأتان أو أحدهما يمين فالمشهود به في هذا الفرع هو البيع وهو مال ويؤدي لما ليس بمال وهو فسخ النكاح (قوله فيكفي زوجها الشاهد الخ) أي ويثبت الملك وبفسخ النكاح (قوله ادعاه الغريم الخ) أي وأما العتق بالكسر إذا أراد رد العتق وأقام شاهداً على تقدم الدين على العتق فإنه لا يكفي ذلك ولا بد من شاهدين وكذلك العتق بالفتح إذا ادعى تقدم عتقه على الدين فلا بد من شاهدين (قوله فيكفي الغريم الشاهد أو المراتان) أي فيشهد كل منهما بتقدم الدين على العتق وهذا مال ويؤدي لما ليس بمال وهو ورد العتق (قوله وقصاص في جرح عمدا) استغنى عن هذا وما أمر أن الجرح سواء كان خطأ أو عمدا فيه مال كاللدي في النكاح أو عمدا فيه القصاص يثبت بحدل وامرأتين وبأحدهما مع عين (قوله وهذه إحدى المستحسنات الأربع) أي التي انفرد بها مالك ثانياً آتلة الإيهام فيها خمس من الإبل ثلثها ثبوت الشفعة في الثمار رابعها ثبوت الشفعة في البنيان الكائن في الأرض للوقونة اهـ (فرع) لو قام شاهد لشخص أصم أبكم بدين ورثه عن أبيه فهذا لا يمكن أن يحلف مع شاهده وحيفت فيحلف المدعى عليه وبقي الدين سيد ذلك للمدعى عليه إلى أن يزول للانع فيحلف فان لم يزل حتى مات انتقل الحق لوارثه مع الشاهد أو على وارث المدعى عليه كذا يظهر فان مات الشاهد فان كانت شهادته كتبت أو أداها أو شهد بها عدلان عمل بها وإفلا (قوله كولد) أي لحرة أو أمة وتجب أمومة الولد لها بطريق التبعية ما لم يدع السيد استبراء لميطاً بعده (قوله ولو لم يحضر شخص المولود) أي بخلاف شهادة الصبيان فلا تقبل بالقتل إلا إذا شاهدت المدول البدن مقتولا لأن شهادتهم على خلاف الأصل بخلاف النساء فان لمن أصلا في الشهادة بالنسبة للأموال (قوله والا) أي والاقتل ورضيت فلا يصح إذ هي مصدقة ولا ينظرها النساء جبراعها واعلم أن عيب الحرة إن كان قائماً بوجهها وبديها فلا يدفعه من رجلين وما كان بفرجها فهي مصدقة فيه فان رضيت برؤية النساء له كفى فيه امرأتان وما كان بغير فرجها وأطرافها من بقية جسدها فلا يثبت لإبشهادة امرأتين كذا قرره شيخنا (قوله واستهلال لمولود) أي مولود حرة أو أمة واعلم أن الأصل نزول الولد غير مستهل مدعى عدم الاستهلال لا يحتاج لإثباته ومدعى الاستهلال يحتاج لإثباته ويكفي في إثباته شهادة امرأتين (قوله ويترتب على ذلك) أي على ثبوت الاستهلال أو عدمه (قوله وحض في أمة) أي فلا يصدق السيد في دعواه رؤية الحيز إذا أراد يمينها بل لا بد من شهادة امرأتين (قوله فانه ثبت بذلك المال دون النكاح) هذا قول ابن القاسم وهو المشهور وقال أشهب لا يثبت الميراث ولا الصداق إلا بعد ثبوت النكاح وهو لا يثبت إلا بعدلين (قوله أو شهد على سبقيته) حاصله أن الزوجين المحققين الزوجية إذا تحقق موتهما وادعى وريثة الزوجية سبق موت الزوج وأن الزوجية ترثه وادعى وريثة الزوج أنها ماتا معا أو بالعكس فالقول قول من ادعى موتهما معا لم تهم بينة لمدهى السبقية ويكفي فيها شاهد وامرأتان أو أحدهما مع عين (قوله أو موت لرجل الخ) أشار بهذا لقول المدونة قال ابن القاسم إذا مات رجل فشهد على موته امرأتان ورجل فان لم يكن له زوجة ولا أوصى بعتق عبده ولا له مدبر ولا أم ولد وليس إلا فسمه التركة فشهدت من جائزة (قوله أنه في هذا الفرع الأخير) أي الذي هو قوله أو موت وليس راجعا للسبقية أيضا لأن موتها ثابت والمقصود من الشهادة المسال

فانه ثبت بذلك المال دون النكاح فتأخذ صدقها وترث ولا عدة عليها في ظاهر الحال ولا تحرم على أصوله وفروع (قوله) (أو) شهد على (سبقيته) أي الموت أي أن أحد الزوجين المحققين الزوجية مات قبل صاحبه (أو) شهد على (موت) لرجل

(و) الحال أنه في هذا الفرع الأخير (لا زوجة ولا مدبر) له والواو في ولا مدبر بمعنى أو (ونحوه) فمضى بقوله أو أم وله (وثبت الإرث والنسب له وعليه) هذا مرتبط بقوله ولما لا يظهر للرجال امرأتان كولدته فان النسب والإرث يشتان بشهادة امرأتين بالولادة والاستهلال لمولود وعليه فان شهدتا بالولادة والاستهلال ورث من (١٨٩) مات قبل ذلك وورثته وارثته ان

مات هو بعد ذلك فتوجه له وعليه راجع للإرث لا للنسب فلو قدمه عليه كان أولى والواجب تحديد وثبت النكاح ونكاح بعد موت لما علت وقوله (بلايين) راجع لجميع مسائل ما لا يظهر للرجال فلو قدمه عقب قوله وامرأتان كان أولى أى أنه يكفى في ذلك امرأتان من غير انضمام يمين إليها (و) ثبت (للال دون القطع في سرقة) هذه من المسائل التي ثبتت بعدل وامرأتين أو بأحدهما مع يميني أنه إذا شهد على مكلف بسرقة شاهدو امرأتان أو أحدهما مع يمين فانه يثبت على السارق للال دون القطع ويضمنه ضمان النصاب أى سواء كان مالياً أو معدماً (كقتل عبد) (جداً آخر) محمداً تشبه في ثبوت اللات دون القصاص بعدل وامرأتين أو أحدهما مع يمين سيد للقتول فيضرم سيد القاتل قيمة القتل أو رقة القاتل ولا قصاص إذا لا يقتل العبد بمنه إلا

(قوله ولا زوجة ولا مدبر) أى وأما لو كان له زوجة أو مدبر أو أم وله أو أوصى بتق فلا يثبت موته إلا بعدلين لما يلزم على موته من ثبوت العدة للزوجة والباحث بأبدها الغير من الأزواج وخروج المدبر من الثالث وأم الولد من رأس المال هذه إنما تكون بشهادة العدلين (قوله معنى أو) اعترض بأن الأولى إبقاء الواو على حالها ضرورة أن المقصود في الأمرين معاً والمفيد لذلك الواو لا أو وقد يقال إن أو في مثل هذا تفيد تقي الأمرين لأنها إذا وقعت بعد تقي أفادت تقي الأحد الدار وهو لا يتحقق إلا بتقي كل فرد (قوله هذا مرتبط بالخ) الأولى أن يقول هذا راجع للولادة والاستهلال فقط فظهر فيما لا يظهر للرجال وفي بعض أفرادها (قوله بعد ذلك) أى بعد الولادة والاستهلال (قوله راجع للإرث) أى لأن المعنى ثبت الإرث له ممن تقدم موته على موته وثبت الإرث عليه لمن تأخر موته على موته (قوله فلو قدمه عليه) أى بأن يقول وثبت الإرث له وعليه والنسب (قوله فلو قدمه عقب قوله وامرأتان الخ) أى بأن يقول ولما لا يظهر للرجال امرأتان بلايين كولدته واستهلال وثبت الإرث له وعليه والنسب وعيب فرج ونكاح الخ (قوله والمسال عطف على الإرث) أى وثبت المسال كما أشار الشارح لذلك (قوله دون القطع) أى لأن السرقة لم تثبت إدسرها عدلان وقوله في سرقة أى في شهادة رجل وامرأتين أو أحدهما يمين بسرقة (قوله هذه من المسائل الخ) أى فكان الأولى للمصنف أن يقدمها قبل قوله ولما لا يظهر للرجال امرأتان ولو قال المصنف بعد قوله وقصاص في جرح ونكاح بعد موت أو سقيته أو موت ولا زوجة ولا مدبر ونحوه وثبت المسال دون القطع في سرقة كقتل عبد آخر ولما لا يظهر للرجال امرأتان بلايين كولدته واستهلال وثبت النسب والإرث له وعليه لأن بكل في موضعه (قوله ويضمنه ضمان النصاب) هذا قول ابن القاسم وقال أشهب يضمنه ضمان السارق فان أيسر من وقت الأخذ لوقت الحكم لزمه وإن أعسر في جميع هذه المدة أو في بعضها فلا غرم عليه وذلك لأن السرقة ثبتت بالنسبة للمال والمتخاف شرط القطع وهو وجيه لكن للتعلم الأول (قوله سواء كان مالياً أو معدماً) أى وسواء تلف بسبه أو بباوى أو لم يتلف (قوله أو رقة القاتل) أى ان لم يفده بقيمة القتل (قوله حكم مراتب الشهادة) أى الحكم للترتب عليها إذا تمت والحكم للترتب عليها إذا تمت حكم الحاكم بثبوت للشهود به تارة وحكمه بثبوت ما يترتب على الشهود به تارة أخرى فالأول كما لو شهدت البينة بدين فان للترتب على الشهادة به حكم الحاكم بثبوت والثاني كما لو شهدت البينة بقذف أو زنا فان الحاكم يحكم بثبوت الحد للترتب على الزنا أو القذف للشهود به (قوله إذا تمت) أى الشهادة بالتركيز (قوله ذكر ما يترتب عليها) أى على الشهادة قبل تمامها ومثل ذلك الحيولة فانها مرتبة على الشهادة قبل تمامها بتركيز الشهود (قوله بأن أقام عدلاً) أى يشهد له بما ادعاه من الحرية أو الملك (قوله طلبت الحيولة فيها) أى طلب المدعى الحيولة بينه وبينها أم لا كان النازع لواقع اليد فيها الامة نفسها بأن ادعت أنها حرة أو كان النازع له غيرها بأن ادعى شخص آخر أنها ملكة وعمل الحيولة إذا لم يكن من يده مأموناً وإلا لم يعمل عنها كما في ابن الحاجب والشامل وفي ابن عرفة

بشهادة عدلين ولما قدم حكم مراتب الشهادة الأربع إذا تمت ذكر ما يترتب عليها قبل تمامها وبدأ بمسئلة الحيولة ويقال لها الإيقاف ويقال لها العقلة بضم العين المهجلة من العقل وهو المنع فقال (وحيات) أى وقتت (أمة) بأن يمنع من هي في يده من التصرف فيها حيث جاء المدعى لها بحرية أو ملك بلطخ أى شهدة بأن أقام عدلاً أو شاهدين يحتاجان لتركيز (مطلقاً) أى طلبت الحيولة فيها أم لا كانت رائنة أم لا لحق الله في صيانة الفرع (كغيرها) أى الامة أى كدعوى المدعى شيئاً معيناً غير الأمة وأقام عدلاً إلى آخر ما يأتي

فانه بحال بينه وبينه بفاق كدار ومنع من حرث أرض ور كوب دابة أو سفينة (إن طلبت) الحيلولة (عدل) أي طلبها المدعى بسبب اقامته عدلا يشهد له على ما ادعاه والباء متعلقة بحيلت (أو اثنتين) مجهولين (يزكيان) أي يحتاجان لتزكية ومثلهما بينة سماع غير قاطعة بأن كانت من غير ثقات (ويبيع) (١٩٠) ما (يفسد) لو وقف كلحم وفاكهة (ووقف ثمنه) بيد عدل (معهم) أي مع اقامة

الشاهدين المحتاجين للتزكية (بخلاف العدل) أي قيم العدل إذا لم يحلف معه لأجل إقامة ثان فان لم يأت به ترك ذلك الشيء للمدعى فيه (فيحلف) المدعى عليه رد شهادة الشاهد (ويبقى) الشيء للمدعى فيه (ييده) أي يد المدعى عليه ملكا يتصرف فيه بالبيع وغيره ويضمنه للمدعى ان أتى بالشاهد الثاني لكن القصد أنه يبقى يده حوزا فيضمنه ولو هلك بساوى لانه متعد بوضع يده عليه يمينه الذي رد به شهادة العدل والموضوع انه يفسد بالبقاء فصوره إنما هو بالتصرف فيه فعلى انه يبقى ملكا لا يضمن الساوى وعلى أنه يبقى حوزا يضمنه فان نكل المدعى عليه استحققه المدعى بشاهد مع نكول المدعى عليه وما تقدم من أن المصنف محمول على ما إذا امتنع المدعى من اليمين لأجل اقامة ثان الخ هو قول عياض وغيره من المحققين وإنما لو قال لا أحلف الآن لان لي شاهدا

ما يفيد أنه المذهب وظاهر النقل يفيد عدم حيلولة المأون ولو أراد السفر بها (قوله فانه بحال بينه) أي بين الشيء المدعى فيه وبين من هو في يده (قوله بفاق كدار ومنع من حرث أرض) ما ذكره من حيلولة العقار بفاق كدار ومنع من حرث أرض تبع فيه تمت واعترضه ابن عاشر بأنه وان قال به جماعة من الموثقين وهو قول مالك في الوطأ وقول ابن القاسم في العتبية وجرى به القضاء لكنه خلاف قول ابن القاسم في الدونة أن العقار لا يحال وإنما يمنع من أحداث فيه ما يقتضى تفويته أو تغييره وهو المناسب لما يأتي في المصنف من أن القلة لواضع اليد للقضاء والاولى أن يحمل قول المصنف كغيرها على غير المقار كالثياب والحيوان انظر بن (قوله ان طلبت) بالبناء للمفعول أي ان طلب المدعى الحيلولة وفي نسخة ان طلب بالبناء للفاعل أي المدعى (قوله والباء متعلقة بحيلت) أي حيلت أمة وغيرها بسبب اقامة عدل يشهد لمدعى ما ذكر أو اثنتين الخ وإنما لم يقدم قوله بادل الخ على قوله كغيرها لثلاث يوم قصر العدل وما بعده على ما قبل الكاف وان التشبيه غير تام وان كان الأصل تمامه فأخره ليعمهما وترجيحه القيد لما بعد الكاف أغلبي (قوله معهما) متعلق ببيع على حذف مضاف أشار له الشارح (قوله إذا لم يحلف لأجل اقامة ثان) أي الذي امتنع من الحلف لأجل أن يقيم شاهداً ثانياً وأنه إذا لم يأت به ترك المدعى به للمدعى عليه وقوله فيحلف أي فلا يباع المدعى به وإذا لم يبع فيحلف الخ (قوله ويبقى يده) أي بكفيل بالمال كما في عيق وخش واعترضه المساوى بان النصوص أنه يبقى يده بغير كفيل وعلى هذا فانظر لو خيف هروبه ومقتضى القواعد انه لا بد من كفيل ولو بالوجه قاله شيخنا العدوى وقوله ويبقى الشيء المدعى فيه أي الذي يخشى فساد به بالوقف (قوله وغيره) أي كالأكل والهبة (قوله ويضمنه للمدعى) أي وحيث تصرف فيه فانه يضمنه وأما إذا تلف بساوى فانه لا يضمنه وقوله ويضمنه للمدعى ان أتى بالشاهد الثاني الخ أي يضم الشاهد الثاني للأول وهذا لا يخالف قول المصنف الآتي وان حلف المطلوب ثم أتى بآخر فلا ضم لان ما يأتي عجزه عن اقامة الثاني فحلف المطلوب لرد شهادة الشاهد وما هنا يدعى ان له شاهداً ثانياً وحلف المطلوب إنما هو ليقى يده لا لرد شهادة الشاهد اهـ بن (قوله لا يضمن الساوى) أي لعدم تعديه بوضع يده عليه (قوله هو قول عياض وغيره) أي وهو أبو حفص ابن العطار وقبله ابن عرفة وجهه هو المذهب (قوله كالأول) أي كالقسم الأول وهو ما إذا أقام المدعى شاهدين محتاجين للتزكية (قوله وان سأل الخ) حاصله ان من ادعى شيئاً يريد غيره سواء كان عبداً أو دابة أو غير ذلك وأقام بذلك شاهداً عدلاً وأبى من الحلف معه بل قال لا أحلف وان اتيت بشاهد ثان أخذته والا تركته للمدعى عليه أو أقام بينة بذلك تشهد بالسماع والحال انها لم تقطع ان ذلك المدعى به ملك للمدعى بل قالت لم نزل نسمع من الثقات وغيرهم أن المدعى ذهب له مثل هذا أو أقام شاهدين محتاجين للتزكية ولم يجد من يزكهما وسأل المدعى وضع قيمة المدعى به من عنده عند القاضي ليذهب بذلك الشيء المدعى به لبلد له فيها بينة تشهد له على عينه فانه يحاج لسؤاله ويمكن من الذهاب به لتلك البلد (قوله وأبى من الحلف معه)

أي

آخر فان لم أجده حلفت فان المدعى فيه يباع ويوقف ثمنه على يد عدل كالاول

(وان سأل) من ادعى شيئاً يد غيره من عبد أو دابة أو غير ذلك (كذلك) أي مقيمه وأبى من الحلف معه ومثله مقيم بينة محتاج لتزكية (أو) سأل ذو (بينة سمعت) بأنه ذهب له عبد مثله هذه صفة (وإن لم تقطع) الواو للحال وان زائدة فالأولى حذفها أي والحال انها لم تقطع بأن الشيء المدعى فيه حقه بأن قالت لم نزل نسمع من الثقات وغيرهم انه ذهب له عبد مثلاً

صفته كذا (وضع) مفعول سأل أي سأل وضع (قيمة العبد) مثلاً عند القاضي أو عند أمين بل إذا كان القاضي (ليذهب به) أي بالعبد (إلى بلد يشهد له) في تلك البلد (على عينه أحيب) لسؤاله ويمكن من الذهاب به إلى البلد الذي (١٩١) طلبه فإن ثبت عند قاضيه أنه عبده

أي للقاضي الأول أنه ثبت عندنا أن هذا العبد لمديه واستحقه وأخذ القيمة للوضوعة عند القاضي الأول وجلسا الواو للحال لأنها لو قطعت بأن قالت لم تزل نسع من الثقات وغيرهم أن هذا العبد مثلاً بينه هو الذي ذهب له أخذه مدعيه أي مع البينين إن كان يده حائزاً (لا إن انتفى) أي العدل وبينه السماع (وطلب) المدعي (إفانته) أي العبد أو غيره على يد أمين (ليأتني) أي إلى أن يأتي (بيته) تشهد له على دعواه المبردة مما ذكر الآن فلا يحجب قتل ذلك (وإن) كانت بيته (بكيومين) فأولى إذا كانت على أكثر لأنه يحمل على أنه قصد إضرار المالكة بمنع الانتفاع بمسكنه في تلك المدة (إلا) أن يدعي بيته حاضرة (بالد تشهد له (أو) يدعي (ساعاً) أي بيته حاضرة (ثبت) به (الدعي) به بأن كان قاضياً (فيوقف) المدعي به في السنتين عند القاضي حتى يأتي بيته (ويؤكد

أي بل قال أن لا أخلف فإن وجدت شاهداً ثانياً أخذته وبلا تركته (قوله صفة كذا) فيحتمل أنه هو هذا التنازع فيه ويحتمل أنه غيره (قوله وضع قيمة العبد) أي من عنده (قوله أحيب لسؤاله) أي وجوباً أي وجب على القاضي إجابته لتلاخيص أموال الناس وظاهره كالدونة كان المكان الذي فيه البيعة قريباً أو بعيداً وهو كذلك كما في أبي الحسن وضاهه إذا تلف ولو بساوى في حال الذهاب على المدعي الذهاب به لانه قبضه الحق نفسه لا على وجه الامانة كذا في بن (قوله فان ثبت عند قاضيه الخ) أي وإن لم يثبت عند قاضيه أنه عبده رده المدعي للمدعي عليه وأخذ المدعي القيمة الموضوعة عند القاضي (قوله واستحقه) هذا مستأنف أي واستحقه مدعيه وأخذ ذلك المستحق القيمة الخ لا أنه من جملة ما ينهى للقاضي الأول (قوله لأنها لو قطعت الخ) ماذكره من تعيين الحالية مبنى على أن المراد بالقطع تعيين ذلك الشيء للمدعي به قال بن وهذا غير لازم بل يصح جعل الواو للبالغة على حالها لأن السماع تارة يحصل به العلم فيجوز للبينة الشاهدة بالسماع القطع وتارة لا يحصل به إلا الظن القوي فلا يجوز له القطع فأفاد المصنف أنه لا فرق بين الأمرين أي هذا إذا قطعت وجزمت بأنه ذهب له عبد مثلاً لكون السماع حصل لها به علم بل وإن لم تقطع ولم تجزم بأنه ذهب له عبد لكون السماع إنما أفادها الظن وعلى كل حال لم تعين العبد على أنه يصح جعلها للبالغة ولو كان المراد بالقطع تعيين المدعي به ويكون ماقبل البالغة حيث كان التنازع فيه يد حائز أو يد غيره ولم يخلف الطالب أو كان السماع غير فاش وذلك لأن شهادة السماع لا تفيد إلا إذا كان السماع فاشاً وكان التنازع فيه يد غير الحائز وحلف مقيمها فإن اخل شرط لم تعد لها قبل البالغة يحمل على ما إذا اخل شرط من تلك الشروط الثلاثة (قوله أخذه مدعيه) أي من غير احتياج لذهاب به لبلد (قوله إن كان يد حائز) الأولى إن كان يد غير حائز بأن كان يد الطالب أو يد أمين وذلك لأن بينة السماع لا ينتزع بها من يد الحائز سواء حلف الطالب أم لا (قوله لا إن انتفى) هذا راجع لمسلتي الإيقاف والذهاب به لبلد فقول المصنف وطلب إيقانه يعني وأحرى الذهاب به لبلد وحينئذ فالضمير في انتفى يرجع للعدل وما ذكر معه الشامل لاثنتين يزكيان في الإيقاف وبينة السماع في الذهاب به لبلد اه بن وحاصله أنه إذا ادعى بمعين كعبد أو دابة أو عقار وكانت دعواه مجردة ولم يقيم شاهداً عدلاً ولا شاهدين يحتاجان للزكية ولا بينة سماع وطلب الحيولة بين المدعي عليه والمدعي به إلى أن يأتي بيته تشهد له أو طلب الانتقال به لبلد يشهد له به فيه على عينه فانه لا يحجب لذلك (قوله بكيومين) الباء بمعنى على أي وإن كانت مسافة بينته على يومين أي هذا إذا كانت مسافة بينته على أكثر من يومين بل وإن كانت على يومين (قوله فيألو كانت على كيوم) أي وطلب المدعي إمهاله والحاصل أنه يوكل به من يحفظه إن طلب المدعي إمهاله كيوم لكون بينته غائبة على كيوم وقرر شيخنا قوله ويوكل به في كيوم بما حاصله ويوكل القاضي من يحفظه في إمهاله المدعي كيوم والموضوع أن بينته حاضرة فإذا ادعى أن بينته حاضرة وطلب الإمهال كيوم فانه يحجب لذلك ويوكل القاضي من يحفظ ذلك الشيء المدعي به (قوله والنلة الحاصلة من المدعي فيه) أي في زمن الخصام (قوله على الراجح) راجع للمبالغ عليه (قوله لأن الضمان منه) أي ما لم يذهب به المدعي لبلد ليشهد له فيها على عينه وإلا كان الضمان منه كما تقدم عن بن

به (من يحفظه) (في) ماله كانت على (كيوم) فان جاء بها عمل بمقتضاها وإلا سلمه القاضي لربه بعد يومين من غير كفيل (والنلة) الحاصلة من المدعي فيه (له) أي للمدعي عليه ولو فيها فيه حيولة على الراجح لأن الضمان منه (للقضاء) به

للمستحق (والنفقة) على الدعي فيه كالمصدق زمن الایة. ومنه زمن الذهاب به إلى المذهب فبما أنه الدعي (على القضي له به) لكشف الغيب أنه على ملكه من يومئذ ويرجع (١٩٢) الدعي عليه بها على الدعي إذا اتفق عليه زمن الإيقاف وأما قبل زمنه فإن النفقة

على من هو يدم كالملة اتفاقاً ولما كانت الشهادة على الخط ثلاثة أقسام على خط المقر وعلى خط الشاهد الليت أو الغائب وعلى خط نفسه ذكرها المصنف على هذا الترتيب فقال (وجازت) الشهادة أي أدائها (على خط مقر) أي باعتبار خطه أي عهدهت بأن هذا خط فلان وفي خطه أقر فلان بأن في ذمته فلان كذا أو أنه وصله من فلان كذا وسواء كانت الوثيقة كلها بخطه أو الذي بخطه فسر الاقرار أو أنه يكتب فيها المنسوب إلى فيه صحيح ولا بد في الشهادة على الخط من عدلين وإن كان الحق مما ثبت بالشاهد واليمين لأن الشهادة على الخط كالنقل ولا يتقل عن الواحد إلا اثنتان ولو في المال على الرجح ولا بد أيضاً من حضور الخط فلا يشهد به في غيبته فيعمل بمقتضاها إذا استوفيت الشروط (بلا يمين) من الدعي معها بناء على أن الشهادة على الخط كالشهادة على اللفظ وأشار للقسم الثاني بقوله (و)

(قوله للمستحق) أي أعم من أن يكون هو الدعي أو للدعي عليه (قوله والنفقة على القضي له به) أي سواء كان له غلة أم لا وهذا هو المتمد وقال الرجرجي أن ما يوقف إن كان له غلة فنفتقه في غلته وإن لم يكن له غلة فقولان أحدهما أن نفقته على من يقضي له به فمن قضى له به رجع عليه الآخر بما اتفق وهو مذهب المدونة والثاني أن النفقة عليهما معاً وهذا القول لابن القاسم في غير المدونة وهو أصح وأولى بالصواب اهـ بن وقد علمت أن قول ابن القاسم في المدونة هو المول عليه وإن كان الرجرجي صحيحاً مقابله (قوله من يومئذ) أي من يوم الإيقاف ومنه زمان الذهاب لبلده (قوله إذا اتفق عليه زمن الإيقاف) أي والحال أنه قضى به للدعي (قوله وأما قبل زمنه) أي زمن الإيقاف وهذا مفهوم قوله سابقاً زمن الإيقاف وقوله كالملة أي كما أن الملة له اتفاقاً لأنه ذوضبة (قوله وجازت على خط مقر) أي سواء كان حياً وأنكر أو ميتاً أو غائباً وسواء كان في الوثيقة التي فيها خط المقر شهوداً وكانت مجردة عن الشهود على المتمد (قوله أي باعتبار خطه الخ) يشير إلى أن جعله مقراً باعتبار خطه أو أن المراد أي بخط من كان مقراً فلا ينافي أنه ينكره إلا أن تشهد البيعة عليه أنه خطه (قوله أي شهدت بأن هذا خطه) أشار بهذا إلى أن على في كلام المصنف بمعنى الباء أي جازت الشهادة بخط مقر (قوله أقر فلان بأن في ذمته فلان كذا) أي أو أنه طلق زوجته أو أعتق عبده فلاناً (قوله ولا بد في الشهادة على الخط من عدلين الخ) ما ذكره من عدم العمل بالشاهد واليمين على خط المقر في المساليات تبعاً لمسبق وخش فالمتمد خلافه وأن ذلك يكفي أنظر بن قسوله على الرجح فيه نظر بل الرجح خلافه كما علمت والحاصل أن في الاكتفاء بالشاهد واليمين على الخط في الأموال وعدم الاكتفاء بذلك خلافاً وقد اعتمد بن الاكتفاء. وأما الشهادة على خط الشاهد فلا بد فيها من عدلين لأنها دون الشهادة على خط المقر (قوله ولا بد أيضاً من حضور الخط) إلى آخر ما ذكره من اشتراط حضور الخط هو المتمد كما قال ابن عرفة فاذا نظر شاهدان وثيقة يد رجل بخط مقربدين وحفظاها وتحققا ما فيها ثم ضاعت الوثيقة فشهد الشاهدان بما فيها فإنه لا يعمل بشهادة تلك البيعة في غيبة تلك الوثيقة كما قال ابن عرفة والتيطي وصححه صاحب اللبيار وأتق أبو الحسن الصغير بصحة الشهادة إذ لا فرق عند القاضي بين غيبة الوثيقة وحضورها حيث استوفى الشاهدان جميع ما فيها انظر بن (قوله فيعمل بمقتضاها) أي فإذا شهد على الخط فإنه يعمل بمقتضاها وقوله إذا استوفيت الشروط أي من كون الشاهدين عدلين على ما قال الشارح وحضور الخط عند الأداء ومعرفة الشهود والخط معرفة تامة كعرفتها للشيء العين كما يأتي (قوله بلا يمين) أي استظهما لأجل الخط. بن حيث إنه خط فلان ينافي أنه قد يحلف للدعي وهو المقر له بيمين القضاء. أنه ما ذهب ولا أبرأ ونحو ذلك فيما إذا كان المقر بخطه ميتاً أو غائباً وأما إذا كان موجوداً وأنكر كونه خطه فلا يحتاج مع شهادة الشاهدين على خطه ليمين القضاء. (قوله بناء على أن الشهادة على الخط كالشهادة على اللفظ) أي وأما على القول بأن خطه منزل منزلة شاهد فالواجب على الدعي اليمين مع الشاهدين على الخط (قوله والمرأة كالرجل) أي والمرأة المشهود على خطها بشهادتها بشيء كالرجل وقوله بشرط فيها أي في الشهادة على خطها بعد غيبتها (تنبيه) ينبغي جواز شهادة الرجال على خط النساء ولو فيها يخص بهن وأما النساء فلا تقبل شهادتهن على خط رجال ولا نساء ولو فيها يخص بهن اهـ عقب

جازت على (خط شاهد مات أو غاب يعدم) وجهل السكان كبعدمه والمرأة كالرجل يشترط فيها بعد الغيبة وليست الشهادة على خطها كالنقل عنها يجوز ولو لم تنب لان الشهادة على الخط ضعيفة لا بصار إليها مع إمكان غيرها ولا يشترط على الرجح إدراك من شهد على خطه للقطع بأنها نعلم خطوط كثير من الأشياخ الذين لم ندر كمهم علماء بالتواتر والراي بالعدم

ما ينال الشاهد الغائب فيه مشقة فلا تجوز على خط شاهد قريب لانتاله مشقة في إحضاره وتجوز الشهادة على خط القصر على خط الشاهد بنوعيه (وإن بغير مال) كطلاق وعتق واحد (فیهما) أى في خط المقر وخط الشاهد بنوعيه والراجح أنه مسلم في الأول دون الثاني إذ الشاهدة على خط الشاهد إنما تجوز في الأموال وما يؤول إليها دون غيرها لضعفها عن القسم الأول أى الشهادة على خط المقر وأشار إلى شروط جواز الشهادة على الخط وهي ثلاثة والأول عام والآخران (١٩٣) بعده مختصان بالقسم الثاني

بنوعيه فقال (إن عرفت) أى الخط (كلمين) أى كعرفة الشيء للمعين من آدمي أو غيره فلا يضمن القطع ولذا إنما تجلس من فطن عارف بالخط ويؤخذ منه أن الخط حاضر وأما الشرطين المختصين بالشهادة على خط الشاهد بنوعيه بقوله (و) عرفت (أنه) أى الشاهد الكاتب خطه بشهادته وقد مات أو غاب يعد (كأن يعرف مشهده) وهو من شهد عليه بنسبه أو عينه فإن لم تعرف البينة ذلك لم تشهد على خطه لاحتمال أنه شهد على من لا يعرف (و) عرفت أنه (تحملها عدلا) أى وضع خطه وهو عدل واستمر كذلك حتى مات أو غاب وأشار إلى القسم الثالث من أقسام الشهادة على الخط وأنه لا يفيدها بشرطه بقوله (لا) الشهادة (على خطه) أى لا تنفع ولو تحقق أنه خطه (حتى يذكرها) أى القضية أو الشهادة أى

(قوله ما ينال الشاهد الغائب فيه مشقة) أى أن لو حضر (قوله بنوعيه) أى وهما البيت والغائب غيبة بعيدة (قوله الراجح أنه) أى ما ذكره المصنف مسلم في الأول أى الشهادة على خط المقر دون الثاني وهو الشهادة على خط الشاهد بنوعيه وما للمصنف هو الذى به العمل بتونس (قوله والأول عام) أى في الشهادة على خط المقر وعلى خط الشاهد بنوعيه (قوله إن عرفت كلمين) أى أن عرفت البينة الشاهدة على الخط ذلك الخط معرفة تامة كعرفة الشيء العين (قوله ويؤخذ منه) أى من اشتراط القطع بالخط أنه لا بد أن يكون حاضراً أى عند أداء الشهادة وفيه نظر إذ لا أخذ لجواز أن يطلع الشاهد على الخط فيقطع بأنه خط فلان ثم يؤديها في غيبة الخط وقد علمت ما في المسئلة من الخلاف نعم بقي من شروط الشهادة على الخط في القسمين أن لا يكون في الوثيقة قرينة من محو أو كشط والا لم تجز الشهادة عليه ما لم يعتد في الوثيقة بخط كاتبها الأصلي وإلا لم يضر كما في بن عن التوضيح (قوله وعرفت) أى البينة الشاهدة على الخط (قوله لاحتمال أنه شهد) أى كتب شهادته على من لا يعرف وأورد على هذا الشرط أن الشهادة على من لا يعرف من شهادة الزور وللوضع أن الكاتب عدل والعدل لا يشهد على من لا يعرف ولذا قال ابن راشد الصواب إسقاط هذا الشرط لأنه غير خارج عن ماهية العدل فاشتراطه يشبه اشتراط الشيء في نفسه وقد جرى العمل عندنا بقبضة على خلافه (قوله وعرفت) أى البينة الشاهدة على الخط أنه أى الشاهد الكاتب لشهادته بخطه وقوله تحملها أى الشهادة (قوله أى وضع خطه وهو عدل) أى لأن كتبه لها بمنزلة أدائها فاندفع ما يقال أنه لا يشترط عندنا العدالة في التحمل بل في الاداء ثم أنه لا يشترط في ثبوت العدالة أن تكون بنفس الشاهدين على الخط بل بهم أو بغيرهم خلافا لظاهر المصنف ومزج الشارح (قوله أى القضية) يعنى للشهود بها بتمامه وأما إذا تذكر بعضها فهو كمن لم يتذكر شيئاً منها وحينئذ يؤدي بلا نفع خلافا للخمى (قوله بلا نفع للطالب) أى الذى شهد على خط نفسه (قوله لاحتمال أن الحاكم يرى نفعها) مقتضى هذا أنه لو جزم بعدم نفعها عند القاضي فإنه لا يؤديها ولو أنكر الشاهد أن هذا الخط خطه وشهد عليه شاهدان أن هذا خطه فالظاهر أنه لا يعمل بشهادتهما لأنه لو اعترف أن الخط خطه ولم يذكر ما شهد به فإنه لا يشهد على القضية وإنما يؤدي الشهادة ويبين أنه غير ذاكر لما شهد به كما قال المصنف وهو ظاهر أيضا من كون الشهادة على خط الشاهد إنما تكون إن مات الأصل أو غاب كما مر (قوله هذا) أى ما مشى عليه المصنف من أن شهادة الشخص معتمداً على معرفته لخط نفسه لا تنفع إلا إذا تذكر القضية كلها والا أدى بلا نفع (قوله يعترى الناس كثيرا) أى فلو لم يشهد بنفع لما كان لوضع الشهادة في الوثيقة فائدة وضاعت الحقوق (قوله وكان شيخنا) أى العلامة الشيخ على العدوى (قوله ولا على من لا يعرف الخ) أى لا يجوز للشاهد أن يتحمل شهادة على أن يزيد على عمر وعشرة أو يؤدي

٢٥ - دسوقى - بيع - يتذكر مضمونها فيشهد حينئذ على ما علم لا على أنه خطه (وآدى) إذا لم يتذكر القضية بشهادته بأن هذا خطى ولا أذكر القضية (بلا نفع) للطالب وفائدة التادية احتمال أن الحاكم يرى نفعها قوله بلا نفع أى باعتبار الشاهد على خط نفسه هذا ما رجع إليه مالك وكان أولاً يقول إن عرف خطه ولم يذكر القضية وليس في الكتاب محو ولا كشط ولا رية فليشهد به أخذ طرف وعبد الملك وابن حبيب وابن وهب وسحنون قال طرف وعليه جماعة الناس إذا النسيان يعترى الناس كثيرا وكان شيخنا يقول إذا عرفت خطى شهدت به لأنى لا أكتب إلا عن تحقق (ولا يشهد شاهد من لا يعرف) نسبة حين الأداء والتحمل

للمعرف نسبة وتعدد وأراد الشهادة على واحد من التمدد (إلا على عينه) أى شخصه (وليسجل) القاضى أى يكتب في سجله أى كتمانها (من زعمت أنها بنت فلان) (١٩٤) أى أن البينة إذا شهدت بدين مثلا على عين امرأة لعدم معرفة نسبها وأخبرت

بأنها بنت فلان القاضى
فليس للقاضى أن يسجل
أنها بنت فلان مالم تشهد
ببينة بذلك وإنما يسجل
من زعمت أو أخبرت أو
قالته أنها بنت فلان
لاحتتمال انقلبها لغير
آبائها والرجس مثل المرأة
وحسن المرأة لثقله الجهل
بها (ولا يجوز شهادة
أبيها عليها) (على) امرأة
(متنقة) حتى تكشف
عن وجهها وليشهد على
عينها ووصفها (لتعين
الاداء) على الله لا للمنفى
الذى هو متنقة أى انتفاء
الجواز لأجل أن تعين
لاداء الشهادة على أو ذلك
لا يكون مع الانتقاب
(وإن قالوا) أى الشهود
(أشهدتا) بدين مثلا
(متنقة) بالرفع على أنه خبر
لجوف وبالنصب على
الحال (وكذلك نرفها)
أهم نرفها على تلك الحالة
أى متنقة وإن كشفت
وجهها لا نرفها (قلدوا)
أى عمل بمواظبتهم في تعيينها
بالقرض أنهم عدول
لا يتهمون فهذه المسئلة
فبعد الأولى فمحل المنع
في الأولى إذا كانوا

الشهادة كذلك والحال أنه لا يعرف نسب عمرو (قوله أو يعرف نسبة وتعد الخ) يعنى أن مثل
جهل نسبة علمه حيث تعدد المنسوب لمعين وأراد الشهادة على واحد من التمدد كمن له بنتان فاطمة
وزينب وأراد الشاهد أن يشهد على فاطمة مثلا والحال أنه إنما يعرف أن لفلان بنتين فاطمة وزينب
ولا يعلم عين هذه من هذه فلا يشهد إلا على عينها مالم يحصل له العلم بها وان امرأة وأمان لم يكن للمعين
إلا بنت واحدة ولا يعرف له غيرها وكان الشاهد يعلم أن هذه بنت فلان فهذه من معروفة النسب
لأن الحصر ظاهر فيها (قوله إلا على عينه) استثناء مفرغ من عموم الأحوال أى لا يشهد على من
لا يعرف نسبة في حال من الأحوال إلا في حال تعين شخصه وحليته بحيث يكون العول عليه من
وجدت فيه تلك الأوصاف لاحتمال أن يضع الشهود عليه اسم غيره على نفسه بدل اسمه والحاصل
أنه لا يجوز تحمل الشهادة ولا أدائها على من لا يعرف نسبة إلا على شخصه وأوصافه الميزة له بحيث
يقول أشهد أن لزيد دينار على الرجل أو على المرأة التى صفتها كذا أو أشهد أن للمرأة التى صفتها كذا
تزوجها أو طلقها فلان (قوله وليسجل القاضى) أى في شهادة بينة على عين امرأة لعدم معرفة نسبها
بدين وقالت أنها بنت فلان (قوله من زعمت) أراد بالزعم مجرد القول سواء كان في الواقع حقا أو
باطلا (قوله وإنما يسجل من زعمت الخ) فائدة تسجيل ذلك افادة عدم ثبوت نسبها (قوله ولا على
متنقة حتى تكشف الخ) أى أنه يطلب من الشاهدين على إقرار المرأة بحق لشخص أن لا احتملا
الشهادة عليها إلا بعد معرفة عينها من غير حجاب لأنهم لو شهدا عليها متنقة لا يمكنهما أن يؤدوا
الشهادة عليها لعدم معرفة عينها ووجها والحاصل أنه لا يجوز الشهادة عليها تحملا أو أداء وهى
متنقة بل لا بد من كشف وجهها فهما لأجل أن يشهدوا على عينها وصفها وهذا في غير معروفة
النسب وفي معروفة حيث كان لها أخت فأكثر ولم يتميز عند الشاهد عن مشاركتها أو ما معروفة
النسب المنفردة أو التميز عند الشاهد عن مشاركتها فيشهد عليها متنقة اه ثم ان ظاهر المصنف
أن عدم جواز الشهادة على المتنقة حتى تكشف عن وجهها عام في النكاح وغيره كالبيع والهبة
والدين والوكالة ونحو ذلك واختاره شيخنا (قوله لأجل أن تعين) أى لأجل أن تعين عينها
وصفتها (قوله أشهدتا) أى غير معروفة النسب أو معروفة الغير المتميزة عند الشاهد من
مشاركتها كذا قرر شيخنا وهو المناسب لجعل هذه المسئلة مقيدة لما قبلها (قوله أى عمل بمواظبتهم
في تعيينها) أى ولو أنكرت أن تكون هى التى تحملوا الشهادة عليها (قوله إذا كانوا لا يعرفونها
متنقة) أى فان كانوا يعرفونها متنقة جازت شهادتهم عليها متنقة وقلدوا أى دينوا (قوله وعليهم الخ)
يعنى أنهم إذا شهدوا على عينها وصفها لعدم معرفة نسبها وأنكرت أن تكون الشهود عليها
وذلك أدخل بين نوبة ويخرجونى وكلفوا بإخراجها من بين النسوة وقيل لهم عينوها فليهم
إخراجها وتشخيصها (قوله فان قالوا هذه هى التى أشهدتا عمل بشهادتهم) أى وان لم
يخرجوها ولم يتيسر لهم معرفتها قيل بضامهم لما شهدوا به عليها لانه بمنزلة الرجوع عن الشهادة
وقيل بعدم الضمان لأنهم عثابة فقه يعلمون ان شهادتهم لا تقبل شهدوا بحق على آخر ولم يقبلهم
الحاكم عند الاداء واستظهر شيخنا العدوى عدم الضمان لعذرهم في الجملة (قوله غير مسئلة المتنقة)
أى لان في هذه شهدوا على عينها وصفها لعدم معرفة نسبها والحال أنها غير متنقة وما تقدم

لا يعرفونها متنقة (وعليهم) أى الشهود وجوبا (إخراجها) أى إخراج امرأة شهدوا
على عينها ولم يعرفوا نسبها بدين أو نكاح أو إبراء من بين نسوة خلطت بهن (إن) كلفوا بإخراجها (وقيل لهم عينوها) فان قالوا
هذه هى التى أشهدتا عمل بشهادتهم فليس الضمير في إخراجها يعود على المتنقة فهذه للمسئلة غير مسئلة المتنقة وفي الحقيقة

هي أعم منها ويؤخذ من
 كلام المصنف أن الدابة
 والرقيق كالمرأة فإذا
 شهدوا بدابة أو رقيق
 بعينه لشخص فليس
 اخراج ما شهدوا به إن
 قبل لهم عينوه وهو
 التحقيق خلافاً لمن قال هو
 خطأ عن قوله (وإنما لمن
 تحمل شهادة على امرأة
 معروفة النسب ثم نسبها
 (الاداء) للشهادة (لأنه
 حصل له العلم) بذلك
 (وإن بامرأة) أو من
 لغير الناس (لا) إن لم
 يحصل العلم بأنها للشهود
 عليها (بشاهدين) فلا
 يعتمد عليهما ولا يؤدى
 الشهادة (إلا نقلاً) عنها
 فيعتبر حينئذ في شهادته
 ما يعتبر في شهادة المطلق
 فلا بد من انضمام شاهد آخر
 إليه وأن يقولوا أقسم
 على شهادتنا وهذا إذا
 شاركاه في علم ما يشهد به
 وإلا فلا يصور قوله عنها
 ثم انتقل يتكلم على شهادة
 السماع بقوله (وجازت)
 الشهادة والمراد بالجويز
 هنا الاذن كالذى خبئه
 لأنها قد تحجب (بسماع)
 أى بسببه (فما) أى
 استروا منه (عن كل)
 وغيرهم (المراد أنهم
 يعتمدون في شهادتهم على
 ذلك كما في الدونة

غير معروفة النسب وشهدوا عليها منتقبة لعلهم بها كذلك (قوله هي أعم منها) أى هذه المسئلة أعم
 منها أى من مسألة المنتقبة لصحة حمل هذه على ما إذا شهدوا على عينا وأنكرت أن تكون للشهود
 عليها وكلفوا باخراجها من بين نساء وعلى ما إذا شهدوا عليها منتقبة وقالوا كذلك نرفها وأنكرت
 أن تكون هي التي شهدوا عليها وقالت أتعقب وأدخل بين نساء منتقبات ويخرجونني فليس اخراجها
 وقد يقال مقتضى جزم المصنف في مسألة المنتقبة أنهم يقدون أنه لا يلزمهم اخراجها وحينئذ
 فلا يصح جعل ما هنا أعم فتأمل (قوله ويؤخذ من كلام المصنف) أى بطريق القياس (قوله فإذا
 شهدوا بدابة أو رقيق بعينه لشخص) أى وأدخلهم للدعى عليه في مماثل (قوله خلافاً لمن قال هو خطأ)
 أى ادخاله في مماثل وطلب الشهود باخراجه خطأ ممن فعله فلا يلزم الشهود اخراج الدابة أو العبد من
 المماثل والقائل بخطأ من فعله هو العلامة ثم قال بن والصواب أنه لا فرق بين المرأة والدابة
 والرقيق وأن من قال بوجوب اخراج المرأة قال بوجوب اخراج الدابة والرقيق ومن قال بعدم
 وجوب الاخراج فيها قال بعدم اخراج المرأة والراجع من القولين وجوب الاخراج لثلاثة كما
 ذكره الشارح تبعاً لبن (قوله وإن بامرأة) أى هذا إذا حصل له العلم بشهادة شاهدين أو باخبار رجل بل
 وإن بامرأة ولا مفهوم لذلك بل ولو حصل له من غير شيء بأن تذكر نفسه وما قرر به الشارح كلام
 المصنف تبع فيه عقب التابع لشيخه عج وقد قرر بقرار آخر يتوقف على مقدمة وحاصلها أنه إذا
 دعى الرجل ليشهد على امرأة وهو لا يعرفها فشهد عنده رجلان أنها فلانة فقال ابن القاسم في المجموعة
 لا يشهد إلا على شهادتهما ولا يشهد عليها إلا إذا كان يعرفها غير تعريف وقال ابن الماجشون وابن نافع
 بل يشهد عليها وكيف يعرف النساء إلا بمثل هذا ابن رشد والذي أقول به أن الشهود له إن أتى بالشاهدين
 للرجل ليشهدا عنده أنها فلانة فلا يشهد إلا على شهادتهما وإن كان ذلك الرجل سأل الشاهدين فأخبراه
 أنها فلانة فليشهد عليها وكذا لو سأل عن ذلك رجلاً أو امرأة لجاز له أن يشهد ولو أتى له الشهود عليه بمجموعة
 من لغير الناس يشهدون أنها فلانة لجاز أن يشهد عليها إذا حصل له العلم بشهادتهم هذا حاصل القول
 في هذه المسئلة وتفصيل ابن رشد هذا تبعه عليه ابن شاس وابن عرفة والمصنف في التوضيح وغير واحد
 وقد حمل طي كلام المصنف على هذا فقال معنى قوله وجاز الاداء أى مستنداً إلى التعريف الحاصل
 عند التحمل على وجه الخبرة إن حصل له بذلك التعريف العلم وإن بامرأة والمراد بالعلم التوثق بخبر المخبر
 وقوله لا بشاهدين أى لا مستنداً إلى تعريف شاهدين إذا كان تعريفهما على وجه الشهادة وهذا هو
 محصل كلام ابن رشد وبهذا تعلم أن قول شارحنا تبعاً لمعنى التابع لمع لا أن لم يحصل العلم بأنها
 للشهود عليها بشاهدين فيه نظر إذ لم أر من فصل في الشاهدين هذا التفصيل وهو أنه إن حصل له العلم
 بأنها المشهود عليها بشهادة الشاهدين جاز له أداء الشهادة عليها بالاولى مما إذا حصل له العلم بامرأة
 وإن لم يحصل له العلم بأنها المشهود عليها بشهادة الشاهدين أدى الشهادة نقلاً عن فرد المصنف
 الاستناد في الأداء إلى التعريف عند التحمل وقول الشارح وامرأة عرف نسبها ثم نسبها غير ظاهر
 لأن الكلام مفروض في امرأة لا يعرف لها نسباً ولا معارضة بين ما هنا وبين قوله قبله ولا على
 من لا يعرف إلا على عينه لأن ما تقدم لم يعرف عينه ولم يحصل تعريف به وما هنا فيمن لم
 يعرف وحصل تعريف به انظر بن (قوله وإن يقول) أى لكل واحد من الشاهدين
 الناقلين عنهما (قوله وهذا) أى قول الشاهدين للناقل عنهما اشهد على شهادتنا (قوله أى بسببه)
 أى بسبب الاعتماد عليه وهذا بناء على أنه لا يحتاج في أداء الشهادة الى ذكر التقات وغيرهم كما أتى

عليه السلام أنه لابد من ذكرهم ذلك في شهادتهم وقيل لابد أن يقولوا في شهادتهم لم نزل نسمع من الثقات وغيرهم وهو التحقيق وعليه فاختلف أيضاً في اعتمادهم (١٩٦) على ذلك هل لابد من الجمع بين الثقات وغيرهم وعليه أبو الحسن عن المدونة التي

وأما على أنه لابد من ذكر ذلك فبأنه في قوله بسامع للتعمية وهو التبادر من كلام المصنف (قوله وليس للراد أنه لابد من ذكرهم ذلك في شهادتهم) أي بل لو قالوا لم نزل نسمع من الثقات أن هذه الدار حبس أو ملك لفلان لكفى وإن زادوا ذكر ذلك أي السامع من الثقات وغيرهم في شهادتهم فهو زيادة بيان وهذا القول هو ظاهر المدونة (قوله وقيل لابد الخ) أي وهو ظاهر للمصنف وهو الذي اعتمد به الباقى إذ قال شهادة السامع أن يقولوا سمعنا سمعاً فاشياً من العدول وغيرهم وإلام تصح ونحوه لابن سهل وابن سدون وابن قنوج وقوله ابن عرفة وأقره وحمل أبو الحسن للمدونة عليه وإن كان ظاهرها بالإطلاق كذا في بن عن ظني (قوله وعليه فاختلف أيضاً في اعتمادهم الخ) الأولى حذف قوله وعليه لأن الخلاف في اعتمادهم في الشهادة على السامع قائم بذاته لا يفرع له على القول الثاني ولا على الأول واعلم أن الخلاف ثابت في نطق الشهود ولا كلام وأما اعتمادهم فقيس طريقتان الأولى تحكي الخلاف أيضاً فقبل لا تقبل شهادة السامع إلا إذا اعتمد الشهود على سماع فاش من الثقات وغيرهم وقيل يكفي في قبولها اعتمادهم على سماع فاش سواء كان من الثقات أو غيرهم والطريقة الثانية تقول الخلاف إنما هو في نطق الشهود وأما الاعتقاد فلا بد فيه من السماع الفاشي من الثقات وغيرهم قولاً واحداً محكماً قرر شيخنا وهلمه الطريقة هي التي مال إليها بن حيث قال الذي يفيد كلام الأئمة أن الخلاف إنما هو في النطق لا في الاعتقاد وقول الشارح هل لابد من الجمع بين الثقات الخ الأولى أن يقول هل لابد من الاعتقاد على السامع من الثقات وغيرهم أو يكفي الاعتماد على السامع من أحدهما تأمل (قوله بملك) متعلق بضمير جازت العائد على الشهادة بناء على جواز إهمال المصدر مضمراً وأما قوله بسامع فهو متعلق بحاز والمعنى أن الشهادة بالملك لحائز حوزاً طويلاً يتصرف تصرف الملاك في أملاكها جائزة بسامع فاش من ثقات وغيرهم وحاصله أن الإنسان إذا حاز عقاراً مدة طويلة كأربعين سنة أو عشرين على ما يأتي وتصرف فيه تصرف الملاك في أملاكها يهدم أو قلع ثمجر أو غرس أو زرع عشرة أشهر وشاع عند الناس أن ذلك العقار ملكه فيجوز أن تشهد البينة لذلك الحائز إذا نازعه غيره بالملك بأن تقول لم نزل نسمع من الثقات وغيرهم أن ذلك العقار ملك لذلك الحائز (قوله فلا ينزع بها من يد حائز) لعل الأولى اسقاط هذا الكلام من هنا لعدم مناسبتها تأمل (قوله فطويلاً متعلق بحائز) أي مرتبط به فالشترط فيه الطول كأربعين أو عشرين سنة إنما هو الحوز وأما التصرف بالهدم والبناء والزرع من غير منازع فيكفى أن يكون عشرة أشهر من مدة الحيازة التي هي عشرين سنة أو أربعون (قوله واعترض الخ) حاصله أن التصرف وطول الحيازة إنما يشترطان في الشهادة بالملك بتا وأما الشهادة بالملك سماعاً فيكفى فيها مجرد الحوز فالشاهد بالملك على وجه البت يعتمد في الشهادة بذلك على وضع اليد عليه والتصرف فيه تصرف المالك في ملكه ونسبتها مع ذلك لنفسه وعدم المنازع وطول الحيازة وأما الشاهد بالملك على وجه السماع فيعتمد في شهادته بذلك على الحيازة وإن لم تطل وإن لم يحصل تصرف اه لكن قول الشارح ولا طول الحيازة فيه نظر لأنه يشترط في شهادة السامع بالملك الحياز طول زمن السماع كعشرين سنة وإنما يكون ذلك إذا طال زمن العوز تأمل (قوله لكان أصوب) أي لأن كلا من البيتين عهدت بالملك لا أن أحدهما شهدت

بوجه الممثل أو يكتفى بأحدهما وهو قول ابن القاسم وعليه جماعة وهو الأشهر وعليه فالوفاة في قوله وغيرهم بمعنى أو لمع بالوفاة رجح كل من القولين واعلم بأن شهادة السامع إنما جازت للضرورة على اختلاف الأصول لأن الأصل أن الإنسان لا يشهد إلا بما تدركه حواسه قاله أبو إسحق وتكون شهادة السامع في الأملاك وغيرها كما أشاره بقوله (بملك لحائز) فلا ينزع بها من يد حائز (متصرف) حوزاً (طويلاً) فطويلاً متعلق بالحائز لا بتصريف واعترض على المصنف بأن التصرف لا يشترط في شهادة السامع بل ولا طول الحيازة كما يفيد هذا القول فالصواب هو أنه يتصرف طويلاً من هنا وإنما يشترطان في الحيازة الآتية أي في الشهادة بالحيازة عشرة أعوام أو غيرها على حسب ما (وقدمت بينة بملك) بما على بينة السامع بملك يعني إذا عهدت بينة بملك جازت لكان أصوب

بالملك

وعهدت أخرى بملكها الآخر سماعاً قدمت بينة البت على بينة السامع

فينزع بينة البت من الحائز فلو قال للمصنف وقدمت بينة البت لكان أصوب (إلا بسامع) أي إلا أن تشهد بينة السامع

(أنه اشتراها) أى الذات المتنازع فيها المحوزة لدى بيعة السماع (من كأبى القائم) وهو صاحب بيعة البت فتقدم بيعة السماع على أن هل
تقديم بيعة البت مالم تشهد بيعة السماع بأن الذات المتنازع فيها قد انتقلت للمدعى ملك (١٩٧) جديد من شراء أوجه أو ممتلك

من أبى القائم أو جده
والموضوع أن صاحب
بيعة السماع حائز للمتنازع
فيه كالمعتق والا قدمت
بيعة البت على بيعة السماع
الناقلة لما علمت أنه لا ينزع
بها من يد الحائز (وذهب)
عطف على ملك أى لما
شهدت بيعة السماع بأن هذه
الشيء موقوف على الحائز
أو على فلان وليسبت
الذات بيد أحد فيصل
بشهادتها وأما لو كان بيد
حائز مدعى ملكه فبغير خلاف
قيل لا ينزع بها من يد الحائز
كالملك وقيل ينزع بها منه
احتياطا للوقف ورجح
(وموت يمد) أى ويصل
بيعة السماع بموت لشخص
يلد ببيدة كالأربعين يوما
ويلحق به الشهر وأما
البلاد القريية أو فى بلدة
الموت فاعتاكون على البت
لسهولة الكشف عن حاله
ثم أشار الى شروط إضافة
بيعة السماع بقوله (إن طلق
الزمان) أى زمان السماع
كعشرين سنة فأقل منها
لا يكفى ولا بد من شهادة
البت لكن هذا فى الملك
الحاز وفى الوقف وأما فى
الموت فالشرط قصر الزمن
وأما طوله فبطلان السماع فيه
ولا بد من بيعة القطع فيه ولو

بالملك والآخرى بالحوز كما هو ظاهر المصنف فإن قلت الحوز عشر سنين فأكثر بمجرده كاف فى رد
دعوى القائم وفى رد بيته وإن كانت بالقطع ولا يحتاج معه لبيعة سماع ولا غيرها كإبائى وحينئذ فلا
يتأتى تنازع بين حائز وقائم واقامة الأول بيعة سماع واقامة الثانى بيعة قطع قلت إنما يكون الحوز مانعا من
دعوى القائم ورادا لبيته إذا كان ذلك القائم حاضرا بلامانع وأما إذا كان غائبا أولا منع فتدفع دعواه
ويحتاج الحائز إلى دفعها ففرض المسئلة فيما إذا كان ذلك القائم غائبا أو حاضرا له مانع (قوله أنه
اشترها) أى أو وهبت له مثلا (قوله لدى بيعة السماع) أى لصاحب أى المحوزة عند صاحب بيعة السماع
(قوله مالم تشهد بيعة السماع الخ) أى وإلا قدمت لأن بيعة السماع حينئذ ناقلة والبيعة القاطنة
منسحبة والناقلة تقدم على المستحبة (قوله وإلا) أى والا يكن حائزا للذات المتنازع فيها بل
الحائز لها صاحب بيعة البت (قوله لما علمت أنه لا ينزع بها من يد الحائز) أى ولو حلف صاحبها
معه (قوله وليس الذات الخ) راجع لقوله أو على فلان (قوله فيعمل بشهادتها) أى وكما
يعمل بشهادة السماع فى ثبوت أصل الوقف يجعل بها أيضا فى مصرف الوقف وكل ما يتعلق به
مثل شروط الواقف وغيرها ولا يلزم تسمية الواقف فى شهادة السماع على الوقف كما قاله شيخنا
العدوى (قوله قيل لا ينزع بها من يد الحائز كالملك) أى وهو للخصم والتوضيح واقتصر عليه
بهرام والبساطى وقت (قوله وقيل ينزع بها) أى بشهادة السماع ما عهدت بوقيته لغير حائزه
من يد حائزه وهو ما لا ين عرفة وظاهر المؤلف وهو قول أبى الحسن وابن يونس وبه اتفق عجم
وعلى هذا القول يكون الوقف مستثنى من قولهم لا ينزع بيعة السماع من يد حائز (قوله بموت
لشخص) أى إذا شهدت بموت لشخص يلد ببيدة وجهل المكان كبه فبما يظهر (قوله وأما
البلاد القريية) أى وأما الشهادة على موته فى البلاد القريية أو فى بلدة فأنما تكون الخ فقوله
أوليد موته الأولى أو فى بلدة (قوله كعشرين سنة) هذا قول ابن القاسم قال ابن رشد وبه
العمل بقرطبة وظاهر المدونة أربعون سنة (قوله لكن هذا) أى اشتراط طول زمن السماع
فى الملك الحاز أى فى شهادة السماع على الملك الحاز وعلى الوقف وقوله وأما فى الموت أى وأما
شهادة السماع على الموت يلد ببيدة فتشترط قبولها قصر زمان السماع وأما ما يأتى فى قوله كقول
وما بعده من بقاء السائل فلا يشترط فيه طول زمن السماع أيضا ولا قصره فتشهادة السماع
يثبت بها ضرر الزوجين وما معه وإن لم تطل مدة السماع اتفاقا (قوله ولو بالنقل) أى عن بيعة
أخرى (قوله على العتمد) أى كما فى ابن عرفة خلافا لابن عبد السلام وهو ظاهر المصنف
من اشتراط طول الزمان حتى فى الموت وخلافا لقول ابن هارون الشرط فى قبول بيعة السماع
فى الموت أحد أمرين إما تنأى البلدان أو طول الزمان والحاصل أن فى شهادة السماع بالموت طرعا
ثلاثة طريقة ابن عرفة اشتراط تنأى البلدان وقصر الزمان وتبعه الشارح وطريقة ابن عبد السلام
وهى ظاهر المصنف اشتراط تنأى البلدان وطول الزمان وطريقة ابن هارون اشتراط أحد
الأمرين إما تنأى البلدان أو طول الزمان والمعتمد الطريقة الأولى انظر بن (قوله بموت
شخص) أى مستثنين فى شهادتهم بذلك للسماع والحال أنه غير شائع عند غيرهما

بالنقل على العتمد إذ يبعد عادة موته مع عدم من يأتى من تلك البلد ويخبر بموته قطعا فى هذه المدة الطويلة وأشار للشرط الثانى بقوله (بلا
رية) فى شهادة السماع كشهادة اثنين وليس فى البلد مثل ما سنا بموت شخص أو كان فيها من يساويهما فى السن مع شيوخ السماع عند غيرهما
فان وجدت حجة بأن لم يسمع بموته غيرهما من ذوى أسنانها لم تقبل التهمة وإلى الثالث بقوله (وحلف) المحكوم له بيعة السماع

لأنها ضعيفة. وإلى الرابع قوله (وشهد) به (اثنان) من العدول فأكثر فلا يكفي واحد مع اليمين قال ابن القاسم إن شاهد واحد على السماع لم يقض بالمال وإن حلف لأن السماع قل شهادة ولا يكفي نقل شاهد واحد على شهادة غيره اه وقال غيره يكفي ويبنى عليه ما مر في الخلع في قوله ويمينها مع شاهد أي (١٩٨) ولو شاهد سماع كما قال ابن عبد السلام ورجع في خصوص الخلع لأن شأن الزوج

الضرر بزوجه وبقي شرط خامس وهو أنه لا بد من كون الشاهدين ذكراً فلا تقبل فيه شهادة النساء وربما أخفر به إتيانه بمثنى المذكر ثم ذكر عشرين مسألة تقبل فيها شهادة السماع مشبهاً لها بالثلاثة قبلها فقال (كزول) تماض أو وال أو وكيل بأن تقول لم نزل نسمع من الثقات وغيرهم أنه عزل (وجرح) أي تجرح كلم نزل نسمع أنه شارب خمر مثلاً أو مجرح (وكفر) لمين (وسفه) كذلك (ونسكاح) ادعاء أحدهما وانكراه الآخر (وضرها) أي المذكورات من تولية وتعديل وإسلام ورشد وطلاق (وإن غلغ) كأن قالوا لم نزل نسمع من ثقات وغيرهم أنه خالها فثبت الطلاق لادفع العوض وكذا البيع والنكاح ثبت العقد لادفع العوض (وضرر زوج) نحو لم نزل نسمع من ثقات وغيرهم أنه يضر بزوجه فيطلقها الحاكم عليه (وهبة) أي أنه وهب لفلان كذا (ووصية) نحو لم نزل نسمع أن فلان أقام

(قوله لأنها ضعيفة) أي فطلب فيها الحلف لأجل تقويتها (قوله ويبنى عليه ما مر الخ) أي فامر بنى على أحد القولين هنا وفي الشامل أن في رد المال في الخلع بشهادة الواحد بالسماع مع اليمين وعدم رده قولين من غير ترجيح فالمصنف مشى فيما مر على أحد القولين (قوله ويمينها مع شاهد) صورته خالعه على مال ثم بعد ذلك قامت شاهدة على أن زوجها كان يضارها فيعمل بهذا الشاهد مع يمينها ولو شاهد سماع ويرد المال إليها فقد عمل بواحد في شهادة السماع مع اليمين (قوله فلا تقبل فيه) أي في السماع (قوله بالثلاثة قبها) أي وهي للكل والوقف والموت (قوله أنه عزل) أي فيرتب على ذلك بطلان حكم القاضي وتصرف الوكيل بعد ثبوت العزل بتلك الشهادة (قوله وكفر) أي بأن شهدوا بالسماع القاشي بكفر فلان فلا يصلى عليه ولا يدفن في قبور المسلمين ولا ترثه ورثته للمسلمون (قوله وسفه) أي بأن يقولوا لم نزل نسمع أن فلاناً سفه لا يحسن التصرف في المال (قوله ادعاء أحدهما) أي أحد الزوجين وأنكره الآخر منها فيه نظر ففى التوضيح قال أبو عمران يشترط في شهادة السماع على النكاح أن يكون الزوجان متفقين عليه وأما إن أنكره أحدهما فلا اه وظاهره أنه المذهب وقال الشيخ ميارة في شرح التحفة شرط السماع في النكاح أن تكون المرأة تحت حجاب الزوج فيحتاج لإثبات الزوجية أو يموت أحدهما فيطلب الحى لليراث فلو لم تكن في عصمة أحد فأنبت رجل بالسماع أنها زوجته لم يستوجب البناء عليها بذلك لأن السماع إنما ينفع مع الحيازة ولا حاكم أن يكون أصل السماع عن واحد وهو لا يجوز به قاله ابن الحاج لكن قال ابن رحال في حاشيته ظاهر النقل خلاف ما قاله أبو عمران وابن الحاج وهو في عهده فأنظره اه بن (قوله من تولية) أي لمين وكذا يقال فيما بعده (قوله وكذا البيع والنكاح) أي وكذا شهادتهما بهما (قوله فيثبت الطلاق لادفع العوض) أي لتوقفه على شهادة بت (قوله لادفع العوض) أي وهو الثمن والصداق فلا يثبت دفعهما بشهادة السماع التي ثبت بها البيع والنكاح بل لا بد من بينة تشهد بتا على دفعهما (قوله وهبة) أي نحو لم نزل نسمع من الثقات وغيرهم أن فلاناً وهب لفلان كذا (قوله أن فلاناً أقام الخ) أي أو أن فلاناً أوصى لفلان بكذا من المال أو الحيوان أو العقار (قوله وولادة) أي بأن يقولوا لم نزل نسمع من الثقات وغيرهم أن هذه الأمة ولدت من فلان أو أن هذه المرأة قد ولدت لأجل خروجها من عتقها مثلاً (قوله وحرابة) أي بأن يقولوا لم نزل نسمع من الثقات وغيرهم أن هؤلاء الجماعة محاربون أو أخذوا مال فلان حرابة (قوله وإباق) بأن يقولوا لم نزل نسمع أن فلاناً أبق له عبد صفته كذا وقوله فيثبتان أي الحرابة والإباق به أي بالسماع (قوله أثبتة الدين) كما لو طالبه الغرماء بدينهم وادعى الإعسار وأقام بينة سماع بذلك (قوله أو الغرماء) أي كما لو كان للمدين ضامن ثم إن الغرماء طالبوا الضامن فقال لهم إن المدين لم يرضى عليكم به فأقاموا بينة سماع تشهد أن للمدين معدم (قوله وعق) نحو لم نزل نسمع أن فلاناً أعتق عبده فلاناً ومثل العتق الحرية فنثبت بشهادة السماع كما في ح (قوله ولوث) أي في قتل وهل ثبت الجراح بشهادة السماع وهو ما قاله ابن مرزوق

وتعقبه

فلاناً وصاغ عنه ماله أو ولده أو أن فلاناً كان في ولاية فلان يتولى النظر له والاشاق عليه بإيصاء أبيه أو بتقديم قاض

له عليه (وولادة) فيثبت بها أنها أم ولد (وحرابة وإباق) فيثبتان به (وعدم) أي عسر أثبتة المدين أو الغرماء بها (وأسر) نحو لم نزل نسمع أنه أسر. فيزوج الحاكم بتهمة ويقضى دينه من ماله ونحو ذلك (وعق ولوث) نحو لم نزل نسمع من ثقات وغيرهم أن فلاناً قتل فلاناً

فككون الشهادة المذكورة لوئا تسوخ لولى القسامة ومثل المذكورات البيع والنسب (١٩٩) والولاء والرضاع والقسمة

وهذه للسائل ثبتت
بشهادة الساع لا يقيد
الطول فلذا آتى فيها بالكاف
ثم ذكر حكم الشهادة تحملاً
وأداء بقوله (والتحمل)
لشهادة (إن افتقر إليه)
أى احتيج إليه بأن
خيف ضياع الحق من مال
أو غيره (فرض كفاية)
إذ لو تركه الجميع لصاح
الحق ويتعين بما يتعين به
فرض الكفاية بأن لم
يوجد من يقوم به غيره
وظاهر كلامه ولو فاسقاً
عند التحمل إذ قد عيّن
حاله عند الأداء ولا يفتقر
فيه الخصم والبررة بوقت
الأداء ويجوز للتحمل
أن ينتفع على التحمل الذى
هو فرض كفاية واحتقر
بقوله إن افتقر إليه مما إذا
لم يفتقر إليه فلا يكون فرض
كفاية بل قد يكون حراماً
كتحمل شهادة اقتران الأهل
من الأربعة وقد يجوز
كروية هلال لم يتوقف
عليه حكم شرعى (وتعين
الأداء) على التحمل أى
إعلام الحاكم أو جماعة
المسلمين بما عتقته (من)
مسافة (كبريدين)
وأدخلت الكاف الثالث
بدليل قوله لا كسافة قصر
وظاهر قل اللواق أنها

وتعقبه على ذلك ابن غازى فى تكميله فتلاما وقعت فى الجراح على شىء لغيره وسماه له بن (قوله فتكون
الشهادة المذكورة لوئا) أشار الشارح بهذا إلى أن معنى قول المصنف ولوث أن شهادة الساع
بالقتل تكون لوئا وهو ما يفيد المواق وابن مرزوق وليس معناه أن شهادة الساع يثبت بها
الاثوث كما هو ظاهر المصنف وعلى ظاهره حمله الشيخ كريم الدين البرموى فقال وصورتها أن
يقولوا لم نزل نسمع من الثقات وغيرهم أن فلاناً قتل دمي عند فلان اه وهو يحتاج لنقل يدل عليه
فان وجد نقل يدل عليه حلفت الورثة خمسين عينا مع تلك الشهادة واستحقوا دم صاحبهم فى العمد
وديته فى الخطأ وإن لم يوجد نقل يساعده فلا قسامة وتلك الشهادة بالاثوث كالعمد اه شيخنا عدوى
(قوله تسوخ لولى القسامة) أى حلف خمسين عينا ويستحقون دم صاحبهم فى العمد وديته فى الخطأ
(قوله ومثل المذكورات البيع الخ) هذه الخمسة التى زادها الشارح لم يجعلها داخلة تحت الكاف
فى قول المصنف كعزل لأنها للتشبيه لا تدخل شيئا لا للتشثيل وتقبل شهادة الساع أيضاً على
الخط كفى ابن غازى وعلى الرهن كما فى ح فجملة المسائل التى قبل فيها شهادة الساع ثلاثون مسألة
(قوله وهذه المسائل) أى قول المصنف كعزل وجميع ما بعده (قوله لا يقيد الطول) أى طول زمن
الساع بل يشترط سواء طال زمن الساع أم لا فطول زمن الساع إنما يشترط فى الشهادة بالملك والوقف
وكذا بالموت على أحد الأقوال كما علمت (قوله فلذا) أى فلا أجل عدم اشتراط الطول فيها آتى فيها
بالكاف أى ولم يحفظها على ما قبلها من الملك والوقف (قوله والولاء) ما ذكره من ثبوت الولاء
بشهادة الساع هو المشهور وأما ما ذكره للمصنف فى آخر باب العتق من قوله وإن شهد واحد بالولاء
أو اثنان أنهم لم يزالا بسمعان أنه مولاه أو ابن عمه لم يثبت فهو ضعيف (قوله والتحمل للشهادة الخ)
التحمل لفة الالتزام فإذا التزمت دفع ما على المدين فيقال إنك متحمل بالدين وأما فى عرف أهل
الشرع فهو علم ما يشهد به بسبب اختيارى فخرج بقولهم بسبب اختيارى عليه لا يشهد به بدون اختيار
كما إذا كان ماراً فسمع من يقول زوجته طالق فلا يسمى تحملاً (قوله وظاهر كلامه ولو فاسقاً
عند التحمل) فيه نظر لأن عمله للشهادة فيه تعريض لضياع الحقوق لأن الغالب رد شهادة الفاسق
نعم إن لم يوجد سواء ظهر تحمله انظر بن (قوله ويجوز للمتحمل أن ينتفع على التحمل) أى دون
الاداء فلا يجوز الانتفاع عليه وقوله القى هو فرض كفاية أى وأما للتعين فلا يجوز له الانتفاع
عليه كما هو ظاهر الشارح والمج وصرح به شيخنا فى حاشية خشى والذى فى بن أنه لا مفهوم
لفرض الكفاية بل وعلى التحمل المتعين خصوصاً إذا كتب وثيقة لكن بشرط أن لا يأخذ أكثر
مما يستحق وهو أجرة الثل وأن لا يحكر على الشهادة وانظره (قوله عما إذا لم يفتقر إليه) أى بأن كان
لا يترتب على ترك التحمل ضياع حق (قوله من كبريدين) أى من مسافة بين التحمل وعمل الاداء
كبريدين وهى أربعة وعشرون ميلاً (قوله وظاهر قل اللواق الخ) قال شيخنا العدوى الظاهر أن
يقال إن ما قارب البريدين كبريدين ونصف يعطى حكمهما وما قارب مسافة القصر كالثلاثة والنصف
يعطى حكمهما والتوسط يلحق بالبريدين (قوله وعلى ثالث) فهم منه بالأولى أنه ليس لاحدا الاثنين
الامتناع ويقول رب الحق احلف مع الآخر (قوله لاتهمهما بأمر مما مر) أى كعداوة أو
قراة أو عدم عدالة (قوله بأن امتنع أن يؤدى الخ) ظاهره أن انتفاعه من غير امتناع من الاداء
ليس بجرحة وليس كذلك بل انتفاع من تعين عليه الاداء جرحة امتنع أولاً كما فى طفى

استقصائية (و) تعين الاداء (على) شاهد (ثالث إن لم يجتزئيهما) أى بشهادة الشاهدين عند الحاكم لاتهمهما بأمر مما مر وكذا
على رابع وخامس حتى يثبت الحق (وإن انتفع) من تعين عليه الاداء بأن امتنع أن يؤدى إلا بمسافة ههه يقطع به

(فجرح) قاذح في شهادته لأنه مصيبة لأنه رشوة أخذها في نظير ما وجب عليه (إلا ركوبه) فهاًباً وإباباً (عسر مشيه وعدم تحاته) فليس يجرح لجوازه وإضافة الدابة له مخرج لدابة قريبه فليس عليه استعانتها (لا كمسافة القصر) فلا يجب على المتحمل السفر إلى محل الأداء [درس] (و) يجوز (له) حينئذ (أن يتنفع منه) أي من المشهود له (بدابة) لركوبه (ونفقة) له ولأهل بيته مدة فهاهه وإبابه بلا تحديد لأنه أخذ عن شيء لا يجب عليه (وحلف) أي المدعى عليه في دعوى لا تثبت إلا بشاهدين كزوج وصيه (بمعهده) أي بسببه أي بسبب إقامته عليه ومثل الشاهد للرائان كما في المدونة (في) دعوى (طلاق) ادعت المرأة على زوجها فأنكر (و) دعوى (عتق) ادعاء العبد على سيده فأنكر ومثلها القذف كما قال الأحمي ادعاء حر عفيف على غيره فأقام المدعى شاهداً فقط أو امرأتين على ما ذكر في حلف المدعى (٣٠٠) عليه رد شهادة الشاهد (لا) في (نكاح) ادعاء أحد الزوجين على الآخر فلا

يحلف المدعى عليه المنكر (فإن) حلف منكر الطلاق أو العتق برى وإن (تكل جنس) ليحلف فيهما كالقذف عند الأحمي (ففي حلف ترك وإن) لم يحلف و (طال) حبه كسنة (دين) أي وكل له ينعوخل بينه وبين زوجته ورفيقه ولا يعد القاذح والفرق بين ما ذكر وبين النكاح أن غير النكاح لو أقربه ثبت وزم بخلاف النكاح ولأن الأصل عدم النكاح فدعيه ادعى خلاف الأصل بخلاف من ادعى الطلاق والعتق فانه ادعى الأصل من حيث (١) إن الأصل في الناس الحرية وعدم العصة وأيضاً القالب في النكاح شهرته فلا يكاد يخفى على أهل الجيران فالعجز عن إقامة الشاهدين فيه قرينة

(قوله فجرح) أي فانتفاعه جرح فهو خير لمحدوف والجملة جواب الشرط (قوله إلا ركوبه) أي إلا إذا دفع المشهود له للشاهد أجرة ركوبه أو أركبه دابته فليس يجرح فلا كتره حكمه حكم دابة المشهود له في الجواز كما صرح بذلك ابن رشد ونقله طفي فان دفع المشهود له للشاهد أجرة ركوبه فأخذها ومشى فانظر هل يكون جرحة أولاً والظاهر الأول لأنه يخل بالمرودة ولعله مالم تشتد الحاجة قاله شيخنا العدوي وانظر إذا عسر مشيه وعدمت دابته ولكنه موسر هل يلزمه أن يكرى لنفسه دابة يركبها ولا يجوز له أخذ أجرة الدابة من المشهود له أولاً يلزمه أن يكرى لنفسه دابة ويجوز له أخذ أجرته من المشهود له أو يركبه دابته واستظهر الأول (قوله لا كمسافة القصر) أي لأن كان بين محل الشاهد ومحل أداء الشهادة كمسافة القصر (قوله فلا يجب على المتحمل السفر له) أي ويؤديها عند قاضي بلده ويكتبها إتهاء للقاضي الذي على مسافة القصر أو تنقل تلك الشهادة عن هذا الشاهد بأن يؤديها عند رجلين يتقلانها عنه ويؤديانها عند القاضي الذي على مسافة القصر (قوله ويجوز له حينئذ) أي حين إذ كان بينه وبين محل أدائها مسافة القصر إذا سافر لأدائها أن يتنفع الخ (قوله وحلف) أي المدعى عليه أي قضى بحلفه (قوله كزوج وسيد) هذا مثال للمدعى عليه (قوله بسبب إقامته) أي الشاهد وقوله عليه أي على المدعى عليه (قوله فأقام المدعى) أي بالطلاق أو بالعتق أو بالقذف (قوله على ما ذكر) أي من الطلاق والعتق والقذف (قوله فيحلف المدعى عليه) أي أنه ما طلق ولا أعتق ولا قذف (قوله لا في نكاح ادعاء أحد الزوجين على الآخر) أي والحال أنهما غير طارئین وأقام المدعى شاهداً أو امرأتين فلا يحلف المدعى عليه المنكر لرد شهادة الشاهد بخلاف الطارئین فان المدعى عليه المنكر يحلف مع إقامة الآخر شاهداً لا بمجرد الدعوى لما مر من أن كل دعوى لا تثبت إلا بعدلين فلا يمين بمجرد ادعاء (قوله ففى حلف ترك) أي فثمة اليمين لرد شهادة الشاهد دفع الحبس عنه (قوله يمين ما ذكر) أي من الطلاق والعتق والقذف (قوله وأقربه ثبت) فإذا ادعت المرأة على زوجها بطلاق فأنكره فأقامت شاهداً فأقربه لزمه وإذا ادعى العبد على سيده أنه أعتقه فأنكر فأقام شاهداً فأقر السيد به لزمه وإذا ادعى على إنسان بالقذف فأنكر فأقام شاهداً عليه فأقربه لزمه الحد وأما لو ادعت امرأة على رجل أنه تزوج بها فأقر بذلك بعد إنكاره

واقامة

كذب مدعيه • ولما كانت اليمين مع الشاهد في دعوى المال وما يشول اليه لها أحوال وفيها تفصيل لأنها إما ممكنة في الحال أو ممتنة فيه أو ممتنة مطلقاً أو ممتنة من البعض دون البعض أشار لذلك كله بقوله

(١) قول الشارح فانه ادعى الأصل من حيث الخ غير صحيح فان الرقيق لم يبع الحرية الأصلية بل سلم جريان الرقة عليه وادعى انقطاعها بالعتق ولا ريب أن الأصل استمرارها وعدم العتق ولذلك كان الرقيق مدعياً عليه البينة والسيد مدعى عليه اليمين والمرأة لم تنكر أصل النكاح بل أقرت به وادعت زواله بالطلاق فهي للمدعية لأن الأصل استمرار النكاح وعدم الطلاق فهذا الفرق الثاني غير صحيح والله أعلم

(وحلف عبد) ولو غير مأذون (وسفيه) بالغ (مع شاهد) لكل بحق مالى واستحق (٣٠١) ماداعه والشاهد واليمين ولا يؤخر

للعق أو الرشد ولا يحلف السيد أو الولي منهما وأشعر قوله وحلف الخ انهما مدعيان فلا يشترط في الدعوى الحرية ولا الرشد بل ولا البلوغ فان نكل السفيه أو البند المأذون حلف للمدعى عليه لرد شهادة الشاهد وبرى. وان نكل غير المأذون حلف سيده مع الشاهد واستحق (لا) يحلف (صبي) مع شاهد له بحق مالى ادعاه على شخص (و) لا (أبوه) وأخرى غيره من الاولياء حيث لم يتولو للعامة اذ المكف لا يحلفه لاستحق غيره (وإن أنفق) عليه أبوه إنفاقا واجبا فاولى لا يحلفه إذا أنفق عليه تطوعا ولم ينفق أصلا فان تولى الأب للعامة حلف وكذا الوصى وولى السفيه وسيد العبد لانه اذا لم يحلف غرم (و) إذا لم يحلف الصبي ولأبوه مع الشاهد (حلف مطلوب) أى للمدعى عليه (ليترك) المتنازع فيه (يدين) أى يد المطلوب حوزا لا ملكا الى بلوغ الصبي (وأسجل) المدعى به أى أن الحاكم يسجل أى يكتب فى سجله الحادثه صون المال الصبي وخوفامن موت الشاهد أو تغير حاله

واقامة الشاهد فلا يثبت النكاح أو ادعى رجل على امرأة أنه تزوجها فصدقه المرأة بعد إنكارها وإقامة العاهد فلا يثبت النكاح لفقده العقد من الولي فقوله لو أقربه ثبت أى لو أقربه للمدعى عليه المنكر بعد اقامة الشاهد ثبت بخلاف النكاح فانه لو أقربه للمدعى عليه المنكر بعد اقامة الشاهد لا يثبت ففائدة توجيه ليمين على المدعى عليه احتمال أن يفر خوفا منها فيثبت الحق فلما كان لفائدة لها فى النكاح لم تشرع واعلم أن مقتضى هذا الفرق الذى فرق به بين النكاح وبين الطلاق والعق والعتق أن يكون كل مالا يثبت إلا بعدل بن مثل هذه الثلاثة فى القضاء يحلف المدعى عليه إذا أقام المدعى شاهداً أو امرأتين وهو كذلك (قوله وحلف عبد الخ) حاصله أن العبد سواء كان مأذونا له فى التجارة أولا إذا أقام شاهدا بحق مالى فانه يحلف مع شاهده ويستحق المال ويأخذه ولا خلاف فى ذلك فان نكل العبد عن اليمين فان كان مأذونا له فى التجارة حلف المدعى عليه وبرى. وان كان غير مأذون له وحلف سيده واستحق وكذلك السفيه إذا ادعى على شخص بحق مالى وأقام بذلك شاهداً فانه يحلف الآن مع شاهده ويستحق المال لكنه يقبضه الناظر عليه فان نكل السفيه حلف المدعى عليه لرد شهادة الشاهد وبرى. ومحل حلف السفيه إذا كان وليه لم يتول البايعة والا فالذى يحلف مع الشاهد وليه قال طي وفرض المسئلة فى الحلف مع الشاهد يدل على أنه لا يمين عليه فى الإنكار أو التهمة وهو كذلك فاذا ادعى أحد على سفيه أو عبد فأنكر ولم يقيم المدعى بينة فلا يمين على ذلك للمدعى عليه سواء كان ذكرا أو أنثى اذ لا فائدة ليه بن حينئذ لانها انما توجه إذا كان المدعى عليه لو أقر لزمه وهذا ليس كذلك (قوله فلا يشترط فى الدعوى) أى فى سماعها (قوله الحرية) أى حرية المدعى ولا رشده ولا بلوغه (قوله لا يحلف صبي) أى لانه غير مكلف واليمين هنا جزء نصاب لانها تتمم بحيث يكون استحسانا حتى يكتفى بحلف الصبي لها (قوله وأخرى غيره من الاولياء) أى كالوصى ومقدم القاضى (قوله وإن أنفق) الأولى أن يعبر بلورد قول ابن كنانة يحلف الأب إذا كان ينفق عليه اتفاقا واجبا لان ليمنه فائدة وهى سقوط النفقة عنه والقول بعدم حلف الأب مطلقا رواية ابن القاسم عن مالك انظر بن وقد يقال قاعدة المصنف انه اذا عبر بلو يكون اشارة لرد خلاف لأن كل خلاف يشير لرد بلو (قوله فان تولى الاب العامة الخ) أى كما لو باع الاب أو الوصى او مقدم القاضى سلعة الصبي لأحد بشمن ثم إن الصبي طالب المشتري بالثمن فأنكره ووجد شاهدا واحدا يشهد بالثمن فان الاب ومن معه يحلفون مع ذلك الشاهد (قوله وسيد العبد) انظر من ذكره هذا فان لم اره منقولا والعله يقتضى عدم حلفه تأمل (قوله لترك المتنازع فيه يده) أى ان كان معينا وان كان المتنازع فيه دينيا بقى بذمته وان كان معينا وبقي يده فضله كما يفيد قول المصنف سابقا والعله له لاقضاء والنفقة على القضى له وما ذكره المصنف من ترك المتنازع فيه يد المدعى عليه بعد يمينه ان كان معينا هو قول الاخوين وابن عبد الحكم وأصبغ وقيل انه يحلف المطلوب ويوقف ذلك المتنازع فيه الممين تحت يد عدل بلوغ الصبي ونسبه فى التوضيح لظاهر الموازية وكتاب ابن سحنون وكلام ابن رشد فى البيان يقتضى أن القول بوقف الممين هو المذهب وبنى المازرى الخلاف فى الوقف على الخلاف فى استناد الحق للشاهد فقط واليمين كالمأخذ فيحسن الايقاف او الهما معا فيضعف الايقاف انظر بن (قوله حوزا) أى حينئذ فيضمه إذا تلف ولو بماوى لأنه تعد لأنه شيه بالفاصل (قوله أى يكتب فى سجله الحادثه) أى الدعوى وشهادة العدل وما حصل عليه الانفصال فى الخصومة (قوله أو تغير حاله عن العدالة) أى وخوفا من تغير حاله عن العدالة قبل بلوغ الصبي وهذا مضر فاذا

عن العدالة (يحلف) الصبي علة للإسجال أى أسجل لأجل ان يحلف (إذا بلغ له

كوارثه (أي كالحلف وارث الصبي البالغ ان مات الصبي (قبله) أي قبل بلوغه فإذا حلف الصبي إذا بلغ أو وارثه إن مات استحق للدمى به وأخذ من المطلوب ان كان معينا فأما فان فات أخذ قيمته إن كان مقوما ومثله إن كان مثليا وإن كان دينيا في ذمة المطلوب أخذه على ما هو عليه وجاز الصالح عنه على ما روي بآيه فان نكل المطلوب أخذه الصبي مفكا اتفاقا ولا يمين على الصبي إذا بلغ واستثنى من قوته كوارثه قبله قوته (إلا أن (٣٠٢) يكون) الوارث البالغ (نكل) عن اليمين (أولا) حين توجهت عليه في نصيبه بأن

أدعى مالا على شخص بحق وأقام عليه شاهدا فشكل الكبير وسقط حقه واستثنى للصغير فمات قبل بلوغه (ففي حلفه) أي وارثه الكبير التاكل أولا (قولان) للتأخيرين ولا نص فيها للتقدمين قيل يحلف ليستحق نصيب الصغير لأنه إنما نكل أولا عن حصته هو وقد يكون ورعا فلا يمنع من اليمين لأجل استحقاقه نصيب مورثه قال ابن بونى وهو الذى يظهر ألا ترى أنه لو حلف أولا لم يستحق نصيب مورثه إلا يمين ثانية وقيل لا لسريان نكوله الأول عليه (وإن نكل) الصبي بعد بلوغه أو وارثه ان مات قبل بلوغه (اكتفى يمين المطلوب الأولى) ولا تعاد عليه ثانية ثم ذكر مسألة لا ارتباط لها بمسألة الصبي قوله (وإن حلف للمطلوب) يعنى أن من

حصل التسجيل وتغير حاله عن العدالة بعده فلا يضر وذلك لأن فسقه بعد الاسجال بمنزلة طروفسقه بعد الحكم وهو لا يضر فلا يعارض ما سبق للمصنف أن طروالفسى بعد الاداء وقبل الحكم مضر (قوله كوارثه قبله) تشبيه في الحلف والاستحقاق أي كما ان وارث الصبي يحلف الآن ويستحق إذا مات الصبي قبل بلوغه ومحل حلفه واستحقاقه مالم يكن ذلك الوارث بيت المال أو مجنونا أو مغمى عليه غير مرجو الافاقة وإلا فلا يحلف وترد اليمين على المطلوب ويستحق ولا حق لبيت المال ولا للوارث المجنون أو المغمى عليه المذكورين ومحل ردها على المطلوب في تلك الحالة مالم يكن حلف أولا وإلا فلا تعاد فان كان الوارث مجنونا أو مغمى عليه مرجو الافاقة انتظر ولا يحلف المطلوب ويوضع التنازع فيه ييدأمين انظر حاشية شيخنا العدوى (قوله فان نكل المطلوب) أي عند اقامة الصبي الشاهد (قوله أخذه الصبي) أي من الآن ملكا بشهادة الشاهد ونكول المدعى عليه عن اليمين (قوله إلا أن يكون نكل أولا) أي إلا أن يكون وارث الصغير نكل أولا عن اليمين وسورته أن يشهد شاهد بحق لصغير وأخيه الكبير فشكل الكبير واستثنى للصغير فمات قبل بلوغه وورثه أخوه الكبير ففي حلف الكبير ليستحق نصيب أخيه الصغير الذى ورثه منه وعدم حلفه فلا يأخذه قولان (قوله للتأخيرين ولا نص فيها للتقدمين) في هذا اشارة للتدورك على المصنف وأن حقه ان يعبر بتردد لعدم نص للتقدمين واختلاف التأخيرين وقد يقال ان المصنف إنما التزم انه ان أمى بالتردد كان اشارة لذلك لا أنه متى وقع خلاف للتأخيرين يعبر بتردد (قوله لم يستحق نصيب مورثه إلا يمين ثانية) هذا هو النقول عن ابن بونى ولا ين رشد في جواب سؤال ارسله له القاضى عياض أن الكبير إذا حلف أولا ثم مات الصغير فلا يحتاج لاعادة يمين ثانية لأن اليمين الأولى وقعت على جميع الحق طبق الشهادة انظر بن (قوله لسريان نكوله الأول عليه) أي ولا يأخذ حصة الصغير فان مات الكبير التاكل أولا عن ابن ثم مات الصغير وورثه ابن أخيه فانه يحلف ويستحق حصة عمه الصغير فقط ولا يجرى فيه القولان لانه لم ينكل قبل ذلك وأما حصة أیه الساقطة بنكوله فلا يسوم رجوعها لابنه لان الحق سقط بسبب النكول فلا يورث (قوله يعنى ان من ادعى بحق مالى) احتراز بذلك عن اقامة المدعى شاهدا في نحو طلاق وعق حلف المطلوب لرد شهادته ثم أتى الطالب بأخرى فانه يضمه له اتفاقا (قوله وأقام عليه شاهدا فقط) أي عند من يرى ثبوته بذلك مع اليمين وأما لو أقام شاهدا في حق مالى عند من لا يرى ثبوته به ويمين وحلف المطلوب ثم أتى بأخر فانه يضمه له كما تقدم في قوله او وجد ثانيا او مع يمين لم يره الاول (قوله للاول) أي الذى نكل عن اليمين معه (قوله لبطان شهادته) أي الاول بسبب نكول المدعى مع وجود ذلك الشاهد الاول وحلف للمطلوب (قوله وفي حلفه) أي وإذا لم يضمه للاول وأراد الحلف مع الثانى فان في حلفه معه واستحقاقه وعدم حلفه قولين والاعتماد منهما الاول كما في الحج

(قوله

ادعى بحق مالى وأقام عليه شاهدا فقط أو امرأتين وأبى ان يحلف مع شاهده حلف المدعى عليه

ويرى (ثم أتى) للدمى (بآخر فلازم) أي لا يضم الثانى للاول لبطان شهادته بنكول المدعى معه وحلف المطلوب (وفي حلفه) أي الطالب (معه) أي مع الشاهد الثانى ويستحق لانه قد يظهر له بشهادة الثانى ما يحقق دعواه ويقدم على اليمين وعدم حلفه لانه لا نكل مع الاول فقط حقه قولان (و) على القول بالحلف معه ففي (تحليف المطلوب) ثانيا (إن لم يحلف) الطالب مع الثانى بأن نكل معه كما نكل أولا لان حلف المطلوب أولا كان رد شهادة الاول فيحتاج ليمين أخرى لرد شهادة الثانى وعلى هذا القول

لأنه حلف أولاً وبرى.
 من الحق (قولان) وعلى
 الأول لو أتى بشاهد من
 لا يستحق بخلاف الثاني
 (وإن تعذر عيني بعض)
 أي أو كل بدليل قوله أو
 على الفقراء ومثل للأول
 بقوله (كشاهد) أو
 امرأتين على انسان
 (بوقف) لدار مثلاً (على
 بنه) أي بنى الوقف
 أو بنى زيد (وعقبهم)
 بطناً بعد بطن بدليل ما يأتي
 في كلامه وليس المراد أنه
 سوى بين البنين والعقب كما
 قد يتوهم من الواو فالعقب
 متعذرة من العقب متيسرة
 البنين من ومثل للثاني
 المحذوف من كلامه بقوله
 (أو) شاهد بوقف كدار
 (على الفقراء) فالعقب
 متعذرة من جميعهم (حلف)
 من يخاطب باليمين وهو
 البعض الموجود من
 الموقوف عليهم في الأولى
 والمدعى عليه في الثانية فإن
 حلف الموجود مع الشاهد
 ثبت الوقف وإن حلف بعض
 الموجودين دون بعض ثبت
 نصيب من حلف دون غيره
 فإن نكل الجميع بطل الوقف
 إن حلف المدعى عليه (وإلا)
 يحلف المدعى عليه في الثانية
 (فحبس) بشهادة الشاهد
 ونسكول المدعى عليه فهذا
 مفرغ على الثانية فقط وفرغ
 على الأولى فقط لكن في خصوص ما إذا حلف بعض دون بعض قوله (فإن مات) الخالف أحمد أو تعدد ولم يبق إلا الناكل

(قوله لونسكل المطلوب) أي عن اليمين التي رد شهادة الشاهد الثاني (قوله استحق الطالب الحق) أي
 بغير عيب كما في التوضيح (قوله لأنه حلف أولاً) أي لرد الدعوى من أصلها (قوله وعلى الأول) أي
 وهو أن الطالب أن يحلف مع الشاهد الثاني ويستحق (قوله) لو أتى بشاهدين لا يستحق (أي وهو قول
 ابن القاسم في الموازية وقوله بخلاف الثاني أي وهو أن الطالب ليس له أن يحلف مع الشاهد الثاني لأنه
 لما نكل مع الشاهد الأول سقط حقه فعلى هذا القول لو أتى الطالب بعد حلف المطلوب بشاهدين فإنه
 لا يستحق ولا قيام له بهما وهو قول ابن القاسم في المبسوط ونحوه لا بن كنانة والمعتد من قول ابن
 القاسم المذكورين الأول وقد تقدم أنه إذا حلف الطالب المطلوب وله بينة حاضرة أو غائبة كالجمعة
 يعلمها لم تسمع إذا أقامها وهذا لا يخالف القول الأول من قول ابن القاسم لحل كلام ابن القاسم
 على ما إذا حلف الطالب المطلوب غير عالم بالشاهدين أو كانا على بعد من كالجمعة (قوله) وإن تعذر
 عيني بعض (أي عيني بعض المشهود لهم أو كلهم (قوله) بدليل قوله أو على الفقراء (أي في كلام المصنف
 حذف أو مع ما عطف لدليل وهو جائز كافي للمنفى (قوله على انسان) أي شهدا أو أشهدتا على انسان
 (قوله) بدليل ما يأتي في كلامه (أي من ذكر التردد لأنه إنما يفرع على هذا المنفى ويصح قراءة وعقبهم
 فعلاً ماضياً مضاعفاً كما في بن (قوله) فاليمين متعذرة من العقب (أي وهم بعض الموقوف عليهم
 المشهود لهم بالوقف (قوله) المحذوف من كلامه (أي الذي قدره الشارح بقوله أو كل (قوله) أو
 شاهد) أي أو امرأتين (قوله) وهو البعض الموجود من الموقوف عليهم في الأولى (أي لما مر أن
 الوقف على معين يثبت بالشاهد واليمين (قوله) والمدعى عليه في الثانية (أي لما أن الوقف على غير
 معين لا يثبت بشاهد وعين لعدم تعيين المستحق الذي يحلفها وإذا حلف المدعى عليه في الثانية
 رجع المدعى به ملكاً ولا عبرة بدعوى وقفته لعدم ثبوتها فإن نكل فحبس كما قال المصنف والا
 فحبس وما ذكره من كون المدعى عليه يحلف في المسئلة الثانية أعنى مسئلة الفقراء هو ما ذكره
 اللخمي والمازري وابن شاس وابن الحجاب لكنه تعقبه ابن عرفة فقال ظاهر الروايات
 عدم حلفه لعدم تعيين طالبه وبطلان الوقف على أن اللخمي والمازري لما ذكرنا حلفه جعلوه
 كمن شهد عليه شاهد بالطلاق أو العتق وظاهر أن هذا إذا لم يحلف فحبس وإن طال دين ولا
 يلزم طلاق ولا عتق ولذا قال المواق وغيره أن قول المصنف والابن حبس لا مستندله انظر بن (قوله) وإن
 حلف بعض الموجودين (أي وإن حلف كل البعض الموجود في المسئلة الأولى (قوله) دون غيره (أي
 أي فلا يثبت نصيبه بل يكون ملكاً للمدعى عليه إن حلف (قوله) فإن نكل الجميع بطل الوقف
 إن حلف المدعى عليه (و كذا قوله قبل دون نصيب من لم يحلف أي فإن وقفته باطلة ويكون
 ملكاً للمدعى عليه إن حلف ظاهره أن الوقف كلاً أو بعضاً يظل يحلف المطلوب حق بالنسبة
 للبطن الثاني وأنه لا كلام لهم وهو مبنى على أن أخذ أهل البطن الثاني بطريق الارث من آبائهم لكنه
 خلاف ما استظهره المازري وغيره من أن أخذهم بعقد التحبیس من الواقف لا بطريق الارث من
 آبائهم ولذا قال ابن عرفة لو عرضت اليمين على البطن الأول فنكوا وكلهم ثم جاء بعدهم البطن الثاني
 فمن قال أخذ البطن الثاني كأخذ الارث من آبائهم لم يمكنوا من الحلف لبطلان حقهم بنسكول آبائهم
 وعلى الطريقة الاخرى وهي أن أخذهم إنما هو بعقد التحبیس من الحبس بمكنون من اليمين ولا
 يضرهم نسكول آبائهم وهو الظاهر اه بن هـ والحاصل أنه إذا حلف المطلوب لنسكول الموجودين بطل
 الوقف عليهم وهل تمكن الطبقة الثانية منه يميناً ولا تمكن منه خلاف والظاهر الأول (قوله) إن حلف
 المدعى عليه (أي فإن نكل فالمدعى به حبس ويمكن دخول هذه تحت قول المصنف وإلا فحبس

على الأولى فقط لكن في خصوص ما إذا حلف بعض دون بعض قوله (فإن مات) الخالف أحمد أو تعدد ولم يبق إلا الناكل

(ففي تعيين مستحق) أي جنس مستحقه وبينه بقوله (من بقية الأولين) وهم طبقة الحالف الميت (أو) أهل (البطن الثاني) بالجر عطف على بقية أي هل يستحق نصيب الميت الحالف أهل طبقته من إخوته الناكين لأن نكولهم عن الحلف أولاً عن نصيبهم لا يمنع استحقاقهم نصيب الحالف الميت أو يستحقه (٢٠٤) أهل البطن الثاني لبطان حق بقية البطن الأول بنكولهم وأهل البطن

الثاني أمثلة ومن جدهم المحبس فلا يضرهم نكول أبيهم إن كان أبوه هو الناكل (تردد) الراجح الثاني وكل من استحق لا بد من بينه لأن أصل الوقت يشاهد واحد وينبغي أن يحلف غير ولد الميت لأن ولد الميت يأخذ بالوراثة عن أبيه ثم شرع في بيان نقل الشهادة وبدأ بذكر الشهادة على حكم الحاكم لتبنيها له لكونها قهراً لعلمه فقال (ولم يشهد) على حاكم قال ثبت عندى (أو حكمت بكذا) (إلا بأشهاد منه) لها بأن قال لها اشهد على حكمتى - وسواء في الأمور الخاصة أو العامة كثرت رمضان (كاشهد) على شهادتى (هذا هو حقيقة شهادة النقل وهو مثال المحذوف معطوف على حاكم أبى ولا يشهد على شاهد بحق إلا بأشهاد منه وبما هو بمنزلة كما اشار له بقوله (أو رآه يؤديها) عند قاض فيشهد على شهادته إذ صماحه لإداء الشهادة عند قاض منزل بمنزلة قوله

أى ولا يحلف المدعى عليه ابتداء في المسئلة الثانية أو بعد نكول الموجودين في المسئلة الأولى فحبس أى فلما نزع فيه حبس في الفرعين وهذا حل بعض الشراح كلام المصنف (قوله في تعيين مستحقه) أى مستحق نصيب الميت الحالف (قوله أى جنس مستحقه) أشار إلى أن الإضافة جنسية فتصدق بمتعمد وأشار الشارح بهذا لدفع ما يقال إن مستحقه مفرد فكيف يبينه بمتعمد فالأولى أن يقول مستحقه (قوله من بقية) أى من كون بقية الخ (قوله تردد) محله ما لم يشترط الواقف أنه لا يأخذ أحد من أهل البطن الثاني شيئاً إلا بعد انقضاء البطن الأول وإلا لم يأخذ أحد من أهل البطن الثاني شيئاً مادام أحد من الناكين اتفاقاً وجعل الشارح محل التردد موت البعض الحالف ولم يبق إلا الناكل احترازاً عما إذا مات بعض من حلف وبقى منهم بعض مع الناكين فلا شيء للناكين ويستحق نصيب الميت الحالف بقية الحالفين وهل يحلفون أيضاً أو لا قولان بناء على أن أخذهم بعد الحبس عن الواقف أو أخذهم كالميراث عن الميت وهذا أحد تقريرين ذكرهما عجم والثاني يجعل التردد جارياً في ذلك أيضاً فيقول إن نصيب من مات لمن بقى من أهل البطن الأول من حلف ومن نكل وقيل لأهل البطن الثاني خاصة (قوله وكل من استحق) أى سواء كان من بقية البطن الأول أو من أهل البطن الثاني لا بد من بينه أى بناء على أن أخذه بعد الحبس عن الواقف كما هو الظاهر واليه يشير قول الشارح لأن أصل الوقف يشاهد وقيل إن أخذ المستحق كالميراث عن أخيه أو أبيه أو عمه وعليه فلا يلزم للمستحق عين وهذا الخلاف جار في بقية الطبقة الأولى وفي أهل الثانية سواء ابن الواقف وغيره فقوله الشارح وينبغي أن يحلف الخ فيه نظر تأمل (قوله لأن ولد الميت يأخذ بالوراثة عن أبيه) أى وحصة أبيه قد ثبتت بالشاهد واليمين (قوله لتبنيها له) أى لتبني الشهادة على الحكم بنقل الشهادة وقوله لكونها أى الشهادة على حكم الحاكم قهراً لعلمه (قوله قال ثبت عندى) أى أن فلان على فلان كذا أو هلال رمضان وقوله وسواء في الأمور الخاصة أى كالمثال الأول والعامة كالثاني (قوله أو حكمت بكذا) أى بطلاق زوجة فلان مثلاً أو بثبوت رمضان (قوله إلا بأشهاد منه) أى فإن اشهدها جازلها الشهادة على حكمه ويكون ذلك الأشهاد تمديلاً منه للشاهدين فلا يقبل تجرعهما وإذا لم يشهدا فلا يجوز لهما الشهادة على حكمه لاحتمال تساهله في إخباره بأنه ثبت عنده كذا أو حكم بكذا فإذا شهدا من غير أن يشهدا كانت شهادتهما باطلة (قوله إلا بأشهاد منه) هذا هو المحذوف الذى مثل له بقوله كاشهد على شهادتى خلافاً للشارح فإنه يقتضى أن المثل له شاهد لأنه المعطوف على حاكم (قوله أو بما هو بمنزلة) عطف على قوله بأشهاد منه أى إلا إذا حصل إشهاد منه أو ما هو بمنزلة (قوله أو رآه يؤديها الخ) أى وأما إذا رأى يخبر بها غير قاض فلا ينقل عنه ولا يقبل نقله واعلم أن الشهادة على الشهود وهى شهادة النقل تجوز في الحدود والطلاق والولاء وفي كل شيء كما أفاده بن (قوله أنه لا ينقل عنه) أى لأنه لم يقل له اشهد على شهادتى وإنما قال ذلك لغيره (قوله قال بعضهم وهو المشهور) قال الواقى ابن رشد إن سمعه يؤديها عند الحاكم أو سمعه يشهد غيره وإن لم يشهد المشهور أنها جائزة له بن (قوله وعمل كلامه نقل النقل الخ)

أشهد على شهادتى وظاهره أنه إذا سمع الشاهد الأصل يقول لآخر اشهد على شهادتى أنه لا ينقل عنه وهو أحد قولين قال والثاني له ذلك قال بعضهم وهو المشهور ويمكن حمل المصنف عليه بأن يقال قوله اشهد على شهادتى أعم من أن يكون هو المخاطب أو غيره ونقل كلامه نقل النقل إذ قوله كاشهد على شهادتى ولو تسلسل ثم ذكر شروط النقل بقوله (إن غاب الأصل) (للقول عنه) (وهو) إن وأخيه أنه (رجل) (فلا يخطئ) فيها

ولو حاضرة (بمكان) متعلق بخاب (لا يلزم الأداء منه) وهو مافوق البريدين على مامر هذا في غير الحدود (ولا يبغي) في النقل عن الشاهد الاصل (في الحدود الثلاثة الأيام) فلا بد من الزيادة عليها وقيل يكفى مادون مسافة القصر كالأموال وعطف على غاب قوله (أومات) الاصل (أومر من) مرضا يتعسر معه الحضور عند القاضي لأداء الشهادة (ولم يطرأ فسق) للعقول عنه (أو عداوة) بينه وبين الشهود عليه قبل أداء الشهادة فان زال الفسق عن الاصل فهل ينقل عنه (٢٠٥) بالساع الاول ولا بد من اذن ثان

خلاف (بخلاف) طرو (جن) أي جنون للاصل بعد تحمل الاداء عنه فلا يضر في النقل عنه (ولم يكذب) أي الناقل (أصله) فان كذبه حقيقة أو حكما كشكه في أصل شهادته لم ينقل عنه (قبل الحكم) راجع للفرع الاخير وأما الاولان فالضر طرو الفسق والعداوة قبل الاداء لاجده وقبل الحكم كما تقدم هذا هو الراجح (والإ) بأن كذبه بعد الحكم (مضي) الحكم ولا ينقض (بلا غرم) على الناقل ولا على الاصل لانه لم يقطع بكذبه والحكم صدر عن اجتهاد فهذا راجع للفرع الاخير فقط (ونقل) عطف على غاب (عن كل) أي عن كل واحد من شاهدي الاصل (اثان) وهو صادق بما افاد شهد اثان على واحد ثم على آخر أو قال الاصلان لهما على شهادتهما وبما اذا شهد عن كل واحد اثان وبغير ذلك (ليس)

قال عبق ولا يطلب في شهادة النقل بتاريخ النقل ويعوز النقل وان لم يعرف الناقل عدالة المتقول عنه وثبت عدالة المتقول عنه بغير ذلك النافل واعلم أن المتقول عنه لا بد أن يكون عدلا وقت قوله للناقل اشهد على شهادتي أو وقت رؤيته أدائها لأمييا أو عبدا أو كافرا قال كل اشهد على شهادتي وانتقلوا الحالة العدالة بعد النقل عنهم وماتوا أو غابوا فلا يجوز النقل عنهم لأن للنظر له وقت التحمل عنهم (قوله ولو حاضرة) أي في البلد (قوله في غير الحدود) أي سواء كانت أموالا أو غيرها (قوله ولا يكفى في الحدود الثلاثة الأيام) أي كون مسافة المكان الذي غاب فيه الشاهد ثلاثة أيام ذهابا وما ذكره المصنف قول ابن القاسم في اللوازية وقال سيجنون لا ينقل عن الشاهد إلا إذا غاب غيبة بعيدة والغيبة البعيدة مسافة القصر ولم يفرق بين الحدود وغيرها وطى ما للمصنف إذا كان الشاهد بموجب حد على مسافة قصر ولم يبعد أكثر من ثلاثة أيام فانه يرفع شهادته الى من يخاطب قاضي للضر الذي يراد نقل الشهادة اليه قال ابن عاشر وانظر لم لم يكتفوا بنقل الشهادة هنا واكتفوا بالخطاب الى قاضي بلد الخصومة وأجيب بأنهم إنما اكتفوا بالخطاب لأنه صادر من القاضي وثق النفس به مالا ثق بنقل الشاهد اه بن (قوله مادون مسافة القصر) الاولى حذف قوله مادون لما علمت من كلام سجنون (قوله ولم يطرأ فسق أو عداوة الخ) فان طرأ أحدهما قبل الاداء أو أدى الناقل مع قيامه بالأصل ردت شهادته (قوله قبل أداء الشهادة) أي وأما طرو أحدهما بعد أدائها فلا يضر ولو قبل الحكم (قوله فان زال الفسق عن الاصل) أي فإن طرأ الفسق للاصل ثم زال عنه قبل أداء الشهادة فهل الخ (قوله بالساع الاول) الاوضح بالاذن الاول (قوله بعد تحمل الاداء عنه) أي بعد تحمل الناقل الاداء عنه (قوله فان كذبه حقيقة) أي بأن قال له أنت تكذب على ما أمرتك أن تنقل عن الشهادة بكذا (قوله كشكه في أصل شهادته) أي في تحمله الشهادة بذلك الشيء (قوله وما الأولان) أي طرو الفسق والعداوة وقوله لاجده وقبل الحكم أي لان الاداء فهما بمنزلة الحكم فلا يضر طروهما بعد الاداء * والحاصل أن الفسق والعداوة الاداء فهما بمنزلة الحكم فلا يضر طروهما بعد الاداء وأولى بعد الحكم كما في التوضيح وابن عرفة وإنما يضر طروهما قبل الاداء وأما تكذيب الأصل لقرعه فضر إن كان قبل الاداء أو بعده وقبل الحكم فان كان بعد الحكم لم يضر (قوله ثم على آخر) أي في مجلس ثان (قوله أو قال الاصلان الخ) أي والمجلس متحد (قوله وبغير ذلك) أي كأن ينقل عن واحد اثان وينقل واحد من الاثنين مع واحد ثالث عن الثاني من شاهدي الأصل (قوله وبغير ذلك) أي كتمانة ينقل أربعة منهم عن اثنين وأربعة عن الاثنين الآخرين (قوله فلو نقل اثان عن ثلاثة وعن الرابع اثان لم يصح) أي على المشهور كما في التوضيح ووجه فيه عدم صحتها بأنه لا يصح شهادة الفرع الا حيث تصح شهادة الاصل لو حضر والرابع الذي نقل عنه الاثنين الآخران لو حضر

أحدهما (أي أحد الناقلين) أصلا) أي شهادته لانه إذا كان أحدهما من شهود الاصل لزم ثبوت الحق بشاهد واحد إذا نقل للنزود كالعدم (و) نقل (في أكثر من أربعة عن كل) أي عن كل واحد من الاصل وهو صادق بأربعة ينقلون عن كل واحد وبسعة عشر ينقل كل أربعة منهم عن واحد وبغير ذلك (أو) نقل أربعة (عن كل اثنين) من الاصول (اثان) بأن ينقل اثان عن زيد وعمرو واثان آخران عن بكر وخالد فلو نقل اثان عن ثلاثة وعن الرابع اثان لم يصح خلافا لابن الماجشون

أو نقل ثلاثة عن ثلاثة وواحد عن الاربعة لم يصح (ولم ينفى نقل بأصل) أي جاز تلفيق شهادة نقل مع شهادة أصل في الزنا وغيره كأن يشهد اثنان عن رؤية الزنا وينقل اثنان عن كل (٣٠٦) واحدا من الاثنين الآخرين (وجاز تزكية ناقا أصله) الذي نقل عنه بخلاف

العكس وهو تزكية الأصل للناقل عنه لقوة التهمة (و) حاز (نقل) امرأتين (عن رجل أو عن امرأتين مع رجل) ناقل معهما عن ذكر (في باب شهادتهن) وهو الأموال وما يؤول بها أو ما لا يظهر للرجال كالولادة وعيب الفرج بخلاف نحو الطلاق والعق فلا يصح فيه نقل النساء ثم شرع في مسائل رجوع الشاهدين عن الشهادة بقوله

[درس]

(وإن قلنا) بعد الأداء وقبل الحكم (وهما) أو غلطنا في شهادتهما أو حق مالي ليس الذي شهدنا عليه هذا الشخص (بل هو هذا) لشخص غيره (سقطتا) أي الشهادتان معا الأولى لاعترافهما بالوهم والثانية لاعترافهما بعدم عدالتهما حيث شهدا على شك وكذا بعد الحكم وقبل الاستيفاء في الدم لافي المال فلا يسقط بل يفرمه للشهود عليه للمدعى ثم يرجع به عليهما كما يأتي في قوله لارجوعهم الخ (وقض) الحكم (إن ثبت) بعده (كذبهم) أي إن أمكن كما قال ابن العاجب وذلك قبل الاستيفاء في القتل والقطع

ما صحت شهادته مع الاثنين الناقلين عن الثلاثة لنقص العدد ويحتمل أن عدم الصحة لأن عدد الفرع فيها ناقص عن عدد الأصل حيث نقل عن الثلاثة اثنان فقط والفرع لا ينقص عن الأصل لقيامه مقامه ونيابته منابه هذا على ما للمصنف في التوضيح ولكن ابن عرفة نسب لابن القاسم الجواز كقول ابن الماجشون اه بن وقوله عن الرابع اثنان أي أو أدى الرابع بنفسه كما صرح به للواق (قوله أو نقل ثلاثة عن ثلاثة الخ) أي وأما لو نقل ثلاثة عن ثلاثة واثنان عن واحد لكفي كما في مباح أبي زيد عن ابن القاسم اه بن (تنبيه) يشترط في صحة شهادة النقل في الزنا أن يقول شهود الزنا لمن ينقل عنهم اشهدوا عنا أننا رأينا فلانا يزني وهو كالمرود في السكحلة ولا يجب الاجتماع في وقت تحمل النقل ولا تخريق الناقلين وقت شهادتهم عندالحاكم بخلاف الأصول كما هو (قوله كأن يشهد اثنان على رؤية الزنا الخ) أي وكأن يشهد ثلاثة بالرؤية وينقل اثنان عن الرابع ومحل جواز التلفيق إذا كان النقل صحيحا كما ذكر في التالين احترازا لما إذا نقل اثنان عن ثلاثة وشهد الرابع بنفسه فلا تلفيق شهادته كما تقدم عن اللواق (قوله وجاز تزكية ناقل أصله) أي انه يجوز للشخص أن يزكي الشاهد الأصلي بعد أن ينقل عنه شهادته وكأنه لم ينظر للتهمة في ترويع قله لأنه خفف في شهادة النقل ما لم يخفف في الشهادة الأصلية (قوله لقوة التهمة) أي بالراحة من أداء الشهادة عند القاضي (قوله مع رجل ناقل معهما) مفهومه عدم صحة نقلهما في باب شهادتهن لامع رجل ناقل معهما بأن لم يكن معهما رجل أصلا أو كان معهما رجل أصلي وهو كذلك لأن نقل المرأتين فقط لا يجتزي به ولو كان فيهما لا يظهر للرجال على المعتمد كما يفيد ابن عرفة انظر بن (قوله بخلاف نحو الطلاق والعق) أي من كل ما لا تصح فيه شهادتهن استقلالا والحاصل أن ما قبل فيه شهادة النساء مع يمين أو رجل وهو المال وما يؤول اليه وكذا ما يختص بشهادتهن كالولادة والاستهلال وعيب الفرج يجوز نقل النساء فيه إذا تعدد مع رجل ناقل معهن سواء نقلن عن رجل أو امرأة فان نقلن لامع رجل أصلا أو مع رجل أصلي لم يقبل النقل ولو كثرن جدا ومالا يقبل فيه شهادة النساء أصلا لا يقبل فيه قتلن سواء كن مع رجل ناقل أو اتردن (قوله فلا يصح فيه نقل النساء) أي سواء اتردن أو كن مع رجل (قوله لاعترافهما بالوهم) أي القلط (قوله حيث شهدا) أي أولا على شك (قوله وكذا بعد الحكم الخ) أي وكذا تسقط الشهادتان إذا قالا وهما أو غلطنا بعد الحكم وقبل الاستيفاء وقوله في دم أي إذا كانت الشهادة بدم وهذا أحد قولي ابن القاسم وهو الذي رجح اليه وهو خلاف ما مضى عليه المصنف فيما يأتي في قوله لارجوعهم وغرما مالا ودية فان حاصله انه إذا كان رجوعهم بعد الحكم لا ينقض مطلقا وهو الذي رجح عنه ابن القاسم اه بن (قوله لافي المال) فلا يسقط بل يفرمه الشهود عليه للمدعى ثم يرجع به عليهما هذا مافي الجلاب وللموثة وهو ظاهر المدونة وقال ابن عبد السلام والأكثر انه يفرمه الشهود عليه للمدعى ولا يرجع به عليهما حيث قالا وهما وهو ظاهر الرسالة والمعتمد الأول كما قال شيخنا (قوله ان أمكن) أي قضه (قوله وذلك قبل الاستيفاء) أي قبل استيفاء المحكوم به وقوله في القتل والقطع أي وغيرها وقوله لم يبق الا الترم أي غرم الشهود الدية أو اللال ولا يتأتى قض الحكم

(قوله)

فان لم يثبت إلا بعد الاستيفاء لم يبق الا الترم كما سيذكره ومثل لثبوت

كذبهم بقوله (كحياة من قتل) أي من شهد بقتله محمدا أي ظهرت حياته قبل القصاص من الشهود عليه بالقتل فلا يقتض منه

(أَوْ جِهَ قَبْلَ) وَقْتُ (النَّهْمَانِ) لِلشَّهَادَةِ عَلَيْهِ فَإِذَا لَمْ يَحْصُلْ رَجْعُهُ قَضَى الْحُكْمَ وَلَا (۲۰۷) بِرَجْمٍ وَلَا قَتْلٍ كَابِلَانِ (لَا)

رجوعهم) عن الشهادة
 فلا ينفذ له الحكم به
 الاستيفاء وكذا قبله في
 المال قطعا وفي الدم قولان
 (وغرما) إذا رجا عن
 شهادتهما (ملا) أنافاه
 بشهادتهما ولو قالا غلطنا
 لأن الممدوا خطأ في أمواله
 الناس سواء (ودية) إذا
 شهدا بقتل (وكون قصدا)
 الزور في شهادتهما عند
 ابن القاسم وقال أشهب
 يقتص منهما في الممد قال
 للصف وهو أقرب لانهما
 قالا قسا بغير شبهة
 ويجوز قراءة تمعدا غللا
 ماضيا ومصدرا منصوبا
 على أنه خبر كان المذنونة
 وعلى قول ابن القاسم
 يوجبان ضربا وبطال
 سجنهما ويضمنان الهدية
 في الملهما (و) لو شهد أربعة
 بالزنا واثان بالإحصان
 فرحم ثم رجع الستة اخص
 شهود الزنا بالقرم
 (لا يشاركهم شهادرا)
 الإحصان في الزم) أي
 غرم الدية لأن شهادتهما
 منفردة لما كانت لا توجب
 حدا صارت غير منظور
 لها بخلاف شهود الزنا
 (كرجوع الزكي) عن
 تركته لا يوجب القرم
 عليه وإنما القرم على
 الشاهد إن رجع (وأدبا)

(قوله أوجه) أى كما إذا شهد على شخص بالزنا فحكم القاضي برجمه ثبت قيل الرجم أنه محبوب قبل الزنا الذى شهد به عليه فينقض الحكم برجمه ولا حد على الشهود إذ لا يحد من فذف جيبوبا بالزنا كما للدونة (قوله وإلا فالنرم) أى وإلا بأن رجم فالنرم (قوله لا رجوعهم) أى لا ينقض الحكم لرجوعهم عن الشهادة بعده (قوله قولان) أى لابن القاسم أحدهما عدم النقص وهو المرجوع عنه وهو ظاهر النصف كالدونة والثانى نقض الحكم وهو الرجوع اليه وعليه أكثر أصحاب الامام (قوله وغرما مالاودية) أشار بهذا لقول ابن القاسم إذا رجعا بعد الحكم فى عتق أو دين أو قصاص أو حد أو غير ذلك فأنهما يضمنان قيمة العتق والدين والعقل فى القصاص فى أموالهما اه فظاهره كان الرجوع بعد الاستيفاء أو قبله ولا ينقض الحكم إذا كان الرجوع قبله ^{في} تنبيه ^{في} قول النصف وغرما مالا يشمل ما إذا شهدا بوفاء حق لمستحق ثم رجعا فأنهما يفرمانه للمشهود عليه لا للشهود له فان أعدما فهل يرجع من شهدا عليه على من شهدا له ثم لا يرجع له عليهما كالارجوع لها عليه ان غرما فى ملائهما أولا يرجع بل ينتظر يبرهما ينظر فى ذلك (قوله ولو تعد الزور) البالغة راجعة لقوله ودية فقط كما أشار له الشارح إذ العمد فى المال أخرى بالنرم فلا يبالغ عليه واعلم أن ما قبل البالغة فيه خلاف أيضا بالنرم وعدمه وما متى عليه النصف فيه من النرم خلاف قول الأكثر من أصحاب مالك لكنه ظاهر للدونة كما ذكره ابن عرفة وغيره وهو الذى ذكره الشارح عند قوله وان قال وهما انظر بن (قوله عند ابن القاسم) أى فى أحد قوليه وهو للرجوع عنه والرجوع اليه أنهما إذا رجعا بعد الحكم وقبل الاستيفاء ينقض الحكم ولا يستوفى حرمة الدم وحينئذ فلا يتأتى تقريم الشهود الدية وإنما متى النصف على قول ابن القاسم الرجوع عنه لأنه قول مالك كما قال التيطى (قوله وقال أشهب ينقض النخ) تحصل مما تقدم أنهما إذا رجعا بعد الحكم وبعد الاستيفاء فأنهما يفرمان للمال والدية اتفاقا ولا يتأتى نقض الحكم وان رجعا بعد الحكم وقبل الاستيفاء ففي المال لا ينقض الحكم اتفاقا ويفرمان للمال الذى رجعا عن شهادتهما به وفى الدم قيل انه ينقض الحكم لحرمة الدم وحينئذ فلا غرم وهو الذى رجح إليه ابن القاسم وعليه نأى أصحاب مالك وقيل لا ينقض الحكم وعليه فقيل يفرمان الدية مطلقا سواء تعدا الزور ابتداء أم لا وهو الذى رجح عنه ابن القاسم وقيل يفرمان الدية إذا لم تعدا الزور ويقتض منهما ان تعدا وهو قول أشهب (قوله وعلى قول ابن القاسم) أى الذى متى عليه النصف (قوله ولا يشاركهم شاهد الاحصان) الضمير للضلعون فى يشاركهم يعود على شهود الزنا للمقومين من قوله أوجه وما ذكره النصف هو قول ابن القاسم وقال أشهب يفرم الجميع لتوقف الرجم عليهم وعليه فهل الستة يستوفون فى النرم أو على شاهدهى الإحصان نصفها لأن الشهود نوعان فيكون على كل نوع نصفها قولان اه بن (قوله بخلاف شهود الزنا) أى فان شهادتهم منفردة نوجب حد الجلد (قوله كرجوع الزكى) أى للأربعة مع رجوعهم أيضا بعد الرجم فلا يشاركهم للزكى فى النرم بل يختصون به دون لعدم شهادته بالزنا وان توقفت شهادتهم على تركته واعلم أنهم لم يذكروا فى رجوع الزكى خلاف أشهب المذكور فى شهود الاحصان ولله يتخرج هنا بالآخرى من شاهدهى الاحصان لعدم ثبوت شىء دون الزكى بخلاف شاهدهى الاحصان فانه ثبت بدونهما الجلد قاله المناوى انظر بن (قوله ودخل بالكتاب الشتم الخ) أى فإذا شهدا بأن فلانا شتم فلانا أولطمه أى ضربه بكفه أو بالسوط وعزر

أى الشاهدان الراجعان (فى كقذف) شهدا به وحد الشهود عليه ودخل بالكاف الشتم والاطم وضرب السوط (وحد شهود الزنا) الراجعون حد القذف (مطلقا) أى رجوا قبل الحكم أو بعده قبل الاستيفاء أو بعده بجلده أو رجم مع النرم فى الرجم كامر

(كرجوع أحد الأربعة) في الوثبة (٢٠٨) (قبل الحكم) فيه فيحد الأربعة لأن الشهادة لم تسكن (وإن رجع) أحدهم (بعده)

أي الحكم (حدّ الراجع فقط) لا عترافه على نفسه بالقذف ويستوفى من الشهود عليه الحكم وأما ان ظهر أن أحدهم عبد أو كافر فيحد الجميع (وإن رجع) اثنان من ستة (بعد الحكم) (فلا غرم ولا حد) على أحد لأن الشهادة تمت بالأربعة وصار الشهود عليه غير عفيف نعم يؤدبان بالاجتهاد (إلا إن تبين) بعد الاستيفاء ورجوع الاثنين (أنه أحد الأربعة) للباقيين (عبد) أو كافر (فيحد ارجعان) حد القذف (والعبد) نصف حد الحر لأن الشهادة لم تتم ولا حد على الثلاثة الباقيين ولا غرامة لأنه قد شهد معهم اثنان ولا عبرة في حقهم برجوعهما لأن عهدهما معمول بها في الجملة بدليل أن الحكم المرتب عليها لا ينقض بخلاف ما لو تبين أن أحد الأربعة عبد فيحدوا كما مر لأن شهادته لا عبرة بها فهي عدم تبرأ فلم يبق أربعة غيره (وغرما) أي الراجعان (فقط) دون العبد (ريع الدعية) لأن ما زاد على الثلاثة ولو كثر في حكم الواحد بقية

الشهود وعليه ثم رجع الشاهدان بذلك فليهما الأدب فقط بلا غرم إذ لم يتلفا مالا ولا قسا بشهادتهما وجعل أدبيهما في رجوعهما في كذف حيث تبين كذبهما تهماً فإن تبين أنه اشتبه عليهما فلا أدب وإن أشكل الأمر فلم يعلم هل كذبهما كان تهماً أو اشتباهاً فتولان بتأديبه وعدمه وقد فرض بعضهم قول المصنف وأدب في كذف فيما إذا رجعا بعد إقامة الحد والتعزير كما هو قول للواق عن سخون وظاهره أنها لو رجعا قبله لا أدب عليهما سواء حصل الاستيفاء بعد ذلك أم لا ولعله غير مراد لكون الاستيفاء مستقدا لشهادتهما وحينئذ فني حصل الاستيفاء أدباً سواء رجعا بعده أو قبله (قوله كرجوع أحد الأربعة) هذا تشبيه في حد الجميع للقذف (قوله وإن رجع أحدهم) بعده حد الراجع فقط (ظاهر المصنف يشمل رجوعه بعد إقامة الحد وفي هذه يحد وحده من غير خلاف ويشمل رجوعه بعد الحكم وقبل إقامة الحد وفي هذه خلاف حكاها ابن عرفة عن ابن رشد فقيل يحد كلهم وقيل يحد الراجع فقط وهو الذي يوجه النظر لأنه يتم أنه أعاد رجوعاً ليجب الحد على من شهد معه لكن الأول وهو حد الجميع هو ظاهر قول للذونة أن رجع أحد الأربعة قبل إقامة الحد حدوا كلهم وبه حد الراجع فقط اهـ بن قولها قبل إقامة الحد ظاهره سواء كان الرجوع قبل الحكم أو بعده وإن كان يمتثل قصره على ما إذا كان رجوعه قبل الحكم (قوله لا عترافه على نفسه بالقذف) أي دون غيره فالحكم تام بشهادة الأربعة وحينئذ فيستوفى من للشهود عليه للحكم أي ما حكم به عليه من جلد أو رجم (قوله وأما أن يظهر أن أحدهم النح) أي أن ظهر بعد الحكم وقبل الاستيفاء أن أحد الأربعة عبد أو كافر فيحد الجميع أي وينقض الحكم لبطان الشهادة وبطلان الدعوى والكافر الفاسق فإذا ظهر بعد الحكم وقبل الاستيفاء أن أحدهم فاسق حد الجميع وبطلت الشهادة بناء على المعتد الذي شئى عليه المصنف في باب القضاء من أن الحكم ينقض إذا تبين بعده أنه قضى جيد أو كافر أو فاسق وأما على القول بأنه ينقض إذا تبين أن أحد الشهود عبد أو كافر لا أن تبين أنه فاسق فلا حد على واحد منهم لأن الشهادة تمت باجتهاد القاضي فإن ظهر بعد الحكم أن أحدهم زوج حد الجميع ويتوجه على الزوج اللعان فإن نكلت فلاحدهم عليهم كافي البدر (قوله وإن رجع اثنان من ستة بعد الحكم) أي وبعد الاستيفاء أو قبله (قوله وصار للشهود عليه غير عفيف) أي بشهادة الأربعة فصار الراجعان قاذفين غير عفيف ولا حد على قاذفه (قوله إلا أن تبين بعد الاستيفاء) أي أو قبله فلو حذف قوله بعد الاستيفاء كان أحسن (قوله لأن الشهادة) أي التي يصير بها الشهود عليه غير عفيف لم تتم وحينئذ فمفتة باقية فلذا حد الراجعان والعبد (قوله ولا غرم) أي إذا مات بالرجم (قوله لأنه قد شهد معهم اثنان النح) هذا جواب عما يقال قد تقدم أنه إذا ظهر بعد الحكم أن أحد الأربعة عبد حد الجميع وهنا جعل الحد عليه وعلى الراجعين فقط وحاصل الجواب أنه في الأولى لم يبق أربعة غيره فبطلت شهادة الجميع فلذا حدوا بخلاف ما هنا فإنه قد بقي خمسة غيره لأن شهادة الراجعين معمول بها في الجملة ، ألا ترى أن الحكم المرتب عليها لا ينقض (قوله والعبد لا مال له) أي فلذا لم يغرّم والأولى والعبد لم يحصل منه رجوع عن الشهادة وإنما ردونا شهادته لرفقه فلذا لم يغرّم شيئاً (قوله ثم إن رجع ثالث) أي بعد رجوع اثنين من ستة شهدوا بزنا شخص ورجم

(قوله)

النصاب والعبد لا مال له لأن ماله لسيده (ثم إن رجع) بعد رجوع الاثنين (ثالثاً) من الستة ولم يكن في الستة عبد بدليل تمام السئلة

فليست هذه من تمة ما قبلها (حدهو والسابقان) حد القذف لان الباقيين ثلاثة فلم يتم النصاب (وغير موا) أي الثلاثة (راجع إلى التمهيد)
 بالسوية (و) إن رجع (رابع) أيضاً (فنصفها) أرباعاً بين الأربعة مع حد الرابع أيضاً وخامس ثلاثاً وأربعاً بينهما أحدهما وسبعة
 فجميعها أنداساً (وإن رجع سادس) من ستة شهدوا بزنا محصن فأمر الحاكم برجمه (بعد دفعه عنه) (الرجم) (و) رجع (خامس) بعده
 موضحة (و) رجع (رابع) بعده موته فعلى الثاني (وهو الخامس) (خمس) دية (الموضحة) لانها حصلت بشهادة خمسة هو أحدهم
 (مع سُدس) دية (العين كالأول) عليه سدس دية العين لانها ذهبت بشهادة ستة هو (٢٠٩) أحدهم (وعلى الرابع) (الثالث)

وهو الرابع بالنسبة إلى
 (رُج دية النفس) لأنها
 ذهبت بشهادة أربعة
 هو أحدهم (قطع) إلى
 لا شيء عليه من دية العين
 وللوضحة لاندراجهما
 في النفس • واعلم أنه ما
 أوجب القرم على السادس
 والخامس إلا رجوع هذا
 الرابع فلو لم يرجع لم يقرم
 واحد منهما بدليل قوله
 الآتي وإن رجع من يستقل
 الحكم بدمه فلا يقرم
 وهذا القرع عزاه ابن
 الحاجب لابن المواز قال
 المصنف وهو مبنى على
 مذهبه من أن الرجوع بدم
 الحكم وقبل الاستيفاء
 يمنع من الاستيفاء وأما على
 قول ابن القاسم أنه يستوفى
 فينبغي أن يكون على الثلاثة
 الرابع من ربيع دية النفس
 دون العين وللوضحة لأنه
 حينئذ قتل بشهادة ستة
 ودية الأعضاء تدرج
 فيها (وممكن مدع) على
 الشاهدين (رجوعاً) عن

(قوله فليست هذه من تمة ما قبلها) أى وهى قوله إلا أن تبين أن أحد الأربعة عبدوا لعماهى من تمام
 ما قبل الاستثناء وهى قوله وإن رجع اثنان من ستة فلا غرم ولا حد (قوله فلم يتم النصاب) أى نصاب
 الشهادة التى يصير بها غير غفيف وحينئذ فغفته باقية فلذا حد الثلاثة الراجعون (قوله فعلى الثانى)
 مراده الثانى فى الرجوع وكذا الأول والثالث (قوله وهو الخامس) أى بالنسبة لمن بقى (قوله وعلى
 الثالث) أى وهو الرابع بعد الموت (قوله رجع دية النفس) أى وثلاثة أرباع الدية لا يلزم
 الثلاثة السابقين من غير رجوع ولا غريم (قوله لاندراجهما فى النفس) أى لقول المصنف فيما
 يأتى واندرج طرف أى فى النفس (قوله على السادس) أى الذى هو أول فى الرجوع (قوله وإن
 رجع من يستقل الحكم بدمه فلا غرم) أى ومفهومه أنه لو رجع من لا يستقل الحكم بدمه بل
 يتوقف الحكم عليه كالرابع هنا فإنه يقرم من رجع ومن لم يرجع على الكيفية المذكورة
 (قوله وهذا القرع عزاه ابن الحاجب لابن المواز) أى وحينئذ فلا اعتراض عليه لانه عزاه
 وأما المصنف فلم يعزه فيعترض عليه بأن هذه المسئلة معارضة لما قبلها لبنائها على مذهب ابن القاسم
 (قوله وهو مبنى على مذهبه الخ) أى وهو مذهب ابن القاسم للرجوع اليه فهو قرع
 ضعيف مبنى على قول ضعيف (قوله يمنع من الاستيفاء) أى فلذا كان السادس والخامس
 لا يعرفون شيئاً من دية النفس لانهما لا مدخل لهما فى القتل (قوله وأما على قول ابن القاسم)
 أى للرجوع عنه وهو الذى مشى عليه المصنف سابقاً بقوله لا رجوعهم الخ وهو المعتمد
 (قوله فينبغي أن يكون على الثلاثة الراجعين الخ) أى فلو رجع اثنان فقط فلا شيء
 عليهم من دية النفس لعدم توقف الحكم على شهادتهم (قوله وممكن مدع الخ) يعنى أن الشهود
 عليه إذا ادعى أن من شهد عليه رجع عن شهادته وطلب إقامة البينة على ذلك فإنه يمكن
 من ذلك (قوله كما إذا أقرا) أى كما يقرمان إذا أقرا بالرجوع (قوله ففائدة تمكينه من
 إقامتها تخريمهما له ما غرمه) أى وليس فائدة تمكينه نقض الحكم وإلا نفاه قوله لا رجوعهم أى لا
 رجوعهم عن الشهادة فلا ينتقض له الحكم (قوله وسواء أتى بلطخ) أى بأمر يفيده الظن برجوعهم
 أم لا (قوله وقرينة) عطف مرادف أى قرينة تفيد الظن برجوعهما (قوله كاقامته الخ) أى
 وكأن يشاع بين الناس أن فلانا وفلاناً رجعا عن شهادتهما على فلان كما فى خشن (قوله فيما ليس
 بمال الخ) تبع فى هذا القيد عقب ولا محل له فان الرجوع دائماً يؤول إلى المال ولو فى الطلاق
 والعتق إذ لا ثمرة إلا القرم كما مر اه بن (قوله إذا شهدا بحق على شخص) أى فحكم عليه به

(٢٧ - دسوقى - بع)

شهادتهما عليه (من) إقامة (بينة) عليهما أنهما رجعا فيقرمان له ما غرمه
 بشهادتهما كما إذا أقرا بالرجوع كما مر ففائدة تمكينه من إقامتها تخريمهما له ما غرمه وسواء أتى بلطخ أم لا (كيمين) أى كما يمكن من عين
 البينة التى ادعى عليها الرجوع فانكرته فطلب منها اليمين أنهما لم يرجعا فان حلفت برئت من القرامة والإحلف المدعى أنها رجعت وأغرمها
 ما غرمه فان نكل فلا شيء له عليهما وعلى تمكينه من توجه اليمين عليهما (إن أتى بلطخ) أى شبهة وقرينة كاقامته على رجوعهما شاهداً غير
 عدل أو امرأتين فيما ليس بمال ولا آيل إليه كطلاق وعتق (ولا يقبل رجوعهما عن الرجوع) أى أنها إذا شهدا بحق على شخص

فهم رجعا عن شهادتهما رجعا عن رجوعهما فإنه لا يقبل منهما ويضمن ما ألتفاه بشهادتهما كالراجع المتأدى لأن رجوعهما عن الرجوع يعد نكاحاً ولأنه بمنزلة من أقر ورجع عن إقراره (وإن علم الحاكم بكذبهم) أى الشهود (وحكم) بما شهدوا به من رجم أو قتل أو قطع (فالتقصص) عليه دون (٢١٠) الشهود وسواء باشر القتل أم لا وكذا يقتص من ولى الدم إذا علم بكذبهم وإن

(قوله ثم رجعا عن شهادتهما) أى فطالبهما القضى عليه بأصل شهادتهما بما غرمه فرجعا عن رجوعهما (قوله كالراجع المتأدى) أى كما يضمن الراجع المتأدى على رجوعه ولم يرجع عنه (قوله وإن علم الخ) أى إن ثبت عليه بذلك بإقراره لا يبينه تشهد عليه بعلمه فلا يقتص منه وذلك لتقصم بكتهم الشهادة قبل الاستيفاء وقوله الحاكم لا مفهوم له بل مثله الحكم فيقتص منه أن علم بكذب الشهود وحكم بقتل أو جرح لمضى حكمه في ذلك (قوله اقتص منهما) أى ولا شيء على من باشر القتل وهو الجليل لأنه مأمور الشرع ما لم يعلم بكذب الشهود وإلا اقتص منه كالحاكم (قوله ومفهوم علم بكذبهم أنه) أى الحاكم وكذا ولى الدم (قوله وإنما يلزمه الدية) أى في ماله وذلك لأنه لا يلزم من وجود الجرح في الشاهد كذبه (قوله وحمل عدم غرمهما الخ) أشار بهذا إلى أن قول النصف أن دخل شرطها قبل الكاف ولا يتوم رجوعه لما بعدها على قاعده الأغلبية ولعدم صحته هنا وإنما لم يؤخر قوله كفو القصاص عن شرط ما قبله مع مفهومه لئلا يتوهم أن التشبيه في غرم النصف (قوله وإلا قصفه) هذا قول ابن القاسم في المدونة وقوله وإنما يجب لها النصف بالطلاق أى نسب شهادتهما بالطلاق غرم الزوج لها نصف الصداق لوجوبه فاذا رجعا عن الشهادة به غرمها للزوج لأنهما ألتفاه عليه بشهادتهما وقال غير واحد إذا رجعا عن الشهادة بالطلاق قبل الدخول غرما نصف الصداق للزوجة لا للزوج بناء على أنها تملك بالقصد الجميع والطلاق يشطره فالصداق كان واجباً لها بالعقد على الزوج والشاهدان منعاهما نصفه بشهادتهما وأخذت نصفه فاذا رجعا عنها غرما لها النصف الذى فوتها عليها فيكمل لها الصداق والحاصل أن للزوجة قالت وإن رجعا عن طلاق فلا غرم إن دخلا وإلا غرما نصف الصداق فقد نص فيها على أنها يضمن النصف إذا رجعا وسكت فيها عن مستحقه فمن المختصرين من يقول للزوج ويماله بأنها لا تملك بالعقد شيئاً ومنهم من يقول للزوجة ويرى أن الصداق كان واجباً لها بالعقد على الزوج والشاهدان منعاهما من نصفه بشهادتهما فيضمن لها أن رجعا عنها وكل من التأويلين أى غرم النصف للزوج أو للزوجة مبنى على ضعف لأن القول بأنها لا تملك بالعقد شيئاً والطلاق يقرر نصف الصداق وكذلك القول بأنها تملك بالعقد الصداق والطلاق يشطره ضعيف والمعتمد أنها تملك بالعقد نصف الصداق وعلى ذلك يبنى قول أشهب وسحنون وابن الوارث من أنها إذا شهدا بالطلاق قبل البناء وحكم به وغرم الزوج لها نصف الصداق ثم رجعا عن الشهادة فلا غرم عليهما (قوله وهو مشهور) أى ما ذكره النصف من غرمهما النصف إذا رجعا عن شهادتهما بالطلاق قبل الدخول مشهور وقوله مبنى على ضعف وهو أن المرأة لا تملك بالعقد شيئاً (قوله وعليه فلا غرم عليهما) أى لانهما لم يفوتا بشهادتهما شيئاً لا للزوجة ولا للزوج لانهما لم يتسببا في وجوب شيء (قوله وأنكر الدخول بها) أى وادعى أن الطلاق قبل الدخول وأن اللازم له نصف الصداق (قوله فشهدا عليه به) أى بالدخول أى وحكم بتكميل الصداق عليه بسبب شهادتهما (قوله فيضمن له نصفه) أى دون النصف الآخر لأن الزوج مقر بالطلاق قبل الدخول

علم الحاكم والولى اقتص منهما ومفهوم علم بكذبهم أنه إذا لم يعلم به فلا قصاص وإن علم بقادح وهو الراجع وإنما يلزمه الدية إن علم بقادح كالفسق (وإن رجعا عن طلاق) أى عن شهادتهما بطلاق شهدا به على زوج (كلا غرم) عليهما لانهما لم يتلفا بشهادتهما عليه مالا وإنما فوتاه البضع ولا قيمة له (كفو القصاص) تشبيه في عدم الغرم أى كما لا غرم عليهما إذا شهدا بأن ولى الدم قد عفا عن القاتل عمداً ثم رجعا عن شهادتهما بعد حكم الحاكم بالفنو وسقط القصاص لانهما لم يفوتا مالا وإنما فوتاه استحقاق القصاص وهو لا قيمة له ثم يؤدبان ويجلد القاتل مائة ويحبس سنة كما سيأتى للنصف قوله كفو القصاص معناه كرجوعهما عن شهادتهما فهو مستحق القصاص وحمل عدم غرمهما في رجوعهما عن طلاق (إن دخل) الزوج للشهود

عليه (وإلا) يدخل (فنصفه) أى الصداق فيضمن له بناء على أنها لا تملك بالعقد شيئاً وإنما يجب لها النصف (قوله بالطلاق وهو مشهور مبنى على ضعف إذ للذهب أنها تملك بالعقد النصف وعليه فلا غرم عليهما ولكن لا غرامة في بناء مشهور على ضعف وهي في غرمهما نصف الصداق قوله (كرجوعهما عن دخول مطلقة) أقر الزوج بطلاقها وأنكر الدخول بها فشهدا عليه بغرم جميع الصداق ثم رجعا عن شهادتهما بالدخول فيضمن له نصفه فان رجعا أحدهما غرم به وهذا في نكاح التسمية

وأما في التفويض فيغمران جميع الصداق لأنها إنما تستحقه فيه بوطء لا بطلاق (٢١١) أو بوطء كما قدمه المصنف (و) قوله

رقوله وأما في التفويض أي كما إذا عقد عليها من غير تسمية صداق ثم طلقها وادعى عدم الدخول وأنه لا شيء عليه فشهد عليه بالدخول فغرم جميع الصداق لها فإذا رجع عن الشهادة غرما له كل الصداق (قوله لأنها إنما تستحقه) أي الصداق وقوله فيه أي في نكاح التفويض بوطء أي فيسبب شهادتهما به لزمه الصداق لوجوبه به فإذا رجع عن الشهادة بغير غرما له الصداق لأنهما أتلفاه على الزوج بشهادتهما به (قوله وآخران بالدخول) أي والحال أن الزوج ينكر كلامن الطلاق والدخول (قوله واختص بغرم نصف الصداق الراجعان بدخول) أي للزوج ما ذكره الشارح من أن شاهدي الدخول يغمران إذا رجعا نصف الصداق للزوج هو ما في تت وحلوله وابن مرزوق بناء على أنها تملك بالعقد النصف والنصف الثاني ما أوجبه إلا شاهدا الدخول بشهادتهما به فإذا رجعا عنها غرما ذلك النصف الذي أتلفاه بشهادتهما وقاله الشيخ أحمد الزرقاني وبهرام يغمران إذا رجعا كل الصداق فقالا في تقرير كلام المصنف واختص الراجعان بدخول أي اختصا بغرم جميع الصداق بناء على أنها لا تملك بالعقد شيئا والدخول أوجب كل الصداق فالذي أوجب كل الصداق شاهدا الدخول بشهادتهما به فإذا رجعا عنها غرما ما أتلفاه بتلك الشهادة وهو كل الصداق ، والحاصل أن قول المصنف واختص الراجعان بدخول محتمل لكل من التقريرين أي اختصا بغرم نصف الصداق أو بغرم كله والاول هو ما رجحه بن قاتلا ويدل له قول ابن عرفة عن المازري فلو رجع شاهدا الدخول عنها غرما نصف الصداق لأن شاهدي الطلاق لو اقتصرا على شهادتهما لم يلزم الزوج أكثر من الصداق وغرامة النصف الزائد عليه إنما هو بشهادة من شهد عليه بالبناء (قوله دون شاهدي الطلاق) اعلم أن ما ذكره المصنف من عدم غرم شاهدي الطلاق لا يأتي على قول ابن القاسم الذي درج عليه من أن شاهدي الطلاق قبل البناء عليهما نصف الصداق برجوعهما وانما يأتي على قول أشهب وعبد الملك وابن المواز وسحنون لا غرم على شاهدي الطلاق وعليه أكثر الرواة وبهذا تعلم ما في كلام المصنف من التنافي والعذر له أنه درج على قول ابن القاسم في قوله وإلا فنصفه لأنه قوله في المدونة ودرج هنا على قول أشهب ومن معه لما رأى أن عليه أكثر الرواة فلم يتمكن مخالفته قاله طي قال بن ولولا ما ذكره المازري من تفريع ما هنا على قول أشهب لقلت إنه لا تنافي بين الحلين لأن ما هنا بمنزلة الرجوع عن طلاق مدخول به الوجود شاهدي الدخول كما أفاده تقرير الشارح تبعا لمعنى (قوله في الفرع المذكور) أي ما إذا شهد اثنان بالطلاق وآخران بالدخول وحكم القاضي بجميع الصداق ثم رجع الأربعة (قوله بموت الزوجة) أي بسبب موتها (قوله أي استمر) جواب عما يقال لا حاجة لتلك الشرط لأن الموضوع أنه منكر للدخول والطلاق وحاصل الجواب أن المراد أن استمر على انكاره ولم يرجع عنه وحيث قد شرط له معنى (قوله أنه لو أقر بطلاقها) أي أنه لو رجع عن انكاره الطلاق وأقر به وقد شهدا عليه بالدخول ثم رجعا عن تلك الشهادة لم يرجعا عليه شيء عند موتها (قوله لا تفتاء العلة المذكورة) أي وهي قوله لأن موتها وهي في عصمته على دعواه يكمل لها الصداق وإنما كانت تلك العلة منتفية لانه حيث كان مقرا بالطلاق فلم تمت على عصمته (قوله ورجع الزوج عليهما) صورته عقد على امرأة وشهد عليه شاهدا أنهما طلقها قبل الدخول مع انكاره لذلك فحكم عليه بالطلاق وغرم نصف الصداق ثم رجع الشاهدان وقدمتا الزوجة فان الزوج يرجع عليهما بما فوتاه من الميراث اذ لو لا شهادتهما عليه بطلاقها قبل البناء لكان يرثها ولا يرجع عليهما بما غرمه من نصف الصداق لاعتراقه لسكال الصداق عليه بالموت في عصمته فبلى هذا لو رجعا عن الشهادة قبل موتها وغرما للزوج نصف الصداق الذي غرمه

شهادتهما بطلاق وآخران بالدخول فحكم القاضي بجميع الصداق ثم رجع الأربعة (اختص) بغرم نصف الصداق (الراجعان) عن شهادتهما (بدخول) أو أن الباء بمعنى عن أي الراجعان (عن) شهادة الدخول دون شاهدي (الطلاق) الراجعين عنها لأنه بمنزلة رجوعهما عن طلاق مدخول بها ولا غرم عليهما كما مر (ورجع شاهدا الدخول) في الفرع المذكور فهو إظهار في محل الاضمار فلو قال ورجعا كان أخصر (على الزوج) بما غرماله عند رجوعهما عن شهادة الدخول (موت) الزوجة إن أنكر الطلاق) أي استمر على انكاره وهذا شرط في الرجوع يعني أن الزوجة إذا ماتت وهو مستمر على انكاره طلاقها فان شاهدي الدخول الراجعين يرجعان عليه بما غرماله لأن موتها في عصمته على دعواه يكمل عليه الصداق في نكاح التسمية وأما في التفويض فلا رجوع لها عليه شيء لأن الموت فيه قبل الدخول لا يوجب شيئا كالطلاق كما مر ومفهوم الشرط أنه لو أقر

بطلاقها لم يرجعا عليه شيء عند موتها لا تفتاء العلة المذكورة (ورجع الزوج) بعد موت الزوجة

مع انكاره الطلاق (عليهما) أى على شاهدى الطلاق الراجعين عنه وكان الأولى هنا الاظهار لايهامه رجوع الضمير على شاهدى
الدخول ولكنه شكل على ظهور للنسب (بما فوتاه من ارث) منها بشهادتهما عليه بطلاقها قبل البناء إذ لولا شهادتهما لورثها (دون
ما غرم) لها من نصف صداقها (٢١٣) فلا يرجع به عليهما لاعترافه بتكليه عليه بالموت لاينكاره الطلاق وهذه المسئلة

أعم مما قبلها لأن كل
شاهدين شهدا بطلاق
لهما ثم دجعا عن شهادتهما
وماتت الزوجة فان الزوج
لنكر لطلاقها يرجع
عليهما بما فوتاه من ارثه
منها لا فرق بين أن يكون
ذلك قبل الدخول أو
بعده كان هناك شاهدا
فدخول أم لا (ورجعت)
الزوجة ان مات الزوج
(عليهما) أى على شاهدى
الطلاق الراجعين عنه (بما
فوتاهما من ارثه وصداق)
أى نفسه فبما إذا لم يدخل
بها فان الزوج للشهود
عليه يفرم لها النصف فقط
ولولا شهادتهما بالطلاق
لكانت ترثه وتستحق
جميع الصداق فلم من
هذا التقرير أن الموضوع
حيث لم يكن الا شهود
طلاق قبل الدخول إذ لو
كان هناك شهود دخول
أيضا كما هو موضوع ما
قبلها لم يكن لها رجوع على
شاهدى الطلاق بنصف
الصداق إذ لم يفوتا عليها
صداقا وهذا كله في السمي
لها كما مر (وإن كان)
الرجوع (عن تخرج)
شاهدى طلاق أمة من

لها ثم ماتت رجوع عليهما بما فوتاه من الميراث ورجعا عليه بما غرماء له من نصف الصداق ويتراجعا
(قوله مع انكاره الطلاق) أى مع استمراره على انكار الطلاق (قوله بطلاقها قبل البناء) هذا يفيد
كما قلنا أن المسئلة مفروضة فيها إذا شهد عليه شاهدان انه طلقها قبل الدخول وأنكر ذلك فحكم عليه
بالطلاق وغرم نصف الصداق فبعد مدة ماتت الزوجة والحال أنه مستمر على انكار الطلاق
ورجعت البينة بعد موتها عن الشهادة فيرجع عليهما بما فوتاه من الميراث دون ما غرمه من نصف
الصداق وغرم نصف الصداق وأما لو شهدا بأنه طلقها بعد البناء وغرم جميع الصداق ثم رجعا وقد
ماتت فانهما يفرمان له جميع ارثه منها ولا يقال دون ما غرم لأنه لا غرم عليه في هذه الحالة وحينئذ
فلا يصح حمل كلام المصنف على هذه الصورة ولهذا كانت المسئلة مفروضة في كلام الأئمة
المازرى وابن شاس وابن عرفة وغيرهم فيها قبل البناء فقط وبهذا يعلم فساد تعميم الشارح في آخر
العبارة فتدبر انظر بن (قوله وهذه المسئلة أعم مما قبلها) أى ما إذا شهد اثنان بالطلاق واثنان
بالدخول وحكم القاضي بالطلاق ولزم جميع الصداق ثم رجعت الأربعة (قوله وماتت الزوجة) أى
قبل رجوع الشاهدين عن الشهادة أو بعد رجوعهما (قوله يرجع عليهما بما فوتاه من ارثه منها)
أى ولا يرجع بشئ مما غرمه من الصداق على بينة الطلاق إن لم تكن بينة دخول ولا على بينة الدخول
إن كان هناك بينة دخول وقد علمت ما فيه (قوله ورجعت عليهما) حاصله أنهما إذا شهدا بطلاقها
قبل الدخول فحكم القاضي بالطلاق ونصف الصداق ثم رجعا وقد مات الزوج فانهما ترجع على
شاهدى الطلاق بما فاتهما من ارثها من زوجها ونصف صداقها إذ لولا شهادتهما بالطلاق لكانت
ترثه ويكمل لها صداقها هذا ان لم يكن هناك بينة دخول وأما لو شهد اثنان بالطلاق وآخران
بالدخول فحكم القاضي بالطلاق وبغرم الزوج جميع الصداق ثم مات الزوج ورجعت الأربعة
عن الشهادة رجعت الزوجة على بينة الطلاق بما يفوتها من الميراث فقط إذ لم يفتها شئ من
الصداق حتى ترجع به على أحد (قوله عنه) أى عن الشهادة به (قوله إذ لم يفوتا عليها صداقا)
لأنه حيث كان هناك بينة دخول لم يفتها من الصداق شئ حتى ترجع به على أحد (قوله شاهدى
طلاق أمة) تنازعه تخرج وتقاطيع فهو نظير قول العرب قطع الله يد رجل من قائلها وقول الشاعر:
يا من رأى عارضا أسر به • بين فداعى وجبة الاسد
وهو المثل له بقول ابن مالك:

ويحذف الثانى فيبقى الأول • كحاله إذا به يتصل
بشرط عطف وإضافة إلى • مثل الذى له أضفت الأول

(تنبيه) الظاهر أن العبد كالامة لقلة الرغبة في العبد المتزوج كالامة المتزوجة فإذا شهدا بطلاق العبد
لزوجته وسيدته مصدق على الطلاق وحكم القاضي بالفراق ثم شهد آخران بتجريح بينة الطلاق أو
تقليطها فحكم القاضي برد المرأة للعبد ونقض الحكم الاول ثم رجح شهود التجريح أو التقليط

زوجها (أو) عن (تقليط شاهدى طلاق أمة) من زوجها أى إذا شهد شاهدان بطلاق أمة قبل الدخول أو بعده
فحكم الحاكم بالفراق وسيدتها مصدق على الطلاق ثم شهد اثنان بتجريحهما أو بتقليطهما بأن قالوا غلطنا في شهادتنا وانما التي طلقنا غيرها
أو قالوا سمعنا شاهدى الطلاق يفرمان على التمسك بالغلط وماتوا أو غابا أو أنكرا اقرارهما بالغلط

فحكم الحاكم برجوعها لصحة روجها ثم رجعا عن تجريعهما أو تغليبهما (غريما للسيد مائتين) من قبحها (بزوجيتها) أى بسبب عرودها لزوجها إذ رجوعها له ثانيا عيب فتقوم بلا زوج ومزوجة ويغريمان مائتين القيمتين وقولنا وسيدها مصدق احتراز من انكاره فلاغرم عليها وقوله أمة احتراز من الحرة فلاغرم عليها إذ لا قيمة لها (٢١٣) (ولو كان) رجوعهما عن شهادتهما

(بخلع) أى خلع امرأته
(بشرة) تطب أو أبق
أوبنحو ذلك من كل غرد
يصح الخلع به (فلقحة)
يفرمانها للزوجة (حينئذ)
أى حين الخلع ولا ينظر
طيب الثمرة ولا عود
الآبق كإبى وهو متعلق
بالقيمة لا فيها من راحة
القل أو بمحذوف أى
معتبرة حينئذ أى على
الصفة التى عليها الثمرة
وقت الخلع والتى عليها
الآبق وقت فعله
على الرجاء والخوف
كالإتلاف أى كمن
أنلف غمرة تطب أو غيرها
فانه يفرض قيمتها يوم
الاتلاف على الرجاء
والخوف (بلا تأخير
للحصول) أى طيب الثمرة
وعود الآبق فيغرم
بالنصب فى جواب النفي
أى لا يؤخر حتى يبرم
القيمة حينئذ أى حين
الحصول فالقيمة الأولى
مشتة والثانية منفية فلم
يتواردا على شيء واحد
فلا تكرار كما قيل نعم لو
حذف فيغرم الخ كان
أخصر وأوضح وقوله

عنه فانهما يغرمان للسيد ما نقص من العبد بسبب التزويج (قوله فحكم الحاكم برجوعها الخ) أى
ونقص الحكم الأول بالفراق لتبين أنه قضى بغير عدلين (قوله مائتين القيمتين) أى فاذا قومت خالية
من الزوج بأربعين وبزوج بعشرين فانهما يغرمان عشرين ولا أرض للبكرة لاندراجها فى الصداق
(قوله وسيدها مصدق) أى على الطلاق وقوله احترازاً من انكاره أى للطلاق وقوله فلاغرم عليها
أى لأنهما لم يدخلا عليه عيائاً أمته (قوله احترازاً من الحرة) أى من الرجوع عن تجريع أو تغليب
شاهدى طلاق الحرة كما لو ادعت حرة أن زوجها طلقها وأقامت بينة بذلك فحكم القاضى بطلاقها
فأقام زوجها بينة بتجريع شهودها أو تغليبهم فعلم الحاكم بردها لزوجها فاذا رجع شهود
التجريع أو التغليب فانهم لا يغرمون لها شيئاً لأنه لا قيمة للحرة (قوله ولو كان بخلع) حاصله أنه
إذا ادعى الزوج على زوجته أنها خالعتة فأنكرت فأقام الرجل بينة أنها خالعتة بشرة لم يبد
صلاحها أو بآبق فحكم القاضى بالخلع بما ذكر ثم رجعت تلك البينة فانهما يغرمان للزوجة قيمة الثمرة
والآبق وتعتبر قيمتهما يوم الخلع على الرجاء والخوف وإن كان الغرم يتأخر عن ذلك كما قال عبد الملك
وقال ابن المواز إنهما يؤخران للحصول أى لطيب الثمرة وعود الآق فاذا حصل الطيب وعاد الآبق
غرمها القيمة حينئذ قال ابن راشد وقول عبد الملك أقيس بقول المصنف فالقيمة حينئذ إشارة لقول
عبد الملك وقوله بلا تأخير للحصول رد لقول ابن المواز وأشار بقوله على الأحسن لقول ابن راشد
القضى قول عبد الملك أقيس (قوله أو بنحو ذلك) أى كغير شارد (قوله يفرمانها للزوجة) أى بدل
ماغرمته للزوج بالحكم بالخلع (قوله وهو متعلق الخ) حاصله أن قوله فالقيمة مبتدأ وقوله
حينئذ ظرف لقول متعلق به والخبر محذوف أى فالقيمة حين الخلع يفرمانها للزوجة أو أن حينئذ
متعلق بمحذوف خبر أى فالقيمة معتبرة حينئذ أى حين الخلع والوجه الأول هو الذى سلكه
الشارح فى حل المتن ولا يصح جعل الظرف متعلقاً بقرم مقدراً لدلالة ما بعده عليه والأصل
والقيمة تفرم حينئذ لأن الاعتبار فيها حين الخلع وإن تأخر غرمها عن وقته (قوله كالإتلاف) هذا
تنظير بمعلوم والمعنى قياساً على إتلافها قبل طيبها (قوله بلا تأخير) أى فى ضلتهما لما للحصول
(قوله فالقيمة الأولى) أى وهى القيمة حين الخلع على الرجاء والخوف وقوله والثانية أى وهى
القيمة حين الحصول أى طيب الثمرة وعود الآبق (قوله فلا تكرار) ضريح على اختلاف
الحكم فسبب التكرار فهم أن قوله فيغرم قيمته حينئذ مثبت وأنه عين المذكور أولاً وكان
الأولى أن يقول ولا تناقض فربما على عدم توارد النفي والاثبات على محل واحد (قوله برجوعهما)
أى بسبب رجوعهما عن الشهادة به (قوله للسيد النكر) أى فاذا مات العبد ولا وارث له أخذ
سيده ماله وانظر لو كان له وارث هل يرجع السيد على الشهود الراجعين عن الشهادة بالعتق بما أخذه
الوارث لانه لولا شهادتهما لأخذ ماله بالرق أولاً لانهما غرماه وهو الظاهر اه عبق
(قوله لاعترافهما له بذلك) أى حيث شهدا أنه اعتقه (قوله لانها فوتاه الخ) فلو كان الرجوع
عن الشهادة بعتقها أتم بمزجها بإباحة فرجها بالتزويج إن علمت بكذب الشاهدين كفى تم والظاهر

(على الأحسن) متعلق بالثبت أى فالقيمة حين الخلع على القول الأحسن ومقابله يوم الحصول وهو الذى نفاء (وإن كان) رجوعهما عن
شهادتهما على سيد (بعتق) لريق والسيد منكرو حكم عليه به (غريما قيمته) يوم الحكم بعتقه ولا يرد العتق برجوعهما (وولاؤه له)
أى للسيد النكر لاعترافهما له بذلك وتقرمهما قيمته لانها فوتاه عليه

برجوعهما وهو منكر وهذا في العتق الناجز (وهل إن كان) رجوعهما عن الشهادة بالعتق (لأجل) وحكم به (بفرمان) للسيد (القيمة)
 أي قيمة العبد (والمنفعة) أي منفعة (٣١٤) العبد (اليه) أي إلى الأجل (لها) أي لراجمين يستوفيان منها القيمة

الله غرماها فأن استوفياها قبل الأجل رجع الباقي من المنفعة للسيد وإن حل الأجل قبل استيفائها ضاع الباقي عليهما وهذا قول سحنون وهو الراجح (أو) لا يفرمانها الآن بنائها بل تقوم للمنفعة على غررها بحرة مثلا ويقوم العبد بشرين مثلا (أو) سقط منها) أي من قيمة العبد (المنفعة) أي قيمتها وهي عشرة يبقى من قيمة العبد عشرة يفرمانها للسيد حالا وتبقى تلك للمنفعة لتسقط على حسب ما كان قبل رجوعهما وهذا قول ابن عبد الحكم (أو يغير) السيد (فيها) أي في المنفعة أي يبرهن أن يسلمها لشاهدين الراجمين ويأخذ منهما قيمة العبد بنائها الآن كاهو القول الأول بينه وبين أن يأخذ قيمته الآن منهما ويملك بالمنافع إلى الأجل ويدفع لها قيمتها على التقضي شيئا فشيئا أي كلما اقضى وقت دفع لها ما يقابل على حسب ما يراه هو لاها وهذا قول ابن الماجشون (أقواله)

أن للسيد وطأها فيما بينه وبين الله عند علمه بأنه لم يعتق وانهما شهدا عليه بزور وأما في الظاهر فإنه يمنع ولا يمنع من إباحة وطئها فيما بينه وبين الله أخذه القيمة عند رجوعهما لأنه أمر جرح اليه الحكم قاله عبق ويؤخذ من هذا أنهما لو شهدا بطلاق امرأة وحكم القاضي بلزومه ثم رجعا عن الشهادة فإن الحكم لا ينقض ولا يجوز لها إباحة فرجها بالتزويج لغير مطلقها إذا علمت بكذب الشهود وللزوج وطؤها فيما بينه وبين الله إن علم أيضا بكذبهم كذا قرر شيخنا (قوله برجوعهما) متعلق بتفريعهما أي وتفريعهما قيمته بسبب رجوعهما عن الشهادة لأنهما فوتاه عليه بشهادتهما (قوله قيمة العبد) أي المحكوم بعتقه لأجل شهادتهما وقوله يفرمان القيمة أي بنائها (قوله ضاع الباقي) أي باقي القيمة التي غرماها عليهما ومحل ضياعها عليهما ما لم يمت العبد ويترك مالا أو يقتل ويؤخذ قيمته وإلا أخذ ما بقي لهما من ذلك وكذا إذا قتل السيد كان لهما الرجوع عليه بقيمة ما لهما (قوله أولا يفرمانها) أي قيمة العبد (قوله بل تقوم بالمنفعة) أي منفعة العبد للأجل (قوله على غررها) أي من تجويز موت العبد قبل الأجل وحياته اليه وعلى تقدير حياته اليه محتمل أنه يمرض وإن لا يمرض (قوله وتبقى تلك المنفعة للسيد) أي من جملة قيمة العبد السكينة عليهما التي غرما الآن للسيد بعضها وهو ما زاد على قيمة المنفعة (قوله على حسب ما كان قبل رجوعهما) أي عن الشهادة فإن مات العبد قبل أن يستوفي السيد من المنفعة تمام القيمة لم يرجع السيد عليهما بشيء لأنه قد أخذ قيمة المنفعة من جملة قيمة العبد على غررها وتجويز موت العبد قبل الأجل وحياته اليه (قوله على حسب ما يراه هو) أي من كون ذلك الوقت جمعة أو شهرا أو يوما (قوله أقوال ثلاثة) جعل نشارح الأقوال في هذه المسئلة ثلاثة وهي في الحقيقة أربعة الأول لعبد الملك بن الماجشون يفرمان القيمة والمنفعة للأجل لهما لكن يبقى العبد تحت يد السيد ويعطيهما أجرة المنفعة من تحت يده والثاني لسحنون كالأول إلا أنه يسلم اليهما حتى يستوفيا ما غرماه من منفعتهم ثم يرجع سيده وهذان القولان يحتملهما قول المصنف والمنفعة اليه لهما والثالث يفرمان القيمة بعد أن يسقط منها قيمة المنفعة على الرجاء والخوف وهذا قول عبد الله بن عبد الحكم كما قال ابن عرفة وابن عبد السلام لا قول محمد بن عبد الحكم كما في التوضيح ولا قول عبد الملك كما قال ابن الحاجب والرابع لابن اللواز أنه يغير السيد بين الوجهين الأولين أي أنه يغير بين أن يأخذ منهما القيمة حالا ويسقط حقه من المنفعة فيسلمها لهما للأجل أو يأخذ منهما القيمة الآن ويملك بالمنافع للأجل ويدفع لهما قيمتها شيئا فشيئا انظر بن (قوله وإن كان يعتق تدير الخ) حاصله انهما إذا شهدا على السيد أنه دبر عبده فعلم القاضي بذلك ثم رجعا فانهما يفرمان للسيد الآن قيمته ويستوفيانها من خدمته شيئا فشيئا إذ لم يبق فيه بقتضى شهادتهما غير الخدمة ثم إن مات السيد وعتق لمل الثالث له فإن كانا استوفيا ما غرما فلا كلام وإن كانا قد بقي لهما شيء فقد ضاع عليهما فإن لم يحمله الثلث ورده دين أو حمل بعضه كانا أولى من غيرها من أصحاب الديون ومن الورثة بما رقى منه يستوفيان من ثمنه ما بقي لهما مما غرما وما فضل من ثمن ذلك يكون للغرما والورثة فإن رده دين أو حمل الثلث بعضه ومات قبل الاستيفاء من ثمنه أخذوا من ماله إن كان له مال فإن لم يكن له مال فلا شيء لهما فإن قتل أخذا من قيمته انظر المواق (قوله كان أولى) أي لان بقاها يوم أنهما رجعا عن الشهادة بتجيز عتق المدبر وهو غير مراد لانه في هذه يرجع عليهما السيد بقيمته على أنه مدبر ولا شيء لهما

(فالقيمة) أى قيمة المدبر على غررها بخرمانها فسيده الآن وتعتبر يوم الحكم بتدبيره (واستوفيا) القيمة (من خدمته) على ما يراه سيده (فان) عتق بوث سيده (بأن حمله الثلث فان استوفيا ما غرمناه من القيمة فظاهر وإن بقي لهما شيء) فعليهما أى يضع عليهما فان لم يحمله الثلث أو حمل بعضه فلهما أولى من غيرهما من أصحاب الديون ببارق منه إلى أن يستوفيا ما بقي لهما ما غرمناه وهذا معنى قوله (وهما أولى) ببارق (إن رده) أى التدبير (دين أو) رد (هذه كالجناية) تشبيه في الأولوية أى (٣١٥) كجناية العبد مدبراً أولاً على غيره فان

الحق عليه أولى برقبته من أرباب الديون لتعلق الحق بعينه كآرهن (وإن كان) رجوعهما عن شهادتهما (بكتابة) أى بأنه كاتب عبده وحكم عليه بذلك (فالقيمة) أى قيمة السكاتب لا الكتابة بفرمانها للسيد عاجلاً وتعتبر يوم الحكم (واستوفيا) ما غرمناه (من نجومه) فان بقي لهما شيء فعليهما وإن زاد منهما شيء على ما غرمنا فللسيد (وإن رُق) اجزه (فمن رقبته) وهما أولى بها من غيرهم (وإن كان) الرجوع عن شهادتهما (بأبلاذ) لأتمته وحكم به (فالقيمة) بفرمانها للسيد الآن معتبرة يوم الحكم بانها أم ولد (وأخذنا) ما غرمناه (من أرض جناية عليها) إن جنى عليها أحد (وفيما استفادته) من صدقة أو وصية أو نحو ذلك (قولان) فى أخذهما منه لأنه فى معنى الارش

كما فى المواق (قوله فالقيمة) أى قيمة المدبر يرفع للسيد حين الرجوع عن الشهادة وقوله على غررها الأولى حذفه لأن قيمته يوم أخذكهم بتدبيره لا غرر فيها تأمل (قوله الآن) أى فى حين الرجوع عن الشهادة (قوله على ما يرام سيده) أى تقاضياً على ما يراه السيد أى من أخذهما قيمة الخدمة يوماً فيوماً أو جمعة فجمعة أو شهراً فشهراً الخ وأشعر قوله واستوفيا من خدمته أنه إذا لم يكن له خدمة فلا شيء لهما وهو كذلك (قوله فان لم يحمله الثلث) أى فان لم يعمل الثلث شيئاً منه كالأول كان على السيد دين يستغرقه بهما (قوله وهما أولى إن رده الخ) أى لأنهما لما دفعا قيمته لسيد كانت القيمة كحق تعلق جينه وهو مقدم على الدين المتعلق بالذمة (قوله أو رد بعضه) هذا يقتضى أن رقية البعض تتوقف على دين كرقية الكل وليس كذلك فان السيد إذا مات ولم يترك مالا سوى المدبر عتق منه الثلث ورد الثلثان (قوله أى كجناية العبد مدبراً أم لا الخ) حاصله أن العبد سواء كان مدبراً أم لا إذا جنى على غيره ومات سيده وعليه دين يستغرق ذلك الجاني فان الحق عليه أولى برقبته من أصحاب الديون فيستوفى أرض الجناية من ثمنه وما فضل من ثمنه بعد أرض الجناية يدفع لأرباب الديون (قوله عاجلاً) أى حين رجوعهما عن الشهادة (قوله واستوفيا من نجومه) هذا ظاهر إذا رجعا قبل أدائها وألورجعا عن الشهادة بعد أداء النجوم وخروجه حراً فالظاهر كما فى بن أن للسيد أن يرجع عليهما بياقي القيمة ولا رجوع لهما على العبد بعد خروجه حراً (قوله فان بقي لهما شيء) أى من القيمة التى غرماها زيادة على النجوم التى استوفياها (قوله فعليهما) أى فقد ضاع ذلك الباقي عليهما (قوله وإن زاد منهما) أى من نجوم السكاتب شيء وقوله على ما غرمنا أى من القيمة (قوله فمن رقبته) أى فيستوفيا القيمة التى غرماها من رقبته بأن تباع رقبته ويستوفيان من ثمنها ما غرمناه وما زاد من الثمن رد للسيد فان عجز عن النجوم ولم يرق بل أعتقه السيد فأت عليهما ما غرمناه من قيمته (قوله بفرمانها للسيد الآن) أى حين الرجوع فالقيمة المعتبرة يوم الحكم بفرمانها يوم الرجوع (قوله من أرض جناية عليها) أى فى طرف أو نفس وقوله عليها أى لا على ولدها من غير سيدها كما هو ظاهر (قوله وفيما استفادته قولان) أى وأما ما استفاده ولدها من غير السيد فلا يأخذان منه اتفاقاً (قوله أو نحو ذلك) أى كهيبة أو اكتسبته بعمل كما فى ت (قوله لأنهما إنما فوتاه الاستمتاع) أى كما لو رجعا عن شهادتهما بطلاق مدخول بها وحكم به وليس للسيد وطء هذه الأمة للرجوع عن الشهادة بعتقها ولو بالتزويج إلا أن يبت عنها فيتزوجها قاله عجم والمراد ليس له وطؤها أى بالنظر للظاهر فقط لا فيما بينه وبين الله وإلا جاز حيث علم بكذب الشهود (قوله خلافاً لما يوهه ابن الحاجب) أى حيث قال غرمنا قيمة كتابته وإنما عبر بيوهه لا مكان الجواب عن ابن الحاجب بجعل الإضافة فى قوله قيمة كتابته بيانية (قوله ثم رجعا) أى عن شهادتهما وقال إنه ليس وألا له (قوله فلا غرم عليهما) يأنهى حمله على ما إذا لم تكن نفقته واجبة على الأب وإلا فقد ألزمناه

وعدمه لأنه منفصل عنها وهو الراجح (وإن كان) الرجوع عن شهادتهما (بعتقها) أى أنه نجز عتق أم ولده وحكم به (فلا غرم) عليهما لأنهما إنما فوتاه الاستمتاع وهو لا قيمة له (أو) كان الرجوع عن شهادتهما (بعتق) أى بتجيز عتق (مكاتب فالكتابة) التى على المكاتب من عين أو عرض بفرمانها على نجومها أو ما بقي منها بعد عتقه لمسكوك به بشهادتهما ولا يفرمان قيمة الكتابة خلافاً لما يوهه ابن الحاجب (وإن كان) رجوعهما عن شهادتهما (ببيوة) بأن ادعى شخص أنه ابن فلان وفلان ينكر ذلك فنشهد لابن شاهدان على إقرار الأب بأنه ولدى أو أنه استلقه وحكم به ثم رجعا (فلا غرم) عليهما للأب لأنهما لم يوفوتا عليه مالا

(إلا بعد) موت الأب و(أخذ المال) من تركته (بارث) فيغرم ما أخذ من حجبته منه (إلا أن يكون المشهود بينوته عبداً) له
 فحكم بحريته وثبوت نسبه عملاً بشهادتهما ثم رجعا واعتقفا بالزور (فقيمته) يغرمانها للسيد عند رجوعهما لتفويتها بشهادتهما رقيته
 عليه (أولا) أى فى أول الأمر أى قبل موت الأب (ثم إن مات) الأب المشهود عليه بينوته من كان رقيقه (وترك) ولداً (آخر) غير
 المشهود بينوته (فالقصة) التى (٢١٦) أخذها الأب من الشاهدين الراجعين ان كانت باقية أو كانت فى ذمتها لكونه لم

يقبضها منها قبل موته
 (لآخر) أى يستحقها
 الابن الآخر المحقق نسبه
 دون المشهود بينوته لانه
 يزعم أن نسبه ثابت وان
 أباه ظلم المشهود فى أخذها
 منهم ثم بعد أخذها يقسمان
 ما جئى من التركة نصفين
 (وغرمنا) أى الشاهدان
 الراجعان (له) أى للاخ
 الآخر المحقق نسبه
 (نصف الباقي) بعد القيمة
 التى أخذها أى يغرمان له
 مثل النصف الذى أخذه
 من شهدا له بالبوة لانهما
 فروتا عليه بشهادتهما وهذا
 إذا لم يكن على الميت دين
 يستغرق التركة (وان ظهر)
 عليه (دين) يستغرق
 التركة وكذا غير مستغرق
 (أخذ من كل) من الولدين
 (النصف) الذى أخذه
 من التركة بالمراث فان
 وفى (و) إلا (كل) وفاؤه
 (بالقيمة) أى التى اختص
 بها ثابت النسب وانما
 كانت متأخرة لأن كونها
 ميراثا غير محقق لأن
 المشهود له بالبوة يدعى

نفقته بشهادتهما فيغرمنا له قاله البساطى وقال ح إنه الظاهر ولم أفهم فيه على نص ا ه بن (قوله) إذا
 بعد موت الأب) أى إلا إذا مات الأب وأخذ الولد المشهود بينوته ماله بارث فانهما حينئذ يغرمان
 لو ارث الأب المحجوب بذلك الولد قدر ما أخذه ذلك الولد من المال ثم ان قوله الا بعد النسخ
 استثناء من مقدر بعد قوله فلا غرم أى فلا غرم عليهما لأحد من الناس لا للأب ولا للغير إلا أن يموت الأب
 ويأخذ الولد المشهود بينوته ماله فانهما حينئذ يغرمان للوارث (قوله) إلا أن يكون عبداً (النسخ) استثناء
 من مقدر بعد قوله بارث أى فيغرمنا للوارث ولا غرم عليهما غير ذلك إلا أن يكون النسخ (قوله) وأخذ
 المال) أى أخذ من شهد بينوته المال وهو تركه أبيه واحترز بقوله بارث عن أخذه له بغيره كدين
 ونحوه فانه لا غرم عليهما (قوله) فيغرمنا ما أخذه) أى فيغرمنا قدر ما أخذه ذلك الولد للمشهود
 بينوته ماله من المال (قوله) لمن حجبته منه) أى لمن حجب ذلك الولد من الميراث من عاصب أو بيت المال
 إن لم يكن عصبه (قوله) واعتقفا بالزور) أى وأنه رقيق للمشهود عليه بالبوة (قوله) أى قبل موت الأب)
 أى وأخذ الولد المال بالإرث فإذا مات الأب وأخذ الولد المشهود بينوته المال بالإرث غرمنا ثانياً للمال
 المأخوذ للوارث المحجوب بذلك الولد من عاصب أو بيت المال فأتى المصنف بقوله أولاً إشارة إلى
 أن هناك مرتبة ثانياً (قوله) وترك ولداً آخر) أى ثابت النسب (قوله) إن كانت باقية) أى إن كانت
 باقية عنه حتى مات (قوله) يقسمان) أى الابنان (قوله) وان ظهر دين) أى بعد قسم الولدين للتركة
 وتغريم ثابت النسب للشاهدين مثل النصف الذى أخذه من شهدا له بالبوة (قوله) وكذا
 غير مستغرق) أى فإذا كان الدين الذى ظهر غير مستغرق أخذ من كل واحد أيضاً نصف
 الدين ورجع الشاهدان على ثابت النسب بمثل ما غرمه المشهود بينوته للغيرم وإنما أتى المصنف
 بقوله مستغرق مع استواء المستغرق وغيره فى الحكم لأجل قوله وكل بالقيمة (قوله) وانما كانت
 متأخرة) أى فى الأخذ فى الدين (قوله) بمثل ما غرمه العبد) أى وهو النصف الذى ورثه (قوله) انما
 غرمنا لك النصف) أى مثل النصف الذى أخذه العبد (قوله) إن كان برق لحر) يحتمل أن يكون
 قوله لحر متعلقاً بمحذوف صفة لرق بمعنى رقية أى وإن كان رجوعهما عن شهادتهما برقية كائنة لحر
 باعتبار ما كان قبل شهادتهما ويحتمل أن اللام بمعنى على أى وإن كان رجوعهما عن شهادتهما على
 حر بأنه رقيق لفلان وحكم القاضى برقيقته (قوله) فلا غرم عليهما لمن شهدا عليه بالرق) قال
 فى التوضيح يخرج على ما مر فى العصب من أن من باع حراً وتعذر رجوعه فعليه الدية أن يكون
 على الراجعين هنا دية اه قال المساوى وهو تخريج ضعيف لان القول أضعف من الفعل ولانه
 انضم الى القول هنا دعوى المدعى وأصله لابن عبد السلام وابن عرفة قال انما لم تجب عليها الدية
 لانها لم يستفلا فى الرقية بل المدعى معها اه بن ومحل عدم غرم الراجعين عن الشهادة

أنها ليست لأبيه (ورجعا) أى الشاهدان (على الأول) أى الثابت النسب (بما) أى بمثل ما (غرمه)
 بالرقية
 العبد) المشهود بينوته (للغيرم) أى رب الدين لأنها يقولان له إنما غرمنا لك النصف الذى أخذه العبد لكوننا فوتناه عليك بشهادتنا
 فلما جئى الدين المستغرق ظهر أنك لا تستحق من مال أبيك شيئاً لتقدم الدين على الارث فلم تقوت عليك شيئاً فأعطينا ما أخذه
 منك (ولأن كان) رجوعهما عن شهادتهما (برق لحر) أى انهما شهدا على حرق ظاهر الحال انه رقيق لفلان المدعى انه رقيقه والمدعى
 عليه يدعى الحرية فحكم القاضى برقه بمقتضى الشهادة ثم رجعا عن شهادتهما واعتقفا بالزور (فلا غرم) عليهما لمن شهدا عليه بالرق

لأنهما فوتتا عليه الحرية ولا قيمة لها (إلا لكل ما استعمل ومال انتزع) أى إذا استخدم العبد أى استخدمه سيده أو انتزع منه مالا فانهما يفرمان له نظير ذلك لأن العبد يملك (ولا يأخذه) منه سيده (الشهود له) أى لا يجوز للسيد أن يأخذ ذلك للمال الذى أخذه العبد من الشاهدين فى نظير الاستعمال أو الانتزاع لأنه إنما أخذه منهما عوضا عما أخذه (٢١٧) منه السيد والسيد يعتقد

حرمته وأن العبد ظللها
(و) لو مات العبد وترك
لأخذه ما (ورث عنه)
أى يرثه عنه من يرثه لو
كان حراً فإن لم يكن وارث
فبيت المال (وله) نى للعبد
(عطيته) هبة وصدقة
ونحوها (لا تزوج) أى
ليس له أن يتزوج بذلك
المال لأنه عيب ينقص
رقبته (وإن كان) رجوعهما
عن شهادتهما (بمائة لزيد
وعمره) بالسوية وحكم
بذلك (ثم قالاً) فى رجوعهما
هى كلها (لزيد) فلا يعتبر
رجوعهما بعد الحكم ولا
ينقص ولو كان زيد أولاً
يدعى المائة بتمامها ولا تنزع
الحسنة من يدعوه (غراماً)
للمدين (خمسین) عوضاً
عن التى أخذها عمرو
فاللام فى قوله (لعمرو)
للتعليل لا صلة غراماً أى
يفرمان خمسين للمدين
لأجل عمرو نى لأجل
رجوعهما عن شهادتهما
لعمرو أى بدلا عن التى
أخذها عمرو وفيه تكلف
وهو خير من دعوى الخطأ

بالرقية إذا لم يكن للمشهد برقبته أولاد صغار أحرار وإلا رجعوا عليهما بالنفقة التى فوتها عليهما
بشهادتهما التى رجعا عنها (قوله لأنهما فوتتا عليه الحرية) أى التى يدعيها وينبئ سرعان الرقية على
أولاده من أمته وأن يجرى فيهم أيضاً قوله إلا ما استعمل ومال انتزع (قوله نظير ذلك) أى نظير
الاستخدام ونظير المال المنتزع منه والمراد بنظير الاستخدام قيمته (قوله لأنه إنما أخذه الخ) أى ولأنه
لو أخذه منه السيد لغرم له الشهود عوضه فأخذه السيد أيضاً ويتسلسل به بن (قوله وأن العبد
ظللها) أى فى رجوعه عليهما لاعتقاده أنه عبد وأن رجوعهما عن الشهادة بالرقية فى غير محله
(قوله وترك المأخوذ منها) أى وترك المال الذى أخذه من الشاهدين عوضاً عن عمله أو عما انتزعه السيد
منه (قوله أى يرثه عنه من يرثه لو كان حراً) أى يرثه عنه الشخص الحر الذى يرث ذلك العبد أن لو كان
ذلك العبد حراً ولا يأخذه السيد لأن الميت إنما أخذه من الشاهدين على تقدير الحرية والسيد معتقد
أنه رقيق وأنه ظللها فى أخذه منها (قوله لأنه عيب ينقص رقبته) هذا يفيد أن له أن يتزوج بذلك
المال باذن سيده وانظر هل للسيد بيع ذلك العبد عملاً بالملكية أم لا وينبئ أن يكون له ذلك وله وطؤها
إن كانت امه إن علم صدق شهادتهما بالرق فان علم عدمها حرم وكذا إن شك احتياطاً (قوله بمائة لزيد
وعمره بالسوية) أى على بكر مثلاً (قوله لا يعتبر رجوعهما بعد الحكم ولا ينقص) أى وحيث
ليس لزيد منها الا خمسون والخمسون لعمرو (قوله ولو كان زيد أولاً يدعى المائة بتمامها) أى
لأنهما لما رجعا فسقا فلم تقبل شهادتهما له بالمائة (قوله ولا تنزع الخمسون) أى لو كانا اقتسما المائة بعد
الحكم لهما بها وقبل الرجوع ثم رجع الشهود بعد ذلك فلا تنزع الخمسون من يدعوه لأن رجوعهما بعد
الحكم غير معتبر كما علمت (قوله عوضاً عن التى أخذها عمرو) أى لا تلافها تلك الخمسين على الغريم
بشهادتهما (قوله وهو خير من دعوى الخطأ) أى من دعوى ابن غازى الخطأ وأن الصواب للغريم
(قوله وإن رجع أحدهما) أى عن جميع الحق وأما رجوع أحدهما عن بعض الحق فسيأتى
وحاصله أن الشاهدين إذا شهدا على شخص بحق فحكم القاضى به عليه لدعيه ثم رجع
أحد الشاهدين عن الشهادة فانه لا ينقض الحكم ويفرم المحكوم عليه الحق لصاحبه
ثم يرجع المضى عليه على الشاهد الراجع بنصف ذلك الحق الذى غرمه (قوله لا خاص
بمسئلة زيد وعمرو) أى السابقة فى كلام المصنف فيها يفرم الراجع للمدين خمسة وعشرين
وذلك لأن الخمسين التى أخذها زيد ثابتة بشهادة كل من الشاهدين والتى أخذها عمرو ثابتة
بشهادة غير الراجع والراجع شهد بها أولاً ثم رجع فيفرم نصفها للمضى عليه لانه أتلف عليه
بشهادته التى رجع عنها ذلك النصف (قوله وهو المشهور) أى وإن كان مبني على ضعف وهو أن
اليمين مع الشاهد استظهار أى مقوية للشاهد فقط والحق ثبت بالشاهد (قوله أو يفرم نصفه) أى
بناء على أن اليمين مع الشاهد مكملة لنصاب الشهادة (قوله فانه يفرم نصف الحق) أى سواء رجع
واحدة أو مع بعض النساء حيث جئ منهن اثنتان بل رجوع ولا يلزم أحداً ممن رجع معه من النساء شيء

٢٨ - دسوقى - رابع
أحسن وقوله (فقط) راجع الخمسين (وإن رجع أحدهما) أى أحد الشاهدين فقط (غرم) الراجع عن شهادته للمضى عليه (نصف
الحق) وهذا عام فى جميع مسائل الرجوع لا خاص بمسئلة زيد وعمرو واختلف إذا ثبت الحق بشاهدين ثم رجع الشاهدان يفرم
جميع الحق وهو مذهب ابن القاسم وهو المشهور أو يفرم نصفه (كرجل) شهد (مع نظيره) ثم رجع فانه يفرم نصف الحق وإن رجع

وإن كثرت غرم من نصفه لأثنين كرجل واحد فإن بقي منهن اثنتان فلا غرم على الراجعات فإن رجعت إحداهما قبلها مع من رجعت قبلها وإن كثرت ربع الحق (وهو) أى الرجل (معين) في شهادة (الرضاع) بين زوجين فعلم بالفراق بينهما ثم رجعت الجميع (كاثنتين) عليه، مثل غرامة الاثنين وهذا ضعيف والمذهب أنه في الرضاع وما شابهه مما يقبل فيه المرأتان كأمراة واحدة بخلاف الأموال فإنه معهن كأمراةين فإذا شهد رجل واحد (٢١٨) امرأة بمال ورجع الرجل وحده أو رجعت معه ماعدا امرأتين فعليه النصف ولا شيء.

حيث بقي منهن اثنتان (قوله وإن كثرت) مبالغة فيما بعده أى وإن رجعت كلهن غرم من نصفه وإن كثرت (قوله فعلم) مع من رجعت قبلها وإن كثرت ربع الحق (فإن رجعت الأخرى كان على الجميع النصف يقسم على رءوسهن هذا هو الصواب خلافا لما في عرق من أنه إذا رجعت الأخرى كان عليها الربع الباقي (قوله وهذا ضعيف) بل أنكر ما بن عرفة وقال لا أعرف وجوده لأحد من أهل المذهب وإنما سرى لابن شاس من وجيز الغزالي الذى شاكلة بالجواهر وتابعه ابن الحاجب على ذلك وقوله ابن راشد القفص ابن (قوله والمذهب أنه) أى الرجل (قوله وما شابهه) أى كالولادة والاستهلال وقوله كأمراة أى في الغرم عند الرجوع عن الشهادة (قوله إذا لاقضم النساء للرجال في الأموال) أى لأنه لا لاقضم النساء للرجل في الغرم في شهادة الأموال (قوله فإذا رجعت الباقيتان الخ) وأما إن رجعت امرأة من الباقيتين كان ربع الغرم عليها وعلى بقية النساء الراجعات قبلها والنصف على الرجل الراجع (قوله ونحوه) أى مما يقبل فيه المرأتان كالولادة والاستهلال (قوله قال للنصف الخ) أتى بهذا دليلا لقوله لأنه قد بقي من يستقل به الحكم (قوله كان نصف الغرامة عليه وعلى الراجعات) أى ويجعل كأمراة في الغرم لا كأمراةين (قوله وهو كأمراة على المذهب) أى خلافا للمصنف حيث جعله كأمراةين وقد بان مما ذكر أن النساء تضم للرجل في الغرم في شهادة الرضاع في حالتين رجوعه مع بعض من يستقل به الحكم ومعهن كلهن بخلاف شهادة الأموال فلا تضم النساء له في الغرم في حالة من الحالات (قوله إذ الشهادة) أى بالرضاع وقوله فالفسخ بلا مهر أى حينئذ إذا رجعا عن الشهادة فلا غرم عليهما لأنهما لم يفوتا بشهادتهما مالا لا يقال أنه سبق في النكاح أن الفسخ قبل البناء لا شيء فيه إلا في نكاح الدرهمين وفرقة المتلاعنين والمتراضعين فإن فيه نصف المسمى لأننا نقول ذلك فيما إذا ادعى الزوج الرضاع قبل البناء وهى تنكره ولا بينة أما لو كان هناك بينة تشهد به كما هنا فالفسخ من غير لزوم شيء أصلا (قوله فلنا يتصور) أى غرم شهود الرضاع بالرجوع الخ (قوله حد موت الخ) أى فيما إذا شهدا بالرضاع بعد موت أحد الزوجين فعلم به ثم حصل الرجوع فيقرم الخ (قوله إن كانت الشهادة) أى بالرضاع قبل الدخول أى وبعد موت الزوج كما هو الموضوع وحاصله أنه إذا عقد على امرأة ومات الزوج قبل الدخول فشهد برضاع الزوجين ثم حصل رجوع من الشهود أو من بعضهم فيقرم الراجع للمرأة ما فوته من الميراث والصداق وإن كان الميت الزوجة يقرم الراجع للزوج ما فوته من الميراث (قوله غرم) أى للشهود عليه وقوله نصف ذلك البعض أى الذى رجعت عن الشهادة به (قوله وهكذا) أى فإذا رجعت عن ربع ما شهد به غرم ثمن الحق (قوله فإذا رجعت غيره) أى غير من يستقل بالحكم بعده كالرجوع ثلاثة من أربعة أو اثنين من ثلاثة (قوله أى جميع الراجعين) أى من يستقل بالحكم بعده وقوله فالنصف على الجميع أى جميع الراجعين (قوله تعرف بمسئلة الخ) عبارة غير تعرف بمسئلة غريم الغريم غريم

على الراجعات إذا لا تضم النساء للرجال في الأموال فإذا رجعت الباقيتان كان على جميعهن النصف وعلى الرجل النصف وأما في الرضاع ونحوه فكأمراة واحدة على المذهب فإذا شهد برضاع مع مائة امرأة ورجع مع ثمانية وتسمين فلا غرم لأنه بقي من يستقل به الحكم قال للمصنف في باب الرضاع وبشئ رجل وامرأة وبامراةين فإن رجعت امرأة من الباقيتين كان نصف الغرامة عليه وعلى الراجعات فإن رجعت الباقية كان الغرم للجميع الحق عليه وعليهن وهو كأمراة على المذهب فإن قلت كيف يتصور الغرم في الرضاع على شاهدى الرجوع إذ الشهادة إن كانت قبل البناء فالفسخ بلا مهر وإن كانت بعده فالمر للوطء وإنما فوتا بشهادتهما العصة وهى لا حجة لها فلنا يتصور بعد موت أحد الزوجين فيقرم الراجع للحي منهما ما فوته

من الارث ويقرم للمرأة بعد موت الزوج ما فوته لها من الصداق إن كانت الشهادة قبل الدخول (و) إن رجعت واحدا منهما بالحكم (عن بعض) أى بعض ما شهد به (غرم نصف ذلك البعض) فإن رجعت عن نصف ما شهد به غرم ربع الحق وإن رجعت عن ثلثه غرم سدس الحق وهكذا (وإن رجعت) بعد الحكم (من يستقل بالحكم بعده) كواحد من ثلاثة (فلا غرم) عليه لاستهلال الحكم بالباقيين (إذا رجعت غيره) أيضا مرتباً أو دفعة (فالجميع) أى جميع الراجعين يقرمون ما رجعوا عنه فإن رجعت ماعدا واحداً فالنصف على الجميع سوية فإن رجعت الأخيرة فالنصف على الجميع ثم ذكر مسألة تتعلق بجميع ما تقدم تعرف بمسئلة غريم الغريم بقوله

(والمقضى عليه) بالحق بشهادة الشاهدين ورجعا بعد القضاء وقبل دفع الحق للمقضى له (مطالبتهما) أى الشاهدين الراجعين (بالدفع للمقضى له) بأن يقول لهما ادفعا للمقضى له ما لم يكاسب رجوعكما له (وله مقضى) (٣١٩) له ذلك (أى مطالبتهما بالدفع) إذا

تعدرت (الاخذ من المقضى عليه) لموته أو فلسه أو غيبته فان لم يتعدر فليس له مطالبتهما وإما يطلب المقضى عليه * ولما فرغ من مسائل رجوع الشاهدين عن شهادتهما شرع يتكلم على تعارض البيتين فقال (وإن أمكن جمع بين البيتين) (التعارضتين) (جمع) أى وجب الجمع بينهما مثاله من قال لرجل أسلمت اليك هذا الثوب في مائة إردب حنطة وقال الآخر بل هذين الثوبين في مائة إردب حنطة وأقام كل بيعة فيقضى بالثلاثة الانواب في مائتين كذا ذكروه وهو إنما يتم لو ادعى السلم المائتين وإلا فكيف يقضى له عالم يدعه (والإل) بمكن الجمع بينهما (رجح) أى وجب على الحاكم أن يرجح بينهما (بسبب ملك) (الباء سببية داخلية على مضاف مقدر أى يرجح بسبب ذكر سبب الملك فكل منهما شهدت بالملك لكن احدهما ذكرت سبب الملك (كنسج وتاج) بأن قالت احدهما نشهد أنه ملك لزيد وقالت

واعلم أن جعل مسألة المصنف هذه من باب غريم الغريم إنما يظهر بالنظر لجزءها وهو قوله (قوله) والمقضى عليه مطالبتهما بالدفع للمقضى له) فإذا اشترجا بمائة لزيد على عمرو وحكم بذلك ثم رجعا فاعمرو مطالبتهما بدفع المائة لزيد خلافا للحنفية حيث قالوا لا يؤمر الشاهدان بالدفع حتى يؤدي المقضى عليه وفي هذا تعريض لبيع داره واتلاف ماله (قوله) والمقضى له (الح) أى خلافا لابن المواز القائل لا يلزم الشاهدين غرم للمقضى له إذا طالبهما لاحتمال أن المقضى عليه لو حضر من غيبته لأقر بالحق فلا يغرمان كذا وجه به كلام اللوازية وهو لا يظهر في اللوت والفلس مع جعل التمدر شاملهما ونص الموازية إذا حكم بشهادتهما ثم رجعا فهرب المقضى عليه قبل أن يؤدي فطلب للمقضى له أن يأخذ الشاهدين بما كانا يغرمان لغريمه لو غرم لم يلزمهما غرم حتى يغرم المقضى عليه فيغرمان له حينئذ ولكن ينفذ الحكم للمقضى عليه على الراجحين بالغرم هرب أو لم يهرب فان غرم أغرمهما (قوله) فان لم يتعدر (الح) قد استفيد منه أن غريم الغريم إنما يكون غريما إذا تعدر الأخذ من الغريم والا فلا يكون غريما باتفاق (قوله) على تعارض البيتين) هو اشتغال كل منهما على ما ينافي الأخرى (قوله) وقال الآخر) أى وهو المسلم اليه وقوله بل هذين الثوبين أى الفارين للثوب الأول (قوله) وأقام كل بيعة) أى شهدت له بغير ما شهدت به بيعة الآخر وقوله فانه يقضى بالثلاثة الانواب فى مائتين أى ويحتملان على أنهما سلمان شهدت كل بيعة بواحد منهما وظاهر القضاء بالانواب الثلاثة كانت البيتان بمجلسين أو بمجلس أما إذا كانتا بمجلسين فالقضاء بالثلاثة باتفاق وأما إذا اتحد المجلس ففيه خلاف فقال ابن عبدوس إذا اتحد المجلس كان ذلك تكاذبا وقال بعض القرويين انه لا فرق بين المجلسين والمجلس الواحد لأن كل بيعة أثبتت حكما غير ما أثبتته صاحبتها ولا قولان نقي ما أثبتته غيره وقوله وأقام كل بيعة أى فلو لم يبقا بيعة مخالفا وتفاخا (قوله) والا فكيف (الح) قد يقال هذا أمر جريالي الحال فكأنه من جملة ما ادعاه فهو ملحق بما ادعاه وتوضيحه أن البيتين لما كانتا معمولاهما صار السلم كأنه ادعى المائتين وشهد له بهما بيعة وبيعة السلم اليه وصار السلم اليه كأنه ادعى الانواب الثلاثة وشهدت له بيعة وبيعة السلم (قوله) أى يرجح بسبب ذكر سبب الملك) هذا الحل تبع فيه الشارح ابن غازى قائلا بنحو هذا فسر ابن عبد السلام كلام ابن الحاجب وحله بهرام محل آخر فقال والا يمكن الجمع رجعت احدى البيتين على الأخرى بسبب كون الأخرى ذكرت سبب الملك فخاله أنه إذا شهدت احدهما بالملك فقط والأخرى بالسبب فقط قدمت الشاهدة بالملك على الشاهدة بالسبب وهذا وإن كان صحيحا في نفسه لانه قول أشهب واقتصر عليه في التوضيح لكنه بعيد من كلام المصنف إذا التبادر من كون الكلام في المرجعات أن يكون ذكر السبب مرجحا لأنه مضعف وحاصل ما في القام أنه إذا شهدت بيعة أن فلانا صادها أو نسجها أو أنها نتجت عنده وشهدت بيعة أخرى بالملك المطلق أى انها ملك لفلان ولم تذكر سبب الملك فقال أشهب تقدم بيعة الملك فقد يولد في يده ما هو لغيره وقد ينسج لغيره وقد يصيد ما هو مملوك لغيره وقال ابن القاسم تقدم بيعة السبب ويعمل الأمر على أنها كانت له حتى ثبت كونها ودية أو غصبا أو انه كان ينسج له بالاجرة واقتصر في التوضيح على كلام أشهب وصوب اللخمى كلام ابن القاسم ونقل ابن عرفة تصويب اللخمى وأقره والشارح بهرام حمل المصنف على هذه الصورة ومضى على كلام أشهب تبعا للتوضيح (قوله) لكن احدهما ذكرت (الح) أى فهى شاهدة

الأخرى تشهد أنه ملك لعمرو نسجه أو نسج عنده أو اصطاده فانها تقدم على من أطلقت لانها زادت بيان سبب الملك من نسج أو نتج ونحو ذلك ثم استثنى من قوله بسبب ملك قوله (إلا) ان تشهد بيعة (بملك من القاسم)

أى إلا أن يكون سبب الملك الذى بينته أنه اشتراها أو وقت في سهمه من القاسم فإذا أقام أحدهما بينة أنها ملكه ولدت عنده أو نتجت أو نحو ذلك وأقام الآخر بينة أنها ملكه اشتراها من القاسم أو وقت في سهمه منها فإن صاحب القاسم أحق لاحتمال أنها سببت من المسلمين واحترز بقوله من القاسم عن شهادتهما أنه اشتراها من السوق أو وهبت له فلا تقدم على بينة الآخر لاحتمال أن الواهب أو البائع غير مالك (أو) بسبب (تاريخ) فتقدم على الذى لم تورخ (أو) تقدمه (أى التاريخ فتقدم الشاهدة بتقدمه على المتأخرة به ولو كانت أصل من المتقدمة أو كان التنازع فيه بيد صاحب المتأخرة تاريخاً (و) ترجيح (بمزيد عدالة) فى إحدى البيتين ويحلف مقيمها بناء على أن زيادتها كشاف وهو الراجح (لا) بجزء (عدد) فى إحدى البيتين ولو كثر وينبغى مالم يقد العلم إذ الظن لا يفاوى العلم (و) ترجيح (بشاهدين) من جانب (على شاهد ويمين) من الآخر ولو

بالمالك والسبب معاً وقوله لكن إحداها ذكرت سبب الملك أى والأخرى إنما شهدت بالمالك المطلق وهذه المسئلة غير المسئلة التى وقع فيها الخلاف بين ابن القاسم وأشبھ المقدمة لأنها شهدت فيها إحدى البيتين بالمالك فقط والأخرى شهدت بسببه فقط (قوله أى إلا أن يكون سبب الملك) الأولى أى إلا أن يكون ما شهدت به بينة الملك أنه اشتراها الخ وإلا قدمت على الشهادة بالمالك وسببه كولدته عنده وسج ولو كانت السلعة بيد من شهدت له البينة بالمالك وسببه وهو الولادة والنسج قال فى الدونة قال ابن القاسم فى دابة ادعاهارجلان وليست بيد أحدهما فأقام أحدهما بينة أنه اشتراها من المغانم والآخر بينة أنها نتجت عنده هى لمن اشتراها من المغانم بخلاف من اشتراها من أسواق المسلمين لأن هذه خصب وتسرق ولا تحاز على الملك إلا بأمر يثبت وأمر للمغانم قد استقر أنها خرجت عن ملكه بحيازة الشركين ولو وجدت فى يده من نتجت عنده فأقام هذا بينة أنه اشتراها من المغانم أخذها أيضاً وكان الأولى بها إلا أن يشاء أن يدفع إليه ما اشتراها به ويأخذها وقاله سحنون انظر الواقع (قوله لاحتمال أنها سببت من المسلمين) أى فزال ملك صاحبها عنها بناء على أن دار الحرب تملك (قوله أو بسبب تاريخ) أى ذكرته بينته فتقدم على الذى لم تذكر تاريخاً ابن الحاجب وفى مجرد التاريخ قولان قال فى التوضيح والقول بتقديم المؤرخة لأشبه والقول بعدم تقديمها ذكره اللخمي وللأزرى ولم يزواه اه بن (قوله أو تقدمه) لا يقال كان الأولى تقديم حديثة التاريخ لأنها نافذة لانا نقول شرط الترجيح بالنقل أو تكون شهادته مشتملة على ذكر سبب النقل وهنا إنما شهدنا بالمالك غير أن إحداها قالت ملكه منذ عامين والأخرى قالت ملكه منذ عام واحد فالأصل الاستصحاب اه بن (قوله أو كان التنازع فيه) هذا داخل فى حيز المباشرة أى هذا إذا كان التنازع فيه يدهما أو بيد غيرهما أو بيد المتقدمة تاريخاً بل ولو كان بيد المتأخرة وهذا التعميم قوله والدا بن عاصم عن اللخمي فى المقدمة تاريخاً كما فى بن ولعل المؤرخة كذلك (قوله وبمزيد عدالة) أى فى البينة الأصلية لا فى المزكية واعلم أن الترجيح زيادة العدالة خاص بالاموال ونحوها من كل ما يثبت بالشاهد واليمين دون غيرها مما لا يثبت إلا بعدلين كالتق والنكاح والطلاق والحسود فلا يقع الترجيح فى شيء من ذلك بمزيد العدالة لأن زيادة العدالة بمنزلة الشاهد الواحد على المشهور وهو مذهب الدونة وعليه منى المصنف فى باب النكاح حيث قال وأعدلية إحدى يمينتين متناقضتين ملغاة ولو صدقتها المرأة وقيل إنه يرجح بمزيد العدالة فى غير الأموال أيضاً وهو الموافق لما فى سماع يحيى بناء على أن زيادة العدالة بمنزلة شاهدين اه بن وفى تبصرة ابن فرحون نقلا عن القرافي أن مذهب المالكية أنه لا يحكم بترجيح إحدى البيتين عند التعارض بترجيح من المرجحات إلا فى الأموال خاصة انظر بن فعمل من ذلك أن الترجيح بغير زيادة العدالة خاص بالاموال والمراد بها كل ما يثبت بشاهد ويمين وأما زيادة العدالة فقها قولان (قوله يحلف مقيمها الخ) وفى الموازية لا يمين عليه بناء على أن زيادة العدالة كالشاهدين (قوله لا بمزيد عدد) ما ذكره من أنه لا ترجيح لأحدى البيتين على الأخرى بمزيد عددها هو قول ابن القاسم وهو المشهور وقيل إنه يرجح بزيادة العدد كزيادة العدالة وقرئ للمشهور بين زيادة العدد والعدالة بأن قصد من القضاء قطع النزاع ومزيد العدالة أقوى فى التعذر من زيادة العدد إذ كل واحد من الخصمين يمكنه زيادة عدد الشهود بخلاف العدالة (قوله إذ الظن) أى الحاصل بشهادة الاثنين (قوله ولو كان أعدل منها) أى هذا إذا كان الشاهد مساوياً لها فى العدالة بل ولو كان أعدل منها (قوله أو شاهد وامرأتين) ما ذكره المصنف من ترجيح الشاهدين على الشاهد والمرأتين هو قول أشبه وأحد قولى ابن القاسم وهو المرجوع

أى بوضع اليد بأن تكون الفاد أو العرض أو النقد في حوز أحدهما مع تساوى البيتين (٢٢١) (إن لم ترجح بيته مقابلة) مرجح إليه والمرجوع عنه أن الشاهدين لا يقدمان على الشاهد والمرأتين والقرض أنهم مستوون في العدالة وأما لو كان الشاهد الذى معهما أعدل من الشاهدين قدم هو وللرأتين على الشاهدين اتفاقاً وأولى لو كانتا أعدل كالشاهد الذى معهما (قوله أى بوضع اليد) يعنى الشيء للتنازع فيه الذى لم يعرف أصله واحترزنا بقولنا لم يعرف أصله عما عرف أصله فإن حوز أحد للتنازعين له لا يتبريل قسم بين ذى اليد ومقابلة كما لو مات شخص وأخذ ماله من أقام بيته أنه وارثه أو مولاه وأقام غيره بيته أنه وارثه أو مولاه وتعاد لتافاه يقسم بينهما كما في الدونة (قوله مع تساوى البيتين) أى في الشهادة بالملك للطلق بأن تشهد إحداهما بأن هذا المتنازع فيه لزيد ملكه وأشهد الأخرى أنه ملك لعمرى من غير بيان لسبب الملك (قوله فهو) أى قوله فيحلف وموله على المنطوق أى منطوق قوله إن لم ترجح بيته مقابلة ومفهومه (قوله) إنما يأخذ من يقضى له به (أى وهو الحائز) إن لم ترجح بيته مقابلة وغير الحائز إن رجحت بيته (قوله ورجح بالملك الخ) حاصله أنه إذا شهد لأحد للتبداعين بيته بالحوز فقط من غير شهادة له بملك وشهد للآخر بيته بالملك متعمدة في شهادتها بالملك على حوز سابق فإن الثانية تقدم على الأولى لترجحها عليها وإنما قلنا متعمدة في شهادتها بالملك على حوز سابق لقول المصنف فيما يأتى وصحة الملك بالتصرف وعدم تنازع وحوز طال كعشرة أشهر أى إنما تصح الشهادة بالملك إذا اعتمدت البيته على هذه الأمور الثلاثة واعلم أن موضوع هذه المسئلة أن البيته الشاهدة بالحوز المجرد عن الملك أقبح قبل الحيازة المعتبرة شرعاً وهى العشر سنين بقبورها الآتية فلا ينافى قول المصنف في الحيازة لم تسمع دعوى المدعى ولا بيته ثم كون هذا الفرع مما اعتبر فيه الترجيح نجوز إذ الترجيح إنما يكون عند التعارض ولا تعارض بين الملك والحوز إذ الحائز قديكون غير مالك فبيته بالملك تثبت زيادة (قوله ولو كان تاريخ الحوز) أى المجرد وقوله سابقاً أى على الحوز الذى اعتمدت عليه البيته الشاهدة بالملك (قوله ورجح بتقل عن أصل) أى ولو كانت تلك الناقلة تشهد بالسلم وقوله على مستصحة أى ولو شهدت تلك المستصحة بالملك وسببه كافى مثال الشارح ومن تقديم الناقلة على المستصحة تقديم الشاهدة أنه اشتراها من المغانم على الشاهدة بالملك وسببه ومنه أيضاً تقديم البيته بالتصريح كرها لأنها ناقلة على البيته بتصره طوعاً لأن الأصل في تصر الأسير الطوع وكتقديم البيته الشاهدة بالاكره في غير ذلك على الشاهدة بالاختيار **(تنبيه)** يرجح أيضاً بالأصالة على الفرعية ولذا تقدم بيته السفه على بيته الرشداً كما في الميبار عن ابن لب لأن الأصل في الناس السفه وكذا بيته اليسار على بيته العسر لأنه الغالب وكذا بيته الجرحه على بيته العدالة لأنها الأصل والأصالة ترجح سماع الفرعية ولذا قال ابن القاسم إذا شهدت إحدى البيتين أنه أوصى وهو صحيح والأخرى أنه أوصى وهو مؤوس قدمت بيته الصحة لأنها الأصل انظر بن (قوله فانه يعمل بالبيته الناقلة) أى ولو كانت رجلاً وامرأتين أو رجلاً ويمينا ولو كانت بيته سماع كما علمت (قوله ليس هنا تعارض) أى لان قول المستصحة لا يطعنونها خرجت عن ملكه لا يقتضى عدم الخروج لانه يفيد نفي العلم بالخروج لا نفي الخروج نعم لو شهدت المستصحة بأنها باقية في ملكه إلى الآن أو أنها لم تنتقل عن ملكه إلى الآن فالعارضه بينها وبين الناقلة ظاهرة (قوله أم لا) أى بأن كانت بيته الملك من الجانبين (قوله وصحة الملك بالتصرف) أى وصحة شهادة البيته بالملك أن تعتمد في شهادتها على التصرف (بالتصرف) أى بسبب مشاهدتهم التصرف في ذلك الشيء الذى شهدوا بأنه ملك لفلان تصرف الملاك (وعدم تنازع) له فيه (وَحُوز

طال) على هذه الحالة (كشيرة أشهر) فأكثر فاقل منها لا يشهدون بالملك ولا تصح شهادتهم به إن شهدوا فالعنى أنها إنما تصح بالملك إن اعتمدوا في شهادتهم على هذه الأمور الثلاثة وإن لم يصرحوا بها في شهادتهم وأما الشرط الرابع فهو أن يصرحوا بقولهم ولم يخرج عن ملكه في علمنا فقوله (وأنها) ممول لمقدر أى وقولهم إنها أى يقولون نشهد أنها ملكه وأنها (لم يخرج عن ملكه) في علمنا بناقل شرعى إلى الآن معتمدين في شهادتهم على الأمور الثلاثة المتقدمة فإن جزموا بأن قالوا لم يخرج من ملكه قطعاً بطلت شهادتهم وقول الصنف (في علمهم) بضمير الغيبة فبالنظر إلى (٢٢٢) إفادة الحكم عنهم لاحكاية لقولهم والافهم يقولون في علمنا فإن اطلقوا فقيهه خلاف

(وتؤول) للدونة أيضاً (على السكال) في الشرط (الآخر) أى على أن قولهم ولم يخرج عن ملكه بناقل شرعى في علمنا إلى الآن شرط كمال لا صحة وهو ضعيف وعليه فيحاط المشهود له بتسا أنها لم يخرج عن ملكه ويحلف وارثه على نفي العلم ويستحقها (لا بالاشتراء) غطف على قوله بالتصرف أى صحة شهادة الملك بالتصرف النخ لا بالاشتراء من سوق مثلاً فان أقام بينة أنه اشتراها وأقام أخرى بينة أنها له قدمت على بينة الاشتراء لأنه قد يبيعها من لا يملكها وقد يشتريها وكيل لغيره ومثل البراء الهبة والصدقة والإرث لاحتمال عدم ملك الواهب والمورث وهذا ما لم تشهد أنه اشتراها من الخصم أو من غانمها (وإن شهد) على مكلف رشيد (بأقرار) أى بأنه أقر سابقاً أن هذا الشيء

وعدم المتنازع وحوز طال فالباء بمعنى على (قوله على هذه الحالة) أى وهو على هذه الحالة من عدم المازع والتصرف فيه (قوله) وإنما لم يخرج عن ملكه في علمنا) هذا ما في كتاب الشهادات من الدونة فقيها من تمام شهادتهم أن يقولوا ما علمناه باع ولا وهب ولا خرج عن ملكه بوجه من الوجوه وفي كتاب العارية منها وإن شهدوا أن الدار له ولم يقولوا لم نعلم أنه ما باع ولا وهب ولا تصدق حلف على ذلك وقضى له اه فظاهر هذا أنه شرط كمال فقط وحمل أبو الحسن وأبو ابراهيم الاعرج ما في الشهادات على هذا واليه أشار المصنف بقوله وتؤول على السكال في الأخير وكان ابن عبد السلام وابن هرون يحملان الدونة على قولين وهو ظاهر قول ابن عتاب في الطرر عن ابن سهل ابن ناجي وقال ابن المطار إنه شرط صحة إن كانت الشهادة ليت وشرط كمال إن كانت لحى انظر بن (قوله بطلت شهادتهم) أى أنهم إذا صرحوا بالقطع بطلت شهادتهم قال ابن رشد قولاً واحداً وإن لم يصرحوا به ولكن جزموا بشهادتهم فهي محل الخلاف المثار له بقوله فان أطلقوا فقيه الخلاف والظاهر من القولين الصحة كما في المج والذى في بن ترجيح القول بالبطلان (قوله) فيحلف المشهود له الخ) أى وعلى القول بان تصريح البينة بذلك شرط كمال فيحلف المشهود له بتأنيها لم يخرج الخ إذا لم تصرح البينة بذلك بل وكذا يحلف مع قولها لم يخرج عن ملكه بناقل شرعى في علمنا الى الآن كما في بن (قوله لا بالاشتراء) بعد أن قرر ابن غازى كلام المصنف بمثل ما في الشارح قال ولو قال إلا باشتراء منه لا يمكن ان يعود الضمير على الخصم وأن يكون المعنى أن شهود الملك لا يحتاجون الى أن يقولوا انه لم يخرج عن ملكه في علمهم إذا شهدوا أنه اشتراه من خصمه بل يحكم بالاستصحاب ولا يقبل قول الخصم انه عاد اليه كما ذكر ابن شاس وأتباعه وإن لم يعرفه ابن عرفة نصاً في المذهب وعلى هذا فيكون من نوع قوله به وإن شهدا بأقرار استصحب اه قال طفى وبه يلتزم كلام المؤلف مع ما قبله وغايته أنه حذف لفظه والخطب سهل اه بن (قوله فان أقام بينة أنه اشتراها) أى من السوق مثلاً (قوله أنها له) أى ملكه واعتمدت في شهادتها بالملك على ما تقدم وقالت لان لم أنها خرجت عن ملكه بناقل (قوله) ما لم تشهد أنه اشتراها من الخصم أو من غانمها) أى والاعمال بها لانها ناقله والاخرى مستصبة كما مر (قوله وإن شهد الخ) ابن شاس ولو شهدت أنه أقر بالامس انها له لان ثبت الاقرار ويستصحب موجهه ولم يحتج لقولهم انها لم يخرج عن ملكه في علمنا ابن عرفة لا أعرف هذا نصاً في المذهب وهو ظاهر لاحتمال أنه خرج عن ملكه بوجه من الوجوه اه بن (قوله ان هذا الشيء لقان) أى ثم رجع عن ذلك الاقرار وأنكره وينازعه الآن الخ (قوله أى الحائز له) أى والحال انه يدعيه إلا أنه لا بينة له بخلاف المتنازعين فان لكل بينة (قوله أول من يقر له) اعلم ان الشيء

لقان وهو ينازعه الآن ويدعى أنه لى (استصحب) اقراره السابق وقضى به لقان لأن الخصم لما أقر بخصمه ثبت له ذلك الشيء فلا يصح للمقر دعوى الملك فيه الا بإثبات ادعائه ثانية (وإن تعذر ترجيح) لاحدى يبتين تعارضتا (سقطتا وبقي) المتنازع فيه (يبد حائزه) أى الحائز له غير المتنازعين وأما لو كان أحدهما فالترجيح حاصل باليد كما مر (أو لمن يقر) الحائز (له) من المتنازعين اللذين أقام كل منهما بينة وتعذر الترجيح لأن اقراره لأحدهما كأنه ترجيح لبينة من أقر له به فان أقر لغيرهما لم يعمل بأقراره بخلاف لو تجردت دعوى كل من البينة فانه يمل بأقراره ولو لغيرهما فان ادعاه لنفسه عند التجرد أخذه يمينه

المتنازع فيه المحلول أصله إما أن يكون بيد أحد المتنازعين أو بيد غيرهما فإن كان بيد أحدهما فإنه يبقى بيد
 حائزه بالإثنين سواء قام لكل منهما بيعة واستوتا أو لم تقوم لواحد بيعة وهو في الترجيح باليدوقيدينا
 بمحلول الأصل لأن الحوز لا يرفع مع غيره إلا مع الأصل كما مر بل يقسم بين حائزه والمدعى غيره وإن
 كان بيد غيرهما فحاصل ما ذكره الشارح وغيره في ذلك ثمان صور لأن من هو يده تارة يده لنفسه
 وتارة يقربه لأحدهما وتارة لغيرهما وتارة لا يده لغيره لأحد وفي الأربع تارة يقوم لكل من المتنازعين
 بيعة أسقط البيعتان بعدم الترجيح وتارة لا تقوم لواحد منهما بيعة فهذه ثمان صور ففي صور البيعة
 إذا ادعاه لنفسه وسقطت البيعتان حلف وبقي يده كما في اللين أعنى قوله وإن تعذر ترجيح
 سقطتا وبقي بيد حائزه وهو قول المدونة وقيل ينزع منه ويقسم بين المتنازعين وإن أقربه لأحدهما
 فهو لا مقر له بيمينه كما في اللين أعنى قوله أو لمن يقرب له وهو مذهب المدونة أيضا وقيل إقراره لغو
 ويقسم بين المتنازعين وإن أقربه لغيرهما أو قال لأدري هولن لم يلفظ اليه ويقسم بينهما ويدخلان
 في قول النصف وقسم على الدعوى وفي صور عدم البيعة إن ادعاه لنفسه حلف وبقي يده
 وإن أقربه لأحدهما أو لغيرهما أخذه للمقر له بلا يمين لقوة الإقرار هنا وضعفه مع البيعة فلذا حلف
 المقر له مع البيعة ولم يحلف هنا وإن سكت أو قال لا أدري قسم على الدعوى اهـ بن (قوله وقسم على
 الدعوى) حاصله أن الشيء المتنازع فيه إذا لم يكن بيد أحد المتنازعين بأن كان يدهما معا أو بيد غيرهما
 ولم يقربه لأحدهما ولا ادعاه لنفسه والحال أنه لا مرجح لبيعة أحدهما أو كان ليس بيد حائز أصلا فإنه
 يقسم بين اللداعين على قدر الدعوى لكن بعد الاستيلاء كثيرا إن كان المتنازع فيه مثل الدور
 والأرضين وقليل إن كان مثل الحيوان والرقيق والعروض والطعام لعل أن يأتي أحدهما بأثبت مما
 آتى به صاحبه فيقتضى له به اهـ بن (قوله بعد يمين كل) أي هدمين كل واحد منهما أنه له وليذكر من
 الذي يده منهما ليمين ابن عرفة الأظهر تبدئة من ادعى عليه أولا منهما (قوله لا بالسوية) أي بأن
 يقسم نصفين كما يقول أشهب وسحنون وقوله كالمول أي لا على التسليم والمنازعة كما يقول ابن
 القاسم * وإعلم أن هذا الخلاف محله إذا كان المتنازع فيه بأيديهما وأما قسم ما ليس بأيديهما على قدر
 الدعوى اتفاقا * والحاصل أن المتنازع فيه إذا لم يكن في أيديهما فإنه يقسم بينهما بعد أن يأتيا على قدر
 الدعوى اتفاقا وإن كان في أيديهما فليل يقسم على الدعاوى وهو قول مالك وابن القاسم وعبد الملك
 وأكثر أصحاب الإمام وهو المشهور وقبل يقسم بينهما بالسوية لتساويهما في الحيازة وهو قول أشهب
 وسحنون وعلى الأول وهو ما إذا قسم على الدعاوى فقال الأكثرون يعال في القسم كالقراض وقال
 ابن القاسم وابن الماجشون لا يعال في القسم بل يقسم على التسليم والمنازعة بحيث يختص مدعى الأكثر
 بالزائد بقول النصف وقسم على الدعوى رد لقول أشهب بالقسم بالسوية وقوله كالمول رد لقول
 ابن القاسم يقسم على الدعاوى لكن لا كالمول بل على التسليم والمنازعة فيختص مدعى الأكثر
 بالزائد (قوله قسمت على الثلث والثلثين) كيفية الدمل أن يزداد على الكل النصف ونسبة النصف
 للكل مع الزيادة ثلث فالثلثة من ثلاثة يعطى لمدعى الكل اثنان و لمدعى النصف واحد ولو قسم
 على التسليم والمنازعة لكان لمدعى النصف الربع لأنه سلم لمدعى الكل النصف فيأخذه والمنازعة
 بينهما في النصف الآخر فيقسم بينهما وعلى كلام أشهب يأخذ كل واحد منهما النصف (قوله فالثلثة
 من ستة) أي مخرج السدس لدخول مخرج النصف فيه وقوله وتعول لعشرة أي لأنه يزداد على
 الستة نصفها وسدسها فيعطى لمدعى الكل ستة و لمدعى النصف ثلاثة و لمدعى السدس واحد
 ولو قسم على التسليم والمنازعة أخذ مدعى الكل ثلاثة أرباعها إلا نصف سدس وأخذ مدعى

(وقدم) الشيء المتنازع
 فيه هدمين كل (على) قدر
 (الدعوى) لا بالسوية
 (إن لم يكن بيد أحدهما)
 أو أحدهما بأن كان يدهما
 معا أو يد غيرهما ولم يقرب
 به لأحد ولم يدهه لنفسه
 أو لم يكن بيد أحدهما كالو
 تنازعا في عفاء من الأرض
 ونحوه (كالمول) في
 القراض فلو ادعى
 أحدهما جميعا والآخر
 النصف قسمت على الثلث
 والثلثين ولو كانوا ثلاثة
 ادعى أحدهم الكل والثاني
 النصف والثالث السدس
 فالثلثة من ستة وتعول
 لعشرة للأول قدر أصلها
 ستة والثاني قدر نصف
 الأصل ثلاثة والثالث
 قدر سدس الأصل
 واحد ولو كان الثالث
 يدعى الثلث عالت إلى
 أحد عشر وإن كانت
 الستة في القراض يتبى
 عولها إلى عشرة فله اثنان

(ولم يأخذه) أى المتنازع فيه بين اثنين مثلاً من أقام بينة تشهد (بأنه كان يمدى) قبل ذلك بأن قالت تشهد أنا رأيته يده ساجداً ولم تشهد له بملك والحائز يدعى أنه له فيبقى يد الحائز ولا ينزع منه بمجرد هذه الشهادة (وإن ادعى أخ أسلم أن أباه أسلم) ومات مسلماً وادعى الأخ النصراني أنه استمر على (٢٢٤) النصرانية ومات على نصرانيته (فالقول للنصراني) استصحاباً للأصل المتفق عليه ولو

أبدل الأخ بالابن والنصراني بالكافر كان أحسن (و) لو أقام كل منهما بينة على دعواه (قدمت بينة المسلم) لأنها ناقله عن الأصل فقد علمت ما تعلمه الأولى وهذا إذا كان معلوم النصرانية وأما إذا كان مجهولاً فأشار له بالاستثناء المقطع بقوله (إلا) أن تشهد لكل بينة على دعواه فشهدت للابن النصراني (بأنه) أى أباه (تصر) عند الموت أى نطق بالنصرانية (أو) بأنه (مات) على النصرانية وإن لم نطق بها وشهدت للابن المسلم أنه أسلم ومات فلا تقدم بينة المسلم ليأخذ المال (إن جهل أصله) هذا بيان لموضوع المسئلة وإذا لم تقدم بينة المسلم صارت اليمينتان متعارضتين (فيقسم) المال بينهما نصفين إذا لم يوجد مرجع كمال تنازعه الاثنان فيقسم بينهما (كمجهول الدين) ولا بينة لواحد منهما فيقسم المال بينهما وعبر أولاً

النصف ربعها وأخذ مدعى الدس نصف سدسها وعلى كلام أشهب يأخذ كل واحد ثلثها (قوله ولم يأخذه الخ) أى ولم يأخذ الشيء المتنازع فيه من يد حائزه من أقام بينة تشهد له أنه كان يده قبل ذلك (قوله وإن ادعى الخ) هذا شروع في الكلام على أربع صور في أب معلوم النصرانية أو مجهولها وله ولدان مسلم ونصراني ادعى كل أن أباهما على دينه دعوى مجردة أو بينة وحاصل هذه الصور أن تقول إن هذا الأب الذى قدمنا إمام معلوم النصرانية أو مجهولها وفى كل إما أن يقيم كل ولد بينة على دعواه أو تجرد دعواه عن البينة قفى ما إذا كان لكل منهما بينة أولاً بينة لواحد منهما وكان الأب معلوم الدين فإن تجردت دعواهما فالقول للنصراني وإن كان لكل بينة قدمت بينة المسلم هذا إذا كان دينه المعلوم النصرانية فإن كان الاسلام فبالعكس أى إن تجردت دعواهما فالقول قول المسلم وإن كان لكل بينة قدمت بينة النصراني لأنها ناقله (قوله ومات على نصرانيته) أى الثابتة له في حياته باتفاقهما عليها (قوله فالقول للنصراني) أى حيث تجردت دعواهما عن البينة (قوله كان أحسن) أما الأحسن في الأول فلناسبة قوله أن أباه فإن المدعى ابن ذلك البيت المدعى اسلامه وإنما سماه النصف آخاً نظراً للنازع الآخر وأما الأحسن في الثانى فلأن الكافر أشمل (قوله قدمت بينة المسلم) أى على بينة النصراني ولو كانت أعدل (قوله لأنها ناقله عن الأصل) أى وبينة النصرانية مستحجة وقد تقدم أن الناقلة تقدم على المستحجة ولو كانت المستحجة أعدل (قوله فأشار له بالاستثناء المقطع) أى لأن ما قبله لا فى أب معلوم النصرانية وما بعدها مجهول حاله (قوله أى نطق بالنصرانية) أى لأنه انتقل إليها إذ الفرض أنه مجهول الدين (قوله إن جهل أصله) أى ولم يعلم ذلك الأب هل هو نصراني أو مسلم (قوله فيقسم المال بينهما) أى إذا لم يوجد مرجع هذا قول ابن القاسم في المدونة وقال غيره فيها إذا تكافأت اليمينتان قضى بالمال للمسلم بعد أن يحلف على دعواه لأن بينته زادت ابن يونس وقول ابن القاسم أصوب لأن الموضوع أن الرجل جهل أصله وإذا جهل فليس ثم زيادة ولا أمر يرد إليه فوجب قسم المال بينهما (قوله ولا بينة الخ) أى بخلاف ما قبله فإنه وإن كان مجهول الأصل أيضاً إلا أن كلاً أقام بينة على دعواه فلا تكرار وليس فيه تشبه الشيء بنفسه وحاصله أن الأب إذا لم يعلم هل هو نصراني أو مسلم وتدايعاه فقال الولد المسلم هو مسلم وقال الولد النصراني هو نصراني ولا بينة لواحد منهما أو كان لكل منهما بينة فإن المال يقسم بينهما بعد حلف كل منهما في صورتين كما صرح به العقباني في شرح فرائض الخوف (قوله وقسم ماله على الجهات) أى سواء تجردت دعوى كل عن البينة أو كان لكل واحد بينة وسواء كان يبدأ أحد المتنازعين أو يبدأهما معاً أو يبدأ غيرهما أولاً يبدأ أحد عليه لانه مال علم أصله وهو مجهول الدين فلا أثر للحوز فيه كما مر (قوله ولكل من الآخرين الثلث) أى ولو كانت أفراد جهة أكثر من أفراد جهة أخرى (قوله قسموه على حكم الميراث عند كل ملة) أى لما يخص جهة الاسلام يقسم على أفرادها للذكر مثل حظ الأنثيين إن تعدد أفرادها وإن أخذ مأخضها إن كان ذكر أو أنثى كان أنثى أخذ نصف ما يخص جهة الاسلام والباقي منه لبيت المال فإذا لم يخلف إلا بنتاً

مسئلة

بأصله وهن بالدين ثقتنا (و) إذا كان لمجهول الدين ثلاثة أولاد مثلاً مسلم ويهودى ونصراني

ادعى كل أن أباه كان على دينه (قسم) ماله (على الجهات بالسوية) لجهة الاسلام الثلث ولكل من الآخرين الثلث وإذا أخذت كل جهة ثلثاً قسموه على حكم الميراث عند كل ملة هذا هو الظاهر ومحمّل أن الذكر والأنثى سواء وظاهر أن الانعكم عليهم بشرعنا إلا إذا ترفعوا البنا فإذا لم يترافعوا البنا سلمنا لهم ما يخصهم يفعلون به ما يختص به رأيهم (وإن كان معهما) أى مع المسلم والكافر

الذين ادعى كل منهما أن أباه مات على دينه (حلفه) ذكر أو أنى ولد له ميت أيضاً ولم يحكم بسلامه لمهل دين أبيه وأمهاتاً له في الدنيا من أنه يحكم بسلام غير المميز بسلام أبيه فهو في الأدب الحقق اسلامه (فهل يعلنان) أى يحلف كل أن أباه مات على دينه (ويوقف للصغير) (الثلث) لانه ربما ادعى جهة ثالثة (فمن واقفه) (الطفل منهما) (أخذ) (٢٢٥) حصته من الثلث الموقوف وهي

السدس (ورد على الآخر)

الذى لم يوافق السدس

الباقى فيكمل له النصف

ويأخذ الصغير السدس

ومن واقفه الثلث وانما لم

يشارك الصغير من واقفه

مع أنه مساو له في الدرجة

لأنه حين الموت قد

استحق كل من أصحاب

الجهتين الثلث ولا ينقص

عنه فلم يبق له الا السدس

فهذا هو الذى اتفق فيه

مساواة أهل الجهة فان

ادعى جهة ثالثة أخذ

جميع الثلث (وإن مات)

الطفل قبل بلوغه (حلفه)

ثانياً كل على طبق دعواه

كما حلف أولاً (وقسم)

نصيب الطفل بينهما

فاليمين الأولى لاستحقاق

كل حظه من أبيه والثانية

لاستحقاقه من أخيه

(أو) لا يعلنان بل يعطى

(لصغير النصف) ابتداء

لأن كلامهما مقرباً أنه أخوة

فيعطيه نصف ما يسهه

(ويجبر) الآن (على

الاسلام) ترجيحاً له على

غيره (قولان) ثم ذكر

مسئلة تعرف بمسئلة الظفر

مسئلة وأختا كافرة أو العكس فما تأخذه المسئلة تعطى نصفه ونصفه الآخر لبيت المال لأن الأخت أو البنت المسئلة تدعى النصف وبيت المال يدعى النصف الآخر والكافرة تنازعهما فتأخذ نصف مال كل (قوله الذين ادعى كل منهما أن أباه مات على دينه) أى سواء أقام كل منهما يئنة على دعواه أو كانت دعوى كل منهما مجردة عن البيئنة (قوله فهل يعلنان الخ) ينبغي أن تكون البداية بالقرعة إذا تنازعا فيمن يحلف منهما أولاً (قوله فمن واقفه الطفل) أى بعد بلوغه ومن واقفه على أحد الولدين وضميم واقفه البارز عائد على من والمستتر عائد على الطفل وكذا ضمير أخذ عائد على الطفل والضمير المضاف اليه في حصته عائد أيضاً على من والتقدير فأى ولد واقفه الطفل أخذ ذلك الطفل حصته من الثلث الموقوف ومفهوم المصنف أنه إن لم يوافق واحد منهما بأن تدين بجهة ثالثة أخذ الموقوف كله (قوله ورد على الآخر الذى لم يوافق السدس الباقى) أى فإذا كان المال اتى عشر دينار أدفع لكل من البالغين أربعة ووقف للصغير على هذا القول أربعة فإذا بلغ ووافق أحدهما أخذ دينارين من الأربعة الموقوفة ورد للذى لم يوافق دينارين ولا يشارك الصبي من واقفه في شىء من الأربعة التى أخذها أولاً والحاصل أن للطفل سدس التركة اثنان وينوب الذى واقفه الطفل ثلثها أربعة في الثلث المذكور وينوب الذى لم يوافق نصفها وهو ستة في الثلث المذكور (قوله وانما لم يشارك الصغير) أى بحيث يشتركان في النصف سوية (قوله لأنه حين الموت قد استحق الخ) عبارة غيره لأنه حين الموت قد استحق كل من أصحاب الجهتين الثلث ولا ينقص عنه وإنما وقف للصغير الثلث لأنه لم يحكم بسلامه وربما ادعى جهة ثالثة ولم يعطه لأنه لما وافق المسلم مثلاً كانا جهة واحدة فيكمل لثلث الجهة من الثلث الموقوف النصف فيأخذ ذلك الطفل كالة النصف وتستحق الجهة الأخرى باقى النصف وهو السدس فيرد عليها من الثلث الموقوف كالة النصف (قوله وإن مات الطفل الخ) أى وأما لو مات أحد الولدين البالغين قبل بلوغ الطفل فإن كان له ورثة معروفون فهم أحق بميراثه وإن لم يكن له ورثة وقفت تركته فإذا كبر الصغير وواقفه أخذها (قوله وقسم نصيب الطفل بينهما) استشكل هذا ابن عاشر بأن فيه ميراناً مع الشك في موافقته لهما في الدين إذ يمكن أن يكون موافقاً لأحدهما في الدين وأن يكون مخالفاً لهما وأجيب بأنه لا شك هنا لأن كلامهما يدعى تبعية أخيه لدين أبيه الذى ادعاه له نعم يبقى النظر كما قال المناوى إذا كان لهذا الصغير وارث غيرهما كما تم فتدبراه بن (قوله فيعطيه نصف ما يسهه) أى وهو الربع فيصير يد الطفل ربعان وذلك نصف المال ويصير يد كل واحد من البالغين ربع المال وذلك نصفه الآخر (قوله على أخذ شئته الخ) أراد بشئته حقه الشامل لعين شئته وعوضه كما أشار له الشارح فاحتاج لإخراج العقوبة منه ولو أراد بشئته عينه لم يحتج لقوله أن يكون غير عقوبة لعدم شمول عين شئته له لأن العقوبة لا يمكن أخذها بينهما وإنما يمكن أخذ مثلها وشميل كلام المصنف الودعة على المعتمد وما قدمه في بابها من قوله وليس له الأخذ بثملها ممن ظلمه ضعيف وشميل أيضاً ما إذا كان شخصان لكل منهما حق على الآخر فجحد أحدهما حق صاحبه فللا آخر جحد ما يعادله وله أن يحلف ويحاشى (قوله ولا يؤدب من شتمه) أى وكذا لا يعد من قذفه ولا يقتص من جنى عليه

(٢٢٩ - دسوقى - مع) بقوله (وإن قدر) ذو حق على شخص ماطل أو منكر أو ساوق أو غاصب ونحو ذلك (على) أخذ (شئته)

بعينه أو بقدر ما يساوى ماله من مال من عليه الحق (فله أخذته) ولا يلزمه الرفع للحاكم بشرطين أشارا ولها بقوله (إن يمكن)

شيؤه (غير عقوبة) فإن كان عقوبة فلا يستوفى بنفسه بل لا بد من الحاكم فلا يخرج من جرحه ولا يضرب من ضربه ولا

يؤدب من شتمه ولثانيهما بقوله (وأمن فتنة) أى وقوع فتنة من قتال أو ضرب أو جرح أو نحو ذلك (و) أمن (ردية) تنصب

إليه كسرقة وضرب وإلا فلا يجوز له الأخذ (وإن قال) للدعي عليه لو كفل رب الحق القالب حين طالبه الوكيل بالحق الذي وكل عليه (أبرأني موكلك القالب) أو قضيته حقه (أنظر) إلى أن يعلم ما عنده بكفيل بالمال إن طلبه الوكيل لأنه معترف بالدين مدعيًا الإبراء أو القضاء وهذا إن قربت غيبته فإن بدت (٢٣٦) قضى عليه بالدفع بلايين من الوكيل على نفي العلم إلا يحلف أحد ليستحق

خبره فإن حضر القالب حلف أنه ما أبرأ أو ما اتفقني ونم الأخذ فان نكل حلف التريم ورجع على الوكيل (ومن استعمل) أي طلب للمهلة (لدفع بينة) أي طلب عليه بحق (أمهل بالاجتهاد) من الحاكم بلا حد في مدة الامهال (كحساب وشبهه) أي كما لو طلب للدعي عليه للمهلة لحساب محرره أو لكتاب يخرج ويظهر فيه ليكون في جوابه باقرار أو انكار على بصيرة في ذلك فانه بحساب لذلك (بكفيل بالمال) قيد في الميسرتين قبله (كأن أراد إقامة ثان) تشبيه تام أي أن للدعي إذا أقام شاهداً على حقه وأبى أن يحلف معه وطلب المهلة حتى يأتي بشهاده الثاني فانه يجب لذلك بكفيل من للدعي عليه بالمال ومدة للمهلة بالاجتهاد (أو بإقامة بينة) الباء بمعنى اللام كافي بمعنى النسخ مدخولها معطوف على دفع أي إن للدعي إذا طلب للمهلة لإقامة بينة على دعواه

(قوله كسرقة الخ) أي كنسبته لسرقة أو غصب أو حراة (قوله أنظر) أي للدعي عليه أي أخر حتى يعلم ما عند الموكل القالب هل أبرأ أو اقتضى أو لم يحصل شيء من ذلك (قوله وهذا) أي الانتظار إن قربت غيبة الموكل فإن بدت الخ ثم إن التفرقة للذكورة بين القية القرية والبيدة هو قول ابن عبد الحكم والنصوص لابن القاسم في سماع عيسى أنه يقضى بالحق على المطلوب ولا يؤخر وظاهره أنه لا فرق بين كون الموكل قريباً أو بعيداً ابن رشد وقول ابن عبد الحكم عندي تفسير لقول ابن القاسم وقال بعضهم انه ينظر للدعي عليه إلى أن يعلم ما عند الموكل القالب كانت القية قرية أو بعيدة وهذا هو ظاهر المصنف لكن حكاه الخصى قبل أنظر بن (قوله بلايين من الوكيل) أي على الرجوع خلافاً لابن كنانة حيث قال لا يقضى على الدين إذا كان الموكل غائباً غيبة بعيدة إلا إذا حلف الوكيل على نفي العلم (قوله حلف أنه ما أبرأ) هذا إذا حضر وأنكر الإبراء فان حضر وأقر بعد التريم ما أخذه من الوكيل (قوله ونم الأخذ) أي ما أخذه الوكيل وقوله فان نكل حلف التريم أي المدعي عليه (قوله ورجع على الوكيل) أي بما دفعه له والتريم أن يرجع على الموكل فله غرمان كما في ح وغيره فان نكل التريم فلا شيء له (قوله ومن استعمل الخ) حاصله أن من استعمل لدفع بينة شاهدة عليه بالحق بإقامة بينة تشهد له بقضائه أمهل بكفيل بالمال وأما من استعمل لإقامة بينة تشهد له بحق ادعاء أمهل فاذا طلب من للدعي عليه حيلاً بالمال لا يجب لذلك اعتقاداً وفي إجابته لحيل بالوجه خلاف يأتي إذا علمت هذا تعلم أن كلام المصنف قاصر على بينة المطلوب كما فعل الشارح وأما تعميم بعض الشروح فيه بجمله شامل لينة المطلوب والطالب حيث قال ومن استعمل لدفع بينة قامت عليه بحق أو بقضائه أمهل الخ فغير صواب لأمر الأول أن إقامة التريم بينة بالقضاء فرع عن ثبوت الحق فكيف يستعمل المدعي لإقامة بينة بالحق يدفع بها بينة القضاء بعد ثبوت الحق باقرار التريم الأمر الثاني أن هذا التعميم يقتضي أن استعمل المدعي لإقامة بينة بالحق يكون بكفيل بالمال وليس كذلك بل بالوجه على الخلاف الآتي بين موضوعي المدونة (قوله بلا حد في مدة الامهال) أي خلافاً للمدونة عن غير ابن القاسم من التحديد بجمعة وعمل امهال المطلوب إن كانت بينته التي يدفع بها البينة الشاهدة عليه بالحق فائبة غيبة قرية كجمعة وإلا قضى عليه وبقي على حجة إذا أحضرها لأن على الطالب ضرراً في إهمال المطلوب مع بعد بينته (قوله كحساب وشبهه) أي أن المدعي عليه إذا قال أمهلوني حتى أحمل حساباً أو أنظر في الدفاتر وأعرف ما وصلني وما خرج من يدي والباقي لي فانه يمهل بكفيل بالمال هذا إذا كان طلبه للحساب بعد شهادة البينة عليه بالحق وأما إن كان طلبه لذلك قبل شهادتها عليه به فانه يمهل بكفيل حتى بالوجه (قوله قيد في المسئتين) أي مسئلة وإن قال أبرأني ومسئلة من استعمل الخ وأما بعد السكاف فتارة يكفى فيها الحيل بالوجه وتارة لا يكفى فيها إلا الحيل بالمال فان رجع القيد لها أيضاً وحمل كلامه على طلبه للحساب بعد إقامة البينة فانه ما إذا كان طلبه للحساب قبل إقامة البينة تأمل (قوله تشبيه تام) أي إنه تشبيه في الامهال وفي لزوم كفيل بالمال لأنه لا أفيد لا أنه تشبيه في أحدهما (قوله بالمال) هذا إذا كان ذلك الشاهد الذي أتى به لم يحتاج لتزكية أما إن كان يحتاج لها فيكفى الحيل بالوجه (قوله إذا طلب المهلة لإقامة بينة) أي لارادة إقامتها لأنه أقامها بالفعل (قوله فبحيل) أي

المهلة (فيحيل بالوجه) يضمن للدعي عليه ولا يجب لحيل بالمال اتفاقاً لم يثبت له عليه شيء فيمهل (هنا أيضاً فيه) أي نفي حيل الوجه أي لا يجب لحيل بالوجه وهذا هو الراجح وهو الذي قدمه المصنف آخر باب الضمان بقوله ولم يجب حيل بالوجه ولا كفيل بالوجه بالدعوى (وهل) ما في الموضعين من المدونة

فيمهل بحميل بالوجه (قوله خلاف) أى فيها قولان متضاران متى فى كل موضع على قول منهما
 (قوله أو وفاق) أى وهو باحد وجهين أحدهما أن الراد الخ (قوله) وكل يلزمه ومحرمه (أى بحيث
 لو فرض أنه لم يأت به فلا ضمان عليه وقوله لا الكفيل بالوجه أى الذى إذا لم يأت بالمضمون ويضمن
 ماعليه وهذا التوفيق لأبى عمران القاسى والثانى لابن بونس (قوله) لتشهد البيعة على عينه (أى فلا بد
 من حضوره لتشهد الخ (قوله) ويجب عن دعوى جنابة القصاص (أى عن دعوى الجنابة التى فيها
 القصاص وقوله أو الحد أى وعن الدعوى بموجب الحد أو التحريم وللراد بجوابه عن الدعوى بما
 ذكر اجابته بالانفراد أو الانكار أو التجريح (قوله) إذا ادعى عليه بذلك (أى فإذا ادعى عليه أنه قطع
 يد فلان عمداً أو قذف فلانا أو عثم فلانا فإنه هو الذى يجب إما بالقرار أو الانكار فإن أقر قطعت
 يده أوحد أو أدب وإن أنكر أقيمت عليه البيعة فإذا أن يسلمها أو يجرحها ولا يقبل قول سيده فى
 ذلك أنه فعل مع أنكار العبد لانه إقرار على غيره ومحل اعتبار جواب العبد فى دعوى جنابة القصاص
 ما لم يتم فإن اتهم فى جوابه لم يعمل به كإقراره بقتل عماله وقد استجابه سيد عماله ليأخذه فإنه لما
 استجابه يتم أنه تواطأ مع العبد على نزع يده من تحت يده وحيتذ فلا يعمل بجوابه ولا يمكن سيد
 العبد للمائل من أخذه ويطلق حق ذلك السيد من القصاص إن لم يكن مثله مجهول أن الاستجابه كالغزو
 يسقط القصاص والا فلا الرجوع للقصاص بعد حلفه أنه جهل ذلك انظر ح وكما يجب العبد عن
 القصاص يجب عن المال غير أرض الجنابة إذا ادعى به عليه فإن أجاب بانكار أقيمت عليه البيعة
 فإما أن يسلمها أو يجرحها فإن أقر به أخذ بإقراره هذا إذا كان مأذوناً له فى التجارة والا وقف الأمر
 على السيد فإن أسقطه عنه سقط والا اتبع به إن عتق فإن عتق قبل علم السيد به لزمه انظر ح ما مر فى
 الإقرار من أن العبد لا يؤخذ بإقراره بالمال فى غير المأذون له فى التجارة (قوله) فإن ادعى عليه بجنابة
 خطأ (أى كما لو قيل للعبد أنت قطعت يد فلان خطأ فقال نعم فلا يعتبر إقراره وإنما اعتبر إقرار
 السيد فهو كالمقاطع فإن أقر غرم الدية أو سلم العبد الجاني للجنى عليه وإن أنكر أقيمت البيعة فإما أن
 يسلمها السيد فيلزمه أحد الأمرين للذكورين أو يجرعها (قوله) الا لقرينة الخ (أى كفى
 دابة ركبا العبد على أصبع صغير قطعت فتعلق به الصغير وهى تدعى ويقول فعل بى هذا فصدقه
 العبد فيقبل إقراره وتعلق الجنابة برقبته فيسلمه سيده للجنى عليه إن لم يصد به أرض الجنابة
 (قوله) واليمين (أى للعتبة فى قطع النزاع وهى التوجه من الحاكم أو المحكم فبمجرد طلب الخصم اليمين من
 خصمه بدون توجيه من ذكر لا يلزمه الحلف له فإن أطاع له بهائم ترافعا لحاكم أو محكم كان له
 تخليفه ثانياً لأن يمينه الأولى لم تصادف محلاً (قوله) فى كل حق (أى مالى أو غيره سواء كان المال
 جليلاً أو حقيراً ولو كان أقل من ربع دينار ويستثنى من كلامه اللعان والقسامة إذ يقول فى الأولى
 أشهد بآفه فقط كما قدمه وفى الثانى أقسم بآفه لمن ضربه مات كما يأتى فيقتصر فهما على لفظ
 الجلالة ولا يزداد الذى لا إله إلا هو (قوله) من مدع (أى تكلمة للنصاب كما إذا أقام شاهداً
 واحداً أو كانت استظهاراً كأن ادعى على غائب أو ميت وأقام شاهدين بالحق أوردت عليه اليمين
 من للدعى عليه وقوله أو مدعى عليه أى عند مجز المدعى عن إقامة البيعة بما ادعاه (قوله) أى بهذا
 اللفظ (أى من غير زيادة عليه ولا نقص منه فلا يزداد عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم فى الربع دينار
 على للشهور خلافاً لابن كنانة ولا يقتصر على الاسم بدون وصفه المذكور وإن كان يميناً
 يكفر لأن الفرض هنا زيادة الأرهاب والتخويف قال فى التوضيح المازرى المعروف من المذهب
 المنصوص عند جميع المالكية أنه لا يكتفى بقوله بآفه فقط وكذلك لو قال فقط والذى لا إله إلا هو

الكلام للسيد الاقرينة ظاهرة توجب قبول إقراره (واليمين فى كل حق) من مدع أو مدعى عليه (بآفه الذى لا إله إلا هو) أى بهذا اللفظ

الذى أنزل الانجيل على
موسى ولا ينقص واحد
منهما الذى لا اله الا هو هذا
هو المشهور (وتوكلت
على أن النصرانى يقول
الله فقط) لأنه يقول
بالثلاثى وفى نسخة وتوكلت
أيضاً بزيادة فقط أيضاً
وهى أوضح وتوكلت
أيضاً على أن الذى يطلق
يقول بالله فقط والأولى
ذكره فالتأويلات ثلاثة
(وغلظت) اليمين وجوبا
(فدربع دينار) فأكثر أو
ثلاثة دراهم أو ما يساوى
ذلك (مجامع) الباء للآلة
فان امتنع عند ما كالا
(كالكنيسة) لى (وبيت
النار) لمجوسى وللمسلم
الذهب لتحليفهم بتلك
للاوضاع وإن كانت حقيرة
شرها لأن القصد صرفهم
عن الاقدام على الباطل
ومن ثم قبل يجوز تحليف
للمسلم على المصحف وعلى
سورة براءة وفى ضريح
ولى حيث كان لا ينكشف
إلا بذلك ويحدث للناس
أفضية بقدر ما أحدثوا
من القصور (و) غلظت
(بالقيام) ان طلب كالذى
قبله وبعدم (لا بالاستقبال)
القبلة إلا أن يكون فيه ارباب
(و) غلظت (بمبره) عليه
الصلاة والسلام أى عنده

ما أجزاء حتى يجمع بينهما اه بن (قوله والواو كالياء) أى كافى أبى الحسن قال ح ولم أقف على نص
فى الشاة فوق (قوله ولا ينقص واحد منهما الذى لا اله الا هو) أى بخلاف المجوسى فانه لا يكف
الاثيان به (قوله هذا هو المشهور) أى وهو ظاهرها لقولها واليمين فى كل حق بالله الذى لا اله الا هو
فظاهرها كان الخائف مسلماً أو كان كتياباً يهودياً أو نصرانياً (قوله على أن النصرانى يقول) أى فى
الحق والامان وغيره (قوله لأنه يقول بالثلاثى) أى ولا يقول بالتوحيد بخلاف اليهودى فانه يقول
بالتوحيد لأنهم وان قالوا العزيز ابن الله لا يقولون بألوهيته وأما النصرانى فقد قالوا ببنوة عيسى
وألوهيته فقالوا إن الله ثالث ثلاثة فافترقا (قوله بزيادة لفظ أيضاً) أى لأن حملها على ظاهرها يطلق
عليه تأويل حيث صحبه تأويل آخر فصح التعبير بأياً وان كان اطلاق التأويل على ظاهرها تغليباً
وإلا فالتأويل حمل اللفظ على غير ظاهره (قوله فالتأويلات ثلاثة) الأول يجعل لفظها باقياً على إطلاقه
من فعمله المسلم والكتابى والثانى يجعل لفظها قاصراً على المسلم واليهودى والثالث يجعله قاصراً على
المسلم فقط (قوله وغلظت اليمين وجوبا) أى ان طلب الحلف التغليظ بما ذكر لأن التغليظ فى
اليمين والتشديد فيها من حقها فان أبى من توجهت عليه اليمين مما طلبه الحلف من التغليظ عدنا كالا
وقوله فى ربع دينار الخ أى أقل من ذلك لا تغلظ فيه ثم إن هذا إذا كان ما ذكر لشخص واحد ولو
على اثنين متضامين لأن كالا كفى عن الآخر يلزمه أداء الجميع لا ان كان ما ذكر لشخصين على
واحد ولو متفاوضين لأن التغليظ لا يكون فى أقل من القدر المذكور (قوله الباء للآلة) أى لالظرية
لأنها تقتضى أن المراد أن اليمين إذا وقعت فى الجامع تغلظ بصفات أخرى زائدة على الوصف للتقدم
من كونها بالله الذى لا اله الا هو وليس كذلك اذ اليمين واحدة فى الجامع وغيره لكن فى ربع دينار
تغلظ بوقوعها فى الجامع والمراد بالجامع الجامع الاعظم وهو الذى تقام فيه الجمعة فان كان القوم لا جامع
لهم فقال أبو الحسن يحلفون حيث هم ولا يجلبون الى الجامع وقال التازعرى يجلبون للجامع بقدر
مسافة وجوب السعى للجمعة وهى ثلاثة أميال وثلاث وقال بنحو العشرة أيام والا حلفوا بموضعهم
فهله للميار وأقواها أوسطها فان زعم من وجبت عليه اليمين انه عاجز عن الخروج من محله لمرض
فقال ابن قى بفتح الباء للوحدة وكسر القاف وتشديد الباء المثناة ان ثبت محجزة بيينة حلف بيئته
والأخرج للسجد قهراً وقال ابن حارث حلف انه لا يقدر على الخروج لا راجلاً ولا راكباً وخبر
الدعى فى تحليفه فى بيته وتأخيره لصحته فان نكل لزمه الخروج أورد اليمين وقال ابن لبابة ان ثبت
مرضه حلف فى بيته على المصحف والا حلف على محجزة وخبر للدعى فى الأمرين اه بن (قوله لان
القصد) أى من التغليظ عليهم بتحليفهم فى تلك الامكنة صرفهم الخ (قوله ومن ثم) أى ومن أجل ان
المقصود من التغليظ صرف الخائف عن الاقدام على الباطل قيل الخ (قوله وفى ضريح ولى) أى وكذا
تحليفه بالذلاق (قوله لا بالاستقبال للقبلة) أى ولو طلب ذلك الحلف وهذا مذهب المدونة وقال الاخوان
يفلظ باستقبال القبلة ان طلب ذلك الحلف واختاره ابن سلدون قائلاً انه الذى جرى به العمل وعليه
درج فى التحفة أيضاً انظر بن فقول شارحنا الا أن يكون فيه ارباب أى ويطلبه الحلف
(قوله وبمبره عليه الصلاة والسلام) انما اختص منبر النبى ﷺ بهذا لقوله صلى الله عليه وسلم « من حلف
عند منبرى كاذباً فليتبوأ مقعده من النار » وظاهر للصنف أن التغليظ فى غير المدينة يكون بالحلف فى الجامع
ولا يختص بمكان منه بخلاف المدينة وبه قيل لكن الذى جرى به العمل أنه يحلف عند المنبر حتى فى غير
المدينة وهو قول مطرف وابن الماجشون قاله بن وأما التغليظ بمسكة فيكون بالحلف عند الركن الذى
فيه الحجر الأسود لأنه أعظم مكان فى المسجد (قوله ولا تغلظ بالزمان) أى إلا أن يكون فيه ارباب

(وخرجت المحدثرة) أى اللازمة للخدر أى الستر للتخليط (فبا أدعت) به وقام شاهد بربع دينار أو ما يساويه فتحلف معه (أو ادعى عليها) بذلك وتوجه عليها اليمين (الا التى لا تخرج) عادة (نهاراً) (٢٣٩) وتخرج ليلاً (وإن مستولدة قليلاً)

وتخوف ويطلبه المحلف (قوله) وخرجت المحدثرة (الخ) حاصل المسئلة أن المحدثرة وهى التى يرمى بها مجلس القاضى ملازماتها للخدر والستر إما أن يكون من شأنها الخروج لقضاء حوائجها نهاراً وإما أن يكون من شأنها الخروج لقضاء حوائجها ليلاً وإما أن يكون شأنها عدم الخروج أصلاً لمرة ذلك عليها فالأولى تخرج نهاراً للحلف بالمسجد للتخليط والثانية تخرج ليلاً والثالثة لا تخرج من بيتها بل يوجه لها القاضى من يحلفها فى بيتها (قوله) وخرجت المحدثرة (أى نهاراً لأجل حلفها بالجامع للتخليط) (قوله) فتحلف معه (أى فتحلف فى المسجد مع وجود ذلك الشاهد لها) (قوله) أو ادعى عليها بذلك وتوجه عليها اليمين (أى فتخرج لتحلف فى المسجد وتحلفها بحضرة رب الحق فان أبت هى وزوجها من حضورها لليمين خشية الاطلاع عليها فحكم ابن عبد السلام بأنه يبعد عنها أقصى ما يسمع لفظ يمينها فان ادعى صاحب الحق عدم معرفتها فهل إثبات من يعرفها عليه أو عليها فولان فان أريد التخليط عليها بمسجد فادعت حيفاً حلفت على ما ادعت من الحيف وأخرت (قوله) الا التى لا تخرج عادة نهاراً (أى فى قضاء حوائجها) (قوله) وإن مستولدة (أى هذا إذا كانت حرة بل وإن كانت أم ولد كالحرة فبا تخرج فيه من ليل أو نهاراً ولا تخرج) (قوله) بحضرة شاهدين (أى على جهة السكالم وإلا فالواحد يكفى على الاعتماد) (قوله) وإن ادعت قضاء (أى لدين ثابت عليك بيينة) (قوله) وإن انكروا القضاء (أى والحال أنه لا يثبت لذلك الدين على ما ادعاه من القضاء) (قوله) لم يحلف منهم على نفي العلم إلا من يظن به العلم بالقضاء من ورثته (أى فمن يظن به العلم بالقضاء من الورثة ولو زوجة يحلف أنه لم يعلم أن مورثه أخذ شيئاً من ذلك ولا حال به ومن لا يظن به العلم منهم يأخذ حقه من غير حلف ثم إن ظاهر قوله لم يحلف إلا من يظن به العلم أن الوارث الذى يظن به العلم يحلف سواء ادعى المطلوب عليه العلم بالقضاء أولاً وإنما طلب منه اليمين فقط وهو كذلك على أحد قولين ذكرهما فى توضيحه والآخر أنه لا يحلف مع ظن علمه إلا إذا ادعى عليه العلم بالقضاء فان لم يدع عليه العلم به وإنما طلب منه اليمين فقط فانه لا يحلف والأول هو ظاهر للدونة (قوله) فان حلف غرم المدين (أى فان حلف من يظن به العلم من الورثة غرم المدين أى لذلك الحالف حصته من الدين وأما غرم حصه من لا يظن به العلم وحصه غير البالغ فلا يتوقف على حلف من يظن به العلم ففى ادعى المدين القضاء ولم يصدق الورثة قضى عليه الغرم لمن لا يظن به العلم ولغير البالغ ولا يطالب باليمين بعد البلوغ انظر بن (قوله) وإن نكل حلف (أى المدين أنه وفى الخ فان نكل المدين أيضاً غرم لذلك الناكل حقه (قوله) وهذا) أى حلف من يظن به العلم من الورثة ان كان ذلك الوارث بالغاً وقت الموت أى سواء ظن به العلم بالقضاء قبل الموت أو بعده (قوله) وإلا فلا يمكن بالغاً وقت الموت بل بلغ بعده فلا يمين على ذلك الوارث ولو بلغ قبل الدعوى كذا قال الشارح تبعاً لبعق وفيه نظر بل الظاهر أن المدار على البلوغ وقت الخصام كما يفيد كلام عبق بعد ذلك اه أمير (تنبيه) سكت المصنف عمالوا دعوى شخص على ورثة ميت أنه له عليه ديناً ولا يثبت له به والحكم أنهم ان علموا به وجب عليهم قضاؤه من تركته بعد يمين القضاء وان لم يعلموا به حلفوا على عدم العلم ان ادعى عليهم العلم والا فلا وان ادعى عليهم ولم يجيبوا كان من أفراد ما تقدم من قوله وان لم يجب حبس وأدب ثم حكم بيمينين (قوله) وحلف دافع دراهم أو دنانير لغيره فى صرف أو قضاء حق (أى أو رأس مال سلم أو قراض وظاهر كلام المصنف قبول قول الدافع بيمينه سواء قبضها الأخذ مة تضيهاً أو ليقبها فبأخذ الطيب ويرد غيره ولو بلغ بعد قبل الدعوى ولا يحلف من لا يظن به العلم ولا غير وارث ولو أخاً شقيقاً غائلاً لميت مع وجود ابن إلا يحلف أحد ليستحق غيره ومن علم القضاء وجب عليه الشهادة به وارثاً أو غيره (وحلف) دافع دراهم أو دنانير لغيره فى صرف أو قضاء حق

تخرج للتخليط فان كان شأنها لا تخرج أصلاً كنساء للولاء حلفت ببيتها بحضرة شاهدين بوجهها القاضى لها ولا يقضى للخصم ان كان ذكراً غير محرم بحضوره معها على ظاهر الدونة فتستحق هذه الصورة من قولهم لا بد من حضور الطالب لليمين وإلا أعيدت بحضوره (وتحلف) المحدثرة ولو كانت تخرج نهاراً أو ليلاً لحوائجها (فى أقل) من ربع دينار (ببيتها) ولا يقضى عليها بالخروج لعدم التخليط ويرسل القاضى لها من يحلفها (وإن أدعت) أيها المدين (قضاء على ميت) أى بآنك وقتته له قبل موته فان أقرت بيينة بالقضاء أو أقر الورثة بذلك فالأمر ظاهر (و) ان انكروا القضاء وأردت تحليفهم (لم يحلف) منهم على نفي العلم (إلا من يظن به العلم) بالقضاء واحداً أو متعدداً (من ورثته) فان حلف غرم المدين وان نكل حلف أنه وفى وسقط عنه مناب الناكل فقط وهذا إذا كان الوارث بالغاً وقت الموت وإلا فلا يمين عليه

ولو بلغ بعد قبل الدعوى ولا يحلف من لا يظن به العلم ولا غير وارث ولو أخاً شقيقاً غائلاً لميت مع وجود ابن إلا يحلف أحد ليستحق غيره ومن علم القضاء وجب عليه الشهادة به وارثاً أو غيره (وحلف) دافع دراهم أو دنانير لغيره فى صرف أو قضاء حق

وطلب عليها ثم ادعى أنه
 وجدها ناقصة أو منشوشة
 (له نصي) لمدد (بتاً)
 أي أنه ماذن إلا كاملاً
 لأن النقص يسهل فيه
 حصول القطع (و) في
 (غش) وقص وزن
 (حقاً) أي على نفي العلم أي
 أنهم يدفع لإيجاد في علمه
 زلة ابن يونس وأنه لا
 يثبت من دراهمه لأن
 الجزمة والرداء قد غمى
 صيرفيًا أو غيره هذا قول
 ابن القاسم وقيل الصيرفي
 يحلف على البت كنقص المدد
 (واعتد البت) في
 جميع الأيمان أي جاز له
 الإقدام على اليمين بتا
 مستنداً (على ظن قوي
 كخطأه) أو أخيه (أو
 قرينة) والعرف على الحق
 كقول المدعى عليه أو
 قيام شاهد للمدعى بدين
 أي غلب على الظن صدقه
 وهو ذلك (ويعين المطالب)
 أي المدعى عليه (ماله)
 مدي كذا) أي المدين
 للمدعي (ولا شيء منه)
 لا بد من زيادة ذلك لأن
 المدعى به بالمائة مثلاً مدع
 لكل أحادهما وحق اليمين
 هي كل مدعى به (و نفي)
 العالف (سبباً إن عين)
 من المدعى كما من سلف
 أو بيع (و) نفي (غيره)

وقال بعض الشراح القبول قول الدافع يمينه إن كان الآخذ قبضها على الاقتضاء لا إن قبضها على
 التقلب وإلا كان القول قول الآخذ يمينه فيحلف ويردها ويأخذ بدلها وهذا هو نص الدونة في
 سلمها الأول وقوله ابن عرفة ولم يذكر له مقابلاً انظر بن (قوله وغاب) أي المدفوع له عليها وقوله
 ثم ادعى أنه وجدها ناقصة أي في العدد أو في الوزن أو منشوشة أي وأراد ردها لدافعها فانكر أن تكون
 من دراهمه (قوله في قص) أي في دعوى قص أي في دعوى المدفوع له قصاً وقوله لمدد أي أو
 قص لوزن في متاعل به وزناً وظاهره أنه يحلف في النقص المذكور بتاً سواء كان صيرفيًا أم لا وهو
 كذلك اتفاقاً وقوله لأن النقص أي لأن انتفاء النقص يسهل الخ أو لأن النقص من حيث اتفاؤه
 يسهل فيه حصول القطع أي يسهل حصول القطع أي الجزم به ولا يتعذر في معنى الباء متعلقة
 بالقطع (قوله وفي غش) أي وفي دعوى غش أي وفي دعوى المدفوع له غشاً (قوله وقص وزن)
 أي في متاعل به عدداً لا وزناً والحاصل أن قص الوزن في المتاعل به وزناً كنقص العدد وأما في
 المتاعل به عدداً فهو كالنقش هذا هو المعتمد كما قال شيخنا (قوله صيرفيًا) أي كان الدافع صيرفيًا الخ
 وحاصله أن الدافع يحلف في دعوى الغش وقص الوزن على نفي العلم مطلقاً كان الدافع صيرفيًا أم لا
 هذا ظاهر المصنف وهو قول ابن القاسم وقيل هذا إذا كان الدافع غير صيرفي وأما لو كان صيرفيًا فانه
 يحلف على البت مطلقاً أي في قص العدد والوزن والنقش وظاهره في باب البيع اعتماد هذا الثاني
 وعليه فيقيد قول المصنف وغش علماً بغير الصيرفي (قوله في جميع الأيمان) أي لا في خصوص
 المسئلة السابقة وقوله أي جازله أي للحالف (قوله على ظن قوي) أي وقيل إنما يعتمد على اليقين
 ونص ابن الحاجب وما يحلف فيه بتا يكتفي فيه بظن قوي وقيل للعبر اليقين (قوله كخطأه) أي
 كالظن الحاصل له برؤية خطأه أو خطئه أو الحاصل له من قرينة * إن قلت قد تقدم في باب اليمين
 أن الاعتماد على الظن غموس واليمين الغموس منهى عنها فكيف يحكم هنا بجواز الاعتماد على الظن في
 اليمين بتا قلت جواز الاعتماد هنا على الظن مبني على أحد قولين في الغموس وهو أنه الحلف على الشك
 فقط وأما على أن الغموس الحلف على الشك أو الظن كما استظهره ابن الحاجب فانهما يعتمدان على
 اليقين أو أن الظن هنا قيد بكونه قوياً بخلاف المتقدم فانه مطلق فيقيد بما إذا لم يكن قوياً ومفهوم قول
 المصنف البت أن غيره وهو من يحلف على نفي العلم يعتمد على الظن وإن لم يقو (قوله وحق
 اليمين نفي كل مدعى به) أي ولا يتأتى ذلك إلا بزيادة قوله ولا شيء منه لا بمجرد قوله ماله عندى
 كذا لأن إثبات الكل إثبات لكل أجزائه ونفيه ليس نقياً لكل أجزائه وقد يقال العبرة بنية
 الحلف ونيته نفي كل جزء من أجزاء المدعى به وحينئذ فلا يحتاج لقوله ولا شيء منه فالأولى
 أن يقال إن القصد هنا زيادة التشديد على المدعى عليه في الحلف فلا احتياج لزيادة ولا شيء منه
 لذلك لا ما قاله الشارح فان أسقط ولا شيء منه وجب الاتيان بها مع القرب وإعادة الصيغة بتأنيها
 مع البعد (قوله إن عين) أي سواء ذكره المدعى بدون سؤال عنه أو بعد أن سأله عنه الحاكم ومفهوم
 قوله إن عين من المدعى أن المدعى إذا لم يبين السبب كالمو ادعى بشرة فقط كفى المدعى عليه أن
 يقول ماله عندى عشرة ولا شيء منها أو ماله على حق أو ماله على شيء لأن كلا منهما في معنى
 ماله عشرة ولا شيء منها بخلاف ما إذا عين المدعى السبب فلا يكفي ذلك على المشهور بل لابد من
 زيادة نفي السبب وغيره وإلا أعيدت (قوله ونفي غيره أيضاً) أي لأن المدعى يحتمل نسيانه للسبب
 وذكره لغيره فيحتمل أن يدعى المدعى ثانياً بشرة أخرى لسبب غير الذى عينه فيحتاج المدعى
 عليه للحلف على نفيها ثانياً والشارع ناظر لتقليل الخصومات ما أمكن فإذا نفي في اليمين الأولى
 السبب المعين وغيره اكتفى بتلك اليمين ولا يحتاج ليمين ثانية إذا ادعى بشرة أخرى لسبب غير السبب

(فان قضى المطلوب السلف الذى كان عليه وجبده الطالب وأراد تعالجه اه .اتسلف منه حلف ماأسلفتى و(نوى)فى ضميره
(سائاً يجب رده) الآن لان ماكان عليه قد قضاء (وان قال) المدعى عليه شىء معين بيده عقاراً أو غيره للمدعى هو (وقب أو) هو
(أولدى) الصغير أو الكبير (لم يمنع مدعى) لذلك الشىء (ومن) إقامة (يقتضى) اسكن لاطى (٢٣١) المدعى عليه بل توجه على

ناظر الوقت او على الابن
الكبير او على ولى الصغير
وقد يكون هو الاب وقدر
يكون غيره (وإن قل)
المدعى عليه هو (لقلان
فان حضر) فلان المقر
له (ادعى عليه) فان كذب
المقر رجعت الدعوى على
المقر وان قال نعم هو لى فلما

ان يحلف والا (فان حلف)
انه له اخذته بمقتضى
الاقرار له واليمين وحلف
(فللمدعى بحلف المقر)
ان ماقر به لقلان هو حلف
له فان حلف برىء و ثم
المدعى به للمقر له (وإن
نكل المقر (حلف) المدعى
(وغرم) المقر للمدعى
(ماقرته) عليه باقراره من
قيمته المقوم ومثل المثل
واما لو نكل المقر له عن
اليمين فان المدعى يحلف
ويثبت بالنكول والحلف
فان نكل فلا شىء له على
المقر له وذكر قسم فان حضر
بقوله (أو غاب) ولو قال
وإن غاب كان اظهر له
المقابلة اى وان غاب المقر
له غيبة ببسطة لا يسر له

للمين (قوله فان قضى الخ) حاصله أن من تسلف من رجل مالا وقضاء له بغير بينة ثم قام صاحب
المال وطلب المقرض بالمال فأنكره وقال لا شىء لك عندى فطلب أن يحلف أنه .اتسلف منه فانه يحلف
له ما تسلف منه وينوى فى قابيه سلفاً يجب عليه الآن رده ويرأ من الإثم ومن الدين وأما لو قال له حين
طلبه منه رددته عليك لزمه وكان عليه اثبات الرد فان قلت لليمين على نية الحلف ونية الحلف أنه
ما تسلف منه أصلاً أعم من أن يكون السلف باقياً فى ذمته يجب عليه الآن رده أم لا وجنث فمقتضاء
أنه يأنى بتلك اليمين ولا تنفعه نيته .وأوجب بأن اليمين هنا ليست على نية الحلف لكونها ليست فى
مقابلة حق باعتبار ما فى نفس الار .وقولهم اليمين على نية الحلف لا الخالف فيها اذا كان للمحلف
حق فى نفس الامر فاذا كان للمحلف حق فلا ينفع الحالف فى ذلك نية ولا توريط ولا استثناء باجماع
ويكون آثماً يمينه داخل تحت الوعيد وهو قوله عليه الصلاة والسلام «من اقتطع حق امرئ مسلم
يمينه حرم الله عليه الجنة وأوجب له النار» انظر بن ومثل ما ذكره المصنف المصر الحقيقى وهو الذى
ليس عنده ما يباع على الفاس إذا خاف ان يحبس فيجوز له أن يحلف كذلك أى ما أسلفتى وينوى
سلفاً يجب رده الآن لان العسر مادام على حاله لا يجب عليه أداء ما فى ذمته كذا فى عج نقلا عن
قواعد المقرى ولا يقال هذه اليمين واقعة فى مقابلة حق فى الواقع فمقتضاء أن النية لا تنفع فيها ويكون
آثماً لانا نقول العسر فى هذه الحالة بمنزلة من لا شىء عليه فى عدم الوفاء (قوله أولولدى) أى أولقلان
الأجنبى (قوله لم يمنع مدع) أى لم يمنع المدعى لذلك الشىء من إقامة بينته بسبب القول المذكور
(قوله وان قل للمدعى عليه هو لقلان) أى وان كان ولد الرشيد أو بن فى ولاية غيره لسفه هو أيضاً
وقوله وان قال لقلان أى وأعاره لى أو أجره لى أو أودعه أو رهنه عندى والحال أنه لا بينة له ادعى ولا المقر له
والا عمل بها وحلف بخلاف المسئلة السابقة فان فيها للمدعى بينة (قوله فان حضر) أى فان كان
حاضراً وقوله ادعى عليه أى ثبأت الدعوى عليه (قوله رجعت الدعوى) على المقر فان حلف أنه
ليس للمدعى أخذه بيت المال أو بقى بيده حوزاً على الخلاف الآتى وان نكل أخذه المدعى
(قوله وإن قال نعم) أى وان قال المقر له نعم هو لى وقوله فاما أن يحلف أى المقر له وقوله فان حلف برىء أى
فان حلف المقر أن ماقر به لقلان حق له برىء (قوله حلف المدعى) أى ان المقر كاذب فى اقراره
(قوله وأما لو نكل المقر له عن اليمين) أى والحال أنه يقول ان ذلك الشىء لى فهو مفهوم قول المصنف فان
حلف أى المقر له انه له أخذه (قوله فان المدعى يحلف) أى ان المقر كاذب فى اقراره وأنه حقى وأخذه
يمينه مع نكول المقر له (قوله ويثبت) أى له الشىء المدعى به بالنكول أى نكول المقر له والحلف أى
حلف المدعى وقوله فان نكل أى المدعى وقوله ولا شىء له على المقر أى وليس له حينئذ تحليف المقر كما
نقله ابن عرفة عن عياض (قوله وإن غاب المقر له) أى وان كان المقر له غائب (قوله انه ملك لقلان الغائب)
أى أودعه عند ذلك المقر أو رهنه أو أعاره له قال بن وليس التصريح بالملكية لازماً بل يكفي فى بقاءه
تحت يده وردد دعوى المدعى المجردة شهادة البينة بالابتداع ونحوه كالرهنية والعارية على ما بأتى فى كلامه

فيها (لزمه) أى المقر أحد طرفين اما (يمين) ان اقراره لا تثب حق لاثامه على أنه أراد إبطال الخصومة عن نفسه (أو بينة) تشهد
انه ملك لقلان الغائب فيبقى المقر به بيد المقر لحضور المقر له (وانتقلت الحكومة) إذا حضر له (أى للمقر له) إذا المدعى لم يسطل
حقه يمين المدعى عليه أو بينته (فان نكل) المقر عن اليمين ولا بينة له (أخذه)

للمدعى حوزا (بلا يمين) الى حضور المقر له ثم فرع على قوله لزمه يمين أو بينة وعلى قوله فان نكل أخذه وكان الأولى التعبير بالقول (وإن جاء المقر له) أى حضر من غيبته (٢٣٢) وسواء كان المتنازع فيه يد المقر أو المدعى كما علمت (فصدق المقر أخذه)

عمن هو يده منهما يمين
وقيل إن أخذه من المقر فلا
يمين عليه ومفهوم صدق
المقر أنه لو كذبه سقط
حقه وكان للمدعى وقيل
ليست المال لأنه كالأمالك
له وقيل يبقى يد حائزه
(وإن استحلف المدعى
أى حلف المدعى عليه
بالحق لا بمجرد طلب اليمين
منه) قوله يمين حاضرة
بالبلد (أو) غائبة غيبة
قرية (كالجمعة) ونحوها
فهاها (يعلمها) المدعى
وأراد إقامتها بعد ذلك
(لم تسمع) وسقط حقه
لأنه ما حلف خصمه إلا
على إسقاطها وإن لم يصرح
بها ما لم يعلمها فله القيام
بها والقول له فى حق علمها
يمينه وكذا نسيانها أو
زادت المسافة على كالجمعة
على ظاهر المصنف (وإن
نكل) المدعى عليه حيث
توجهت عليه اليمين (فى
مال وحقه) أى المال أى
ما يؤول إليه كخيار وأجل
(استحق) الطالب (به)
أى بالنكول يمين من
الطالب أى معه لا بمجرد
النكول هذا (إن حقق)
المدعى ما ادعى به فالتحقق
قيد فى يمينه فان لم يحلف

(قوله بلا يمين) أى لأنه لا معنى لها لأنها لا تقطع حجة القائب (قوله وإن جاء المقر له) أى بعد يمين
المقر أو إقامته البينة وأخذه للمتنازع فيه أو بعد نكوله وتسليمه للمدعى وهذا معنى قول الشارح
وسواء كان النك (قوله فصدق المقر) أى فيما أقر له به (قوله أخذه ممن هو يده منها) أى أخذه من
يد المقر حيث حلف أو أقام بينة ومن يد المدعى حيث انتفى وقوله يمين أى فى الأحوال الثلاثة
وهذا ما كان يقرره معظم أشياخ عجم أما حلفه إذا أخذه من المدعى فظاهر وأما إذا أخذه من المقر
فلأن إقراره له به ويمينه أنه كشاهد واحد والبينة التى أقامها فى غيبته لم تشهد بالمسكية بل بالاعارة
أو الوديعة أو الرهنه نعم لو شهدت بالمسكية لأخذه المقر له بلا يمين (قوله وقيل إن أخذه من المقر)
والحال أنه كان قد حلف أو أقام بينة فلا يمين عليه فى الحالتين وأما أن أخذه من يد المدعى حيث انتفى
أخذه يمين وهذا القول هو ما يفيد كلامه بن وقد يقال إن الخلاف لفظى لأن معنى كلامه
أن المقر له إذا حضر بعد أخذه من المقر بلا يمين له لكن إذا خصمه المدعى حلف له لقول المصنف
وانتقلت الحكومة له ومشايخ عجم إنما تكلموا على حلفه للمدعى لا للمقر كما يدل عليه كلامه
(قوله وكان للمدعى) أى لأنه لا منازع له فيه وببيت المال لم يحز حتى يدافع الامام عنه واستظهر بعضهم هذا
القول (قوله وقيل ليست المال) المازرى وهو ظاهر الروايات (قوله وقيل يبقى يد حائزه) أى فى الأقوال
ثلاثة قال شيخنا ينبغى أن محل الخلاف إذا جاء المقر له ووجد المتنازع فيه يد المقر وأما أن وجده يد
المدعى فيبقى أن يكون له اتفاقا وانظره (قوله وإن استحلف النك) حاصله أن المدعى إذا استحلف
المطلوب وحلف له بالفعل ثم أتى ذلك المدعى بعد ذلك بينة فان كانت وقت الحلف غائبة غيبة بعيدة
كثلاثة أيام مع خوف الطريق أو عشرة أيام مع الأمن كان له القيام بها سواء كان عالما بها حين تحليف
المطلوب أولا وإن كانت تلك البينة حاضرة حين التحليف واغائبة غيبة قريبة فله القيام بها وإن كان غير
عالم وإلا فلا قيام له بها وهذه المسألة مكررة مع قوله فيما مر فانها واستحلف فلا بينة إلا لعذر كنسيان
لكن أعادها لأجل ما ذكره هنا من التفصيل بين كون البينة حاضرة واغائبة غيبة قريبة أو بعيدة
يعلمها أو لا الغير المستفاد مما تقدم والأول واقع فى محله فلا يقال كان الأولى أن يقتصر على هذا
(قوله أى حلف المدعى عليه) أشار الشارح إلى أن السين والتاء فى استحلف زائدتان لا لطلب (قوله لم
تسمع) محله ما لم يشترط المدعى سماعها بعد حلف المطلوب ويواقه الآخر على ذلك والاعمال
بذلك الشرط كما فى ح عن زروق (قوله وكذا نسيانها) أى وكذا القول قوله يمين فى نسيانها
(قوله أو زادت المسافة النك) أى فله القيام بها سواء علم بها حين التحليف أم لا (قوله هذا) أى حلف
الطالب اليمين (قوله وأما لو كان موجب توجه اليمين) أى التى نكل عنها المدعى عليه وقوله التهمة
أى بناء على أن يمين التهمة توجه وهو المعتمد والحاصل أنه اختاف فى توجه يمين التهمة فمذهب
المدونة فى تضمين الصانع والسرقة أنها تتوجه وهو قول ابن القاسم وقال أشهب لا تتوجه وعلى
الأول فالمشهور أنها لا تنقلب بل يغرم المطلوب بمجرد النكول وفى صماع عيسى من كتاب الشركة أنها
تنقلب ثم أنه على توجه يمين التهمة تتوجه ولو كان المدعى عليه ليس من أهل الاتهام لأن المراد بالتهمة ما
قابل التحقيق انظر بن (قوله وليبين الحاكم) أى وكذلك الحكم (قوله شرطى صحة الحكم) أى خلافا
لمن قال باستعجابه كابن شاس وابن الحاجب ومحل طلب القاضى بالبيان المذكور إذا كان القاضى لا
يعرف المدعى عليه أو يعرفه ويعرف منه الجهل وأما إذا كان يعرفه ويعرف منه العلم فلا يطلب بالبيان له

سقط حقه وأما لو كان موجب توجه اليمين التهمة لاستحق المدعى بمجرد النكول لأن يمين التهمة لا ترد
(وليبين الحاكم) للمدعى عليه (حكمه) أى حكم النكول أى ما يترتب عليه فى دعوى التحقيق أو التهمة بأن يقول له فى التحقيق انك نكلت حلف
للمدعى واستحق وفى الاتهام انك نكلت استحق بمجرد نكولك والبيان شرطى صحة الحكم كالأعذار فى محله للمدعى عليه (ولا يمكن)

من توجهت عليه يمين (منها إن تسكل) أولاً بأن قال لا أحلف أو قال لحصمه أخلف أنت وخذ (بخلاف مُدع التزمها) مع شاهد أو مدعى عليه التزمها حيث توجهت عليه بأن قال أحلف (ثم رجع) وقال لا أحلف فله الرجوع وتحليف (٢٣٣) خصمه ولا يكون التزمها

لها موجباً لعدم رجوعه (وإن ردت) يمين (على مدعى) أو مدعى عليه من مقيم شاهد في مال (وسكت) من ردت عليه (زمتاً) يقض العرف بأنه نكول فيما يظهر (فله الحلف) ولا يمدسكوته نكولاً وهذا مفهوم أن نكل فلو قال وأن سكت من توجهت عليه زمتاً فله الحلف لكان أظهر والعمل لشموله للمدعى والمدعى عليه ومن ردت عليه وغيره ثم اتفق تكلم على مسألة الحيازة والحلف بالشهادة لأن في بعض أنواعها ما تضمن فيه البينة وفي بعضها ما لا تضمن فيه وذكر منها ثلاثة أنواع أجني غير شريك وأجني شريك وأقارب شركة أصهار أو غيرهم فأشار للنوع الأول بقوله (وإن حاز أجني غير شريك) في الشيء المحاز (وتصرف) الحيازة هي وضع اليد على الشيء والاستيلاء عليه والتصرف فيكون الواحد من أمور سكنى أو إسكان أو زرع أو غرس أو استغلال أو هبة أو صدقة أو بيع أو هدم أو بناء أو قطع شجر

(قوله من توجهت عليه يمين) أي سواء كان مدعياً أو مدعى عليه كافي التوضيح فالأول كالووجد المدعى شاهداً وامتنع من الحلف معه وطلب تحليف المدعى عليه والثاني كالوعجز المدعى عن البينة وطلبت اليمين من المدعى عليه فنكل وقال لا أحلف (قوله إن نكل) أي عند السلطان أو القاضي أو المحكم فقط (قوله أو مدعى عليه) أشار الشارح إلى أن قول المصنف مدع لا مفهوم له ولو قال المصنف بخلاف من التزمها ثم رجع كان أخصر وأتمل وصورة المدعى أن يدعى زيد على عمرو بحق وأقام شاهداً واحداً فقبل له أحلف مع شاهدك فرفض والتزم بالحلف ثم رجع عن الحلف وقال لي شاهدان أو يحلف المدعى عليه فانه يمكن من الرجوع وصورة المدعى عليه أن يدعى زيد على عمرو بحق ولا بينة لذلك المدعى فطلبت اليمين من عمرو المدعى عليه فقال أحلف ورضى باليمين والتزمها ثم انه رجع عنها وقال أنالي بينة بالدفع أو قال لا أحلف يحلف المدعى وأنا أغرم له فانه يمكن من الرجوع عن اليمين وذلك لأن التزمها لا يكون أشد من الزام الله له فإذا كان له أن يرد اليمين ابتداء على المدعى مع الزام الله له باليمين فأحرى أن يردّها عليه مع التزمها هو لها (قوله فله الرجوع) الانسب فيمكن من الرجوع أي عن التزمها لليمين وحينئذ فله تحليف خصمه (قوله وسكت زمتاً الخ) وأولى لو طلب المهلة ليتروى في الإقدام عليها والإحجام ثم طلب الحلف بعد ذلك (قوله لأن في بعض أنواعها) أي صورها الجزئية وقوله ما تسمع فيه أي وهو ما قد شرطاً من شروط الحيازة كالأحوال ملك غيره أقل من عشرة أعوام وتصرف فيه بالهدم أو البناء وادعى ملكه ثم قام عليه إنسان وادعى الملكية وأقام بينة بذلك وكألو شهدت البينة للمدعى على الحائز عشرة أعوام بعارية أو أعمار أو بأن هذا المحوز حبس أو طريق أو مسجد فالحيازة عشرة أعوام لا تنفع مع وجود البينة الشاهدة بذلك (قوله في بعضها ما لا تسمع فيه) أي وهو ما استوفى شروط الحيازة أي كألو حاز ملك غيره في وجهه عشرة أعوام وتصرف فيه بالهدم والبناء وادعى ملكه بشراء أو هبة ثم قام عليه إنسان وادعى أنه ملكه وأقام بينة بالملك والحال أنه لا مانع له من التكلم في تلك المدة فيصدق الحائز يمينته ولا تقبل بينة المدعى (قوله وذكر منها ثلاثة) أي وترك منها ثلاثة ذكرها الشارح آخر حيازة الأقارب غير الشركاء وحيازة الموالى والأصهار غير الشركاء (قوله غير شريك) أي للمدعى وقوله وتصرف أي بواحد من أربعة عشر ذكرها الشارح ويزاد عليها التدبير (قوله أو هدم أو بناء) أي كثيرين لتغير إصلاح لاله أو كناية عن عرق (قوله بالبلد) أي مع الحائز (قوله كن على جمعة) أي سبعة أيام (قوله مطلقاً) أي سواء ثبت عذره عن القدوم والتوكيل بالبينة أم لا (قوله فكذلك) أي على القيام متى قدم وقوله فان جهل أي لم يعلم هل منعه من القدوم عذراً أم لا (قوله فاختلفا فيهما الخ) قال ابن عرفة إن رددت هذا الخلاف في القريب إنما هو إذا علم بأن المحوز ملكه وأما إذا لم يعلم فلا حيازة عليه ومثله الحاضر غير أنه في القريب القبية يحمل على عدم العلم حتى يثبت علمه وفي الحاضر يحمل على العلم حتى يثبت له أنه لم يعلم أهبن (قوله عالم) أي بالتصرف أما لو كان غير عالم فله القيام وإذا ثبت عدم علمه (قوله فان نازع الخ) أي فان نازع ذلك الحاضر الحائز لم يسقط حقه وهذا محترز قوله ساكت وقوله أو جهل الخ محترز قوله بلا مانع وكذا قوله أو قام به مانع وظاهر الشارح عدم سقوط جق المدعى إذا نازع ولو كانت المنازعة في أي وقت من العشر سنين وفي ابن مرزوق لا بد من دوام المنازعة فيها وظاهره وإن لم تكن عند حاكم وهو ظاهر الشارح بهرام

(٣٠ - دسوقي - يع) أو عتق أو كتابة أو وطء في رقيق (ثم ادعى حاضراً) بالبلد ولو حكماً كن على مسافة يومين فان بعدت كن على جمعة فله القيام متى قدم مطلقاً كالأربعة وثبت عذره عن القدوم أو التوكيل فان جهل أمره فكذلك عند ابن القاسم وقال ابن حبيب يسقط حقه فاختلفا في القرية كالأربعة مع جهل الحال (ساكت) عالم (بلا مانع) له من التكلم فان نازع

وابن ناجى وى ابن عمر إنما تنفعه المنازعة إذا كانت عند قاض (قوله أو جهل كون الشيء الحاز ملكه الخ) أى فإذا قال لا علم لى بأنه ملكى وما وجدت الوثيقة إلا الآن عند فلان قبل قوله مع بينه وأما لو علم أنه ملكه وادعى أن سكوته لغية البيئة أو غيبة الوثيقة العالم بها فحين حضرت بعد العشر سنين قام بها فلا ينفعه ذلك فى ح قلا عن الجزولى إذا قال علمت أنها ملكى ولكن معنى من القيام عدم البيئة والآن وجدت البيئة فانه لا ينفعه ذلك ولا قيام له وليس هذا عذرا لأنه قد قبله إذا نازعه أو ينكل عن اليمين فيحلف هو وكذا قال ابن ناجى الصواب عندى أنه لا يقبل عذره بذلك لأنه كالمترقب بأنه لا حق له انظر بن (قوله ونحوه) من ذلك ما إذا كان الموضع لا يتصرف فيه من زجر ويرجع اليه ولذا قال ابن عمر الحيازة إنما تكون فى موضع الاحكام وأما فى البداية ونحوها فلا حيازة ومن ذلك خوف الحاضر من سطوة الحائز أو من سطوة من استند اليه الحائز ولذا ذكر ح وغيره أنه لا حيازة لدى الشوكات والتغلب (قوله ومن المذر) أى المانع من التكلم الصغر والسفه بخلاف جهله ان الحيازة تستط الحق وتقطع البيئة فانه لا يضر بذلك الجهل (قوله وما بعده) أى وهو تصرف وحاضر وساكت وبلا مانع والمراد بكونه معمولاً لحازوماً بعده أنه يصح أن يكون معمولاً لأحدها وباقيها يعمل فى ضميره بناء على جواز التنازع فى مثل هذا العدد والا فيقدر معمول لما زاد على العوامل الثلاثة ولا يجوز أن يعمل فى ضمير المتنازع فيه (قوله لكن لا يشترط الخ) أى خلافا لظاهر المصنف فقله وتصرف عشر سنين فيه ضعف والمعتمد أنه لا يشترط أن يكون التصرف فى جميعها بل يكفى فى أى جزء منها ولو فى أولها وهذا التعقب إنما يأتى على ما قاله من أن قوله عشر سنين معمول لحاز وما بعده إما ان جهل معمولاً لحاضر ساكت بلا مانع وهو يتضمن كون الحيازة عشر سنين وليس ظرفاً لتصرف فلا يتأتى ذلك التعقب (قوله والعشر سنين) أى والخوز عشر سنين إنما هو شرط فى حيازة العقار وقوله كاسيأتى للمصنف أى فى قوله وإنما تفرق الدار الخ ثم ان تحديد الحيازة فى العقار بالعشر نحوه فى الرسالة وعزاه فى المدونة لربيعة قال ابن رشد وهو المشهور فى المذهب ولا بن القاسم فى الموازية أن ما قارب العشر كتسع وثمان كالعشر وقال مالك تعبد باجتهاد الحاكم اه بن (قوله وكذا التصرف بالبيع والهبة ونحو ذلك) أى كالتق والسكابة والتدبير والوطء لا يشترط فيه الطول المذكور وإنما يشترط الطول المذكور إذا كان التصرف بالسكنى أو الاسكان أو الزرع أو الفرس أو الاستغلال أو الهدم أو البناء أو قطع الشجر قال ابن رشد فى البيان وتحصل الحيازة فى كل شيء بالبيع والهبة والصدقة والعق والتدبير والسكابة والوطء ولولين أب وابنه ولو قصرت المدة إلا أنه ان حضر مجلس البيع فسكت لزمه البيع وكان له الثمن وان سكت بعد العام ونحوه استحق البائع الثمن بالحيازة مع بينه وان لم يعلم بالبيع إلا بعد وقوعه فقام حين علم كان له رد البيع وامضاؤه وأخذ حقه وان سكت العام ونحوه لم يكن له الا الثمن وإن لم يقم حتى مضت مدة الحيازة ثلاث سنين لم يكن له شيء واستحقه الحائز وإن حضر مجلس الهبة أو الصدقة أو العق أو التدبير فسكت لم يكن له شيء وان لم يحضر ثم علم فان قام حينئذ كان له الاجازة والرد وان قام بعد عام ونحوه فلا شيء له ويختلف فى السكابة هل تعمل على البيع أو على العتق قولان اه بن (قوله لم تسمع دعواه) أى صانعاً معتداً به بحيث تكون البيئة على المدعى واليمين على من أنكر وليس المراد نفى صانعاً رأساً إذ تسمع لاحتمال إقرار الحائز للمدعى أو اعتقاد الحائز أن مجرد حوزها تلك المدة يوجب له ملكها وان كانت ثابتة الملك لغيره (قوله ولا يثبت) أى ولا تعتبر وثائقه أيضاً (قوله وإنما لم تسمع دعواه) أى دعوى مدعى الملكية (قوله مع الشروط المذكورة) هى أربعة أولها ان يحصل من الأجنبي الحائز تصرف

أو جهل كون الشيء الحاز ملكه وقام به مانع من إكراهه ونحوه لم يسقط حقه ومن المذر الصغر والسفه (عشر سنين) معمول لحاز وما بعده لكن لا يشترط أن يكون التصرف فى جميعها والعشر سنين إنما هى شرط فى حيازة العقار وهو الأرض وما اتصل بها من بناء أو شجر وأما غيره فلا يشترط فيه هذا الطول كما سيأتى للمصنف وكذا التصرف بالبيع والهبة ونحو ذلك لا يشترط فيه الطول المذكور (لم تسمع) دعواه (ولا يثبت) التى أقامها على صحة دعواه وإنما لم تسمع دعواه مع الشروط للمذكورة لأن الشرط يكذب لأن سكوته تلك المدة دليل على صدق الحائز لجرى العادة أن الانسان لا يسكت عن ملكه تلك المدة وقوله صلى الله عليه وسلم من حاز شيئاً عشر سنين فهو له وفى المدونة الحيازة كالبيئة القاطعة

لا يحتاج معها ليمين أى من الحائز وهذا فى محض حق الآدمى وأما الوقف بأنواعه فنسمع فيه البيعة ولو تقدم الزمن واستثنى من قوله ولا يئنه قوله (إلا) أن تشهد البيعة (باسكان) من المدعى للحائز (ونحوه) عمار أو أرفاق أو مساقاته أو زارعته فإن ذلك لا يفيته على صاحبه وتسمع بيئته فليس مراده إلا بدعى أسكان لعدم قبول دعواه مع انكار الحائز نعم إن أقر (٢٣٥) كان كالبيعة أو أولى وهذا مقيد

بما إذا لم يحصل من الحائز بحضرة المدعى ما لا يحصل الامن المالك فى ملكه ولم ينزعه فى ذلك كالبيع والهبه والصدقة فلا تسمع بيعة المدعى بالاسكان ونحوه وأشار للنوع الثانى بقوله (كشريك) أى فى المتنازع فيه لا مطلقا (أجنبي) والأنسب بمقابلته بما قبله أن يقول كأجنبي شريك (حازفها) أى فى العشر سنين (إن هدم وبني) الواو بمعنى أو ومثل ذلك قطع الشجر أو غرسه فان الحائز يملكه بذلك ولا تسمع دعوى المدعى ولا يئنه وهذا فى الفعل الكثير عرفا وأما بناء قل وغرس شجرة ونحوها أو هدم ما يخشى سقوطه فلا يمنع قيام شريكه * وأشار للنوع الثالث بقوله (وفى) حيازة (الشريك القريب) والأنسب بما مر القريب الشريك (معهما) أى مع الهدم والبناء وما يقوم مقامهما (قولان) الاول عشرة أعوام والثانى الزيادة على الأربعين عاما

وأن يكون المتنازع له المدعى للملكية حاضرا معه بالبلد حقيقة أو حكما وأن يكون ساكنا ولا مانع له من التكامل مدة عشر سنين وبقي شرط خامس وهو أن يدعى الحائز وقت المنازعة ملكا لشيء المحازر وأما إذا لم يكن له حجة إلا مجرد الحوز فلا ينفعه ولا يشترط بيان سبب الملك كما قال ابن أبى زمنين وهو للتعبد خلافا لمن قال إنه يطالب ببيانه وقيل إن لم يثبت أصل الملك للمدعى لم يطالب الحائز ببيانه وإن ثبت أصل الملك للمدعى طوب ببيانه انظر ح (قوله) لا يحتاج معها ليمين) أى من الحائز وقال عيسى أنه يخلف وهو صريح كلام ابن رشد قال فى التوضيح وهو أقوى على الظاهر اه بن (قوله) ولو تقدم الزمن) أى زمن الحيازة (قوله) باسكان) أى على وجه الاجارة أو العارية (قوله) نعم إن أقر) أى الحائز باسكان من المدعى كان كالبيعة الشاهدة للمدعى (قوله) وهذا) أى ما ذكره المصنف من أنه إذا شهد للمدعى بيعة باسكان للحائز ونحوه فانها تسمع بيئته (قوله) مقيد بما إذا لم يحصل الخ) أى ومقيد أيضا بما إذا لم يدع الحائز للملكية من جهة المدعى بهية أو شراء والا فلا تسمع بيعة المدعى بالاسكان ونحوه فاذا ادعى أن له بيعة بالاسكان ونحوه وادعى الحائز أنه ملكه من جهته بهية أو شراء مثلا صدق الحائز بعد مضي المدة المذكورة يمينه وما تقدم فى باب الاقرار فهو مخصوص بما إذا لم يكن مدة حيازة لتقديم شهادة العرف على إقراره (قوله) حاز فيها الخ) علم منه أن حيازة الأجنبي مدة عشر سنين نافعة له بالشروط الخمسة المتقدمة سواء كان الحاضر المتنازع له المدعى للملكية غير شريك له أو كان شريكه ولو بمرث (قوله) إن هدم) أى وشريكه حاضر ساكت عالم بالتصرف ولا مانع له من التكامل (قوله) أو غرسه) أى بدار أو أرض وكذلك الاستغلال فى غيرهما مثل كراء الرقيق والحيوان وأخذ أجره ذلك وأما استغلال الأرض والدار بالاجارة أو بالسكنى بنفسه أو الزراعة فانه لا يمنع من قيام الشريك وإن منع من قيام الأجنبي وكذا يقال فى استخدام الرقيق وركوب الدابة ولبس الثوب أى لا يمنع من قيام الشريك وإن منع من قيام غيره ثم إن الحيازة عشر سنين إنما تعتبر إذا كان تصرف الشريك الحائز بالهدم والبناء وما يقوم مقامهما من قطع الشجر وغرسه واستغلال الحيوان وأما إذا تصرف الشريك الحائز بالبيع أو الهبة أو الصدقة أو العتق أو السكناء أو التدبير أو الوطء وشريكه حاضر عالم ساكت بلا مانع فان الحائز يعضى فعله ولا يشترط طول أمد الحيازة كما مر فى الأجنبي غير الشريك (قوله) وهذا) أى ما ذكره من أن هدم الحائز وبناءه يمنع قيام الشريك مع بقية الشروط وقوله فلا يمنع قيام شريكه أى ولو كان حاضرا عالما ساكنا بلا مانع عشرة أعوام (قوله) وفى حيازة (الشريك) أى وفى أمد حيازة الشريك القريب ولا يفهم للشريك لأن القولين فى أمد حيازة القريب مطلقا أى سواء كان شريكا أم لا كما قال الشارح (قوله) وما يقوم مقامهما) أى من قطع الشجر وغرسه بدار أو أرض وكذا الاستغلال بالكراء والاستنفاع بنفسه بسكنى أو ازديراع (قوله) وهو (الراجع) أى ولا فرق بين الارث وغيره كما هو الملقى به خلافا لمن قال الارث كالوقف لا يعتبر فيه الحيازة وتسمع فيه البيئات ولو طال الزمن جدا (قوله) كان أحسن الخ) وعمل الخلاف إذا لم يكن بينهم عداوة وإلا كانوا كالأجانب اتفاقا (قوله) وأما الموالى والأصهار الخ) الأصهار من تزوجت منهم أو تزوجوا منك والموالى كالعقيق مع معتقه أو مع أولاده (قوله) فاطهر الأقوال الخ) حاصله أن

وهو الراجع والخلاف فى القريب ولو غير شريك فلو حذف الشريك كان أحسن وأما الموالى والأصهار الذين لا قرابة بينهم نأظره الأقوال أنهم كالأقارب فلا بد فى الحيازة مع الهدم والبناء ونحوهما من الزيادة على الأربعين وقيل يكفى العشرة ولو لم يكن هدم ولا بناء وقيل لا يكفى فيها إلا معهما (لا) تمتز حيازة (بين أب وابنه) وإن سفل

أى لا يصح حوز أحدهما عن الآخر (إلا بكسبة) أى بما يحصل به التصويت للذات، كالومة والصدقة والبيع ونحوها بخلاف الهدم والبناء والسكنى والازدراع والاستغلال ونحوها فلا حيازة فيها (إلا أن يطول معها) أى مع الهدم والبناء (ما) أى زمان (تهلك) فيه (البينات) وينقطع العلم (أى زمان شأنه ذلك نحو السنين سنة والحائز يهدم ويبنى والآخر ساكت طول المدة بلا مانع فليس له بعد ذلك كلام * ثم ذكر ما هو كالمستثنى من قوله عشر (٢٣٣) سنيين بقوله (وإنما فترق الدار) ونحوها من باقى العقار ولو عبر بالعقار لكان أحسن (من غيرها) كعرض ودواب

(و) حيازة (الأجنبي)
والدعى حاضر ساكت بلا مانع من القيام بحقه (ففى الدابة) تستعمل فى ركوب ونحوه (و) فى (أمة الخدمة) تستخدم (السنتان) فلا كلام للدعى الأجنبي بعدها ولا تسمع له بنية (ويزاد فى عبد و عرض) غير ثوب كأولى النحاس وأثاث البيت وآلات الزرع سنة على السنتين وأما ثوب اللبس فيكفى فيه العام وأما أمة الوطء توطأ بالفصل فتتوت بحصوله علما ساكتا بلا عذر كاهو والوضع وكذا البيع والهبة والصدقة إلا أن البيع يجرى على بيع الفضولى ومفهوم قوله فى الأجنبي أن الحيازة فى الأقارب لا تفترق بين عقار وغيره فلا بد من الزيادة فى الكل على الأربعين عاما وهو كذلك على قول ولكن الرأى أن العقار لا يبدى من ذلك ولا يشترط

المولى والأصهار الذين لا قرابة بينهم فهم ثلاثة أقوال كلها لا بن القاسم الاول أنهم كالأقارب فلا تحصل الحيازة بينهم إلا مع الطول جدا بأن تزيد مدتها على أربعين سنة وسواء كان التصرف بالهدم أو البناء أو ما يقوم مقام كل منهما أو كان بالاستغلال بالكرأ أو الانتفاع بنفسه بسكنى أو ازدراع وقيل إنهم كالأجانب غير الشركاء فيكفى فى الحيازة عشر سنين مع التصرف مطلقا أى سواء كان بالهدم أو البناء أو ما يقوم مقام كل منهما أو بالاجارة أو الاستغلال بنفسه بسكنى أو ازدراع وقيل كالأجانب الشركاء أى فيكفى فى الحيازة عشر سنين مع التصرف بالهدم أو البناء وما يقوم مقام كل بالاستغلال أو بسكنى أو ازدراع واحترز الشارح بقوله الذين لا قرابة بينهم عن الأصهار الذين بينهم قرابة فيجرى فيهم ماجرى فى الأقارب الذين ليسوا بأصهار من القولين فى المتن (قوله أى لا يصح حوز أحدهما عن الآخر) أى سواء كانا شريكين أم لا (قوله ونحوها) أى كالعنق والتدير والكتابة والوطء (قوله إلا أن يطول) أى أمد الحيازة بين الأب وابنه طولا بحيث يكون من شأنه تهلك فيه البينات وهذا الاستثناء راجع للنفى وهو للمستثنى منه وكان حقه عطفه على الاستثناء الذى قبله بالواو (قوله معهما) أى أومع أحدهما أومعما ألحق بهما من قطع شجر أو غرس له والسكنى والازدراع والاستغلال والحاصل أن الحيازة لا تعتبر بين الأب وابنه إلا إذا كان تصرف الحائز منهما بما يفيت الذات أو كان بالبناء أو الهدم أو ألقى بهما وطالت مدة الحيازة جدا كالستين سنة والآخر حاضر عالم ساكت طول المدة بلا مانع له من التكلم (قوله فى حيازة الأجنبي) أى غير الشريك وأما الشريك فاستخدامه الرقيق وركوب الدابة لا يمنع من قيام شريكه ولو لعشر سنين كإمير وحيث فلا تكون حيازة الدابة وأمة الخدمة فى حقه بالسنتين (قوله تستعمل فى ركوب ونحوه) أى كالحرث والدرس والساقية والطاحون واحترز عن دابة لا تستعمل فى شيء من ذلك كالجاموس فانها كالعرض لا بد فيها من الزيادة على السنتين (قوله ويزاد فى عبد) أى سواء كان لخدمة أو لغيرها كتنجر (قوله وأما أمة الوطء توطأ الخ) أى وأما إذا لم توطأ فهل تكون كأمة الخدمة لا بد فى حيازتها من ستين أو يكفى فيها سنة لانها مظنة حصول الوطء (قوله وكذا البيع) أى وكذا فتوت بالبيع الخ (قوله فى الأقارب) أى غير الأب وابنه وكذا الحيازة بين الأب وابنه لا تفترق من حيث المدة بين عقار وغيره فلا بد من مضى نحو السنين سنة (قوله لا تفترق) أى من حيث المدة بين عقار وغيره أى وهو عروض والحيوان (قوله ولا يشترط فيه) أى فى العقار أى لا يشترط فى حيازته هدم أى التصرف بالهدم والبناء أى التصرف بخصوص ذلك (قوله والاسكان) أى وكذلك السكنى بنفسه والازدراع بنفسه (قوله بالاجتهاد) أى من الحاكم (قوله وهذا فى غير الخ) أى وهذا فى التصرف بغير العنق بأن كان بالكرأ أو باستعماله بنفسه (قوله ونحوها) أى كالبيع والكتابة والتدير والوطء (قوله إلا أنه فى البيع الخ) أى وأما الهبة والصدقة والعنق والتدير إذا حضر المالك مجلسها فسكت ! يكن له شيء وإن لم يحضر ثم علم فإن قام حينئذ

كان

فيه هدم ولا بناء إذ مثلهما بالاجارة والاسكان وقطع الشجر وغرسه حيث كثر

فإن لم يحصل شيء من ذلك فلا بد فى الحيازة من زمن تهلك فيه البينة وينقطع فيه العلم وأما غير العقار من الدواب والعبيد والعروض التى تطول مدتها كالنحاس والبسط ونحوها تستعمل فيكفى فيها العشر سنين بخلاف مالا تطول مدتها كالكباب تلبس فينبى أقل من ذلك بالاجتهاد وهذا فى غير العنق والهبة والصدقة ونحوها فانها لا تفرق فيها بين أجنبي وقريب كإمير إلا أنه فى البيع لربه أخذ الثمن إن لم يمس عام فإن مضى فلا تمن له أيضا إن كان حاضرا حين البيع فإن كان غائبا فله الرد بعد حضوره وعلمه ما لم يمس عام فإن مضى فليس له الرد وله أخذ الثمن ما لم يمس عام من البيع والإسقاط حقه منه أيضا كذا ذكره وأما الديون الثابتة فى الذمم

قيل يسقطها مضي عشرين عاما وهو قول مطرف وقيل مضي ثلاثين وقيل لا تسقط أصلا وقيل غير ذلك إلا أن القول بأنه يسقطها الستان بعيد جدا وقد مر أن الاظهر في ذلك الاجتهاد النظر في حال الزمن (٣٣٧) وحال الناس وحال الدين فتح وعشر

سنتين أو أقل بالنسبة لبعض الناس تقتضي الاغضاء والترك ونحو الخمسة عشر قد لا تقتضي ذلك والله أعلم بالصواب ثم شرع يتكلم على أحكام الدماء والقصاص وهو أول الثمن الأخير من هذا الكتاب فقال رحمه الله تعالى ونقما به

[درس]

باب في أحكام الدماء والقصاص

وأركان القصاص ثلاثة الجاني وشرطه التكليف والعصمة والمكافأة والمجني عليه وشرطه العصمة والجناية وشرطها العمد العدوان وأشار المصنف إلى ذلك وبدأ بالركن الأول وشرطه بقوله (إن تلفت مكلف) أي بالغ عاقل ولو سكر حراما نفسا أو طرفا (وإن رقى) المكلف فيقتل العبد بمثله وبحر إن شاء الولي وله استحياؤه كما سيأتي وأما الصبي والمجنون فلا يقتص منها لأن عمدتهما خطأهما سواء على أنه لا عمد للمجنون ولذا لو كان يفيق أحيانا وجنى حال إفاقته اقتص منه حال إفاقته فإن جن بعد الجناية

كان له حقه من التخيير بين الإجازة والرد وإن قام بعدهم ونحوه من علمه فلا شيء له واختلف في الكتابة هل تحمل على العتق فيجزي فيها ما جرى فيه أو تحمل على البيع فيقال فيها ما قيل فيه قولان (قوله مضي عشرين عاما) ثم مع حضور ربهما وتمكنه من الطلب بها وليس له ما يمنعه منه (قوله وقبل مضي ثلاثين) أي وهو قول مالك والمراد مضيا مع حضور ربهما وتمكنه من الطلب بها (قوله وقبل لا تسقط الخ) هذا هو الذي اختاره ابن رشد في البيان ونصه إذا تقرر الدين في الذمة وثبت فيها لا يبطل وإن طال الزمان وكان ربه حاضرا ما كنا قادرين على الطلب به لعدم خبر لا يبطل حق امرئ مسلم وإن قدم اه واختار هذا القول التونسي والغبريني وفي الميارسئل سيدي أبو عبد الله العبدوسى عمن له دين على رجل برسم وللرسم للذكور مدة نحو أربعين سنة ولم يدع المديان قضاءه وربه حاضرا ما كنت من غير مانع يمنعه من الطلب به فهل يبطل الدين بتقادم عهده أم لا فأجاب طول المدة المذكورة لا يبطل الدين عن المديان للذكور ولا خلاف في ذلك وإنما الخلاف إذا كان الدين برسم وطالت المدة جدا وادعى المديان قضاءه ولم يكن هناك ما يدل على عدم القضاء من غيبة أو إكراه أو انكار أو غير ذلك قيل يقبل قوله في القضاء مع يمينه وقيل لا يقبل وهو المشهور وإن كان بغير رسم قيل يقبل قوله في القضاء مع طول المدة مع يمينه على المشهور ولا سيما إذا كان رب الدين محتاجا والذي عليه الدين مليا وكانا حاضرين وليس بينهما ما يمنع من الطلب اه كلام الميار.

(باب في الدماء)

(قوله وأركان القصاص) أي والأركان التي يتوقف عليها تحقق القصاص (قوله الجاني) أي لأنه لا يقتص إلا من جان (قوله وشرطه التكليف والعصمة) أي بإيمان أو أمان فالمراد عصمة مخصوصة وقوله والمكافأة أي بأن يكون غير زائد على المجني عليه بحرية أو إسلام وليس المراد بها المساواة من كل وجه بل المراد بها مكافأة مخصوصة وهي المساواة في الحرية والإسلام للمجني عليه أو قصصه عنه فيها (قوله وأشار المصنف إلى ذلك) أي إلى ما ذكر من الأركان الثلاثة وشرطها (قوله نفسا أو طرنا) الأولى حذف ذلك لأن هذا هو المراد بقول المصنف فيما يأتي معصوما على أن السلام هنا في النفس فقط والأطراف والجراحات سيذكره المصنف بعد فلا معنى لذكره هنا (قوله فيقتل العبد بمثله) أي ولو كان في القاتل شائبة حرية إذ لا عبرة بها فيقتل أم الولد مثلا بالخن والعكس (قوله إن شاء الولي) أي ولي الحر والعبد (قوله وله استحياؤه) أي لولي الحر والعبد المقتول إن يستحي ذلك العبد القاتل وحينئذ فيخير سيده في إسلامه في الجناية وفي فدائه بقيمة العبد ودية الحر (قوله وأما الصبي الخ) هذا محترز قوله مكلف (قوله فلا يقتص منها) أي والدية على عاقلتهما (قوله انتظرت إفاقته) أي واقتص منه بعدها (قوله كالمجنون) أي فلا يقتل والدية على عاقلته (قوله فالحر لا يقتل قصاصا) أي لعدم التزامه أحكام الإسلام (قوله بل يهدر الخ) أي بل يقتل بسبب هدر دمه وقوله وعدم عصمته عطف تفسير (قوله ولذا) أي ولأجل أن قتله إنما هو بسبب هدر دمه وعدم عصمته لوجاء أي بعد جنايته وقوله بإيمان أي ملتبسا بإيمان وقوله لم يقتل أي بمن قتله قبل توبته (قوله ولا زائد حرية) بالرفع بعطف لا على غير لأن لا اسم بمعنى غير ظهر اعرابها فيما بعدها أو بالجر عطف على حربي ولا زائدة لتأكيد النفي (قوله بأن كان مساويا له فيها) فيقتل الحر المسلم بمثله ولو كان القاتل زائدا بمزية كعلم أو شجاعة ونحوهما يقتل الحر الكافر بمثله ولو كان القاتل

انتظرت إفاقته فإن لم يفيق فالدية في ماله والسكران محال كالمجنون (غير حربي) وصف للمكلف فالحر لا يقتل قصاصا بل يهدر دمه وعدم عصمته ولذا لو جاء تابيا بإيمان أو أمان لم يقتل (ولا زائد حرية) على المجني عليه (أو) زائد (إسلام) بأن كان مساويا له فيها

أو أقصص إن كان الجاني زائداً حين الجنابة فيما ذكر فلا قصاص فلا يقتل مسلم ولو عبداً بكافراً ولو حراً ولا حر بريق إلا أن يكون المقتول زائداً إسلاماً فيقتل حر كتاني بريق مسلم كما سيأتي ترجيحاً لجانب الإسلام على الحرية (حين القتل) ظرف لقوله غير حربي وما بعده أي يشترط في الجاني الكفاً للقصاص (٢٣٨) منه أن يكون غير حربي ولا زائداً حرية ولا إسلام وقت القتل فلو قتل

غيره وهو حربي أو زائد حرية أو إسلام فلا قصاص ولو بلغ أو عقل أو أسلم الحربي بأثر ذلك ولو رمى عبداً وجرح مثله ثم عتق الجاني فمات المجني عليه لم يقتص من الجاني لأنه حين القتل زائد حرية وكذا لو رمى رمي مثله أو جرحه وأسلم قبل موت المجني عليه (إلا لفيلة) بكسر الفين المعجمة وهي قتل لأخذ المال فلا يشترط فيه الشروط المقدمة بل يقتل الحر بالعبد والمسلم بالكافر والاستثناء من قوله غير حربي النخ وهو منقطع لأنه لم يقتل به قصاصاً بل للفساد ولذا قال مالك ولا عفو فيه ولا صلح واصلح الولي مردود والحكم فيه للإمام وسيأتي ذلك له صنف في محله وهو ذكر الركن الثاني وهو المجني عليه مع شرطه بقوله (معصوماً) وهو معمول لقوله أتلّف فلا قصاص على قاتل مرتد لعدم عصمته لأنه يصير حريباً بمجرد رده أي له حكمه في الجلمة ولو جعل المصنف المكافأة

كتانيا والمقتول مجوسياً ويقتل العبد المسلم بعثله ولو كان القاتل فيه شائبة حرية كما مر (قوله أو نقص) أي أو أقصص منه فمما فيقتل الحر الكافر بالحر المسلم وكذا يقتل العبد المسلم بالحر المسلم إن شاء ولي الحر كما مر (قوله فيما ذكر) في بمعنى الباء أي فإن كان الجاني زائداً بما ذكر حين الجنابة فلا قصاص فلا يقتل الحر بالعبد إلا أن يكون العبد المقتول زائداً إسلاماً لما يأتي من قتل الحر الكتاني بالعبد المسلم ولا يقتل مسلم ولو عبداً بكافراً ولو جراً لأن الحرية لا توازي الإسلام (قوله حين القتل) المراد به الموت لا الضرب (قوله ظرف لقوله غير حربي وما بعده) أي ولا يرجع لمكافئ لأنه لو رجع له لا يقتضي أن من حصل منه سبب القتل وهو بالغ عاقل ثم جن فمات المضروب ثم أفاق المجنون أنه لا يقتص منه مع أنه يقتص منه حين إفاقته كما مروا من حصل منه سبب القتل وهو غير مكلف ثم حصل الموت وهو مكلف أنه يقتل مع أنه لا يقتل (قوله للقصاص منه) أي بالنسبة للقصاص منه (قوله ولو بلغ أو عقل) الأولى حذفهما والاقتصار على قوله ولو أسلم الحربي بأثر ذلك لأن قوله حين القتل إنما جعل ظرفاً لقوله غير حربي وما بعده فهو مكلف قبل وقت القتل لا المكلف فتأمل وهو حاصله أنه لو قتل حربي غيره فلا يقتص منه ولو أسلم ذلك الحربي بأثر القتل لأن شرط القصاص كون الجاني غير حربي حين الموت وهو متخلف هنا لأنه حربي حين الموت ثم اعلم أن شرط القتل قصاصاً أن لا يكون القاتل حريباً ولا زائداً حرية أو إسلام حين السبب أو المسبب فلا قصاص وظاهر المصنف أنها إنما تعتبر حين السبب أيضاً فإن تخاف شيء منها عند السبب أو المسبب فلا قصاص وظاهر المصنف أنها إنما تعتبر حين السبب وهو الموت فقط فكان الأولى له صنف أن يعبر بالقاية كما قل بعد بأن يقول إلى حين القتل وإن كان يمكن الجواب عنه بحمل كلامه على ما إذا لم يتأخر القتل عن سببه فإن تأخره اعتبر حصول الشروط عند السبب أيضاً كما يعتبر حصولها عند المسبب (قوله مثله) تنازع رمي وجرح (قوله وهي القتل لأخذ المال) أي سواء كان القتل خفية كما أودعده فذهب به لحل قتلته في أخذ المال أو كان ظاهراً على وجه يتعذر معه انقوث وإن كان الثاني قد يسمى حراية (قوله من قوله غير حربي) الأولى من قوله ولا زائد حرية ولا إسلام (قوله ولذا) أي لأجل كون القتل للفيلة للفساد لأنصاصاً قال مالك لا عفو فيه ولو كان قصاصاً قبل العفو والصلح فيه (قوله ولا عفو فيه) أي في قتل الفيلة (قوله معصوماً) صفة لموصوف محذوف أي شيئاً معصوماً فيشمل النفس والطرف والجرح ولا يشمل المال لقوله فالقود ولا تقتدر شخصاً ولا آدمياً لقصورهما على النفس ولا عضواً لقصوره على الطرف والجرح كذا ذكر عقب والأولى أن يقدر شخصاً آدمياً لأن الكلام هنا في النفس وأما الجرح فسيأتي الكلام عليه (قوله غير ناقص حرية أو إسلام) أي بل مساو للجاني فيهما أو أزيد منه (قوله أي يشترط الخ) أشار الشارح بهذا الحل إلى أن قول المصنف للاتف بالنسبة للنفس وإن قوله والاصابة بالنسبة للجرح وفيه أن الكلام هنا في النفس وأما الجرح فسيأتي في قوله والجرح كالنفس فيلزم التكرار في كلامه على هذا الحل والأولى جعل الكلام هنا كله في النفس وإن المعنى معصوماً إلى التلف أي لا إلى حين الجرح فقط وقوله والاصابة أي لا إلى حين الرمي فقط اه بن (قوله والاصابة) أي وإلى حين الاصابة في الجرح (قوله فيشترط في النفس) أي في القصاص بالنسبة للنفس وقوله العصمة

أي

شرطاً في المجني عليه دون الجاني بأن يقول معصوماً غير ناقص حرية أو إسلام إلا لفيلة

وحذف قوله غير زائد الخ كان أي (للتلف والاصابة) اللام بمعنى إلى لانهاء القاية أي يشترط في المجني عليه أن يكون معصوماً إلى حين تلف النفس أي موتها والاصابة في الجرح فيشترط في النفس العصمة من حين الضرب أو الجرح إلى حين الموت وفي الجرح من حين الرمي إلى حين الاصابة فلا بد من اعتبار الحالين معاً في النفس والجرح

أى حال البدء وحال الانتهاء ومى ذمى مرتدا وقبل وصول الرمية اليه أسلم المرتد اعتبر حال الرمى فلا يقتل القسوى به وإن مات لآته غير معصوم حال الرمى وإن صار معصوما حال الإصابة وكذا لو جرحه ثم أسلم وتزاولات لم يقتل القسوى الجارح به مراعاة لحال الجرح ولو رمى مسلماً أو جرحه فارتد الرمى قبل وصول السهم اليه أو ارتد الجرح قبل موته (٢٣٩) منه فلا قود نظراً لحال الموت نعم ثبت

القصاص في الجرح فلو قطع يده وهو حر مسلم ثم ارتد للقطوع ومات مرتدا ثبت القصاص في القطع لأنه كان معصوماً حالة الإصابة ثم بين أن الصمة تكون بأمرين بقوله (بإيمان) أى إسلام (أو أمان) من السلطان أو غيره ومراده بالأمان ما يشمل عقد الجزية ومثل للمصوم كما هو شأنه أن يمثل بما خفى بقوله (كالمقاتل) محمداً وعدواتاً فإنه معصوم (من غير المستحق) لأنه وأما بالنسبة لمستحق دمه وهو ولى للقتول فليس معصوم لأن منعه من قتل لآته لا ينافي بإذن الامام أو نائبه فإنه يؤدب لآتياته على الامام بقوله (وأدب) راجع لمفهوم غير المستحق فلو قال لا من المستحق وأدب كان أمين (مرتد) تنبيه في أدب قاتله أى كقتل شخص مرتد بغير إذن الامام فإنه يؤدب ولا يقتل به سواء قتل زمن الاستتابة أو بعدها وإنما عليه دية ثلاث خمس دية

أى كون المجنى عليه معصوماً من حين ضربه أو جرحه إلى حين موته وقوله وفي الجرح أى ويشترط في القصاص بالنسبة للجرح وقوله من حين الرمى أى أن يكون المجنى عليه معصوماً من حين الرمى إلى حين الإصابة وقوله فلا بد أى في القصاص وقوله من اعتبار الحالين أى من اعتبار الصمة في الحالين حال الابتداء وحال الانتهاء (قوله أى حال البدء وحال الانتهاء) أى والنصف ترك المبدأ وذكر حالة الانتهاء للعلم بالمبدأ منه من غايته لأن كل غاية لها مبدأ (قوله اعتبر حال الرمى) أى اعتبر في القود حالة الرمى (قوله مراعاة لحال الجرح) أى لأنه غير معصوم حين الجرح وإن كان معصوماً حين الموت (قوله نظراً لحال الموت) أى إذا الصمة لم تستمر اليه (قوله ثبت القصاص في القطع) أى لا في النفس لأن الموت كان وهو مرتد فلم تستمر الصمة اليه وأما في القطع فقد كان معصوماً من حين الرمى إلى حين الإصابة (قوله أى إسلام) هذا جواب عما يقال إن الإيمان هو التصديق وهو أمر قلبي لا يوجب الصمة في الظاهر وإن كان متنجساً عند الله تعالى والوجب للصمة في الظاهر إنما هو الإسلام أى الاتقياء ظاهراً للأعمال فالأولى للصنف أن يقول بإسلام بدل قوله بإيمان وحاصل ما أجاب به الشارح أن مراد للصنف بالإيمان الإسلام وصح التعبير به عنه لما بينهما من التلازم في الماصد في قاتل (قوله من غير) أى بالنسبة لغير النخ (قوله لآتياته النخ) أى فلو أسلمه الامام لمستحق الدم فقتله فلا أدب عليه لعدم الاتقيات كما أنه إذا علم أن الامام لا يقتله فإنه لا أدب عليه في قتله وكما يسهط الأدب إذا كان الامام غير عدل قاله أبو عمران (قوله وأدب) أى المستحق في قتله للجاني بغير إذن الامام (قوله وإنما عليه دية) أى سواء قتل بعد الاستتابة أو في زمنها ولا يمنع من اجتماع الأدب والدية على قاتل (قوله ثلاث خمس دية مسلم) أى ستة وستون ديناراً وثلاثاً ديناراً فهذا دية قتل عمداً أو خطأ في زمن الاستتابة أو بعدها (قوله وقاتل زان أحسن) أى وأما قاتل الزانى الغير المحصن فإنه يقتل به إلا أن يقول وجدته مع زوجتي وثبت ذلك بأربعة ويرويه كالمروء في المكحلة فقتله فإنه لا يقتل بذلك الزانى كان محصناً أو بكراً لعذره بالغيرة التي صيرته كالمجنون قال ابن فرحون في تبصرته وعلى قاتله الدية في ماله إن كان بكراً عند ابن القاسم في المدونة وقال ابن عبد الحكم إنه هدر مطلق أى لاشئ وفيه ولو بكراً فإن لم يكن إلا مجرد قوله وجدته مع زوجتي قتل به إلا أن يأتي بطلخ أى شاهد واحد أو لقيف من الناس يشهدون برؤية المروء في المكحلة فلا يقتل به لدرته بالشبهة وانظر إذا قتله لقراره بالزنا بزوجه أو قتله عند ثبوت زناه بأربعة بينته أو أخته (قوله يد شخص) أى ذكر أو أنثى ولو قال للصنف أو عضو سارق لكان أحسن لأن العضو يشمل اليد والرجل (قوله ثبتت سرقة) أى قبل القطع أو بعده (قوله فلو قود) أى فالواجب القود حالة كونه متنجساً وإنما سمى القتل قصاصاً بذلك لأنهم كانوا يقدون الجاني لمستحقها بجبل ونحوه هذا وقد اختلف هل العالم هل القصاص من القاتل يكفر عنه ثم القتل أم لا فهم من ذهب إلى أنه يكفر عنه بدليل قوله عليه الصلاة والسلام الحدود كفارت لأهلها فعمم ولم يخص قتل من غيره ومنهم من ذهب إلى أنه لا يكفره عنه لأن المقتول المظلوم لا منفعة له في القصاص وإنما القصاص منفعة للأحياء ليتأذى الناس عن القتل

مسلم كدية المجوسى المستأمن (و) قاتل (زان أحسن) بغير إذن الامام فيؤدب (و) قاطع (يد) شخص (سارق) أى ثبتت سرقة بينته أو اقرار فيؤدب لآتياته على الامام وقوله (فالقود عيناً) جواب قوله إن أتلّف مكلف وقوله عينا أى متعينا فليس لاولى أن يلزم الدية للجاني جيراً وإنما لأن جفوعاً أو يقتص وجاز البغوى على الدية أو أكثر أو أقل منها برضا الجاني

وقال أشهب له التغير بين القود والعفو على الدية جبراً على الجاني وهو ضعيف فمعنى المصنف أن المكلف إن ألتف فليس لأولى إن أود أخذ جزاء الجناية إلا القود لا الدية وهذا لا ينافي أن له العفو مجاناً أو أخذ الدية برضا الجاني وبالنسبة على ثبوت القود لأولى بقوله (ولو قال) المقتول لقاتله (إن قتلني أبرأتك) فقتله وكذا إن قال له بدرجته قبل انفاذه قتله أبرأتك من دمي فلا يبرأ القاتل بذلك بل لأولى القود لأنه أسقط حقاً قبل وجوبه ولذا أنابراه بعد انفاذ مقتله أو قال له إن مت فقد أبرأتك برىء لأنه أسقط شيئاً بعد وجوبه وكذا إن قال له أقطع يدي ولا شيء عليك (٢٤٠) فله القصاص إن لم يستمر على البراءة بعد القطع مالم يترام به القطع حتى مات منه

ولكم في القصاص حياة وبغض الحديث على هذا بما هو حق لله تعالى ولا يتعلق به حق لمخاوق (قوله وقال أشهب له) أي لولى الدم التخير (قوله وهذا لا ينافي الخ) الحاصل أن ولى الدم له القصاص وله العفو مجاناً وله العفو على الدية أو أكثر منها أو أقل برضا الجاني باتفاق وهل له جبر الجاني على الدية أولاً فمذهب ابن القاسم ليس له أن يجبر الجاني على دفع الدية إذا امتنع وسلم نفسه ومذهب أشهب له جبره على دفعها (قوله ولو قال المقتول لقاتله) أي قبل ضربه له (قوله وكذا إن قال له بعد جرحه) أي أو بعد ضربه قبل انفاذ مقتله أبرأتك من دمي أي فقتله بعد ذلك (قوله لأنه) أي الليت أسقط حقاً قبل وجوبه أي قبل ثبوته لعدم حصول السبب وهو انفاذ المقاتل (قوله أو قال له إن مت الخ) أي وكان ذلك القول بعد انفاذ مقاتله (قوله إن لم يستمر الخ) أي بأن رجع عنها وأما لو استمر على البراءة فليس على القاطع إلا الأدب والذي يفيد كلام التوضيح وابن عرفة وغيرهما أنه ليس على القاطع إلا الأدب من غير تفصيل بين استمرار المقطوع على البراءة والرجوع عنها انظر بن وكل هذا إذا لم يترام به القطع حتى مات به وإلا كان لولى القسامة والقتل كما قاله الشارح (تنبيه) لو قال له اقتل عبدى ولا شيء عليك أو لك كذا فقتله ضرب كل منهما مائة وحبس عاماً وهل للسيد قيمته أولاً قولان الأول لأشهب والثاني لابن أبي زيد وصوب كقوله أحرقت نوبى أو ألقه في البحر فلا قيمة عليه إن لم يكن المأذون مودعاً بالفتح للأمر والإضمن لكونه في أماته (قوله ويقول) أي بأن يقول بالحضرة الخ (قوله فإن لم يقل ذلك بالحضرة الخ) ما ذكره من أن القيام بالحضرة قيد نحوه لت وفيه نظر فإن ظاهر المدونة الإطلاق أي سواء قام بالحضرة أو بعد طول المأذار على ظهور إرادتها عند العفو بالقرائن وقال مالك وابن الماجشون وأصعب لا يقبل إلا إذا قام بالحضرة وظاهر الباجي أنه خلاف للشهور لا تقييد له أه طفى (قوله فلا شيء له) أي من الدية وقوله وبطل حقه أي من القصاص (قوله لمنافاة الطول الإرادة المذكورة) فيه نظر إذ قد تظهر إرادتها حين العفو ثم يتغافل عن ذلك زماناً طويلاً قاله طفى (قوله وقال) أي لولى المأفى إنما عفوت لأخذه أي العبد وقوله أو أخذ قيمته أي فيما إذا قتل العبد عبداً مثله وقوله أو دية الحر أي فيما إذا قتل العبد حراً (قوله وغير الخ) حاصله أنه إذا كان المقتول عبداً خير سيد العبد القاتل بين أن يدفعه أو يدفع لهم قيمته أو يدفع قيمة المقتول فإن كان المقتول حراً خير سيد العبد القاتل بين أن يدفعه لأولياء الدم أو يدفع لهم قيمته أو يدفع لهم الدية هذا محصل كلام الشارح (قوله وقيل منجمة) أي وهو ما في العتبية والموازية (قوله ولى المقتول) أي عمداً وقوله قتل قاتله أجنبي أي عمداً أيضاً (قوله وحذف الخ) أي فالأصل واستحق ولى دم من قتل القاتل ويد من قطع يد القاطع قال شيخنا والظاهر أن في الكلام حذف أو مع ما عطفت ولما ونشراً مرتباً والأصل واستحق ولى أو مقطوع دم من قتل القاتل أو يد من قطع القاطع وعلى هذا فلا يجوز في كلام المصنف تأمل (قوله تقديره

فلولى القسامة والقصاص أو الدية) ولما ذكر أن القود متمين رتب عليه قوله (ولا قيمة لمأفى) أي لولى حاف غن الله لى (مطابق) في عفو بكسر اللام اسم فاعل بأن لم يصرح حال العفو بدية ولا غيرها (إلا أني تظهر) بقرائن الأجوال (إرادتها) ويقوله بالحضرة بعد عفوت على الدية (فيحلف) أي فيصدق يمين (ويبقى على حقه) في القتل (إن امتنع) القاتل من إعطاء الدية فإن لم يقل ذلك بالحضرة يل بعد طول فلا شيء له وبطل حقه لمنافاة الطول الإرادة المذكورة (كعفو) أي لولى (عن العبد) الذى قتل عبداً مثله أو حراً وقال إنما عفوت لأخذه أو أخذ قيمته أو أخذ قيمة المقتول أو دية الحر فلا شيء له إلا أن تظهر إرادة ذلك فيحلف وغير سيد العبد الجاني بين دفعه أو دفع قيمته أو قيمة المقتول أو

دية الحر ويدفعها حاله كما في المدونة وقيل منجمة والخلاف في العمد وأما في الخطأ فتتبع قطعاً كما يأتي (واستحق ولى) المقتول لمقتول قتل قاتله أجنبي (قدم من) أي دم الأجنبي الذى (قتل القاتل) فلو قتل زيد عمراً فقتل أجنبي زيداً فولى عمرو ويستحق دم الأجنبي القاتل لزيد فإن شاع قتل الأجنبي وإن شاء عفا عنه (أو قطع) أي واستحق مقطوع يده مثلاً عمداً وعدواناً فقطع أجنبي يد القاطع عمداً عدواناً قطع يد من قطع (يد القاطع) فالمصنف أطلق لولى على ما يشمل المقطوع مجازاً وحذف للعطوف على دم مع متعلقه تقديره قطع يده من كقدرنا (كدية خطأ) تشبه في الاستحقاق أي من استحق دم شخص لكونه قتل أباه مثلاً عمداً عدواناً

فقتل شخص القاتل خطأ فاستحق الدم يستحق الدية من القاتل خطأ على عاقلته وليس لأوليائه مقال معه بأنه لما استحق دمه صار كأنه الولي وكذا لو قطع شخص يده أو غيره قطع يده القاطع خطأ فاستحق القطع دية يده من القاطع خطأ لقاطع يده وكلام المصنف يشمله (فإن أرضاه) أى أرضى المستحق (ولم يقتل) (الثاني فله) أى يصير دم القاتل الثاني لولي المقتول الثاني إن شاء قتل وإن شاء عفا (وإن قُتلت عين القاتل) عمداً (أو قطعت يده) مثلاً (ولو) حصل ذلك (من الولي) المستحق لقتله (بعد أن أسلم له) من الحاكم فأولى قبل أن يسلمه الداخل فيها قبل البالغة (فله) أى لاقتل (القتل) (٢٤١) من الولي لأن أطراف القاتل معصومة حتى بالنسبة

لولى الدم فأولى غيره الداخل فيما قبل البالغة أيضاً (وقتل الأدنى) صفة (بالأعلى كحر كتابي) يقتل (بعيد مسلم) الحرية في الكتابي أدنى من الاسلام في العبد لشرف الاسلام على الحرية بخلاف العكس فلا يقتل عبد مسلم بحر كتابي كالمير (و) يقتل (الكفار) مطلقاً (بعضهم ببعض) لأن الكفر كله ملة واحدة وبين الكفار بقوله (من كتابي) يهودي أو نصراني (ومجوسي ومومن) اسم مفعول وهو من داخل دار الاسلام بأمان وعطفه على ما قبله من عطف العام على الخاص وخرج به الحرب فلا قصاص فيه كما تقدم ودخل في الاطلاق للشركون والدهريون والقاتلون بالتناسخ أو بدم العالم وغيرهم من قطع يد الخ) الأولى تقديره يد من قطع يد القاطع (قوله وليس لأوليائه) أى أولياء القاتل عمداً المقتول خطأ وقوله مقال معه أى مع مستحق الدم بأنه إنما له قصاص لا مال والمال إنما هو لهم وقوله لأنه أى لأن ولي المقتول الأول لما استحق دم هذا المقتول الثاني (قوله كأنه الولي) أى كأنه وليه والولي له أن يرضى بالمال (قوله وكذا لو قطع شخص الخ) بقى ما لو قتل شخص القاطع عمداً وصالح ذلك القاتل أولياء المقتول القاطع على مال أو قتله خطأ ووجب فيه الدية قبل لا شيء للمقطوع في العمد وقيل له وأما في الخطأ فله اتفاقاً وهو داخل في كلام المصنف (قوله أى أرضى المستحق) أى وهو ولي المقتول الاول ودل قوله فإن أرضاه الخ على أن التخيير لولى الأول وهو مذهب المدونة لأن الرضا إنما يكون مع التخيير والحاصل أن ولي المقتول الأول مخير إما أن يتبع القاتل الثاني فيقتله أو يعفوه عنه وإما أن يتبع ولي القاتل الاول فإن أرضاه كان أمر القاتل الثاني لذلك الولي إن شاء قتله وإن شاء عفا عنه (قوله ولو من الولي) أى هذا إذا حصل ذلك من أجني غير الولي أو حصل ذلك من الولي قبل أن يسلم اليه ولو حصل ذلك من الولي بعد أن أسلم اليه من الحاكم لقتله (قوله فله القود من الولي) أى وله العفو عنه وإذا قيد له من الولي فلولي أن يقتله وأما قيد الشارح الفقه والقطع بالعمد لاجل قوله فله القود لانه اذا كان خطأ فليس له في ذلك إلا دية خطأ (قوله كحر كتابي الخ) ذكر في التوضيح أن مقتضى مذهب ابن القاسم تعين القاتل هنا وليس لسيد العبد المقتول أخذ قيمته جبراً وإنما يأتي التخيير على قول أشهب وحكي ابن رشد الاتفاق على أن للسيد أخذ القيمة في هذا لأن المجنى عليه مال نظير ما يأتي فيما اذا كان القاتل عبداً فإنه لا يتعين قتله اهـ بن (قوله يقتل بعبد مسلم) أى وأولى بحر مسلم وكذا يقتل العبد المسلم بالحر المسلم ان لم يستجبه لأوليائه (قوله كما مر) أى في قوله ولا زائد حرية أو اسلام (قوله لان الكفر كله ملة) أى في هذا الباب وأما في باب الارث فهو ملل (قوله من كتابي ومجوسي) أى مؤمنين بدليل ما مر من أن غير المؤمن كالحربي لا يقتص منه (قوله الحربي) أى سواء كان كتابياً أو مجوسياً أو غيرهما (قوله فلا قصاص فيه) أى سواء قتل مسلماً أو كافراً (قوله وهذا) أى اذكره من قتل الكفار بعضهم ببعض بشرط الخ (قوله فلا يقتل حر) أى كافر وقوله بعبد أى كافر (قوله يقتص لبعضهم من بعض) أى فلو كان للعبد عبد قتل ذلك العبد عبده ففي قتله قولان وفي الزاوى لابن شعبان لا يقتل سيد بعبد ولو كان ذلك السيد عبداً انظر ح (قوله وذكر) هو بالجر عطف على ذوى الرق وبالرفع عطف على الأدنى (قوله وضدهما بهما) أى تقتل الانثى بالذكر ويقتل المريض بالصحيح (قوله مطلقاً) أى في الحر والعبد (قوله في الحر) أى لا في العبد لان العبد لا قسامة فيه كما يأتي (قوله خير الولي) أى ولي المقتول (قوله اسلامه الولي) أى في جنايته (قوله أو القاتل) قال بن الصواب حذف قوله أو القاتل اذ لم ار من ذكره (قوله أنه ليس للولي) أى ليس لولى المقتول استحياءه أى على أن يأخذه لاتهام العبد على تواطئه مع

٣١ - دسوقي - رابع ﴿ أصناف أهل الكفر وهذا بشرط التكافؤ في الحرية أو الرقية فلا يقتل حر بعبد أخذاً مما قدمه بقوله ولا زائد حرية (كذوى الرقي) يقتص لبعضهم من بعض وإن بشأبة حرية فيقتل ببعض وإن قل جزء رقة ومكاتب وأم ولد بقن خالص ولا يقتص من الحر المسلم لهم لنقصهم عنه (وذكر) بأنثى (وصحيح) بمريض (وضدتها) بهما (وإن قتل عبد) عبداً مثله أو حراً (عمداً) وثبت (بينة) مطلقاً (أو قسامة) في الحر (خير الولي) ابتداء في قتل العبد واستحيائه (فإن) اختار قتله فواضح وإن (استجياه فلسيده) الخيار ثانياً في أحد أمرين (إسلامه) للولي (أو فداؤه) بدية الحر أو قيمة العبد المقتول أو القاتل ومفهوم بينة أو قسامة أنه لو ثبت باقرار القاتل أنه لا يكون الحكم كذلك والحكم أنه ليس للولي استحياءه

فان استجابه بطل حقه إلا
أن يدعى الجهل ومثله يجهل
ذلك فانه يحلف ويبقى على
حقه في القصاص
وكلام المصنف في العمد
وأما في الخطأ فيخير سيده
في الدية وإسلامه ثم شرع
في بيان الركن الثالث وهو
الجنابة التي هي فعل الجاني
للوجب للقصاص وهو
ضربان مباشرة وسبب
وبدأ بالأول فقال (إن
قصد) السكف غير الحربي
(ضرباً) للمعصوم بمحدد
أو مثقل (وإن بقضيب)
وسوط ونحوهما مما لا
يقتل غالباً وإن لم يقصد
قتلاً أو قصد زيدا فإذا
هو وعمرو وهذا إن فعله
لعداوة أو غضب لغير
تأديب وأما إن كان على
وجه اللعب أو التأديب
فهو من الخطأ إن كان
بنحو قضيب لا بنحو
سيف وهذا في غير الأب
وأما هو فلا يقتل بولده
ولو قصد ما لم يقصد إزهاق
روحه كما يأتي وشبهه
بالضرب في وجوب
القصاص قوله (كخنق
ومنع طعام) أو شراب
قاصداً به موته فمات
فان قصد مجرد التعذيب
فالدية ومن ذلك الأم
تمنع ولدها الرضاع حتى
مات فان قصدت موته
قتلت وإلا فالدية على
ما قلناه (ومثقل) كعجر

ولي المقتول على الفرار من ملك سيده كذا في عبق (قوله فان استجابه) أي لاجل أخذه وقوله
بطل حقه أي فلا يمكن من أخذه وبطل حقه في القتل إذا طلبه (قوله إلا أن يدعى الجهل) أي
إلا أن يدعى أنه يجهل أن الاستجابه يمنع من القصاص كالغفو وقوله فانه يحلف أي على
ما ادعاه من الجهل المذكور وقوله ويبقى الخ أي وحينئذ فلا يمنع من قتل ذلك العبد المقر بالجنابة
(قوله وكلام المصنف في العمد) أي كما صرح به بقوله وان قتل عبد عمداً (قوله فيخير سيده)
أي سيد القاتل من أول الأمر ولا خيار لولي المقتول وقوله في الدية وإسلامه هذا إذا كان
المقتول خراً فان كان عبداً خير سيد القاتل بين إسلامه ودفع قيمة المقتول (قوله بيان الركن
الثالث) أي من أركان القصاص (قوله مباشرة) أي إتلاف مباشرة وقوله وسبب أي وإتلاف
بسبب (قوله ان قصد ضرباً للمعصوم) أي مع علمه بذلك احترازاً عما إذا قصد ضرب شيء معتقداً
أنه غير آدمي أو أنه آدمي غير محترم لكونه حرياً أو زانياً محصناً فتبين أنه محترم فلا قصاص ولو
مكافئاً له وهو من الخطأ في الدية (قوله وان بقضيب) أي هذا إذا كان الضرب بما يقتل غالباً
كالحد والمثقل بل وان كان بما لا يقتل غالباً كالقضيب وهو العصا (قوله وان لم يقصد قتلاً) أي
هذا إذا قصد بالضرب قتله بل وان لم يقصد قتلاً وإنما قصد مجرد الضرب (قوله أو قصد زيدا الخ)
أي قصد قتل شخص معتقداً أنه زيد فتبين أنه عمرو أو معتقداً أنه زيد بن عمرو فتبين أنه زيد بن بكر
ولزوم القود فهما هو الصحيح وبه جزم ابن عرفة ولا خلافاً لما نقله بعده عن مقتضى قول الباجي
وأما ما وقع في ح وتبعه خش من أنه إذا قصد ضرب شخص فأصاب الضربة غيره انه عمد فيه القود
ففيه نظر فقد نص ابن عرفة وابن فرحون في التبصرة وغيرهما على أن حكمه حكم الخطأ لا قود فيه
فانظره اهـ بن واقتر في المجلد على ما في ح (قوله وهذا) أي ويحل هذا وهو القود ان قصد ضربه ان
حصل ذلك الضرب لعداوة أو غضب لغير تأديبه (قوله ان كان بنحو الخ) أي أن الضرب المقصود
إذا كان على وجه اللعب أو الأدب فهو من الخطأ ان كان الضرب بآتهمه والا فهو عمد فيه القود
واعلم أن القتل على أوجه الأول أن لا يقصد ضربه كرميه شيئاً أو حرياً فصبب مسلماً فهذا خطأ
باجماع فيه الدية والكفارة الثاني أن يقصد الضرب على وجه اللعب فهو خطأ على قول ابن القاسم
وروايته في المدونة خلافاً لمطرف وابن الماجشون ومثله إذا قصد به الأدب الجائر بأن كان بآلة
يؤدب بها وأما ان كان الضرب للتأديب والغضب فالمشهور أنه عمد يقتص منه إلا في الأب ونحوه
فلاقصاص بل فيه دية مغلظة الثالث أن يقصد القتل على وجه الغيلة فيتحتم القتل ولا عفو قاله ابن رشد
في المقدمات اهـ بن (قوله وهذا) أي لزوم القود ان قصد ضربه بقضيب في غير الأب الخ (قوله مالم
يقصد إزهاق روحه) أي مالم يقصد قتله (قوله قاصداً به موته) فيه انه تقدم أن قصد القتل ليس
شرطاً في القصاص وحينئذ فيقتص عن منع الطعام والشراب ولو قصد بذلك التعذيب ولفظ
ابن عرفة من صور العمد ما ذكره ابن يونس عن بعض القرويين أن من منع فضل مائه مسافراً
علماً بأنه لا يحل له منعه وأنه يموت ان لم يسقه قتل به وان لم يل قتله بيده اهـ فظاهره انه يقتل به
سواء قصد بمنعه قتله أو تعذيبه فان قلت قد مر في باب الزكاة أن من منع شخصاً فضل طعام أو
شراب حتى مات فانه يلزمه الدية قلت ما مر في الزكاة محمول على ما إذا منع متأولاً وما هنا غير
متأول أخذاً من كلام ابن يونس المذكور انظر بن (قوله ومن ذلك الأم) أي ومن منع الطعام
أو الشراب منع الأم ولدها من لبنها (قوله فان قصدت موته قتلت الخ) أي فلا تقتل بمنعه مطلقاً
بل حتى تقصد موته قياساً على ما مر في الأب من انه لا بد مع الضرب من قصد الموت والا لم يقتل

وخشبة عظيمة وفي الحقيقة هذا داخل تحت قوله إن قصد ضرباً صريح به الرد على الخفية القائلين لأشخاص في المقتل ولا في ضرب بكفضيب (ولا قسامة) على أولياء القاتل (إن أئخذ مقتله شيء) محامر (٢٤٣) أو مات منه حال كونه (مغموراً)

لم يتكلم ولم يبق من حين الفعل حتى مات بل يقتل بدونها فإن لم ينفذ مقاتله كالو قطع رجله مثلاً ولم يموت مغموراً بأن أفاق إفاقة بينة فالقسامة في العمد والخطأ ولو لم يأكل أو يشرب لأنه يحتمل أن موته من أمر عرض له (وكطرح) إنسان (غير محسن للعوم) في نهر (عداوة) ومثله من يحسنه وكان الغالب عدم النجاة لشدة برد أو طول مسافة ففرق (وإلا) بأن كان يحسن العوم طرده عداوة أم لا أو لا يحسنه وطرده لا لعداوة بل لـ (فدية) محسنة لا مغلظة خلافاً لابن وهب وهذا ظاهر المصنف وهو ضعيف والمعتمد أن الفدية في صورة فقط وهي ما إذا طرح محسنًا للعوم على وجه اللعاب فلو قال وكطرح غير محسن للعوم مطلقاً كمحسنه عداوة وإلا فالفدية لأفاد المراد * ولما فرع من الضرب الأول وهو الاتلاف مباشرة شرع في الضرب الثاني وهو الاتلاف بالسبب فقال

(قوله وخشبة عظيمة) أي سواء كان لها حد أو لا ومثل ذلك عصر الاثنين أو هدم بناء عليه أو ضبطه أي حصنه حتى كسر عظمه أو خبص لجمه ومات من ذلك (قوله لأشخاص في المقتل ولا في ضرب بكفة ضيب) أي أو كبراج وظاهره عندهم ولو قصد قتله به وإنا القصاص عندهم في القتل بمحدد أي بالشئ الذي له حد يجرح به سواء كان ذلك الشئ حديداً أو كان حجراً له حد أو خشبة كذلك أو بما كان معروفاً يقتل الناس كالجنين واللقاء في النار (قوله إن أئخذ مقتله شيء محامر) أي بضربه بالمحدد أو المقتل هذا هو الرد لا بكل شيء محامر لأن انقاذ المقاتل لا يكون بمنقح ولا بمنع طعام وشراب وقوله إن أئخذ مقتله شيء محامر أي ثم مكث مدة ومات (قوله أو مات منه) أي محامر بدون انقاذ مقاتل (قوله حتى مات) أي بعد مكثه مدة (قوله بل يقتل بدونها) أي بل يقتل من أئخذ مقاتل الشخص ومن مات مضروبه مغموراً بدون قسامة وظاهره ولو أجهز شخص آخر على منفوذ المقاتل وهو كذلك ويؤدب ذلك المجهز فقط على أظهر الأقوال والحاصل أن الذي يغتصم بالقتل هو من أئخذ المقاتل كما هو سماع يحيى من ابن القاسم وسماع أبي زيد منه أن الذي يقتل هو الثاني وهو المجهز وعلى الأول الذي أئخذ المقاتل الأدب لانه بعد إنفاذها معدود من جملة الأحياء يرث ويورث ويوصى بما شاء من عتق وغيره واستظهر ابن رشد الأول وهو ما في سماع يحيى (قوله بأن أفاق إفاقة بينة) أي بأن كان يتكلم مع الناس ويقف أو يجلس سواء أكل أو شرب أولاً ثم مات بعد ذلك (قوله ولو لم يأكل أو يشرب) مرتبط بقوله وأفاق إفاقة بينة (قوله وكان الغالب عدم النجاة) أي ولا يكون الطرح في هذه الحالة إلا عداوة (قوله وإلا بأن كان يحسن العوم) أي وكان الغالب نجاته (قوله فدية محسنة) أي في هذه الصور الثلاثة بلا قسامة كما إن القصاص بلا قسامة في صورتين (قوله مطلقاً) أي عداوة أو لعباً (قوله وإلا) أي بأن كان يحسنه وكان الطرح لعباً فدية (قوله لأفاد المراد) أي من أن الصور أربع القود في ثلاثة وهي ما إذا طرح غير محسن للعوم عداوة أو لعباً أو طرح محسنه عداوة والفدية في واحدة وهي ما إذا طرح محسنه لعباً وهذا ول بعضهم تفصيل آخر وحاصله أنه إما أن يطرحه عالماً بأنه يحسن العوم أو عالماً بأنه لا يحسنه أو يشك في ذلك والطرح إما على وجه العداوة أو اللعب فإن طرحه عالماً بأنه يحسن العوم إن ظن عدم نجاته فالقصاص ولا يكون الطرح في هذه الحالة العداوة لا لعباً وإن ظن نجاته فالدية طرده عداوة أو لعباً وإن طرحه عالماً بأنه لا يحسن العوم فالقصاص طرده عداوة أو لعباً وإن طرحه عالماً بأنه لا يحسنه فإن كان الطرح عداوة فالقصاص وإن كان لعباً فالدية لجملة الصور سبع (قوله أو وضع مزلق كاه) أي ويقدم الراش لانه مباشر على الأمر لانه متسبب (قوله قيد) أي قوله بطريق قيد في صورتين قبله وهما وضع مزلق وربط دابة (قوله شأنه العقر) أي بلا سبب (قوله ويعلم ذلك) أي كون الكلب عقوراً (قوله عند حاكم أو غيره) أي فيكفي إسهاد الجيران وقبل يتعين الحاكم (قوله قصد الضرر) أي بمعنى فهذا قيد لا بد منه والحاصل أن القود في المسائل الأربع المذكورة قيد بقيود ثلاثة أن يقصد الفاعل بفعله الضرر وأن يكون من قصد ضرره معينا وأن يهلك ذلك المعين والمصنف ذكر الشرط الأول والثالث دون الثاني (قوله فيقتص من الفاعل) أي حيث كان مكافئاً

(وكحفر بر وإن بيته أو وضع مزلق) كاه أو قشر بطيخ (قوله وربط دابة بطريق) قيد في صورتين قبله (أو اتخذ كلب عقور) أي شأنه العقر أي الجرح ويعلم ذلك بتكرره منه (تقدم لصاحبه) أي لئلا يثار عند حاكم أو غيره ولو صرح بالفاعل لكان أوضح ولكنه انكسر على المعنى (قصد الضرر) في الأربع مسائل بالاتلاف (وهلك للقصور) المعين بسبب الحفر منه فيقتص من الفاعل

(وإلا) يهلك المقصود للمعين بل هلك غيره أو قصد ضرر غير معين فملك بها انسان أو غيره (فالدية) في الانسان الحز على الدابة والقيمة في غيره ومفهوم قصد الضرر أنه ان (٣٤٤) لم يقصد ضررا فلا شيء عليه وهو كذلك ان حفر البئر بملسكه أو بموت لمنفعة ولو

لعامة الناس فان حفرها بملك غيره بلا إذن أو بطريق أو بموت لمنفعة فالدية في الحر والقيمة في غيره وكذا الدابة في بيته أو بطريق لا على وجه العادة بل اتفاقا فان ربطها بطريق على جرى عادته فالدية واعترض قوله تقدم لصاحبه أى الكلب بأنه لا مفهوم له ان قصد ضرر معين كما هو موضوع المصنف وانما يعتبر مفهومه بالنظر لقصد الضرر أى فان لم يقصد ضررا أصلا لمحترم فان اتخذه بوجه جائز كدفع صائل أو سبيع فلا شيء عليه إن لم يتقدم له إنذار فان تقدم له أو اتخذه لا بوجه جائز ضمن (وكلا كرام) عطف على كحفر وأعاد الكاف لطول الكلام أى فيقتل المسكره بالكسر أى لتسبيه كالمسكره لمباشرة وانما يكون المأمور مكرها إذا كان لا يمكنه المخالفة لحروف قتل الآمر له وإلا فسيأتي له في قوله فان لم يخف المأمور اقتص منه فقط فلا إجمال في كلامه (وتقديم مسموم) لغير عالم فتناوله ومات

للمقتول أو كان المقتول أظلى (قوله وإلا فالدية) راجع للاخير وهو قوله وهلك المقصود كما أشار له الشارح وليس راجعا لقوله قصد الضرر لأنه إذا لم يقصد الضرر لا شيء عليه على التفصيل المذكور في الشارح وقد علم من كلامه أن القصاص في صورة واحدة وهى ما إذا قصد الضرر بشخص معين وهلك ذلك المعين وان الدية في صورتين أن يقصد ضرر معين فيهلك غيره أو يقصد ضرر غير معين كأننا من كان من آدمى محترم أو دابة (قوله أو بطريق) أى وكان حفره بالطريق مضرا بها بأن كان يضيها فان لم يضرها فلا غرم عليه لما عطف به انظر بن (قوله وكذا الدابة في بيته) أى يربطها في بيته (قوله بل اتفاقا) أى كما لو أوقفها بباب المسجد ودخل للصلاة فالتفت شيئا فلا ضمان عليه (قوله واعترض النخ) حاصل الفقه أنه إذا اتخذ الكلب العقور بقصد قتل شخص معين وقته فالقود أنذر عن اتخاذه أم لا وان قتل غير المعين فالدية فان اتخذه لقتل غير المعين وقتل شخصا فالدية أيضا أنذر أم لا وأما إذا اتخذه ولم يقصد بذلك ضرر أحد فقتل انسانا فان كان اتخذه لوجه جائز فالدية ان تقدم له إنذار قبل القتل وإلا فلا شيء عليه وان اتخذه لا لوجه جائز ضمن ما ألتف تقدم له فيه إنذار أم لا حيث عرف أنه عقور وإلا لم يضمن لأن فعله حينئذ كفعل العجماء (قوله بأنه لا مفهوم له ان قصد ضرر معين) أى لأنه يقتل به حينئذ تقدم له فيه إنذار أم لا (قوله أو اتخذه لا بوجه جائز) أى سواء تقدم له فيه إنذار أم لا حيث عرف أنه عقور وإلا لم يضمن لان فعله حينئذ كفعل العجماء (قوله والا فسيأتي له) أى وإلا بأن كان يمكنه المخالفة فسيأتي له الخ (قوله فلا إجمال في كلامه) مفرع على قوله وانما يكون للمأمور الخ أى إذا علمت أن المأمور إنما يكون مكرها إذا كان لا يمكنه المخالفة تعلم أن كلام المصنف نص في المقصود ولا إجمال فيه وقصد الشارح بهذا الرد على ما نقله بعض الشراح من أن كلام المصنف هنا مجمل لان قوله وكلا كرام يقتضى القصاص في كل من المأمور والآمر مطاقا سواء كان المأمور يمكنه مخالفة الأمر أو لا وليس كذلك بل القصاص منهما مشروط بكون المأمور لا يمكنه مخالفة الأمر بدليل قوله فيما يأتي فان لم يخف المأمور اقتص منه فقط فكلامه هنا مجمل يفصله قوله الآتى وإن لم يخف المأمور الخ ، وحاصل الرد أن المأمور إنما يتحقق كونه مكرها إذا كان لا يمكنه المخالفة وحينئذ فكلامه هنا نص في الراد ولا إجمال فيه (قوله وتقديم مسموم) أى من طعام أو شراب أو لباس علما مقدمه بأنه مسموم ولم يعلم به الآكل فان لم يعلم مقدمه بذلك أو علم به الآكل فلا قصاص قال في الميج وفي حكم التقديم قوله له كله فلا ضرر فيه ولا يخرج على الفرر القولى على الظاهر اه (قوله والا) أى وإلا يعلم المقدم فلا شيء عليه سواء علم به المتناول أم لا (قوله فهو القاتل لنفسه) أى ولا شيء على المقدم بكسر الدال (قوله وإن لم تلدغه) أى بل مات من فزعه (قوله فالدية) أى إن رماها على وجه اللعب لا على وجه العداوة وإلا فالقود والحاصل أنه إذا كانت الحية التى رماها حية وكانت كبيرة شأنها أنها تقتل ومات فالقود سواء مات من لدغها أو من الخوف رماها على وجه العداوة أو اللعب وإن كانت صغيرة ليس شأنها أن تقتل أو كانت ميتة ورماها عليه فمات من الخوف فان كان الرمي على وجه اللعب فالدية وإن كان على وجه العداوة فالقود (قوله وكشارته الخ) حاصله أنه إذا أشار إليه بآلة القتل فهرب فطلبه فمات فاما أن يموت بدون سقوط أو يسقط

فيقتص من المقدم إن علم أنه مسموم والا فلا شيء عليه لان المتناول إذا علم فهو القاتل لنفسه وإذا لم يعلم للمقدم فهو مذنور (ورميه عليه حية) وهى حية ومن شأنها أن تقتل فمات وإن لم تلدغه فالقصاص ولا يقبل منه أنه قصد اللعب وأما الميتة وما شأنها عدم القتل لصغر فالدية (وكشارته) عليه (بسيف) أو رمح أو نحو ذلك (فهرب وطلبه وبينها عداوة) وفى

فمات من غير سقوط فالقصاص راكبين أو ماشيين أو مختلفين (وإن سقط) حال (٢٤٥) هروبه منه (بقسامة) لاحتمال

أنه مات من السقطة
وموضوعه أن بينهما
عداوة والا فالدية
(وإشارته) به (فقط) من
غير هروب وطلب فهو
(خطأ) فالدية مخمسة بلا
قسامة (وكلالة مساك
للقتل) أي أمسك شخصه
ليقتله غير المسك ولولا
امساكه له ما أدركه انقاتل
مع علمه بأنه قاصد قتله
فقتله الطالب فيقتص منه
لتسبيه كما يقتص من
القاتل لمباشرته وكذا الدال
الذي لولا دلالته ما قتل
الدلول عليه قياساً على
المسك (ويقتل الجمع)
غير المالكين (بواحد) إذا
ضربوه عمدًا وعدواناً ومات
مكانه أو رفع مغموراً
واستمر حتى مات أو
منفوذ المقاتل ولم تميز
الضربات أو تميزت
واستوت أو اختلفت ولم
يعلم عين من ضربته هي التي
ينشأ عنها الموت فأن
تأخر موته غير منفوذ
مقتل ولا مغمور قتل واحد
فقط بقسامة إذ لا يقتل
بالقسامة أكثر من واحد
وان تميزت جنابات كل
واحد واختلفت قدم
الاقوى ان علم (و) يقتل
(المالكون) على القتل أو
الضرب بان قصد الجميع
الضرب وحضروا وان لم

رفى كل اما أن يكون بينهما عداوة أولاً فان لم تكن معهما عداوة فالدية سقط حال هروبه أو لوان كان
بينهما عداوة فان لم يسقط فالقصاص بدون قسامة وان سقط فالقصاص بقسامة (قوله) فمات من غير
سقوط أي بان مات وهو قائم مستند لحائط مثلاً وقوله فالقصاص أي من غير قسامة (قوله) بقسامة
أي فيحلف ولادة الدم خمسين يمينا متوالية بناء على أنه مات من خوفه منه لا من سقوطه
(قوله) وإشارته فقط أي وان مات مكانه بمجرد إشارته عليه بالسيف من غير هروب وطلب والحال أن
بينهما عداوة فهذا خطأ فيه الدية على العاقلة بغير قسامة كما هو الظاهر من كلام تن وانظر اذا لم يكن
بينهما عداوة هل الدية بقسامة أو لادية أصلاً عبق (قوله) ولولا امساكه له ما أدركه أي وكان في
الواقع لولا امساكه له ما أدركه سواء علم للمسك بذلك أم لا (قوله) مع علمه أي للمسك بان الطالب
قاصد قتله (قوله) فيقتص منه أي من المسك لتسبيه كما يقتص من القاتل الخ حاصله انهما يقتلان
جرماً بقيود ثلاثة معتبرة في المسك وهي أن يسكه لأجل القتل وان لم يعلم أن الطالب قاصد قتله لرؤيته
آلة القتل يدهو أن يكون لولا امساكه ما أدركه القاتل فان أمسكه لأجل أن تضربه ضرباً متاداً ولم
يعلم أنه يقصد قتله لمدم رؤيته آلة القتل معه أو كان قتله لا يتوقف على امساكه له قتل المباشر وحده
وضرب الآخر وحبس سنة وقيل باجتهاد الحاكم وقيل يجلد مائة فقط (قوله) وكذا الدال أي
وكذا يقتل الدال إذا علم أن طالبه يقتله وكان لولا دلالته ما قتل للدلول عليه (تنبيه) يقتص من
العائن القاتل عمداً بعينه إذا علم ذلك منه وتكرر وأما من قتل شخصاً بالحال فلا يقتص منه عند
الشافعية وفي عبق وغيره أنه يقتص منه إذا تكرر منه ذلك وثبت قياساً على العائن المحرب واستبعد
ذلك بن (قوله) غير الثماليين أي غير التفتيين على قتله بل كل واحد منهم قصده قتله في نفسه من غير
اتفاق منهم على قتله ثم انهم قتلوه مجتمعين فلو قصد كل واحد ضربه بدون تمالؤ ولم يقصد أحد منهم
قتله ثم انهم ضربوه مجتمعين ومات من ضربهم فانهم لا يقتلون لان قصد الضرب ليس مثل قصد
القتل بالنسبة للجماعة بخلاف الواحد كما قال عبيد وردة طفلي بان النقل أن قصد الضرب مثل
قصد القتل مطلقاً (قوله) ولم تميز الضربات أي ضربة كل واحد منهم سواء كان الصوت ينفشاً
عن كل واحدة أو عن بعضها وما ذكره من قتل الجميع في هذه الحالة هو ما في النوادر وفي الاخمى
خلافه وأنه إذا أنفذ أحداها مقاتله ولم يدر من أي الضربات مات فانه يسقط القصاص إذا لم
يتعاقدا على قتله والدية في أو ألهم اه بن (قوله) او تميزت أي الضربات بأن نلت ضربة كل واحد
وقوله واستوت أي في القوة كذا يقال في قوله او اختلفت (قوله) قدم الاقوى ان علم أي قدم
الاقوى لاقتل وقوله ان علم أي موته من تلك الضربة القوية والاولى ان يقول وان تميزت الضربات
وعلم موته من احداها فانه يقتص بمن علم انه مات من ضربته واقتص من الباقي مثل فعله
(قوله) والتمالكون أي المتعاقدون والمتفقون وقوله على القتل او الضرب هذا هو المناسب لما تقدم
في قوله ان قصد ضرباً من انه لا يشترط قصد القتل واشترط عجز في قتل الجماعة بالواحد
الذي قتلوه كانوا متمالكين على قتله او لا قصد القتل وخص ما تقدم بما إذا كان القاتل واحداً
لشدة الخطر في قتل الجماعة بالواحد وايد بن بمواقفة ابن عبد السلام وما قاله شارحنا تبع فيه
شيخ عجز البدر القرافي وارتضاء طفلي رادا على ما قاله عجز (قوله) وان بسوط أي هذا
إذا ضربوه بألة يقتل بها بل وان حصل الضرب منهم له بألة ليس شأنها القتل بها بأن ضربوه
بسوط سوط بل ولو لم يل القتل الا واحد منهم بشرط أن يكونوا بحيث لو استثنينم اعانوا
وحمل قتل الجماعة التامة بالواحد اذا ثبت قتلهم له ببينة أو اقرار واما القسامة فسيأتي انه يعين واحد

يتوله الا واحد منهم اذا كان غير الضارب لو لم يضرب غيره لضرب (وإن) حصل الضرب (بسوط سوط) أو يداوقضيب حتى مات

(و) يقتل (المتسبب مع المباشر) كحافر بئر لمعين فرداه غيره فيها (كسكركه) بكسر الراء (ومكره) بفتحها يقتلان معا هذا التسبيه وهذا المباشره فهذا مثال للتسبب (٢٤٦) مع المباشر وليس في كلامه تكرار مع ما تقدم لأنه ذكر فيما تقدم مثال السبب

بقوله كحفر بئر وقوله وكاكراه وقوله وكاساك بعد ما ذكر الباشرة وأفاد هنا أى فى بحث قتل الجماعة بواحد أنه إذا اجتمعت الباشرة والسبب فالقصاص عليهما معا لا يختص بواحد منهما دفعا لتوهم اختصاصه بالمباشرة أو بالتسبب وهذا صنيع عجيب (وكأب) أمر ولدا له صغيرا (أو) معلم أمر ولدأ صغيراً (بقتل حر قتلته فالقصاص على الأب أو للمعلم دون الصغير لعدم تكليفه (وسيد) بالجر عطف على أب (أمر عبدأ) له بقتل شخص (مطلقاً) صغيرا كان العبد أو كبيرا فيقتل السيد لتسبيه ويقتل العبد أيضا ان كان مكلفاً فالإطلاق راجع لقتل السيد لعدم قتل العبد (فان لم يخف المأمور) المكلف من الأمر سواء كان المأمور المكلف ابنا لأم أو متعلما أو أجنبيا (اقتص منه) أى من الأمور (فقط) إذا لا كراه حقيقة عند عدم الخوف وضرب الأمر مائة وحبس سنة والاصل عدم الخوف عند

(قوله) ويقتل المتسبب مع المباشر (أى ولو لم يجتمعا فى وقت الهلاك (قوله) فرداه غيره فيها) أى ولو من غير تمالؤ من الحافر والمردى (قوله) كسكركه ومكره يقتلان معا (محل قتل المسكركه بالفتح ان لم يكن أباً للقتول وإلا قتل المسكركه بالسكسر وحده وأمالو أكره الاب شخصاً على قتل ولده فقتله فيقتل المسكركه بالفتح وكذا الاب ان أمره بذبحه أو شق جوفه سواء قتله بتلك الكيفية أو بغيرها كأن قتله بحضرته أولا وكذا إذا أمره بمطلق قتل فذبحه أو شق جوفه بحضرته مع قدرته على منعه من تلك الكيفية ولم يمنع لان حضر ولم يقدر على منعه منها ولان فلم يأتى غيبته (قوله) وليس فى كلامه تكرار الخ) أى حاصله أن الجناية أى الاتلاف الموجب للقصاص ضربان اتلاف بمباشرة واتلاف بالسبب فذكر المصنف أولا أمثلة الاتلاف بالمباشرة بقوله ان قصد ضربا كخنق ومنع طعام وشراب ومثقل وكطرح غير محسن للعوام ثم ذكر أمثلة الضرب الثانى وهو الاتلاف بالسبب بقوله وكحفر بئر الخ وكاكراه وكاساك لقتل ثم ذكر هنا أنه إذا اجتمعت الباشرة والسبب فالقصاص على كل من المباشر والمتسبب ولا يختص بواحد منهما (قوله) وكأب أو معلم الخ) قال ابن مرزوق هذا الفصل من قوله ويقتل الجميع بواحد كله فى قتل الجماعة بواحد فحقه أن لا يذكرفيه الا مسئله السيد فى عبده الكبير ويقدم مسئله الاب والمعلم والسيد فى عبده الصغير قبل هذا عند ذكر الاكراه اه بن (قوله) أمر ولدا صغيرا (أى أمر كل منهما ولدا صغيرا ولو راهقا فالمراد بالصغير غير البالغ (قوله) فالقصاص على الاب أو المعلم دون الصغير الخ) أى وعلى عاقلة الصغير إذا كان حرا نصف الدية فان كثر الصبيان الاحرار كان نصف الدية على عواقهم وان لم تحمل كل عاقلة ثلثا وهذا مستثنى من كون العاقلة لا تحمل ما دون الثلث (قوله) أمر عبدا له) التقييد بعبده مخرج لامر عبد غيره فيقتل العبد البالغ دون الأمر لكن يضرب مائة ويحبس سنة وكذا إن أمر الاب أو المعلم كبيرا وكل هذا من مشمولات قول المصنف وان لم يخف المأمور اقتص منه فقط (قوله) ويقتل العبد أيضا ان كان مكافا (أى لا ان كان صغيرا فلا يقتل وعليه نصف الدية جناية فى رقبته فيخير سيده الوارث له بين أن يدفعه بنصف الدية أو يدفعه فى الجناية كذا فى عقب والدنى ذكره شيخنا فى حاشية خش أن الصغير لا شيء عليه على ظاهر النقل (قوله) فان لم يخف المأمور اقتص منه فقط) هذا إذا لم يكن الأمر حاضرا لاقتل والا قتل أيضا هذا المباشره وهذا لقدرته على خلاصه (قوله) عند الخوف بالقتل الخ) أشار بهذا إلى أن خوف المأمور الموجب لقتل الأمر فقط إنما هو الخوف بالقتل لا بشدة الاذى وغيره خلافا لما فى خش فهو كالخوف المجوز للقدم على قذف المسلم (قوله) فان لم يتألا على قتله وتمدا قتله الخ) حاصله أن المكلف والصبي إذا تعمد كل منهما قتل ذلك الشخص وقتلاه من غير تمالؤ وانفاق منهما على قتله فلا قتل على المكلف المشارك للصبي فى القتل لاحتمال كون رمى الصبي هو القاتل وانما عليه نصف الدية فى ماله ونصفها الآخر على عاقلة الصبي الا ان يدعى أولياء المقتول انه مات من فعل المكلف فانهم يقسمون عليه ويقتلونه فيسقط نصف الدية عن عاقلة الصبي لان القسامة إنما يقتل بها ويستحق بها واحد قول الشارح فان لم يتألا على قتله وتمدا قتله أو الكبير فعليه النع مقيد بما إذا لم يدع

الجهل وتقدم انه عند الخوف بالقتل قتلا معا للاكراه (وعلى) المكلف (شريك الصبي) فى قتل شخص (القصاص) الأولياء وحده دون الصبي لعدم تكليفه (إن) تمالأ على قتله (عقدا) وعلى عاقلة الصبي نصف الدية لأن عمد كخطئه فان لم يتألا على قتله وتمدا قتله أو الكبير فعليه نصف الدية فى ماله وعلى عاقلة الصبي نصفها وان قتلاه أو الكبير خطأ فعلى عاقلة كل نصف الدية

(لا) على (شريك مخطئ) بالهمز وترسم ياء (و) لاشريك (مجنون) فلا يقتص منه وعلى التعمد الكبير نصف الدية في ماله وعلى عاقلة المخطئ أو المجنون نصفها (وهل يقتص من شريك سبع) نظراً لتعمده (٢٤٧) قوله (و) من شريك (جارج نفسه)

جرحا يكون عنه الموت غالباً ثم ضربه مكلف قاصدا قتله نظرا لقصد (و) من شريك (حربي) لم يتألا على قتله والا اتص من الشريك قطعا (ومرض بعد الجرح) بأن جرحه ثم حصل للمجروح مرض ينشأ عنه الموت غالباً مات ولم يدبر أمات من الجرح أو من المرض (أو) لا يقتص وإنما (عليه) في الأربع مسائل (نصف الدية) في ماله ويضرب مائة ويحبس عاماً (قولان) والقول بالقصاص في الأربع بقسامة والقول بنصف الدية بلا قسامة والراجع في شريك المرض القصاص في العمد والدية في الخطأ بالقسامة (وإن تصادما) أي للكفان أو غيرهما (أو تجاذبا) حبلا أو غيره كأن جذب كل منهما يد صاحبه فسقطا (مطلقاً) سواء كانا راكبين أو ماشيين أو مختلفين ولو بسفيتين على الراجع (قصداً) منهما (فأنا) معاً فلا قصاص لفوات

الأولياء موته من فعل المكاف كالت (قوله لاشريك مخطئ) أي لا ينصص على تعمد شريك مخطئ (قوله فلا يقتص منه) أي لا شك لاحتمال أن يكون الموت من رمى المخطئ أو المجنون وظاهره أنه لا يقتص منه ولو أقيم الأولياء على أن القتل منه وهو كذلك كما في عج لأنه لا صارف لفعلهما فيمكن حصول الموت من فعلهما معا لشدة فعل المخطئ والمجنون بخلاف فعل الصبي (قوله وعلى التعمد الكبير) أي المشارك للمخطئ والمجنون (قوله من شريك سبع) أي أنشب أظفاره في الشخص بالفعل ثم جاء انسان فأجهز عليه (قوله ومرض بعد الجرح) أي وهل يقتص من شريك مرض حدث ذلك المرض بعد الجرح (قوله أو لا يقتص) أي أولاً يقتص من واحد من الأربعة إذ لا يدري من أي الأمرين مات وجعل المصنف محل الخلاف في الرابعة إذا حدث المرض بعد الجرح احترازاً عما إذا كان المرض قبل الجرح فانه يقتص من الجارج اتفاقاً أنفذ الجرح مقتله أم لا إلا أنه في الأول بغير قسامة وفي الثاني بقسامة هذا ما استظهره الشيخ أحمد الزرقاني وارتضاه بن قائل لأنه صحيح قتل مريضاً وقد مر للمصنف وذكره صحيح وضديهما خلافاً لقول عج إن مرض قبل الجرح فلا قصاص اتفاقاً لأن الغالب أن الموت من المرض والجرح به (قوله والراجع في شريك المرض النخ) أي أن الراجع في شريك المرض الحادث بعد الجرح القسامة ويثبت القود في العمد وكل الدية في الخطأ أي وأما السائل الثلاثة الأول فالقولان فيها على حد سواء كما قرره شيخنا (قوله وإن تصادما النخ) حاصل هذه المسئلة أن يقال إذا تصادما قصداً أي عمداً فالقود مطلقة ولو بسفيتين على الراجع بمعنى أنه إذا مات أحدهما فالقود على من بقى وأما إذا ماتا معا فالقود ولادية وإن تصادما خطأ فالدية على العاقلة ولو بسفيتين بمعنى أن دية كل منهما على عاقلة الآخر إن ماتا معا وإن مات أحدهما فديته على عاقلة من بقى منهما وإن كان عجزاً فيحمل في غير السفيتين على الخطأ وفي السفيتين يكون هدرا هذا هو الراجع وقيل يكون هدرا مطلقاً حتى في غير السفيتين وإن جهل الحال حمل في غير السفيتين على العمد وفيهما على العجز (قوله ولو بسفيتين على الراجع) أي كما قاله أبو الحسن واختاره ح خلافاً لما قاله بعضهم من أنه لا قود في السفيتين ولو كان تصادمهما عمداً نعم إن تصادما عمداً فدية عمد وإن تصادما خطأ فدية خطأ وقد استشكله ح بأنه يقتضى أنه إذا تعمد أهل سفينة اغراق أهل سفينة أخرى ليس عليهم إلا الدية والظاهر أنه يجب في ذلك القصاص لأنه كطرح غير محسن للعموم في البحر (قوله قصداً) أي عمداً بأن كان على وجه اللعب ولذا قال العلامة بن تيمية بقصداً يفيد أن التجاذب بغير مصاحبة صنعة وإلا فلا قصاص ولادية كما يقع بين صناع الحبال فإذا تجاذب صانعان حبلا لاصلاحه فماتا أو أحدهما فهو هدرا (قوله جواب المسئلتين) أي ما إذا ماتا أو أحدهما (قوله وهو على حذف مضاف) أي حتى يصح أن يكون جواباً للمسئلتين (قوله فلا قصاص على الصبي) أي إن مات البالغ وعلى عاقلة دية الكبير الميث كما أنه لو تصادم الصبيان فدية كل منهما على عاقلة الآخر إن ماتا وإن مات أحدهما فديته على عاقلة من لم يمت • والحاصل أن الدية على عواقل الصبيان مطلقاً حصل التصادم أو التجاذب منهم قصداً أولاً ركبا بأنفسهما أو أركبهما أولياءهما وذلك لأن فعل الصبيان عمداً كالخطأ (قوله فلا يقتص للريق من الحر) أي بل يلزم

معه (أو) مات (أحدهما) فقط (فالقود) جواب للمسئلتين وهو على حذف مضاف أي فأحكامه ثابتة بينهما وحكمه في موتها نفيه وفي موت أحدهما ثبوته ومن أحكامه أنه إذا كان أحدهما بالغاً والآخر صبياً فلا قصاص على الصبي أو كان أحدهما حراً والآخر رقيقاً فلا يقتص للريق من الحر ويحكم بحكم القود أيضاً لو قصد أحدهما التصادم أو التجاذب

موت أحدهما فقط
للقصاص من الحى
(عكسُ السفينتين) إذا
تصادمتا فتأفتا وأحدهما
وجهل الحال فيحملان على
عدم القصد فلا قود ولا
ضمان لأن جريهما بالريح
وليس من عمل أربابهما
وهذه العلة تدل على أن
المراد بعدم القصد هو
العجز لا الخطأ وهو كذلك
على الرجوع وأما الخطأ
ففيه الضمان فظهر أن لقوله
عكس السفينتين فائدة
حيث حمل على العجز وأما
التصادمان ففي العمد
القود كما قال وفي الخطأ
الضمان ولو سفينتين فيهما
ولاشئ في العجز بل هدر ولو
غير سفينتين كما أشار له بقوله
(إلا لعجز حقيقى)
أى إلا أن يكون تصادمهما
لعجز حقيقى لا يستطيع
كل منهما أن يصرف نفسه
أودابته عن الآخر فلا
ضمان بل هدر ولا يحملان
عند الجهل عليه بل على
العمد كما تقدم لكن
الراجع أن العجز الحقيقي
في التصادمين كالحتم
فيه ضمان الدية في النفس
واقم في الأموال بخلاف
السفينتين فهدر وحمل عند
الجهل عليه لأن جريهما
بالريح كما تقدم (لا
ليخوف غرق أو ظلمة)
مخرج من قوله عكس السفينتين أى فانهما يحملان على العجز عند الجهل فلا قود ولا ضمان

الحريته حيث مات (قوله دون الآخر) أى يقتصر من القاصد إن مات غيره وإن مات القاصد
فعلى عاقلة غيره دية (قوله عند جهل الحال) أى بأن لم يدرك ما وقع بينهما صدر عن قصد أولاً (قوله وإنما
يظهر في موت أحدهما فقط) أى وإنما تظهر ثمرة حملهما على العمد عند جهل الحال في موت أحدهما
فقط كذا قال الشارح وفيه نظر بل تظهر أيضاً في موتهما معاً لأن حملهما حينئذ على القصد يوجب
إهدار دمهما لقوات محل القود ولا دية وإن حملا على الخطأ لوجب دية كل على عاقلة الآخر اه بن
(قوله عكس السفينتين) راجع لقوله وحمل عليه كما أشار له الشارح لآله ولقوله فالقود بناء على ما ذله
أبو الحسن وارتضاء ح من أن التصادم بالسفينتين عمداً فيه القود أما على ما قاله بعضهم من أن
السفينتين لا قود فيهما ولو كان تصادمهما عمداً فيصح رجوعه لقوله فالقود ولقوله وحمل عليه والمعنى
حينئذ وإن تصادما عمداً فالقود عكس السفينتين فانه لا قود فيهما إذا تصادما ولو قصداً وحمل
التصادمان على القصد عند جهل الحال عكس السفينتين فانهما يحملان على العجز عند جهل الحال
(قوله فيحملان على عدم القصد الخ) الأولى أن يقول فلا يحملان على العمد بل على العجز
وحينئذ فيكون هدر لا دية فيه ولا ضمان للأموال وإنما كان الأولى ذلك لأن عدم القصد
يصدق بالخطأ والسفينتان لا يحملان على الخطأ عند جهل الحال وإن كان الشارح قد بين المراد من
عدم القصد بعد * والحاصل أن السفينتين لا يحملان عند جهل الحال على العمد ولا على الخطأ بل
على العجز (قوله وليس من عمل أربابهما) أى بخلاف الفارسين وهذا إشارة للفرق بين الفارسين
والسفينتين إذا تصادما وجهل الحال حيث حمل الفارسان على العمد والسفينتان على العجز (قوله وأما
الخطأ) ذكر حكم التصادم عمداً وحكمه عند جهل الحال أشار لحكمه إذا وقع خطأ بأن كان من
فعل النواتية أوراكب الفرس من غير قصده فقال وأما الخطأ أى وأما التصادم الخطأ ففيه الضمان
أى لقيم الأموال ولديبات النفوس وهذا القسم سيأتى في كلام المصنف فلا داعى لذكر الشارح
له هنا إلا ضم الأقسام بعضها لبعض لسهولة الضبط (قوله حيث حمل) أى التصادم فيهما عند
جهل الحال على العجز أى وأما إذا حمل على الخطأ فلا فائدة فيه وفيه نظر لأن لفائدة مطلقاً لأنه إن حمل
على الخطأ كان موجباً للضمان وإن حمل على العجز كان موجباً لسقوطه فالأولى للشارح أن يحذف
قوله فظهر الخ تأمل (قوله وأما التصادمان الخ) هذا شبه حاصل لما تقدم فكأنه قال والحاصل
أن التصادمين في العمداً الخ (قوله ولا شئ في العجز) أى وهما كان من الريح بالنسبة للسفينة ومن
الفرس لا من رآكها (قوله ولو غير سفينتين) أى لقول ابن عبد السلام إذا جمع الفرس ولم يقدر ربه
على صرفه فلا ضمان (قوله إلا لعجز حقيقى) هذا الاستثناء راجع للتصادمين أى وإن تصادما
قصداً فتأتا أو أحدهما فالقود إلا لعجز حقيقى فيكون من مات هدرأ وهو منقطع لأن ما قبل إلا
مقيد بالقصد والتصادم عند العجز لا يقال فيه انه قصد ولا يصح رجوعه لقوله عكس السفينتين
لفساد المعنى إذ يصير المعنى عكس السفينتين أى فانهما يحملان على العجز عند الجهل إلا لعجز حقيقى
فانهما يحملان على القصد وهو فاسد (قوله لكن الرجوع أن العجز الحقيقي) أى وهما كان بالريح
أو الفرس مثلاً وقوله في التصادمين أى بغير السفينتين وقوله كالحتم فيه ضمان الدية الخ أى
لقول ابن عرفة قول ابن عبد السلام إن جمع الفرس ولم يقدر رآكها على صرفه فانه لا يضمن
يرد بقول المدونة إذا جمعت دابة برا كها فوطئت إنساناً فهو ضامن وبقولها إن كان في
رأس الفرس اغترام فحمل بصاحبه فصدم فرا كها ضامن (قوله وحمل عند الجهل عليه) أى

(إلا السكخوف غرق أو ظلمة) فالضمان أى لا إن قدروا على الصرف فلم يصرفوا خوفاً من غرق أو نهب أو أسر أو وقوع في ظلمة حتى تلفتا أو إحداهما أو ما فيها من آدمى أو متاع فضمان الأموال في أموالهم والدية على عواقبهم لأن هذا ليس من العجز الحقيقي لقدرتهم على الصرف وليس لهم أن يسلموا بهلاك غيرهم (وإلا) (يكن التصادم في غير السفينتين أو فيهما أو التجاذب قصد أبل خطأ (فدية كل) من الآدميين (على عاقلة الآخر) للخطأ (و) قيمة (فرسه) مثلاً وإنما خص الفرس لأن (٢٤٩) التصادم غالباً يكون في ركوب

الحيل (في مال الآخر) لا على عاقلة لأن العاقلة لا تحمل غير الدية (كشمن العبد) أى قيمته لا يكون على عاقلة لأنه مال بل في مال الحر ودية الحر في ربة العبد حالة فإن تصادم فلانا فإن زادت دية الحر على قيمة العبد لم يضمن سيده الزائد لأنها تعلق برقة العبد ورقبته زالت ولو زادت قيمة العبد على دية الحر أخذ سيده الزائد من مال الحر حالا (وإن تعدد المباشر) للضرب معاً أو مرتباً (ففى المألة) على القتل (يُقتل الجميع) لا فرق بين الأقوى ضرباً وغيره بل ولو لم يحصل من أحدهم ضرب كجاء وهذا إن مات مكانه أو أُنقذ له قتلته أو رفع مغموراً حتى مات وإلا قتل واحد بقسامة وهذا مكرر مع قوله والمناشون كره ليرتب عليه قوله (وإلا) يتألفوا على قتله بأن قصد كل قتله بافراده من غير اتفاقه مع غيره أو قصد كل

وحملت السفينتان عند الجهل على العجز (قوله إلا السكخوف غرق) أى إلا أن يكون تصادمهما لسكخوف غرق (قوله بل خطأ) أى بل حصل التصادم خطأً منهما فدية كل النخ وبقى ما إذا تعدد أحدهما التصادم وأخطأ الآخر فإن مات أحدهما وكان ذلك الميت هو المتعمد فالدية على عاقلة الخطيئة وإن كان الميت هو الخطيئة اقتصر من المتعمد وإن ماتاً معاً فقال البساطى دية الخطيئة في مال المتعمد ودية المتعمد على عاقلة الخطيئة ولا يقال التعمد دمه هدر فمقتضاه أنه لا يلزم عاقلة الخطيئة دية لأننا نقول إنما يكون دمه هدر إذا تحقق أن موت الخطيئة من فعل ذلك المتعمد وحده وهنا ليس كذلك إذ يحتمل أن يكون من فعلهما معاً أو من فعل الخطيئة وحده أو من المتعمد وحده لا يقال من حال على شخص قاصداً قتله وعلم الموصول عليه أنه لا يندفع عنه إلا بالقتل فقتله كان دمه هدر لا شيء فيه فمقتضاه أن قاصد المصادمة دمه هدر لا يلزم عاقلة الخطيئة دية لأننا نقول قاصد المصادمة لم يقصد القتل ولا يلزم منها القتل ففرق بينهما (تنبيه) من الخطأ على الظاهر أن يزلق إنسان فيمسك آخر ثم هو يسك ثانياً وهكذا فيقع الجميع ويموتون فالأول هدر ودية الثاني على عاقلة الأول ودية الثالث عليهما (قوله وإنما خص الفرس) أى بالذكر مع أن مثلها كل ما تلف بسبب التصادم (قوله لأن التصادم النخ) كان عليه أن يزيد والغالب أن الذى يتلف عند المصادمة هو المركوب فتأمل (قوله فإن تصادما) أى العبد والحر عمد أو خطأ فإما ففيهما ماذكر ويتقاصان فإن زادت النخ (قوله وإن تعدد المباشر للضرب معاً) أى كان ضربهم معاً أو مرتباً (قوله ففى المألة يقتل الجميع) هذا إذا لم تتميز الضربات بل ولو تميزت وكان بعضها أقوى (قوله بل ولو لم يحصل من أحدهم ضرب) أشار بذلك إلى أنه لا مفهوم لقوله تعدد المباشر وإنما هو فرض مسألة إذ مع التماثل على القتل يقتل الجميع لا فرق بين أن تحصل مباشرة من الجميع أو لا تحصل إلا من واحد ولو حذف المصنف قوله وإن تعدد المباشر وقال من أول الأمر وفى المألة يقتل الجميع كان أولى (قوله فإت) أى فضر به فإت (قوله قدم الأقوى فعلاً) أى وهو من مات من فعله بأن أُنقذ مقتلاً وإن لم يكن فعله أشد من فعل غيره (قوله أو حكماً) أى بأن أُنقذ مقتله أو رفع مغموراً واستمر مدة ومات وقوله وإلا فواحد النخ أى والا يمت مكانه حقيقة أو حكماً بأن رفع حياً غير مغمور ولا منفوذ المقاتل فيقتل واحد بقسامة وهذا ما فى النوادر وهو المتمد خلافاً لقول اللخمي إذا لم يعلم الأقوى سقط القصاص سواء مات مكانه أو رفع حياً غير مغمور ومات بعد ذلك (قوله ولا يسقط القتل) أى لا يسقط ترتب القتل السكائن عند المساواة (قوله ومثل القتل الجرح) أى فلا يسقط ترتبه عند المساواة بزوالها بعد ذلك فإذا قطع رجل يد حر مسلم بمائل له ثم ارتد المخطوطة يده فالتقاص فى القطع لأن حصول المانع بعد ترتب الحكم لا أثر له واعلم أن ما تقدم من قول المصنف ولا زائد حرية أو إسلام حين القتل شرط فى القصاص وقوله هنا ولا يسقط النخ بيان لعدم سقوطه بعد ترتبه فما هنا مقابله لما مر بل هو فى الحقيقة مفهوم قوله حين القتل (قوله وضمن النخ) - تقدم

(٣٢ - دسوقى - بع) ضربه بلا قصد قتل فإت (قدم الأقوى) فعلاً حيث تميزت أفعالهم فيقتل ويقتص من جرح أو قطع ويؤدب من لم يجرح فإن لم تتميز الضربات بأن تساوت أو لم يعلم الأقوى قتل الجميع إن مات مكانه حقيقة أو حكماً وإلا فواحد بقسامة (ولا يسقط القتل) عند المساواة (حال القتل كعبدتين أو كافرين قتل أحدهما الآخر) (بزوالها) أى المساواة (عق أو إسلام) للقاتل لأن المانع إذا حصل بعد ترتب الحكم لا أثر له ومثل القتل الجراح (وضمن) الجاني عند زوال المساواة أو عدمها فى خطأ أو عمره فيه مال (وقت الاصابة) فى الجرح لا وقت الرمي (د) وقت (الموت) فى النفس لا وقت السبب من رمى أو جرح عند الإيقاع وقال أشهب العترة وقت

السبب فمن رمى عبداً أو كافراً فلم تصل الرمية اليه حتى عتق العبد أو أسلم الكافر فإنه يضمن عوض جرح حر أو مسلم ومن جرح من ذكر فإت بعد العتق أو الاسلام فدية حر لأن العبرة بوقت الإصابة أو الموت وقال أشهب قيمة عبد ودية كافر فكلامه هنا فيها فيه مال وما مر أول الباب في عهد فيه قصاص * ولما أنهى الكلام على الجنابة على النفس شرع في الجنابة على ما دونها من جرح أو قطع أو ضرب أو كسر أو تعطيل (٢٥٠) منعمة وعبر المصنف عنه بالجرح فقال [درس] (والجرح) بضم الجيم (كالنفس في الفعل)

بأن يقصد الضرب عدواناً (د) في (الفاعل) أى الجارح من كونه مكلفاً غير حربى الخ (د) في (المفعول) أى المجرور بأن يكون معصوماً بالتلف أو الإصابة بإيمان أو أمان والجرح بالفتح الفعل ولا تصح إرادته هنا فلا يلزم اتحاد الشبه ووجه الشبه واستثنى من الفاعل وكان الأولى تأخير ليتصل به قوله (إلا ناقصاً) كعبسبب أو كافر (جرح كاملاً) كحر أو مسلم فلا يقتص من الناقص لأنه كجناية ذى يد سلاء على صحيحة وإن كان يقتص منه في النفس كما مر ودية الجرح في رقبة العبد ودية الكافر فإن لم يكن فيه شيء بمقدور فحكمه إن يرى على شين وإلا فليس على الجاني إلا الأدب (وإن تميزت جنائيات) من جماعة ولم يمت (بإلء المؤمن كل) يقتص (كفعله) أى بقدر فعله بالمساحة ولا ينظر لتفاوت العضو بالرقبة والفظ وبقي النظر فيها إذا لم تميز

أنه لا بد في القود من المكافأة في الحالات الثلاث حالة الرمي وحالة الإصابة وحالة الموت ومتى فقد التكاثر في واحد منها سقط القصاص ويبن هنا أنه في الخطأ والعمد الذى فيه مال إذا زالت المكافأة بين السبب والسبب أو عدمت قبل السبب وحدثت بعده وقبل للسبب ووجب الدية كان المعتبر في ضمانها وقت السبب وهو وقت الإصابة في الجرح ووقت التلف في الموت ولا يراعى فيه وقت السبب وهو الرمي على قول ابن القاسم ورجع إليه سخنون خلافاً لأشهب (قوله) فمن رمى عبداً أو كافراً الخ (المساواة هنا غير موجودة حالة الرمي الذى هو السبب وإنما وجدت قبل الإصابة وهى للسبب وقوله) فمن رمى عبداً أى خطأ فنشأ عنه جرح أو رماه عمدًا فنشأ عن الرمي أمة أو مقلة أو غيرها من الجراحات التى لا قصاص فيها لكونها من المتالف (قوله) فإنه يضمن عوض جرح حر أو مسلم أى اعتباراً بوقت المسبب لا عوض جرح كافر ولا أرض العبد اعتباراً بوقت السبب كما قال أشهب (قوله) ومن جرح من ذكر أى عبداً أو كافراً فلم تصل الرمية اليه حتى أسلم الكافر وعتق العبد ثم مات بعد وصول الرمية اليه فالمساواة غير موجودة وقت السبب وهو الرمي ووجدت بعده وقبل المسبب وهو الموت وترك الشارح مثال ما إذا كانت المساواة موجودة حين السبب وزالت قبل المسبب وذلك كما لو جرح مسلم مسلماً فارتد المجرور ونزاع جرحه فمات فلا تقود في النفس قطعاً لما علمت أن شرط القود وجود المساواة حين السبب والمسبب معاً اتفاقاً وكذا لا قصاص ولا دية في الجرح عند ابن القاسم لا يعتبره وقت المسبب والمجرور وقته غير معصوم فلا قصاص وقال أشهب بثبوت الدية في الجرح لوجود المساواة حين السبب (قوله) بضم الجيم أى وهو أثر فعل الفاعل (قوله) بأن يقصد الضرب عدواناً أى تعدياً فنشأ عنه جرح لا للاب ولا للأدب فنشأ عنه جرح فلا قصاص فيه (قوله) الخ أى وغير زائد حرية أو اسلام من حين الرمي إلى حين الجرح (قوله) بأن يكون معصوماً أى بأن يكون المحل المجنى عليه معصوماً (قوله) لاتالف أى من حين الرمي إلى حين التلف أو إلى حين الإصابة فالأول بالنسبة للقطع والثانى بالنسبة للجرح حقيقة (قوله) وكان الأولى تأخير أى تأخير الفاعل وقوله ليتصل به أى ليتصل المستثنى بالمستثنى منه وذلك بأن يقول والجرح كالنفس في الفعل والمفعول والفاعل إلا ناقصاً جرح كاملاً (قوله) كما مر أى فى قوله وقتل الأذن بالأعلى (قوله) فحكمه أى فى رقبة العبد ودية الكافر (قوله) فليس على الجاني أى فليس على العبد أو الكافر الجاني إلا الأدب (قوله) ولم يمت) وأما إذا مات فقد تقدم أنه يقدم الأقوى فعلا فيقتص منه قتلا بقسامة ويقتص من غيره جرحاً مثل ما فعل فإن لم يكن فيها أقوى قتل الجميع كما إذا لم تميز (قوله) ولا ينظر لتفاوت الخ أى بل يقتص من كل واحد بمساحة ما جرح ولا يضر كون المساحة قد تكون ثلث عضو المجنى عليه ونصف عضو الجاني وبالعكس (قوله) فيما إذا لم تميز أى والفرض أنهم لم يتألوا (قوله) دية الجميع أى جميع الجراحات (قوله) اقتص من كل بقدر الجميع) فإذا تعدد العضو المجنى عليه بأن قلع واحد عينه وواحد قطع رجله وكانا متآكلين على قلع عينه وقطع رجله فإنه تعلق عين كل واحد منهما وقطع رجله

وإذا

فهل يلزمهم دية الجميع أو يقتص من كل بقدر الجميع لكن الثانى بعيد جداً إذ لو كانوا

ثلاثة قلع أحدهم عينه والثانى قطع يده والثالث قطع رجله ولم يميز فعل كل واحد قلع عين كل واحد وقطع يده ورجله مع أنه لم يميز إلا على عضو قطع وأما أن تعالوا اقتص من كل بقدر الجميع تميزت أم لا كما تقدم أنهم إن تعالوا على قتل قس قتلوا * ثم انتقل يتكلم على ما يقتص منه من الجراح وما لا يقتص والجراح عشرة اثنان يخفضان بال رأس وهما الأمة والدائمة

ولا قصاص فيها ونمانية تكون في الرأس أو الحد وهي النقلة والموضحة وما قبلها وهي ستة وفيها القصاص إلا منقلة الرأس فقال (واقص من موضحة) بكسر الضاد وبينها بقوله وهي ما (أوضحت عظم الرأس) أي أظهرته (و) عظم (الجهة والحدين) والواو فيها بمعنى أو فما أوضح عظم غير ما ذكر ولو أنقأ أو لحيا أسفل لا يسمى موضحة عند الفقهاء (٢٥١) وان اقتص من عمده ولا يشترط في الموضحة

ماله بالبل (وإن) أو وضحت (كأبرة) أي قدر مغرزها (و) اقتص من (سابقها) أي الموضحة أي ما يوجد قبلها من الجراحات وهي ستة ثلاثة متعلقة بالجلد وثلاثة بالحم ورتها على حكم وجودها الخارجي فقال (من دامية) وهي التي تصنف بالجلد فيشرع منه دم من غير شق الجلد (وحارصة شقت الجلد) وأضقت للحم (ومسحاق) بالكسر (كشطته) أي الجلة أي أزالته عن محله وذكر الثلاثة المتعلقة بالحم بقوله (وباضعة شقت اللحم ومتلاحة غاصت فيه) أي في اللحم (بمعدد) أي في عدة مواضع ولم تقرب من العظم (وملاطأة) بكسر الميم (قربت للعظم) ولم تصل له (كضربة السوط) فيها القصاص بخلاف اللطمة كما يأتي لأنه لا انضباط لها ولا ينشأ عنها جرح غالبا بخلاف السوط والضرب بالعصا كاللطمة في الشهور إلا أن ينشأ عما ذكر جرح وأشار لما يترق فيه الجسد من

وإذا أخذ العضو المجنى عليه كما إذا تمألاً جماعة على قطع شخص فانه يقطع كل واحد (قوله) ولا لقصاص فيها (أي لأنها من المتالف (قوله) وما قبلها) أي في الوجود وقوله وهي ستة أي وهي الدامية والحارصة والمسحاق والباطضة والمتلاحة والملاطأة بالهمزة كما يأتي (قوله) وفيها القصاص أي سواء كانت في الرأس أو الحد (قوله) وهي ما أوضحت عظم الرأس الخ) أشار الشارح بهذا إلى أن أوضحت صلة موصول محذوف خبر عن مبتدأ محذوف لا أنه صفة لموضحة لثلاث يوهم التخصيص بهذه الأماكن الثلاثة وأن غيرها يسمى موضحة لكن لا يقتص منه وليس كذلك قال البساطي إنما يظهر تعريف الموضحة بما ذكر باعتبار الدية وأما باعتبار القصاص فلا فرق بين هذه وبين غيرها من موضحة الحد واللحم الأسفل فمن حقه أن لا يذكر تفسيرها هنا إذ ليس شرطاً في القصاص بل يقول أوضحت العظم وإنما يحسن تفسيرها بما ذكر في الديات وأجاب الشارح عن ذلك بأن ما أوضح عظم غير ما ذكر ليس موضحة عند الفقهاء وإن كان يسمى عند اللغويين لأنها عندهم ما أوضح العظم مطلقاً فتفسير المصنف هنا إنما هو لبيان معناها في الاصطلاح وإن كان فيها القصاص مطلقاً (قوله) وان اقتص من عمده (أي من عمده ما أوضح عظم غير ما ذكر (قوله) ولا يشترط في الموضحة) أي لا يشترط في القصاص في الموضحة (قوله) قدر مغرزها (أي في أي موضع من المواضع الثلاثة المذكورة في المتن أو غيرها وكذا كل جرح كان مما يقتص فيه أو تعين فيه الدية لا يشترط أن يكون له بالبل وإن كان قدر مغرز إبرة (قوله) وسابقها) أي السابق عليها في الوجود الخارجي (قوله) وحارصة) بخلاف مهملته فألف فراء فصاد مهماتين وقوله شقت الجلد صلة لموصول محذوف خبر مبتدأ محذوف أي وهي التي شقت الجلد أي قطعته وكذا يقال فيما بعده (قوله) أي في عدة مواضع (أي بأن أخذت فيه يميناً وشمالاً (قوله) قربت للعظم ولم تصل له) حاصله أن الملاطأة هي التي أزال اللحم وقربت للعظم ولم تصل إليه بل بقي بينه وبينها ستر رقيق فإن أزال ذلك الستر وصلت للعظم كانت موضحة (قوله) كضربة السوط (تشبيه قوله) واقص من موضحة الخ (قوله) والضرب بالعصا كاللطمة (أي في عدم القصاص وذلك لحظها وعدم انضباطها فربما زادت على الأولى بخلاف السوط (قوله) إلا أن ينشأ عما ذكر (أي من اللطمة والضرب بالعصا جرح فإن نشأ عنه جرح فالقصاص (قوله) واقص من جراح الخ) أشار الشارح بذلك إلى أن قول المصنف وجراح الجسد عطف على موضحة (قوله) غير الرأس (أي وأما جراح الرأس فقد سبق الكلام عليها (قوله) وإن منقله) صوابه وإن هاشمة فقد قال مالك الأمر المجمع عليه عندنا أن النقلة لا تكون إلا في الرأس والوجه انظر للواقف بن (قوله) ويعتبر بالمساحة (أي ويعتبر القصاص في هذه الأمور وهي جراحات الرأس المذكورة والجسد بالمساحة بكسر الميم (قوله) وهذا أن تحد المحل) أي واعتبار القصاص بالمساحة إنما يكون إن أتمد المحل وهذا في الجرح الذي لم يحصل به إزالة عضو أو ما إذا حصل به إزالة عضو فلا ينظر للمساحة بل يقطع العضو الصغير الكبير المماثل له وعكسه (قوله) فلا يكمل بقية الجرح من عضوه الثاني)

غيره فقال عاطفاً على موضحة (و) اقتص من (جراح الجسد) غير الرأس (وإن منقلة) ويأتي له تفسيرها وخصها بالذكر لدفع توهم أنه لا يقتص لها كمنقلة الرأس ويعتبر (بالمساحة) فيقاس الجرح طولاً وعرضاً وعمقاً فقد يكون نصف عضو المجنى عليه وجل عضو الجاني أو كله وبالعكس وهذا (إن أتمد المحل) فلا يقتص من جرح عضوين في أيسر ولا عكسه ولا تقطع سبابة مثلاً بهام ولو كان عضو المجنى عليه طويلاً وعضو الجاني قصيراً فلا يكمل بقية الجرح من عضوه الثاني وشبهه في القصاص قوله (كطبيب)

المراد به من باشر القصاص من الجاني (زاد) على المساحة المطلوبة (عمداً) فيقتص منه بقدر ما زاده فلو تقص ولو عمداً فلا يقتص ثانياً فان مات المقتص منه فلا شيء على الطبيب إذا لم يزد عمداً (وإلا) يتجدد المحل أو لم يعتمد الطبيب الزيادة بل أخطأ (فالقول) على الجاني وسقط القصاص فان كان عمداً أو دون الثالث ففي ماله وإلا فعلى العاقلة (كذى שלא عمدت النفع) جنى عليها فيؤخذ عقلم (الصحيحة) أى من ذى صحيحة جنى عليها (وبالعكس) أى جنى صاحب الشلاء عادمة النفع على الصحيحة فلا قصاص ويتعين العقل ويجوز أن يكون المعنى كذى שלא عمدت النفع (٢٥٣) جنى على صحيحة فلا يقتص منها بالصحيحة وبالعكس والمراد واحد وظاهره

ولورضى صاحب الصحيحة بقطع الشلاء المذكورة وهو كذلك ومفهوم عدمت النفع أنه لو كان فيها نفع لكانت كالصحيحة في الجنابة لها وعليها وهو كذلك (وعين أعمى) أى حدته جنى عليها ذو سائلة بأن قلعه فان السائلة لا تؤخذ بها لعدم المعاملة بل يلزمه حكومة بالاجتهاد وفي العكس الدية (ولسان أبكم) لا يقطع بناطق ولا عكسه وفي قطع الناطق الدية وفي عكسه الحكومة وعطف على ما يتعين فيه العقل وينتفى فيه القصاص قوله (وما بعد الموضحة) لا قصاص فيه ويتعين فيه العقل ان يرى لأنه من المتألف وبينه بقوله (من منقولة) بكسر القاف مشددة في الرأس وهى التى (طار) أى زال (فراش العظم) بفتح الفاء وكسرها أى العظم الرقيق كقشر البصل أى يزيله

أى بل تسقط تلك البقية قصاصاً وعقلاً (قوله المراد به من باشر القصاص من الجاني) أى وأما الطبيب بمعنى الدواى فيسذكره المصنف في باب الشرب بقوله كطبيب جهل أو قصر وانما سمى المباشر للقصاص طبيباً لأن الأصل فيه أن يكون من أهل الطب (قوله بقدر ما زاد) أن بقدر مساحة ما زاد (قوله فلو تقص) أى عن المساحة المطلوبة وقوله فلا يقتص ثانياً أى من الجاني وقوله فان مات المقتص منه أى الذى زاد الطبيب في جرحه عن الجنابة وقوله فلا شيء على الطبيب أى لا يقتص منه فلا يناق أن الدية على عاقلة وقوله إذا لم يزد عمداً أى بل زاد خطأ فان كانت الزيادة عمداً فانه يقتص منه (قوله وإلا يتجدد المحل) أى محل الجنابة ومحل القصاص أعنى عضو المجنى عليه وعضو الجاني بل اختلفا بأن قطع ذو عيين فقط ذابىسى (قوله بل أخطأ) أى بل زاد خطأ (قوله فالقول على الجاني وسقط القصاص) فلا تقطع عني ييسرى حيث كان لا يسرى للجاني ولا وسطى بسبابة حيث كان لاسبابه وهكذا لهدم اتحاد المحل (قوله فان كان عمداً) أى فان كان الجرح عمداً أى والفرض عدم اتحاد المحل وقوله دون الثالث أى أو كان خطأ وكان عقله دون ثلث الدية الكاملة وقوله ففي ماله أى فالقول في ماله وأما إذا زاد الطبيب خطأ ومات الجاني فعقل ذلك على عاقلة (قوله كذى שלא) تشبيه في لزوم العقل دية أو حكومة وعدم القصاص (قوله عدمت النفع) اسناد عدم النفع ليد مجاز عقلى لأن الذى يهدم النفع صاحبها فحق الكلام ان عدم صاحبها النفع بها فحول الاسناد اليها (قوله فيؤخذ عقلم) أى عقل الشلاء وهو حكومة من ذى الصحيحة (قوله فلا قصاص) أى فلا يقتص من الشلاء للصحيحة (قوله ويتعين العقل) أى عقل الصحيحة (قوله ويجوز أن يكون الخ) حاصل هذا الاحتمال جعل الباء في قوله بصحيحة بمعنى على وحاصل الأول جعلها بمعنى من وفي الكلام حذف مضاف (قوله وظاهره ولو رضى الخ) أى ظاهره أنه لا يقتص من الشلاء بالصحيحة ولو رضى الخ (قوله وهو كذلك) أى كما صرح به ابن شاس (قوله لكانت كالصحيحة في الجنابة لها وعليها) أى وحينئذ فتقطع بالصحيحة من غير تقييد برضا المجنى عليه وهذا هو الذى نقله اللواتى عن ابن شاس لكنه تعقبه بعده بنقله عن ابن يونس ان ذلك مقيد بارضا فانظره ابن (قوله وفي العكس) أى وهو ما إذا جنى أعمى على ذى عين سائلة فقلعها (قوله هى التى) أى الجراحات التى طار فراش العظم منها لأجل الدواء (قوله ماشأنا ذلك) أى وان لم يحصل قتل بالفعل (قوله وآمة) هى التى تلى المقلعة في الوجود الخارجى (قوله وهى ما) أى وهى الجراحة التى أفضت أى وصلت للدماغ وقوله أى لأم الدماغ أشار إلى أن فى كلام المصنف حذف مضاف وحاصله أن الآمة هى الجراحة التى أفضت أى وصلت لأم الدماغ ولو بغيرزبرة ولم تخرقها وإلا كانت دامة كما قال بعد (قوله خريطته) هى المعبر عنها سابقاً بأم الدماغ (قوله وإلا مات) أى وإلا فالموت يكون بكشفها عنه بالمرءة وأما خرقها فلا يوجب الموت (قوله لا قصاص فيها) أى سواء كانت عمداً أو خطأ (قوله ألم يترتب عليها جرح) أى فان ترتب عليها جرح اقتص منه بالجرح بدون ضرب وأما

الطبيب (من) أجل (الدواء) لتلتم الجراح فالمراد أن المقلعة هى التى أطار أى أزال الطبيب ونقل صفار العظم منها لاجل الدواء أى ماشأنا ذلك (وآمة) بفتح الهمزة محدودة وهى ما (أفضت للدماغ) أى المنخ أى لأم الدماغ وأم الدماغ جلدة رقيقة مفروشة على الدماغ متى انكشف عنه مات (وآمة) بفتح الهمزة (خرفت خريطته) أى الدماغ ولم تنكشف بل بنحو قدر مغرز زبرة وإلامات فما بعد الموضحة ثلاثة أشياء (ولطمة) أى ضربة على الخد ياطن الكف لا قصاص فيها ولا عقل أيضاً وانما فى عمدها الادب فقط وهذا ألم يترتب عليها جرح أو ذهب منفعة وإلا اقتص منه على ما سبأنى وفي نسخة كلطمة بكاف التشبيه

أى فى عدم القصاص وهى أولى لأن العطف يوم أنه من جملة بيان ما بعد الوضحة (وشعر عني) لأقصاص فيه وهو بطم الشين المعجمة
الهدب التابت بأطراف الجفن (وحاجب وحية) لأقصاص على من تنه أو حلقه (وعمده) أى ماذ كرما لأقصاص فيه (كالخطأ إلا
فى الأدب) فيجب على العتمد واستثنى من قوله وجراح الجسد قوله (وإلا أن يعظم (٢٥٣) الخطر) بفتح الخاء المعجمة والطاء

المهملة الحوف والأشرف
على الهلاك (فى غيرها)
أى غير الجراح التى بعد
الوضحة أى جراح الجسد
غير ما بعد الوضحة فيها
القصاص إلا أن يعظم فيها
الخطر فلا قصاص ولو
ترك الواو لكن أولى لأن
إثباتها يقتضى أنه معطوف
على الاستثناء قبله وهو
ليس بصحيح (كمظم
الصدر) أى كسره فلا
قصاص فيه وكذا عظم
الصلب أو العنق ويجب
فيها العقل كاملا (وفيها
أخاف فى رضى* الأثنين
أن يتأف) الجاني لو اقتص
منه فيأثم أخذ نفس فيما
دونها وإنما فيه العقل
كاملا ومفهوم رضى أن فى
قيامها وأجرحها القصاص
لأنه ليس من التاتف
وضمير أخاف للإمام
أو ابن القاسم (وإن ذهب
كبصر) من الماتى كسمع
وشم وذوق وكلام (بجرح)
أى بسبب جرح من
شخص عمدا لآخر فيه
قصاص كالوضحة (اقتص
منه) أى من الجاني بمثل (فان
حصل) للجاني مثل الذاهب

إذا ترتب عليها ذهاب معنى فإن أمكن اذهاب ذلك المعنى من الجاني بحيلة بدون ضرب فعل والافالعقل
كما يأتى له فى قوله وان ذهب كبصر والعين قائمة الخ (قوله الهدب) أى الشعر التابت بأطراف الجفن من
فوق وأسفل بغير جلد ولا لحم (قوله كمالا قصاص فيه) أى سواء كان فيه عقل وهو ما أشار له بقوله وإلا
فالعقل وما ذكره بعده إلى الداعة أو كان فيه حكومة وهو فوقه صحيح العين عين الأعمى وقطع ناطق
اللسان لسان الأبكم أو كان لا عقل فيه ولا حكومة كاللظمة وتنف هذب العين أو الحاجب أو اللحية
أو حلق ذلك ان عاد ذلك لما كان وإلا كان فيه الحكومة (قوله فيجب على العتمد) أى باجتهاد الحاكم
وكما يجب الأدب فى عمد مالا قصاص فيه يجب الأدب أيضا فى عمد ما فيه القصاص فتقطع يد الجاني
مثلا ويؤدب كما فى ح (قوله وإلا أن يعظم) النسخة التى حل عليها خش وكان يعظم الخطر فى
غيرها كمظم الصدر قال وهذا تشبيه بما قبله فى وجوب العقل وعدم القصاص (قوله لكان أولى)
لا يقال انه عطف على قوله وإلا فالعقل لانا نقول ان الا فيه شرطية وإلا هنا استثنائية ولا تعطف الجملة
الاستثنائية على الشرطية (قوله كمظم الصدر) تمثيل لما قبله أو أنه تشبيه بما قبله فى وجوب العقل وعدم
القصاص (قوله فى رضى الاثنين) أى كسر الاثنين أو احدهما (قوله فيلزم الخ) أى وحينئذ فلا
يفعل ذلك بالجاني وإنما فيه العقل (قوله ان فى قطعهما أو جرحهما القصاص) هذا هو المعتمد خلافا
لظاهر الرسالة من جعل ذلك كرضهما (قوله للإمام الخ) يعمين أن فاعل أخاف ابن القاسم لانه الذى فى
التهذيب لا مالك خلافا لتجويز الشارح ذلك أيضا انظر تن (قوله وان ذهب كبصر) الكاف اسم
بمعنى مثل فاعل ذهب أى ان ذهب مثل بصر أى ان ذهب بصر وما مثله من الماتى كسمع وشم وذوق
ولس وكلام وثل ذلك قوة اليد والرجل كفى بن (قوله كالوضحة) أى كما لو جرحه عمدا فأوضحه
فذهب بذلك سمعه أو عقله أو هما (قوله اقتص منه) أى من الجاني بمثل أى بان يوضح بعد بره المجنى
عليه (قوله فان حصل للجاني مثل الذاهب الخ) أشار الشارح إلى ان ضمير حصل عائد على الذاهب
على تقدير مضاف وأما ضمير زائد فهو عائد عليه من غير تقدير (قوله بان ذهب شىء آخر مع الذاهب)
أى سواء كان من غير جنس الذاهب أو من جنسه كما لو ذهب بابضاحه له السمع فاقص منه فذهب
بصره زيادة على سمعه أو ذهب بابضاحه بعض سمعه فاقص منه فذهب سمعه بالمره (قوله بان لم يحصل شىء)
أى أو حصل بعض الذاهب أو حصل غيره أى كما لو ذهب بابضاحه سمعه بالمره فاقص منه فلم يذهب
له شىء أو ذهب بعض سمعه أو ذهب بصره فقط (قوله حقه فدية ما ذهب) أى من المجنى عليه فيه نظر
لاقتضائه أخذ جميع الدية وان حصل للجاني بعضه وليس كذلك ابن (قوله فى ماله) أى الجاني
هذا مذهب ابن القاسم وقال أشهب انها على عاقبته (قوله فدية بماتل مالم يذهب) أى وماتل مالم يذهب
أى نظيره ما قام بالمجنى عليه لا ما قام بالجاني لأن الذى لم يذهب هو القائم بالجاني فان قلت ما المانع من بقاء
كلام المصنف على حاله ويراد بمالم يذهب من الجاني قلت المانع اقتضاؤه انه إذا كان الجاني
امراة على رجل فذهب بصر احد عينيه فاقص منها فلم يذهب بصر عينها فانه يؤخذ دية
عينها وليس كذلك إذ دية عينها نصف ديتها ودية عين الرجل نصف ديته (قوله أى امكن كذلك)

من المجنى عليه (أو زاد) بأن ذهب شىء آخر مع الذاهب فالأمر ظاهر (وإلا) يحصل مثل الذاهب ان لم يحصل شىء أو حصل غيره (فدية
مالم يذهب) حقه فدية ما ذهب فى ماله أو هو على حذف مضاف أى فدية بماتل مالم يذهب (وإن ذهب) البصر ونحوه بما لأقصاص فيها
كلمة أو ضربة بقضيب (والعين قائمة) لم تنخسف (فانه استطيع) أى أمكن (كذلك) أى اذهاب بصره بحيلة من الحيل

لا خصوص اللطمة أو الضرب لأن الضرب لا يقتضيه منه وإنما يقتضيه من الجروح كافي الآية فعل به ما يستطاع (وإلا فالعقل) متعين فالمسئلة السابقة ذهب نحو البصر بشئ فيه القصاص وهذه ذهب بشئ لا قصاص فيه فالترقا ولا نظر لكون العين قائمة فلو قال المصنف وإن ذهب بكلطمة فإن استطاع وإلا فالعقل أو في المراد ويخذف قوله كذلك لأنه يؤم أنه لا بد أن يفعل به مثل الفعل الذي فعله وليس كذلك كما تقدم (كأن شلت يده بضربة) (٢٥٤) بجرح عمدا على رأسه ، مثلاً يقتضيه منه فإن شلت يده الجاني وإلا فالعقل (وإن

قطعت) بعد الجنابة (يد قاطع) ليد غيره عمداً (بساوى أو سرقة أو قصاص للغير) أى غير المجنى عليه كقطعه يداً آخر فاقص منه (فلا شئ للمجنى عليه) من قصاص ولادية كموت القاتل عمداً بساوى أو غيره فلا شئ للقتول لأن حقه إنما تعلق بالعضو المخصوص فلما زال سقط حق المجنى عليه وكذا في النفس بخلاف مقطوع اليد قبل الجنابة فعليه الدية (وإن قطع أقطع الكف) يد غيره (من الرفق) فللمجنى عليه القصاص (بأن يقطع الناقصة من الرفق) أو الدية (ولم يخير لأن الجاني لما كان ناقص العضو لم يتعين القصاص لأنه أقل من حق المجنى عليه ولم يجوز الانتقال لعضو آخر ولم يتعين الدية لأنه جنى عمداً فثبت الخيار بين القصاص والدية وليس له القصاص

أى يمكن أن يفعل به كذلك (قوله لا خصوص اللطمة أو الضرب) أى لا بخصوص ما فعل الجاني من الضرب أو اللطمة ويدل لذلك قضية سيدنا على رضى الله عنه حيث وقع في خلافة عثمان أن رجلاً أطم شخصاً فأذهب بصره والعين قائمة فأراد عثمان أن يقتص له منه فأعيا ذلك عليه وعلى الناس فتحيل على رضى الله عنه بادئاً امرأة محبة من عين الجاني وقيل استقبل بها الشمس ووضع كرسفاً أى قطناً على الحدقة لئلا تسيل فاخطف بصره (قوله وإلا فالعقل) أى والا يستطاع ذلك فالعقل متعين لأنه بمنزلة ماسقط فيه القصاص لعدم امكانه ويكون العقل فى ماله لا على عاقلته (قوله ولا نظر) أى في اختلاف المسئلتين لكون العين فى الثانية قائمة أى بخلاف الأولى فإنه لم يذكر فيها ذلك لان العين فى المسئلتين قائمة والذهاب فيهما إنما هو للنفعة تأمل (قوله كأن شلت يده الخ) قرره الشارح على أنه تشبيه بالمسئلة الأولى وهى قوله وإن ذهب كبصر الخ ويصح جعله تشبيهاً بما يليه أعنى قوله والا فالعقل فى تعيين العقل وعلى هذا فيقيد بما إذا حصل الشلل بما لا قصاص فيه وعلى الأول بما فيه قصاص وثلث بفتح الشين أفسح من ضمها بل قيل إنه خطأ (قوله بجرح) أى متبسة بجرح فيه القود كموضحة وأما ان ضربه على رأسه بعضاً فشلت يده فلا قود فيه وعليه دية اليد ولا ينظر لكون الضرب يمكن أن يحصل به الشلل فيضرب على رأسه حتى يحصل أو لا يحصل به الشلل فيحكم بالدية (قوله والا فالعقل) أى فى مال الجاني لا على عاقلته (قوله وإن قطعت يد قاطع الخ) حاصله أن من قطع يد غيره عمداً ثم قطعت يداً قاطع قبل القصاص منه بساوى أو سرقة أو قصاص لغير هذا المجنى عليه فلا شئ لهذا المجنى عليه على ذلك الجاني (قوله بخلاف مقطوع اليد) أى المائلة لما قطعها وقوله فعليه الدية أى لعدم محل القصاص (قوله من الرفق) احتراز بذلك عما إذا قطع أقطع الكف يد غيره من الكوع فإنه تميز الدية لعدم محل القصاص (قوله فللمجنى عليه القصاص أو الدية) قال أبو عمران الفرق بين هذه واليد الشلاء حيث تعينت الدية على صاحبها إذا كان جانياً إن الشلاء كالميتة بخلاف هذه فإن في الساعد منفعة (قوله لانه) أى لان الباقي من عضوه (قوله مع أخذ الدية) أى مع أخذه باقى دية يده (قوله بقطع ذكر غيره) أى بتمامه (قوله وأخذ الدية) أى دية ذكره هو (قوله الناقصة أصبعاً) أى فقطع أو أصبعاً وبعض آخر سواء كان النقص بجنابة أو بغيرها وقوله الناقصة أصبعاً أى من الجاني وقوله بالكاملة أى من المجنى عليه (قوله بلا غرم على الجاني) أى لأرض الأصبع الناقصة من يده (قوله فى نقص الأصبع) أى بل يتعين قطع الناقصة لذلك بالكاملة لان هذا نقص يسير لا يمنع المائلة (قوله وفى أخذ الدية) أى وليس له أن يقتص ويأخذ أرض الناقص من تلك اليد المقتص منها (قوله أى دية المجنى عليه) أى السكاملة وقوله لا الجاني أى لادية يد الجاني الناقصة (قوله فالقود على الجاني الكامل الأصابع) أى ولا يفرم المجنى

عليه مع أخذ الدية معتلاً بأن في الساعد حكومة إذ لا يجمع بين دية وقصاص (مقطوع الحشفة) يقطع عليه ذكر غيره فيخبر المجنى عليه بين القصاص بأن يقطع الباقي من ذكر الجاني وأخذ الدية (وتقطع اليد) أو الرجل (الناقصة أصبعاً بالكاملة بلا غرم) على الجاني ولا خيار للمجنى عليه فى نقص الأصبع (وخير إن نقصت) يده أو رجله (أكثر) من أصبع (فيه) أى فى القصاص (وفى) أخذ (الدية) أى دية المجنى عليه لا الجاني (وإن نقصت يد المجنى عليه) أو رجله (أصبعاً) فالقود على الجاني الكامل للأصابع (ولو) كان الناقص من المجنى عليه (إيهاماً) والأولى تقديم المبالغة على جواب الشرط (لا) ان نقصت يد المجنى عليه

(أكثر) من إصبع بأن قصت إصبعين فأكثر فلا يقتص لها من كاملة جنت ثم إن كان الباقي من المجنى عليها أكثر من إصبع فله دية ولا شيء للكف لا ندرجها في الأصابع وإن كان إصبعاً قطعية وفي الكف حكومة فله الواقع ابن رشد فإن لم يكن له إلا الكف فليس عليه إلا الحكومة وإنما خبر المجنى عليه إذا كانت يد الجاني ناقصة أكثر من إصبع وتعين العقل فيها إذا كانت يد المجنى عليه ناقصة أكثر لان المجنى عليه إذا اختار القود بقطع الناقصة من الجاني فقد رضى بترك بعض حقه وذلك له وإذا كانت يده هي الناقصة أكثر وأراد القصاص من الجاني ذي اليد الكاملة لم أن يأخذ أزيد من حقه (ولا يجوز) القصاص (بكوع) أي منه (لدى مرفق) أي لمجنى عليه من مرفق (وإن رضيا) مع بذلك فأولى إذا لم يرضيا فإن وقع أجزأ ولا يعاد القصاص (٢٥٥) وإنما منع مع أن المجنى عليه قد

رضى بترك بعض حقه لان المائلة مع الامكان حق لله لا يجوز تركه القصاص تعالى والجروح قصاص (وتؤخذ العين السليمة) من الجاني (بالضعيفة خلة) أي من أصل خاتها (أو) ضعيقة من (كبر) صاحبها (و) أما لو كان ضعيقة (لجدرى) بضم الجيم (أو) كان (لكرمية) أصابتها قبل الجناية سواء أخذها عقلاً أم لا (فالقود) راجع للجدرى وما بعده لالمسا قبله للاستغناء عنه بقوله وتؤخذ الخ إذا لم يرضه إلا القود وإنما رجعناه للجدرى لأنه قرنه بالزوا الاستثنائية كما شرنا له بما الفاصلة وقوله (إن تمتد) الجاني شرط في القود أي تمتد الجناية عليها مع ضعفها بما تقدم قبل تمتد الجناية (وإلا) يعتمد بل كان خطأ (فيحسابه)

عليه الناقص الأصابع للجاني أرض إصبعه (قوله أكثر من إصبع) أي بأن كان الباقي اثنين أو ثلاثة (قوله لم أن يأخذ أزيد من حقه) أي فيخالف قوله تعالى والجروح قصاص أي يفعل بالجاني مثل ما جنى مع الامكان (قوله لا يجوز الخ) حاصله انه لا يجوز أن يقتص لمن قطعت يده من المرفق بأخف من ذلك بأن يقطع يد الجاني من الكوع ويترك الباقي (قوله من مرفق) أي جناية حاصلة من مرفق (قوله ولا يعاد القصاص) أن لانه بمنزلة العفو يمنع من وقوع قصاص بعده وظاهر قوله فان وقع أجزأ ولا يعاد سواء وقع برضا المجنى عليه أو بغير رضاه وانظره (قوله لان المائلة مع الامكان حقه) أي إذا أراد المجنى عليه عقوبة الجاني فلا ينافي انه يجوز له أن يعفو عنه مجانا والحاصل أن العقوبة أصلها حق المخلوق لجواز العفو فان أريدت فتحديدتها حقه لا يمتدى (قوله وتؤخذ العين السليمة) حاصله ان العين السليمة تؤخذ بالعين الضعيفة سواء كان ضعفها خلة أو لكبر صاحبها أو لجدرى أو لرمية ونحوها كطرفة ولو أخذ صاحبها لها عقلا حيث كانت الجناية على تلك الضعيفة عمدا كما هو الموضوع فان كانت الجناية خطأ فالدية كاملة إذا كان ضعفها بغير رمية بأن كان خلة أو لكبر أو لجدرى أو لرمية ولم يتمكن صاحبها من أخذ عقولها من الرامي الأول وأما إذا تمكن من أخذ عقولها منه ولو لم يأخذها بالفعل غرم الجاني الخطي لها بحساب ما بقي من نورها بعد الرمي الأول (قوله بالضعيفة) أي المجنى عليها (قوله ولجدرى أو لكرمية فالقود) ما ذكره من القود في هذين هو مذهب المدونة ولو أخذ لها عقلا وقيل لا قصاص فيهما وقيد ابن الماشون بما إذا كان النقص فاحشا قاله ابن الحاجب انظر التوضيح اه بن (قوله للاستغناء عنه) أي عن رجوعه لما قبله (قوله وإنما رجعناه للجدرى) أي ولما بعده ولم نرجعه لما بعده فقط ويجعل قوله ولجدرى عطفا على ما قبله (قوله بما تقدم) أي من الجدرى والرمية والكبر والخلة (قوله وهذا) أي الأخذ من الجاني بحساب ما بقي وقوله ان أخذ لها أولا عقلا الأولى ان تمكن من أخذ عقولها أخذه بالفعل أم لا وقوله والافالدية أي والايتمكن من أخذ عقل لها فالدية كاملة (قوله مع اخلال ما هنا) أي لان ظاهره أن الجاني خطأ على العين الضعيفة بكرمية بغيرم بحساب ما بقي من نورها مطلقا سواء كان ربه أخذ لها عقلا أولا قبل الجناية أولا (قوله فله القود وله أخذ الدية) ما ذكره للصف من أن في عين الأعور القصاص أو الدية كاملة ظاهره مطلقا ولو كان الأعور أخذ دية الأولى وهو كذلك على الصواب للسنة ولان عين الأعور بمنزلة عينين في الاتفاق بها ثم ان ما ذكره من تغيير الأعور المجنى عليه إذا كان الجاني سالم العينين أو سالم المائلة للمجنى عليها نحوه ابن عرفة عن ابن القاسم وأشهب ولذا

أي يؤخذ من الجاني بحساب ما بقي بعد الرمي الأول من نورها فان بقي نصف نورها بعد الرمي الأول فعلى الخطي الآن نصف الدية وعلى هذا القياس وهذا ان أخذها أولا عقلا وإلا فالدية كاملة كما يأتي في قوله وكذا المجنى عليها ان لم يأخذها عقلا فقوله وإلا الخ راجع لقوله أو لكرمية ثم لا حاجة لقوله فالقود مع قوله وتؤخذ العين ولا لقوله ان تعتمد لأن الكلام في العمد ولا لقوله وإلا الخ مع قوله الآتي وكذا المجنى عليها ان لم يأخذ عقلا مع اخلال ما هنا بالشرط الآتي وركه الكلام (وإن قل) أي قل (سالم) أي سالم العينين أو سالم المائلة للمجنى عليه (عين أعور فله) أي للأعور (القود) بأخذ نظيرتها من سالم (و) له (أخذ الدية كاملة) لأن عينه بمنزلة عينين (من ماله) لأنه متمد (وإن قل أعور من سالم مماثلته) أي مماثلة عينه السالمة

(فله) أي لسالم العيين المجنى عليه (القصاص) من الأعور فيصير أعمى (أودية ماترك) من عين الأعور وهي دية كاملة ألف درهم على أهل الذهب لما ر (و) إن قفا الأعور من السالم (غيرها) أي غير المائلة لئنه بأن قفا مائلة العوراء (نصف دية فقط) تلزمه (في ماله) لعدمه (وإن قفا) الأعور (عيني السالم) عمدا في مرة واحدة أو أحداها بعد الأخرى (فالقود) في المائلة لئنه (ونصف الدية) في المغايرة لها (وإن قفعت سن) لكبير (٢٥٦) أي مشفر بدليل ذكره الصغفر فيما يأتي وأعيدت مكانها (ثبتت) وكذا إن

اضطربت جدا كما يأتي ثم ثبتت (فالقود) في العمد ولا يسقطه ثبوتها لأن المعبر في القصاص يوم الجرح ولأن المقصود تألم الجاني بعقل مافعل وفي جنابة (الخطأ) ثبتت يلزمه دية خطأ خمس من الإبل وكالخطأ أي كإلزامه دية الخطأ في غيرها مما له عقل مسمى كوضحة ومنقلة يؤخذ عقله ثم يبرأ على غير شين فلا يسقط العقل اتفاقا (والاستيفاء) في النفس (للعاصب) الذكر فلا دخل فيه لزوج ولا لأخ لأم أوجد لها وقدم ابن فانبه (كالولاء) يقدم الأقرب فالأقرب من العصبه في ارثه إلا الجدة والاختوة فسيان هنا في القتل والعفو بخلاف ارث الولاء فتقدم الاختوة وبنوهم عليه وأشهر الاستثناء بسقوط بنهم مع الجد لأنه بمنزلة أنهم ولا كلام لهم مع الأب وإنما قال كالولاء ولم يقل كمارث ويستثنى عن

قال السنائي الفقه صحيح لكن تخيير المجنى عليه بين الدية والقصاص مشكل لأن مشهور الذهب تختم القصاص في العمد وأجيب بأن اللوجب للتخيير هو عدم مساواة عين الجاني والمجنى عليه في الدية لأن دية عين المجنى عليه ألف دينار بخلاف عين الجاني كمن كفه مقطوعة وقطع يد رجل من المرفق اه وهذا الجواب يقوى اشكال التخيير في الصورة الثانية وهي ما إذا قفا سالم للمائلة للمجنى عليها لوجود المساواة اه بن (قوله) فله القصاص من الأعور (أي بفقء عينه) وإنما خير المجنى عليه السالم لعدم المساواة لأن عين المجنى عليه فيها نصف دية وعين الجاني فيها دية كاملة فلم يتساويا في العقل (قوله) ماترك (أي السالم) وقوله من عين الأعور يبان لما تركه السالم (قوله) لما مر (علة لقوله) وهي دية كاملة والذي مر هو قوله لأن عين الأعور بمنزلة عينين (قوله) فنصف دية فقط (أي وليس للسالم المجنى عليه القصاص من الأعور لانعدام محله) (قوله) فالقود ونصف الدية (أي سواء قفاهما في مرة واحدة أو أحداها بعد الأخرى) وبدأ بالتي ليس له مثلها أولا أو بالتي له مثلها على المشهور وهو قول ابن القاسم وقال أشهب إن بدأ بالتي له مثلها وثني بالأخرى فالقصاص وألف دينار لتعين القصاص بالمائلة وصارت الثانية عين أعور فيها دية كاملة وإن قفاها معا أو بدأ بالتي ليس له مثلها فالقود في المائلة ونصف الدية في غيرها (قوله) فثبتت (أي قبل أخذ عقلها) (قوله) لأن المعبر في القصاص يوم الجرح (أي ويوم الجرح لم تكن ثابتة) (قوله) وفي الخطأ (أي وفيما إذا قلعا شخص خطأ ثم أعيدت فثبتت قبل أخذ عقلها) (قوله) فلا يسقط العقل اتفاقا (المناسب لقوله) يؤخذ عقله أن يقول فلا يرد العقل اتفاقا (قوله) والاستيفاء للعاصب (أي واستيفاء القصاص من الجاني لعاصب القاتل لا لغيره ولذا قالوا لا يجوز القتل بمجرد ثبوته ولو عاينه الحاكم بأن أقربا القاتل ولم يعين المقتول أو شهدت بيته بأنه قتل ولم تعين المقتول بل يحبس لاحتمال أن للمقتول عاصبا يعفو وقوله للعاصب أي من السبب أن وجد والافصاف الولاء إن وجد والا فالإمام (قوله) للعاصب (الذكر) أي وهو للعاصب بنفسه خرج العاصب لغيره أو مع غيره (قوله) فلا دخل فيه لزوج (أي إلا أن يكون ابن عم لزوجته المقتولة) (قوله) كالولاء (أحالة ما هنا على مراتب الولاء ولم يذكرها هناك) فالأولى الاحالة على النكاح لقوله فيه وقدم ابن فانبه فأخ فانبه فجذبهم فانبه الخ اه بن (قوله) لأن المراد بالجد في باب الارث (أي الذي يرث مع الاختوة) (قوله) وفي باب الولاء (أي والمراد بالجد الذي يقدم عليه الاختوة وبنوهم في باب الولاء الجدنية) (قوله) إن المراد بالجد القريب (أي أن المراد بالجد الذي يساوي الاختوة في الاستيفاء الجد القريب) (قوله) فإن لم يكن له عاصب أصلا (أي لا من النسب ولا من الولاء) (قوله) وليس له العفو (أي لا يجوز له أن يعفو عن الجاني بعد ثبوت جنايته كما قال ابن الحاج إلا أن يكون كل من القاتل والمقتول كافرا ثم يسلم القاتل كما قال ابن رشد) (قوله) حلف النصف (أي كما يحلف الأخ النصف الثاني لأن ميراث كل واحد في تلك الحالة النصف فحلف كل واحد منهما بقدر ارثه) (قوله) وهل إن زادت الاختوة على مثليه (أي بأن كانوا ثلاثة فأكثر) (قوله) مطلقا (أي في العمد والخطأ) (قوله) أو لا في العمد (أي أو يحلف الثلث لا في العمد

الاستثناء لأن المراد بالجد في باب الارث الجد ولو علا في باب الولاء الجدنية فيبين بالاستثناء من الولاء أن المراد بالجد القريب وأن العالي لا كلام له معهم كما أن بني الاختوة لا كلام لهم معه فإن لم يكن له عاصب أصلا فالإمام يقتض ليس له العفو وبخاف (الجد) الثلث من إيمان القضاة حيث كان يرث الثلث بأن كان معه أخوان فإن كان مع أخ حلف النصف والعمد والخطأ سواء في هاتين الصورتين اتفاقا (وهل) إن زادت الاختوة على مثليه يحلف الثلث مطلقا أو (إلا في العمد)

فكأن (أي بقدر أخا زائد على عدد الأخوة فإن كانوا ثلاثة حلف زرع الإيمان وإن كانوا أربعة حلف لحسها عشرة إيمان وهكذا
(تأويلان) فمحلها في العمد ومعه أكثر من مثليه (وانتظر غائب) من العصابة (لم تبعده غيبته) (٢٥٧) جداب كان قرية بحيث

تصل إليه الأخبار إن أراد
الحاضر القصاص فإن
أراد العفو فله ذلك ولا
ينتظر الغائب بل له إذا
حضر نصيبه من دية عمد
كما سيأتي فإن بعدت غيبته
جدا بحيث يتعذر وصول
الخبر إليه لم ينتظر كاسير
ومفقود (و) انتظر
(مغمى) أي افتاقه
(وبرسم) بفتح السين
اسم مفعول لقصر أمد
البرسام غالباً بموت أو
صحة وهو ورم في الرأس
يشغل معه الدماغ (لا)
مجنون (مطبق) بخلاف
من يفوق أحياناً فتنظر
افتاقه (و) لا (صغير) لم
يتوقف الثبوت عليه)
بأن يكون من العصابة
اثنان فأكثر ولو أبعد
منه أو واحد مساو له أو
أبعد ويستعين بعاصبه له
فلهم القسامة والقصاص
بلا انتظار الصغير ولو
تعدد كما لو كان للقتول
ابن أو ابنان صغيراً وله
أولها أخوان أو عمان
فأكثر أو أخ كبير مع
عم أو عم مع ابن عم
يستعين به وأما لو توقف
القصاص على بلوغ
العبي بات لم يوجد
من العصابة غيره انتظر

(قوله تأويلان) أي لقولها وإن كانوا عشرة أخوة وجدا حلف الجد ثلث الإيمان والأخوة ثلثها
فحملها ابن رشد على ظاهرها من العمود والخطأ وحملها بعض شيوخ عبد الحق على الخطأ وأما
في العمد فتقسم الإيمان بينهم على عددهم (قوله فمحلها في العمد ومعه أكثر من مثليه) أي والحال
أن معه أكثر من مثليه وأما في الخطأ إذا كان معه أكثر من مثليه فإنه يحلف ثلثها اتفاقاً كما إذا كان
معه مثله فإنه يحلف ثلثها في العمد والخطأ اتفاقاً (قوله وانتظر غائب من العصابة) أي له حق في
الاستيفاء بأن كان مساوياً للحاضر في الدرجة ليعفو أو يقتل ويحبس القاتل مدة الانتظار ويحدد لأن
المادة الفرار في مثل ذلك ولا يطلق بكفيل إذا تصح الكفالة في القود وينفق عليه من ماله إن كان له
مال والا فمن بيت المال فإن اتفيا ففي ح يطلق ولا يحبس حتى يموت جوعاً وفي البدر اتقوا في ينفق
عليه الولي الحاضر ويرجع على أخيه إذا قدم إن قام بحقه (قوله لم تبعده غيبته) هذا قول ابن القاسم
في المجموعة وكان المصنف فهم أنه تقييد للمدونة وظاهر المدونة عند ابن رشد وأبو عمران أن الغائب
ينتظر وإن بعدت غيبته وقال سحنون ينتظر الغائب إلا أن يبعد جداً أو يئأس منه كالأسير ونحوه
وقيد به ابن يونس المدونة وجرى عليه ابن الحاجب واختار ابن عرفة أن كلام سحنون مقابل للمدونة
لا تقيدها وأنها باقية على إطلاقها كما قال ابن رشد وأبو عمران انظر ح وبه تعلم ما في قول الشارح
تبعا لبق إذا لم تبعده غيبته جداً ابن ثم قال وعمل الخلاف المذكور إذا غاب بعض العصابة
دون بعض فلو غابوا كلهم فالظاهر انتظارهم مطلقاً ولو بعدت غيبتهم وفي مختصر الوفاة ما يشهد لذلك اهـ
والحاصل أنهم إذا غابوا كلهم انتظروا مطلقاً قرب الغيبة أو بعدت وأما إذا غاب بعضهم
فظاهر المدونة كذلك ولابن القاسم في المجموعة ينتظر الغائب إذا لم تبعده غيبته فإن بعدت لم ينتظر
وظاهره ولو كان البعد لا جسداً وقال سحنون ينتظر الغائب إن لم يبعد جداً ولم يئأس منه فاختلاف
الإشياخ هل كلام سحنون تقييد للمدونة وهو ما قاله ابن يونس وجرى عليه ابن الحاجب أو مقابل
للمدونة والمدونة باقية على إطلاقها وهو ما قاله ابن رشد وأبو عمران واختاره ابن عرفة (قوله وإن
أراد الحاضر القصاص) هذا شرط في انتظار الغائب وكذا هو شرط في انتظار من يأتي فيقال إن عمل
انتظار البرسم والمغمى عليه إذا طلب الصحيح القصاص (قوله وانتظر مغمى) أي وانتظر افتاقه
عاصب مغمى تقرب افتاقه (قوله وبرسم) أي وانتظر افتاقه عاصب برسم (قوله يشغل معه
الدماغ) التي في عبارة غيره يشغل معه الدماغ (قوله لا مجنون أي لا ينتظر افتاقه عاصب مجنون
مطبق لم تعلم افتاقه (قوله ولا صغير) أي ولا ينتظر بلوغ عاصب صغير واحد أو متعدد
(قوله لم يتوقف الثبوت) أي ثبوت القتل عليه بحلف إيمان القسامة (قوله ولو أبعد) أي
هذا إذا كانوا مساوئين له في الدرجة بل وإن كانوا أبعد منه في الدرجة (قوله وله) أي للابن
الصغير وقوله أولها أي للابنين الصغيرين وقوله أخوان أو عمان الخ أي فيحلف من ذكر ويشب
الدم فإن اقتضا فظاهر وإن عفا أو واحد سقط القتل والصغير أو الصغيرين دية عمد وهذا هو
المرضى والموافق للمدونة خلافاً لقول ابن رشد بانتظار بلوغ الصغار فالمصنف ما شى على كلام المدونة
وعمل الخلاف المذكور فيما إذا كان ثبوت القتل يحتاج لقسامة كما قال الشارح وأما لو ثبت القتل بينة
أو إقرار فلا ينتظر بلوغ الصغير اتفاقاً ولو تعدد للكبار القصاص حالاً فإن عفا بعضهم فلا قصاص ولمن
لم يعف نصيبه من الدية (قوله وأما لو توقف القصاص) الأنسب وأما لو توقف ثبوت القصاص على
بلوغه (قوله وكذا إن وجد واحد معه كبير) أي لم يكن له عاصب يستعين به (قوله ويثبت القصاص)

(٣٣ - دسوقي - ج) وكذا إن وجد واحد معه كبير كابن كبير كبير يحلف حصته مع احضار
الصغير معه ثم ينتظر بلوغ الصغير فيحلف البنائي ويثبت القصاص فمحل المصنف فيما يحتاج لقسامة وأما ما ثبت بينة أو إقرار

ففيه القصاص بلا انتظار من غير خلاف (وللنساء) عطف على الماعصب أى والاستيفاء أيضاً للنساء بشرطين أولهما قوله (ان ورثن)
 للقتول فخرجت العمة والحالة ونحوها والثانى قوله (ولم يساوهن عاصب) فى الدرجة بأن لم يوجد أصلاً أو يوجد عاصب أنزل منهن
 كهم مع بنت أو أخت فتخرج البنت مع الابن أو الأخت مع الأخ فلا كلام لها معه فى عفو ولا قود بخلاف أخت شقيقة مع أخ لأب
 فهل السلام معه لأنه أنزل منها (٢٥٨) بالقوة فكلام المصنف يشملها وأورد عليه الأخت للأُم والجدة لها والزوجة إذ كل

منهن يرث ولا استيفاء
 لمن فكان عليه زيادة
 شرط ثالث لاخراجهن
 وأجيب بأن السلام فى
 امرأة لو ذكرت عصبت
 كما يدل عليه قوله ولم يساوهن
 الخ لأن نفي الشيء فرع
 ثبوته كأنه قال ولا امرأة
 وارثة لم يساوها عاصب
 المقتول فيميد أنه لو ساواها
 ذكر لكان عاصباً ولكن
 الأولى التصريح بزيادة
 هذا الشرط وأما الأُم
 فداخله فى كلام المصنف
 فلها الاستيفاء لأنها لو ذكرت
 كانت أبا لها والددة
 لكن لا كلام لها مع وجود
 الأب لمساواة الماعصب
 لها (ولكل) من النساء
 الوارثات والماعصب غير
 المساوى (القتل) أى من
 طلبه من الفريقين أجيب
 له ولا عبرة بمن عفا من
 الفريقين (ولا عفو إلا
 باجتماعهم) حقيقة أو
 حكماً كواحد من هذا
 الفريق وواحد من الآخر
 ولذا عبر باجتماع دون جميع
 وشبه فى الحكمين قوله

أى فان شاء بعد ذلك انتص أو عفا (قوله فيه القصاص) أى حالا بلا انتظار (قوله أى والاستيفاء
 أيضاً للنساء بشرطين) اعلم أن الشرطين المذكورين لثبوت أصل الاستيفاء لمن وأما كونهن ينفردن
 به عن العصبه من الرجال أو تقع المصاركة بينهم فيه فهذا مبحث آخر سيأتى فى قول المصنف ولكل القتل الخ
 (قوله لأنه أنزل منها بالقوة) أى وإن ساواها فى الدرجة لأن درجة الأخوة جامعة للكل (قوله فكلام
 المصنف يشملها) لأن قوله ولم يساوهن عاصب صادق بما إذا كان عدم المساواة فى الدرجة
 أو فى القوة فإذا علمت أن الأخت الشقيقة مع الأخ لأب لها حق فى الاستيفاء وإن كلام المصنف
 يشملها تعلم أن الأولى للشارح أن يقول بعد قول المصنف ولم يساوهن عاصب أى فى الدرجة أو
 القوة ولا يقتصر على الدرجة (قوله فكان عليه زيادة شرط ثالث) أى بأن يقول وكفى لو كان فى
 درجتين رجل ورث بالتمصيب فتخرج الأخت للأُم والزوجة والجدة للأُم (قوله ولكل القتل)
 هذا إذا كان المستحقون للدم نساء ورجالا أنزل منهن وسيأتى ما إذا كان المستحقون للدم رجالاً فقط
 فى قوله وسقط أن عفا رجل الخ وسيأتى ما إذا كان المستحق للدم نساء فقط فى قوله وإن عفت بنت
 نظر الحاكم وهو حاصل ما يتعلق بالقسم الأون وهو ما إذا كان مع النساء عاصب لم يساوهن أن تقول
 انهن إما أن يحزن الميراث كله أو لافان لم يحزنه كالبنات والأخوات فكل من طلب القتل من الفريقين
 أجيب له ولا عفو إلا باجتماعهم ثبت القتل بقسامة أو غيرها وهذا مراده بقوله ولكل القتل ولا
 عفو إلا باجتماعهم وإن حزن الميراث كالبنات والأخوات والأعمام فإن ثبت القتل بقسامة فلا
 عفو إلا باجتماعهم أيضاً ولكل منهما القصاص إن طلبه وإن ثبت بغيرها فلا حق للعصبة معهم لا فى
 عفو ولا فى قود باتفاق كما فى التوضيح وهذا مراد المصنف بقوله كأن حزن الميراث (قوله فليسلك
 القتل) أى فمن طلبه من الفريقين أجيب لذلك وأما العفو فلا يكون إلا باجتماعهم (قوله فانه لا كلام
 للعصبة) أى لا كلام لهم معهم لا فى عفو ولا فى قود (قوله والحق فى القتل) أى وكذلك فى العفو (قوله ليسلك
 القتل) أى فليسلك من النساء والعصبة القتل فكل من طلبه من الفريقين أجيب له (قوله سواء
 ثبت بينة أو قسامة) أى أو اقرار (قوله وهو داخل فى قوله الخ) الأولى أن يقول هذا مراده بقوله
 ولكل القتل ولا عفو إلا باجتماعهم (قوله والوارث) أى لمن له ولاية الاستيفاء ومراده بالوارث من كان
 عاصباً بالقتل ومن لو ذكر عصب فلا يدخل الزوج والزوجة فى كلامه (قوله ينتقل له من الكلام فى
 الاستيفاء وعدمه ما كان لمورثه) سواء كان ذلك الوارث الذى ورث من له الاستيفاء ذكراً أو أنثى
 حتى لو كان الوارث المذكور ذكراً أو أنثى كان الكلام لها معاوان استوت درجتها كوت ابن المقتول
 عن ابن ريث فلها السلام مع أخيها ولا يرعى فى وارث ولى المقتول الا انى عدم مساواة عاصب لها كما
 روى ذلك فى أولياء المقتول وإذا كان الكلام لبنت المقتول وعمها وماتت عن بنت كان لها السلام مع
 العم (قوله وللصغير) أى مع كبار كلهم مستحقون للاستيفاء (قوله ولوليه النظر) اللام للاختصاص أى إن
 الولي مختص بالنظر فى قتل الجاني وأخذ الدية وهذا لا ينافى أن فعل الأصلح منهما واجب عليه فإذا رأى

(كأن حزن الميراث) كبت وأخت شقيقة أو لأب وثبت قتل مورثين (بقسامة) من أعمام مثلاً فليسلك القتل المصلحة
 ولا عفو إلا باجتماعهم وأما لو ثبت القتل بينة أو اقرار فانه لا كلام للعصبة غير الوارثين والحق فى القتل للنساء وأما إذا لم يحزن الميراث
 كالبنات مع الأخوة فليسلك القتل ولا عفو إلا باجتماعهم سواء ثبت بينة أو قسامة وهو داخل فى قوله وللنساء ان ورثن ولم يساوهن عاصب
 (بالوارث كمورثه) أى ينتقل له من الكلام فى الاستيفاء وعدمه ما كان لمورثه (وللصغير إن عفى) بالبناء للفعول أى ان حصل عفو
 من كبير وسقط القتل (نصيبه من الدية) أى دية عمد ولا يسرى عفو الكبير عليه فى إسقاط حق منها (ولوليه) أى الصغير من أب أو وصي

أو غيرها إذا استحق الصغير قصاصا وحده بلا مشاركة كبير فيه (النظر) بالمصلحة (في القتل) في أخذ الدية كاملة) فيجب عليه فذل
 الاصاح فان امتوت المصلحة خير ولا يجوز له أخذ بعض الدية مع إلقاء الجاني (كقطع (٢٥٩) يده) تشبيه تام أى لوقطع جان

يد صغير عمداً فلوليه
 النظر في القطع أو أخذ
 ديتها كاملة وليس له أن
 يصلح على أقل من الدية
 (إلا لمرء) من الجاني
 وكذا الصغير (فيجوز
 بأقل) في المثلثين (بخلاف
 قتله) أى الصغير من
 إضافة المصدر لمفعوله
 (فلعاصبه) النظر لآنوليه
 لاقطاع نظره بالموت
 (والأحب) أى الأولى
 لولى الصغير أو السفية
 (أخذ المال) أى القيمة أو
 الأرض (في) قتل أو جرح
 (عبد) أى عبد الصغير
 عمداً دون القصاص إذ
 لا تقع للمجور في القودما
 ليمتد إلى المصلحة (ويقتص)
 أى يباشر القصاص (من)
 يعرف (ويكون عدلا وهو
 متعذر الآن) (بأجره
 المستحق) أى يدفعها
 المستحق للقصاص من ماله
 (وللحاكم رد القتل فقط
 لولى) بأن يسلمه له (ونهى)
 الولي حينئذ (عن العتب)
 بالجاني فلا يشدد عليه ولا
 يعثل ويصح قراءة نهى
 بالبناء للفاعلى وضميره
 عائد على الحاكم أى يجب
 على الحاكم أن ينهى الولي
 عن العتب وظاهر المصنف أن
 غير القتل من الجراحات

المصلحة في أخذ الدية أخذت من الجاني قهرا عنه ولو أبى من دفعها وقال ليس لكم إلا القصاص أو
 المفو بحانا هكذا فهم ابن رشد وقال إن ابن القاسم خالف أصله وذلك لأن المحل ضرورة لأجل الصغير
 فقله القود متمين ما لم تدع الضرورة وهنا دعت الضرورة لعدم (قوله أو غيرها) أى كقدم القاضى
 (قوله إذا استحق الصغير الخ) أى كالتقتل أم الصغير وليس لهاولى غيره أموالو كان مع الصغير كبير
 استقل من وصى الصغير بالقتل على المتمد وقيل يتوقف على نظر الوصى معه والفرض أن القتل
 ثبت بينة أو اقرار (قوله ولا يجوز له أخذ الخ) أى فان صالح ولى الصغير الجاني على أقل من الدية مع
 ملاء الجاني رجع الصغير بعد رشده على القاتل ولا يرجع القاتل على الولي بشيء (قوله أو أخذ ديتها
 كاملة) أى ولو أبى القاطع (قوله وليس له أن يصلح الخ) أى فان صالح على أقل منها رجع الصغير بعد
 رشده على الجاني ولا يرجع الجاني على الولي بشيء (قوله وكذا الصغير) قال بن الصواب حذفه لأن
 المصلحة لا تقتضى صلحه له بأقل (قوله فيجوز بأقل) أى فيجوز صلحه بأقل من الدية أى ويجوز له
 القتل في الأولى والقطع في الثانية والموضوع أن المصلحة مستوية في كل من الصلح بالأقل والقصاص
 (قوله والأحب أخذ المال الخ) أى أنه إذا تعدى شخص على عبد الصغير الولي عليه وكذا السفية
 وقته أو جرحه وكان الجاني مائلا فلاولى لولى الصغير وكذا ولى السفية أن يأخذ القيمة من الجاني
 في القتل وأرض قصصه في الجرح ولا يقتص من ذلك الجاني المائل إلا نفع للصغير ولا للسفيه في
 القصاص من الجاني (قوله أى الأولى) أشار الشارح بذلك إلى أن الأحب ليس صفة لمحدوف وأن
 المعنى والقول الأحب الأشهر بأن المسئلة ذات خلاف إذا لا خلاف فيما ذكره المصنف (قوله ويقتص
 من يعرف) في بن قال مالك وأحب إلى أن يولى الأمام على الجرح رجائين عدلين ينظران ذلك
 ويقيسانه فان لم يجد إلا واحداً فأرى ذلك مجزيا إن كان عدلا وفى ح لا يطلب أن يكون القصاص بما
 جرح به فاذا أو ضحه بمجر مثلاً أوضح بالموسى لا بمجر اه وفى عقب شمل قوله ويقتص من يعرف
 الجرح والقتل ومحل في الثانى ما لم يسلم الجاني لولى المجنى عليه فله قتله وإن لم يعرف لأن الاختلاف في
 القتل يسير كذا استظهره الشيخ أحمد الزرقانى وهو ظاهر البساطى ونقل المواق نحوه عن ظاهر المدونة
 (قوله يدفعها المستحق للقصاص من ماله) هذا هو المشهور وقيل إن أجرة القصاص على الجاني لأنه ظالم
 والظالم أحق بالحمل عليه وهذا الخلاف مبنى على خلاف آخر وهو هل الواجب على الجاني التمسكين
 من نفسه فقط وحينئذ فالقطع ونحوه أمر زائد على الواجب فيكون أجر ذلك الزائد على مستحقه
 أو الواجب عليه التسليم بمعنى القطع كما تسلم الحقوق المالية وحينئذ فأجرة القصاص عليه (قوله بأن
 يسلمه له) أى لأجل أن يستوفى منه (قوله فلا يشدد عليه) أى بحبس أو تخشيب أو تكتيف قبل الجناية
 منه (قوله لا يردها الحاكم للمجنى عليه الخ) إن قلت أى فرق بين الجرح والقتل قلت الأصل عدم تمكين
 الإنسان من استيفاء حقه بنفسه لأن من وظيفة الحكام تخليص الناس من بعضهم خرج القتل عن
 الأصل بدليل خاص وهو تسليمه صلى الله عليه وسلم إلى المستحق وبقي ما عداه على أصله (قوله أن
 اللام في الحكم للتخير) أى فالحاكم مخير بين أن يقتل الجاني وأن يسلمه لولى المقتول ليستوفى منه
 لكن ظاهر المدونة في غير موضع يدل على طلب ذلك من الحاكم أى يجب عليه رد القتل لولى فالاولى
 جعل اللام في كلام المصنف للاختصاص ليوافق ظاهر المدونة (قوله وأخر القصاص) أى وجوبا
 (قوله فبادون النفس) أى وأما الجاني على النفس فلا يؤخر القصاص منه لما ذكر (قوله أى لزوالها) هذا

التي فيها القصاص لا يردها الحاكم للمجنى عليه بل يتولاها هو وجوبا وظاهره أن اللام في الحكم للتخير (وأخر) القصاص فيها دون
 النفس (لبرد أو حر) شديدين أى لزوالها لثلا يموت فيلزم أخذ نفس فيما دونها (كالبراء) أى كأيؤخر القصاص

فيما دون النفس لبرء المجرع لاحتمال أن يأتي جرحه على النفس فيكون الواجب القتل بفسامة ويحتمل أن يؤخر القصاص لبرء الجاني إن كان مريضاً والاحسن التعميم (٣٦٠) (كديته) أي الجرح (خطأ) فانها تؤخر حتى يبرأ خوف أن يسرى للنفس فتؤخذ الدية كاملة

(ولو) كان (كجائفة) وآمة وموضحة بما فيه شيء مقدر من الشارع عمداً أو خطأ فان العقل يؤخر خوف السريان الى النفس فينتقل الى القصاص أو الى ما تمحله العاقلة (و) تؤخر (الحامل) الجانية على طرف أو نفس عمداً للوضع ووجود مرضع بعده حذر أن يؤخذ نفساً في نفس (وإن) كان القصاص (بجرح مخيف) عليها أو على ولدها فان كان غير مخيف فلا تؤخر وهذا ان ظهر حملها بقرينة للنساء وان لم تظهر حركته (لا بدعواها) الحمل (و) اذا أخرت (حبست) ولا يقبل منها كفيل (كالحد) الواجب عليها قذفاً وغيره تؤخر وتحبس (و) تؤخر (المرضع لوجود مرضع) ترضع ولدها (و) تؤخر (الموالاة في) قطع (الاطراف) اذا خيف التلف من جميعها في آن واحد فيعرق في أوقات (كحديثين) وجبا (له) تعالى كشرب وزنا بكر (لم يقدر) عليهما في وقت واحد بأن خيف عليه من اقامتهما في فور (وبدىء بأشد) لم يخف عليه (الموت) منه

يقتضى أن اللام في قوله لجرع معنى الى التي لا تنها الغاية وان في الكلام حذف مضاف وهو غير متعين بل يصح جعل اللام للتعليل ولا حذف ولا شيء (قوله) ويحتمل أن يؤخر القصاص (أي فيما دون النفس لبرء الجاني ولو تأخر البرء سنة (قوله كديته) أراد بها ما يشمل الحكومة فيما ليس فيه شيء مقدر من الشارع وذلك لأن جرح الخطأ إذا لم يكن فيه شيء مقدر يؤخر أخذ عقله للبرء فان برى على شين أخذ فيه حكومة وإن برى على غير شين فلا شيء فيه (قوله كديته خطأ) ولو كجائفة أي كما تؤخذ دية الخطأ للبرء هذا إذا كانت تلك الدية لا تحملها العاقلة لكونها أقل من الثلث كدية للموضحة بل ولو كانت تحملها العاقلة كدية الجائفة وهذا مذهب ابن القاسم في الدونة ورد بلو على أشهب القائل متى ما بلغ عقل الجرح الخطأ ثلث الدية فلا تأخير لوجوب ذلك على العاقلة ساعة الجرح انظر بن (قوله) وموضحة الأولى ابدالها بالداعمة لان دية للموضحة لا تحملها العاقلة لأنها أقل من الثلث لما سيأتي من أن في الموضحة نصف عشر الدية اذا كانت خطأ وأما عمداً ففيها القصاص بخلاف الجائفة والآمة والداعمة فان في كل ثلث الدية في العمد والخطأ (قوله) فينتقل إلى القصاص (الخ) أي في جرح العمد وفيه أن موضوع الكلام الجرح الخطأ لاقتصاص فيه وقوله أو الى ما تمحله العاقلة أي في الخطأ وفيه أنه يقتضى أنه إذا لم يحصل سريان تكون دية الجائفة وما معها على الجاني مع انها على العاقلة فالأولى في التعليل أن يقول خوف السريان الى النفس فتؤخذ الدية كاملة (قوله) الجانية على طرف أو نفس (الأولى) حذف قوله على طرف لأنه قوله وان يجرع مخيف فما قبل للبالغة خصوص الجناية على النفس إذ المعنى وتؤخر الحامل الجانية هذا إذا كان القصاص منها بسبب نفس بل وان كان بسبب جرح يخاف عليها أو على الولد إذا فعل بها مثله (قوله) وهذا (أي) محل هذا وهو تأخيرها (قوله) ان ظهر حملها بقرينة للنساء (أي) كتنغير ذاتها وطلبها لما تشبهه الحامل وقوله وان لم تظهر حركته أي هذا إذا ظهر لهم حركة الحمل بل وان لم تظهر لهم حركته (قوله) وإذا أخرت (أي) لأجل حملها حبست الخ (قوله) كالحديث الواجب عليها أي فانها تؤخر فيه لأجل حملها وتحبس ولا يقبل منها كفيل (قوله) وتؤخر المرضع (أي) الجانية على نفس عمداً أي أو يجرع مخيف (قوله) لوجود مرضع (أي) حيث كان يقبل غيرها والا وجب تأخيرها لمدة الرضاع وتأخير المرضع لوجود مرضع واجب كما هو حقيقة الفعل فقول عقب وتؤخر المرضع جوازاً فيه نظر قاله شيخنا العدوي (قوله) وتؤخر الموالاة (الخ) أي ان الجاني اذا قطع طرفين وخيف عليه إذا قطعاً منه معا لموت فانه يقطع أحدهما ويؤخر قطع الثاني لبرء الأول وليس المراد أنه يؤخر قطعهما معاً يقطعان معا إذ لا فائدة في التأخير حينئذ (قوله) لم يقدر عليهما (أي) لم يقدر من وجبا عليه (قوله) بأن خيف عليه من اقامتهما في فور (أي) فلا يجمع بينهما في وقت واحد بل يقام عليه أحدهما ثم يؤخر إلى أن يقدر على الثاني فيقام عليه (قوله) والا انتظرت الاستطاعة أي قدرته أو يموت (قوله) فالتبديئة بالقرعة (أي) ولا ينظر لشدة ولا لطف (قوله) ولو كان أحدهما قتل والآخر لآدمي (أي) كما إذا زنى وكان بكر أو قذف آخر أو قطع يده وتوله بدىء بما لله أي ويجمع عليه أو يفرق ان أمكن والابدىء بما لآدمي مجعلاً أو مفرقاً ان أمكن والا انتظرت قدرته أو موته وسكت هما اذا كان الحقان لشخص واحد كمالو قذفه وقطع يده والحكم فيه مثل ما إذا كان الحقان لله فيقدم الاشد

إن

فيبدأ بحد الزنا على حد الشرب فان خيف عليه بدىء بالاخف وهو حد الشرب فان خيف

عليه أيضاً بدىء بالاخذ مفرقاً ان أمكن تفرقه والابدىء بالاخف مفرقاً ان أمكن والا انتظرت الاستطاعة ومفهوم قوله لله انهما ان كانا لآدميين كقطع لزيد وقذف لعمرو فالتبديئة بالقرعة ولو كان أحدهما لله والآخر لآدمي بدىء بالله لانه لا عوفيه

(لا) يؤخر جان (بدخول الحرم) فزاراً من القصاص ولو المسجد الحرام ويؤخذ من المسجد ليقام عليه الحد خارجه ولو محرماً ولا ينظر لاتعانه ولما كان القائم بالدم إما رجال فقط أو نساء فقط أوهما تكلم على هذه الثلاثة على هذا الترتيب فقال (وسقط) القصاص (أن عفار رجل) من المستحقين (كالباقى) نستلرجل أى مماثل للباقي في الدرجة والاستحقاق (٣٦١) كائناً أو أخوين أو عيين

فأكثر وأولى أن كان العاقى
أعلى كعقوبان مع أخ أو أخ
مع عم فإن كان أنزل درجة
لم يعتبر عمه إلا ككلامه
كعقوبان مع وجود ابن
وكذا إذا كان العاقى لمساو
الباقى في الاستحقاق
كالاخوة للام مع وجود
الاخوة للأب إذ لا
استحقاق للاخوة للام
وأشار للرتبة الثانية
بقوله (والبنات) أو بنت
الابن (أولى) أى أحق
(من الأخت) في عفو
وضده (إذ لا كلام للاخت
معا ولا يلزم من مساواتها
لها في الإرث مساواتها
في العفو وعدمه عند ابن
القاسم وهذا إذا ثبت القتل
بينه أو إقراره وأما لو
احتاج القصاص لقسامة
فليس لها أن يقسم لأن
النساء لا يقسمن في العمد
وإنما يقسم العصبه فان
أقسموا وأرادوا القتل
وعفت البنات فلا عفو لها
وإن عفو وأرادت القتل فلا
عفو لهم إلا باجتماع الجميع أو
بعض من البنات وبعض منهم
على ما تقدم وسيأتى أيضاً
(وإن عفت بنت بمن بنات)

ان لم يخف عليه على ما تقدم لشارح (قوله لا يؤخر جان) أى لا يؤخر قصاص على جان على نفس أو عضو
وكذا متلف لمال بدخول الحرم بل يقتص منه فيه فإن لجأ للمسجد الحرام أو البيت أخرج منه واقتص
منه خارجه (قوله ولو المسجد الحرام) أى هذا إذا كان ذلك الحرم الذى دخله الجاني غير المسجد
الحرام بأن دخل الحرم المحدود وهو الذى لا يجاوز حلا بدون إحرام ولا يصاد منه بل ولو كان ذلك
الحرم الذى دخله الجاني المسجد الحرام أو البيت (قوله ويؤخذ من المسجد) أى ويخرج ذلك
الجاني من المسجد الحرام ليقام عليه الحد خارج المسجد ولو في الحرم ولا يقام عليه الحد في المسجد
لثلا يؤدي إلى تنجيسه وإخراجه من المسجد لاقامة الحد عليه مطلقاً أى سواء كان فعل موجب ذلك
الحد في الحرم أو فعله خارجه ولجأ إليه وأما قوله تعالى ومن دخله كان آمناً فقل انه اخبارهما
كان في زمن الجاهلية بدليل أولم يروا أنا جعلنا حرماً آمناً ويتخطف الناس من حولهم وقيل
ان الآية منسوخة بآية فاتتوا الشركين حيث وجسدعموم وقيل المراد ومن دخله كان آمناً من
العذاب في الآخرة وقيل ان الجملة انشائية معنى أى أمنوه من القتل والظلم إلا لوجب شرعى (قوله ولو
محرماً) بالغة في قوله ويؤخذ من المسجد (قوله وسقط القصاص) أى المفهوم من قوله ويقتص من
يعرف (قوله ان عفار رجل النخ) حاصله انه إذا كان القائم بالدم رجالاً فقط مستوفين في الدرجة
والاستحقاق فان اجتمعوا كلهم على القصاص اقتصوا وان طلب بعضهم القصاص وبعضهم العفو
فالقول لمن طلب العفو متى حصل العفو من أحدهم سقط القصاص ولمن لم يعف نصيبه من دية عمده
(قوله والاستحقاق) أى استحقاق الدم (قوله إذ لا استحقاق للاخوة للام) أى في الدم لما تقدم ان
الاستيفاء للعاصب وهم غير عصبه (قوله وأشار للرتبة الثانية) أى وهى ما إذا كان القائم بالدم نساء
فقط وذلك لعدم مساواة عاصب لهن في الدرجة بأن لم يوجد عاصب أصلاً أو وجد وكان أنزل منهن
درجة وقد حزن اليراث وثبت القتل بغير قسامة (قوله ولا يلزم من مساواتها لها في الإرث) أى إذا لم
يكن وارث إلاها (قوله عند ابن القاسم) راجع لقول المصنف والبنات أولى من الأخت في عفو وضده
(قوله فلا عفو لها) أى والقول للعصبه في القصاص (قوله فلا عفو لهم) أى والقول قولها في طلب
القصاص (قوله على ما تقدم) أى من أن البنات إذا حزن اليراث وثبت القتل بقسامة فالقول لمن طلب
القتل من الرجال أو النساء ولا عفو إلا باجتماعهم وأما إذا ثبت بغيرها فلا حق للعصبه معهم لا في عفو
ولا في قود والحق للنساء (قوله أو عاصب لا كلام له) أى لكون القتل ثبت بينه أو إقراره (قوله نظر
الحاكم في العفو وضده) أى أيهما أصح فعله وذلك لأنه كالعصبه عند قتلها لا رتبة لبيت المال ما بقى
من مال المقتول وإذا مضى الامام بنظره عفو بعض البنات فلمن بقى منهن نصيبه من الدية ومفهوم
بنت من بنات أنهن لو عفون كلهن أو أردن القتل لم يكن للامام نظر (قوله وفي اجتماع رجال) أى
مطلقاً سواء كانوا وارثين كبنات وعصبات توقف الثبوت عليهم أم لا أو غير وارثين وتوقف
الثبوت عليهم لاجل القسامة كبنات وأخت وعصبه انظر بن وشارحنا قصر كلام المصنف على الثاني
حيث قال وكان للرجال كلام بأن ثبت القتل بقسامة ولو قال الشارح وكان للرجال كلام لكونهم

أو بنت ابن من بنات ابن أو أخت من أخوات ولم يكن عاصب أو عاصب لا كلام له (نظر الحاكم) في العفو وضده إن كان عدلاً وإلا
فجاعة المسلمين وأشار للرتبة الثالثة بقوله (وفي) اجتماع (رجال ونساء) أعلى درجة منهم وكان للرجال كلام بأن ثبت
القتل بقسامة (لم يسقط) القصاص (الا بهما) أى بعفو الفريقين ومن أراد القتل من الفريقين فالقول له (أو يعرضهما) أى بعض
كل من الفريقين وقولنا ونساء أعلى درجة من الرجال احترازاً عما لو كان الرجال مساوين للنساء فلا كلام لهن والاستبناء

للعاصب وحده كما مر وهذه المسئلة مكررة مع قوله فيما سبق وللنساء ان ورثن ولم يساوهن عاصب ولكل القتل الخ كررها لأجل قوله أو ببعضهما المقيد لما مر كما تقدم (٢٦٢) ولأجل جمع المراتب الثلاثة (ومها إسقط) أي عفا (البعض) أي بعض مستحق

الدم مع تساوى درجاتهم بعد ثبوت الدم بينة أو اقرار أو قسامة سقط القود وإذا سقط (فلن بقی) ممن لم ينف وله التكلم أو هو مع غيره (نصيبه من الدية) أي دية عمه وكذا إذا عفا جميع من له التكلم مترتبة فلن بقی ممن لا تكلم له نصيبه من دية عمه كولدین وزوج أو زوجة لأنه مال ثبت بعفو الأول بخلاف ماله عفو في فور واحد فلا شيء لمن لا تكلم له كما إذا كان من له التكلم واحداً وعفا وشبه في سقوط القصاص قوله (كارئه) أي الدم (ولو قسطاً من نفسه) فيسقط القصاص لأن إرثه له كلاً وبعضاً كالعمو مثال ما قبل المبالغة ما لو قتل أحد ولدين أباه فمات غير القاتل ولا وارث له سواء فقد ورث القاتل جميع دم نفسه ومثال ما بعدها ماله لو كان غير القاتل أكثر من واحد مات أحدهم فقد ورث القاتل بعض دم نفسه فيسقط القصاص ولن بقی نصيبه من الدية (وارئه) أي القصاص (كالمال) أي كإرث المال

وارثين ثبت القتل بيينة أو اقرار أو قسامة أو كانوا غير وارثين ولكن ثبت القتل بقسامة لكان ذلك أولى وعليه يظهر ما ذكره من التكرار تأمل (قوله مكررة مع قوله فيما سبق وللنساء ان ورثن) الأولى أن يقول مع قوله ولكل القتل ولا عفو إلا باجتماعهم كأن حزن الميراث وثبت القتل بقسامة إذ قوله وللنساء ان ورثن لا تكرر فيه (قوله ومها إسقط الخ) هذا راجع لجميع ما قدمه من قوله وسقط ان عفا رجل كالباقي إلى هنا خلافا لما يؤممه ظاهر الشارح من قصره على قوله وسقط ان عفا رجل كالباقي ثم ان جواب الشرط محذوف قدره الشارح بقوله سقط القود لأن هذا هو الذي يترتب على الإسقاط يعني العفو وأما قوله فلن بقی الخ فلا يترتب إلا على السقوط وحينئذ فهو جواب لشرط مقيد كما أشار له الشارح (قوله وله التكلم أو هو مع غيره الخ) يعني أن من عفا سقط حقه من الدم ومن الدية وما بقي منها يكون لمن بقي من له التكلم ولغيره من بقية الورثة كالزوج أو الزوجة والاخوة للأم * قال في المدونة وان عفا أحد اثنين سقط حظه من الدية وبقيتها لمن بقي تدخل فيه الزوجة وغيرها (قوله وكذا إذا عفا الخ) كما لو كان للمقتول بنون وبنات وزوج أو زوجة فعفا بعض البنين ثم بلغ من بقي من له التكلم فعفا فلا يضر ذلك من معهم من أخواتهم والزوجة أو الزوجة (قوله كولدین وزوج) أي فعفا أحد الوالدين ثم عفا أخوه فلا يضر ذلك من معهما من الزوجة أو الزوج (قوله بخلاف ماله عفو) أي جميع من له التكلم (قوله كما إذا كان من له التكلم واحداً الخ) وكما لو كان للمقتول بنون وبنات وزوج أو زوجة فعفا البنون في فور واحد فيسقط حق البنات والزوجة أو الزوجة من الدية واعلم أن ما ذكره الشارح من التفصيل محمول على ما إذا وقع الإسقاط مجاناً أما إذا وقع على مال فلن بقی من الورثة نصيبه من الدية وإن لم يكن له تكلم سواء وقع الإسقاط من بعضهم أو من كلهم مترتبة أم لا (قوله ولو قسطاً) أي هذا إذا ورث دم نفسه كله بل ولو ورث قسطاً أي جزءاً منه * قال في المدونة ان ورث القاتل أحد ورثة القاتل بطل قوده لأنه ملك من دمه حصه وقال أشهب لا يسقط القود عن الجاني إذا ورث جزءاً من دم نفسه إلا إذا كان من بقي يستقل الواحد منهم بالعفو كما في المثال الذي ذكره الشارح وأما إذا كان الباقي لا يستقل الواحد منهم بالعفو ولا يرفى العفو من اجتماعهم عليه وكل من طلب القتل فانه يجب فلا يسقط القود عن الجاني الوارث لجزء من دمه كمن قتل أخاه شقيقه وترك للمقتول بنتين وثلاثة أخوة أشقاء غير القاتل فمات أحدهم ولا وارث له إلا أخوته الثلاثة القاتل والأخوين فقد ورث القاتل قسطاً من نفسه ولا يسقط القصاص عنه حتى يعفو البنات والأخوة الباقيات والبعض من كل وقد رد للصنف على أشهب بلو ومقتضى رده عليه أن كلام أشهب خلاف لابن القاسم وان كلامه باق على إطلاقه لا أنه وفاق له كما قاله بعضهم (قوله مات أحدهم) أي ولا وارث له إلا أخوته (قوله فإذا مات ولي الدم) أي كابن المقتول أو أخيه أو عمه (قوله ويكون لمن العفو الخ) أي ولو كان معهن ذكور في درجتهم فليس بنات ولي الدم كبنات القاتل (قوله هذا مذهب ابن القاسم) الإشارة راجعة لآرث القصاص كإرث المال وقال أشهب آرث القصاص كالاستيفاء فإذا مات ولي الدم فالأبى ينزل منزلته إنما هو عصبته فيكون لهم العفو والقصاص وأما بناته وأمهاته فلا كلام لمن في ذلك (قوله لزوجة ولي الدم) أي فإذا مات ولي الدم قام ورثته مقامه إلا زوجته (قوله ولا لزوجة الخ)

فإذا

لا كاستيفاء فإذا مات ولي الدم فينزل ورثته منزلته من غير خصوصية للعصبة منهم على ذوي

الفروض فيرثه البنات والأمهات ويكون لمن العفو والقصاص كما لو كانوا كلهم عصبية لأنهم ورثوه عن من كان ذلك له هذا مذهب ابن القاسم نعم لا دخل في ذلك لزوجة ولي الدم ولا لزوجة من لها كلام بقوله كالمال أي في الجملة بخلاف المال المأخوذ عن دية عمه

فيدخلان فيه كما مر. ولما قدم أن العمد لا عقل فيه مسمى وإنما يتعين فيه القود على الوجه المتقدم به هنا على أنه يجوز الصلح فيه بمقتضى
الولى بقوله (وجاز صلحه) أى الجاني (فى) جنابة (عمد) قتل كان مع مولى الدم أو جرحاً مع (٣٦٣) المجنى عليه (بأقل) من دية المجنى

عليه (أو أكثر) منها حالاً
ولأجل قريب أو بعيد
وبين وعرض وغيرها
وقد قدم هذا فى الصلح
بقوله وعن العمد بأقل أو
أكثر (والخطأ كبيع
الدين) مبتدأ وخبر أى أن
الصلح فى الخطأ فى النفس
أو الجرح حكمه حكم
بيع الدية إذ دية الخطأ مال
فى الذمة وما صولح به
عنها مال مأخوذ عنها
فيجب مراعاة بيع الدين
فيه فلا يجوز أخذ ذهب
عن ورق وعكسه لأنه
صرف مستأخرولاً أحدهما
عن إبل وعكسه لأنه
فسخ دين فى دين ويدخل
فى الصلح بأقل من الدية
ضع وتبجل وبأكثر لا بعد
من أجلها سلف بزيادة
وجاز بما حل معجلاً فى
جميع الأقسام (ولا يعضى)
الصلح من الجاني خطأ
(على عاقلة) بغير رضاها
(كعكسه) أى لا يعضى
صلح العاقلة على الجاني بغير
رضاه ويلزم كلا الصلح
فما ينوبه (فان عفا) المجنى
عليه خطأ قبل موته
(فوصية) أى فالعفو
كالوصية بالدية للعاقلة
والجاني فتكون فى ثلثه وإن

فإذا ماتت بنت القتل قام ورثتها مقامها إلا زوجها (قوله فدخلان) أى الزوج والزوجة فيه
(قوله ولما قدم الخ) أشار بهذا الدخول إلى عدم معارضة قوله وجاز صلحه الخ لقوله فيما مر فالقود عينا وذلك
لأن مدتها مع راضيتها أى الجاني وولى الدم وتعين القود فيما مر عند عدم التراضى (قوله أن العمد لا عقل
فيه) أى سواء كان قتلاً أو جرحاً وإنما يتعين فيه القود أى إذا لم يكن الجرح من التالف وإلا فلا قود
فيه بل فيه الدية كالآمة والدائمة ومقتلة الرأس كما مر (قوله وجاز صلحه) من إضافة المصدر
لفاعله أى جاز أن يصلح الجاني ولى الدم أو الجروح فى جنابة العمد بأقل الخ (قوله وقد قدم هذا الخ)
أى وحيث ذكرنا تكرار مع ما تقدمه فى باب الصلح بـ (تنبيه) لوصال الجاني ولى الدم على شىء بشرط
أن يرحل من البلد ولا يعود إليها أصلاً وبعد مدة فأقول إن كثرة الشرط باطل والصلح جائز وقال
ابن القاسم لا يجوز الصلح وينقض ويرجع لدية كاملة وقال ابن نافع ينقض الصلح ويقتضى وقال
المغيرة الشرط جائز والصلح لازم وكان سحنون يعجبه قول المغيرة وراه حسناً فإن التزم القاتل أنه
إن عاد للبلد فلهم القود أو الدية كان لهم ذلك أنظر البدر القرافى (قوله مال فى الذمة) أى فهو دين
(قوله فلا يجوز أخذ ذهب) أى مؤجل عن ورق وكذا يقال فى العكس (قوله ولا أحدهما)
أى ولا يجوز أخذ أحدهما أى الذهب أو الورق حال كونه مؤجلاً عن إبل ومثل أخذ أحدهما
مؤجلاً أخذ عرض مؤجل عن إبل (قوله ويدخل فى الصلح بأقل من الدية ضع وتبجل) أى إذا
مجل الأقل (قوله وجاز بما حل معجلاً الخ) أى وجاز الصلح عن دية الخطأ بحال معجل فى جميع
الأقسام المذكورة فيجوز أخذ ذهب معجل عن ورق وعكسه وكذا أخذ أحدهما معجلاً عن
إبل والمراد بالتبجيل الدفع بالفعل وإنما اشترط ذلك لأن الحلول من غير تبجيل لا يخرج عنه كونه
ديناً فيلزم المحذور (قوله ولا يعضى على عاقلة) أى بالنسبة لما يلزم العاقلة من الدية لأنه فضولى وقوله
كعكسه أى بالنسبة لما يلزمه منها * والحاصل أن صلحه عنهم فيما يلزمه من دية الخطأ لا يعضى
وصلحهم عن الجاني فيما يلزمه منها لا يعضى ويمضى صلحهم بالنسبة لما ينوبهم وكذا صلحه يعضى
بالنسبة لما ينوبه (قوله فان عفا المجنى عليه خطأ) أى عن دية الخطأ وأما لو قال لا تغفوا عن قاتلى
عمداً فان ثبت القتل بقسامة فلا ولياته العفو ولهم القصاص وان ثبت ببيينة أو اقرار فلا عفو لهم قاله
أصابع ولو وكل القاتل وكذا على أن يعفو فان ثبت القتل بقسامة فالأمر للولياء وان ثبت ببيينة
أو اقرار فالأمر للوكيل فى العفو وكذا فى البدر قلا عن الغريانى على المدونة (قوله فتكون فى ثلثه)
أى فإذا لم يكن له مال أصلاً حط عن الجاني وعن عاقلة ثلثها ودفعوا الورثة المجنى عليه ثلثها
(قوله ضمت لاله) فإذا كان ماله أثنى دينار ضمت لها وحطت عن العاقلة والجاني لأن ثلث الجميع يحتملها
وان كان ماله ألفاً حط عنهم منها ثلث الألفين وهو ستمائة وستة وستون وثلثان ولزمهم ثلثمائة وثلثان
وثلثون وثلث (قوله وتدخل الوصايا فيه) أى وتدخل الوصايا فى دية الخطأ أى فى ثلثها مضافاً لثلث
ماله ان كان له مال فضمير فيه عائد على دية الخطأ على حذف مضاف كما علمت وإنما ذكر الضمير نظراً
لكونها أمراً واجباً كما أشار له الشارح وانظروا لكونها مالا (قوله فيما وجب من ثلث الدية) أى دية الخطأ
(قوله ومنه ثلث الدية) أى لأن الدية تضم لاله وتصير مالا وينظر لثلث الجميع فان حمل الدية الموصى
بها فقط نفذت الوصية بها وان كان هناك وصايا أخر اشترك الجميع فى الثلث فان حمل الجميع فلا

كان له مال ضمت لاله ودخلت فى ثلث الجميع (وتدخل الوصايا) التى أوصى بها المجنى عليه (فيه) أى فيما وجب من ثلث الدية (وإن) أوصى
(بعد سببها) أى الدية وسببها الجرح أو انفاذ المقاتل يعنى أن المجنى عليه إذا أوصى بوصايا غير العفو المذكور أو معه فان الوصايا تدخل
فى ثلثه ومنه ثلث الدية ولا فرق فى الوصايا بين أن يوصى بها قبل سبب الدية أو بعده إلا أن التوهم إنما هى الوصايا قبل السبب

فكان على المصنف أن يبالغ عليه بأن (٣٦٤) يقول وان قبل سبها (أو) أوصى لرجل (ثلاثة) قبل السب فتدخل الوصية

في ثلث الدية لأنها مال موروث عنه (أو) أوصى (بشيء) كدار أو عشرة دنانير أو عشرة أبواب ولم يعين ثلثاً ولا غيره ثم جنى عليه فتدخل الوصية في الدية ومحل دخول الوصية من حيث هي في الدية حيث أوصى قبل السب (إذا عاش) المجنى عليه (بعداً) أي بعد الجناية (ما) أي زماناً (يمكنه) فيه (التغيير) بأن كان صحيح الذهن (فلم يغير) في وصيته فان رفع مغموراً بعد الجرح أو مات مكانه لم تدخل الوصية في الدية (مخلاف) دية (العمد) لا تدخل فيها الوصايا وإن عاش بعد الجرح ما يمكنه فيه التغيير لأنها مال طرأ للوارث بعد الموت بالصلح عليها فلا تدخل الوصية فيها (إلا) أن ينفذ مقتله وقبل وراثته الدية وعلم) قبول وراثته لها ولم يغير فتدخل الوصايا فيها لأن علمه قبول وراثته الدية مع عدم تغييرها كإحداثها بعده وهذا بخلاف ما توقع أن قبل وارث الدية فوصيت فيها أو فقد أوصيت بثلاث فلا يعمل بقوله ولا يدخل منها في ثلثه شيء وكذلك لو قال تدخل وصيتي فيما علمت

إشكال وان ضيق عن الجميع وجب المصير لقول المصنف وقدم لضيق الثلث الخ (قوله فكان على المصنف الخ) أصل هذا الاعتراض لابن غازي وهو مبني على أن بعد في كلام المصنف بضبط بسكون العين ظرفاً وأما إن ضبط بضم العين بصفة الماضي فلا يتوجه هذا الاعتراض على المصنف (قوله قبل السب) أي أو بعده أيضاً (قوله فتدخل الوصية في ثلث الدية) أي فإذا لم يكن له مال أصلاً دفع له ثلثها وإن كان له مال ضم للدية ودفع ثلث الجميع للوصى له (قوله أو أوصى بشيء) أي معين كدار أو دابة معينة وأما غير معين فهو قوله وتدخل الوصايا فيه فقول الشارح كدار الخ ينبغي حمل ذلك على المعين (قوله ومحل دخول الوصية) أي في ثلث الدية وقوله من حيث هي أي سواء كانت بثلاثة أو ب شيء معين أو غير معين كالوصية لزيد بعشرة ولعمرو بمائة وأشار الشارح بذلك إلى أن قول المصنف إذا عاش الخ شرط في قوله وتدخل الوصايا فيه وفيما بعده بالنظر لما قبل المبالغة (قوله حيث أوصى بها قبل السب) أي وأما إذا أوصى بعده فانها تدخل في ثلث الدية من غير شرط (قوله يمكنه فيه التغيير) أي لو صيته (قوله فلم يغير) أي الوصية الحاصلة منه قبل الجناية مع تمكنه من تغييرها فمأش بعد السب مدة يمكنه فيها التغيير ولم يغير نزل ذلك منزلة إحداثها بعده (قوله بخلاف العمد) مخرج من قوله وتدخل وصايا فيه كما أشار له الشارح وحاصله أن من قتل عمداً ولم يعرف عن قاتله وله وصايا ثم بعد موته قبل ورثته الدية فان وصايه لا تدخل في الدية لأنها مال لم يعلم به الميت قبل موته والوصايا لا تدخل إلا فيما علم للميت حين موته قال في كتاب محمد ولو أن الموصى قال إن قبل أولادي الدية فوصيتي فيها أو أوصى بثلاث لم يجوز ولا يدخل شيء من وصايه في ثلثها لعدم علمه بها حين موته وقال ابن رشد ولو قال يخرج ثلثي مما علمت ومما لم أعلم لم يدخل في ذلك الدية لأنها مال لم يكن بل طرأ للوارث بعد الموت اه فظهر لك من هذا أن دية العمد قيل إنها مال من أموال الميت وعدم دخول الوصايا فيها لعدم علمه بها حين الموت وقيل أنها ليست ماله وإنما هي إذا قبلت مال طرأ للورثة بعد الموت قال ابن وفي الثاني نظر لاقتضائه أنه لا يقضى بها دينه وليس كذلك بل يقضى بها دينه كافي والمواق فالصواب القول الأول وشارحنا قد جنح لما قاله ابن رشد حيث قال لأنها مال طرأ للوارث الخ (قوله وان عاش بعد الجرح ما يمكنه) أي مدة يمكنه فيها التغيير لو صيته ولم يغيرها (قوله فلا دخل للوصية فيها) أي لأنها ليست بمال للميت (قوله إلا أن ينفذ مقتله) أي بقطع نخاع أو ثقب مصران وحاصله أن الجاني عمداً إذا نفذ مقتلاً من مقاتل المجنى عليه الموصى بوصايا قبل الجناية ثم إن أولياءه قبلوا الدية من الجاني وعلم المجنى عليه بذلك القبول ولم يغير وصايه الحاصلة منه مع تمكنه من ذلك فانها تدخل في ثلث تلك الدية لأنها مال له علم به قبل موته وسكوته عن تغييرها مع تمكنه بمنزلة إحداثها بعد العلم (قوله كإحداثها) أي الوصايا بعده أي بعد العلم (قوله فلا يعمل بقوله) أي لا عند محمد ولا عند ابن رشد أما عند ابن رشد فلأنها مال طرأ للوارث إذا قبلها وأما عند محمد فلأن الموصى لم يعلم بكونها ماله حين الموت (قوله ولا يدخل منها) أي من الدية شيء في ثلثه ولو قال ولا تدخل وصيتي في شيء منها كان أحسن (قوله فلا تدخل وصيته في دية العمد) أي بغير الشرط المذكور في المصنف وهو قوله إلا أن ينفذ الخ وذلك لأن الدية ليست من ماله وهو أعماراً دماً لم أعلم من مالي ثم إن عدم الدخول مبني على ما لا بن رشد وأما على كلام محمد فتدخل الوصية فيها فقول الشارح كافي النقل أي عن ابن رشد تأمل (قوله أو صالح عنه بمال) أي واخذه منه (قوله فلا ولياته القسامة الخ) أفاد المصنف أن الخيار للأولياء لا للجاني فإذا أراد الجاني الرجوع فيما أخذ منه صلحا وطلب القسامة من الأولياء والهود فيه وأبى

الأولياء

ومالم أعلم فلا تدخل وصيته في دية العمد كافي النقل (وإن عفا) مجروح عمداً أو خطأ

(عن جرحه) مجاناً (أو صالح) عنه بمال (فإن) من جرحه (فلا ولياته القسامة والقتل) في العمد والدية في الخطأ ولهم امضاء العفو أو الصلح

(ورجع الجاني) ان أقسموا (فيما أخذ منه) وهذا إن صالح عنه فقط وأما لو صالح عنه وعما يؤول اليه فخلافاً كما تقدم في الصالح بهما هنا (وللقاتل) ان ادعى العفو عنه وأنكر الولي (الاستحلاف على) عدم (العفو فإن) (٣٦٥) حلف الولي أنه لم يصف فله القود

وإن (نكل حلف) القاتل.
 يمينا (واحدة) (لاحسين
 (وربىء) فان نكل قتل
 بلا قسامة وإذا ادعى أن
 له يمينه على العفو غائبة حلفه
 الحاكم على ذلك (وتاؤم له)
 بالاجتهاد (في يمينه الغيبة)
 قربت غيبتها أو بعدت
 على ظاهر المدونة وحملها
 عليه عياض وغيره (وقتل)
 القاتل (بما قتل) به (ولو)
 ناراً (وهذا ان ثبت القتل
 يمينه أو اعتراف فان ثبت
 بقسامة قتل بالسيف كما
 قال ابن رشد (إلا) أن
 ثبت القتل (بمحرم أو
 لواط) أقر به وأما لو ثبت
 بأربعة شهود فحده الرجم
 (وسحر) ثبت بينة أو
 اقرار (وما يطول) كنهه
 طعاماً أو ماء حتى مات أو
 نخسه بإبرة ونحو ذلك
 فيتمين السيف في هذه
 الأربعة (وهل والسم)
 بفتح المحلة في الأكثر
 والكسر لغة تميم والضم لغة
 أهل العالية أي لا يقتل
 به (أو) يقتل به (ويجهد
 في قدره) أي في القدر الذي
 يموت به من السم (تأويلان
 وإذا قتل بما قتل (فيغرق
 ويخنق ويحجر) ان فعل
 بالمقتول ذلك أي ان قتل
 بحجر قتل به وكذلك ما قبله

الأولياء من ذلك وطلبوا إمضاء الصلح فلا كلام للجاني والكلام إنما هو للأولياء (قوله ورجع
 الجاني) أي وإذا نقض الأولياء الصلح الحاصل من وليهم وأقسموا رجوع الجاني بما أخذه منه المجنى
 عليه صلحاً أي رجوع بذلك على تركه المجنى عليه (قوله إن صالح عنه) أي عن الجرح
 (قوله الاستحلاف) أي تحليف الولي أنه لم يصف عنه وهذا قول ابن القاسم وقال أشهب ليس له تحليف
 الولي بل إما أن يثبت الجاني ما ادعاه من العفو وإلا قتل وفي بن عن ابن عاشر استحلاف تحليف الجاني
 لولي الدم مع قولهم كل دعوى لا تثبت إلا بعدلين فلا يمين بمجرد ما وعدوا من ذلك العفو (قوله على
 عدم الخ) أشار إلى أن في كلام المصنف حذف مضاف وهو غير متعين لجواز جعل على التعميل كما في
 قوله تعالى «ولتسكروا الله على ما هداكم» (قوله حلف القاتل يمينا واحدة) أي ان ولي الدم عفا عنه
 (قوله للاحسين) أي لان الولي إنما يحلف يمينا واحدة انه لم يصف وقد ردها على الجاني (قوله فان نكل
 قتل بلا قسامة) أي لان دعوى القاتل أن ولي الدم عفا عنه تتضمن اعترافه بالقتل (قوله حلفه الحاكم
 على ذلك) أي على أن له يمينه غائبة تشهد له بعفو الولي عنه (قوله وتلوم له بالاجتهاد الخ) أي فاذا مضت
 مدة التلوم ولم تأت تلك البينة اقتصر منه فان اقتصر الحاكم منه بعد التلوم قدمت وشهدت بالعفو فينبغي
 أن تكون الدية في مال الولي ولا يقتصر منه ولا يكون من خطأ الامام فان اقتصر الحاكم من غير تلوم
 فعلى عاقلة قطعاً وانظر إذا قتله الولي من غير تلوم فيها كذلك على عاقلة أو يقتصر منه اه عبق
 (قوله وقتل بما قتل به الخ) فهم منه أن الجراح ليست كذلك إذ يطلب فيها القصاص من الجاني بأرفق
 مما جنى به فإذا أوضحه بحجر أو عصا اقتصر منه بالماضي (قوله ولو ناراً) لكن لا يشترط المائلة في
 الصفة ورد بلو على من قال لا يقتص بالنار ممن قتل بها وعلى المشهور يكون القصاص بالنار مستثنى
 من النهي عن التعذيب بها (قوله الا أن يثبت القتل بمحرم) أي الا أن يثبت بينة أو إقراره على أنه
 أكرهه على الاكثار من شربه حتى مات فلا يقتل بما قتل به بل يقتل قصاصاً بالسيف (قوله أو
 لواط أقرب به) أي أنه إذا أقر بأنه لا ط به فمات وثبت ذلك الاقرار باليمين فلا يقتل بما قتل به بل
 بالسيف والفرض أنه لم يستمر على إقراره بل رجع عنه ولا يقال إن من أقر بالنار ورجع عن إقراره
 يقبل رجوعه لان قبول رجوعه من حيث عدم رجوعه فلا ينافي أنه يقتل بالسيف لاقراره بالقتل
 لأن اقراره بالقتل لا ينعف فيه رجوعه قال البساطي معنى قولهم لا يقتل بلواط أنه لا يجعل له خشبة
 تحرك في دبره حتى يموت لفحش ذلك وإلا فاللواط لا يقتل عادة وموت للمجنى عليه فرض اتفاق
 (قوله وأما لو ثبت بأربعة شهود الخ) أي أو باقرار واستمر على إقراره (قوله ثبت بينة أو اقرار)
 أي فيقتصر منه بالسيف ولا يؤمر ذلك الساحر أن يفعل السحر لنفسه بحيث يموت به لأن الأمر
 بالمصية معصية خلافاً للبساطي القائل إنه إذا أقر به يؤمر بفعله لنفسه فان مات وإلا فالسيف
 (قوله وهل والسم) أي إذا قتل الجاني به شخصاً فانه لا يقتل به وإنما يقتل بالسيف كالسمتين الأربع والسم
 في كلام المصنف بالجر عطف على خمر (قوله أو يجهد) عطف على قدر كما أشار له الشارح (قوله تأويلان)
 الأول لأبي محمد بن أبي زيد والثاني لابن رشد (قوله أي ان قتل بحجر قتل به) أي فيضرب به في محل
 خطر بحيث يموت بسرعة لا أنه يرمى بالحجارة حتى يموت (قوله وكذا ما قبله) أي فمن قتل شخصاً
 بالتفريق أو بالخنق فانه يفعل به مثل ذلك (قوله كذى عصوين) أي كذى ضربة عصوين وقوله أي
 ضربه بالعصامرتين أي فأت من ذلك (قوله وممكن مستحق للقصاص من السيف) يعني أن مستحق

أوبغيره (واندرج طرف) كيدور رجل وعين في قتل النفس (إن تعمده) الجاني ثم قتله وإن كان الطرف (غيره) أي لغير القاتل كقطع
 يد شخص ونق عین آخر وقتل (٢٦٦) آخر عمدا فيندرجان في النفس لأنها تأتي على الجميع ولا تقطع يده ثم تقفأ عينه

ثم يقتل (لم يقصد) القاتل
 (مثلة) بالقتول فإن قصدها
 فقل به ما فعل ثم يقتل فقله لم
 يقصد الخ أي بطرف الجاني
 عليه القتل وأما طرف
 غيره فيندرج ولو قصد
 المثلة على الرجاء واحترز
 بقوله إن تعمده عن الخطأ
 فإن فيه الآية (كأصابع)
 تقطع عمدا تدرج (في)
 قطع (اليدين) عمدا بعد
 الأصابع مالم يقصد مثلة
 • ولما أنهى الكلام على
 القصاص شرع في الكلام
 على الدية وذكر أنها
 تخلف باختلاف الناس
 بحسب أموالهم من إبل
 وذهب وورق فقال
 [درس]
 (ودية الخطأ) في قتل
 الذكر الحر المسلم (على
 البادي) هو خلاف
 الخاصر مائة من الإبل
 (خمسة) رقعا بمؤديها
 (بنت محاض وولد البون)
 أي بنت لبون وابن لبون
 (ورقة وجذعة) من كل
 نوع من الخمسة عشرون
 (وربعت في عمدة)
 لقصاص فيه كأن يحصل
 عفوا عليها مبهمة أو يعفو
 بعض الأولياء مجسانا
 فلباق صهي من دية عمدا
 (بمخلف ابن البون)

الدم إذا طلب أن يقتص من الجاني بالسيف فانه يحاب لذلك سواء كان الجاني قتل بالسيف أو غيره
 من الوجوه السابقة وسواء قتل بأخف من السيف أم لا هذا هو العمد خلافا لابن عبد السلام القائل
 إن محل ذلك مالم يكن الجاني قتل بأخف من السيف كاحس فص والافعل به ذلك ولا يقتل بالسيف
 ونشعر كلام المصنف هنا أن القتل بما قتل به حق لولي المجني عليه لا لله فلذا كان لولي المجني عليه أن
 يختار السيف دون غيره (قوله إن تعمده) أي إن تعمد الطرف أي إن تعمده تلفه (قوله أي بطرف
 الجاني عليه) أشار الشارح بهذا إلى أن قول المصنف لم يقصد مثله راجع لما قبل المبالغة وقد تبع الشارح
 في ذلك ابن مرزوق والواق وكلام التوضيح يقتضيه أنه قيد فيها واستظهره بن (قوله ولو قصد المثلة)
 أي بصاحب الأطراف التي قطعها (قوله كأصابع تقطع عمدا) أي وأما لو قطعت خطأ فلا تدرج
 فإذا قطع أصابع شخص خطأ ثم قطع كفه عمدا أخذ دية الأصابع وفي الكف حكومة وأما قول
 عقي تيمالت أخذ دية الأصابع واتص للكف فقد اعترضه طفي بأن يد المجني عليه إذا كانت
 ناقصة أكثر من الإصبع لا قصاص فيها سواء كان النقص بعناية عمدا أو خطأ وسواء كان الجاني ثانيا
 هو الجاني أولا أو غيره (قوله تدرج في قطع اليد) أي سواء كانت يد من قطعت أصابعه أو يد غيره
 فإذا قطع أصابع شخص عمدا ثم قطع كفه عمدا بعد ذلك قطع الجاني من الكوع أو قطع أصابع
 رجل ويد آخر من الكوع ويد آخر من اللفق قطع لهم من اللفق إن لم يقصد مثلة والا لم تدرج
 الصورتين بل تقطع أصابعه أولا ثم كفه في الأولى وفي الثانية تقطع أصابعه ثم يده من الكوع ثم من
 اللفق (قوله شرع في الكلام على الدية) مأخوذة من الودي بوزن الفتي وهو الهلاك سميت بذلك
 لأنها مسببة عنه فسميت باسم سببها ودية كعدة محذوفة الفاء وهي الواو وعوض عنها هاء التأنيث
 (قوله في قتل الذكر الحر المسلم) قيد بذلك لأنه سبب في كلام المصنف لزوم القيمة لقاتل الرقيق
 وإن زادت على دية الحر ودية غير المسلم وأن الاتي على النصف من الذكر (قوله على البادي) أي على
 القاتل البادي من أي إقليم كان (قوله مائة من الإبل) أي فإن لم يكن عند أهل البادية إبل بل خيل مثلا
 كافوا بما في حاضرهم كما قاله بن وقيل يكافون قيمة الإبل (قوله خمسة) أي تؤخذ من خمسة أنواع
 (قوله وربعت في عمدة) أي على أهل البادية لأن الكلام فيهم وللشهور أن دية العمد حالة إلا أن
 يشترط الأجل وقيل أنها تنجم في ثلاث سنين كدية الخطأ وأما إذا صالح الجاني على دنائير أو دراهم
 أو عروض فلا اختلاف في أنها تكون حالة كافي بن (قوله مبهمة) أي بأن قال الأولياء عفونا أو نصلحك
 على الدية وأما إذا قيدوا بشيء بأن قالوا عفونا أو نصلحك على الدية من كذا تعين أخذه وقوله كأن
 يحصل الخ وكذلك العمد الذي سقط فيه القصاص لعدم وجود مثله في الجاني (قوله من الأصناف
 الأربعة) بنت المحاض وبنت البون والحقة والجدعة (قوله والأم كذلك) أي وإن علت من مال
 كل (قوله ولو مجوسيا) أي ولو كان الوالد القاتل لولده مجوسيا واعلم أن الخلاف في تغليظها على الأب
 للمجوس إنما هو فيما إذا قتل ولده للمجوس فقال عبد الملك لا تغلظ عليه لأن دية المجوس تشبه القيمة
 وأنكره سحنون وقال أصحابنا يرون أنها تغلظ عليه إذا حكم بينهم لأن علة التغليظ سقوط القود
 وأما إذا قتل ولده المسلم فأنها تغلظ عليه اتفاقا أنظر بن (قوله وتما كوا الينا) لا يحتاج للتعاكم إذا كان
 الولد مسلما بل يلزمه ذلك تما كوا الينا ولا بخلاف ما إذا كان الولد غير مسلم فلا تخمك يذم بذلك إلا إذا

من الأصناف الخمسة فتكون المائة من الأصناف الأربعة الباقية من كل خمس وعشرون (وثلاث) أي غلظت
 مثلة (في الأب) أي عليه وإن علا والأم كذلك فلو قال في الوالد لكان أشمل (ولو) كان الوالد (مجوسيا) وتما كوا الينا والتثنية في حقه
 بحسب دينه وهي ثلث خمس واتكل المصنف في ذلك على وضوحه ومرفقه بما يأتي له فالتثنية فيه جذعتان وخلفتان

وثلاثا خلفه (في) قتل (محمد) لولده (أم يقتل) الأب (به) وضابطه أن لا يقصد إزهاق روحه فإن قصده كان يرمى عنه بالسيف أو يضجبه في بئجه ونحو ذلك فالقصاص فان عفى عنه على الدية مبهمة ثلاث وشبهه في التعليل، قوله (كجرحه) أي فسكمان التعليل يكون في النفس كذلك يكون في الجرح من ترييع أو ثلاث ولا فرق في الجرح بين ما يقتص منه كالموضحة وما لا يقتص منه بلع ثلاث الدية كالجائفة أم لا فالعمد في الجراح كالعمد في النفس في التعليل بنسبة مالهكل حرج (٢٦٧) من الدية في النفس ثم بين التعليل

بالتثنية في النفس بقوله (بثلاثين حقة وثلاثين جذعة وأربعين خلفه) فتصح الحاق المعجمة وكسر اللام الحامل من الابل (بلا حرسن) فالمدار على أن تكون حاملا سواء كانت حقة أو جذعة أو غيرها (وعلى الشامي والصرى والسرني) من دينار) شرعية وهي أكبر من الدينار المصرية كما تقدم في الزكاة وأهل الروم كأهل مصر وكذا مكة والمدنية (وعلى العراقي) والعارسي والخراساني (اثنا عشر ألف درهم) شرعية بناء على أن صرف الدينار اثنا عشر درهما ولا يزداد على ذلك (إلا في التثنية) وهي ما على الابل في قتل ولده عمداً (في زاد) في الذهب أو الورق (بنسبة ثمانين الدينير) يزداد على قيمة الخمسة بقدر نسبة زيادة قيمة الثلاثة إلى قيمة الخمسة فالمراد بالدينير الخمسة والمائة وفي الكلام حذف المستثنى به وحذف مضاف من الأول

ترافعوا اليها (قوله وثلاثا خلفه) أي فيكون شريكاً لورثة ولده في خلفه بالثلاث والثلاثين (قوله ولده) أي السلم أو الجوسي (قوله أن لا يقصد إزهاق روحه) أي كرميه بمحبة أو سيف أراد بذلك أدبه أو لم يرد شيئاً (قوله فان قصده) أي حقيقة أو حكماً فالحقيق كان يرمى عنه بالسيف أو يضربه بعصا أو سيف قاصداً بما ذكر إزهاق روحه ولا يعلم ذلك إلا منه والحكمي كما إذا أضجعه وشق جوفه وقال فعلت ذلك حماقة ولم أقصد إزهاق روحه فلا يقبل ذلك منه ويقتل الأب بن (قوله فالقصاص) محله ما لم يكن المستحق للدم ابناً آخر وإلا فليس له قتله بالأولى من تخليفه انظر بن (قوله كجرحه) أي كجرح العمد أي كما تغلظ في جرح العمد سواء كان الجراح الأب أو كان أجنبياً فان كان الأب فالدية مثله وإلا كان أجنبياً فمربعة (قوله كذلك يكون في الجرح) أي عمداً إذا كان لقصاص فيه لكونه صادراً من الأب أو من أجنبي وحصل من المجنى عليه عفو عنه على الدية مبهمة ولو لكونه من التالف وعلم من قولنا لكونه صادراً من الأب أن الأب لا يقتص منه في الجرح طاعاً ولو قصد جرح ولده بخلاف القتل فإنه يقتص منه إذا قصد إزهاق روحه وهذا هو التحقيق (قوله من ترييع) أي إذا كان الجرح من أجنبي وعفا عنه المجنى عليه على الدية مبهمة (قوله أو تثليث) أي إذا كان الجرح من الأب (قوله كالجائفة) أي فان فيها ثلاث الدية وقوله أم لا أي كالموضحة (قوله بنسبة مالهكل جرح الخ) فالجائفة مثلاً فيها ثلاث الدية فيؤخذ مغلظاً وكيفية تعليلها أن تنسب الأربعين خلفه للمائة تجدها خمسين فيأخذ خمس الثلث من الخلفات وذلك ثلاثة عشر وثلاث وتنسب الثلاثين حقة للمائة تجدها خمسة وعشراً فيؤخذ خمس وعشر الثلث من الخلفات وذلك عشرة وكذلك الجذعة (قوله بلا حرسن) أي في الخلفة (قوله وعلى العراقي الخ) استفيد من المصنف أن الدية إنما تكون من الابل أو الذهب أو الفضة فلا يؤخذ في الدية عندنا بقر ولا غنم ولا عرض فإذا لم يوجد في البلد خلاف ذلك فالذي استظهره بعضهم أنهم يكافون ما في أقرب البلاد إليهم الوجود فيها شيء من الأصناف الثلاثة ولا يؤخذ مما وجد عندهم خلافاً لما في عبق حيث قال ولا يؤخذ في الدية عندنا بقر ولا غنم ولا عرض وحيث لم يوجد في البلد خلاف ذلك فينبغي التحويل عليه أي ينبغي التحويل على ما وجد عندهم والأخذ منه (قوله إلا في التثنية) استثناء من مقدر كما أشار له الشارح (قوله أي يزداد على قيمة الخمسة) فيه نظر فان الزيادة على دية الذهب أو الفضة فالأولى أن يقول أي يزداد على ما يجب عليه من ذهب أو فضة بقدر نسبة الخ (قوله حذف المستثنى منه) أي وهو قوله ولا يزداد على ذلك وقوله وحذف مضاف أي وهو قدر وقوله من الأول أي الذي هو قوله بنسبة وقوله والثاني أي الذي هو قوله الدينير والمضاف المحذوف من الثاني هو قيمة وفيه حذف مضاف أيضاً وهو زيادة (قوله وحذف المزيد عليه) أي الذي هو قوله على قيمة الخمسة على ما فيه كما علمت وقوله والنسب إليه أي الذي هو الخمسة (قوله مازادته للثلاثة) أي مازادته قيمة الثلاثة وقوله على الخمسة أي على

والثاني وحذف المزيد عليه والنسب إليه * وحاصله أن تقوم الثلاثة حالة وتقوم الخمسة على تأجيلها ويؤخذ مازادته للثلاثة على الخمسة وينسب إلى الخمسة بما بلغ بالنسبة يزداد على دية الذهب أو الفضة تلك النسبة مثاله لو كانت الخمسة على أحماتها وأوى مائة والمائة على حلولها تساوى مائة وعشرين ونسبة العشرين إلى المائة قيمة الخمسة الخمس فيزداد على الدية مثل خمسها لتكون من الذهب ألفاً ومائتين ومن الورق أربعة عشر ألف درهم وأربع مائة وعلم من الاستثناء أن الدية المربعة لا تغلظ في الذهب والورق (والسكتاني)

الدمي (و) الكتاني (المعاهد) (أي الحر المومن (نصف دية) أي الحر المسلم (المجوس) (والمرتد) (دية كل منهما (ثلث خمس) فيكون من الابل ستة أبرة وثلاثي بعير ومن الذهب ستة وستين ديناراً أو ثلثي دينار من الورق غرامة قدرهم وقيل لادية للمرتد وانما على قاتله الأدب وهو الذي مشى عليه (٣٩٨) المصنف أول الباب بقوله كترتد (و) دية (أنثى كل) (من ذكر) (كنصفه) (فدية الحرة

للسلعة نصف الحر المسلم وهكذا (وفي) قتل (الرقيق قيمته) (قنا ولو مديراً أو أم ولد أو مبعوضاً كعمتي لأجل لذلك الأجل (وإن زادت) قيمته على دية الحر لأنه مال أتلفه شخص كسائر الاموال (وفي) إلقاء (الجنين وإن علقه) (بضرب أو تخويف أو شتم ربيع (عشر) واجب (أمه) (من زوج أو زنا وأما من سيدها فسيأتي (ولو) كانت أمه (أمة) وواجب أمه إن كانت حرة الدية وإن كانت أمة القيمة وسواء كانت الجنابة عمداً أو خطأ من أجنبي أو أب أو أم كما لو شربت ما يسقط به الحمل فأقطعه وأشار بلو رد قول ابن وهب في جنيتها ما قصها لأنها مال كسائر الحيوان (هدأ) أي معجلاً من العين فاستعمل النقد في الحلول والعين ويكون في مال الجاني إلا أن تبلغ ثلث دية فعلى العاقلة كما لو ضرب مجوساً حرة مسلمة فألقت جنيناً ميتاً (أو غرة) بالرفع عطف على عشر والتخير

قيمة الخمسة (قوله الدمى) أي وأما الحر المومن فلا قود فيه ولا دية لما تقدم من اشتراط العصمة (قوله والمجوس المعاهد) أي والدمي (قوله والمرتد) أي سواء قتل زمن الاستنابة أو بعدها (قوله ثالث خمس) أي ثلث خمس دية الحر المسلم (قوله وقيل النخ) هذا قول سحنون ومما مشى عليه المصنف هانمان أن على عاقلة ثلث خمس دية الحر المسلم فهو قول ابن القاسم وقال أشهب فيه دية أهل الدين الذي ارتد إليه (قوله كترتد) أي يلزم قاتله الأدب ولا دية عليه مراعاة لمن لا يرى استنابته بل يقتل فوراً (قوله ممن ذكر) أي الحر المسلم والكتاني الدمى والمعاهد والمجوس والمرتد (قوله وهكذا) أي فدية الحرة الكتانية سواء كانت ذمية أو معاهدة ربع دية الحر المسلم ودية الحرة المجوسية أو المرتدة سدس خمس دية الحر المسلم من الابل ثلاثة أبرة وثلث بعير ومن الذهب ثلاثة وثلثون ديناراً وثلث دينار من الورق أو بمائة درهم (قوله وفي الرقيق قيمته) أي إذا قتله حر مسلم عمداً أو خطأ لا إن قتله مكافئ أو حر كافر عمداً فيقتل به (قوله وفي إلقاء الجنين وإن علقه) أي هذا إذا ألقته مضغاً أو كاملاً بل وإن ألقته علقه أي دماً مجتمعا بحيث إذا صب عليها الماء الحار لا يذوب لا الدم المجتمع الذي إذا صب عليه الماء الحار يذوب لأن هذا ليس فيه شيء خلافاً لما يفيد كلامه (قوله أو شتم ربيع) أي كشم رائحة مسك أو سمك أو جبن مقل إذا شممت رائحة ذلك من الجيران مثلاً فليطلب فان لم تطلب ولم يملأوا بمحملها حتى ألقته فليطلبها الفرة لتقصيرها وتسببها فإذا طلبت ولم يعطوها ضمنوا علواً بمحملها أم لا وكذا لو علوا به وبأن ربيع الطعام أو المسك يستطها ولم يعطوها وسقطت فانهم يضمنون وإن لم تطلب ويضمن من العادة تنبيهه على كالحقنة والسراب إذا لم ينبه عليه (قوله من زوج) أي حالة كون ذلك الجنين ناشئاً من زوج حر أو رقيق أو من زنا وكان الأولي للشارح أن يؤخر هذا البيان عن قول المصنف ولو أمة (قوله وأما من سيدها) أي وأما جنين الأمة من سيدها فسيأتي في قول المصنف والأمة من سيدها أي أن فيه عشر دية الحرة لا عشر واجب أمه لأن الواجب في أمه القيمة وهي قد تكون قدر دية الحرة أو أقل أو أكثر (قوله وإن كانت أمة القيمة) انظر هل تعتبر القيمة يوم الاقضاء أو يوم سببه الذي هو الضرب وشتم الرائحة والتخويف (قوله معجلاً من العين) أي لا من العروض * والحاصل أن عشر واجب الام لا يؤخذ في الجنين يكون حالاً ولا يكون منجاً كالدية ويكون ذهباً أو ورقاً فلا يكون من الابل ولو كانوا أهل ابل كما قال ابن القاسم خلافاً لأشهب القائل تؤخذ الابل من أهلها خمس فرائض حالة (قوله ويكون) أي عشر واجب الام في مال الجاني أي في العمد مطلقاً وكذا في الخطأ إلا أن يبلغ ثلث دية فأكثر فعلى عاقلة (قوله فألقت جنيناً ميتاً) أي فديته على عاقلة الجاني لأنها أكثر من ثلث دية لان دية الجاني المجوس ستة وستون ديناراً وثلثا دينار ثلثها اثنان وعشرون ديناراً وسدس وثلث سدس والام ديتها خمسمائة دينار عشرها خمسون ديناراً وهي أكثر من ثلث دية الجاني (قوله وأما جنين الأمة) أي من زنا أو من زوج ولو كان حراً مسلماً وكذا جنينها من سيدها (قوله فيتمين فيه النقد) أي العين ولا غرة فيه لكن إن كان من زوج أو من زنا ففيه عشر قيمة الام هداً وإن كان من سيدها ففيه عشر دية الحرة هداً (قوله أقل سنها سبع سنين) أي وهي سن الانتظار وانما اعتبر فيها ما ذكر لاجل أن يصح التفريق

للجاني لا مستحقها وهو في جنين الحرة وأما جنين الأمة فيتمين فيه النقد وقوله (عبد أو وليدة) بدل من غرة والوليدة الأمة قاله الصميرة أقل سنها سبع سنين ولداً عبر بوليدة دون أمة لثلاثتهم اشتراط كبرها وقوله (نساويه) نعت لفرة وضمير يعود على العشر أي نساوي عشر دية أمه الحرة وتقدم أن جنين الأمة يتمين فيه النقد (والأمة) الحاملة (من سيدها) الحر المسلم جنينها كالحرة المسلمة فيه

عشر ديتها (و) الحرة (النصرانية) أو اليهودية لوقال الدمية كان أشمل (من) زوجها (العبد المسلم كالحرة) أي المسلمة لأنه حر من جهة أمه مسلم من جهة أبيه وأما لو كان زوجها كافراً أو كان الجنين من زنا فالحرة من أهل (٣٦٩) ديتها وحمل وحبو العشر أو

القرة (إن ذابها) أي انفصل عنها (كله) ميتا حاله كونها (حية) فإن انفصل كله بعد موتها أو بعضه وهي حية وباقيه بعد موتها فلا تعلق فيه ويتعلق الكلام بأمه ثم استثنى من وجوب القرة قوله (إلا أن يحيا) أي انفصل عنها حيا حياة مستقرة بأن استهل صارخا أو رضع كثيرا ونحو ذلك سواء ذابها حية أو ميتة فلا استثناء منقطع ثم مات (فالدية) إن أفسدوا أي أولياؤه أنه مات من فعل الجاني (وكومات) الجنين بعد عقق حياته (عاجلا) فإن لم يفسدوا فلا غرة كما لادية (وإن تعمدت) أي تعمد الجاني الجنين (بضرب بطن أو ظهر أو رأس) لأنه فنزل مستهلا ثم مات (في القصاص) بقسامة أو الدية بقسامة في ماله للتعمد (خلاف) الراجح في تعمد البطن أو الظهر القصاص وفي تعمد الرأس الدية في ماله كتعمد ضرب يد أو رجل (وتعمد الواجب) من عشر أو غرة إن لم يستهل ودية إن استهل (بتعده) أي الجنين (وورث) الواجب المذكور (على

قاله شيخنا) قوله عشر ديتها) أي عشر دية الحرة المسلمة لا عشر واجب الأمة التي هي أمه ثم انه لا مفهوم لقول المصنف من سيدها بل حيث كان ولدها حرا كالفارة للحر وكأمة الجد إذا تزوجها ابن ابنه أو ابن بنته وحملت منه فحكمها كذلك أي في جنيتها عشر دية الحرة المسلمة لا عشر قيمة أمه (قوله والحرة النصرانية) أي وجنين الحرة النصرانية من زوجها العبد المسلم وأولى الحر المسلم كجنين الحرة المسلمة فبها عشر دية الحرة المسلمة نقدا أو ولادة تساوى ذلك (قوله أي المسلمة) دفع بهذا ما يقال إن في كلامه تشبيه الشيء بنفسه إذ النصرانية حرة (قوله لأنه حر من جهة النخ) أي لأن جنين الحرة النصرانية من زوجها العبد المسلم حر من جهة أمه مسلم من جهة أبيه أي وحينئذ فيكون فيه مافي جنين الحرة المسلمة وهو عشر دية الحرة المسلمة أو ولادة تساوى ذلك لا عشر واجب أمه واحترز بقوله من زوجها الخ أي عن جنيتها من زنا ولو كان الزاني بها مسلما فإن الواجب فيه عشر واجب أمه لا عشر دية الحرة لأن ابن الزنا مقطوع النسب عن أبيه وحينئذ فلا ينظر لحاله وإنما ينظر لحال أمه فقط هذا هو الظاهر كما قرره شيخنا خلافا لعقب (قوله ثم استثنى من وجوب القرة) الأولى ثم استثنى من وجوب أحد أمرين فقط وهو عشر واجب الام أو القرة (قوله فلا استثناء منقطع) أي لأن ما قبل إلا انفصل الجنين عن أمه ميتا وهي حية وما بعد إلا انفصل عنها حيا وهي حية أو ميتة (قوله ولو لمات عاجلا) ردبلى قول أشهب بنى القسامة مع لزوم الدية إذا مات عاجلا واستحسنه الاخميمي قائلا ان موته بالفور يدل على أنه من ضرب الجاني مات قال في التوضيح ووجه ما قاله ابن القاسم ان هذا المولود أضفه يخشى عليه الموت بأدنى الاسباب فيمكن أن موته بغير ضرب الجاني اهـ بن (قوله فلا غرة) أي لأن الجنين إذا استهل صار من جملة الاحياء فلم يكن فيه غرة وعدم الدية لتوقعها على القسامة وقد امتنع الاولياء منها وما قاله الشارح هو قول عبد الحق وهو المتمد وقال بعض أشياخه ان لم يفسدوا لهم القرة فقط كمن قطعت يده ثم نزلت فمات وأبوا أن يفسدوا فلم يده دية اليد وردبأنه قياس مع الفارق لأن من قطعت يده ثم نزلت فمات دية اليد قد تقررت بالقطع والجنين إذا استهل صار من جملة الاحياء فلم يكن فيه غرة والحاصل أن موجب القرة مفقود باستهلاله ووجب الدية في قطع اليد وجودا ففرق بينهما فلا يصح قياس أحدهما على الآخر (قوله وان تعمد النخ) يعني أن ما تقدم من أنه إذا خرج حيا ومات فالدية ان أفسدوا محله إذا كانت الجنابة خطأ وأما ان تعمدتها وكانت بضرب ظهر او بطن فنزل حيا ثم مات فقال أشهب لا قود فيه بل يجب الدية في مال الجاني بقسامة قال ابن الحاجب وهو المشهور وقال ابن القاسم يجب القصاص بقسامة قال في التوضيح وهو مذهب المدونة والمجموعة قال وألحق ابن شاس ضرب الرأس بالظهر والبطن في جريان الخلاف بخلاف الرجل وشبهها ونص ابن أبي زيد في مختصره على أن ضربها في الرأس كضربها في الرجل في نفي القصاص ووجوب الدية في مال الجاني ولا يجرى فيه الخلاف الذي في ضرب البطن والظهر ورجحه ابن عرفة اهـ (قوله فنزل مستهلا ثم مات) احتراز به عما إذا نزل ميتا فالقرة فقط (قوله كتعمد ضرب يد أو رجل) أي فان فيه الدية بقسامة قولاً واحداً (قوله من عشر أو غرة النخ) أي قال للعهد الذكري (قوله وورث على الفرائض) أي فلا لب الثلثان وللأم الثلث ما لم يكن له أخوة وإلا

الفرائض) المعلومة الشاملة للفرض والتعصيب (وفي الجراح) أي جراح الخطأ التي ليس فيها دية مقرر أو العمد التي لا قصاص فيها وليس فيها شيء مقدر كعظم الصدر وكسر الفخذ (حكومة) أي شيء محكوم به أي يحكم به الحاكم العارف وبينها بقوله (بنسبة) أي صورة على نسبة (نقصان الجنابة) وقوله (إذا برىء) متعلق بقوله (من قيمته عبداً) والأولى تأخير عنه لأن الأصل العمول أن يتأخر

عن غايته أي أن العامل فيه قيمة وجاز أيضاً أن يتعلق بنقصان أي نقصائه وقت برئه فيكون واقفاً في مرگزه وقوله من قيمته متعلق بنقصان على أنه حال أي حال كون النقصان معتبراً من قيمته عبداً وعبداً حال من الضمير البارز في قيمته ومعنى قوله (فرضاً) تقدير أي حال كونه مقدراً (٢٧٠) عبداً وإنما وجب التقويم بسبب برئه أي صحته خوف أن يترجى إلى النفس أو إلى

ما تحمله العاقلة وتوابعه (من الدية)

ملاحظاً فيه المقدور قوله أي مثل نسبة النقصان من الدية فيقوم بعد البراءة عبداً حالاً بعشرة مثلاً ثم يقوم مالياً بقسمة مثلاً فالتماوت بين القيمتين هو الشر فيجب على الجاني بنسبة ذلك من الدية وهو عشرها ثم برؤه لا يستلزم عوده كما كان لكن إن عاد كما كان فاعداً على الجاني الأدب في العمد ولا شيء عليه في الخطأ فالحكومة إنما هي فيما إذا برىء على شين وهذا إذا لم يكن فيه شيء مقدراً وما فيه شيء مقدراً شرعاً فيه ما قدره الشارع كما سيأتي في قوله وإن بشين (كجنين البهيمة) تضرب على ظهري مثلاً فتأني جنيناً حياً أو ميتاً تنقص بسبب ذلك فدفعها حكومة أي أرض من قيمتها سليمة وأما الجنين فإن نزل ميتاً فلا شيء فيه وإن نزل حياً ومات بقيته مع ما نقص أمه واستثنى من قوله وفي الجراح حكومة استثناء

كان للام السدس خلافاً للربعة حيث قال تختص بها الأم لأنها كالأموض عن جزء منها وخلافاً لقول ابن هرمز للام والأب على الثلث والثلثين ولو كان له إخوة وكان مالك أولاً يقول بذلك ثم رجع للأول واعلم أنه إذا كان النزل للجنين من الأبوين أو الإخوة كان كالقاتل فلا يرث من الواجب المذكور شيئاً واعلم أيضاً أن قول المصنف وورث على الفرائض لا يخالف قولهم أن الجنين إذا لم يستهل صار خالفاً لا يرث ولا يورث لأن مراده لا يورث عنه مال يملكه والورث هنا عوض ذاته (قوله أي أن العامل فيه قيمة) أي لما فيه من معنى الفعل أي وإنما يقوم وقت برئه أي صحته (قوله متعلق بنسبة الخ) أراد بالتعلق الارتباط المعنوي فلا ينافي أنه متعلق بمحذوف حال منه أي بمثل نسبة نقصان الجنانية من قيمته مأخوذ ذلك المثل من الدية ويصح تعلق قوله من الدية بفعل مقدراً أي يؤخذ بذلك النسبة من الدية وهو حاصل الكلام أن في الجراح شيئاً محكوماً به مصوراً بمثل نسبة نقصان الجنانية من قيمته حال كونه مفروضاً عبوديته ناقصاً إلى قيمته مفروضاً عبوديته كاملاً مأخوذاً ذلك المماثل للنسبة المذكورة من الدية (قوله ففيه ما قدره الشارع) أي سواء برىء على شين أو لاثم أن الذي استحسنه ابن عرفة فيما إذا لم يكن في الجرح شيء مقدراً القول بأن على الجاني أجره الطبيب وعن الدواء سواء برىء على شين أم لا مع الحكومة في الأول وأما ما فيه شيء مقدراً فليس فيه سواء ولو برىء على شين سوى موضحة الوجه والرأس فيلزم مع القدر فيها أجره الطبيب وعن الدواء (قوله فلا شيء فيه) أي واللازم للجاني الحكومة في الأم فقط (قوله مع ما نقص أمه) أي مع الحكومة التي في نقص أمه (قوله منقطعاً) لأن ما قبله في الجرح الذي ليس في شيء مقدراً وما بعدها فيما فيه شيء مقدراً قال بن وفيه نظر بل هو متصل لأن لفظ الجرح يشمل ما فيه شيء مقدراً وما ليس فيه شيء مقدراً فكانه قال وكل جرح فيه حكومة إلا الجائفة لما قبله إلا عمومها مراد تناولا لا حكماً مثل قام تقوم الأزيد (قوله وهي مختصة بالخ) أي لأنها كما يأتي ما أنضت للجوف أي دخلت فيه ولو قدر إبره فما خرق جلد البطن ولم يصل للجوف فليس فيه الحكومة ووراده بالظهر والبطن ما يشمل الجنب (قوله والآمة) أي عمداً أو خطأ إذ لا تفاصيل فيها وكذا يقال في الدامغة وقد تقدم أن الآمة هي التي تنفض لحريطة الدماغ ولم تخرقه والا كانت دامغة (قوله ثلث) أي وهو على العاقلة أن كانت الجنانية خطأ وإلا ففي مال الجاني (قوله من الدية الخمسة) اعلم أن الدية مخمسة في جراحات الخطأ جزءاً أكدياً القتل خطأ وأما جراح العمد الذي لا تفاصيل فيه لخطئه كالأمة والجائفة أو لعدم المماثل أو لافه على الدية مبهمة أو لسكون الجاني الأب فانها تغلظ بالتربيع إن كان الجاني غير الأب بالثلث إن كان الجاني أباً كما مر (قوله ومثلها الدامغة) أي على العمد وقيل فيها حكومة وهو ظاهر المصنف حيث حكمت عنها عند ذكر ما فيه شيء مقدراً (قوله والا الموضحة) تقدم أنها التي توضح عظم الرأس أو الجبهة أو الحدين (قوله والا المنقولة) أي عمداً أو خطأ إذ لا تفاصيل فيها حيث كانت في الرأس وتقدم أنها التي يطير فراش العظم منها لاهل الدواء (قوله عطف مرادف) أي عطف مالاً في المدونة لا أراها إلا المنقولة

(قوله)

منقطعاً قوله (إلا الجنمة) عمداً أو خطأ وهي محصاة بالبطن والظهر

(والآمة ثلث) من الدية الخمسة في كل منهما ومثلها الدامغة (و) إلا (الموضحة) خطأ (نصف عشر) وتقدم أن في عمدها التفاصيل (و) إلا (المنقولة والجنمة) عطف مرادف (فشر ونصفه) أي نصف العشر خمسة عشر بغيراً أو مائة وحمسون ديناراً

ولا يزداد على ما ذكر في هذه الجراح شيء (وإن برئت بشين) أي على قمع (فمن) أي في الجراح المذكور فودفع بالمائلة ما يتوهم منها
أنها إذا برئت بشين أنه يزداد على ما قدره الشارع ولو أنه بالغ على نفي الشين لدفع توهم النقص أصبح أيضا شرطا أخذ القدر المذكور في
الجراحات المذكورة (إن كن برأس أو على أعلى) وهو ما يثبت عليه (٣٧٦) الانسان العليا وهذا راجع لاعد الجافة فانها

مختصة بالظهر أو البطن كما
تقدم فالضمير في كن
راجع للمجموع لا لجميع
وقوله أو على أعلى لا يتأتى
في الآمة لانها مختصة
بالرأس فهو من باب صرف
الكلام لما يصلح له
(والقيمة لا بعد كالدية)
لحر فيها شيء مقدر
كالوضحة في الحر فيؤخذ
من قيمته بقدر ما يؤخذ من
دية الحر ففي موضحة
نصف عشر قيمته وفي جائفة
أو أمته ثلث قيمته وهكذا
(وإلا) يسكن شيء من
الجراح المذكورة برأس
أو على أعلى بل في غيرها
كيد ورجل (فلا تدير)
أي فليس فيه شيء مقدر من
الشارع وإنما فيه حكومة
باجتهاد الحاكم والمراد أنه
يقوم سالما ومعييا ويؤخذ
من ذلك النسبة (وتعدد
الواجب) وهو الثلث
(بخائفة نفذت) من جانب
للآخر أو من الظهر
للطن فيكون فيها دية
جائفتين (كستد
الوضحة والنفقة والآمة

(قوله ولا يزداد على ما ذكر في هذه الجراح شيء وان برئت بشين) يستثنى من هذه للوضحة فانها اذا
برئت على شين وكانت في الوجه أو الرأس فانه يدفع مع ديتها حكومة لما حصل بالشين على المشهور
(قوله اصح أيضا) أي لكنه اعني بالشين فبالغ عليه لان النقص يقتضى المخالفة لما ورد وما ورد لا يتوهم
النقص عنه بخلاف الزيادة فالنوم فيها أكثر بديل رجوده في الموضحة (قوله في الجراحات المذكورة)
أي وهي الجائفة والآمة والدائمة والوضحة والنفقة (قوله ما يثبت عليه الانسان العليا) أي وهو
كرسي الحد (قوله لا يتأتى في الآمة) بل في الموضحة والنفقة وقوله لأنها مختصة بالرأس أي وحيث
فاشترطه فيها لبيان الواقع (قوله فهو من باب صرف الكلام لما يصلح له) أي قوله ان كن برأس راجع
للآمة والموضحة والنفقة وقوله أو على أعلى راجع للموضحة والنفقة لا للآمة (قوله وهكذا)
أي ففي منقلته عشر قيمته ونصف عشر قيمته (قوله بل في غيرها كيد الخ) الذي يتأتى من الجراح
المذكورة في غيرها كاليد والرجل إنما هو الموضحة والنفقة (قوله باجتهاد الحاكم) فيه نظر
لما تقدم أنه يقوم عبداً فرضاً ناقصاً وكاملاً وينظر ما بين القيمتين أي قيمته سالماً ومجروحاً ويؤخذ
من الدية بنسبة ما بين القيمتين بقول أهل المعرفة لا باجتهاد الامام وأوجب بأن مراد الشارع
باجتهاد الحاكم يعني مع أهل المعرفة في التقويم والنسبة فلا يخالف (قوله من جانب للآخر) أي
كأن يضربه في جنبه فتنفذ من الجانب الآخر (قوله او من الظهر للطن) أي كأن يضربه في بطنه
فتنفذ ظهره وبالعكس (قوله دية جائفتين) أي وذلك ثلثا دية النفس (قوله كتعدد الموضحة)
أي كما يتعدد الواجب اذا تعددت الموضحة الخ ففي الموضحتين عشر الدية الكاملة وفي المقتلتين
خمسها وعشرها وفي الآمتين ثلثاها (قوله ان لم تتصل) أي تلك المذكورات ببعضها وهذا راجع
لما بعد السكاف ولا يتصور رجوعه لما قبلها وهو نفوذ الجائفة لجهة أخرى لأنه لا يتأتى الاتصال
(قوله منفصلاً عن الآخر) أي بأن يكون ما بين الموضحتين ثلاثاً سالماً يبلغ العظم سواء انسلخ الجلد
أم لا (قوله والا بأن اتصل ما بين الموضحتين الخ) اتصال ما بين الموضحتين هو أن يصل ما بينهما
للعظم حتى يصير الموضحتان شيئاً واحداً واتصال ما بين المقتلتين ان يطير فراش العظم الذي بينهما
للدواء حتى يصير شيئاً واحداً واتصال ما بين الآمتين ان يصل ما بين الآمتين لأم الدماغ حتى
تصيرا آمة واحدة (قوله فلا يتعد الخ) ذكر هذا وان كان مفهوم شرط ليرتب عليه قوله وان بفور الخ
(قوله وان بفور) أي وان كان تعددها على وجه الاتصال بفور الخ (قوله بل بالعكس) أي
لان الفور وان كان بمعنى التسارع لكن المراد به الزمن التسارع فيه فلذا صح جملة ظرفاً وقد يجاب عن
المصنف بأن الباء للظرفية وفي السببية ولا مكان الجواب عن المصنف بما ذكر قال الشارح الأول ولم
يقبل الصواب (قوله فلكل حكمه) أي فلكل جرح دية وحاصل فقه المسئلة ان الواجب يتعدد بتعدد
الجرح ان لم تتصل الجراحات او اتصلت وكانت على التراخي لا ان اتصلت وكانت في فور
سواء كانت بضربة او ضربات (قوله أو الصوت الحالى عن الحروف) أي فيمن ليس له الصوت

إن لم تتصل) ببعضها بل كان كل واحد منها منفصلاً عن الآخر فيتعدّد الواجب بتعدد كل (وإلا) بأن اتصل ما بين الموضحتين
أو للمقتلين أو الآمتين (فلا) يتعدد الواجب لأنها واحدة مدمعة إن حصلت بضربة واحدة بل (وإن بفور في ضربات) الأولى وإن
بضربات في فور إذ الضرب ليس ظرفاً للفور بل بالعكس فلو تعددت بضربات في زمن متراخ فلكل حكمه ولو اتصلت (والدية) الكاملة كما
تكون في النفس تكون في ذهاب كل واحد مما يأتي فتجب (ف) ذهاب (العقل أو السمع أو البصر أو النطق) وهو صوت بحروف
(أو الصوت) الحالى عن الحروف (أو الدوق)

وهو معنى في اللسان ومثل ذلك الثمن ويقاس على ذلك اللبس وهو قوة منبثة على سطح البدن يدرك به الحرارة والبرودة والنعمونة والخشونة ونحوها عند اللمسة ولا يلزم من كون المصنف لم يذكره فيما فيه شيء. مقدر أن يكون فيه الحكومة وقياسه على الذوق مثلاً ظاهر والمراد أن من فعل بانسان (٢٧٢) فعلاً من ضرب أو غيره عمداً أو خطأ فذهب بسببه شيء مما ذكرناه يلزمه الدية

كاملة والمراد ذهاب المنفعة بتأثيرها فلو ذهب البعض فعليه من الدية بحساب مذهب ولو أوضحه فذهب عقله فعليه واجب كل على المشهور وقيل عليه دية كاملة للعقل فقط (أو) ذهاب (قوة الجماع) بأن أفسد انعاظه ولا تدرج فيه دية النصاب وإن كانت قوة الجماع فيه فلو ضرب صلبه فابطله وأبطل جماعه فعليه ديتان (أو) ذهاب نسله بأن فعل به فعلاً أفسد منه فالدية (أو) في حصول (تجديده) أو تبريحه (أو) تسويده) وهو نوع من البرص فإن جذمه وسوده فديتان وهو ظاهر (أو) قيامه وجلوسته) معابديل العطف بالواو وكذا في ذهاب قيامه فقط على العمد وأما ذهاب جلوسه فقط ففيه حكومة ففي مفهومه تفصيل * ولما فرغ من الكلام على تعطيل المنافع ذكر الدوات فقال (أو الاذنين) ففي قطعهما الدية ومذهب المدونة أن فيها حكومة إذا لم يذهب سمعه

فقط كالأخرس (قوله وهو معنى في اللسان) أي قوة منبثة في العصب المقروش على جرم اللسان يدرك بها الطعوم بمخالطة الرطوبة المعالية التي في الفم ووضوحها للعصب (قوله ولا يلزم الخ) هذا رد على عبق القائل إن فيه حكومة واستدل لذلك بكون المصنف لم يذكره فيما فيه شيء. مقدر (قوله أو غيره) أي كاطعام أو شق أو جرح أو نحو ذلك من الأفعال (قوله عمداً أو خطأ) اعلم أن لزوم الدية في ذهاب ما ذكر بالفعل الخطأ ظاهر وأما إذا كان الفعل عمداً فيميد بما إذا كان الفعل لا قصاص فيه كالاطعمة ولم يمكن التحيل على ذهاب المنفعة والالتحيل على ذهابها كما مر فإن كان ذهاب المنفعة بفعل فيه القصاص كجرح اقتص مثله من الجاني فإن زال المعنى منه فواضح والأخذ منه دية مذهب كاهن (قوله فذهب بسببه شيء مما ذكر) أي من العقل وما بعده في كلام المصنف والشارح (قوله بحساب مذهب) أي فإذا ضرب به فصار يعتريه الجنون في كل شهر يوماً مع ليلته كان له جزء من ثلاثين جزءاً من الدية وإن صار يعتريه الجنون في كل شهر يوماً فقط أو ليلة فقط كان له جزء من ستين جزءاً من الدية ولا يراعى طول النهار ولا قصره ولا طول الليل ولا قصره حيث كان يعتريه الجنون في الليل فقط أو في النهار فقط لأن الليل الطويل والنهار القصير لما عادلهما ما يأتي في ليل قصير ونهار طويل صار أمر الليل والنهار متساوياً (قوله فعليه واجب كل) أي يلزمه دية كاملة للعقل ونصف عشر دية له ووضحة (قوله على المشهور) أي بناء على المشهور من أن محل العقل القلب لا الرأس (قوله وقيل الخ) هذا مبنى على مقابل المشهور من أن محل العقل الرأس وقوله وعليه دية كاملة للعقل فقط أي لقول المصنف إلا المنفعة بمحلها (قوله بأن أفسد الخ) أي بأن فعل به فعلاً أفسد انعاظه أي انتصاب ذكره (قوله ولا تدرج فيه) أي في إبطال قوة الجماع أي لا تدرج في دية (قوله وإن كانت قوة الجماع فيه) أي وإن كانت قوة الجماع التي فسدت مندرجة فيه أي في الصلب الذي أفسده (قوله أفسد منه) أي بحيث صار لا يحصل منه نسل (قوله أو في حصول تجديده) أي بأن فعل به فعلاً فحصل بسبب ذلك تجديده الخ (قوله أو تسويده) ظاهره وإن لم يعم السواد أو البرص جسمه وهو كذلك على الظاهر قاله عج (قوله ففيه حكومة) أي كما أنه لو أذهب بعض كل فالظاهر أن في ذلك حكومة (قوله ففي قطعها الدية) أي في مجرد قطعها بدون ذهاب سمع الدية (قوله ومذهب المدونة أن فيها حكومة) أي وهو المشهور كما قاله ابن عرفة ومأقوله المصنف من وجوب الدية في مجرد قطعها ففسد تبسع فيه تصحيح ابن الحاجب انظر بن (قوله إذا لم يذهب سمعه) أي والا فالدية اتفاقاً (قوله أو الشوى) يعني أن من فعل بشخص فعلاً أذهب به جلد رأسه بتأمره فإنه يلزمه دية كاملة وأما إن أذهب بعضها فعليه بحسابه من الدية السكاملة وقيل يلزمه حكومة (قوله جلد الرأس) بتأمره وقوله جلدة الرأس أي القطعة من جلدها (قوله أي في قطعها) أي إخراجها من محلها وتصييرها بارزتين كالزور وقوله أو طمسها أي فقهها (قوله بأن أغلقت الحدقة) أي بفقهها وهذا تفسير للطمس (قوله ليس فيها) أي في طمس الحدقة وذهاب البصر دية وحكومة أي بل الواجب فيها دية فقط

(أو الشوى) بفتح الشين العجمة جلد الرأس جمع شواة وهي جلدة الرأس فإن أذهب بعضها (قوله

فبحسابه (أو العينين) الباصرتين أي في قطعها أو طمسها بأن أغلقت الحدقة الدية وليس هذا مكرراً مع قوله سابقاً أو البصر لأن الذاهب فيها تقدم مجرد البصر والعين قائمة وهنا طمس الحدقة مع ذهاب البصر أو قلعت وأتى به للإشارة إلى أنه ليس فيها دية وحكومة وإن كان يعلم من قوله الآتي إلا المنفعة بمحلها (أو عين الأعور) الباصرة إذا تلفت فيها الدية كاملة

(السنّة) قد نسي بذلك عمر وعثمان وطى وابن عباس (بخلاف كل زوج) كاليدين والرجلين والأذنين والشفنتين (فان في أحدهما نصفه) أى نصف الواجب في الزوج ولو لم يوجد إلا ذلك الآخر (٢٧٣) لذهاب الآخر قبله (و) الدية

(في قطع) (اليدين) من السكوعين أو من الساعدين (و) (الرجلين) ولو من آخر الفخذ وفي الشفتين (د) (في مارن الأنف) وهو مالان منه دون العظم (و) في قطع (الحشفة وفي) قطع (بعضها بحسابها) أى الدية (منها) أى من المارن والحشفة فيقاس بما فيه الدية منها (لا) يقاس (من أصله) أى من أصل المارن أو الحشفة وأصل الأول الأنف والشان الذكر لأن بعض ما فيه الدية إنما ينسب إليه لا إلى أصله (وفي الأنثيين مطلقاً) أى سلمها أو قطعها أو رضها فلو قطعها مع الذكر فديتان (وفي ذكر العينين قولان) بالدية والحكومة والراجع الدية (و) الدية كاملة (في شفرى الرأقان) إذا المظلم من فرجها وإلا لحكومة وفي أحدهما إن بدا العظم نصفها والشفران بضم الشين المعجمة وسكون الفاء اليعمان المحيطان بالفرج المظلم إن له (وفي ثديها)

(قوله لسنّة) بحث فيه بعضهم بأن ظاهر السنّة مع المخالف القائل في العين الواحدة نصف الدية سواء كانت عين صحيح أو أعور لعموم ما في كتاب عمرو بن حزم الذى أرسله له النبي صلى الله عليه وسلم فانه ذكر له فيه أن في العين الواحدة نصف الدية وهذا عام في عين الأعور والصحيح واجب بأن فعل الصحابة خصص عموم الحديث (قوله بخلاف كل زوج) فان في أحدهما نصفه دخل في هذا الاثنان أيضاً كما دخل ما ذكره الشارح فعلى أحدهما نصف الدية سواء قطعها أو سلمها أو رضها والفرق بين عين الأعور والواحد من كل زوج مما ذكر أن العين تقوم مقام العينين في معظم الغرض بخلاف إحدى اليدين والرجلين مثلاً فلذا ألزم في عين الأعور دية كاملة وفي الواحد من كل زوج نصفها وأيضاً عين الأعور وردت السنّة بالدية كاملة فيها بخلاف غيرها (قوله ولو من آخر الفخذ) أى هذا إذا قطعها من السكعين أو من الركبتين بل ولو قطعها من آخر الفخذين (قوله وفي مارن الأنف) أى والدية كاملة في مارن الأنف وفي الحشفة أى وهى رأس الذكر وفي قطع ما بقي منها بعد ذلك حكومة فلو قطع الأنف أو الذكر من أصله ابتداء فدية فقط (قوله فيقاس) أى ذلك البعض الذى قطع منها أى من المارن والحشفة مما فيه الدية (قوله لا يقاس) أى ذلك البعض المقطوع أى لا ينسب ذلك البعض لأصل المارن والحشفة وإنما ينسب لنفس المارن والحشفة (قوله فلو قطعها مع الذكر فديتان) أى سواء قطعها فى مرتين أو فى مرة واحدة كفى المواق وهذا ان فعل ذلك بحر فان فعله بعبد أدب في العمد ولا غرم ان لم ينقصه فإن نقصه غرم أرضه (قوله وفي ذكر العينين) وهو من لا يتأنى له به جماع لصغره أو لعدم انماظه لسكبر أو علة عن جميع النساء وقوله قولان أى للمالك قال في النخبة للذكر ستة أحوال تحب الدية فى ثلاثة وتسقط فى حالة وتختلف فى اثنتين فالثلاثة التى تحب فيها الدية قطعة جملة أو قطع الحشفة وحدها أو أبطل النسل منه بطعام أو شراب وان لم يبطل الانماظ وتسقط الدية إذا قطع بعد قطع الحشفة وفيه حكومة ويختلف إذا قطع بمن لا يصح منه النسل وهو قادر على الاستمتاع أو عاجز عن اتیان النساء لصغره أو لعله كالشيخ الفانى قليل دية وقيل حكومة والقولان للمالك (قوله والراجع الدية) أى وأما ذكر المترض عن بعض النساء ففيه الدية اتفاقاً وفي ذكر الخنى المشكل نصف دية ونصف حكومة لانه على احتمال ذكوريته فيه دية كاملة وعلى احتمال أنوثته فيه حكومة والمراد بالحكومة هنا ما يجتهد فيه الامام لهذا العداء لا ما سبق في تقويمه لان قطع ذكر المرأة لا ينقصها (قوله وفي ثديها) أى وفي قطع ثديها أى المرأة الدية وأما قطع ثدى الرجل ففيه حكومة لا دية (قوله ان بطل اللين) أى بأن التقطع وقوله أو فسد أى بان صار وما وهذا شرط فى قطع الخنتين فان قطعها ولم يبطل اللين ولم يفسد فحكومتها (قوله وكذا ان بطل) أى وكذا تلزم الدية كاملة ان بطل اللين أو فسد من غير قطع للخنتين ولا لغيرها وحديث فالدية للين لا لتقطع الحامتين فمن ثم استظهر ابن عرفة أن فى قطع حلقى العجوز حكومة كاليد الخلاء (قوله فان عاد) أى اللين لحاله بعد فسادة وبعد انقطاعه فى معلة قطع اللين أو فساده من غير قطع للخنتين (قوله إذا قطع ثديها) أى ان الدية فى قطع الثديين مطلقاً سواء بطل اللين أو فسد أولاً فلا يحتاج لاعتناء بالأولى الاقتصار على قطع

(٣٥ - دوقى - بع) بطل اللين أم لا (أو حكمتها) أى الثديين وفى بعض النسخ حكمتها بالافراد أى المرأة الدية (ان بطل اللين) أو فسد وكذا ان بطل أو فسد بغير قطع فان عاد ردت ما أخذت (واستوى بالصغيرة) التى لم تبلغ إذا قطع ثديها أو حكمتها فتختبر هل بطل لبنها أم لا (و) استوى فى قلع (رسن الصغير الذى لم يشفر) بضم التحتية وهكون المثلة أى لم تستطع رواضه (للايسر)

في الخطأ (كالقود) في العمدة فإن ثبت فلا كلام (وإلا) ثبت (انتظر) بالعقل أو القود (سنة) كاملة نقوله وإلا شرط في مقرر تقديره
فإن ثبت كان عليه أن يصرح به والمعنى أن حصل يأس قبل السنة انتظر تمامها وإن مضت سنة قبل الإياس انتظر الإياس فينتظر
أقصى الأجلين وليس المراد ما يفيد ظاهره من أن معناه وإن لم يحصل الإياس انتظر سنة كما علمت أنه إذا مضت سنة ولم يحصل الإياس
انتظر الإياس فإن مات قبل (٢٧٤) الإياس وتتمام السنة لم يقتص من الجاني إذ لا قصاص بالشك (وكسقط) أي

القصاص والدية (إن
عادت) من الصغير لحيثها
قبل قلعها (وورثا إن مات)
أي إن مات الصغير بعد
تمام السنة واليأس أي
فورثه يستحقون ماله
من قود أو دية (وفي عود
السن) أصغر مما كانت
عليه (بحسابها) فإن نقص
نصفها فنصف ديتها كما
في نقص السمع ولا يقوم
عبداً سليماً ومعيباً كما تقدم
في الحكومة ولما كان
لزوال ما فيه الدية علامة
يعرف بها زوال الكل أو
البعض شرع في بيان ذلك
بقوله (وجرب العقل)
المشكوك في زواله
(بالحوادث) ولا بد من
تكرار الحوادث ويتجسس عليه
فيما هل يفعل أفعال العقلاء
أو غيرهم ويحتمل أن يجلس
معه فيها ويهادئه ونسأله
في الكلام حتى تعلم خطاه
وجوابه لأن علم أهل المعرفة
ما يقتضيه من الجناية حمل
بذلك وإن شكوا أنقص
الريع أو الثلث حمل

الملتزمين بأن يقول إذا قطع حلقة ثديها والحاصل أنه يستأنى في قطع حلقة الصغيرة بأخذ الدية إلى
اليأس من حصول الابن فإن حصل الابن في مدة الاستثناء فالأمر ظاهر وهو عدم الدية لزوم الحكومة
وإلا أخذت الدية (قوله في الخطأ كالقود) الأوضح أن يقول بأخذ الدية وفي الخطأ كالقود في
العمد (قوله واستؤنى في قلع من الصغير الخ) حاصله أن من الصغير الذي لم يشتر إذا قلعت عمداً
أو خطأ فإنه يستأنى بأخذ ديتها في الخطأ وبالقصاص لها في العمد لأقصى الأجلين وهما اليأس
من عودها والسنة من يوم قلعها فكل ما كان أبعد منهما فإنه يستأنى له فإذا حصل اليأس من
عودها قبل السنة انتظر تمامها وإن مضت سنة بعد قامها قبل اليأس من عودها انتظر اليأس بقول
المصنف واستؤنى من الصغير لليأس أي إلى أن يحصل يأس من عودها فإن ثبتت في مدة الاستثناء
قبل اليأس فلا كلام وإن حصل اليأس ولم تثبت انتظر تمام سنة من حين قلعها إذا حصل
اليأس قبل السنة عند حصول كلام الشارح (قوله شرط في مقرر الخ) الأولى مقابل لمقرر هذا
والأحسن أن يقال في حل المتن أن المعنى واستؤنى في قلع من صغير لم يشتر للإياس أي لسن الذي
ثبتت فيه وإلا بأن جاوز السن الذي ثبتت فيه ولم تنقض سنة انتظرت بقية السنة ووجبت الدية في
الخطأ والقصاص في العمد (قوله فينتظر أقصى الأجلين) أي وتعمل الدية في الخطأ حال
الانتظار تحت يدا أمين إلا أن يكون الجاني مأموماً كما في بن عن الأخمي (قوله فإن مات) أي
الصغير المحبى عليه بقلع سنة (قوله لم يقتص من الجاني) أي إذا كان متممداً وأما إن كان مخطئاً
فتؤخذ منه الدية (قوله وورثا) أي القود والدية إن مات أي الصغير قبل نبات سنة وبعد تمام السنة
واليأس (قوله وفي عود السن) أي من الصغير التي قلعت قبل انقضاء (قوله أصغر) أي وأما إذا
عادت أكبر مما كانت فالظاهر أن فيها حكومة قاله عبق (قوله وجرب العقل) أي الذي زواله
بحماية مع الشك في ذلك أي جربه أهل المعرفة باستفقاله في خلواته بأن يتجسس عليه فيها وينظر
هل يفعل أفعال العقلاء أو أفعال غيرهم (قوله المشكوك في زواله) أي بحماية (قوله انقص من الخ)
أي من عقله من كونه نصفه أو ربعه أو زال كله (قوله على الثاني) أي على الأكثر وقوله على الأول
أي وهو الأقل (قوله أن للدعي هنا) أي بزوال عقل المجني عليه وقوله ولي المجني عليه أي
أبوه أو وصيه أو من قدمه القاضي للنظر في شأنه وقوله أو من يقوم مقامه أي كولي أبيه إذا
كان أبوه مفياً (قوله وجرب السمع) أي للدعي زوال بعضه من إحدى الأذنين مع الملك في
ذلك (قوله بدليل ما يأتي) أي وهو قوله مع صد الصغيرة (قوله مع سكوت الريح) أي لأن كان
الريح غير ساكن هب على من الجهة التي فيه الريح ساكن وأغرقت الأخرى إلى أن يسكن (قوله من
الجهات الأربع) أي وهي الشرق والمغرب والجنوب والشمال (قوله في كل جهة) أي من تلك

الجهات

في العمدة على الثاني لأن الظالم أحق بالحمل عليه وفي الخطأ على الأول لأن

الأهل براءة الذمة فلا تكلف بمشكوك فيه وظاهر أن للدعي هنا هو ولي المجني عليه أو من يقوم مقامه (وجرب السمع) أي
اختبر قصصه حيث ادعى المجني عليه النقص من إحدى أذنيه بدليل ما يأتي (بأن يحتاج) مع سكوت الريح (من أماكن مختلفة) يعني من
الجهات الأربع ووجه الصانع لوجهه في كل جهة (مع صد) الأذن (الصغيرة) صدأ تحكوا ويكون النداء من مكان بعيد ثم يقرب منه شيئاً
لحيثما يحق بسنخ ويمرر الفس أخى يصاح عليه من مكان قريب ثم يتباعد الصانع شيئاً فشيئاً حتى لا يسمع ثم تفتح الصغيرة وتند الأخرى

وبصاح به كذلك ثم ينظر أهل المعرفة ما شئ من سمع الجنى عليها (ونسب لسمعه الآخر) السكائن في الصبيحة ويؤخذ من الدية النسبة (وإلا) تسكن الجناية في إحدى الأذنين بل فيهما معا ولكن فيهما بقية أوفى إحداها أو كانت الجناية على إحداها والثانية ليست صحيحة قبل ذلك (فسمع وسط) يعتبر ويقضى له بالدية بالنسبة إليه أي يعتبر سمع وسط لافي غاية الحدة ولا الثقل من رجل مثل الجنى عليه في السن والزاج فيوقف ومكان وبصاح عليه كما تقدم حتى يعلم انتهاء سماعه (٢٧٥) ثم يوقف الجنى عليه في مكانه

فبصاح عليه كذلك وينظر ما سمع من سمعه عن سمع الرجل المذكور ويؤخذ من الدية بتلك النسبة وهذا إذا لم يعلم سمعه قبل الجناية وإلا عمل على ما علم من قوة أو ضعف بلا اعتبار سمع وسط قوله (وله نسبتة) راجع للمستلثين أي له من الدية بنسبة سمعه الصحيح إن كانت أذنه الأخرى صحيحة أو بنسبة سمع وسط إن لم تكن الأخرى صحيحة لكن بشرطين الأول (إن حلف) على ما ادعى من أن هذا غاية ما انتهى سمعه إليه والثاني أشار له بقوله (ولم يختلف) قوله (في ذلك اختلافا) (وإلا) يحلف أو يختلف قوله اختلافا بينا بأن يكون من جهة قدر مبلغ ومن الأخرى نصفه (فمدر) أي لا شيء له لظهور كذبه (و) جربه (البهر) بإغلاق العين (الصبيحة

الجهات الأربع) قوله وبصاح به كذلك (أي من مكان بعيد ثم يقرب منه شيئا فشيئا حتى يسمع أو من مكان قريب ثم يتباعد الصائح شيئا فشيئا حتى لا يسمع وقوله وبصاح به كذلك أي ولو من جهة واحدة فيما يظهر قاله عقب (قوله ويؤخذ من الدية النسبة) أي تلك النسبة فإن كان الناقص نصف سمع الصبيحة أعطى ربع دية كاملة وإن كان الناقص ثلث سمع الصبيحة أعطى سدس الدية الكاملة (قوله ولكن فيهما) أي لكن بقي فيهما بقية من السمع أوفى في إحداها بقية منه وأما لو ادعى ذهاب جميعه في الجناية عليهما وأنه لم يبق فيهما بقية فإنه يجرب بالأصوات القوية كالوق والطبل بالقرب منه بفعله فإن انزعج فلا يصدق وإلا صدق (قوله ليست صحيحة قبل ذلك) أي قبل الجناية بل كانت معدومة أو ضعيفة (قوله وبصاح عليه) أي من الجهات الأربع (قوله وهذا) أي ما ذكر من أنه يقضى له بالدية بالنسبة لسمع وسط (قوله ولا عمل على ما علم) أي فيعطى من الدية بنسبة ما علم هذا هو الراد (قوله لكن بشرطين) أي لكن إعطاؤه من الدية بنسبة سمعه الصحيح أو بنسبة سمع وسط مشروط بشرطين (قوله إن حلف على ما ادعى الخ) هذه اليمين بين تهمة فلا ترد على الجاني إذا نكل الجنى عليه وإنما كانت يمين تهمة لأن الجاني لم يحقق كذب الجنى عليه وإنما بينهما (قوله ولم يختلف قوله في ذلك اختلافا بينا) أي بأن لم يختلف قوله أصلا أو اختلف اختلافا متقاربا (قوله وجرب البصر) أي الدعي ذهاب بعضه من إحدى العينين فإن ادعى ذهاب جميعه من إحداها أو منهما معا اختبر بالاشعة التي لا تلبث للبصر معها أو يشار إلى عينه على حين غفلة اه بن (قوله بإغلاق الصبيحة) أي وينظر إلى انتهاء ما أبصرت به للصابة من أماكن مختلفة (قوله وتعرف النسبة) أي بين ما انتهى إليه بصر للصابة وما انتهى إليه بصر الصبيحة وتلك النسبة يعطى من الدية (قوله الدعي زواله) أي بتمامه (قوله لا يكاد يصبر الخ) أي فإن صبر كان صادقا في دعواه وإلا كان كاذبا (قوله ونسب لسم وسط) فإذا قل أنهم لعشرة أذرع فقط صدق يمين من غير اختبار بمشموم حاد الرائحة ونسب لسم وسط فإذا كان من مسافة عشرين ذراعا أعطى نصف الدية وهكذا وإنما لم يمتحن هنا بمشمل ما مر في البصر والسمع لانه لا يقل صد الجزء الباقي من السم حتى يختبر ما ذهب من السم من أماكن مختلفة ولشدة تفريق الريح للرائحة فليست كالصوت والأجرام البصرة (قوله وجرب النطق) أي الدعي ذهاب بعضه بالجناية (قوله من ثلث الخ) أي فإذا كان قبل الجناية يقرأ ربع القرآن مرثلا في ساعة وبعدها صار لا يقدّر إلا على قراءة عنه مرثلا في الساعة فإنه يقضى له بنصف الدية وهكذا (قوله فان شكوا) أي في أن الذاهب بالجناية وبيع نطقه أو ثلثه وقوله أو اختلفوا أي بأن جزم بعضهم بأن الذاهب بالجناية ثلث نطقه وجزم بعضهم بأن الذاهب ربعه وقوله عمل بالأحوط أي وهو العمل على الكثير

كذلك (أي كما هو في تجربة السمع من أماكن مختلفة ثم تعلق للصابة وينظر انتهاء ما أبصرت الصبيحة وتعرف النسبة فإن بعى عليهما فيهما بقية اعتبر بهر وسط وله من الدية بنسبة ذلك (و) جرب (السم) الدعي زواله (برائحة خادئة) أي منفرة للطبع كرائحة خيفة وأمر بالمشكك عندها مقدار كذا من الزمن ليقل غاله إذ النصف بالكم لا يكاد يجر المد الطويلة عندها فإن ادعى زوال بعضه صدق بيمينته ونسب لسم وسط كما قال ابن غازي (و) جرب (الشطيق بالكلام) من الجنى عليه (اجتهدا) أي بالاجتهاد من أهل المعرفة أي يرجع إلى ما يقوله أهل المعرفة واجتهادهم فيها فمن سمع من ثلث أو ربع أو غير ذلك فأنشكوا أو اختلفوا وانما تعمى عمل بالأحوط

(أو صدق) بالفتح (مدح) ذهب الجميع (مدح) (يمين) فمن ادعى ذهب جميعه - معه أو جميع صره أو جميع شمه ولم يكن اختياره بامر فانه يصدق يمينه (والضعيف من عين ورجل ونحوهما) كيد (خلقة) أو لكبر أو بساوى (كغيره) من القوى في القصاص والدية كاملة وفيه تكرار مع قوله وتؤخذ العين السليمة بالضعيفة خلقة الخ إلا ان يحمل ما هنا على الخطأ وذلك على العمدة كما حمل قوله وذكر وصحيح وضديهما على الجنابة في النفس لدفع التكرار (وكذا) العين أو الرجل (الجنسي عليها) خطأ قبل ذلك فمى كالتصحيح في القود والعقل كاملاً (إن لم يأخذها) في الجنابة الأولى (عقلاً) فان كان أخذها عقلاً ثم حصل لها جنابة ثانية فليس له من دينها إلا بحسب ما بقى منها وأما المعنى علماً عمداً فقد تقدم في قوله وتؤخذ العين السليمة بالضعيفة خلقة ومن كبر أو لجدرى أو لكرمية فالقود إن تقدمه وإلا فبحسابه وتقدم انه يقيد قوله فبحسابه بما هنا أى حيث أخذ عقلاً وقوله ان لم يأخذ

فيعطى ثلث الدية في المثال المذكور (قوله والظالم أحق الخ) علة لما قبله من العمل بالأحوط وهو الحمل على الكثير وهذا التعليل ظاهر فيما إذا كانت الجنابة عمداً وأما إذا كانت خطأ فانه يحمل على الأقل كالمربع في المثال المذكور لان الدية لا تلزم بمشكوك فيه (قوله وجرب الذوق) أى المدعى ذهب كله بالجنابة مع الشك في ذلك فان ادعى زوال بعضه صدق يمينه ونسب لذوق وسط مثل ما مر في التمس (قوله أى الشيء المر الذي لا صبر عليه عادة) أى كالخنظل والصبر فإذا أكل الخنظل ونحوه ولم يحصل له من ذلك تأثير صدق في دعواه وإلا حمل على الكذب (قوله محاسن) أى من السمع والبصر والشم ولا يشمل كلام المصنف العقل لأن من ذهب عقله لادعوى له فان قلت يراد بالمدعى ما يشمل المحنى عليه ووليه كما في مسألة العقل قلت ولله لا عين عليه إلا يحلف الشخص ليستحق غيره (قوله ولم يكن اختياره بما تقدم) قرعتم أن ذهب السمع كله يختبر بالأصوات المزججة على غفلة كالقود والطبل وذهب البصر كله يختبر بالاشعة التي لا نبات للبصر معها وذهب جميع الشم يختبر بالرائحة الحادة وهذا قد تقدم دون الأولين فلم يتقدم لا للمصنف ولا للشارح فتأمل (قوله والضعيف) أى والعضو الضعيف الذى لم يذهب جل نفعه حالة كون ضعفه ليس بجنابة بل خلقة (قوله في القاص) أى إذا كانت الجنابة عليه عمداً وقوله والدية كاملة أى إذا كانت الجنابة عليه خطأ وإنما قيدنا العضو الضعيف بكونه لم يذهب جل نفعه لأن التعاقب جل نفعه ليس فيه الدية إلا بحسب ما بقى فيه من النفعة (قوله على الجنابة في النفس) أى ومدها على الاطراف (قوله المحنى عليها خطأ) أى جنابة لم تذهب جل منفعتها وقوله قبل ذلك أى قبل الجنابة الثانية (قوله في القود) أى ان كانت الجنابة الثالثة عمداً وقوله والعقل كاملاً أى ان كانت الجنابة الثانية خطأ وقوله إن لم يأخذ لها عقلاً راجع لقوله والعقل كاملاً (قوله) فليس له من دينها إلا بحسب ما بقى منها) أى كما أنه لو أذهبت الجنابة الأولى جل منفعتها ليس له من الدية إلا بحسب ما بقى منها (قوله وأما المحنى عليها) أى ولا عمداً (قوله أول كرمية) صادق بكون الرمية عمداً أو خطأً وقوله وإلا فبحسابه أى والا يتعمده فبحسابه (قوله أى حيث أخذ) أى أولاً عقلاً أو فان لم يأخذ فالدية كاملة (قوله أى لم يجب لها عقل بأن كان عمداً الخ) في أن هذا يقتضى ان الجنابة الأولى عمداً وهو مخالف لما ذكره في أول الحل فالأولى أن يقول وقوله إن لم يأخذ لها عقلاً أى ان لم يتمكن من أخذ عقلها فان أخذ لها عقلاً بالقول أو عقلاً عنه فله بحسب ما بقى وحاصل كلام المصنف هنا وفيما مر مع زيادة أربع صور الأولى ما إذا كانت الجنابة الثانية عمداً وحاصل القول فيها أنه يقتضى من الجنابة الأولى عمداً أو خطأً أخذ لها عقلاً أم لا مالم تكن الأولى أذهبت جل النفعة وإلا فلا قود كما قال ابن رشد وله من الدية بحسب ما بقى الثانية أن تكون الثانية خطأ والأولى كذلك وأخذ لها عقلاً فله في الجنابة الثانية بحسب ما بقى وهذه مفهوم الصراط هنا الثالثة أن يكون كل خطأ ولم يأخذ عقلاً للأولى فان كان لغدر الاخذ من الجنابة استحق بالجنابة الثانية كل الدية وهذه داخلة في منطوق المصنف إلا أن تذهب الأولى جل النفعة فله بالجنابة الثانية بحسب ما بقى وإن كان عدم أخذ عقلاً للأولى لغفوه عن الجنابة فله بحسب ما بقى لانه تبرع به للجنابة فكأنه أخذ الرابطة أن تكون الجنابة الثانية خطأ والأولى عمداً فان كانت الجنابة الأولى أذهبت جل النفعة فله بالجنابة الثانية بحسب ما بقى وإن كانت الجنابة الأولى لم تذهب جل النفعة فان لم يصلح عنها بشيء فله في الثانية العقل كاملاً وإن صولح عنها بشيء فله بالجنابة الثانية بحسب ما بقى (قوله والدية كاملة) أشار الشارح بهذا الى أن قول المصنف وفي لسان الخ عطف على قوله سابقاً في العقل أى

(في) قطع (لسان الناطق) حيث : منه النطق (وان لم يمنع النطق ما قطعه) من اللسان (فحكومة كلسان الأخرس) ففي قطعه الحكومة بالاجتهاد (واليد الشلاء) أو الرجل أى الذى لا يقع فيه أصلاً في قطعها الحكومة (٢٧٧) فان كان لها نفع دخلت في قوله

والدية في العقل والسمع الخ وفي لسان الناطق (قوله في قطع لسان الناطق) أى كله أو بعضه (قوله وإن لم يمنع النطق ما قطعه) أى وأما إن منع ما قطعه بعض النطق فله من الدية الكاملة بحسابه وكلام المصنف فيما إذا كان انقطع خطأ وأما إن كان عمداً ففى المدونة أن اللسان إذا كان يخشى فيه التلف فلا قصاص فيه وإلا كان فيه القصاص اه وظاهرها أنه لا فرق في ذلك بين أن يمنع النطق أولاً وانظر بن وقولها فلا قصاص فيه أى وإما فيه حكومة (قوله كلسان الأخرس ففى قطعه الحكومة) أى إذا لم يذهب بذلك صوت الأخرس وإلا فالدية أى وأما لسان الصغير قبل نطقه فهل كذلك فيه حكومة لأن الدية لا تلزم بمشكوك فيه أو فيه الدية كاملة ويكون من مشمولات قول المصنف والدية في لسان الناطق بناء على أن المراد الناطق ولو بالقوة لأن الغالب نطقه بعد والحرس أمر نادر ولا نهم لم يذكروا الحكومة إلا في لسان الأخرس واستظهر بعضهم الثانى (قوله واليد الشلاء أو الرجل الخ) كانت الجناية عمداً أو خطأ وظاهره كغيره أن في كل من لسان الأخرس واليد والرجل الشلاء حكومة ولو كان الجاني متعمداً مماثلاً للمجنى عليه في الخرس أو الشلل خلافاً لما يؤخذ من كلام تت عند قول المصنف وفي الأصابع الزائدة الخ من لزوم القصاص حينئذ (قوله دخلت في قوله والضعيف الخ) أى فان كان النفع الذى بها جل نفعها كانت كالتسليمه فيها القصاص في العمد والدية كاملة في الخطأ وان كان النفع الذى بها أول من جل نفعها فله من الدية الكاملة بحساب ما كان فيها (قوله وهو ما عدا الأصابع الخ) يعلم من هذا أن الساعد من المنكب إلى الأصابع باخراج الغاية (قوله وسواء ذهب الكف الخ) أى وقطع ما عداه من الذراع أو قطعه مع الذراع فاللزام حكومة واحدة على كل حال (قوله وقيل أشهب فيهما) أى ألقى المرأة خطأ الدية أى لانها أعظم عليها من ثدييها والخلاف إنما هو في ألقى المرأة خطأ وأما ألقى الرجل خطأ ففيهما حكومة اتفاقاً (قوله وفي العمد) أى وفي قطع الاليتين عمداً من رجل أو امرأة (قوله وسن مضطربة جداً بحيث لا يرجى ثبوتها) أى إذا تركت فإذا جنى عليها إنسان فقلعها ففيها حكومة ولو كان أخذ أولاً لاضطرابها عقلاً وذلك لأن قلعها ينقص الجمال وهذا هو الصواب كما في بن (قوله ففيها العقل) أى إذا جنى عليها إنسان وقلعها (قوله وعسيب ذكر بعد ذهاب الحشفة) إطلاق العسيب على الباقى بعد الحشفة مجاز باعتبار ما كان إذ قصبة الذكر إنما يقال لها عسيب مع وجود الحشفة وما ذكره المصنف من أن في عسيب الذكر حكومة نحوه في المدونة قال في التوضيح وقد يقال الظاهر لزوم الدية لأنه يجمع به وتحصل به اللذة انظر بن (قوله فيه حكومة) أى قلعه عمداً أو خطأ (قوله وكذا شعر الرأس والاحية) أى في قلع كل الحكومة سواء كان عمداً أو خطأ كان قلعه بمخلق أو تنف إن لم يثبت فإن ثبت وعاد لهيئته فلا شيء فيه إلا الأدب في العمد وكذا شعر الرأس أى بالنسبة لرجال غير معتادين لحلقها أو لنساء وأما بالنسبة لرجال معتادين لحلقها فالذى يظهر أنه لا شيء فيه (قوله بخلاف عمد غيره) أى غير الظفر وهو الحاجب وما بعده وقوله ففيه الأدب أى مع الحكومة إن لم يثبت وأما إن ثبت فالأدب فقط (قوله وإضفاء) أى فيه حكومة ابن الحاجب في الإضفاء قولان حكومة ودبة قال في التوضيح والقبول بالحكومة مذهب المدونة والقول بالدية لابن القاسم

الأدب كما مر (وإضفاء) قال ابن عرفة للراد به رفع الحاجزين مخرج البول ومحل الجماع حتى يكون المخرجان مخرجا واحداً وقوله الشارح أيضاً وكذا اختلاط مسلك البول والغائط فيه حكومة ومعنى الحكومة هنا أن يغرم أرض ما شأنها عند الأزواج بأن يقال ما صدقتها على أنها مفضاة وما صدقتها على أنها غير مفضاة فيغرم النقص

(ولا يندرج) الافضاء (تحت مهر) سواء كان من زوج أو من أجنبي اغتصبها (بخلاف) ازالة (البكارة) من زوج أو غاصب فتندرج تحت المهر لأنها من لواحق الوطء إذ لا يمكن وطء بدونها بخلاف الافضاء قال ابن عرفة (إلا) أن أزالها (بإصبعه) فلا تندرج تحت مهر والزواج والأجنبي سواء (٢٧٨) إلا أن الزوج يلزمه أرض البكارة التي أزالها بإصبعه مع نصف الصداق إن طلق قبل

البناء فإن بنى بها وطلقها اندرجت (وفي) قطع (كل إصبع) من يد أو رجل من ذكر أو أنثى مسلم أو كافر (عشر) بضم العين أى عشر دية بن قطعت إصبعه فيشمل من ذكر ودية الأبل وغيرها والمربعة والخمسة بخلاف قراءته بالفتح (و) في قطع (الأئمة ثلثة) أى العشر (إلا في الإبهام) من يد أو رجل (فنصفه) وهو خمس من الأبل أو خمسون ديناراً لاهل الذهب وهذه إحدى المستحسنات الأربع كما تقدم في الشفعة وتقدم فيها اثنتان الشفعة في الشجر أو البناء بأرض محبسة أو معارة والشفعة في الثمار والزامة ستأتى آخر هذا الباب وهى القصاص بشاهد وعين في جرح العمد (وفي) قطع (الإصبع بالزائدة) على الخمس في يد أو رجل (القوية) كقوة الأصلية (عشر) قياساً على الأصلية قطعت عمداً أو خطأ ولم يقتص في العمد لعدم المساواة وسواء قطعت وحدها أو مع غيرها فإن لم

وهو الأقرب وعلة ابن شعبان بأنه إنما ينال الذمة ولا تمسك الولد ولا البول إلى الخلاء ولأن مصيبتها أعظم من الشفرين وقد نصوا على وجوب الدية فيهما ١٥ بن (قوله) ولا يندرج الافضاء تحت مهر) يعنى أن الزوج أو الغاصب إذا أفضاها بالجماع فإنه يلزمه حكومة للافضاء زيادة على المهر ولا تندرج حكومة الافضاء في المهر اللازم بالوطء (قوله) أو من أجنبي اغتصبها) مفهومه أنه لو فعله أى الوطء بها الأجنبي طامعاً لم يكن لها شيء في الافضاء وهو الذى نقله في التوضيح والواقع عن المدونة ونحوه في ابن عرفة ثم قال الصقلى الفرق بين الزوجة والأجنبية أن طوع الزوجة واجب لا تقدر على منعه والأجنبية يجب عليها منعه فطوعها كما لو أذنت له أن يوضحها ١٥ بن (قوله) إلا بإصبعه) كتب شيخنا العمادى أنه حرام ويؤدب (قوله) أن يطلق قبل البناء) أشار بهذا إلى أن لزوم الارش في الزوج مفيد بما إذا طلقها قبل الدخول وإلا اندرج وأصله لابن رشد وقيد به ح وعج ١٥ بن ويتصور ازالها بإصبعه قبل البناء بأن يفعل بها ذلك بحضرة نساء لا في خلوة اهتداء (قوله) اندرجت) أى سواء أزالها بإصبعه كما هو الموضوع أو بذكره (قوله) وفي قطع كل إصبع) أى خطأ أو عمداً وكان لا قصاص فيه إما لعدم المائلة أو لعدم على الدية (قوله) من ذكر أو أنثى) لا يقال الشمول للأنثى يتأفى ما سأتى للمصنف من قوله وسأوت المرأة الرجل ثلث دية فترجع لديها لأن ما سأتى كاستثناء مما هنا (قوله) والمربعة) أى في العمد الذى لا قصاص فيه وقوله والخمسة أى في القطع خطأ لكن الذى في ح نقلا عن النوادر أن دية الأصابع والاسنان والجراح تؤخذ محمودة ولا ترجع دية العمد إلا فى النفس وما قاله الشارح هو الموافق لما مر فى المصنف (قوله) بخلاف قراءته بالفتح) أى فانه خاص بدية للذكر الحر المسلم من الأبل (قوله) إلا فى الإبهام) أى خلافاً لأقية الأئمة حيث قالوا فى الأئمة ثلث العشر ولو فى الإبهام (قوله) فنصفه) أى العشر (قوله) أو خمسون ديناراً لاهل الذهب) أى وستائة درهم لاهل الفضة (قوله) عشر) أى عشر دية من قطعت منه (قوله) لعدم المساواة) أى فلو كان للجاني زائدة مماثلة لما جنى عليها لاقتص منها فى العمد (قوله) أو مع غيرها) أى من الأصلية (قوله) وإلا فلا شيء فيها) أى وإلا تفرد بالقطع بل قطعت مع الكف أو مع غيرها من الأصابع الأصلية فلا شيء فيها (قوله) هو المفهوم) أى وإيس شرطاً فى اللطوق لما علمت أن الزائدة القوية فيها عشر الدية المحبى عليه مطلقاً سواء أفردت بالقطع أو قطعت مع غيرها ١٥ والحاصل أن هذا الشرط أن رجع للناطق كما هو ظاهر المصنف فلا مفهوم له وإن رجع للمفهوم كان مفهومه معتبراً (قوله) مطلقاً) أى قطعت عمداً أو خطأ قطعت وحدها أو مع غيرها (قوله) خمس من الأبل) أى أو خمسون ديناراً على أهل الذهب أو ستائة درهم على أهل الورق وإذا أخذت دية السن والأصابع والجراح فتؤخذ خمسة قاله فى النوادر انظر ح قاله بن (قوله) نصف عشر) أى نصف عشر دية المحبى عليه سواء كان ذكراً أو أنثى مسلماً أو كافراً ويخص عموم ما هنا بقوله فيما يأتى وسأوت المرأة الخ كما مر فى الأصابع (قوله) ليشمل الخ) أى بخلاف قوله خمس من الأبل فانه قاصر على الحر المسلم (قوله) لفساده) أى لانه يقتضى أن على صاحب الذهب إذا جنى على حر مسلم

نحو كالأصلية فحكومة (إن افردت) بالقطع وإلا فلا شيء فيها فقوله إن افردت شرط فى مقدار هو المفهوم فلو قال قطع وفى الإصبع الزائدة عشر مطلقاً فإن قويت وإلا فحكومة إن افردت لطابق النقل (وفي كل بين خمس) من الأبل فهو بفتح المعجمة ولو قال نصف عشر ليشمل الحر المسلم أو غيره كما مر كان أولى ولا يصح قراءته بالضم لفساده وأراد بالسن ما يشمل الناب والفرس

(وإن) كانت السن (سوداء) خلقه أو بجناية أولسكبر في الجناية علم أحسن من الإبل أن كان المجنى عليه حراً مسلماً ثم بين أن الجناية عليها تكون بأحد أمور بقوله (قلع أو اسوداد) فقط بعد ياضها (أو بهما) معاً بأن (٢٧٩) حتى عليها فاسودت ثم اقلعت

(أو بجمرة أو بصفرة)
 بعد ياضها (إن كان) أي
 الجمرة أو الصفرة (عرفاً)
 أي في العرف (كالسواد)
 أي يذهب بذلك جمالها
 وإلا فبحساب ما نقص
 (أو باضطرابها جداً)
 لذهاب منفعتها ما لم تثبت
 فإن تثبت فليس فيها إلا
 الأدب في العمد فإن
 اضطربت لا جداً فانه
 يلزمه بحساب ما نقص
 منها (وإن ثبت) من بعد
 قلعها (لكبير) أي لمن
 تبدلت أسنانه وإن لم يبالغ
 (قبل أخذ عقلها) من
 الجاني (أخذه) منه بخلاف
 ثبوتها بعد اضطرابها جداً
 كما مر وهذا مكرر مع قوله
 وإن قلعت سن فثبت الخ
 ومفهوم قبل أخرى
 (كالجراحات الأربع)
 اللقطة والآمة والدائمة
 والحافضة فيها العقل وإن
 برئت على غير شين في العمد
 والخطأ وأما اللوضحة ففى
 عمدتها القصاص كما تقدم
 (ورد) العقل للجاني من
 المجنى عليه (في عود
 البصر) بعد ذهابه بالجناية
 (د) في عود (قوة الجماع و)
 عود (منفعة اللين) كما كانت

قلع سنه مائتي دينار وإذا كان الجاني على من ذكر من أهل الإبل فعليه عشرون ديناراً وهذا باطل لأنه ليس على الجاني على من ذكر إلا خمسون ديناراً إن كان من أهل الذهب وخمس من الإبل إن كان من أهلها فتعين قراءة المتن بفتح الحاء وإن كان ذلك قاصراً على دية الحر المسلم من الإبل والقصور أخف من الفساد (قوله وإن كانت السن سوداء) هذا في الجناية عليها خطأ وأما لو تمهّد قلعت سن سوداء أو حمراء أو صفراء خلقه وكان عرفاً كالسواد فهل كذلك فيها خمس من الإبل لكونها غير مساوية لسن الجاني أو فيها انقصاص للتعهد قال ابن وظاهر الثاني بدليل وجوب العقل فيها في الخ (قوله بقلع) أي فإذا كانت الجناية عليها بقلع (قوله أو اسوداد فقط) أي مع بقائها لأن ذلك يذهب جمالها (قوله بأن حتى عليها فاسودت) كذا صوري في التوضيح الجناية بهما وضوره ابن عبد السلام وإذا كسر البعض وسود الباقي قال بن وهو مسلم فقها (قوله ثم اقلعت) أي بنفسها من غير جناية أخرى عليها فليس فيها إلا دية واحدة كما اختاره المصنف في التوضيح لا ديتان خلافاً لبعضهم انظر بن (قوله والا فبحساب ما نقص) أي والابن أن كان لا يذهب بذلك جمالها بل ينقص فقط فيلزم الجاني بحساب ما نقص من جمالها (قوله أو باضطرابها) عطف على قوله بقلع أي أو كانت الجناية عليها باضطرابها أي بصيرورتها مضطربة جداً فيلزم خمس من الإبل لذهاب منفعتها (قوله فإن ثبت الخ) بالثلثة أي بعد اضطرابها وهذا بخلاف من قلع سناً لشخص كبير أي بدل أسنانه ثم ردها صاحبها فثبت قبل أن يأخذ عقلها فانه يأخذ (قوله فليس فيها إلا الأدب الخ) أي فليس فيها شيء لافي العمد ولا في الخطأ إلا الأدب في العمد (قوله فانه يلزمه بحساب ما نقص منها) أي فإن طرحها الجاني أو غيره بعد ذلك ففيها حكومة بقدر ما نقص من جمالها كما قاله ابن عرفة انظر بن (قوله بخلاف ثبوتها بعد اضطرابها) أي فانه لا يأخذ عقلها (قوله فثبت الخ) أي فالقود في العمد ودينها خمس من الإبل في الخطأ (قوله أخرى) أي فلا يرد صاحبها ما أخذه من الجاني إذا ثبت بعد أخذ عقلها وهذا ما ذكره المصنف من أن السن إذا ثبت بعد قلعها يؤخذ عقلها ولا يسقط بثبوتها هو مذهب ابن القاسم خلافاً لمن قال إن السن إذا ثبت بعد قلعها فلا شيء فيها وأما الجراحات الأربع فيؤخذ عقلها ولو برئت على غير معين اتفاقاً كذا قرر شيخنا العدوي رحمه الله (قوله فيها العقل وإن برئت الخ) أي وحينئذ فلا يرد ما أخذه من دينها إذا برئت بعد أخذها وإذا برئت قبل أخذها فله أخذها (قوله ورد العقل الخ) أي سواء كان المجنى عليه أخذه بحكم حاكم أم لا وقوله ورد العقل في عود البصر الخ هذا في الجناية خطأ أو عمداً ولم يمكن التحيل على زوال المعنى من الجاني وأما لو كانت الجناية عمداً أو اتقص من الجاني ثم عاد للمجنى عليه ما ذكر بعد ذهابه منه ولم يعد ذلك للجاني فما حصل للجاني يكون هدراً لأمن خطأ الإمام بحيث تكون دية ذلك على عاقلته وأما إن عاد ذلك للجاني دون المجنى عليه فلم يقتصر منه ثانياً فيما يظهر (قوله وفي رد عقل الأذن الخ) حاصله أنه إذا قطع أشرف الأذنين فردهما صاحبهما فثبتا فهل يرد المجنى عليه ما أخذه من الجاني أولاً يرد تأويلان قال بن فعلى أن في أشرف الأذنين حكومة كما هو المتمد يرد ما أخذه ولا شيء له وعلى أن فيهما الدية وهو ما تقدم للمصنف تبعاً لابن الحاجب لا يرد ما أخذه ويكون له الدية كالسن (قوله بحملها) مراده بحملها إلى

قبل قطع الحلتين وكذا في عود السمع والكلام والعقل وكذا اللدوق والشم والامس (وفي رد عقل الأذن) إن ثبت بعد قلعها الجناية وعدمه (تأويلان وتصدت الديعة بعد دها) أي الجناية فلو قطع يديه فزال عقله فدينان ولو زال مع ذلك بصره فثلاث وهكذا (إلا المنفعة) السكينة (بحملها) أي محل الجناية فلا تعدد الدية في ذهابها مع ذهاب محلها كقطع أذنيه فزال سمعه فدية واحدة

أو قلع عينه فزال بصره فواحدة ولا حكومة في محل كل فان تعددت المنفعة في المحل كما لو قطع لسانه فذهب ذوقه ونطقه فدية واحدة (وساوت المرأة الرجل) (٢٨٠) من أهل دينها في قطع أصابعها مثلاً (لثالث ديتيه) باخراج الغاية فإذا قطع لها ثلاثة

أصابع فيها ثلاثون من الابل فإذا قطع لها أربع أصابع (فترجع لديتها) فلها عشرون من الابل لأنها على النصف من دية الرجل من أهل دينها وهي كالرجل في منقائها وهاشمتها ووضعحتها لا في جائفها وأمتها لان في كل ثلث الدية فترجع فيها لديتها فيكون فيهما ثلث ديتها ستة عشر بعيراً وثلاثين بعير (وضم المتحد الفعل) أى ما ينشأ عن الفعل المتحد ولو تعدد المحل (أو) ما (في حكمه) أى حكم المتحد كضربات في فور فان ضربها ضربة واحدة أو مافي معناها قطع لها أربعة أصابع من يدين أو من يد ورجل فلها في الأربعة عشرون من الابل وكذا في الاسنان والمواضع والمناقل وفائدة الضم رجوعها لديتها إذا بلغت ثلث دية الرجل فقوله وضم الخ أى في كل شيء أصابع أو غيرها وقوله متحد على حذف مضاف أى أثر متحد وهو من إضافة الصفة للموصوف أى الفعل المتحد (أو) متحد (المحل) ولو تراخى الفعل

لا توجد إلا به فان وجدت المنفعة به وبغيره ولو كان الموجود فيه أكثرها تعددت الدية كما لو كسر صلبه فأقدمه وذهبت قوة الجماع فله دية لمنع قيامه ودية لعدم قوة الجماع وان كان أكثرها في الصاب (قوله أو قلع عينه الخ) أى أو قطع أنفه فزال شمه وإذا كرمه من لزوم دية واحدة فيما إذا قطع أذنه فزال سمعه أو قطع أنفه فزال شمه أو قلع عينه فزال بصره هو الصواب كما هو للنقول في ابن الحاجب وابن عبد السلام والتوضيح وابن عرفة والواق وابن غازي وح وأما مافي عقب في آخر العبارة المقتضى للزوم ديتين فقير صواب (قوله في قطع أصابعها مثلاً) أى أو منقلاتها أو بقية جراحاتها (قوله ففيها ثلاثون من الابل الخ) أى وإذا قطع لها ثلاثة أصابع ونصف أكلة كان لها أحد وثلاثون وثلاثان وان قطع لها ثلاثة أصابع وثلث أصبع أى أكلة أو قطع لها أربعة أصابع رجعت لديتها فلها في الأربعة أصابع عشرون من الابل كما قال الشارح ولها في الثلاثة أصابع وثلث ستة عشر بعيراً وثلاثان لأنها بلوغها ثلثة رجعت لديتها وهي على النصف من دية الرجل من أهل دينها وقد روى مالك عن ربيعة أنه قال قلت لابن السيب كم في ثلاثة أصابع المرأة قال ثلاثون قلت وأربعة قال عشرون فقلت سبحان الله عظم جرحها قل عقلها فقال أعراقى أنت قلت لا بل جاهل متعلم أو عالم مثبت فقال تلك السنة يا ابن أخى (قوله وهي كالرجل في منقلاتها وهاشمتها) أى لان في كل منهما عشر ونصف عشر وذلك خمسة عشر من الابل وهو أقل من الثلث وقوله ووضعحتها أى لأن فيها نصف العشر وذلك خمسة من الابل وهو أقل من ثلث دية الرجل فإذا تعددت المواضع أو المناقل أو الهواشم فانها تساوى الرجل إلى ثلث ديتيه ثم ترجع لديتها (قوله فترجع فيهما لديتها) أى فيعتبر فيهما ديتها من أول الأمر (قوله أى ما ينشأ عن الفعل المتحد) فيه إشارة إلى ان قول المصنف متحد الفعل من إضافة الصفة للموصوف أى الفعل المتحد وان فى الكلام حذف مضاف أى ضم أثر الفعل المتحد أى ما ينشأ عنه وهو الجراحات إذ الفعل نفسه لا يضم وقوله وضم أثر الفعل المتحد أى فى كل شيء من الأصابع والاسنان والمواضع والمناقل فيضم الأصابع بعضها لبعض وكذا تضم مع الاسنان والمواضع والاسنان تضم بعضها لبعض واتضم مع غيرها وكذا المناقل الخ (قوله أو فى معناها) أى كضربات في فور واحد فالقول مثال للفعل المتحد والثانى لما فى حكمه (قوله من يدين) مثال لاتحاد المحل وقوله أو من يد ورجل مثال لما إذا تعدد المحل وقوله من يدين صادق بما إذا كان من كل يد أصبعان وبما إذا كان من يد ثلاثة أصابع ومن الأخرى أصبعان (قوله فلم فى الأربعة عشرون) أى ولها فى الثلاثة ثلاثون (قوله وكذا الاسنان) أى وكذا يقال فى الاسنان فلها فى الستة ثلاثون ولها فى السبعة سبعة عشر ونصف من الابل وكذا يقال فى المواضع ولها فى المثلثين ثلاثون من الابل وفى الثلاثة اثنا عشر ونصف (قوله وفائدة الضم رجوعها) أى المرأة لديتها إذا بلغت الجراحات ثلث دية الرجل أى وساوتها للرجل اذا لم تباع ثلث ديتيه (قوله ولو تراخى الفعل) الجملة حالية أى وضم متحد المحل والحال انه تراخى الفعل (قوله فى الأصابع) راجع للمحل واعتراض طفى على المصنف فى تخصيصه المحل بالأصابع بأن السمع والبصر وما قطع من الأنف ونحوه كالأصابع كما يفيد اللفظ وأبو الحسن فإذا قطع لها من أنفها ما يجب فيه سدس الدية فأخذته ثم قطع لها بعد ذلك ما يجب فيه سدس الدية فانها ترجع لعقلها لأنها بلغت الثلث وكذلك الحكمة فى السمع والبصر اهـ بن (قوله ففيها ثلاثون ايضاً) أى ولا تضم الثلاثة

فهي وعطف على الفعل (فى الأصابع) فإذا قطع لها ثلاثاً من يد ففيها ثلاثون ثم إذا قطع لها ثلاثاً من الثانية الأخرى ففيها ثلاثون أيضاً لاختلاف المحل مع التراخى فى الفعلين ثم إذا قطع لها أصبعاً أو أصبعين من أى يد كانت

كان لها في كل اصبع خمس من الابل لاتحاد المحل ولو قطع لها أصبعين من يدهم بعد تراخ قطع اصبعين من تلك اليد كان لها في الأولين عشرون وفي الآخرين عشرة لاتحاد المحل ولو كانا من اليد الاخرى لكان فيهما عشرون لعدم الضم لاختلاف المحل (لا) يضم متحد المحل في (الاسنان) أي لا يضم بعضها لبعض اذا كان بين الضربات تراخ فلها في كل (٢٨١) سن خمس من الابل بخلاف ما اذا كانت

ضربة أو ضربات في فور يضم كالمو محل الاسنان متحد ولو كانت من فكين ولو قال المصنف كالمحل ليكون قوله في الاصابع قاصراً على ما بهد الكاف

جرباً على قاعدته كان أحسن

(و) لا في (الواصح

والتناقل) أي فلا يضم

بعضها لبعض كالواضحها

موضعتين فأخذت عقابها

ثم أوضحت مواضع

متعددة فلها عقلمها كالرجل

مالم يبلغ ذلك في المرة

الواحدة أو مافي حكمها

الثالث وإلا رجعت لعقلها

كالمو وكذا للتناقل فلو ضربها

فقطها ثم أخرى فلها في كل

ذلك مالم للرجل اذا لم يكن

في فور واحد ولمع الثالث

وهو الحاصل أن الفعل المتحد ومافي

أو مافي حكمه يضم في

الاصابع والاسنان وغيرها

وأما اذا اتحد المحل يضم

في الاصابع دون غيرها

(و) لا يضم (محمد لخطأ

وإن عفت) كما اذا لم تعف

فاذا قطع لها ثلاثة أصابع

عمداً ثم قطع لها ثلاثة

أخرى خطأ فلها في كل

الثانية للاولى لاختلاف المحل لأن كل يد محل مستقل (قوله كان لها في كل اصبع) أي بالبدية لما يستقبل لا بالبدية للماضى فلا ترد ما أخذت (قوله خمس من الابل) أي يضم المقطوع ثانياً للاول لاتحاد الخ (قوله لا يضم متحد المحل في الاسنان) قال ابن يونس قال ابن الرواحي اختلف قول ابن القاسم في الاسنان فجعلها مرة كالأصابع تحاسب بما تقدم الى ثلث دية الرجل ثم ترجع لدينها وقوله الاول في كل سن خمس من الابل ولا تحاسب لما تقدم وإن أتى على جميع الاسنان مالم يكن في ضربة واحدة بخلاف الاصابع والى هذا القول الاول رجع ابن القاسم وأصبح وهو أحب إلى وعلى هذا القول اقتصر المصنف والفرق بين الاصابع والاسنان على هذا القول للتعهد أن الاصابع لما كانت أجزاء من اليد صارت بمثابة العضو الواحد بخلاف الاسنان وأيضاً اشتباك الاسنان بعضها ليس كاشتباك الاصابع لأن قطع بعض الاصابع قد يبطل منفعة بقيتها بخلاف الاسنان فلذا صارت بمثابة أعضاء (قوله فلها في كل سن) أي قامت من تلك الضربات للتراخية خمس من الابل فاذا ضربها ضربات متراخية وبعضها أذهبت لها سناً وبعضها سبعين وبعضها ثلاثاً وبعضها أرمها وبعضها خمساً فلها في كل سن خمس من الابل (قوله في فور) أي أذهبت لها أسناناً وقوله يضم أي بعضها لبعض حتى تبلغ ثلث دية الرجل ثم ترجع لدينها (قوله ومحل الاسنان متحد ولو كانت من فكين) أي خلافاً للشيخ أحمد الزرقاني القائل إن الفكين محلان وأنت خير بأن هذا الخلاف لا ثمرة له على ما مشى عليه المصنف من عدم الضم وإنما تظهر فائدته على قول ابن القاسم بالضم الذي رجع عنه كما تقدم (قوله أي فلا يضم بعضها لبعض) أي حيث كان الضرب متراخياً (قوله كالرجل) أي ولو بلغت ثلث دية أو زادت عنه (قوله اذا لم يكن الخ) أي وأما اذا كانت في فور واحد وبلغت ثلث دية الرجل فانها ترجع لدينها (قوله أن الفعل المتحد ومافي حكمه يضم في الاصابع الخ) أي سواء اتحد المحل أولاً (قوله وأما اذا اتحد المحل) أي دون الفعل لكونه ليس فوراً * والحاصل أن الفعل المتحد ومافي حكمه يضم أثره اتحاد المحل أو تعدد وغير المتحد ومافي حكمه وهو المتراخي لا يضم أثره أن تعدد المحل مطلقاً وإن اتحد ضم في الاصابع دون غيرها من الاسنان والمواضع وبقي الجراحات (قوله ومحمد لخطأ) عطف على الاسنان (قوله كما اذا لم تعف) أي بأن اقتضت أو أخذت دية (قوله ثم قطع لها ثلاثة أخرى) أي خطأ (قوله وسواء اتحد المحل كبد واحدة أو تعدد) أي وسواء كان الفعل الثاني متراخياً عن الاول أو كان الفعلان في حكم المتحد فليس هذا كالذي قبله في الضم حيث نشد لاختلاف المعنيين هما بالعمد والخطأ (قوله ونجمت دية الحر) قد تسمح المصنف فأراد بالبدية مطلق الواجب لأن الواجب في اليد قيمة لادية وحاصل كلام المصنف أن الجناية على الحر اذا كانت خطأ ثابتة بينة أو لو شواء كان ذكرراً أو أنثى مسلماً أو كافراً تنجم دية على عاقلة الجاني والجاني كواحد منهم وأعلم أن مثل الدية في التجميع الحكومة والفرقة حيث بلغ كل منهما الثلث أو كان كل منهما أقل من الثلث ولكن وجب مع دية وكذا موضحة ومنقولة مع دية (قوله كما يأتي) أي في قول المصنف لإملا يقتض منه من الجراح لثلاثة فلها

(٣٦) - دسوقي بع * اصبع عشر من الابل اقتضت في العمد أو عفت أو أخذت دية وسواء اتحد المحل كبد واحدة أو تعدد * ثم شرع في بيان من يحمل الدية في الخطأ والعمد في النفس أو الاطراف ويان شروطهم افعال [درس] [ونجمت دية الحر] وأما فوق فلا دية

له وإنما على الجاني قيمته حالة وسواء كان الحر ذكرراً أو أنثى مسلماً أولاً (الخطأ) احترازاً عن العمد فلا تحملها العاقلة بل هي حالة على الجاني ان عفى عنه عليها في حكم الخطأ العمد الذي لا تقص فيه كالمأمومة والبالغة كما يأتي ان ثبت (بلا اعتراف) من الجاني بل بينة أو لو

فلا يحمل ما اعترف به من قتل أو جرح بل هي حالة عليه ولو كان مدلاً مأموئلاً بينهم بقبول الرشوة من أولياء القاتل على الهمم وكلام الطبخي ضعيف (على المأفلة (٢٨٢) والجاني) الذكرا البالغ العاقل الملى ، كما يأتي المصنف فهو كواحد منهم وشرط تنجيها على

المأفلة والجاني (إن بالغ) ما ينجم (ثلاث) دية (الجني عليه أو) ثلاث دية (الجاني) فلو جنى مسلم على مجوسية خطأ ما يبلغ ثلاث ديتها كان أجابها أو ثلاث ديته بأن تعدت الجناية حملته عاقلته وإذا جنى مجوسى أو مجوسية على مسلم ما يبلغ ثلاث دية الجاني حملته عاقلته (ومالم يبلغ) ثلاث أحدها (فجاء عليه) أى على الجاني في ماله (كعمد) أى كدية عمد على نفس أو طرف عفى عنه عليها فانها حالة عليه في ماله (ودية غلظت) عطف خاص على عام إذ اللفظة انما تكون في العمد وأتى به ثلاثيه وان القصاص لما كان ساقطاً صار كالخطأ وشمل جرح عمد لا قصاص فيه وقتل كذلك لكون الجاني زائد لإعلام مثلاً (و) دية عضو (ساقط) فيه القصاص (العمد) أى لاجل عشم مجازة كما لو قتل أعور العينين الجنى عين شخص عى عمداً فديتها عليه حالة في ماله (إلا مالا يقتص منه من الجرح) كالجائفة والسأمومة (لأنه) أى لحوف

(قوله فلا يحمل الخ) أى ولدت أترامهم مولون لا يحمل المأفلة غير أولاد عمداً ولا اعترافاً (قوله فلا يحمل ما اعترف به) أى دية ما اعترف به من قتل أو جرح أى خطأ (قوله وكلام الطبخي الخ) أى حيث قال إن كان القاتل خطأ مأموئلاً وليس بذى قرابة للمقتول ولا صديقاً لمقتله ولم يمتهم في اغتاء ورثة مقتوله ولا رشوة منهم على إقراره فان إقراره لو لم يخلع بسببه أولياء المقتول خمسين يمينا وتحملها المأفلة فحملها للقسامة مع اللوث لا لجحد إقراره (قوله ضيف) أى والمعمد أنه يلزمه بذلك الإقرار الدية في ماله ولا قسامة على أولياء المقتول كما قال شيخنا (قوله والجاني الذكرا البالغ العاقل) أى وأما المرأة والصبي والمجنون فلا يعقلون عن أنفسهم ولا عن غيرهم هذا هو الصواب كافى بن خلافه في عقب من أنهم يعقلون عن أنفسهم ولا يعقلون عن غيرهم ومثل المرأة ومن معها المعدم فلا يعقل عن نفسه ولا عن غيره (قوله وشرط تنجيها الخ) فيه نظرياً هذا شرط في حمل المأفلة لا في التجني كما قرر شيخنا (قوله فلو جنى مسلم على مجوسية الخ) قد تقدم أن دية المجوسى ثلاث خمس دية الحر المسلم فهي ستة وستون دينار وثلاث دینار والمجوسية على الصنف من ذلك فديتها ثلاثة وثلاثون ديناراً وثلاث دینار فقوله ما يبلغ ثلاث ديتها أى بأن أجابها أو أمها فيلزم المأفلة أحد عشر ديناراً وتسع دینار وقوله أو ثلاث ديته أى بأن جنى عليها جنايات تبلغ ثلاث ديته بأن أذهب حواسها الخمسة وصلها وقوة جماعها ويديها ورجلها وشفرها فان في هذه ثلاثاً وثلاثين وثلاثاً (قوله ما يبلغ ثلاث دية الجاني) أى وان لم يبلغ ثلاث دية الجنى عليه الذى هو الحر المسلم وقوله ومالم يبلغ الخ هذا مفهوم الشرط الذى قبله وصرح به لانه لا يعلم عند عدم التصريح به هل هو أى الذى لم يبلغ الثلاث حال عليه عليم أو ينجم عليه فقط دفع احتمال ذلك بالتصريح بالمفهوم وحكمه (قوله أى كدية عمد) هذا شامل لثلاثة وللربعة لأن التغليب سواء كان بالتربيع أو التثليث خاص بالعمد دون الخطأ لأن دية دائماً خمسة وحينئذ فقول المصنف ودية غلظت أراد بها اللفظة بالتثليث فهو من عطف الخاص على العام والتغليب بالثالث انما يكون في قتل الأب لولده أو جرحه له من غير قصد لزهاق روحه كما مر (قوله صار كالخطأ) أى في كون الدية على المأفلة (قوله وشمل) أى قوله كدية العمد وقوله جرح عمد أى دية جرح عمد لا قصاص فيه لكونه من المؤلف وقوله وقتل أى وشمل أيضاً دية قتل لا قصاص فيه (قوله كالجائفة والسأمومة) أى والدائمة وكذا كسر الفخذ وعظم الصدر إذا باغت الحكومة قتلها الثلاث (قوله فالاستثناء من قوله كعمد) أى لما علمت من شمولها ذكر (قوله أى المأفلة) أى التى تحمل الدية وتنجم عليها وأشار الشارح بقوله عدة أمور إلى أن خبر المبتدأ محذوف وأن قوله العصبة بدل من ذلك الخبر وفى الكلام حذف الواو مع ما عطف أى العصبة وأهل الديوان الخ والمجوز لذلك صحة الاختصار لان المأفلة ليست هى العصبة فقط بل العصبة ومن عطف عليها (قوله وبدى الديوان الخ) نحوه لابن الحاجب وابن شاس وهو لما لك فى الموازية والعنبة قال الاخميمى والقول بان الدية تكون على أهل الديوان ضعيف والمعمد أنهم ليسوا من المأفلة وانما يرادى عصبة القاتل كانوا أهل ديوان ام لا كما هو مذهب المدونة انظر بن (قوله الديوان اسم الخ) أى وانما قدرنا أهل لان الديوان اسم الخ أى ولا معنى للبداءة به فى حمل الدية (قوله اسم للدقتر الذى يضبط فيه اسماء

اتلافه النفس لو اقتص منه (قيلها) أى فالدية على المأفلة فى العمد كالخطأ ان بلغ ثلاث دية الجنى عليه أو الجاني الجند فالاستثناء من قوله كعمد ثم شرع فى بيان المأفلة التى تحمل الدية بقوله (وهى) أى المأفلة عدة أمور (العصبة) وأهل الديوان والموالى الأعلون والأسفلون فبيت المال بدليل ما أتى له (وبدى الديوان) أى بأهله على عصبة الجاني إذ الديوان اسم للدقتر الذى يضبط فيه اسماء

الجند وعددهم وعطاؤهم (إن أعطوا) هذا شرط في التبدلة لا في كونهم عائلة (٢٨٣) لانهم عاقلة مطابقا لى أنه يبدأ بالعبد

بأهل الديوان حيث كان الجاني من الجند ولو كانوا من قبائل بني ومحل التبدلة بهم إذا كانوا يعاونون أزواجهم العية لهم في الدفتر من العلوفا والجامكيات (ثم) إن لم يكن ديوان أو كان وليس الجاني منهم أو منهم ولم يعطوا بدى (بها) أى العصة (الأقرب) فالأقرب (من العصة) (ثم) إن لم يكن للجاني عصة ولا أهل ديوان أو (الموالى الأعلون) على الترتيب الآتى في الولاء (ثم) إن لم يكونوا قدم الموالى (الأسفلون) على بيت المال (ثم) بيت المال إن كان الجاني مسلماً (لأن بيت المال لا يعقل عن كافر وهل على الجاني بقدر قوته معه أو لا عمل نظروا لظاهر الاول فان لم يكن بيت مال أو تندر الوصول اليه فعلى الجاني في ماله والحق أن هذا الشرط راجع لجميع ما قبله بدليل قوله (وإلا) يمكن الجاني مسدداً كقراً (فالدعى) يعقل عنه (دو) دينه (الدين معه في بلده) النصارى عن النصارى واليهود عن اليهودى ولا يقل نصراني عن يهودى ولا عكسه والمراد بنى دينه من يحمل معه الجزية أن لو ضربت عليه ولا لم يكونوا من أقاربه فيشمل

الجند وعددهم وعطاؤهم) أى فيقول جندهم وعطاؤهم بدفتر بمنزلة النسب لما جلتوا عليه من التعاون والتناصر واعلم أن البلد إذا كان جندها طوائف كل طائفة مكتوب عددها وعطاؤها بدفتر هل يكون جند تلك البلد كلهم أهل ديوان أو كل طائفة منهم أهل ديوان فذهب بعضهم للاول والثاني المراد بأهل الديوان أهل ديوان اقليم واستظهر غيره الثاني فجند مصر أهل ديوان واحد وإن كانوا طوائف سبعة عرب وانكشارية الخ ففى الاول تعقل الطوائف السبعة عن جنى من أى طائفة وعلى الثاني لا يعقل عن الجاني إلا طائفته اه تقرير شيخنا (قوله) لانهم عاقلة مطابقة) أى سواء أعطوا ولم يعطوا ففى فرض أنهم لم يعطوا يعقلون ولكن تعينهم عصة الجاني ولا يبدون عليهم هذا كلامه وفيه نظر بل الحق أن الاعطاء شرط في كون أهل الديوان عاقلة يؤدى بعضهم عن بعض كقريبه ابن مرزوق والشارح بهرام وهو صريح التوضيح ونص ابن شاس في الجواهر فان لم يكن عطا فاعلم بعمل عنه قومه انظر بن (تنبية) إذا لم يكن في أهل الديوان من يحمل لقاتهم وقصمهم عن السبائة بناء على أن أقل العاقلة سبائة أو على الألف بناء على مقابلة ضم اليهم عصة الجاني الدين ليسوا معه في الديوان هذا هو الصواب المقول في الذهب لا عصة أهل الديوان كما فهمه عجم بن كلام ابن الحاجب انظر بن (قوله) ثم بها الأقرب فالأقرب) يعنى أن الجاني إذا لم يكن من أهل ديوان فصبت يعقلون عنه ويبدأ بالعشيرة وهم الاخوة ثم بالفصيلة ثم بالبطن ثم بالمهارة ثم بالقبيلة ثم بالشعب ثم أقرب القبائل فله ابن الحاجب وهو مراد المصنف بقوله الأقرب فالأقرب هو اعلم أن أسماء طبقات قبائل العرب ستة الشعب بالفتح ثم القبيلة ثم العمارة بالفتح والكسر ثم البطن ثم الفخذ ثم الفصيلة وزاد بعضهم العشيرة ويتضح ذلك بذكر نسبه عليه السلام فهو سيدنا محمد ابن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤى بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر ابن نزار بن معد بن عدنان فأولاد الجد الرابع عشر كخزيمة شعب وأولاد الجد الثالث عشر مثل كنانة قبيلة وأولاد الجد الثاني عشر مثل النضر الملقب بقريش عمارة وأولاد الجد الرابع مثل قصي بطن وأولاد أبى الجد كهاشم يقال لهم غنم وأولاد العم كأولاد إلياس فصيلة والاخوة يقال لهم عشيرة (قوله) الأعلون) أى وهم العتقون بكسر التاء ولا يدخل فيهم المرأة الباشرة لا تنق (قوله) الأسفلون) أى ولا يدخل فيهم المرأة العتيقة أخذ من كلام المصنف الآتى (قوله) بقدر قوته) الاولى بقدر ما يوبه أن لو كان هناك عاقلة سبائة اه بن وقوله أولاً أى أولاً شئ على الجاني والرية كلها تؤخذ من بيت المال (قوله) فعلى الجاني في ماله) أى وتنجم عليه على الظاهر لأن الكلام في القل الخطأ فهو في هذه الحالة قائم مقام العاقلة اه شيخنا (قوله) راجع لجميع ما قبله) أى كما قال الموق لا نه شرط في بيت المال فقط كما قال ابن مرزوق حيث قال وإلا بأن كان الجاني كافراً أو الفرض انه لا عصة ولا ديوان ولا موالى فأهل دينه يعقلون عنه وعليه فالدعى كالمسلم في أن عاقلته أهل ديوانه وعصيته ان وجد له ذلك ثم الموالى الاعلون ثم الأسفلون فان لم يكن له أحد ممن ذكر فأهل دينه كان المسلم إذا لم يكن له أحد ممن ذكر يقتل عنه بيت المال (قوله) بل كافراً) أى كان المجنى عليه مسلماً أو كافراً (قوله) ذوو دينه) أى سواء كانوا عصة أم لا أهل ديوان أم لا فلا يفصل في الدعى تفصيل المسلم وهذا ما قرره المواق (قوله) الذى معه في بلده) أى لملة التناصر (قوله) ولا يقتل نصراني عن يهودى الخ) أى لعدم التناصر وان كان الكافر كله ملة واحدة من حيث القصاص (قوله) فيشمل المرأة إذا جنت) نى فيشمل الجاني المذكور المرأة الكافرة إذا جنت فانها يعقل عنها أهل دينها

المرأة إذا جنت وأما العبد الكافر إذا اعتقه مسلم فالذى يعقل عنه إذا جنى بيت المال لانه الذى يرثه لامن أعنته لانه لا يرثه كفى المدونة

ولا أهل دينه فان لم يكف بأهل بلده ضم اليهم أقرب القرى اليهم وهكذا حتى ما يحصل فيه الكفاية من تمام العدد الآتى بيانه كما أشار له بقوله (و) إذا قصر ما في بلد الجاني عن الكفاية (ضم ككسور مصر) الكسور بضم الكاف وفتح الواو جمع كورة بضم الكاف وسكون الواو وهى المدينة أى البلد التى يسكنها الناس والأولى أن يحمل كلامه على ما يعم الأذى وغيره ولا يقصر على الأول أما الذى فقد علمت المراد منه وأما المسلم فعنه أنه يبدأ بأهل الديوان من أهل بلده إن كان الجاني من الجند فان كان فيهم الكفاية فظاهر وإلا كمل العدد من أقرب بلد فيها (٢٨٤) أهل الديوان وهكذا فاذا كان الجاني من أهل القاهرة ولم يكن فى أهل ديوانه كفاية كمل

من أهل بولاق فان لم يكن فيهم كفاية كمل منى أقرب البلاد اليها مما فيها ديوان لا طاقى لبلد ولو كان الجاني من أهل منفوط بديء بأهل ديوانهم وكمل من أهل أسبوط وهكذا وكذا يقال فى العصبة وللوالى وقوله ككسور مصر أى كور مصر ونحوها من الاقاليم فصر اقليم وفيها كور الشام اقليم آخر وفيه كور والحجاز اقليم وفيه كور ولا يضم أهل اقليم لاهل اقليم آخر كما بآتى فى قوله ولا دخول لبدوى مع حضرى ولا شامى مع مصرى (والصلحى) يؤدى عنه (أهل صلحه) من أهل دينه ولا يعتبر فيهم ديوان ولا عصبة ولا والى ولا بيت مال إن كان لهم ذلك على الراجح ماداموا كفارا كالذى (وضرب على كل) ممن لزمته الدية من أهل ديوان وعصبة وموالى وذى صلحى (مالا يضرب)

الدين يحملون معها الجزية على فرض لو ضربت عليها وإن كانت المرأة لا تؤدى الجزية (قوله ولا أهل دينه) خلافاً لما سبق (قوله فان لم يكف بأهل بلده) أى من أهل دينه وذلك لقلتهم ونقصهم عن السبعمائة بناء على أن أقل العاقلة سبعمائة أو عما زاد عن الألف بناء على أن أقلها مازاد على الألف (قوله ضم اليهم أقرب القرى اليهم) أى ضم اليهم أهل دينه من أقرب القرى اليهم (قوله من تمام العدد الآتى بيانه) أى وهو السبعمائة أو الزيادة على الألف (قوله بضم الكاف وسكون الواو) أى لقول الخلاصة * وفعل جمعا لفعلة عرف * وأما قول عجب انه جمع كورة بفتح الكاف فتحريف (قوله البلد التى يسكنها الناس) أى وعلى هذا فالمراد بكور مصر هنا البلاد التى تحت عملها وكذا المراد بكور الشام (قوله أن يحمل كلامه) أى قوله وضم ككسور مصر (قوله قد علمت المراد منه) أى وهو أن من فى بلد الأذى من أهل دينه إذا لم يوفوا بعدد العاقلة فانه يضم اليهم ما فى أقرب البلاد اليهم من أهل دينهم وهكذا حتى يحصل تمام عددها (قوله فان كان فيهم الكفاية) أى بعدد العاقلة (قوله من أهل بولاق) أى من أهل ديوان بولاق وكذا قوله كمل من أقرب البلاد اليها أى من أهل ديوان أقرب البلاد اليها (قوله وكذا يقال فى العصبة) أى انه اذا كان الجاني ليس من أهل ديوان فإنه يعقل عنه عصبته ويبدأ بعصبته من أهل بلده فان لم يكن فيهم كفاية كمل العدد من العصبة التى بأقرب البلاد اليه وهكذا حتى يتم العدد وقوله وللوالى أى فاذا كان الجاني لادىوان له ولا عصبة فالذى يعقل عنه مواليه ويبدأ بالموالى الذين فى بلده فان لم يكن فيهم كفاية كمل العدد من مواليه الذين بأقرب البلاد اليه وهكذا حتى يتم العدد (قوله أهل صلحه) أى سواء كانوا عصبة له أو لا كانوا أهل ديوانه أم لا كانوا مواليه أم لا (قوله ولا بيت مال) يعنى لنفس الصلحى كما هو سياقه لان بيت مال المسلمين لا يعقل عن كافر وقوله إن كان لهم أى لاهل صلحه ذلك أى بيت مال (قوله كالذى) أى كما أن الذى يعقل عنه أهل دينه ولا يعتبر فيهم كونهم عصبة ولا أهل ديوان ولا والى ولا يعقل عنهم بيت مالهم إن كان لهم ذلك كما مر (قوله وذى صلحى) أى عما حكم كل الينا (قوله وامرأة) أى وكذلك خنى مشكل وإنما لم يحروه على إرثه فيغرم نصف ما يطبق لان شأنه أنه لا ينصر كالمرأة (قوله أخص من الفقير) اعلم أن المراد بالفقير من لا يقدر على غير قوته والغارم من عليه الدين بقدر ما فى يديه أو يفضل بعد القضاء ما يكون به من عداد الفقراء فان بقى بعد القضاء مالا يعد به فقيرا فهذا يعقل عن غيره اه بن وعلى هذا فالغارم اعم من الفقير لا أخص منه تأمل (قوله ولا عن انفسهم) أى خلافا لما فى عقب تبغا للشيخ احمد الزرقانى من ان كل واحد منهم يعقل عن نفسه أن كل واحد من العاقلة فى الغرم لمباشرته للاتلاف ولا مستدله فى ذلك كما قال طنى (قوله والمعتبر وقت الضرب) المتبر مبتدأ ونائب الفاعل ضمير عائد على أل ووقت الضرب بالرفع خبره وفى الكلام حذف مضاف أى والوصف المتبر وصف وقت الضرب أى الوصف الموجود وقت الضرب (قوله وضدهما) أى البسوغ والعقل (قوله أى التوزيع على العاقلة) أى متى كان وقت توزيعها صيبا

مجنونا

وعقل عن سبى

به بل على قدر طاقته لانها مواساة وطريقها عدم التكاف فهذا راجع لجميع ما تقدم (وعقل عن سبى) مجنونون وامرأة وفقير وغارم) إذا جنوا والغارم أخص من الفقير (ولا يعقلون) من غيرهم ولا عن انفسهم كما هو ظاهر النقل لكن قوله ولا يعقلون بالنسبة للمرأة مستغنى عنه بقوله وهى العصبة إذ تخرج منه المرأة وجوابه انه ذكره بالنسبة الى اللوالى فانها تشمل الاناث (والمعتبر) فى الصبا والمجنون وضدهما والعسر والبسر والفتنة والحضور (وقت الضرب) أى التوزيع على العاقلة

(لا إن قدم غائب) غيبة انقطاع وقت الضرب ولا إن بلغ ضي أو عقل مجنون أو تحرر عبد أو انصحت ذكورة خنثى مشكك بعد الضرب فلا شيء عليه (ولا يسقط) ما ضرب على واحد منهم بقدر حاله (استبرأ أو وثق) بعد ضربها عليه ولا لعنونه ولا لعنيته رانضاً سكنى بلده بعد الضرب (ولا دخول لدوى) من عصاة الجاني (مع) (٣٨٥) حفصري) من عصيته ولا

عكسه لعدم التأخير بينهما (ولا شامى) مثلاً (مع) مصرى) مثلاً من العصابة أو أهل الديوان (مطلقاً) اتعد جنس المأخوذ عند كل أم لا استندت القرابة كابن وأب أم لابل الدية على أهل قطره الدية (السكالة) لذكر أو أنى مسلم أو كافر تنجم (فى) ثلاث سنين تحل بأواخرها) أى محل كل نجم منها وهو الثلث بآخر سنته أولها (من) يوم الحكم) لامن يوم القتل على المشهور (والثالث) كدية الجائفة والمأمومة (والثاني) كجائفتين أو جائفة مسع مأمومة (بالنسبة) للدية السكالة فالثالث سنة والثاني فى سنتين (ونجم فى النصف) كيد أو عين (د) فى (الثلاث) الأربع بالتبليغ ثم) يحل (للزانية) فى النصف يجعل للثالث سنة وللحدس الباقى سنة أخرى وفى الثلاثة الأربع لكل ثلث سنة ونصف السدس الباقى فى سنة ثالثة فتصير هذه كالسكالة وما ذكره

أو مجنوناً أو غارماً أو غائباً غيبة انقطاع فلا شيء عليه ولو بلغ الضرب بعد ضربها أو عقل المجنون أو استغنى الفقير بعد ضربها أو قدم الغائب غيبة انقطاع بعد ضربها وقبل قبضها فلا يجعل عليه شيء وإن كان وقت ضربها بالعاقل وسراً حاضراً ضرب عليه ولا يسقط عنه ما ضرب عليه بطرو عسر أو جنون أو موت أو سفر (قوله لا إن قدم غائب غيبة انقطاع وقت الضرب) أى فلا تضرب عليه لأنه صار بالنية المذكورة كآهل إقليم آخر واحتراز بغيبة الانقطاع من غائب لحج أو غزو أو فراراً منها وقت الضرب فإنه إذا قدم يجعل عليه ما يخصه وهذا التفصيل فى العاقلة وأما الجانى فالتقالة غير معتبر فتضرب عليه مطلقاً والحاصل أن الجانى تضرب عليه مطلقاً سواء انتقل من البلد قبل ضربها أو بعده سواء كان انتقاله بقصد الفرار منها أو لرفض سكنى بلده التى انتقل منها وأما انتقال أحد من العاقلة فإن كان بعد ضربها فلا يسقط عنه ما ضرب عليه سواء كان فاراً أو رافضاً سكنى بلده وإن كان قبل ضربها ضربت عليه إن كان فاراً أو كان انتقاله لحاجة كحج أو غزو لا إن كان رانضاً سكنى البلد المتقل منها (قوله لسره) أى الطارىء بعد الضرب وحينئذ فينتظر ويحبس لثبوت عسره لأجل الانظار وقوله أو موته أى الطارىء بعد الضرب وتحل عليه بموته أو فله (قوله ولا شامى مع مصرى) أى ولا دخول لشامى من عصبة الجانى مع مصرى من عصيته أيضاً ولا عكسه لأن العلة فى توزيعها على العاقلة التناصر والشامى لا ينصر من فى مصر وعكسه فلو كانت إقامة الجانى فى أحد القطرين أكثر أو مساوية فينتظر محل جنايته كما هو ظاهر النصف ثم إن قول النصف ولا دخول لدوى الخ كالقييد لقوله ثم بها الأقرب فالأقرب أى بمن هو مقيم معهم فى الحاضرة أو البادية أوفى قطر (قوله السكالة فى ثلاث سنين) هذه الجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً لجواب لسؤال مقدر نشأ من قوله ونجمت دية الخطأ على العاقلة والجانى فسكانه قيل فى كم من الزمن تنجم وجملة تحل بأواخرها صفة أولى لثلاث سنين وقوله من يوم الحكم سنة ثانية (قوله لا ذكر أو أنى مسلم أو كافر) أى سواء كانت لنفس أو طرف كقطع يدين أو قلع عيني أو ذهاب عقل خطأ (قوله أولها) أى السنين الثلاثة (قوله من يوم الحكم) أى بتجميعها (قوله والثالث) أى وينجم الثالث (قوله فالثالث فى سنة) أى فالثالث ينجم فى سنة (قوله وفى الثلاثة الأربع) أى كيد وخمسة أسنان (قوله بالتبليغ) أى باعتبار التبليغ فى السكالة بأن يجعل للثالث سنة كاملة (قوله وللحدس الباقى سنة أخرى) أى فيكون حكم النصف حكم الثلثين (قوله والراجع الخ) هذا القول هو ظاهر المدونة وانظر إذا زاد النصف نصف عشر كدية عين ومن أو زادت الثلاثة الأربع عشر كدية يد وخمسة أسنان وإصبع هل يكون لذلك الرائد سنة على هذا القول أو بالاجتهاد وهو الظاهر كما فى مع (قوله حكم العاقلة الواحدة) أى حكم ما وجب على العاقلة الواحدة من حيث التجميع فى ثلاث سنين (قوله ما ينوب كل عاقلة) أى من دية ذلك المتقول (قوله وإن كان دون الثلث) أى ولو اختلفت دياتهم التى يؤدونها بأن كانت إحدى المواقف من أهل الابل والأخرى من أهل الورى وهذا كالتخصيص للمامر من أن العاقلة لا تعمل مادون الثلث ومن أن الدية لا تكون من صنفين كذهب وإنا أو ورق فإن هنا تدفع كل عاقلة قدر الذى لزمها ولو أقل من الثلث من نوع ما عندها

فى الفرع على ضعف والراجع أن النصف ينجم فى سنتين لكل سنة ربع والثلاثة الأربع فى ثلاث سنين لكل سنة ربع (وحكمهم ما وجب على عوائل) متفردة (بجناية واحدة) كشرة رجال من قبائل عشى قتلوا رجلاً خطأ كحملهم صخرة فسقطت عليه (حكمهم) العاقلة (الواحدة) فينجم ما ينوب كل عاقلة وإن كان دون الثلث فى ثلاث سنين تحل بأواخرها

(كثرت الجانيات عليها) أى على العاقلة الواحدة كما لو قتل رجل ثلاثة رجال فعليه وعلى عاقلة ثلاث ديات تنجم في ثلاث سنين (وهل حدثها) أى حد العاقلة أى أقل عددها الذى لا ينقص عنه (سبع مائة أو) أقل حدها (الزائد على ألف) زيادة بينة كعشرين رجلا (قولان) على الأقل لو وجد قل من السبع مائة ولو كان منهم كفاية كل من غيرهم بمعنى أنهم يفرمون أن نوبهم على تقدير وجود العدد اعتبر ثم يكمل العدد من غيرهم فإذا كان العصابة سبعمائة يكمل من الوالى الاعلون مايفى بالسبع مائة فان لم يوجد الوالى الاعلون أو وجد مالا يكمل السبع مائة كل من الوالى الأعفلى فان لم يوجد مايفى بذلك كل من بيت المال ولو كان

(٢٨٦)

(قوله كثرت الجانيات) هذا مشبه بقوله وحكم ماوجب الخ وحاصله أنه شبه الجانيات المتعددة الواجب عقلمها على عاقلة بالجناية الواحدة الواجب عقلمها على عواقل فى أن كلا ينجم عقلمه فى ثلاث سنين مجامع أن التمدد كالتحد فى كل (قوله كثرت الجانيات عليها) أى الواجب عقلمها عليها (قوله تنجم فى ثلاث سنين) أى تنجم تلك الديات الثلاث فى ثلاث سنين (قوله أى أقل حدها) أى الذى يمنع من ضم من بعدهم اليهم بعد بلوغهم له فإذا وجد هذا العدد فى أهل الديوان فلا يضم اليهم عصابة الجاني وإن لم يبلغ أهل الديوان ذلك العدد ضم اليهم العصابة فان لم يكن الجاني من أهل ديوان وقتنا ان العصابة يعقلون عنه فإذا وجد هذا العدد فى العشرة فلا يضم اليهم الفصيلة وإلا ضمت اليهم فان لم يكمل العدد بذلك ضم اليهم الفخذ وهكذا وليس المراد أن هذا العدد حسد لمن يضرب عليهم بحيث إذا قصروا عنه لم يضرب عليهم وإذا زادوا عليه فلا يضرب على الزائد (قوله أو الزائد على ألف) أى مع زيادة عشرين عليه كما قال ابن مرزوق أو مع زيادة أربعة كما قال عجم (قوله قولان) سكت المصنف عن القول بأنه لا حد لها وظاهر ابن عرفة أنه للذهب لأنه صدر به ونصروى الباجى لاحد لمن تقسم عليه الدية من العاقلة وإنما ذلك بالاجتهاد وقال سحنون سبعمائة رجل ابن عات المشهور عن سحنون إذا كانت العاقلة ألفا فهم قليل فيضم اليهم أقرب القبائل اليهم اه بن (قوله لادم صحة عقلمه) أى لأنه لا لاولاه وهذا التمايل قاصر على عدم تكفيره بالعق ولامانع من تكفيره بالصوم كالظهار وفى كلام ابن عبد السلام مايفيد أنه يكفر بالصوم كالظهار انظر بن (قوله لان الكفارة) أى لان الخطاب بالكفارة الخ (قوله من خطاب الوضع) أى جعل الشيء سبباً فالشارع جعل القتل خطأ سببها ولو من صى أو مجنون والواجب على الولى واعترضه فى التوضيح بأن جعل الصوم أحد قسميها يقتضى أنها من باب خطاب التكليف لا اشتراط التكليف فى الصوم إلا أن يقال إنها من خطاب الوضع بالنسبة للعلم المالى فيعتق عنه وليه فان عجز آخر الصوم لبلوغه انظر بن (قوله كموض التلغات) أى لانها كموض التلغات لكونها عوضا عن النفس (قوله أو كان القاتل شريكا لصي الخ) بل لو كان القاتل صبي أو مجنونين لوجب على كل منهما كفارة كاملة (قوله فعلى كل كفارة كاملة) أى لانها لا تنبض (قوله إذا قتل مثله) لاجابة للجمع بين قاتل وقتل فسلان الأولى أن يقول وعلى الحر إذا قتل أو على القاتل الحر مثله ويكون مثله ممدولا للقاتل (قوله خرج المرتد) أى لان المراد بقوله مثله أى فى الحرية والاحلام فقوله خرج المرتد أى وكذلك العبد (قوله خطأ) من ذلك كما فى ح لو اتبعت المرأة فوجدت ولدها ميتا ليومها التكفارة ودينه على عاقلها لانها اقبلت عليه وهى نائمة ثم ذكر مايفيد أنها إذا اتبها فوجداه ميتا يذبحا كان هدر (قوله لا عهدا عفى عنه) إنما لا تجب التكفارة فى المعد ووجبت فى الخطأ مع أن مقتضى الظاهر العكس لانهم رأوا أن العاد لا تتكفيه الكفارة لجنايته لانها أعظم من أن تصكف كما قالوا فى الميمن المدعى وأيضا فقد أوجبوا عليه ضرب مائة وعيس خنة اه بن

الاخوة فهم العدد المذكور لا ينتقل للاعمام وأولاده وإلا انتقل للتكميل منهم على الترتيب المعلوم أى الأقرب فالأقرب فإذا كل لم ينتقل لغيرهم وليس المراد بعدها أنه لايزاد على ذلك لظهور أن العصابة المتساوية أو أهل الديوان إذا كانوا ألوفاً يلزم كل واحد ما يوبه وكذا على القول الثانى فالحاصل ان حد العاقلة الذى لا يضم من بعده له إن وجد هل هو سبعمائة أو مازاد على الألف زيادة بينة بحيث لو وجد الأقل فى البلد انتقل للتكميل من غيرهم على الترتيب المتقدم ولا ينتقل للأبعد حد التكفير ممن هو دونه قولان فإذا لم يوجد غير الجاني لزمه ما يوبه على تقدير وجود العدد ولم بيت المال لبلوغه فان لم يكن بيت مال لزم الجاني الجميع

(قوله)

فى ماله كأن تقدم ثم احتل يتكلم على حكم كفارة

القتل خطأ وانها واجبة ومرتبة كما فى الآية الكريمة فقال (وعلى القاتل الحر) لا القيد لعدم صحة عقلمه (المسلم) لا الكافر لانه ليس من أهل القرب (وإن) كان (حييا أو مجنونا) لان الكفارة من خطاب الوضع كموض التلغات (أو) كان القاتل (شريكا) لصى أو مجنون أو غيرهما فعلى كل كفارة كاملة ولو كثر الشركاء (إذا قتل مثله) خرج المرتد فلا كفارة له فاته (معتصوما) خرج الزنديق والرائى المحضن فلا كفارة على قاتلها (خطأ) لا عهدا عفى عنه فلا تجب بل تندب كما يأتى

(عَتَقُ رَقَبَةً) وَمِنْهُ سَلِمَةُ (وَلَمْ يَجْزِهَا) أَيْ وَعِنْدَ الْمَجْزَعِهَا (سَهْرَانِ) أَيْ هَوْمٌ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ (كَالظَّاهِرِ) أَيْ مُشْتَرِطٌ فِي الْحَرْفِ
 وَصَوْمُ الشَّهْرَيْنِ هُنَا مَا يَشْتَرِطُ فِيهَا فِي كَفَّارَةِ الظَّاهِرِ (لَا صَائِلًا) أَيْ لَا كَفَّارَةَ عَلَى مَنْ قَتَلَ هَاتِلًا عَلَيْهِ عَيْثٌ لَا يَنْدَفِعُ عَنْهُ إِلَّا بِالْقَتْلِ
 وَأَمَّا نَصُّ عَلَيْهِ وَإِنْ خَرَجَ بِقَوْلِهِ مَعْصُومًا خَطَأً ثَلَاثًا يَتَوَصَّلُ فِيهِ السَّكْفَارَةُ لِعَدَمِ التَّعَاضُفِ فِيهِ كَالْخَطَأِ (وَلَا قَاتِلَ نَفْسِهِ) جُطَأَ وَأَوَّلُهُ
 عَمْدًا لِعَدَمِ الْخُطَابِ بِمَوْتِهِ (كَدَيْتِهِ) أَيْ مِنْ ذِكْرِ مَنْ الصَّائِلِ وَقَاتِلَ نَفْسَهُ قَسَمَ قَطْعًا وَأَظْهَرَ رُجُوعَ الضَّمِيرِ لِقَاتِلِ نَفْسِهِ خَطَأً أَيْ فَلَا دِيَّةَ
 عَلَى عَائِلَتِهِ لَوَرَّثَتْهُ لَهَا تَوَصُّلًا (وَنَدَبَتْ) السَّكْفَارَةُ لِلْحَرِّ الْمُسْلِمِ (فِي) قَتْلِ (جَنِينٍ وَرَقِيقٍ) (٢٨٧) لِقَرِيْبِهِ (وَعَمْدًا) لِمَنْ قَتَلَ بِلُفْعٍ أَوْ لِدَيْمٍ
 مُكَافَأَةً (وَعَمْدًا) لِقَتْلِهِ فَلَا

(قَوْلُهُ عَتَقُ رَقَبَةً) مَبْدَأٌ خَبَرَهُ عَلَى الْقَاتِلِ (قَوْلُهُ كَالظَّاهِرِ) أَيْ حَالَةُ كَوْنِ الرَّقَبَةِ وَالشَّهْرَيْنِ كَالظَّاهِرِ
 أَيْ حَالَةُ كَوْنِ حَالِمِهَا هُنَا كَجَالِمِهَا فِي الظَّاهِرِ (قَوْلُهُ مَا يَشْتَرِطُ فِيهَا فِي كَفَّارَةِ الظَّاهِرِ) أَيْ مِنْ إِسْلَامِ
 الرَّقَبَةِ وَسَلَامَتِهَا مِنَ الْعِيُوبِ وَخُلُوعِهَا عَنْ شَوَائِبِ الْحَرِيَّةِ وَتَتَابُعِ الصُّوْمِ إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَ فِي الظَّاهِرِ
 (قَوْلُهُ لَا صَائِلًا) عَظْفٌ عَلَى مَعْصُومٍ أَيْ لَا تَجِبُ السَّكْفَارَةُ عَلَى مَنْ قَتَلَ صَائِلًا عَلَيْهِ أَيْ قَاصِدًا الْوُثُوبَ
 عَلَيْهِ وَلَوْ لَا خِذْلًا (قَوْلُهُ وَلَا قَاتِلَ نَفْسِهِ) أَيْ لَا تَجِبُ السَّكْفَارَةُ عَلَى قَاتِلِ نَفْسِهِ بِحَيْثُ تَخْرُجُ السَّكْفَارَةُ مِنْ
 تَرْكَتِهِ (قَوْلُهُ لِعَدَمِ الْخُطَابِ) أَيْ بِهَا سَبَبُ مَوْتِهِ (قَوْلُهُ كَدَيْتِهِ) أَيْ كَمَا لَا تَجِبُ دِيَّتُهُ (قَوْلُهُ فَلَا دِيَّةَ
 عَلَى عَائِلَتِهِ) أَيْ لِأَنَّهُ لَا يُوْدَى عَقْلُ نَفْسِهِ فَكُذِّبَ غَيْرُهُ لَا يَقْبَلُ عَنْهُ (قَوْلُهُ لِأَنَّهُ الْمُتَوَصِّلُ) أَيْ بِخِلَافِ
 الصَّائِلِ وَقَاتِلِ نَفْسِهِ عَمْدًا فَإِنْ كَلَّا مِنْهُمَا مَقْتُولٌ عَمْدًا وَلَا دِيَّةَ فِي الْعَمْدِ (قَوْلُهُ وَرَقِيقٍ) أَيْ وَنَدَبَتْ
 السَّكْفَارَةُ لِلْحَرِّ الْمُسْلِمِ فِي قَتْلِهِ رَقِيقًا مَمْلُوكًا لِقَرِيْبِهِ وَفِي قَتْلِهِ لِشَخْصٍ عَمْدًا (قَوْلُهُ لَمْ يَقْتُلْهُ) أَيْ وَمَا إِذَا قَتَلَ
 بِهِ فَلَا كَفَّارَةَ (قَوْلُهُ دِيَّةً) أَيْ وَنَدَبَتْ السَّكْفَارَةُ لِلْحَرِّ الْمُسْلِمِ فِي قَتْلِهِ ذِمِّيًّا (قَوْلُهُ فَيَعْمَمُ فِي قَوْلِهِ وَرَقِيقٍ) أَيْ
 بِحَيْثُ يَنْتَدِبُ السَّكْفَارَةُ لِلْحَرِّ فِي الْمُسْلِمِ فِي قَتْلِهِ رَقِيقًا سِوَاهُ كَانَ مَمْلُوكًا أَوْ لِقَرِيْبِهِ أَوْ مَمْلُوكًا (قَوْلُهُ أَحْسَنُ)
 أَيْ لِإِفَادَتِهَا حِكْمًا زَائِدًا عَلَى الذِّخْرِ الْأَوَّلِيِّ وَهُوَ نَدَبُ السَّكْفَارَةِ فِي قَتْلِ الذَّمِيِّ (قَوْلُهُ جَلْدُ اثْنَيْ وَخَمْسِينَ)
 سَنَةً (أَيْ مِنْ غَيْرِ تَغْرِيبٍ كَأَيِّ الزَّنَا وَخِلَافٍ فِي الْمَقْدَمِ مِنْهَا قَتْلُ الْجُلْدِ وَقِيلَ الْحَبْسُ وَلَمْ يَشْطَرُوهَا
 بِالرَّقِيقِ لِأَنَّهُ عَقُوبَةٌ وَالرَّقِيقُ وَالْجُرْفُ فِيهَا سِوَاهُ أَهْلُ بَنٍ (قَوْلُهُ أَنْ الْجَارِحَ عَمْدًا يُؤَدَّبُ) أَيْ وَإِنْ أَقْصَى
 مِنْهُ وَأُخِذَتْ مِنْهُ الدِّيَّةُ فِي الْمَتَاتِفِ (قَوْلُهُ عَلَى ذِي الْوُثُوبِ) أَيْ عَلَى الْقَاتِلِ الَّذِي قَامَ عَلَيْهِ الْوُثُوبُ بِأَنْ
 شَهِدَ عَلَيْهِ بِالْقَتْلِ وَاحِدَةً (قَوْلُهُ لَسَكُونُهُ دَاخِلًا تَحْتَ الْمُبَالَاةِ) أَيْ لَسَكُونُهُ مِنَ الْمُبَالَاةِ عَلَيْهِ وَالْمُبَالَاةُ عَلَيْهِ
 إِنَّمَا يَكُونُ مَتَوَصِّلًا وَمَدْعَى عَلَيْهِ إِذَا حَلَفَ بِمَا يَتَوَصَّلُ بِهِ عَدَمُ ضَرْبِهِ وَعَدَمُ حَبْسِهِ وَإِنَّمَا إِذَا نَكَلَ فَلَا يَتَوَصَّلُ بِهِ
 عَدَمُ ذَلِكَ بَلْ يَجْزِي فِيهِ بِالْحَيْكَمِ الْمَذْكُورِ (قَوْلُهُ وَأَوَّلِيَّ أَنْ لَمْ يَحْلَفْهَا) سَيَأْتِي فِي الدِّعْوَى أَنَّ الْمَدْعَى عَلَيْهِ بِالْقَتْلِ
 إِذَا رَدَّتْ عَلَيْهِ أَيْ مَنَ الْقَسَامَةِ وَلَمْ يَحْلَفْهَا لَا يَقْتُلْ بَلْ يَحْبُسُ حَتَّى يَحْلَفْهَا (قَوْلُهُ وَالْقَسَامَةُ سَبَبُ قَتْلِ الْجُرْفِ الْخَلْعِ)
 مِنْ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ لِمَعْوَالِهِ أَيْ سَبَبُ أَنْ يَقْتُلَ الْقَاتِلُ الْحَرَّ الْمُسْلِمَ فَلَا قَسَامَةَ فِي جُرْحٍ وَلَا فِي قَتْلِ عَمْدٍ وَلَا كَافٍ
 (قَوْلُهُ بِجُرْحٍ) أَيْ لَا خُصُوصَ جِزِ الرَّقَبَةِ (قَوْلُهُ وَهُوَ الْأَمْرُ الَّذِي يَنْشَأُ عَنْهُ الْخَلْعُ) هَذَا التَّعْرِيفُ فِي
 التَّوَضِيحِ وَاعْتَرَضَ بِأَنَّهُ غَيْرُ مَنَافِعٍ لَصَدَقَةِ الْبَيِّنَةِ وَفَدِيَّاتِهَا بِأَنْ قَرِيبَةُ الصَّبَا تَخْرُجُهَا إِذَا لَمْ تَحْتَاجَ الْإِيمَانَ
 فِيهَا فَالْمُرَادُ غَيْرُ الْبَيِّنَةِ عَلَى أَنَّ مَذْهَبَ الْمُتَقَدِّمِينَ جَوَازُ التَّعْرِيفِ بِالْأَمْرِ (قَوْلُهُ وَلَمْ يَعْصِ لَامُ الدَّلَةِ) فِيهِ
 نَظَرٌ لِأَنَّ الدَّعَى يَقْبَلُ لِقِيَامِ الْوُثُوبِ الْقَاتِلِ وَكَلَّا مَا لَمْ يَكُنْ قَتْلُ الْمَقْتُولِ لِأَوَّلِيٍّ جَعَلَ فِي مَعْنَى مَعْنَى حَبْسِهِ الْقَتْلُ
 الْحَرِّ الْمُسْلِمِ الْمَصَاحِبِ لِلْوُثُوبِ أَيْ الْأَمْرُ الَّذِي يَنْشَأُ عَنْهُ غَلْبَةُ الظَّنِّ بِصَدَقِ الْمَدْعَى بِالْقَتْلِ (قَوْلُهُ خُصَّةُ
 أُمْلَةٍ) أَوْهَا قَوْلُ الدَّمِيِّ الْبَالِغِ الْعَاقِلِ الْحَرِّ الْمُسْلِمِ دَعَى عَدْلًا فَإِنْ مَعَ وَجُودِ الْجُرْحِ تَوَاضَعُ الْقَرِيبُ وَمِثْلُهُ

تَحْتَ الْمُبَالَاةِ وَأَمَّا أَنْ لِكُلِّ فَلَا يَتَوَصَّلُ عَدَمُ هَذَا الْحَيْكَمِ الَّذِي هُوَ الْجُلْدُ وَالْحَبْسُ يَنْبَغِي أَنْ قَامَ لَهُ لُوثٌ مِنْ أَوَّلِيٍّ الْقَتْلُ عَلَى شَخْصٍ فَلَا يَنْبَغِي
 بِهِ عَلَيْهِ فَيُطْلَبُ مِنَ الدَّعَى أَيْ مَنَ الْقَسَامَةِ فَكُلُّ وَرَدِهَا عَلَى الدَّعَى عَلَيْهِ فَيَحْلِفُهَا وَأَوَّلِيَّ أَنْ لَمْ يَحْلَفْهَا بِأَنَّ الدَّعَى عَلَيْهِ جَلْدُ اثْنَيْ وَخَمْسِينَ سَنَةً
 نَظَرًا لِلْوُثُوبِ (وَالْقَسَامَةُ) الَّتِي تَوْجِبُ الْقَصَاصَ فِي الْعَفْدِ وَالدِّيَّةِ فِي النُّطْأِ (سَبَبُ قَتْلِ الْجُرْفِ الْخَلْعِ) وَإِنْ غَضِبَ بِالْجُرْحِ أَوْ تَوَضَّعَ أَوْ سَمَ
 أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ لَا الرَّقِيقَ وَالسَّكَانَةَ (فِي تَحْلِيقِ الْوُثُوبِ) بِمَتَّحِ الْأَمْرِ وَسَكُونِ الْوَاوِ وَهُوَ الْأَمْرُ الَّذِي يَنْشَأُ عَنْهُ غَلْبَةُ الظَّنِّ بِتَوَضُّعِ الْمَدْعَى بِجُرْحٍ وَخُصَّةُ
 لِلطَّلُوعِ وَفِي الْحَقِيقَةِ سَبَبُهَا نَفْسُ الْوُثُوبِ أَيْ الْأَمْرُ الَّذِي يَنْشَأُ عَنْهُ غَلْبَةُ الظَّنِّ بِأَنَّهُ قَتَلَ وَإِضَافَةُ حَلِّ لُوثِ الْبَيِّنَةِ فِي مَعْنَى لَامُ الدَّلَةِ أَيْ لِقِيَامِ
 الْوُثُوبِ وَذَكَرَ لُوثُ الدَّعَى تَسَبُّبُ هَذِهِ الْقَسَامَةِ لِخُصَّةِ أُمْلَةٍ أَوْهَا قَوْلُهُ (كَأَنَّ بِقَوْلِهِ) (خُصَّةُ) (بِالْيَمِينِ) عَاقِلٌ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ يَكُنْ مِمَّنْ يَحْتَاجُ

وإن وجبت فيه القسامة بغير قوله ولا يخنون إذ لا عبرة بقوله شرعاً (حر مسلم قتلني فلان) أو دمي عند فلان ونحو ذلك (ولو) قال قتلني (خطأ أو) (كان القاتل) (مسخوطاً) أي فاسقاً ادعاء (على ورع) بكسر الراء أي قال قتلني فلان وهو ورع فانه يكون لو أن شهد على قوله عدلان واستمر على إقراره فإن (٣٨٨) رجع عن قوله بأن قال بل فلان آخر أو قل ما قتلني بل غيره أو لا أدري من الذي قتلني

بطل الماوت فلا قسامة (أو) ادعى (وكان على والده أنه) أضجه (وذبحه) فيقسمون بذلك ويقتل الوالد (أو زوجة على زوجها) أي قالت قتلني زوجي فيقسمون ويقتل وإنما يقبل قول البائع المذكور (إن كان حرج به وبسعى التدمية الحمراء وأثر الضرب أو السم منزل منزلة الجرح وأما التدمية البيضاء فالمشهور عدم قبولها فالاصل أن شروط كون قوله المذكور لو أن ثلاثة الجرح ونحوه والتخادى على إقراره وشهادة عدلين عليه وعطف على قوله خطأ ما هو في حيز المبالغة فقال (أو أطاق) في قوله المذكور أي لم يقيد بعد ولا خطأ (و يبنوا) أي أو أباؤه انه عدا أو خطأ فلم القسامة على ما يبنوا ولهم القصاص في العمد والدية في الخطأ (لا خالفوا) مضاف على أطاق أي لا أن قيد وخالفوا بأن قاله قتلني فلان عددا وقالوا بله خطأ أو العكس فيبطل الدم ولا يصح عظمه

وقوله قتلني فلان الثاني شهادة عدلين على معاينة الضرب أو الجرح أو على إقرار المدعى بأن فلان اضربه أو جرحه مع وجود الجرح أو أثر الضرب الثالث شهادة واحد على معاينة الجرح أو الضرب الرابع شهادة واحد على معاينة القتل الخامس أن يوجد القتل وبقره شخص عليه أثر القتل (قوله) وإن وجبت فيه (أي في الصبي أي في قتله وقوله بغير قوله أي كعناية شاهد الجرح أو الضرب أو القتل (قوله حر مسلم) إنما أتى بذلك مع أنه يفنى عنه قوله صحتها قل الحر المسلم لأنه لا يلزم من كون المقتول حراً مسلماً حين القتل أن يكون كذلك حين القول مع أنه لا بد منه وقوله حر أي وأما المبد فلا يقبل قوله لأنه ليس من أهل الشهادة كالصبي والمجنون والكافر وأما المسخوط والمرأة فهم ممن أهلها في الجملة فلذا قبل قولهما (قوله عند فلان) سواء كان فلان هذا حراً أو عبداً بالغا أو صبياً ذكراً أو أنثى عدلاً أو مسخوطاً مسلماً أو كافراً (قوله) ولو قال قتلني خطأ (أي هذا إذا قال قتلني عدداً بل ولو قال قتلني خطأ قل في المقدمات إن قل قتلني خطأ ففي ذلك روايتان عن مالك أحدهما أن قوله يقبل ويكون معه القسامة ولا يثم وهذه شهر والثانية لا يقبل قوله لأنه يثم على أنه أراد إغناء ورثته فهو شبهه بقوله عند الموت لى عند فلان كذا وكذا وهذه الرواية أظهر في القياس وقد أشار المصنف لردّها بلو انظر بن (قوله) واستمر على إقراره (أي الموت (قوله) أو ادعى ولد على والدته أنه أضجه الخ) أي ادعى الولد على أبيه أن دمه عنده أضجه وذبحه أو دمه عند أبيه رماه بحجر أو بحديدة (قوله) ويقتل الوالد أي في الصورة الأولى وتجب الدية مغالطة في الثانية (قوله) إن كان جرح به قد أتى كثير من أهل العلم بالعمل بالتدمية الحمراء ورأوا أن قول المقتول دمي عند فلان دعوى من المقتول والناس لا يعطون بدعوائهم والأيمان لا تثبت الدعاوى وإنما تردّها من المنكر ورأى علماءنا أن الشخص عند موته لا يتجاسر على الكذب في سفك الدم كيف وهو الوقت الذي يندم فيه الندم ويقلع فيه الظالم ومدار الأحكام على غلبة الظن وايدوا ذلك بكون القسامة خمسين يمينا مغالطة احتياطاً في الدماء ولأن الغالب على القاتل اخفاء القتل على البيّنات فاقضى الاستحسان ذلك اهـ (قوله) وأما التدمية البيضاء أي وهي التي ليس معها حرج ولا أثر ضرب فالمشهور عدم قبولها فإذا قال الميت في حال مرضه وليس به جرح ولا أثر ضرب قتلني فلان أو دمي عند فلان فلا يقبل قوله إلا بالينة على ذلك على المشهور خلافاً للسيوري وعبد الحميد الصائغ القائلين بقبول قوله ويكون لو أن يخلف الولاية معه أيّمان القسامة ابن عرفة في التدمية البيضاء التي ليس بها أثر ضرب ولا جرح اضطراب وقال المنبسط الذي عليه العمل وبه الحكم قوله ابن القاسم انه إذا لم يكن به أثر جرح أو ضرب لا يقبل قوله قتلني فلان إلا بينة على ذلك انظر بن (قوله) قوله المذكور (أي دمي عند فلان أو قتلني فلان (قوله) الجرح) أي وجود الجرح ووجود نحوه وهو أثر الضرب (قوله) أي لا أن قيد وخالفوا (أي كلامهم أو بعضهم فانهم لا يقسمون ويبيعون الدم هدرًا (قوله) فيبطل الدم) أي لأنه في الصورة الأولى أبرأ العاقلة وهم أبرأ القاتل وفي الثانية عكسه تقتيل أبرأ القاتل وهم أبرأ العاقلة (قوله) أتوله الميت) أي بقوله قتلني عدداً أو خطأ (قوله) خلاف ذي الخطأ) أي والموضوع أن الدمى قال

على يبنوا كما هو ظاهره لأنه يصير التدوير لا إطلاق وخالفوا مع انه لا مخالفة مع الإطلاق (ولا يقبل رجوعهم) بعد دمي الخالعة لقول الميت (ولا إن) (أطلق) (قال بمعنى) منهم قتله (عمداً) (وقال آخر) (بعض) آخر (لا نعلم) هل قتله عدداً أو خطأ ولا نعلم من قتله (أو) قالوا كلامهم قتله عمداً أو (نكحوا) عن القسامة فيبطل اندم في الثلثين ما في الأولى فلانهم لم ينفقوا على أن وليهم قتل عمداً حتى يستحقوا القود ولا على من قتله فيقسمون عليه وأما في الثانية فلا تكون (مخلاف ذي الخطأ) أي بخلاف ما إذا قاله بعض خطأ

وبعض لا تعلم (قله) أى لدعى الخطأ (الحالف) لجميع إيمان القسامة (وأخذ نصيبه) (٢٨٩) من الديلو لا شئ لمن قال لا تعلم

ومثل ذلك ما لو قالوا كلهم خطأ ونكل البعض فلعن حلف نصيبه ولا شئ لمن نكل وأما لو قال بعضهم خطأ وبعضهم عمداً فحكمه ما أشار له بقوله (وان اختلفا) أى البعضان وقد أطاق الميت (فيهما) أى في العمد والخطأ بأن قال بعض عمداً وبعض خطأ (واستؤوا) في الدرجة كأولاد وأخوة أو أعمام (حلف كل) أى كل واحد من مدعى العمد ومدعى الخطأ على طبق دعواه على قدر ارثه (والجميع دية خطأ) على عاقلة الجاني ويسقط القتل (وبطل حق ذى العمد) أى مدعيه (بنكول غيرهم) أى ذى الخطأ فلا قسامة لدى العمد ولا دية لأنه لدعواه الدم انما يحلف تبعاً لذى الخطأ ويصيرون حينئذ بمنزلة مالو ادعى جميعهم الخطأ ونكلوا فتحلف عاقلة الجاني ومن نكل منهم غرم وأشار للمثال الثاني من أمثلة اللوث بقوله (وكشاهدين بجرح أو ضرب) لحر مسلم أى على معانية ذلك (مطلقاً) أى عمداً أو خطأ فيقسم الأولياء ويستحقون القود في العمد والدية في الخطأ (أو) شهدا (باقرار المقتول) بأن فلانا

دمى هند فلان وأطلق فلم يقيد بعمد ولا خطأ (قوله) وبعض لا تعلم أى صفة قتله هل قتله عمداً أو خطأ ومثله أيضاً ما إذا قال بعضهم خطأ والبعض الآخر قال لا علم لنا بعين قاتله كما في بن عن أبي الحسن (قوله) ولا شئ لمن قال لا تعلم (أى لا تعلم صفة قتله أو لا تعلم عين قاتله) (قوله) ونكل البعض الخ) أى وحلف البعض الثاني لجميع إيمان القسامة (قوله) ولا شئ لمن نكل (أى إذا خلفت عاقلة القاتل إيمان القسامة كلها فان نكل بعضهم دفعت حصته للناكل من أولياء المقتول وأما لو قالوا كلهم خطأ ونكلوا كلهم عن جميع الإيمان ردت على عاقلة القاتل فان خلفوها كلهم سقطت الدية وإن نكل بعضهم دفعت حصته لأولياء المقتول الناكلين (قوله) أى البعضان) هذا جواب عما يقال لم ثنى الضمير أولافى قوله اختلفا وجمعه ثانياً فى قوله واستؤوا مع ان مقتضى الظاهر مطابقة الثانى للأول بأن يقال واستؤوا وحاصل الجواب انه ثناء أولاً باعتبار كونهما طائفتين احدهما تدعى العمد والأخرى تدعى الخطأ وجمع ثانياً نظراً لعدد أفراد كل من الطائفتين كفى قوله تعالى «وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا» (قوله) وقد أطلق الميت (أى والحال أن الميت أطلق (قوله) واستؤوا) أى المتخالفان وقوله فى الدرجة أى فى درجة القرابة ليست وإن لم يستوعد ذى العمد وذى الخطأ وقوله استؤوا فى الدرجة أى وفى كون كل واحد له التكلم كما مثل الشارح ومفهوم قوله استؤوا فى الدرجة أنهم لو اختلفوا فى العمد والخطأ واختلفت ترتيبهم قرباً وبعداً وكان الجميع له التكلم كبنات وأعمام فان قالت العصابة عمداً والبنات خطأ كان الدم هدرأ لا قسامة فيه ولا دية ولا قود وذلك لأن البنات يدعين الخطأ ولهن الحلف فيه فى أعمال قول أحدهما تحكم وإن قالت العصابة خطأ والبنات عمداً خلفت العصابة خمسين مينا وكان لهم نصيبهم من الدية ولا عبرة بقول البنات لأنه لا يحلف فى العمد أقل من رجلين عصابة كما يأتى فان اختلفا فى العمد والخطأ واستوت درجاتهم ولم يكن للجميع التكلم كبنات مع بنين فالعبرة بكلام البنين كما أنه لا عبرة بكلام الأعمام مع البنين (قوله) وبطل حق ذى العمد) أى فى القسامة والدية والموضوع انهم مستوون فى الدرجة (قوله) بنكول غيرهم الخ) انظروا حلف بعض مدعى الخطأ ونكل الباقي فهل لمدعى العمد الحلف تبعاً لحلف بعض مدعى الخطأ أم لا وبالأول جزم الشيخ يوسف الفيشى وتبعه بعضهم وربما يشمله التعليل بالتبعية لحلف ذوى الخطأ فاذا كان مدعو الخطأ اثنين ومدعو العمد اثنين وحلف واحد من مدعى الخطأ كان لمدعى العمد الحلف معه وتأخذ الثلاثة نصف الدية يقسم عليهم فيدخل مدعى العمد فى حصة من حلف من مدعى الخطأ ويبطل حقهم فى حصة من نكل منهم (قوله) لأنه لدعواه الدم انما يحلف (أى لياخذ من الدية تبعاً لذى الخطأ والأوضح لأنهم انما كانوا يأخذون من الدية بطريق التبع لمدعى الخطأ لأن من ادعى العمد انما يدعى الدم فيصيرون الخ) (قوله) فتحلف عاقلة الجاني) أى جميع إيمان القسامة (قوله) من نكل منهم غرم (أى ما ينوبه ويقسم ما غرم الناكل من العاقلة على مدعى العمد والخطأ من ورثة المقتول وعلى هذا فقول المصنف وبطل حق ذى العمد أى فى القسامة والدية المرتبة على قسامتهم كذا ذكر شيخنا (قوله) لحر مسلم) أى كإفئده قول المصنف والقسامة سببها قتل الحر المسلم (قوله) أى على معانية ذلك (أى الجرح أو الضرب وإن لم يكن هناك أثر لها) (قوله) مطلقاً (حال) من جرح وضرب أى حالة كون كل منهما مطلقاً عن التقيد بالعمد أو الخطأ (قوله) أو باقرار المقتول عطف على جرح أى كشاهدين بجرح أو باقرار المقتول أى على اقراره بأن فلانا جرحه أو ضربه أى والحال أن أثره موجود وإلا لم يعمل بشهادتهما على اقراره واعلم أن هذا غير مكر مع قوله بأن يقول بالغ الخ لأن ما تقدم شهدت البينة على قول المدعى قتلنى فلان وكان هناك جرح أو أثر ضرب موجود وما

قوله وكشاهدين عطف على قوله كأن يقول البالغ على حذف مضاف أي وكشهادة شاهدين لأن الذي من أمثلة اللوث هو قول البالغ وشهادة الشاهدين لا الشاهدان (ثم يتأخر الموت) راجع لمسئلة الشاهدين بالجرح أو الضرب فلو يتأخر الموت استحقوا الدم أو الدية بغير قسامة لا لمسئلة الشهادة باقرار المقتول بذلك لأن فيها القسامة. طلقاً متأخر الموت أم لا والأولى حذف قوله مطلقاً لاستغناؤه عنه بقوله عمداً أو خطأ وبين (٣٩٠) كيفية القسامة بقوله (يقسم) أي كيفيتها أن يقسم الولي بالله الذي لا إله إلا هو (لن

هنا شهدت البينة على قوله إن فلانا جرحني أو ضربني والحال أن أثر ذلك موجود فأتقدم شهادة على إقرار المقتول بالقتل وما هنا شهادة على إقراره بالجرح أو الضرب (قوله قوله الخ) مفرع على قوله وأشار للمثال الثاني الخ (قوله راجع لمسئلة الشاهدين) أي أنه راجع لقوله وكشاهدين شهدا على معاينة الجرح أو الضرب (قوله لا لمسئلة الشهادة باقرار المقتول بذلك) أي بالجرح أو بالضرب المشار لهما بقول المصنف أو شهدا باقرار المقتول بأن فلانا جرحه أو ضربه (قوله وهذا في شهادة الشاهدين) أي على معاينة الضرب أو الجرح أما شهادتهما على إقرار المجنى عليه فيحلفون لقد ضربه ولمن ضربه مات إن شهدا على إقراره بالضرب أو لقد جرحه ولمن جرحه مات إن شهدا على إقراره بالجرح (قوله وأما في الشاهد) أي وأما كيفية القسامة في مثال ما إذا كان اللوث شاهداً واحداً شهد بمعاينة القتل (قوله لأنه آخر قوله أو بشاهد بذلك عنه) أي عن قوله يقسم لمن ضربه مات وهذا على لكونه عنه (قوله وأما في المثال الأول) أي وأما كيفية القسامة في المثال الأول (قوله فيحلفون لقد قتله) أي بأن يقول الولي أقسم بالله لقد قتله فلان (قوله مشتمل على ست مسائل) أي لأن الشاهد الواحد إما أن يشهد على معاينة الجرح أو الضرب أو على إقرار المقتول بالجرح أو الضرب فهذه أربعة وإما أن يشهد على معاينة القتل مع إقرار المقتول بالقتل وشهادة الشاهدين على إقراره وإما أن يشهد على معاينة القتل خطأ مع إقرار القاتل بالقتل خطأ (قوله أو بشاهد) عطف على قوله وكشاهدين والباء زائدة وكان الأولى حذفه (قوله أي عمداً أو خطأ) أي سواء كان المجرع أو المضروب بالغا أم لا تأخر الموت أم لا (قوله إنهم يحلفون على الجرح والموت عنه في كل عين) هذا بناء على أن البين المكمل تجمع مع أيمان القسامة وهو المشهور كما في الحج (قوله مكمل للنصاب) أي نصاب الشهادة التي جعلت لونا وقوله أنهم لا يحلفون قبل التحمين يعني مكمل أي بل تجمع المكمل مع أيمان القسامة ولا تفرد فيحلفون خمسين يميناً فقط لقد ضربه ولمن ضربه مات أو لقد جرحه ولمن جرحه مات فقوله لقد ضربه أو لقد جرحه ناظر لليمين المكمل للنصاب وقوله ولمن ضربه أو جرحه مات ناظر لليمين القسامة. قوله أي يحلف واحد منهم يميناً بمكمل أي فيقول فيها بالله الذي لا إله إلا هو لقد ضربه أو جرحه وأيمان القسامة بعدها بالله الذي لا إله إلا هو لمن ضربه أو لمن جرحه قد مات انظر بن وانظر على هذا القول أي فرق بين ما هنا حيث قيل إن اليمين المكمل يحلفها واحد وما تقدم من أنه إذا ادعى ورثة ميت على شخص بدين لمورثهم وشهد به شاهد واحد فلا يأخذ واحد حقه إلا إذا حلف فتأمل (قوله إن ثبت الموت) أي وإمسا تكون القسامة إن ثبت الموت في جميع صور اللوث وقوله لا قبله أي لا تكون القسامة قبله أي قبل ثبوت الموت (قوله وأما التي قبلها) أي وهي قوله وكشاهدين بجرح أو ضرب مطلقاً الخ (قوله أو بشاهد باقرار المقتول البالغ) أي أن شهادة الشاهد على إقرار المقتول أن فلانا ضربه أو جرحه عمداً إنما تكون لونا إذا كان المقر بالضرب أو الجرح بالغا بخلاف شهادة الشاهد على معاينة الضرب أو الجرح فانها لو كانت مطلقاً كان المقتول بالغا أم لا كما مر

ضربه) أو جرحه (مات) أي بتقديم الجار والمجرور لإفادة الحصر وفي معناه إتمامات من ضربه أو مامات إلا من ضربه أو جرحه وهذا في شهادة الشاهدين بما ذكر وأما في الشاهد الآتي فسكت عنه لأنه آخر قوله أو بشاهد بذلك عنه وسيأتي كيفية القسامة فيه وأما في المثال الأول وهو ما إذا قاتل قتل فلان وشهد عدلان على قوله فيحلفون لقد قتله وأشار للمثال الثالث وهو مشتمل على ست مسائل بقوله (أو بشاهد) واحد (بذلك) أي بمعاينة الجرح أو الضرب (مطلقاً) أي عمداً أو خطأ فيحلفون خمسين يميناً لقد جرحه أو ضربه ولقد مات منه قال ابن عرفة ظاهر كلام ابن رشد أو نصه أنهم يحلفون على الجرح والموت عنه في كل يمين من الخمسين أي لقد جرحه أو ضربه ولقد مات من جرحه أو ضربه وظاهره أنهم لا يحلفون قبل التحمين يميناً

واحدة مكمل للنصاب وقبل يحلفون أي يحلف واحد منهم يميناً مكمل أو سياً في ما إذا شهد شاهد على إقرار المقتول بالجرح (قوله أو بالضرب في قوله أو باقرار المقتول عمداً وبها تم الست مسائل) (إن ثبت الموت) لا قبله لا احتمال حياته وهذا راجع لجميع صور اللوث وبمقتضى رجوعه لمسئلة الشاهد وأما التي قبلها فذكر فيها ثبوت اللوث بقوله ثم يتأخر الموت إذ معرفة تأخر الشيء فرع ثبوته (أو) بشاهد (باقرار المقتول) البالغ بجرح أو ضرب (عمداً) أي قال جرحني فلان أو ضربني عمداً فيكون لونا يحلف الأولياء معه خمسين يميناً

ولا بد من بين مكمل للضاب مع الشاهد أولاً وأما لو قال جرحني أو ضربني خطأ فلا يكفي الشاهد الواحد ولا بد من الشاهدين كما تقدم ومثل جرحني أو ضربني قتلني فكيف الواحد في العمد دون الخطأ والحاصل أن (٢٩١) الشاهدين بالاقرار لو ثبت في

العمد والخطأ وأن الواحد لو ثبت في العمد فقط واعترض على المصنف بأن هذه التفرقة لم يقل بها أحد وإنما في المسئلة قولان التوقف على الشاهدين مطلقاً في العمد والخطأ أو الاكتفاء بالشاهد مطلقاً (كأقراره) أي بالقتل وثبت أقراره بشاهدين كما هو عين المثال الأول (مع شاهد) بمعاينة القتل (مطلقاً) أي عمداً أو خطأً فهو لو ثبت بخلف الأولياء معه خمسين يمينا ولم يستغن عن هذا بالمثال الأول لأنه ربما يتوهم أنه في هذا يثبت الدم أو الدية بغير قسامة (أو إقرار القاتل في الخطأ فقط) بأن قال قتلته خطأ (بشاهد) أي مع شاهد على معاينة القتل خطأ فلو ثبت لم يكن إلا مجرد إقراره بالخطأ فغير لو ثبت ويؤخذ بأقراره وتكون الدية عليه في ماله دون عاقلة كما تقدم (وإن اختلف شاهداه) أي الشاهدان بمعاينته في صفته (قوله بطل الدم) أي سواء تأخر موته المختلف في صفته عن ضربه أو مات بغوره فليس للأولياء أن يقسموا على شهادة أحدهما لتعارض الشهادتين فلمسا تعارضنا سقطنا (قوله وكالعدل الواحد) أي من غير اقرار المقتول والاك كان تكرار مع قوله كأقراره مع شاهد مطلقاً لأن موضوعه أنه قال قتلني فلان وشهد واحد على معاينة القتل بخلاف ما هنا فانه وإن شهد عدل على معاينة القتل إلا أن المقتول لم يقل قتلني فلان (قوله فيقسم الأولياء) أي ما لم يقل الشاهد أنه قتلته غيلة وإلا فلا يقسمون معه لأنها لا يقبل فيها إلا عدلان على التعمد ولا يكفي العدل والقسامة بخلاف العمد الذي ليس بنية فانه يكفي فيه ما ذكر (قوله ويستحقون الدم) أي في العمد وقوله أو الدية أي في الخطأ

(قوله ولا بد من بين مكمل للضاب مع الشاهد أولاً) أي قبل إيمان القسامة ظاهره أن الميمين المكملة تفرد عن إيمان القسامة وهو أحد قولين وقيل إنما يخلفون خمسين يمينا يجمع معها الميمين المكملة وهو المشهور كما مر (قوله ولا بد من الشاهدين) والفرق بين العمد والخطأ حيث كانت شهادة الواحد على الاقرار بالجرح عمداً لو ثبت دون شهادته على الاقرار به خطأ أن قول الميت في الخطأ جار مجرى الشهادة لأنه شاهد على العاقلة والشاهد لا ينقل عنه إلا اثنان بخلاف العمد فإن المقتول عنه وهو القدر إنما يطالب بثبوت الحكم لنفسه وهو القصاص فلم يكن شاهداً على العاقلة فصح أن ينقل عنه واحد (قوله والحاصل أن الشاهدين بالاقرار) أي على الاقرار أنه جرحه أو ضربه أو قتله (قوله وإن الواحد) أي وأن الشاهد الواحد على الاقرار بأنه جرحه أو ضربه أو قتله (قوله مطلقاً في العمد والخطأ) أي وشهادة الواحد على الاقرار بالضرب أو الجرح لا تكفي لا في العمد ولا في الخطأ (قوله أو الاكتفاء بالشاهد) أي بشهادة الشاهد على اقرار الميت بالضرب والجرح وقوله مطلقاً أي في العمد والخطأ (قوله كأقراره مع شاهد مطلقاً) يعني أن القاتل إذا قال قتلني فلان عمداً أو خطأً وشهد على أقراره عدلان وشهد مع هذا الاقرار شاهد على معاينة القتل فإن ذلك يكون لو ثبت بخلف الولاية معه خمسين يمينا ويستحقون القود في العمد والدية في الخطأ (قوله وثبت أقراره بشاهدين) أي أو بشاهد واحد على الظاهر لأن شهادة واحد على معاينة القتل لو ثبت كما سيأتي وانضم لذلك شهادة واحد على الاقرار خلافاً لبعي (قوله ولم يستغن هذا بالمثال الأول) وهو أن يقول المقتول قتلني فلان وشهد على قوله عدلان لأنه إذا كان هذا بمجرد لو ثبت فاولي إذا انضم له شاهد على معاينة القتل (قوله أو اقرار القاتل في الخطأ فقط) حاصله أنه إذا أقر القاتل أنه قتل خطأً وشهد شاهد على معاينة القتل خطأً كان ذلك لو ثبت بخلف ولاية الدم معه خمسين يمينا ويستحقون الدية وقد يقال لا حاجة لذكر هذا الفرع للاستغناء عنه بقوله سابقاً أو بشاهد بذلك مطلقاً لأنه إذا كان شهادة الواحد بمعاينة الجرح أو الضرب لو ثبت فاولي شهادته بمعاينة القتل وقد انضم لذلك اقرار القاتل إلا أن يقال نص عليه دفعا لتوهم أن أخذ الدية هنا لا يحتاج لقسامة واحتراز بقوله في الخطأ عما لو أقر القاتل بالقتل عمداً فإن استمر على أقراره أو رجع عنه وشهد عليه بذلك الاقرار عدلان فانه يقتل من غير قسامة وإن رجع عنه وشهد عليه به واحد فهو لو ثبت كما في ابن غازي (قوله وتكون الدية عليه في ماله) أي لأن العاقلة لا تحمل عبداً ولا عمداً ولا اعترافاً (قوله وإن اختلف شاهداه) أي اختلف الشاهدان بمعاينته في صفته (قوله بطل الدم) أي سواء تأخر موته المختلف في صفته عن ضربه أو مات بغوره فليس للأولياء أن يقسموا على شهادة أحدهما لتعارض الشهادتين فلمسا تعارضنا سقطنا (قوله وكالعدل الواحد) أي من غير اقرار المقتول والاك كان تكرار مع قوله كأقراره مع شاهد مطلقاً لأن موضوعه أنه قال قتلني فلان وشهد واحد على معاينة القتل بخلاف ما هنا فانه وإن شهد عدل على معاينة القتل إلا أن المقتول لم يقل قتلني فلان (قوله فيقسم الأولياء) أي ما لم يقل الشاهد أنه قتلته غيلة وإلا فلا يقسمون معه لأنها لا يقبل فيها إلا عدلان على التعمد ولا يكفي العدل والقسامة بخلاف العمد الذي ليس بنية فانه يكفي فيه ما ذكر (قوله ويستحقون الدم) أي في العمد وقوله أو الدية أي في الخطأ

بطلت شهادتهما وأشار لدنال الرابع من أمثلة اللوث بقوله (وكالعدل) الواحد (فقط) يشهد (في معاينة القتل) أي بمعاينته عمداً أو خطأً فيقسم الأولياء معه ويستحقون الدم أو الدية والرأتان العدلتان كالعدل في هذا وفي سائر ما قلنا ان شهادة الشاهد فيه لو ثبت

وهذا المثال يفهم من قوله أو يشاهد بذلك مطلقاً بالأولى وأشار للخامس بقوله (أو رآه) أي رأى العدل القاتل (يتشخط) بالخاء والطاء المهملتين أي يتحرك ويضطرب (في دمه والتمه) بالقتل (قربةً وعليه) أي التهم (آثاره) أي الدم أي أماراة القتل وشهد العدل بذلك فلوث (ووجب) (٢٩٣) القسامة (وإن تعدد اللوث) كشهادة عدل بمعاينة القتل مع عدلين على قول القاتل.

قتلني ثلثان فلا يكون تعدده موجبا للقصاص أو الدية بلاقسامة (وليس منه) أي من اللوث (وجوده) أي المقتول (قربة قوم) ولو مسلم بقرية كفر وهذا إذا كان مخالطهم فيها غيرهم وإلا كان لوثا يوجب القسامة كما في قضية عبد الله بن سهل حيث قتل بخير فجعل النبي صلى الله عليه وسلم فيه القسامة لاتبى عنه حويصة ومحيسة لأن خير ما كان مخالط اليهود فيها غيرهم (أو دارهم) لجواز أن يكون قتله إنسان ورماه فيها ليلوث أهلها به (ولو شهد اثنين) على شخص (أنه قتل) آخر (ودخل في جماعة) ولم يعرف (استحاف كل) منهم (خمسین) أي لتناول التهمة كل فرد منهم (والدية عليهم) في أموالهم إن حلفوا أو نكلوا من غير قسامة على أولياء المقتول (أو على من نكل) دون من حلف أن حلف بعضهم (بلاقسامة) على الأولياء

(قوله وهذا المثال يفهم من قوله أو يشاهد بذلك مطلقاً بالأولى) لأنه إذا كانت شهادة العدل على معاينة الضرب أو الجرح لوثاً فأولى شهادته على معاينة القتل وقد يقال لما كان ربما يتوهم أن شهادة العدل بمعاينة القتل ليست لوثاً وأنه إنما يخلف الولي مع ذلك الشاهد يميناً واحدة لتكتملة الشهادة ويستحق الدم أو الدية بخلاف شهادته بمعاينة الجرح أو الضرب تبرئ لذكر الحكم في هذا الفرع دفعا للتوهم (قوله أي رأى العدل المقتول) أي رآه بصره فرأى هنا بصرية تعدى لمفعول واحد وحينئذ فجعله يتشخط حال وأشار الشارح إلى أن فاعل رأى ضمير العدل ولا خصوصية للعدل بذلك بل كذلك إذا رآه على هذه الحالة عدلان أو أكثر إذ ليس الموجب للقسامة أفراد العدل كاتوهمه عبارة المصنف بل قوة التهمة وعدم التحقق كما يفهمه ابن عرفة اهـ (قوله والتمه قربة) أي أو خارجاً من مكان القاتل ولم يوجد فيه غيره ثم إنه لا مفهوم لقوله يتشخط ولا لاجتماع في قوله آثاره بل متى رآه العدل بقرب المقتول وعليه أثر القتل كان لوثاً (قوله ووجب الخ) الراد بالوجوب أن الأولياء إذا أرادوا القصاص أو الدية فلا يمكنون إلا بالقسامة أما إذا أرادوا الترك فلا يكفون أيمانها وإن في كلام المصنف لدفع التوهم لا رد قول لأن وجوب القسامة عند تعدد اللوث متفق عليه ثم إن قول المصنف ووجب وإن تعدد اللوث يستغنى عنه بما مر من قوله كاقتراره مع شاهد مطلقاً لأن المعنى كما مر كاقتراره بالقتل وثبت الإقرار بشاهدين مع معاينة شاهد على القتل ولا شك في تعدد اللوث في ذلك إلا أن يقال القصد مما مر إفادة أن اجتماع الأمرين لوث والقصد مما هنا إفادة أن تعدد اللوث لا يغني عن القسامة كذا قيل وفيه نظر فتأمل (قوله وهذا) أي كون وجود القاتل بقرية قوم - واء كانوا مسلمين أو كفاراً ليس لوثاً إذا كانوا الخ (قوله فجعل النبي ﷺ فيه القسامة لاتبى عنه) أي فكلما عن أيمانها فوداه النبي ﷺ من عنده وقوله حويصة ومحيسة كل منها مصغر بحاء مهمللة وصاد كذلك وياء مشددة على الأشهر وقد تخفف كذا في شرح الموطأ (قوله لجواز الخ) أي ولأن الغالب أن من قتله لا يدعه في مكان يتهم هو به وليس الموت في الزحمة لوثاً بوجوب القسامة بل هو هدر وعند الشافعي يجب فيه القسامة والدية على جميع الناس بذلك الموضع (قوله كل منهم) أي من الجماعة الذين دخل فيهم القاتل (قوله لتناول التهمة كل فرد منهم) أي ويمين الدم لا تكون إلا خمسين (قوله والدية عليهم الخ) إنما كان الغرم على جميعهم للقطع بكذب أحدهم وهو غير معين (قوله أو على من نكل الخ) يعني أنه لو حلف بعضهم ونكل الباقيون فالدية بتأملها على من نكل بلا قسامة من أولياء المقتول (قوله لكانت على عواقلهم) أي إن حلفوا كلهم أو نكلوا كلهم فإن حلف بعض فالدية على عاقلة من نكل (قوله أنه لو شهد واحد) أي على شخص أنه قتل عمداً أو خطأ ودخل في جماعة (قوله والحكم أنهم) أي أولياء المقتول (قوله ويستحقون الدية على الجميع) أي بعد حلفهم كلهم أو نكلهم كلهم وإلا فعلى الناكل كما سبق في الشاهدين انظر بن (قوله وإن كانوا تحت طاعة الإمام) أي هذا إذا كانوا خارجين عن طاعة الإمام بل وإن كانوا تحت طاعته (قوله عن قتل) أي من الطائفتين أو من أحدهما

لأن البينة شهدت بالقتل وفهم من قوله والدية عليهم أنهما شهدا بالقتل همداً فلوشهدا بالخطأ لكانت على عواقلهم ومفهوم اثنان أنه لو شهد واحد لم يكن الحكم كذلك والحكم أنهم يقسمون خمسين ميناً أن واحداً من هؤلاء الجماعة قتله ويستحقون الدية على الجميع ولا ينافي هذا ما يأتي أن القسامة إنما تكون على واحدتين لها لأن ذلك بالنسبة للقتل وهذا بالنسبة للدية (وان انفصلت بقاة) أي جماعة بغنى بعضهم على بعض لعداوة بينهم وإن كانوا تحت طاعة الإمام (عن قتل

ولم يعلم القاتل فهل لا قسامة ولا قود (فيكون هدرًا) (مطلقاً) أي سواء قال المقتول قتلني فلان أم لا قام له شاهد من البغاة أم لا إذ لو كان من غيرهم لكان لو ثاب بلا خلاف كما في النقل وهو قول الامام في المدونة (أو) لا قسامة ولا قود (إن تجرد) القتل (عن تدمية و) عن (شاهد) وأما لو قال دمي عند فلان أو شهد بالقتل شاهد فاقسامة والقود وبه فسر (٢٩٣) ابن القاسم قول الامام في العتبية (أو) لا قسامة إن تجرد قوله

(عن الشاهد فقط) بل مجرد قوله قتلني فلان وكذا إذا لم يكن إلا مجرد قول الولاة بالأولى وعليه فلو قام شاهد بمعاينة القتل من الطائفتين لكان لو ثاب وجب القسامة والقود وهو تأويل بعض الأشياخ للمدونة (تأويلات) ثلاثة المذهب الأول ولكن رجح بعضهم الثاني ومفهوم لم يعلم القاتل أنه لو علم ببينة لاقتص منه وهو كذلك (وإن تأولوا) أي الجماعة الطائفتان بأن قام لكل شبهة تقتضي جواز المقاتلة (فهدر) أي فالمقتول من كل طائفة هدر ولو تأولت إحدى الطائفتين فهدم التأولة قصاص والأخرى هدر وأولى ظالمة رحفت على غيرها فدفقوا عن أنفسهم قدم الزاحفة هدر ودم الدافعة قصاص كما أشار به بقوله (كزاحفة) ظلماً (على دافعة) عن نفسها ولما قدم سبب القسامة ذكر تفسيرها بقوله (وهي) أي القسامة من البالغ العاقل (خمسون عينا متوالية)

أو من غيرهما (قوله ولم يعلم) أي بشهادة عدلين القاتل لهم من الفريقين (قوله فيكون هدرًا) نحوه في عقب وخش ونقله بعضهم عن أبي الحسن في شرح الرسالة ونقله طفي عن الفساحي وأعرضه طفي قائلاً لم أر من صرح به من أهل المذهب ممن يعتمد عليه والذي حمل عليه عياض والأبي قول المدونة لا قسامة ولا قود في قتل الصنفين أنه فيه الدية على الفئة التي نازعته وإن كان من غير الفئتين فديته عليهما فقول المصنف فهل لا قسامة ولا قود يعني وتكون الدية على الفئة التي نازعته كما حملت المدونة على ذلك لأنه هدر (إن) (قوله إذ لو كان) أي الشاهد من غيرهم وهذا لتبديل لتقييد الشاهد بكونه من البغاة (قوله وهو قول الامام) أي القول بأنه لا قسامة ولا قود هو قول الامام في المدونة وقد علمت أنه محتمل لكون المقتول هدرًا أو فيه الدية (قوله أولا قسامة ولا قود إن تجرد عن تدمية وشاهد) هذا القول هو الذي رجح اليه ابن القاسم كما صرح به ابن رشد وهو قول الأخوين وأصبح وأشهب وتأويل الأكثر فكان ينبغي للصنف الاقتصار عليه (إن) (قوله أو شهد بالقتل شاهد) قيده في البيان بكونه من الطائفتين أما إن كان من غيرهما فهو لو ثاب بلا خلاف انظر بين ومفهوم شاهد أنه لو شهد بمعاينة القتل شاهدان فالقود بلا خلاف (قوله المذهب الأول) فيه نظربل المذهب الثاني لا الأول كما قال ابن وقال شيخنا انه هو المفق به (قوله تقتضي جواز المقاتلة) أي تقتضي جواز مقاتلتها للأخرى ككونها أخذت مالها وأولادها ونحو ذلك (قوله والأخرى هدر) أي ودم الأخرى وهي غير التأولة هدر (قوله كزاحفة على دافعة) الكاف للتشبيه لأن ظاهر قوله تأولوا أن التأويل من الفريقين كما حمل الشارح وتقدير كلامه كاهدار دماء طائفة أو جماعة زاحفة باغية على دافعة فقوله على دافعة متعلق بمحذوف وهو باغية كما قررنا (قوله قدم الزاحفة هدر ودم الدافعة قصاص) انظر لو قتل أحد من الجماعة الدافعة هل يقتل به جميع الجماعة الباغية لأنهم متماثلون وهو الظاهر أم لا (إن) (قوله متوالية) أي في نفسها لأنه أرهب وأوقع في النفس فلا تفرق على الأيام ولا في أوقات ولكن في العمد يخاف هذا عينا وهذا عينا حتى تم أيمانها ولا يخلف واحد جميع حظه قبل حظ أصحابه لأن العمد إذا نكل فيه واحد بطل الدم وإذا بطل بنكول واحد فلو حلف كل حصته ونكل ذاك ذهب أيمانهم بلا فائدة فلذا قلنا هذا عينا وهذا عينا وأما في الخطأ فيحلف كل واحد جميع ما ينوبه قبل حلف أصحابه لأن من نكل لا يبطل على أصحابه ولكن في العمد إن وقع وحلف كل ما ينوبه قبل أصحابه صح لكن في ابن مرزوق لم أقف على قيد التوالى لأحد غير ابن شاس وابن الحاجب وتبعهما المصنف انظر بين (قوله بتا) أي لا على نفي العلم (قوله واعتمد البات) أي الخالف بتا في جزمه في العمد (قوله على ظن قوي) أي ناشئ من قرائن الأحوال (قوله ولا يكفى قوله أظن) أي لا يكفى قوله بالله الذي لا إله إلا هو أظن أنه مات من ضربه أو أنه مات من ضربه في ظني أولا أعلم أن أحدًا قتله غير هذا (قوله وإن أعمى أو غابا) أي وإن كان الولي الخالف أعمى أو كان غائباً (قوله لا اعتماد كل على اللوث الخ) أي والعلم كما يحصل بالمعاينة يحصل بسمع الخبر وحينئذ فالعتبة والعمد لا ينعان حصول العلم (قوله وتوزع الخ) أي إذا

فلا تفرق على أيام أو أوقات (بتا) أي قطعاً بأن يقول بالله الذي لا إله إلا هو لمن ضربه مات أو لقد قتله واعتمد البات على ظن قوي ولا يكفى قوله أظن أو ظني (وإن أعمى أو غاباً) حال القتل لا اعتماد كل على اللوث المتقدم بيانه (بخلفها في الخطأ من يرث المقتول) من الكلفين (وإن واحداً أو امرأة) ولو أختلاص وتوزع على قدر الميراث لأنها سبب في حصوله فإن لم يوجد إلا واحد أو امرأة في الخطأ حلف الجميع واخذ حظه من سدس أو غيره وسقط ما على الجاني من الدية

تعد الحلف من بيت المال (وجبرت اليمين) إذا وزعت على عدد وحصل كسران أو أكثر (على أكثر كسرها) ولو كان صاحبه أقل نصيباً كبرت مع ابن فتحاف (٣٩٤) سبعة عشر يمينا وهو ثلاثة وثلاثون وكأم وزوجة وأخ لأم وعاصب على الزوجة

تعدد الوارث (قوله لتعذر الحلف من بيت المال) فيه أن المراد بيت المال الشخص المتولى عليه وهذا لا يتعذر حلفه فالأولى أن يقول ولا يطالب متولى بيت المال بالحلف لأن القاعدة أن الشخص لا يحلف ليستحق غيره ومتولى بيت المال إنما يجوز لغيره (قوله وجبرت اليمين الخ) هذا أعني قوله وجبرت إلى قوله فعلى الجميع كالنخصيص لقوله وهي خمسون يمينا أي مالم يكن كسر وإلا فتزيد في بعض الصور وذلك إذا تساوت الكسور (قوله على أكثر كسرها) أي على ذي أكثر (قوله كبرت مع ابن) أي فعلى الابن ثلاثة وثلاثون وثلاث وعلى البنت ستة عشر وثلاث فتحلف سبعة عشر يمينا والابن ثلاثة وثلاثين كما قال الشارح وهذا مثال لما إذا وزعت الأيمان على عدد وحصل فيها كسران (قوله وكأم) أي للقتول وزوجة وأخ لأم وعاصب وهذا مثال لما إذا وزعت الأيمان على عدد وحصل فيها كسور (قوله على الزوجة اثنا عشر يمينا ونصف) أي وهي ربع أيمان القسامة وعلى الأخ للأُم ثمانية وثلاث أي وهي سدسها وعلى الأم ستة عشر وثلاث أي وهي ثلثها وما بقي من أيمان القسامة وذلك اثنا عشر ونصف يحلفه العاصب (قوله فتحلف) أي الأم سبعة عشر الخ وقوله ويسقط الكسر الذي على الأخ أي لأنه تكملة لكسر الأم وقد كلمته (قوله ويكمل كل من الزوجة والعاصب يمينا) أي لأن كلا من نصف الزوجة ونصف العاصب يكمله صاحبه لانهما كسران متساويان من يمين واحدة كما أن كسري الأم والأخ للأُم من يمين واحدة أخرى فالانكسار وقع في يمينين في هذا المثال والحاصل أن الانكسار إذا وقع في يمينين فكل يمين ينظر لها على حدثها متى كان فيها كسور مختلفة بالقلة والكثرة كالأكثرها وترك أقلها متى كانت كسورها متساوية ككل من كسورها وكذا إذا وقع الانكسار في يمين واحدة فإنه يكمل كل من كسورها إذا كانت متساوية فإن لم تستوكل الأكثر ويسقط ما عداه ولو تعدد كمال للدونة ففيها إن لزم واحداً نصف اليمين وآخر ثلثها وآخر سدسها حلفها صاحب النصف فصورت بنت وأم وزوج وعاصب وبيان أن على الأم سدس الأيمان وهو ثمانية وثلاث وعلى الزوج الربع اثنا عشر ونصف وعلى العاصب نصف السدس أربعة أيمان وسدس فيكمل النصف على الزوج ويسقط الكسران وهما الثلث والسدس عن الأم والعاصب لأن الانكسار إنما وقع في يمين واحدة (قوله أي على كل منهم تكميل ما انكسر عليه) أي فيحلف كل واحد منهم سبعة عشر يمينا في مثاله ولو كان للبنت ثلاثون ابناً كان على كل واحد يمين وثلاث يمين فيحلف كل واحد منهم يمينين فالجملة ستون يمينا يجبر الكسور كلها لتساويها (قوله أي بعد حلف جميعها) أي من الورثة الحاضرين أو ممن كان حاضراً منهم لو غاب بعضهم وذلك لأن العاقلة لا يلزمها شيء من الدية إلا بعد ثبوت الدم وهو لا يثبت إلا بعد حلف جميعها (قوله حلف من حضر حصته) أي ما ينوبه من أيمان القسامة فقط وأخذ نصيبه من الدية وظاهره ولو رجع الأول عن دعوى الدم وهو كذلك كما في قول ابن عرفة لأن حلفه قبل ذلك حكم مضي فإن مات الغائب أو الصبي قبل قدومه وبلوغه وكان الحالف الذي حلف جميع أيمانها قبل ذلك وارثه فهل لابد من حلفه ما كان يحلفه مورثه أو يكفي بأيمانه السابقة قولان رجح ابن رشد ثانيهما كما في بن (قوله وإن نكلوا) أي ورثة للقتول خطأ (قوله ولو كثروا جداً) أي كثرة آلاف مثلاً (قوله غرم) أي حصته إن وجد بيت المال الذي يغرمها معه وإلا غرم الدية بتأمرها وما غرمه الجاني يكون لنا كلين من ورثة القتول واعلم أن محل حلف العاقلة إذا نكل جميع الورثة أو بعضهم مقيد بما إذا لم يكن على القتول

اثنا عشر يمينا ونصف وعلى الأخ للأُم ثمانية وثلاث وعلى الأم ستة عشر وثلاث فتحلف سبعة عشر لان كسرها أكثر ويسقط الكسر الذي على الأخ للأُم ويكمل كل من الزوجة والعاصب يمينا للتساوي (والا) بأن تساوت الكسور كثلث يمين على كل ستة عشر وثلاث (فعلى الجميع) أي على كل منهم تكميل ما انكسر عليه (ولا يأخذ أحد) شيئاً من الدية (إلا) بعدها أي بعد حلف جميعها (ثم) بعد حلف الحاضر جميع أيمان القسامة وكان بعضهم غائباً أو صيباً (حلف من حضر) من غيبته أي أو الصبي إذا بلغ (حصته) من أيمان القسامة فقط وأخذ نصيبه من الدية (وإن نكلوا) أي الورثة (أو) نكل (بعض) منهم حلف البعض الآخر جميع الأيمان وأخذ حصته فقط (حلفت العاقلة) أي عاقلة القاتل يحلف كل واحد منهم يمينا واحدة ولو كثروا جداً لم يكونوا

أقل من خمسين وإلا حلفوا الخمسين كل واحد ما ينوبه فإن لم يكن عائلة حلف الجاني الحسين وبرى فإن نكل غرم (فمن) حلف من عاقلة الجاني برى ولا غرم عليه ومن (نكل) منهم (فحصته) فقط من الدية

يفرما لنا كلين من ورثة المقتول (على الاظهر) عند ابن رشد من أقوال خمسة وهو راجع لقوله (٢٩٥) وان نكوا الخ (ولا عاف)

أيمان القسامة (في العمد
أقل من رجلي عصبه) من
النسب سواء ورثوا أم لا
وأما النساء فلا يخلفن في
العمد لعدم شهادتهن فيه
فان انفردن صار المقتول
كمن لا وارث له فترد الايمان
على المدعى عليه (والأمر)
يكن له عصبه نسب (فوالى)
اعاون ذكور اثنان فأكثر
لا سفلون ولا أنثى ولو
مولاة النعمة إذ لا دخل
لها في العمد (والولى)
واحد أو أكثر (الاستعانة)
في القسامة (بما صبه) أى
عاصب الولي وان لم يكن
عاصب المقتول كامرأة
قتلت ليس لها عاصب غير
ابنها وله إخوة من أبيه
فيستعين بهم أو ببعضهم
أو يستعين بعمه مثلاً فقوله
بعاصبه أى جنس عاصبه
واحد أو أكثر واللام في
لولى بمعنى على ان كان
واحداً ولا تخيير ان تعدد
(والولى فقط) إذا استعان
بعاصبه (حلف الأكثر)
من حصته التي تنوبه
بالوزيع (إن لم تزد)
الايمان التي يخلفها (على
نفسها) أى المحسين فان
زادت على خمس وعشرين
فليس له حلف الأ أكثر فلو
وجد الولي عاصباً حلف
كل خمس وعشرين ولا يمكن

دين ولا وصية له أما إذا كان عليه دين أو له وصية فلرب الدين أو الوصية عند نكول الأولياء حلف
أيمان القسامة وأخذ دينه أو الوصية من العاقلة كإنصاف على ذلك ابن فرحون في التبصرة ولا يفرمها
مزا على الدين أو الوصية من باقي الدية للورثة النا كلين (قوله يفرمها لنا كلين) أى سواء كانوا كل
الورثة أو بعضهم بأن حلف بعضهم ونكل بعضهم وأما من حلف جميعها وأخذ حصته فلا يدخل
ثانياً فيمارد على النا كلين بسبب نكول العاقلة كالأوبعضاً (قوله وهو راجع الخ) أى ان قول الصنف
على الاظهر راجع لقوله وإن نكوا أو بعض حلفت العاقلة لانه محل الخلاف والاستظهار وليس
راجعاً لقوله ومن نكل حصته وعبرة ابن رشد فان نكل الأولياء عن الايمان أو نكل واحد منهم
ففي ذلك خمسة أقوال أحدها أنها ترد الايمان على العاقلة فيحلفون كلهم ولو كانوا عشرة آلاف والقائل
كواحد منهم فمن حلف لم يلزمه شيء ومن نكل لزمه ما يجب عليه وهو أحد قولي ابن القاسم وهذا
القول أيمن الأقاويل وأصحها في النظر الثاني يحلف من العاقلة خمسون رجلاً كل واحد منهم يحلف
يميناً فان حلفوا برئت العاقلة من الدية كلها وإن حلف بعضهم برىء ولزم بقية العاقلة الدية كلها حتى
يتموا وخمسين يميناً وهو قول ابن القاسم الثالث أنهم إن نكوا فلا حق لهم ونكل بعضهم فلا حق لمن
نكل ولا عين على العاقلة لان الدية لم تجب لهم إلا إذا حلفوا وهو قول ابن الماجشون الرابع أن العين ترد
على المدعى عليه وحده فان حلف برىء وإن نكل غرم ولا يلزم العاقلة بنكوله شيء لأن العاقلة
لا تحمل الاقرار والنكول كالاقرار وهو رواية ابن وهب الخامس أن الايمان ترد على العاقلة فان
حلفت برئت وإن نكلت غرمت نصف الدية قاله ربيعة اهـ بن (قوله عصبه) أى للمقتول أو عصبه
له ولعاصب المقتول بدليل قول المصنف وللولى الاستعانة بعاصبه (قوله سواء ورثوا أم لا) الأول
كأخوين للمقتول ولا وارث له غيرهما والثاني كعمين للمقتول والحال أنه يرثه بنت وأخت مثلاً
(قوله فان انفردن) أى أو كان له عاصب واحد ولم يجد من يستعين به أو وجد لكن لم يخلف ذلك
المستعان به (قوله فترد الايمان على المدعى عليه) أى فان حلف برىء وإلا حبس حتى يخلف ولو طال
سجنه (قوله فوالى أعلنون) المراد بالموالى الأعوان معق القتل وعصبته وأشار الشارح بقوله اثنان
فأكثر إلى أن مراد المصنف بالجمع ما فوق الواحد فيحلف الاثنان أو الأكثر إيمان القسامة بتأيمها
وما ذكره المصنف من الترتيب بين عصبه النسب والوالى لا يخالف قول اللوطى قال مالك في الرجل
يقتل عمداً إذا قام عصبه المقتول أو مواليه فقالوا نخلف ونستحق دم صاحبنا فذلك لهم اهـ لان كون
الموالى لهم التكامل لا ينافى تأخيرهم عن عصبه النسب فليس المراد بقوله فذلك لهم أى على وجه
الاستواء في الحكم بل المراد على طريق البدلية المقيدة بالترتيب (قوله وللولى الاستعانة بعاصبه)
هذا في العمد وأما في الخطأ فيحلفها وان واحدا بشرط كونه وارثاً والحاصل انه لا يخلفها
في الخطأ الا الورثة ذكورا كانوا أو اناثاً اتحد الوارث أو تعدد وأما في العمد فلا يخلفها
إلا العدد من العصبه سواء كانوا كلهم عصبه المقتول أو بعضهم عصبه المقتول والبعض عصبه
عصبه المقتول سواء كان عاصب المقتول وارثاً له أو غير وارث له (قوله فيستعين بهم أو ببعضهم أو
يستعين بعمه) هذا لا يخالف قولهم الانسان لا يخلف ليستحق غيره لان قولهم المذكور في الاموال
وقول المصنف وللولى الاستعانة بعاصبه ولو أجنبياً من المقتول في الدماء (قوله إن كان واحداً)
أى لان الولي إذا كان واحداً كانت استعانتة بعاصبه واجبة وان كان الولي متعدداً أجاز لذلك المتعدد
أن يحلف جميع أيمان القسامة ولا يستعين بأحد وجاز له أن يستعين بعاصبه في حلفها
(قوله وللولى فقط إذا استعان بعاصبه الخ) حاصله ان الولي إذا استعان بعصبته فانه يجوز له ان يخلف

من أكثر وان وجد عاصبين أو أكثر وزعت عليهم وله فقط ان يزيد على ما ينوبه إلى خمسة وعشرين ولا يمكن من الزائد كالأكثر يمكن غيره
ان يزيد على ما ينوبه بالتوزيع كما أشار به بقوله فقط يريد من نصيب الولي

واما من حصة مستعان به
 آخر فله ذلك (ووزعت)
 الايمان على مستحق الدم
 فان زادوا على خمسين
 اجتزى منهم بخمسين
 لأن الزيادة على ذلك
 خلاف سنة القسامة
 (واجتزى) في حلف جميعها
 (بائنين طاعمن أكثر)
 غيرنا كلين (و'نكول'
 للمعين غير معين) إذ لا حق
 له في الدم (بخلاف) نكول
 (غيره) من أولياء الدم
 فيقتبر إذا كانوا في درجة
 واحدة كبائنين أو إخوة
 (ولو بعدوا) في الدرجة
 عن المقتول كبني عم إذا
 استووا درجة ولا عبرة
 بنكول أبعد مع أقرب فان
 نكل بعض من يعتبر وسقط
 الدم (فترد) إيمان (على
 المدعى عليهم) بالقتل
 (فيحلف كل) منهم
 (خمسین) عينا إن تعددوا
 لأن كل واحد منهم
 منهم بالقتل وإن كان
 لا يقتل بالقسامة إلا واحد
 فإذا كان المتهم واحدا
 حلفها (ومن نكل حبس
 حتى يحلف) أو يموت في
 السجن (ولا استعانة)
 لمن ردت عليه بغيره ولو
 واحدا ورجع بعضهم
 الاستعانة هنا أيضا كالولي
 (وإن أ'كذب بعض)

من إيمان القسامة أكثر من غيره إن لم تزد الايمان التي يحلفها على نصف القسامة فإذا وجد الولي عاصبا
 فقط من عصبته حلف كل واحد منها خمسة وعشرين عينا فان أراد أحدهما أن يحلف أكثر من حصته
 لم يكن له ذلك وإن وجد رجلين أو أكثر قسمت الايمان بينهم على عددهم فان أرادوا أن يحملوا عنه
 أكثر مما يخصهم لم يجز وإن أراد هو أن يحمل منها أكثر مما يخصه فذلك له وإن لم يرضوا بشرط أن
 لا يزيد عن خمسة وعشرين إذ لا يجوز أن يحلف أكثر منها وهذا كله إذا استعان بعاصبه وأما إذا لم
 يكن هناك استعانة بأن كانوا كلهم عصبه لامة طول فليس لواحد منهم أن يحلف أكثر مما يخصه إلا أن
 يرضى الباقي بشرط أن لا يزيد على نصفها خمسة وعشرين (قوله) وأما من حصة مستعان به آخر (أى
 فيما إذا كان المستعان بهم اثنين أو أكثر فله ذلك فإذا استعان الولي باثنين فللولى سبعة عشر عينا ولكل
 منهما سبعة عشر ولهما أن يحلف أحدهما عشرين والثاني أربعة عشر وظاهر قول الشارح فله ذلك ولو لم يرض
 المستعان به الآخر وانظر هل هو كذلك أولا بد من رضاه اه تقرير شيخنا عدوى (قوله) على مستحق
 الدم) أى على عدد الرؤوس وهذا في العمد وأما في الخطأ فتوزع على قدر الارث (قوله) اجتزى منهم
 بخمسين) فإذا طلب كل واحد منهم الحلف دخلت القرعة فيمن يحلفها منهم عند المشاحة (قوله) خلاف
 سنة القسامة (أى من تعديدها بالحسين والتحديد بذلك تعبدى (قوله) غيرنا كلين) أى حالة كون
 الأكثر غيرنا كلين* وحاصل الفقه أن أولياء المقتول إذا كانوا أكثر من اثنين والحال أنهم في درجة
 كإخوة أو أعمام فطاع منهم اثنان يحلف جميع إيمان القسامة فانه يجتزى بذلك بشرط أن يكون الذى
 لم يحلف غيرنا كل فلو كان نا كلا بطل الدم ولا يجتزى يحلف من أطاع وللوضوع أن الجميع في درجة
 واحدة وإلا فلا عبرة بنكول من نكل إن كان بعيدا وإن كان الننا كل قريبا بطل الدم (قوله) ونكول
 للمعين) أى وكذا تكذيبه (قوله) غير معتبر) أى وحيث أنه إن وجد غيره أن يستعين به والإسقط الدم
 حيث كان الولي واحدا فان رجح للمعين بعد نكوله ليحلف برضا الولي فالظاهر عدم تمكنه كإفئده
 قول المصنف في الشهادات ولا يمكن منها إن نكل (قوله) ولو بعدوا) مبالغة في قوله بخلاف غيره (قوله) ولا
 عبرة بنكول أبعد) أى كباين عم وقوله مع أقرب أى كآخ أو عم أى مع إطاعة الأقرب بالحلف (قوله) أو
 يموت في السجن) هذا هو الذى استظهره المصنف في التوضيح خلافا لما في الجلاب من أنه إذا ردت
 الايمان على المدعى عليهم ونكل منهم واحد فانه يحبس حتى يحلف فان طال حبسه بالزيادة عن سنة
 ضرب مائة وأطلق مالم يكن متمردا وإلا خلد في السجن (قوله) ولا استعانة لمن ردت عليه بغيره
 ولو واحدا) أى بخلاف عاصب المقتول فان له ذلك كإمر وعدم استعانة من ردت عليه هو قول مطرف
 واستظهره ابن رشد وعزاه لظاهر مافى للدونة من قول ابن القاسم وروايته عن مالك فله ح وبه
 سقط اعتراض اللواق وابن مرزوق على المصنف اه بن (قوله) ورجح بعضهم) المراد به اللواق
 وابن مرزوق (قوله) بعد الحلف) أى بعد تمام حلف القسامة وقوله أو قبله أى قبل تمام حلف إيمان القسامة
 بأن كذب نفسه فدعواه أن هذا قاتل قبل الحلف أصلا أو كان التكذيب بعد حلف بعض الايمان
 وقول المصنف وإن أ'كذب بعض الخ أى والحال أن القسامة في عمد وأما إن كانت القسامة في خطأ
 وأ'كذب بعض نفسه بعد أن حلف حظه من الايمان فيستحق غيره نصيبه من الدية بعد أن يحلف مقدار
 ما ينوبه من الايمان فقط كافى ابن عرفة بناء على عدم إلغاء الايمان الصادرة من المكذب نفسه وهو
 الظاهر ويحتمل أنه أعما يستحق بعد تميمه الحسين بناء على إلغاء إيمان المكذب نفسه وانظر إذا
 كذب بعض نفسه بعد القسامة والاستيفاء بالقود فهل يقتص بمن كذب نفسه أو حكمه حكم من رجع

ولا دية وترد إن أخذت (بخلاف عفوه) أى البعض بعد القسامة (فللباق نصية من الدية) وأما قبل القسامة فكذلك كذب فلا شيء
لغير العاقى (ولا ينتظر) فى القسامة (صغير) معه كبير مساو له فى الدرجة فيقسم الكبير إذا تعدد أو يستعين بعاصبه ويقتل الجاني أثر
القسامة (بخلاف القمى عليه والمرسم) وينظران لقرب افتقهما (إلا أن) (٢٩٧) لا يوجد غير (أى غير الصغير من ولى

ولا معين ويحتمل عود
الصغير على الكبير وهو
أقعد معنى أى إلا أن لا
يوجد غير الكبير مع
الصغير (يحلف الكبير
حصته) خمساً وعشرين
من الآن (والصغير) حاضر
(معه) لأنه أُرهب فى
النفس وحضوره مع
الكبير مندوب لا شرط
لان هذا منكر من أصله
فى المذهب ولا يؤخر
حلف الكبير الى بلوغ
الصغير ويحبس المدعى
عليه لبلوغ الصبي فيحلف
خمساً وعشرين مائناً
ويستحق الدم ما لم ينف
فان مات قبل البلوغ بطل
الدم (ووجب بها) أى
بالقسامة (الدية فى الخطأ)
على الوجه المتقدم (و)
وجب بها (العود فى العمد
من واحد) يتعلق بالقود
(تعين لها) أى للقسامة
بتعيين المدعى على جماعة
استووا فى العمد مع وجود
اللوث يقولون لمن ضربه
مات ولا يقولون لمن
ضربهم ولا يقتل بها
أكثر من واحد ولا غير

عن الشهادة فيغرم الدية ولو متعمدا وهو المستفاد من كلام بعضهم قاله عقب (قوله ولا دية)
أى لو أحد منهم (قوله وأما قبل القسامة) أى وأما العفو قبل تمام القسامة (قوله فلا شيء لغير العاقى)
أى ولا للعاقى بالاولى (قوله ولا ينتظر صغير) حاصله أن الأولياء إذا كانوا فى درجة واحدة
وفهم صغير لا يتوقف عليه الثبوت للاستغناء عنه ولو بالاستعانة بأحد العصابة فان ذلك الصغير
لا ينتظر لافى القسامة ولا فى القود بل للكبار أن يقسموا ويقتلوا (قوله بخلاف القمى عليه والمرسم)
أى بخلاف ما إذا كان فى الأولياء المتساوين فى الدرجة مغمى عليه أو مبرسم أى لا يتوقف عليه
الثبوت كما هو الموضوع للاستغناء عنه ولو بالاستعانة بأحد العصابة فانهما ينتظران وظاهر المصنف
أنهما ينتظران فى حلف بعض القسامة ولو وجد من يحلف غيرها كما هو الموضوع وهو غير صحيح
لم يتل به أحد إذ لا معنى لانتظارهما مع وجود من يحلف غيرها وحمله المواق وعج على الانتظار
للاقتل اذا أراد غيرهما وهو صواب إلا أنه تكرار مع قوله سابقا وانتظر غائب لم تبعده عنه ومغى
ومبرسم انظر بن (قوله أى غير الصغير) يعنى مع الكبير (قوله ولا معين) أى فينتظر بلوغه واذا
انتظر فيحلف الكبير الخ (قوله لا شرط) أى فى الاعتماد بإيمان الكبير (قوله لأن هذا) أى حضور
الصغير حين حلف الكبير منكر من أصله فى المذهب فعلى فرض صحته يحتمل على النذب إذ لا مقتضى
للو جوب ويحتمل لأن هذا أى القول بالشرطية منكر من أصله فى المذهب والاحتمال الاول أظهر
لانه المستفاد من كلام بعض الشراح (قوله ولا يؤخر حلف الكبير الى بلوغ الصغير) أى بحيث
يحلف هو وأخوه فى وقت واحد لاحتمال موت الكبير أو غيبته قبل بلوغ الصغير فيبطل الدم (قوله فان
مات) أى الصبي قبل البلوغ ولم يجد الكبير من يحلف معه وقوله بطل الدم أى وردت الايمان على
الجاني فاما أن يحلف أو يحبس (قوله أى بالقسامة) يعنى على جميع المتهمين وذلك لأن القسامة
فى الخطأ تقع على جميع المتهمين وتوزع الدية على عواقلهم فى ثلاث سنين كاسم وأما فى العمد فيعينون
واحد من القاتلين ويقسمون عليه (قوله على جماعة استووا فى العمد) أى سواء اتحد نوع الفعل أو
تعدد واختلف والحاصل أن المعتمد أنه لا يقتل بالقسامة فى العمد الا واحد ولو تعدد نوع الفعل
واختلاف كما هو ظاهر المواق وأما ما قيل من أنه إذا تعدد نوع الفعل واختلف فيقتل بالقسامة أكثر
من واحد فهو ضعيف انظر بن وعلوم أن القسامة بلوث كقوله قبل موته قتلى فلان وفلان
وأما مع ثبوت ما ذكر بالبينة فيقتلان معا اتفاقا بلا قسامة (قوله ولا غير معين) أى ولا واحد غير
معين (قوله خطأ أو عمدا) الاولى قصره على الخطأ لقول المصنف حلف واخذ الدية إذ جرح
العمد إذا اقام به شاهدا حلف معه واقتص (قوله فيه شيء مقدر شرعا) أى كالجففة والآمة والدافعة
(قوله كان القاتل) أى لكل من الكافر والعبيد (قوله أولا) أى بأن كان كافرا حرا لأنه لا
يقتل بشاهد معين (قوله أو جنين) أى اقام شاهدا على ضرب جنين حر عمدا أو خطأ وقد
زل ميتا وأما لو زل الجنين حيا ومات بعد ذلك فان شهد الشاهد أنه مات من ضربه خطأ فالدية
بقسامة وان شهد أنه مات من ضربه عمدا فالقود بقسامة (قوله يمينا واحدة الخ) هذا إذا كان
مقيم الشاهد واحدا فان تعدد ولى الكافر أو الجنين حلف كل واحد يمينا كما قال ابن عرفة والظاهر

(٣٨ - دسوقى - ج)
معين لها * ولما قدم أن القسامة سببها قتل الحر المذموم ذكر حكم مفاهيم ذلك
بقوله (ومن أقام شاهداً) واحداً (على جرح) خطأ أو عمدا فيه شئ مقدر شرعاً (أو قتل كافراً أو عبداً) عمداً أو خطأ كان القاتل
مسلياً أو عبداً أولاً (أو جنين) القته امه ميتاً (حلف) مقيم الشاهد يمينا (واحدة) فى الجميع (وأخذ الدية) من الجاني

ومراد بالدية المؤدى فيشمل دية الجرح والكافر وقيمة العبد وغرة الجنين فان كان الجرح عمدا ليس فيه شيء مقدر اقتصر فيه بالشاهد واليمين كما تقدم (وان نكل) المدعى عن اليمين مع الشاهد (برى الجارح) ومن معه (إن حلف) المدعى عليه من جارح أو غيره (وإلا) يحلف غرم ماوجب عليه (٣٩٨) في جميع الصور إلا في جرح العمد فانه إن نكل فيه (حبس) فان طال

حبسه عوقب وأطلق فمبارته تومم خلاف المراد ولما قدم أن الجنين كالجرح لا قسامة فيه فرم على ذلك قوله (فأولقت) امرأة حامل (بى وجنيتي عند فلان) وماتت (ففيها القسامة) لأن قولها لوث (ولا شيء في الجنين ولو استهل) لأنه أن لم يستهل فهو كالجرح لا قسامة فيه وإن استهل فهو بمنزلة قولها قتلتي فلان وقتل فلانا معي وذلك ملحق في فلان

[درس]

باب ذكر فيه البني وما يتعلق به وهو لغة التعدى وبني فلان على فلان استطال عليه وشرا قال ابن عرفة هو الامتناع من طاعة من ثبتت امامته في غير عصية بمقابلة ولو تأولا اه وقوله في غير محصية متعلق بطاعة ومقتضاه أن من امتنع عن طاعته في مكروه يكون باغيا وقيل لا تجب طاعته في المكروه أى المجمع على كراهته فالممتنع لا يكون باغيا وهو الاظهر لانه من الاحداث في الدين ما ليس منه وهو رد فاذا أمر الناس بصلاة ركعتين

أن سيد العبد كذلك إذا تعدد اهبطى (قوله ومراذه بالدية الخ) أى فراده بالدية الاغوية لا الشرعية (قوله وان نكل للمدعى) أى مدعى الجرح وقتل الكافر والعبد والجنين (قوله ومن معه) أى وهو المدعى عليه بقتل الكافر أو العبد أو الجنين وقوله إن حلف أى عينا واحدة (قوله وإلا يحلف) أى هذا المدعى عليه (قوله غرم ماوجب عليه في جميع الصور) أى من غير حبس سنة ولا ضرب مائة (قوله عوقب وأطلق) أى ما لم يكن متمردا وإلا خلد في السجن (قوله تومم خلاف المراد) أى لأن ظاهر عبارته أن المدعى عليه إذا لم يحلف بحبس في جميع الصور ولا يفرم شيئا (قوله ولو استهل) أى حيائمه مات (قوله وذلك ملحق في فلان) أى وذلك القول ملحق من المرأة في فلان بخلاف العدل المعين للضرب إذا قال دمها ودم جنينها عند فلان فلا يكون لنوا بل ان كان خطأ كانت القسامة متعددة في النفس والجنين وتؤخذ دية المرأة والجنين.

باب ذكر فيه البنى

لما فرغ من الكلام على القتل والجرح أتبع ذلك بالكلام على ما يوجب الحد والعقوبة بسفك الدم مادونه وهى سبع البنى والردة والزنا والقذف والسرقة والحاربة والشرب وبدأ بالبني لانه أعظمها مفسدة إذ فيه إذهاب النفس والأموال غالبا (قوله وبني فلان) أى لانه يقال بني فلان الخ وقوله استطال عليه أى تعدى عليه (قوله ولو تأولا) أى هذا إذا كان ذلك الامتناع غير متأول فيه بل ولو كان متأولا فيه (قوله متعلق بطاعة) أى كما أن قوله بمقابلة متعلق بالامتناع (قوله يكون باغيا) أى لان طاعته فيما امر به من مندوب أو مكروه واجبة (قوله فالممتنع) أى من اطاعته في المكروه وقوله لانه أى المكروه (قوله من الاحداث في الدين) أى من الامور الحديثة على الدين التي ليست منه وقوله وهو رد أى مردود على فاعله غير مقبول منه (قوله واستغنى المصنف عن تعريفه) أى تعريف البنى وقوله لاستلزامه أى لاستلزام تعريف الباغية تعريف البنى وذلك لان الباغى مشتق من البنى ومعرفة المشتق تستلزم معرفة المشتق منه لان المشتق ذات ثبت لها المشتق منه فالمشتق منه جزء من مفهوم المشتق ومعرفة السكل تستلزم معرفة الجزء (قوله خالفت الامام) اعلم أن الامامة العظمى تثبت بأحد أمور ثلاثة إما بإيضاء الخليفة الاول لمسهل لها واما بالتغلب على الناس لان من اشتدت وطأته بالتغلب وجبت طاعته ولا يراعى في هذا شروط الامامة إذ المدار على دره الفساد وارتكاب أخف الضررين واما يعية أهل الحل والعقد وهم من اجتمع فيهم ثلاثة أمور العلم بشروط الامام والعدالة والرأى وشروط الامام الحرية والعدالة والقطانة وكونه قريشيا وكونه ذا نجدة وكفاية في العضلات انظر بن ويعة أهل الحل كما في ح بالحضور والمباشرة بصفقة اليد واشهاد الغائب منهم ويسكنى العامى اعتقاد أنه تحت أمره فان أضمر خلاف ذلك فسق ودخل تحت قوله عليه الصلاة والسلام : من مات وليس في عنقه يعة مات ميتة جاهلية (قوله وزيد الخ) جواب عما يقال إن الامام الحسين خالف يزيد وخرج عن طاعته والحال أن يزيد هو الامام في وقته فيلزم أن يكون الامام الحسين وأتباعه بقاء وهو باطل (قوله ونائب الامام مثله) أى في كونه مخالفته تعد بنيا (قوله كركاة) أى أمرهم

بعد أداء فرض الصبح لم يتبع واستغنى المصنف عن تعريفه شرعا بتعريف الباغية باستلزامه تعريفه فقال (الباغية فرقة) أى طائفة من المسلمين (خالفت الامام) الذى ثبتت إمامته باتفاق الناس عليه وزيد بن معاوية ثبت إمامته لأن أهل الحجاز لم يسلموا له الامامة لظلمه ونائب الامام مثله (لمنع حق) لله أولادى وجب عليها كركاة وكأداء ما عليهم

فما أجبه لبيت مال المسلمين كخراج الأرض ونحو ذلك (أو خلعه) أي أو خالفته لارادتها خلعه أي عزله لحرمة ذلك عليهم وإن جار
إذ لا يعزل السلطان بالظلم والفسق وتطيل الحقوق بعد انقضاء إمامته وإنما يجب (٢٩٩) وعظه وقوله فرقة جري على الغالب والـ

فالأحد قد يكون باعياً
وقوله خالف الامام يفيد
أنها خرجت عليه على
وجه المغالبة وعدم المبالاة به
فمن خرج عليه لا على
سبيل المغالبة كالاصوص
لا يكون باعياً (فللمدبر
قتلهم وإن تأولوا) الخروج

عليه لشبهة قامت عندهم
ويجب على الناس معاوته
عليهم وأما غير العدل فلا
تجب معاوته قال مالك
رضي الله عنه دعه وما يرا
منه ينتقم الله من الظالم
بظالم ثم ينتقم من كل
كما أنه لا يجوز له قتالهم
لاحتمال أن يكون خروجهم
عليه لفسقه وجورهم وإن
كان لا يجوز لهم الخروج
عليه (كالكفار) أي
كقتال الكفار بأن يدعوهم
أولاً للدخول تحت طاعته
مالم يعاجلوه بالقتال
ويقاتلهم بالسيف والرمي
بالنبل والمجنيق والتعريق
والتحريق وقطع الميرة
والماء عنهم إلا أن يكون
فيهم نوسة أو ذراري فلا
نرميهم بالدار لكن لأنبي
ذراريهم ولا والله لأنهم
مسلمون كما أنار لذلك بقوله
(ولا يسترقوا ولا يحرقوا)

بأدائها فامتنعوا (قوله مما أجبه لبيت مال المسلمين) أي وكأن يأمرهم بوفاء ما عليهم من الدين
فيتمتعون (قوله كخراج الأرض) أي العنوية الذي أمرهم بدفعه لبيت المال فامتنعوا ويؤخذ من
تعريف المصنف أن الامام إذا كاف الناس بمال ظلاً فامتنعوا من إعطائه فأتى لقتالهم فيجوز لهم أن
يدفعوا عن أنفسهم ولا يكونون بغاة بمقاتلته لأنهم لم يمنعوا حقاً ولا أرادوا خلعه (قوله لحرمة ذلك
عليهم) أي وإنما كانوا بغاة إذا خالفوه لأجل إرادة خلعه لحرمة خلعه وإن جار (قوله إذ لا يعزل الخ)
بل ولا يجوز الخروج عليه تقديماً لأخف المفسدين اللهم إلا أن يقوم عليه امام عدل فيجوز الخروج
عليه وإعانة ذلك القائم (قوله وعدم المبالاة) هذا عطف تفسير أي أنه لا بد أن يكون الخروج على
وجه المغالبة والمراد بها إظهار القهر وعدم المبالاة وإن لم يقاتل كما استظهره بعض (قوله لا على سبيل
المغالبة كالاصوص) أي وكمن يعتزلوا الانتم ولا يبايعهم ولا يعاندهم كما اتفق لبعض الصحابة أنه مكث
شهرًا لم يبايع الخليفة ثم بايعه (قوله فللمدبر قتالهم) اللام بمعنى على أو أنها للاختصاص (قوله وإن
تأولوا الخروج عليه لشبهة) أي بدليل قتال أبي بكر مانعي الزكاة زعم بعضهم أنه عليه الصلاة والسلام
أوصى بالخلافة لعلي وزعم بعضهم أن الخطاب بأخذها المصطفى بقوله تعالى «خذ من أموالهم صدقة»
الآية والمبالغة راجعة لقوله خالف الامام ولقوله فللمدبر قتالهم (قوله كما أنه لا يجوز له قتالهم) أي مع
إصراره على الفسق بل يجب عليه أن يتوب ويقاتل (قوله بأن يدعوهم أولاً للدخول تحت طاعته)
أي ومواقفة جماعة المسلمين (قوله مالم يعاجلوه) أي والافلات يجب الدعوى (قوله والمجنيق) هذا هو
للعتمد خلافاً لابن شاس القائل لا تصب عليهم الرعادات أي المجانيق (قوله وقطع الميرة) الميرة في
الأصل الأبل التي تحمل الطعام أريد بها هنافس الطعام (قوله لسكن لأنبي ذراريهم الخ) خلافاً لظاهر
تشبيه المصنف قتالهم بقتال الكفار فإنه يفيد سبهم ويفيد أنهم إذا ترسوا بذرية تركوا إلا أن يخاف
على أكثر المسلمين وهو مسلم في الثاني دون الأول (قوله ولا يسترقوا) أي إذا ظفرنا بهم لأنهم أحرار
مسلمون وحذف المصنف النون مع لالناية وهو جائز على قلة ومنه خبر لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا
ولا تؤمنوا حتى تحابوا وليست لا في كلام المصنف ناهية لأن النبي من الشارع والمصنف مخبر بالحكم
لأنه عبق (قوله ولا غيره) أي كزجرهم ويوتهم (قوله ولا ترفع رءوسهم بأرماع) أي لا يحمل
قتلهم ولا يغيره هذا ظاهر الشارح تبعاً لعقب وت قال بن وفيه نظر بل إنما يمنع حمل رءوسهم
على الرماح لمحل آخر كبلد أو وال وأما رفعها على الرماح في محل قتالهم فقط فجائز كالسكفار فلا فرق بين
السكفار والبغاة في هذا ولهذا لم يذكره ابن شاس في الامور التي يمتاز فيها قتالهم عن قتال الكفار ونصه
يمتاز قتال البغاة عن قتال الكفار بأحد عشر وجهاً أن يقصد باقتال رءوسهم لا قتلهم وأن يكف عن
مدبرهم ولا يحجز على جريحهم ولا تقتل أسراهم ولا تقم أسوأهم ولا تسبي ذراريهم ولا
يستعان عليهم بمشرك ولا يوادعهم على مال ولا تصب عليهم الرعادات ولا تحرق مساكنهم
ولا يقطع شجرهم (قوله فإنه يجوز بمجلهم فقط) أي ولا يجوز حمل رءوسهم لبلد أخرى أو لوال
(قوله بفتح الدال) كذا ضبطه ابن غازي ومعناه أنهم إذا انكفوا عن إقيم بعد دعوتهم للدخول تحت

شجرهم) ولا غيره فالمراد ولا يتلف مالهم (ولا ترفع رءوسهم) إذا قتلوا (بأرماع) أي يحرم لأنه مثله بالمسلمين بخلاف الكفار فإنه يجوز
بمجلهم فقط كما تقدم في الجهاد (ولا يدعوهم) بفتح الدال المهمة أي لا يتركهم الامام ونوابه ولو أفراد الضمير العائد على الامام لكان
أنسب أي لا يتركهم (بمال) يؤخذ منهم كالجزية أي لا يحل ذلك بل إن تركهم يتركهم مجاناً إن كفوا عن إقيم وأمن منهم (واستعين

مالهم) من سلاح وكراع بضم الكاف أى خيل (عليهم) أى يجوز ذلك (إن احتيج له) أى لمالهم أى للاستعانة به عليهم (ثم) بعد الاستعانة به والاستعانة عنه (رد) اليهم (كغيره) نبي كما يرد غير ما يستعان به من الأموال كغنم ونحوها أى على فرض لو حيز عنهم وأن القدرة عليهم عنزة حيازته فلذا عبر بالرد (وإن) (٣٠٠) أمنوا بضم الهمزة وكسر الهمزة أى حصل الأمان للامام بالظهور

عليهم (لم) يتبع منهمهم ولم يذقق) بإعجام الدال وإهالها أى لم يجز (على جريحهم) ومفهوم الشرط أنه إن خيف منهم أتبع منهمهم وذقق على جريحهم (وكره) للرجل قتل أبيه (وإن قتله ورثته) إن كان مسلماً لانه وإن كان عاكساً لغير عدوان ولا يكره قتل جده أو أخيه أو ابنة (ولم يضمن) باغ (متأول) في خروجه على الامام (أناف نفساً أو مالا) حال خروجه لعذره بالتأويل بخلاف الباغي غير المتأول (ومضى حكم قاضيه) فلا يتقص ويرتفع به الخلاف (ومضى حد أقامه) من عطف الخاص على العام نص عليه لعظم شأنه لانه من حقوق الله فلا يعاد على المحدود وإن كان غير قتل ولادية على القاضى إن كان قتل ونحوه (ورد ذمى) مع أى مع الباغي المتأول (لذمته) فلا يبرم ما أتلف من نفس أو مال ولا يعد خروجه معه تقضاً للعهد

طاعة الامام أو بعد مقاتلتهم وطلبوا الأمان فلا يجوز تركهم فى محلهم على مال يؤخذ منهم بل يتركون هبانا وضبطه ابن مرزوق بسكون الدال مضارع دعا فقال أى لا يعطيهم السلطان أو نوابه مالا على الدخول تحت طاعته لان خروجهم معصية (قوله من سلاح وكراع) أى وغيرها فلو قاتلونا على إبل أو بغال أو فيلة وظفرنا بهم وأخذناها منهم لجاز الاستعانة بها عليهم ان احتيج لذلك (قوله على فرض لو حيز عنهم) أى لان الامام إذا ظفر لهم بحال المقاتلة فإنه يوقفه حتى يرد اليهم كافي المواق عن عد الملك (قوله فلذا عبر بالرد) أى فاندفع ما يقال الرد فرع الاخذ وهو متفق فأين الرد (قوله أى حصل الامان للامام) الاوضح أى حصل الامن للامام والناس منهم (قوله بالظهور عليهم) أى بسبب ظهورنا عليهم وانهم اذمهم (قوله قتل أبيه) أى دنية حالة كون ذلك الاب من البغاة سواء كان مسلماً أولاً بارز ولده بالقتال أم لا ومثل أبيه أمه بل هى أولى لما جبلت عليه من الحنان والشفقة ولضعف مقاتلتها عن مقاتلة الرجال (قوله أتلغ نفساً الخ) أى كلا أو بعضاً فلا دية عليه لنفس أو طرف ولا يقتص منه بعد انكشافه عن البغى والدخول تحت طاعة الامام ولا يضمن أيضاً مهر فرج استولى عليه حال خروجه ولحق به الولد ولا حد عليه لأنه متأول اه بن وفهم من قوله أتلغ أنه لو كان للمال موجودا لرده لربه وهو كذلك والدليل على أن الباغي المتأول لا يضمن أن الصحابة أهدرت الدماء التي كانت في حروبهم ومن العلوم أنهم كانوا متأولين فيها فدل ذلك على عدم ضمان المتأول النفس وأولى المال (قوله قاضيه) الضمير للباغي المتأول أى أن الباغي المتأول إذا أقام قاضياً فحكم بشئ فإنه ينفذ ولا تصفح أحكامه بل تحصل على الصحة وأما غير المتأول فأحكامه التي بها قاضيه تعقب فما وجد منها صواباً مضى وإلا رد اه شيخنا عدوى (قوله فلا يعاد على المحدود) أى فلا يعاد الحد ثانياً على المحدود (قوله ورد ذمى) أى بعد القدرة عليه وانكشافه عن البغى (قوله معه) أى خرج على الامام مع ذلك الباغي المتأول مستمياً به (قوله فلا يبرم) أى بل يوضع عنه ما يوضع عن المتأول (قوله من نفس) أى أو جرح أو طرف أو يراد بالنفس كلا أو بعضاً (قوله والمال) أى فيرده ان كان قائماً وإن كان قد فات فيضمن قيمته ان كان مقوما ومثله إن كان مثلياً (قوله والذمى) أى والذمى الخارج على الامام مع ذلك الباغي (قوله ناقض للعهد) أى ناقض لعهد ومحلها ما يمكن المعاند أكره ذلك الذمى على الخروج معه على الامام وإلا فلا يكون ناقضاً لكن إن قتل ذلك الذمى أحداً قتل به ولو كان مكرها انظر بن (قوله كالتأول) أى والذمى الخارج على الامام معه غير ناقض لعده (قوله يجوز قتلها) أى إذا ظفر بها حال المقاتلة ولو لم تقتل أحداً كانت متأولة أولاً (قوله بخلاف مالو قاتلت بغير سلاح) أى كما لو قاتلت بالحجارة (قوله مالم تقتل أحداً) أى بخلاف الرجل فإنه يقتل حال قتاله سواء قاتل بالسلاح أو بغيره قتل أحداً أولاً (قوله هذاني حال القتال) أى هذا إذا ظفرنا بها حال القتال وظاهره كانت متأولة في قتالها أم لا (قوله فلا تضمن شيئاً) أى لا نفساً ولا مالا (قوله وإن كانت غير متأولة ضمنت) أى المال والنفس فيقتص منها

(وضمن) الباغي (العائد) وهو غير المتأول (النفس) والطرف فيقتص منه (والمال) لعدم عذره (والذمى) معه ناقض للعهد يكون هو وماله فينا وهذا كله في الخروج على الامام العدل وأما غيره فالخارج عليه عندئذ كالمتأول (والمرأة المقاتلة) بالسلاح (كالرجل) يجوز قتلها بخلاف مالو قاتلت بغير سلاح فلا تقتل مالم تقتل نفسها وهنذا في حال القتال وأما بعده فإن كانت متأولة فلا تضمن شيئاً وإن كانت غير متأولة ضمنت ورفت إن كانت ذمية لنقضها

(قوله المتقرر اسلامه بالنطق بالشهادتين) نظيره أن الاسلام يتقرر بمجرد النطق بالشهادتين محتثارا ولو لم يقف على الدعائم وليس كذلك بل لابد في تقرر الاسلام من الوقوف على الدعائم والتزامه الأحكام بعد نطقه بالشهادتين فمن نطق بالشهادتين ثم رجع قبل أن يقف على الدعائم فلا يكون مرتدا وحينئذ فيؤدب فقال (قوله ويكون) أى كفر المسلم بأحد أمور ثلاثة أشار الشارح بذلك إلى أن قول المصنف بصريح الخ ليس من تمام التعريف بل متعلق بمحذوف مستأنف أى ويكون بصريح الخ وإلا لزم أن تكون التعريف غير جامع لأنه لا يشمل الشك في قدم العالم وبقائه مثلا إلا أن يقال إن الشك إما أن يصريح به أولا فإن كان الاول كان داخلا في قوله أو لفظ يقتضيه وإن كان الثانى كان داخلا في قوله أو فعل يتضمنه لان الشك من أفعال القلب وعلى الاول يكون قول المصنف الآتى أو شك في ذلك عطفًا على قوله قدم العالم وعلى الثانى يكون عطفًا على إلقاء مصحف (قوله بصريح) أى بقول صريح في الكفر (قوله أو لفظ يقتضيه) أى يقتضى الكفر أى يدل عليه سواء كانت الدلالة التزامية كقوله الله جسم متحيز فان تحيزه يستلزم حدوثة لافتقاره للجيز والقول بذلك كفر أو تضمنية كما إذا أتى بلفظ له معنى مركب من كفر وغيره كقوله زيد خدائى إذا استعمله في الإله المعبود بحق ولاجل هذا التعميم عبر بيقضيه دون يتضمنه لايهاه أن العتبر في اللفظ دلالة التضمن فقط (قوله كقوله الله جسم متحيز) أى وكقوله العزيز أو عيسى ابن الله (قوله أو فعل يتضمنه) إسناده التضمن للفعل يدل على أن المراد هنا الالتزام لا حقيقة التضمن الذى هو دلالة اللفظ على جزء المعنى الموضوع له (قوله ويستلزم الخ) أى وأما قولهم لازم المذهب ليس بمذهب فمحمول على اللازم الحقيقى (قوله كإلقاء مصحف بقدر) أى فيما يستقدر وظاهره ولو كان الإلقاء لحوف على نفسه وهو كذلك إذا كان بدون القتل لا به فاذا سرق مصحفا وخشى على نفسه من بقاءه عنده فألقاه فى القدر فيكفر بذلك إذا كان خوفاً بدون القتل لا به (قوله أو تلطيخه به) أى بالقدر ولو طاهر أو هذا بخلاف تلطيخ الحجر الاسود أو البيت فإنه لا يكون ردة إلا إذا كان التلطيخ بالنجاسة وما ذكره من أن تلطيخ المصحف بالقدر ولو طاهر ردة ظاهر إذا لم يفعل ذلك لضرورة أمان بل أصابعه بريقه بقصد قلب اوراقه فهو وإن كان حراما لكن لا ينفى ان يتجاسر على القول بكفره وردته بذلك لأنه لم يقصد بذلك التحقير الذى هو موجب للكفر فى مثل هذه الامور ومثل هذا من رأى ورقة مكتوبة مطروحة فى الطريق ولم يعلم ما كتب فيها فانه يحرم عليه تركها مطروحة فى الطريق لتوطأ بالاقدام وأما ان علم أن فيها آية او حديثا وتركها كان ذلك ردة كما قاله المسناوى اهـ بن (قوله ومثل ذلك) أى مثل إلقاء المصحف فى القدر فيكون ردة تركه أى المصحف به أى بالقدر (قوله ان وجد به) أى وحينئذ فيجب ولو على الجنب رفعه منه (قوله ومثل القرآن) أى مثل إلقاء القرآن فى كونه ردة إلقاء أسماء الله الخ وأسماء الانبياء اذا كان ذلك بقصد التحقير والاستخفاف بها بأن يلقيها من حيث كونها اسم نبي لا مطلقا وقوله وأسماء الانبياء أى المقرونة بما يدل على ذلك مثل عليه الصلاة والسلام لا مطلقا (قوله وان كان على وجه صيانه) أى أو كان حرقه لاجل مريض فلا ضرر فيه كما فى الحج (قوله والمراد به ملبوس الكافر الخاص به) أى فيشمل برنيطة النصرانى وطرطور اليهودى (قوله إذا فعله حبا فيه وميلا لاهله) أى سواء سعى به للسكنية ونحوها ام لا سواء فعله فى بلاد الاسلام او فى بلادهم فالمدار فى الردة على فعله حبا فيه وميلا لاهله كما فى ابن مرزوق خلافاً لمن قيد كلام المصنف بالسعى به للسكنية وبفعله الخاص به أى إذا فعله حبا فيه وميلا لاهله وأما ان لبسه لباً فحرام

(الردة كفر المصنف)

المتقرر اسلامه بالنطق

بالشهادتين محتثارا ويكون

بأحد أمور ثلاثة

(بصريح) من القول

كقوله أشرك أو كفر

بالله (أو لفظ) أى قول

(يقتضيه) كقوله الله

جسم متحيز وكجده

حكماء علم من الدين بالضرورة

كوجوب الصلاة وحرمة

الزنا (أو فعل يتضمنه)

أى يقتضى الكفر ويستلزمه

استلزاما بينا (كإلقاء

مصحف بقدر) ولو

طاهرا كبصاق أو تلطيخه

به والمراد بالمصحف ما فيه

قرآن ولو كاة ومثل ذلك

تركه به أى عدم رفعه إن

وجده به لأن الدوام

كلا ابتداء فأراد بالقول

ما يشمل الترك إذ هو فعل

نفسى ومثل القرآن أسماء

الله وأسماء الانبياء وكذا

الحديث كما هو ظاهر

وحرق ما ذكر إن كان على

وجه الاستخفاف فكذلك

وان كان على وجه صيانه

فلا ضرر بل ربما وجب

وكذا كتب الفقه ان كان

على وجه الاستخفاف

بالكرامة فكذلك وإلا فلا

(وشد زنا) بضم الزاى

وتشديد النون حرام ذو

خيوط ملونة بشده الذمى

وعطه ليميز به عن السلم

والمراد به ملبوس الكافر

وليس بكفر (وسحر) عرفه ابن العربي بأنه كلام يعظم به غير الله وينسب إليه القادر والكائنات ذكره في التوضيح وعلى هذا يقول الامام رضى الله عنه ان تعلم السحر وتعليمه كفر وإن لم يعمل به ظاهر في الغاية إذ تعظيم الشياطين ونسبة الكائنات اليها لا يستطيع عاقل يؤمن بالله أن يقول فيه انه ليس (٣٠٣) بكفراً وأما ابطاله فان كان بسحر مثله فسكذلك وإلا فلا يجوز الاستحجار على ابطاله

حينئذ والسحر يقع به تغيير أحوال وصفات وتلبس حقيقة فان وقع ما ذكر بآيات قرآنية أو أسماء إلهية فظاهر ان ذلك ليس بكفر لكنه يحرم ان أدى إلى عداوة أو ضرر في نفس أو مال وفيه الادب وإذا حكم بكفر الساحر فان كان متجاهراً به قتل وماله في المأتم يتب وان كان يسره قتل مطلقاً كالزندق كما يأتي (وقول بقدّم العالم) وهو ما سوى الله تعالى لأنه يؤدي إلى انه ليس له صانع أو أن واجب الوجود تعالى علة فهو هو يستلزم نفي القدرة والإرادة وهو ظاهر في تكذيب القرآن وتكذيب الرسول (أو بقاءه) وان اعتقد أنه حادث لما فيه من تكذيب الله ورسوله (أو شك في ذلك) أي أني بما يدل على شك في ذلك من قول أو فعل فهو داخل في قوله أو لفظ يقتضيه أو فعل يتضمنه (أو) قول (بتناسخ الأرواح) بمعنى ان من مات فان روحه تنتقل إلى مثله أو أعلى منه ان كانت من طبع فان كانت من عاص انتقلت

في بلاد الاسلام كسبق (قوله وليس بكفر) أي وان فعل ذلك لضرورة كآسير عندهم يضطر إلى استعمال ثيابهم فلا حرمة عليه فضلاً عن الردة كما قاله ابن مرزوق (قوله وسحر) أي وبمباشرة سحر سواء كانت تلك المباشرة من جهة تعلمه أو تعليمه أو عمله (قوله ظاهر في الغاية) أي في غاية الظهور خلافاً لاستشكل عقب له (قوله والا فلا) أي والا يكن ابطاله بسحر بل بآيات أو دعوات نبوية فلا يكون كذلك (قوله ويجوز الاستحجار على ابطاله حينئذ) أي حين اذ كان ابطاله بغير سحر (قوله تغيير أحوال) أي تغيير حال الشخص من الصحة للمرض (قوله وقلب حقائق) أي كقلب الانسان حملاً أو تمساحاً (قوله فان وقع ما ذكر) أي من تغيير الأحوال والصفات (قوله فظاهر ان ذلك ليس بكفر) أي لأنه ليس بسحر وان حصل بها ما يحصل بالسحر (قوله ان أدى إلى عداوة) أي بين الزوجين أو الصديقين مثلاً وفرقة بينهما (قوله أو ضرر في نفس) أي كتسليط حمى أو رمد أو ضارب أو ربط زوج عن زوجته (قوله أومال) أي كتسليط رجم على البيت بكسر أو أنيه مثلاً ومفهوم قوله إن أدى لعداوة الخ انه ان أدى لعطف ومحبة بين الزوجين ونحوهما فلا حرمة فيه (قوله مالم يتب) أي فان تاب فلا يقتل ولا يؤخذ ماله (قوله كالزندق) أي فانه تقتل ولا يقبل له توبة (قوله وقول بقدّم العالم) أي سواء قال انه قديم بالذات أو بالزمان كما يقول الفلاسفة والحاصل ان القدم عند الفلاسفة قسماً من قدم بالذات وهو الاستغناء عن المؤثر وهذا لا يكون الا لله تعالى وقدم رمانى وهو عدم المسبوقية بالعدم كان هناك استناد لمؤثر أم لا فالثاني أهم من الأول فالأولى عندهم قديم بالذات والزمان والأفلاك والعناصر وأنواع الحيوانات والنباتات والمعادن قديمة بالزمان لا بالذات وانما كانت هذه عندهم غير مسبوقه بالعدم لان ذات الواجب أثرت فيها بالعلة فلا أول لها (قوله لانه) أي قدم العالم وقوله يؤدي إلى انه ليس له صانع أي أصلاً ان كان القدم ذاتياً وقوله أو أن الخ أي أو يؤدي إلى ان واجب الوجود الذي هو صانعه علة فيه أي ان كان القدم زمانياً لا ترى ان الفلاسفة القائلين بقدّم العالم قدما زمانياً يقولون ان واجب الوجود علة فيه (قوله وهو يستلزم الخ) أي لأن الفاعل بالعلة عندهم غير مختار فيجب وجود معلوله مع وجوده ألبتة (قوله أو بقاءه) أي أو قول بقاءه وأنه لا ينفى كما تقول الدهرية وانما عطف بقاءه بأو وان استلزمه القدم لانه يكفر بقول احدهما ولو مع عدم ملاحظته للآخر وانما كان القدم مستلزماً للبقاء لان كل ما ثبت قدمه استحجال عدمه وكل ما استحجال عدمه وجب بقاءه واما البقاء فلا يستلزم القدم إذ الجنة والنار باقيتان مع انهما مخلوقتان (قوله أو شك في ذلك) أي سواء كان ممن يظن به العلم ولا لان الحق انه لا يعذر في موجبات الكفر بالجهل كما صرح به ابو الحسن في شرح الرسالة (قوله بمعنى ان الخ) هذا تفسير لتناسخ الأرواح (قوله وهكذا إلى غير نهاية) أي فيستوفي الروح جزاءها من خير أو شر في القالب الذي انتقلت اليه ولا حشر ولا نشر ولاجنة ولا نار على هذا القول وهو تكذيب للشريعة (قوله وقيل) أي في معنى تناسخ الأرواح (قوله إلى ان تصل الأولى) أي روح المطيع أي انها تنتقل بعد موت صاحبها لمائل له أو أعلى وهكذا إلى ان تصل للجنة وقوله والثانية أي روح العاصي تنتقل بعد موت صاحبها لمائل أو أدنى وهكذا إلى ان تصل إلى النار وقوله

مكافة وهو خلاف الإجماع وإلى أن توصف أنبياء هذه الأجناس بأوصافهم القديمة وليه ازدهاء بهذا النصب الشريف (أو ادعى شركاً مع نبوته عليه الصلاة والسلام) كدعوى مشاركة على رضى الله عنه (٣٠٣) وأنه كان يوحى اليهامما (أو بمحاربة

نبي) أى قال بمجوازا وكفره ظاهر (أو جوز) اكتساب النبوة) لأنه خلاف إجماع المسلمين ولأنه يستلزم جواز وقوعها بعد النبي صلى الله عليه وسلم (أو ادعى أنه يصعد) بجسده (للسماء) أو يدخل الجنة ويأكل من ثمارها (أو) ادعى أنه (يعانق الحور) العين يقظة فكفر لأنهن نساء الجنة فلا يظهرن في الدنيا إجماعاً فتأمل (أو استحل) حراماً علمت حرمة من الدين ضرورة (كالشرب) للخمر أو جحد حل جمع على إباحته أو وجوب جمع على وجوبه أى ماعلم من الدين ضرورة فلو قال أو جحد حكماً علم من الدين ضرورة لكان أحسن فخرج ما أجمع عليه ولم يكن معلوماً بالضرورة كوجوب إعطاء السدس لبنت الابن مع وجود البنت وما علم ضرورة وليس من الدين ولا يتضمن تكذيب قرآن أو نبي كانكار قتل عثمان أو خلافة على أو وجود بغداد بخلاف إنكار المسجد الحرام أو المسجد الأقصى

فهم أى القائلون بتناسخ الأرواح على القول الثانى فيكفرون البعث والخسر أى ولا ينفكرون الجنة والنار وهذه طريقة من ينكر البعث الجسماني ويثبت الروحاني وأما على القول الأول فيكفرون البعث والخسر والجنة والنار وهى طريقة من ينكر البعث من أصله سواء كان روحانياً أو جسمانياً ولا شك أن ذلك تكذيب لما ثبت عن الشارع (قوله وهو خلاف الإجماع) أى أن إجماع المسلمين على خلافه فيكون خلافه معلوماً من الدين بالضرورة فيكفر القائل بذلك وإن ادعى عدم العلم (قوله وإلى أن توصف الخ) فيه أن هذا التعليل يقتضى القتل بلا استئابة والمصنف جعله مرتداً يقتل إن لم يقب إلا أن يقال لازم المذهب ليس مذهب كذا قيل وفيه أن هذا في اللازم غير البين ولا يخفى أن اللازم هنا بين فليست بذلك (قوله مع نبوته) مع معنى فى أو أنها على بابها أى ادعى شريكاً مصاحباً لنبوته (قوله كدعوى مشاركة على) أى ادعى أن النبوة شركة بينهما وإنها بمشابة نبي واحد وقوله أو أنه كان يوحى اليهامما أى ادعى أن كل واحد منهما نبي مستقل جمعها زمن واحد (قوله أى قال بمجوازا) أشار الشارع بهذا إلى أن قول المصنف أو بمحاربة نبي عطف على بقدم العالم وأن في الكلام حذف مضاف ومثل القول بمجواز المحاربة في كونه ردة اعتقاد مجوازا (قوله أو جوز) اكتساب النبوة) أى قال ذلك أو اعتقد مجواز اكتسابها بالبلوغ لم يرتبها بصفاء القلب بالمجاهدات (قوله لأنه خلاف إجماع المسلمين) أى لا تعقد إجماعهم على أنها لا تكتسب بحال وأما الولاية فأنها قد تحصل بالكسب وقد تكون وهية كذا قال عجم وقال الشيخ إبراهيم الأقاني الولاية لا تكتسب بحال كالنبوة (قوله أو ادعى أنه يصعد للسماء) أى وكذا إذا ادعى مجالسة المولى سبحانه وتعالى أو مكالته فهو كافر كما في الشفاء وهذا إذا أراد بالمسكالة المعنى المتبادر منها وكذلك المجالسة لا المسكالة عند الصوفية من لقاء النور في قلوبهم والهامهم سرراً لا يخرج عن الشرع فدعوى المسكالة بهذا المعنى لا يضر ومن ثم كان الشاذلى يقول قيل لى كذا وحدث بكذا أى ألحقته وكذا إذا أريد بالمجالسة التذلل والخضوع وملاحظة أنه بين يدي الله فلا يضر (قوله بجسده) أى وأما لو ادعى صعود روحه للسماء فلا يضر بذلك (قوله أو يدخل الجنة) أى والنار كما يحثه الشرع أى (قوله فتأمل) كأنه أمر بالتأمل للإشارة إلى أنه لا وجه للقول بكفر من ادعى أنه يصعد للسماء أو يعانق الحور العين لكن النقل متبع (قوله أو استحل كالشرب) أى اعتقد بقلبه حل كالشرب (قوله جمع على إباحته) أى كحل العنب وقوله مجمع على وجوبه أى كالزكاة والصلوات الخمس (قوله فلو قال أو جحد حكماً) الأولى أمراً علم الخ لأجل المخرجات الآتية فإن بعضها حكم وبعضها غير حكم (قوله علم من الدين ضرورة) أى علم ضرورة حالة كونه من الدين أى علم علماً يشبه العلم الضروري في معرفة العام والخاص له لأن أحكام الدين نظرية في الأصل لا ضرورية (قوله ولا يتضمن) أى جحدته تكذيب قرآن الخ (قوله أو وجود بغداد الخ) أى فإن هذه الأمور معلومة بالضرورة وليست من الدين إذ لا يتضمن جحدتها تكذيب قرآن ولا نبي (قوله أو فرعون) أى أو غزوة بدر أو أحد أو صحبة أبي بكر (قوله لأنه تكذيب للقرآن) أى فوجود ما ذكر معلوم بالضرورة من الدين يجب الإيمان به لأن إنكاره يؤدي لتكذيب القرآن لا يقال هذا ظاهر في إنكار غير صحبة أبي بكر لافيهما لأن قوله تعالى «إذ يقول لصاحبه لا تحزن» ليس فيه تعيين له لأنها قول انعقاد إجماع الصحابة على أن المراد به أبو بكر والحق أن إنكار وجود أبي بكر ردة لأنه يلزم من إنكار وجوده إنكار صحبته لزوماً بيناً وقد علمت

أو فرعون فإنه كفر لأنه تكذيب للقرآن (لا) يكفر داعياً على غيره (بأمانته الله كافرأ على الأصح) ومقابلته يكفر لأنه من الرضا بالكفر ورد بأنه لم يرد إلا التخليط عليه في الشتم وهذا التعليل ظاهر في أنه إذا دعا على نفسه بهت

يكون كُفراً وهو محالاً ينبغي أن (ع. ٣٠) يتوقف فيه (وفصلت الشهادة فيه) أي في الكفر وجوباً فلا يكتفى القاضي بشول الشاهد

انه كفر بل لابد من بيان ما كفر به بياناً واضحاً لا اجمال فيه بأن يقول كفر بقوله كذا أو بفعله كذا لا احتمال أن يكون الشاهد يعتقد أن واقع منه كفر وهو في الواقع ليس كذلك (واستتيب) المرتد وجوباً ولو عبداً أو امرأة (ثلاثة أيام) بلياليها من يوم الثبوت لأن يوم الكفر ولا يوم الرفع ويلغى يوم الثبوت إن سبق بالفجر (بلا جوع وعطش) بل يطعم ويؤتى من ماله ولا ينفق على ولده وزوجته منه لأنه يوقف فيصكون معسراً برده (و) بلا (معاقبة) بكسر ب (وإن) لم يقب (أي وإن لم يعد بالتوبة أو أن الواو للحال) (فإن تاب) ترك (وإلا) يقب (قتل) بالسيف ولا يترك بحرية ولا يسترى (واستبرئت) ذات زوج أو سيد وهي من ذوات الحيض (بحضة) قبل قتلها خشية أن تكون حاملاً فإن حاضت أيام الاستتابة انظر تمامها فيتنظر أنقص الأجلين فإن ظهر بها حمل أخرت حتى تضع إن وجد من يرضع ولدها وقبلها الولد والا أخرت لتام رضاعه (ومال العبد) ولو كان مبعوضاً (لسيده

أن قولهم لازم المذهب ليس بمذهب في اللازم غير البين كذا قرر شيخنا (قوله يكون كُفراً) أي لانه إنما دعا على نفسه بذلك لرضاء به (قوله وهو محالاً ينبغي أن يتوقف فيه) أي بل الذي ينبغي الجزم بكفره ولا وجه لتوقف المبسط في ذلك لكن الذي قاله العلي أن دعاءه على نفسه بذلك كدعائه على غيره في أنه ليس بكفر واقتصر على ذلك في الحج لارتضائه له وهذا كله إذا دعا على نفسه في غير عين وإلام يكفر قطعاً كما قدمه المصنف في بابه (قوله وفصلت الشهادة فيه) يعني أن من شهد بكفر شخص فلا بد أن يفصل ويبين الوجه الذي كفر به ولا يحمله بأن يقول كفر بقوله كذا أو بفعله كذا فقوله وفصلت أي وجوباً دوناً للدماء (قوله واستتيب المرتد) أي يجب على الإمام أو نائبه استتابة ثلاثة أيام وإنما كانت الاستتابة ثلاثة أيام لأن الله أخر قوم صالح ذلك القدر لعلمهم أن يتوبوا فيه فكون أيام الاستتابة ثلاثة واجب فلو حكم الإمام بقتله قبلها مضي لانه حكم بمخالف فيه لأن ابن القاسم يقول يستتاب ثلاث مرات ولو في يوم واحد (قوله ثلاثة أيام) أي كل يوم يطلب منه التوبة مرة واحدة (قوله من يوم الثبوت) أي من يوم ثبوت الكفر عليه (قوله ويلغى يوم الثبوت الخ) أي ولا يلفق الثلاثة الأيام احتياطاً لمعظم الدماء خلافاً للشيخ أحمد الزرقاني القائل أن يوم الثبوت يكمل من الرابع ولا يلغى إذا كان الثبوت مسبوقاً بالفجر (قوله لانه يوقف) أي لأن ماله يوقف ولا يمكن من التصرف فيه (قوله وإن لم يقب) مبالغة في قوله واستتيب ثلاثة أيام بلا جوع أي هذا إذا وعد بالتوبة بل وإن لم يعدها وليس المراد هذا إذا تاب حقيقة بل وإن لم يقب لاقتضائه أنه يطلب منه التوبة ثلاثة أيام إن تاب بالفعل وليس كذلك (قوله أو أن الواو للحال) دعي هذا فالمراد بالتوبة المنفية التوبة الحقيقية (قوله فإن تاب) أي في أي وقت من الأيام الثلاثة ترك (قوله والقتل) أي بعد غروب شمس يوم الثالث (قوله واستبرئت ذات زوج أو سيد وهي من ذوات الحيض بحضة) أي أن مضى للماء يبطها أربعون يوماً ولورضى الزوج أو السيد باسقاط حقه أو لم يرضها باسقاط حقهها والالم تؤخر وهذا التفصيل كما يجري في ذات الزوج والسيد يجري كذلك في المطلقة ولو بائناً كما كتبه الشيخ عبد الله المغربي عن شيخه ابن عتيق وكان استبراء الحرة حيضة لأن ماعداها تعبد لا يحتاج اليه هنا لانها بردها صارت ليست من أهل التعبد وظاهره أنها تستبرأ بحضة وكانت ممن تحيض في كل خمس سنين مرة فإن كانت ممن لا تحيض أضعف أو أباس مشكوك فيه استبرئت بثلاثة أشهر إن كانت ممن يتوقع حملها إلا أن تحيض أثناءها فلا تكمل الأشهر الثلاثة فإن كانت ممن لا يتوقع حملها قتلت بعده الاستتابة بثلاثة أيام فإن لم يكن لها زوج ولا سيد بان كانت مطلقة طلاقاً بائناً أو مات زوجها وكان مدة بعد عنها أربعين يوماً فأكثر أو لم تنزوج لم تستبرأ بحضة إلا أن ادعت حملاً واختلف أهل المعرفة أو شكوا فيه فتستبرأ بها (قوله تمامها) أي تمام أيام الاستتابة وهي الأيام الثلاثة (قوله ومال العبد) أي المرتد إذا قتل أو مات زمن الاستتابة (قوله ولو كان مبعوضاً) أي هذا إذا كان قتيلاً ولو بشائبة حرية كبيعته قال الأقفسي في شرح الرسالة ولو ارتد المالك بقتل على رده وترك ولداً كان معه في عقد الكتابة أو حدث له بعدها فهل ينتفع الولد بذلك المال الذي خلفه أبوه فيخرج به حراً أولاً ينتفع به ويسعى في نجوم الكتابة فإن أدى خرج حراً وإن عجز رجع رقيقاً قولاً وعلى أنه لا ينتفع به فهل يكون ذلك المال لسيده بناء على أنه مات عبداً أو لبيت المال بناء على أنه مات حراً قولاً (قوله لسيده) أي مملوكاً لا إرثاً (قوله وإلا يكن) أي المرتد المقتول أو الميت زمن الاحتتابة عبداً (قوله قبل القتل) أي في زمن الاستتابة (قوله ففيه) أي قتله في (قوله محله بيت المال) أي ولا ترثه ورثته ولو كانوا كافراً ارتد لدينهم ولا يتهم أحد

وإلا) يكن عبداً بأن كان المرتد حراً وقتل برده أو مات مرتداً قبل القتل (ففي) محله بيت المال وظاهره ولو ارتد له بن وارثه انه

(وَبَقِيَ وَلَدُهُ) الصغير (مُسلماً) ولو ولد حال رذائيه أى حكم بإسلامه (٣٠٥) ولا يتبعه فيجبر على الإسلام أن أظهر خلافه

(كأن ترك) ولده أى لم يطلع عليه حتى بلغ وأظهر خلاف الإسلام فيحكم عليه بالإسلام ويجبر عليه ولو بالسيف (وأخذ منه) أى من مال المرتد إن مات أو قتل على رده (ما جنى) أى أُرش جنايته (عمداً على عبد) وكذا خطأ ولو جنى عليه قبل رده (أو) ما جنى عمداً على (ذمى) لا خطأ فعلى بيت المال كما يأتى قريباً وبيت المال لا يحمل عبداً ولا عمداً فالتقييد بقوله عمداً بالنسبة للذمى فقط (لا) إن جنى المرتد عمداً على (حر) مُسلم فلا يؤخذ من ماله شيء لذلك لأن حده القود وهو يسقط بقتله لردته فالحاصل أنه يؤخذ من ماله قيمة العبد مطلقاً ودية الحر الذمى إن جنى عليه عمداً ولا يؤخذ منه شيء في جنايته على الحر المسلم (كأن هرب) المرتد (لدار الحرب) بعد أن قتل حراً مسلماً فلا يؤخذ من ماله شيء فإن رجع قتل لردته إن لم يسلم فإن أسلم قتل قوداً (إلا حد الفرية) أى القذف فإنه لا يسقط عنه هرب بل لدار الحرب أم لم يهرب إن وقعت منه يولد الإسلام فإن قذف ببلد الحرب ثم أسير فيسقط عنه حسده (والخطأ) مبتدأ أى جناية

أنه ارتد لئلا يرثه أحد من ورثته كزوجته أو عمه مثلاً (قوله وبقي الخ) أى وإذا قتل المرتد وله ولد صغير ولده حال إسلامه أو حال رده بقي ذلك الصغير مسلماً أى حكم بإسلامه وحينئذ فيجبر عليه إن أظهر خلافه (قوله ولا يتبعه) أى لأن تبعية الولد الصغير لأبيه في الدين إيماناً يكون في دين يقر عليه فإذا أسلم الكافر حكم بإسلام ولده الصغير بتبعيته له في الدين (قوله كأن ترك ولده) أى المولود له حال رده (قوله أى لم يطلع عليه حتى بلغ) أى وأولى إذا اطلع عليه قبل البلوغ وكان مظهر خلاف الإسلام (قوله ويجبر عليه ولو بالسيف) أى على المعتد وفقاً للجواهر وخلاف القول النوارى وابن يونس إن ولده حال كفره ولا يطاع عليه إلا بعد بلوغه لم يجبر بخلاف من اطلع عليه قبل بلوغه فيجبر (قوله وأخذ منه ما جنى الخ) أى وكذلك ما عليه من الديون الثابتة وما ذكره المصنف من أنه يؤخذ منه أُرش ما جنى على العبد والذمى مبنى على أن المرتد لا يقتل بعبد ولا كافراً قال ابن مرزوق وفي قتله بهما اضطراب اه بن * وحاصل ما ذكره المصنف أن المرتد الحر إذا جنى على غيره ومات أو قتل على رده فتلك الجناية إما في ماله وإما على بيت المال فإن جنى عمداً على ذمى أو جنى عمداً أو خطأ على عبد زمن رده أو قبلها فإنه يؤخذ من ماله قيمة العبد ودية الذمى وأما لو جنى عمداً على حر مسلم فإنه لا يؤخذ شيء لذلك من ماله لأن حده القود وهو يسقط بقتله لردته وأما لو جنى خطأ على ذمى أو مسلم كانت دية ذلك على بيت المال (قوله على عبد) أى كانت الجناية على كلبه أو بعضه وكذا يقال في الذمى وفي الحر المسلم (قوله بالنسبة للذمى) أى إنما يظهر بالنسبة إليه فكان الأولى أن يؤخر قوله عمداً بعده (قوله لأن حده القود الخ) فأورجع المرتد الجانى عمداً على الحر المسلم للإسلام فإنه يقتص منه كما في بن (قوله كأن هرب المرتد لدار الحرب) تشبيه في عدم الأخذ من ماله وقوله بعد أن قتل حراً مسلماً أى وبقي فيها غيره قدور عليه وقوله فلا يؤخذ من ماله شيء أى كما قال ابن القاسم وقال أشهب لهم إن غنوا الدية قال في التوضيح وهذا الخلاف مبنى على أن الواجب في العمد هو هل القود فقط أو التخيير اه فيؤخذ منه كما قال بن أن المسئلة مفروضة عند عدم القدرة عليه وإن هذا محل الخلاف وأما لو هرب لدار الحرب بعد قتله حراً مسلماً ثم أسير فلا خلاف أنه لا يؤخذ من ماله شيء وأنه يقتل بردته إن لم يسلم وإن أسلم قتل قوداً (قوله أى القذف) أشار بهذا إلى أن المراد بالفرية القذف والفرية في الأصل الكذب سمى القذف فرية لأنه كذب عند الشارع وإن احتمل كونه حقاً في نفسه * وحاصله أن المرتد إذا قذف شخصاً في بلد الإسلام قبل رده أو في زمن رده فإنه لا بد من حده لا القذف مطلقاً عاد للإسلام أم لا فإن عاد للإسلام حد وإن لم يعد حد ثم قتل هذا إذا لم يهرب لبلد الحرب بل ولو هرب لها ثم أسير وأما إن قذفه وهو في بلاد الحرب ثم أسير سقط عنه الحد سواء أسلم أو لم يسلم (قوله فإنه لا يسقط عنه) أى لما يلحق المقتوف من المعرة فيحد قبل قتله وأما عكسه وهو ارتداد المقتوف فإنه يسقط الحد عن قاذفه كما في عج (قوله هرب لبلد الحرب أم لم يهرب) أشار الشارح بذلك إلى أن الاستثناء راجع لما قبل السكاف أيضاً وهو قوله لا حر مسلم والمعنى لا إن جنى على حر مسلم فلا يؤخذ منه شيء إلا حد الفرية وإن هرب لدار الحرب فلا يؤخذ منه شيء إلا حد الفرية فإنه يستوفى منه إذا أسير (قوله والخطأ على بيت المال) أى سواء كانت الجناية على نفس أو طرف (قوله كأن أخذه جناية عليه) أى أُرش جنايته عليه ممن جنى عليه ولا يقتص منه ولو كان ذلك الجانى عبداً كافراً لأن شرط القصاص أن يكون المحنى عليه معصوماً كما مر أول باب الدماء وتقدم أن على قتله الأدب والدية وهى ثلث خمس دية الحر المسلم سواء قتله زمن الاستتابة أو بعدها وقبل قتل الإمام له (قوله وإن تاب المرتد) أى الحر وأما العبد فليس له نزع

(٣٩ - دسوقى - بع) الخطأ من المرتد على حر مسلم أو ذمى (على بيت المال) خبره (كأخذه) أى بيت المال (جناية عليه)

ممن جنى عليه فكيف يفرم عنه بأخذ ماله فعليه ما عليه وله ماله (وإن تاب) المرتد بالرجوع للإسلام (فأله) يرجع (له) ولو عبداً على الراجع

من أن المرتدين يكون مجبوراً عليه بالارتداد فيوقف ماله لينظر حاله فإن أسلم رده (وقدر) الرد الجاني عمداً أو خطأ حال رده ثم تاب (كالمسلم فيها) أى في العمد والخطأ فإن جنح حال رده على حر مسلم عمداً كان عليه القود إذ اتاب وخطأ فالدية على عاقلته وإن جنح على ذمى ثم تاب ففي ماله في العمد وعلى (٣٠٦) عاقلته في الخطأ (وُقُتِلَ المستتر) للكفر والسبب والناء زائدتان أى من أسرت الكفر

وأظهر الاسلام (بلا استتابة) بعد الاطلاع عليه بل ولا تقبل توبته (إلا أن يجيء) قبل الاطلاع عليه (ثائباً) فتقبل توبته ولا يقتل لأنه لما أطلعنا على ما كان مخفياً عنده وأنه رجع عنه قبل منه (وماله) إن مات قبل الاطلاع عليه ثم ثبتت زندقته أو بعد أن جاء ثائباً أو قتل بعد الاطلاع عليه وبعد توبته لعدم قبولها منه (لوارثه) فإن ظهر عليه فلم يثبت ولم ينكر ما شهد به عليه حتى قتل أو مات فليت المال (وقبل عذر من أسلم) من الكفار ثم رجع (وقال) عند ارادتنا قتله لردته كنت (أسلمت) عن ضيق من خوف على نفس أو مال أو عذاب (إن ظهر) عذره بقرينة وإلا لم يقبل وحكم فيه بحكم الرد فإن رجع للإسلام وإلا قتل (كأن تَوْضاً وصلى) ثم أظهر الكفر واعتذر بأنه إنما فعل ذلك خوفاً على نفس أو مال أو من عذاب فيقبل عذره إن

ماله بنفس الارتداد وإن شاء تركه كافي ابن الحاجب وابن عبد السلام انظرين (قوله من أن الرد يكون مجبوراً عليه بالارتداد) هذا بيان للراجح وظاهره أن المقابل للراجح أنه لا يكون مجبوراً عليه بنفس الارتداد وأنه لا ينزع منه ماله وفيه نظر فإن وقف ماله بمجرد الردة متفق عليه وإنما الخلاف هل يرجع له إذ اتاب وهو المشهور أو يكون فيثا مطلقاً كالأخوذ من الحربي والأول مذهب المدونة والثاني لسحنون وفائدة الوقف عليه مع أنه لا يعود اليه مطلقاً احتمال أن تظهر عليه ديون فتؤخذ منه ولأنه إذا رأى ماله موقوفاً لعله يتوهم أننا وقفناه له فيعود للإسلام انظرين (قوله وقدر الرد الجاني عمداً أو خطأ حال رده كالمسلم) أى كالجاني المسلم الذى صدرت منه الجناية عمداً أو خطأ أى وأما لو جنح عليه حال رده فلا يقدر مسلماً بل مرتداً فيه ثلث خمس دية الحر المسلم كانت الجناية عليه عمداً أو خطأ (قوله إذ اتاب) الأولى حذفه لأنه الموضوع كما أشار له الشارح أولاً فموضوع هذه المسئلة أنه جنح حال رده وتاب ومامر في جنايته على عبد أودى أحر مسلم عمداً أو خطأ فموضوعه أنه مات على رده (قوله أى من أسرت الكفر وأظهر الاسلام) أى وهو للمسمى في الصدر الأول مناقفاً ويسميه الفقهاء زنديقا (قوله بلا استتابة) أى بلا طلب توبة منه (قوله إلا أن يجيء ثائباً) أى عما كان عليه من غير خوف (قوله ثم ثبتت زندقته) أى ولو بشهادة بينة على إقراره بها (قوله أو قتل بعد الاطلاع عليه وبعد توبته) أى وكذا إذا قتل بعد الاطلاع عليه وأنكر ما شهد به عليه من استمرار الكفر فإله لوارثه فأنكاره لا يدفع قتله وإنما يثبت الله لوارثه (قوله ثم رجع) أى عنه بعد الوقوف على الدعائم والتزامه لأحكام الاسلام فهذا هو الموضوع (قوله وقال أسلمت عن ضيق) أى ثم رجعت بعد زوال الضيق (قوله وإلا لم يقبل) أى ذلك الاعتذار (قوله كأن تَوْضاً) أى شخص كافر أسلم من الكفار (قوله وأعاد مأمومه) أى مأموم من قبل عذره ولو أسلم بعد ذلك حقيقة وظاهره أن مأموم من لم يقبل عذره لاعادة عليه والذي استظهره في التوضيح أن عليه الاعادة أيضاً لأنه لا يؤمن أن يكون غير متحفظ على ما توقف صحة الصلاة عليه فراجع وهو الحق اهـ بن (قوله كما قدمه الخ) أى حيث قاله وبطلت باقتداء بمن بان كافراً ومن لوازم البطلان طلب الاعادة (قوله وأدب من تشهد) أى ثم رجع عن الاسلام والحال أنه لم يوقف على الدعائم (قوله أى لم يلتزم الخ) هذا الحسل قريب من قول ابن مرزوق أن معنى كلام الصنف ولم يوقف أى لم يعلم بالدعائم حين التشهد فلما علم بها بعد التشهد أبى من التزامها ورجع عن الاسلام فيؤدب ولا يحكم عليه بحكم الرد (قوله وهو كذلك) أى لأن نطقه بعد علمه بها يعد التزاماً لها كما في بن (قوله إن لم يدخل ضرراً على مسلم) أى إن سحر مسلماً ولم يدخل عليه ضرراً فإن أدخل عليه ضرراً خسر الامام بين قتله واسترقاقه ما لم ير الصلحة في قتله وإلا نَحِمَ قتله إن لم يسلم وأما ان سحر كافراً فإن لم يدخل عليه ضرراً فلا أدب وإن أدخل عليه ضرراً أدب ما لم يقتل أحداً بسحره وإلا قتل (قوله وإلا قتل) أى وإلا بأن أدخل عليه ضرراً قتل أى قتله الامام إن شاء بدليل قوله وللإمام استرقاقه فهو غير بين الأمرين وقوله إلا أن يتعين قتله أى لكونه ملحاً في قتله وقوله فيقتل أى فيتحتم قتله إلا أن يسلم

(قوله)

ظهرت قرينة صدقه وإلا قتل بعد الاستتابة (وأعاد مأمومه) أبداً كما قدمه في باب الجماعة (وأدب من تشهد)

من تشهد أى نطق بالشهادتين (ولم يوقف على الدعائم) أى لم يلتزم أركان الاسلام من صلاة وغيرها حين اطلاع عليها بعد تشهده فليس حكمه حكم المرتد ومقتضى هذا أن من علمها قبل تشهده كالدعى بين أظهرنا ثم رجع بعد التشهد أنه مرتد وهو كذلك إلا المذنبين كما تقدم (كساحر ذمى) يؤدب (إن لم يدخل ضرراً على مسلم) وإلا قتل لنقض عهده وللإمام استرقاقه إلا أن يتعين قتله فيقتل إذا لم

يُسلم فإن أدخل ضرراً على أهل الكفر أذب مالم يقتل منهم أهدأ بحجره وإلا قتل (وأسقطت) الردة (علاء وصياها وزك) (كانت
 قتل رده فلا يطلب بها إن عاد للإسلام وإن كان فعلها سقط ثوابها ولا إعادة أن أسلم بعد (٣٠٧) وقتها (و) أسقطت بمعنى أبطلت

(حاجا تقدم) منه فيجب

عليه اعادته إذا سلم لبقاء

وقتہ وهو العمر کمالو صلی

صلوة فارتد ثم رجع للاسلام

قبل خروج وقها (ونذراً

وَكُفَّارَةٌ وَيَعِينَا بِاللَّهِ أَوْ

بعثت أَوْ ظَهَرَ) أي انه لا

یطلبہا بعد اسلامہ

وكذا يسقط الظهار كالمو

قال لها أنت علي كظهر

امی ہم ارتدو کذا الیمن

بالطلاق کان فعات کذا

فَأَنْتَ طَالِقٌ ثُمَّ فَعَلَهُ بَعْدَ

ردته أوتوتته (و) اسه طت

(إحصائياً ووصية) بمعنى

ابطالها وينبغي ان تقيد

هذه الأمور مما إذا لم يقصد

بالرودة اسقاطيا والا

لم تسقط معاملة له بنقض

قصده (لا) تسقط الردة

(طالافاً) صدر منه قلمها فلا

تحل مستوة الا بعد زوج

ولوزمن رده و هذا ما لم

ترقد معه والا حلت بعد

اسلامهما (و) لاتسقط (ردۃ

محلل (احلاله فالفعول

محذوف ولو قال واحلال

محلل كان أوضه بعض

إذا ارتد الحمل للموتة

فروتنه لا تطل اجلاله لها

بل احلها لمن طلقها

ثلاثا مستمر فله تزويجها

سواء قتل محللها رفته أو

(قوله فان أدخل ضرراً على أهل الكفر أدب) أي كما يؤدب لوضوح مسأله ولم يدخل عليه ضرر (قوله وأسقطت صلاة وصوماً وزكاة) أي أسقطت قضاءها ان لم يكن فعلها قبلها لعدم مطالبته بها حينئذ وأسقطت ثوابها ان كان فعلها قبلها لبطلانها حينئذ (قوله وحجا) أي فرضاً فلوارثه في احرام نفل لأفسده ولا يجب عليه قضاؤه إذا رجع للإسلام كالصوم والصلاة (قوله بمعنى أبطلت) أي فقد استعمل المصنف الاسقاط في معنى عدم المطالبية وفي معنى الابطال وهذا الاتهام الثاني بالنظر للحج والاحسان والوصية (قوله ونذراً) أي فإذا قال الله على التصديق بدینار أو ان فوات كذا فعلى التصديق بدینار ثم ارتد سقط عنه النذر فلا يطالب به بعد اسلامه (قوله وكفارة) أي سواء كانت كفارة صوم أو عين أو ظهار (قوله أو بعثق أو ظهار) أي بان علق العتق أو الظهار أو الطلاق (قوله أي انه لا يطالب بها) أي بالذكورات من النذر والعین والكفارة مطلقاً فإذا حلف بالله أو بالعق أو بالظهار ثم ارتد فتمسقط نفس العین إن كان لم یحث قبل الردة وكفارته إن حث قبلها وظهاره سقوط العین بالعق ولو كان العبد الذي علق عتقه على أمر وفعله زمن الردة معیناً وهو ظاهر المدونة وعليه حملها ابن یونس وهو المتمد خلافاً لمحل ابن السكاتب لها على غیر العین وأما العین فلا یسقط الحلف به وقوله وكذا یسقط الظهار تشبیه فی الحكم وليس تمثیلاً للمصنف لأن الظهار في كلام المصنف معاق وهذا منجز لا تعليق فيه كما قال (قوله) ثم فعله بمدرسته وتوبته) أي وأملو فعله قبل الردة فقد نزل منه الطلاق قبل الردة وهي لا تسقطه كما سیقول المصنف (قوله وأسقطت إحصاناً) أي فإذا عقد مسلم بالغ عاقل على امرأة عقداً صحيحاً ووطئها وطأ مبأحاً ثم ارتد فقد زال إحصانها فإذا زنى فانه یجحد ولا یرجم (قوله ووصية) أي فإذا أوصى بوصية ثم ارتد فانها تبطل ولو رجع للإسلام كما فی ح وفي اللواق عن المدونة أن محل بطلان الوصية إذا مات على رده لا إن عاد للإسلام وأقره بن (قوله أن تنقذ هذه الأمور) أي من قوله وأسقطت صلاة وصوماً إلى هنا (قوله لا طلاقاً) أي ثلاثاً أو أقل منه ولا عتقاً حصلاً بغير تعليق وقوله فيما تقدم ويمیناً بالله أو بعثق أو ظهاراً ی أو بطلاق فقیه احتیاطاً لكن بتعليق (تنبيه) قد علم ان عتقه الصادر منه قبل الردة لا یبطل بها بسائر أنواعه كان تدیراً أو منجزاً أو مؤجلاً عاد للإسلام أو قتل على رده ومثل الطلاق والعتق فی عدم البطلان بهما الهبة والوقف إذا حیزا قبلها عاد للإسلام أو مات على رده وأما لو تأخر الحوز حتى ارتد وقتل على رده بطلا وانظر لولو تأخر الحوز بعدهما عاد للإسلام هل یحكم بالبطلان أو بعده (قوله فلا تحل مبتوتة) أي بتها قبل الردة (قوله ولوزمن رده) أي ولو كان دخول الزوج بها فی زمن رده (قوله وإلا حلت بعد اسلامهما) ولا یتوقف حلها على نکاحها لزوج آخر وهذا مذهب ابن القاسم وهو المتمد خلافاً لابن المواز حیث قال لا تحل إلا بعد زوج ولو ارتد ما علم عاد للإسلام ووجه ما قال ابن القاسم أن الطلاق نسبة ینهما فالزوج یطلق والزوجة مطلقة فإذا ارتد أحدهما زال وصفه وبقي على الآخر وصفه فان ارتد ما زال وصفهما معا وبطل بالمرءة وحل الخلاف إذا لم یقصد إردتهما التحلیل وإلا لم تحل اتفاقاً كما هو ظاهر فتوى ابن عرفة (قوله بخلاف ردة المرأة فانها تبطل تحلیلاً) وذلك لأن الردة إنما تبطل وصف من تلبس بها لا وصف غیره وان نشأ عن وصف من تلبس بها فردة الزوج إنما تبطل إحصانها لا إحصانها وكذلك العکس وردة المهلل إنما تبطل وصفه وهو کونه محلاً ولا تبطل وصفها وهو کونها محلاً بالعتق وإن كان ناشئاً عن وصفه وكذلك العکس

رجع للإسلام (بخلاف ردة المرأة) فانها تبطل تحليلها لمطلقها ثلاثا فمن طلق زوجته ثلاثا فتزوجت بغيره ثم ارادت فلا تحل للأول
إذا أصمت إلا بعه زوج لانها أبطلت فعلها في نفسها وهونكاحها الذي أحلها كما أبطلت

نكاحها الذي أحصنها (وأقر كافر انتقل للكفر آخر) أى فلا تعرض له ولو قلنا ان الكفر ملل وحديث من بدل دينه فاقتلوه محمول على دين الاسلام اذ هو الدين المعتبر شرعاً وحكمه بسلام من لم يميز لصغر أو جنون (ولو بالغاً إذا كان جنونه قبل البلوغ) بسلام أيه (دنية (فقط) لا بسلام جده أو أمه (كأن (٣٠٨) ميمز) فيحكم بسلامه تبعاً لاسلام أيه أى عقل دين الاسلام أى عقل أنه

دين يتدين به وفائدة الحكم بسلام من ذكر أنه إن بلغ وامتنع من الاسلام جبر عليه بالقتل كمرتد بعد البلوغ (الاميمز (المراهق) حين اسلام أيه (و) إلا غير المراهق (التروك لها) أى للمراهقة بأن غفل عنه قبل المراهقة فلم يحكم بسلامه لاسلام أيه حتى راهق أى قارب البلوغ كان ثلاثة عشر سنة فلا يحكم حينئذ بسلامه وإذا لم يحكم به (فلا يجبر) على الاسلام (يقتل إن امتنع) منه بل بالتهديد والضرب فعلم أن محل الحكم بسلام الميمز أو غيره إذا لم يترك حين راهق يميزاً ولم يكن الميمز مراهقاً حين اسلام أيه وإلا لم يجبر على الاسلام بالقتل (و) إن مات أبو المراهق أو التروك لها الذى أسلم (وقف إرثه) فان أسلم بعد بلوغه أخذه وإلا لم يرثه وكان لبيت المال وإن أسلم قبل البلوغ لم يدفع له لأنه لو رجع

(قوله وأقر كافر) أى بكفر خاص كاليهودية مثلاً وقوله انتقل أى علانية أو سرا وقوله لكفر آخر أى كالنصرانية أو المجوسية أو المذهب المعطلة أو الدهرية ولا مفهوم لكفر آخر بل لو انتقل للاسلام فإنه يقر بالأولى ، فالمصنف نص على التوهم ومفهوم كافر أن المسلم لا يقر إذا انتقل للكفر (قوله وحكم بسلام من لم يميز الخ) أى حيث لم يغفل عنه حتى راهق وكذا يقال فى قوله كأن يميز كما يأتى بعد وحاصله أن الكافر إذا أسلم وله ولد غير مميز أو يميز ولم يراهق فإنه يحكم بسلامه تبعاً لاسلام أيه فان كان مراهقاً حين اسلام أيه أو غير مراهق وغفل عن الحكم بسلامه تبعاً لاسلام أيه حتى راهق فإنه لا يجبر بالقتل على الاسلام ان امتنع منه بل يجبر بغيره كالتهديد والضرب (قوله إذا كان جنونه قبل البلوغ) أى وأما إذا كان جنونه بعد البلوغ فلا يحكم بسلامه تبعاً لاسلام أيه إذا كان اسلام ذلك الأب طارئاً (قوله بسلام أيه) الباء للسببية وأما الباء الأولى فهى للتعدي وكلاهما يتعلق بحكم فام يتعلق حرفاً جر متجداً للفظ والمعنى يعامل واحد (قوله كأن يميز) أى من أسلم أبوه وذكر المصنف هذا مع أنه مفهوم ما قبله لانه مفهوم غير شرط وليرتب عليه ما بعده (قوله أى عقل أنه دين الخ) أى وان لم يميز الثواب والعقاب والقربة والمعصية فلا يشترط ذلك (قوله المراهق) أى المقارب للبلوغ (قوله فلا يحكم حينئذ بسلامه) أى لاجل اسلام أيه كالمراهق حين اسلام أيه (قوله وإذا لم يحكم به) أى بسلام كل منهما وأشار الشارح بذلك إلى أن قول المصنف فلا يجبر الخ جواب شرط مقدر (قوله أن محل الحكم بسلام الميمز أو غيره) أى المشار له بقول المصنف وحكم بسلام من لم يميز لصغر أو جنون بسلام أيه كأن يميز (قوله وان مات الخ) حاصله أن الكافر إذا أسلم وكان له ولد مراهق أو غير مراهق وغفل عن الحكم بسلامه تبعاً لاسلام أيه حتى راهق ثم مات ذلك الأب الذى أسلم فان ارث من ذكر من المراهق ومن ترك للمراهقة من أيه يوقف بلوغه فان أسلم بعده أخذه وإلا لم يأخذه وكان لبيت المال فان أسلم قبل البلوغ لم يدفع له حتى يبلغ ويستمر على الاسلام فقد ألقوا بسلامه قبل البلوغ هنا ولم يعتبروه (قوله أو التروك لها) أى للمراهقة وقوله الذى أسلم نفث لابي المراهق (قوله وقف ارثه) أى ارث من ذكر من المراهق والتروك لها بلوغه ولو قال الآن لا أسلم إذا بلغت (قوله مجوسى صغير) أى غير يميز كما فى عقب والظاهر ان المراد به غير المراهق وأن المراد بسايبه مالكة مطلقاً سواء كان سايباً له أو مشترياً له مثلاً وانما حكم بسلامه تبعاً لاسلام مالكة لأن له جبره على الاسلام اتفاقاً ومفهوم صغير أنه لا يحكم بسلام المجوسى الكبير تبعاً لاسلام مالكة وهو كذلك بناء على أنه ليس له جبره على الاسلام اما على الراجع من ان له جبره على الاسلام فإنه يحكم بسلامه تبعاً لاسلام سايبه فتحصل ان المجوسى يحكم بسلامه تبعاً لاسلام سايبه مطلقاً سواء كان صغيراً أو كبيراً لكن الأول اتفاقاً والثانى على الراجع ومفهوم مجوسى ان الكتابى لا يحكم بسلامه تبعاً لاسلام مالكة مطلقاً سواء كان صغيراً أو كبيراً لكن الأول على الراجع والثانى اتفاقاً (قوله انه لا يحكم بسلامه) أى الصغير (قوله لعله) أى لعل ما فى الجنازة على الكتابى الصغير أى لأنه لا يجبر على الاسلام

عنه قبل بلوغه لم يجبر عليه بالقتل (و) حكم بسلام مجوسى صغير (لاسلام) على سايبه ان لم يكن معه أبوه (المجوسى فان كان معه أبوه فى السبي فى ملك واحد لم يحكم بسلامه تبعاً لاسلام سايبه بل يجبر أبوه على الاسلام لانه مجوسى كبير يجبر على الراجع ويحكم بسلام الصغير تبعاً لاسلام أيه فالكلام هنا فى مجوسى صغير فلا ينافى ما قدمه فى الجنازة مما يفيد أنه لا يحكم بسلامه تبعاً لاسلام سايبه ولو نوى به سايبه الاسلام لعله على الكتابى الصغير وأما الكتابى الكبير

فلا يحكم بالاسلام اتفاقا لعدم جبره عليه . والحاصل أن المجوسى يحبر على الاسلام اتفاقا إن كان صغيرا وعلى الراجح إن كان كبيرا أو أن
الكتابى لا يحبر . طابقا اتفاقا فى الكبير وعلى الراجح فى الصغير (والتنصير) (٣٠٩) مثلا (من كاسير) ودخل بلد الحرب

لتجارة ونحوها يحصل
(على التطوع) فله حكم
المرتد (إن لم يثبت
إكراهه) على الكفر فإن
ثبت حمل على الاسلام
فيرث ويورث (وإن
سب) مكلف (تبيا
أو ملكا مجمعا على نبوته
أو ملكيته) (أو عر من)
بواحد منهما بأن قال عند
ذكره إما أنا أو فلان
فلسن بزنا أو ساحر (أو
لعه أو عابه) أى نسبة
ليعب (أو قذفه أو
استخف بحقه) كأن
قال لا أبالى بأمره ولا نهيه
أو لولجاءنى ما قبلته (أو
غير) صفته كأسود أو
قصير (أو الحق به قصا
وإن فى بدنه) كأعور
أو أعرج (أو خصلته)
بفتح الخاء العجمة أى
شيمته وطبيعته كبخيل
(أو غص) أى نقص
(من مرتبته) العلية (أو)
من (أو فور عليه أو زهده
أو أضاف له مالا يجوز
عليه) كعدم التبليغ (أو
نسب إليه مالا يليق
بمنصبه على طريق الذم)
بخلاف تربى يتبى للاشارة

على الراجح (قوله فلا يحكم بالاسلام) أى تبعا لاسلام سائيه اتفاقا (قوله يحبر على الاسلام) أى يحبره
مالكه (قوله وعلى الراجح إن كان كبيرا) مقتضاه أنه يحكم بالاسلام المجوسى تبعا لاسلام سائيه ولو
كان كبيرا بناء على ذلك الراجح تأمل (قوله يحمل على الطوع) أى لأنه الأصل والا كراه خلافه
وقوله فله حكم المرتد أى فلا يرث ولا يورث وماله الذى عندنا يكون فينا لبيت المال وقوله إن لم يثبت
إكراهه على الكفر أى بأن جهل الحال (قوله وإن سب النخ) السب هو الشتم وهو كل كلام قبيح
وحيث فالتدفع والاستخفاف بحقه وإلحاق النقص به كل ذلك داخل فى السب ومكرر معه قاله شيخنا
العمدوى وقوله مكلف أى سواء كان مسلما أو كافرا واحتراز بالمكلف عن المجنون وعن الصغير الغير
المميز فلا يقتلان بسبب السب وكذا إن كان الصغير مميزا حيث تاب بعد بلوغه (قوله أو عرض) أى
قال قولا وهو يريد خلافه اعتمادا على قرائن الأحوال من غير واسطة فى الانتقال للرداد (قوله بأن
قال عند ذكره النخ) أى كما لو قال له شخص النبى أمر بكذا فقال دعنى ما أنا بساحر ولا كاذب
(قوله أى نسبة ليعب) العيب خلاف المستحسن شرعا أو عرفا أو عقلا وقوله أى نسبة ليعب أى سواء كان فى
خلقه بأن قال انه أسود أو أعور أو فى خلقه بأن قال إنه أحمق أو جبان أو بخيل أو فى دينه بأن قال انه
قليل الدين تارك الصلاة مانع الزكاة (قوله أو قذفه) أى نسبة للزنا أو نقاه عن أبيه بأن قال انه زان
أو ابن زنا (قوله كأن قال) أى لمن قال له النبى أمرك بكذا أو نهاك عن كذا (قوله أو غير صفته)
الضمير لمن ذكر من نبى أو ملك (قوله كأسود النخ) أى كأن يقول النبى فلان كان أسودا أو كان قصيرا
جدا أو جبريل كان ينزل على المصطفى فى صفة عبد أسود أو فى صفة شخص قصير جدا (قوله أو إلحق
به قصا) أى هذا إذا كان النقص الذى ألحقه به فى دينه كشارك الصلاة بل وإن كان فى بدنه
(قوله أو غص من مرتبته) أى بأن قال تربى يتبى أو مسكينا أو كان خادما عند الناس (قوله أو من
وفور عليه) أى بأن قال لم يكن على غاية من العلم والزهد (قوله أو أضاف له) أى نسب له مالا يجوز عليه
وعبر أولا بإضاف وثانيا بنسب تفتنا ولو حذف قوله أو نسب إليه وقال أو أضاف إليه مالا يجوز
أو مالا يليق بمنصبه أى كالطمع فى الدنيا وعدم الزهد فيها والطفالة وشراهة النفس كان أخصر
(قوله على طريق الذم) رجمه بعض الشراح للمسائل الثلاثة وهى أو غص من مرتبته أو أضاف له مالا يجوز أو
نسب له مالا يليق ولا مفهوم لقوله على طريق الذم بل وكذا إن لم يكن على طريق الذم بأن صدر منه
ذلك لجهل أو سكر أو تهور فى الكلام لأن المصنف لم يعتبر مفهوم غير الشرط وبطلان ما يأتى فى قوله وإن
لم يرد ذمه (قوله بخلاف تربى النخ) أى بخلاف قوله تربى يتبى للاشارة النخ وإما لوقال تربى يتبى فقط
فهذا يقتل ولا يقبل قوله أردت بقولى تربى يتبى للاشارة إلى أنه كالدرة البقية فقد صرح
شيخنا العلامة السيد محمد البلدى فى حاشيته على عبق انه لا يقبل منه فى مسكين إرادة المعنى
المراد فى حديث: اللهم احبب مسكينا وأمتى مسكينا واحشرنى فى زمرة المساكين . والمراد بالمساكين
فى الحديث للتواضعون تتأمل (قوله فلا يقبل قوله) راجع لقوله أردت المقرب وإنما لم يقبل منه
ذلك لظهور لحوق السب بذلك (قوله أو بلا قبول توبة) أى إذا حصلت من غير طلب بأن جاء تابا قبل
الإطلاع عليه (قوله إن تاب) أى أو أنكر ما شهدت به عليه البيعة (قوله إلا إن أسلم الكافر فلا يقتل)

إلى أنه كالدرة البقية المنفردة عن أجناسها أو رعى الغنم ليعلمه الله كيف يسوس الناس (أو قيل له بحق رسول الله) لا تفعل كذا
أو افعله (فلن وقال أردت) بمعنى (المقرب) لأنها مرسله لمن تلذغه فلا يقبل قوله (قتل ولم يستتب) أى بلا طلب أو بلا قبول توبة
منه (حدّا) إن تاب وإلا قتل ككفر ولا يخفى أن ما قدمه المصنف يفتى بعضه عن بعض والسكن مراده التنصيص على أعيان المسائل التى
نصوا عليها (إلا أن أسلم الكافر) فلا يقتل أى أن الساب يقتل

مطلقا ما لم يكن كافرا فيسلم لأن الاسلام يجب ما قبله وبالغ على قتل الساب مسلما أو كافرا بقوله (وإن ظهر أنه لم يرد ذمه الجهل أو مكر أو تهور) في الكلام وهو كثرته من غير ضبط إذ لا يعذر أحد في الكفر بالجهل أو السكر أو التهور ولا بدعوى زلل اللسان (وفي من قال) حين غضبه (لا صلى الله على من) أى على شخص (صلى عليه) أى على النبي (جوابا أصل) على النبي قولان بالقتل وعدمه ووجه الأول أن فيه سباً للملائكة (٣١٠) والانبيا الذين يصلون على النبي ووجه الثاني أنه حين غضبه لم يكن قاصدا إلا نفسه

ولكنه يؤدب ويطال سجنه (أو قال) مخاطبا لغيره (الانبيا يُتهمون جوابا لتسهمي) أى لقوله له أتهمني فحذف همزة الاستفهام فيه قولان هل يقتل بلا قبول توبة لبشاعة الافظ وإن لم يكن على طريق الذم أولا لأن قصده الاخبار عما وقع من الكفار لكنه يعاقب (أو) قال (جميع البشر يلحقهم) القصص حتى النبي صلى الله عليه وسلم هل يقتل بلا قبول توبة نظر الظاهر اللفظ أولا لا احتمال أنه اخبار عما قاله الكفار ولكنه ينكل ويطال سجنه (قولان) في كل من الفروع الثلاثة * ولما فرغ من الكلام على ما يوجب القتل بلا استتابه وما اختلف العلماء فيه هل يقتل بلا استتابه أولا يقتل وإنما فيه العقوبة ذكر ما يوجب القتل إن لم يتب بقوله (وَأَسْتَيْبَ فِي) قوله النبي عليه الصلاة والسلام (هزم) أى يكون

أى ولو كان اسلامه لاجل أن لا يقتل (قوله مطلقا) أى سواء كان مسلما أو كافرا وإنما لم يجعل سببه من جملة كفره بحيث أنه لا يقتل بذلك السب إذا لم يتب لانا لم نعظم العهد على ذلك ولا يحق قتل أحد منا فلو قتل أحدا منا أو سب نبيا قتلناه به وإن كان في دينه استحلال ذلك (قوله وإن ظهر أنه لم يرد ذمه) ما ذكره المصنف هنا من البالغة هو الموعول عليه دون قوله قبل على طريق الذم فان فهموه غير موعول عليه اه عبق (قوله أو سكر) أى أدخله على نفسه ولا يرد قول حمزة للنبي ﷺ هل اتهم إلا عبيد أبي كما في البخارى لانه كان قبل تحريم الخمر كما في الشفاء والسكران إذ ذلك يحكم عليه بحكم المجنون (قوله وفي من قال لا صلى الله على من صلى عليه الخ) أى وأما لو قال لا صلى الله عليه فانه يقتل قولاً واحداً بلا استتابه كما أنه يقتل قولاً واحداً إذا قال وهو غير غضبان لا صلى الله على من صلى عليه (قوله لم يكن قاصدا إلا نفسه) أى الدعاء على نفسه بعدم صلاة الله عليه نفسه إن صلى على النبي (قوله لبشاعة الافظ) أى من حيث نسبة النقص للانبيا عليهم الصلاة والسلام وقوله وإن لم يكن على طريق الذم أى قصداً أى بان لم يكن قاصداً ذمه (قوله أولا) أى أولا يقتل (قوله لان قصده الخ) الاولى لاحتمال أن يكون قصده الاخبار عما وقع من اتهام الكفار لهم وهو لا يعتد ذلك كما هو ظاهر من حال المسلم (قوله لكنه يعاقب) أى بالضرب وطول السجن (قوله نظرا لظاهر الافظ) أى لان ظاهره حقوق النقص للانبيا عموما والنبي خصوصا بالإغيا (قوله لاحتمال الخ) قال الشيخ أحمد بابا في هذا التعليل بعد ولذا قال الشارح بهرام الاظهر من القولين في الفرع الاخير القتل (قوله لكنه ينكل) أى بالضرب ويطال سجنه بعده (قوله قولان في كل من الفروع الثلاثة) أى والظاهر من القولين في الفروع الثلاثة القتل بلا استتابه كما في اللج (قوله وإنما فيه العقوبة) أى بالضرب وطول السجن (قوله واستتب في هزم) هذا قول ابن الرابطة والعجب من ابن الرابطة في قوله ذلك مع قوله من قال هزمت بعض جيوشه يقتل ولا تقبل توبته والمراد بهم من كان فيهم وإنما قتل قاتل ذلك لان غاية ما هناك أن بعض الافراد فريوم أحد وهذا نادر والنبي ﷺ وغالب الجيش لم يفر وقد جمع بعضهم بين كلامي ابن الرابطة بحمل هذا على قائله بقصد التنقيص والاول الذي عليه المصنف لم يقصد تنقيصا فيستتاب فان تاب وإلا قتل لكن الذي عليه مالك وعامة أصحابه أن من قال إن النبي هزم يقتل ولا تقبل توبته وهو المذهب وظاهر الاطلاق أى قصد القاتل بذلك التنقيص أم لا وإنما قتل لان الله عصمه من الهزيمة فنسبة الهزيمة اليه فيه إلحاق قصص به (قوله والحق أن الاعلان الخ) هذا هو الذي اختاره ابن مرزوق كما يأتي وقوله مطلقا أى سواء تاب أولم يتب (قوله إلا أن يجيء تائبا قبل الظهور عليه) أى وإلا قبلت توبته ولا يقتل (قوله من حيث الحكم) أى وذلك لانه إذا أعلن بالتكذيب يستتاب فان لم يتب قُلت وإن أسر به قتل بلا استتابه إلا أن يجيء تائبا كما أنه إذا ادعى النبوة كذلك (قوله في هذا الفرع)

مرتدا يستتاب ثلاثا فان تاب والا قتل وهذا خلاف ما عليه مالك وأصحابه من أنه يقتل ولا تقبل منه توبة (أو أعلن تكذبه) فانه يستتاب ثلاثا فان لم يتب قتل ومفهوم أعلن أنه إن أسر به فزندق يقتل بلا استتابه إلا أن يجيء تائبا قبل الظهور عليه والحق أن الاعلان بتكذيب النبي ﷺ من أعظم السب فيقتل به مطلقا (أو تنبأ) أى ادعى أنه نبي يوحى اليه فانه يستتاب فان تاب وإلا قتل (إلا أن يُسر) أى يدعى النبوة سرا فزندق يقتل إلا أن يجيء تائبا قبل الظهور عليه (على الأظهر) فالاستثناء قاصر على الاخير من حيث النسبة لابن رشد وإن كان الذي قبله كذلك من حيث الحكم والذي اختاره ابن مرزوق في هذا الفرع الذي قبله أنه يقتل بلا توبة

كما في الاول لما فيهما من السب فكان على المصنف درج الثلاثة في مسائل السب المتقدمة ويجوز ان يكون الاستثناء راجعا لهما وقوله على ان يظهر راجع لثاني إلا أنه لا دليل عليه (وأدب اجتهداً) أي بما يراه الحاكم (في) قول ظالم كعشار طلب أخذ شيء مظاهر فقال له المظلوم إن أخذت بي شكوتك للنبي (أدوا شكك للنبي) ولا يقتل بخلاف لو قال ان سألت (٣١١) أو جهلت قد سأل النبي أو جهل

أو قال لا أبالي بالنبي فيقتل (أو) قوله (لوسيني ملك) أو نبي (لسيته) فيؤدب بالاجتهاد لأنه لم يقع منه سب وإنما علقه على شيء لم يقع (أو) قوله (يا ابن ألقب كلب أو خنزير) فيؤدب اجتهداً لأنه لم يقصد دخول نبي في نسبه وان كان لفظه لا يخلو من دخول نبي (أو غير بالفقر فقال) لمن عبره به (يعني به) والنبي قد رعى الغنم (مالم يقبله تنقيصاً وإلا قتل) (أو) قال للفضبان كأنه وجه منكر أو مالك (خازن النار فيؤدب اجتهداً لأنه جرى مجرى التحقير لمخاطبه وليس فيه تصريح بسب الملك وكذا دخل علينا كأنه عزرائيل (أو استشهد ببعض) شيء (جائز عليه) أي على النبي صلى الله عليه وسلم (في الدنيا) من حيث النوع البشري حال كون ذلك الشيء المستشهد به (حجة له) أي لذلك القائل (أو) غير (ولم يرد تنقيصاً ولا عيباً ولا تأسيلاً بل ليرفع

أي وهو قوله أو تنبأ والذي قبله هو قوله أو أعلن بتكذيبه (قوله كما في الاول) أي وهو قوله عزم بناء على التعمد وهو قول مالك وأصحابه (قوله راجعاً لهما) أي لقوله أو أعلن بتكذيبه أو تنبأ (قوله أد) أي إلى العشرة مثلاً (قوله بخلاف لو قال) أي المشار زيادة على ما قال المصنف (قوله فيقتل) أي ولا تقبل له توبة كما أفني به ابن عتاب لأجل ما زاده على ما قاله المصنف (قوله أو قوله) أي القائل (قوله فيؤدب بالاجتهاد) أي ولا يقتل (قوله لأنه لم يقع منه سب وإنما علقه على شيء لم يقع) يستفاد من هذا أن من قال لآخر لو جئتني بالنبي على كتفك ما قبلتك أنه يؤدب ولا يقتل لأنه دون قوله لسيته في إيهام التنقيص فاذا كان لا يقتل فيما هو أشد في إيهام التنقيص فمن باب أولى لا يقتل فيما هو دونه في إيهام التنقيص نعم إن قامت قرينة على قصد التنقيص فإنه يقتل في المسئتين وأما لو قال لو جئتني بالنبي على كتفك ما قبلته فالظاهر تعيين قتله لأنه لفظ فيه تنقيص وإن لم يرد انظر عقب (قوله لأنه لم يقصد دخول نبي في نسبه) أي فان علم أنه قصد الدخول كان سباً فيقتل ولا تقبل له توبة وإنما لم يقتل مع عدم قصده مع أن لفظه لا يخلو من دخول نبي لاحتمال أن يريد المبالغة والكثرة لا حقيقة الألف وأما لو قال لمن الله آباءك إلى آدم فإنه يقتل كما نقله عياض عن ابن شاس لأن في آباءه نبياً وهو نوح إذ هو أب لمن بعده ولم يعتبروا ارادة التخصيص في هذا الفرع كما في حاشية الشيخ الامير على عقب (قوله فقال لمن عبره به) أي قال له بقصد رفع نفسه ودفع النقص عنه وكذا إذا لم يكن له قصد أصلاً وأما إذا قال ذلك بقصد التنقيص فإنه يقتل كما قال الشارح (قوله والنبي قدر عى الغنم) أي وشأن رعى الغنم الفقرو مثله قدر عى الغنم قدر عى بدون ذكر الغنم كما في الواق (قوله مالم يقبله تنقيصاً والاقبل) أي ولا تقبل توبته كما لو قال يقيم أبي طالب أو ولد من مخرج البول وإنما قل بذلك وان كان الواقع أنه كذلك أي ولد من مخرج البول لما في هذا اللفظ من الاستخفاف بحقه قال سيدي محمد الزرقاني في شرح الواهب لم يثبت من طريق صحيح ولادته صلى الله عليه وسلم أو ولادة غيره من الانبياء من السرة (قوله أو قال للفضبان الخ) أي وكذا إذا قال لقوم جارين كأنهم الزبانية (قوله لأنه جرى مجرى التحقير لمخاطبه) أي بتحويل أمره بفضبه (قوله وليس فيه تصريح بسب الملك) أي وإنما السب الواقع على المخاطب (قوله أو استشهد) أي على فعله أو فعل غيره ببعض جائز عليه (قوله ولا تأسياً) أي تسلياً (قوله لا على التأسي) أي لا على وجه التأسي بل لرفع نفسه من حقوق النقص (قوله فقد كذبوا) أي الانبياء وكقوله كيف أسلم من ألسنة الناس ولم يعلم منهم أنبياء الله ورسله أو إن قيل في المكروه فقد قيل في النبي المكروه أو أنا في قومي غريب كصالح أو أنا صبرت على البلاء كأيوب (قوله ومسئلة الحجة) أي ومسئلة الاستشهاد للحجة ومسئلة التشبيه يرجعان لشيء واحد (قوله ولكنه اراد الخ) الاولى في الجواب أن يقال ان الاحتجاج يكون على خصم مثلاً والتشبيه أعم فتدبر (قوله أدب بالاجتهاد) أي ويسجن ايضاً كما في الشفاء وهذا إذا اراد رفعة نفسه ودفع النقص عنه لا تنقيص النبي ولا التأسي (قوله أو اراد التنقيص قتل) قد

نفسه من حقوق النقص كقوله ان قيل في المكروه فقد قيل في النبي أو ان أحبيت النساء فقد كان النبي يحبهن (أو شبه) نفسه بالنبي (لنقص لحقه لا على التأسي) أي التسلي به عليه السلام (كان كذبت فقد كذبوا) أو إن أذيت فقد أذوا أو لأصبرن على كذا كما صبروا ومسئلة الحجة ومسئلة التشبيه يرجعان لشيء واحد فاحداهما تنفي عن الأخرى ولكنه أراد بيان أنه ان وقع منه شيء من ذلك أدب بالاجتهاد فإن قصد التأسي فلا أدب أو اراد التنقيص قتل

وإن تاب (أو لعن العرب أبو بن هاشم وقال) في السلتين (أردت الظالمين) منهم فيؤدب بالاجتهاد فإن لم يقل أردت الخ قتل وقيل قوله وقال الخ راجع للثانية وأما الأول فيؤدب مطلقاً ولولم يقل ماذا وعزى للنوادر (وشدد عليه) بالضرب والسجن والقيود ولم يقتل (في) قوله (كل صاحب (٣١٢) فندق) أي خان (قرنان) ممنوع من الصرف لوصفية وزيادة الألف والنون

(ولو كان نبياً) فلولم يقل ولو كان نبياً فلا شيء عليه (و) شدد عليه أيضاً (في) نسبة شيء (قيح) من قول أو فعل (لأحد ذريته عليه الصلاة والسلام مع العلم به) وذريته عليه الصلاة والسلام انحصرت في أولاد فاطمة الزهراء وأما آل البيت من غيرها مع العلم بهم فالظاهر أنه كذلك (كأن انتسب له) أي للنبي عليه والصلاة والسلام بغير حق بالقول أو بفعل كأن يتعمم بهامة خضراء (أو احتمل قوله) الانتساب كأن يقول معرضاً بنفسه من أشرف من ذريته عليه الصلاة والسلام وقال لمن آذاه أنت شأنك تؤذي آل البيت (أو شهد عليه) بالسب (عدل) فقط (أو ليفي) من الناس أي غير مقبولين في شهادتهم (فعاق) بسبب ذلك (عن القتل) أي لم يقتل لعدم تمام الشهادة بمن ذكر فيشدد عليه في الأدب (أوسب من) لم يجمع على

علم أن كلام من الاستشهاد والتشبيه له أحوال ثلاثة إما أن يقصد به رفع نفسه ودفع النقص عنها وإما أن يقصد به التأسى والتسلى وإما أن يقصد به التنقيص في الحالة الأولى يؤدب ويسجن وفي الثانية لا شيء عليه وفي الثالثة يقتل وبقي ما إذا لم يكن له قصد شيء مما ذكر والذي ينبغي كما في عبق أن يعمل على قصد ترفع نفسه فيؤدب كما أنه يحمل على ذلك في مسألة أو غير القدر (قوله) فإن لم يقل أردت الخ قتل أي فإن لم يقل ذلك في السلتين قتل كذا في ابن مرزوق والشفاء وظاهره من غير استتابة وقال الشيخ أحمد الزرقاني يكون مرتداً ولم يدعمه بنقل (قوله قرنان) أي عرص لأنه يقرن بين الأجنبي وبين زوجته مثلاً (قوله في نسبة شيء قبيح الخ) أي كما إذا نسب للتعريض أو للعوانة عند الظلمة أو للكذب مثلاً (قوله مع العلم به) أي مع العلم بأنه من ذريته (قوله بالقول) أي بأن يقول أما شريف من ذريته عليه السلام (قوله كأن يتعمم بهامة خضراء) فإذا تعمم بها غير شريف فإنه يؤدب لأن ذلك استخفاف بحقه عليه الصلاة والسلام * واعلم أن لبس الهامة الخضراء في الأصل لمن كان شريفاً من أبيه وقد قصرها عليه السلطان الأشرف وحينئذ فلا يجوز لمن هو شريف من أمه لبسها وأدب إلا أن العرف الآن قد جرى بلبسه لها وعمت البلوى بذلك فلا أدب عليه وإن كان لا ينبغي له لبسها كذا قرر شيخنا العدوي (قوله أو احتمل قوله الانتساب) أي له عليه الصلاة والسلام وقوله كأن يقول الخ أي جواباً لمن قال له أنت شريف وإنما كان قوله المذكور محتملاً لا صريحاً في الانتساب له صلى الله عليه وسلم لاحتمال أن يكون قصد القائل هضم نفسه وأن ذريته عليه السلام هم الذين لهم مزيد الشرف ولم يقصد الانتساب له (قوله أو سب من لم يجمع على نبوته) مثله من لم يجمع على ملكيته كماروت وماروت وأما قول القرافي يقتل سابعهما ولا تقبل توبته فهو خلاف المذهب كما في عبق (قوله وخالد بن سنان) الراجح نبوته وكذلك الخضر وأما لقمان ومريم فالراجح عدم نبوتهما كما ذكر شيخنا (قوله أنه نبى أهل الرس) هو اسم بر كانوا قعوداً حولها فأنهارت بهم وبمنازلهم وقوله الذي قيل فيه أنه نبى أهل الرس أي وقيل إن نبهم شعيب وأما خالد بن سنان فكان نبياً غير رسول بين عيسى وسيدنا محمد عليهما الصلاة والسلام (قوله أوسب صحابياً) قال عجب أي جنسه فيشمل سب الكل ومثل السب تكفير بعضهم ولو من الخلفاء الأربعة بل كلام السيوطي في شرحه على مسلم المسمى بالآل كمال يفيد عدم كفر من كفر الأربعة وأنه للتعتمد فيؤدب فقط خلافاً لقول سحنون أنه يرتد وأما من كفر جميع الصمابة فإنه يكفر كما في الشامل لأنه أنكر معلوماً من الدين بالضرورة وكذب الله ورسوله (قوله بما برأها الله به) أي منه وهو الزنا وقوله فيقتل أي فإذا سبها بما برأها الله منه بأن قال زنت فيقتل لردته لتكذيبه للقرآن وأما لو سبها بغير ما برأها الله منه فإنه يؤدب فقط (قوله وفي استتابة السلم الخ) هذا كالاتقناء من التشبيه أي وسب الله كسب النبي صريحه كصريحه ومحملة كحملة إلا أن في قبول توبة المسلم الساب له صريحاً وعدم قبول توبته خلاف والمشهور قبولها (قوله كمن قال لقيت الخ) من هذا القبيل كما قال بعض مالو قال لو بلى نبى بهذا

المرض

نبوته) كالخضر ولقمان ومريم وخالد بن سنان الذي قيل فيه أنه نبى أهل الرس (أو) سب (صحابياً)

الاعانة بما برأها الله به فيقتل لردته (وسب الله كذلك) أي كسب النبي صريحه كصريحه ومحملة كحملة فيقتل في الصريح ويؤدب في المحتمل بالاجتهاد فإن كان الساب ذمياً قتل مالم يسلم (وفي استتابة السلم) أي هل يستتاب فإن تاب وإلا قتل أو يقتل ولو تاب كسب النبي (خلاف) والراجح الاستتابة وقوله (كمن قال) متضجراً (لقيت في مرضي) أي مرضاً (لو قتلت أباً بكر وعمر

لم أستوجبهُ) تشبيه في مجرد الخلاف وإن لم يتعد الختلاف فيه إذا الخلاف في الأول في قبول توبة السلم وعدمها وفي هذا في قتل القاتل لنسبة الباري تعالى لجور فهو كالصريح في السب وفي استنابته الخلاف المتقدم (٣١٣) وعدم قتله بل يؤدب ويشد عليه

لان قصده الشكوى

[درس]

(باب)

ذكر فيه حد الزنا

وأحكامه * وهو بالقصر

لغة أهل الحجاز وبالد

لغة أهل نجد والنسبة

للمقصود زنوى وللمدود

زنائى فقال (الزنا) شرعا

وهو ما فيه الحد الآتى

بيانه (وطء مكاف) حرا

أو عبدا (مسلم) وأضافة

وطء لمكاف من إضافة

المصدر لفاعله ويراد

بالفاعل من تعلق به الفعل

فيشمل الواطىء والموطوء

فيشترط في كل التكليف

والاسلام فلا يحصى

ولا مجنون ولا كافر إذ

وطؤهم لا يسمى زنا شرعا

والوطء تعقيب الحشفة

أو قدسرها ولو بمائل

خفيف لا يمنع اللذة أو بغير

انتشار (فرج آدمى) قبلا

أودبرا لا غير فرج كمين

فخذين ولا فرج بهيمة

ولاجى إن تصور بصورة

غير آدمى (لاملك له) أى

للاوطىء (فيه) أى

الفرج أى لا تسلط له عليه

شرعا فالمملوك الذكر لا

تسلط له عليه شرعا من

جهة الوطء (باتفاق) من

الأئمة لأهل المذهب فقط

المرض الذى ابتليت به أو ابتلى به فلان مصر اه قل العلامة الأمير في حاشية عقب وفيه أن هذا تنقيص بمرتبة الانبياء فالظاهر القتل في هذا من غير خلاف وانظره (قوله لنسبة الباري تعالى لجور) أى وهو كافر وقد كفر إبليس بذلك حيث أمره الله بالسجود لآدم فخالف وقال أنا خير منه (قوله وفي استنابته النخ) أى أنه يتفرع على القول بأنه يقتل خلاف وهو أنه هل تقبل توبته أولا والظاهر الأول كما قال شيخنا

باب ذكر فيه حد الزنا

(قوله وهو بالقصر لغة أهل الحجاز) وبه جاء القرآن وعليه فيكتب بالياء لا لتقلب الألف عنها (قوله وبالد لغة أهل نجد) أى وهم تميم وعليه فيكتب بالألف ولكون الزنا يد ويقصر جعل يابن المقصود والممدود من صيغ القذف (قوله الزنا شرعا) خرج الزنا الذى لاحد فيه كالسكاج بدون ولى ومن لاط بنفسه ووطء الصبي والمجنون فان كل هذا وان كان زنا في اللغة لكن لا يسمى زنا شرعا وكل هذه خارجة من الصنف بذكر الشروط وحين إذ كان لا يسمى مذكرا شرعا فلا يعترض على الصنف بذكر الشروط بحيث يقال ان المصنف ذكر أمرا عاما وهو الزنا ثم بينه بخاص * وحاصل الجواب أن الصنف لم يذكر أمرا عاما بل خاصا بقريظة ذكر الشروط فذكرها قريظة على أن أل في الزنا لا العهد العلمى أى الزنا اليهود عبد أهل الشرع (قوله وهو ما فيه الحد الآتى) أى أعم من كونه رجلا أو جليدا (قوله مكاف) أى ولو سكران حيث ادخل السكر على نفسه والا فسكاجون (قوله ولا كافر) أى سواء وطىء كافرا أو مسلما وان كانت المسلمة تحد لأنه يصدق عليها وطء مسلم كما أنها تحد إذا كانت مجنونا أو أدخلت ذكر نائم في فرجها ورجم النبي ﷺ لليهودين حكم بينهم بما في التوراة لعدم دخولهم إذ ذاك تحت الذمة (قوله فرج آدمى) أى غير ختنى مشكل فلاحد على واطئه في قبله لانه كشفة فازوطىء في دبره فالظاهر أنه يقدر أنى فيكون فيه الجدار كاتيان أجنبية بدبر ولا يقدر ذكرها ملو طاب به حيث يكون فيه الرجم ولاحد عليه إن وطىء وهو غيره للشبهة إذ ليس ذكرها محققا لا أن يعنى فلا اشكال (قوله قبلا أودبرا) أى لان المراد بالزنا هنا ما يميم الاواط (قوله كمين فخذين) أى أوفى هوى الفرج وكما خرج ماذ ذكر بقوله فرج آدمى خرج أيضا من لاط بنفسه فلاحد عليه ووجه خروجه به أن آدمى نسكرة ومكاف نسكرة والنسكرة بعد النسكرة غيرها (قوله إن تصور بصورة غير آدمى) أى وأولى ان لم تصور بصورة ثنى لان ذلك مجرد تخيل وأما اذا تصور بصورة الآدمى كان وطؤه زنا شرعا ويحد الواطىء وكذا يقال في وطء الحى لآدمى (قوله شرعا) أى من حيث ذاتها خرج بذلك من حرم وطؤها لعراض كحيض ونحوه فان وطأها لا يسمى زنا شرعا لان هذه لزوجها أوسيدها تسلط عليها شرعا من حيث ذاتها لولا العارض (قوله لا تسلط له) أى لالمالك عليه من جهة الوطء وحينئذ فاذا وطىء مملوكه المذكور حد الاواط لاحداث الزنا (قوله باتفاق) راجع للنفى أى اتفق تسلطه عليه شرعا باتفاق العلماء (قوله فخرج السكاج الختلاف فيه) أى كبل ولى فاذا وطىء فيه فلا يسمى زنا شرعا فلاحد فيه وخرج أيضا وطء الرجل أمته وزوجته بدبرها فان فيه قولاً بالاباحة وان كان شاذاً أو ضعيفاً فلاحد فيه ويؤدب (قوله لكان أحسن) أى لانه أعم تأمل (قوله وطء حليته) أى زوجته وأمته (قوله خرج به الغائط) أى وهو من قصد زوجته فوقع على غيرها غلطاً (قوله والجاهل)

٤٠ - دسوقى - بيع * فخرج السكاج الختلاف فيه فلا يسمى زنا ولو قال بدله بلاشبهة لكان أحسن

لاخراج وطء حليته بدبرها وأمة الشركة والقراض واللبعضة (تعمداً) خرج به الغائط والجاهل والناسى كمن نسي طلاقاً

وبائع على وطىء الكلف بوله (وإن) (٣١٤) كان وطء الكلف المسلم فرج آدمى (لواطاً) أى إدخاله الحشفة في دبر ذكر فسمى

زنا شرعاً وفيه الحد الآتي ذكره (أو) كان (إتيان أجنبية يدبر) وأما حليته من زوجة أو أمة فلا يحد بل يؤدب (أو) كان (إتيان أجنبية) في قلمها أو دبرها حال كونها أو كونه (غير زوج) فيحد بخلاف لو كانت زوجاً وإتيان النائمة أو المجنونة أولى بالحد من اللينة (أو) إتيان (صغيرة يمكن وطؤها) عادة لو أطشها في قلمها أو دبرها فيحد الواطيء لها وإن كانت غير مكلفة لصديق حد الزنا عليه دونها كالنائمة والمجنونة (أو) إتيان حرة أو أمة (مستأجرة) أجزت نفسها أو أجزها ولها أو سيدها (لو طء أو غيره) كخدمة فيحد واطؤها المستأجر ولا يكون الاستئجار شبهة تدرأ عنه الحد إلا إذا أجزها سيدها للوطء فلا يحد نظراً لقول عطاء (أو) إتيان (مملوكة) له بشراء (أو) (تتق) عليه بنفس الملك كبت وأخت فيحد أن علم بالتحريم وشمل قوله تتق ما إذا اشتراها على أنها حرة بنفس الشراء (أو) إتيان من (يعلم حرّيتها) وحرمتها عليه فيحد وسواء علم

أى جاهل العين وجاهل الحكم فالأول من يعتد أنها زوجته أو أمته ثم تبين له أنها أجنبية وجاهل الحكم من يعتد وطء حل الأجانب لكونه حديث عهد بالاسلام وهو طارىء من بلاد بعيدة عن بلاد الاسلام ولا يخفى أن الغالب هو عين جاهل العين فأحدهما مكرر مع الآخر فاما أن يقصر الجاهل على جاهل الحكم وإما أن يحمل الغالب على الشاك لما يأتي من أن من وطىء امرأة شاكا في كونها زوجته فتبين أنها أجنبية فإنه لا حد عليه وكما خرج من ذكر بقوله نعمدا خرج أيضا المكروه على القول بأنه لا حد عليه كما يأتي (قوله وبالغ الخ) قال السنائى لو حذف المصنف هذه المبالغة كان أولى لأنها تقتضى اشتراط الاسلام في حد اللواط الذى هو الرجم وليس كذلك كما يأتي والقول بأنه مبالغ فيها قبل قوله مسلم بعيد اه بن والحاصل أن المشتراط في حد اللواط وهو الرجم بالنسبة للفاعل تكليفه وأما بالنسبة للمفعول فتكليفه وتكليف الفاعل معا وأما الاسلام فلا يشترط في واحد منهما كما يأتي في قول المصنف وإن عشرين أو كافرين (قوله وإن لواطاً) أى لان الفرج يشمل الدبر (قوله فيسمى زنا شرعاً وفيه الحد) أى خلافاً لمن قال ليس فيه إلا الأدب كالمساحقة وفاقاً لأبي حنيفة وداود وقد أفاد المصنف بالمبالغة الرد على من ذكر وأنه يقال له زنا لكن بالمعنى الاعم وقد يقابل به (قوله فلا يحد بل يؤدب) أى لأن له التسلط على دبرها شرعاً عند بعضهم وإن كان قولاً شاذاً (قوله بخلاف لو كانت زوجاً) أى وبخلاف إدخال امرأة ذكر ميت غير زوج في فرجها فلا يحد فيها يظهر لعدم اللذة كالصبي (قوله يمكن وطؤها عادة لو أطشها) أى وإن لم يمكن لغيره وأما ما لا يمكن وطؤها إذا وطئها الكلف فلا حد عليه (قوله ولا يكون الاستئجار شبهة الخ) أى سواء كان الاستئجار من نفسها حرة أو أمة أو من ولى الحرية للوطء أو للخدمة أو من سيد الأمة للخدمة وقال أبو حنيفة لا حد في وطء المستأجرة للوطء لأن الاجارة عنده عقد شبهة يدرأ الحد وإن حرم عنده الاقدام على ذلك العقد وبذلك يندرج في قول المصنف لا مملك له فيه باتفاق وإلا لكان خلاف أبي حنيفة شبهة تدرأ عنه الحد (قوله نظراً لقول عطاء) أى يجوز نكاح الأمة المحللة أى التى أحل سيدها وطئها للواطىء وهو صادق بما إذا كان بعوض وبدونه وحينئذ المستأجرة من سيدها محللة فلا حد فيها اه بن (قوله أو إتيان مملوكة تتق عليه بنفس الملك) أى إلا أن يكون مجتهداً يرى أن عتق القربة إنما يكون بالحكم لا بنفس الملك أو قلد من يرى ذلك والا فلا حد عليه بهله في التوضيح عن اللغوى وانظر لم يدرأ عنه الحد إذا لم يكن مجتهداً ولا مقلداً لمن يرى ذلك مراعاة للقول بذلك وقد استشكله ابن مرزوق وكذا المصنف في التوضيح عن شيخه اه بن (قوله أو إتيان من يعلم حرّيتها) أى أو إتيان أمة بملك لا بنكاح من يعلم حرّيتها وحرمتها عليه والحال أنها بمن لا تتق عليه سواء كانت من أقاربه كعمته وخالته أو أجنبية (قوله فيحد) أى لانه وطىء من ليست زوجة ولا مملوكة (قوله وكذا إن وطئها) أى وكذا يحد إن وطئها بملك والحال أنه يعلم أنها ملك للغير بخلاف ما إذا تزوجها وهو يعلم أنها ملك للغير فلا يحد لاحتمال أن سيدها وكل زوجها فزوجها فيدرأ الحد بذلك (قوله واختلف في حدها هي الخ) أى إذا علمت بحرية نفسها دون المشتري على قولين فقيل بعدم حدها لأنها تقول قدأ كذب إذا قلت أنا حرة ولا بينة لى فهي معذورة في تمكينها وقيل بحدها نظراً إلى أنه قد صدقها إذا ادعت الحرية والأول للابهرى والثاني لابن القاسم (قوله أو إتيان محرمة بصهر مؤبد بنكاح) أى ومن باب أولى وطء المحرمة بنسب أو رضاع بنكاح لأنهما لا يكونان إلا مؤبدين بخلاف الصهر فاتصر عليه لأجل تقييده بمؤبد وأما لو وطىء المحرمة بالنسب أو الرضاع

بالملك

بحرّيتها بعد أن اشتراها أو حال اشتراكها وكذا إن وطئها

وهو عالم بأنها ملك للغير واختلف في حدها هي إذا كانت عالة بحرّيتها وطاعت به (أو) إتيان (محرمة بصهر مؤبد) بنكاح

بالمك فلا يحد وإنما يؤدب إذا كان عالماً وحاصل المسئلة أن الحرمة بسبب الرضاع أن وطئها بنكاح حد وإن وطئها بملك أدب والحرمة بالنسب إن كانت ممن تتنق عليه بالملك حد لو وطئها بالملك وأولى بالنكاح وإن كانت لا تتنق بالملك حد لو وطئها بالنكاح لا بالملك فيؤدب فقط وأما الحرمة بسبب الصهارة فإن كان تحريراً مؤبداً حد أن وطئها بنكاح لا بملك فيؤدب وإن كان تحريراً غير مؤبد فلا حد سواء وطئها بنكاح أو بملك وإنما يؤدب فقط أن وطئها بنكاح (قوله بصهر مؤبد) أي مؤبد تحريراً لأن الذي يتصف بالتأييد نفيًا وإثباتًا إنما هو التحريم لا الصهارة لأنها متى حصلت لا تكون إلا مؤبدة وزاده مؤبد لأن تحريم الصهر منه مؤبد ومنه غير مؤبد فالأول كالعقد على البنت فإنه يؤبد تحريم الأم فإذا عقد على الأم ودخل بها حد والثاني كالعقد على الأم فإنه لا يؤبد تحريم البنت فله طلاق الأم قبل مسها والعقد على البنت فإذا عقد على البنت ودخل بها بعد أن عقد على الأم وقبل أن يمسه لم يحد وبعد مسها يحد (قوله بعد العقد على بنتها) ظاهره سواء دخل بالبنت أم لا وهو ظاهر المدونة في النكاح الثالث لأنه نص فيها على الحد وأطاق وفصل اللخمي في باب القذف فقال وكذلك إذا تزوج بأم زوجته فإن كان دخل بالبنت حد والا فلا لاختلاف الناس في العقد على البنت هل يحرم الأم أو بمنزلة العدم لا يجرها واعتمد ابن عرفة كلام اللخمي مكتأ به على ابن الحاجب وشارحيه اه بن (قوله بخلاف لو وطئها بملك وهي لا تتنق عليه) أي كأم زوجته التي هي عمته أو خالته أو أجنبية منه (قوله أو اثنيان خامسة) أي أو وطء خامسة بنكاح (قوله ولا التفات الخ) يعني أن القول بحل الخامسة بعقد ضعيف جداً لا أثر له فلا يجعل شبهة تدرك الحد (قوله والا لم يحد) أي لأنها أمة محملة (قوله أو اثنيان أمة ذات منعم) أي أو اثنيان من له سهم في الغنيمة أمة ذات منعم (قوله بناء على أنها لا تملك الخ) أي بناء على القول بأن الغنيمة لا يملكها الجيش إلا بالقسم أي وأما على القول بأن الغنيمة يملكها الجيش بمجرد حصولها فلا يحد لأنه شريك وظاهر المصنف حد الواطيء قل الجيش أو كثر وقيد ابن يونس بالجيش العظيم دون السرية اليسيرة فلا يحد اتفاقاً واقتصر عليه المصنف في توضيحه وقال القلتاني تبعاً للخمى الأظهر أن الخلاف في كون الغنيمة تملك بمجرد الحصول أو لا تملك إلا بالقسم جار في الجيش الكثير واليسير وهذا كله فيما إذا كان الواطيء له سهم في الغنيمة وأما من لا سهم له فيها فإنه يحد اتفاقاً مطلقاً قل الجيش أو كثر (قوله أو مبتوتة) أي مطلقة بلفظ البت وكذا بلفظ ثلاثاً في مرة أو مرات بدليل القسابل (قوله أو بعد العدة) أي بنكاح أو بدونه (قوله وهل يحد مطلقاً) أي هذا إذا أبت في مرات متفرقات بأن قال أنت طالق أنت طالق أنت طالق ولم ينو تأكيذاً أو طلق ثم راجع ثم طلق ثم راجع ثم طلق بل وإن أبت في مرة (قوله أو إنما يحد إذا أبت في مرات) أي فهذه الصورة محل اتفاق وسواء وطئها في العدة بعقد أو بغيره أو وطئها بعدها بعقد نكاح وسواء كانت في الثلاث صور حرة أو أمة (قوله تأويلان) أي على المدونة وهما قولان في المذهب والاعتماد منهما الأول ولذا ذكره المصنف أولاً ثم بين مافي المسئلة بعد ذلك من الخلاف (قوله دون الغاية) أي دون الثلاث (قوله بلا عقد فيهما) أي إذا كان وطوء غير مستند لعقد في المستثنين وطء الطائفة قبل البناء وطء العتقة ومحل الحد في المستثنين إلا أن يعذر بحمل كما يأتي وليس عليه لها صدق موتنف لأجل الوطء وأما صدقها الذي وجب نصفه بالطلاق فإنه يكمل كما في المدونة (قوله لا فيها) محل عدم حده في وطء البائن في العدة إذا كانت البيوتنة بلفظ الخلع بغير عوض مراعاة لمن يقول إنه رجعي كذا في بن قلا من كبير خش ثم قال وهو حسن والله أعلم (قوله أو يطؤها مجنون أو كافر) أي إذا كان بالغاً ومثلها ما لو أدخلت ذكر نائم

ملوكها) بلا عقد فليها الحد لا بعقد للشبهة وإن كان فاسداً (أو يطأها مجنون) أو كافر (بخلاف الصبي) يطؤها فلا حد عليها ولو أنزلت

بملك وهي لا تتنق عليه فلا يحد كما يأتي (أو) اثنيان (خامسة) علم بتحريرها ولا اتفقت لمن زعم جوازها من الخوارج (أو مرهونة) بغير إذن الراهن والالم بعد كما تقدم في باب (أو) اثنيان أمة (ذات منعم) قبل القسم حيزت أم لا بناء على أنها لا تملك الغنيمة إلا بالقسم (أو حرية) يلاذ الحرب أو دخلت عندنا بأمان وأما لو خرج هو بها من بلاد الحرب أو دخلت عندنا بأمان فجازها فقد ملكها (أو) اثنيان (مبتوتة) له (وإن) وطئها (بعدة) أي في عدتها منه بنكاح وأولى بلا نكاح أو بعد العدة (وهل) يحد مطلقاً (وإن) أبت في مرة واحدة كقوله أنت طالق ثلاثاً أو البتة ولا التفات لقول من قال بلزوم الواحدة حينئذ لشذوذه وإنما يحد إذا أبت في مرات إذلاشبهة له بوجه وأما لو أبت في مرة فلا يحد نظراً لوجود الخلاف (تأويلان أو) اثنيان (مطلقة) له (قبل البناء) دون الغاية فيحد (أو معتقة) له (بلا عقد) فيهما وأما المتعلقة بعد البناء باثنيان دون الغاية فيحد وإن وطئها بعد العدة لا فيها (كان) يطأها

لأنها لا تنال منه لذة كالجنون (إلا أن جهل العين) للوطوء بان يظن أنها حليلته فتبين خلافها (أو جهل الحكم) أي التحريم مع هذه عين الموطوء (أن جهل مثله) كقريب عهد بإسلام فلا يعدل عنه بالجهل (إلا الزنا الواضح) فلا يعذر فيه بجهل العين كاتيانه لكبيرة ادعى الغلط بها وامرأته صغيرة (٣١٩) أو العكس ولا بجهل الحكم كزني أو مستعير ادعى ظن الجواز

وكقريب عهد بإسلام يحاط للمسلمين قبل إسلامه وهذا الاستثناء يفي عنه قوله أن جهل مثله فالأولى حذفه (لا مساحقة) بالرفع عطف على وطء أي الزنا وطء لا مساحقة لعدم الإيلاج وهو فعل النساء بعضهن ببعض فلا حد على فاعله ممنون (وأدب اجتهداً) أي بالاجتهاد من الحاكم (كبهيمة) أي كواطى بهيمة يؤدب اجتهداً ومدخلة ذكر بهيمة بفرجها أو ممكسة صبي وكذا الصبي المميز يوطء أو يزني أو يفعل فيه فيؤدب ويثبت الجميع بعدلين أو باقرار مكلف (وهي) أي البهيمة الموطوءة (كغيرها في الذبيح والأكل) فلا تحرم ولا تكره (و) كواطى (من حرم) وطؤها (عليه) من زوجة أو أمة (لأراض كحائض) ونفساء ومحرمه بنسك ومعتكفة فيؤدب بالاجتهاد (أو

بالغ في فرجها) قوله لأنها لا تنال النخ) مثل الصبي في عدم لزوم الحد للمرأة بوطئه إدخالها ذكر ميت بفرجها لما ذكره من العلة (قوله إلا أن جهل العين) هذا راجع لجميع ما تقدم وقوله أو الحكم كذلك راجع لجميع النساء المتقدمات غير الموهونة وحاصله أن ما ذكر من وجوب الحد بوطء النساء المتقدمات محله إذا كان عالماً بالتحريم وبعين الموطوءة وأما إن جهل الحكم أو العين فلا حد وقبل قوله بدعوى جهله العين أو الحكم بشرط أن يظن به ذلك الجهل وأما إذا كان الزنا واضحاً فلا يقبل قوله (قوله بأن يظن أنها حليلته) أي زوجته أو أمته وقوله فتبين خلافها أي فتبين بعد وطئها أنها أجنبية ومفهوم يظن أنه لو قدم عليها وهو شاك ثم تبين بعد الوطء أنها أجنبية فظاهره أنه يجد وليس كذلك بل ظاهر كلامهم أنه لا حد عليه مع الحرمة عليه انظر عبق (قوله إن جهل مثله) أي إن كان مثله جهل الحكم والعين (قوله كقريب عهد) أي أو كان الوقت ليلاً مظلماً والنساء مختلطات والمرأة التي وطئها بمائلة لحليلته في النحافة أو السمن (قوله إلا الزنا الواضح) أي من العين أو الحكم (قوله كاتيانه لكبيرة النخ) أي أو كانت حليلته في غاية النحافة والتي ادعى انه ظن انها هي في غاية السمن أو العكس (قوله فلا يعذره بجهل) أي وحيتنذ فيحد (قوله يفي عنه قوله إن جهل مثله) أي لأن قوله إن جهل مثله يفهم منه أنه إذا لم يجهل مثله يحد ومن المعلوم أن الواضح من العين أو الحكم لا يجهل مثله (قوله وأدب) أي فاعل المساحقة ولو وقعت بين رجل وامرأة أو بين رجلين أو أمير (قوله أو مدخلة ذكر بهيمة بفرجها) أي وكذا مدخلة ذكر ميت بالغ بفرجها (قوله ويثبت الجميع) أي جميع ما ذكر حق للمساحقة بعدلين لا بأربعة لأن هذا ليس زنا ولا بشاهد وامرأتين أو أحدهما مع عين لأن ذلك ليس بمال ولا آيل له (قوله كغيرها في الذبيح) أي في جواز الذبيح والأكل ولا تقتل ولا شافى قول بقتلها بغير ذبح وتحرق قيل لأن بقاءها يذكر الفاحشة فيعير بها وأنت خير بأن هذه العلة لا تنتج قتالها بل إزهاق روحها ولو بذكاة تأمل (قوله فلا تحرم) أي أكلها ولا يكره أي حيث كانت مباحة (قوله فيؤدب أحد الشريكين وسيد البعضة النخ) أي وكذا يؤدين إلا أن لا يقدرن على المنع (قوله أو واطىء مملوكة) أي من محارمه لا تعتق عليه بنفس الملك (قوله أو صهر) أي كعمة زوجته وخالتها وبنت أخيها وبنت أخيها (قوله ويلحق به الولد) أي وتباع عليه خشية أن يعود لوطئها ثانية ولا تكون أم ولد بذلك الولد لأنه من شبهة (قوله بنكاح أو ملك) أي سواء كان الملك طارئاً أو أصلياً فالأول وهو وطؤها بنكاح كأن يتزوج معتدة من غيره ويطأها زمن العدة والثاني وهو ما إذا وطئها بملك طارئ كالأشترى أمة معتدة من طلاق أو وفاة ووطئها في عدتها والثالث وهو ما إذا وطئها بملك أصلي كما إذا كانت مملوكة له فزوجها ثم طلقها أو مات زوجها فلما شرعت في العدة ووطئها في العدة ومثل وطء أمته المعتدة في عدم الحدوطء أمته المتزوجة كافي ابن غازي (قوله والفرق النخ) حاصله أن وطء المعتدة فيه شبهة فلذا سقط عنه الحد وانشرت الحرمة ووطء الخامسة لما لم يكن فيه شبهة لزم الحد ولم ينشر حرمة لكونه زنا محض وأصل المعارضة بينها للخمى

والجواب مشتركة) فيؤدب أحد الشريكين وسيد البعضة والمعتقة لاجل (أو) واطىء (مملوكة) له (لا تعتق) عليه بنفس الملك كعمة وخالة وبنت أخ أو أخت من نسب أو رضاع أو صهر فيؤدب إن علم بالحرمة ويلحق به الولد (أو) واطىء (معتدة) من غيره في عدتها بنكاح أو ملك يؤدب اجتهداً ولا يعد وفرق بينهما ولا نحل أبداً كاتقدم في النكاح والفرق بينهما وبين الخامسة أن نكاح المعتدة ينشر الحرمة فلا نحل لأصله ولا لقرعه بشبهة النكاح بخلاف الخامسة واللبتوة قبل زوج فهو زنا محض قاله أبو الحسن والراجح أنه بعد لصديق حد الزنا عليه وما مشى عليه المصنف ضعيف

منه فالوجه حمل على ذات
سيد أو زوج معتدة من
غيره أو على معتدة منه وهي
غير مبتوتة أخذاً مما تقدم
(أو) واطيء (بنت)
بنكاح (على أم لم يدخل
بها) فيؤدب ولا يحد وأما
عكسه فيحد كما شمله قوله
أو بصهر مؤبد فلودخل
بالأم ثم عقد على بنتها
ووطئها حد (أو) واطيء
(أختاً) تزوجها (على
أختها) فلا حد وأدب
اجتهاداً (وهل) عدم الحد
مطلقاً كانت الأخت من
النسب أو الرضاع أو (إلا
أخت النسب) أي أخت
زوجته من نسبها فيحد
فيها (لتحريمها بالكتاب)
بخلاف أختها من الرضاع
فتحررها بالسنة (تأويلان)
حقه قولان اذهذه المسئلة
ليست في المدونة (وكأمة
محللة) أي وكواطي، أمة
حلالها سيدها بأن قال له
أبعتك وطأها أو
أذنت لك أو نحو ذلك
فيؤدب اجتهاداً ولا يحد
مراعاة لقول عطاء بجواز
التحليل بخلاف واطيء
أمة زوجته من غير اذنها
له في وطئها فيحد
(وقومت) المحللة عليه
بمجرد وطئه يوم الوطء
حلت أم لا

والجواب بالمرق المذكور لا بن يونس واعترضه في التوضيح بأن نشر التحريم في وطء المعتدة مبني
على ثبوت الشبهة المسقطة لاحد وحينئذ فلا يحسن التفريق بذلك بينها لأن فيه رائحة مصادرة ولعل
الأحسن في الفرق أن تحريم الخامسة أشهر من تحريم العدة فلذا كان وطء الأولى زناً موجباً لاحد
دون الثانية اهـ بن (قوله) وتقدم الكلام على المعتدة منه (حاصل ما مر أنها ان كانت مبتوتة ووطئها
في العدة أو بعدها فإنه يحد كان لوطء بنكاح أولاً وان كانت غير مبتوتة فلا حد عليه كان الطلاق
رجعياً أو بائناً بدون الثلاث (قوله) فالوجه حمل على ذات سيد أو زوج معتدة) فيه أن هذا هو عين
الحمل الأول للمعترض عليه فالأولى أن يقول فالوجه حمل على ذات سيد أو على معتدة منه وهي غير
مبتوتة تأمل (قوله على ذات سيد) أي بأن واطيء السيد أمته المعتدة (قوله) أو على معتدة منه وهي غير
مبتوتة (أي بأن كانت رجعية أو بائناً ووطئها في العدة ولم ينوطئها الرجعية الرجعة وكان وطؤه
للأبائن بغير عقد جديد فلا حد عليه وإنما يؤدب فقط) والحاصل أن المعتدة منه ان كانت رجعية
ونوى بوطئها لها الرجعة أو غير رجعية وتكحها بعقد جديد فلا حد ولا أدب ولا حرج وان واطيء
الرجعية أو البائن ولم ينو الرجعة في الرجعية وبغير عقد جديد في البائن ففي الرجعية الأدب وكذا في
البائن ولا حد عليه وطئها في العدة أو بعدها لأن العصمة باقية في الجملة كذا في عقب والصواب أن
عدم الحد إن كان وطؤه في العدة وأما ان واطيء بعدها فإنه يحد كما في ابن مرزوق وتقدم ذلك
لشارحنا حيث قال وأما للطلاق بعد البناء بائناً دون الغاية فيحد إن وطئها بعد العدة لأنها انظر بن
(قوله) وأما عكسه (أي وهو وطؤه الأم مع كونه قد عقد على بنتها ولم يدخلها وقوله فيحد أي كما
هو ظاهر للمدونة وجعل الاخمي أن هذا العكس لاحد فيه كذلك لوجود الخلاف في كون مجرد
العقد على البنت يؤبد تحريم الأم أو هو بمنزلة العدم فلا يؤبد الا إذا انضم له دخول وقد تقدم عن بن
أن ابن عرفة اعتمد ما قاله الاخمي خلافاً لما في عقب من تضعيفه (قوله) فلودخل بالأم ثم عقد على بنتها
ووطئها حد) أي اتفاقاً وكذا عكسه وهو ما إذا دخل بالبنت ثم عقد على أمها ودخل بها فيحد اتفاقاً
ولا يجرى فيه خلاف الاخمي لأن موضوعه ما إذا عقد على الأم ودخل بها بعد عقده على البنت ولم
يدخل بها (قوله) أو واطيء اختاً على أختها (أي وكذا امرأة على عمته أو على خالتها اتفاقاً نسباً أو
رضاعاً فلا حد فيه وإنما فيه الأدب حيث كان الوطء بالكلح كما قال الشارح وأما ان كان بالملك فلا
شئ فيه وينع من وطئها بعد ذلك حتى يحرم فرج الأولى كما مر في باب النكاح (قوله) أو الاخت
النسب (أي او عدم الحد إلا إذا كانت تلك الأخت التي وطئها أخت زوجته من النسب وحينئذ
فيحد (قوله) لتحريمها بالكتاب) أي وهو «وأن تجتمعوا بين الأختين» (قوله) فتحررها بالسنة (أي
وهو قوله عليه الصلاة والسلام: يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب. أي والتحريم بالكتاب أقوى
من التحريم الثابت بالسنة وأما قوله تعالى «وأخواتكم من الرضاعة» فعنه أخت الشخص نفسه
رضاعاً وكلام الصنف في أخت الزوجة (قوله) اذهذه المسئلة (أي وهي الجمع بين الأختين باعتبار
الحد وعدمه (قوله) ليست في المدونة) أي وحينئذ فما الذي يؤول (قوله) وكأمة محللة (الكاف
للتشبيه لا تدخل شيئاً وسواء كانت تلك الأمه قنا أو كان فيها شائبة حرية كمدة ومعتقة لأجل
وقوله حلالها سيدها أي سواء كان ذلك السيد المحلل زوجة الواطيء أو قريه أو اجنبياً
(قوله) فيؤدب اجتهاداً ولا يحد (أي سواء كان ذلك الواطيء يعلم تحريمها على مذهب الجمهور
أم لا وسواء كان عالماً بالتحليل أو جاهلاً به كما لو وطئ أمة زناً فظهر بعد ذلك ان سيدها كان حلالها
قبل الزنا اهـ شيخنا عدوى (قوله) يوم الوطء (أي وتعتبر القيمة يوم الوطء لاجل ان تتم له الشبهة

(وانه أيا) أى اشتهى كل من الحمل والحمل له من التقويم لما يلزم على تركه من صحته ما قصده من إعاقة الفروج وتؤخذ القيمة من الواطىء ان أيسر والا بيعت عليه لم يحمل وله الفضل وعليه بنفسه فان حملت فالقيمة فى ذمته والولد حر لاحق به وتكون به أم ولد (أو) امرأة (مكرهة) أى لا حد عليها ولا أدب أيضا ولا يضره العطف على ما فيه الأدب لأنه قصد العطف من حيث نفي الحد (أو) وطىء زوجة حرة أو أمة (٣١٨) (مبيعة) باعها زوجها على أنها أمة (بغلاء) أى بسببه أو لأجله فوطئها المشتري

فلاحد عليها ولا أدب لمذرها بأطوع وقديرات من زوجها بمجرد البيع ومثل البيع تزويجها لغيره ويرجع المشتري على زوجها البائع بالثمن ان وجدته والا فلهما لانها غرته قولاً وفعلًا فان باعها لالجماعة حدث اذلا شبهة لها وقيل لا تحد نظرا للشراء واستظهر وفيه نظر ثم شبه في عدم الحد على الأظهر والأصح قوله (والأظهر) عند ابن رشد (والأصح) عند غيره (كان ادعى) أى كمالا حد على وأطىء ادعى (شراء أمة) وانما عاوطئها المكونه اشتراها من مالكها فانكر للمالك البيع (ونكل البائع) عن اليمين حيث توجهت عليه حين أنكر البيع (وحالف الواطىء) انه اشتراها منه حيث توجهت عليه بنكول البائع فان نكل الواطىء حد كالأو حلف البائع ولا يأتى حلف الواطىء حينئذ ثبوت قول البائع بحلفه فالحد فى نكولها وفى حلف البائع وعده فى صورة المصنف

ويقدر انه وطىء ملكه (قوله وان أيا) مبالغة فى محذوف أى ويلزم التقويم وان أيا (قوله وله الفضل) أى ما زاد من الثمن الذى بيعت به على القيمة التى قومت بها عليه فان قلس الحمل له الواطىء لها قبل دفع القيمة كان ربحا احق بها وبيعت عليه لئلا يعود لتحليلها وان مات ذلك الواطىء قبل أداء قيمتها فصاحبها الذى حللها اسوة الغرماء كما قاله ابو عمران (قوله وتكون به أم ولد) أى وتستثنى هذه من قول المصنف فى باب ام الولد لا يولد من وطء شبهة (قوله وقد بانث من زوجها) أى البائع لها (قوله ومثل البيع) أى فى عدم الحد وعدم الادب إذا كان ذلك لجوع والبيونة من زوجها (قوله ويرجع المشتري على زوجها البائع بالثمن) أى وكذا يرجع عليه الزوج الذى يتزوجها بالصداق ان وجدته وإلا يرجع به عليها إلا ربع دينار فيترك لها لثلا يخلو البضع عن عوض (قوله لانها غرته قولاً وفعلًا) أى لانها قالت انا أمة ومكنت المشتري او المتزوج لها من نفسها (قوله نظرا للشراء) أى نظرا لكون المشتري تملكها بشرائه كالامة فتكون مكرهة فى وطئه لها إذ لو امتنعت لا كرهها (قوله واستظهر) أى استظهر ابن رشد هذا القول ووجهه بما ذكره وتعبه ابن عرفة بأن يكون اصل فعلها فى البيع طوعا ينبى عنها كونها مكرهة واجاب ابن مرزوق بأن اصل البيع وان كان طوعا لكن بعد انعقاده صارت مكرهة (قوله والاظهر والاصح) أى وهو قول ابن القاسم فى المدونة ومقابله لاشبه ان كانت الامة يبد المشتري فلاحد عليه وان كانت بيد البائع حد اه عدوى (قوله فان نكل الواطىء) أى كان نكل البائع (قوله كما لو حلف) أى كما يحلف البائع وقوله حينئذ أى حين إذ حلف البائع (قوله وعده فى صورة المصنف) أى وعدم الحد فى صورة المصنف وهو ما إذا نكل البائع وحلف الواطىء لانه قد تبيّن بحلفه مع نكول البائع انه انما وطئها وهى على ملكه فالصور ثلاث ولا يتصور هنا حلفهما لانه متى حلف البائع ثبت قوله ولا يتوجه على الواطىء عيب كما قال الشارح (قوله والخيار) أى عند الاخمى وهو مذهب المحققين كابن العربى وابن رشد كما فى خش (قوله والأكثر على خلافه) وانه يحد أى مطلقا سواء انتشر أم لا كما فى ابن عرفة والشامل وظاهره انه يحد على قول الأكثر ولو كانت هى المكرهة له على الزنا بها وهو كذلك الا انه لا صداق لها عليه اذا كانت هى المكرهة له وان اكرهه غيرها غرم لها الصداق ورجع به على مكرهه وحل الخلاف إذا اكرهه على انزنا بها وكانت طائفة ولازوج لها ولا سيد وإلا حد اتفاقا نظرا لحق الزوج والسيد والى انها مسكينة لا يجوز ان يقدم عليها ولو بنفسك دمه (قوله وهو للشهور) أى لكن الذى به الفتوى ما قاله الاخمى وهو الاظهر فى النظر اه شيخنا عدوى (قوله باقرار مرة) لم يأت المصنف بولائه يشير بالخلاف المذهبى وليس فى ذلك خلاف فى المذهب بل الخلاف فى ذلك لابی حنيفة والامام احمد حيث قال لا يثبت الزنا بالاقرار الا اذا اقر اربع مرات (قوله الا ان يرجع الخ) استثناء من قدرأى فاذا اقر به حد الا الخ (قوله رجع لشبهة اولا) أى بأن كان رجوعه لتكذيب محض فاذا قال كذبت ولم يبد

على الاظهر والاصح (والخيار أن) الرجل (المكره) بالفتح على الوطء (كذلك) أى لا يحد ولا يؤدب لعنره بالاكره المرأة عذرا (والأكثر على خلافه) وانه يحد وهو للشهور (ويثبت) الزنا بأحد أو ثلاثا (باقرار) ولو (مرة) ولا يشترط أن يقر أربع مرات (الا أن يرجع) عن اقراره (مطلقاً) حال الحد أو قبله رجوع لشبهة أو لا كقوله كذبت على نفسى أو وطئت زوجتى وهى محرمة فظننت أنه زنا ومثل الرجوع ما إذا قامت بينة على اقراره وهو يتكرر فلا يحد (أو) الا أن (يهرّب) بضم الراء (وإن فى الحد) الأولى حذف وإن

يعني أن هروبه في حال الحد يسقط عنه الحد أي ثمانية ولا يعاد عليه لتمكنه خلاف (٣١٩) هروبه قبل إقامة الحد عليه

فقد قيل ليقام الحد عليه ما لم يرجع عن إقراره كذا ذكره الشارح ومن تبعه ورد بأن الثبوت عدم الحد مطلقا كما ذكره المصنف (و) ثبت (بالبينة) العادلة أربعة رجال برونه كالمرود في السكجة رؤيا وزمن اتحادا كما مر وإذا ثبت بها (فلا يسقط) الحد عن امرأة بعد الثبوت عليها (بشهادة أربع نسوة يكرهها) أو بانها رتقاء تقديم لشهادة الرجال على النساء (و) ثبت (بمحمل) أي بظهوره (في) امرأة (غير متزوجة و) غير (ذات) سيد (مقرّبه) أي بوطئها بأن أنكر وطأها فتحد وخرج ظهوره بمزوجة وذات سيد أقر بوطئها والراد بالزوج زوج يلحق به الحمل فخرج الصغير والمحجوب أو أنت به كاملا لدون ستة أشهر من العقد فتحد (ولم يقبل) دعواها (أي من ظهر بها) الحمل (النصب بلا قرينة) تصدقها فتحد وأما مع قرينة تصدقها فيقبل دعواها ولا تحد كتعلقها بالمدعى عليه على ما مر عند قوله وإن ادعت استكراها على غير لائق بلا تعلق

عذرا فإنه لا يحد عند ابن القاسم وابن وهب وابن عبد الحكم ورأوا أن ذلك شبهة لاحتمال صدقه ثانيا وقال أشهب لا يعذر إلا إذا رجع لشبهة وروى عن مالك وبه قال عبد الملك الظنبي وأعلم أن رجوعه عن الإقرار بالزنا إما قبل بالنسبة لسقوط الحد لا بالنسبة لعدم لزوم الصداق فلا يسقط عنه مهر العسوبة التي أقر بوطئها رجوعه (قوله) يعني أن هروبه في حال الحد يسقط عنه الحد (أعلم أن سقوط الحد بالهروب إنما هو إذا كان ثبوت الزنا عليه بإقراره أما لو كان ثبوته ببينة أو حمل فلا يسقط عنه الحد هروبه مناتما بدليل ذكرهما بعد (قوله) ومن تبعه (أي وهو عجم وعقب والشيخ أحمد الزرقاني) (قوله) وعدم الحد مطلقا (أي سواء كان هروبه قبل الحد أو في أثناءه) وحيث أن المالقة على حقيقتها ثلاث يومين أن قراره في الحد من عدة الأم لا رجوعا منه عن الإقرار كما قرر ابن مرزوق والحق كما يدل عليه قوله عليه الصلاة والسلام في حديث ما عز بن مالك لما هرب في أثناء الحد فاتبعوه فقال ردوني إلى رسول الله ﷺ فلم يردوه ورجعوه حتى مات ثم أخبروا النبي بقوله فقال هلا تركتموه لعله يتوب فيتوب الله عليه . أن الهارب سواء كان قبل الحد أو في أثناءه يستغفر فان كذب إقراره ترك لأن كان لجبرد الخوف أو الإلم انظر ابن (قوله) برؤيا) أي يشهدون له برؤية واحدة في وقت واحد (قوله) وإذا ثبت بها (أي وإذا ثبت الزنا بشهادة البينة المذكورة وادعت المرأة أنها بكر أو رتقاء ونظر إليها أربع نسوة وصدقها على ذلك فلا يسقط الحد للترتب عليها بشهادة الرجال الأربع (قوله) فلا يسقط الحد بشهادة أربع نسوة يكرهها) بل ولا بشهادة أربع رجال بها كما هو مذهب المدونة لاحتمال دخول البكارة فلا تمنع من تعيب الحشفة وللرجال النظر إليها كما يقيد ابن مرزوق عن ابن القاسم وأسقط الأحمي الحد بشهادة الرجال وشهادة النساء بالبكارة لأن شهادتهن شبهة كما في بن قلاء عن التوضيح وابن عرفة فقد علمت أن من أسقط الحد بالرجال أسقطه بالنساء ومن لم يعتبر شهادة النساء وقال بالحد لم يعتبر شهادة الرجال فإني عبق وخش من اعتبار شهادة الرجال بالبكارة وسقوط الحد دون شهادة النساء فهو تلفيق لم يقل به أحد (قوله) تقديم لشهادة الرجال على النساء (فيه أنه حيث علل عدم قبول شهادة النساء بالعذرة بضعف شهادتهن فلا تقاوم شهادة الرجال يقال عليه شهادتهن وإن لم تقاوم شهادة الرجال فلا أقل من أن تكون شبهة تدرك الحد تأمل فالأولى التعليل بما قلناه من احتمال دخول البكارة فلا معارضة بين الشهادتين (قوله) أي بظهوره (في امرأة) أي سواء كانت حرة أو أمة وقوله غير متزوجة أي لا يعرف لها من زوج يلحق به الولد بأن لا يعرف لها زوج أصلا أو يعرف لها زوج لكن لا يلحق به (قوله) وغير ذات سيد الخ) أي وفي أمة غير ذات سيد مقرّبه (قوله) لدون ستة أشهر) أي بكثير من يوم العقد (قوله) ولم يقبل الخ) يعني أن المرأة إذا ظهرت بها حمل ولم يعرف لها زوج أو كانت أمة وكان سيدها منكرا لوطئها فانها تحد ولا يقبل دعواها النصب على ذلك بلا قرينة تشهد لها بذلك ولا دعواها أن هذا الحمل من منى شربه فرجها في الحمام ولا من وطئ جنى الإقرينة مثل كونها عذراء وهي من أهل العفة (قوله) كتعلقها بالمدعى عليه (أي سواء كان صالحا أو مجموها الحال أو فاسقا والراد بالتعلق أن تأتي مستغنية منه أو تأتي البكر تدعى عقب الوطء وإن لم تستغث وتقول أكرهني فلان (قوله) أنواع الحد (أي المترتب على الثبوت (قوله) وجله بلا تقريب) هذا خاص بالنساء والعبيد (قوله) وجله بتقريب (أي وهذا خاص بالبكر الجواكر

حدث له وأولى أن شهدت لها بينة بالأكرام * ولما فرغ من الأمور الثلاثة التي بها الثبوت شرع في بيان أنواع الحد وأنها ثلاثة رجم وجله بلا تقريب وجله بتقريب وبدأ بالأول فقال

(يرجم للمكاف الحر المسلم إن (٣٣٠) أصاب) أي وطى (بعدهن) أي بعد الأوصاف المذكورة والأولى بعدها (بتكاح)

متعلق بأصاب والباء
حبيبة أي من وطى زوجته
بسبب عقد لازم (ابتداء
أودوا فخرج من أصاب
ملك وزنا وخرج نكاح
غير لازم كنكاح عبث
حرة بلا إذن سيده ومعي
وقاسد يفسخ إذا أو بعد
طول وفسخ قبل الطول
(صح) أي حل الوطء
فخرج ما إذا وطئها بعد
عقد لازم وهي حائض
مثلا فلا يكون محصنا فإذا
زنى بعد جلده والصف
أشار بما ذكره لشروط
الاحصان المشتركة فكانه
قال يرمي المحسن وهو
المكاف الخ وبقى من
شروطه الانتشار وعدم
المنكرة فكان عليه أن
يزيد بانتشار بلا منكرة
والحاصل أن شروط
الإحصان عشرة إذا تخاف
شرط منها لم يرمي وهي
بلوغ وعقل وحرية
وإسلام وإصابة في نكاح
لازم ووطء مباح بانتشار
وعدم منكرة (بمجانرة)
متعلق بيرجم (معتدلة)
بين الصغر والكبر (ولم
يعرف) الإمام مالك
رضي الله عنه (بداءة
البينة) بالرجم (ثم)
من يهدم (الإمام) أي

(قوله يرمي المكاف الخ) أي يرمي المسلم وليس له أن يرمي نفسه لأن من فعله موجب القتل لا يجوز
له أن يقتل نفسه بل ذلك للإمام والأولى له أن يستتر على نفسه ولا يقر وأعاد المصنف هذه الأوصاف
وإن تقدمت غير الحرية في تعريف الزنا لأجل قوله إن أصاب بعدهن وقوله يرمي بعشاة تحمية على
أن الجملة مستأنفة وجوز بعضهم قراءته بياء موحدة وهي متعلقة بقوله أول الباب الزنا وهي
للمصاحبة أي الزنا مصحوب بجرم المكاف وجلد البكر وتعريب الحر الذكر أي هذا الحكم
مصحوب بهذا الحكم (قوله أي وطى) أي أن حصل منه قبل الزنا وبعد اتصافه بالأوصاف
المذكورة وطء لزوجته التي عقد عليها عقدا لازما وكان ذلك الوطء مباحا وغير بأصاب إشارة إلى أنه
لا يشترط في الإحصان كمال الوطء للزوجة بل يكفي مغيب الحشفة أو قدرها من مقطوعها
(قوله ابتداء أودوا) هكذا بأو على الصواب لا بالواو لأجل أن يشمل الفاسد الذي يغشى بالدخول ففي
الواقع قال ابن عمر ما يفسخ به البناء لا يحسن وطء بخلاف الذي لا يفسخ بعد البناء فإن الوطء فيه
إحصان انظر بن (قوله فخرج) أي بقوله بتكاح من أصاب أي قبل الزنا بملك أو زنا أي قبل زناه
ثانياً وقوله وخرج نكاح غير لازم أي وخرج بقوله لازم من أصاب زوجته قبل الزنا بتكاح غير
لازم (قوله كنكاح عبث) أي فلا تكون زوجته محصنة بوطئها فإذا زنت لم ترمي أما إذا كان نكاح
العبد تلك الحرة باذن سيده أو إجازة السيد ووطئها بعد إجازته فإن ذلك النكاح يكون محصنا لموطأته
الحرية والعبد لا يرمي إذا زنى على كل حال لأن العبد نفسه لا يكون محصنا مطلقاً لأن من شروط
الاحصان الحرية (قوله ومعي) عطف على عبيد أي كنكاح عبيد ونكاح شخص معيب
(قوله وقاسد يفسخ أبداً) عطف على قوله غير لازم أي خرج نكاح صحيح غير لازم ونكاح فاسد يفسخ أبداً
أي فلا يكون الوطء المستند لذلك النكاح محصنا لواحد من الزوجين وكذا يقال فيما بعده (قوله أو بعد
طول) لعل الأولى أو قبل طول (قوله صح) فاعله ضمير عائد على النكاح بمعنى الوطء على طريق
الاستخدام (قوله فإذا زنى بعده جلده) أي ولا يرمي لعدم حلية الوطء الواقع بعد العقد الصحيح
اللازم (قوله وبقى من شروطه الانتشار) أي على المعتد خلافاً للشاذلي والحاصل أنه لا بد في
الاحصان من الانتشار على المعتد كما أنه لا بد منه في الإحصان بخلاف الزنا فإنه لا يشترط فيه كما مر
(قوله وإصابة) أي ووطء بعد هذه الأوصاف (قوله ووطء مباح) أي وكون ذلك الوطء مباحا
(قوله وعدم منكرة) أي بين الزوجين في الوطء بأن يعترفوا بمحصله لأن أقر أحدهما بمحصله
وانكره الآخر (قوله معتدلة بين الصغر والكبر) أي لا بمجانرة عظام خشية التشويه ولا
بمحصات صغار خشية التعذيب بل بقدر ما يحمل الرامي بلا كافة كما قال ابن شعبان لسرعة
الأجهاز عليه ويخص بالرجم المواضع التي هي مقاتل من الظهر وغيره من السرة إلى فوق ويتقى
الوجه والفرج والشهوات أنه لا يحفر للمرجوم حفرة وقيل يحفر للمرأة فقط وقيل للمشهود
عليه دون المقر لأنه يترك أن يهرب ويجرد أعلى الرجل دون المرأة لأنه عورة ولا يربط المرجوم
ولا بد من حضور جماعة قبل ندبا وقيل وجوبا لقوله تعالى وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين
فانه في مطلق الزاني وأقل الطائفة أربعة على أظهر الأقوال قيل لبشتر الزجر وقيل ليدعوا لهما
بالرحمة والتوبة وقيل ليشهدوا بزوال العفة ثلاثا يقذف الزاني بعد (قوله بداءة البينة بالرجم) أي يرمي
الزاني قبل الحاكم والمراد أنه لم يعرف ذلك في حديث صحيح ولا سنة معمول بها (قوله كلاًط)

تشبيه

الحاكم ثم الناس عقبه والحديث الدال على ذلك وقد تمسك به أبو حنيفة لم يصح عند الإمام (كلاًط)

وملوط به فيرجمان (مطلناً) أحصنا أم لا

(وإن عبيدٍ أو كافرين) كالحرين المسلمين ويغتمل أن يكون معنى لا يوطأ لوطاً من باب النسب كما مر في شمل الفاعل والمفعول لا اسم فاعل من لوط حتى يحتاج إلى تقدير معطوف مع عاطفه وإنما يشترط (٣٢١) التكليف فيها ويزاد في المفعول

طوعه وكون الفاعل به بالغاً والا لم يرجم وأدب المميز الطائع أدباً شديداً ولا يسقط عن كافر باسلاً كحد الفرية والسرقة والقتل بخلاف حد الزنا والشرب وأشار للنوع الثاني بقوله (وَجُلْدُ) المسكاف (البكر الحر) ذكرنا وأنتي (مائة وتشترط) الجلد (بالرق وان قل) كبعض وكذا من فيه شائبة حرية كمكاتب وأم ولد ومعتق لاجل ومدبر أما الآن فلعله تعالى فعملين نصف ما على الحصنات من العذاب وأما الذكر فبالقياس عليها إذ لافرق (وتحصن كل) من الزوجين الرقيقين على البدلية بدليل قوله (دون صاحبها) بالعتق والوطء بعده بشرطه المتقدمة فإذا عتق وزوجته مطيعة غير بالغ أو أمة أو كافرة وأصاحبها تحصن دونها فإن عتقت فقط تحصنت دونها إن أصابها وهي بالغة مسلمة عاقلة والحاصل أن الذكر المسكاف الحر المسلم يتحصن بوطء زوجته المطيعة ولو صغيرة أو كافرة

تشبيه في الرجم (قوله وإن عبيدٍ أو كافرين) أي هذا إذا كان غير المحصنين حرين مسلمين بل وإن عبيدٍ أو كافرين وإنما صرح بهذا مع دخوله تحت الإطلاق للرد على من يقول إن العبد لا يوطأ بجلد خمسين وإن الكافر يرد إلى حكم ملته (قوله حتى يحتاج الخ) أي لأن لا يوطأ اسم فاعل قاصر على الفاعل فيحتاج لتقدير وموطأ به لأجل صحة المبالغة بقوله وإن عبيدٍ أو كافرين (قوله وإنما يشترط التكليف فيهما الخ) أي وحينئذ فلا يدخل في الإطلاق بالعين أو غير بالعين طائعين أو مكبرهين والحاصل أنه يشترط في رجم الفاعل كونه مكلفاً متى كان مكلفاً رجم سواء كان المفعول به مسكفاً أم لا ويشترط في رجم المفعول تكليفه وطوعه وكون واطئه بالغاً كما قال الشارح (قوله ويزاد في المفعول طوعه) أي وأما الفاعل فلا يشترط فيه ذلك بل متى كان مكلفاً رجم ولو مكرهاً بناءً على المشهور المتقدم لا على ما اختاره الأحمي (قوله وأدب المميز الطائع) أي اللواط فاعلاً أو مفعولاً (قوله كحد الفرية) المسكاف اسم بمعنى مثل فاعل يسقط أي ولا يسقط عن الكافر باسلاً حد الفرية والسرقة والقتل وما ما ثلها في كونه حقاً مخلوقاً لأنها لازمة له كالدين وقوله بخلاف حد الزنا والشرب أي فإنه يسقط عنه باسلاً لأن الحق لله وأراد بالزنا المعنى الأعم الشامل للواط وبالحد ما يشمل الأدب لأن الكافر إذا شرب أو زنى زنا غير لواط وإنما يؤدب ولا يحد ولو حذف الشارح المسكاف من قوله كحد الفرية لكان أوضح لإيهام عبارته أن فاعل يسقط ضمير عائد على الرجم وليس كذلك كما يدل له عبارة ابن يونس التي قلها عقب (قوله البكر) المراد به غير المحصن وهو من لم يتقدم له وطء مباح في نكاح لازم بأن لم يتقدم له وطء أصلاً أو تقدم له وطء في أمته أو في زوجته لسنن في حيضها أو في نكاح فاسد لم يفت وفسخ (قوله الحر) أي الكائن من أفراد جنس الحر فيشمل الذكر والأنثى كما قال الشارح والمراد الحر المتقدم وهو المسكاف المسلم (قوله بالرق) أي ذكرنا كان الرقيق أو أنثى فيلزم كلاهما خمسون جلدة إذا زنى (قوله وإن قل) أي الرق في تلك الرقبة (قوله فإذا عتق) أي الزوج الذكر المسكاف المسلم (قوله وزوجته مطيعة) أي حرة مسلمة مطيعة (قوله وأصاحبها) أي بعد عتقه (قوله تحصن) أي ولو كانت مجنونة وقوله فإن عتقت أي الزوجة المسلمة المسكافة وقوله تحصنت دونها إن أصابها أي بعد عتقها ولو كان مجنوناً فوطء المجنون يحصن الزوجة العاقلة كما أنه يحلها لمبتها ووطء المجنونة يحصن زوجها العاقل وإن كان لا يحلها لمبتها لانه يشترط في الإحلال علم الزوجة بالوطء (قوله والحاصل) أي حاصل ما استفيد من كلام المصنف هنا ومن قوله سابقاً رجم المسكاف الخ (قوله يتحصن بوطء زوجته) أي وطأً مباحاً بشار في نكاح لازم وكذا يقال فيما بعد (قوله والأنثى) أي الحرة المسلمة المسكافة (قوله أطاها موطأته) قديقال هذا يعني عنه اشتراط كون الوطء مباحاً إذا وطء غير المطيعة ليس مباحاً تأمل (قوله زيادة على العشرة) أي وأما البلوغ المذكور في العشرة فبلوغ من اعتبر تحصيله كالمرأة فعلى هذا لا بد في تحصيلها من بلوغها واطئها هذا وقد يقال لا نسلم أن بلوغ واطئها زائد على العشرة المتقدمة لأن المراد بالبلوغ المتقدم في الشروط ما يشمل بلوغ من اعتبر تحصيله وبلوغ غيره بالنسبة لتحصيل الرجل يعتبر بلوغه فقط وبالنسبة لتحصيل المرأة يعتبر بلوغ كل منهما تأمل (قوله وغرب الحر الذكر) أي بعد الجلد مائة وإنما غرب عقوبة له لأجل أن ينقطع عن أهله وولده

(٤١ - دسوقي - ج) أو أمة أو مجنونة والأنثى تتحصن بوطء زوجها إن كان بالغاً ولو عبداً أو مجنوناً فلم أن شرط تحصيل الذكر زيادة على العشرة المتقدمة أطاها موطأته وشرط تحصيل الأنثى بلوغ واطئها فقط زيادة على العشرة ولا يقال وإسلاؤه لأن الكافر لا يصح نكاحه المسلمة فهو خارج بالنكاح للصحيح وأشار للنوع الثالث بقوله (وُغْرِبَ) البكر (الحر الذكر فقط)

دون العبد ولورضى سيده ودون الانثى ولورضى سيده (عاما) كاملا من يوم سجنه في البلد التي غرب اليها فلا بد من سجنه بها وكان الأولى التصريح به بان يقول يسجن بها عاما ويكتفى به عما سيأتي له (وأجره عليه) أى أجرة عمله ذهاباً وإياباً ومؤنته بموضع سجنه وأجرة الموضع عليه لانه من تعلقات الجناية (وان لم يكن له مال فمن بيت المال) ان كان والا فلي المسلمين (كفدك) بفتح الفاء والدال المهمة قرية من قرى خير ينها (٣٣٣) وبين المدينة يومان وقيل ثلاثة مراحل (وخير) بينهما وبين المدينة ثلاثة أيام (من المدينة)

للتوبة وقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم نفى من المدينة اليها (فيسجن سنة) من حين سجنه كما مر (وان عاد) الذي غرب إلى وطنه قبل مضي السنة (أخرج) مرة (ثانية) إلى الموضع الأول أو غيره لإكمال السنة ويحتمل أن المنفى وان عاد للزنا بعد تقريسه ورجوعه لوطنه أخرج بعد جلده مرة ثانية إلى البلد التي نفى اليها أو إلى غيرها أو أمان زنى في الموضع الذي غرب اليه أو زنى غريب بغير بلده فاستظهر بعضهم أنه ان تأنس بأهل السجن لطول الإقامة معهم وتأنس الغريب بأهل تلك البلد غرب لموضع آخر بعد الجلد والاكتفى السجن في ذلك الموضع ويستأنف لمن زنى في السجن عاما ويلقى ما تقدم له (وتؤخر) الزانية ذات الحيض (المتزوجة) أو السرية بالرجم أو الجلد (لحيضة) فقط بعد الزنا خشية ان يكون بها حمل من زوجها

ومعاشه وتلقاه الدلة ومحل تغريب الحر الذكر إذا كان متوطنا في البلد التي زنى فيها وأما الغريب الذي زنى بفور نزوله يولد فانه يجلد ويسجن بها لان سجنه في المكان الذي زنى فيه تغريب له وأشعر قوله غرب أنه لو غرب نفسه لا يكفي لان تغريبه نفسه قد يكون من شهواته فلا يكون زجرا له (قوله دون العبد والأنثى) أى فلا يفر بان ولا يسجن واحد منهما يولد الزنا لان السجن تبع للتغريب وهما لم يفربا وهذا هو المعتمد لانه قول مالك وعامة أصحابه كما قاله ابن رشد في القدمات (قوله ولو رضيت هي وزوجها) أى لما يغشى عليها من الزنا بسبب ذلك التغريب وظاهره أنها لا تغرب ولو مع حرم وهو المعتمد خلافا لقول الأحمي تنفى المرأة إذا كان لها ولي أو تسافر مع جماعة رجال ونساء كخروج الحج فان عدم سجن ذلك سجن بموضعها عاما لانه إذا تعذر التغريب لم يسقط السجن هذا كلامه وقد علمت ضعفه (قوله عاما كاملا من يوم سجنه) ظاهره ولو كان عليه دين وهو كذلك لان الدين يؤخذ من ماله ان كان له مال والا فهو معسر ينظر على كل حال (قوله ومؤنته) أى وعن مؤنته من طعام وشراب وفي هذا إشارة الى أن الصنف استعمال الأجرة فيما يشمل ثمن المأكل والشرب من استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه أو من عموم المجاز (قوله فيسجن) أى بعد الجلد سنة من حين سجنه في البلد الذي نفى اليه كما مر فذكر العام فيما مر لا فائدة فيه على أن سجنه قد يتأخر بعد دخول بلد التغريب فيكون التغريب حينئذ أكثر من عام فلو اقتصر على ما هنا أو ذكر السجن فيما تقدم وحذف ما هنا كان أنسب (قوله غرب لموضع آخر) أى سنة كاملة وألقى ما مضى من الأولى فلا يكمل عليه ولا يحتسب منها شيء فقوله الشارح ويستأنف لن زنى في السجن أى سواء غرب لموضع آخر أو لم يغرب (قوله لحيضة) أى ان مكث ماء الزنا يبطنها أربعين يوما هذا إذا كان الزوج أو السيد لم يستبرأ قبل الزنا بل وان كان استبرأها قبله وسواء قام بحقه من الوطء بأن قال يمكن أنها حملت منى أولم يتم بحقه فهذه أربع صور يجب فيها تأخيرها للحيضة وكذا يجب تأخيرها لها إذا مكث ماء الزنا يبطنها أقل من أربعين يوما حيث لم يستبرأ قبل الزنا وقام بحقه في الوطء خشية أن يكون بها حمل لان استبرأها أولم يستبرأها السكن لم يتم بحقه فلا تؤخر إذا لم يمس لئلا هو أربعين يوما وانتقل طوره عن النطفة وإلا أخرت لان اعتبار مائه أولى من اعتبار ماء الزنا ويقوم مقام الحيضة فيمن لم تحض ثلاثة أشهر حيث لم تحض فيها وكل هذا إذا لم يظهر حملها (قوله اعتدال الهواء) أى وكذا زوال المرض كنفاس (قوله بأن تزوج) أى الرقيق بحرأى بشخص حر كالتزوج العبد بحررة أو الأمة بحر (قوله أو بمملوك الخ) أى أو تزوج الرقيق بشخص مملوك لغير سيده كأن تزوج العبد بأمة مملوكة لغير سيده أو تزوجت الأمة الزانية بعبد مملوك لغير سيدها (قوله ومحل الخ) أشار الشارح إلى أن إقامة الحاكم الحد له شرط واحد وهو ثبوت موجه بغير علمه وإقامة السيد الحد له شرطان أن لا يكون الرقيق متزوجا بغير ملكه والثاني أن لا يكون موجب الحد ثابتا بجلده والأول منهما قيد في إقامة السيد فقط والثاني قيد فيه وفي الحاكم (قوله بغير علمه) أى إذا كان موجه وهو الزنا ثابتا بغير علمه

أو سيدها فان كانت ظاهرة الحمل أخرت لوضعه ووجود من يرضع الطفل وغير ذات الزوج والسيد لا تؤخر الا إذا (قوله) ظهر بها حمل فوضعه ووجود مرضع أو مكث ماء الزنا في رحمها أربعين يوما ولم تر حيضا فتؤخر لحيضة ثلاثا تكون حملت من الزنا ولا تؤخر الآية (و) انتظر (بالجلد اعتدال الهواء) بالمد فلا يجلد في برد أو حر مغرطين خوفا للمهلك (وأقامه) أى حد الزنا رجما أو جلدا (الحاكم) دون غيره (و) كذا (السيد) في رقيقه (إن لم يتزوج) رقيقه الذكر أو الأنثى (بغير ملكه) بأن لم يتزوج أصلا أو تزوج بملكه فان تزوج بغير ملكه بأن تزوج بحر أو بمملوك غير السيد لم يمه الا الحاكم ومحل إقامة الحاكم أو السيد الحد ان ثبت الزنا (بغير علمه)

أى علم الحاكم أو السيد بأن ثبت بأقرار أو ظهور حمل أو بأربعة عدول ليس الحاكم أحدهم أن أقامه الحاكم وليس السيد أحدهم أن أقامه السيد وتسكفى شهادة السيد عند الحاكم والعكس ومثل حد الزاني ذلك حد الحُر والقذف لا السرقة فلا يقيمها إلا الحاكم فإن قطعه سيده أدب للفتيات على الحاكم ثم إن السيد لا يقيم على رقيقه إلا الجلد دون الرجم فالضمير في أقامه للخدم حيث هو بالنسبة للحاكم وبقيد الجلد بالنسبة للسيد (وإن) زنت ذات زوج و(أنكرت الوطء) من زوجها (بعد) أقامة (٣٣) (عشرين سنة) منه (وخالفها الزوج) وادعى وطأها فيها (فالحل) أى الرجم وكان الأولى

التصريح به ولا عبرة بدعواها عدم الوطء وانها بكر لأن العادة في هذه المدة تكذبها (وعنه) أى الامام رضى الله عنه (في الرجل) يقيم مع زوجته مدة طويلة ثم تشهد عليه بينة بالزنا فينكر الوطء (يسقط) الرجم عنه ويجلد (ماله يُقر به) أى للوطء (أو) (ماله يُؤدله) منها أو يظهر حمل رجم أقربه أو يظهر بها حمل رجم وظاهره كغيره ولو بعد الجلد ولا يغنى جلد عن رجم ثم اختلف الاشياخ في الحلين فمزم من حملها على الخلاف كما أشار له بقوله (وأولاً) أى الحلان (على الخلاف) إذ قبل قوله دونها ومنهم من وفق بينهما واليه أشار بقوله (أو) انما رجمت الزوجة (خلاف الزوج) أى لخالفته لانه ادعى الوطء (في) المسئلة (الأولى فقط) فقد كذبها ولو لم يكذبها لسقط عنها الرجم كما أنه في المسئلة الثانية لو خالفته

(قوله وتسكفى الخ) يعنى أنه إذا ثبت الزنا بعلم السيد فليس له أن يقيم الحد على العبد وإنما يقيمه الحاكم وتسكفى شهادة السيد عند الحاكم وكذا إذا ثبت الزنا على شخص بعلم الحاكم فلا يقيم الحاكم الحد على ذلك الزاني بل يرفع الامر للحاكم آخر أو جماعة المسلمين أو للسيد إذا كان له حده وتسكفى شهادة الحاكم يعنى مع غيره من العدول (قوله) ومثل حد الزاني ذلك أى في أقامه الحاكم أو السيد له (قوله) فلا يقيمها إلا الحاكم أى لثلاث يمثل الناس برقيقهم ويدعون سرقتهم وهذا لا يتأتى في غير السرقة لأن حد السرقة فيه تمثيل بالقطع بخلاف غيره (قوله) وإن أنكرت الخ) حاصله أن المرأة الثابت زوجها إذا أقامت مع زوجها عشرين سنة ثم وجدت تزنى وقالت ما جامعتى زوجى في هذه المدة وكذبها زوجها وقال بل وطئها فانها ترجم لانها محصنة ولا عبرة بانكارها الوطء (قوله) أى الامام صوابه أى ابن القاسم كما في الواق اه بن وهو حاصله أنه روى عن ابن القاسم أن الرجل إذا تزوج امرأة وطال مكثه معها ثم شهدت العدول عليه بالزنا فقال ما جامعت زوجى منذ تزوجتها وأنا الآن غير محصن فانه يقبل قوله ولا يرجم بل يحمد حد البكر مالم يقر بوطئها أو يظهر بها حمل فانه يرجم (قوله) مالم يقر به أى مدة كونه لم يقر بوطء زوجته بل قال عند شهادة البينة عليه بالزنا لم أطأ زوجتى منذ تزوجتها (قوله) ولو بعد الجلد أى ولو كان اقراره بوطئها أو بظهور حملها بعد الجلد (قوله) إذ قبل قوله دونها) أى والحال أنه لا فرق وبينت أنه قولان متقابلان عامان في الرجل والمرأة الأول عدم قبول قولها والثانى قبول قولها ولا يرجح بل يجلدان فقط (قوله) أو الخلاف الخ) حاصله أنه انما رجمت الزوجة في مسئلتها لصف انكارها مخالفة الزوج وتسكفيه لها لانها تقول ما جامعتى زوجى في هذه المدة وهو يقول بل جامعتها ولم يرجم الزوج في المسئلة الثانية لعدم ضعف انكاره وذلك لعدم تكذيب الزوجة له فلو لم يكذبها في مسئلتها فانها لا ترجم وصارت مسئلة المرأة موافقة لمسئلة الرجل في عدم الرجم ولو كذبت المرأة في مسئلته فانه يرجم وتصير مسئلة الرجل موافقة لمسئلة المرأة في الرجم (قوله) أو لانه يسكت الخ) حاصله انه انما قبل قول الزوج في مسئلته ولم يقبل قول الزوجة في مسئلتها لان الزوج إذا حصل له ما يمنع الجماع لزوجه الشأن أنه يسكت عنه بخلاف الزوجة إذا حصل لها عدم الوطء من زوجها فالعادة أنها لا تسكت عنه بل تظهر ذلك وتبديه فسكوتها وعدم ابدائها إلى الآن دليل على تكذيبها والأنسب بالتأويل قبله أن يقول للصنف أو لانها لا تسكت أى أنها انما رجمت المرأة في مسئلتها مخالفة الزوج لها أو لان الشأن أنها لا تسكت هذه المدة عن ابداء عدم وطئها (قوله) أو لأن الثانية لم تبلغ الخ) حاصله ان كلام المسلتين وقع فيه تكذيب من أحد الزوجين لصاحبه لكن حكم الامام في مسئلة الرجل بقبول قوله لان موضوعها أن المدة لم تبلغ عشرين سنة وحكم بعدم قبول قول المرأة في مسئلة زناها لأن موضوعها أن مدة اقامتها تحت زوجها عشرين سنة فلو كانت المدة في مسئلة الرجل عشرين أو في مسئلة المرأة أقل لاتفق اللثنان في الحكم (قوله) تأويلات قال ابن غازى

وقالت بل وطئ رجم (أو) يوفق بانه انما سقط عنه الرجم في الثانية دونها في الأولى (لانه يسكت) أى لان شأن الرجل إذا منعه مانع من الوطء ان يسكت ولو طالت المدة بخلاف المرأة فان شأنها عدم السكوت فسكوتها المدة الطويلة دليل على أنه كان يطؤها فلم تصدق في انكارها فلم يسقط عنها الرجم أو يوفق بانه انما سقط عنه الرجم (لان) المسئلة (الثانية) وهى مسئلته (لم تبلغ) مدة اقامته معها (عشرين) سنة فلذا صدق ولم يرجم ولو بلغت المدة عشرين لرجم ولم يصدق كما أنها رجمت في مسئلتها بالوطء العشرين ولو لم تبلغها سقط عنها هذه (تأويلات)

والثلاثة بعده بالوفاق والمذهب تأويل الخلاف وعليه فاختلف في تعيين المذهب فبينه يحيى بن عمر في حكم الثانية وعينه سحنون في حكم الاولى والله أعلم (وإن قالت) امرأة (زنيته فادعى الوطء والزوجة) ولا بينة (أو وجدا) معا (بيت وأقر أبه) أى بالوطء (وادعى) ما (النكاح أو ادعاء) الرجل (فصدقه) (هى وولها وقال) أى المرأة وولها حين طولها بالبينة (لم تشهد) أى عقدنا بلا إ شاهد (حدا) إلا أن يكونا طارئين أو يحصل فشو في المسئلة الثانية وأما الثالثة فيحدان ولو طارئين مالم يحصل فشو لاتفاقها على أنهما دخلا بلا إ شاهد ولم يحصل ما يقوم مقامه في درء الحد وهو الفشو

[درس]

باب في أحكام القذف

وهو لغة الرمي بالحجارة

ونحوها ثم استعمل في الرمي بالمسكاره ويسمى أيضا فرية بكسر الفاء كأنه من الافتراء والكذب وشرا قال ابن عرفة القذف الاعم نسبة آدمي غيره زنا أو قطع نسب مسلم والاخص لإيجاب الحد نسبة آدمي مكلف غيره حراً عفيفاً مسلماً بالنا

يفنى عن قوله تأويلات قوله وأولاً على الخلاف أو لخلاف الزوج لأن قوله أو لخلاف الزوج بمثابة الوفاق فلو لم يأت بتأويلات كان المعنى أو لاطى الخلاف والوفاق وتمداد وجه الوفاق يدل على أنها ثلاث وأجاب شيخنا العلامة العدوى بأنه لو حذف تأويلات لتوهم أنهما تأويلان اثنان أحدهما بالخلاف والثاني بالوفاق بأحد تلك الأوجه لابهينه تأمل (قوله) والمذهب تأويل الخلاف (أى لان ممن قال به سحنون ويحيى بن عمرو أبو عمران الفاسى والاحمى وابن رشد (قوله في تعيين المذهب) أى من القولين هل هو اتقول بعدم قبول قول كل من المرأة والرجل وبينه فيرجحان وهو قول سحنون أو القول بقبول قول كل منهما وبينه فلا يرجحان بل يجلدان وهو قول يحيى بن عمر واستظهره في الملح (قوله في حكم الثانية) أى وهو للوفاق لما سبق من اشتراطهم في الاحصان عدم النكارة في الوطء (قوله وعينه سحنون في حكم الاولى) لعله يرى أن اشتراط عدم النكارة إذا لم يطل الزمان فإن طال الزمان فلا تضر النكارة في ثبوت الاحصان وانظر اه تقرير شيخنا عدوى (قوله فادعى الوطء) الاولى حذفه لانها متفقان عليه فالاحسن أن يقول فاعترف بالوطء وادعى الزوجة فكذبته فيها وصورته أن المرأة إذا قالت زنيته مع هذا الرجل فأقر بوطئها وادعى أنها زوجته فكذبته ولا بينة له على الزوجة فانهما يحدان أما حدها فظاهر لاقرارها بالزنا وأما حده فلانها لم توافق على النكاح والاصل عدم السبب للبيح ويأتفان نكاحا بعد الاستبراء إن أحبا وظاهره ولو كانا طارئين ولو حصل فشو وهو كذلك كما في عقب وخش (قوله أو وجداً ما بيت) حاصله أنه إذا وجد رجل وامرأة في بيت أو طريق والحال أنهما غير طارئين وأقرا بالوطء وادعى النكاح والاشهاد عليه ولا بينة لموتها أو غيبتها ولا فشو يقوم مقامها فانها يحدان لان الأصل عدم السبب للبيح للوطء ويأتفان نكاحا بعد الاستبراء إن أحبا فان حصل فشو أو كانا طارئين قبل قولها ولا حد عليهما لانهم لم يدعيا شيئاً بخلاف المعروف (قوله أو ادعاء فصدقه) صورته أن الرجل ادعى وطء امرأة وانها زوجته فصدقه المرأة وولها على الزوجة ولما طلبت منهما البينة قالوا عهدنا النكاح ولم نشهد ونحن نشهد الآن والحال انه لم يحصل فشو يقوم مقام الاشهاد فان الزوجين يحدان لدخولهما بلا إ شاهد (قوله وأما الثالثة الخ) أى وأما الاولى فيحدان فيها ولو طارئين أو حصل فشو وكفى عقب وخش (خاتمة) إذا أقر الرجل بعد ولادة زوجته منه بفسد لوطئه من غير ثبوت له كأن قالت عقدت عليهما علماً بأنها رقيقة أو أنها خامسة فانه يحرق الله ويلحق الولد به مع عدم البينة قال النفر اوى على الرسالة وحده ولحق الولد به مستغرب لان مقتضى الحد انه زنا ومقتضى الحقوق انه ليس زنا انظر الملح

باب في أحكام القذف

(قوله ونحوها) أى كالحصاء وقوله ثم استعمل أى على جهة المجاز لعلاقة الشبهة بين الحجارة والمسكاره في تأثير الرمي بكل (قوله ويسمى) أى الرمي بالمسكاره وقوله أيضاً أى كما يسمى قذفاً (قوله كأنه من الافتراء والكذب) أى والقذف محكوم عليه بأنه كذب شرعاً وإن احتمل المطابقة للواقع (قوله الاعم) أى الصادق بما يوجب الحد وما لا يوجبه وذلك لان آدمى الناصب صادق بكونه مكلفاً أولاً ولا حد في الثاني والغير صادق بكونه حراً مسلماً بالناً عفيفاً وصادق بغيره ولا حد في الثاني (قوله نسبة آدمى مكلف) من إضافة المصدر لفاعله أى أن ينسب آدمى المكلف سواء كان حراً أو عبداً مسلماً أو كافراً غيره (قوله حراً عفيفاً) أى حالة كونه ذلك الغير للنسب حراً عفيفاً وأورد على التبريد المذكور بأنه غير مانع وذلك لصدقه بما إذا نسب

أو صغيرة تطيق الوطء لئلا أو قطع نسب مسلم وأشار المصنف لما يفيد تعريفه بقوله (قذف) (٣٢٥) أي رمى (الكلف) ولو كافرا

أو سكران وهو من إضافة المصدر لقاعله وخرج به الصبي والجنون فلا حد عليهما إذا قذفا غيرهما وذكر مفعول المصدر وهو القذف بقوله (حرا مسلماً) لوقت إقامة الحد فان ارتد القذوف فلا حد على قاذفه ولو تاب كما لا حد على قاذف عبد وكافر أصلي (بنى نسب عن أب أو جد) وإن علا من جهة الأب ولو كان الأب عبداً أو كافراً كما في المدونة والنبي أعم من أن يكون صريحاً أو تلويحاً كقوله له أنا معروف بنى ابن فلان أو إشارة كما يأتي (لا) عن (أم) لأن الأمومة محققة لا تنتفى وإنما عليه الأدب للإيذاء كما لو قال له يا كافر وأما الابوة فتأبته بالظن والحكم الشرعي فلا يعلم كذبه في نفيه فتلحقه بذلك للمرة (ولاً إن نبذ) يعني النبذ إذا نفى مكاف نسبه لأب أو جد معين كلست ابن زيد فلا حد على قاذفه بذلك وأما الوفى نسبه مطلقاً كابن الزانية أو الزاني أو ابن الزنا فيجد لانه يلزم من كونه مبنوذاً ان يكون ابن زنا وقول العتبية عن مالك من

الكلف حراً عفيفاً مسلماً بالغا لئلا والحال أنه مجنون فيقتضى ان الناسب المذكور يحد وليس كذلك وغير جامع لعدم صدقه بما إذا نسب الكلف ذكراً حراً مسلماً عفيفاً غير بالغ بل مطبق للزانية فيقتضى أن ذلك الناسب لا يحد وليس كذلك فلو قال مسلماً عاقلاً بالغاً ومطبقاً للزنا لكان أولى ويكون قوله بالغا فيما إذا قذفه بكونه فاعلاً وقوله أو مطبقاً فيما إذا قذفه بكونه مفعولاً سواء كان ذكراً أو أنثى وقوله أو قطع نسب مسلم عطف على قوله نسبة أدى وأو للتوابع فلا ضرر في دخولها في التعريف لا للشك والتردد وكان عليه أن يزيد حر بعد قوله مسلم وإلا لو رد عليه أنه غير مانع لصدقه بما إذا قطع نسب المسلم العبد عن أبيه فيقتضى أنه يحد مطلقاً وليس كذلك بل لا حد عليه إلا إذا كان أبوه حراً مسلماً كما يأتي (قوله الكلف) أي البالغ العاقل سواء كان حراً أو عبداً مسلماً أو كافراً فالشرط في حد القاذف التكليف (قوله ولو كافراً) أي إذا كان القذف صادراً منه ببلد الاسلام وأما الكافر ببلاد الحرب إذا قذف مسلماً فيها ثم أسلم أو أسير فلاحد عليه اتفاقاً (قوله أو سكران) أي سكر أو دخله على نفسه وإلا فلاحد عليه لأنه كالجنون (قوله ولو تاب) أي ذلك القذوف بأن رجع للإسلام (قوله كما لا حد على قاذف عبد) أي زنا أو بنى نسبه إلا أن يكون أبواه حرين مسلمين فيجدلها اتفاقاً وكذا إن كان أبواه حراً مسلماً وأمه كافرة أو أمة عند ابن القاسم لأنه إذا قال له لست ابناً لفلان فقط قذف فلاناً بأنه أحبل أمه في الزنا قبل نكاحها فيصدق عليه انه قذف حراً مسلماً وقد توقف مالك في الحد في هذه الصورة نظراً لاحتمال اللفظ ان أم ذلك القذوف حملت به من غير أبيه فلان فيكون القاذف قذف كافرة أو أمة (قوله أو جد) أي فإذا قال شخص لآخر لست ابن فلان الذي هو جده فانه يحد ولو قال أردت لست ابنه من صلبه لأن بينك وبينه أبا فلا يصدق كما قاله في المدونة إلا لقرينة تعين ان مراده ذلك كما في اللج (قوله من جهة الأب) أي حالة كون الجد كائناً من جهة الأب لا من جهة الأم فإن نفيه عن جده لانه فانه يؤدب فقط (قوله كما في المدونة) أي يقول خش قوله حراً مسلماً ما لم يكن أبواه رقيقين أو كافرين يخالف للمدونة قال بن ولم ار من صرح بذلك غيره (قوله صريحاً) أي كقوله له لست ابناً لفلان (قوله أو تلويحاً) أي مفهماً لنفى النسب بالقرائن كالخصام وكذا يقال في قوله أو إشارة أي يعين أو حاجب أو يد (قوله كما يأتي) راجع للتصریح والتلويح (قوله لان الأمومة محققة لا تنتفى) أي قول القاذف له لست ابناً لفلانة مقطوع بكذبه فلا يلحق القذوف معرفة بذلك فلذا لم يحد القاذف (قوله فلا يعلم كذبه في نفيه) أي لا يعلم هل هو كاذب في نفيه عن أبيه أو ليس بكاذب في نفيه عنه فيلحقه بذلك للمرة فلذا حد القاذف (قوله ولا ان نبذ) أي ولا ان نفى نسب من نبذ أي طرح فلم يدر له أب ولا أم فلا يحد وفيه صورتان الأولى ان ينفيه عن اب معين كلست ابن فلان ولا حد عليه في هذه اتفاقاً الثانية ان يقول له يا ابن الزنا وفيها قولان قال اللخمي لا يحد لان الغالب في النبذ ان يكون ابن زنا وقال ابن رشد يحد لاحتمال ان يكون نبذ مع كونه من نكاح صحيح ومعلوم ان قول ابن رشد هو المقدم وظاهر المصنف خلافه فينبغي استثناء هذه من كلام المصنف وأما لو قال له يا ابن الزاني أو يا ابن الزانية فمذا قذف بزنا أبويه لا ينفي النسب فلا حد على القاذف اتفاقاً وعليه ابن رشد بجعل أبويه وهذه الصورة لا تدخل في كلام المصنف اذ ليس فيها قذف بنفى نسب وكلامنا فيه وبذلك تعلم ما في قول شارحنا تبعاً لعقب وخش وأما لو نفى نسبه مطلقاً كابن الزانية أو الزاني أو ابن الزنا فيجد من ان الصواب حذف قوله كابن الزانية أو الزاني والاقتصار على قوله أو ابن الزنا وتعلم ان الحد فيه قول ابن رشد وهو المعتمد انظر بن (قوله مطلقاً) أي من غير تعيين للنفي عنه (قوله لانه لا يلزم النفي) أي لجواز ان ينبذ وهو من نكاح صحيح (قوله ضعيف) قد علمت انه هو النقل ولا خلاف

قال لمنبوذ يا ابن الزانية لاحد عليه ويؤدب لان أمه لم تعرف ضعيف وإن كان

ظاهر المصنف والأوجه ما قاله بعضهم من أنه إذا قال له يا ابن الزنا حد قطعاً وإن فلاله يا ابن الزانية أو الزاني لم يحكم في العتية وقوله إن نبد أي مادام لم يستأخذه أحد فان استلحقه أحد لحق به وحد قاذفه حينئذ والحاصل أن القذف نوعان قذف بنفى نسب وقذف بزنا وأن الشروط ثمانية اثنان في القاذف وطائفا وهما البلوغ والعقل وقد أشار المصنف لهما بقوله قذف السكف واثنان في المقذوف مطاقا قذف بنفى نسب أو زنا وهما الحرية والاسلام وأربعة تخص الثاني أي المقذوف بالزنا وهى البلوغ والعقل والعفة والآلة وقد أشار إلى النوع الثاني والشروط المختصة به بقوله (٣٣٦) (أو زنا) عطف على نفى أى قذف السكف حراما مسلما بنفى نسب أو زنا (إن كلف)

المقذوف أى كان بالغا عاقلا أى زيادة على شرطى الحرية والاسلام (وعف) أى كان عفيفا عن الزنا أو اللواط قبل القذف وبعده لاقامة الحد على قاذفه وهو المراد بقوله (عن وطء يوجب الحد) واحترز بقوله يوجب الحد عن وطء لا يوجبه وإن أوجب الأدب كوطء بهيمة أو وطء بين فخذين أو فى دبر امرأته فشمّل كلامه صورتين عدم وطء أصلا وارتكاب وطء لا يوجب حدا فيجد قاذفه إذ هو عفيف عما يوجب الحد ومفهومه أن من ارتكب وطئا يوجب الحد لم يجد قاذفه لأنه غير عفيف فلو قال وعف عن زنا لكان أخصر وأوضح (بآلة) حال من نائب فاعل كلف أى حال كون المقذوف ملتصقا بآلة الزنا فمن قذف مجبوا أو مقطوع ذكر بالزنا فلا حد عليه إذا قطع قبل البلوغ أو بعده

فيه (قوله حد قطعاً) لأولى على المعتمد لما علمت أن المسئلة ذات خلاف وأن القائل بالحد ابن رشد واللخمي قائل بعدم الحد وأشار الشارح بقوله والأوجه ما قاله بعضهم لما قاله العلامة عج قال شيخنا فى حاشية خش الذى فى عج وهو الحق عدم الحد فى الأولين لسكون أبوهم غير معينين وفى الثالث قولان بناء على أن الغالب أنه ابن زنا أو عدم لزوم ذلك (قوله وحد قاذفه حينئذ) أى بنفى نسبه عنه (قوله وأن الشروط) أى المعتبرة فى لزوم حد القاذف (قوله مطلقاً) أى قذف بنفى نسبه أو زنا (قوله أى المقذوف بالزنا) أى دون المقذوف بنفى النسب (قوله أى كان عفيفاً عن الزنا) أى سالماً أنه قال ابن عرفة وعفاف المقذوف الموجب لحد قاذفه كلام المدونة وغيرها واضح فى أنه السلامة من فعل الزنا قبل القذف وبعده ومن ثبوت حده لاستلزامه إياه هذا هو المعتمد كما فى ح وارتضاء شيخنا وبأن كل مسلم محمول على العفة ما لم يقر بالزنا أو يثبت عليه بأربعة عدول أو ظهور حمل إذا علمت ذلك تعلم أنه إذا قذفه بالزنا فالمطالب باثبات الزنا وعدم العفة هو القاذف لقوله تعالى «والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء» الآية وأما المقذوف فلا يطالب باثبات العفاف لأن الناس محمولون على العفاف حتى يثبت القاذف خلافه وما فى عقب من أن على المقذوف أن يثبت العفاف فيه نظر وفى التفراوى لا ينفع القاذف عدلان بل يحده هو والشاهدان وإنما ينفعه أربعة يشهدون على الفعل وفيه أيضاً أنه إذا شهد شاهد بأنه قذفه يوم الجمعة وآخر بأنه قذفه يوم الخميس لفق كالتق والطلاق انظر المج (قوله لاقامة الحد على قاذفه) أى فإن زنى الشخص بعد أن قذف وقبل اقامة الحد لم يحده قاذفه (قوله عن وطء لا يوجبه) أى فلا يشترط العفة والسلامة منه (قوله كوطء بهيمة) أى قبل القذف أو بعده وقبل الحد (قوله لأنه غير عفيف) أى وإذا أقر شخص بالزنا فقفزه آخر ثم رجع لم يجد قاذفه بخلاف ماله قذفه بعد رجوعه فيجد (قوله فإن رماه بالزنا قبل الجب حد كما هو ظاهر) قال عج والظاهر أن قذف الخنى المشكل تابع لحده كما سبق فإذا رماه شخص بالزنا بفرجه الذكراوى فى فرجه الذى للنساء فلا حد عليه لأنه إذا زنى بهما فلا حد عليه وإن رماه بأنه أتى فى دبره حد رمايه لأنه إذا زنى به حد الزنا لما رانه يقدر اننى فيكون اتيانه كاتيان اجنبية بدبر لاجل درء الحد اللواط وهو الرجم بالشبهة ولا يحد الحد اللواط بتقدير ذكر كورته (قوله فاعلا أو مفعولا به) الاولى حذف قوله أو مفعولا به والاقتصار على قوله إذا كان فاعلا لأن المقذوف إذا كان مفعولا فلا يشترط بلوغه بل إطاقته الوطء كما يأتى للشارح عن قرب (قوله بنفى عنه قوله كلف) أى لأن التكليف يستلزم البلوغ (قوله فلم ان المفعول به) أى المقذوف بكونه مفعولا به وقوله شرطه أى شرط حد قاذفه اطاقه ذلك المقذوف للوطء سواء قذف بزنا أو لواط فيه أى وأما المقذوف بكونه فاعلا فشرط حد قاذفه بلوغ ذلك المقذوف سواء قذف بكونه فاعلا للزنا أو اللواط (قوله والصحيح) أى كما فى التوضيح حيث قال المحمول هو المسمى وأما المجهول النسب فهو

ورماه بوقت كان فيه مجبوا فإن رماه بالزنا قبل الجب حد كما هو ظاهر (وإن) (المقذوف فاعلا أو مفعولا به وهذا) أعم بنفى عنه قوله كلف لكنه أتى به ليرتب عليه قوله (كأن بلفت) (المقذوف) (الوطء) وإن لم تبلغ الحيض فيجد قاذفه للحق للمرأة كالكبيرة والذكر المطبق كهي كما قال المصنف فلم ان المفعول به شرطه اطاقه الوطء ولولم يبلغ (أو) (كان المقذوف) (محمولا) بالحاء المهمله ثم والمحمولون جماعة يرسلهم السلطان لحراسة محل كذا قبل والصحيح

انهم السبيون فمن قذف واحداً منهم بزنا أو نفي نسب حد بالمعطوف محذوف تقديره كان معطوف على بلغت (وان ملاعنة وابنها) فمن قذفها بالزنا أو قذف ابنها بنفي نسب حد فقوله ملاعنة راجع لقذف الزنا (٣٢٧) وقوله وولدها راجع لنفي النسب على طريق

الف والنشر المشوش ولم يجعلوا اللعان شبهة تدرأ الحد (أو عرض) بالقذف (غير أب) فيحد (إن) أفهم (تعريضه القذف بالقرائن كالحصام كأن يقول أما أنا فلست بزنا أو أنا معروف الأب وأما تعريض الأب لابنه والمراد به الجنس الشامل للجد فلا حد فيه وأما تعريضه بالقذف لابنه فيحد على ماسيأتي للمصنف في قوله وله حد أيه وفق والراجع أنه لا حد عليه أيضا (يوجب) القذف للذكور (ثمانين جلدة) هذه الجملة خبر عن قوله قذف المكاف قال تعالى «فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً وأولئك هم الفاسقون» (وإن كرر) القذف مراراً (لواحد أو جماعة) فلا يتكرر الجلد بتكرار القذف ولا يتعدد القذف وصورته في الجماعة أن يقول كلكم زان أو قال لهم يازناة أو قال لكل واحد منهم في مجلس أو متفرقين يازاني أو فلان زان وفلان زان (إلا) أن يسكره (بعده) أي بعد الحدف

أعم منه فيشمل السبي والنبوذ والغريب * وحاصل ما في الجميع من التفصيل أنه ان نفي شخص واحداً ممن ذكر عن أب معين فلا حد عليه وإن نفاه عن أب مطلقاً بأن قال له يا ابن الزنا فإنه محد قاذفه بذلك عند ابن رشد قائل لأننا إنما منعناهم من التوارث بالنسب لجهلنا بأبائهم لا لأنهم أبناء زنا وقال اللخمي لا يحد قاذفه بذلك لأن أنسابهم لم تثبت ولا يتوارثون بها وأما إذا رمى واحداً ممن ذكر بالزنا فيحد قاذفه اتفاقاً إذا علمت هذا فقول الشارح أو نفي نسب أي عن أب مطلقاً لأن أب معين (قوله) فمن قذف (واحداً منهم) أي حالة كونه حراً مسلماً لأن شرط حد القاذف أن يكون القذوف كذلك (قوله) وان ملاعنة (هذا مبالغة في قوله سابقاً أو زنا فلهي قذف المكلف حراً مسلماً بزنا يوجب ثمانين جلدة هذا إذا كان القذوف بالزنا غير ملاعنة بل وان كانت ملاعنة (قوله) وابنها (الواو بمعنى أو وهو مبالغة في قوله بنفي نسب والمعنى هذا إذا كان القذوف بنفي النسب ليس ابن ملاعنة بل وإن كان ابنها (قوله) فمن قذفها بالزنا حد) محل حد قاذف الملاعنة إذا كان غير زوج أو كان زوجاً وقذفها بغير ملاعنها به وأما لو قذفها ولو بعد اللعان بملاعنها به فلا يحد قاله ابن الحاجب (قوله) أو قذف ابنها بنفي النسب (أي عن أبيه الذي لاعنها فيه وإنما حد القاذف بذلك لأنه لم يحزم بنفي نسبه لصحة استلحاق أبيه الذي لا عن فيه له وأما لو قال لابن الملاعنة يامني أو يا ابن الملاعنة أو يا ابن من لو عنت فلا حد عليه كما ذكره عن مختصر الوقار فإن قال له لا أب لك حد أن كان طلي وجهه المشائمة لا الإخبار كقوله أبوك ثقاك إلى لعانه قاله في المدونة وشرحها وإن قال لغير ابن الملاعنة يامني حد (قوله) أو عرض بالقذف (أي باحد الامور الثلاثة المتقدمة وهي الزنا واللواط ونفي النسب عن الاب أو الجدة (قوله) غير أب (أي ولو زوجاً عرض زوجته (قوله) أما أنا فلست بزنا (أي أو لست بلائط (قوله) والراد به (أي بالاب والجنس أي جنس الوالد (قوله) الشامل للجد (أي وللجدة سواء كان من جهة الاب أو من جهة الام (قوله) فلا حد فيه (أي ولا أدب لبعده عن التهمة في ولده (قوله) والراجع انه لا حد عليه (أي في التصريح وقوله أيضاً أي كما أنه لا حد عليه في التعريض (قوله) وإن كرر القذف مراراً (لواحد) أي قبل إقامة الحد عليه كان القذف المكرر بكلمة واحدة أو بكلمات ابن الحاجب ولو قذف قذفان لواحد فحد واحد على الأصح وهو مذهب المدونة ومقابله يحد بعدد ما قذف سواء كان بكلمة أو كلمات اه بن (قوله) أو جماعة (أي أو كان القذف للجماعة فهو عطف على كرر وسواء قذفهم في مجلس أو في مجالس بكلمة أو كلمات فلا يتكرر الجلد بتكرار القذف على الأصح قال في المدونة من قذف جماعة في مجلس أو مفترقين في مجالس شق فعلية حد واحد فإن قام به احدهم وضرب له كان ذلك الضرب لكل قذف كان عليه ولا حد لمن قام منهم بعد ذلك ومقابل الأصح انه يحد بعدد من قذف سواء كان بكلمة أو كلمات (قوله) وصورته في الجماعة (أي وصورة القذف للجماعة أن يقول الخ احترز بذلك عما إذا لم يقذف الجميع بل قذف واحداً منهم لا بعينه كما إذا قال للجماعة احكم زان فإنه لا حد عليه كما يأتي (قوله) فإن كرر في أثناء الجلد (أي قبل مضي أكثره ألغى الخ (قوله) إلا أن يكون ما بقي الخ (أي إلا أن يكون كرر القذف بعد مضي أكثر الجلد بحيث صار الباقي من الجلد قليلاً فيكمل الأول ثم يبتدأ بالثاني * تنبيه لا يندرج حد القذف في قتل لردة كما مر ولا في قتل لغيرها كحرابة أو زنا محصن أو قصاص للحقوق العرة

عليه ولا فرق في تكراره بعد الحد بين التصريح وغيره كأن يقول ما كذبت أو لقد صدقت فبأ قلت فإن كرر في أثناء الجلد ألغى ما مضى وابتدىء العدد إلا أن يكون ما بقي قليلاً فيكمل الأول ثم يتبدىء الثاني كما يأتي للمصنف (و) يوجب (نصفه) على

العبد) أى الرقيق ذكرنا أو أنى إذا قذف حراما مسلما في جلد أربعين وان تحرر قبل إقامة الجلد عليه * ثم شرع في بيان صيغ القذف وهى قسمان تعريض وتصريح وذكر الاول فقال (كلمتُ بزان أو) قال له (زنت عينك) أو يدك أو رجلك ووجه التعريض في ذلك أن لذة الوطء تحصل لجميع أجزاء البدن فإذا (٣٢٨) قال زنت عينك مثلا لزم منه التعريض بزنا الفرج ولذا قال زنت عينك لا فرجك أو

قامت قرينة انه ارسل ناظره فقط لم يحد (أو) قال لامرأة اجنبية زنت (مكرهة) فيجد فان قال ذلك لامرأته لا عن والاحد (أو) قال لغيره في مشائمة انا وأنت (عفيف الفرج) فان لم يذكر لفظ الفرج ادب فقط كما يأتى فان لم يكن في مشائمة فلا شيء عليه (أو) قال (لعربي) حر مسلم (ما أنت بجحر) لانه نقي نسبه (أو) قال لعربي (باروى) او يافارسى ونحو ذلك حد لانه قطع نسبه والمراد بالعربي من كان من اولاد العرب وان طرأت عليه العجمية بخلاف من قال لأعجمي ياعربي فلا حد عليه لان القصد أنه عربي الحاصل من الجودود والشجاعة (كأن نسبه لعجمي) فيجد لانه قطع نسبه عن أيه مالم تقم قرينة على أنه قصد الشفقة والحنان أى كآبته في الشفقة (بخلاف) نسبه إلى (جده) لان الجد يسمى أباعلى ان شأن الجد لا يزن في حليلة ابنه أو ابنته (وكان قال) في حق نفسه (أنا نقل)

بالمقذوف ولو كان المقذوف ظلما هو المقذوف فيحد له فاذبه ثم يقتل به (قوله ذكرنا أو أنى) سواء كان خالص الرقيه أو كان فيه شائبة حرية وان قل رقه (قوله وان تحرر قبل إقامة الجلد عليه) أى فالمدايز في جلد أربعين على رقيقته حين القذف سواء استمر على ذلك حتى جلد أو تحرر قبل إقامة الجلد عليه فتحريره لا ينقله لحد الحر كما أن تحرير الامة بعد حصول موجب عدتها لا ينقلها لعدة الحرية أما ان قذفه وهو عبد فتبين أنه حين القذف كان حرا فانه يعمل بما تبين (قوله أو زنت عينك) أى العسر المخصوص وأما لو أراد بالعين اللوات بتامها كان هذا من التصريح كزنى فرجك وما ذكره المصنف من الحد إذا قال له زنت عينك أى أو يدك أو رجلك هو العتمد من المذهب هو قول ابن القاسم وقال أشهب بعدم الحد لانه أضاف الزنا للأعضاء مع احتمال تصديق الفرج لذلك وتصكيه واستظهره ابن عبد السلام انظر الميج (قوله أو قال لامرأة اجنبية زنت مكرهة) أى وكذبت (قوله فيجد) أى سواء قامت قرينة على ان قصده نسبتها للزنا أو لم تقم لانه لما قدم قوله أنت زنت عد قوله مكرهة من باب التعقيب برفع الواقع فلا يعتبر فان قامت قرينة على أن قصده الاعتذار عنها لم يحد فان قدم الاكراه بان قال لها أنت أكرهت على الزنا حد بان قامت قرينة على ان قصده نسبتها للزنا فان لم تقم بشيء أو قامت بالاعتذار فلا حد (قوله والاحد) أى مالم يقم بيمينه بالاكراه والا فلاحد عليه (قوله فان لم يذكر لفظ الفرج أدب) أى لسكثرة جهات العفة مالم تقم قرينة على القذف أو يجرى العرف باستعمال ذلك في القذف والا حد (قوله لانه نقي نسبه) أى فيجد لانه نقي نسبه ابن مرزوق انظر هذا مع صحة الرقية في العرب وأنهم كفبرهم على المشهور من صحة استرقاقهم وضرب الجزية عليهم قال ولم أر من ذكر ما أنت بحرمن صيغ القذف سوى المصنف وابن الحاجب وأجاب ابن عاشر بان كلام المصنف محمول على زمان لا يسترقي فيه العرب والقذف بما راعى فيه العرف بحسب كل زمن انظر بن (قوله من كان من اولاد العرب) أى الذين يتكلمون بالعربية سجية سواء كانوا عرب عرباء أو مستعربة (قوله لان القصد أنه عربي الحاصل) أى لان القصد وصفه بصفات العرب وخصاله المحموده من الجود والشجاعة لا قطع نسبه (قوله على أنه قصد) أى بنسبه لعله (قوله بخلاف نسبه إلى جده) أى لأبيه أو لأمه سواء كان في مشائمة ام لا فانه لا يحد كما قال ابن القاسم في المدونة وقال أشهب اذا نسبه لجده فانه يحد بان عرفة قال محمد وقول ابن القاسم أحب الى ومحل الخلاف مالم يعرف انه أراد القذف مثل أن يتهم الجد بأمر ذلك الولد المقذوف والاحد اتفاقا كما في التوضيح اه بن (قوله فلام القيام) أى فلام المعرض به القيام ولو عفا هو عنه فان لم يعف حد لأم المعرض به وعوقب للمعرض به (قوله الا إذا قاله لغيره) أى في حق غيره لا على جهة الخطاب (قوله وكذا) أى يكون من الصريح (قوله أو قال لا امرأة كيسانجة) أى فيجد بهذه الالفاظ الثلاثة إذا قال شيئا منها لامرأة سواء كانت زوجة له أو اجنبية منه وكذا إذا قالها لأمرء وأما ان قال ذلك لرجل كبير نظر للقرائن فان دلت على ان القصد رميه بالابنة حد والا فلا هذا ما استحسنته شيخنا العدوى (قوله كيسانجة) المراد بها الزانية والقبح في الاصل فساد الجوف أو السعال اطلق هذا اللفظ على الزانية

لأنها

بكسر العين المعجمة أى فاسد النسب (أو) قال انا (وإذ زنا) لانه قذف لأمه وكذا إذا قاله معرضا بغيره فلام

القيام ولو عفا هو لكن لا يكون ما ذكر من التعريض الا إذا قاله لغيره وأما في حق نفسه فهو من التصريح وكذا لو خاطب به الغير بان قال له يا نعل او يا واه الزنا (أو) قال لامرأة (كيسانجة) أى يا قبحه ونحوه كيا عاهر ويا فاجرة (أو قرنان) وهو الذى قرن

بينه وبين غيره في زوجته فالقيام بالحد لزوجه (أو) قال له (يا ابن منزلة الركبان) لأنه نسب أمه للزنا وذلك لأن المرأة الباغية كانت في الجاهلية إذا أرادت الفاحشة أنزلت الركبان عندها لذلك (أو) دل لها ابن (ذات الرأية) (٣٣٩) لأنه عرض لأمه بالزنا وقد كانت

الماهر تجعل على باها راية علامة للنزول عندها (أو) قال في امرأة (فعلت بها في عكبتها) جميع عكبة كغرفة وغرف وهي طيات البطن

(لا) يحد (إن نسب)

أي أسند وأضاف (جنسا

لغيره) المراد بالجنس

الصف أو القبيلة (ولو)

جنسا (أبيض لأسود) أو

عكسه والمراد أن ينسب

فردا من جنس لجنس آخر

كقوله لرومي يازنجي أو

يازبري وعكسه (إن لم

يكن) المنسوب لغيره (من

العرب) فإن كان منهم حد

ولو كان كل منهما من العرب

والفرق بين العرب وغيرهم

أن العرب أنسابهم محفوظة

دون غيرهم من الأجnas

(أو قال مولى) أي معتنق

بالتفخ (لغيره أنا خير)

منك فلا حد لأن وجوه

الخير كثيرة إلا أن يكون

في الكلام دلالة على خيرية

النسب فيحد كما قاله أنا

خير منك نسباً (أو) قال

لغيره في مشاعة أو لا (مالك

أصل ولا فصل) فلا حد

لأن القصد معنى الشرف إلا

لقربة نفى النسب فيحد

وكذا في كل لا حد

فيه قال في النخيرة

لأنها ترمز لأصحابها بالقبح الذي هو السعال (قوله بينه) أي بين نفسه (قوله فالقيام بالحد لزوجه) أي لأنه قدف لها (قوله لذلك) أي لفعلها الفاحشة بها (قوله وقد كانت الخ) أي ولم يزل ذلك الأمر في بعض البلاد الآن كالقصير (قوله للنزول) أي لأجل النزول عندها بالفعل بها (قوله في امرأة) أي في حق امرأة (قوله فعلت بها في عكبتها) أي فيجد لأنه أشد من التعريض ولا يخالف هذا ما ذكره في شهود الزنا من أنه إذا قال ثلاثة رأيتاه كالمرود في المسجلة حدوا حيث قال الرابع رأيت به مجامعها في عكبتها أو طيات بطنها أو بين فخذيها وعوقب ذلك الرابع فقط لحمل ما هنا من حده على ما إذا قاله في مشاعة فإن هذا قرينة على قصد الرمي بالزنا فإن قاله على وجه الشهادة عوقب فقط قاله ابن مرزوق (قوله المراد بالجنس الصف) أي لأن الإنسان نوع من الحيوان فما تحته كالعرب والروم والبربر والزنج أصناف أو المراد بالجنس الجنس العرفي لأنه يقال في عرف الناس لسكن صنف جنس فيقال الروم جنس والبربر جنس والمغاربة جنس وهكذا (قوله ولو أبيض لأسود) أي هذا إذا نسب جنسا أبيض لأبيض أو أسود لأسود بل ولو نسب جنسا أبيض لأسود وعكسه (قوله والمراد أن ينسب الخ) أشار بهذا إلى أن في كلام المصنف حذف مضاف والاصل لا إن نسب ذا جنس لغيره أي صاحب جنس وهو الفرد أي وليس المراد ما يعطيه ظاهر المصنف من أنه نسب جنسا لجنس آخر كقوله الروم بربر أو الفرس روم أو بربر (قوله إن لم يكن من العرب) هذا شرط فيما قبل البالغة وما بعدها (قوله ولو كان كل منهما من العرب) أي ولو كان كل من النسب والمنسوب إليهم من العرب كما لو نسب فردا من قبيلة من العرب لقبيلة أخرى منهم وظاهره ولو نسب لأعلى من قبيلته إلا إذا كان العلوي في الشرف (قوله فإن كان منهم حد) أي فإذا نسب واحدا منهم لغيرهم حدوا ولو نسبوا لظاهره ولو قصد بقوله للعربي يارومي أو يازبري أي في البياض أو السواد في مشاعة أم لا (قوله والفرق بين العرب) أي حيث حد من نسب واحدا منهم لغير قبيلته وقوله وغيرهم أي حيث لم يحد من نسب واحدا منهم لغير جنسه (قوله أن العرب أنسابهم محفوظة) أي لأنهم يعتنون بمعرفتها حتى جعل الله ذلك سجية فيهم فتجد الواحد منهم يعد من الآباء العشرة أو أكثر فمن نسب واحدا منهم إلى غير قبيلته حد لأنه قطع نسبه وأما غيرهم فلا يلتفت لمعرفة نسبه فإذا نسب لغير جنسه أو قبيلته فلا يحد ناسبه لأنه لم يتحقق أنه قطعه عن نسبه فيحتمل أنه في نفس الأمر كما نسبته والحدود تدرأ بالشبهة (قوله أو قال مولى الخ) ابن الحاجب لو قال مولى لعربي أنا خير منك فقولان أه التوضيح لو قال ابن عم لابن عمه أنا خير منك أو قال ذلك مولى لعربي فقولان وقد ذكرهما ابن شيمان واختار وجوب الحد فيهما والأقرب خلافه لأن الأفضلية قد تكون في الدين أو في الخلق أو الخلق أو في المجموع أو في غير ذلك إلا أن يدل البساط على إرادة النسب أه بن (قوله لأن وجوه الخير كثيرة) وذلك لأن الخيرية تصدق بالخيرية في الدين أو الخلق أو الخلق أو المجموع أو نحو ذلك (قوله فيحد) أي لأنه قدف مخاطب بأن نسبه لا خير فيه وحينئذ يكون ابن زنا (قوله أو قال لغيره) أي ولو كان ذلك الغير عربيا (قوله لأن التصديقي الشرف) أي لأن العرف استعمال ذلك اللفظ في ذم الافعال (قوله في كل مالا حد فيه) أي كقول المولى لغيره أنا خير منك أو نسب فرد جنس لجنس آخر فعنى قامت قرينة على أن قصده نفى النسب حد وكذلك قوله الآتي يا ابن القاسمة أو الفاجرة أو يا حمارا أو يا ابن الحمار فعنى قامت قرينة على أن القصد القذف حد (قوله حاتم) أي أنه ما أراد القذف ولا يحد

(٤٢ - دسوقي - مع -) ضابط هذا الباب الاشتهارات العرفية والقرائن الحالية فعنى قدفا أحدهما حد وإن استقل

العرف وبطل بطل الحد وبخلاف ذلك باختلاف الأعصار والامصار وبهذا يظهر أن يا ابن منزلة الركبان وذات الرأية لا يوجب حدا

وأنه لو اشتهر ما لا يوجب حسدا الآن في القذف أوجب الحسد (أو قال لجماعة أحدكم زان) أو ابن زانية فلا حد ولو قاموا
كلهم لعدم تعيين المرة وهذا إذا كثرت الجماعة كأن زادوا على ثلاثة فإن كانوا ثلاثة أو اثنين حد إن قاموا أو قام بعضهم
إلا أن يحلف ما أراد القائم (وحده في (٣٣٠) مأبون إن كان) القول له (لا يتأنت) أى لا يتكسر في كلامه كالنساء

وإلا لم يحسد والذي في
النقل انه يحسد مطلقا (و)
حد (في) قوله لآخر
(يا ابن النصراني) أو
اليهودي أو الكافر (أو)
يا ابن (الازرق) أو الأحمر
ونحو ذلك (إن لم يكن في
آبائه) من هو (كذلك)
فإن كان لم يحسد والعرف
الآن على خلافه لأن القصد
التشديد في الشتم (و) حد
(في) قوله لآخر (مُحْنَثٍ
إن لم يحلف) انه لم يرد
القذف وإنما أراد انه
يتكسر في القول والفعل
كالنساء وهذا إن لم يخصه
العرف بمن يؤتى كما هو
الآن وإلا حدد مطاقا
(وأدب) في ابن الفاسقة
أو الفاجرة (لأن الفسق
الخروج عن الطاعة فليس
نصا في الزنا والفجور
كثرة الفسق وقبل كثرة
الكذب لكن هذا يعارض
ما تقدم في كياقبة من ان
يا فاجرة مثله إلى ان يعمل
ما مر على ما إذا كان العرف
فيه القذف (أو يا حمار) أو
(يا ابن الحمار) فيؤدب (أو)
قال لغيره (أنا عفيف) أو
ما أنت بهيف بدون ذكر

(قوله وأنه لو اشتهر الخ) أى مثل علق فانه في الأصل الشيء النفيس واشتهر الآن في القذف بالمفعولية
ففيه الحد ولو حلف أنه لم يقصد قذفا (قوله ولو قاموا كلهم) فإن ادعى أحد منهم أنه أراد به فلا يقبل
منه إلا ببيان أنه أراد به قاله في الجواهر وما ذكره من عدم الحد ولو قاموا هو ما في الوازية وقال ابن
رشد ما حكاه ابن اللواز من انه لا يحسد إذا قاموا كلهم بعيد لأنه معلوم أنه قاله لأحدهم فلا حجة له
إذا قام به كلهم انظر التوضيح اهـ بن (قوله لعدم تعيين المرة) أى لو احدى منهم إذا يعرف من أراد
والحد إنما هو للمرة (قوله أو قام بعضهم) أى وعفا الباقي (قوله إلا أن يحلف ما أراد القائم)
أى فإن حلف والحال أن غيره قد عفا لم يحسد سقوط حق الباقي بعفو وسقوط حق القائم بحلفه أنه لم يرد
القائم وإن لم يحلف حدومثل ما إذا قال لاثنتين أو ثلاثة أحدكم زان أو ابن زانية أولا بعلها ما إذا قال
لدى زوجتين أو ثلاث يزوج الزانية وقامتا أو إحداها وقد عفت الأخرى ولم يحلف ما أراد القائمة
فيحد فإن حلف ما أراد القائمة فلا حد لسقوط حق الباقي بعفوها وسقوط حق القائمة بحلفه أنه لم يرد
القائمة (قوله وإلا) أى وإلا بان كان يتأنت في كلامه كالنساء لم يحسد (قوله والذي في النقل) أى كما
قال ابن مرزوق (قوله أنه يحسد مطلقا) أى سواء كان يتأنت في كلامه أولا وما قاله المصنف من التفصيل
ضعيف بل لا وجود له كما قال ابن مرزوق (قوله وحده في قوله لآخر) أى سواء كان ذلك الآخر عربيا
أم لا (قوله ونحو ذلك) كيا ابن الأسود أو الأعور أو الأعمى (قوله إن لم يكن في آبائه الخ) أى إن
لم يثبت أن في آبائه من هو كذلك لأنه نسب أمه لازنا وهذا صادق بما إذا ثبت خلاف ذلك أو جهل
الأمر كما في بن (قوله فإن كان لم يحسد) أى فإن ثبت وجود أحد من آبائه كذلك لم يحسد القائل
فالنافي للحد إنما هو الثبوت (قوله لأن القصد) أى بهذه الألفاظ التشديد في الشتم أو في الذم والتوبيخ
ولم تشتهر عرفا في القذف بنفى النسب (قوله إن لم يحلف أنه لم يرد الخ) أى فإن حلف أنه لم يرد القذف
فلا حد عليه (قوله وإنما أراد الخ) أى الذى هو المعنى الأصلي لتلك اللفظ (قوله مطلقا) أى
سواء حلف أولم يحلف (قوله مثله) أى مثل قبة في لزوم الحد (قوله إلا أن يعمل ما مر على ما إذا كان
العرف فيه القذف) أى وما هنا على خلافه (قوله أو يا ابن الحمار) أى ويا خنزيرا أو يا ابن الخنزير
أو يا كلب أو يا ابن السكلب (قوله أو أنا عفيف أو ما أنت بهيف) أى إذا قال ذلك لامرأة واما إن قال
ذلك لرجل فانه يحلف فان نكل عن البين حد كما في التوضيح فقول عبق أو قال لرجل فيه نظرا هـ بن
(قوله بدون ذكر الفرج) أى فيؤدب ولو في مشاعة (قوله لأن العفة تكون في الفرج وغيره) أى
كالطعم ونحوه فلما اسقط الفرج احتمل العفة في الطعم والفرج ولم يكن نصا في الفرج (قوله أو يا فاسق الخ)
أى وإن كان متصفا بالفسق بمعنى الخروج عن الطاعة (قوله إلا لقرينة إرادة الزنا) أى
وذلك كما لو قاله يا فاجر بفلانة فانه يحسد لأن ذكرها قرينة القذف إلا لقرينة تدل على عدم
إرادة الفاحشة كمطله بحق امرأة أو جدد حقها فقال له يا فاجر بفلانة تريدان فاجر على أيضا فيحلف
ما أراد فاحشة وإنما أراد ذلك ولا شيء عليه كفى المدونة زاد اللخمي فان نكل عن البين لم يحسد لانها
يعين استظهار (قوله أو يا يهودي) أى أو يا آكل الربا (قوله وإن قلت امرأة) أى أجنبية أى واما
الزوجة إذا قال لها أنت زنت أو يا زانية فقالت له زنت بك فلا حد عليها باتفاق لانها قد تربد
النكاح والخلاف في الزوج فقال ابن القاسم يحسد إلا ان يلاعن وقال عيسى لاحد عليه ولا لعان كذا

الفرج لأن العفة تكون في الفرج وغيره إلا ان تقوم قرينة إرادة الفرج فيحد (أو أنك) بكسر الهمزة
وتشديد النون وكسر الكاف (عفيفة) فيؤدب (أو) قال له (يا فاسق أو يا فاجر) فيؤدب الا لقرينة إرادة الزنا وكذا يؤدب
في نحو يا شارب الخمر أو يا كافر أو يا يهودي (وإن قالت) امرأة (بك جوابا لزنت) أى تقول رجل لها أنت زنت

(حدث) حدين للزنا لتصديقهما وهو إقرارهما ما لم ترجع عنه (والقذف) للرجل لأنها قذفه بقولها بك (وله) أي للمقذوف حدث (أي به) وأمه القاذف كل منهما له (وفسق) بحده لا تقبل له شهادة وكذا إذا وجب له قبل (٣٣١) أي عين فله تخليفه ويصير بذلك فسقاً

في ابن عرفة والتوضيح والمعمد كلام ابن القاسم انظر بن (قوله حدث) أي ولا يحد الرجل لأنها صدقته قاله في الدونة اه بن (قوله ما لم ترجع عنه) أي فان رجعت عن قولها حدثت القذف الرجل فقط (قوله والقذف للرجل) أي وحدت لقذف الرجل أيضاً وظاهره ولو رجعت عن إقرارها وقالت لم أورد إقرارا ولا قذفا وإنما أردت بقولي زنت بك بمجرد المجاورة وهو كذلك عند ابن القاسم ونص ابن عرفة من قال لامرأة يازانية فقالت له بك زنت فقال مالك تحد للرجل ولزنا ولا يحد لأنها صدقته إلا أن ترجع عن قولها فتحد للرجل فقط وقال أشهب إن رجعت وقالت ذلك إلا على وجه المجاورة ولم أورد قذفاً ولا إقراراً فلا تحد ويحد الرجل اه فانت تراه جعل كلام أشهب مقابلاً للمذهب الدونة انظر بن (تنبيه) لو قال شخص لآخر يازاني فقال له الآخر أنت أرتني متى لم يحد القائل الأول لأنه قذف غير عفيف وحد الثاني للزنا والقذف فان قال له يامعرض فقال له أنت أعرض متى حد الأول لزوجة الآخر وأدب وحد الثاني لزوجته ولزوجة الأول حدى واحداً وأدب له هذا إذا لم يلاعن الثاني لزوجته فان لا عن لها حد لزوجة الأول إن قامت به بعدما لعن زوجته فان قامت به قبل فحد له أحد لزوجته (قوله القاذف كل منهما له) أي تصريحاً وأما قذفها له بالتعريض فلا حد فيه ولا أدب كالم (قوله وفسق) أي الولد المقذوف بحده أي لأبيه أو أمه (قوله فكيف يكون فسقاً) أي مع أنه غير عاص (قوله وهو قد يحصل بالمباح) أي الخلل بالمرأة (قوله ليس لابن حد أبيه ولا تخليفه) أي وكذلك أمه ليس له حدها ولا تخليفها فلا يمكن من ذلك إن طلبه (قوله وإن علمه من نفسه) أي وإن علم أن مارماه به صدر من نفسه بل له القيام به ولو علم بأن القاذف رآه يزني لأنه مأثور بالستر على نفسه ولأنه وإن كان في الباطن غير عفيف فهو عفيف في الظاهر قاله أبو الحسن وليس للقاذف أن يخلف المقذوف أنه ليس بزاني كما في الدونة (قوله كوارثه له القيام بحق مورثه المقذوف الخ) مثل وارث المقذوف في القيام بحق الميت وصلى الميت المقذوف الذي أوصاه بالقيام باستيفاء الحد كما في الشامل (قوله وبين الوارث) أي الذي له القيام بحق مورثه (قوله من ولد وولده) أي سواء كان كل من الوالد أو ولده ذكراً أو أنثى (قوله وهكذا) أي باقي الورثة من العصبة والأخوات والجدات إلا الزوجين فان المذهب أنه لاحق لهما في ذلك كما هو ظاهر كلام الدونة انظر بن (قوله ولكل من الورثة) أي الذين ذكرهم المصنف وغيرهم على الظاهر (قوله وإن حصل) أي وجد من هو أقرب منه هذا يدل على أن المراد بالوارث في قوله كوارثه الوارث بالقوة لا الفعل لأن ابن الابن لا يرث بالفعل مع وجود الابن وحينئذ فيشمل ما لو كان الوارث قاتلاً أو عبداً أو كافراً فله القيام بحده من قذف مورثه الحر المسلم سواء كان ذلك للمورث أصلاً لذلك الوارث أو فرعاً له أو غيرها (قوله خلافاً لأشهب) أي القائل يقدم الأقرب فالأقرب في القيام بحق المورث المقذوف كالقيام بالدم (قوله وللمقذوف العفو الخ) أي وأما الوارث القائم بقذف مورثه فليس له العفو إذا كان الميت أوصاه بالقيام بالحد وإلا فلا العفو قال ابن عرفة لا يخفى إن مات المقذوف وقد عفا فلا قيام لوارثه وإن أوصى بالقيام لم يكن لوارثه عفو فان لم يعف ولم يرث فالحق لوارثه إن شاء قام وإن شاء عفا اه بن (قوله إن أراد ستراً على نفسه) قيد في قوله أو بعده ومفهوم الشرط أن المقذوف إذا كان عفيفاً فاضلاً لا يخشى

لا يقال إباحة القيام بحقه تقتضي عدم المعصية فكيف يكون فسقاً على مامشى عليه المصنف لأنها تقول لا يلزم من فسقه كونه عن معصية لأن المراد بالتفسيق عدم قبول شهادته وهو قد يحصل بالمباح كالأكل في السوق كما أشرنا له ثم مامشى عليه المصنف ضعيف والمذهب أنه ليس لابن حد أبيه ولا تخليفه (و) للمقذوف (القيام) أي محذوفه (وإن علمه) أي مارمى به (من نفسه) قال فيها حلال له أن يحده لانه أفسد عرضه (كوارثه) له القيام بحق مورثه المقذوف قبل موته بل (وإن) قذف (بعده) وتنه وبين الوارث بقوله (من ولد وولده) وإن سفل (وأب وأبي) وإن علمه أخ فإيه فعم فإيه وهكذا (ولكل) من الورثة (القيام) بحق المورث (وإن حصل) أي وجد (من هو أقرب) منه كابن الابن مع وجود الابن لان المعرفة تلحق الجميع ولا سيما إذا كان المقذوف أنثى فليس كالدم يختص به الاقرب خلافاً

لأشهب (و) للمقذوف (العفو) عن قاذفه (قبل) بلوغ (الامام) أو نفيه (أو بعده) إن أراد المقذوف (ستر) على نفسه كأن يخشى أنه ان ظهر ذلك قامت عليه بينة بما رماه به أو يقال لم حد فلان يقال بقذفه فلانا فيشتهر الأمر ويكثر لفظ الناس أو نحو ذلك (وإن حصل) القذف وفي نسخة وإن قذف (في) أثناء (الحد) المقذوف أولاً وغيره (أجدي) الحد (لها) أي للقذفين حد واحد

والنبي مامضى (إلّا أن يبقى) (٣٣٢) من الأول (يسير) كخمسة عشر سوطا فدون (فيكمل الأول) ثم يستأنف للثاني حد

[درس]

(باب) ذكر فيه أحكام السرقة فقال (تقطع) يده السارق (اليمين) من السكوع (وتحسم) أي تسكوى (بالنار) وجوبا خوف تتابع سيلان الدم فيهلك وظاهر المصنف أنه من تمام حد السرقة فيكون واجبا على الإمام ويحتمل أنه واجب مستقل وأنه على الكفاية يقوم به الإمام أو المقطوعة يده أو غيرهما والمراد أنه يغلى الزيت على نار وتحسم به لتندس أفواه العروق فيقطع الدم وأصل الحسم القطع استعمال في السكي مجازا لأنه سبب في قطع الدم (إلا لشلل) باليمين أو قطع بسماوى أو قصاص سابق لاسرقة سابقة (أو نقص أكثر الأصابع) من اليمين كثلثة فأكثر (فرجله اليسرى) وهو المذهب وأخذ به ابن القاسم (ومحا) الإمام رضى الله عنه أى أمر بمحو القول بقطع رجله اليسرى (ليده) أى القول بقطع يده (اليسرى) فيمين لا يمين له أوله يمين شلاء وقيس عليه ناقصة أكثر الأصابع والعمد معاه كما تقدم دون ما أثبتته ولذا رتب المصنف كلامه الآتى على المحو فقال (ثم) أن سرق ثانيا بعد

من إقامة بينة تشهد عليه بما رماه به القاذف ولا يخفى من لفظ الناس والتسليم فيه إذا حد قاذفه فإنه لا يجوز عفو بعد بلوغ الامام ويستثنى من قوله إن أراد ستر ما إذا كان القاذف أباه أو أمه أو جده فله العفو وإن لم يرد ستره ويجوز العفو عن التميز والشفاعة فيه ولو بلغ الامام كفى ح و ظاهره ولو كان التميز لمحض حق الله انظر عقب (قوله والنبي مامضى) أى من الحد قبل القذف الثانى (قوله) إلا أن يبقى يسير) حدوه كما قال شيخنا العدوى بما دون الثلث

(باب) ذكر فيه أحكام السرقة

(قوله تقطع يد السارق) أى المكاف سواء كان مسلما أو كافرا حرا أو عبدا ذكرا أو أنثى وقطعها بواحد من ثلاثة أشياء سرقة طفل أو ربع دينار أو ثلاثة دراهم كما يأتى ذلك (قوله اليمين) ظاهر ولو كان أعسر قال عقب وهو كذلك وقال اللخمي إن الأعسر تقطع يسراه واقصر عليه في كفاية الطالب وتحقيق المباني والتوضيح وابن غازى ولم يذكر ما باله وكتب الشيخ عبد الله عن شيخه سيدى محمد الزرقانى أن ما قاله اللخمي هو المذهب اه والظاهر أن كلام اللخمي محمول على أعسر لا يتصرف باليمين إلا نادرا بدليل ما يأتى في الشلل وأما الاضبط فتقطع عنه اتفاقا (قوله من السكوع) أى كما بينته السنة بسبب الاجمال في قوله تعالى « فاقطعوا أيديهما » لاحتمال أن القطع من السكوع أو من المرفق أو من النكبة (قوله فيكون واجبا على الإمام) أى فإن تركه أثم (قوله ويحتمل الخ) الذى استظهره رح أنه واجب على الإمام وللمقطوعة يده أى وجوبا كفايا ففى فعله أحدهما سقط عن الآخر أى وأما من قطعت يده ظلما كمسئلة وإن تعمد إمام الآتية فلا خلاف أن الحسم واجب على الإمام ولا يلزم صاحب اليد المقطوعة ظلما التداوى كما نقله الأبن عن ابن عرفة * ونصه قال ابن عرفة من قطعت يده بحق لا يجوز له ترك المداواة ومن ترك حتى مات فهو فى معنى قتل النفس بخلاف من قطعت يده ظلما فله ترك المداواة حتى يموت وأثم على قاطعه انظر ح اه بن (قوله أو غيرها) أى فمضى قام به أحد سقط عن الباقي (قوله إلا لشلل باليمين) أى لا فساد فيها وظاهره ولو كان ينفع بها وهو كذلك خلافا لابن وهب لكنه مقيّد بما إذا كان الشلل بينا وأما إن كان خفيا فلا يمنع القطع قاله ح (قوله لاسرقة الخ) أنما قيد القطع بكونه بغير سرقة لاجل الخلاف المشار له بقوله ومحا الخ إذ ما قطعت بسرقة يتفق على أنه إذا سرق ثانية تقطع رجله اليسرى بخلاف من سرق وفى يمينه شلل أو قطعت فى قصاص أو سقطت بسماوى فإن فيه خلافا هل تقطع رجله اليسرى أو يده اليسرى (قوله ومحا الإمام الخ) ضمن المصنف محامى غير فلذا عداه باللام أى وغير الإمام القول بقطع رجله اليسرى للقول بقطع يده اليسرى (قوله فيمين لا يمين له) أى أن المحو إنما وقع فيمين لا يمين له لقطعها بقصاص أو سقوطها بسماوى أوله يمين شلاء وقيس على ما ذكر ناقصة أكثر الأصابع فهى لا محوفها صراحة خلافا لظاهر المصنف وبهذا اندفع الاعتراض على المصنف * وحاصله أن ظاهره أن المحو وقع فى الشلل والنقص معامع أن المدونة لم تذكر فى النقص محوا ولا رجوعا ولا خلافا ونصها وإن لم يبق من يمين يديه إلا أصبع أو أصبعين قطعت رجله اليسرى اه وحاصل الجواب أن مسألة النقص وإن كان لا محوفها صراحة لكنه فيها قياسا وحيث لا اعتراض على المصنف هذا وظاهر كلام ابن مرزوق أن المحو إنما وقع صراحة فى الشلل ولم يقع فى ناقصة أكثر الأصابع ولا فيمين لا يمين له ونصه ظاهر كلام المصنف أن المحو فى الشلل ونقص أكثر الأصابع وظاهر كلام التهذيب أنه فيمين لا يمين له وفى اليد الشلاء وليس كذلك فهما وإنما المحو فى الشلل خاصة كما فى الامهات لكن الحكم واحد انظر بن (قوله ولذا) أى لأجل ضعف المثبت وقوله رتب المصنف كلامه الآتى على المحو أى لكونه للمعتمد

قطع رجله اليسرى ابتداء للعاجل المتقدم تقطع (يده) اليسرى (ثم) إن سرق ثالثا قطعت (رجله) اليمينى والقول فى الرجلين (قوله) من مفصل الكمين كالحرابة ولو أخر قوله وتحسم بالنار الى هنا ليفيد رجوعه للرجل أيضا كان أولى وقد علمت أن قوله ثم الخ مفرع

هي المستثنى فقط لا على المستثنى منه أيضا لأن عالم الأعضاء الأربعة إن سرق قطع يده اليمنى فرجله اليسرى فيده اليسرى فرجله اليمنى
ليكون القطع من خلاف (ثم) إن سرق بعد ذلك (عزر وحبس) إلى أن تظهر توبته أو يموت كذا يظهر (وإن تعمد أمام أو غيره)
كجلاد (يسراه أولا) مع علمه بأن سنة القطع ابتداء في اليد اليمنى (فالقود) على من قطع (٣٣٣) اليسرى لانه تعدى حدودا

(والحد) على السارق

(باق) فقطع يده اليمنى ولو

قال المصنف بدل يسراه

غير محل القطع كان أحسن

ليشمل جميع الصور في

أول سرقة وثاني سرقة

وثالث سرقة (و) إن

قطعهما أولا (خطأ أجزأ)

عن قطع اليمنى ولا دة

ومعه إذا حصل الخطأ بين

عضوين متساويين وأما

لو أخطأ فقطع الرجل

وقدوجب قطع اليد أو

عكسه فلا يجزىء ومعه

أيضا ما إذا كان الخطأ

هو الامام أو أموره وأما

إذا كان أجنبيا فلا يجزىء

والحد باق وعلى القاطع

الدية واعترض ابن مرزوق

على المصنف التابع لابن

الحاجب بأن أئمة المذهب

لم يصرحوا بالتفصيل بين

العمد والخطأ فالتجبه

الاجزاء مطلقا ولو عمدا

(فرجله اليمنى) هذا معر

على قوله وخطأ أجزأ أى

وإذا قلنا بالاجزاء فلو

سرق ثانية قطعت رجله

اليمنى ليكون القطع من

خلاف فإذا سرق ثالثة

قطعت يده اليمنى (بسرقة

طفل) متعلق بقوله فقطع

(قوله على المستثنى فقط) أى وهو قوله ألا لشأن (قوله لا على المستثنى منه) أى وهو سائر اليمنى (قوله ليكون
القطع من خلاف) وأما لو سرق ثالثة على القول المرجوع اليه وهو قطع يده اليسرى ابتداء فيمن لا
يمين له أوله يمين شلاء أو قصرة أكثر الاصابع فهل تقطع رجله اليسرى لأنها تقطع ثانية في صحيح
الأعضاء وهو الظاهر كما قال سهرام أو تقطع رجله اليمنى ليحصل القطع من خلاف ينظر في ذلك كذا
في عقب وغيره من الشراح (قوله ثم إن سرق) أن سأل الأربعة بعد قطع جميعها بسرفات أربعة مرة
خامسة أو سرق الأشل أو أقص أكثر الاصابع مرة رابعة عزز الخ (قوله وحبس) أى وثقتة وأجرة
الحبس عليه إن كان له مال والا فمن بيت المال إن وجدوا لا فليؤتمسك (قوله كذا يظهر) أى لا أنه
يجب مدة معينة باجتهاد الحاكم كما قال بعضهم لاحتمال أنه لا يرجع بحبسها عن أذية الناس ولا تظهر
توبته فلا تحصل الثمرة المقصودة من حبسه (قوله ليشمل جميع الصور في أول سرقة) أى وهى المدول
عن قطع اليد اليمنى ابتداء لقطع الرجل اليسرى أو لقطع اليد اليسرى أو لقطع الرجل اليمنى (قوله وثانى
سرقة) أى وهى المدول من قطع الرجل اليسرى أولا لقطع اليد اليسرى أو لقطع الرجل اليمنى
(قوله وثالث سرقة) أى وهى المدول عن قطع اليد اليسرى أولا لقطع الرجل اليمنى (قوله وخطأ) المراد به
ما يشمل الجهل كما في المدونة (قوله فلا يجزىء) أى ويقطع للعضو الذى ترتب عليه القطع ويؤدى
القاطع دية الآخر (قوله وأما إذا كان أجنبيا فلا يجزىء) أى سواء وقع الخطأ بين عضوين متساويين
أولا وقوله والحد باق أى فيقطع العضو الذى ترتب عليه القطع وعلى القاطع الدية (قوله واعترض
ابن مرزوق على المصنف) أى فى قوله وإن تعمد أمام أو غيره يسراه أولا فالقود والحد باق وخطأ
أجزأ (قوله لم يصرحوا بالتفصيل بين العمد والخطأ) أى والذي صرح به إنما هو الغزالي من الشافعية
في وجيزه وتبعه في ذلك تلميذه ابن شاس وقد تبع ابن شاس في ذلك ابن الحاجب المختصر لكتاب
الجواهر والمصنف تبع ابن الحاجب المختصر لكتاب (قوله الاجزاء مطلقا ولو عمدا) أى ولا فودى العمد
كالخطأ (قوله وإذا قلنا بالاجزاء) أى باجزاء قطع يده اليسرى أولا خطأ أو عمدا بناء على ما قال
ابن مرزوق (قوله قطعت يده اليمنى) أى فإذا سرق مرة رابعة فرجله اليسرى (قوله حر) قيد به مع أن
العبد مثله لدخوله في قول المصنف الآتى أو ما يساويه (قوله وكذا المجنون) أى وسواء انتفع السارق
بكل من الطفل والمجنون أم لا ولو قال المصنف بدل طفل غير مميز لكان أولى لشعوله للمجنون
(قوله أو مع كبير) أى سواء كان ذلك الكبير خادما له أولا كما لو كان ذلك الكبير سارقا له كما يأتى من عموم
السرقه من السارق والانسان حرز لما معه اه شيخنا (قوله أو ثلاثة دراهم شرعية) مثلهما أقل منها إن كان
التعامل بالوزن وكانت القلة لاختلاف الموازين فان قصت بغير اختلاف الموازين لم يقطع وإن
كان التعامل بالعدد فان لم يرج السروق الناقص ككاملة لم يقطع كان النقص لاختلاف الموازين
أم لا وإن راج ككاملة قطع أى إن كان النقص لاختلاف الموازين والا فلا فالقطع
في صورتين وعدمه في باقى ولم يجز هذا التفصيل في الربع دينار لعدم حصول التعامل به
غالبا كما في عقب (قوله خالصة من الفس) وصف للدراهم ويشترط ذلك أيضا في الربع
دينار فلعل المصنف حذف من الأول لدلالة الثانى (قوله ما يساويه) أى ما يساوى الثلاثة

أى تقطع اليمنى إلى آخر ما تقدم بسبب سرقة طفل ذكر أو أنثى حر ومخدع وكذا المجنون (من حرز مثله) كدار أهله أو مع كبير حانظله فان
كان الطفل كبيرا واعيا ولم يكن في حرز مثله لم يقطع سارقته (أو) بسرقة (ربع دينار) شرعى (أو ثلاثة دراهم) شرعية (خالصة) من الفس
كانت لشخص أو أكثر (أو) بسرقة (ما يساويه) من العروض والحيوان رقيقا أو غيره قيمة وقت إخراجه من حرز مثله لا قبله أو بعده

ولو ذبحه أو أنسده في حرزه فثمنه فخرج لم يقطع كما لو كان وقت الأخراج لا يساويها ثم حصل غلاء كما أنه يقطع إن ساواها وقت ثم حصل رخص وتعتبر القيمة (بالبلد) التي (٣٣٤) بها السرقة والعبرة بالتقويم (شرعا) بأن تكون المنفعة التي لأجلها بالتقويم شرعية لا كالة

لها أو حمام عرف بالسبق أو طائر عرف بالاجابة إذا دعى وقيمة دون الله ولا تساوى ثلاثة دراهم ومما تساوى فلا قطع على سارقها وما ذكره المصنف من أن التقويم بالدرهم لا يربيع الدينار هو المشهور فإذا كان المسروق يساوى ربع دينار ولا يساوى ثلاثة دراهم لم يقطع الله إلا أن لا يوجد في بلد ثم إلا الذهب فيقوم به وأما مالا يوجد فيه أحد التقدين وإتباعا لهم بغيرهما كبلاد السودان اعتبر التقويم بالدرهم في أقرب بلد اليهم يتعامل فيها بالدرهم فيقطع سارق ما قيمته ثلاثة دراهم (وإن كان محقرا بين الناس) (كباء) وحطبت وتبن (أو جارح) يساوى ثلاثة دراهم (لتعليمة) الصيد لأنه منفعة شرعية (أو جلده) عطف على تعليمه والضمير يعود على جارح بمعنى السبع وقد ذكره أولا بمعنى الطير ففي كلامه استخدام أى أو سرق سبعا يساوى جلده (بذبحه) ثلاثة دراهم ولا يراعى قيمة لحمه وإن كان غير محرم نظر السكراته أولا قول بخرمه فسارق لحمه فقط لا يقطع وإن ساوى

دراهم (قوله أو فسد في حرزه) أى كما لو خرق الثوب في داخل الحرز ثم أخرجه مخروقة (قوله وتعتبر القيمة) أى بالدرهم وقوله بالبلد التي بها السرقة أى سواء كان التعامل فيها بالدرهم أو الدينار أو العروض أو كان التعامل فيها بالثلاثة حالة كونها أغلب من العروض أو من غير غلبة وفائدة اعتبار القيمة ببلد السرقة أن السرقة ان كانت قيمته في البلد ثلاثة دراهم فالقطع ولو كانت قيمته أقل منها في غير بلد السرقة ان كانت قيمته فيها أقل منها فلا قطع ولو كانت قيمته في غيرها ثلاثة دراهم أو أكثر (قوله وقيمته دون الله) أى ودون ماله من الحق والاجابة (قوله ومعه) أى ومع اعتبار المذكورات من الله والسبق والاجابة (قوله هو المشهور) قال في التوضيح وأما أن سرق غيرهما أى غير الربع دينار والثلاثة دراهم فالمشهور أنه يقوم بالدرهم لأنه أعم إذ قد يقوم بها القليل والكثير وهكذا صرح الباجي وعياض بمشورية هذا القول فإن ساوى المسروق ثلاثة دراهم قطع سارقها وإن لم يساوى ربع دينار وإن لم يساوى ثلاثة دراهم لم يقطع ولو ساوى ربع دينار ابن (قوله الله) إلا أن لا يوجد في بلد ثم إلا الذهب فيقوم به (كذا في عقب استظهارا قال بن وفيه نظر بل ظاهر كلامهم أن مذهب المدونة أن التقويم لا يكون إلا بالدرهم ولو عدت ولم يوجد إلا غيرها (قوله كبلاد السودان) أى فاتهم إنما يتعاملون بالعرض وليس عندهم ذهب ولا فضة (قوله اعتبر التقويم) أى تقويم العرض المسروق بالدرهم في أقرب بلد اليهم يتعامل فيها بالدرهم كذا قال عبد الحق تقي الدين بعض شيوخ صقلية وقال ابن رشد تعتبر قيمة المسروق في بلد السرقة لأقرب البلاد وصوب ابن مرزوق ما قاله عبد الحق وعلم أنه يكفى في التقويم واحد إن كان وجهها من القاضي لأنه من باب الخبر لا الشهادة فإن لم يكن المقوم موجها من طرف القاضي فلا بد من اثنين ويعمل بشهادتهما وإن خولنا بأن قال غيرهما لا يساويها كما هو مذهب المدونة ولا يقال مقتضى درء الحد بالشبهات عدم القطع إذا خولنا لأن النص متبع ولأن المثلث مقدم على النافي (قوله وإن كباء) هذا مبالغة في القطع فيها قيمته ثلاثة دراهم أى وإن كان ما يساوى الثلاثة دراهم محقرا في نظر الناس كباء وحطبت أى لأنه متمول ويجوز بيعه وسواء كان ذلك المحقر مباحا للناس وحازه شخص في حوزة الخاص به ككلاء والحطبت أولم يكن مباحا كالتبين وسواء كان يصرع له التغيير والفساد بابقائه كالأشياء الرطبة المأكولة كالفاكهة أم لا خلافا لأبي حنيفة فيها وخلافا للشافعي في الأول (قوله أو جارح) أى من الطير كالصقر وقوله لتعليمة الصيد أى وإن كان لا يساويها بالنظر لاجمعه وریشه فإن لم يكن معلما قطع سارقها إن ساوى لحمه فقط أو ریشه فقط أو لحمه وریشه معا نصابا والا فلا (تنبيه) مثل تعليم الجارح الصيد لتعليم الطير حمل الكتب للبلدان قل ابن عرفة اللخمي إن كان القصد من الحمام ليأتى بالأخبار لا لمحب قوم على ما علم من الموضع الذي يبلغ المسكينة اليه ومثله للتونسي اه بن (قوله أو سرق سبعا) أى حيا أو بعد ذبحه (قوله ولا يراعى قيمة لحمه) أى فإذا سرق سبعا حيا وكان جلده بعد ذبحه لا يساوى ثلاثة دراهم وقيمة لحمه أكثر من ذلك فإنه لا يقطع (قوله فسارق لحمه فقط) أى بعد ذكاته وقوله لا يقطع وإن ساوى النخ أى لما مر من النظر لسكراته أو من مراعاة القول بالحرمية (قوله أو جلده ميتة) أى للاستفاد به بعد الدبغ في اليابسات والماء وإن كان الدبغ لا يطهره على المعتد (قوله فإذا كان قيمته النخ) قال في التوضيح أبو عمران وينظر إلى قيمته يوم دبغ ولا ينظر إلى ما ذهب منه بمرور الأيام لأن الدباغ هو الذي أجاز للناس

لها أو حمام عرف بالسبق أو طائر عرف بالاجابة إذا دعى وقيمة دون الله ولا تساوى ثلاثة دراهم ومما تساوى فلا قطع على سارقها وما ذكره المصنف من أن التقويم بالدرهم لا يربيع الدينار هو المشهور فإذا كان المسروق يساوى ربع دينار ولا يساوى ثلاثة دراهم لم يقطع الله إلا أن لا يوجد في بلد ثم إلا الذهب فيقوم به وأما مالا يوجد فيه أحد التقدين وإتباعا لهم بغيرهما كبلاد السودان اعتبر التقويم بالدرهم في أقرب بلد اليهم يتعامل فيها بالدرهم فيقطع سارق ما قيمته ثلاثة دراهم (وإن كان محقرا بين الناس) (كباء) وحطبت وتبن (أو جارح) يساوى ثلاثة دراهم (لتعليمة) الصيد لأنه منفعة شرعية (أو جلده) عطف على تعليمه والضمير يعود على جارح بمعنى السبع وقد ذكره أولا بمعنى الطير ففي كلامه استخدام أى أو سرق سبعا يساوى جلده (بذبحه) ثلاثة دراهم ولا يراعى قيمة لحمه وإن كان غير محرم نظر السكراته أولا قول بخرمه فسارق لحمه فقط لا يقطع وإن ساوى

الاستفاد

ثلاثة دراهم وسارق جلده فقط يقطع إن ساواها (أو جلده ميتة) ولو

غير ما كولة يقطع سارقها بعد دبغه (إن زاد دبغه) على قيمة أصله (نصابا) فإذا كانت قيمته قبل دبغه درهمين على تقدير

جواز بيعه وقيمته بعد ديفه خمسة قطع فان لم يزد ديفه نصاباً لم يقطع سارقه كما لو سرق قبل الدفيع ولو تساوى النصاب (أو غشاً) بالبناء للفعول أى الربع دينار أو الثلاثة دراهم (فيلوساً) نحاساً حال السرقة فإذا هو أحدهما (٣٣٥) فيقطع (أو ظن) (الثوب)

المسروق (فارغاً) فإذا فيه نصاب ان كان مثله بوضع فيه ذلك لان كان خلقاً ولا ان سرق خشبة أو حجرأ يظنها فارغة فإذا فيها نصاب فلا قطع إلا أن تكون قيمة تلك الخشبة ونحوها نصاباً (أو) سرق نصاباً مع (شركة صغرى) له في السرقة يقطع المكاف فقط ومثل الصبي المجنون (لا) شركة (أب) عاقل أو أم أو جد لرب المال فلا قطع على شريكه لدخوله مع ذى شبهة قوية (ولا) يقطع سارق (طير لا جابته) أى مجاوته كالبلابل والعصافير والندرة التى تدعى فتجواب إذا كانت لا تساوى النصاب إلا لتلك اللغمة لأنها غير شرعية (ولا) قطع (ان) تسكمل (اخرج النصاب من حرزه) (بمرار فى ليلة) حيث تعدد قصده فان قصد أخذه فأخرجه فى مرار قطع ويصم ذلك من اقراره أو من قرائن الأحوال (أو اشتراكاً) أى السارقان أو أكثر (فى حمل) لنصاب فلا قطع على واحد منهما بمرطين (ان) استقل كل (بأن كان كل واحد له قدرة على حمله بافتراده) ولم

الانتفاع به واختار اللخمي النظر إلى قيمته يوم سرق وهو الأظهر اهـ بن (قوله) فان لم يزد ديفه نصاباً (أى بأن كانت قيمته بعد ديفه أربعة) (قوله) فإذا هو أحدهما فيقطع (أى ولا يعذر بظنه أى وأما إن ظن السارق أن المسروق فلوس فسرقتها فتبين أنها فلوس كما ظن فانه لا يقطع ولو على القول بمجريان الفلوس مجرى النقود إلا ان تبلغ قيمتها نصاباً (قوله) أو ظن الثوب للمسروق (أى الذى لا يساوى نصاباً) (قوله) يوضع فيه ذلك (أى فيقطع سواء أخذها ليلاً أو نهاراً) (قوله) إلا إذا كان خلقاً (أى إذا كان خلقاً ليس الشأن أن يوضع فيه وقال السارق لا أعلم بما فيه حلف ولم يقطع أخذه ليلاً أو نهاراً اهـ بن (قوله) فلا قطع (أى لأن مثل ذلك لا يجعل فيه ذلك) (قوله) إلا أن تكون قيمة تلك الخشبة ونحوها نصاباً (أى فانه يقطع فى قيمتها دون ما فيها ومثل الثوب التى يظنها فارغة فإذا فيها نصاب فى القطع العاص إذا كانت معوضة بما يعدل ثلاثة دراهم حيث سرفت نهاراً من محل غير مظلم لا من مظلم أو ليلاً فيصدق السارق أنه لم يعلم بما فيها من الفضة (قوله) ومثل الصبي المجنون (أى ولو كان ذلك المجنون المصاحب للسارق صاحب النصاب للمسروق أو أباً لصاحبه وأما قطع السارق المصاحب لصاحبه المجنون لأن المجنون كالعدم (قوله) فلا قطع على شريكه (أى ولا عليه ولو سرقا من محل حجره الفرع عن أصله لأن الحجر المذكور لا يقطع شبهة الأصل فى مال فرعه (قوله) حيث تعدد قصده الخ) هذا التقيد مبنى على قول ابن رشد حيث جعل قول سجنون وفاقا لابن القاسم * وتوضيح ذلك أن ابن القاسم قال لا قطع على من أخرج النصاب فى مرار وقال سجنون ان كان اخراجه النصاب على مرار فى فور واحد قطع فحمله اللخمي على الخلاف لقول ابن القاسم وحمل ابن رشد قول سجنون على ما إذا قصد السارق أخذ النصاب كله ابتداء عند دخوله الحرز ثم أخرجه شيئاً فشيئاً سواء كان يمكنه اخراجه دفعة وأخرجه على مرار أو كان لا يمكنه اخراجه دفعة كالقمح والتبن وأخرجه على مرار لأنه سرقة واحدة وحمل قول ابن القاسم على ما إذا لم يقصد أخذ النصاب ابتداءً وانه إنما عاد مراراً لينظر كل مرة ما يسرقه فما أخذه كل مرة مقصود على حدته كذا فى بن عن التوضيح (قوله) ويعلم ذلك (أى قصد أخذه كله ابتداء) (قوله) أو من قرائن الأحوال (أى كما إذا أخرج من المجتمع ما لا يقدر إلا على اخراجه فأخرجه منه فقط (قوله) فى حمل لنصاب (أى مسروق لأجل اخراجه من الحرز (قوله) له قدرة على حمله (أى لا اخراجه من الحرز (قوله) فان لم يستقبل الخ) أى فإذا لم يقدر كل واحد على اخراجه (قوله) ولو ناب كل واحد نصاب قطما الخ) (فحاصله انه ان ناب كل واحد نصاب قطما استقل كل واحد بأخراجه ثم لا وإن لم ينب كل واحد نصاب بل ناب كل واحد أقل من نصاب فان استقل كل واحد بأخراجه من الحرز فلا قطع والا فالقطع عليهما وكذا القطع على جماعة رفعوه على ظهر أحدهم فى الحرز ثم خرج به إذا لم يقدر على اخراجه الا برفعه معه ويصيرون كأنهم حملوه على دابة فانهم يقطعون إذا تعاونوا على رفعه عليها وأما لو حملوه على ظهر أحدهم وهو قادر على حمله على ظهره دونهم كالثوب قطع وحده ولو خرج كل واحد منهم من الحرز حاملاً لشيء دون الآخر وهم شركاء فيما أخرجه ولم يقطع منهم إلا من أخرج ما قيمته ثلاثة دراهم ولودخل اثنان الحرز فأخذ أحدهما ديناراً وقضاه لآخر فى دين عليه أو أودعه أياه قطع الخارج به ان علم أن الذى دفعه له سارق والا لم يقطع ولو باع السارق ثوباً فى الحرز لا آخر فخرج به المشتري ولم يعلم أنه سارق فلا قطع على واحد منها قاله الباجي (قوله) ملك غيره (أى مملوك لغير السارق كان ذلك الغير واحداً أو متعدداً فلا يشترط اتحاد المالك للنصاب واحتراز بذلك عما إذا سرق مملوك كما أشار له المصنف بقوله لا بسرقة مملوك من مرتين الخ

يقتضى (أى كلاً بافتراده) (نصاباً) فان لم يستقل أحدهما بأخراجه قطما ولم ينب كل واحد نصاب ولو ناب كل واحد نصاب قطما استقل كل واحد بأخراجه أم لا (ملك غيره) هذا نعت لنصاب الذى هو معنى قوله ربع دينار الخ فكأنه قال بسرقة طفل أو نصاب ملك غير

ولمحل من سرق من سارق أو من أمين ونحو ذلك فيقطع (ولو كذبه ربه) السروق منه إذا أقر السارق بالسرقة أو ثبت بينه وبين السروق بيد السارق ما لم يدعه ربه (أو أخذ ليلاً) خارج الحرز ومعه النصاب أخرجه منه (وإذا عني الإرسال) من ربه فيقطع ولو صدقه ربه في دعواه الإرسال لاحتمال شتمه عليه (٣٣٦) والرحمة به إلا قرينة تصدقه ككونه في عياله أو من أتباعه كما أشار

له بقوله (وصدق) في دعواه الإرسال (إن أشبه) ودخل من مداخل الأس وخرج من مخارجهم (لا بسرقة ملكه من مرتين ومستأجر) ومعار وودع (ملكه) له قبل مخرجه به من الحرز يارث أو صدقة تم خرج به فلا يقطع بخلاف ملكه بعد خروجه به (محترم) دخل فيه مال حربي دخل عندنا بأمان فيقطع سارقه السلم (لا خمر) أو خنزير ولو لكافر سرقه مسلم ودمى فلا قطع ويغرم قيمتها لدمى إن أنلفها وإلا رد عنها عليه لا إن كانت لمسلم لوجوب إراقتها عليه (وطبور) ونحوه من آلات اللهو فلا قطع على سارقه (إلا أن يساوى بعد كسره) تقدير (نصاب) فيقطع (ولا) بسرقة (كلب مطلقاً) أذن في أخذه أم لا معداً أم لا ولو ساوى تعليمه نصاباً فهو كالمستثنى من قوله السابق وجارح لتعليمه والفرق أنه لا يباع بحال لأن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيعه

(قوله) ومحل من سرق من سارق) ولوا ولا يقبل قول السارق الثاني أنه سرقة ليرده له به اهـ (قوله) أو من أمين) أي كالوكيل والوصى والودع والرتن (قوله) ونحو ذلك) أي وشمل نحو ذلك كالسرقة من آلة السجد وسرقة باب به بناء على أن الملك لا واثف كما للمصنف تبعاً للوادع لا على ما لأقرافي من أن الملك لله فلا يقطع السارق لما ذكر (قوله) ولو كذبه ربه) يعني أن السارق إذا أقر بالسرقة من مال شخص أو قامت عليه بينة بذلك وكذبه ذلك الشخص فإنه يقطع ولا يفيدته تكذيبه ذلك الشخص الفقراء للينة (قوله) وبيع السروق بيد السارق) أي على وجه الحيازة واستظهر بعضهم أنه يحمل في بيت المال لأن كلا من السارق وربه يفيد عن ملكه ومن المعلوم أن المال المحبوس أربابه بحمله بيت المال اهـ تقرير شيخنا عدوى (قوله) ما لم يدعه ربه) أي بعد ذلك (قوله) أو أخذ) أي قبض عليه وأمسك (قوله) إلا قرينة تصدقه) أي في دعواه الإرسال فإنه لا يقطع (قوله) وصدق) أي أخذ للناع في دعواه الإرسال أي والحال أن ربه صدقه على ذلك (قوله) إن أشبه) أي بأن كان من عياله أو من خدمه (قوله) من مرتين ومستأجر) يصبح فتح الهاء والجيم ويكون بياناً للسروق ويصح كسرها على أن من ابتدائية وقوله من مرتين ومستأجر علم من هذا أن سرقة الرهن والمؤجر ملكه من المستأجر والمرتن لا يوجب القطع وأما عكسه وهو سرقة المرتن الرهن من الرهن قبل قبضه منه والمستأجر من المؤجر قبل قبضه فإنه يوجب القطع (قوله) بخلاف ملكه بعد خروجه به) أي فإنه يقطع فإذا سرق نصاباً وأخرجه من حرزه ثم وهبه له صاحبه فإن القطع لا يرتفع عنه لكن قيد هذا بعضهم بما إذا وهبه له صاحبه بعد أن بلغ الامام وإلا فلا قطع كما وقع لصفوان فإنه سرق درعا وقال صاحبه هو صدقة عليه فقال عليه الصلاة والسلام: هلا كان ذلك قبل أن يأتينا (قوله) محترم) هو الذي يجوز ملكه ويبيعه فالخمر وما بعده ليس بمحترم إذ لا يجوز بيعها ولا تملكها (قوله) فلا قطع) أي عليه ولو كثرت قيمتها عندهم إلا إذا ساوت الوعاء نصاباً وإلا قطع لذلك كما في النج (قوله) ويغرم) أي السارق مسلماً كان أو كافراً (قوله) قيمتها لدمى) أي إن كانت مملوكة لدمى (قوله) لا إن كانت لمسلم) أي لا إن كانت مملوكة لمسلم وأنلفها السارق فلا يغرم قيمتها (قوله) وطبور) هو بضم الطاء ويقال طبار أيضاً وهو فارسي معرب اهـ بيدي (قوله) تقدير) أشار بهذا إلى أنه يكفي في اعتبار قيمته تقدير كسره وإن لم يكسر بالفعل إذ قد تفقد عينه وهذا هو الذي يفيد ظاهر كلام ابن شاس كما قال بن (قوله) ولا بسرقة كلب مطلقاً) وهذا هو مذهب المدونة خلافاً لأشهب القائل بالقطع في المأذون في أخذه وأن عدم القطع إنما هو فيها لا يملك فقط (قوله) والفرق) أي بين الكلب وغيره من الجارح الملعن (قوله) لا قبله فيقطع) أي إن ساوت نصاباً (قوله) أو مهدى له) أي أو من غنى مهدى له وقوله لجواز بيعه له أي لجواز بيع ذلك لمن أعطيه (قوله) فيقطع) أي إن ساوى السروق نصاباً (قوله) تام الملك لا شبهة له فيه) الحق أنهما شرطان كما في التوضيح وذكر أنه احترز بأولهما عن سرقة ماله فيه شركة واحترز بثنائهما من سرقة الأب ونحوه اهـ بن * والحاصل أنه لا بد في القطع من كون النصاب مملوكاً لغير السارق وإن يكون ذلك الغير بملكه بتمامه وإن لا يكون للسارق فيه شبهة قوية بأن لا يكون له فيه شبهة أصلاً أو يكون فيه شبهة ضعيفة ومن هذا يعلم أن من ورث بعض النصاب قبل خروجه من الحرز

وورث

بخلاف غيره (و) لا قطع في سرقة (أضحية بعد ذبحها) لأنها وجبت

بذبحها وخرجت لله لا قبله فيقطع ولو نذرناها لأنها لا تتعين بالنذر والفدية كالأضحية في الوجوهين (بخلاف) حرقة (لحمها) أو جلدها (من فقير) تصدقه عليه أو مهدى له فيقطع لجواز بيعه (تام الملك) للسروق منه (لا شبهة له) أي للسارق (فيه) قوية فيقطع

(وان) سرقى (من بيت المال) ومنه الشون (أو) من (الفتح) بعد حوزها إن عظم الجيش لضعف الشبهة كأن قل وأخذ فوق حقه نصابا بخلاف السرقة قبل الحوز فلا يقطع (أو) من (مال شركة) أن حجب عنه بأن أو دعاه عند أمين أو جعل المفتاح عند الآخر أو قال له لا تدخل المحل إلا معنى (و) ان (سرق فوق حقه نصاباً) كأن يسرق من اثني عشر درهماً بينها تسعة فيقطع (لا الجدة ولو) لأم (إذا سرق من مال ابن ولده فلا يقطع للشبهة القوية في مال الولد وإن سفل فالولي الأب والأم بخلاف الولد يسرق من مال أصله فيقطع لضعف الشبهة ولذا حد ابن وطىء جارية أبيه بخلاف الأب يظاً جارية ابنه (ولا) ان سرق قدر حقه أو فوقه دون نصاب (من) مال (جاحد) لحقه (أو) من مال (مماطل) لحقه (إذا ثبت أن له عنده مالا وجده أو ماطله فيه وكذا ان أقر رب المال بذلك فلا يقطع وليس من أفراد قوله فيما رولو كذب به لأن ذلك لم يدع السارق أنه أخذ حقه

وورث أخوه مثلاً باقية لم يقطع ولا وجه لتظهير عبق في ذلك تأمل (قوله وان من بيت المال) أى سواء كان منتظماً أو غير منتظم (قوله إن عظم الجيش) أثار بهذا لما قاله العلامة بن الصواب أن جماعة الجيش إذا كثروا قطع السارق إن أخذ نصاباً وإن قلوا لا يقطع إلا إذا سرق نصاباً فوق حقه كالشريك الآتى كما قال ابن يونس خلافاً لما يقتضيه ظاهر المصنف من أن السارق من الغنيمة نصاباً يقطع مطلقاً عظم الجيش أو قل ومضى عبق على ظاهر المصنف وقد علمت ما فيه (قوله لضعف الشبهة) أى إذا كان السارق من الجيش والا فلا شبهة له أصلاً (قوله ان حجب عنه) أى إن حجب السارق عن مال الشركة أى لم يكن له فيه تصرف (قوله بأن أو دعاه عند أمين) أى أجنبى منهما (قوله وجعل المفتاح النج) أى أو جعل السارق المفتاح بيد الآخر للحفاظ والاخرار (قوله أو قال له لا تدخل المحل إلا معنى) أى والحال أن المفتاح بيد السارق (قوله وسرق فوق حقه نصاباً) عطف على قوله حجب عنه فهو شرط ثان في القاطع بالسرقة من مال الشركة وحاصله أنه لا بد أن يسرق فوق حقه نصاباً من جميع مال الشركة ماسروق ومالم يسرق إن كان مثلياً كما إذا كان حيلة المال المشترك بينهما اثني عشر لكل منهما ستة وسرق منه تسعة دراهم وأما إذا كان مقوماً ككتاب يسرق منها ثوباً فالمعتبر أن يكون فيما سرق نصاب فوق حقه في السروق فقط فإذا كانت الشركة في عروض ككتب جملتها تساوى اثني عشر فسرق منها كتاباً معينا يساوى ستة فيقطع لأن حقه في نصفه فقط قد سرق فوق حقه فيه نصاباً والفرق بين المثلى والمقوم حيث اعتبرا في المثلى كون النصاب المسروق فوق حقه في جميع المال المشترك ماسروق ومالم يسرق واعتبرا في المقوم كون النصاب المسروق فوق حقه فيما سرق فقط أن المقوم لما كان ليس له أخذ حظه منه إلا برضا صاحبه لاختلاف الأغراض في المقوم كان ماسرقه بعضه حظه وبعضه حظ صاحبه وما بقى كذلك وأما المثلى فلما كان له أخذ حظه منه وإن أبى صاحبه لعدم اختلاف الأغراض فيه غالباً فلم يتعين أن يكون مأخذه منه مشتركاً بينهما وما بقى كذلك (قوله لا الجد ولو لأم) قال ابن الحاجب وفي الجد قولان قال في التوضيح اختلاف الاجداد من قبل الأب والام فقال ابن القاسم أحب إلى أن لا يقطع لأنه أب ولأنه بمن تغلظ عليه الدية وقد ورد ادرؤا الحدود بالشبهات وقال أشهب يقطعون لأنهم لا شبهة لهم في مال أولاد وأولادهم ولا نفقة لهم عليهم وتأول بعضهم قول ابن القاسم أحب إلى على الوجوب ولا خلاف في قطع باقى القرابات اهـ وقد تبين به أن الخلاف في الجد مطلقاً لا في خصوص الجد للأم خلافاً لظاهر المصنف اهـ بن (قوله ولذا) أى لأجل ضعف شبهة الولد في مال أبيه حد الولد ابن وطىء جارية أبيه أى وأمه (قوله بخلاف الأب يظاً جارية ابنه) أى فانه لا يحد لقوة شبهة الأصل في مال فرعه (تنبيه) لو سرق العبد من مال ابن سيده قطع لعدم شبهة العبد في مال ابن سيده وان سرق من مال سيده فلا يقطع لانه مال لسيده فلو قطع لزادت مصيبة السيد لا أن عدم قطعه لشبهته في مال سيده إذ لا شبهة له في مال سيده كأنه لا شبهة له في مال ابن سيده (قوله ولا إن سرق قدر حقه) أى ولو من غير جنس شيء (قوله من مال جاحد لحقه) أى سواء كان ذلك الحق الذى جرده ودية أو غيرها كدين من قرض أو بيع كما هو مقتضى الفقه وإن كان النص في الوديعة كما قاله ابن مرزوق وصورة المسئلة أنه إذا كان له مال على إنسان من دين أو ودية فجرده أو ماطله فيه وأخذ منه بقدره وثبت الاخذ عليه فقال الأخذ إنما أخذت حقى الذى جرده أو ماطلنى فيه وثبت ان له عنده مالا وجرده أو قال المأخوذ منه أنه أخذ حقه وأنا كنت جاحداً له كاذباً في جعدي فيعتبر اقرار رب المال ولا قطع وليس هذا مخالفاً لقوله ولو كذبه به لأن ذلك كان الأخذ مقرأ بالسرقة ورب المال ينفيها وههنا انفكاك في (قوله وليس) أى اقرار المالك بذلك أى يكون

بعد ثبوت السرقة وهنا ادعى أنه لم يسرق وإنما أخذ حقه ليجد غريمه أو مطلقه فصدقه رب المال فتأمل (مخرج من حرز) ولا يشترط دخول السارق فيه بل لو أدخل نحو عصا وجر النصاب به قطع والحرز في كل شيء بحسبه وفسره بقوله (بأن لا يمد الواضع فيه مضيقاً) عرفاً (وإن لم يخرج هو) فالمدار على إخراج النصاب دخل هو في الحرز أم لا خرج منه إذا دخل أم لا (أو ابتلع) في الحرز (دراً) أو غيرهما لا يفسد بالابتلاع وكان فيه النصاب ثم خرج فقطع بخلاف ما يفسده الابتلاع كالطعام والعنبر فلا يقطع وإنما عليه الضمان كما لو أحرق شيئاً في الحرز أو أثلفه ويؤدب فلو أكله خارج الحرز أو أحرقه قطع (أو أذهن) في الحرز (بما يحصل منه) بعد خروجه من الحرز إذا ملت كمشك وزباد وعطر (نصاب) أي قيمة نصاب (أو) كان خارج الحرز (وأشار إلى الشاة) مثلاً (بالملف) فخرجت (فأخذها قطع) (أو) سرق (الأحد) فهو منصوب

الآخذ إنما أخذ ماله الذي كنت جاحداً له أو ما طلاله فيه وقوله من أفراد قوله فيما مر ولو كذب أي حتى يقصر الثبوت هنا على الثبوت بالبينة ولا يهم فيه بحث يجعل شاملاً للثبوت بالبينة أو باقرار رب المال حتى يلزم مخالفة هنا من عدم القطع لما تقدم من القطع (قوله بعد ثبوت السرقة) أي بل أقرباً به سرق فقط (قوله مخرج من حرز) أي وأخذ فلو أخرج النصاب من حرز لم يقطع سواء كان الحرز من المال واحد أو لأكثر * والحاصل أن النصاب متى كان مخرجاً من حرز واحد قطع، مخرجه ولو تعدد مالكة وإن أخرج من حرز من حرز أو أكثر فلا قطع فيه ولو اتحد المالك ومن هذا يعلم أن أخذ النصاب من مجموع غرائر بسوق لا يقطع لأن كل غرارة حرز بالنسبة لما فيها وبذلك أفنى الامام مالك وخالفه الفقهاء ثم رجعوا إليه وأول من رجع إليه ربيعة اه من ح (قوله ولا يشترط دخول السارق الخ) أي كما لا يشترط بقاء النصاب خارج الحرز فإذا أخرجه منه فتاف بنار أو أثلفه حيوان أو كان زجاجاً فانكسر فانه يقطع (قوله وفسره الخ) أشار بذلك إلى أن الباء في قوله بأن لا بعد الخ للتصوير أي موصوفاً بما لا يعد الخ (قوله وإن لم يخرج هو) أي السارق من الحرز وأبرز الضمير لجرى هذه الحال على غير من هي له بيان ذلك أن قوله مخرج من أو صاف للسروق وقوله وإن لم يخرج حاله من ضميره مع أن هذه الحال من أوصاف السارق وقد جرت على للسروق فلذلك أبرز الضمير لكن مع عدم اللبس على مذهب البصريين (قوله فالمدار) أي في القطع على إخراج النصاب من الحرز حتى إن السارق لو أخرج النصاب من الحرز ثم عاد به فأدخله فيه فانه يقطع كافي البدور عن الذخيرة وفيه بعد ذلك نقلا عن التبصرة أن رب الدار إذا قتل السارق وهو يخلص متاعه منه فهدروا إلا فالدية فإن قتله بعد انفصاله عن البيت وبعدة عنه فانه يقاد له من رب الدار (قوله أو غيره) أي كدينار (قوله ويؤدب) أي زيادة على الضمان (قوله فلو أكل الخ) أي فلو أخرج النصاب السكاكين من الطعام من الحرز وأكله أو أحرقه خارجه قطع (قوله أو أذهن في الحرز) أي أو دهنه غيره فيه باختباره (قوله إذا سلت) مثل السلت الفسل فيطفو منه على الماء فإذا أدهن بما يحصل منه بعد غسله خارج الحرز ما قيمته نصاب قطع (قوله أو كان) أي السارق خارج الحرز (قوله أو أشار إلى الشاة) أي واقفة في الحرز (قوله مثلاً) أي فالمراد الدابة مطلقاً وفي ابن مرزوق أن إخراج الباز بغير علف كإخراج الشاة بهاء وهو يفيد أن إخراج الدابة بغير العلف كإخراجها به كنداء بعض البقر باسمه فلو قال الصنف أو أشار لحيوان فخرج لكان أحسن (قوله فأخذها) أي فان لم يأخذها فلا يقطع فأخذها قيد معتبر في القطع لأن الإشارة ليست كالإخراج الحقيقي كما ذكره ابن مرزوق نقلاً عن الأحمي وذكر في النوادر ما يفيد عدم اعتباره وهو الذي ينبغي التعويل عليه لموافقة لقول المصنف مخرج من حرز وإن لم يخرج هو فان ظاهره التحويل في القطع على خروج النصاب من الحرز أخذه بعد ذلك أم لا (قوله والمراد بالاحد غشاء القبر الخ) بهذا المراد يدفع مافي للواق وغيره من البحث * وحاصله أن المراد بقوله أو الأحدي أو سرق مافي الأحد والذي فيه هو السكفن لأن الأحد هو القبر حيث ينبغي أن يكون ما هنا مكرراً مع ما يأتي لكن بحث ابن مرزوق في هذا الجواب بأنه يتوقف على صحة تسمية غشاء القبر لحداً وإعاز الشارح لجوابه بقوله سماه لحداً مجازاً الخ وعلوم أن المجاز لا يشترط فيه سماع الشخص بل يكفي فيه سماع نوع العلاقة ونص ابن مرزوق هكذا رأيت هذه اللفظة فيما رأيت من النسخ ولا أتفق معناها لأن الأحد يفتح اللام ضد الشق فان أراد حقيقته وأنه حرز لما فيه كان مكرراً مع ما يأتي وإن أراد اللابن التي تنصب على الميت فيصح لكن يتوقف على صحة تسميتها بذلك لنة وعلى صحة الحكم المذكور وما رأيت في ذلك نصاً إلا ما اقتضاه قول النوادر القبر حرز لما فيه كالبيت اه أي ومن جملة ما فيه اللابن التي تنصب

أى ما يبدى به اللحد من حجر أو خشب صماء لحداً مجازاً لملأته المجاورة وأما ما فيه من السكفن فسيأتى (أو) سرق (الحباء) أى الحيلة المنصوبة في صفر أو حضر كان أهلها بها أم لا (أو) سرق (ما فيه) من الأئمة لأن الحباء حرز لنفسه ولما فيه ولا مفهوم للغباء بل كل محل اتخذ منزلاً وترك به متاع وذهب صاحبه لحاجة مثلاً فسرقه إنسان أو سرق ما فيه قطع (أو) سرق من (حانوت أو) من (فناء محله) أى الحباء والحانوت لأن الفناء حرز لما يوضع فيه عادة (أو) سرق من (محل) (٣٣٩) كمنعة وعقد أو سرق المحمل نفسه

كان على ظهر الدابة أم لا (أو) سرق ما على (ظهر دابة) من غرارة أو خرج أو سرج ونحو ذلك أو دراهم أو دنائير هذا إذا كان أصحابها حاضرين معها بل (وإن غيب) أى غاب أصحابها (عنه) أى المذكورات من الحباء وما بعده (أو) سرق قمراً أو حجاباً (بجربين أو) سرق شيئاً من (ساحة دار) بالنسبة (لأجنبي) أى غير شريك في السكنى شركة ذات أو منفعة فقير الساكن أجنبي ولو شريكا في الذات إذا كان لا يدخل إلا باذن كما قال (إن حُجر عليه) أى على الأجنبي فإن لم يحجر عليه لم يقطع ومفهوم أجنبي أن الشريك في السكنى لا يقطع أن سرق من الساحة ما الشأن أن لا يوضع فيها كالتياب ولو أخرجه من الدار وأما لو سرق ما يوضع فيها كالعادة فيقطع ولولم

على الميت (قوله أى ما يبدى به اللحد) أى ما يبدى به القبر على الميت (قوله وأما ما فيه) أى وأما سرقة ما فيه من السكفن (قوله أو سرق الحباء أو ما فيه) هذا قيد بما إذا ضربت الحباء في مكان لا يبعد ربه بضربه فيه ضيقاً قاله ابن مرقوق اهـ بن (قوله بل كل محل اتخذ منزلاً) أى كتحصن من بوه أو من طين أو غير ذلك وهكذا أهل الصنف في التوضيح عن الأحمى وكذا ابن عرفة ونحوه والرفعة في السفر ينزل كل واحد على حدته إن سرق أحدهم من الآخر قطع ومن ألقى ثوبه في الصحراء وذهب لحاجة وهو يريد الرجعة لأخذه فسرقه رجل فإن كان منزله قطع سارقه والالم يقطع اهـ بن (قوله أو ظهر دابة) أى سواء كانت سائرة أو نازلة في ليل أو نهار ومحل القطع بسرقة ما على ظهر الدابة إذا كانت الدابة بحرز مثلاً وان لم تكن حرزاً لما عليها كأن كانت في قطار مثلاً فان لم تكن الدابة في حرز مثلاً فلا قطع (قوله ونحو ذلك) أى كالبرذعة (قوله وما بعده) أى من الحانوت والمحمل وظهر الدابة (قوله بجربين) أى كائن في جربين سواء كان قريباً من العمران أو بعيداً منه وفي المدونة قال ابن القاسم وإذا جمع في الجربين الحب أو التمر وغاب ربه وليس عليه باب ولا غلق ولا حائط قطع من سرق منه اهـ بن وفي حاشية شيخنا السيد البليدى على عقب سرقة القول ونحوه من الساحل مغطى بحصير فيها القطع ليلاً أو نهاراً غاب عنه ربه أم لا كما في المدونة وقال محمد لا قطع ثم قال راجع التوضيح اهـ أمير (قوله بالنسبة لأجنبي) أى حالة كون السرقة معتبرة بالنسبة لأجنبي (قوله فقير الساكن أجنبي) ولو شريكاً في الذات إذا كان لا يدخل إلا بإذن أى وحينئذ فيقطع ذلك الأجنبي فيما سرقه من الساحة وأخرجه من جميع الدار سواء كان مما يوضع في الساحة أولاً كالثوب (قوله أن حجر عليه) أى بأن كان لا يدخل إلا باذن (قوله ولو أخرجه من الدار) أى لأنه في غير حرز بالنسبة للشريك في السكنى (قوله اتفاقاً في الشريك) لأن ما أخرجه للساحة صار في غير حرز بالنسبة إليه وهذا يظهر وجه الخلاف في الأجنبي اهـ أمير (قوله وأما المختصة الخ) في حاشية السيد البليدى ما صورته (فرع) في التوضيح عن ابن عبد البر أن السوق المجهول عليه قيسارية تغلق بأبواب ويحيط بها ما يمنع وذلك كالجلون والشرب والتريمة بمصر لا يقطع سارق من حوائته إلا إذا أخرجه خارج القيسارية لأنه حرز واحد لجميع ما فيه قال وهو فرع مهم اهـ أمير (قوله كالسفينه) أى كما يقطع من سرق منها وأما سرقها نفسها فسيأتى في المصنف (قوله أن كان السارق أجنبياً) أى من غير ركابها (قوله وأخرجه منها الخ) فهذه خمس صور فيها القطع (قوله لم يقطع مطلقاً) أى ولو أخرجه منها لأنه أخذ من غير حرز عند غيبة ربه عنه وهذه ثلاث صور لا قطع فيها (قوله إذا أخرجه منه) أى وإن لم يخرج من السفينة لأنه كبيت مستقل فالأخراج منه لظاهرها كالأخراج من الحرز (قوله في الصور الثمانية) أى كانت السرقة بمحضرة ربه أولاً كان السارق أجنبياً أو من الركاب أخرج المروق من السفينة أم لا ومثل الخن في القطع بالسرقة منه مطلقاً كل

يخرجها من الدار حيث أزالها من مكانها المذهب أزاله بيده كما قال الأحمى وأما السرقة من بيتها فيقطع مخرجها من البيت لساحتها اتفاقاً في الشريك وعلى الراجح في الأجنبي وقيل حتى يخرج بالمروق من الدار وهذا كله في الدار المشتركة وأما المختصة فلا يقطع إلا إذا أخرجه من جميع الدار سواء سرقه من بيتها أو من ساحتها وسواء كان ماسرقة من ساحتها شأنه أن يوضع فيها أم لا (كالسفينه) يقطع من سرق منها بمحضرة ربه المتاع مطلقاً خرج منها أم لا كان من ركابها أم لا كان سارق بغير حضرته إن كان السارق أجنبياً وأخرجه منها لأن لم يخرجها فإن كان من الركاب لم يقطع مطلقاً وهذا كله في غير السرقة من الخن والاختصاص مطلقاً إذا أخرجه منه في الصور الثمانية (أو) ساحة (خان) حرز (للتقال) يقطع سارقها إذا أزالها من

هو ضلعها ولولم يخرجها منها إذا كانت تباع فيها وإلا فباخراجها عنها كالسفينه ومفهوم الاتقال ان الأشياء الخفيفة كالثوب لا يقطع سارقها لان الساحة ليست حرزاً له لا بجني أو ساكن والسرقة من بيوتها كالسرقة من خن السفينة (أو زوج) ذكرنا أو أنقى يقطع كل بسرقة من مال الآخر (فما) أى فى مكان (حجر عنه) أى السارق من أحد الزوجين بمجرد إزالته من حرزه كصدوق أو خزانه أو طبقة والحجر انما يعتبر بخلق لا بمجرد منع بكلام فلوسرق محال بمجرد عنه لم يقطع لانه خائن لا سارق (أو وقف دابة) يقطع سارقها منه وقفت (ليبع أو غيره) كمكان بزقاق اعتيد ووقوفها وبطها به كان معها صاحبها أم لا بإياتها عن موقعها (أو قبر أو بحر لمن رُمى به لكفن) فالقبر والبحر حرز لكفن فيقطع سارقها منه واحترز بقوله رمى به عن الفريق فلا قطع على سارق ما عليه (أو سفينة) سرق (بمراصة) بفتح الميم يقطع سارقها به لانه حرز لها سواء اعتيد للارصاء أم لا قريبا من العمران أم لا (أو كل شيء) سرق (بمضرة صاحبها) فيقطع لانه حرز له ولو كان فى فلاة من الارض او كان نائما (أو

مكان حجر عليه فى السفينة كالقمرة والطارئة (قوله ولولم يخرجها منها) أى من ساحة الحان (قوله إذا كانت) أى الاتقال تباع فيها أى فى ساحة الحان وهذا شرط فى قطع الأجنبي بإزالتها من محلها (قوله وإلا فباخراجها) أى وإلا سكن الاتقال تباع فى الساحة فلا يقطع ذلك الأجنبي حتى يخرجها عن الساحة ولا يقطع بمجرد إزالتها عن مكانها (قوله كالسفينه) أى فانه لا يقطع السارق منها حيث كان أجنبيا من الركاب وكان رب اللتاع غير حاضر إلا إذا أخرج للسروق منها (قوله ليست حرزاً له) أى للثوب وقوله لا لأجنبي أى لا بالنسبة لأجنبي ولا بالنسبة لساكن (قوله والسرقة من بيوتها) أى الحان وقوله كالسرقة من خن السفينة أى فيقطع إذا أخرجه من البيت ولولم يخرجها من الحان (قوله يقطع كل بسرقة من مال الآخر) أى وحكم أمة الزوجة فى السرقة من مال الزوج كالزوجة وحكم عبد الزوج إذا سرق من مال الزوجة كالزوج (قوله فيما حجر عنه) فى معنى من أى من السكان الذى حجر عن السارق حالة كون ذلك السارق من أحد الزوجين وسواء كان ذلك السكان الذى حجر عن السارق منهما خارجا عن مسكنهما أو كان فيه بلا خلاف فى الاول كافى التوضيح عن عياض وعلى قول ابن القاسم فى الثانى خلافا لما فى الوازية الاخرى وعدم القطع أحسن إن كان القصد بالخلق التحفظ من أجنبي وان كان لتحفظ كل منهما من الآخر قطع اهـ بن (قوله وقفت لبيع) أى بالسوق أو غيره كانت مربوطه أم لا كان ربها معها أم لا (قوله كمكان بزقاق اعتيد) هذا مثال للغبر وانما قطع لأن ذلك حرز لها وانما أخذها من موقف غير معتاد ووقوفها وبطها به فلا قطع فيه ما لم يكن معها ربها أو خادمه هذا وسيأتى للمصنف الكلام على أخذ الدابة الواقعة بباب المسجد والواقفة فى السوق لغير بيعها بل لا تتطارد ربهما فلذا حمل الشارح قول المصنف هنا أو غيره على خصوص الدابة الواقعة فى الزقاق (قوله بإياتها عن موقعها) متعاق بقوله يقطع سارقها (قوله لكفن) أى كل منهما حرز بالنسبة لكفن لا بالنسبة للميت فلا يقطع سارق الميت نفسه بغير كفن وظاهر قوله لكفن ولو كان غير مأذون فيه شرعا وهو ظاهر المدونة والرسالة والجلاب والتلخين وقيد بعضهم الكفن بكونه مأذونا فيه شرعا فغير المأذون فيه لا يكون ما ذكر حرزاً له فمن سرق من كفن شخص كفن بعشرة أثواب ما زاد على الشرعى يقطع على الاول لا على الثانى واقصر فى اللج على الثانى واعلم أن القبر سواء كان قريبا من العمران أو بعيدا عنه حرز لكفن ولو فى البيت وبقي الكفن وأما البحر فظاهر كونه حرز لكفن مادام الميت فيه فان فرقه الموج عنه ودلت قرينة على أنه كفن به فانظر هل يكون البحر حرزاً له أم لا (قوله بفتح الميم) أى من الثلاثى المجرى ويجوز أيضا ضمها من الرباعى الزيد كما فى القرآن والمراد بها محل الرسى (قوله يقطع سارقها به) أى منه وكما يقطع إذا سرق السفينة من المرساة يقطع إذا سرق المرساة بكسر الميم أى الآلة كانت السفينة سائرة أو راسية (قوله قريبا من العمران أم لا) هذا قول ابن القاسم وقال أشهب فى الموازية لا يقطع إذا كانت راسية فى محل بعيد من العمران كالدابة إذا ربطت بمحل لم تعرف بالوقوف فيه انظر التوضيح (قوله بمضرة صاحبها) أى الحلى المميز ولونائما لا ان كان صاحبها الحاضر ميتا أو مجنونا أو غير مميز ويشير لما ذكر من الشروط قول المصنف بمضرة صاحبها لان المضرة تقتضى الشعور ولو حكما كالنائم لسرعة انتباهه ولذا لم يقل أو كل شيء معه صاحبها مع انه أخصر ولاقتضائه قطعه إذا سرق المال وصاحبها كالدابة براكبها والسفينة بأهلها وهم نيام مع انه لا يقطع لانه لم يخرجها عن حرزه وهو مصاحبة ربه وذكر ابن عاشر أن قول المصنف وكل شيء بمضرة صاحبها محله إذا لم يكن صاحبها فى حرز والا فلا يقطع السارق الا بعد خروجه به من الحرز فحرز الاحضار إنما يعتبر عند فقد حرز الامكنة اهـ بن واعلم انه يستثنى مما قاله المصنف المواشى إذا كانت بالمرعى فانه لا قطع على من سرق منها بمضرة

سرق طعاما (من مطمر) محل يجعل في الأرض لحزن الطعام ان (قرب) من المساكن بحيث (٣٤١) يكون نظره عليه وإفلا

(أو) سرق بعيرا أو غيره من (قطار) بكسر القاف وهو ربط الابل بعضها ببعض (ونحوه) كابل مجتمعة لكن القطار ان حل السارق منها واحدا قطع وان لم يبن به وقول المدونة وبان به قال ابن ناجي لا مفهوم له أي وإنما وقع التقييد به في اختصار البرادعي والافلام ليس فيها وبان به كما قاله ابن مرزوق واعترض بان تقييد البرادعي بالابانة مثله في الامهات كما نقله أبو الحسن فالظاهر اعتباره فأولى غير المقطورة (أو) أزال باب المسجد (أو) باب الدار ونحوها (أو) أزال (سقفه) وان لم يخرج به لانه أزال كالأعن حرزه (أو) أخرج قنابله (أو) حصره) كان على المسجد غلق أم لا وكذا بلاطه على الأرجح (أو) أخرج (بسطة) لكن الأرجح ان ازالها عن محلها كاف في القطع كالذي قبله فكان عليه حذف قوله أخرج ليكون ماثبا على ما به الفتوى وقيد البسط بقوله (ان تركت به) ليلا ونهارا حتى صارت كالحصر وأما لو كانت ترفع قتركت مرة فسرقت فلا قطع لانه لم يعمل حرزا لها والحصر

صاحبها كما هو ظاهر الرسالة والنوادر بل صرح بذلك أبو الحسن نقلا عن الأحمي ونصه عند قول المدونة ولا قطع في شيء من المواشي إذا سرقت في مراعيها حتى يأويها المراح النخ الأحمي إذا كانت في المرعى لم يقطع وان كان معها صاحبها وان أواها المراح قطع وان لم يكن معها أحد واختلف إذا سرق منها وهي سائرة الى المرعى أو راجعة منها للمراح ومعها من يحرسها قليل يقطع سارقها لانه ليست في المرعى وقيل لا يقطع لقوله عليه الصلاة والسلام فاذا أواها المراح الحديث فلم يجعل فيها قطعا حتى تصل للمراح اه فقد علمت ان الاحوال ثلاثة انظر بن ومثل المواشي في المرعى الشيايب ينشرها الغسال وتسرق بحضرته فلا قطع كما في أبي الحسن على المدونة ونصه ابن يونس اختلف النقل عن مالك فيما ينشر على جبل الصباغ أو القصار الممدود على قارعة الطريق يمر الناس من تحته فقال لا قطع فيه وروى عنه ان فيه القطع وقال في الغسال يخرج الشيايب للبحر يغسلها وينشرها وهو معها فيسرق منها فلا قطع عليه وهو بمنزلة النعم في مرعاها الأحمي وأظن ذلك لما كانت العادة ان الناس يمشون فيما بين التلاع فيصيرون بذلك كالامناء على التصرف فيما بينها فيرجع الى الحيانة (قوله والا فلا) أي والا يكن المطمر قريبا من المساكن بل كان بعيدا عنه فلا يقطع السارق منه لعدم الحرز اه ولعل الفرق بين المطمر والجرين حيث لم يشترط فيه القرب ان الجرين مكشوف فيكون أقوى في الحرزية ولو بعد والفرق بين المطمر والقبر حيث جعل القبر حرزا مطلقا أن القبر تأنف النفوس في الغالب عن سرقة ما فيه بخلاف المطمر لانه مأكول وحينئذ فلا يكون في البعد حرزا (قوله أو سرق بعيرا من قطار) أي فيقطع سواء سرقه من القطار وهو سائر أو نازل (قوله وهو ربط الابل) أي وهو الابل أو غيرها للربوط بعضها ببعض فإضافة ربط للابل من إضافة الصفة للوصف (قوله فالظاهر اعتباره) أي اعتبار قيد الابانة في قطع السارق من القطار وأولى اعتباره في السرقة من الابل المجتمعة (قوله أو أزال باب المسجد) أي عن مكانه (قوله وان لم يخرج به) أي عن المسجد أو الدار (قوله أو أخرج قنابله أو حصره) أي ليلا أو نهارا كان على المسجد غلق أم لا وهذا قول مالك وهو استحسان فيما يظهر ولا بن القاسم قول لا قطع الا إذا تسور عليه بعد غلقه كما في ح وهو أقيس لانه في غير ذلك خائن اه بن (قوله على الأرجح) أي وهو قول مالك وقال أشهب لا يقطع لسرقة بلاطه أصبغ وقطعه لسرقة بلاطه أولى من قطعه لسرقة حصره وهذا يفيد ترجيح قول مالك (قوله كالذي قبله) أي وهو القناديل والحصر فازالتها عن محلها كاف في القطع وان لم يخرج بها على الأرجح ومحل الخلاف في القناديل إذا لم تكن مسمرة والاقطع بازالتها عن محلها اتفاقا (قوله وأما لو كانت ترفع قتركت مرة فسرقت فلا قطع) أي على سارقها وان كان على المسجد غلق لانه لم يكن لاجلها كما أنه لا قطع على من سرق متاعا نسيه ربه بالمسجد ومن سرق شيئا من داخل الكعبة ان كان في وقت أذن له بالدخول فيه لم يقطع والا قطع اذا أخرجه لحل الطواف وما فيه القطع حليها وما علق بالمقام ونحو الرصاص المسمر في الاساطين انظر ح (قوله فان سرقت) أي البسط أو الحصر من خزائنها (قوله قطع بمجرد اخراجها منها) أي لانه أخرجاها من حرزها (قوله ان دخل للسرقة أو قتب أو تسور) أي وسواء في هذه الثلاثة خرج منه بما سرقة أم لا وسواء كان له حارس أم لا فهذه اثنتا عشرة صورة يقطع فيها وقوله أو يحارس يحمل على ما إذا دخل من بابه بقصد التحم وحاصل ما فيه أنه إذا دخل من بابه بقصد التحم وسرق فاما ان يكون في الحمام حارس لم يأذن له في التقلب أو يأذن له فيه أولا يكون فيه حارس أصلا وفي كل إما ان يخرج للسروق من الحمام أولا يخرج منه ستة أحوال يقطع في واحد منها فان كان فيه حارس لم يأذن له في التقلب فانه يقطع ان أخرج السروق

كذلك فان سرقت من خزائنها قطع بمجرد اخراجها منها (أو) سرق من (حمام) من ثياب الداخلين أو آلاته (ان دخل) من بابه (للسرقة)

باعتراؤه وسرق فيقطع (أو ثقب) الحمام (أو تسور) عليه وسرق وإن لم يخرج بما سرقه كان للحام حارس أم لا في هذه الثلاثة والأوفق بالمذهب أنه لا يقطع إلا إذا أخذ خارجة أو أخرج النصاب منه في الثلاثة (أو) دخل من بابها لعموم وكان (حارس لم يأذن له) الحارس (في انقلاب) الثياب فيقطع إن خرج به (٣٤٢) فإن أذن له في الانقلاب فلا قطع والمراد بالأذن في الانقلاب أن يأذن له في أخذ ثيابه كما

قال اللخمي لا ما يعطيه ظاهر كلام المصنف من انقلاب ثياب متعددة وإنما لم يقطع لأنه خائن لا سارق وإذا جرى المرف بأن رب الثياب يأخذ ثيابه بنفسه من غير إذن الحارس كما في مصر فهو بمنزلة الأذن فلا يقطع بسرقة (وصدق مدعى الخطأ) أن أخذ ثياب غيره إن دخل من بابها واشبهه كان له حارس أم لا (أو حمل عبد ألم يميز أو خدعه) ولو يميز كأن يقول له سيدك بعني لك لتذهب معي إلى مكان كذا أو إليه فخرج معه طوعا من حرزه فالقطع (أو أخرجه) أي النصاب من بيت محجور عن الناس (في) بيوت (ذی الاذن العام) لجميع الناس كبيت الحاكم والعالم والكریم الذي يدخله عامة الناس بلا إذن خاص (لحله) أي محل الاذن العام واللام يعنى عن متعلقه بأخرج أي أخرجه عن المحل العام خارج بابها أي من سرق من بيت محجور من بيوت

فإن لم يخرج فلا يقطع كما أنه لا يقطع إذا كان فيه حارس وأذن له في الانقلاب أولم يكن فيه حارس أصلا ولو خرج بالمسروق فهما لأنه خائن وهذا حاصل الفقه كما قال شيخنا العدوى (قوله باعتراؤه) أي باعتراؤه بدخوله للسرقة لأنه إذا اعترف أنه لم يدخل الحمام إلا للسرقة فقد اعترف بأنه لا إذن له في الدخول فاندفع ما يقال إن الموضع المأذون فيها لسكل أحد لم يفسد في السرقة منها بل فهو القطع مطلقا وقالوا في الحمام إذا دخل للسرقة قطع فأي فرق (قوله والأوفق بالمذهب الخ) فيه نظر فإن الذي في التوضيح عن ابن رشد أنه إذا دخل للسرقة فأخذ قبل أن يخرج بالشيء المسروق فإنه يجري على الخلاف في سرقة الأجنبي من بعض بيوت الدار المشتركة إذا أخرجه لساحتها قطع ولم يخرج به منها وتقدم أن الرجوع القطع فيكون الأوفق بالمذهب ما ذكره أولا من التعميم (قوله لم يأذن له في انقلاب الثياب) أي لم يأذن له في أخذ ثيابه بل أمره أن يصبر حتى ينالها له غالف وأخذ غير ثيابه (قوله فإن أذن له في الانقلاب) أي في أخذ ثيابه فقط فسرق ثيابه آخر فلا قطع ولو أوهم الحارس أنها ثيابه لأنه خائن لا سارق فإن ناوله الحارس ثيابه فبيده لغيرها غير علم الحارس قطع لأنه أخذ للشيء محضرة نائب صاحبه (قوله وأما لم يقطع) أي إذا أذن له الحارس في الانقلاب (قوله وصدق مدعى الخطأ) حاصله أنه إذا دخل الحمام من بابها وأخذ ثياب غيره وادعى أنه إنما وقع منه ذلك خطأ فإنه يصدق كان للحام حارس أم لا إذن له في أخذ ثيابه أم لا وهل يمين أم لا محل نظر (قوله إن دخل من بابها) أي وأما لو حب أو تسور فلا يصدق في دعواه الخطأ (قوله واشبه) أي وأما إذا لم يشبهه كالأول كان ثوبه جبة فأخذ فروا أو كشميرا فلا يصدق في دعوى الخطأ (قوله أو حمل عبدا) عطف على قوله أو ابتلع دراهمه داخل في جيز البالغة وقوله لم يميز أي لصغره أو عجمته أو جنونه وحيث كان لم يميز فلا يتأني أنه خدعه لأن الخدع إنما يكون للميز (قوله أو خدعه) أي أو لم عمله لكسبه خدعه والضمير للبيد لا بقيد عدم التمييز لأن الخدع إنما يكون للميز يقول الشارح ولو لم يميز أو لا لاجل ولو زائدة لا للبالغة لفساد ما قبلها وأعلم أن في كلام المصنف ابتيا كحيث حذف قيد التمييز في الثاني لدلالة ذكر مقابله وهو عدم التمييز في الأول عليه وحذف قيد الإكراه في الأول لدلالة ذكر ما يدل على مقابله في الثاني لأن الخدع يدل على خروجه معه طوعا (قوله في بيوت ذی الاذن العام) في بمعنى من وهو حال من بيت الذي قدره الشارح أي أخرجه من بيت محجور عن الناس حالة كون ذلك البيت من بيوت المحل ذی الاذن العام (قوله فإن لم يخرج من بابها) أي بأن القاه في عرصتها أو قبض عليه به وهو في عرصتها فلا يقطع (قوله فلو سرقه من ظاهرها) هذا محترز قوله أو أخرجه من بيت محجور عن الناس في دخوله ومثل السرقة من ظاهرها في عدم القطع السرقة من بيت منها غير محجور عليه وقوله لم يقطع أي ولو أخرجه من بابها وظاهره ولو جرت العادة بوضع ذلك للمسروق في المحل العام (قوله لا دار ذات إذن خاص) أي لأن سرق من دار ذات إذن خاص أي مختص ببعض الناس (قوله ولو خرج به) أي بالمسروق وقوله من جمعيه أي من جميع الدار (قوله ولا أن نقله) أي ولا قطع إن نقل النصاب من مكان آخر حالة كونه باقيا

دار مأذون في دخوله لعموم الناس فلا يقطع حتى يخرج النصاب من محل الاذن العام بأن يخرج من بابها لأنه من عام والحوز الحرز فإن لم يخرج من بابها لم يقطع فلو سرقة من ظاهرها المأذون في دخوله للناس لم يقطع لأنه خائن لا سارق قاله ابن رشد (لا) دار ذات (إذن خاص كضيف) أو مرسل حاجة أو قاصد مسألة فسرق (بما) أي بيت (حجر عليه) في دخوله فلا يقطع وأولى أن أخذ مال محجر عليه (ولو خرج به من جمعيه) لأنه لا يدخل باذن فسرق كان خائنا لا سارقا حقيقة (ولأن نقله) أي النصاب في الحرز من مكان إلى آخر

(ولم يخرجهُ) عن الحرز فلا يقطع وهذا مفهوم قوله قبل مخرج من حرز (ولا) قطع (فبا) أى فى سرقة ما (على صي) غير محيز من حلى وثياب (أو معه) لأن غير المميز لا يمد حافظا لما عليه أو معه بشرط أن لا يكون معه من يحرسه وأن لا يكون بدار أهله والا قطع فان كان محيزا فهو داخل فى قوله وكل شيء بحضرة صاحبه لأن المراد به المصاحب للمميز وأن لم يكن (٣٤٣) مالا كالنساء عبر بصاحبه دون ربه مع

انه أخضر ومثل الصبي المحنون (ولا) قطع (على داخل) فى حرز (تناول) النصاب (منه الخارج) عنه بأن مديده لداخل الحرز فنأوله الداخل وانما يقطع الخارج لأنه الذى أخرجه من حرزه فان لم يمد الخارج يده وانما تأوله الداخل بمد يده للخارج الحرز قطع الداخل فقط لانه الذى أخرجه من الحرز وسيأتى وان التقيا وسط النقب قطعا (ولا) قطع (ان اختلس) أى أتى جهرا أو سرا وأخذ النصاب على غفلة من صاحبه ويذهب جهرا فإذا حصل ان المختلس هو الذى يخطف المال بحضرة صاحبه فى غفلته ويذهب بسرعة جهرا (أو) أخذ نصابا من صاحبه و (كأبر) بأن ادعى انه ملكه فلا قطع لأنه غاصب والغاصب لا قطع عليه (أو هرب) بالمسروق (بعد أخذه) أى بعد القدرة عليه (فى الحرز) (ولو) تركه ربه فيه وذهب (ليأتى بمن يشهد عليه) بانه سرق التاع ولوشاء الخلس

فى الحرز ولم يخرج منه (قوله أو معه) أى فى جيبه أو كفه (قوله بشرط ان لا يكون الخ) بهذا يفتى التعارض بين ما تقدم من القطع فى سرقة ما على الدابة وبين ما هنا من عدم القطع فى سرقة ما على الصبي غير المميز مع أن الصبي المذكور والدابة اشتركا فى عدم التميز وحاصل الجواب ان ما ذكرهنا من عدم القطع مقيد بما إذا لم يكن معه أحد يحرسه ولم يكن بدار أهله وإلا فالقطع وما مر من القطع فى سرقة ما على الدابة مقيد بما إذا كان معها أحد أو كانت فى حرز مثلها وإلا فلا قطع كاهنا (قوله وإلا قطع) أى سارق ما عليه أو معه (قوله فهو داخل فى قوله وكل شيء بحضرة صاحبه) وذلك لأن الحضرة تقتضى الشعور ولو حكما كالتائم (قوله ولذا) أى لاجل كون المراد بالصاحب المصاحب للمميز وان لم يكن مالا (قوله ومثل الصبي) أى فى كونه لا قطع فى سرقة ما عليه وما معه الجنون وكذلك السكران إذا كان سكره بحلال لانه كالجنون وأما مجرم فوقع فيه حيث لم يميز وباع تردد فى صحة يمينه وعدم صحته فعلى الاول يقطع من سرق منه لا على الثاني (قوله تناول منه) أى من الداخل وقوله الخارج عنه أى عن الحرز (قوله بأن مد) أى ذلك الخارج (قوله ولا قطع ان اختلس) قال ابن مرزوق الاختلاس ان يستغل صاحب المال فيخطفه بهذا فسرره الفقهاء اه وهو معنى ما فى الشارح (قوله على غفلة من صاحبه) أى المصاحب له فيشمل القائم مقام ربه كمن يترك حانوته مفتوحا ويذهب لحاجته ويوكل أحدا يمنع من يأخذ منه فيغافله انسان ويأخذ منه ويفر بسرعة جهرا (قوله بان ادعى انه ملكه) ليس هذا بل لازم بل ولو اعترف بالنصب والحاصل ان المكابر هو الآخذ للمال من صاحبه بقوة من غير حراية سواء ادعى انه ملكه أو اعترف بأنه غاصب فقول المصنف وكأبر أى فى أخذه بان أخذه من صاحبه بقوة من غير حراية واما لو كأبر وادعى انه ملكه بعد ثبوت أخذه من الحرز فانه يقطع كما فى التوضيح (قوله بعد أخذه) أى بعد أخذ السارق وقوله فى الحرز متعلق بأخذ أى انه بعد أن قدر على مسكه فى الحرز بالمال هرب منهم بالمال المسروق (قوله أى بعد القدرة عليه) يشير الى انه ليس المراد بالاخذ الاخذ والمسك بالفعل بل يكفى القدرة على ذلك بدليل البالغة بعده إذ ليس فيها أخذ بالفعل كما هو ظاهر (قوله ولو تركه ربه) أى هذا إذا هرب من غير أن يرى أن رب المال خرج لى بشاهد بل ولو الخ وما شئ عليه المصنف من عدم القطع للمالك وابن القاسم بناء على ان أخذه على الوجه المذكور اختلاس وأشار المصنف بلو لخلاف أصبغ القائل بالقطع بناء على أنه سرقة وهناك قول ثالث نسبته ابن شاس لبعض التأخرين ولعله ابن يونس وحاصله ان السارق ان رأى رب المال خرج لى أتى له بالشهود فأخذ المال وهرب كان مختلسا لا يقطع وان هرب بالمال من غير ان يرى رب المال خرج لى أتى بشاهد فهو سارق يجب قطعه ابن عبيد السلام وهذا هو التحقيق انظر بن (قوله أو سوق) يمتثل عطفه على باب أو مسجد (قوله وغير حافظ) سكت المصنف عن التقييد به للعلم به من قوله أو كل شيء بحضرة صاحبه (قوله وكذا ان اخذ دابة برعى) أى فلا قطع عليه ولو بحضرة الراعى أو مال كها كما مر واحتز بقوله برعى عما اذا أخذها من المراح فانه يقطع ولو لم يكن معها احد وان اخذ منها وهى سارحة للرعى أو مروحة للمراح ومعها من

التاع منه كما يشعر به قوله بعد أخذه ثم لما ذهب لى أتى بمن يشهد خرج به السارق من الحرز فلا يقطع لأنه صار حال خروجه كالختلس (أو أخذ دابة) أو قمارها (باب مسجد أو سوق) لغير بيع وغير حافظ فلا قطع على سارقها لانه موقف غير معتاد وكذا إن أخذ دابة برعى (أو) أخذ (ثوباً) منشورا على حائط بعضه بداخل الدار و (بعضه بالطريق) أو ملقى على الأرض

كذلك فلا قطع تغليبا لجانب دره الحد بالشبهة وهي هنا كون بعض الثوب بغير حرز مثله والبعض صادق بالنصف والاقل والاكثر وأما جذبه من داخل الدار فيقطع فيه (٣٤٤) فيه لأنه أخرجه من حرزه ثم عطف بالجذر على ما من قوله فيما على صبي فقال (أو) في

سرقه (عمر) بثلاثة من نخل أو غيره (معاق) على شجرة خاتمة (إلا) أن يكون للمعاق خلقة في بستانه ملتبسا (بئلق) بفتح اللام وسكونها (ققولان) في قطع السارق منه وعدمه وهو النصوص فحلهما في غير النخل بالدار وأما هو فيقطع اتفاقا لأنه في حرزه وقولنا على شجرة خلقة احترازا عما لو قطع ثم علق فلا قطع ولو بئلق (وإلا بعد حصده) أي جذبه ووضعه في محل اعتيد وضعه فيه قبل وصوله إلى الجرين فإذا سرق منه سارق (فتألفها) أي الاقوال يقطع (إن كدس) أي جمع بعضه على بعض حتى صار كالشيء الواحد وإن لم يعمل عجوة لأنه بتكديسه أشبه ما في الجرين لا أن لم يكدس بل بقي تمر كل شجرة تحت الشبهة بما فوقها والاول يقطع مطلقا والثاني لا مطلقا ومعه إذا لم يكن له حارس وإلا قطع قول واحد كالسارق منه في الطريق حال حمله للجرين نص عليه ابن رشد (ولا يقطع (إن) قب) الحرز (قطه) من غير إخراج

يخرجها ققولان بالقطع وعدمه كما مر (قوله كذلك) أي بعضه بداخل الدار وبعضه بالطريق (قوله فلا قطع) أي إذا جذبه من الطريق بدليل قوله وأما جذبه من داخل الدار فيقطع به (قوله معلق على شجرة خلقة) أي فلا قطع في سرقة هذا اتفاقا إن لم يكن عليه غلق وإلا نقول أن كما قال بعد وان قطع ثم علق فلا قطع اتفاقا ولو بئلق كما قال الشارح (قوله وهو النصوص) أي أن القول بعدم القطع هو للنصوص وأما القول بالقطع فهو غير منصوص بل مخرج للخصم على السرقة من الشجرة التي في الدار فكان من حق المصنف أن لا يساويه بمقابلته (قوله لشبهه بما فوقها) أي وما فوقها لا يقطع سارقه كما مر (قوله والاول النخ) اعلم ان هذه الأقوال الثلاثة التي ذكرها المصنف في الثمر تجري فيما حصده من قح مصر وقولها وقرطها ووضع في موضعه ليس ثم ينقل للجرين فإذا سرق منه قبل نقله للجرين ففيه الاقوال المذكورة فقد نقل بن عن ابن رشد في البيان ان في الزرع بعد حصده ثلاثة أقوال كالتمر الاول يقطع من سرقة بعد ان حصل ضم بعضه لبعض أم لا والثاني لا يقطع ضم بعضه لبعض أم لا حتى يصل للجرين والثالث الفرق بين ان يسرق بعد ضم بعضه لبعض أو قبل ذلك وهذا الاختلاف عمله إذا لم يكن حارس والا فلا خلاف في قطع سارقه انظر بن (قوله حال حمله للجرين) أي فانه يقطع لأجل كونه محمولا على ظهر الدابة سرق ليلا أو نهارا كما مر (قوله نص عليه ابن رشد) أي وكذلك ابن فرحون في التبصرة (قوله إن لم يكن معه ربه) أي فان كان معه ولو ناعما فلا ضمان عليه كما يفيد قول المصنف في القصب عطفًا على ما فيه الضمان أو فتح بابا على غير عاقل الا بمصاحبة ربه (قوله يقطع على الغير المخرج له) صوابه ولا قطع على الغير المخرج له أيضا وحاصل المسئلة كما في خش وأقره شيخنا في حاشيته واقصر عليه في الميج أن السارق إذا نصب الحرز فقط ولم يخرج النصاب منه فانه لا يقطع فلو أخرج غيره النصاب من ذلك النصب فلا يقطع على ذلك الغير أيضا لأن النصب يصير المال في غير حرزه إذا لم يتفقا على أن أحدهما ينصب والآخر يخرج من الحرز فان اتفقا على ذلك قطع المخرج فقط على مذهب المدونة ولا يقال إنه أخرج المال من غير حرز لأن النصب يبطل حرزية للسكان لانا نقول قطع المخرج في هذه الحالة معاملة به بتقيض مقصوده حفظا لمال الناس ومقابل مذهب المدونة أنهما يقطعان عند الاتفاق وعليه ابن شاس وتبعه ابن الحاجب حيث قال فلو نصب وأخرج غيره فان كانا متفقين قطعا والا فلا قطع على واحد منهما قال ابن عرفة ولا أعرف هذا القول لأحد من أهل المذهب وإنما ذكره الغزالي في وجيزه بناء على أصلهم من أن النصب لا يبطل حرزية للسكان فتبعه تلميذه ابن شاس في كتابه الجواهر على ذلك وابن الحاجب تبع ابن شاس انظر بن (قوله ولا يحجون) أي مطبق أو يفيق أحيانا وسرق في حال جنونه فان سرق في حال افاقته فجبن فانه يقطع الا أنه ينتظر افاقته فان قطع قبل افاقته اكتفى بذلك فان شك في سرقة مجنون بغيره أحيانا هل سرق حال جنونه أو افاقته فالظاهر كما في عقب حمله على الأول لدرو الحد بالشبهة (قوله ولا مكره) أي على السرقة واعلم أن القطع يسقط بالاكرام مطلقا ولو كان بضرب أو سجن لأنه شبهة تدرأ الحد وأما الاقدام على السرقة أو على القصب فلا ينفع فيه الاكرام ولو بخوف القتل كما صرح به ابن رشد وحكي عليه الاجماع وكذا صرح به في معين الحكام ونقل ذلك عن ح في باب الطلاق خلافا لما ذكره عقب هنا من جواز القدوم عليها إذا كان الاكرام بخوف القتل انظر بن

شيء منه وان خرج بنفسه وأخرجه غيره وعليه ضمان ما خرج بنفسه بسبب النصب ان لم يكن معه ربه والقطع على الغير المخرج له انظر (وإن التقيا) أي بأيديهما في المناولة (وسط النصب) أي في اثنا عشر فأخرجه الخارج بمناولة الداخل (أو ربطه) الداخل بحبل ونحوه (فجذبه الخارج) عن الحرز (قطا) معاق السلتين (وشرطه) أي القطع المفهوم من قطع الخمي (التكليف) فلا يقطع صبي ولا مجنون ولا مكره

ولا سكران بحلال (فيقطع الحر والعبد وإن) سرقوا (لثامهم) أى من مثلهم لان السرقة من الفساد فى الأرض والحق فى القطع لله تعالى فلا يستثنى أحد (الا الرقيق) يسرق (لسيده) نصا فلا يقطع ولو (٣٤٥) رضى السيد وكذا إن سرق من

مال رقيق سيده لان مال العبد للسيد فكأنه لم يخرج من حرزه وكلا يجتمع على السيد عقوبتان ضياع ماله وقطع غلامه وأشهر قوله لسيده أنه لو سرق مال أصل سيده أو فرعه قطع وهو كذلك ولا فرق بين العبد القن وغيره (وثبتت) السرقة (باقرار إن طاع) به كما ثبتت بالينة (وإلا) بأن أكره على الاقرار من حاكم أو غيره ولو بسجن أو قيد (فلا) يلزمه شيء منهما أهلا عند ابن القاسم (ولو أخرج السرقة) لاحتمال وصول اسم المسروق اليه من غيره (أو عين القاتل) الذى أكره على الاقرار بقتله فأقر وأخبرجه كما فى النقل لاحتمال أن غيره قتله فلا يقطع ولا يقتل الا أن يقر بعد الاكراه أما كما فى المدونة وقال سحنون يعمل باقرار المتهم باكراهه وبه الحكم أى إن ثبت عند الحاكم أنه من أهل الزم فيجوز سجنه وضربه ويعمل باقراره وتؤولت فى محل عليه والأول هو الشهور

وأما الاكراه على أن يقر بأنه سرق فيكون بالقتل والضرب والسجن والقيود فإذا خوف بشيء من ذلك فأقر بها فلا تلزمه السرقة على ما يأتى (قوله ولا سكران بحلال) أى لانه كالمجنون وأما السكران بمحرام اذا سرق حال سكره أو قبله فانه يقطع لكن ينتظر صحوه فان قطع قبل صحوه اكتفى بذلك والظاهر حمل على أنه بمحرام حيث شك لانه الأغلب الا أن تكون حاله ظاهرة فى خلاف ذلك حمل على الأول لدوره الحد بالشبهة (قوله فيقطع النخ) أى فإذا وجد التكليف فيقطع الشخص الحر النخ ذكر أكان أو أنى (قوله وإن لثامهم) اعترض بعدم صحة المبالغة بالنسبة لسرقة الحر من مثله إذ لا يتوهم عدم القطع حتى يبالغ عليه والشأن انه إنما يبالغ على الحكم التوهم خلافه وأجيب بأن المبالغة غير راجعة للحر بل للعبد والمعاهد وحيث فجمعه للضمير باعتبار أفراد المعاهد والعبد (قوله والحق فى القطع لله تعالى) أى لا للمسروق منه (قوله الا الرقيق) استثناء من عموم قوله فيقطع العبد فظاهره ولو سرق من سيده (قوله فلا يقطع) أى لا يجوز قطعه (قوله ولو رضى السيد) أى بقطعه ولا يضمن المال الذى سرقه لسيده إذا اعتقه لان قدرته على استثناء ماله عند عتقه وتركه دليل على براءته له منه (قوله من مال رقيق سيده) أى من مال رقيق آخر لسيده (قوله لأن مال العبد للسيد) هذا تعليل لكلام المصنف (قوله وهو كذلك) أى لأن العبد لا شبهة له فى مال فرع سيده ولا فى مال أصله وكذا لا شبهة له فى مال سيده وعدم قطعه بسرقة من ماله لكلا يجتمع على السيد عقوبتان كما قال الشارح لا لكونه له شبهة فى ماله (قوله ولا فرق بين العبد القن وغيره) هذا تعميم فى قول المصنف الا الرقيق النخ والمراد بغير القن من فيه شائبة حربة كأم ولد ومكاتب وسواء سرق من محل حبر عليه فيه أم لا (قوله كما ثبتت بالينة) ترك المصنف هذا لوضوحه فلو قلت قبل القطع ومنا بل هو هذا لم يقطع واحد منهما لاشك وان لم أن القطع يثبت بشهادة البينة ولو لم يقرب للتاع وترك متاعه وذلك لتحقيق السبب لان الشهادة بالسرقة سبب فى لزوم القطع ويازم من وجود السبب وجود المسبب (قوله فلا يلزمه شيء) أى إذا أقرها وقوله ولو أخرج السرقة أى التى أقر بها مكرها (قوله باكراهه) متعلق باقرار والباء للسببية (قوله وبه الحكم) أى القضاء كما فى معنى الأحكام ومبنى التحفة لابن عاصم ونسبه فيها لما لك حيث قال :

وان يكن مطالبا من يثم * فما لك بالسجن والضرب حكم
وحكموا بصحة الاقرار * من ذاعر بحبس لاختبار

والذاعر بالدال المعجمة الخائف قال عقب واعتمد ما لسحنون وحمل ما فى المدونة على غير المتهم على أنه وقع فيها عجلان أحدهما صريح فى عدم العمل باقراره لمسكره ثانيهما حلف المتهم وتهديده وسجنه فاستشكله البرزلى بأنه لا فائدة فى سجنه لعدم العمل باقراره المسكر كما هو مفاد المدونة أولا قال ويجمع بينهما بحمل أول كلامها على غير المتهم وآخره على المتهم كيقول سحنون وجمع القرطبي أيضا بحمل أول كلامها على ما إذا كان المسروق لا يعرف بعينه لاحتمال أن يأتى بشيء غير المسروق من خوفه وحمل آخر كلامها على ما إذا كان المسروق يعرف بعينه فيهدد المتهم ويسجن رجاء أن يقر وبهذا علم أن ما لسحنون موافق للمدونة على أحد التأويلين انظر عج فاذا أقر مكرها على ما للمصنف وأخرج بعض المسروق أخذ بما أقربه من السرقة ان كان مما يعرف

(٤٤ - دسوقى - بع) والأوفق بقواعد الشرع وفى نسخة وان عين السرقة وأخرج القاتل وعلى كل حال فالأولى حذف عين لان المراد اخراج كل واطهاره فكان مراده تعيين محل ما ذكر

(و) إذا أقر طاعنا ورجع عن إقراره ('قبل رجوعه') عنه فلا يحدو كذا يقبل رجوع الزاني والشارب والمحارب (ولو) رجع (بلا شبهة) في إقراره نحو كذبت في إقرارى كما لو رجع لشبهة نحو أخذت إلى الزهرون أو المودع خفية فسميته سرقة ويلزمه للمالان عين صاحبه نحو أخذت دابة زيد بخلاف (٣٤٦) سرقت أو سرقت دابة أى وقع منى ذلك ولو ادعى شخص بسرقة على متهم

أو مجهول حاله على أحد
قولين قدمها في القصب
إذ السرقة مثله فاليمين على
المدعى عليه فإن حلف
برىء (وإن ردَّ اليمين)
على الطالب (فحلفَ
الطالبُ) أى المدعى
فالغرم على المدعى عليه
بلاقطع وعمل الرد إن حقق
للمدعى الدعوى فإن اتهمه
غرم المدعى عليه بمجرد
نكوله ولا قطع لأن
القطع إما هو فى الثبوت
بالينة أو الاقرار طوعا
بلا رجوع فإن ادعى على
صالح لم يقبل دعواه وأدب
كما تقدم فى القصب (أو
شهد) على السارق بالسرقة
(رجل وامرأتان) فالغرم
بلاقطع (أو) شهد (واحد)
رجل فقط أو امرأتان
(وحلف) معه المدعى
فالغرم بلاقطع (أو) أقرَّ
السيدُ) بسرقة عبده من
شخص (فالغرمُ) أى غرم
المال المدعى به لازم للمدعى
عليه فى المسائل الأربع
(بلاقطع وإن أقرَّ العبدُ)
بأنه سرق (فالعكسُ) أى

بعبته بناء على تأويل الغرياني ويؤخذ بما أقرب من السرقة مطلقاً أى سواء كان مما يعرف بعينه أم لا أن كان متهماً بناء على تأويل البرزلى (قوله وقبل رجوعه ولو بلا شبهة) قال ابن رشد فى المقدمات أن كان اقراره بعد الضرب والتهديد فلا يقطع بمجرد الاقرار واختلف إذا عين على قولين فأعين من المدونة وغيرها فعلى القطع أن يرجع عن اقراره يقبل قولاً واحداً وعلى القول بعدم القطع أن تبادى على اقراره بعد أن عين ففى المدونة يقطع وقال ابن الماجشون لا يقطع وأما إذا كان اقراره بعد الأخذ من غير ضرب ولا تهديد فقبل يقطع بمجرد اقراره وأن لم يعين السرقة وهو ظاهر ما فى السرقة من المدونة وقيل لا يقطع حتى يعينها وهو قول ابن القاسم فى سماع عيسى وقول مالك فى سماع أشهب فعلى ما فى المدونة له أن يرجع عن اقراره وإن لم يأت بوجه وهو ظاهر ما فى المدونة ولا خلاف عندى فى هذا الوجه وعلى القول الثانى اختلف هل له أن يرجع عن اقراره لغير التعيين أم لا على قولين عن مالك والقولان أنما هما إذا قال أقررت لوجه كذا وأما أن يرجع عن الاقرار بعد التعيين فلا يقبل قولاً واحداً ابن (قوله فى اقراره) لو قال فى رجوعه كان أوضح (قوله كما لو رجع) هذا بيان لما قبل المبالغة (قوله ويلزمه المال الخ) أشار بهذا إلى أن رجوع السارق عن اقراره أنما يقبل بالنسبة لحق الله فينتفى الحسد عنه الذى هو حق لله لا بالنسبة لفرم المال الذى هو حق لآدمى إذا عينه ومثل السارق المحارب إذا أقربها ثم رجع عن اقراره فيقال فيه ما قيل فى السارق (قوله أخذت دابة زيد) أى سرقة أو حراية ثم رجع عن اقراره وقال كذبت فى اقرارى (قوله أى وقع منى ذلك) أى السرقة أو سرقة دابة ثم رجع عن اقراره وقال كذبت فى اقرارى فلا يلزمه قطع ولا غرم (قوله ولو ادعى شخص الخ) هذا شرط جوابه قوله الآتى فاليمين الخ (قوله على أحد قولين) أى فى سماع الدعوى بالسرقة أو الغصب عليه وعدم سماعها والفرض أنها دعوى مجردة عن البينة (قوله أو أقر السيد بسرقة عبده) أى سواء حلف الطالب مع اقرار السيد أولاً كما فى بن خلافاً لما يفيد كلام عقب من أن الغرم فى هذه المسئلة والقطع فى التى بعدها متوقف على حلف الطالب * والحاصل أن مجرد اقرار السيد كاف فى غرم العبد ومجرد اقرار العبد كاف فى قطعه سواء حلف الطالب أولاً خلافاً لما يفيد عقب (قوله وإن أقر العبد) أى فقط أو أقر مع شهادة واحد عليه بالسرقة ولم يحلف معه المدعى (قوله فهو داخل فى قوله أو شهد رجل الخ) أى فاللزم فى هاتين الحالتين الغرم فقط (قوله ولو شهد عليه شاهدان) أى أو أقر بها العبد وشهد عليه بها شاهد وحلف الطالب معه فيقطع لاققراره ويلزم الغرم أيضاً لشهادة واحد مع يمين الطالب * والحاصل أن القطع والغرم فى صورتين ما إذا شهد عليه شاهدان أو امرأتان وحلف الطالب معه القطع فقط فى صورتين ما إذا أقر بها العبد فقط وما إذا أقر بها مع شهادة واحد عليه بالسرقة ولم يحلف معه المدعى والغرم فقط فى ثلاث صور ما إذا شهد على العبد بها شاهد وحلف معه المدعى أو شهد

بالسرقة وإنما لم بغرم لان العبد لا يعتبر اقراره بالنسبة

بالسرقة وأما لم يفرم لأن العبد لا يعتبر إقراره بالنسبة عليه
للمال لأن الفرم في الحقيقة على سيده فان شهد بها شاهد وحلف معه المدعى أو شهد عليه رجل وامرأتان فهو داخل في قوله
أو شهد رجل الخ ولو شهد عليه شاه ان فالفرم والقطع وإذا قلنا بالفرم فالسيد يفرمه من مال العبد ان كان له مال وإلا خبر في
فدائه وتسليمه (وَوَجِبَ عَلَى السَّارِقِ رَدُّ الْمَالِ) بينه ان وجد أو قيمة القوم ومثل المثل ان لم يوجد (ان لم يقطع) مانع

كعدم كمال النصاب الشاهد عليه بالسرقة بأن شهد عليه عدل وامرأتان أو أحدهما وحلف معه المدعى أو عدم كمال النصاب الوقت من الحرز أو لكونه من غير حرز ونحو ذلك أو سقط العضو بسماوى أو جناية (مطلقاً) أيسر أو أعسر بقى السرقة أو تلف ويحاصص به ربه غرماء السارق إن كان عليه دين (أو قطع) للسرقة فيغرم (إن أيسر) أى استمر يساره بالسرقة كله أو بعضه (إليه) أى إلى القطع (من) يوم (الأخذ) لأن اليسار اتصل كلال القائم فلم يجتمع عليه عقوبتان بل القطع فقط فلو أعسر فيما بين الأخذ والقطع سقط الغرم ولو أيسر بعد كلال يجتمع عليه عقوبتان قطعه واتباع ذمته (٣٤٧) والحاصل أن السرقة إن كان

موجوداً بعينه وجب رده لربه إجماعاً بلا تفصيل وإن تلف فإن أيسر فكذلك ويرد مثل المثل وفيه القوم وإن أعسر ولو فى بعض المدة فكذلك إن لم يقطع وإلا فلا غرم (وسقط الحد) أى القطع (إن سقط العضو) الذى يجب قطعه (بسماوى) بعد السرقة أو قطع فى قصاص أو بجناية أجنبى عليه بعد السرقة وليس على الجانى إلا الأدب إن تكرر ان تكرر فان سقط شيء مما ذكر قبل السرقة اتفقت القطع لعضو الذى بعده كما مر (لا) يسقط الحد (بتوبة) وعدالة وإن طال زمانها ولو صار أعدل أهل زمانه وقى بالغ الامم وينبغي أن لا يرفع اللام ولا بأس بالشعاعة لسارق وقعت منه السرقة فله ما لم يبلغ الإمام ولا يذنبى الشفاعة فى معروف

عليه رجل وامرأتان أو أقل بذلك سيده (قوله كعدم كمال النصاب) أى نصاب الشهادة (قوله أو سقط العضو بسماوى) أى سقط بعد ثبوت السرقة بسماوى أو جناية عليه عمداً أو خطأ وأما حملنا السقوط على كونه بعد ثبوت السرقة لأن سقوط العضو بسماوى أو جناية قبل السرقة لا يسقط القطع كما مر (قوله أو جناية) أى على العضو عمداً أو خطأ (قوله أو تلف) أى كان التلف باختياره أو غير اختياره (قوله فلم يجتمع عليه عقوبتان) أى وهما القطع واتباع ذمته (قوله وجب رده لربه إجماعاً) أى وليس للسارق أن يتمسك به ويدفع له غيره وقوله بلا تفصيل أى سواء قطع السارق أم لا (قوله وإن تلف) أى باختياره أو غير اختياره وقوله فإن أيسر أى فإن استمر يساره من حين الأخذ لحين القطع فكذلك يجب الرد سواء قطع أم لا (قوله وإن أعسر) أى فى كل المدة بل ولو فى بعضها (قوله فكذلك) أى يجب رده (قوله بعد السرقة) أى بعد ثبوتها (قوله وليس على الجانى إلا الأدب) أى لا فتياه على الإمام (قوله كما مر) أى فى قوله إلا لشلل (قوله لا يسقط الحد) أى حد السرقة وكذلك الزنا والقذف (قوله بتوبة) لو حذف ذلك ما ضير إذ يعلم من عدم سقوطه بالعادلة عدم سقوطه بالتوبة إذ لا عدالة إلا لمن تاب إذ تأخير التوبة كبيرة يمدح فى العدالة (قوله وعدالة) أى وكذلك لا يسقط باتيان الإمام طامعاً (قوله زمانها) أى التوبة والعدالة (قوله وينبغي الخ) أى وينبغي عدم الرفع للإمام حيث تاب السارق وحسنت حاله لأنه إذا رفع له حده (قوله وهو الحد) فهو إشارة إلى أن النصف قد وضع الظاهر موضع الضمير فحذف الأولى حذف ذلك الظاهر ويقول وتداخلت الحدود إن أحدث وأوجب بأن الموجب بالفتح وإن كان هو الحد لا أن المراد به القدر الواجب مجازاً وحينئذ فالعنى وتداخلت الحدود إن اتفق القدر الذى أوجب سبب كل منهما أهـ شيخنا عدوى (قوله أى كعدم قذف الخ) أعما قدر حد أو لا وثانياً لانهما اللوجبان بالفتح للتحديد وأما القذف والشرب فوجبان بالكسر (قوله إذ موجب كل منهما) أى كل من القذف والشرب (قوله فإذا أقيم عليه أحدهما) أى حد أحدهما وقوله سقط الآخر أى حد الآخر (قوله ولو لم يقصد إلا الأول) بل ولو قال هذا لهذا لا لهذا لانه خلاف ما جعله الشارع فليس كإخراج الحدث فى نية الرضوء وأما الضرب بلا نية حد أصلاً فلا يصح صرفه لحد بعد قذف أهـ أمير (قوله لاحدهما) أى الجناية والسرقة (قوله كما لو سرق وشرب) أى أو سرق وزنى أو سرق وقذف وكما لو شرب وهو رقيق ثم قذف وهو حر أو عكسه فلا تداخل (قوله وكل حد يدخل فى القتل الخ) فإذا زنى وكان بكراً أو سرق أو شرب وترب

بالعداء (وتداخلت) الحدود على شخص (إن أحدث الموجب) بفتح الجيم وهو الحد (كقذف) أى كعدم قذف (و) حد (شرب) إذ موجب كل منهما ثمانون جلدة فإذا أقيم عليه أحدهما سقط الآخر ولو لم يقصد إلا الأول أو لم يحصل ثبوت الآخر إلا بعد التراجع من الأول وكذا اللوجنى على إنسان فقطع بمنه ثم سرق أو العكس فيكفى القطع لاحدهما (أو تكرر) موجباتها بالكسر كأن يسرق مراراً أو يقذف أو يشرب مراراً فيكفى حد واحد عن الجميع ولو لم يثبت الثانى إلا بعد الحد لاحدهما مالم يعد بعد الحد فإن عاد بعده عید عليه وفى بعض النسخ والا تكرر أى وإن لم يتجدد الموجب كما لو سرق وشرب وتكرر الحدود بأن يقطع ويجلد وكل حد يدخل فى القتل لردة أو قصاص أو حرابة إلا حد القذف فلا بد منه ثم يقتل كما مر

[درس] (باب) في الحراية وما يتعلق بها من الأحكام وعقوبات السرقة لا شترأ كلها معاً في بعض حدودها وهو مطلق القطع وليكون للشبه به في قوله الآتي واتباع كالسارق (٣٤٨) معلوماً وعرف المحارب المشتق من الحراية فيعلم منه تعريفها بقوله (المحارب قطع

الطريق لمنع سلوك) علة للقطع أي من قطعها لأجل عدم الانتفاع بالمرور فيها ولو لم يقصد أخذ مال السالكين والمراد بالقطع الاخافة لا النزع وإلا لزم

تعليق الشيء بنفسه وسواء كانت الطريق خارجة عن العمران أو داخلية كالأزقة (أو أخذ) بالمد اسم فاعل معطوف على قاطع (مال مسلم أو غيره) ذى ومعاهد ولو لم يتباغ نصاباً (على وجه يتعذر معه الفوت) أي شأنه تعذر الفوت فإن كان شأنه عدم تعذره فغير محارب بل غاصب ولو سلطاناً وقراءة أخذ بالمد اسم فاعل أولى من قراءته مصدراً لإفادة أنه محارب ولو لم يحصل منه قطع طريق فيشمل مسألة سقى السيكران ومخادعة الصبي أو غيره ليأخذ ما معه وجباية أمراء مصر ونجوم يسلبون أموال المسلمين ويمنعونهم أرزاقهم ويغيرون على بلادهم ولا تتيسر استغاثة منهم بلاء ولا بغيرهم ولا يشترط تعدد المحارب ولا قصده عموم الناس بل يعد محارباً (وان انفرد بمدينة)

(باب في الحراية)

(قوله وهو مطلق القطع) أي لأن الذي يقطع في الحراية عضوان وفي السرقة عضو واحد (قوله فيعلم منه تعريفها) أي لأن الحراية جزء من مفهوم المحارب ويلزم من معرفة الكل معرفة كل جزء من أجزائه (قوله لمنع سلوك) خرج قطعها لطلب إمرة أو لثائرة أي عداوة بينه وبين جماعة كما يقع في بعض عسكر مصر مع بعضهم فليس بمحارب (قوله والمراد بالقطع الاخافة) أي وحيتئذ فالمعنى أن المحارب وهو من أخاف الطريق لأجل أن يمنع الناس من سلوكها أي من أخاف الناس في الطريق لأجل أن يمنعهم من السلوك فيها والانتفاع بالمرور فيها وإن لم يقصد أخذ مال من السالكين بل قصد مجرد منع الانتفاع بالمرور فيها سواء كان للمنع من الانتفاع بالمرور فيها خاصاً كفلان أو كان كل مصري أو عاماً كما إذا منع كل أحد يمر فيها إلى الشام مثلاً قاله شيخنا العدوي (قوله أو لأخذ مال مسلم أو غيره) والبضع أخرى من المال كما للقرطبي وابن العربي فمن خرج لأخافة السبيل قصداً للغلبة على الفروج فهو محارب أقبح ممن خرج لأخافة السبيل لأخذ المال انظر بن (قوله يتعذر معه الفوت) أي لعدم الناس المقيمين منه وظاهره وإن لم يقصد قتله وهو كذلك قد صرح في المدونة بأنه إذا خرج بدون سلاح بل خرج متلصصاً لكنه أخذ مكابرة يكون محارباً (قوله أي شأنه تعذر الفوت) أي وإن أمكنه تخليصه منه بقتال لأن شأنه تعذر الفوت وفي البدر القرافي أن من أخذ وظيفة أحد لأجنته فيه بتقرير سلطان فهو محارب لانه يتعذر الفوت منه مادام معه تقرير السلطان قال البدر سمعته من شيخنا الصالح سيدي محمد البنوفري ثم ذكر تردداً بعد في كون الذين يأخذون للسكوس محاربين بمنزلة قطاع الطريق أو غاصبين فانظره (قوله ولو سلطاناً) أي لأن العلماء وهم أهل الحل والعقد يتكبرون عليه ذلك ويأخذون عليه (قوله من قراءته مصدراً) أي عطفاً على منع والمعنى أن المحارب هو قاطع الطريق لمنع سلوك أو لأجل أخذ مال (قوله لإفادته) أي أخذ المال على الوجه المذكور محارب (قوله وجباية أمراء مصر) أي ويشمل جباية أمراء مصر فهم محاربون لا غصاب لانهم يسلبون الخ (قوله وان انفرد بمدينة) هذا مبالغة على كون قاطع الطريق وأخذ المال على الوجه المذكور محارباً أي وإن كانت حرايته خاصة بأهل المدينة أي بأن يقصد بمنع السلوك في الطريق أو أخذ المال كل واحد من أهلها أو يقصد بعضهم فقط والذي يشير إليه قول الشارح ولا يشترط الخ أن في كلام المصنف مبالغتين أي هذا إذا لم ينفرد بأن كانوا جماعة بل وإن انفرد هذا إذا كانت حرايته أي قطعه للطريق وأخذ المال على الوجه المذكور لعموم الناس بل وإن كانت خاصة بأهل مدينة كلهم أو بعضهم (قوله ثبت معلوم) أي وهو المسمى بالحشيشة يؤكل حبه وهو المسمى بالشرانق

قصده جميع أهلها ثم لا (كسقى السيكران) بضم الكاف ثبت معلوم (لذلك) أي لأجل أخذ المال وأشد منه في تعيب العقل (قوله البنج وأشد منه ثبت يسمى الدانورة والبنج بفتح الباء الواحدة وسكون النون ثبت معروف والكاف للتمثيل إن قرئ أخذ اسم فاعل وللتشبيه إن قرئ مصدراً (ومخادع الصبي) أي الميزاذ هو الذي يخدع (أو غيره) أي غير الصبي وهو الكبير أي خدعه حتى أدخله مكاناً

(لأخذ مامعه) ولو لم يقتله وقتله من قتل الغيلة (والغيلة الخ) عطف على مضى أي وكأله داخل (ق) ليل أو نهار (ق) زقاق (أودار) حال كونه (قاتل) حين الأخذ (لأخذ المال) وأخذه على وجه يتعذر معه الغوث واحترز بقول قاتل لأخذ عمالوا أخذه ثم علم به فقاتل لينجوبه فلا يكون محاربا بل هو سارق إن علم به خارج الحرز لا قبله فمختلس إن نجح به ثم شرع في بيان حد الحارب وأنه أحد أنواع أربعة كما في الآية بقوله (فقاتل بعد المناشدة) والمناشدة مندوبة كما في الخطاب ويندب (٣٤٩) أن تكون ثلاث مرات يقال له ناشدناك

الله إلا ما خليت سبيلنا ونحو ذلك (إن أمكن) فان عاجل بالقتال قاتل بلا مناشدة بالسلاح أو غيره مما فيه هلاكه فعلم من قوله يقاتل أنه يقتل وهو أحد حدوده الأربع والقاتل له إمارب المال حال جرابته له وإما الحاكم ولو بعد جرابته إذا ظفر عليه قبل توبته كما يأتي (ثم يصاب فيقتل) عطف على مقدر أي فيقتل ثم الخ ثم للترتيب الاخباري ولو قال أو يصاب الخ كان أحسن وأو في الآية للتخيير والمعنى أن الامام مخير بين أن يقتله بلا صلب أو يصلبه على خشبة ونحوها حيا غير منكوس الرأس ثم يقتله مصلوبا قبل نزوله على الأرجح وهذا هو النوع الثاني من أنواع حده وأشار للثالث بقوله (أو ينفسى) الذكر (الجر) البالغ العياقل (كالزنا) في سافة البعد كذلك وخير من المدينة ولكنه يسجن هنا حتى

(قوله لأخذ مامعه) أي على وجه يتعذر معه الغوث سواء قتله أم لا وتقييد الصبي هنا بالمعز تندفع المعارضة بين ما هنا وبين قوله في السرقة ولا فيما على صبي ومعه لأنه في غير المميز أو فيه وأخذ مامعه سرقة وما هنا في المميز وأخذ منه على وجه يتعذر معه الغوث وكذا لا يهارضه قوله أو حمل عبدا لم يميز أو خدعه أي المميز لأنه فيما لا يتعذر معه غوث وما هنا فيمن يتعذر (قوله وقتله) أي قتل ذلك المخادع لأخذ مامعه من قتل الغيلة أي وقتل الغيلة من الحرابة ونص الجوهر قتل الغيلة من الحرابة وهي أن يقتل رجلا أو صبيا فيخدعه حتى يدخله موضعه فيأخذ مامعه فهو كالحرابة اه قال طفي تفسيرها الغيلة بما ذكر يدل على أن القتل ليس شرطا فيها وأن قتل الغيلة من الحرابة اه بن (قوله وأخذه الخ) تصوير لكونه محاربا فان لم يأخذه لم يكن محاربا (قوله فقاتل لينجوبه) أي ومن ذلك من قتل شخصا بعد أن أخذ ماله خوفا من شكايته فليس محاربا كما صرح به عج (قوله إن علم به خارج الحرز) أي لأنه في هذه الحالة يقال إنه قاتل لينجوبه لا لأخذه (قوله لا قبله فمختلس الخ) فيه أنه إذا اطلع عليه قبل الخروج به من الحرز فقاتل لينجوبه يقال له محارب لأنه قاتل لأخذه فتأمل كذا بحث شيخنا المدوي نعم ان علم به وهو في الحرز وقدر عليه فخرج فاراً بالدم من غير قتال كان مختلسا (قوله والمناشدة مندوبة) أي وأما المقاتلة فهي واجبة على من تعرض له إذا خاف على نفسه أو أهله القتل أو الجرح والفساحشة بأهله وإلا كان جائزا (قوله إلا ما خليت الخ) ما صدرية والاستثناء من محذوف أي ناشدتك بالله أن لا تفعل شيئا بالإخلية - سبيلنا (قوله فان عاجل) أي المحارب بالقتال (قوله انه يقتل) أي لانه لا فائدة لقتاله إلا قتله (قوله والقاتل له إمارب المال) الاولى والقاتل للمحارب إما من تعرض له لأخذ ماله أو لمنعه من سلوك الطريق وفي غاية الاماني لو قتل المحارب أحد ورثته فقيل يرثه وقيل لا يرثه اه قال عبق قات ينبغي أن يكون الراجح الاول قياسا على ما مر في البساية من قوله وكره للرجل قتل أبيه وورثته (قوله عطف على مقدر) أي بعد قوله فيقاتل بعد المناشدة (قوله أو يصلبه على خشبة) أي بأن يربط جميعه بها لا من أعلى فقط كابطيه ووجهه أو ظهره لها (قوله ثم يقتله مصلوبا) أي ثم ينزل إذا خيف تغييره ويصلب عليه غير فاضل (قوله على الأرجح) أي خلافا لمن قال انه يصاب مدة بالاجتهاد ثم ينزل فيقتل بعد نزوله (قوله أو ينفسى الخ) أي وأجرة حمله للمحل الذي ينفي فيه وثقتة عليه فان لم يكن له مال فمن بيت المال فان لم يكن فعلى جماعة المسلمين (قوله حتى تظهر توبته) ظاهره وان قبل سنة وقال بعضهم ينتظر لأقصى من سنة وظهور التوبة واعتمده شيخنا واقتصر عليه في الخ (قوله فلمله أخذه منه) أي من القرأت وقوله من المعنى أي بالنظر للمعنى أي العلة في جزائه ذلك الجزاء وهي التشديد عليه من أجل افساده في الارض (قوله ومجرد صلب بلا قتل) أي ونفى بلا ضرب ليس الخ (قوله انه لا بد من قتله بعده) أي بعد الصلب

تظهر توبته أو يموت وأما في الزنا فيسجن سنة فالتشبيه ليس بتمام ويكون النفي بعد الضرب بالاجتهاد الامام ولم يذكره العنصر (والقتل) مع الصلب والضرب مع النفي ظاهر القرآن خلافاً لما أخذ منه من المعنى وذلك لان الحرابة أشد من الزنا بدليل أن الحد فيها أشد والزنا قرن النفي فيه بالجلد ومجرد صلب بلا قتل ليس فيه كبير ردع للمفهمين في الارض فعمل أنه لا بد من قتله بعده وأشار للرابع بقوله (أو) تقطع عنه أي يده اليمنى من السكوع (ورجله اليسرى) من مفصل الكعبين (ولاه) بلا تأخير ولو خيف عليه الموت لان القتل احد حدوده

لأن كان مقطوع الجني أو أصلها قطعت يده اليسرى ورجله اليمنى ليكون المقطع من خلاف وكذلك إن كان أقطع الرجل اليسرى فمقطوع يده اليسرى ورجله اليمنى فإن لم يكن له إلا يداً أو رجل قطعت فإن كان له يداً أو رجلان فقط قطعت اليد اليمنى فقط أو الرجل اليسرى فقط وهذه الحدود الأربعة يغير الإمام (٣٥٠) فيها باعتبار المصلحة في حق الرجال الأحرار وأما المرأة فلا تصلب ولا تنبت

وأما حد القتل أو القطع من خلاف وأما العبد فحدده ثلاثة وهي ماعد النفي كما أشار له النص فاحرم الله تعالى بقوله أو نفي الخ (وبالقتل يجب قتل) بخردا أو مع ضلرب ولا يجوز قطعه أو نفيه بقتل حر مسلم بل (ولو بكافر) أو عبد (أو باعانة) على القتل بمسك أو شارة بل ولو بتقو بجاهه إذ لولا جاهه ما تجرأ القاتل على القتل فجاءه اعانه عليه حكما (ولو جاء) الحارب القاتل (تائباً) قبل القدرة عليه إذ نوبه لا تسقط حقوق الآدميين (وليس الولي) أي ولي القتل (العفو) عن القاتل قبل مجيئه تائباً لأن الحق لله وأما بعد مجيئه تائباً فله العفو لأن قتله حينئذ قصاص لا حراة (ونذب) للإمام النظر بالمصلحة ولا يمين عليه شيء بخصوصه لأن أو في الآية للتخيير فالأولى (لذي التدبير) من المخارين (القتل) لأن القطع مثلاً لا يدفع ضرره (و) لذى

أي وأنه لا بد من هزيمة قبل النفي (قوله) فإن كان مقطوع الجني أي في جناية أو سرقة أو خلق ناقصها أو سقطت بساوى (قوله) قطعت اليد اليمنى فقط أي إذا لم يكن له إلا يداً أو رجلان فقط أو الرجل اليسرى فقط أي إذا لم يكن له إلا رجلان ففي كلامه لف وتشر مرتب (قوله) والقتل يجب قتله أي ما لم تكن المصلحة في إبقائه بأن يغشى بقتله فساد أعظم من قيمته للتفرقة فلا يجوز قتله بل يطلق ارتكاباً لأخف الضررين كما أفق به الشيبى وأبو مهدي وتلميذها ابن ناجي اه عبق (قوله) بل ولو بكافر) لو قال الحنف ولو بغير مكافئ لكان أحسن لشموله للعبد والكافر معا (قوله) أو باعانة يعني أن أحد المخارين إذا أعان غيره على قتل شخص بمسكه له أو إشارة له فإنه يمين قتلها ولو كان المقتول غير مكافئ لها (قوله) بل ولو بتقو بجاهه أي وإن لم يأمر بقتله ولا تسبب فيه وذلك كما لو انحاز شخص لقاطع الطريق وقتل ذلك الشخص المنحاز أحداً فيقتلان معا (قوله) ولو جاء تائباً هذا مبالغة في وجوب قتل المخارب إذا قتل أي هذا إذا ظفرنا به فهرا عنه بل ولو جاء تائباً (قوله) ولي المقتول أي الذي قتله ذلك المخارب (قوله) قبل مجيئه تائباً أشار الشارح بذلك إلى أن قول المصنف وليس للولي العفو راجع لما قبل المبالغة (قوله) لأن قتله حينئذ قصاص الخ أنت خير بأنه إذا كان قصاصاً يكون ما أفاده المصنف من تعين قتله إذا جاء تائباً قبل القدرة عليه محمولاً على ما إذا طلب الولي قتله وإلا فله العفو * وأعلم أنه حيث كان القتل في هذه الحالة قصاصاً فإن قتل من لا يقتل به كذمي أو عبد لم يقتل به عد مجيئه تائباً بل عليه دية الأولى وقيمة الثاني (قوله) ونذب للإمام النظر أي في حال المخارب الذي لم يصدر منه قتل * وحاصله أن الحدود الأربعة واجبة لا يخرج الإمام عنها مخيرة لا يمين واحداً منها إلا أنه يندب للإمام أن ينظر ماهو الأصلح واللائق بحال ذلك المخارب فإذا ظهر له ماهو اللائق ندبه فعله فإن خالف وفعل غير مظهر له أنه الأصلح أجزأ مع الكراهة (قوله) لذي التدبير أي في الحروب وفي الخلاص منها (قوله) ولذى البطش أي القوة والشجاعة (قوله) ولغيرها أي من لا تدبير له ولا بطش (قوله) ولمن وقت منه فلتة وذلك بأن أخذ بفور خروجه ولم يقتل ولا أخذ مالا وأما حصل منه أخافة الطريق وما ذكره المصنف من أن ما حصلت منه الحراة فلتة يجري عليه أحكام المخارين هو الذي في الدونة طم اختصار ابن يونس خلافاً لقول اللخمي أنه يؤدب فقط ولا يجري عليه شيء من أحكام الحراة (قوله) وما ذكره المصنف من النذب أي من نذب فعل ما هو الأصلح واللائق بالمخارب من أنواع الحد وقوله هو للذهب أي ومقابل قول القرأى إذا تبين للإمام الأصلح بالمخارب من أنواع الحد وجب على الإمام فعله ولا يجوز له العدول عنه (قوله) والتعيين الخ حاصله أن الإمام هو الذي يمين ما يفعله بالمخارب غير القاتل من العقوبات الأربع وأما من قطعت يده ونحوها بجناية المخارب فلا تعين له في ذلك إذ لا حق له في ذلك لأن ما يفعله الإمام بالمخارب ليس عن شيء معين وإنما هو عن جميع ما فعله في حراة من أخافة والخذمال وجرح (قوله) وغرم كل عن الجميع اعلم أن محل غرمه محرم عده حيث لزم

(البطش) إذا لم يقتل أحد (القطع) من خلاف (ولغيرها ولمن وقت منه) (فلتة) بلا قتل أحد (النفي والضرب) بالأختاء وما ذكره المصنف من النذب هو للذهب (والتعيين) فبما يندب فعله (للامام) لأن قطعت يده ونحوها من جرح وأخذ مال فلا كلام له لأن ما يفعله الإمام بالمخارب ليس عن شيء معين وإنما هو عن جميع ما وقع منه في حراة من أخافة وأخذ مال وجرح وغير ذلك لا لخصوص ما وقع لهذا الشخص (وغرم كل) أي كل واحد باقراده من المخارين إذا أخذوا شيئاً

من الأموال (عن الجميع) لأنهم كالحملاء فكل من قدر عليه منهم أخذ بجميع ما أخذه هو وأصحابه (مطلقاً) أي سواء كان ما أخذه أصحابه
باقيا أم لا جاء المحارب تائباً أم لا نابه شيء مما نهبه أم لا تغوى بعضهم ببعض فكانوا كالحملاء كما تقدم ومثلهم البغاة والغصاب
والأصوص (واتبع) المحارب (كالسارق) فإن سقط عنه الحد بمجيبته تائباً أغرم (٣٥١) مطلقاً أيسر أو أعسر وإن قتل أو

قطع أغرم إن أيسر من
الأخذ إلى القطع أو القتل
فيؤخذ من تركته لأن
اليسار المتصل بقيام المال
وإلا فلا غرم والنفى
كالقطع على الرجوع
وقيل كسقوط الحد
فيغرم فيه مطلقاً (ودفع
مأبأيديهم لمن طلبه) أي
ادعاه إن وصفه كما توصف
اللاقطه (بعد الاستيناء و)
بعد اليمين (من الطالب
خوف أن يأتي غيره بأثبت
مما أتى به ولا يؤخذ منه
حميل وإنما يدفعه الإمام
ويشهد عليه فإن جاء غيره بأثبت
منه نزعته منه ودفعه لذلك
الغير (أو بشهادة رجلين)
عدلين (من الرقعة) وأولى
من غيرهم بلا استيناء ولذا
أخر البيهقي عن الاستيناء
فتجوز شهادة بعضهم
لبعض ما لم يشهد العدل
لأبيه أو ابنه أو نحوهما
وأولى لنفسه على أن
ما يصدر من الشخص
لنفسه لا يسمى شهادة وإنما
هو دعوى فلاحاجة لقوله
(لا لأنفسهما) وبقي
الرجل والمرأتان أو

من عداه الغرم إما لدم إقامة الحد عليه بأن سقط عنه الحد لمجيبته تائباً أو هرب ولم يظفر به أو أقيم عليه
الحد وكان يساره متصلاً من حين أخذ المال لوقت الحد فإن كان من عداه أقيم عليه الحد أو كان
معسراً بعد الحراية وقبل الحد فلا يغرم عنه هذا المأخوذ وذلك لأن المأخوذ إنما يغرم عن غيره
بطريق الضمان والضمان يقتضي لزوم الضمون (قوله من الأموال) أي المحترمة سواء كانت
لمسلم أو لعمى أو لمعاهد (قوله ومثلهم البغاة) أي مثل المحاربين في أنه إذا ظفر بواحد يغرم
عن الجميع البغاة والغصاب والأصوص كما في الرسالة ومثني عليه ابن رشد في معارج عيسى
ونقله ح ومثله في التوضيح وقال بعضهم حكم المحارب مخالف لحكم السارق وأن الواحد
من السراق لا يضمن ما سرقه من معه ابن عبد السلام وهو ما حكاه بعض الشيوخ انظر بن
(قوله واتبع كالسارق) أي اتبع يغرم مثل المال حيث لم يكن موجوداً وأما إذا كان موجوداً
تعين أخذه مطلقاً سواء سقط عنه الحد أم لا (قوله أغرم مطلقاً) أي سواء تلف للمال باختياره
أم لا كان موسراً أو معسراً (قوله وإلا فلا غرم) أي وإلا بأن أعسر فيما بين الأخذ وإقامة الحد
فلا غرم عليه ولو أيسر بعد ذلك (قوله على الرجوع) أي لأن النفى حد من جملة الحدود كالقطع
(قوله فيغرم فيه مطلقاً) أي سواء كان موسراً أو معسراً (قوله إن وصفه الخ) الحاصل أن مدعى
المال الذي بأيدي المحاربين إذا أخذ منهم لا يدفع له إذا لم يشته بالبينة إلا بشروط ثلاثة بعد الاستيناء
وبعد اليمين وبعد وصفه كاللاقطه والشرط الأخير أهمله المصنف هنا وذكره في توضيحه تبعاً
لأبي الحسن والأخمي ومحل أخذ المدعى له بتلك الشروط كما قاله ابن شاس نقلاً عن أشهب إذا
أقر الأصوص أن ذلك اللعاع مما قطعوا فيه الطريق فإن قالوا هو من أوالنا كان لهم وإن كان كثيراً
لا يملكون مثله ونقله ابن عرفة مقتصرًا عليه انظر بن (قوله خوف الخ) علة للاستيناء (قوله ولا
يؤخذ منه حميل) قال في التوضيح هو ظاهر المدونة وقال سحنون بل حميل وقال في مختصر الوقار
أن كان من أهل البلد فبحميل وإن كان من غيرهم فلا حميل لأنه لا يجد حميلاً بن (قوله ويشهد
عليه) أي عند دفعه له بأنه يبيده على وجه الحوز لا الملك (قوله نزعته منه) أي إن كان
موجوداً وضمنه قيمته إن تلف (قوله أو بشهادة رجلين) اشترط في المدونة عدالتهما كما في الواقع
وغيره وقول التحفة ومن عليه وسم خير قد ظهر الخ يقتضي أن العمل على الاكتفاء بتوسم
الحبر اه بن (قوله من الرقعة) أي المقاتلين للمحاربين (قوله أو نحوهما) أي كعبده مكاتباً أم لا
(قوله لأنفسهما) في ح إلا أن يكون ما لأنفسهما يسيراً فتجوز شهادتهم لأنفسهم بذلك
القليل والغيرم بكثير أو قليل ولعله قياساً على الوصية وهذا هو المولود عليه خلافاً لما في عقب
من النع مطلقاً انظر بن (قوله على رجل اشتهر بالحراية) أي ثم رفع للحاكم (قوله عند الناس)
أي لمعرفتها له بعينه (قوله ثبتت) أي كما ثبتت باقراره بها وبشهادة العدلين على معانية صدورهما
منه (قوله وحقق حدها) أي ولو كان قتل أحداً لأن قتله حينئذ إذا جاء تائباً إنما هو للقصاص لا أنه

أحدهما مع يمين الطالب والظاهر أنه كالعديلين لثبوت الأموال بذلك فكانت احتسب بالرجلين عن الرجل بلا يمين معه من الطالب
(ولو شهد اثنان) عدلان عند الحاكم على رجل اشتهر بالحراية (أنه) أي هذا الشخص هو (المشهور بها) أي بالحراية عند الناس
(ثبتت) الحراية بشهادتهما (وإن لم يمايناها) منه فلإمام قتله بشهادتهما (وسقط حدها) أي الحراية دون غيرها كالزنا والقذف
والضرب والقتل

(بإتيان الإمام طائفاً) قبل القدرة عليه لأن ثاب بعد القدرة عليه (أو ترك ما هو عليه) من الحرابة وأن لم يأت الإمام وإنما عليه حرم ما أخذه مطلقاً يصر أو يصير ما أخذه أم لا كما قدمه [درس] (باب) ذكر فيه حد الشارب وشروطه وأشياء توجب الضمان ودفع الدائل فقال (بشرب المسلم) أي يجب بسبب (٣٥٣) شرب المسلم الحر (المكاف) أو الشرب لا يكون إلا بالغم إذا وصل لحلقه ولو لم يصل لحوفة لا الأنف

ويعود فلا حد فيه ولو وصل لحوفة وخرج بالمسلم التكاف وبالنكاح الذي والمجنون وأدب حسي لا وجز وذمى أن أظهره (ما يسكر جنسه) وإن لم يسكر بالدم لقلته مثلاً لا ما لا يسكر جنسه وإن اعتقه مسكراً وإنما عليه إثم الجراءة (طوعاً) لأن أكره على شربه فلا يحد والمسكر ليس بمكاف فلا حاجة لذكر الطوع (بلا عذر) فلا حد على من شربه غلطاً بأن ظنه غيرا كما يأتي (و) بلا (ضرورة) لأن شربه لإساعة غصة إذا لم يجد ماء ونحوه وإن حرم على قول والراجع عدمها والاولى حذف بلا عذر للاستغناء عنه بالضرورة أو بقوله (و) بلا (ظنه) أي المسكر جنسه (غيراً) أي غير مسكر بأن ظنه خلا مثلاً فصره فإذا هو غير فلا حد عليه لعذره كمن وطئ أجنبية يظنها زوجته وصدق أن كان مأمونا لا ينهم ويجب الحد على شارب المسكر (وإن قل)

حد لا حرابة (قوله بإتيان الإمام طائفاً) أي مقلداً لأخيه وإن لم تظهر توبته ونهيه منه أن اقتراره بأنه يأتي طائفاً ويترك ما عليه من الحرابة أي وعدة بذلك لا يسقط عنه حدها وهو كذلك (قوله وإنما عليه الخ) مرتبط بقوله وسقط حدها بإتيان الإمام أو ترك ما هو عليه

باب ذكر فيه حد الشارب

(قوله بشرب المسلم الخ) لفظ شرب يفيد أن الحد مختص بالمثبات أما الياسات التي تؤثر في العقل فليس فيها إلا الأدب كما أنها لا يحرم منها إلا القدر الذي يؤثر في العقل لا ما قل كما أنها ظاهرة قليلها وكثيرها بخلاف الحر في جميع ذلك اهـ بن (قوله ولو لم يصل لحوفة) أي بأن رده بعد وصوله لحلقه (قوله لا الأنف) أي أن وصل من الأنف ونحوه كالأذن والعين هذا إذا وصل لحلقه مما ذكر بل ولو وصل لحوفة وظاهره ولو أسكر بالفعل (قوله وخرج بالمسلم الكافر) أي فلا يحد ولو كان ذمياً (قوله أن يظهره) أي أن أظهر شرب المسكر المقوم من المقام (قوله لا ما لا يسكر جنسه) أي فإذا شرب شيئاً يعتقد أنه خمر فتبين أنه غير خمر فلا يحد وعليه إثم الجراءة (قوله طوعاً) حال من فاعل المصدر أي حالة كون ذلك للمسلم المكاف طائفاً (قوله فلا حاجة لذكر الطوع) أي للاستغناء عنه بالمكاف (قوله فلا حد على من شربه غلطاً) هذا يشير إلى أن المراد بالمصدر الغلط أي مع خلو الدهن عن ظنه غيراً لئلا يتكرر مع ما يأتي وهذا تعلم أن العذر غير الضرورة لأن المراد بها إزالة الغصة وحينئذ فلا يستغنى عن قوله بلا عذر بقوله بعد ولا ضرورة ولا ظنه غيراً بقول الشارح والاولى حذف قوله بلا عذر للاستغناء عنه بالضرورة فيه نظر نعم الاستغناء إنما يظهر على أن المراد بالمصدر إزالة الغصة وأن الضرورة كذلك كما حل به عقب (قوله وإن حرم) أي شربه لإساعة الغصة على قول ضعيف وهو لابن عرفة (قوله والراجع) عدمها أي عدم حرمة شربه لإساعة الغصة (قوله بأن ظنه خلا مثلاً) أي أولنا أو ماء أو عسلاً وقوله فلا حد عليه أي ولو سكر منه قال عقب والظاهر كراهة قدمه على شربه مع ظنه غيراً وأما مع شكه في كونه غيراً فيحرم والظاهر أنه لا يحد لعذره بشبهة الشك (قوله كمن وطئ) أي كعذر من وطئ أجنبية (قوله ويصدق) أي شارب الحر في دعواه أنه ظن أنه غير وكذا يصدق واطئ الأجنبي في دعواه أنه ظنها زوجته إن كان يتأتى الاشتباه على ما مر في الزنا بأن كان كل من زوجته والأجنبية رفيعة أو سميحة لا أن اختلفا (قوله بل قد قيل الخ) هذا القول ذكره ح في شرح الرحالة عن الفاكهي في شرح العمدة وارتضاء عيج وقال الشيخ إبراهيم اللقاني أنه لا حد في ذلك لأن مثل هذا لا يسمى شرباً والقول بحد من التعمق في الدين (قوله أي يرى حل شربه) أي يرى حل شرب القدر الذي لا يسكر منه وحاصل الفقه أن الحر وهو ما أخذ من عصير العنب ودخلته القدة المطربة شربه من السكاثر وموجب للحد ولورد الشهادة إجماعاً لافرق بين شرب كثيره وقليله الذي لا يسكر وأما النبيذ وهو ما اتخذ من ماء الزبيب أو البليغ ودخلته القدة المطربة فشرب القدر المسكر منه كبيرة وموجب للحد وترد به الشهادة إجماعاً وأما شرب القدر الذي لا يسكر منه لقلته فقال مالك أنه كبيرة وموجب للحد ولورد الشهادة وقال الشافعي أنه

جد بل قد قيل أو خمس إبرة في خمر ووضعها على لسانه أي وابتلع ريقه حد فان لم يستلمه

صغيرة

لفظها أنه لا يسمى شرباً (أو جهل وجوب الحد) مع علمه الحرمة (أو جهل) الحرمة (تقريب عهد) بإسلام فيحد (ولو) كان الشارب (خفتجاً بشرب النبيذ) أي يرى حل شربه إذا لم يسكر القليل منه ويسكر كثيره وعرب منه القدر الذي لا يسكر

فيجد إذا رفع لسانه وأما الحر وهو المتخذ من عصير العنب فيجذبه عنده ولولم يسكر بالفعل وكذا إذا شرب القدر المسكر من النبيذ فيجد عنده أيضا وقيل لا حد فيما لا يسكر منه وتقبل شهادته وصححه غير واحد من المتأخرين وإليه أشار بقوله (وصحيح فيه) أي الحد (ثمانون) جلدة على الحر ذكر أو أنثى وهذا فاعل الفعل المحذوف المتعلق به بشرب (٣٥٣) تقديره يجب كما تقدم تقديره (بعد صحوه) فإن جلدة قبله اعتد

به أن كان عنده تمييز وإلا أعيد عليه (وتشطر بالرق وان قل) (ارق بذكر أو أنثى فيجلد أربعين ثم أشار إلى شرط الحد على من اجتمعت فيه الشروط السابقة بقوله (ان أقر) بالشرب (أو شهد) أي شهد عدلان (بشرب أو شتم) لرائحته في فيه وعلمت رائحته إذ قد يعرف رائحتها من لا يشربها وكذا لو شهد عدل برؤية الشرب وآخر برائحتها أو بتقايؤها فيجد فإن رجع بعد إقراره ولو لغير شبهة قبل (وان خولفا) أي خالفهما غيرهما من العدول بأن قال ليس رائحته رائحة خمر بل خل مثلا فلا تعتبر مخالفة ويحد لان المثبت يقدم على النافي (وإن شربها لا كراه) على الشرب وأراد بالجواز في هذا لازمه وهو عدم الحد إذا لم يسكره غير كلف ولا يوصف بجواز أو غيره من الأحكام الخمسة إلا أفعال المكافئين والأكراه يكون بالقتل أو بضرب

صغيرة فلا يوجب حداً ولا ترد به الشهادة وعند أبي حنيفة لا إثم في شربه بل هو جائز فلا حد فيه ولا ترد به الشهادة فإذا كان لا يسكر الشخص إلا أربعة أقذاح فلا يحرم عنده إلا القذح الرابع وقيد بعض الحنفية الجواز بما إذا كان الشرب للتقوى على الجهاد ونحوه لا مجرد اللهو (قوله فيجد إذا رفع لسانه) وذلك لضعف مدرك حله (قوله فيجد فيه عنده) أي عند أبي حنيفة وقوله أيضا أي كما أنه يجد عندنا (قوله وقيل لا حد الخ) أي عندنا وإن كان حراما فهذا القول عندنا موافق لمذهب الشافعي (قوله على الحر) أي المسلم المكلف كما مر وظاهر المصنف كظاهر المدونة أنه لا يزاد مع الحد سجن ولا غيره كحاق رأس أو حلية أو طواف به في السوق ابن ناجي وبه العمل وفي ابن عرفة عن ابن حبيب أنه لا يزداد مع الضرب غيره إلا المدمن المتاد المشهور بالفسق فلا بأس أن يتأذى به ويشهر واستحب مالك أن يلزم السجن اهـ (قوله والأعيد عليه) أي الحد من أوله وهذا إذا لم يحصل له احساس حال الضرب أصلا وأما إن لم يحس في أوله وأحس في أثنا حسبه له من أول ما أحس كذا قال اللخمي ونحو لأبي الحسن وظاهر التوضيح أن تفصيل اللخمي تقييد للمذهب لأنه مقابل له كما قال بعضهم * والحاصل أن عبارات أهل المذهب أنه ان حد طالفا أعيد عليه الحد فظاهرها الاطلاق فقيدها اللخمي بما إذا لم يحصل احساس حال الضرب أصلا (قوله وتشطر) أي حد الشرب (قوله وإن قل الرق بذكر أو أنثى) أي فحد الرقيق في الشرب أربعون جلدة سواء كان ذكراً أو أنثى (قوله إذ قد يعرف الخ) جواب عما يقال أنه لا يعرف رائحتها إلا من شربها ومن شربها لا تقبل شهادته فيها لأنه إن لم يتب كان فاسقا وإن تاب وحد فلا تقبل شهادته فيما حد فيه وحاصل الجواب أننا لا نسلم أنه لا يعرف رائحتها إلا من شربها بل قد يعرف رائحتها من لم يكن شربها فقط كمن رآها مراقبة مع عمله بها أو رأى إنسانا يشربها مع علمه بأنهم رائحتها وعلمها (قوله وان خولفا) أي وكذا ان خالفهما الشارب ولو حلف بالطلاق ما شربها فيجد ولا طلاق عليه ان حلف بالله أنه ما حلف بالطلاق كذا (قوله أي خالفهما غيرهما من العدول) أي فيها شربه بأن قال شرب خلا لا خمر أو في رائحة فيه بأن قال رائحته رائحة خل لا خمر فقول المصنف وإن خولفا راجع لسلك من المستثنين قبله أعنى الشهادة بالشرب والشهادة بالرائحة لا للثانية فقط كما يومه كلام الشارح (قوله وأراد بالجواز في هذا لازمه وهو عدم الحد) أي فكأنه قال لا حد في الإكراه فغير بالمزوم وهو جواز الشرب وأراد لازمه وهو عدم الحد (قوله والإكراه يكون بالقتل) أي بخوفه وخوف ما بعده والراد بالخوف بما ذكر ظن حصوله أو الجزم به (قوله واساغة لفصة) إنما جاز شرب الخمر لذلك ولم يجز شربه لحوف موت مجموع أو عطش لزوال الفصة بالخمر تحقيقا أو ظنا قويا بخلاف الجوع والعطش فانهما لا يزالان به بل يزيدان لما في طبعه من الحرارة والمهضم (قوله في عدم الجواز) أي وان كان لا حد عنده أيضا (قوله الصادق بالجوب) أي لأن اساغة الفصة بالخمر واجبة إذا خاف على نفسه الهلاك ولم يجد غيره واعلم أنه تقدم الاساغة بالنجس على الاساغة بالخمر لحرمته استعماله دواء للضرورة وحسد شاربه بخلاف النجس فيها (قوله لا يجوز استعمال الخمر لأجل دواء ولو لحوف الموت) أي فان وقع ونزل وتداوى به شربا حد ابن العربي تردد علمنا في دواء فيه خمر والصحيح النع والحد اهـ وما ذكره من الحد

(٤٥ - دسوقي - بع) يؤدي إليه وكذا باتلاف عضو من أعضائه أو بضرب يؤدي إليه أي بحد أو سجن شديدين على أظهر القولين لسجنون (واساغة) لفصة خاف على نفسه الهلاك منها ولم يجد ما يزيلها به خلافا لابن عرفة في عدم الجواز والجواز في الاساغة على حقيقته والمراد به نهي الحرمة الصادق بالجوب (لا) يجوز استعمال الخمر لأجل (دواء) ولو لحوف الموت

(ولو طلاءً) به في جسده ولو خاط بشيء من الدواء الجائز ويحد إن شربه لا إن طلى به (والحدود) للزنا والقتل والشرب تكون (بسوط) جلد له رأس لين لا رأسان لا يقضيب وشركه ودرة عمر رضى الله عنه إنما كانت للتأديب ويقضض الضارب به عليه بالخنصر والبصر والوسطى دون السبابة والابهام بل يقضضها فوق السوط فارغين ومخرج السوط من بين السبابة والوسطى (وضرب معتدلين) أى متوسطين لا شديدتين ولا خفيفتين فاعتدال السوط بامر من كونه لينا له رأس لا رأسان واعتدال الضرب بكونه ضرباً بين ضربين ليس بالمربح ولا بالخفيف حال كون المضرروب (قاعداً) فلا يمد على ظهره ولا بطنه (بلا ربط) إلا أن يضطرب المضرروب اضطراباً لا يصل الضرب له في موضعه (٣٥٤) في ربط (و) بلا (شد) أى ربط (يد) ويكون الضرب (بظهره وكتفيه) أى عليها

لا على غيرها (وجرد الرجل) ماعدا ما بين السرة والركبتين (والمرأة) مجرد (مما بقى الضرب) أى أنه من الثياب الغليظة بأن تلبس ثوباً واحداً رقيقاً (وندب جعلها) حال الضرب (في فقة) فيها ترابيل بماء للستر ويوالى الضرب عليها ولا يفرق إلا الخشوف الهلاك عليها فيفرق. ولما فرغ من الكلام على الحدود التي جعل الشارع فيها شيئاً معلوماً لكل أحد شرع في الكلام على العقوبة التي ليس فيها شيء مقدر من الشارع بل تختلف باختلاف الناس وأقوالهم وأفعالهم وذواتهم وقادهم فقال (وعزراً لآلئ) أو نائبه لمن له ذلك (لمصيبة الله) وهي مسأله لا أحد اسقاطه كالأكل في نهار رمضان وتأخير الصلاة وطرح

إذا سكر بالفعل وإلا لم يحد ولا يرد قول المصنف ما يسكر جنسه وإن لم يسكر بالفعل فإن هذا يقتضى حده لأن كلام المصنف في غير المخلوط بدواء (قوله ولو طلاء) أى هذا إذا تدأوى به شرباً بل ولو تدأوى به طلاء ولكنه لا يحد إذا تدأوى به طلاء بخلاف ما إذا تدأوى به شرباً فإنه يحد (قوله ولو خلط بشيء من الدواء الجائز) أى هذا إذا طلى به منفرداً بل ولو طلى به مخلوطاً بشيء من الدواء الجائز ومحل منع الطلاء بمنفرداً أو مخلوطاً بدواء جائز ما لم يخف الموت بتركه والإجازة كافية عقب (قوله للزنا) أى السكينة للزنا وما عطف عليه فهو من مقابلة الجمع بالجمع فيفيد أن لكل واحد منهما حداً واحداً (قوله لا يقضيب) أى ولا يكون يقضيب وهو العنق المقضوب من الشجر أى المقطوع منه كالنبوت والشراك أى السير من الجلد والدرة سوط رفيع مجدول من الجلد فإن وقع وضرب في الحد يقضيب أو شرك أودرة لم يكف وأعيد (قوله إنما كانت للتأديب) أى وكانت عن جلد مدر كبعضه فوق بعض (قوله بظهره وكتفيه) أى بخلاف التعزير فينبغى أن يوكل بحمله للام (قوله لا على غيرها) أى فلو جلد على إلقية أو على رجله لم يكف والحد باق بعد أن تابا فإن تعذر الجلد بظهره وكتفيه لم يرض ونحوه ما أخر ولو فعل بهما شيئاً فشيئاً فإن تعذر فعله بهما دفعة واحدة سقط وإن لم يتعذر فإنه يعاد ولا يسقط قاله شيخنا العدوى (قوله وجرد الرجل) أى من كل شيء فلا يبقى عليه شيء فإن لم يجد الرجل مطلقاً ولا المرأة مما بقى الضرب فانظر هل يجترى بذلك حيث أحس به أو إن أحس به كما يحس المجرّد وأقرىباً منه اعتبر وإلا فلا قاله عقب والظاهر كما قال شيخنا الثاني (قوله لكل أحد) أى فلا ينظر في الحدود لشرف ولا لغيره ومن قذف جماعة كمن قذف واحداً ومن يشرب كأساً كمن شرب قطاراً تعبد (قوله بل تختلف باختلاف الناس) أى المستحقين لها وقوله وأقوالهم النسخ الأولى من جهة أقوالهم وأفعالهم الموجبة للعقوبة وقوله وذواتهم أى قوة وضعفاً وقوله وأقدارهم أى ومن جهة أقدارهم وسفالتهم (قوله أو نائبه) أى أو السيد بانسة لبعده والوالد الصغير ومعلمه وقوله أو نائبه أى ولو بواسطة قيد دخل مشايخ الحرف كما عندنا بمصر (قوله وتأخير الصلاة) أى عن وقتها ولو اختيارياً (قوله إلا أن يحى) نائباً (أشار بهذا إلى أن التعزير الممنعض لحق الله يسقط عنه مستحقه إذا جاء نائباً بخلاف التعزير لحق الآدمي فإنه لا يسقط بذلك نعم يسقط لعفو صاحب الحق عنه (قوله وإن كان فيه) أى فيها ذكر من السب وما بعده (قوله أو غيره) أى بمن له التأديب وقوله لعن أى التعزير باللعن وما بعده (قوله بما) أى بمدة أى في مدة يظن حصول الأدب له فيها (قوله وبالاقامة من المجلس) يحتمل أن المراد بالاقامة من المجلس إيقافه فيه أى أمر الحاكم له بوقوفه على قدميه ثم يقعد ويحتمل أن المراد منه بالتهاب من المجلس

النجاسة ونحوها في طريق العامة إلا أن يحى نائباً (أو لحق آدمي) وهو ما له اسقاطه كالسب والضرب والأيذاء (قوله بوجه ما وإن كان فيه حق لله تعالى لأنه ما من حق لآدمي إلا والله فيه حق إذ من حق الله على كل مكلف ترك أذية غيره من المصومين. واعلم أنه لا يجوز لأحد تأديب أحد إلا الإمام أو نائبه أو السيد في رقيقه في مخالفته أوله أو الزوج للنشوز أو تركها نحو الصلاة إذا لم ترفع للإمام أو الوالد لولاه الصغير أو معلماً ولا يجوز لإمام أو غيره لعن ولا قذف ولا سب فاحش ولا سب الآباء والأمهات ولا تعمد كسر عظم واتلاف عضو أو تمثيل أو ضرب وجه وذكر أنواع التعزير التي يرجع فيها الاجتهاد الإمام باعتبار القائل والمقول له والقول والفعل بقوله (حسباً) عما فيه ظن الأدب وردع النفس (ولو ما) أى توبيخاً بالكلام منصوباً بنزع الخافض بدليل قوله (وبالاقامة) من المجلس

(ونزع المأمة) من رأسه (وضرب بسوط أو غيره) كقضيب ودرة وخنق بالقفا وقد يكون بالنبي كالمزورين وقد يكون بالأخراج من الحارة كأهل الفوق للضرين بالجيران وقد يكون بالتصدق عليه بما باع به ماغشه وقد يكون بغير ذلك كما يعلم من المواطن التي للحكم النظر فيها (وإن زاد على الحد) بالجلد كأن يزيد على المائة سوط (أو أتى على (٣٥٥) النفس) بأن أدى للموت فلا

إثم عليه ولا دية إذا لم يقصد ذلك وإنما قصد التشديد فيما يقتضى التشديد كسب السجاية أو آل البيت ونحو ذلك فأدى الى الهلاك فان ظن عدم السلامة أو شك منع (وضمن) في الشك (ماسرى) على نفس أو عضو أو جرح أى ضمن دية ماسرى لكن على العاقلة وهو كواحد منهم وأما لو ظن عدم السلامة وأولى ان جزم فالتقود * والحاصل أنه ان ظن السلامة فغاب ظنه فمدر عند الجمهور وإن ظن عدمها فالتقصص وان شك فالدية على العاقلة وهو كواحد منهم وسواء في الثلاثة الأقسام شهد العرف بالتلف منه أم لا هذا هو الراجح ويعلم الظن والشك من إقراره ومن قرائن الأحوال * ثم شرع يتكلم على بعض أشياء توجب الضمان فقال (كطبيب جهل) التشبيه في الضمان أى أن الطبيب

(قوله وضرب بسوط أو غيره) أى بخلاف الحد فانه لا يكون إلا بالسوط فان حد بغير السوط فانه لا يجوز (قوله وقد يكوى) أى التعزير (قوله بالأخراج من الحارة) أى وسيع ملكه عليه (قوله وقد يكون بغير ذلك) أى كأنه لم يملكه كإقامة الدين على من غشه حيث كان يسيراً ولا يجوز التعزير بأخذ المال اجماعاً وما روى عن الامام أبى يوسف صاحب أبى حنيفة من أنه جوز للسلطان التعزير بأخذ المال فغناه كما قال البرزاقى من أئمة الحنفية أن يمسك المال عنده مدة لينزجر ثم يعيده اليه لأنه يأخذه لنفسه أو لبيت المال كما يتوهمه الظلة إذ لا يجوز أخذ مال مسلم بغير سبب شرعى أى كسر أو هبة (قوله وإن زاد على الحد الخ) أى وإن زاد الضرب بالسوط على الحد المصور بالجلد * والحاصل أن الامام إذا أداه اجتهاده إلى أن يمزره بما يزيد على الحد ولا يأتى على النفس كأتى سوط أو بما يأتى على هلاكه كألف كبرياج مثلاً فانه يفعل ويجوز له القدوم على ذلك ولا ضمان عليه إذا مات حيث لم يظن الهلاك ابتداء بل ظن سلامته أو جزم بها أو أمان لم يظنها ولم يجزم بها فانه يمنع من التأديب بما يأتى على النفس فان فعل ضمن النفس قوداً ان جزم بدمها أو ظن عدمها وإن شك في السلامة وعدمها فالدية على عقلته (قوله فان ظن عدم السلامة أو شك منع) أى تأديبه بما يأتى على النفس (قوله أنه ان ظن السلامة) أى ابتداء وقوله فخاب ظنه أى بأن مات وقوله وإذا ظن عدمها أى ابتداء وأولى ان جزم بدمها ابتداء (قوله شهد العرف بالتلف) أى بأن قال أهل المعرفة ان هذا الفعل ينشأ عنه التلف ولا تنافي بين ظن الامام السلامة مع قول أهل المعرفة انه ينشأ عنه تلف أو عيب لأنه قد يخيب ظنه (قوله في زعمه) إشارته هذا الدفع الى ما يقال ان في كلامه تنافياً اذ مقتضى كونه طيباً ان يكون عالماً بالطب لاجل اهلا به (قوله اذا جهل علم الطب في الواقع) أى وعالج مريضاً فمات بسبب معالجته (قوله أو قصر في المعالجة) أى كأن أراد قلع سن فقام غيرها خطأ أو تجاوز بغير اختياره الحد للمعلوم في الطب عند أهل المعرفة كأن زلت أو ترامت يد خاتن أو ستمى على ادواء غير مناسب للداء معتقداً أنه يناسبه وقد اخطأ في اعتقاده (قوله فانه يضمن) انما لم يقتصر من الجاهل لأن الفرض أنه لم يقصد ضرراً وإنما قصد نفع المليل أو رجاء ذلك وأما لو قصد ضرره فانه يقتصر منه والأصل عدم العداء ان ادعى عليه ذلك (قوله كما في النقل) فيه ان الذى يفيد النقل ان في كل من الجاهل والمقصر قولين قيل الضمان عليه لا على عاقلته وقيل ان الضمان على العاقلة انظر بن (قوله اذا لم يقصر وهو عالم) أى بأن فعل ما يناسب المرض في الطب ولكن نشأ عنه عيب أو تلف (قوله بأن كان بلا اذن أصلاً) كالأول ختن صغيراً فمرا عنه أو كبيراً وهو نائم أو اطعم مريضاً دواء فمرا عنه فنشأ عن ذلك تلف (نتيجه) مثل المداواة بلا اذن معتبر في الضمان اذن الرشيد في قتله لا انتقال الحق لوليه لا ان اذن في جرحه أو اتلاف ماله فلا ضمان الا الودية اذا اذن رهساً من هى عنده في اتلافها فانه يضمن اذا اتلفها لا لالتزامه حفظها بالقبول (قوله أو ختان) أى فنشأ من ذلك عيب أو تلف (قوله وكتأجيج نار) أى اشعالها (قوله شديد الريح) إشاره الشارح بذلك الى أن اسناد العصف لليوم من قبيل المجاز العفلى لان العصف عبارة عن الهبوب والتصويت وهذا انما يتصف به الريح لا اليوم ويجوز ان يكون عاصف صفة مضاف الى يوم مقدر أى في يوم رجع عاصف وحينئذ فلا تجوز في الاستناد

في زعمه إذا جهل علم الطب في الواقع (أو) علم (أو) قصر في المعالجة حتى مات المريض بسبب ذلك فانه يضمن والضمان على العاقلة في المستثنين إلا فيادون الثلث ففي ماله كما في النقل لأنه خطأ ومفهوم الوصفين أنه إذا لم يقصر وهو عالم أنه لا ضمان عليه بل هدر (أو) داوى (بلا إذن معتبر) بأن كان بلا إذن أصلاً أو باذن غير معتبر شرعاً كأن داوى صيباً باذنه فانه يضمن ولو علم ولم يقصر (ولو) إذن عبد بفصد أو حجارة أو ختان فيضمن ماسرى لأن اذنه غير معتبر (وكتأجيج نار في يوم عاصف) أى شديد الريح فأحرقت شيئاً

فيضمن المال في ماله والدية على عاقلته إلا أن يكون في مكان بعيد لا يظن فيه الوصول إلى المحروق عادة فلا ضمان (وكسقوط جدار) على شيء. فأنلفه فيضمن صاحبه بشروط ثلاثة أشار لها بقوله (مال) بعد أن كان مستقما (وأنذر صاحبه) بأن قيل له أصلح جدارك ويشهد عليه بذلك عند حاكم أو جماعة (٣٥٦) المسلمين ولومع إمكان حاكم كالجزيري (وأمكن تداركه) بأن يتسع الزمان الذي

يمكن الإصلاح فيه ولم يصاح فيضمن المال والدية في ماله ومفهوم مال أنه لو بناء مائلا ابتداء فسقط على شيء أنلفه لضمن بلا تفصيل ومفهوم أنذر أنه إذا لم ينذر أي مع الاشهاد فلا ضمان عليه إلا أن يعترف بذلك مع تفریطه فيضمن وخبر بقوله صاحبه الرهن والمستعير والمستأجر فلا يعتبر فيهم الانذار إذ ليس لهم هدم ومفهوم أمكن تداركه أنه إذا لم يمكن بأن سقط قبل زمن يمكن فيه التدارك لم يضمن (أو عضه فسل يده فقلع أسنانه) فيضمن الدية في ماله وهذا إن قصد بسل يده قلعها وأما إن قصد تخليص يده أولا قصد له فلا ضمان وهو محمل الحديث هذا هو الراجح (أو نظره له من كوة) أو غيرها كباب (قصد عينه) أي رميها بحجر ونحوها ففقاها ضمن يعني اتصم منه على المتمد لا ضمن الدية كما هو مقتضى عطفه على ما قبله (وإلا) يقصد بالرمي

(قوله فيضمن المال) أي الذي أحرقت النار وقوله والدية أي دية من مات بالنار (قوله إلا أن يكون) أي تأجيج النار وقوله لا يظن فيه الوصول أي وصول النار للشيء المحروق فتخلف الظن ووصلت إليه فأحرقت (قوله فيضمن صاحبه) أي المال والدية في ماله كما قال الشارح بعد وهذا رواية عيسى عن ابن القاسم وهو المتمد ورواية زوزان عن ابن وهب أن العاقلة تحمل من ذلك ما بلغ الثلث وهو قول مالك ورواه عنه أشهب وابن عبد الحكم وقصر عليه أبو القاسم الجزيري في وثائقه (قوله بشروط ثلاثة) ما ذكره المصنف من ضمان صاحبه بالشروط المذكورة هو مذهب المدونة وقيل لا يضمن صاحب الجدار إلا إذا قضى عليه الحاكم بالهدم فلم يفعل وهذا قول عبد الملك وابن وهب وقيل إن بلغ حدا كان يجب عليه عده لشدة ميلانه فتركه فهو ضامن وإن لم يكن اشهاد ولا حكم وهو قول أشهب وسحنون انطرح والتوضيح (قوله وأنذر صاحبه) المراد به مالكة المكف أو وكيله الخاص أو العام والوكيل العام هو الحاكم إذا كان رب الجدار غائبا ولم يكن له وكيل خاص ومن الوكيل الخاص ناظر الوقف ووصي الصغير والمجنون فإذا سقط الجدار مع وجود الشروط الثلاثة ضمن وصي غير المكف في ماله ولو كان لغير المكف مال وضمن ناظر وقف ووكيل خاص مع غيبة صاحبه حيث كان له مال يصلح منه لتقصيرهما فإن لم يكن له مال وأمكنهما الساف على ذمته وهو ملء وتركا حتى سقط ضمنا فيما يظهر انظر عقب (قوله بذلك) أي بالانذار (قوله كما للجزيري) قال الشيخ كريم الدين البرموني وينبغي التعويل عليه خلافا لمن قال لا بد في ضمانه من الاشهاد بالانذار عند الحاكم وأما الاشهاد بالانذار عند جماعة المسلمين مع إمكان الحاكم فلا يكفي في الضمان (قوله ومفهوم انذار انه إذا لم ينذر) الاوضح أنه إذا اتفق الانذار والاشهاد (قوله إلا أن يعترف بذلك) أي بالميلان فما ذكر من قيد الانذار والاشهاد عليه محله إذا كان منكرا لليلان وأما إذا كان مقرا به فلا يشترط ذلك (قوله فيضمن الدية) أي فيضمن العضوض دية أسنان العاض (قوله قلعها) أي قلع أسنان العاض له (قوله وهو محمل الحديث) وهو أن رجلا عض آخر فنزع العضوض يده فقلع سنه فقال عليه الصلاة والسلام أيعض أحدكم أخاه كما يعض الفحل لادية له (قوله قصد عينه) أي قصد المنظور إليه رمى عين الناظر ففقاها وقوله اقتص منه على المتمد أي خلافا لهرام وتحت حيث قالوا بلزوم الدية إن قصد بالرمي فقه عينه وإن قصد به الزجر فلا شيء عليه اخذا بظاهر المصنف (قوله لكن على العاقلة على المتمد) أي كما يفيد ح فإن ادعى المرمي أن الرامي قصد عينه وادعى الرامي عدم قصد ما ولا بينة ولا قرينة تصدق الرامي فإنه يعمل بدعواه لأن القصد لا يعلم إلا من جهته ولأنه لا قصاص بالشك (قوله ومثله الظلة) أي وكذلك البئر والسرب للماء في داره أو أرضه فإذا سقطت الظلة أو سقط البئر أو السرب أي محل جريان الماء على من يحفرهما مثلا فلا ضمان على صاحب الظلة ولا على من استأجر لحفر البئر أو السرب (قوله قال المصنف) أي في التوضيح وقوله ينبغي عدم الضمان أي في محالة سقوط الميزاب (قوله بما في مسألة الجدار) أي بما إذا اتفق بعض الشروط المعبرة في الضمان في مسألة الجدار بأن يقال عدم الضمان هنا حيث اتفق ميلان الميزاب أو انه مال ولم يحصل انذار لصاحبه

والشهاد

عنه بل قصد زجره (فلا) ضمان بمعنى لا قود فلا ينافي أن عليه الدية لكن على العاقلة على المتمد

(كسقوط ميزاب) متخذ للطير على شيء. فأنلفه من نفس أو مال فلا ضمان على ربه أصلا مطلقا بل هدر ومثله الظلة قال المصنف وينبغي أن يقيد عدم الضمان بما في مسألة الجدار (أو بفت) بفتح الفين المعجمة فعل ماض (وربح) فاعله أي فجا ويجوز اسكانها على أنه

مصدر مجرور وريبع مضاف اليه (النار) أو قدھا إنسان في وقت لا ربح فيه فأصابها الریح (٣٥٧) فتنة فرفسها إلى شئ وتناف فإلخمان

وإشهاد عليه بذلك أو مال وحصل الانذار لئلا لم يمكن تدارك اصلاحه بأن سقط قبل مضي زمن
يمكن فيه التدارك وأما لو مال ونذر صاحبه وأشهد عليه بالانذار وأمكن تدارك اصلاحه لاتساع
الزمان فلم يصلح وسقط على شئ فأتلفه فإنه يضمن الذبئة والمال (قوله مصدر مجرور) أى عطفًا على
سقوط ميزاب (قوله وظاهره سواء الخ) أى وظاهره أنه هدر سواء كان الخ لأنه ذهب لها بنفسه
قال شيخنا العدوى والظاهر الضمان إذا كان هيجها في يوم عاصف (قوله وجاز دفع صائل) أى
سواء كان مكلفا أو صبيًا أو مجنونًا أو بهيمة والمراد بالسائل مرید الصول (قوله فيصدق بالوجوب)
أى لأن دفع الصائل واجب كما في بهرام وثت والنوضح ونصه قد يقال ينبغي أن يكون الدفع
هنا واجبًا لأنه يتوصل به إلى نجاة نفسه لا سيما إن كان الصائل غير آدمى اه وذكر القرطبي وابن
الفرس في الوجوب قولين قالا والقول بالوجوب أصح وابن العربي صرح بأن الدفع جائز لا واجب
فإن شاء أسلم نفسه وإن شاء دفع عنها ونقله ابن شاس والقرافي قائلًا الساكت عن الدفع عن
نفسه حتى يقتل لا يعد آثمًا ولا قاتلًا لنفسه انظر طفى وفي بن القول بالوجوب أظهر القولين
والخلاف المذكور في دفع الصائل على النفس أو على الحریم وأما على المال فإن ترتب على أخذه هلاك
أو شدة أذى كان كدفع الصائل على النفس فيه الخلاف وإلا لم يجب انفاقًا وقولهم حفظ المال واجب
أى عن اتلافه بلا انتفاع أحد (قوله بعد الانذار) أى التخويف بوعظه وزجره وإنشاد الله عليه لعلة
ينكف والخاص أن الصائل إذا كان ممن يفهم فإنه ينشده أولاً ثم بعد الناشدة يدفعه شيئًا فشيئًا أى
يدفعه بالأخف فالأخف فإن أبى إلا الصول قتله وأما إن كان ممن لا يفهم كالبيهة فإنه يعالجه بالدفع
من غير انذار ويدفعه بالأخف فالأخف فإن أبى إلا الصول قتله وكان هدرًا (قوله كما في المحارب)
أى كما في مناشدة المحارب فإنها مندوبة كما مر (قوله أى إن أمكن الخ) أى وإنما يندب إنذار الفاهم إن
أمكن انذاره (قوله فإن لم ينكف) أى بالانذار وأبى إلا الصول (قوله أولم يمكن) أى انذاره لمبارته
بالصول والحرب (قوله جاز دفعه بالقتل) المراد بالجواز الاذن كما ذكر الشارح (قوله وإن عن مال) أى
هذا إذا كان دفع الصائل عن نفسه أو حریم بل وإن عن مال (قوله ابتداء) أى بدون انذار ومدافعة
بالأخف فالأخف (قوله إن علم أنه لا يندفع إلا به الخ) أى إن علم المصول عليه أن الصائل لا يندفع
إلا بالقتل وظاهره كإبى الحاجب أنه إذا لم يعلم ذلك بأن شك في كونه لا يندفع إلا بالقتل أو يندفع بغيره
لا يجوز قتله ابتداء مع أن الناشدة أولاً عند امكانها والمدافعة أولاً بالأخف مندوبة وأصل المسئلة
لابن العربي غير أنه إنما عبر بيبغى كما في ابن عرفة وابن شاس اه بن (قوله ويثبت ذلك) أى كون
الصائل لا يندفع إلا بالقتل (قوله الإيذلم يحضره أحد الخ) فإذا صال جمل مثلاً على أحد فخاف منه على
نفسه فقتله فلا شئ عليه إن قامت له بيئة أنه صال عليه وأنه لم يندفع عنه إلا بقتله فإن لم تقم له بيئة ضمن
ولا يصدق في دعواه أنه صال عليه ولم يندفع عنه إلا بقتله إلا إذا كان بموضع ليس بمحضرة الناس
فإنه يصدق بيمينه (قوله لا يجوز للمصول عليه جرح للصائل الخ) أى حيث كان ذلك الصائل غير
محارب والاجاز للمصول عليه جرحه وقله ولو قدر على الحرب من غير مشقة كما في الحج (قوله جاز له
ما ذكر) أى من الجرح والقتل (قوله من الزرع والحوائط) أى وأما لو أتلف غيرهما كآدمى أو عضو
منه أو مال كدمته بغمها أو رتمته برجلها فإن كانت عادية ضمن ربهما ما أتلفته ليلًا أو نهارًا حيث فرط في
حفظها وإن كانت غير عادية فلا يضمن ما أتلفته بذنبها أو قرنها أو برجلها ليلًا أو نهارًا ولولم يربطها
أو يلق عليها بابًا وهذا إذا لم يكن من فعل واحد معها وإلا ضمن كما يضمن الساقط من فوقها المال في ماله

يحضره أحد فيقبل قوله يمينه (لا يجوز للمصول عليه) (جرح) للصائل فضلا عن قتله (إن قدر على الحرب منه) أى من الصائل نفسه
وأهله وماله (بلا مشقة) فإن كان يمكنه الحرب لكن بمشقة جاز له ما ذكر (وما أتلفته البهائم) ما كولة اللحم أم لا من الزرع والحوائط

وهي غير معروفة بالعداء ولم تربط ولم يقفل عليها بما يمنعها (لئلا فعلى ربها وإن زادت) ما أنفقت من زرع ونحوه (على قيمتها) معتبراً (بقيمتها على الرجاء والخوف) أى يقوم مرتين مرة على فرض تمامه ومرة على فرض عدم تمامه ويجعل له قيمة بين القيتين بأن يقال ما قيمته على فرض تمامه فإذا قيل (٣٥٨) عشرة قيل وما بقيته على فرض عدم تمامه فإذا قيل خمسة فاللزم سبعة ونصف

لأنك تضم الخمسة إلى العشرة تكون خمسة عشر نصفها ما ذكر والأصح أنه يقوم تقوياً واحداً على تقدير الرجاء والخوف بأن يقال ما قيمته الآن على فرض جواز بيعه على تقدير تمامه سالماً وعلى تقدير جائحته كلاً أو بعضاً فلو تأخر الحكم حتى عاد الزرع لهيئته سقطت القيمة وهذا إذا كان له بد صلاحه فان بد صلاحه ضمن قيمة للتلف على البت وفهم من قوله وإن زاد الخ أنه ليس لرب الماشية أن يسلمها في قيمة ما أفسدت بخلاف العبد الجاني والفرق أن العبد مكلف فهو الجاني حقيقة بخلاف الدابة (لا) ما أنفقت غير العادية (نهراً) فليس على ربها بشرطين ذكرهما بقوله (إن لم يكن معاراع) أو يحجز عن دفعها (وسرحت بعد المزارع) بحيث يغلب على الظن أنها لا تذهب للزرع (وإلا) بأن كان معها راع أو سرحها وربها قرب المزارع (فعلى الراعى) في الأول إن كان له قدرة على منعها كانت بقرب المزارع أولاً وعلى

والدية على عاقلته ففى المدونة من قاض قطاراً فهو ضامن لما وطىء البعير في أول القطار أو في آخره وإن نفخت رجلاً أى ضربته يدها أو رجلها لم يضمن القائد إلا أن يكون ذلك من شيء فعله بها أو قول الرسالة والسائق والقائد والراكب ضامنون لمساوطة الدابة أى كل واحد منهم ضامن معناه إن جاء العطب من فعل المذكور فوافق ما مر عن المدونة فإن شك في كون التلف من فعل الدابة أو من فعل من معها ممن ذكر فالتلف هدر كما في الحج و مثل ما أنفقت بوطنها في كون ضمانه على من معها ممن ذكر إذا جاء العطب من فعله ما أنفقت بحجر اطارته حال سيرها فيضمنه القائد أو السائق أو الراكب ولو أنذر لعدم لزوم التنحي إذ من سبق لمباح كطريق لا يلزمه التنحي لغيره فإن اجتمع الثلاثة قدم السائق وإن اجتمع السائق أو القائد مع الراكب قدم الأولان حيث لم يحصل من الراكب فعل كخنس وإلا فالضمان منه فقط إن لم يميناه والاشراك في الضمان فإن ركب اثنين فإن كانا على ظهرها فالضمان من المتقدم وإن كانا على جنبها اشتركا في الضمان (قوله) ولم يقفل عليها بما يمنعها (أى والحال أنها مما يمكن التحرز منه لا كطير ونخل (قوله) وإن زاد الخ) رد بهذه اللفظة على يحيى بن يحيى القائل أنما يلزم ربها الأقل من قيمتها وقيمة ما أفسدت (قوله معتبراً) أى ما أنفقت (قوله أى يقوم مرتين الخ) هذا التقرير لابن مرزوق (قوله على فرض عدم تمامه) أى بأن رعى من الآن (قوله والاصح الخ) هذا التقرير للشيخ أحمد بابا وأيده عجل قال بن وهو الصواب وهو ظاهر قول المصنف كابن الحاجب على الرجاء والخوف إذ معناه أن يقال ما قيمة هذا الزرع على فرض جواز بيعه على تقدير تمامه سالماً وعدم تمامه بأن يجاح ولا شك أن هذا نظر تنقص القيمة بسببه وهكذا عبارة أهل المذهب وبه يعلم أن ما ذكره ابن مرزوق غير صواب ثم اعلم أنه لا خلاف في وجوب تقويمه إذا أيس من عوده لهيئته وأما إن رعى صغير ورجى عوده لهيئته فاختلف هل يستأنى به أم لا فقال مطرف إنه يقوم ولا يستأنى به وذهب سحنون إلى أنه يستأنى به واختلف إن حكم بالقيمة ثم عاد لهيئته فقال مطرف وضت القيمة لرب الزرع وقيل ترد والراجح قول مطرف كما في التوضيح انظر بن (قوله أو يحجز عن دفعها) أى أو كان معها راع وعجز عن دفعها (قوله وسرحت بعد المزارع) أى بأن أخرجها لمكان بعيد عن الزرع بحيث يغلب على الظن أنها لا ترجع منه للزرع (قوله قرب المزارع) أى في مكان قريب من الزرع بحيث يغلب على الظن رجوعها منه إلى الزرع (قوله فعلى الراعى) أى قيمة ما أنفقت على الرجاء والخوف (قوله إن كان له قدرة على منعها) أى وفرط في حفظها وسواء كان الراعى مكلفاً أو صبياً (قوله وعلى ربها) أى قيمة ما أنفقت (قوله في الثاني) أى وهو ما إذا سرحها قرب المزارع (قوله كالأو سرحت بعد المزارع الخ) كل هذا إذا كانت البهيمة مما يمكن التحرز منها فإن كانت مما لا يمكن التحرز منها ولا الحراسة منه كحيام ونخل ودجاج يطير ففى منع أربابها من اتخاذها إن آذى الناس وهو قول ابن حبيب ورواية مطرف عن مالك وعدم منعهم من اتخاذها ولا ضمان عليهم فيما أنفقت من الزرع وعلى أرباب الزرع والشجر حفظها وهو قول ابن القاسم وابن كنانة وأصيب قولان وصواب ابن عرفة الأول لإمكان استغناء ربها عنها وضرورة الناس للزرع والشجر ويؤيده قاعدة ارتكاب أخف الضررين عند التقابل ولكن المتمد كما قال شيخنا قول ابن القاسم واقتصر عليه في الحج

باب

ربها في الثاني وقد حذفه المصنف لظهوره وكذا إن كانت عادية فعلى

ربها ليسلاً أو نهراً إلا مع راع قادر على منعها فعليه فان ربطت ربطاً محكماً أو قفل عليها قفلاً محكماً فاتفق اغفلتها فليس على ربها ضمان مطلقاً عادية أم لا في ليل أو نهار كما لو سرحت بعد المزارع بلا راع وبعد بضم الباء أى بعيداً أى في مكان بعيد

[درس] باب ذكر فيه أحكام العتق وما يتعلق به . يقال عتق يعتق من باب ضرب (٣٥٩) ودخل وهو لازم بتعدي بالمعزة فلا

باب في العتق

(قوله إما وجوبا) أى فى قتل الخطأ وقوله أو ندبا أى فى قتل العمد كما مر (قوله لتكون له كفارة) أى لما جناه (قوله كما فى الحديث) أى الوارد عن أبى هريرة أن النبى صلى الله عليه وسلم قال من أعتق رقبة أعتق الله بكل عضو منها عضواً من أعضائه من النار حتى الفرج بالفرج كذا فى الصحيحين (قوله وأركانها) أى العتق الذى هو تحرير مكلف رقيقاً لم يتعلق به حق لازم والمراد بأركانها ما توقف عليها حقيقة المذكورة لا ما كان داخل فى ماهيته وإلا لكان كل من الممتق والعتق جزءاً للعتق وهو باطل إذ لا يعملان عليه كما يعمل الحيوان والناطق على الإنسان (قوله أى إنما يلزم الخ) دفع الشارح بهذا بحث ابن مرزوق حيث قال لو قال المصنف إنما يلزم كان أولى لصحة عتق بعض المحجور عليهم إذا أجازهم من له الحق ولو كان غير صحيح ابتداء لمسامحهم قال ح ويرد على صكون يصح بمعنى يلزم الكافر فإنه إذا أعتق عبده الكافر لا يلزمه عتقه مع أنه يصدق عليه أنه مكلف لا حرج عليه لأن الصحيح أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة انظر بن . والحاصل أن الذى يلزمه عتقه إنما هو المكلف السلم الذى لا حرج عليه وأما الكافر فله الرجوع فى عتق عبده الكافر إلا إذا بان منه العبد أو أسلم أحدهما والا لزم العتق (قوله ويدخل فى المكاف السكران) أى بحرام لا بخلل لأنه كالمجنون اتفاقاً (قوله فيصح عتقه على المشهور) أى وقيل لا يصح والخلاف فى السكران المختلط الذى عنده ضرب من العقل وأما الطافح الذى لا يعرف الأرض من السماء ولا الرجل من المرأة فهذا لا خلاف فى أنه كالمجنون فى جميع أحواله وأقواله فيما بينه وبين الله وفيما بينه وبين الناس إلا ما ذهب وقته من الصلوات فإنه لا يسقط عنه بخلاف المجنون كما نقل ذلك ح عن ابن رشد أول البيوع وذكر ح أيضاً أن التفصيل الذى فى قول القائل :

لا يلزم السكران اقرار عقوده بل ما جنى عتق طلاق وحدود

إنما ذكره ابن رشد فى السكران المختلط الذى معه ضرب من العقل قال وهذا مذهب مالك وعامة أصحابه وهو أظهر الأقوال وأولها بالصواب انظر بن (قوله وتقدم أنه يلزم طلاقه) أى كما يلزمه عتقه ويلزمه أيضاً الجنائيات والحدود (قوله ولا تصح هبته) أى وكذا سائر عقوده وأقراراته (قوله وخارج بالمكاف الصبي والمجنون فلا يصح عتقهما) أى فلو علق الصبي العتق على شيء وحصل للعلق عليه بعد بلوغه فلا يلزمه العتق قطعاً نظراً لكونه حين التعايق غير مكلف (قوله ووصف المكاف الخ) أى وحينئذ فالمنى إنما يصح إعتاق مكاف ملتبس بعدم الحرج عليه فيما يعتقه فلو عاق السفية العتق على شيء فحصل للعلق عليه وهو رشيد فخلاف والظاهر لا يلزمه (قوله فالزوجة والمريض الخ) أشار الشارح بهذا إلا أنه ليس مراد المصنف بقوله بلا حرج نفي الحرج من كل وجه وإلا كان قوله واحاطة دين مكرراً معه لأن الحرج أعم من احاطة الدين إذ كل من احاط الدين بماله فهو محجور عليه فى التبرعات ويلزم من نفي الأعم نفي الأخص وإنما المراد نفي الحرج الخاص بالسفيه والزوجة والمريض فيما زاد على ثلثهما حينئذ فلا يفتى قوله بلا حرج عن قوله واحاطة دين (قوله فيصح عتقهما فى الثلث) أى يلزم فيه وأما فيما زاد عليه فلزومه متوقف على الإجازة وإن كان صحيحاً بدونه (قوله ولا يصح عتق السفية) أى لا يلزم وإن كان صحيحاً فله أمضائه إذا رشد مالم يكن رده وله قبله (قوله لانه ليس له فيها الخ) أى وحينئذ فهو غير محجور عليه فى عتقها (قوله بمعنى لم يلزم) أى وإن كان صحيحاً فإن كانت الديون التى استقرت ذمته من تبعات لا يعلم أربابها بمضى العتق ولا يرد ويكون

يصح عتق السفية إلا لام ولده لانه ليس له فيها إلا الاستمتاع وسير الخدمة (و) بلا (احاطة دين) بماله فإن أحاط به لم يصح عتقه بمعنى لم يلزم كما تقدم (ولتبريحه) أى غريم من احاط الدين بماله (ردّه) أى العتق

يقال عتق السيد عبده بل أعتقه ولا يقال عتق العبد بضم الهمزة بل أعتق بضم الهمزة والعتق مندوب وهو من أعظم القرب ولذا جعل كفارة للقتل وكثير من الفقهاء يذكره بعد ربع العبادات نظراً لأقربة والمصنف كغيره ذكره بعد الدماء والحدود لأنه يكون كفارة للجنائيات إما وجوباً أو ندباً وللإشارة إلى أنه ينبغي لمن وقعت منه جنابة وتاب أن يعتق رقبة لتكون له كفارة كما فى الحديث . وأركانها ثلاثة معتق بالكسر ومعتق بالفتح وسيفه وأشار للاول بقوله (إنما يصح) أى صحة تامة بمعنى الأزوم أى إنما يلزم (إعتاق مكاف) من إضافة المصدر لفاعله ويدخل فى المكاف السكران فيصح عتقه على المشهور لتشوف الشارع للحرية وتقدم أنه يلزم طلاقه ولا تصح هبته وخارج بالمكاف الصبي والمجنون فلا يصح عتقهما ووصف المكاف بقوله (بلا حرج) عليه فيما أعتقه فالزوجة والمريض محجور عليهما فيما زاد على ثلثهما فيصح عتقهما فى الثلث لا فيما زاد عليه ولا

إن استغرق الدين جميعه (أو) رد (بعضه) إن لم يستغرق الجميع كأن يكون عليه عشرة وعنده عبد يساوي عشرين فأعتقه فلرب الدين أن
 برد ما قبل دينه وهو عشرة فيباع من الرقيق بقدر العشرة قل أو أكثر إن وجد من يشتري البعض وإلا رد الجميع (إلا إن يعلم) رب الدين
 المحيط بالعتق ولم يرد (أو يطول) زمن العتق وإن لم يعلم فإن العتق يصح والطول عندما لك أن يشتر بالحرية وتثبت له إحكامها بالموارة
 وقبول شهادته وعند ابن عبد الحكم (٣٦٠) أن يزيد زمنه على أربع سنين بخلاف هبة المدين وصدقته فيردان ولو طال الزمان والفرق

أن الشارع في العتق متشوف
 للحرية (أو) إلا أن (يفيد)
 السيد (مالا) يني بالدين
 الذي عليه ولم يرد العتق
 حتى أعسر فلا رد له (ولو)
 كانت إفادة المال (قبل)
 فهو ذالبيع (كما إذا كان البيع
 على الخيار بأن رد السلطان
 عتق المدين وباع عليه
 العبد ومعلوم أن يسه على
 الخيار ثلاثة أيام قبل مضى
 أيام الخيار أفاد السيد مالا
 يني بدينه فإن عتقه يعضى
 وليس للغيرم رده وهذا يني
 على أن رد الحاكم رد
 إيقاف وكذا رد الغرماء
 وأما رد الوصى فيرد بإبطال
 وكذا السيد على المشهور
 وأما رد الزوج تبرع
 زوجته بزائد الثلث
 فقال أشهب بإبطال وقال
 ابن القاسم لا بإبطال ولا
 إيقاف لقولها في النكاح
 الثاني لورد عتقها ثم طلقها
 لم يقض عليها العتق ولا
 ينبغي لها ملكة انتهى أى
 فلو كان إبطالا لجاز لها
 ملكة ولم يطلب منها تنفيذ
 عتقه وقد يقال هو بإبطال
 كما قال أشهب ولكن

الأجر لأرباب الديون والولاء لجماعة المسلمين كذا في بن عن ابن رشد (قوله ان استغرق الدين
 جميعه) أى جميع العبد المعتق (قوله إن لم يستغرق الجميع) أى جميع العبد من هذا تعلم أن قول الصنف
 وبلا احاطة دين معناه وبلا احاطة دين بالعبد أو بعضه وان قوله ولغيره رده أو بعضه على التوزيع
 من باب صرف الكلام لما يصلح له * وأعلم أن الاحاطة به وعدمها تعتبر يوم العتق كما يفيد كلام المدونة
 لا يوم رده خلافا لبعق انظر بن (قوله فيباع من الرقيق بقدر العشرة) أى ويعتق الباقي (قوله قل)
 أى ما قبل العشرة من العبد أو كثر (قوله ولم يرد) أى حين علمه فلا رد له بعد ذلك (قوله أو يطول
 زمن العتق) أى مع حضور رب الدين وعدم غيبته (قوله وإن لم يعلم) أى والحال أنه لم يعلم أى الغريم
 فالطول وحده كاف ولا ينظر لقول الغرماء لم يعلم كافى ابن عرفة وغيره إمالان الطول مظنة للعلم وإما
 لاحتمال أن السيد استفاد مالا في تلك الدة (قوله بخلاف هبة المدين وصدقته) أى ومثلها وقفه
 (قوله ولو كانت إفادة المال قبل فهو ذالبيع) أى فليس للغريم رد المعتق بل يعضى (قوله فقبل مضى أيام الخيار الخ)
 وأما لو استفاد المال بعد فهو ذالبيع بأن استفاده بعد مضى أيام الخيار فلا يرد البيع ويرد العتق
 وهذا كله إذا كان البائع السلطان كما صور به الشارح ومثله إذا كان البائع المفسد أو الغرماء
 باذن السلطان وأما لو كان البائع المفسد أو الغرماء بغير إذنه فيرد البيع حتى بعد فهو ذالبيع حيث استفاد
 المدين * (قوله وهذا) أى ما ذكره الصنف من رد البيع ونفوذ العتق حيث استفاد
 المدين مالا قدر الدين قبل فهو ذالبيع * يني على أن رد الحاكم أى لتبرع المدين رد إيقاف وقد أشار ابن
 غازى لضبط جميع أقسام الرد بقوله :

أبطل صنيع العبد والسفيه برد مولا ومن يليه

وأوقفن رد الغريم واختلف في الزوج والقاضى كبذل عرف

(قوله وكذا رد الغرماء) أى لتبرع المدين (قوله وأما رد الوصى) أراد به ولى السفيه أى وأما رد ولى
 السفيه لتبرعه وليس المراد به وصى الصغير لأن تبرع الصغير باطل من أصله فلا يحتاج لرد من الوصى
 (قوله وأما رد الزوج الخ) ومثل رد الوارث تبرع المريض بزائد الثلث إذا كان الرد قبل الموت
 (قوله لورد عتقها) أى لورد الزوج عتقها لعبد (قوله أى فلو كان الخ) * حاصله أنه لو كان رد
 الزوج إبطالا لعتقها لم يقض عليها بالعتق بعد طلاقها وكان لها تملك ذلك العبد ولو كان إيقافا
 لقضى عليها بالعتق ولم يكن لها تملكه فلما حكم بعد القضاء عليها بالعتق وبعدم التملك
 علم أن ذلك الرد ليس إبطالا ولا إيقافا (قوله أو تعاق به) أى برقبته وقوله حق للسيد الخ
 الأوضح أو تعلق برقبته حق غير لازم بأن كان للسيد إسقاطه وذلك كما لو أوصى به سيده لفلان
 ثم نجح عتقه فان عتقه صحيح ماض لأنه وإن تعلق به حق للغير وهو الوصى له به إلا أن هذا الحق
 غير لازم لأن الوصى أن يرجع في وصيته وتجز العتق هنا بعد رجوعه عن الوصية (قوله واحترز
 بذلك عما إذا تعلق حق بعينه قبل عتقه) الأنسب أن يقول واحترز به عما إذا تعلق

لما كانت تجز عتقه حال الحجر طلب منها ندبا تنفيذه عند زوال الحجر ورد السلطان إن كان للغرماء إيقاف
 وإن كان للسفيه فإبطال لتزله منزلة الوصى وذكر الركن الثاني بقوله (رقيقاً) وهو منصوب باعتاق المضاف لقاعله وسواء كان قنا
 أو فيه شائبة حرية ووصفه بقوله (لم يتعلق به) أى بذلك الرقيق أى برقبته (حق لازم) بأن لم يتعلق به حق أصلا أو تعلق به حق للسيد
 إسقاطه فانه غير مضر لعدم لزومه لعينه واحترز بذلك عما إذا تعلق حق بعينه قبل عتقه كما لو كان مرتها أو كان ربه مدينا أو تعلق به جنابة

أى ورية معسر في الثلاثة فلو كان مليا صح العتق وعجل الدين والأرش ولوطراً اللاء بعد العتق وقبل يمه أو بعده وقبل تبوذه كما قدمه
 إلا أن التمثيل بالأولين ينفى عنه ما قدمه بقوله وبلا احاطة دين وذكر اركان الثالث وهو الصيغة مقسما لها لصريح وهو مالا يتصرف
 عنه بنية صرفه إلا بقرينة كما سيذكره وكناية ظاهرة وهي مالا تتصرف عنه إلا بنية وخفية وهي مالا تتصرف اليه إلا بنية وبدأ
 بالاول فقال (به) متعلق باعتاق أى انما يصح اعتناق مكلف به أى بالعتق أى بتصرفه (٣٦١) به أى باللفظ الدال به صرفه

وأى بالمصدر ليصرف سائر
 تصاريفه من الصريح نحو
 عتقتك وأنت معتوق
 وعتيق ومعتق (وبك
 الرقة) نحو فككت رقتك
 أو أنت مفكوك الرقة
 (والنحرير) كأنك حر
 وحررتك والواو بمعنى
 أو وهذا ان اطاق بل
 (وان) قد بمن كأنك
 حر أو معتوق (في هذا
 اليوم) أوفى هذا الشهر
 فحر أبدا (بلا قرينة مدح)
 تصرف الصريح عن
 ارادة العتق فان وجدت
 صرفته عن ظاهره كما إذا
 عمل عملا فاجب سيده
 فقال له ما أنت الا حر أو
 أنت حر ولم يرد بذلك
 العتق وانما اراد انك في
 عملك كالحرف فلا يلزمه عتق
 في الفتيا ولا في القضاء كما
 في المدونة (أو) بلا قرينة
 (خلف) بضم الخاء
 المعجمة بمعنى الخالفة
 والعصيان يبقى إذا خالعه
 في شيء فقال له يا حر أو
 أنت حر أو ما أنت الا حر
 قاصدا بذلك تهديده وانه
 في مخالفته له كخالة الحر
 فلا يعتق عليه (أو) بلا
 قرينة (دفع مكس)

برقته حق لازم قبل عتقه (قوله أى ورية) أى الذى اعتقه معسر في الثلاثة أى فلا يلزم بعتقه
 (قوله إلا أن التمثيل) أى لما تعلق برقته حق لازم (قوله ينفى عنه ما قدمه بقوله وبلا احاطة دين)
 وذلك لأن العبد المهرهون إذا اعتقه سيده وكان معسرا فالعتق غير ماض لاحاطة الدين بمال السيد
 وكذلك الدين المعسر إذا اعتق عبده كان عتقه غير ماض لاحاطة الدين بماله وقد تقدم أن شرط صحة
 عتق المالك أن يكون ملتبسا بعدم احاطة الدين بماله وإذا علمت أن التمثيل بالأولين ينفى عنه ما قدمه
 بقوله وبلا احاطة دين فالأولى عدم التمثيل لما تعلق برقته حق لازم بذلك وانما يمثل لذلك بالعبد
 الجاني كافي للمدونة وأورد على قوله لما تعلق به حق لازم للمدبر والمكاتب والقاطع فانه قد تعلق بهم
 حق لازم ومع ذلك يصح عتقهم وأجيب بأن المراد لم يتعلق به حق لازم لآدمي غير سيده والمكاتب
 ومن ذكره قد تعلق به حق لازم لسيده لا لغيره (قوله مالا يتصرف عنه) أى عن العتق لغيره بنية
 صرفه وكان الأولى أن يقول مالا يتصرف عنه الى غيره ولو بنية صرفه وقوله الا بقرينة استثناء منقطع
 أى لكن يتصرف عنه لغيره بالقرينة (قوله مالا يتصرف عنه) أى لغيره وقوله الابنية أى أو قرينة
 بالاولى (قوله متعلق باعتاق) أى وهو محط الحصر لأنه هو العمول المؤخر مثل له تعالى «انما أشكوا
 بنوحى وحزنى الى الله» ولا يلزم من كونه محط الحصر أن يكون هو المقصود بالذكر بل المعمولات كلها
 مقصودة بالذكر نعم الآخر منها هو المقصود بالحصر فاندفع ما يقال ان جعل الآخر مقصودا بالحصر
 يقتضى ان المقصود بالذكر ركنية الصيغة والغاء ركنية العتق والعتق لانهما وان ذكرنا قبل لكن
 ذكرهما بطريق التبعية لا بالذات مع اتفاق الشراح على أن المصنف أشار لكونهما ركنين (قوله وأنى
 بالمصدر) أى وأنى المصنف بضمير المصدر ليفيد ان سائر الخ (قوله وبك الرقة) أى فكها عن
 الرقة (قوله فحر أبدا) أى ولو قيده فقط كما لو قال فككت رقتك في هذا اليوم فقط أو بهذا العمل كما
 لو قال فككت رقتك من هذا العمل الا ان يخالف حين تقيده فقط أو بهذا العمل اذا اراد فك
 رقبته في هذا اليوم فقط أو فك رقبته من هذا العمل الخاص ولم يرد بذلك عتقه فلا يعتق عليه ثم لا يستعمله
 في هذا اليوم ولا في هذا العمل (قوله بلا قرينة مدح) أى حاله كون التصريح بالعتق وبما معه
 ملتبسا بعدم القرينة الدالة على مدح ذلك الرقيق (قوله قاصدا بذلك تهديده) أى لا حرته
 وعتقه (قوله فلا يعتق عليه) أى لاقى الفتوى ولا في القضاء (قوله ولو خافه) أى المكس
 بأن قال له لا ادعك من اخذ المكس الا ان تقول ان كان رقيقا فهو حر فقال ذلك بغير نية العتق
 فلا يلزمه شيء في الفتوى والقضاء لقرينة الاكراه واما ان نوى به العتق وهو ذا كرأن له ان لا يتوبه
 فهو حر لانه لم يكره على النية (قوله لقرينة الاكراه) أى ان الاكراه قرينة على انه لم يرد بقوله هو
 حر فك رقبته من الرق وانما اراد غير ذلك أى انه كالحرف في انه لا مكس عليه ونحو ذلك (قوله ولا
 يصدق في عدم ارادة العتق) ظاهره انه لا يصدق في نيته عدم ارادة العتق بهما وفيه انه يخالف مامر له
 من ان الكناية الظاهرة بمصرفها عن العتق النية والقرينة فاعل الاولى ولا يعتبر عدم ارادته للعتق فأما
 (قوله فقال له احد هذين اللفظين) أى جوابا لكلامه والمراد باللفظين المتقدمين لا مالك لى عليك

(٤٦ - دوقى - بع) كما إذا طلب منه المكس مكس عبده فقال له سيده هو حر فلا يعتق عليه ولو خافه فحلف لقرينة الاكراه *
 ثم شرع في الكلام على الكناية الظاهرة بالعتق على قوله وبك الرقة بقوله (وبلا ملك) لى عليك (أو) لا (سبيل لى عليك) ولا
 يصدق في عدم ارادة العتق (إلا) أن ان يكون ذلك (الجواب) عن كلام قبله وقع من العبد كأن يكلم سيده بكلام لا ياتى فقال له أحد هذين
 اللفظين المتقدمين وقال لم أرد العتق فصدق (وبكوهبت لك قصك) أو خدمتك أو عملك في حياتك أو تصدقت عليك بخراجك

عياك أو أوطيتك نفسك فيعتق ولا يضر بجهل ولا يحتاج في هذا إلى نية وأشار إلى الكناية الخفية بقوله (وبكاسقني) الماء (أو اذهب أو اعزب) أي ابد ودخل بالكاف كل (٣٦٣) كلام ولكن إنما ينصرف للعتق (بالتنية) أي بنية العتق أي بنيت بما ذكر العتق والإفلا

بقوله بالتنية راجع لقوله وبكاسقني الخ لا لما قبله أيضا لأن الكناية الظاهرة كالصريح في عدم الاحتياج لتنية (واعتق) العبد (على البائع) دون المشتري (إن عاق) عتقه (هو) أي البائع (والمشتري على البيع والشراء) بأن قال السيد إن بعته فهو حر وقال المشتري إن اشتريته فهو حر ثم باعه سيده لذلك المشتري الذي عاق عتقه على شرائه فيعتق على البائع ولو تهدم القبول من المشتري على الإيجاب من البائع فإنه سبق صوري ويرد البائع الثمن إن قبضه على شتره وأتبع به في ذمته أن أعسر (و) عتق على المشتري (بالاشتراء الفاسد) قوله لعبد (إن اشتريتك) فانت حر وعليه قيمته يوم الشراء لأن عتقه عليه يفت رده على بائه ومثل شرائه شراء بعضه وإنما عتق بالفاسد لأن الحقائق الشرعية تطلق على فاسدها كصحيحها (كأن اشتري) العبد (نفسه) من سيده شراء (فاسداً) فإنه يعتق لتشوف الشارع للحرية ويأخذ السيد من العبد

ولاسبيل لي عليك (قوله) ولا يحتاج في هذا إلى نية (أي تصرف تلك الالفاظ للعتق بل متى قال لفظاً من هذه الالفاظ لعبد لزمه العتق نواه أو لم ينو قبل العبد أو لم يقبل فان نوى شيء من هذه الالفاظ غير العتق لم يلزمه العتق (قوله أو اعزب) يضم الزاى المعجمة قال تعالى «لا يعزب عنه مثقال ذرة» (قوله ودخل بالكاف كل كلام) ظاهره حتى صريح الطلاق فإذا قال لرفيقه أنت طالق ونوى به العتق فإنه يلزمه إذ هو أولى من اسقني الماء لكن يعكز على ذلك قولهم كل ما كان صريحاً في باب لا يكون كناية في غيره وانظره (قوله) لأن الكناية الظاهرة كالصريح في عدم الاحتياج لتنية (أي وإنما يترقان من جهة أن الصريح لا ينصرف للغير ولو بالتنية بل بالبساط والقرينة وأما الكناية الظاهرة فتصرف عنه للغير بالتنية أو القرينة ولا فرق في ذلك بين بابي الطلاق والعتق والحاصل أن الصريح في بابي الطلاق والعتق هو ما لا ينصرف للغير ولا بالتنية بل بالقرينة والبساط والكناية الظاهرة في البابين ما لا ينصرف عنه إلا بالتنية أو القرينة ولا يتوقف صرفهما على نية والكناية الخفية في البابين لا تنصرف لهما إلا بالتنية هذا هو التحقيق خلافاً لما في عقب من مخالفة الكناية الظاهرة هنا للكناية الظاهرة في الطلاق تأمل (قوله وعتق على البائع) ظاهره ولو كان البيع فاسداً أو بخيار بعد ضيه (قوله والمشتري) أي مريد الشراء (قوله فيعتق على البائع) أي بمجرد قوله بعته ولو قبل أن يقول للمشتري اشتريت وإن كان العقد يتوقف على الطرفين الإيجاب والقبول لأن البائع إنما علق على فعل نفسه وما ذكره المصنف من عتقه على البائع هو المشهور وقيل أنه يعتق على المشتري قال اللخمي وهو القياس لأن العتق إنما يقع بتمام البيع وهو حينئذ قد انتقل ملك المشتري انظر بن ومحل الخلاف إذا حصل التعاقب من كل من البائع والمشتري كما قال المصنف فإن علق البائع فقط عتق بالبيع ولو فاسداً اتفاقاً وينقض البيع ويرد البائع الثمن وأما لو قال إن بعته السلعة الفلانية فهي صدقة فلا ظهر وجوب التصديق بتمنها وقيل يندب وعلى كل حال لا ينتقض البيع بخلاف العتق (قوله وأتبع به في ذمته أن أعسر) أي ولا يرد العتق (قوله الفاسد) أي وأولى الصحيح (قوله) في قوله لعبد إن اشتريتك فانت حر) أي فبمجرد شرائه يعتق عليه ولو كان الشراء فاسداً ولو مجمعا على فساد (قوله وعليه) أي على المشتري لبائعه قيمته وظاهره كان الشراء متفقاً على فساد أو مختلفاً في فساد مع أن القاعدة أن البيع المختلف في فساد إذا فات بعضه بالثمن فلعلم كلام الشارح محمول على التفق على فساد أو أنه من جملة المستثنى من القاعدة كالبيع وقت نداء الجمعة فتأمل (قوله شراء بعضه) أي في كونه يعتق عليه بمجرد الشراء (قوله) لأن الحقائق الشرعية تطلق على فاسدها (الخ) فإذا قال إن اشتريتك فانت حر اشتراء شراء فاسد صدق عليه أنه اشتراء شرعاً وإن قلت البيع الفاسد لا ينتقل به للملك فمقتضاه عدم لزوم العتق للمشتري شراء فاسداً لعدم دخول العبد في ملكه * قلت روعي تشوف الشارع للحرية مع تسليط البائع للمشتري على إيقاع العتق فأوقعه (قوله) ويأخذ السيد من العبد ما اشتري به نفسه) أي إذا كان غير محر ونحوه وأما إذا كان الذي اشتري به نفسه محرراً أو خنزيراً فإن كان مضموناً في ذمة العبد عتق وغرم قيمة ربه لسيده يوم عتقه وإن كان معينا أريق الحجر وسرح الخنزير أو قتل ولزم العتق ولا يتبع العبد بقيمة ولا غيرها (قوله والشقص الخ) أي أنه إذا قال إن فعلت كذا فكل عبيدي أحرار أو كل مملوكي أحرار أو كل عبيد أو مملوك أملكه حر أو كل حر أو كل عبد لي أو مملوك حر وفعل ذلك الشيء فإنه يعتق عليه كل عبد يملكه ويعتق عليه أيضاً الشقص

ما اشتري به نفسه وكأنه انترعه منه واعتقه (و) عتق على السيد (الشقص) الذي يملكه من عبد وكل عليه (فيه) إن كان ملياً (و) عتق عليه (الدبر) وأم (الولد) أي ينجز عليه عتقهما وكذا مكاتبه كافي للدونة (و) عتق عليه (والعبيد) الكائن

(من أمتي) أي أمة العبد (وان) حدث الولد (بعد يمينه) وقبل حنثه فحكمه كمن وجد قبل يمينه لكان هذا في صيغة الحنث كقوله على عتقي عبيدي لا تدخلن الدار أو إن لم أدخلها فعبدي أحرار وأما في صيغة البر فهو على بر فلا يدخل ما حدث حمله بعد اليمين كما لو حدث ملكه بعده بخلاف الحمل السابق فيدخل في يمينه في البر أيضا لوجوده (٣٦٣) في الجملة وعتق عليه النقص وما بعده في

العتاق (والإنشاء) بشين مضافة فهو بالجبر عطف على مقدر كما ذكرنا ويصح رفعه على أنه مبتدأ حذف خبره أي والإنشاء فها ذكر كالتعليق (فيمن يملكه) راجع لجميع ما قبله أي والشقص وما بعده في قوله كل مملوك أملكه حر (أو) كل مملوك (لي) حر (أو رقيق أو عبيدي أو مملوكي) أحرار أي فانه يمتق عليه من ذكر (لا) يمتق (عبيد) إذا قال واحدا ما ذكر لعدم تناوله عبيد العبيد إذ ليسوا مملوكين له بل لعبيده والعبد يملك عندنا حتى ينتزع سيده ماله (كأملكه أبدا) أي أن من قال كل عبد أملكه أبدا أو في المستقبل فهو حر فلا يلزمه عتق لافimen عنده ولا فيمن يتجدد في المستقبل لا يمين حرج ومشقة كقوله كل امرأة أتزوجها طالق وسواء عاق كقوله إن دخلت الدار فكل عبد أملكه حر أبدا أو في المستقبل أولم يعاق (ودرج) معتق (بالنذر) مقطعا كإني فعات كذا

الذي يملكه من عبد وينجز عليه عتق مدبره وأم ولده ومكاتبه ويعتق عليه أيضا ولد عبده الكائن من أمة العبد أو من أمة السيد (قوله أي أمة العبد) أي وأولى من أمة السيد واحترز بقوله من أمة عن ولد عبده من حره أو من أمة أجنبي (قوله وأما في صيغة البر) أي كإني دخلت الدار فعبدي أحرار (قوله فهو على بر) أي حتى يدخل فإذا دخل حنث بخلافه بصيغة الحنث فانه على حنث حتى يدخل فإذا دخل بر (قوله كما لو حدث ملكه بعد) أي بعد يمينه فانه لا يلزم فيه شيء أصلا سواء كانت الصيغة صيغة بر أو حنث كما في المدونة ولا يقاس على الأولاد الحادث حملها بعد اليمين فيفرق فيها بين صيغة الحنث والبر كما قال الشيخ كريم الدين البرموني لأن الفروع تعد كاملة في الأمهات انظر بن (قوله بخلاف الحمل السابق الخ) حاصله أن ما كان حمله حين اليمين يعاق في كل من صيغة البر والحنث وإنما يفرقان فيما حدث الحمل به بعد اليمين فيعتق في صيغة الحنث لأن الأمهات مرتبات باليمين لا يستطيع وطأهن ولا يمينهن ولا يعتق في صيغة البر على الأصوب الذي رجح إليه ابن القاسم (قوله عطف على مقدر) أي وهو في التعليق * إن قلت عطف الإنشاء على التعليق يوم أن التعليق ليس من الإنشاء مع أنه منه * قلت هو من عطف العام على الخاص أو يراد بالإنشاء ما قابل التمايز (قوله كل مملوك الخ) هذا مثال للإنشاء وأما مثال التعليق فنحو إن دخلت الدار فكل مملوك أملكه حر (قوله لا عبيد عبيده) عورضت هذه المسئلة بما في نذور المدونة فيمن حلف لا يركب دابة فلان فركب دابة عبده فانه يحنث ورأى بعضهم أنه اختلاف قول وفرق الأخير بأن الأيمان يراعى فيها النيات والقصد في هذه اليمين عرفا دفع المنة والمنة تحصل بركوب دابة العبد انظر بن (قوله إذا قال واحدا ما ذكر) أي من قوله كل مملوك أملكه حر الخ (قوله لعدم تناوله) أي كل واحد من هذه الألفاظ المذكورة (قوله كقوله كل امرأة أتزوجها طالق) أي لا يلزمه طلاق فيمن تحته ولا فيمن يتزوجها وسواء كان هناك تعليق أولا (قوله أولم يعاق) أي كل مملوك أملكه أبدا أو في المستقبل فهو حر فهذه أربعة وذلك لأنه إيمان يقيد بأبدا أو في المستقبل أولا يقيد وفي كل منهما إما أن يعاق أولا يعاق فان قيد فلا يلزمه فيها عتق لافimen في ملكه ولان يتجدد ملكه اتفاقا وأما إذا لم يقيد بأبدا ولا بقوله في المستقبل فلا يلزمه شيء فيمن يتجدد اتفاقا سواء علق أولا كقوله كل مملوك أملكه حر أو إن دخلت الدار فكل مملوك أملكه حر وأما من عنده وفي ملكه فليزمه عتقه سواء كان الحلف تعليقا أم لا على أحد قولين حكاهما ابن عرفة فهما والثاني عدم لزوم عتقه بهما وعليه مني الشارح فيما يأتي وهو التمسد بالخلاف إنما هو فيمن عنده لافimen يتجدد هذا هو الصواب كما في بن خلافا لما في عبق (قوله كأن فعلت كذا فله على عتق رقبة) أي أو عتق عبيدي مرزوق مثلا (قوله كقوله لله على عتق رقبة) أي أو عتق عبيدي فلان * والحاصل أن العتق يجب بالنذر سواء كان معينا أم لا سواء كان هناك تعليق أولا بأن كان بتا (قوله ولم يقض إلا بيت معين) أي ولم يقض عليه بالعتق إلا إذا كان النذر ملتبسا بيت أي بحق معين سواء كان هناك تعليق أم لا وأما لو كان النذر ملتبسا بيت غير المعين كالله على عتق رقبة أو إن فعلت كذا

فله على عتق ربه وفعل المعلق عليه أو غير مدق كقوله لله على عتق رقبة (ولم يقض) عليه به بل يجب عليه تنفيذه في نفسه من غير قضاء كندره صلاة أو صوما أو غيرهما من أنواع البر (إلا بيت معين) بالإضافة ومعين صفة لمحدوف أي عبيد معين إما بالضمير أو بالإشارة أو بالإضافة أو بالملكية أو بالاسم للوصول فيقضى عليه به

بأن يحكم عليه القاضى بتجزئه وسواء عاقى كقولہ إن دخلت الدار فأنت حر أو إن دخل عبدى فلان الدار فهو حر أو إن دخلت أنا فلان حر وحصل للعاق عليه أولم يعلق كقولہ أنت حر أو عبدى فلان حر (وهو) أى العتق (فى خصوصه وعمومه) كالطلاق فيلزم فى الأول دون الثانى فإذا قال إن ملكت عبدا من الزنج أو من البلد الفلانى فهو حر أو كل عبد ملكته فى هذه السنة فهو حر أو من الصف أو من البلد الفلانى فيلزمه عتق من ملكه من ذلك لتخصيصه ولو قال كل عبد أملكه فهو حر لم يلزمه شىء قيد بأبدا أو اطلاق للحرج والشقة فى التعميم (والفى منع من) (٣٦٤) وطء من (يسع فى صيغة حث) كالطلاق كإن لم أفعل كذا فعبدى حر أو متى حره أو

فلان أو فلانة، من رقيقى حر
فيمنع من وطء الأمة ومن
يبيعها أو يبيع العبد حتى
يفعل، فإن مات قبل الفعل
عتق، من الثلث وأما صيغة
البرئ نحو إن دخلت الدار
فأنت حر أو ففلانة حرة
فله البيع والوطء لانه على
برئ حتى يحصل المخلو
عليه وسواء قيد أو أطلق
بغلاف صيغة الخنث
المقيدة بأجل نحو إن له
أدخل الدار في هذا الشهر
فعبدى حر فيمنع من
البيع دون الوطء إلا أن
يضيق الوقت بحيث لو
وطئ لفرغ الأجل فيمنع
أيضا والفرق أن البيع
يقطع العتق ويضاده
بغلاف الوطء (و) هو في
(عتق عضو) ولو حكما
كشعر وجمال وكلام
كالطلاق فإذا قال يدك أو
رجلك حرة أو شرك أو
كلامك حر عتق الجميع
لكن بالحكم كما سيذكره
ووقوع الطلاق في قوله

فعلى عقد رقية وفعل المعلق عليه فلا يقضى عليه به بل هو فى ذمته (قوله بأن يحكم عليه القاضى بتجزئه)
أى بوقوعه حالا إذا لم يكن هناك تعليق أو بعد وقوع المعلق عليه إذا كان هناك تعليق (قوله ان
دخلت الدار فانت حر) أى أو فمذا العبد حر أو فعبدى حر ولا عبده إلا واحد معين أو عبدى زيد حر
أو عبدى الذى فعل كذا حر (قوله فيلزمه عتق من ملكه من ذلك) أى فيلزمه عتق من هو فى ملكه ومن
يتجدد له بعد ذلك وسواء علق أولا هذا إذا لم يقيد بالآن ولا أبدا كما فى أمثلة الشارح فان قيد بالآن كملك
مملوك أم ملكه من الصقابة الآن فهو حر لزمه فبمن عنده وقت اليمين فقط علق أم لا لا فيمن يتجدد
ملكه من الصقابة مثلا وان قيد أبدا ونحوه فالعكس أى يلزمه فيمن يتجدد لا فيمن عنده معلقا
فيهما أم لا • والحاصل انه إما أن يقيد بأبدا أو الآن أو لا يقيد وفى كل منهما إما أن يعلق أولا
فالمصور ست (قوله لم يلزمه شيء) أى لا فيمن عنده ولا فيمن يتجدد ملكه ومثل كل عبد أم ملكه
فهو حر كل رقيق أم ملكه فهو حر بخلاف كل مملوك أم ملكه فهو حر فانه يلزمه عتق من عنده حين اليمين
كذا فرق عقب وخش بين رقيق ومملوك وكأنه نظر إلى أن مملوك وصف حقيقة الحال فلا يعم إلا
إذا قال أبدا بخلاف رقيق وعبد فعام بذاته وهو ظاهر ولكن الذى استصوبه بن أن رقيق كمملوك
فى أنه يلزمه عتق ما فى ملكه لا ما يتجدد (قوله فى صيغة حث) أى مطلقه غير مقيدة بأجل (قوله فيمنع
من وطء الأمة ومن يبيعها) أى لأنه لما كان على حث حتى يفعل ومن الجائز أن لا يفعل فيحكم عليه
بالتعق والبيع مخرج للعبد عن ملكه والوطء قديشأ عنه حمل منع من البيع والوطء (قوله فله البيع
والوطء) أى وإن مات لم يخرج العبد ولا الأمة من ثلث ولا من غيره بل يكون ميراثا والظاهر أن الخالف
إذا مات فى صيغة الحث المقيدة بأجل كذلك (قوله فيمنع أيضا) أى فاما أن يفعل أو يحلف (قوله والفرق)
أى بين الوطء وبين البيع حيث منع من الثانى دون الاول (قوله ان البيع يقطع التعق) أى لانه يخرج عن
الملك وقوله ويضاده أى مع احتمال وقوعه بالحث (قوله ويأتى قوله فى الطلاق وأدب الجزىء هنا
أيضا) فى بن ان التجزئة فى التعق مكروهة فقط ولا أدب فيها وأما قول اتلقين ولا يجوز تبعض
العتق ابتداء فقد قال ابن شاس ليس عدم الجواز على حقيقة من التحريم بل معناه الكراهة وحينئذ
فلا أدب (قوله أو تفويضه) أى له أمر نفسه (قوله وفى جوابه) أى إذا ملكه أمر نفسه أو فوض له
أمرها كذا فهم الشارح قال بن يعمتل أن النصف أشار به لقوله فى باب الطلاق أو قال يا حفصة
فأجابته عمرة فطلقها فالدعوة وفى العتق أربعة أقوال يعتقان ، لا يعتقان ، تعتق المدعوة ، تعتق المحيية
وخرجها الأمة فى باب الطلاق (قوله فيعتق ان قال) أى العبد جوابا لقول سيده ملكتك
أمر نفسك أو فوضت لك أمر نفسك كما ان الزوجة تطلق إذا قالت طلقت نفسى أو قبلت طلاق
جوابا لقول الزوج ملكتك أمر نفسك أو فوضت لك أمر نفسك (قوله فقال أشهب كذلك)

يدك طالق مثلاً لا يتوقف على حكم فالتشبيه في الجملة ويأتى قوله في الطلاق وأدب الجزى، هنا أيضاً (و) هو أى
 فى (عليك العبد) أمر نفسه أو تفويضه كتمليك الزوجة أمر نفسها (و) فى (جوابه كالطلاق) فيعتق أن قال أعنتت نفسى أو قبلت
 عنتى فلو قال اخترت نفسى فقال أشهب كذلك كالطلاق وقال ابن القاسم لا يعتق إلا إذا قال نويت به العتق بخلاف الزوجة المملكة
 إذا قالت اخترت نفسى فإنها تطلق وإن لم تدع أنها أرادت الطلاق وفرق بأن الزوج أعانها مملكتها أن تقيم أو تفارق وفرقها لا يكون إلا طلاقاً
 فإذا قالت اخترت نفسى علمنا أنها أرادت الطلاق وإن لم تقل نويت به الطلاق وأما العبد ففرقه

قد يكون بالعتق وغيره كالبيع والهبة والمذهب ما قاله ابن القاسم وإن كان الأوجه قول أشهب فالصنف إماما على ما لا يشهد وإماما على ما لا ينكر ويراد بقوله وجوابه أي الجواب الصريح ولا يقال هذا لا قرينة عليه لأنه لا يقول الشيء عند الإطلاق إنما ينصرف للفرد الكامل والجواب الكامل في الإطلاق هو الصريح (إلا) العتق (الأجل) فلا يساوى الإطلاق لصحة العتق لأجل يبلغه عمره ظاهراً فلا ينجز عليه حتى يأتي الأجل بخلاف الإطلاق فيجوز عليه من وقته (و) إلا إذا قال (٣٦٥) لأمتيه (إحداهما) جرة ولا نية له

(فله الاختيار) أي عتق واحدة منهما وإمساك الأخرى بخلاف الطلاق فإذا قال إحداكما طالق فيطلقان معاً عليه حيث لا نية أو نسباً (و) إلا إذا قال لأمتيه (إن) (وإذا أومتى) حملت (مى) فأنت حرة (فله) وطؤها في كل طهر مرة (حتى) تحمل فإن حملت عتقت بخلاف قوله لزوجه إن حملت فأنت طالق فله وطؤها مرة فإن وطئها ولو قبل يمينه في الطهر الذي حلف فيه حنث وتطلق عليه ولو عزل (وإن جعل) المالك (عتقه) أي عتق عبده (لاثنين) فإن فوض ذلك لهما (لم) يستقل أحدهما (بعته) فلو أعتقه أحدهما لم يقع عليه عتق بل لابد أن يجتمعا عليه معاً وكذا الطلاق ومعنى التفويض أن يقول لهما عتقا عبدي أو جعلت لكما عتقه أو وإن شئتما فأعتماه أو فوضت لكما أسرعتاه أو نحو ذلك مما يفيد عدم استقلال أحدهما وسواء

أي يعتق بقوله اخترت نفسي وإن لم يرد به العتق كالتطلاق لأنه لا معنى لاختياره لنفسه إلا إرادة العتق في نفس الأمر (قوله) قد يكون بالعتق وغيره كالبيع (أي) فيتحتمل أن يكون قوله اخترت نفسي بمعنى اخترت مفارقتك بالبيع أو الهبة (قوله الجواب الصريح) أي كقوله أعتقت نفسي أو قبلت عتقي (قوله حتى يأتي الأجل) أي وإن كان يمنع من البيع ومن وطئ الأمة بذلك لأجل (قوله) فينجز عليه من وقته (لأن) عدم تجيزه يشبه نكاح التمتع وهو السكاح لأجل (قوله ولا نية له) أي يعتق واحدة بعينها (قوله) فله الاختيار (أي) في عتق واحدة وإمساك الأخرى فإن ماتت إحداها قبل أن يختار عتقت الثانية فإن امتنع من الاختيار سجن فإن أصر على الامتناع من الاختيار أعتق الحاكم عليه أدانها (قوله) فإذا قال (أي) لزوجته (قوله) فيطلقان معاً عليه (أي) الآن وليس له اختيار واحدة وخيره الدينون كالمعتق وهو ضعيف وعلى المذهب وهو طريقة المصريين فالفرق بين الطلاق والعتق أن الطلاق فرع السكاح وهو لا يجوز فيه الاختيار فلا يجوز أن يتزوج بنتاً من بنات رجل بمائة على أن يختار منهن واحدة بعد العقد والعتق فرع الملك وهو يجوز فيه الاختيار فيجوز أن يشتري أمة بمائة على أن يختارها من أماء (قوله أو نسبها) أي إذا نوى واحدة معينة ونسبها فأنهما يطلقان معاً حالا وكذلك يعتقان بالخالف بين الطلاق والعتق على طريقة المصريين إنما هي عند عدم النية (قوله) والا إذا قال لأمتيه أن حملت الخ (أي) والحال أنها كانت غير حامل وأما إذا قال لها وهي حامل أن حملت فأنت حرة لم تعتق إلا بحمل مستأنف وأما إذا قال لزوجه الحامل أن حملت فأنت طالق ففي بهرام عن ابن القاسم ينجز طلاقها وذكر ابن الحاجب أن الطلاق كالعتق أي فلا تطلق إلا بحمل مستأنف (قوله) بخلاف قوله لزوجه الخ * حاصله أنه إذا قال لزوجه أن حملت فأنت طالق فإنه يجوز له وطؤها مرة إذا كان لم يحصل منه وطء لها في الطهر الذي حلف فيه ومضى وطئها نجز عليه طلاقها كما أنه ينجز عليه إذا كان وطئها قبل يمينه في الطهر الذي حلف فيه لا حتماً حملها ولا يجوز البقاء على عصمة مشكوك فيها (قوله) فله (أي) فيجوز له وطؤها مرة خلافاً لما في عقب من حرمة وطئها (قوله) حنث وتطابق عليه (أي) ينجز طلاقها عليه لا حتماً حملها ولا يجوز البقاء على عصمة مشكوك فيها (قوله) ولو عزل (أي) خلافاً للحنث القائل بعدم الطلاق مع العزل (قوله) بل لابد أن يجتمعا عليه (أي) على العتق سواء كان اجتماعهما عليه في المكان الذي فيه العبد أو في غيره فلا يشترط أن يذهباً إليه في مكانه ويبلغاه إنما أعتاه (قوله) وكذا الطلاق (أي) إذا جعله الزوج لاثنتين تفويضاً لم يستقل به أحدهما ولا يقع إلا باجتماعهما معاً عليه وأشار الشارح بهذا إلى أن الطلاق مثل العتق في هذه المسئلة والتي بعدها فلو ذكرهما للصنف في مسائل الواقعة كان أولى (قوله) بأن خاطب كلاهما بما يفيد الاشتراك (كما لو قال لكل واحد على انفراد جعلت لك ولفلان عتق عبدي

كان ذلك في مجلس أو مجلسين بأن خاطب كلاهما بما يفيد الاشتراك فإن خاطب كلاهما بفيد الاستقلال بأن قال لكل في مجلس أو مجلسين أعتق عبدي أو جعلت لك عتقه إذا وصلت إليه أو أذهب فأعتقه فلكل الاستقلال وهو معنى الإرسال المشار إليه بقوله (إن) لم يكونا رسولين (كما أنه قال) إن لم يحمل لكل منهما عتقه وإلا فله الاستقلال بعته وهذا هو معنى قول المدونة من أمر رجلين يعتق عبده فأعتقه أحدهما فإن فوض ذلك لهما لم يعتق العبد حتى يجتمعا وإن جعلهما رسولين عتق عليه بذلك انتهى ومعنى قولها أمر جعل بدليل التفصيل بوجه فلذا عبر الصنف بحمل (وإن) قال (لأمتيه) (إن) دخلتا (الدار مثلاً) فأتتا حرتان (فدخلت واحدة) منها قطع (فلأنتي) عليهما (أي

في الأمتين حتى يدخلها جميعاً عند ابن القاسم لظهور أن المراد أن اجتماعاً في الدخول وقال أشهب فتنق الداخلة لأحتمل أن دخلت أنت فجمع في اللفظ أي فقال (٣٦٦) أن دخلتاً فكأنه قال أن دخلت إحداهما وقال ابن يونس في توجيه كلام ابن القاسم

كأنه إنما كره اجتماعها فيها لوجه ما أي خيفة ما يحدث بينهما من الشر فدخلوا إحداهما لا يضر وعلى هذا لو لم يكن الحامل له كراهة الاجتماع لمتقت الداخلة فيكون الحالف لفظياً ولو دخلت واحدة بعد أخرى فلا شيء عليه وهو مقتضى أبي الحسن والزوجتان في ذلك كالأمتين ثم أشار إلى ثلاث مسائل العتق بالقرابة والعتق بالشين والعتق بالسراية وربها هكذا فقال (واعتق بنفسه المالك) أي بذات المالك والاضافة للبيان أي بالملك أي بمجرد الملك من غير توقف على حكم (الأبوان) نسبة لارضاعا (وأن علواً والولداً) نسبة (وأن سفل) مثلث الفاء (كبت) بكاف التثنية وفي نسخة باللام أي وأن سفل حال كونه لبنت وهي أولى للنص على التوهم (و) عتق بالملك (أخ وأخت) نسبة مطلقاً شقيقتين أو لأب أو أم وضابط ما ذكره المصنف أنه يعتق بالملك الأصول والفروع والحاشية القرية ومحل العتق في الجميع أن كان المالك رشيداً

(قوله في الأمتين) أي التي دخلت والتي لم تدخل (قوله حتى يدخلها جميعاً) أي مجتمعين بأن يدخلها أو تدخل الثانية على الأولى بحيث يحصل اجتماعهما في الدار لا مترتين في الدخول بأن تدخل الثانية بعد خروج الأولى على الراجح كما يأتي في آخر العبارة عن أبي الحسن وقوله حتى يدخل الخ أي فإن دخلتاً عتقتا وإن دخلت واحدة فقط فلا تمتق واحدة منهما أما الداخلة فلظهور أن مراد الحالف أن اجتماعاً في الدخول وأما غيرها فالعدم دخولها وهذا بخلاف ما لو قال لأمتي أن دخلت هاتين الدارين فأنت حرة فدخلت واحدة منهما فإنها تمتق على قاعدة التجنيث بالعض وكذلك الحكم إذا قال لزوجتي أن دخلت هاتين الدارين فأنت طالق فتطلق عليه إذا دخلت إحداهما (قوله لأحتمل إن دخلت أنت) أي لأحتمل أن قصدته أن دخلت كانت حرة وإن دخلت أنت فأنت حرة فاختصر اللفظ وقال أن دخلتاً فأنتا حرتان (قوله كأنه) أي الحالف إنما كره اجتماعهما أي الأمتين وكذا يقال في الزوجتين فما يأتي وقوله فيها أي في الدار (قوله فيكون الحالف لفظياً) وذلك لأن قول ابن القاسم لا شيء عليه إذا دخلت واحدة محمول على ما إذا كانت بمنتهى لكرهه اجتماعهما في الدار لأمر وقول أشهب تمتق وتطلق الداخلة محمول على ما إذا لم تسكن الميتين لكرهه اجتماعهما في الدار بل لكرهه صاحبهما أو جيرانها مثلاً ولا شك أن كلاماً من الشيخين يقول بقول الآخر في مسئلته (قوله بعد أخرى) أي بعد أن دخلت الأخرى وخرحت (قوله والزوجتان الخ) أي فإذا قال لزوجتي أن دخلتاً الدار فأنتا طائقتان فدخلت واحدة فلا يلزمه طلاق في واحدة منهما حتى يدخلها مطلقاً (قوله بكاف التثنية) أي حينئذ فالولد شامل للذكر والأنثى ويصح جعل السكاف للتشبيه وعلى هذا فيكون الولد خاصاً بالذكر لتشبيهه بالبنت به والمعنى حينئذ والولد الذكر وإن سفل ولده كبت وإن سفل ولدها (قوله للنص على التوهم) أي ويصح جعل قوله لبنت على نسخة اللام مبالغة ثانية أي والولد وإن سفل هذا إذا كان الولد السافل لابن بل وإن كان لبنت (قوله والحاشية القرية) أي لا عماته وخالاته إلا أن يولد محرماً جاهلاً فينجز عليه عتقها لأن القاعدة أن كل أم ولد حرم وطؤها نجز عتقها لأن يسير الخدمة لغو كما في خش عند قول المصنف في باب النكاح وملك أب جارية ابنه بالتدوم القيمة (قوله إن كان المالك رشيداً) فيه نظر بل لا فرق بين الرشيد وغيره في العتق بالقرابة وسيقول المصنف أو قبله ولي صغير أو لم يقبله انظر بن (قوله وإن حصل بهية الخ) أي هذا إذا حصل الملك بميراث أو بمعامضة كالبيع بل وإن حصل بغيرهما كهبية أو صدقة أو وصية ولا يشترط في البيع أن يكون صحيحاً بل يعتق بالفاسد ويكون فوتاً وفيه القيمة كما قاله أشهب وابن القاسم قال لا يخفى يحمل كلام ابن القاسم على ما إذا كان البيع مختلفاً في فسادته وأما المجمع على فسادته فإنه لا يعتق إذا نقل ملكاً ولا ضمناً وليس كذلك عتق المشتري لأجنبي منه فإنه باطل ولو جمعهما على فسادته لأن البائع ساطع على إيقاع العتق فأوقعه وهذا الموضع عتقاً وإنما يقع حكمها إذا ملكه وهو ملكه بهذا الشراء فله العتق فإن (قوله على المالك) أي الذي هو الموهوب له أو للوصي له أو للتصدق عليه (قوله أن علم للمعطى) ظاهر المصنف أن علم للمعطى شرط في عتق القريب مطلقاً أي سواء كان علم للمعطى دين أم لا وليس كذلك وإنما هو شرط في عتقه إذا وهب له وعليه دين كما ذكره في التوضيح وبذلك اعترض ابن مرزوق على المصنف وأشار الشارح للجواب بتقديره قبله ولا يباع في دين على المالك فجعله شرطاً في مقدره والحاصل أنه إذا وهب له قريه أو تصدق به عليه أو أوصى له به فإن لم يكن على

وكان هو والرقيق مسلمين أو أحدهما لا كافرين إذا لا تعرض لهما إلا إذا تراءفوا ليتا وحصول الملك مطلقاً (وأن) حصل للمعطى بهية أو صدقة أو وصية (فيه) في ولا يباع في دين على المالك (إن علم للمعطى) بالسكراء أنه يعتق على المعطى بالفتح ولا يكفى العلم بالقرابة

هنا على المتعمد بخلاف باب القراض والوكالة والصدوق فيكفي العلم بالقرابة فيها كما مر وإن لم يعلم بالعنق والفرق للمأوضة فيها بخلاف ما هنا (ولو لم يقبل) المعطى بالفتح (كولاؤه له) أي المعطى بالفتح ولو لم (٣٣٧) يقبل فالأولى تأخير هذا ليرجع لكل من

المعطى بالفتح دين نجز عتق ذلك العبد علم المعطى بالكسر أنه يعتق على المعطى بالفتح أم لا قبل المعطى له العبد أو لم يقبله وإن كان على المعطى دين فإن علم المعطى بالكسر أنه يعتق على المعطى عتق ذلك العبد ولا يباع في ذلك الدين قبل المعطى العطية ولم يقبلها لأن الواجب لم يهبه له ولم يتصدق عليه به حينئذ إلا ليعتق لا ليباع في الدين الذي عليه وإن لم يعلم المعطى أنه يعتق على المعطى فإنه لا يعتق ويباع في الدين ولو علم المعطى بالقرابة هذا إذا قبل المعطى بالفتح العطية فإن لم يقبلها لم يعتق ولم يبيع في الدين لعدم دخوله في ملك المعطى فتحصل أنه إذا كان على المعطى دين فلعبد أحوال ثلاثة تارة يعتق وتارة يباع في الدين وتارة لا يباع ولا يعتق (قوله فيكفي) أي في عتقه على عامل القراض وعلى الوكيل على شراء عبد وعلى الزوج وقوله العلم بالقرابة أي علم العامل والوكيل والزوج بالقرابة لرب المال والموكل والزوجة وإن لم يعلم بالعنق فإن لم يعلموا بالقرابة عتق على رب المال والموكل والزوجة (قوله فالأولى تأخير) أي تأخير قوله ولو لم يقبل وقوله هنا أي بعد قوله وكلاؤه له (قوله وإن لم يقبل لم يعتق) أي إذا كان لادين عليه وقوله ولم يبيع فيما إذا كان عليه دين (قوله وهو) أي التعليل بعدم دخوله في ملكه حيث لم يقبله ظاهر (قوله إلا أن النقل الخ) استدراك على قوله وإن لم يقبل لم يعتق (قوله عتق ذلك الجزء) أي إذا لم يكن عليه دين مطلقا أو كان عليه دين وعلم المعطى بالكسر أنه يعتق على المعطى فإن لم يعلم وقبله المعطى يبيع في دينه فإن لم يقبله لم يعتق عليه ولم يبيع في دينه (قوله ولا يكمل الخ) حاصله أن الشخص الكبير الرشيد إذا وهب له جزء من عبد يعتق عليه أو تصدق به عليه أو وصى له به فإن قبله قوم عليه بآيه وإن لم يقبله فلا يقوم عليه بآيه ويعتق ذلك الجزء على كل حال سواء علم المعطى أنه يعتق عليه أم لا قبله أو لم يقبله كافي بن خلافا لما في عقب من التفصيل فيه وهو العتق مطلقا إن علم المعطى وكذا إن لم يعلم وقبله المعطى وعدم العتق إن لم يقبله وإن وهب ذلك الجزء لصغير أو سفیه فإنه لا يقوم عليه بآيه قبله الصغير أو السفیه أو لا قبله وليه أولا والجزء حر على كل حال أي سواء علم المعطى أنه يعتق عليه أم لا قبله الصغير والسفیه أو وليهما أولم يقبله هذا كله إذا لم يكن عليه دين فإن كان عليه دين فيجوز على ما مر من التفصيل أن علم المعطى بأنه يعتق على المعطى فلا يباع ويعتق وإن لم يعلم وقبله المعطى يبيع للدين وإن لم يقبله لم يعتق ولم يبيع للدين (قوله أو لم يقبله) لو حذف قوله أو لم يقبله كان أخصر لفهمه من قوله أو قبله ولي صغير بالأولى (قوله إلا يلزمه القبول الخ) هذا ظاهر حيث لم يكن على المحجور دين أو كان عليه دين وكان بحيث لا يباع فيه الجزء المعطى لتكون المعطى عالما بأنه يعتق على المعطى وأما لو كان الدين بحيث يباع فيه الجزء المعطى لتكون المعطى لا يعلم بعنقه فإنه يلزم الولي قبوله لما فيه من المصلحة المالية لمحجوره من قضاء دينه أو بعضه (قوله والجزء المعطى حر) أي والولاء للمعطى بالفتح (قوله لتقييد ما قبل المبالغة) أي هذا إذا كان الملك بشراء أو إرث بل وإن كان بهبة أو صدقة أو وصية (قوله وعتق بالحكم) أي وعتق العبد على السيد بالحكم إن تعمد الجناية عليه وقصدها لأجل شينه إذا كان ذلك السيد رشيدا حراما أو ذميا لم يثل بمثله وكان صحيحا غير زوجة أو كان مريضا أو زوجة وقيمة العبد المثل به ثلث مالها ولا يتبع العبد ماله على أحد قولين في الشارح بهرام والذى اقتصر عليه الاقتصاس أنه بقبضه (قوله ويدل على قصد المثلة) أي ويدل على أن العبد قصد بالجناية عليه المثلة

المعطى بالفتح دين نجز عتق ذلك العبد علم المعطى بالكسر أنه يعتق على المعطى بالفتح أم لا قبل المعطى له العبد أو لم يقبله وإن كان على المعطى دين فإن علم المعطى بالكسر أنه يعتق على المعطى عتق ذلك العبد ولا يباع في ذلك الدين قبل المعطى العطية ولم يقبلها لأن الواجب لم يهبه له ولم يتصدق عليه به حينئذ إلا ليعتق لا ليباع في الدين الذي عليه وإن لم يعلم المعطى أنه يعتق على المعطى فإنه لا يعتق ويباع في الدين ولو علم المعطى بالقرابة هذا إذا قبل المعطى بالفتح العطية فإن لم يقبلها لم يعتق ولم يبيع في الدين لعدم دخوله في ملك المعطى فتحصل أنه إذا كان على المعطى دين فلعبد أحوال ثلاثة تارة يعتق وتارة يباع في الدين وتارة لا يباع ولا يعتق (قوله فيكفي) أي في عتقه على عامل القراض وعلى الوكيل على شراء عبد وعلى الزوج وقوله العلم بالقرابة أي علم العامل والوكيل والزوج بالقرابة لرب المال والموكل والزوجة وإن لم يعلم بالعنق فإن لم يعلموا بالقرابة عتق على رب المال والموكل والزوجة (قوله فالأولى تأخير) أي تأخير قوله ولو لم يقبل وقوله هنا أي بعد قوله وكلاؤه له (قوله وإن لم يقبل لم يعتق) أي إذا كان لادين عليه وقوله ولم يبيع فيما إذا كان عليه دين (قوله وهو) أي التعليل بعدم دخوله في ملكه حيث لم يقبله ظاهر (قوله إلا أن النقل الخ) استدراك على قوله وإن لم يقبل لم يعتق (قوله عتق ذلك الجزء) أي إذا لم يكن عليه دين مطلقا أو كان عليه دين وعلم المعطى بالكسر أنه يعتق على المعطى فإن لم يعلم وقبله المعطى يبيع في دينه فإن لم يقبله لم يعتق عليه ولم يبيع في دينه (قوله ولا يكمل الخ) حاصله أن الشخص الكبير الرشيد إذا وهب له جزء من عبد يعتق عليه أو تصدق به عليه أو وصى له به فإن قبله قوم عليه بآيه وإن لم يقبله فلا يقوم عليه بآيه ويعتق ذلك الجزء على كل حال سواء علم المعطى أنه يعتق عليه أم لا قبله أو لم يقبله كافي بن خلافا لما في عقب من التفصيل فيه وهو العتق مطلقا إن علم المعطى وكذا إن لم يعلم وقبله المعطى وعدم العتق إن لم يقبله وإن وهب ذلك الجزء لصغير أو سفیه فإنه لا يقوم عليه بآيه قبله الصغير أو السفیه أو لا قبله وليه أولا والجزء حر على كل حال أي سواء علم المعطى أنه يعتق عليه أم لا قبله الصغير والسفیه أو وليهما أولم يقبله هذا كله إذا لم يكن عليه دين فإن كان عليه دين فيجوز على ما مر من التفصيل أن علم المعطى بأنه يعتق على المعطى فلا يباع ويعتق وإن لم يعلم وقبله المعطى يبيع للدين وإن لم يقبله لم يعتق ولم يبيع للدين (قوله أو لم يقبله) لو حذف قوله أو لم يقبله كان أخصر لفهمه من قوله أو قبله ولي صغير بالأولى (قوله إلا يلزمه القبول الخ) هذا ظاهر حيث لم يكن على المحجور دين أو كان عليه دين وكان بحيث لا يباع فيه الجزء المعطى لتكون المعطى عالما بأنه يعتق على المعطى وأما لو كان الدين بحيث يباع فيه الجزء المعطى لتكون المعطى لا يعلم بعنقه فإنه يلزم الولي قبوله لما فيه من المصلحة المالية لمحجوره من قضاء دينه أو بعضه (قوله والجزء المعطى حر) أي والولاء للمعطى بالفتح (قوله لتقييد ما قبل المبالغة) أي هذا إذا كان الملك بشراء أو إرث بل وإن كان بهبة أو صدقة أو وصية (قوله وعتق بالحكم) أي وعتق العبد على السيد بالحكم إن تعمد الجناية عليه وقصدها لأجل شينه إذا كان ذلك السيد رشيدا حراما أو ذميا لم يثل بمثله وكان صحيحا غير زوجة أو كان مريضا أو زوجة وقيمة العبد المثل به ثلث مالها ولا يتبع العبد ماله على أحد قولين في الشارح بهرام والذى اقتصر عليه الاقتصاس أنه بقبضه (قوله ويدل على قصد المثلة) أي ويدل على أن العبد قصد بالجناية عليه المثلة

الملك وقوله لا يارث عطف على بهية وفيه إشارة لتقييد ما قبل المبالغة أي الشراء والإرث بعدم الدين ثم أعار للعنق بالثنين وهو للثلة بقوله (و) عتق وجوبا (بالحكم) لا بمجرد التمثيل (إن عمد) عبده بفتح الهم أي تعمد (لثنين) أي عيب ومثله ويدل على قصد المثلة

فرائن الأحوال واحترن بالعمد عن الخطأ وعن حمد الأدب أو مداواة (برقيقه) ولو لم ولده أو مكاتبه (أو رقيق رقيقه) الذي ينتزع مالا وقيق مكاتبه (أو) (٣٦٨) مثل أب برقيق (لولد) له (صغير) أو كبير هفيه فيعتق بالحكم على الأب ويغرم

قيمته لهجوره والولد الكبير الرشيد كأجنبي (صغير هفيه) فاعل عمده (و) غير (عبد و) غير (ذمي) مثل (مثله) أي مثل مسلم بعبدته الذي أو المسلم أو مثل الذمي بعبدته المسلم فقوله مثله بكسر الهمزة واللام آخره هاء الضمير راجع للذي أي وغير ذمي بذمي ومنطوقه ثلاث صور ومفهومه صورة واحدة وهي مثل ذمي بذمي وكأنه قال إن مثل الرشيد الحر المسلم برقيقه ولو كافراً عتق عليه بالحكم ومفهومه أن الصبي والمجنون والصفية والعبد إذا مثلوا برقيقهم لم يعتقوا عليهم وكذا الذمي بذمي مالم يترافعا والينا (و) غير (زوجة ومريض في زائد الثالث) منطوقه صورتان مثل صحيح غير زوجة برقيقه فيعتق عليه بالحكم مطلقاً إذا كان متصفاً بالصفات المتقدمة أو مثلثة زوجة أو مريض برقيقه في محمل الثلث لا يزيد ومفهومه صورة وهي تمثيلها فيما زاد عليه فلا يمتنع إلا أن

(قوله واحترن بالعمد) الأولى أن يقول واحترن بالعمد لشين عن الخطأ الخ (قوله أو مكاتبه) أي ويرجع المكاتب على سيده بما يزيد أرض الجنابة على السكتابة فإن زادت السكتابة على أرض الجنابة سقط الزائد لعتق المكاتب على سيده (قوله لا رقيق مكاتبه) أي إلا إن مثل برقيق رقيقه الذي لم ينتزع ماله كعبد مكاتبه فلا يمتنع عليه ولزمه أرض جنابته إلا أن تكون مثله مغيبة للمقصود من ذلك العبد فيضمن قيمته ويعتق عليه (قوله أو لولد صغير) عطف على المضاف إليه من قوله أو رقيق رقيقه وصرح مع المخطوف باللام المقدرة في المخطوف عليه لأن الإضافة فيه على معنى اللام (قوله والولد الكبير الخ) أي فإذا مثل الأب برقيق ولده الكبير أو مثل شخص برقيق أجنبي أو برقيق زوجته فلا يمتنع عليه ويغرم لصاحبه أرض الجنابة إلا أن يطال منافعه فيعتق عليه ويغرم لصاحبه قيمته واعلم أن المثلة ليست من خواص العتق فإذا مثل بزوجه كان لها الرفع للحاكم فثبت ذلك ويطلق عليه فقد سبق أن لها التطلاق بالضرر ولولم تشهد البينة بتكرره وما في عقب هنا فیه نظر (قوله مثل مثله) أي مثل ذلك الذمي بمثله (قوله ومنطوقه) أي منطوق غير ذمي مثل بذمي ثلاث صور وهي ما إذا مثل مسلم بمسلم أو بكافر أو مثل كافر بمسلم فيصدق على السيد في كل صورة منها أنه غير ذمي مثل بذمي فيعتق العبد في هذه الصور الثلاث (قوله ومفهومه صورة واحدة) أي فلا يمتنع فيها (قوله وكأنه قال الخ) فيه أن منطوق هذا صورتان وهما ما إذا مثل الرشيد الحر المسلم بمثله أو بكافر ولا يشمل ما إذا مثل الرشيد الحر الكافر برقيقه المسلم مع أن كلام المصنف صادق بالثلاث صور كما علمت فكان الأولى للشارح أن يقول وكأنه قال إن مثل الحر الرشيد المسلم برقيقه ولو كافراً أو مثل الرشيد الحر الكافر برقيقه المسلم عتق عليه تأمل (قوله وكذا الذمي بذمي) أي وكذا لا عتق على الذمي إذا مثل بعبدته الذي بخلاف ما إذا مثل بعبدته المسلم واعلم أن المصنف ليس كالذمي في التفصيل المذكور بل إذا مثل بعبدته سواء كان مسلماً أو كافراً فإنه لا يمتنع عليه لأنه ليس ملتزماً لأحكامنا فلا تتعرض له (قوله إذا كان متصفاً بالصفات المتقدمة) أي بأن كان رشيداً حراً غير ذمي مثل بذمي (قوله في محمل الثالث) أي في عبد يحمل الثلث قيمته بأن كان ذلك العبد الممثل به قيمته قدر ثلث مالها فأقل (قوله فيما زاد عليه) أي في عبد قيمته أزيد من الثلث (قوله ويقت عليه) أي من ذلك العبد الممثل به الذي قيمته أزيد من الثلث ولم يحز الورثة أو الزوج غنمة وحاصل كلام الشارح أن العبد الذي مثل به المريض أو الزوجة إذا كانت قيمته أزيد من ثلث مالها فإنه يمتنع على المريض والزوجة من ذلك العبد محمل ثلث مالها لا يزيد سواء كان محمل ثلث المال من ذلك العبد مثله أو أقل من ثلثه إلا أن يحز الورثة أو الزوج عتقه والا عتق وظاهره أن الزوج إذا لم يرض بعتقه بتمامه ليس له إلا رد ما زاد على الثلث فقط لتشوف الشارع للحرية وليس له رد الجميع كابتداء عتقه ورجع هذا القول بعض الأشياخ لكن الذي في ابن عرفة عن ابن القاسم أن له رد الجميع ووجهه أنه لما كان أزيد من ثلثها حمل تمثيلها به على أن قصدها إضرار الزوج فيكون له رد الجميع انظر عقب (قوله لم يمتنع عليه) أي ويباح في الدين (قوله فلغرمائه) أي إذا حكم الحاكم بعتقه وقوله رده أي رد الحكم بعتقه ويصح في الدين (قوله على مقتضى كلام أبي الحسن) أي حيث قال إنه أي العبد الذي مثل به يورث بالرق قبل الحكم ويرد الحكم بعتقه الدين فظاهره كان الدين قبل

غير (مدين) فإن مثل مدين بعبدته لم يمتنع عليه وظاهره ولو طرأ الدين بعد المثلة وقبل الحكم عليه بالعتق فلغرمائه رده وهو هكذا على مقتضى كلام أبي الحسن ثم شرع في أمثلة المثلة التي توجب الحكم بالعتق بقوله (كفعل ظفر)

لأنه لا يختلف غالبا إلا بفضه وهو شين (وقطع بفض أذن) أو شرطها كما في ابن عرفة (أو) قطع بعض (جسد) من أي وضع ويدخل فيه الحياء والجب ولو قصد بذلك استزادة الثمن فيعتق بالحكم فلولم يحصل حكم كاهو شأن زماننا فهو على رقة ويعة صحيح (أو) قطع (سن) أي قلعه (أو سخلها) أي بردها بالمبرد ويسمى المسخل بكسر الميم وما ذكره في (٣٦٩) الحسن ومثله السنان هو الراجح

وأما الأكثر فباتفاق (أو خرم أنف) ولو لأنني إلا لزينة (أو خلق شعر) رأس (أمقرقعة أو لحية) عبد (تاجر) لكن الاعتماد أنهما لا يعتقان به فكان الأولى أن لا يذكر خلق ما ذكر من أمثلة المثلة لعودها لأصلها في زمن قليل (أو) رسم وجه بنار (لا غيره) أي الوجه من الأعضاء بالنار فليس بمثلة وهو ضعيف والراجح مذهب المدونة أنه مثله أن تقا حش (وفي غيرها) أي غير النار (فيه) أي في الوجه كوسمه في وجهه بمداد وبرة على ما يفعله الناس (قولان) بالعنق وعدمه لأنه يفعل للزينة وهو قول ابن القاسم والراجح أنه مثله أن كان بالوجه وإلا فلا (والقول للسيد) يمين إذا مثل بعبد (في نفي العمد) وأنه وقع منه خطأ أو لتداو وادعى العبد أنه عمد به المثلة وكذا الزوج إذا ادعى الخطأ أو الأدب لزوجته وادعت العمد بجامع الاذن في كل قالة

المثلة أو بعدها (قوله لأنه لا يختلف غالبا إلا بفضه وهو شين) كذا نسخة الشارح بخطه والأولى كما في عبارة غيره لأنه لا يختلف غالبا وهو شين لا بفضه أي فليس قلعه مثله (قوله ولو قصد بذلك استزادة الثمن) أي على المعتمد كما هو ظاهر اطلاق المدونة وابن أبي زمين في القرب والمنتخب وابن أبي زيد في مختصره كذا قال محمد ذكر أنه يفهم من كلام اللخمي أنه إذا خصاه ليزيد منه لا بقصد التعذيب أنه لا يعتق عليه وإن كان ذلك لا يجوز باجماع انظر بن (قوله فيعتق بالحكم) أي على المعتمد خلافا لأشهب حيث قال إذا خصى عبده أو جبه فانه يعتق عليه بغير حكم (قوله أي بردها بالمبرد) أي حتى أزال منفعتها وقوله ويسمى أي المبرد (قوله وما ذكره في السن) أي من أن قلعه أو سخلها أمثلة يوجب الحكم بالعنق ومثله السنان هو الراجح أي وهو قول مالك في كتاب محمد وقل أصبح أنه لا يوجب الحكم بالعنق هذا وظاهر الشارح أن الخلاف مصرح به في قلع السن وبردها وفيه نظر إذ لم يذكر اللخمي وعياض وابن عرفة والتوضيح الخلاف إلا في قلع السن أو السنين ولم يتعرضوا لذلك في السجل في الواحدة أو الاثنين انظر بن (قوله لكن الاعتماد الخ) كذا قال الشارح تبعاً لبق قال بن انظر من أين أتى له أنه المعتمد وقد اقتصر ابن الحاجب وابن عرفة على ما عند المصنف ونص ابن عرفة ابن رشد روى ابن الماجشون حاق لحية العبد النبيل ورأس الامة الرفيعة مثله لافي غيرهما ولم يذكر مقابلاً له كلامه (قوله أو رسم وجه بنار) ظاهره سواء كان كتابة أو كيا لأنه يشين وهو ظاهر ابن الحاجب أيضاً واختاره شيخنا لكن اعترضه في التوضيح بأن ظاهر النقل أن التفصيل بين الوجه وغيره إنما هو فيما كان كتابة ظاهرة وأما ما كان مجرد علامة بالنار في الوجه أو غيره فليس بمثلة وهذا أيضاً ظاهر نقل ابن عرفة عن اللخمي اه بن * وحاصله أن الوسم بالنار إذا كان مجرد علامة فلا يكون مثله سواء كان في الوجه أو غيره وأما أن كان كتابة ظاهرة أو كان غير كتابة وكان متفاحشاً فإن كان في الوجه فهو مثله اتفاقاً وإن كان في غيره فقولان ظاهر المصنف أنه غير مثله ومذهب المدونة أنه مثله وهو الراجح (قوله لا غيره) أي ولا رسم غيره من الأعضاء بالنار (قوله وفي غيرها) أي وفي الوسم بغيرها (قوله والراجح أنه مثله) قال بن انظر من أين جاء هذا الترجيح وظاهر ابن الحاجب والتوضيح وابن عرفة عن اللخمي أنهما قولان متساويان (قوله والا فلا) أي والا يكن بالوجه بل كان بغيره فليس بمثلة اتفاقاً (قوله والقول للسيد في نفي العمد) أي وكذا القول قوله نفي قصد الشين إذا اتفقا على العمد واختلفا في قصده لأن الشأن أن الناس لا يقصدون المثلة بعيدهم (قوله وادعت العمد) أي وأرادت الطلاق عليه للضرر أو أرادت تأديبه (قوله بجامع الاذن) أي في الأدب لكل منهما (قوله فلا يصدق) أي وحينئذ فيحكم عليه بعنق الرقيق ومطلق الزوجة (قوله لأن الأصل الخ) أي لأن السيد مقر بالعنق والأصل فيه عدم المسال (قوله وعنق بالحكم الخ) ما ذكره من توقف العنق على الحكم إذا أعنت جزأ من عبده وكان الباقي له أو لغيره هو المشهور من المذهب كما قال ابن رشد وقال اللخمي هو الصحيح من المذهب وقيل يكمل الباقي

(٧) - دوقى - بع - سحنون إلا أن يكون السيد أو الزوج معروفاً بالعداء والجرأة فلا يصدق (لا في عتق) لبعده (بمال) أي عليه فليس القول للسيد بل للعبد يمين أنه أعتقه مجاناً لأن الأصل عدم المال في العتق بالسراية بقوله (و) عتق (بالحكم جميعه) أي العبد (إن أعتق) سيده الحر المكلف السلم الرشيد (جزأ) من رقيقه القن أو الدبر أو الملتق لأجل أو أم ولد أو المالكات

(والباقى له) أى سيده المعتق موسرا أو معسرا فيعتبر فيمن يعتق عليه بالسراية ما يعتبر فيمن يعتق عليه بالملك فاذا أعتق الذمى بغير عبده الذمى لم يكمل عليه وكذا المدين والزوجة والريض في زائد الثلث (كأن بقى لغيره) أى لغير سيده المعتق للجزء بأن كان الرقيق مشتركا بين اثنين أو أكثر (٣٧٠) فأعتق أحد الشركاء نصيبه فانه يقوم عليه باقية يعتق بشروط ستة أشار للاول بقوله

من غير حكم وقيل ان كان الباقي لغيره فبالحكم وإلا فبدونه والاقوال الثلاثة لما لا وفى قول المصنف جميعه مسامحة وذلك لأن التوقف على الحكم بقيته لاجمعيها بن (قوله والباقى له) جملة حاله من فاعل عتق (قوله موسرا أو معسرا) أى والحال أنه لا دين عليه يستغرق الباقي منه وإلا فلا يعتق عليه الباقي بالحكم (قوله فيعتبر فيمن يعتق عليه بالسراية) أى فيعتبر في السيد الذى يعتق عليه بالسراية ما يعتبر في السيد الذى يعتق عليه بالملك من كونه رشيداً حراً مسلماً أو ذمياً لم يعتق جزاً من مثله وكونه صحيحاً غير زوجة أو مريضاً أو زوجة وقيمة المعتق منه الجزء ثلث مالهما (قوله لم يكمل عليه) أى وانما يكمل عليه إذا كان كل من السيد والعبد مسلماً أو كان السيد مسلماً والعبد كافراً أو بالعكس (قوله في زائد الثلث) أى فاذا أعتق كل منهما جزاً أو كان تكميل العتق يزيد على ثلث كل منهما فلا يكمل (قوله فأعتق أحد الشركاء نصيبه) أى أو أعتق بعضاً من نصيبه وصار الباقي بلا عتق له ولغيره كعبد بين اثنين مناصفة فيعتق أحدهما ربعه فيكمل عليه بالحكم ربه الباقي من نصيبه ونصف شريكه (قوله ان دفع القيمة يومه) أى حاله كونه معتبره يومه (قوله لا يوم العتق) أى حصته (قوله انه لا يشترط الدفع بالفعل) أى وانما الشرط دفعها بالقوة بأن يكون موسراً بها ولا يقال إن قول المصنف ان دفع القيمة معناه ان أيسر بها دفعها بالفعل أم لا لأنه يصير قوله الآتى وأيسر بها مكرراً مع ما هنا ولوحذف المصنف قوله ان دفع وقال بالقيمة يومه ان كان المعتق مسلماً الخ كان أولى لمروده على ما هو الاظهر من عدم اشتراط دفع القيمة بالفعل (قوله وان كان السيد المعتق للجزء مسلماً) سواء كان العبد مسلماً أو كافراً وكذلك الشريك (قوله لأن يرضى الشريك بحكمها) فان رضاه بنظر فان أبان المعتق العبد أى أبعد عنه ولم يؤوه عنده حكم بالتفويض كما فى عتق الكافر عبده الكافر ابتداء وان لم يبنه فلا يحكم بتقويمه عليه وليس المراد أن الشريكين إذا رضيا بحكمنا فانه يحكم بالتفويض مطلقاً كما هو ظاهر الشارح (قوله وان أيسر بها) لا يقال هذا يعنى عنه قوله ان دفع القيمة بناء على ما هو ظاهره من اعتبار الدفع بالفعل شرطاً لأن دفعه لها يستلزم يساره بها لانا نقول الإستلزام ممنوع اذ قد يدنعها من مال غيره لسكونه غير موسر بها فان كان معسراً بها فلا يكمل عليه ويعرف عسره بأن لا يكون له مال ظهرويسئل عنه جبرانه ومن يعرفه فان لم يعاموا له مالا حاف ولم يسجن قاله عبد الملك وسجنون وقاله جميع أصحابنا الا الجين فلا يستلزم انظر بن (قوله أو يعضها) أى وان أيسر ببعض القيمة فمقابلها أى فمقابل قيمة البعض التى أيسر بها عتق عليه وهذا أى قوله أو يعضها فمقابلها كلام مستأنف مذكور فى خلال الشروط ولو قرنه بأن وأسقطها من جميع المعطوفات كان أخصر وأبين (قوله ما أعسره) أى البعض الذى أعسر بقيته (قوله تفسير لما قبله) أى وهو قوله ان أيسر بها (قوله ويدل على هذا) أى على كون المصنف قصد به تفسير ما قبله ولم يسهل له شرطاً مستقلاً (قوله وان حصل عتقه) أى الجزء وقوله باختياره أى باختيار المعتق (قوله ولو ملياً) أى ولو كان ذلك الذى دخل الجزء فى ملكه بالميراث ملياً (قوله خمسة) أى باسقاط قوله وفضلت عن متروك المفسر لما علمت انه تفسير لما قبله وليس شرطاً مستقلاً بل الشروط أربعة على ما حققه ابن مرزوق

(ان دفع القيمة يومه) أى يوم الحكم عليه بالعتق أى انها تعتبر يوم الحكم لا يوم العتق والاظهر أنه لا يشترط الدفع بالفعل كما هو ظاهره كابن الحاجب وغيره فمتى حصه الشريك بقيمتها يوم الحكم وان لم يقبضها إلا بعد العتق كما قاله ابن مرزوق ولثانها بقوله (وان كان) السيد (العتق) للجزء (مسلماً أو العبد) مسلماً وعتقه كافر وشريكه كذلك نظراً لحق العبد المسلم فان كان الجميع كافراً لم يقوم إلا أن يرضى الشريكين بحكمها ولثالثها بقوله (وان أيسر) المعتق (بها) أى بقيمة حصه شريكه (أو يعضها فمقابلها) هو الذى يعتق فقط ولا يقوم عليه ما أعسره ولو رضى الشريك باتباع ذمته ولرابعها بقوله (وفضلت) قيمة حصه الغير (عن متروك المفسر) وتقدم أنه يترك له قوته والنفقة الواجبة عليه لظن يسرته ويبيع عليه الكسوة ذات المال إلى آخر ما تقدم وجعل هذا شرطاً مستقلاً

فيه مسامحة إذ هو فى الحقيقة تفسير لما قبله كأنه قال بأن فضلت الخ ويدل على هذا انه لم يقرنه بان كفى الذى قبله والذى بعده ولخامسها بقوله (وان حصل عتقه باختياره لا) جبراً كدخول جزء من يعتق عليه فى ملكه (بارث) فانه لا يقوم عليه ولا يعتق جزء الشريك ولو ملياً ولسادسها بقوله (وان ابتداء العتق) لافساد الرقبة باحداث العتق فيها (لان كان) العبد (حر البعوض) قبل العتق فلا يقوم على من أعتق البعض الرق لانه لم يبتدىء العتق كالمالك العبد بين ثلاثة فأعتق أحد الشركاء حصته وهو معسر فلم يقوم عليه ثم أعتق الثانى حصته فلا يقوم عليه حصه الثالث ولو كان الثانى ملياً وقد علمت أن الشروط فى الحقيقة خمسة

كما قاله الثاني والله أعلم ثم رتب على الشرط الأخير قوله (و) لو أعتق الأول فالثاني (قوم) (٣٧١)

نصيب الثالث (على الأول)

لأنه الذي ابتداء العتق إلا أن يرضى الثاني بالتقويم عليه فيقوم عليه ولو طلب الأول التقويم على نفسه ولا مقال له نص عليه المصنف (وبإلا) يكن العتق مرتبا بان أعتقه معا أو مرتبا وجهل الأول قوم نصيب الثالث عليهما وإذا قوم عليهما (فعلى) قدر (حصصهما إن أيسرا) معا (والأفعلى للوسر) منهما يقوم الجميع (و) لو أعتق في حال مرضه شقصا له في عبد أو أعتق بعض عبد يملك جميعه (عجل) عتق العبد كله في الصورة الثانية وجزئه ويقوم عليه الباقي في الأولى قبل موته (في ثلث مريض) أعتق في مرضه (أمن) ذلك الثالث ويلزم منه كون جميع ماله مأمونا أى إن شرط تعجيل العتق قبل موته أن يكون ماله مأمونا بأن كان عقارافان كان غير مأمون لم يعجل عتق الجزء الذي أعتقه بل يؤخر مع التقويم لموته فان حمله الثلث عتق والا عتق منه محله ورق باقية

من أن الدافع بالفعل لا يشترط والمدار على يسره بها دفعت بالفعل أولا (قوله) ولو أعتق الأول فالثاني (أى) لو أعتق كل منهما نصيبه وكان العتق مرتبا وكان كل منهما موسرا وأما لو كان الأول معمرا فإنه لا يقوم حصة الثالث لا على الأول لعدم يسره ولا على الثاني ولو موسرا لأنه لم يبتدىء العتق (قوله) قوم نصيب الثالث على الأول (أى) جبرا عليه (قوله) ولو طلب الأول التقويم على نفسه هذا مبالغة في تقوية على الثاني إذا رضى بذلك (قوله) ولا مقال له (أى) لأنه لاحق للأول في الاكمال وأما الحق في الاستكمال للعبد وقوله نص عليه المصنف (أى) في توضيحه (قوله) يقوم الجميع (أى) جميع نصيب الثالث (قوله) وعجل في ثلث مريض الخ (حاصله) أن المريض إذا أعتق جزءا من عبده وباقيه له أو لغيره فمن المعلوم أن تبرع المريض إنما ينفذ من ثلثه فان كان ماله مأمونا وثلثه يحمل العبد المذكور عجل عتق العبد من الآن وقوم عليه حصة شريكه وإن كان لا يحمل إلا بعضه عجل عتق ذلك البعض كان قدر الجزء الذي أعتقه أو أقل أو أكثر ووقف باقيه فان صح المريض أو مات وظهر له مال يحمل ذلك الباقي عتق ذلك الباقي والا فلا وإن كان مال المريض غير مأمون لم يعجل عتق الجزء الذي أعتقه بل يؤخر مع التقويم لموته فان حمل الثلث العبد بتمامه عتق كله والا عتق محله ورق الباقي (قوله) ويقوم عليه الباقي (أى) يقوم عليه حالا قبل موته ليخرج حرا من الآن (قوله) أى إن شرط تعجيل العتق (أى) مع التقويم بالنسبة للصورة الأولى أو وحده بالنسبة للصورة الثانية (قوله) لم يعجل عتق الجزء الذي أعتقه (أى) من العبد الذي يملك بعضه أو يملك جميعه (قوله) فان حمله الثلث (أى) فان حمل الثلث كل العبد عتق وقوله والاعتق منه أى من العبد محله أى يحمل الثلث سواء كان يحمل الثلث قدر الجزء الذي أعتقه فقط أو أكثر أو أقل (قوله) ولم يقوم على ميت الخ (حاصله) أن من أعتق في حال صحته أو مرضه شقصا له في عبد وباقيه لغيره ولم يطلع على ذلك إلا بعد موته ولم يوص بتقويم باقى ماله فإنه لا يقوم عليه حينئذ لأنه بمجرد الموت انتقلت التركة للأورثة فصار كمن أعتق جزءا ولا مال له والمعسر لا يقوم عليه هكذا صورته المواق وصوره ابن مرزوق بما إذا أوصى بعتق شخص له في عبد وباقيه لغيره أوله ولم يوص بتقويم باقى العبد في ماله فإنه لا يقوم عليه باقيه والجزء الذى أوصى بعتقه ينفذ من الثلث (قوله) لأنه بموته (علة لقول المصنف) ولم يقوم على ميت لم يوص (قوله) فلو أوصى بالتقويم (أى) فلو أوصى بتكميل ما أعتقه في صحته أو مرضه ولم يطلع عليه إلا بعد موته فيهما كمل عليه من الثلث فقط (قوله) رأما لو اطلع عليه قبل الموت (أى) بأن أعتق في حال مرضه أو في حال صحته واطلع على ذلك في مرضه قبل موته وهذا مفهوم قوله ولم يطلع الخ وحاصل فقه المسئلة أنه لو أعتق جزأ في حال صحته واطلع على ذلك في مرضه فإنه يمضى ما أعتقه من الجزء حالا من رأس المال ويكمل عليه عتق الباقي حالا من الثلث إن كان المال مأمونا والأآخر تقويم باقى العبد بعد الموت فيعتق من ذلك محمل الثلث سواء كان الباقي أو بعضه ولو أعتق جزأ في حال مرضه قبل موته فإنه يعجل عتق ذلك الجزء الذي أعتقه في المرض من ثلثه وكذلك يعجل تقويم الباقي الآن عليه من ثلثه إن كان ماله مأمونا ولا آخر عتق الجزء وتقويم الباقي من العبد بعد الموت فيعتق منه محمل الثلث فقول الشارح

فلو كان مأمونا ولم يحمل إلا بعضه عجل عتق ذلك البعض ووقف الباقي فان صح المريض أو مات وظهر له مال يحمله لم عتق الباقي (ولم يقوم على ميت) أعتق في صحته أو مرضه شقصا له في عبد وباقيه لغيره ولم يطلع عليه فيهما إلا بعد موته إذا (لم يوص) باليت بالتقويم في ذلك العبد لأنه بموته انتقلت التركة للأورث فصار كمن أعتق وهو معسر والمعسر لا تقويم عليه فلو أوصى بالتقويم كمل عليه بالتقويم في الثلث فقط وأما لو اطلع عليه قبل الموت فهو ما قبله

(وقوم) المتق بعضه في جميع مسائل التقويم على الشريك المتق في ضخته أو مرضه (كاملاً بماله) أي معه لأن في تقويم البعض لحظراً على الشريك الذي لم يعتق والتقويم (٣٧٢) إنما هو (بعد امتناع شريكه من المتق) فيؤمر به أولاً من غير جبر (وتنقض له)

أي للتقويم (بيع) صدر (منه) أي من الشريك الذي لم يعتق وكذا لمن بعده ولو تعددت البياعات هو علم الشريك بالمتق أم لا إلا أن يعتقه المشتري (و) نقض (تأجيل) الشريك (الثاني) أي عتقه مؤجلاً (أو تدبيره) أو كتابته ويقوم قنا في الثلاثة على المتق الموسر بتأويله وير أحد الشريكين أولاً ثم أعتق الثاني بتلا قوم نصيب المدبر على من أعتق بتلا (و) إذا اختار الشريك الذي لم يعتق عتق نصيبه أو التقويم على من أعتق (لا ينقل) أي ليس له الانتقال (بعد) اختياره أحدهما (بعينه) لغيره مالم يرض الآخر وسواء كان الذي خيره شريكه أو الحاكم أو اختار أحدهما من قبل نفسه لأنه إذا اختار التقويم فقد ترك حقه من العتق فلم يسر به رجوع إليه إلا برضا صاحبه وإن اختار العتق ابتداء لم يسكن له اختيار التقويم ثانياً بلا خلاف (وإذا حكم) أي حكم الحاكم (بمنعه) أي منع التقويم على من أعتق

فهو ما قبله أي في الجملة يعني بالظن لما إذا أعتق في المرض واطلع عليه في المرض قبل موته وأما حكم ما إذا أعتق في صحته واطلع على ذلك في مرضه فهو ما قبله لما تقدم كما علمت وفي قوله الشارح وأما لو اطلع عليه قبل الموت فهو ما قبله إشارة لجواب اعتراض وارد على الصنف وحاصله أن بين مفهوم قول أمن وبين منطوق قوله ولم يقوم على ميت نوع تخالف إذ مفاد الأول التقويم بعد الموت وإن لم يوص ومفاد الثاني خلافه وحاصل الجواب أن الأول فيما إذا اطلع عليه قبل الموت والثاني فيما إذا اطلع عليه بعد الموت كما قرر الشارح وحينئذ فلا مخالفة (قوله وقوم كاملاً) أي على أنه رقيق لا أعتق فيه وما ذكره الصنف من أن المتق بعضه يقوم على المتق كاملاً مطلقاً أي سواء أعتق بعضه باذن شريكه أم لا هو الذي عليه اتفاق الأصحاب وهو المشهور من المذهب وقيل يقوم عليه نصفه مثلاً على أن النصف الآخر حر وهو قول أحمد بن خالد وفصل بعضهم فقال إن أعتق باذن شريكه فكقول أحمد وإن أعتق بغير اذنه فساكن المشهور قال ابن عبد السلام وينبغي على القول الأول أن يكون للشريك الرجوع على المتق بقيمة عيب نفس المتق إذا منع العسار من التقويم عليه نقله في التوضيح اهـ بن ثم إن محل تقويمه كاملاً أن اشتراه معاً ولم يبيع الثاني حصته بالعتق فإن اشتراه في صفقتين بأن اشترى كل واحد حصته مفردة لم يقوم كاملاً بل يقوم حصته الشريك على انفرادها وكذا لو أعتق الشريك بعض حصته بعد عتق الأول جميع حصته أو بعضها فإنه يقوم على الأول ما بقي من حصة الثاني فقط ولا يقوم كاملاً (قوله بماله) أي لأنه يعتق بعضه يمنع انتزاع ماله لأنه تبع له فلذا وجب تقويمه مع ماله ولا يقوم بغيره إن لم يلتزم العتق حصة شريكه من ماله ويعتبر من ماله يوم تقويمه على المتق السكان في محل العتق فإذا كان له حين التقويم مال موجود بمصر ومال بمكة اعتبر المال الموجود في محل العتق فيقوم معه دون غيره (قوله ضرراً على الشريك) أي بكساده حصته بتقويمه فردة لا بقيمة نصف العبد أقل من نصف قيمته لقلّة الرغبة في شراء الحصة وكثرة الرغبة في شراء الكامل (قوله ونقض الخ) غلة النقض مفيه من الغرلان التقويم وجب فيه قبل البيع فدخل المشتري على حالة مجهولة ومفهوم قوله يبيع أن الصدقة والهبة لا يقضان ويقوم على المتق ويكون الثمن للعطي بالفتح إلا أن يحلف الواهب أنه ما ذهب لتسكون له وهو ب له القيمة فإن حلف كان أحق بها كذا قالوا لها اه عبق (قوله ولو تعددت البياعات) لا يقال البيع من مفوات البيع الفاسد لانا نقول لا يكون البيع مفوتاً إلا إذا كان صحيحاً وهنا لا يكون إلا فاسداً لاغرر كما علمت (قوله سواء علم الشريك) أي الذي قد باع بالعتق قبل بيعه أم لا (قوله إلا أن يعتقه المشتري) أي أو يفوت يده بمفوت من مفوات البيع الفاسد كنقص في سوق أو بدن أو زيادة مال أو حدوث ولد له من أمته فإذا حصل في العبد مفوت مما ذكر فلا يقض البيع في الجزء ويلزم المشتري بقيمته يوم قبضه ثم يدفع المتق القيمة له ليكمل عليه عتق جميعه (قوله ويقوم قنا في الثلاثة على المتق الموسر بتلا) أي على المتق الذي أعتق في الحال ويكون لسيد حصته من القيمة لأنه لما نقض عتقه وما بعده فساكنه لم يحصل منه ذلك (قوله مالم يرض الآخر) أي وهو الشريك المتق بانتقاله (قوله فليس له رجوع إليه) أي على المعتمد (قوله إلا برضا صاحبه) أي وهو الشريك المتق (قوله لم يكن له اختيار التقويم ثانياً بلا خلاف) أي الم يرض به صاحبه وإلا كان له اختياره (قوله وفي نسخة يبيعه) أي وعليها فالغني وإذا حكم الحاكم ببيع

الشريك

(لعمري مضي) حكمه فلا يقوم عليه بعد ذلك إن

أيسر وفي نسخة يبيعه أي يبيع ما بقي من العبد لعمري المتق مضي البيع ولا ينقض الحكم إن أيسر وإن لم يبيع بالفعل ويجوز بيعه والعلم بالبيع يستلزم منع التقويم فهو بمثابة الحكم بمنع التقويم فقد ساوت هذه النسخة النسخة الأولى

(كفيله) أى الحكم أى كسره قبل الحكم عليه بمنع التقويم (ثم أيسر) بعد ذلك أى بعد العسر فإنه لا يقوم عليه بشرطين أشار لأولهما بقوله (إن كان) المعتق لحصته (بين) أى ظاهر (العسر) عند الناس وعند الشريك الذى لم يعتق وقت المعتق إذا عبرة بيوم المعتق ولثانيهما بقوله (وحضر العبد) أى وكان العبد حاضرا حين المعتق فإن لم يكن بين العسر قوم لاحتمال أن يكون هذا اليسر الذى ظهر هو الذى كان حين المعتق إذا فرض أنه ظهر له يسر وإنما اشترط حضور العبد لأن محضوره يعلم (٣٧٣) ان عدم التقويم أعماهو للعسر لا لتعذر

التقويم إذا الحاضر لا ينعذر تقويمه بخلاف الغائب فإذا قدم والمعتق موسر قوم عليه وكأنه أعفته الآن في حال يسره ومثل حضوره ما إذا كان غائبا غيبة قريبة يجوز النقديها قال ابن القاسم وإن كان العبد قريب الغيبة مما يجوز في مثله اشتراط النقدي يبعه لزم تقويمه إذا عرف موضعه وصفته وينتقد القيمة لجواز يبعه انتهى وحاصل المسئلة أنه إذا لم يوجد حكم من الحاكم يمنع التقويم بعسره فإن كان موسرا وقت المعتق قوم عليه وإن كان معسرا واستمر إعساره لم يقم عليه كاتقدم وإن أيسر بعد المعتق لم يقوم عليه أيضا بشرطين أن يكون حين المعتق بين العسر وأن يكون العبد حاضرا حقيقة أو حكما حين عتقه وإلا قوم عليه بعد حضوره (وأحكامه) أى أحكام المعتق بعضه وباقيه له أو لغيره (قبله) أى قبل الحكم

الشريك حصته لغير المعتق لعسر المعتق مضى ولا ينقض الحكم بيسر المعتق بعد الحكم ولو لم يسر بالفعل (قوله كفيله) تشبيه في عدم التقويم على المعتق وحاصله أن المعتق إذا أعسر بقيمة حصته شريكه يوم المعتق فلم يقومها الشرع عليه لعسره ثم حصل له يسر بعد ذلك فإنها لا تقوم عليه بشرطين إن كان المعتق لحصته بين العسر يوم المعتق وكان العبد حاضرا إذا علمت ذلك تعلم أن قول المصنف كفيله الأولى أن يقول كفيله أى كفى الحكم أى أنه إذا انتفى الحكم رأسا وكان معسرا وقت المعتق ثم أيسر فلا تقويم إن كان بين العسر وحضر العبد (قوله) وكان العبد حاضرا حين المعتق) أى حين عتق المعتق لنصيبه والقيام عليه (قوله) لاحتمال أن يكون هذا اليسر الذى ظهر (قوله) هو الذى كان حين المعتق الأولى أن يحذف قوله الذى بأن يقول لاحتمال أن يكون هذا اليسر الذى ظهر كان موجودا حين المعتق وأخفاء لأنه ليس ثم يسر معهود حين المعتق وإنما يحتمل أنه كان موجودا وأخفاء تأمل (قوله) بخلاف الغائب) أى غيبة بعيدة فإنه يتعذر تقويمه لأنه لا بد من نقد قيمته على ما مر للمصنف والنقد في الغائب لا يجوز سواء علم بموضعه وصفته أو كان مفقودا (قوله) ومثل حضوره) أى حين المعتق أى في كونه يمنع من التقويم إذا حصل اليسر بعد المعتق ما إذا كان غائبا حين المعتق غيبة يجوز فيها اشتراط النقد لقربها وقوله قال ابن القاسم الخ الأولى حذفه لأن كلام ابن القاسم في حال اليسر بدليل قوله لزم تقويمه ولو حمل على العسر كما هو موضوع كلام المصنف لم يناسب قوله لزم تقويمه بل حقه لزم عدم تقويمه إلا أن يقال كلام ابن القاسم أفاد أن قرب الغيبة مع اليسر كالحضور في لزوم التقويم فيؤخذ منه أن قرب الغيبة مع العسر كالحضور في منع التقويم تأمل (قوله) واستمر إعساره) أى فلم يحصل له يسر أصلا بعد المعتق (قوله) وأحكامه) أى بأن كان غائبا غيبة قريبة يجوز فيها اشتراط النقد (قوله) وإلا قوم عليه) أى وإلا يكن حاضرا حقيقة أو حكما بأن كان غائبا حين المعتق غيبة بعيدة قوم عليه بعد حضوره (قوله) من شهادة) أى من رد شهادة (قوله) وغيرها) أى كعدم صحة إمامته في الجمعة (قوله) فلا يجوز) أى فإن وطئها لم يعد كما في المدونة في كتاب القذف ونصها فإذا أعتق أحد الشريكين في الأمة حصته وهو ملء ثم وطئها التمسك بالرق قبل التقويم لم يعد لأن حصته في ضمانه قبل التقويم (قوله) فما له المالك بعضه) أى ولا يكون منه شيء للمعتق ولا لورثته كافي المدونة قال ابن عرفة فيها وإذا أعتق أحد الشريكين وهو موسر فلم يقوم عليه حتى مات العبد على مال فالملك للمتمسك بالرق دون المعتق لأنه يحكم عليه بحكم الأرقاء حتى يعتق جميعه اهـ بن (قوله) أى لا يلزمه ان يسعى الخ) أى وكذا إن طلب العبد السعى لا يلزم السيد إجابته لذلك وكلام المصنف محتمل للوجهين الوجه الذى قاله الشارح والوجه الذى قلناه وذلك لان الاستسعاء فاعسل على كلا الوجهين والمفعول على الاول العبد وعلى الثانى السيد فالمدعى على الاول لا يلزم العبد استسعاؤه وعلى الثانى لا يلزم السيد استسعاء العبد أى

عليه يعتق الباقي أو قبل تمام عتقه (كالقن) أى كالحكم القن الذى لا يعتق فيه أصلا من شهادة ومنع من ارث وحدود وغيرهما ماعدا واطء الأثني فلا يجوز لأنها مبيعة فإذ مات فإله المالك بعضه (ولا يلزم استسعاء العبد) الذى أعتق بعض الشركاء فيه حصته منه ومنع من التقويم عليه مانع كسره أو فقد شرط من الشروط المتقدمة وأبى الشريك الثانى من عتق منابه أى لا يلزمه أن يسعى لتحصيل قيمة بقيته ليدفعها لسيد المتمسك بالباقي ليخرج جميعه حرا إن طلب سيده منه ذلك

حصته (قبول مال الغير) ليدفعه في قيمة حصته شريكه وكذا لا يلزم شريكه ولا العبد ذلك (ولا) يلزم (تخليد القيمة في ذمة) للعتق (المعسر برضا الشريك) الذي لم يعتق الى أجل معلوم واما الى يسره فظاهر انه لا يجوز الاجل بأجل الثمن (ومن أعتق حصته لأجل قوم عليه) الآن ليدفع قيمة حصته شريكه الآن (ليعتق جميعه عنده) أى الاجل إذ قصد تساوى الحصتين (إلا أن يثبت الثاني) عتق نصيبه أو يفتقه لأجل الاول أو دونه (فنصيب الأول على حاله) فإن أعتقه الثاني لأجل أبعد من الاول بطل أجل الثاني عند أجل الاول وقوم على الاول عنده إلا أن يثبت الثاني (وان دبر) وسرا (حصته) دون الثاني (تقاويه) ولا يقوم على من دبر قال مطرف معناه ان يقوم قيمة عدل ثم يقال لمن لم يدبر أتسلمه لمن دبر هذه القيمة أم تزيد فان زاد قيل لمن دبر أتسلمه لصاحبك بهذه القيمة أم تزيد وهكذا حتى يقف على حد (ليرق كله أو يدبر)

كله وهذا ضعيف

الاجابة لاستساعته وانما لم يلزم العبد السعاية في مسألة المصنف عند طلب السيد ولزمه المال إذا أسير والاتباع به إن أسير في قوله أنت حر على أن عليك ألفا أو وعليك ألف فانه يلزم العتق والمالك كيانى للمصنف لان العتق في هذه ناجز بخلاف ما هنا فانه لا يعتق ناجزاً قبل السعي (قوله ولا يلزم من أعتق حصته) أى وكان معسرا (قوله وكذا لا يلزم شريكه) أى قبول مال الغير ليعتق به العبد (قوله ولا العبد) أى لا يلزمه قبول مال الغير ولو صدقة ليعتق به نفسه (قوله ولا يلزم تخليد القيمة) أى لا يلزم الشريك المعتق أن يخلد قيمة نصيب شريكه الذي لم يعتق في ذمته لأجل معلوم حالة كون التخليد برضا شريكه الذي لم يعتق وحاصله أن الشريك الذي أعتق حصته من العبد إذا كان معسرا فانه لا يلزمه أن يخلد قيمة نصيب شريكه في ذمته لأجل معلوم برضا شريكه باتباع ذمته لان من شرط وجوب التقويم أن يكون المعتق موسرا كامرا (قوله قوم عليه) أى ذلك العبد من الآن (قوله إذ قصد تساوى الحصتين) أى في العتق في وقت واحد فلا يجعل عتق نصيب العتق الآن لأنه خلاف الواقع ولا نصيب شريكه لأنه تابع وظاهر المصنف كظاهر المدونة أنه يقوم عليه الآن ولو بعد الاجل ونصها على مافى بن فان أعتق أحده الشريكين حظه لأجل قوم عليه الآن ولم يعتق حتى يحل الاجل اه وفي تم وروى اصبح عن ابن القاسم أن بعد الأجل أخر التقويم لاثباته قال عبق وانظر هل هو وفاق في يديه ظاهر المدونة والمصنف أم لا (قوله إلا أن يثبت) بكسر الباء وضمها من باب ضرب وقتل (قوله فنصيب الاول على حاله) أى بقى حاله من كونه لا يعتق الا عند أجله ولا يقوم على الثاني الذي عجل عتق حصته نصيب الاول لأجل أن تتساوى الحصتان في العتق في وقت واحد (قوله بطل أجل الثاني عند أجل الاول الخ) أى انه يعمل للأجل الاول فإذا جاء الاجل الاول قومت حصته شريكه المعتق لأجل أبعد على المعتق الاول قال بن بل الظاهر أنه يبطل تأجيله الآن ويقوم عليه من الآن ليعتق عنده أجله كما قال المصنف (قوله وإن دبر حصته) أى باذن شريكه أو بغير اذنه تقاويه أى ولا يقوم على من دبر نصيب شريكه ليكمل عليه تدبيره وليس لشريكه الرضا بذلك التدبير والتمسك بحظه بل لابد من التقاوة وهذا القول هو المشهور كما في التوضيح ورواه ابن حبيب عن الاخوين ورواه أيضا محمد عن أشهب عن مالك قال في التوضيح وروى عن مالك أيضا انه يقوم على المدبر ليكون مدبرا كله تنزيلا للتدبير منزلة العتق وكل من القولين في المدونة في كتاب التدبير وفيها أيضا في العتق الأول إن دبر باذن شريكه جاز وبغير اذنه قوم عليه نصيب شريكه ولزمه تدبير جميعه ولا تقاويه انظر بن (قوله تقاويه) أى تزايد فيه حتى يقف على حد يلتزمه أحدهما به والتقاوى مأخوذ من القوة لأن كل واحد من الشريكين يظهر قوته (قوله ولا يقوم على من دبر) أى نصيب شريكه ليكمل عليه (قوله معناه) أى التقاوى (قوله أتسلمه لصاحبك) أى التمسك بالرقية (قوله حتى يقف على حد) أى يلتزمه أحدهما به (قوله ليرق كله) أى ان وقف على الشريك الذي لم يدبر وقوله أو يدبر كله أى إذا وقف على من دبر ثم انه إذا وقف على الشريك الذي لم يدبر وبقي كله رقيقا جاز لمديره أخذ من حصته ويفعل به ما شاء (قوله وهذا ضعيف) أى لقول المدونة في كتاب العتق الأول ان دبر باذن شريكه جاز وبغير اذنه قوم عليه نصيب شريكه ولزمه تدبير جميعه ولا تقاويه وكانت المقاواة عند مالك ضعيفة ولكنها شئ ذكر في كتبه اه وانما كانت ضعيفة لان فيها نقض التدبير إذا وقف على الذي لم يدبر وكذا في طغى فقد اقتصر على هذا القول في النسبة للمدونة وأما بن فقد نسب الأقوال

والراجع أن المدير المؤسر يقوم عليه نصيب شريكه ليكون كله مديراً كالتنجيز (٣٧٥) سواء وكلامه في العبد المشترك

هو ظاهر من كلامه وأما
المختص بشخص فأعتق
بعضه لأجل أودر بعضه
فيسرى العتق أو التدبير
لجميع كالتنجيز (وان
ادعى العتق) لحصته
(عنه) أى عيب العبد
المعتق بعضه عيباً خفياً
كسرقه وأباق لتقل قيمته
ولا يثبته على ذلك وأدعى
أن شريكه يعلم ذلك ولم
يصدق (فه) أى للمعتق
(استحلافه) بأنه لا يعلم
فيه العيب المذكور فإن
نكل حلف المدعى بأن
فيه ذلك العيب ويقوم
معيه (وان أذن السيد)

لعبد في عتق عبد مشترك
بينه وبين آخر (أو) لم
يأذن له ولكن (أجاز عتق
عبد جزءاً) له في عبد
(قوم) نصيب الشريك
(في مال السيد) الأعلى
لأنه المعتق حقيقة حيث
أذن أو أجاز والولاء له
فإن كان عند السيد ما يفي
بالقيمة فظاهر (وان
احتجج لبيع العبد) للمعتق
بالكسر لعدم ما يوفي
بالقيمة عند سيده (بيع)
ليوفي منه قيمة شريكه
ولا مفهوم لقوله وان
احتجج لأن عبده من جملة
ماله يتصرف فيه كيف شاء

الثلاثة لها وحكى عن التوضيح تشهير القول بالمقاواة وهذا اقتصر المصنف عليه هنا (قوله) والراجع
أن المدير المؤسر الخ) أى وأما لو دبر أحد الشريكين حصته وهو معسر خير شريكه إن شاء أمضى
صنيته وإن شاء رد تدبيره وهذا قول ابن الماجشون وسحنون وذكره بهرام وذكر أقوالاً أخر
لكنه صدر بهذا القول (قوله) فيسرى العتق) أى لذلك الأجل في جميع العبد وكان الأولى أن يعبر
بباقية بدل الجميع لأن سرعان التدبير والعتق لأجل أنما هو لباقية (قوله) وأدعى أن شريكه يعلم ذلك
هكذا فرض المسئلة في التوضيح وكذا هي في الجواهر ولم يفرضها ابن عرفة كذلك بل ظاهره
كظاهر المصنف سواء ادعى علم شريكه بالعيب أم لا ونصه الباسجى لو ادعى المعتق عيباً بالعبد
وأنكره شريكه نفى وجوب حلفه قولان الأول ثانى قولى ابن القاسم مع أصح وابن حبيب والثانى
أول قوله اه بن (قوله) ولم يصدق (قوله) أى في العلم بعينه بأن أنكر علمه بالعيب (قوله) فله استحلافه
أى على المعتد وقيل ليس له تخليفه ولا يخلف ذلك المدعى أيضاً ويقوم العبد سلباً (قوله) في عتق عبد
أى في عتق جزء من عبده مشترك الخ (قوله) قوم في مال السيد الأعلى) أى فلو قال ذلك السيد قوموه في
مال العبد للمعتق بالكسر فإنه لا يجاب لذلك إذا خص التقويم بمال العبد للمعتق بحيث لا يكمل من عنده
إذا احتجج لتكميل وأما إذا قال قوموه في مال العبد للمعتق وكان ماله يفي بالقيمة أولاً نفى وكل السيد
من ماله فإنه يجاب لذلك لأن قوله قوموه بمال العبد انتزاع له انظر بن (قوله) وان احتجج لبيع
العبد للمعتق يبيع ليوفي منه قيمة شريكه) أى قيمة الجزء الذى لشريكه ويجوز للعتيق شراؤه إذا
يسع وهذه المسئلة كثيراً ما تقع في المعاينة فيقال فى أى موضع يباع السيد فى عتق عبده وفى هذا
المعنى قال بعضهم :

يحق لجفن العين ارسال دمه • على سيد قد يبيع فى عتق عبده
وما ذنبه حتى يباع ويشترى • وقد باع المملوك غاية قصده
ويملكه بالبيع ان شاء فاعلمن • كذا حكموا والعقل قاض برده
فهذا دليل أنه ليس مدركا • لحسن ولا قبح قف عند حده

(قوله) لأن عبده من جملة ماله) أى ولا فرق بينه وبين غيره (تنبيه) مفهوم المصنف أنه إذا لم يعلم
السيد حتى عتق العبد الذى أعتق الجزء فإن كان ذلك السيد لم يستثن مال ذلك العبد الذى أعتق الجزء
فقد عتق العبد للجزء وكان الولاء للعبد دون السيد وان كان ذلك السيد استثنى ماله بطل عتق العبد
للجزء (قوله) وان أعتق شخص أول ولد الخ) حاصله أنه إذا قال لأمته أول ولد تلدينه من غيرى فهو
حر فولدت من غيره أولاداً مترتبين فى بطن أو بطون فإن أول ولد منهم يكون حراً ولو نزل ميتاً ولا
يعتق الثانى ولو مات الأول حال نزوله من بطنها (قوله) فولدت ولدين) أى أحدهما بعد الآخر سواء
كانا فى بطنين أو بطن (قوله) ولو مات الأول) أى ولو نزل أول التوأمين ميتاً ورد بلوقول ابن شهاب
الزهري وهو من أشياخ مالك وخلافه خارج المذهب وإنما أشار لرده بلوقوله لأنه مذكور فى المدونة
والقاعدة أنه لا يذكر فى المدونة إلا ماله أصل فى المذهب وقد قال ابن حبيب قد ارتضاء غير واحد من
أشياخ المذهب اه بن (قوله) ولا يصح عوده للثانى) أى وان كان أقرب مذكور لأن المعنى يأتى ذلك
إذا لا يتوهم عتق الثانى إذا نزل ميتاً حتى يبالغ عليه (قوله) عتقا معا) أى لو صف كل منهما بالأولية
(قوله) كما إذا لم يعلم الأول) أى كما إذا تربتا ولم يعلم الأول (قوله) وان أعتق جنيئاً الخ) حاصله أن صور

(وان أعتق) شخص (أول ولد) من أمته فولدت ولدين عتق الأول (ولم يقر الثانى ولو مات) الأول حال خروجه فضمير مات عائد
على الأول ولا يصح عوده للثانى فإن خرجا معاً من بطنها عتقا معاً كما إذا لم يعلم الأول منهما دفعا للترجيح بالمرجح (وان أعتق جنيئاً)

في بطن أمته (أودبره فحرم) بمجرد الولادة في الأول ومدبر في الثاني إن لم يتأخر لاكثر الحمل بل (وان) تأخر (لاكثر) أمه (الحمل) من وقت انقطاع ارسال الزوج عليها وسواء كانت ظاهرة الحمل أم لا (إلا لزوج مرسل عليها) وهي غير ظاهرة الحمل وقت العتق أو التدبير (فلاقله) أي فلا يعتق (٣٧٦) أولا يسكون مدبرا الا ما وضعته لاقل أمه الحمل وهو ستة أشهر والصواب فلاقل

أقله بأن وضعته في شهر أن شهرين أو ستة الاسنة أيام فان وضعته في ستة الا خمسة أيام فاكثر فلا يكون حرا ولا مدبرا لاحتمال ثولا يكون حال قوله المذكور موجودا وإنما تكون بعد ولا يتحقق وجوده حال قوله المذكور الا إذا أنت به لأقل من الستة وما في حكمها بأن أنت به لأقل من ستة أشهر بستة أيام فدون أو كانت ظاهرة الحمل (و) لو أعتق ما في بطن أمته من غيره وعليه دين محبط وقام عليه غرماءه (بيعت) الأمة فيه كما هو ظاهر إذا لم يتعلق بها عتق ولا هي أم ولد (إن سبق العتق) لجنيها (دين) وكذا ان حدث بعد عتقه كما في الدونة فلذا قال ابن غازي صوابه ويعت وان سبق العتق ديننا بادخال واو النكاه على إن ورفع العتق على الفاعلية ونصب ديننا على المفعولية وبذلك يوافق الدونة فتباع سواء كان الدين سابقا على عتق جنيها أو متأخرا عنه وسواء قام

هذه المسئلة ثمانية لان تلك الأمة التي أعتق سيدها جنيها أو دبره إما أن يكون لها زوج. سترسل عليها أولا وفي كل إما أن تكون ظاهرة الحمل حين العتق أو التدبير أولا وفي كل إما أن تلد الأمة ذلك الولد لأقل أمه الحمل أو لاكثره فان كانت ظاهرة الحمل فيلزمه العتق أو التدبير فيما تلده بمجرد الولادة مطلقا أي سواء كان لها زوج مرسل عليها أم لا ولدت له لاقل الحمل أو لاكثره وكذا إذا كانت خفية الحمل وليس لها زوج مرسل عليها بأن مات أو كان غائبا فانه يلزمه العتق أو التدبير فيما تلده بمجرد الولادة ولو لا أقصى أمه الحمل وأما ان كانت خفية الحمل ولها زوج مرسل عليها فلا يلزم العتق أو التدبير الا فيما تلده لاقل من أقل أمه الحمل وهذه الصورة هي التي استثنائها المصنف والاستثناء في كلاهما. متصل لأن ما قبل الا لا يقيد بظاهرة الحمل وما بعدها يجب ان يقيد بخفيته (قوله في بطن أمته) أي التي ليست بفراشه بأن كانت متزوجة بأجنبي أو بعبد أو اشتراها حاملا من زنا أو زنت عنده (قوله ظاهرة الحمل أم لا) لكن ان كانت ظاهرة الحمل حين العتق أو التدبير فلا فرق بين أن يكون لها زوج مرسل عليها أم لا وإن كانت خفية الحمل فتقيد بما إذا لم يكن لها زوج مرسل عليها كما علمت (قوله ولا يتحقق وجوده حال قوله المذكور الخ) من هذا يعلم أنه إذا مات شخص وولدت أمه بعد موته من غير أبيه ولدا فهو أخوه لأمه فان وضعته لسته أشهر من موته أو أكثر أو أقل من الستة بخمسة أيام لم يرثه إن لم يكن الحمل به ظاهرا حين موته وإلا ورث كما لو وضعته لاقل من ستة أشهر بستة أيام لتحقيق وجوده حال حياة أخيه في هاتين الحالتين دون الأولى (قوله ويعت ان سبق العتق) حاصله أنه إذا اعتق ما في بطن أمته من غيره في حال صحته وعليه دين وقام عليه غرماءه فاما ان يقوموا عليه قبل وضعها أو بعده فإن قاموا عليه قبل الوضع يعت الأمة بجنيها إذا لم يكن له مال غيرها مطلقا سواء كان الدين سابقا على العتق أو كان الدين سابقا على الدين والجنين رقيق في الحالتين وسواء كان ثمنها وحدها في الدين أم لا وإن قاموا عليه بعد الوضع فان كانت العتق سابقا على الدين يعت الأم وحدها ولدها حر سواء وفي ثمنها وحدها بالدين أم لا لكن الولد لا يفارقها وإن كان الدين سابقا على العتق يبيع الولد معها في الدين ان لم يوف ثمنها بالدين فان وفي به ثمنها ومدها يعت وحدها والولد حر (قوله حيث يعت الخ) أي متى قام عليه الغرماء ويعت قبل وضعها رقيق جنيها ويبيع معها مطلقا سواء كان ثمنها وحدها في الدين أم لا سواء كان العتق سابقا على الدين أو كان الدين سابقا على العتق (قوله يعت وحدها والولد حر من رأس المال) أي يعتق من رأس المال سواء كان ثمنها في الدين أم لا (قوله ولو ولدته بعد موته) أي هذا إذا ولدته قبل موت السيد في حال صحته أو مرضه بل ولو ولدته بعد موته (قوله ولا يستثنى ببيع) أي لا يصح استثناء الجنين ببيع أو عتق فاذا باع حاملا أو أعتقها واستثنى جنيها كان الاستثناء باطلا لا يعتد به ويكون الجنين معها للمشتري في البيع ويكون حرا معها في العتق هذا هو المراد وليس المراد بطلان البيع والعتق كما يوهمه كلام الشارح (قوله بخلاف الوصية الخ) أي فاذا

والغرماء عليه بعد وضعها أو قبله وجنيها كجزء منها فيساع معها ولذا قال (ورق) جنيها المعتوق أو المدبر حيث يعت أوصى قبل وضعه في الدين وكذا لو قاموا عليه بعد وضعه ان سبق الدين عتقه ولم يوف ثمنها بالدين فان وفي لم يبيع وكان حرا فان كان العتق هو السابق يعت وحدها والولد حر من رأس المال ولو ولدته بعد موته ولكن لا يفارقها (ولا يستثنى) الجنين (بيعت أو عتق) لأمه أي لا يصح بيع حامل ويستثنى جنيها ولا عتقها ويستثنى جنيها بخلاف الوصية والهبة والصدقة فيجوز استثناء الجنين فيها

فان أعتقها المعطى بفتح الطاء فحرة حاملة برقيق وهى من مسائل المعاينة (ولم يحجز اشتراؤه) (أب أو غيره) (من يعتق على ولد صغير) أو مجنون أو سفیه (بماله) أى بمال المحجور لما فيه من اتلاف عليه فان وقع لم يتم البيع سواء علم الولي أنه يعتق على محجور أم لا (ولا يعتق لم يؤذن له) أى لا يجوز له شراء (من يعتق على سيده) لم فيه من اتلاف مال سيده فان اشتراه لم يعتق عليه إلا أن يحجزه ومفهوم لم يؤذن له أنه ان أذن له في شرائه بعينه عتق على سيده لأنه كالوكيل عنه وان كان الاذن له في التجارة (٣٧٧) فان اشتراه غير عالم بعتقه على سيده

وليس على المأذون دين محيط بماله عتق على سيده والا فلا لأنه إذا كان عالمًا لزم اتلاف مال السيد بغير إذنه لو قيل بالعتق وإذا كان على المأذون دين محيط به اق حقه القراء بما دفعه من المال في غمته وان كان الاذن له في شراء عبد ما فاشتري من يعتق على سيده عالمًا لم يعتق على سيده مالم يحجزه كالذى قبله كذا استظهر واو من العلوم أنه لا يعتق على المأذون ولا غيره بمال من الأحوال إذ العبرة بسيد العبد ولا ينشأ عن الرقيق حرية بغير إذن سيده (وان دفع عبد مالا) من عنده (لمن يشتريه به) من سيده فلا يخلو من أحوال ثلاثة ان يقول اشتري لنفسك أو لتعتقى أو لنفسى (وان قال اشتري لنفسك) فاشتراه (فلا شيء عليه) أى على المشتري أى لا يلزمه ثمن ثان للبايع والبيع لازم (ان استثنى المشتري ماله)

أوصى بأمة لانسان وهى حامل أو وهبها له أو تصدق بها عليه فيصح استثناء جنيها (قوله فان أعتقها المعطى) أى في الصور الثلاث (قوله وهى من مسائل المعاينة) أى بأن يقال امرأة حرة حاملة برقيق (قوله لم يتم البيع) أى فردد ولا يعتق على الولي ولا على المحجور وسواء كان الولي عالمًا بأنه يعتق على المحجور أم لا فالولي ليس كالوكيل على شراء عبد ما وبمضمم أجرى الولي على الوكيل وحينئذ فيعتق على المحجور إذا لم يعلم الولي بالقراءة أو علم بها وجهل لزوم العتق فان علم الولي أنه يعتق على المحجور عتق على الولي ومثل الوكيل على الشراء في هذا التفصيل عامل القراض والزوج كامر (قوله من يعتق على سيده) أى لو ملكه (قوله فان اشتراه لم يعتق عليه) أى على سيده ولا على العبد أيضا وسواء علم العبد بقراءة ذلك العبد الذى اشتراه لسيده بعينه أم لا وسواء كان على العبد دين أم لا (قوله إلا أن يحجزه) أى إلا أن يحجز سيده شراءه لذلك العبد فانه يعتق على سيده (قوله أنه ان أذن له في شرائه بعينه عتق على سيده) أى من غير تفصيل وقوله كالوكيل أى على شراء عبد بعينه (قوله والا فلا) أى والا بأن اشتراه عالمًا بعينه على سيده كان على ذلك العبد دين محيط بماله أم لا واشتراه غير عالم بعينه على سيده وكان عليه دين محيط فلا يعتق على السيد في هذه الأحوال الثلاثة ولا على العبد أيضا (قوله عالمًا) أى وأما ان كان غير عالم فان كان ليس على المأذون دين محيط عتق على السيد والا لم يعتق عليه (قوله كالذى قبله) أى وهو قوله وان كان الاذن له في التجارة فيجوز فيه تفصيله من أنه إذا اشتراه غير عالم بالعتق على السيد وليس على المأذون دين محيط بماله عتق على سيده والا فان كان عالمًا بعينه على سيده أو غير عالم لكن عليه دين محيط فلا يعتق على السيد إلا أن أجازه (قوله فلا شيء عليه ان استثنى ماله وإلا غرمه) ما ذكره من لزوم البيع وعدم غرم المشتري لثمن مرة ثانية ان استثنى مال العبد وغرمه ثانيا ان لم يستثنه محله اذا كان الثمن عيناً أو عرضاً موصوفاً وأما ان كان عرضاً معبواً لم يستثن المشتري مال العبد فلسيد العبد أن يرجع في عين عبده ان كان قائماً فان فات فعلى المشتري قيمته وذلك لأن المشتري قد اشتري سلعة فاستحققت السلعة التى دفعها للسيد فله أن يرجع في عين عبده ان كان قائماً وقيمته ان فات وهذه من أفراد قول المصنف سابقاً وفي عرض بعرض بما خرج من يده أو قيمته أى ورجع في استحقاق عرض يبيع بعرض بما خرج من يده أو قيمته (قوله بمال السيد) أى الذى دفعه العبد له ليشتريه به من سيده (قوله لا يتبعه ماله في البيع) أى بل يبقى لسيده الذى باعه (قوله بخلاف العتق) أى فانه يتبعه ويكون له دون سيده (قوله ان لم يوجد عند المشتري) لا مفهوم له بل وكذا لو وجد الثمن به لأن العبد صار مملوكاً له ولذلك أن يتصرف في ملكه بما أراد (قوله فان لم يوف الخ) أى وأما ان تساوى الثمنان فالأمر ظاهر وان وفى بعض غمته الآن بضمه الأول بقى الباقي ملكاً للمأذون بالشراء (قوله لان هذا شيء لا يتوهم) وذلك لأن الموضوع

(٤٨ - دسوقى - بيع) أى اشترط دخول مال العبد معه في عقد الشراء (والأ) يستثنى المشتري ماله (غرمه) أى الثمن ثانياً لبايعه لانه لما لم يستثن ماله في البيع فقد اشتراه بمال السيد لان العبد لا يتبعه ماله في البيع بخلاف العتق (و) إذا لزمه غرم الثمن لكونه لم يستثن ماله (بيع) العبد (فيه) أى في الثمن ان لم يوجد عند المشتري فان لم يوف غمته الآن بالثمن الأول بأن يبيع بأقل منه اتبع المشتري بالباقي في ذمته (ولا رجوع له) أى للمشتري (على العبد) بما غرمه لسيده لانه إنما اشتراه لنفسه (والولاء له) أى للمشتري ان أعتقه وكان الأولى حذف قوله ولا رجوع له الخ لأن هذا شيء لا يتوهم حتى ينص عليه مع إيهام قوله والولاء له ان هنا ولا وليس كذلك

إذا العبد ملك لمشتريه وفي نسخة ابن غازي بعد قوله وإلا غرمه زيادة لفظ (كلتعتقني) وهو إشارة للقسم الثاني من الأقسام الثلاثة والتشبيه تام يعني أن العبد إذا دفع مالا لشخص على أن يشتريه من سيده به ويعتقه ففعل فالبيع لازم فإن كان المشتري استثنى ماله فإنه يعتق ولا يغرم المشتري الثمن ثانية للبائع وإن لم يستثن ماله غرم الثمن ثانية للبائع ولا يرجع بشيء على العبد وقد تم عتقه بمجرد الشراء وقوله ويبيع فيه يرجع للصورتين وهما قوله اشترى لنفسك أو اشترى لتعتقني وقوله ولا رجوع له على العبد والولاء له راجع للثانية أي مسألة العتق لأنه إذا اشتراه بماله على (٣٧٨) أن يعتقه ففعل عتق عليه بمجرد الشراء ويكون الولاء له سواء استثنى ماله أو لم

يستثنى لغرمه الثمن ثانية إذا لم يستثنى ولا يرجع على العبد بشيء وعلى هذه النسخة فالنص على قوله ولا رجوع له الخ ظاهر لكن المعتمد أن العبد لا يكون حراً بمجرد الشراء بل يتوقف على تجديد عتق وعليه فقوله والولاء له أي إن أعتقه وأشار للقسم الثالث بقوله (وإن قال) العبد للمشتري اشترى (لنفسى) ففعل (فحر) بمجرد الشراء للملكة نفسه بعدد صحيح (وولاءه) لبائعه لأن المشتري وكيل عن العبد فيما يصح مباشرته له (إن استثنى) للمشتري (ماله) عند اشترائه (وإلا) يستثن ماله (رق) لبائعه أي بقي على رقه لأن المال ماله (وإن أعتق) سيد (عبيداً) أي بطل عتقهم (في مرضه) ولم يحملهم الثلث (أو أوصى بعتقهم ولو سماهم) أي عيّنهم بأسمائهم (ولم يحملهم الثلث) في المسثلين (أو

أنه قال له اشترى لنفسك فاشتره كذلك فهو ملك له وحينئذ فلا يتوهم أنه يرجع عليه بما دفعه فيه من الثمن حتى يحتاج للنص على نفيه (قوله إذا العبد ملك لمشتريه) أي ولذا احتاج الشارح إلى حمل قوائمه ولا رجوع له والولاء له على ما إذا أعتقه بعد ذلك (قوله وقد تم عتقه بمجرد الشراء) هذا ضعيف وسيأتي أن المعتمد أن عتقه يتوقف على تجديد العتق بعد الشراء (قوله يرجع للصورتين) هذا ظاهر في الأولى وأما في الثانية فلا يظهر إلا على القول المعتمد من أنه لا يكون حراً بمجرد الشراء بل يتوقف على إنشاء العتق ثم إنه إذا بيع وفضل عن الثمن الأول قدر كان للمشتري في مسألة اشترى لنفسك وعتق منه ما زاد على الثمن في مسألة اشترى لتعتقني (قوله وولاءه لبائعه) أي لا للمشتري (قوله وكيل عن العبد الخ) أي فهو لم يشتر لنفسه بل لغيره وهو العبد والعبد لا يستقر ملكه على نفسه فإذا كان الولاء للبائع (قوله فيما يصح مباشرته له) أي لأن العبد يجوز له أن يشتري نفسه من سيده فيجوز له أن يوكل على ذلك فاندفع ما يقال هذه وكالة من العبد وتوكيله باطل فبطل الشراء من أصله وحاصل ما أشار له الشارح من الجواب أن توكيل العبد ليس باطلاً مطلقاً بل هو صحيح فيما تصح مباشرته فيه كاهنا (قوله أي بطل عتقهم) أي نجز عتقهم في الحال (قوله وأوصى بعتقهم) بأن قال أوصيت بعتق عبيدى سواء سماهم أى عنهم بأسمائهم بأن قال فلان وفلان أو لم يسمهم ورد المصنف بلو قول سجنون إذا سماهم ولم يحملهم الثلث فإنه يعتق من كل واحد جزء بقدر حمل الثلث من غير قرعة (قوله أو أوصى بعتق ثلثهم) أي ولم يعين من يعتق ولا مفهوم للثلث بل مثل قوله أوصيت بعتق ثلث عبيدى أوصيت بعتق نصفهم مثلاً (قوله ومثله إذا بطل الخ) أي بأن قال في مرضه ثلث عبيدى أو نصفهم أحرار فلامفهوم لثلثهم (قوله أي في مرضه) أي وأما إذا بطل عتق ثلثهم في صحته فله الخيار في التعيين ولا قرعة كما إذا أعتق عدداً من أكثر في صحته فإن لم يعين حتى مات انتقل الخيار لورثته كما كان له وقيل يعتق ثلثهم بالقرعة انظر التوضيح اهـ بن (قوله أو أوصى بعدد سماهم من أكثر) بأن قال أوصيت بعتق ثلاثة من عبيدى والحال أن عنده تسعة (قوله ويكتب قيمة كل واحد مع اسمه في ورقة) لا حاجة لكتابة القيمة في الورقة مع الاسم ولم يذكر ابن عرفة إلا كتابة الاسم انظر بن (قوله عتق) المناسب تأخيره بعد قوله فإن كانت قدر ثلث الميت والأوضح أن يقول فمن وجد فيها اسمه نظر إلى قيمته مع ثلث الميت فإن كانت قدر ثلث الميت عتق وإن زادت عتق منه بقدر الثلث وإن نقصت عن الثلث عتق ويخرج ورقة أخرى فمن وجد فيها اسمه نظر إلى قيمته مع ما بقى من الثلث ويعتق منه بقدر ما بقى من الثلث ورق الباقي (قوله وينظر إلى قيمته) أي وإلى ثلث الميت أيضاً (قوله وإن زادت) أي قيمته عن الثلث (قوله وإن نقصت) أي قيمته عن الثلث (قوله فمن خرج له حر) أي

أوصى بعتق ثلثهم أي ثلث عبيده ومثله إذا بطل عتق ثلثهم أي في مرضه (أو أوصى بعدد) أي بعتق عدد (سماهم من أكثر) فالثلث الثلاثة من تسعة (أفرع) في المسائل الأربع (كالقسمة) وصفة القرعة في الأوليين أن يقوم كل واحد منهم ويكتب قيمة كل واحد مع اسمه في ورقة مفردة وتخلط الأوراق بحيث لا تميز واحدة من الباقي ثم تخرج ورقة وتفتح فمن وجد فيها اسمه عتق وينظر إلى قيمته فإن كانت قدر ثلث الميت اقتصر عليه وإن زادت عتق منه بقدر الثلث وإن نقصت أخرجت أخرى وعمل فيها كما عمل في الأولى وهكذا وصفتها في الثالثة أن يجزءوا ابتداءً ثلاثاً ويكتب في ورقة حر وفي اثنتين رقب ثم تخط الأوراق وتخرج واحدة ترمى على ثلث فمن خرج له حر

نظر فيه فإن حمله الثالث فواضح والا عمل فيه ما تقدم وأما الرابعة فإن عين العدد الذي صام كزيد وعمر من جملة أكثر وحمله الثالث فواضح والإسلاك فيه ما تقدم وإن لم يعين كثلثة من عبيدي فإنه ينسب عدد من صام إلى عدد جميع رقيقه وبذلك النسبة يحجزون فإذا كانوا ثلاثة من تسعة جزئوا أثلاثاً ومن اثني عشر جزئوا أرباعاً ويحمل كل جزء على حدته من غير نظر لقيمة كل جزء ويكتب أوراق بقدر عدد الأجزاء واحدة فيها حروا الباقي كل ورقة فيها رق ويعمل مثل ما تقدم في المسئلة الثالثة (إلا أن يرتب) أي محل القرعة ما لم يرتب فإن رتب فلا قرعة والترتيب إما بالاداء كاعتقوا فلاناً ثم فلاناً وهكذا أو بالزمان (٣٧٩) كاعتقوا فلاناً الآن وفلاناً في غد

أو بالوصف كالأعلم فالأعلم (فيتبع) فيقال ويقدم من قدمه إن حمله الثالث أو محله فإن حمل جميعه وبقية منه بقية عتق من الثاني يحمل الثالث أو جميعه وهكذا إلى أن يبلغ الثالث (أو يقول) أعتقوا (ثلاث كل) من عبيدي فيتبع (أو) أعتقوا (أنصافهم أو أثلاثهم) فيتبع ويتق من كل نكته في الأولى والثالثة ومن كل نصفه في الثانية إن حمل الثالث ما ذكر والإعتق يحمل الثالث من كل ولو قل (وتبع) العبد (سيده بدين) له على سيده قبل أن يعتقه (إن لم يستثن) السيد (ماله) حال عتقه لأن القاعدة أن مال العبد يتبعه في العتق دون البيع ما لم يستثنه السيد فإن استثناه كاشهدوا أني قد استزعت مال عدي أو الدين الذي لعدي أو أني أعتقه على أن ماله لي فإنه

فالثالث الذي خرجت له الورقة التي فيها حر (قوله نظر فيه) أي نظر إلى قيمته مع الثالث (قوله وإلا عمل فيه ما تقدم) أي بأن يكتب اسم كل واحد من ذلك الثالث مع قيمته في ورقة وتخلط الأوراق ثم تخرج ورقة بعد أخرى على نحو ما مر (قوله فإن عين العدد) بأن قال أوصيت بعتق ثلاثة من عبيدي وهم زيد وعمر وبكر وعبيده تسعة مثلاً (قوله وإلا سلك فيه ما تقدم) أي من كتابة كل واحد مع قيمته في ورقة على ما قال الشارح ويفعل بهم ما مر (قوله وإن لم يعين) أي ذلك العدد بأسمائهم وإعاسمي العدد فقط ولم يحمله الثالث (قوله ويعمل مثل ما تقدم الخ) أي بأن تخلط الأوراق ثم يرمى كل ورقة منها على جزء فمن وقعت عليه ورقة الحرية من الأجزاء عتق كله إن حمله الثالث فإن لم يحمله عتق منه محله بالطريق المتقدمه بأن يكتب اسم كل واحد من ذلك الجزء مع قيمته في ورقة وتخلط الأوراق ثم تخرج ورقة بعد أخرى على نحو ما تقدم (قوله إلا أن يرتب) الظاهر أنه راجع للصورتين الأولىين وقال ابن عاشر الظاهر رجوعه للأولى (قوله والترتيب إما بالاداء كاعتقوا فلاناً الخ) هذا مثال للترتيب في الصورة الثانية ومثاله في الأولى عبي فلان حر ثم فلان وهكذا إلى آخرهم أو فلان حر الآن وفلان في غد وفلان بعد غد (قوله كالأعلم فالأعلم) أي بأن يقول أعتقوا من عبيدي الأعلم فالأعلم أو الأصالح فالأصالح وهكذا (قوله إن حمله الثالث) أي بتمامه وقوله أو محله أي وأما حمله منه إن لم يحمله كله (قوله وهكذا) أي فإن بقيت من الثالث بقية أيضاً عتق من الثالث يحمل الثالث أو جميعه وهكذا (قوله أو يقول) أي في وصيته وهذا عطف على المستثنى وهو يرتب (قوله ما ذكر) أي وهو ثلث كل أو نصف كل (قوله ولو قل) أي ولو كان أقل مما صام الوصي كإذا كان الثالث يحمل عشر قيمتهم فإنه يتق من كل عشره (قوله وتبع العبد سيده بدين) يعني أنه إذا أعتق عبداً أو أعتق عليه بالحكم لثبته به وللعبد دين على سيده فإن العبد يتبع سيده بدينه الذي له عليه إن لم يستثن السيد ماله حين العتق فإن استثناه سقط الدين الذي على السيد للعبد (قوله وهو يدعى الحرية) أي إصالة أو أنه عتق لغيره (قوله إن شهد شاهد بقره) أي فإن لم يشهد شاهد بقره وإنما كانت من المدعى مجرد دعوى فإنه لا يتوجه على العبد عين عند ابن القاسم وهذه تخصص مفهوم قوله وكل دعوى لا تثبت إلا بعدلين فلا يعين بمجرد ما (قوله ومعناه الخ) الحق أن كلام المصنف محتمل للصورتين كلفظ المدونة أحدهما أن يكون الدين ثابتاً فيشهد شاهد بتقديمه على العتق والثانية أن يكون الدين غير ثابت فيشهد شاهد بدين مقدم على العتق وشارحنا قصر كلام المصنف على الصورة الأولى ولا وجه له انظرين (قوله وكان القول له) فإن نكل العبد في الأولى رق وهذا حيث لم يكن أعتقه آخر والأفاليعين على العتق عند نكول مدعى الرق فإن نكل المتق رد العتق ولا يخاف العبد

يكون للسيد وسقط عنه الدين الذي عليه (و) إن ادعى شخص على آخر أنه رقيقه وهو يدعى الحرية (رق) المدعى (إن شهد) له (شاهد بقره) وحلف معه المدعى أنه رقيقه لأنه مال يثبت بشاهد وبعين (أو) شهد شاهد للغير على (تقدم دين) على العتق فيرق العبد للغير (و حلف) الغريم به بأن الدين الذي على السيد مقدم على عتقه للعبد ومعناه أن السيد أعتق عبده وعليه دين فادعى رب الدين أن دينه سابق على العتق وأقام شاهداً على ذلك والمدين يدعى أن عتقه للعبد قبل الدين فالدين يخلف مع شاهده ويرد عتق العبد ليأبى الدين فضمير وحلف عائد على المدعى الذي أقام شاهداً على دعواه الشامل لمدعى الرقية ولمدعى تقدم الدين فإن نكل حلف العبد في الأولى والعتق في الثانية وكان القول له

(و) إن ادعى شخص إرث ميت بالولاء أو بالنسب (استؤنى بالمال) ولا يجعل باعطائه للمدعى (إن شهد) للمدعى (شاهد) واحد (بالولاء) أو بالنسب (أو اثنان) بالتعاضد أي (أنهما لم يزالا يسمعان أنه) أي المدعى (مولاه) أي مولى الميت (أو) أنه (وارثه) فإن جاء أحد بأثبت منه استحق المال ومنعه وإلا دفع له (وإحاف) عند الدفع مع شاهده أو مع بيينة السماع ولا يثبت بذلك نسب ولا ولاء كما سيأتي له ذلك في باب الولاء لكنه يخالف (٣٨٠) ما قدمه في باب الشهادات من أن الولاء يثبت بيينة السماع ومثله النسب وأجيب بعمل

ما في الشهادات على ما إذا كان السماع فاشياً وهو يفيد القطع وما هنا كإلواء على ما إذا كان مجامعاً لا يفيد العلم بأن كان غير فاش بين التقات وغيرهم (وإن شهد أحد الورثة) عند حاكم (أو) أقر أن أباه أعتق (قبل موته عبداً) معينا من عبيده في صحته أو مرضه والثالث يحمله وأنكر ذلك غيره من الورثة (لم يجز) ذلك أي شهادة الشاهد أو إقراره بل يلقى (ولم يقوم) العبد (عليه) أي على الشاهد أو المقر وحصته من العبد تكون رقالة لأنه مقر لغيره ولا يمين على العبد مع شهادته هذا الشاهد نعم إن ملكه الشاهد بعد ذلك أو قسمت العبد فتابه العبد عتق عليه كما يفيد قوله في باب الاستلحاق كشاهد ردت شهادته (وإن شهد شريك (على شريكه) في عبد (بعق نصيبه) والشريك يكذبه (فصيب الشاهد حر) إن أيسر شريكه) الشهود

كما في ابن مرزوق (قوله واستؤنى بالمال إن شهد بالولاء شاهد أو بالنسب) هذا قول ابن القاسم وقال أشهب لا يدفع له الشاهد الواحد قال في التوضيح وهما مبنيان على القاعدة المختلف فيها بينهما وهي الشهادة بما ليس بمال إذا أدت إليه كالأول فأقامت المرأة بعد الموت شاهداً على الزوجة هل يثبت بتلك الشهادة المال أولاً فإن القاسم يقول بالأول وأشهب يقول بالثاني لأن الشهادة بغيره لا به (قوله ولا يثبت بذلك نسب) أي وحيث فلا يتفرع عليه حرمة ما ثبت تحريره من النسب (قوله كما سيأتي له ذلك في باب الولاء) أي وكما هو مستفاد من قوله واستؤنى بالمال إذ لو ثبت الولاء أو النسب لما استؤنى بالمال إذ لا وجه للاستثناء (قوله أحد الورثة) أي سواء كان ابناً أو غيره وأما لو شهد عدلان من الورثة بذلك كانت شهادتهما مقبولة (قوله أو أقر) أي عند غير حاكم والأول وهو الشاهد يشترط فيه العدلون الثاني وهو المقر وإنما يشترط رشده (قوله بل يلقى) أي لأنه في الأولى شهادة واحد وهي لا تكفي في العتق وفي الثانية إقرار على الغير (قوله تكون رقالة) أي ولا تكون حرة ويقوم عليه الباقي لأنه ليس هو للعتق حتى يلزمه التقويم وإنما هو مقر على غيره (قوله وإن شهد شريك) أي فقط وحاصله أنه إذا شهد أحد الشريكين في عبد أن شريكه أعتق حصته وكذبه الآخر لم تعتق حصة المشهود عليه اتفاقاً وأما الشاهد ففيه تفصيل فإن كان شريكه للمشهود عليه معسراً لم تعتق حصته أيضاً اتفاقاً وإن كان موسراً فله على غيره الأقل أنها تعتق حصته وهو الراجح والذي عليه الأكثر أنها لا تعتق وأما لو شهد أحد الشريكين مع عدل آخر على شريكه بعق نصيبه فإنه يعتق نصيب المشهود عليه ونصيب الشريك الشاهد أيضاً ولا يرجع بقيمته لدعواه لنفسه أنه يستحق قيمته على المشهود عليه كذا قبل وبحث فيه بعضهم بأن مقتضى القياس أنه مخلف يأخذ قيمة حصته لأن معه شاهداً عدلاً (قوله بعق نصيبه) أي نصيب المشهود عليه (قوله حر) أي يعتق مجانا (قوله كعسره) أي كما اتفق على عدم عتق نصيب الشاهد في عسر المشهود عليه

باب في التدبير

(قوله تعليق مكلف) أي ولو كان سكران بحرام إذا كان عنده نوع تميز وأما إذا كان طافحاً فهو كالبهيمة لا يلزمه شيء اتفاقاً وما في عقب فقيه نظر وأما السكران بحلال فكالجنون (قوله خرج الصبي والجنون والمكره) أي فإن تدبيرهم باطل من أصله وكذا يقال في تدبير العبد والسفيه فيما يأتي أما بطلانه من الجنون والمكره والعبد فباتفاق وأما بطلانه من الصغير والسفيه فعلى الراجح كما في حاشية شيخنا على خنث وقال بعضهم إنه من الصغير والسفيه وصية بلفظ التدبير فإطلاق التدبير عليه مجاز لا حقيقة وحيث يخرج من الثلث ولها الرجوع فيه بعد البلوغ والرشد واستظهره في المخرج (قوله خرج العبد) أي لأن تدبيره باطل لأنه محجور عليه بالأصل وقوله والسفيه أي سواء كان مولى عليه أو كان مهنلاً فلا يصح تدبيره من حيث كونه تدبيراً وإن صح على أحد القولين السابقين من جهة أنه يكون وصية يخرج من الثلث بالأولى من الصغير انظر

عليه ولا يعتق نصيب المشهود عليه إذا ثبت العتق إلا بشاهدين وإنما عتق نصيب الشاهد عند يسار شريكه لأن شهادته تضمنت اعترافه بعق نصيب نفسه على شريكه وإن شريكه قد ظلمه في عدم دفع قيمة نصيبه له بانكاره عتق نصيبه (والأكثر) من العلماء (على نصيبه) أي نفي عتق نصيب الشاهد مع يسار الشريك فلا يعتق من العبد شيء (كعسره) (اللتفق عليه والراجح الأول وإن كان قول الأقل [درس] باب في التدبير واحكامه) وهو لغة النظر في عواقب الأمور لتقع على الوجه الأكمل وشرعا قال المصنف (التدبير تعليق مكلف) خرج الصبي والجنون والمكره (رشيد) خرج العبد والسفيه فلا يصح تدبيرهما

(وان) كان المكاف الرشيد (زوجة) دبرت (في زائد الثالث) أي فها زاد على ذلك ما لها وان لم يكن لها غير ذلك العبد فيحصى ويلزمها وليس لزوجها رده بخلاف العتق وسائر التبرعات إذ لا ضرر على زوجها في ذلك لأن العبد (٣٨١) في رقها إلى الموت وأما تديرها في الثالث

فما دونه فلا خلاف في نفوذه (العتق) مفعول تعليق أي تعاقبه نفوذ العتق لأن العاق أنا هو نفوذه وأما انشاؤه فمن الآن (بموته) أي موت المعلق بكسر اللام خرج المعلق على دخول دار مثلا أو زمن أو موت غيره فلا يسمى تديراً (لا على وصية) خرج ماعلقه على موته على وجه الوصية فانه عقد غير لازم يجوز الرجوع فيه بخلاف التدير ومثل الوصية بقوله (كأن) مت من مرضى (هذا فأتت أو فمبدي حر) (أو) إن مت من (سفرى هذا) فأتت حر (أو) قال في سحته انت (حر بعد موتي) ولم يقيد بتدير ولا غيره فوصية في الثلاثة غير لازمة وأما ان قال أنت مدبر بعد موتي فتدير قطعاً والحاصل أن التدير ما كان على وجه الانبرام والازم لا على وجه الانعزال كأن يكون على وجه يكون أو لا يكون كالمت في المرض والسفر فانه وصية ولو أتى بلفظ التدير وكذا بعد موته إذا لم يقيد بلفظ التدير

وعدم صحته من المهل هو قول ابن القاسم وأما عند مالك فيصح لأن تصرفه قبل الحجر محمول على الاجازة عنده (قوله وان زوجة دبرت في زائد الثالث) أي دبرت عبداً قيته أزيد من ثلث مالها ولو عبر المصنف بل رد قول سخنون أن قول ابن القاسم يصح من الزوجة في زائد الثالث خطأ كان أحسن ابن رشد وروى عن مالك مثل قول سخنون انظر المواقي ا هـ بن وقوله وان زوجة الخ أي هذا إذا كان المكاف الرشيد غير زوجة أعم من كونه رجلاً أو امرأة أو كان زوجة دبرت في ثلثها بل وان كان زوجة دبرت الخ (قوله فيحصى) أي التدير أي يحصى عقده من الآن وإن كان لا يخرج حراً إلا بعد موتها من ثلث (قوله بخلاف العتق) أي ولو لاجل (قوله وسائر التبرعات) أي فان لزوجها ردها حيث زاد التبرع على الثالث (قوله لان العبد في رقها إلى الموت) أي فلما استخدمه والتجمل به وفي هذا منفعة للزوج فلم يخرج العبد بالتدير عن تمتع الزوج به إلى موتها وبعد الموت الزوج كبقية الورثة بخلاف العتق فان العبد يخرج به عن تمتع الزوج (قوله بموته) أي على موته فالباء بمعنى على لان التعليق يتمدى بعلى أو على حالها لئلا يكون مع تقدير عامل تتعلق به أي رابطاً له أي للعتق بموته (قوله أو زمن) أي كأن مضت سنة فأنت حر أو ان مات زيد فأنت حر (قوله لا على وصية) أي لا على وجه الوصية ولما شمل تعريفه الوصية بالعتق كأنت حر بعد موتي أو ان مت فأعتقوا عبدي فلانا أخرجها بهذا القيد فهو من تمام التعريف لئلا يكون غير مانع (قوله بخلاف التدير) أي فانه عقد لازم ثم ان من المعلوم ان الفرق بين الوصية والتدير بالازم وعدم الازم فرع عن افتراق حقيقتهما وحاصل الفرق بينهما الذي نقله بن عن العيار أن العتق في التدير ألزمه ذمته وأنشأه من الآن وان كان معلقاً على الموت فوجب أن لا يرجع فيه والوصية أمر بالعتق بعد موته ولم يقيد على نفسه عتقا الآن فالعتق انما يقع على العبد بعد موت الموصي فلذا كان له ان يرجع كمن وكل رجلاً ليبيع عبده أو يهبه فله أن يرجع عن ذلك بما شاء من قول أو فعل ما لم ينفذ الوكيل ما أمر به (قوله كأن مت من مرضى أو سفرى هذا) انما يكون هذا وصية إن جعل الجواب فأتت حر كما فعل الشارح فان جعل الجواب فأتت مدبر كان وصية أيضاً على قول ابن القاسم وفي الموازية إنه تدير لا رجوع فيه ووجه الأول أعني كونه وصية أنه لما علقه على أمر محتمل لا يكون أولاً لا يكون لم يلزمه انظر بن (قوله ولا غيره) أي بما يدل على التدير كإتاني (قوله واما ان قال أنت مدبر بعد موتي) أي أو قال أنت حر بعد موتي بالتدير فهو تدير فيها قطعاً (قوله ما كان على وجه الانبرام والازم) أي من الآن كدبرتك أو أنت مدبر أو أنت حر عن دبر منى وان كان معلقاً على الموت كأنت مدبر بعد موتي أو أنت حر بعد موتي بالتدير (قوله لا على وجه الانعزال) أي لا ما كان على وجه الانعزال وقوله كأن يكون على وجه أي معلقاً على وجه وقوله يكون أي محتمل لأن يكون أولاً يكون (قوله ولو أتى الخ) أي بأن قال إن مت من مرضى هذا أو من سفرى هذا فأتت مدبر (قوله إذا لم يقيد بلفظ التدير) أي كأن قال أنت حر بعد موتي أي وأما ان قيد به كأنت مدبر بعد موتي أو أنت حر بعد موتي بالتدير كان تديراً (قوله ومحل كونه) أي ما ذكر من الصبيغ الثلاثة (قوله ما لم يرد) أي مدة كونه لم يرد بأن خلا لفظه عن نية أو قرينة فان أراد به نية أو قرينة لزمه هذا محصل كلام الشارح وفي بن ان لم يرد أي بالنية وأما إذ أتى بما يدل عليه كقوله إذا مت فمبدي فلان حر لا يغير الخ فهذا من قبيل التدير الصريح لا بالارادة

ومحل كونه وصية يجوز الرجوع فيه (ما لم يرد) أي ما لم يقصد به التدير فان قصد التدير بأن أتى بما يدل عليه كأن يقول حر بعد موتي بالتدير أو ان مت من مرضى فمبدي حر ولا رجوع لي فيه ولا يغير عن حاله ونحو ذلك فهو تدير لازم

ومثل ذلك ما إذا أقر بأنه أراد بهذه الألفاظ (٣٨٢) التديير (و) ما لم يعلقه على شيء فان علقه على شيء كان تدييراً نحو إن كنت زديراً أو دخلت الدار فانت حر إن مت من مرضى أو سفرى هذا أى وحصل المماق عليه كالدخول إذ يحصل المماق عليه لزم المماق واللازم تديير لا وصية (أو) أنت حر بعد موتى يوم أو شهر أو نحو ذلك فوصية لا تديير لكونه غير معلق على الموت وظاهره ولو أراد أوعاق وقبل حذف من هنا قوله ما لم يرد ولم يعلق للدلالة الأولى عليه وذكر صريحه بثلاث صغ مطلقاً لما صدق وهو تعليق بقوله (بدبرتك) وأنت مدبر أو حر عن دبر منى) ودبر كل شيء ما وراءه بسكون الباء وضمها والجارحة بالضم أكثر وأنكر بعضهم الضم في غيرها وعمل كونه تدييراً لازماً إذا لم يصرفه للوصية كأن يقول ولى الرجوع أو الفسخ في ذلك وإلا كان وصية كما أن صريح الوصية نحو أعتقه إذا مت أو هو حر إن مت أو بعد موتى إذا أراد به التديير أو علقه انصرف للتديير كما قدم (وتقد تديير نصراني) أو يهودى (أسلم) أى لعبد الحالم حواء اشتراه مسلماً أو أسلم عنده قبل التديير أو بعده ومعنى نفوذ نفوذه وعدم فسخ (وأوجر له) أى عليه ثلاثا يكون مستولياً وهو على المسلم وتدفع أجرته لسيده فإذا مات عتق من ثلثه وولأوه للمسلمين (و) من دبر أمته الحامل (تناول) التديير (الحالم معها)

(قوله ومثل ذلك) أى مثل ما إذا أنى بما يدل على التديير (قوله وما لم يعلقه) أى والمماق. إذ كرم الصيغ الثلاث على شيء فان علق واحدة منها على شيء كان تدييراً (قوله فانت حر إن مت من مرضى أو من سفرى هذا) أى وإن كملت أو دخلت الدار فانت حر بعد موتى (قوله لزم المماق) أى وهو الحرية بعد الموت من هذا المرض (قوله واللازم تديير لا وصية) فيه أن الحرية معلقة في الصيغتين الأولىين من صيغ الوصية فلم يقل إنها تلزم بحصول المماق عليه واللازم تديير لا وصية وأجيب بأن المماق عليه هنا اختياري والمماق على الاختياري يلزم بحصوله على قاعدة الحث بخلاف قوله إن مت من مرضى هذا أو من سفرى هذا فانت حر فان المماق عليه فيها الموت من هذا المرض أو من هذا السفر فانه غير اختياري فلا يلزم فيها التديير إلا بإرادته (قوله أو نحو ذلك) أى أو شهرين أو نصف شهر (قوله وظاهره ولو أراد الخ) أى ظاهره أن هذا وصية غير لازمة سواء أراد بذلك التديير أو لم يرد علقه أو لم يعلقه وإنما كان ظاهره ذلك لتأخيره قوله أو أنت حر بعد موتى يوم عن قوله إن لم يرد أو لم يعلقه إلا أنه إن أراد بذلك التديير كان وصية التزم عدم الرجوع فيها والوصية إذا التزم عدم الرجوع فيها فيها قولان بالآزوم وعدمه وهذا القول هو ما اختاره الشيخ ابراهيم اللقاني (قوله وقبل حذف الخ) هذا التقرير هو ما اختاره عجب وحاصله أنه إذا قال أنت حر بعد موتى يوم أو شهر أو بأكثر من ذلك أو أقل فهو وصية غير لازمة إن لم يرد بذلك التديير أو يعلقه وإلا كان تدييراً فالصنف حذف أن لم يرد أو يعلقه من هنا الدلالة ما قبله عليه (قوله أو حر عن دبر منى) لما كان هذا اللفظ صريحاً في الباب لم يحتج إلى الإرادة بخلاف حر بعد موتى فانه لما كان غير صريح في التديير لم يصرف له إلا بالنية أو القرينة (قوله والجارحة) أى والدبر بمعنى الجارحة بالضم أكثر من الاستكان قوله إذا لم يصرفه للوصية) أى ولم يعلقه على إن مت من مرضى هذا أو سفرى كما مر وقوله إذا لم يصرفه للوصية أى بما يدل عليها كما مثل أوبالية وقوله وإلا كان وصية أى وإلا بأن صرفه لها بما يدل عليها أو بالنية كان وصية وإنما انصرف صريح التديير لغيره وهو الوصية لقوة شبهها بها (قوله إذا أراد به التديير) أى بالنية أو بالقرينة الدالة عليه كما مر (قوله أو بعده) أى بأن دبره وهو كافر فأسلم وهذا يشمله قول المصنف لمسلم لأنه مسلم ما لا (قوله لزومه وعدم فسخه) أى لأنه نوع من العتق وعتق الكافر للمسلم لازم (قوله أى عليه) أشار إلى أن اللام بمعنى على لا أنها على حالها للتدنية أى لأن ملك الشخص لا يؤجر له أى وأوجر عليه لمسلم وكلام المصنف يشرب أنه لا يتولى الإيجار وهو كذلك بل يتولى الحاكم الإيجار ويدفع له ما أوجره شيئاً فشيئاً لأن منتهى أجل السيد لا يعلم (قوله عتق من ثلثه) أى من ثلث ماله ولو خمر أو خنزيراً إذا كانت ورثته نصارى فلو ترك ولدين فأسلم أحدهما بعد موته وقيمة الدبر مائة وترك مائة ناضة وخمراً قيمته مائة عتق نصف المدبر على الذى لم يسلم لأنه أخذ خمسين ناضة وخمسين خمرًا ونصف المدبر خمسون فخرج نصف المدبر من ثلث ما ناب النصارى والذى أسلم لم يتم له إلا خمسون ناضة وقيمة نصف المدبر خمسون وأهريق نصيبه من الخمر فيعتق من النصف الثاني ما قابل ثلث المائتين وذلك سدس العبد فصار جميع ما يعتق منه خمسة أسداسه ويرق منه سدس لا ولد الذى أسلم (قوله وولأوه للمسلمين) أى على تفصيل وحاصله أن الكافر إذا اشترى مسلماً ثم دبره أو أسلم عنده ثم دبره فالولاء للمسلمين مطلقاً ولو كان لذلك السيد عصبة مسلمون ولو أسلم ذلك السيد بعد التديير فلا يهود له الولاء وإنما إن دبره في حال كفره ثم أسلم فالولاء للمسلمين ما لم يسلم سيده أو يكون له عصبة مسلمون وإلا كان الولاء لسيده أو لعاصيه (قوله الحمل معها) أى الحمل للصاحب لها يوم تدييرها

وأولى إن حملت به بعد التدبير لأن كل ذات رحم فولدها بمنزلها (كولد المدبر) حصل خله (من أمته بعده) أي بعد تدبير أبيه فالحل مدبر بما لا يسه وأما إن حملت به قبل تدبير أبيه فلا يدخل في التدبير (٣٨٣) لانفصال مائه عنه قبل تدبيره

(وصارت) أمته (به) أي بولدها الحاصل حملها به بعد تدبير أبيه (أم ولد) للمدبر (إن عتق) الولد بأن حمله الثلث مع أبيه (وقدم الأب عليه في الضيق) للثالث عن الأب وولده لتقدم تدبيره على تدبير الولد فلا يلزم من عتق الأب عتق الولد وهي إنما تصير أم ولد بعته لا بتق أبيه والمعتمد أن الأب لا يقدم عند الضيق بل يتحصان عنده وعليه فضمير إن عتق للأب أو للولد إذ يلزم من عتقه عتق ولده فإذا عتق بعض الولد للتحاصص فلا تكون أمه أم ولد لأن أم الولد هي الحر حملها أي كله من وطء مالكتها وكذا تتحصص المدبرة وولدها عند الضيق (وللسيد زرع) ماله (وله وطء المدبرة وحمل الاتزاع) (إن لم يمرض) السيد مرضاً مخوفاً وإلا لم يجزله ابتزاعه لأنه ينتزعه لغيره ما لم يشترط السيد عند التدبير ابتزاعه وإلا عمل بشرطه (و) للسيد (رهنة) أي رهن رقبة المدبر ليبيع للفرماء ولو في حياة السيد إن سبق الدين على التدبير فإن تأخر عنه فأما يحسوز رهنة لبيع

وهو الذي حملت به قبل التدبير (قوله وأولى إن حملت الخ) أي بخلاف ما انفصل عنها قبل تدبيرها فإنه رقيق للسيد (قوله وأما إن حملت به قبل تدبير أبيه الخ) أي سواء وضعته قبل تدبيره أيضاً أو وضعته بعده والحاصل أن ما انفصل قبل التدبير فهو رقيق سواء كان التدبير للامة أو للعبد المسترسل على أمة وما حملت به بعد التدبير فهو مدبر سواء كان التدبير للامة أو للعبد وأما ما كان حملاً حين التدبير فهو مدبر إن دبرت أمة لا إن دبر أبوه وإنما دخل ولد المدبرة الذي حملت به قبل تدبيرها في عقد تدبيرها دون حملها من أبيه قبل تدبيره لأن الولد كجزء منها حتى تضع فإذا دبرها فقد دبره وإذا دبر الأب لم يدخل تدبير الأم ولا حملها حتى تحمل به بعد تدبير الأب (قوله وصارت به أم ولد) يعني أن العبد المدبر إذا عتق ولده الذي حملت به أمته بعد التدبير وذلك العتق بعد موت السيد الذي دبر أباه بأن حمله الثلث هو وأبوه وعتقهما فإن الأمة التي حملت به تصير أم ولد بذلك الولد فتعتق من رأس مال سيدها وهو المدبر المذكور (قوله وقدم الأب عليه في الضيق) هذا هو الذي استظهره ابن عبد السلام فجري عليه المصنف هنا مع اعتراضه في التوضيح على ابن عبد السلام بأن مذهب للدونة وغيرها انهما يتحصان وقد اعترضه ح وعج ومن تبعه بذلك ابن (قوله فلا يلزم من عتق الأب عتق الولد) أي ويلزم من عتق الولد عتق الأب (قوله بعته) أي بعته الولد من ثلث السيد (قوله بل يتحصان عنده) أي فإذا كان ثلث مال السيد عشرة وكانت قيمة الولد والأب معا ثلاثين فإنه يعتق من كل بقدر خمسة وهو سدسه (قوله إذ يلزم من عتقه عتق ولده) أي وكذا يلزم من عتق الولد عتق أبيه (قوله فلا تكون أمه أم ولد) هذا هو المتيقن خلافاً لجزم به الشيخ أحمد الزرقاني من كونها أم ولد (قوله والسيد نزاع ماله ان لم يمرض) أراد المصنف بماله ما وهب له أو تصدق به عليه أو اكتسبه بتجارة أو بخلع زوجة أو ما نشأ من عمل يده وخراجه أي غلته وأرض جنابة عليه فالسيد نزاعه ولو مرض مرضاً مخوفاً من غير احتياج لشرط على أن إطلاق الاتزاع عليه مجاز اذ هو للسيد أصالة (قوله مالم يشترط السيد عند ابتزاعه) أي وإن مرض مرضاً مخوفاً (قوله لبيع للفرماء) أي عند العجز عن وفاء الدين (قوله لبيع بعد موت السيد) أي لا في حال حياته وقول المصنف في باب الرهن لا رقبته محمول على هذه الصورة أي لا يجوز رهن رقبته على أن يتباع في حياة السيد في الدين الطارئ على التدبير فلا تخالف بين ما هنا وما في الرهن (قوله وللسيد كتابته) أي سواء قلنا إن الكتابة من قبيل العتق أو من قبيل البيع أما جواز كتابته على الأول فظاهر وأما على الثاني فلأن مرجعها للعتق (قوله فإن أدى) أي نجوم الكتابة (قوله عتق من ثلثه) أي فإن لم يحمله الثلث عتق منه عمله وأثر ماله بيده ووضع عنه من كل نجم عايه بقدر ما عتق منه فإن عتق منه نصفه وضع عنه نصف كل نجم وإن لم يترك غيره عتق لثمه ووضع عنه ثلث كل نجم ولا ينظر لما أداه قبل موت السيد ولو لم يبق عليه غير نجم عتق ثلث المدبر وحط عنه ثلث ذلك النجم ويسعى فيما بقي فإن أداه خرج حراً (قوله لا يجوز للسيد اخراجه) أي إخراج المدبر عن التدبير (قوله بغير حرية) الباء بمعنى اللام كما في نسخة (قوله كبيع وهبة وصدقة) أي ورجوع عن تدبيره وما ذكره المصنف من عدم جواز اخراج المدبر عن التدبير لغير الحرية قال ابن عبد السلام هو المشهور من المذهب وقال ابن عبد البر كات بعض أصحابنا يفتي ببيعه إذا تخلف على مولاه وأحدث أحدنا قبيحة لا ترضى اه وأراد بالعض ابن لبابة كما قال ابن عرفة قال في التكميل وقد افترق شيخنا القوري مرة بما نقله ابن عبد البر اه بن (قوله لأن فيه ارقاقه بعد جريان شائبة الحرية فيه) أي والشارع متشوف للحرية

بعد موت السيد حيث لا ماله (و) للسيد (كتابته) فإن أدى عتق وإن عجز رجع مدبراً وإن مات سيده قبل الاداء عتق من ثلثه وسقط عنه باقي النجوم (لا) يجوز للسيد (اخرجه بغير حرية) كبيع وهبة وصدقة لأن فيه ارقاقه بعد جريان شائبة الحرية فيه

(ولفسخ يمه) ان وقع كتمته وصدقته (ان لم يعتق) فان أعتقه المشتري أو الوهوب له قبل الفسخ مضى (والولاء له) أى لمن أعتقه للملن ذبزه ولا يرجع المشتري إذا أعتقه بالثمن على من ذبزه (كالمكاتب) لا يجوز يمه وفسخ إن لم يعتق فان أعتقه فمشتريه فلا فسخ والولاء لمن أعتقه فالشبهة تام (وان بجنى) (٣٨٤) المدر فان كان له مال يفي بحوائجه دفعه فما بقي مدبراً لسيده ولا خيار له كافي القن خلافاً لظاهر

(قوله ان لم يعتق) أى قبل الفسخ (قوله فان أعتقه المشتري) أى ولو كان العتق لأجل (قوله ولا يرجع المشتري إذا أعتقه بالثمن على من ذبزه) أى لأن عتقه له فوت للبيوع والبيع المختلف في فسادته إذا فات بعض الثمن وعلم أن محل مضمون عتق المشتري وثبوت الولاء له المبدأ آخر عتقه إلى موت المدبر بالكسر فان تأخر فانه لا يعضى عتقه لأن الولاء قد انعقد لمدبره أما لحل الثلث لكاه فاعتق كله أو بعضه فاعتق بعضه وحيث كان الولاء قد انعقد لمدبره قبل عتق المشتري أو الوهوب له صار عتق المشتري لم يصادف محلاً وحينئذ فلذلك المشتري الذى لم يعضى عتقه أن يرجع بالثمن على تركه المدبر (قوله دفع فيها) أى دفع ماله فى تلك الجناية (قوله ولا خيار له) أى لا خيار لسيده بين فدائه وإسلامه خدمته لهجنى عليه ليستوفى منها أرش الجناية تقاضياً (قوله خلافاً لظاهر الصنف الخ) أى فان ظاهر إطلاقه يقتضى أن السيد مخير فى إسلامه وفدائه مطاقاً كان له مال يفي بالجناية أم لا (قوله وان لم يكن له مال يفي الخ) أى بأن لم يكن له مال أصلاً أو له مال لكن لا يفي بحوائجه (قوله أسلم خدمته لهجنى عليه) أى ليستوفى منها أرش الجناية (قوله حتى تستوفى الجناية) أى أرشها وبعد أن يستوفى الجنى عليه أرشها ترد الخدمة لسيده على أنه مدبر وما ذكره الصنف من أن السيد يسلم خدمة المدبر لهجنى عليه تقاضياً هو المشهور وقيل انه يسلم ماله ملكاً لسيده (قوله فلو جنى جناية ثانية على شخص) أى قبل أن يستوفى الأول من الخدمة أرش جنايته (قوله وحاصه بجنى عليه ثانياً) أى وحاصه بجنايته عليه أولاً بجنى جنى عليه العبد ثانياً (قوله فيما بقى من الخدمة) متملق بقوله وحاصه بجنى عليه (قوله من يوم ثبوت الخ) صفة لمخاصة الثانى أى السكائنة من يوم الخ (قوله القسمة نصفين) أى ولو كانتا على الثلث والثلثين (قوله الظاهر الثانى) بل قال بن هو الصواب فإذا كان أرش كل جنسية من الجنائيتين عشرين إلا أن صاحب الأولى أخذ من خدمته عشرة قبل أن تحصل الجناية الثانية وبقيت له عشرة فانهما يتحاصن خدمته أثلاثاً على ظاهر كلام المدونة وبه جزم ابن مرزوق لا أن الخدمة يقتسمانها مناصفة انظر بن (قوله ورجع مدبراً) أى كما كان قبل الجناية (قوله ان وفى أرش الجناية) أى أو الجنائيتين (قوله وان عتق هذا الجانى بموت سيده) أى لحل الثلث له (قوله بعد إسلامه) احتراز بذلك عمالو مات سيده قبل إسلامه وفدائه فانه لا شئ للجنى عليه كما إذا جنى وهو صغير لا خدمة له وانتظرت قدرته على الخدمة فمات سيده وحله الثلث وكذلك الدبرة التى لا عمل عندها ولا صنعة كما فى ابن مرزوق (قوله وقبل استيفاء أرش الجناية) أى من خدمته (قوله اتبع) أى للعتق بعضه بالأرث وقوله فيما عتق منه أى بالنظر لما عتق منه (قوله بمحضته) أى بمقابل حصته أى بمقابل الجزء الحصة فالباء فى قوله بمحضته على حالها وفى الكلام حذف مضاف أى أو أنها بمعنى فى ولا حذف أى يتبع بالأرث فى حصته أى الحصة التى صار بها محرراً (قوله وخير الوارث فى اسلام مارق منه) ملكاً للجنى عليه الخ) إما خير الوارث بين الفداء والتسليم للرقبة ملكاً مع أن مورثه إنما خير بين الفداء والإسلام للخدمة لأن المورث لا يملك الرقبة وهى الآن ملك للوارث (قوله وقوم بماله) محل هذا إذا كان السيد لم يستثن ماله عند تدبيره وإلا قوم بدونه (قوله والعبرة بالتقويم يوم النظر) أى سواء كان المال يوم النظر مساوياً له يوم الموت أو زبداً أو نقص (قوله على أنه من المال كذا وكذا)

إطلاق الصنف وإن لم يكن له مال يفي بحوائجه خير سيده بين فدائه وإسلامه (فان فداه) بقى مدبراً (والا) يفده (أسلم خدمته) لهجنى عليه (تقاضياً) أى شيئاً بعد شئ حتى تستوفى الجناية ولو جنى جناية ثانية على شخص آخر فلا يخص الأول بالخدمة (وحاصه) أى الأول (بجنى عليه) من العبد (ثانياً) بعد اسلام خدمته فى الجناية الأولى فيما بقى من الخدمة ويخص الأول بما استوفاه قبل محاسبة الثانى من يوم ثبوت الجناية الثانية وهل معنى الخاصة القسمة نصفين أو على حسب مال كل الظاهر الثانى وهو ظاهر المدونة (ورجع) مدبراً (إن وفى) أرش الجناية (وان عتق) هذا الجانى (بموت سيده) بعد اسلامه خدمته وقبل استيفاء أرش الجناية (اتبع) ماله فى) من الارش فى ذمته (و) عتق (بعضه) ورق باقيه للوارث لضيق الثلث اتبع فيما عتق منه (بمحضته) أى بما يقابل الجزء الحولان ما بقى من أرش الجناية يتعلق بعضه

بالجزء الحر وبعضه بالجزء الرق فإذا كان الارش عشرة ورق نصفه اتبع بخمسة (وخير الوارث) لبعضه الرق (فى اسلام مارق) منه ملكاً للجنى عليه (أو فسكه) بقدر ما يخصه من أرش الجناية وهو خمسة فى مثالا (وقوم) المدبر بعد موت سيده (بماله) أى ماله لانه صفة من صفاته والعبرة بالتقويم يوم النظر لا يوم موت السيد فيقال كم يساوى هذا العبد على أن له من المال كذا وكذا فإذا قيل مائة قيل

وكم ترك سيده فاذا قيل مائتين فأكثر خرج حكمه حرّاً لحمل الثلث له وبعه ماله (وإذا لم يعمل الثلث إلا بشيء عتق) ذلك البعض وبقى الباقي (وبقى ماله) كله (بيده) ملكاً فاذا كانت قيمته بلامال مائة وماله مائة وترك السيد مائة فانه يعتق نصفه ويقر ماله بيده ملكاً عند مالك وابن القاسم ووجه عتق نصفه أنه بماله مائتان وهما مع مائة السيد ثلثاً وثلثها مائة وهي نصف قيمته مع ماله فيعتق نصفه لحمل الثلث لنصفه فان لم يترك السيد إلا العبد محرراً عتق ثلثه ولو كان قيمته بلامال مائتين وللسيد مائة عتق نصفه لثلث السيد مائة وهي نصف قيمة العبد * والحاصل أن الثلثان حمل المدبر خرج حرّاً وإن لم يعمل عتق منه محمله ورق (٣٨٥) باقيه ووجه العمل فيه أن تنظر نسبة

ثلث المال من قيمة رقبة العبد وبذلك النسبة يعتق من العبد كما لو ترك مدبراً قيمته مائة وترك مائة وأربعين فمجموع التركة مائتان وأربعون وثلثها ثمانون نسبتها من قيمة العبد أربعة أخماس فيعتق منه أربعة أخماس مثال آخر مدبر قيمته خمسون وترك سيده عشرة فالمجموع ستون ثلثها عشرون نسبتها لقيمة العبد خمساً فيعتق منه خمساً (وإن) ضاق الثلث (وكان لسيد دين مؤجل على شخص حاضر ملى ببيع الدين بالنقد) أي معجلاً فان ساوى الدين عشرين ومال السيد عشرون وقيمة المدبر عشرون عتق كله لحمل الثلث له وذكره فهو حاضر بقوله (وإن) كان الدين على غائب (قرُبْتُ غيبته) كاليومين والثلاثة والدين

أي سواء كان المال عيناً أو عرضاً أوهما (قوله لحمل الثلث له) أي مع ماله (قوله وبقي ماله كله بيده ملكاً) هذا هو مذهب المدونة والوطأ والوثائق المجموعة والذي في التوضيح أنه لا يبقى بيده شيء من المال إلا مقدار ما عتق منه لأنه لو بقي المال كله بيده لكان فيه غبن على الورثة لأنه حينئذ يكون عتقه قد خرج من أكثر من الثلث فالقياس أنه لا يأخذ من المال إلا بقدر ما عتق منه واعترضه بحجج مخالفة لمذهب المدونة قائلا ونقله ابن عرفة وغيره وأن ما في التوضيح سهو اه وشبهة ما في التوضيح جوابها أن بقاء نصف المدبر مثلاً رقاً للورثة مع كل ماله أكثر خطأ لهم إذا باعوه بما إذا كان نصفه رقاً لهم مع بعض ماله لأن قيمته إذا كان ماله مائة أكثر من قيمته إذا كان ماله خمسين (قوله فإن لم يترك أي فان لم يترك إلا ذلك العبد فقط ولم يترك مالا سواه) (قوله ووجه العمل فيه) أي فيما إذا لم يحمل الثلث المدبر أي بأن كان أقل من قيمته (قوله أن تنظر نسبة الخ) الاوضح أن يقول أن تنسب ثلث المال لقيمة المدبر وبذلك النسبة يعتق من العبد (قوله من قيمة العبد) أي التي هي مائة (قوله أربعة أخماسه) أي لأن خمس المائة عشرون فالثمانون أربعة أخماس المائة (قوله نسبتها لقيمة العبد خمساً) أي لأن قيمة العبد خمسون وخمسها عشرة والعشرون خمساً للخمسين (قوله وإن ضاق الثلث) أي عن عتق المدبر بتمامه (قوله مؤجل) أي لأجل قريب أو بعيد (قوله يبيع الدين) مراد المصنف بالبيع التقويم (قوله معجلاً) أي لا ورجلاً وأشار الشارح إلى أن مراد المصنف بالنقد المعجل لا العين لأن الدين إذا كان عيناً إنما يقوم بالعرض * وحاصله أن الدين إذا كان على حاضر ملى فانه يقوم حالا إلا أنه إن كان عيناً قوم بعرض وإن كان عرضاً قوم بعين (قوله استؤني قبضه) أي انتظر يعتق العبد إلى قبض الدين (قوله يبيع للفرمان) الأولى لأجل القسم على الورثة لأن الدين يبطل انسيباً لمطابقاً إذا مات السيد (قوله عتق منه أي من ثلث السيد بنسبة ذلك) مثلاً لو كان ترك السيد مائة مائة مائة والمدبر يساوى مائة وكان الدين على المعسر أو على بعيد الغيبة أو قريبها وبعد أجله مائة قطع النظر عن تلك المائة فصار كأن السيد أماناً ترك مائتين فيعتق من المدبر محمل الثلث وهو ثلث المدبر لأن ثلث مال السيد ستة وستون وثلثان وهي ثلثا قيمة المدبر وبيع ثلث المدبر الذي لم يحمله الثلث لأجل القسم على الورثة فان حضر الدين الغائب أو أيسر لعدم ودفع المائة بتمامها عتق ثلث المدبر الذي قد بيع ونقض بيه وإن دفع منها ستين عتق من ذلك الثلث البيع خمس المدبر فيصير المعتق منه أربعة أخماس وثلث خمسة وثلثا خمسة رقيقان * (نبيه) قوله عتق منه بنسبه ذلك أي ولو أعتقه المشتري والفرق بينه وبين قوله وفسخ بيه إن لم يعتق انه هناك يرجع من عتق لتدبير وهو أضعف وهنا يرجع من عتق لآخر وهو واضح إن كانت يعتق جميعه بما حضر من المال فان كان يعتق بعضه وكان قد أعتق المشتري

٤٩ - دسوقي - بيع * حال أو قرب حلوله (استؤني قبضه) أي الدين أي استؤني يعتق العبد حتى يقبض ذلك

الدين فيعتق منه بقدر ثلث الحاضر وثلث ما قبض من الدين (والا) بأن كان الدين على معسر أو على غائب بعيد الغيبة أو على قريبها وبعد أجله (يبيع) للفرمان من المدبر مالم يعمل ثلث الحاضر (فان حضر) الدين (الغائب) غيبة بعيدة كقرية مع بعد أجله (أو أيسر) الدين (لعدم بعد بيه) أي يبيع المدبر لأجل الفرمان (عتق منه) أي من ثلث السيد بنسبة ذلك (حيث كان) المدبر أي سواء كان بيد الورثة أو بيد مشتريه ولو تداولته الاملاك (و) إن قال لبيده (أنت حر قبل موتك بسنة) مثلاً صح العتق

لكن موته غير معلوم فالواجب النظر (ان كان السيد ملياً حين قال لعبد ما ذكر) لم يوقف (العبد عن خدمة سيده بل يستمر لخدمته فان مات) السيد بعد ذلك (نظر) إلى حاله قبل موته بسنة (فان صح) السيد أى كان صحيحاً في أول السنة أو في أثنائها (اتباع) البناء للفاعل وضميره عائداً على العبد أى اتباع العبد تركه سيده ويجوز بناؤه للمفعول ونائبه ضمير العبد والمعنى واحد أى اتباع العبد تركه سيده (بالخدمة) أى بأجرة خدمته التى خدمها له سنة قبل موته لأنه تبين أنه كان حراً من أولها فهو مالك لأجرته من أول السنة وعق (من رأس المال) لأنه بضعة سيده في السنة (٣٨٦) ولو في آخرها صحة بينة تبين أنه معتق في الصحة ولا يضره ما أحدثه سيده من الدين في تلك السنة وإذا

رجع بالخدمة سنة اتبع الوارث بالنفقة عاياه في تلك السنة (والا) يكن صحيحاً في السنة بأن مرض مرضاً مخوفاً من أولها واستمر مريضاً الموت (فمن الثلث) يعتق لأنه تبين أنه أعتقه في المرض (ولم يتبع) تركه سيده بخدمة سنة قبل موته لأن كل من يعتق من الثلث فقاته سيده إذا نظر فيه بالتقويم إما يكون بعد الموت وصرح بفهم ملياً وان كان مفهوماً شرط لما فيه من التفصيل فقال (وان كان السيد) (غير ملياً) وقت قوله أنت حر قبل موتى بسنة (وقف خراج سنة) من يوم قوله المذكور على بدعدل باذن الحاكم سواء كان الخدم له السيد أو غيره (ثم) إذا تمت السنة وخدم العبد سيده أو غيره من السنة الثانية زمناً كيوم أو جمعة أو شهر على ما يقتضيه الحال يعطى السيد بما وقف) من خراج السنة الماضية (ماخدم نظيره)

جميعه تقضى من عتقه بقدر ما عتق بما حضر ومضى عتقه في الباقي ويحل للشترى ما أخذه في نظير ما نهض من العتق وان أراد الشترى رد عتق ما بقى لا تقاض البيع في بعض ما عتق جرى على استحقاق بعض البيع اه عبق (قوله) لكن موته غير معلوم (أى) حينئذ فأول السنة التى قبل موته التى يعتق عندها غير معلوم وقوله فالواجب النظر الخ الأولى فالخلص من تلك الورطة أن ينظر الخ (قوله) ونائبه ضمير السيد أى اتبعت تركته بأجرة خدمة السنة التى خدمها له العبد قبل موته فأخذتلك الاجرة من رأس المال (قوله فهو) أى العبد مالك الخ (قوله من رأس المال) تنازعه عتق واتباع فيعمل فيه عتق ويعمل في ضميره اتباع أى اتبعه بالخدمة منه أى من رأس المال كما ذكره ابن عرفة وابن شاس اه بن (قوله) ولا يضره الخ (أى) لأنه معتق قبل الدين من أول السنة نعم يضره الدين السابق على أول السنة وقوله ولا يضره أى من جهة عتقه من رأس المال وان كان ذلك الدين يضره من جهة قيمة خدمته في السنة لأنه يحاصص بها مع الغرماء ولا يقدم عليهم كما قال ابن رشد انظر بن (قوله) اتبعه الوارث الخ (أى) ويتقاضان فان زاد للعبد شئ من خدمة السنة على نفقته رجع بها وانظر إذا زادت النفقة على قيمة خدمته هل يسقط ذلك الزائد أو يتبعه الورثة به كما يتبع هو بما زاد له من خدمة السنة على قيمة السنة (قوله) لأنه تبين أنه أعتقه في المرض (أى) الذى هو في أول السنة ومن المعلوم أن العتق في المرض يخرج من رأس المال (قوله على يدعدل) أى لا على يد السيد ولا على يد العبد (قوله) ما خدم نظيره (أى) أجرة خدمة زمن خدم العبد نظيره أى مقداره من السنة الثانية * وحاصله انه إذا تمت السنة فانه يوقف ما يحدث من الخارج في السنة الثانية ويعطى السيد نظيره أى مقداره من خراج السنة الماضية سواء كان خراج شهر أو جمعة أو يوم سواء تساوى الخراج فيها مع المستقلة أو تخالف وهكذا في سنة ثالثة ورابعة وخامسة إلى ما لا نهاية له كلما حصل خراج بعد السنة اخذ السيد نظيره أى مقداره من الموقوف ووقف الخراج الحاصل بعد السنة ليعطى للعبد خراج سنة محفوفاً لاحتمال ان يكون السيد في أول السنة التى اتصلت بموته صحيحاً بحيث يخرج من رأس المال ويكون له خراج تلك السنة (قوله نظيره) أى أجرة نظير القدر الخ (قوله في السنة الثانية) أى ويوقف أجرة ما خدمه في السنة الثانية (قوله وان شهرافشهر) أى وما حدث من خراج المستقبل يوقف عوضاً عما اخذ من خراج الماضية (قوله) فان مات السيد نظر الخ) هذا ظاهر فيما إذا مات السيد بعد سنة فأكثر من يوم قال له أنت حر قبل موتى بسنة وأما لو مات قبل مضي سنة من قوله فهل يراعى كونه صحيحاً أو مريضاً حال القول ويعتق من رأس المال في الأول ومن الثلث في الثانى أولاً ولا يعتق أصلاً لأنه علقه في المعنى على شئ لم يحصل وذلك لأن قوله أنت حر قبل موتى بسنة فى معنى قوله ان مضت سنة قبل موتى من هذا الوقت فأنت حر ولم تمض

أى يدفع لسيده من القدر الموقوف وهو أجرة السنة الأولى نظير القدر الذى خدمه العبد في السنة الثانية وهكذا السنة في سنة ثالثة ورابعة وخامسة إلى أن يموت السيد فالسيد نائب فاعل يعطى وفي نسخة يعطى بما وقف باسقاط لفظ السيد فثائب الفاعل ضمير يعود عليه وما وقف متعلق يعطى وما مفعول يعطى الثانى وفاعل خدم ضمير العبد ونظيره مفعول خدم ولو قال المصنف نظير ما خدم لكان أوضح وأخصر أى يعطى السيد بما وقف في السنة الماضية نظير ما خدمه العبد في السنة المستقبلية ان يومافيو ماوان شهرافشهر مثلاً فان مات السيد نظر إلى حاله قبل موته بسنة فان صح أنها أخذت ما بقى لانه اجرة سنة وان مرضها عتق من الثلث

والوقوف للسيد يستحقه الورثة (وبطل التدبير بقتل سيده) أي بقتل العبد لصيده (عمداً) عدواناً لا في باغية ويقتل به فإن استحياء الورثة بطل تدبيره وكان رقاهم فلو قتله خطأ عتق في مال سيده لا في دينه التي تؤخذ منه وليس على عاقلته منها شيء لأنه إنما قتل وهو لم يملك (و) بطل التدبير (استغراق الدين له) أي للمدبر أي لقيمته (وللتركة) وسواء (٣٨٧) كان الدين سابقاً أو لاحقاً إن مات السيد وأما في حياته

فاتماً بطله السابق فإذا كان عليه مائة والعبد يساوي خمسين وترك خمسين فأقل بطل التدبير كله (و) بطل (بعضه) أي التدبير (بمجازرة الثلث) من إضافة المصدر لمفعوله أي بمجازرة البعض لثالث الميت لأنه إنما يخرج منه كما لو كانت قيمته خمسة وترك سيده خمسة ولا دين فثلث التركة ثلاثة وثلث هي قيمة ثلث المدبر فيعتق ثلثه ويرق ثلثه لمجازرة ذلك الثلث لثالث الميت أي زيادته عليه * والحاصل أن ثلث التركة إذا كان أقل من قيمة المدبر فانك تنسب ذلك الثلث لقيمة المدبر وبتلك النسبة يعتق منه ويرق باقيه كما تقدم (قوله وحدوده) أي فيحد في القذف والشرب أربعين جلدة وفي الزنا خمسين (قوله وغير ذلك) أي كعدم قتل قاتله إذا كان حراً مسلماً (قوله في حياة سيده) متعلق بقوله وله حكم الرق أي هذا إذا كان سيده حياً بل وإن مات (قوله وما ينوب المدبر) أي وبعد معرفة ما ينوب للمدبر من ذلك (قوله وعتق من الثلث) أي إن حمله * وحاصله أنه إن مات السيد أولاً قوم ونظر هل يحمله الثلث أم لا فإن حمله الثلث كان كالمعتق لأجل فيستمر للورثة في الخدمة إلى أن يموت فلان فيعتق كله وإن لم يحمله الثلث كانت الورثة بالخيار في الجزء الذي لم يحمله الثلث بين الرق والعتق وإن مات فلان أولاً استمر يخدم السيد حتى يموت وعتق من الثلث كله إن حمله وإن حمل بعضه عتق يحمل الثلث ورق الباقي (قوله أي كما يعتق المدبر) أي غيره وإلا فهذا مدبر أيضاً لأنه لما علق عتقه على موت الاجنبي لم يكن وصية إذ لا تعلق الوصية عليه ولم يحمل من باب العتق لأجل لأنه علقه على موته وهو لا يعلق عليه انظر بن (قوله ولا رجوع له) قد رجه الشارح للمدبر في هذه المسئلة لا للمدبر في الباب للاستغناء عن ذلك بقوله سابقاً ولا يجوز إخراجها لغير حرية تأمل (قوله في صحته) إنما لم يقيد المصنف بذلك اتكالا على ما اشتر من أن التبرعات في الأرض يخرجها الثلث (قوله يعتق عند وجود العلق عليه) أي وهو اهتضاء الشهر بعد موت فلان في صورة المصنف وموت فلان في صورة الشارح وسواء استمر السيد حياً مدة الاجل أو مات إلا أنه إن استمر السيد حياً كانت الخدمة للاجل له فإن مات كانت الخدمة للاجل لورثته

الفئة قبل موته من هذا الوقت والثاني هو ما استظهره عجب والاول هو ما استظهره غيره (قوله وبطل التدبير بقتل سيده) أي بخلاف ما لو عاق السيد عتق عبده على موت شخص أو دابة تقتل العبد ذلك الشخص أو الدابة فلا يبطل عتقه بل يعتق كذا قرر اه عتق (قوله لا في باغية) محترز قوله عدواناً أي لا إن قتله حال كونه من جملة جماعة باغية فلا يبطل تدبيره ويعتق من ثلث مال سيده (قوله ويقتل به) أي إذا قتله عدواناً (قوله التي تؤخذ منه) أي من المدبر بعد عتقه (قوله وليس على عاقلته) أي المدبر وقوله منها أي من دية السيد (قوله وهو مملوك) أي والعاقلة لا تحمل جناية الرقيق (قوله وللتركة) عطف عام على خاص لأن المدبر من جملة التركة إلا أن يقال المراد للتركة سواء ولو حذفه واقتصر على قوله له كان أحسن لأنه لا يستغرقه الدين إلا إذا استغرق التركة (قوله إن مات السيد) أي وقام الغرماء بعد موته (قوله وأما في حياته) أي وأما إذا قام الغرماء على السيد في حال حياته (قوله فاتماً بطله السابق) أي فإن كان الدين سابقاً على التدبير فإن المدبر يباع للغرماء لبطلان التدبير وإن كان التدبير سابقاً على الدين فإنه لا يساع في ذلك الدين (قوله بطل التدبير) أي لاستغراق الدين للمدبر وللتركة لأن الدين مقدم على كل ما يخرج من الثلث (قوله كالمالك كانت قيمته خمسة النخ) أي وكالمالك السيد عشرة وقيمة المدبر عشرة فثلث التركة ستة وثلثان هي قيمة ثلث المدبر فيعتق ثلثه ويرق ثلثه لمجازرة ذلك الثلث لثالث الميت أي زيادته عليه * والحاصل أن ثلث التركة إذا كان أقل من قيمة المدبر فانك تنسب ذلك الثلث لقيمة المدبر وبتلك النسبة يعتق منه ويرق باقيه كما تقدم (قوله وحدوده) أي فيحد في القذف والشرب أربعين جلدة وفي الزنا خمسين (قوله وغير ذلك) أي كعدم قتل قاتله إذا كان حراً مسلماً (قوله في حياة سيده) متعلق بقوله وله حكم الرق أي هذا إذا كان سيده حياً بل وإن مات (قوله وما ينوب المدبر) أي وبعد معرفة ما ينوب للمدبر من ذلك (قوله وعتق من الثلث) أي إن حمله * وحاصله أنه إن مات السيد أولاً قوم ونظر هل يحمله الثلث أم لا فإن حمله الثلث كان كالمعتق لأجل فيستمر للورثة في الخدمة إلى أن يموت فلان فيعتق كله وإن لم يحمله الثلث كانت الورثة بالخيار في الجزء الذي لم يحمله الثلث بين الرق والعتق وإن مات فلان أولاً استمر يخدم السيد حتى يموت وعتق من الثلث كله إن حمله وإن حمل بعضه عتق يحمل الثلث ورق الباقي (قوله أي كما يعتق المدبر) أي غيره وإلا فهذا مدبر أيضاً لأنه لما علق عتقه على موت الاجنبي لم يكن وصية إذ لا تعلق الوصية عليه ولم يحمل من باب العتق لأجل لأنه علقه على موته وهو لا يعلق عليه انظر بن (قوله ولا رجوع له) قد رجه الشارح للمدبر في هذه المسئلة لا للمدبر في الباب للاستغناء عن ذلك بقوله سابقاً ولا يجوز إخراجها لغير حرية تأمل (قوله في صحته) إنما لم يقيد المصنف بذلك اتكالا على ما اشتر من أن التبرعات في الأرض يخرجها الثلث (قوله يعتق عند وجود العلق عليه) أي وهو اهتضاء الشهر بعد موت فلان في صورة المصنف وموت فلان في صورة الشارح وسواء استمر السيد حياً مدة الاجل أو مات إلا أنه إن استمر السيد حياً كانت الخدمة للاجل له فإن مات كانت الخدمة للاجل لورثته

بعد موت فلان قيد بشهر مثلاً لا توقف عتقه على موتهما معا وكأنه قال إن مات فلان فأنت حر بعد موت فلان فأنت حر بعد موت فلان فكان علق عتقه على موت الأخير منهما (و) عتق من الثلث أيضاً أي كما يعتق المدبر من الثلث (ولا رجوع له) أي لسيد فيما عتقه فيه من الحرية بل يبقى بعد موت سيده يخدم ورثته حتى يموت فلان فإن مات فلان قبل السيد استمر يخدم السيد (وإن قال) في صحته لبعده أنت حر (بعد موت فلان بشهر) مثلاً وكذا إن لم يقل بشهر (فعتق لاجل) يعتق عند وجود العلق عليه (من رأس المال) ولا

يلحمه دين ويخدم إلى الأجل فان قال ما ذكر في مرضه عتق بعد موت فلان من الثلث وخدم الورثة حتى يتم الأجل يموت فلان واخبر بقوله بعد موت فلان بشهرهما إذا قال بعد (٣٨٨) موثي بشهر مثلاً فإنه يكون وصية مالم يرد به التدبير أو يعلقه كما تقدم

[درس] (باب في أحكام الكتابة والمكاتب مأخوذة من الكتاب بمعنى الأجل المضروب كما في قوله تعالى إلا ولها كتاب معلوم أي أجل أو من الكتب بمعنى الالتزام كما في قوله تعالى كتب عليكم الصيام أي ألزمكم وقوله تعالى كتب ربكم على نفسه الرحمة أي ألزم نفسه والعبد التزم سيده أداء النجوم وهي شرعا عرفها ابن عرفة بقوله عتق على مال مؤجل من العبد موقوف على أدائه فخرج ما على مال معجل فقطاعة ومؤجل على أجنبي وما لم يكن على مال أصلاً كالعتق المبطل والذي لأجل والتدبير ولم يعرفها للمصنف وإنما بين حكمها فقال (ندب مكاتب أهل التبرع) بكل ماله أو ببعضه كالزوجة والريض أي ندب لأهل التبرع أن يكتب عبده فكتابة صدر مضاف لفاعله ومحل الندب إن طلب الرقيق ذلك والالم تندب ومفهومه أن غير أهل التبرع لا تندب مكاتبته وما وراء ذلك شيء آخر فان كان صبياً أو سفياً

(قوله فان قال ما ذكر في مرضه) حاصله أنه إذا قال في مرضه لعبد هل أنت حر بعد موت فلان ثم مات نظر هل يحمله الثلث أم لا فان حمله كان كالمعتق لأجل فيستدر يخدم الورثة إلا أن يموت فلان فيعتق كله وان لم يحمله الثلث كانت الورثة بالخيار في الجزء الذي لم يحمله الثلث بين استرقاقه وعتق محمل الثلث بتلاوين عتق ذلك الجزء وإنفاذ الوصية (قوله من الثلث) أي بعد موت السيد فان لم يحمله الثلث خير الورثة في إنفاذ الوصية وعتق محمل الثلث بتلا (قوله مالم يرد به التدبير أو يعلقه) أي والا كان تدبيراً على ما اختاره عجم خلافاً للقائي (قوله كما تقدم) أي في قول المصنف أن حر بعد موته يوم .

باب في الكتابة

(قوله والعبد التزم الخ) هذا تعليل لقوله أو من الكتب بمعنى الالتزام أي لأن العبد الخ وكان الأنسب أن يقول لأن العبد ألزم نفسه أداء النجوم لسيد (قوله عتق على مال) قال ابن مرزوق صوابه عقد يوجب عتقاً على مال الخ لأن الكتابة سبب في العتق لا نفسه اهـ بن (قوله فقطاعة) أي فهي دفاعة للكتابة ولذا قال في الدونة لا يجوز كتابة أم الولد ويجوز عتقها على مال معجل وقد كانت الكتابة معتمدة قبل الاسلام فأقرها النبي صلى الله عليه وسلم بعده قاله ابن التين وابن خزيمة وقول الرمانى الكتابة اسلامية ولم تعرف في الجاهلية خلاف الصحيح قيل أول من كتب في الاسلام أبو المؤمل فقال النبي صلى الله عليه وسلم أعينوا أبا المؤمل فأعين قضى كتابته وفضلت عنده فضلة فقال له النبي ﷺ أنفقها في سبيل الله وقيل أول من كتب في الاسلام سلمان الفارسي ثم بريرة أنظر الزرقاني على اللوطا (قوله ندب مكاتب أهل التبرع بكل ماله الخ) أي ندب لمن هو أهل لأن يتبرع بكل ماله أو ببعضه أن يكتب عبده فالأول هو الرشيد غير الزوجة والريض والثنائي الزوجة والريض (قوله والا لم تندب) أي مكاتبته بل تباع فقط * فان قلت ظاهر قوله تعالى : والذين يبتغون الكتاب مما ملكت أيمانكم فكتبوهم إن علمتم فيهم خيراً . يقتضى وجوبها إذا طلبها الرقيق * قلت الأمر ليس بالوجوب لأن الكتابة إما يسع أو عتق وكلاهما لا يجب والأمر جاء في القرآن لغبر الوجوب قال تعالى : وإذا حللتم فاصطادوا . والصيد بعد الاحلال لا يجب إجماعاً وقال تعالى : فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله والانتشار والابتغاء لا يجبان بعد انقضاء الصلاة إجماعاً فالامر فیهما للإباحة وكذا قوله فكتبوهم وذلك لان الكتابة عقد غرر فلا صلح أن لا تجوز فلما أذن المولى فيها للناس بقوله فكتبوهم الخ كان أمراً بعد منسحب والأمر بعد المنع للإباحة ولا يرد أنها مستحبة لأن استحبابها ثبت بأدلة أخرى كعموم قوله تعالى : وافعلوا الخير لعلكم تفلحون . (قوله لا تندب مكاتبته) أي ولو طالب الرقيق منه ذلك (قوله وما وراء ذلك) أي هل هي صحيحة أو باطلة شيء آخر (قوله أو زوجة) أي في زائد الثلث (قوله كالمعتق) تشبيه في المنق (قوله وأما على أنها يسع فتكون صحيحة) أي كما أنها تصح من السكران بناء على أنها عتق لتشوف الشارع للحرية وتبطل منه بناء على أنها يسع على ما مر في باب البيع فالسكران على العكس من الصبي والسفيه * واعلم أن ما ذكره الشارح من مساواة السفيه للصبي هو الممول عليه كما لشيخنا وابن خلافاً لمسا في عبق (قوله وندب أن يكون آخراً) أشار الشارح إلى أن آخراً خبر لكان المحذوفة مع اسمها والاصل وحط جزء يكون آخراً ويصح جعله حالاً من جزء وان كان مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ قليلاً أو تمييزاً محولاً عن المفعول مفسراً

لأجل

كانت مكاتبته باطلة وان كان مريضاً أو زوجة كانت صحيحة

موقوفة على إجازة الورثة والزوج لا باطلة كالمعتق لأنها هنا بعوض وبطلانها من الصبي والسفيه مبنى على أنها عتق وأما على أنها يسع فتكون صحيحة متوقفاً لزومها على إجازة وليها (و) ندب لسيد (حط جزء) من أجزائها عنه وندب أن يكون (آخر)

من نجومها ليحصل به الاستعانة على العتق فالأولى للمصنف أن يقول وآخرها بالواو ليفيد أنه مندوب آخر (ولم يجبر العبد عليها)
أي على الكتابة أي على قبول كتابته سيده (والمأخوذ منها) أي من المدونة (الجبر) وقيل (٣٨٩) إذا جعل عليه سيده مثل خراجه

والأولى أن يقول وأخذ
منها الجبر لأنه كما أخذ
منها الجبر أخذ منها عدمه
وكلامه يفيد الحصر وأركان
الكتابة أربعة سيد مكاتب
بالكسر وشرطه أن يكون
من أهل التبرع ورقى
مكاتب بالفتح وقد أفادها
بقوله ندب الخ وصيغة
وأشار لها بقوله (بكتبتك
ونحوه) كأنك مكاتب
ومكاتب به واليه أشار
بقوله (بكذا) أو بعتك
نفسك بكذا أو معتق على
كذا قل أو كثر واختلف
في لزوم تنجيجه قيل
يلزم تنجيجه فإذا وقعت
الكتابة بغير تنجيجه فهي
صححة وتنجم لزوما
وهذا هو الراجح وقال ابن
رشد الصحيح جوازها
حالة ولا يجب التنجيح لكنها
ان وقعت حالة فقطاعة
وإلى هذا الخلاف أشار
بقوله (وظاهرها اشتراط
التنجيم) وصحح خلافه
واعترض على المصنف
بأن مقتضى كلامه أن ظاهر
المدونة أن التنجيح شرط
صححة فإذا لم ينجم فسدت
وليس كذلك بل هي
صححة قطعا وبصار
إلى التنجيح وجوبا فكان
عليه ابدال اشتراط بلزوم

لإجمال نسبة حظ إلى جزء أي وحط السيد آخر جزء (قوله ليحصل به) أي يحط الجزء الأخير
الاستعانة على العتق أي لأن به يخرج حراً بخلاف ما قبله من النجوم فإنه قد يعجز بعد حطه فيرق
وأشار للمصنف بقوله وندب الخ لقوله تعالى: وآتوهم من مال الله الذي آتاكم . فقد أمر المولى سبحانه
وتعالى المولى أن يبذلوا لهم شيئا من أموالهم قال مالك سمعت من بعض أهل العلم أن ذلك أن يكاتب
الرجل غلامه ثم يحط عنه من آخر كتابته شيئا يسمى والأمر للندب عند مالك وجماعة لأن ذلك في معنى
صدقة التطوع والاعانة على العتق وكل منهما لا يجب والوجوب عند بعضهم (قوله ولم يجبر الخ)
أي عند ابن القاسم وهو المشهور من المذهب وبه القضاء كافى بن وكان الأولى للمصنف أن يقول ولا
يجبر بل لأنه ليس الموضع للم وذلك لأن الفقيه إنما يتكلم على الأحكام المستقبلية لا الماضية إلا أن يقال
انه عبر بلم نظراً لما سبق فقرر الأحكام تأمل (قوله وقيل إذا جعل الخ) أي وقيل يجبر على الكتابة إذا
جعل الخ وهذا قول ثالث للخمى غير مأخوذ من المدونة لأن المأخوذ منها الجبر مطلقا كافى بن خلافا
لما في عقب (قوله إذا جعل عليه سيده مثل خراجه) أي مثل أجرته التي يقدر على تحصيلها في أجل
الكتابة كما لو كاتبه على عشرين ديناراً في عشرين شهراً وكان العبد يقدر على الخدمة في كل شهر بدينار
وأما ان جعل عليه أزيد من ذلك بكثير فليس له جبره عليها لانه يتكلف مشقة ذلك ثم يعجز فيذهب
سعيه باطلا (قوله لانه كما أخذ منها الخ) والذي أخذ منها الجبر هو أبو اسحق التونسي والذي أخذ
منها عدم الجبر هو ابن رشد ومحل الخلاف ان لم يكن العبد غائبا كوتب مع حاضر والا لزم الغائب
اتفاقا وان كره ذلك ففي المدونة ومن كاتب عبده على نفسه وعلى عبد السيد غائب لزم العبد الغائب
وان كره لأن هذا الحاضر يؤدي عنه (قوله وكلامه يفيد الحصر) أي لأن تعريف البتداء بلام الجنس
يفيد انحصاره في الخبر فالمعنى حينئذ المأخوذ منها إنما هو الجبر قال خش ولعل أخذ ابن رشد عدم
الجبر منها لم يقو عند المصنف والا كان يقول وأخذ منها الجبر حتى لا ينافي أنه أخذ منها أيضا عدمه
(قوله بكذا) انظر لوترك قوله بكذا هل تبطل الكتابة بناء على انها بيع وهو يبطل بمحل الثمن أو تصح
ويكون على العبد كتابة مثله بناء على انها عتق والعتق لا يشترط فيه تسمية عوض ولا يقال لم لم يجزم
بالأول لان المكاتب بمركن من أركانها والمالية تنعدم بانعدامه لانا نقول يمكن أن المراد بركنيته أنه
لا يشترط عدمه أعم من أن يذكر أو يسكت عن ذكره كركنية الصداق مع صحة نكاح التفويض لا
أن يشترط ذكره فتأمل (قوله واختلف في لزوم تنجيجه) أي وعدم لزوم تنجيجه والضمير راجع
للعوض للمكاتب به والمراد بلزومه وجوبه وتنجيجه تأجيله لأجل معين فكأنه قال واختلف
في وجوب تأجيل العوض لأجل معين وعدم وجوب تأجيله (قوله فإذا وقعت الكتابة بغير تنجيح الخ)
أي بأن سكت العبد وسيده عن بيان حلول العوض وتأجيله (قوله فهي صححة) أي مع الانتم
وقوله وتنجم أي بعد ذلك لزوما لأن العرف فيها كونها مؤجلة (قوله ولا يجب التنجيح) أي إذا
وقعت بغير تنجيح (قوله فقطاعة) أي فيقال لها فقطاعة كما يقال لها كتابة فالقطاعة عنده من
أفراد الكتابة (قوله بل هي صححة) أي إذا وقعت غير منجمة (قوله لانه لا بن رشد) ذكر ابن عاشر
ان هذا القول لبعض الأصحاب وصححه عبد الوهاب وغيره . وحينئذ فلا اعتراض على المصنف
في تعبيره بصحح انظر بن (قوله لا جعلها نجوما الخ) أي لاقتضائه أنه لا يجوز أن يجعل نجما واحدا مع
ان ذلك جائز (قوله ثم محل لزوم التنجيح) أي على القول بالراجح إذا وقعت بغير تنجيح (قوله وإلا فلا) أي

بأن يقول وظاهرها لزوم التنجيح والا ظهر خلافه لانه لا بن رشد والمذهب الأول والمراد بالتنجيح التأخير لأجل معلوم ولو نجما
واحداً لأجعلها نجوما متعددة ثم محل لزوم التنجيح ما لم تقم قرينة على أن مراد السيد القطاعة وإلا فلا (وجاز) عقد الكتابة

(بفر) ان لم يشهد الفرر بأن يقدر (٣٩٠) على تسليمه في الجملة قياسا على الخلع لا النكاح إذا اصر في العتق أن يكون مجانا فلا

يضر كونه على شيء، وترقب
الوجود (كآق) وبعب
شارد ونمر لم يبد صلاحه
(وجنين) حيوان ناطق
أوغيره (وعبد فلان) وهو
غير آبق والا فلا لاشتداد
الفرر (لاؤلؤ) جمع لؤلؤة
(لم يوصف) فلا يجوز
ولا تصح الكتابة عليه
لشدة الفرر لعدم الاحاطة
بصفة اللؤلؤ (أو كخمر)
أو خنزير لأنه غير متمول
فلا تجوز الكتابة به
(ورجع) ان وقعت بالحر
ونحوه (لكتابة مثله)
وأما بالؤلؤ الذي لم يوصف
قباطلة ولا يرجع فيه لكتابة
مثله على الارجح (و) جاز
لسيده (فسخ ماعليه) أي
على المكاتب من نجوم
الكتابة (في مؤخر) أي
في شيء يتأخر قبضه كمنافع
دار أو دابة يستوفى النجوم
من أجرها لتشوف الشارع
للحرية (أو كذهب)
يؤخذ (عن ورق) كوتب
به (وعكسه) مؤجلا
للتشوف المذكور وكذا
يجوز ضع وتعجل ويسع
طعام من نجوم الكتابة
قبل قبضه (و) جاز (مكتابة)
ولي (أب أو غيره) (ما) أي
رقيقاً (لمجوره) صبي أو
سفيه أو مجنون (بالمصلحة)
والالم يجوز وأشعر قوله

وإلا ما بأن قامت قرينة على أن مراد السيد القطاعة فلا يلزم تنجيمها إذا وقعت حالة وتكون في هذه الحالة
قطاعة لا كتابة وظهرك من هذا أن الخلاف بين القولين معنوي وذلك لأن الأول يرى أن التنجيم
ابتداء واجب وأنها إذا وقعت بدونه لزم تنجيمها بعد ذلك حيث لم تقم قرينة على القطاعة والثاني
يرى أن التنجيم ابتداء ليس بواجب وإذا وقعت غير منجمة لم يلزم تنجيمها في المستقبل وفي هذه
الحالة يقال لها قطاعة كما يقال لها كتابة وما تقدم في أول الباب من مغايرتهما فهو مبنى على القول الأول
(قوله بفر) أي حالة كونه ملتبساً بعوض ذي غرر رأى محتمل لأن يتم أولاً يتم (قوله ونمر لم يبد صلاحه الخ)
لا بد من كون الآبق وما بعده وهو البعير والشمر في ملك المكاتب والا لم يجوز ولا يعتق المكاتب
إلا بعد قبض السيد لما ذكر من الآبق ومامعه (قوله وجنين) أي أمه في ملك المكاتب والا لم يجوز
وظاهر قوله جنين أنه سبق له وجود قبل الكتابة لأنه قبل وجوده لا يسمى جنيناً فلو كاتبه على ما عمل
به أمته لمنع وانظر هل الجنين لا يحصل العتق إلا بقبض السيد له أو يقال أنه دخل في ملك السيد بالعقد
فضمانه منه ولو نزل ميتاً واستظهر بعضهم الأول (قوله والا فلا) أي وإلا فلا يجوز ولم يصح وإذا
كان غير آبق فعلى المكاتب تحصيله من فلان ولا يعتق إلا بعد قبض السيد له (قوله لاؤلؤ لم يوصف)
أي وأولى منه في عدم الجواز كتابته على ما يفيد من غير أن يعلم هل هو متمول أم لا لأن الفرر في هذا
أشد من الفرر في اللؤلؤ الذي لم يوصف ولا وجه لتظير عقب في ذلك انظرين (قوله ولا تصح الكتابة
عليه) أي فإذا وقع ونزل فسخت كما هو ظاهر المدونة خلافاً لأشبه القائل لا تجوز الكتابة بلؤلؤ
لم يوصف وإذا وقعت به مضت بكتابة اللؤلؤ قاله ابن مرزوق وحينئذ فقول للصف الآتي ورجع الخ
ليس راجعاً لهذه (قوله أو كخمر الخ) أي سواء كان الحر مما يملكه العاقدان عند عقد الكتابة
ككتابة ذمي عبده الذمي بخمر ثم أسلم أو أسلم أحدهما أو كان لا يملكه العاقدان ككونهما ما أو أحدهما
مسلماً عند عقدها (قوله ورجع لكتابة مثله) محل ذلك إذا كانت الكتابة بالحر من كافرين ثم أسلم
أو أحدهما وأما ان وقعت بالحر وأحدهما مسلم أوهما بطلت بالكلية ولا يرجع لكتابة اللؤلؤ وعمله
أيضا إذا وقعت على خمر موصوف في التمة فإن وقعت على دين بطلت بالكلية ولا يرجع لكتابة اللؤلؤ لكن
عزا بعضهم لأبي الحسن أنه يخرج حرآ في هذه ولا يتبع شيء وانظر وعمله أيضا إذا كان العبد لم يؤد
شيئاً من الحر قبل الاسلام وأما ان أدى بهضه قليلا كان أو كثيراً قبل الاسلام ثم أسلم أو أحدهما فان
السيد انما يرجع عليه بنصف كتابة مثله فان أداه كله قبل اسلام أحدهما ثم أسلم أو أحدهما خرج حراً
ولا يتبع شيء (قوله على الارجح) أي خلافاً لأشبه كما علمت (قوله وجاز لسيد فسخ ماعليه
في مؤخر) أي فليست الكتابة كغيرها من الديون الثابتة في التمة فانه يتمتع فسخها في شيء يتأخر
قبضه وقد أشار الشارح للفرق بقوله لتشوف الشارع للحرية (قوله مؤجلا) أي وأما ان أراد
السيد أن يأخذ منه حالا في نظير ماعليه من المؤجل فلا فرق بين الكتابة وغيرها في الجواز (قوله وكذا
يجوز ضع الخ) وذلك بأن يتعجل ماعلى العبد من نجوم الكتابة على أن يضع عنه بعض ذلك (قوله ويسع
طعام الخ) أي بأن يبيع السيد الطعام الذي كاتبه به قبل أن يقبضه منه وكما يجوز ما ذكر في
الكتابة يجوز فيها أيضا سلف جر نفعاً للقرض كأن يسلف المكاتب شيئاً لسيد لاجل أن يسقط
عنه شيئاً من الكتابة وظاهر للصف والشارح جواز ما ذكره كل منهما وان لم يعجل السيد
العتق وهو قول مالك وابن القاسم وقال سحنون لا يجوز شيء مما ذكر إلا إذا عجل عتقه (قوله أو غيره)
أي كوصي ومقدم قاض (قوله ما لم يجوره) أي بما أتى لغير العاقل تنزيلاً للراقيق منزلة ما لا يعقل لعدم
تحمل تصرفه (قوله بالمصلحة) أي المستوية في الكتابة وعدمها فان اقتصرت المصلحة في أحدها واجب

(قوله)

مكاتبه ان عتقه على مال معجل لم يجوز لعدم المصلحة إذ لو شاء لا تنزع له (و) جاز للسيد (مكتابة أمية) بالغة

برضاها (و) مكتابة (صغير) ذكر أو أنشئ بناء على القول بجبر العبد على الكتابة لا على عدمه إذ لا بد من رضا ورضا الصغير غير معتبر أشار له أبو الحسن فهو مشهور مبنى على ضعيف (وان بلا مال) لها (٣٩١) (و) لا (كسب) لها لكن لا بد من قدرتهما على الكسب

والألم يجوز (و) جاز للسيد (بيع كتابة أو جزء) منها معين كربعها وهي معلومة أو نجم معلوم فيباع النقد بعرض حال والعرض بعرض مخالف أو بعين حال لا لأجل لئلا يلزم الدين بالدين أى إن باعها لغير العبد وأما الفجائر على كل حال قاله عبد الوهاب قال ابن عرفة ولا بد من حضور المكاتب ولا يكفي قرب غيبته كما في الدين لأن رقبته مبيعة على تقدير عجزه فلا بد من معرفتها (لا) بيع (نجم) من نجومها فلا يجوز لكثرة الفرر وهذا حيث لم يعلم قدره أو علم وجهلت نسبته لباقي النجوم فإن علم قدره ونسبته لباقيها جاز يبعه لان الشراء وقع على معين معلوم كما أشرنا له آفا وحيث جاز بيع كل الكتابة أو جزئها فإن (وفي) ذلك للمشتري وخرج حراً (فأولاه) (لأول) وهو البائع لا تنقاده له والمشتري قد استوفى ما اشتراه (وإلا) يوف (رق) (للمشتري) إن اشترى الكتابة كلها وقدر ما

(قوله برضاها) التقييد بذلك مبنى على القول المشهور من عدم جبر العبد عليها أما على الجبر فلا يشترط رضاها (قوله ومكتابة صغير ذكر أو أنشئ) أى وإن لم يبلغ عشر سنين عند ابن القاسم كما هو ظاهر نقل الباجي عنه وقال أشهب يمنع مكتابة ابن عشر سنين كذا في بن قنلان عن ابن عرفة (قوله لا على عدمه) أى وتقدم أن هذا هو المشهور (قوله غير معتبر) أى وحينئذ فلا يجوز مكتابته على القول بعد جبر العبد على الكتابة (قوله فهو مشهور) أى فإما قاله المصنف من جواز كتابة الصغير مشهور مبنى على ضعيف وهو القول بجبر العبد على الكتابة (قوله وهي معلومة) أى للمشتري كما لو كانت الكتابة أربعين واشترى الشخص ربعها حاله كونه علما بقدرها (قوله لا لأجل) أى ولا يجوز بيع النقد بعرض لأجل ولا يبيع العرض بمرض أو عين لأجل (قوله لئلا يلزم الدين بالدين) أى يبيع الدين بالدين (قوله ولا بد) أى في جواز بيع الكتابة أو جزء منها لأجنبي من حضور المكاتب الخ أى وقول ابن عبد السلام لا يشترط حضوره وإقراره لأن الفرر في الكتابة مغتفر فيه نظر لان الاعتقار إنما هو في عقدها لأنه طريق للمعق لا في بيعها (قوله كافي الدين) أى فانه يكفي في جواز بيعه حضور الدين أو قرب غيبته (تذيه) لواطع مشتري الكتابة على عيب في المكاتب نظر فإن أدى فلا رجوع للمشتري بشئ لأنه قد حصل له ما اشتراه وان عجز كان له رد البيع ويرد جميع ما أخذه من الكتابة ولولم يكن له ذلك كالعلة هذا ما اختاره ابن يونس وقيل انه لا يرد ذلك بل يفوز به كالعلة (قوله لا يبيع نجم) أى كأن يقول شخص لسيد المكاتب اشترى منك النجم الذى يدفعه العبد في شهر كذا أو النجم الأول أو الوسط أو الأخير مثلا (قوله لكثرة الفرر) أى لأنه اذا عجز عن اقتضاء ذلك النجم أخذ ما يقابله من الرقبة وإذا كان النجم لم يعلم قدره أو جهلت نسبته لم يعلم ما يقابله من الرقبة (قوله حيث لم يعلم قدره) أى لكون النجوم مختلفة القدر أو متفقتة لكن جهل المشتري قدر النجم منها لعدم علمه بقدرها (قوله أو علم وجهلت نسبته لباقي النجوم الخ) أى بأن لم يعلم المشتري أن ذلك النجم الذى اشتراه ربع الكتابة أو ثلثها الخ (قوله وقع على معين) أى وهو النجم أو ما يقابله من الرقبة (قوله والا يوف) أى بأن عجز قبل أن يوفى المشتري ما اشتراه (قوله وقدر ما يقابل الخ) أى ورق قدر ما يقابل الخ فهو بارفع عطف على الضمير المستتر في رق أى رق هو أى كله وقدر الخ (قوله وعجز) أى عن الثمن الذى اشتراه به وأما ان وفاه لسيدة خرج حرا وكان الولاء لسيدة (قوله وإقراره بقبضها) قال في المدونة قال ابن القاسم وإن كاتب في صحته وأقر في مرضه بقبض الكتابة منه جاز ذلك ولم يهتم أن ترك ولدا وإن كانت ورثته كلاله أى غير ولد والثالث لا يحمله لم يصدق إلا بينة وإن حمله الثالث صدق لأنه لو أعتقه جاز عتقه وقال غيره إن أتهم بالميل معه والمحاباة لم يجز إقراره حمله الثالث أم لا قال العوفي محل الخلاف بين ابن القاسم وغيره إذا أتهم بالميل له وحمله الثالث فابن القاسم يراه كأنه الآن أوصى له بالثالث وهو ممن تجوز له الوصية فلذا قال يصدق وغيره يرى أن إقراره بقبضه لم يكن على وجه الوصية بل إنما هو على معنى إخراج من رأس المال فلا يكون من الثالث إلا ما أريد به الثالث فلذا قال انه لا يصدق وقد اتفق ابن القاسم وغيره فيما إذا أتهم ولم يحمله الثالث انه لا يصدق في إقراره ولا يجوز من ثلث ولا غيره ويبطل إقراره ولا يصدق الا بينة هكذا فسر التونسي كلام ابن القاسم ونقله الطخيشي قول المصنف والا ففى ثلثه يحتمل عوده للمسئلة الثانية

يقابل ما اشترى إن اشترى بعضها ولو النجم الأخير فإن اشترى المكاتب كتابته وعجز رق لسيدة (و) جاز (إقرار مريض) كاتب عبده في صحته (قبضها) أى الكتابة من مكاتبه فيخرج حرا (إن ورث) المقر حال كونه (غير كلاله) بأن ورثه

ولد ولو أننى لعدم التهمة حينئذ فالكلالة ما ليس فيها ولد ولو كان فيها أب على المعتمد وغيرها ما فيها ولد فان ورثه كلالة فان كان الثلث يحمله صدق أيضا لأنه يجوز له أن (٣٩٣) يعتقه حينئذ وإلا لم يصدق فلا يستحق حتى يؤدى الجورم للورثة أو تشبهه بینه

بالأداء لسيده فلو كان كاتبه في مرضه وقرب قبضها فيه فان حمله الثلث عتق والا عتق منه محمله الا ان يجبر الورثة الجميع (و) جاز (مكاتبته) أى المريض لعبد (بالمحابة) في كتابته (والا) بأن كاتبه بمحابة أى رخص بأن كانت كتابته في الواقع عشرين فكاتبته بعشرة فقد حابه بعشرة (في ثلثه) فان حمل الثلث تلك المحابة عتق والاعتق محمله فاذا كانت المحابة بعشرة وترك اليت عشرين فالمجموع ثلاثون فانه يعتق كله ولو ترك خمسة كان المجموع خمسة عشر فيعتق منه ما قبل خمسة وهو ربع العبد زيادة على نصفه الذى في مقابلة العشرة التى وقع عليها الكتابة وأداها فيعتق حينئذ ثلاثة أرباعه ويرق ربه للورثة فقولوه والا الخ راجع لصورة المحابة فقط لالها ولصورة المريض إذا ورث كلالة لأنه إذا لم يحمله الثلث فيها لم يعتق إلا إذا أدى جميع النجوم للورثة كما تقدم (و) جازت (مكاتبته جماعة) من عبيد (لمالك) واحد بقدر واحد فاذا وقع

خاصة ويكون مفهوم الشرط في الأولى لا يجوز اقراره ولو حمله الثلث ويكون مشى على قول غير ابن القاسم ويحتمل أن يعود إلى المسائلين لكن عوده للأولى فيها إذا حمله الثلث وفي الثانية حمله كله أو بعضه لأن ابن القاسم وغيره يتفقان على أنه إذا لم يحمله الثلث في الأولى لا يجوز اقراره ويختلفان فيها إذا حمله الثلث كما علمته من كلام العوفي وهذا كله إذا كاتبه في الصحة وأقر في المرض أنه قبضها منه وأما إذا كاتبه في المرض وأقر قبضها فيه فانه في الثلث مطلقا ورثه ولدأما لا فان حمله الثلث عتق سواء ورث كلالة أم لا وان لم يحمله الثلث خير ورثته اما أن يعضوا كتابته وإما عتقوا منه محمل الثلث انظر ابن (قوله لعدم التهمة) لأنه لا يحرم أولاده لاجل عبده (قوله) وليس فيها ولد أى الفريضة التى ليس فيها ولد (قوله) وغيرها ما فيها ولد أى الفريضة التى فيها ولد (قوله) لأنه يجوز له أن يعتقه حينئذ أى مجانا لأنه لا يحجر على المريض في تبرعه في الثلث (قوله) ومكاتبته بالمحابة هذا مقيد بما اذا قبض الكتابة كما فرضها في المدونة وحاصل المسئلة انه إذا كاتبه في مرضه وقبض الكتابة ثم مات السيد ولم يحجب فقولان لابن القاسم أحدهما ان الكتابة مثل البيع فيكون حرا ولا كلام للورثة وعلى هذا درج المصنف والثاني انها كالتتق فان حمله الثلث مضى وان كانت قيمته أكثر من ثلث اليت خير الورثة بين أن يعضوا الكتابة أو يعتقوا منه محمله الثلث بتلا وأما إذا حابه وقبضها فقال عبد الحق عن بعض شيوخه تجعل قيمة الرقبة كلها في الثلث فان كان الثلث يحمله قيمة رقبة جاز ذلك وخرج حرا وان كان لا يحمله خير الورثة بين دهم النجوم المقبوضة إلى يد العبد ثم اعتق محمل الثلث من رقبة بماله بتلا وبين اجازة ما فعله المريض وأما إذا مات السيد قبل قبض الكتابة فذلك في ثلثه مطلقا كان فيها محابة أم لا فان حمل الثلث قيمته مضى عقد الكتابة وان كانت قيمته أكثر من الثلث خير الورثة بين امضاء كتابته أو عتق محمل الثلث بتلا فقد علمت الاقسام الأربعة المتعلقة بكتابة المريض وهى اما أن تكون بمحابة أو بدونها وفي كل اما أن يموت السيد بعد قبض الكتابة أو قبل قبضها انظر ابن (قوله) فان حمل الثلث تلك المحابة الخ) هذا يقتضى أن الذى يكون في ثلثه محاباته وفيه نظر فقد علمت مما سبق عن عبد الحق أن الذى في ثلثه في هذه المسئلة قيمة رقبة لا محاباته اه بن (قوله) لأنه إذا لم يحمله الثلث فيها أى في المسئلة الأولى لم يعتق قديقال انه إذا حمله الثلث فيها فانه يعتق كما تقدم له وحينئذ فقولوه والا راجع للصورتين لكن رجوعه للأولى فيها إذا حمله كله الثلث ولكل ذى حمله كله أو بعضه فتأمل (قوله) لمالك واحد) مفهومه انه لو تعدد المالك للجانة من العبيد ولم يكن بينهم شركة فيجوز جمعهم بعقدان لم يشترط حمالة بعضهم عن بعض وتوزع على قوتهم ويأخذ كل واحد منها قدر قوة عبده فان شرط حمالة بعضهم عن بعض منع ومضى بعد الوقوع عند سحنون وهو المعتمد وبطل الشرط وقال بعضهم لا يجوز جمعهم بعقد اذا تعدد المالك لأنه إذا عجز أحد العبيد أو مات أخذ سيده ما للآخر بغير حق فيكون من كل أموال الناس بالبطل وظاهره اشتراط حمالة بعضهم عن بعض أم لا لما علمت انهم يحملون على الحمالة سواء اشتراط ذلك عليهم في صلب العقد أم لا وسحنون يرى ان محل حملهم على الحمالة مطلقا اذا كانوا لمالك واحد كذا قرر شيخنا (قوله) ولا على عديم) أى ولا توزع على عديم ولا على قيمتهم وهذا مقابل لقول المصنف فتوزع على قدر قوتهم على الاداء (قوله) فلو انقذت) مفرع على قوله وتعتبر القوة يوم العقد لا بعد يوم العقد

(فتوزع على قدر قوتهم على الاداء) وتعتبر القوة (يوم العقد) لكتابتهم لا بعد يوم العقد وان تغير الحال (قوله) الأول ولا على عديم ولا على قيمتهم فلو انقذت عليهم ومعهم صغير لا قدرة له على الاداء لم يتبع بشئ ولو قدر بعد قبل انقضائها

(وهم) (أي جماعة المبيد المذكورين) (وإن زمن أحدهم) أي طرأت زمائمه أي عجزه (حمله) بعضهم عن بعض (مطلقاً) (اشترط ذلك عليهم في صلب العقد أم لا بخلاف جملة الديون إتماماً كون بالشرط وأما الزمن يوم العقد فلا شيء عليه أصالة ولا حمالة كما هو معنى ما قبله (فيؤخذ من المثل) منهم (الجميع) ولا يفتق واحد منهم إلا بأداء الجميع كما هو مقتضى الجملة وأهم قولهم من المثل أنهم لو كانوا كلهم أماليه لم يجز للسيد أن يأخذ من أحدهم ما على الآخر بل يتبع كلاهما بوجه وهو المشهور (و) إذا أخذ (٣٩٣) من المثل جميع ما عليه وعلى أصحابه

فالمؤدى منهم أو وارثه (يرجع) على من أدى عنه بحكم التوزيع ومحل الرجوع (إن لم يفتق) المدفوع عنه (على الدافع) فإن كان يفتق عليه كأصله أو فرعه أو أخيه لم يرجع عليه بشيء (ولم يكن) المدفوع عنه (زوجاً) للدافع والالم يرجع (ولا يسقط عنهم شيء) من النجوم (عوت واحد) أو أكثر منهم أو عجزه بل لو لم يفتق منهم إلا واحد لقرم الجميع لكونهم حملاً عن بعضهم) (والسيد عتق قوميهم) (نعم) على الأداء أي تجيزه مجاناً بشرطين (إن رضى الجميع) بذلك (وقووا) على الأداء وتسقط حينئذ عنهم حصته فإن لم يكن لهم قوة لم يجز له عتقه ولا عبدة برضاهم كما أنه لا عبدة برضاهم ولا قوتهم إذا أعتق ضعيفاً لا أقدرة له على سعيه ولا مال عنده ولو طرأ عليه العجز فيجوز مطلقاً نعم إن طرأ عليه العجز سقط عنهم منابه وأما العاجز أصالة فلا شيء عليه حتى يسقط وذكر مفهوم

(قوله وهم وإن زمن أحدهم حملاً مطلقاً) فإن وقع عقد الكتابة على أنه لا يضمن بعضهم بعضاً فهل يقدر ذلك في العقد أو يصح العقد ويبدل الشرط انظره (قوله فيؤخذ من المثل) أي فيأخذ السيد ووارثه من المثل جميع نجوم الكتابة (قوله إلا بأداء الجميع) أي الإتمام الأداء عن الجميع (قوله زوجاً) أي ذكر أو أنثى وإنما يؤتى بالباء عند خوف الالباس كافي للبراث (قوله والالم يرجع) أي والا بأن كان المدفوع عنه زوجاً لم يرجع عليه الدافع وظاهره وأوامره بالدفع عنه فهو مخالف لفداء أحد الزوجين للآخر من الكفار فإنه إذا دفع عنه باذنه رجع عليه وإن دفع عنه بغير إذنه فلا يرجع عليه (قوله أو عجزه) أي أو أسرته أو غصب أحد لداته وأما لو استحق واحد منهم بملك أو حرية فإنه يسقط عنهم نصيب من استحق لكشف الغيب أن السيد كاتب من لا يملك (قوله فإنه يقرم الجميع) أي جميع النجوم (قوله والسيد عتق قوى منهم) أي من الجماعة الذين كاتبهم دفعة واحدة بعقد وحاصل أقسام هذه المسئلة ثلاثة إن كان ذلك العبد الذي تجز السيد عتقه له قوة على الأداء ولا يقدر على وفاء الكتابة إلا به لم يجز عتقه مطلقاً سواء رضوا بعتقه أم لا وإن كان لا قوة له جاز عتقه مطلقاً رضوا بعتقه أم لا وإن كان له قوة ويقدر على وفاء الكتابة بدونه جاز عتقه إن رضوا والا فلا يجوز (قوله فإن لم يكن لهم قوة) أي على الوفاء بدونه سواء ساوهم في القوة أو كان أقوى منهم أو أقل عند ابن القاسم (قوله ولو طرأ الخ) أي هذا إذا كان عجزه وضعفه سابقاً على عقد الكتابة بل ولو طرأ عجزه وضعفه بعد عقدها (قوله نعم إن طرأ عليه العجز سقط عنهم منابه الخ) الذي في الحرثي وعقب عن الشيخ أحمد الزرقاني أنه إذا أعتق القوي منهم بالشرطين المذكورين سقطت حصته عن أصحابه وأما إذا أعتق من حدث له الضعف لم تسقط حصته عن أصحابه ووزعت عليهم على قدر قوتهم كمن مات منهم وسلم ذلك شيخنا العدوي (وبن) (قوله الشرط الأول) أي وهو أن رضى الجميع (قوله لكشف الغيب الخ) أي لأنهم إنما ردوا الحقهم وقد كشف الغيب أنه لاحق لهم فإن كان هذا الذي ردوا عتقه أدى عنهم شيئاً قبل الحسم بعتقه فهل يرجع به على سيده أولاً قولان والصواب الأول كما قال أبو حفص بن العطار لأنه تبين أنه إنما أدى في حال عتقه (قوله لأحدهما) أي السيد والكاتب وقوله لصاحبه راجع لقوله لأحدهما وقوله أو لأجنبي راجع لقوله وألحما على سبيل ألف والنشر للرتب (قوله بخلاف البيع) أي فإنه لا يجوز فيه الخيار إلا إذا كان أمده قريباً على التفصيل السابق في البيوع وقوله بخلاف البيع أي لأنه يخاف فيه أن يكون المشتري زاد في الثمن لوجود ضمان البائع البيع مدة الخيار فيكون ضماناً يجعل وهو ممنوع لأن الضمان لا يكون إلا لله (قوله ومكتبة شريكين الخ) وذلك بأن يكتباه بمائة محبوب لكل واحد خمسون منها منجمة ثلاثة نجوم في ثلاث سنين كل نجم في سنة فالعقد واحد وكذلك المال متعدد جنساً وصفة وأجلاً وقدرا ودخلاً على اعتماد الاقتضاء أي القبض فلو تعدد العقد بأن عقد كل شريك على حصته بمخمسين أو اختاف القدر بأن عقداً معاً على أن لأحدهما خمسين والآخر مائة لم يجز وهذا معنى قوله الآتي أو بالين (قوله واقتضاء) أي لا بد

(٥٠ - سدوق - بيع) الشرط الأول لما فيه من التفصيل بقوله (فإن رُدَّ) عتق القوي. نعم بأن يرضوا به (ثم عجزوا) عن الوفاء (صح) عتقه (لكشف الغيب أنه لا عبدة بردهم) (و) جاز (الخيار فيها) أي الكتابة أي في عقدها بمعنى أنه يجوز لأحدهما أو لهما أن يجعل الخيار لصاحبه أو لأجنبي في حال عقدها وفي إجازته قبل الزمن الذي جعل طرفاً للخيار أو أكثر ولو زاد على الشهر بخلاف البيع (و) جاز (مكتبة شريكين) في عبدة واحدة (عالم واحد) أي متحد قدراً وصفة وأجلاً واقتضاء والامنع فإن شرط كل واحد أن يقتضى لنفسه

دون صاحبه فسد الشرط وما قبضه بينهما على قدر نصيب كل (لا) كتابة (أحدهما) دون شريكه فلا يجوز ولو أذن له شريكه (أو) كتابتهما
(بالمعين) مختلفين (٣٩٤) بأن غاير أحدهما صاحبه في القدر أو في الجنس أو في الصفة والعقد متحد فلا يجوز

(أو بتعدد) أي بمال متحد
(باعتدين) فلا يجوز
وإذا لم يجز (فيفسخ) في
المسائل الثلاثة لأنه يؤدي
لعتق بعض العبد دون
تقويم لبقية على من أعتق
نصيبه لأن التقويم إنسا
يكون على من أنشأ العتق
دون من أنشأ سببه وهو
الكتابة (و) جاز (رضا
أحدهما بتقويم الآخر)
بنجم حل على أن يأخذ
الآخر نظير حصته فيه
عما بعده من غير اشتراط
ذلك في صلب العقد وإلا
منع وفسد كما قدمه فالضرر
الدخول على ذلك أما
الرضا به بعد العقد الجائز
فلا ضرر فيه لانه من باب
المعروف فإن وفي العبد
فواضح (و) أن عجز (رجع)
من رضى بتقديم صاحبه
(لعجز) من المكاتب
(بعصته) أي بأخصه من
النجم الأول الذي قبضه
صاحبه لانه سلف منه
له وكان العبد مشتركاً
بينهما وشبه في الجواز إن
رضى الشريك قوله (كان
قاطعاً) أي قاطعاً أحد
الشريكين العبد (بأذنه) أي
بأذن شريكه (من عشرين)

أن يدخل على اتحاد الاقتضاء أي القبض أي كل ١٠ يقبض من العبد فهو بينهما ولا يختص به أحدهما
وهذا لا ينافي أن لهما تركه بعد ذلك وهو قول المصنف الآن ورضى أحدهما الخ (قوله فسد الشرط) أي
والعقد صحيح كما هو مذهب ابن القاسم في المدونة (قوله وما قبضه بينهما) أي وما قبضه أحدهما
لنفسه يقسم بينهما (قوله في القدر) أي كما لو كاتبه بخمسين ديناراً عشرون منها لزيد وثلاثون منها
لعمرو (قوله أو الجنس) أي كما لو كاتبه على عشرين ديناراً لزيد وعشرة أنواب لعمرو (قوله أو في
الصفة) أي كما لو كاتبه على عشرة خمسة لزيد وخمسة لمحمة لعمرو (قوله أو بتعدد بعقدين) أي
بأن يكاتبه كل منهما بخمسين ديناراً لسكر كل واحد كاتبه بعقد (قوله لأنه يؤدي الخ) أي أنه لو قيل
بالجواز لأدى لما ذكر وهو مخالف لقوله عليه الصلاة والسلام من أعتق شركاً له في عبد قوم عليه قيمة
العدل كذا في اللوطاً وهذا التعليل ظاهر في المسئلة الأولى وأما فيما بعدها فلا لأنه ربما أدى لعتق بعض
العبد وهو حصه من قبض نجومه دون أن يقوم عليه حصه شريكه * والحاصل أن التعليل محقق
بالنسبة للمسئلة الأولى وبالمظنه بالنسبة لما بعدها (قوله دون من أنشأ سببه وهو الكتابة) أي كافي
مسألنا (قوله وجاز رضا أحدهما الخ) أي جاز بعد دخولها على الاتحاد في الاقتضاء رضا أحدهما
بتقديم الآخر ويلزم من جواز الرضا بالتقديم جواز قدوم الآخر على الأخذ فالمصنف تكلم على
الطرفين أحدهما صراحة والآخر التزاماً وقوله بتقديم الآخر أي بتقديم الآخر فهو من التحدى
أو بتقديمه للآخر فهو من اللازم (قوله على أن يأخذ الآخر نظير حصته فيه عما بعده) أي بحيث يأخذ
ما بعده كله إن كان العبد بينهما مناصفة أو يأخذ ثلثه إن كان له ثلثه ولمن أخذ النجم الأول ثلثاه
(قوله وفسد) أي الشرط لا العقد وقوله كما قدمه الأولى كما قدمناه لأنه إنما تقدم ذلك للشارح لا
للمصنف (قوله فالضرر الدخول على ذلك) أي على تقديم أحدهما (قوله فإن وفي العبد) أي الشريك الذي
لم يتقدم فواضح (قوله ورجع لعجز بصحته الخ) اعلم أن الكتابة إذا حلت كلها فأخذ أحد الشريكين
جميع حظه منها بأذن شريكه ثم عجز المكاتب فلا رجوع للشريك على القابض كما في المدونة لأنه
إنما قبض الذي له بأذن شريكه وتركه له خلافاً لإطلاق المصنف وإذا حل نجم واحد وآتى المكاتب
بجميعه فقال أحد الشريكين للآخر آثرتي به وخذ أنت النجم المستقبل فأثرت به ثم عجز المكاتب
فلا إذن الرجوع على الآخر بعصته لأنه مسلف له وإذا حل نجم واحد وآتى المكاتب ببعضه ففيه
تفصيل فإن قال الشريك آثرتي به وخذ أنت حقتك من النجم الثاني فهذا سلف يرجع به الشريك على شريكه
إن عجز المكاتب وإن قال آثرتي به وانظر المكاتب بحقتك الباقي من هذا النجم الحال أو طلب المكاتب
ذلك فعمل الشريك فلا رجوع له على شريكه إن عجز المكاتب كذا في التوضيح عن ابن يونس وبه
يتضح لك في كلام المصنف من الاجمال وفي كلام عقب وخش من التخليط انظر بن (قوله ورجع
من رضى بتقديم صاحبه) أي على صاحبه الذي قد أخذ (قوله وشبه في الجواز) أي دون الرجوع
لأن الرجوع هنا ليس كالرجوع في المسئلة السابقة ولذا صرح المصنف بقوله فإن عجز خير اه بن
(قوله في كتابة منجمة) صفة لعشرين أي كائنة في كتابة منجمة (قوله كأن قاطعه الخ) حاصل هذه
المسئلة أن العبد إن كان شركة بين اثنين وكاتبه بأربعين مؤجلة ثم إن أحدهما استأذن شريكه في أن
يقاطع العبد على عشرة معجلة عوضاً عن عشرينه المؤجلة فأذن له شريكه في ذلك فدفعها له العبد ثم عجز

فلا

حصه القاطع بكسر الطاء في كتابة منجمة (على عشرة) معجلة وصورتها انهما كاتباه بعقد

واحد بمال واحد هو أربعون ديناراً مثلاً عشرون منها تحمل على رأس المحرم والأخرى على رأس رجب أو كانت كلها لأجل
واحد فطلب أحد الشريكين أن يستقل بالعشرين الأولى ويترك الأخرى لصاحبه وأن يقاطع العبد بعشرة من العشرين ليأخذها

معلقة فأذن له شريكه في ذلك فان ذلك لا يجوز فاذا أخذ العشرة عن العشرين فلا يخلو إما أن يوفي العشرين الباقية للشريك الثاني أولا (إن عجز) المسكتب عن أداء العشرين الأخرى للشريك الآخر (خبر المقاطع) بكسر الطاء (٣٩٥) بين رد مفضل به شريكه وقد

فضله بخمسة فيردها له ويبقى العبد رقاً لها (وبين اسلام حصته) من العبد (رقاً) للذي لم يقطع فيصير العبد كله رقاً له والموضوع أن الأذن لم يقبض شيئاً فأن قبض دون المأذون دفع له المأذون مما قبضه ما يساويه فيه فاذا قبض الأذن ستة دفع له المأذون اثنين ليكمل لكل ثمانية وأما لو قبض مثل ما قبض للمقاطع أو أكثر فلا خيار للقاطع ويرجع العبد إليهما رقاً وهذا هو معنى قوله (ولا رجوع له) أي للمقاطع (على الأذن وأن قبض الأكثر) فليس هذا من متعلقات التخير لأنه إنما ثبت إذا لم يقبض الأذن شيئاً أو قبض الأقل وكان الأولى حذف الواو وإن أوجب بأنها للحال وإن مثل قبض الأكثر قبض المساوي بالأولى ولو قال لا إن قبض مثله فأكثر لكان أخصراً وأوضح أي فلا يخبر (بأن مات) المسكتب بعد أخذ المقاطع ما قطع به عن مال (أخذ الأذن ماله) أي جميع ماله أي للأذن وهو

فلا يخلو حال العبد ما أن يعجز قبل أن يدفع للأذن شيئاً أو بعد أن دفع له أقل مما دفع المقاطع أو بعد أن دفع له مثله أو أكثر ففي هذه الأولى يخبر الشريك المقاطع إما أن يدفع للأذن نصف العشرة التي قبضها ويكون العبد رقاً بينهما أو يسلم حصته رقاً للأذن فيكون العبد كله رقاً للأذن وفي الحالة الثانية يخبر المقاطع بما أن يدفع للأذن مما أخذ على ما قبض حتى يتساويا ويكون العبد رقاً لهما وإما أن يسلم حصته للأذن فيكون العبد كله رقاً له والتخير في هذه الحالة هو ما في الوطأ وشب وعقب والمج خلافاً لما يفيد كلام خش من أنه لا تخير في هذه الحالة وأنه يتعين على المقاطع أن يدفع للأذن مما أخذ على ما قبض حتى يتساويا وفي هذه الحالة الثالثة والرابعة لا خيار للمقاطع ولا رجوع له على الأذن بشيء والعبد رق بينهما أما عدم رجوعه عليه في الثالثة بشيء فظاهر لأن الذي قبضه الأذن قدر ما قبضه المقاطع وعدم رجوعه عليه في الرابعة مع أن الأذن قد قبض أكثر مما قبضه المقاطع لأن المقاطع قد رضى ببيع نصيبه بأقل مما عقد عليه الكتابة وهذا كله إذا قاطع أحد الشريكين بأذن شريكه فان قاطع بغير إذنه فلا يجوز وتبطل القطاعة إن اطاع عليها قبل عجز المسكتب فان لم يطع عليها إلا بعده فان قبض شريكه الذي لم يقطع مثله فواضح وإن قبض أقل أو لم يقبض شيئاً خيراً بين أن يساوى المقاطع فيما قبضه وبين أن يتملك حصته فان اختار الثاني انقلب الخيار للأخر الذي قاطع بين أن يسلم له ذلك وبين أن يدفع له حصته بمقبضه والاشتراك في العبد (قوله ما فضل به شريكه) أي ما زاد به على شريكه (قوله فان قبض) أي الأذن وقوله دون المأذون أي أقل مما قبضه المأذون (قوله دفع له المأذون مما قبضه ما يساويه) أي إن أحب ذلك وإن شاء لم يدفع وسلم حصته للأذن خلافاً لما يفيد كلام خش من أنه لا خيار للمأذون في هذه الحالة ويتعين أن يدفع للأذن مما أخذ على ما قبض حتى يتساويا (قوله وكان الأولى حذف الواو) أي من قوله وإن قبض الأكثر لأن المتبادر من السلام جعلها للبالغة وجعلها للبالغة فاسد وذلك لشمولها لقبض الأقل الذي فيه التخير والمساوى ومن المعلوم أنه لا يصح نفي الرجوع بالنظر لهما لأن نفي الشيء فرع عن صحته ثبوته (قوله بأنها للحال) أي والمعنى لا رجوع للمقاطع على الأذن في حال قبضه أكثر من المقاطع (قوله وإن مثل قبض الأكثر قبض المساوي بالأولى) فيه أنه لا يتوهم رجوع المقاطع على الأذن عند المساواة حتى ينفي تأمل (قوله فان مات الخ) الموضوع بحاله وهو أن المسكتب كاتبه سيده على أربعين ثم إن أحدهما قاطعه على عشرة بدل عشرينه بأذن شريكه وقبضها منه إلا أن المسكتب قد مات عن مال بعد أداء القطاعة فالحكم ما ذكره المصنف من أن الأذن يأخذ من ذلك المال جميع ماله من الكتابة فان فضل بعد ذلك شيء قسم بين المقاطع والأذن على قدر حصصهما وأما لو مات قبل أداء القطاعة عن مال أخذ المقاطع ما قطع به وأخذ الأذن حصته من النجوم واشتركا فيما بقي فان لم يف مال المسكتب الذي تركه بما للمقاطع وما للأذن تحاصفاً به بحسب مال كل فيحاصص المقاطع بعشرة القطاعة والآخر بعشرينه (قوله عن مال) متعلق بقوله فان مات (قوله وعنتق أحدهما) أي وإني أحدهما بصيغة العتق وقوله وضع للماله أي يحمل على وضع ما يوبه من النجوم فاذا قال نصيب من المسكتب حر أو قال أعتقت نصيب في عبدي فلان وهو مكاتب فانه يعمل على وضع ما يوبه من نجوم الكتابة وهذا إذا لم يقصد بذلك العتق فذلك الرقية من الرقية بل قصد وضع المال

العشرون (بلا نقص) حلت الكتابة أو لم تحل لأنها تحمل بالموت (إن تركه) أي ترك المال ثم يكون ما فضل بعد ذلك بين الذي قطعه وبين شريكه على قدر حصصهما في المسكتب (وإلا) يترك مالا (فلا شيء له) أي للأذن على المقاطع سواء قبض القطاعة كلها أو بعضها قبض الأذن شيئاً أولاً (وعتق أحدهما) أي الشريكين نصيبه من المسكتب

في صحته (وضع لالة) بفتح اللام أى للذى له من النجوم وليس يعتق حقيقة فإذا كان الكتاب بينهما نصفيين سقط عنه نصف كل نجم وتظهر فائدة ذلك فيألو عجز عن أداء نصيب الآخر فإنه يرق كله لأنه إنما كان خفف عنه لتتم له الحرية فلم يتم رجوع رقيقاً وقد حل له ما أخذه منه (إلا إن قصد العتق) بأن يصرح بأن قصده العتق حقيقة لا الوضع أو يفهم منه ذلك بقرينة فيعتق الآن ويقوم عليه حصة شريكه بشرطه بقوله وعتق أحدهما (٣٩٦) وضع أى إذا قصد الوضع أولاً قصده وقوله إلا إن قصد العتق أى فك الرقة لفظ

صريح أو قرينة فلم يكن فيه استثناء الشيء من نفسه (كأن فعلت) كذا ففتح التاء وضمها (فنصفك حر) تشبيه فيما قبل الاستثناء غير تام (فكاتبه ثم فعل) المعلق عليه (وضع) عن الكتاب (النصف) أى نصف الكتابة ولم يكتب عن الجواب بالتشبيه لافادته بالجواب ان التشبيه غير تام إذ يوضع النصف في هذا ولو قصد فك الرقة لانه في حال التفوذ لم يكن في ملك سيده حقيقة لتعلق البيع به بناء على أن الكتابة يبع فلم يكن لنية العتق تأثير حال التفوذ ثم إن أدى النصف الذى بقى من الكتابة خرج حراً (ورق كله إن عجز) راجع المستثنين ما بعد الكاف وما قبلها بما قبل الاستثناء ولما كانت تصرفات الكتاب كالحركة لأنه أحرز نفسه وماله إلا في التبرع والمعاملة التي تؤدي إلى عجزه فيمنع منها لان الكتابة عقدي ترقب به

أولاً قصد له أصلاً ما إذا قصد بذلك العتق وفك الرقة من الرقة فسيأتى أنه يعتق عليه نصفه ويقوم عليه حصة شريكه إن عجز وكان موسراً بقيمتها (قوله في صحته) أى وأما لو أعتق أحدهما نصيبه في مرضه فإنه يكون عتقاً حقيقة لا وضماً لأنه لو عجز ورق للورثة لم ينفذوا وصية الميت وهو قد أراد انفاذها وأن لا يعود لهم شيء منه وأما الصحيح فأنما أراد التخفيف عن المكاتب وأنه إن عجز كان رقاً له قاله ابن يونس اه عبق (قوله وتظهر فائدة ذلك) أى كونه ليس عتقاً حقيقة (قوله فإنه يرق كله) أى لهما (قوله وقد حل له) أى للشريك الذى لم يعتق حصته ما أخذه من المكاتب فلارجوع لمن أعتق عليه بشيء (قوله إلا إن قصد) أى بصيغة العتق حقيقة (قوله ويقوم عليه حصة شريكه بشرطه) أى وهو يساره بقيمتها وإنما تقوم عليه إذا عجز عن أداء ما للشريك كالأو بعضاً كما قال اللخمي لأن الولاء قد انعقد لشريكه الآخر بالكتابة وان توقف على أداء النجوم فلو قومناه الآن لكان فيه ثقل للولاء وهو لا يصح انظر التوضيح (قوله كأن فعلت الخ) أشعر قوله كأن فعلت إلى أن محل وضع نصف الكتابة عن المكاتب الذى علق عتق نصفه على أمر ثم كاتبه ثم حصل المعلق عليه إذا كانت الصيغة صيغة بر فإن كانت صيغة حث كصفتك حر لأفعلن أو إن لم أقبل كذا فنصفك حر ثم كاتبه ولم يفعل أى عزم على عدم الفعل فإنه يكون عتقاً قاله اللخمي أى انه يعتق كله بعضه عملاً بالصيغة وبعضه بالسراية (قوله فيما قبل الاستثناء) فى معنى الباء أى ان هذا مشبهه بما قبل الاستثناء فى مطلق وضع النصف عن العبد (قوله وضع النصف) أى حمل ذلك على وضع نصف الكتابة ولم يحمله على عتق نصفه وإن كان قاصداً به العتق (قوله لافادته بالجواب الخ) أى ولو تركه لاقتضى تمام التشبيه لأنه الأصل فيه (قوله إذ يوضع النصف في هذا) أى ولا يعتق منه شيء ولو قصد الخ أى وأما فى المشبه به فإنه يوضع عنه ولا يعتق منه شيء إذا لم يقصد فك الرقة (قوله ولو قصد فك الرقة) الواو للحال إذ لا يتأتى هنا إلا قصد العتق لا قصد وضع المال إذ هو لم يكاتبه إلا بعد (قوله لأنه فى حال التفوذ الخ) حاصله أن العبد وإن كان حال الصيغة فى ملك سيده قطعاً ونية العتق حصلت حينئذ إلا أنه حال التفوذ الذى هو للمعتق لم يكن فى ملك سيده فلم يكن لنية العتق تأثير فى حال التفوذ فلذا حملت الصيغة على الوضع لا على العتق (قوله ولما كانت تصرفات المكاتب) أى بالبيع والشراء مثلاً (قوله كالحر) أى فى عدم الحجر عليه فيها (قوله فما كان بعوض جاز) أى فما كان من تصرفاته بعوض جاز لأنه يعين على العتق (قوله وما لا فلا) أى وما كان من تصرفاته بلا عوض فلا يحسوز لانه يؤدي لعجز (قوله بلا إذن) متعلق بما بعده أعنى قوله يبيع واشترى الخ (قوله ومقارضة) بالاقاف والراء هذا هو الصواب وأما نسخة ومفاوضة بالقاء والواو فيغنى عنها قوله ومشاركة ونسخة ومفاوضة بالعين يعنى فيها يبيع واشترى (قوله لا ابتغاء الفضل) أى لأجل طلب الزيادة كأن يكاتبه بأكثر من قيمته (قوله وعتق) أى ذلك الأسفل (قوله وولاؤه له) أى لتسيد الأعلى (قوله واستخلاف الخ) الأولى وتزوج أمته أى واستخلف عاقداً لها لأن الخبر فيه تزويجها وأما

عتق العبد فما كان بعوض جاز وما لا فإنه المصنف على ذلك فقال (وللمكاتب بلاذن) من سيده (يبيع واشترى ومشاركة ومقارضة ومكاتبة) لرقيقه لا ابتغاء الفضل وإلا لم يجز فإن عجز الأعلى أدى الأسفل إلى السيد الأعلى وعتق وولاؤه له ولا يرجع للسيد الأسفل ان عتق بذلك (واستخلاف عاقد لأمته) أى له أن تزوج أمته ويستخلف أى يوكل من يعقد لها وجوباً لانه لا يباشر ذلك لشابثة الرق فيه (و) له (إسلامها) أى الذات المملوكة له ولو ذكرنا فى جنبها (أو فداؤها) بغير إذن سيده (إن جنت) تلك الذات وقوله (بالنظر) راجع لجميع ما قدمه

جميع ما قدمه الا في تزويج
أعته فلا بد من اثباته لأن
النكاح نقص قاله أبو الحسن
(و) له (سفر) قريب بغير
إذن (لا يحل فيه نجم) له
(اقرار في رقبته) أي
ذمته كدين وكذا في بدنه
كحدوتعزير (و) له (اسقاط
شفعته لا عتق) لرقبته
فليس له بغير إذن (و) إن
قريباً له كولد ولا سيده
(و) لا (هبة) من ماله لغير
ثواب (و) لا (صدقة) إلا
بإذنه ككسرة (و) لا
(تزوج) بغير إذن لسيده
رده ولو بعد دخوله ولها
حينئذ ربع دينار ولا تتبعه
بما زاد ان عتق والصواب
تعزيره بتزوج دون تزويج
لأن التزويج فعله بالغير
والتزوج فعله لنفسه وأشعر
قوله تزويج أن له التسري
وهو كذلك لأن التسري لا
يعيه بخلاف التزوج (و) لا
اقراره بجناية خطأ (و) لا
سفره بد) وان لم يحل فيه
نجم كقريب يحل فيه نجم
(إلا بإذن) راجع للجميع
حتى الصدقة والعتق ولما
كانت الكتابة من الموقوف
اللازمة فليس للسيد ولا
للعبدة حيل إلا لعذر قال (وله
تعجيز نفسه) بعد حلول
الكتابة كلفه أقر جمع رقيقاً
(ان اتفقا) أي المالك
وسيده عليه (و) لم يظهر له
مال (لأن حق الله قد

الاستخلاف فهو واجب حلقاً لظاهر المصنف * والحاصل أنه يغير إن شاء زوجها وإن شاء لم يزوجها
وإذا أراد أن يزوجها فيجب عليه الاستخلاف (قوله وهو) أي المالك محمول عليه أي على النظر
فلا يحتاج لإثباته بينة (قوله فلا بد من اثباته) أي النظر بينة والارد سيده نكاح (قوله وله سفر قريب
بغير إذن لا يحل فيه نجم) أي وليس للسيد منعه منه لا بعيد مطلقاً حل فيه نجم أولاً أو قريب حل فيه
نجم فليس له السفر والسيد منعه منه (قوله أي ذمته) هذا تفسير مراد وقد صوب ابن غازي
كلام المصنف به لأنه الذي يختص به المالك دون القن وأما الاقرار في الرقبة فان كان محدوداً قطع فيقبل
حتى من القن أيضاً وان كان عال كالجناية خطأ فلا يقبل منهما كإتاني * والحاصل أن الأقسام ثلاثة ما يرجع
للمال في الذمة كالدين وهذا يقبل الاقرار به من المالك دون القن وما يرجع للمال في الرقبة وهذا
لا يقبل من واحد منهما وما يرجع للرقبة فقط من حد وقطع وهذا يقبل منها معاها بن (قوله كدين)
أي كالاقرار بدين لمن لا ينهم والا ألغى كإلغى إقراره بالقتل عمداً إذا استجابه ولي المقتول على أن
يأخذه لأن العبد ينهم على توطئه مع الولي على الفرار من سيده بإقراره المذكور وحينئذ فلا يمكن
الولي من أخذه ويطلق حق ذلك الولي المقر له من القصاص إذا طلبه بعد أن منع من أخذه ما لم يكن مثله
يجعل ذلك ويدعى الجهل فيحلف ويقتضيه منه كإقرار (قوله وله اسقاط شفعته) أي بالنظر كما في المدونة
فاذا أسقط الأخذ بالشفعة وكان في الأخذ بها نظر كان لسيد الأخذ ولا عبرة بأسقاطه انظر بن
(قوله وان قريباً) أي لأن المالك لا يلزمه عتق قريبه لأن شرط العتق بالقرابة كون المالك حراً كإقرار
(قوله وللسيد رده) أي رد عتقه ولو اقربيه (قوله ولا تزويج بغير إذن) أي سواء كان نظراً أو غير نظراً لأن
ذلك يعيه (قوله ولسيده رده) أي التزويج بطلقة بائنة أي وله إجازته وإذا أجازته جاز أن لم يكن
معه أحد في عقد الكتابة فان كان معه غيره لم يحز إلا برضام فان كانوا صفاراً نسخ تزوجه على كل حال
رضوا أم لا أجازته السيد أم لا ولا عبرة برضام ولا بإجازة السيد (قوله ولها حينئذ) أي حين رده
السيد بعد الدخول ربع دينار أي وأما ان رده قبله فلا شيء لها (قوله ولا تتبعه بما زاد ان عتق) أي إذا
كان لم يفرها والا تتبعته بعد العتق ما لم يسقطه عنه السيد أو السلطان كإقرار في النكاح (قوله والتزوج فعله
لنفسه) أي وهو المراد هنا (قوله ولا اقرار الخ) أي وليس للمالك اقرار بجناية خطأ فان أقربها فلا
يلزمه شيء سواء عتق أو عجز ولولم لا ينهم عليه كما هو الصواب كما في بن خلافاً لما قاله بهرام من أنه
إذا أقر بجناية خطأ لمن لا ينهم عليه فانه يتبع بالدية إذا عتق (قوله وله) أي للمالك التسليم تعجيز
نفسه أي اظهار العجز وعدم القدرة على الكتابة وذلك بأن يقول عجزت نفسي لكن أنما يقول ذلك
بعد اتفاقهما على فك الكتابة والرجوع رقا وعند عدم ظهور مال له وإذا علمت ان المراد بالتعجيز
الذي يفرغ عليه الرقية ما ذكرتم ان قوله بذلك فيرق ليس تكراراً مع قوله وله تعجيز نفسه (قوله بعد حلول
الخ) أنما قيد بذلك لأجل قوله كأن عجز عن شيء (قوله ان اتفقا) أي تراضيا (قوله عليه) أي على
التعجيز وفك الكتابة والرجوع رقا (قوله ولم يظهر له مال) الواو للحال أي ان اتفقا عليه في حال
عدم ظهور مال للمالك ولا بد أيضاً أن لا يكون معه ولد في الكتابة والا فلا تعجيز له ويؤمر بالسعي
عليهم قهراً عنه وان تبين لده وامتناعه من السعي عوقب (قوله ولا يحتاج في ذلك) أي في تعجيز
العبد نفسه عند اتفاقهما عليه (قوله وان اختلفا) هذا مفهوم قوله ان اتفقا على التعجيز أي وان
اختلفا بأن طلب العبد التعجيز وامتنع السيد أو بالعكس (قوله فليس لمن أراد تعجيز) أي سواء كان
ذلك المريد الذي أراد السيد أو العبد (قوله وانما ينظر الحاكم) أي فان وجد المصلحة في تعجيزه حكم به وان
وجد المصلحة في عدمه حكم بعدمه وهذا ما في التوضيح وهو الموافق لظاهر اطلاق قوله هنا إن اتفقا عليه

ارفع بالعذر وهو ظهور العجز ولا يحتاج في ذلك للرفع إلى الحاكم ولا اختلفا فليس لمن اراده تعجيز وانما ينظر الحاكم بالاجتهاد

وفصل ابن رشد بين أن يريد العبد فله ذلك من غير حاكم أو يريد السيد فلا بد من الحاكم ولو ظهر له مال منع ولو اتفقا عليه لحق الله تعالى وإذا عجز عنه بالشرطين (فريق) أي يرجع قنا لاشائبة فيه (ولو ظهر له) بعد التعجيز (مال) أخفاء عن السيد ولم يعلم به ورد بلو على من قد يرجع مكاتباً (كأن عجز عن شيء) من النجوم وان رددها فريق لأن عجزه عن الشيء كعجزه عن السكك (أو غاب) بغير إذن سيده (عند المحل) أي حلول الكتابة (وكلامه) جملة (٣٩٨) حاله أي والحال أنه ليس له مال يؤخذ منه النجوم أو الباقي منها وظهره قربت

غيبته أو بعدت كان ما هنا لك أم لا وهو ظاهر لا احتمال تألف ما بيده فان غاب بذاته لم يعجزه بذلك وظهره ولو ظلت غيبته (وفسخ الحاكم) كتابته في المثلثين لا سهلاً لا تفسخ حينئذ إلا بالحكم لكن إن أتى العبد الحاضر في الأولى فان اتفق مع سيده على التعجيز لم يحتج لحكمه وكذا إن أراد العبد التعجيز وأما السيد لم يحتج لحكمه على ما تقدم لأن رشد وأما المسئلة الثانية وهي غيبة العبد بلا إذن عند المحل فلا بد في التعجيز من الحكم قرب الغيبة وبعدت وقوله (وتلوم لمن رحوه) راجع للمشتكين أيضاً أي لمن يرجو يسره في الحاضر العاجز عن شيء وفي الغائب أن قربت غيبته ورجى قدومه لا أن بعدت أو لم يرج له يسار أو جهل حاله (كالقطاعة) بكسر القاف أفصح من فتحها وهو تشبيه تام أي إذا عجز العبد عما قوطع عليه فان الحاكم يفسخ عقد القطاعة بعد

(قوله وفصل ابن رشد الخ) تفصيل ابن رشد هذا هو ما اعتمدته الشيخ إبراهيم الأتاني وكذا غير واحد من الأشياخ كافة شيخنا العدوي (قوله فريق) أي فيصير رقيقاً لاشائبة فيه بعد أن كان فيه شائبة حرية فاندفع ما يقال أنه رقي في الأصل فلا معنى لقوله فريق اه وقوله فريق بالنصب عطف على تعجيز الذي هو اسم خالص من التأويل بالفعل (قوله ولو ظهر له مال) أي ويستمر على رقيقته بعد التعجيز ولو ظهر له مال سواء كان ذلك العبد عالماً بذلك المال وأخفاء عن السيد أو لم يكن عالماً به (قوله على من قال يرجع مكاتباً) أي إذا ظهر له مال بعد التعجيز لتشوف الشارع للأخيرة (قوله كأن عجز عن شيء) أي عند حلوله والحال أنه حاضر فانه رقي ويفسخ الحاكم كتابته وكذا إن غاب عند حلول الكتابة من غير إذن سيده والحال أنه لا مال له ظاهر فانه رقي ويحكم الحاكم بفسخ كتابته لكن محل حكم الحاكم بفسخ كتابته في الأولى إذا طلب سيده التعجيز وأبى العبد لأن الحاكم يحكم بفسخها مطلقاً لأنه لو رضى العبد بالتعجيز كالسيد فلا يحتاج لفسخ الحاكم هذا حاصل كلامه (قوله عند المحل) هو بكسر الحاء بمعنى الحلول وأما فتحها فمكان الحلول والمراد هنا المعنى الأول وحذف المصنف قوله عند المحل من التي قبلها أعنى قوله كأن عجز عن شيء دلالة هذا عليه (قوله لم يعجزه بذلك) الأولى لم يرق بذلك (قوله فلا بد في التعجيز من الحكم) أي لأن تعجيزه لا يتوقف على قدومه على الصواب بل يعجز ولو في غيبته فلا بد من الحكم به (قوله وتلوم) أي الحاكم لمن يرجوه أي لمن يساره في مدة التلوم بالنسبة للحاضر أو يرجى قدومه ويسره بالنسبة للغائب غيبة قريبة وحاصله أن الحاضر العاجز عن شيء من نجوم السكك إنما يحكم الحاكم بفسخ كتابته إذا طلب سيده ذلك وأبى العبد بعد التلوم له أن كان يرجى يساره في مدة التلوم وإن كان لا يرجى يساره فيها حكم بالفسخ من غير تلوم وأما الغائب عند الحلول بلا إذن فقيل يحكم الحاكم بفسخ كتابته من غير تلوم مطلقاً وقيل إن قربت الغيبة لا يحكم بالفسخ إلا بعد التلوم إن كان يرجى قدومه ويسره في مدة التلوم فان لم يرج ذلك حكم بالفسخ من غير تلوم كعبد الغيبة ومجهول الحال (قوله كالقطاعة) أي كاتلوم ويحكم بالفسخ في القطاعة وصورته أن يقول السيد لعبد أن اتقني بعشرة حالة فأنت حر أو يكاتبه على مائة مثلاً على ثلاثة نجوم مثلاً ثم يقاطعه على ثلاثين مثلاً حالة أو مؤجلة لأجل أقرب من الأول فعجز عن أداء ما قاطعه به فان الحاكم يفسخ عقد القطاعة بعد التلوم لمن يرجى يسره وإنما مسمى العقد على الوجه المذكور مقاطعة لأن العبد قطع طلب سيده عنه بما أعطاه له أو لأن سيده قطع له تمام حرية بذلك أو قطع له بعض ما كان له عنده قاله عياض (قوله وهو تشبيه تام) أي أنه تشبيه في مجموع الأمرين التلوم والفسخ بعده (قوله ولا بد منهما) أي من التلوم والفسخ بعده (قوله وقبض الحاكم إن غاب سيده) أي ويخرج المكاتب حراً بمجرد اقتضاها (قوله وإن قبل محلها) أي هذا إذا أتى بها المكاتب بعد الاجل بل وإن أتى بها قبل أجلها

التلوم بالنظر سواء وقت القطاعة على مؤجل أو حال ولها صورتان أحدهما أن يتفق على مال حال والثانية أن يفسخ ما عليه من نجوم الكتابة في شيء وإن كان مؤجلاً وقوله (ولو شرط) السيد (خلافه) مبالغة في التلوم لمن يرجو يسره في القطاعة وفيها قبلها من المشتكين وفي فسخ الحاكم أي يفسخ الحاكم بعد التلوم لمن يرجو يسره ولو شرط السيد على عبده خلاف التلوم بأن شرط عليه أنه متى عجز عن شيء أو غاب بلاذن أو عجز عما قاطعه عليه فهو رقيق بغير تلوم وفسخ من حاكم فلا ينفعه شرطه ولا بد منهما (وقبض) الحاكم وجوباً الكتابة من المكاتب (إن غاب سيده) ولا وكيل له خاصي لأن الحاكم وكيل من لا وكيل له (وإن) أراد المكاتب تعجيلها (قبل محلها) أي حلولها وسواء

كانت عيناً أو عرضاً لأن الأجل فيها من حق المكاتب إذ القصد بتأجيل الكتابة التخفيف عن المكاتب (وفسخت) الكتابة (إن مات) المكاتب قبل الوفاء وقبل الحكم على السيد بقبضها أو قبل الاشهاد عليه بأن أتى به السيد فلم يقبلها يولد لاحكام به يجبره على قبولها (وإن) مات (عن ماله) يفي بكتابه فيكون رقيقاً وماله للسيد فان حكم حاكم على سيده بقبضها أو أحضرها للسيد فلم يقبلها، فإنه فاشهد عليه بذلك ثم مات فلا تفسخ ويكون حراً تنفذ وصاياه وماله لورثته (إلا الولد) (٣٩٩) أو غيره) كاجني (دخل) كل

(معه) في الكتابة (بشرط أو غيره) فلا تفسخ أما دخول الولد بشرط فلكان يسكت عبده وأمه حامل منه قبل عقد الكتابة فلا يدخل معه في الكتابة الا بشرط ادخاله معه وأولى لو كان مولوداً عنه عقدها وأما دخوله بلا شرط فلكان يحدث في بطن أمته بعد عقدها وأما دخول الأجنبي بشرط فظاهر وأما دخوله بلا شرط فلكان يشترى المكاتب من يثق عليه في زمن الكتابة باذن سيده وصار كمن عقدت الكتابة عليه كافي المدونة وإذا لم تفسخ فان ترك ما يفي بها (فتؤدى حالة) مما تركه لأنه يحل بالموت ما أجل كما مر (و) إذا أدبت حالة وفضل بعد الأداء شيء مما تركه (ورثته من) كان (معه في الكتابة فقط) دون من ليس معه ولو ابنا (من يثق عليه) كفرعه وأصله واخوته

(قوله لأن الأجل فيها) أي في الكتابة (قوله من حق المكاتب) أي فله أن يسقط حقه في الأجل ويعجلها (قوله وفسخت ان مات المكاتب قبل الوفاء الخ) أي بأن مات قبل اتيانه بها للسيد أو بعد اتيانه بها فلم يقبلها منه ولم يحكم عليه حاكم بقبضها ولم يشهد البديعة على أنه أحضرها له وأبى من قبولها وحاصله ان العبد اذا مات قبل اتيانه بالكتابة أو بعد اتيانه بها فلم يقبلها السيد ولم يجبره الحاكم على قبولها لعدم وجوده بالبلد ولم يشهد العبد على سيده أنه أحضرها له وأبى من أخذها ومات العبد فان الكتابة تفسخ فتكون وصاياه باطلة وماله للسيد لا لوارثه لأنه مات رقيقاً حينئذ وفي صورتين يصدق عليه أنه مات قبل الوفاء وقبل حكم الحاكم على السيد بقبضها وقبل الاشهاد على الاتيان بها (قوله بأن أتى بها لسيد) أي بأن أتى العبد بالنجوم للسيد ولم يقبلها منه بيلد لاحكام بها يجبره على قبولها فمات العبد ولم يشهد عليه أنه أحضرها له وأبى من قبولها وكان على الشارح أن يقول بأن أتى بها لسيد الخ أو مات قبل الاتيان بها لما علمت أن كلامه السابق صادق بصورتين (قوله وماله لسيد) أي لانه مات قبل حصول الحرية له (قوله فاشهد عليه بذلك) أي بانه أحضرها له وأبى من قبولها (قوله الا لولد أو غيره الخ) أي فاذا دخل معه في عقد الكتابة ولداً أو اجني بشرط أو غير شرط فلا تفسخ كتابته بل تحل كتابته بموته ويتمعها من ماله حيث ترك ما يفي بالكتابة ويعتق بذلك من معه في عقد الكتابة كما قال المصنف (قوله باذن سيده) هذا هو الصواب خلافاً لقول خشي تبعاً للقيش بغير اذن سيده لانه اذا اشتراه بغير اذن سيده لم يدخلوا معه في كتابته وله ييمهم انظرين (قوله فتؤدى حالة) أي يؤدى جميع ما بقى من النجوم على الميت وعلى من معه وانما حل الجميع عوته وحده لانه مدين بالجميع بعضه بالاصالة عن نفسه وبعضه بالحالة عن غيره لانهم حملاؤه حيث أدى جميع ما بقى من النجوم على الميت وما على غيره ممن معه في عقد الكتابة يرجع وارث المكاتب بما أدى من تركته على غير من يعتق على ذلك المكاتب كما يرجع هو عليه لو كان حياً كما سبق وأما من يعتق عليه فلا يرجع عليه الوارث كما لا يرجع عليه المكاتب لو كان حياً فلو كان الوارث هو السيد تبع الأجنبي بالحصة المؤداة عنه من مال الميت وحاص به غراماه بعد عتقه كما في بن عن ابن عرفة (قوله ولو ابنا) أي حراً أو في عقد كتابة أخرى (قوله ولو كان معه في عقد الكتابة جماعة كلهم ممن يعتق عليه) أي بأن كان معه ابنه وابن ابنه وأبوه وجدته وأخوه (قوله وهكذا) أي ويحجب ابن الابن بالابن والجد بالام (قوله وان لم يترك وفاء) أي وان مات ولم يترك وفاء (قوله الذي معه في الكتابة) أي وحده أو مع أمه (قوله ولا مفهوم لولده) أي وانما يفرق الولد وغيره في اعطاء ما تركه مما لا يفي فلا يعطى للاجنبي وانما يعطى لولده وأمه كما أشار له بقوله وترك متروكه للولد الخ (قوله وترك متروكه) أي الذي لا يفي بما على ذلك الميت وبما على من معه وقوله للولد أي خاصة فلا يعطى لغيره ولو قريباً بل يتعجله السيد من الكتابة ويسعون في بقيتها خلافاً

دون من لم يعتق عليه فلو كان له ولد ليس معه في الكتابة وأخ معه فيها فالذي يرثه الأخ الذي معه فزوجته لا ترثه ولو كانت معه في الكتابة لانها لا تعتق عليه وكذا عمه ونحوه ولو كان معه في عقد الكتابة جماعة كلهم ممن يثق عليه فالارث بينهم على فرائض الله تعالى فيحجب الاخ بالأب او الابن والجد بالأب وهكذا (وإن لم يترك وفاء) بالنجوم بأن لم يترك شيئاً أصلاً وترك شيئاً قليلاً لا يوفي بها (وقوى ولده) الذي معه في الكتابة ولا مفهوم لولده فلو قال وقوى من معه ليشمل الاجنبى كان أحسن (على المعنى) على أداء النجوم (سعوا) وأدوها وعتقوا وإلارقوا (وترك متروكه) ان كان (للولد) الذكر والانثى (إن أمن) وقوى على السعي

والأرق ولا يدفع له شيء (كأن ولد له) التي معه في الكتابة أن أمنت وقويت على السعي يدفع لها متروكه لتستعين به على أداء النجوم أي إذا لم يكن الولد الذي معها قوة وأمانة فإن كان له ذلك فلا يدفع المتروك إلا لأنه حينئذ تباع له فإن لم يكن في واحد منهما أمانة وقوة رقا للسيد ولا يدفع لها شيء إلا أن يكون في ثمنها ما يفي بالنجوم فتباع ليعتق الولد كما إذا لم يترك السكاك شيئا ولم يكن لها ولا لأخذها قوة فتباع الأم ليعتق الولد إن كان في ثمنها (هـ هـ) وفاء والحاصل أن المسكاتب إذا مات وكان معه في الكتابة غيره فإن من

معه يطلبع بالسعي إن قوى مطلقا ترك شيئا لا في أم لا كان من هـ يعتق عليه أم لا وإنما متروكه مما ليس فيه وفاء فأنما يترك للولد إن قوى وضمن والا فلا. وإن كانت وقويت وأمنت والا استوفاه سيد المسكاتب وباع أم الولد ليكمل عليه ما يوفي بالنجوم ليعتق الولد فإن لم يوف ثمنها فالسك رقة فلو كانت النجوم مائة وترك المسكاتب خمسين ولم يكن في ثمنه في الكتابة ولد ولا أم ولد فسيده يأخذ الحسين ولا يتركها لأحد ويقال لمن معه إن كان فيكم قوة فاسعوا والا فرفق (وإن) اعتق عبده القن أو كاتبه أو طع عن كتابة مكاتب على مال معين ووصوف ثم (ووجد العوض) عن المذكورات الثلاثة (معينا واستحق) من يد السيد حال كون ماذكر من المعيب أو المستحق (موصوفا) فهو حال منها وجواب إن محذوف تقديره يرجع بثله ولو. قوموا كسب وشاة

لقول ختن مراد المصنف بالولد مطابق الوارث ولدا أو غيره انظر بن (قوله وإلا رقى) أي والا يؤمن ولم يقو على السعي رقى وكذلك إذا لم يقو على السعي وضمن على المال وأما إذا قوى على السعي ولم يؤمن على المال فإن السيد يأخذ المال من السكابة ويؤمر الولد بالسعي ولا يرقى (قوله ولا يدفع لها شيء) أي لما تركه ذلك الميت المسكاتب (قوله فتباع الأم الخ) أي بخلاف مالها كان مع أم الولد أجنبي في السكابة فلا تباع هي لأجله وتفسخ السكابة في الأجنبي وأم الولد إذا عجز عن السعي ويرقان (قوله أم لا) أي أولم يترك شيئا (قوله والا استوفاه الخ) أي وإلا بأن انتفت القوة والأمانة من الولد. من أمه استوفى ذلك المتروك سيد المسكاتب (قوله فإن لم يوف ثمنها) أي بالنجوم (قوله فالسك) أي فسل من الولد وأمها (قوله فسيده يأخذ الحسين) أي من السكابة (قوله ولا يتركها لأحد) أي من معه في عقد السكابة يستعين بها على أداء السكابة (قوله فاموا) أي لتحصيل الحسين الباقية (قوله والا فرفق) أي والا فسل منكم رقيق (قوله وإن وجد العوض معينا) حاصل ما قرره الشارح كلام المصنف أنه إذا اعتق عبده على مال أو كاتبه على مال أو قطعه على مال فوجد السيد العوض معينا أو استحق منه فإن كان موصوفا في الذمة رجع السيد على العبد بثله سواء كان مقوما أو مثليا وإن كان ذلك العوض معينا رجع السيد بثله إن كان مثليا وبقيته إن كان مقوما ولا فرق بين أن يكون العبد له شبهة فيما دفعه أولا وهذا كله إذا كان العبد موسرا له مال فإن كان معسرا لا مال له فكذلك إن كان له شبهة فيما دفعه معينا كان أو موصوفا فإن لم يكن له شبهة فيما دفعه رجع لما كان عليه من رقى أو كتابة وبطلت القطاعة سواء كان ذلك العوض الذي دفعه من غير شبهة معينا أو موصوفا (قوله على مال) تنازعه اعتق وكاتب وقاطع (قوله فهو حال منها) أي وأفرده لأن العطف بأو (قوله ولو مقوما) أي هذا إذا كان مثليا بل ولو كان مقوما (قوله على المعتمد) أي وهو نص المدونة وأيضاً القاعدة أن الموصوف يرجع بثله مطلقا كما في السلم وغيره (قوله لا بقيعة المقوم الموصوف) أي كما ذكره بهرام ونت وح وهو قول ابن رشد واعتمده المصنف في التوضيح وهو مشكل إذ الفرض أنه غير معين فكيف يرجع بقيته (قوله وقع عقد العتق أو السكابة الخ) حقيقة السكابة أن تكون على غير معين وما على معين فقطاعة لا كتابة كما في التوضيح وغيره انظر بن وانظر هذا مع ما مر من حواش السكابة بالبد الآبق والبعر الشاردا معين وجموله كتابة الآن يقال هذا الجمل تسمع (قوله بل في مطلق الرجوع) أي لا في الرجوع به (قوله وهذا كله) أي ما ذكر من الرجوع بالمثل في الموصوف مطلقا مثليا أو مقوما استحق أو وجد معينا ومن الرجوع بالمثل في المثلي والقيعة في المقوم إذا كان معينا استحق أو وجد معينا (قوله إن كان لا بد مال) أي سواء كان له فيما دفعه شبهة أم لا (قوله فإن كان له فيما دفعه شبهة) أي كما لو كان مستأجرا له أو مستعيرا له وقوله فكذلك أي يرجع عليه بمثل الموصوف مثليا أو مقوما وبقيعة المقوم المعين وبثله (قوله عند ابن القاسم وأشهب) أي وقال ابن نافع يرجع لما كان عليه من كتابة أو رقى مثل ما إذا لم يكن له شبهة فيما دفعه

صفها كذا على العتد لا بقيعة للمقوم الموصوف وذكر مفهوم موصوفا الرجوع لسك من المعيب (قوله والمستحق بقوله (كمين) من مثلي أو قوم وقع عقد العتق أو الكتابة أو القطاعة عليه كهذا الثوب بينه أو هذا القطن بينه فوجد معينا أو استحق فيرجع بثله إن كان مثليا وبقيته إن كان مقوما فالتشبيه ليس بشام بل في مطلق الرجوع وهذا كله إن كان لا بد مال فإن لم يكن له مال فإن كان له فيما دفعه شبهة فكذلك عند ابن القاسم وأشهب والأكثر إليه أشار بقوله وإن بشبهة فمادفعه للسيد في نظير العتق

(إن لم يكن له) أي للعبد (مال) بل كان مفسراً وهذا قيد في المبالغ عليه وهو الشبهة فان (٤٠١)

(قوله إن لم يكن له مال) أي إن ثبت أنه لم يكن له مال فلم يجتمع أداتان مضي واستقبال ولم يتوارد عاملاً جزم على مجزوم واحد (قوله وهذا قيد في المبالغ عليه وهو الشبهة) فيه نظر بل المبالغ عليه هو قوله إن لم يكن له مال وقوله وإن بشبهة قيد فيه والاصل وإن لم يكن مال أي هذا إن كان له مال بل وإن لم يكن له مال إن كان دفع العبد له بشبهة فيه (قوله يرجع لما كان عليه) أي سواء كان الموض الذي دفعه موصوفاً أو معينا (قوله ويرجع سيده عليه بموضه) أراد بموضه المثل في الموصوف ولو مقوما والمثل في المعين إن كان مثلياً والقيحة إن كان مقوماً وقوله في حال عدم الشبهة أي كما أنه يرجع به في حال وجودها (قوله بالتفصيل بين ماله فيه شبهة وما لا شبهة له فيه) أي بالنظر لمن لا مال له لان التفصيل إنما هو فيه وحاصله أنه إذا كان له شبهة فيما دفعه يرجع عليه بمثل الموصوف مطابقاً وبمثل المثلي وقيمة المقوم إن كان المدفوع معينا وإن لم يكن له شبهة يرجع لما كان عليه كان المدفوع موصوفاً أو معينا (قوله على الرجوع) قال شيخنا بل هذا خلاف الرجوع والراجح أنه إن لم يكن له شبهة ففي المعين يرجع لما كان عليه له مال أولاً وفي الموصوف يتبعه السيد بمثله (قوله هذا ماله عليه أكثر الشراح) أي كح وغيره وذكر الشيخ شرف الدين الطخيني أن الموصوف سواء كان مثلياً أو مقوماً يتبعه بمثله ولو كان لا شبهة له فيه ولا مال له بخلاف المعين فإنه يرجع لما كان عليه من رقب أو كتابة حيث كان لا شبهة له فيما دفعه كان له مال أولاً وحاصل كلامه أنه إذا كان موصوفاً اتبعه بمثله كان له مال أولاً كان له شبهة فيما دفعه أولاً وإن كان معينا يرجع بمثله إن كان مثلياً أو قيمته إن كان مقوماً إذا كان له شبهة فيما دفعه كان له مال أولم يكن فإن لم يكن له شبهة يرجع لما كان عليه من كتابة أو ورق كان له مال أولاً فقول المصنف وإن بشبهة إن لم يكن له مال راجع لما بعد الكاف وهو المعين أي كما يرجع عليه بالمعين إن كان له شبهة فيما دفعه هذا إذا كان له مال بل وإن لم يكن له مال ومفهوم أن كان له شبهة أنه إن لم يكن له شبهة يرجع لما كان عليه كان له مال أولاً قال شيخنا العدوي والنقل ما قاله شرف الدين الطخيني (قوله ومضت الخ) معناه أنه ليس له تقضها بل يعضيها عليه فمرا عنه ويبيعها له من مسلم وليس المراد أنه لا يجوز له ابتداء بل هو جائز لأن الرجوع خطاب الكفار بفروع الشريعة (قوله ولا يرجع لسيدته إن أسلم) أي ولا يكون لأولاد سيده المسلمين وذلك لأن الولاء لم ينقطع لسيدته حين عتقه إذ لا ولاية لكافر على مسلم (قوله كأن كاتبه كافراً وأسلم) أي كما أنها تضي أن كاتبه كافراً وأسلم قهراً عنه ولا تمكنه من تقضها والرجوع فيها وأما إن كاتبه كافراً وأسلم السيد دون العبد فقال الأحمي له فسخ كتابته عند ابن القاسم دون غيره (قوله فإن لم يكونوا فلهما مسلمين) أي فولأوه للمسلمين والمراد بالولاء هنا الميراث وأما الولاء الذي هو لمحبة كالحمة النسب فلا ينتقل عمن ثبت له وهو السيد المعتق فلا يلزم من انتقال المال انتقال الولاء وفائدة ثبوت الولاء بمعنى المحبة للسيد الكافر أنه إذا أسلم كان له حق في تفصيل العتيق والعصاة عليه وتولى عقد نكاحه إن كان أنثى (قوله لانه قد كان الخ) أي لأن الولاء قد ثبت له حين عقد كتابته في حال كثر العبد تنبيه قد علم من كلامه حكم ما إذا أسلم العبد بعد كتابة سيده الكافر وأما لو أسلمت أم ولد الكافر فهل ينجز عتقها وإليه يرجع مالك أو تبقى إلى إسلامه أو يموت وكأن يقول تباع لأن إيلاد الكفر ليس له حرمة كذا في البدر القرافي وأما إن وطئ الكافر أمة مسلمة وأولدها نجز عتقها لقاعدة كل أم ولد حرم وطؤها نجز عتقها ويكون الولد كافراً تبعاً لآبيه كذا في البدر عن شيخه الجيزي في آخرباب الجهاد (قوله كتابة من دخل معه) أي وإن لم يعلم ذلك الداخل

لم يكن له فيه شبهة ولا لاله
رجع لما كان عليه من
رق أو كتابة وتبطل
القطاعة وأما إن كان موسراً
فيبقى على حاله ويرجع سيده
عليه بموضه في حال عدم
الشبهة بالتفصيل بين ماله
فيه شبهة وما لا شبهة له فيه
جار في المعين والموصوف
في الذمة على الرجوع وإن
كان خلاف قاعدته من
رجوع مثل ذلك لمابعد
الكاف لأنها أغلبية هذا ما
عليه أكثر الشراح وتقريره
على هذا الوجه هو الموافق
للقول وإن كان فيه تكاف
حذف جواب إن ولا
دليل عليه (ومضت كتابة
كافر مسلم) اشتراه كذلك
وكاتبه أو أسلم عنده قبل
الكتابة (و) حيث مضت
(يعت) على سيده الكافر
مسلم فإن عجز رقب لمشتريه
وإن أدى عتق وكان
ولأوه للمسلمين ولا يرجع
لسيده إن أسلم (كأن)
كاتبه كافراً (أسلم) السيد
بعد الكتابة فتضي
وتباع مسلم فإن عجز رقب له
وإن أدى فولأوه لأقارب
سيده المسلمين فإن لم يكونوا
فلهما مسلمين وعاد لسيدته إن
أسلم لأنه قد كان ثبت له حين
عقد كتابته والعبد كافر
(ويبيع معه) أي مع كتابة
المسلم (من) أي كتابة من
دخل معه (في عتقه) فإن عجز رقب لمشتريه

وإن أدى فولأؤه على ما تقدم (٤٠٣) (و) إن وجبت على المكاتبة كفارة (كفر بالصوم) لا يعتق ولا اطعام لمنه من

التصرف بالمال بلا عوض (واشتراط وطء المكاتبة) حال كتابتها لغو فلا يفيد وكذا وطء المعتقة لأجل (واستثناء حملها) الوجود حال الكتابة يبطئها لغو لا يفيد (أو) استثناء (ما يولد لها) من حمل حدث بعد عقد الكتابة لغو (أو) ما يولد لمكاتبة من أمته بعد (عقد الكتابة) لغو (و) اشتراط (قليل كخدمة) عليه للسيد (إن وفى) الكتابة كأن يجدهم بعد أداء ما عليه نحو شهر (لغو) لا يفيد ولا يعمل بشرطه في الجميع وأما لو شرط عليه كثير الخدمة إن وفى فلا يلقى لأن كثرتها تشمر بالاعتناء بها فكأن عقد الكتابة وقع عليها مع المال وهذا قول عبد الحق عن بعض شيوخه ولكن ظاهر المدونة للنوع مطلقا في القليل والكثير وعليه الأكثر (وإن عجز عن شيء) وإن قل (أو) عجز (عن) دفع (أرض جنابة) صدرت منه (وإن على سيده رُق) كالفن (الأصل فيخير سيده في فدائه وإسلامه بعد العجز فإن أدى الأرض رجع مكاتبا كما

وقوله فإن عجز أى ذلك المكاتبة المسلم وقوله رق أى الداخل معه لمشتريها كما يرق هو (قوله) وإن أدى فولأؤه على ما تقدم (أى) وإن أدى المكاتبة المسلم عتق وعتق من دخل معه ولأؤهم يجزى على ما تقدم في تفصيل المكاتبة المسلم أى أنه ينظر في ذلك المسلم الذى دخل معه غيره في الكتابة إن كان أسلم قبل الكتابة فيكون ولأؤهم للمسلمين لا للسيد ولا لأقاربه المسلمين وإن كان أسلم بعد الكتابة فيكون ولأؤهم لأقارب سيده المسلمين فإن لم يكن له أقارب مسلمون فالولاء لجميع المسلمين (قوله) كفر بالصوم (أى) فهو كالقن في الكفارات وقوله لا يعتق أى ولو باذن السيد له فيه وقوله ولا باطعام أى مالم يأذن له فيه السيد (قوله) واشتراط وطء المكاتبة حال كتابتها (أى) اشتراط السيد ذلك عند عقد الكتابة أو بعده وقوله لغو أى لا يوفى به (قوله) وكذا وطء المعتقة لأجل (أى) اشتراطه عليها لأجل لغو (قوله) يبطئها (أى) من زوجها (قوله) لا يفيد (أى) وحينئذ يكون حراً (قوله) ولا يعمل بشرطه في الجميع (أى) وتبقى الكتابة على حالها (قوله) ولكن ظاهر المدونة (الخ) نفسها وكل خدمة اشترطها السيد بعد أداء الكتابة فباطل وإن اشترطها في زمن الكتابة فأدى العبد قبل تمامها سقط اه عبد الحق عن بعض الاشياخ إنما ذلك في الخدمة اليسيرة لأنها في حيز التبع وحملها الأكثر على ظاهرها قليلة أو كثيرة اه وعلى ما لعبد الحق درج المصنف ولم يرتضه ابن مرزوق فلو أسقط لفظ قليل لكان مطابقا لما عليه الأكثر انظر ن (قوله) وإن عجز عن شيء (أى) مما كوتب به وأعاد المصنف هذا مع تقدمه في قوله كأن عجز عن شيء ليرتب عليه ما بعده (قوله) أو عجز عن دفع أرض جنابة) حاصله أن المكاتبة إذا جنى على سيده أو على أجنبي إن دفع أرض الجنابة فهو باق على كتابته وإن عجز عنه رق ثم إن كان المجنى عليه سيده رق له ولا كلام وعجزه عن أرض الجنابة عليه كعجزه عن الكتابة وإن كانت الجنابة على أجنبي وعجز عن أرضها خير السيد إما أن يدفع أرض الجنابة ويرق له العبد أو يدفعه في الجنابة فيرق للجنبي عليه (قوله) وإن على سيده (أى) هذا إذا صدرت منه على أجنبي بل وإن صدرت منه على سيده (قوله) كالفن (فائدة) قوله كالفن بعد قوله رق افادة التحجير أى رقى وكان كالفن إذا جنى (قوله) فيخير سيده في فدائه (أى) بأرض الجنابة ويرق لسيدته وقوله وإسلامه للجنبي عليه فيكون رقاله هذا في جنابته على أجنبي وأما إذا جنى على سيده فانه بمجرد عجزه عن أرض الجنابة عليه رقى له لأن عجزه عن ذلك كعجزه عن الكتابة وإن أدى أرض الجنابة اليه استمر مكاتبا على ما كان عليه قبل الجنابة (قوله) فإن أدى الأرض هذا مع مضمون قول المصنف وإن عجز (قوله) لأنه ماله (أى) وقد جنى عليه (قوله) وأدب إن وطئ مكاتبته (أى) زمن كتابتها لا ارتكابه أمراً محرماً وإنما منع من وطء مكاتبته دون مدبرته مع أنه أن كلامن الكتابة والتدبير عقد يؤدى للحرية لأن الأجل في الكتابة معلوم والوطء لأجل معلوم غير جائز قياساً على نكاح للتمة والمحللة وأجل الحرية في التدبير موت السيد فإذا مات زال ملكه فكانت الحرية تقع في وقت لا ملك له فيها (قوله) بلا مهر عليه لها (أى) لا يلزمه مهر لها في وطئها إياها سواء كانت بكراً أو ثيباً طائفة أو مكرهة نعم إذا كانت بكراً وأكرهها على الوطء فانه يلزمه ما قصها كما أشار له المصنف بعد بقوله وعليه نفس المكرهة بخلاف ما إذا كانت ثيباً فلا شيء عليه وكذا لو كانت بكراً ووطئها طائفة ثم إن قوله بلامهر ليس واجباً للأدب ولألو طئ وإنما هو مستأنف لبيان حكم المسئلة بعد الوقوع فكأن قائلاً قال له ما حكمه بعد الأدب فقال حكمه لامهر فيقف القارئ على وطئ ويبتدىء بقوله بلامهر

كان قبل الجنابة وقوله وإن عجز عن شيء مكرر مع ما تقدم من قوله كأن عجز عن شيء وبالغ على (قوله) السيد لدفع توهم انه لا ارش عليه في جنابته عليه لأنه ماله لا يدفع خلاف (وأدب) السيد (إن) وطئ مكاتبته (بلا مهر) عليه لها

إلا أن يفتخر بجهل فلا أدب ولا خد عليه للشبهة فإن وظلها بقدر الأداء حدا لأنها صارت حرة (وعليه شمس السكرية) إن كانت بكم أو بلا فلا شيء عليه في إكراهها كالطائفة مطاماً (وإن حملت) من وطئه (خبرت في البقاء) على كتابتها وشفقتها للجهل على السيد فإن أدت عتقت وإن عجزت صارت أم ولد تفتق بعد موته من رأس المال (و) في انتقالها عن الكتابة إلى (أمومة الولد) فيجوز وطؤها وتمتق بموته من رأس المال (إلا لضغائن معها) أي كوتبوا معها في عقد كتابتها أي (٤٠٣) لا قدرة لهم على الأداء بدونها

وسواء رضوا أم لا (أو أقوياء) على الأداء كوتبوا معها (لم يرضوا) بانتقالها عن الكتابة لأمومة الولد فلا خيار لها في الصورتين ويتمين فيهما بقاؤها على الكتابة فإن رضا باختيارها أمومة الولد جاز لها الانتقال إليها (وخط) عنهم إذا انتقلت إليها (حصتها) من الكتابة (إن اختارت الأمومة وإن قتل) الكاتب أي قتله شخص ووجب قيمته لبطان كتابته (فالقيمة للسيد) يخص بها ولا نحسب لمن معه في الكتابة إلا أن يكون ولداً أو وارثاً يعتق عليه كذا في المدونة قال فيها والمكاتب إذا قتله أجنبي فأدى قيمته عتق فيها من كان معه في الكتابة ولا يرجع عليه شيء إذا كان ممن لا يجوز له ملكه انتهى (وهل) يقوم (فناً أو) يقوم (مكاتباً) وقيمة القن أكثر لأن الرغبة فيه أكثر (تأويلان) وأما لو جنى

(قوله إلا أن يفتخر بجهل) أي بجهل الحكم وهو حرمة الوطء ومثل الجهل في العذبة الغلط (قوله للشبهة) أي لحبر المكاتب عبد ما بقي عليه درهم (قوله خبرت في البقاء الخ) أي لصيرورتها مستولدة ومكاتبته (قوله فإن أدت) أي ولو قبل وضعها عتقت أي وتستمر نفقتها على السيد حينئذ لوضعها كالبائن (قوله وإن عجزت صارت أم ولد الخ) أي وحينئذ فله وطؤها عند عجزها (قوله وفي انتقالها عن الكتابة إلى أمومة الولد) أي بأن تعجز نفسها وتنتقل إلى أمومة الولد (قوله وحط حصتها) أي كما يحط عنها ما لزمها بطريق الحمله ممن معها إذا عجز عن الأداء (قوله لبطان كتابته) أي بموته قبل الوفاء (قوله يخص بها) أي ولا تكون لوارثه لموته على الرق (قوله إلا أن يكون) أي من معه في الكتابة ولداً الخ (قوله عتق فيها) في معنى من أي عتق منها أي عتق عتقنا شأنا منها (قوله ولا يرجع عليه شيء) أي ولا يرجع على من معه في عقد الكتابة بشيء عوضاً عن القيمة التي عتق منها (قوله إذا كان) أي من معه وقوله ممن لا يجوز له أي للمكاتب ملكه كفرعه وأصله وحاشيته القريسة (قوله وتأويلان) أي عن المدونة وروايتان أيضاً عن الإمام (قوله أي ويكون الأرض له) أي للمكاتب يستعين الخ هذا استظهار ليج وتمتبه طفى بنص المدونة على أن السيد يأخذها ويقاصصه به في أحد النجوم وحينئذ فلا استظهار قصور ونقصها ومن اغتصب أمة فإن نقصها غرم ما نقصها وكان ذلك للسيد إلا في الكتابة فإن سيدها يأخذها ويقاصصها به في أحد نجومه انظر بن (قوله صح) الصحة أعم من الجواز وعدمه وحينئذ فلا تقتضي أحدهما بعينه فلا يقال مقتضى قوله صح أنه لا يجوز له ابتداء إذا كان عالماً بأنه يعتق على سيده مع أنه قد صرح في التوضيح بالجواز (قوله ولو اشتراه عالماً) أي بأنه يعتق على سيده (قوله أن عجز عن الأداء) أي أن عجز المكاتب عن أداء كتابته لا قبل عجزه فلا يعتق على واحد منهما كما تقدم للشارح فليس المكاتب كالأذن له في التجارة لما تقدم أنه إذا اشترى من يعتق على سيده غير عالم ولا دين عليه محيط فانه يعتق على سيده وإن كان عالماً لم يعتق على واحد منهما وإن كان عليه دين محيط وهو غير عالم فإن غرماء يبيعونه في دينهم والفرق أن المكاتب أحرز نفسه وماله فلا يتزعزعه ماله بخلاف المأذون له في التجارة (قوله لليلة المذكورة) أي وهي أن الكتابة من قبل العتق وهو لا يثبت إلا بعدلين فلا يمين بمجرها وفيه أن هذه اليلة لا تأتي هنا لأن المدعى هنا هو السيد والعتق بيده فدعواه الكتابة اقرار بالعتق ودعوى بعبارة ذمة العبد بالمال فليس هنا دعوى العتق أصلاً وإذا علل بعضهم كون القول قول العبد بقوله لأن السيد مدعى يريد همار ذمة العبد بمجرد قوله إلا أن مقتضى هذا التعليل أن يكون القول قول العبد يمين لا بلا يمين وذلك لأنها دعوى بآل فتوجه اليمين على المدعى عليه بمجرد (قوله) خلافاً لمن قال القول للسيد أي في شأن الكتابة سواء ادعى نفيها أو ثبوتها وهذا القول

عليه فيما دون النفس فالأرض على أنه مكاتب قطعاً لأن حكم الكتابة لم يسلط لبقاء ذاته أي ويكون الأرض له يستعين به على الكتابة لا لسيده لأنه أحرز نفسه وماله (وإن اشترى) المكاتب (من يعتق على سيده صح) وله يمينه وله وطؤها إن كانت أمة ولا تعتق عليه ولا على سيده ولو اشتراه عالماً (وعتق) على السيد (إن عجز) عن الأداء (والقول للسيد في) نفي (الكتابة) عند التنازع بلا يمين لأنها من العتق وهو لا يثبت إلا بعدلين فلا يمين بمجرد ادعاءه أن يكون السيد إن ادعى الكتابة وأنكرها العبد فالقول للعبد بلا يمين لليلة المذكورة فتحصل أن القول لمن أنكرها منهما خلافاً لمن قال القول للسيد نفاً وإثباتاً وأبقى المصنف على ظاهره

(و) في نفى (الاداء) لنجوم الكتابة يمين كما جزم به ابن عرفة فان نكل حلف المسكتاب وعق فان نكل فالقول لسيد (لا انقذر) كأن يقول بعشرة وقال العبد (٤٠٤) بأقل كخمة فليس القول للسيد بل للعبد يمين ان أشبه أشبه السيد أم لا فان انقذر

السيد بالشبه قوله يمين فان لم يشبه واحد منهما حلما وكان فيه كتابة للثل ونكولها كحلفهما وقضى للاحالف على الناكل (و) لا (الجنس) فالقول للعبد وظاهره مطلقا ونقله ابن شاس عن ابن القاسم والذي اتفق عليه المازري والاعمى أنهما يتحالفان ويرد إلى كتابة للثل ونكولهما كحلفهما ويقضى للاحالف على الناكل ولا يراعى شبه ولا عدمه كما في اختلاف التبايعين وقال الاعمى إلا أن يدعى أحدهما أنها وقتت بعين والآخر بعرض فالقول لمدعى العين لأنها الغالب في المساويزات ما لم ينقذر الآخر بالشبه فالقول له يمين (والأجل) فالقول للعبد أي إذا اختلفا في قدره أو انقضائه ما لم ينقذر السيد بالشبه على ما تقدم في القدر والحاصل أن المسائل الثلاثة تجري على اختلاف التبايعين كما قال بعضهم وإن كان ظاهر المصنف أن القول للعبد مطلقا في الثلاثة (وإن أعانه جماعة) أو واحد

مشى عليه خش تبعا لافيشي وسله شيخنا العلامة العدوي ولم يتعقبه والذي اقتصر عليه في المج ما مشى عليه شارحنا تبعا لشب وعقب ذكر القولين ومصدر بما مشى عليه الشارح (قوله وفي نفى (الاداء) أي والقول للسيد في نفى الاداء كمثل النجوم أو بعضها ان ادعى العبد الاداء كلاً أو بعضاً (قوله كما جزم به ابن عرفة) أي لأن دعوى العبد الاداء دعوى بمال وهي تثبت بشاهد ويمين فتوجه التمين على المدعى عليه وهو السيد هنا مجردا ومحل حلف السيد ما لم يشترط في صلب عقد الكتابة التصديق بلا يمين والاعمل به كما في وثائق الجزيري (قوله فالقول لسيد) أي فالقول قوله إذا حلف أو نكل (قوله أم لا) أي بأن انقذر العبد بالشبه (قوله حلما) أي حلف كل واحد منهما على اثبات دعواه ونفى دعوى الآخر (قوله ولا الجنس) فإذا قال العبد وقتت الكل بعشرة ريات وقال السيد بل بعشرة أراد بفتح فليس القول قول السيد بل القول قول العبد يمين وكذا إذا ادعى أحدهما أنها ثوب مثلا والآخر بكتاب فالقول قول العبد يمين (قوله وظاهره مطلقا) أي سواء انقذر العد بالشبه أو أشبه ما أو أشبه السيد فقط (قوله ويرد إلى كتابة للثل) أي من العين وهذا إذا اتفقا على أن الكتابة وقعت بعرض واختلفا في جفسه بأن قال أحدهما ثوب والآخر قال بكتاب مثلا وأما إذا قال أحدهما وقتت بعين وقال الآخر إنها وقعت بعرض فمند المازري كذلك وقال الاعمى القول قول مدعى العين ما لم ينقذر الآخر بالشبه وإلا كان القول قوله يمين هذا محصل كلام الشارح (قوله أنهما يتحالفان) أي يحلف كل على ثبوت دعواه ونفى دعوى صاحبه (قوله أي إذا اختلفا) أي السيد والعبد في قدره وانقضائه وكذا في أصله وعدمه فالقول للعبد سواء انقذر العبد بالشبه أو أشبه ما فان انقذر السيد بالشبه فالقول قوله يمين فان لم يشبه واحد منهما حلما ورجما لأجل المثل ونكولها كحلفهما ويقضى للاحالف على الناكل (قوله على اختلاف التبايعين) أي عند فوات البيع من الرجوع للشبه في الاختلاف في القدر والأجل لا في الاختلاف في الجنس (قوله إن القول للعبد مطلقا) أي سواء انقذر بالمشبه أو أشبه ما أو انقذر السيد بالشبه (قوله وان أعانه جماعة) أي على العتق (قوله رجعوا بالفضلة على العبد) أي رجعوا على العبد بالفضلة الباقية بيده بعد أداء كتابته وظاهره سواء كانت يسيرة أو كثيرة وقيدت بالكثير واستشهد له بما قالوه في رد فضلة الطعام والعلف المسأوخ من القنينة في الجهاد وتقدم للمصنف فيه رد الفضل ان كثر فاليسير لغو يتساهل فيه وكذا فضلة من دفع لامرأة نفقة سنة وكسوتها ثم مات أحدهما وفضلة مؤنة عامل القرض قال الجزولي فان دفع اليه اثنان فدفع مال أحدهما وخرج حراً فانه يرد مال الآخر اليه فان لم يعلم مال من بقى فانهما يتحاصان فيه على قدر ما دفع اليه وقال الجزولي أيضا وكذا من دفع له مال لكونه صالحا أو عالما أو فقيراً ولم يكن فيه تلك الحصة حرم أخذه اه بن وفي حاشية شيخنا العدوي وهو في البدر القرافي أيضا ما صورته من وهب لرجل شيئا ليستعين به على طلب العلم فلا يصرفه إلا في ذلك وأما من دفع لفقير زكاة فبقيت عنده حتى استغنى فلا تؤخذ منه بل تباح له لأنه ملكها بوجه جائز (قوله وإلا فلا رجوع لهم بالفضلة) أي بما فضل عنده بعد أداء النجوم وكان الأولى للمصنف حذف قوله وإلا فلا إذ لا حاجة له لظهوره مع أنه مفهوم شرط ولانكتة في التصريح به فان تنازع العبد مع من أعطاه فقال العبد هو

صدقة

فأدى وفضلت فضلة أو عجز (فان لم يقصدوا) بما أعانوه به (الصدقة) بأن قصدوا فك الرقية أولا

قصد لهم (رجعوا بالفضلة) على العبد (و) رجعوا (على السيد بما قبضه) من مالهم (إن عجز) لعدم حصول غرضهم (وإلا) بأن قصدوا الصدقة على المسكتاب فلا رجوع لهم بالفضلة ولا بما قبضه السيد إن عجز لأن القصد بالصدقة ذات العبد وقد ملكها بهوزها

(وإن أوصى) السيد لعبد (عكاتبه) أى بأن يكتب (فكتابة المثل) أى يلزم الورثة (٤٠٥) أن يكتبوه بكتابة مثله على

قد رفته على السعى وقدر أدائه (إن حمله) أى المكاتب أى حمل قيمة رقبته (الثالث) وفى بعض النسخ إن حمل أى حمل قيمته لا الكتابة لأنه خلاف النقل وإنما اعتبروا كون الثالث يحمله نظراً إلى أنه أوصى بقتله بناء على أن الكتابة عتق فهذا معنى على هذا القول فإن لم يحمله الثالث خير الورثة بين أن يكتبوه كتابة مثله أو يعتقوا منه ما حمله الثالث بتلاقياس على ما يأتي بعده (وإن أوصى له) أى لمكاتبه أو وده أو تصدق عليه بتلا وهو مريض (بنجم) معين أو كانت النجوم متساوية لابهيم وهى غير متساوية بدليل قوله (فإن حمل الثالث قيمته) أى النجم إذ تقويمه فرع معرفته (جازت) الوصية وعتق منه ما يقابل من ثلث أو نصف أو غير ذلك واستمرت عليه بقية النجوم على تبجيمها فإن وفاها خرج حراً وإلا رق منه ما عدا ما حمله الثالث (وإلا) بأن لم يحمله الثالث قيمة ذلك النجم (فعلى الوارث) أحد الأمرين حذراً من إبطال الوصية

صدقة وقال المعطى ليس صدقة بل إعانة على فك الرقبة فإن كان عرف عمله وإن جرى عرف بالأمرين أولم يكن عرف أصلاً فالقول قول المعطى لأنه لا يعلم إلا من جهته (قوله وإن أوصى السيد) أى فى صحته أوفى مرضه إذا الوصية إنما تنفذ بعد الموت انظر بن (قوله إن حمله الثالث) أى إن حمل قيمة رقبته على أنه من الثلث كما لو كانت قيمة الرقبة ثلاثين وخاف السيد ستين فثلث الجميع ثلاثون قدر قيمة العبد . واعلم أنه إذا حمله الثلث وكتب كتابة أمثاله إن أدى النجوم خرج حراً وإن عجز عن البعض فهل يرجع كله قنأ لأن المكاتب عبداً بقى عليه درهم أو يعتق منه بقدر ما أدى ويرق مقابل المعجوز عنه تنفيذاً لغرض الوصى بقدر الامكان فليحذر النقل فى ذلك كذا نظر بعضهم اه واقتصر شيخنا العدوى على الأول (قوله قيمة رقبته) أى على أنه قن (قوله لا الكتابة) أى أن ضمير حملها راجع لقيمة الرقبة لا للكتابة كما قال ت لا لأنه خلاف النقل فى المدونة ومن أوصى بكتابة عبد والثالث يحمله رقبته جاز (قوله وإنما اعتبروا كون الثلث يحمله) أى مع أن الكتابة فيها عوض فليست من التبوع (قوله فهذا مبني على هذا القول) أى وأما على القول بأن الكتابة يسع فيلزم الوارث أن يكتبه كتابة مثله مطلقاً حمل الثلث قيمته أولم يحمله (قوله فإن لم يحمله الثلث النخ) أى كما لو كانت قيمة العبد ثلاثين وخلف ثلاثين غير العبد فالجملة ستون ثلثها عشرون نسبتها لقيمة العبد ثلثاها فقد حمل الثلث ثلثي قيمة العبد فيخير الورثة إما أن يكتبوا هذا العبد كتابة مثله وإما أن يعتقوا ثلثه حالاً ويكون ثلثه رقيقاً لهم وإذا كاتبوه كتابة مثله فإن أدى خرج حراً وإن عجز ولوعن البعض رق للورثة (قوله وهو مريض) راجع لقوله أو وده أو تصدق عليه وأما الوصية فلا فرق بين كونها فى صحته ومرضه لانها إنما تنفذ بعد الموت على كل حال (قوله بنجم معين) أى كالنجم الأول أو الثانى (قوله أو كانت النجوم النخ) أى أوصى له بنجم مبهم إلا أن النجوم متساوية كما لو كان كل نجم عشرين وهى ثلاثة وأوصى له بنجم منها غير معين (قوله إذ تقويمه النخ) أى وإنما كان قوله فإن حمل الثلث قيمته دليلاً على أن النجم الموصى به له معين أو من نجوم متساوية لأن تقويمه فرع معرفته (قوله فإن حمل الثلث قيمته جازت) وذلك كما لو كانت قيمة النجم الأول ثلاثين وقيمة الثانى عشرين وقيمة الثالث عشرة فالجملة ستون وترك السيد ثلاثين وأوصى له بالنجم الأول فلا يخفى أن ثلث السيد ثلاثون فقد حمل قيمة ذلك النجم ثلث التركة ونسبته للنجوم بنهماها النصف فيعتق من العبد نصفه هذا معنى قوله فإن حمل الثلث قيمة النجم جازت الوصية أى قدت وعتق ما يقابل أى ما يقابل ذلك النجم (قوله ما عدا ما حمله الثلث) أى وهو النصف فى المثال (قوله وبالأبأن لم يحمله الثلث قيمة ذلك النجم) وذلك كما لو كانت قيمة النجم الأول ثلاثين وقيمة الثانى عشرين وقيمة الثالث عشرة ولم يترك السيد شيئاً غير نجوم الكتابة وقيمتها ستون فثلث السيد عشرون حينئذ وهى لا تحمل قيمة النجم الأول ونسبة ثلث السيد لقيمة العبد وهى مجموع قيمة النجوم الثلث وحينئذ فيعتق ثلث العبد ويسقط من كل نجم ثلثه وبعد الإسقاط أن أدى ما بقى عليه بعده خرج حراً وإن عجز عن شئ منه رق منه ما عدا ما حمل الثلث وهو ثلثاه فى المثال المذكور هذا إذا لم تجز الورثة الوصية وأما إن أجازتها فيعتق منه ما يقابل ذلك النجم وهو نصفه لأن قيمة ذلك النجم بالنسبة لقيمة النجوم بنهماها التى هى قيمة العبد النصف هذا محصله (قوله الإجازة للوصية) أى وحينئذ فيعتق منه ما يقابل ذلك النجم (قوله وحط من كل نجم بقدر ما عتق منه) وذلك لأن العبد حيث عتق ثلثه

(إما الإجازة) للوصية أى تنفيذ ما أوصى به (أو عتق محمل الثلث) وحط من كل نجم بقدر ما عتق منه فلو عتق منه الثلث حط من كل نجم ثلثه وإذا عجز فى هذه الحالة عن قيمة ما عليه رق منه ما عدا ما حمله الثلث

وأما لو كان النجم غير معين

(٤٠٦)

واختلفت النجوم فإنه يحط عنه من كل نجم بنسبة واحد إلى عددها فإذا كانت ثلاثة

فيحط عنه من كل واحد ثلثه وإن كانت أربعة فن كل ربعه وهكذا (وإن أوصى لرجل) معين (بمكاتبه) أى بكتابة مكاتبه لا بنفس رقبته وإن قال أوصيت بمكاتبى لزيد فالمنظور إليه الكتابة لا الرقبة (أو بما عليه) من نجوم الكتابة ويرجع لما قبله فى المعنى (أو بعته) أو بوضع ما عليه (جازت) الوصية (إن حمل الثلث) أقل الأمرين (قيمة) كتابته أو قيمة الرقبة على أنه مكاتبه) فإذا كانت الكتابة عشرة وقيمة الرقبة على أنها مكاتبه خمسة أو بالعكس وترك عشرة جازت لحمل الثلث الحصة إذ هى مع العشرة ثلث فإن لم يحمل الثلث الأقل من الأمرين خير الوارث بين إجازة ذلك وبين إعطاء الموصى له من الكتابة محمل الثلث فى الأولين وعق محله فى الوصية بعته فإن عجز رقبته منه للموصى له قدر محمل الثلث والباقي للوارث وإن أدى خرج حرا ويعتق منه محله فيما إذا أوصى بعته (و) إذا قال شخص لبعده (أنت حر على أن عليك ألفا)

مثلا كما فى المثال الذى قلناه فقد سقط عنه ثلث الكتابة المقابل لما عتق ولا يتوصل لاسقاطه إلا بما ذكر وكان مقتضى الظاهر أن يحط ثلث جميع الكتابة من النجم المعين الموصى به ويقتى غيره من النجوم على حاله لكنه خولف ذلك لأن الوصية قد خرجت عن وجهها لما لم يجزها الورثة (قوله) وأما لو كان النجم غير معين واختلفت النجوم) وذلك كما لو كانت قيمة النجم الأول ثلاثين وقيمة الثانى عشرين وقيمة الثالث عشرة وقد أوصى بنجم غير معين فانسب واحدا هو أيا ثلاثة تجده ثلثا فيحط عنه من كل نجم ثلثه فتكون الوصية بعشرين وهى ثلث قيمة الجميع فقد حمل الثلث الوصية فيعتق منه ثلثه ويسقط عنه من كل نجم ثلثه فان أدى ما عليه بعد الاسقاط خرج حرا والارق ثلثاه (قوله) فإنه يحط عنه من كل نجم بنسبة واحد) أى هو أى إلى عددها أى النجوم وهذا ظاهر إذا حمل الثلث قدر النسبة كما فى المثال المتقدم فان لم يحمل الثلث قدر النسبة فان أجاز الورثة الوصية فحكمه حكم ما لو حمله الثلث والاعتق من العبد محمل الثلث وحط من كل نجم بقدر ما عتق منه وإذا عجز عن أداء ما بقي رقبته ماعدا ما عتق منه بموجب الوصية مثلا لو كانت قيمة النجم الأول ثلاثين والثانى عشرين والثالث عشرة وأوصى بنجم غير معين ولأمال للموصى سوى ذلك وعليه دين قدره عشرون فيكون ما خلفه السيد أربعين ثلثها ثلاثة عشر وثلث فان أجاز الورثة الوصية فالأمر ظاهر من أنه يعتق ثلثه وإن لم يجزوها عتق منه مقدار ثلاثة عشر وثلث من قيمة النجوم التى هى ستون ونسبة ثلاثة عشر وثلث للستين سدس وثلث سدس فيعتق منه سدسه وثلث سدسه ويسقط من كل نجم ذلك القدر فان أدى ما عليه بعد الاسقاط خرج حرا وإلارق ثلثاه وثلثا سدسه (قوله) أو بما عليه) أى أوصى لرجل بما عليه فهو عتاق على قوله بمكاتبه (قوله) ويرجع لما قبله فى المعنى) أى فالقصد ذكر الصيغ التى تقع من الموصى وإن أتمد معناها (قوله) أو بعته) أى أوصى بعته أو بوضع ما عليه فهو عتاق على لرجل وليس المراد أنه أوصى لرجل بعته كما يقتضيه العطف على قوله بمكاتبه (قوله) أو قيمة الرقبة) أى وإن لم يذكرها فى صيغته لتشوف الشارع للحرية (قوله) جازت لحمل الثلث الحصة) أى وحينئذ فالنجوم فى المثلثين الأولين للموصى له فان أدى العبد النجوم له خرج حرا وإلارقه وفى المثلثين الأخيرتين يخرج حرا (قوله) اذهى مع العشرة ثلث) أى إن الحصة قيمة الرقبة إذا اعتبرتها من العشرة قيمة الكتابة أو مع العشرة التروكة تكون ثلث المجموع وهو خمسة عشر (قوله) فان لم يحمل الثلث الأقل من الأمرين) أى كما لو كانت قيمة الكتابة ثلاثين وقيمة الرقبة ثلاثين ولم يترك شيئا سوى ذلك فجعله ما تركه الموصى ثلاثون ثلثها عشرة فالثلث إنما حمل ثلث الرقبة وثلث الكتابة (قوله) بين إجازة ذلك) أى الذى أوصى به الموصى وقوله وبين إعطاء الموصى له من الكتابة محمل الثلث أى وهو ثلثها لكن لا يعتق من العبد شيء الآن بل ينتظر لأدائه الكتابة فان أدى عتق وإلارقه كما أشار لذلك بعد بقوله فان عجز الغن (قوله) وعق محله فى الوصية بعته) أى أو بوضع ما عليه وبوضع عنه من النجوم بقدر ما عتق كما فى خش (قوله) فان عجز رقبته منه للموصى له قدر محمل الثلث) أى فى مسألة ما إذا أوصى لمعين بمكاتبه أو بما عليه (قوله) ويعتق منه محله فيما إذا أوصى بعته) أى أو بوضع ما عليه والحال أنه قد عجز عن أداء ما عليه وكان الأولى أن يقدم قوله ويعتق منه محله فيما الخ قبل قوله وإن أدى الغن وحاصله أنه ان عجز رقبته منه للموصى له محمل الثلث فى المثلثين الأولين والباقي للوارث وعق منه محمل الثلث فى المثلثين الأخيرتين ورق باقية للوارث وإن أدى خرج حرا فى المسائل الأربع (قوله) لزم العتق والمال) أى سواء زاد مع قوله أنت حر الساعة أو اليوم أو لم يها بل أطلق كما فى أبى الحسن على المدونة

(قوله)

مثلا (أو) قال أنت حر (وعليك ألف)

أو حر على ألف (لزم العتق) معجلا (و) لزم (المال) للعبد فى المسائل الثلاثة معجلا إن أيسر وإلا اتبع فى ذمته لأنها قطعة لازمة

لحال فيعتق بعد أداء المال
جبرا على السيد (والرد)
لما قال السيد فيستمر رقيقا
له (في قول سيده) أنت
حر على أن تدفع لي كذا
(أو تؤدى) لي كذا
(أو) أنت حر (إن
أعطيت) لي كذا (أو

نحوه) والله أعلم
[درس]

باب في أحكام أم الولد

وهي الحر حملها من مالكمها
وثبت أمومتها بأمرين
أشار لأولهما بقوله (إن
أقر السيد) في صحته أو
مرضه (بوطء) لأتمته مع
الإنزال فلو ادعت الأمة
أو غيرها أن ولدها منه
وأنكر أن يكون منه فلا
عبرة بدعواها المجردة
(ولا يمين) عليه (إن
أنكر) وطأها إلا نهدوى
عق لا تثبت إلا بعدلين فلا
يمين بمجرد ادعائها وشبه في عدم
اليمين للآدم منه كونها غير
أم ولد قوله (كأن استبرأ)
الأمة بعد وطئها (بحیضة
وقه) أي الولد بان قال لم
أطأها بعد الاستبراء وخالفته
(وولدت) ولدا (لسته
أشهر) فأكثر من يوم
الاستبراء كما في المدونة
فلا يلحقه الولد ولا يلزمه
يمين (وإلا) يستبرئ أو لم
ينف أو ولدت لاقل من
سته أشهر (لحق) الولد (به)
ولو أنت (به) لا أكثر

(قوله وخير العبد في الالتزام والرد الخ) محل التخيير إذا لم يقل الساعة أو ينوها وإلا لزمت العتق والمال كما قاله ح وما ذكره من لزوم العتق والمال إذا قيد بالساعة أو نواها إذا جعل الساعة طرفا للحرية فإن جعلها طرفا لتدفع أى تؤدى خير كما إذا لم يذكرها ويعلم ذلك من قوله كما يعلم أنه نواها من قوله (قوله ولكن لا يبطال في الزمن ثلاثا بضر بالسيد) أى ولا يضيق فيه ثلاثا بضر بالعبد (قوله بعد أداء المال جبرا على السيد) أى إذا أراد الرجوع فيما قال .

(باب في أحكام أم الولد)

(قوله وهي الحر حملها) هذا جنس في التعريف صادق بالأمة التي حملت من سيدها الحر وبالأمة التي أعتق سيدها حملها من زوج أو زنا وبأمة الجديتزوجها ابن ابنته وتحمل منه فإن الحمل حر يعتق على الجد وبالأمة الغارة لحر فيتزوجها فإن حملها حر وبأمة العبد إذا أعتق سيده حملها وقوله من مالكمها متعلق بمخرج لما عدا الصورة الأولى أى التي نشأت الحرية لحملها من وطء مالكمها وإن جعل قوله من مالكمها نعتا لحملها أى حملها الكائن من مالكمها احتيج لزيادة جبرا عليه لاجل إخراج أمة العبد إذا أعتق السيد حملها وذلك لأنه يصدق عليها أنها حر حملها الكائن من مالكمها وهو العبد لكن ذلك العتق لا لا يجبر عليه المالك الذي هو العبد (قوله بأمرين) أى بجموعهم ما وهما إقرار السيد بوطئها مع الإنزال وثبوت إقامتها علقه (قوله إن أقر السيد بوطء) يعنى أن السيد إذا أقر في صحته أو مرضه بوطء أمته وأنه أنزل وأنت بولد كامل لسته أشهر فأكثر من يوم الوطء وادعت أنه منه وإن لم تثبت ولادتها له أو ثبت القاؤها علقه فانها تصير به أم ولد وتعتق من رأس المال (قوله مع الإنزال) أى لامع عدمه فكعدم كما يأتى (قوله فلا عبرة بدعواها المجردة) أى عن إقراره بالوطء والإنزال (قوله ولا يمين عليه إن أنكر وطأها) أى وادعت أنه وطئها وإن هذا الولد أو الحمل منه بعد وطئها أى بعد إقراره بوطئها وقوله أى الولد الأولى أى الوطء وحاصله أن السيد إذا أقر بوطء أمته وادعى أنه استبرأها بحیضة واحدة ولم يطأها بعد ذلك وادعت الأمة أنه وطئها بعد ذلك وأنت بولد لسته أشهر فأكثر من يوم الاستبراء فانه لا يلحق به ولا يلزمه يمين على عدم الوطء ويتنفي عنه بلا لعان ولا حد عليها (قوله من يوم الاستبراء) كما في المدونة) أى لا من يوم ترك وطئها السابق على الاستبراء ولو لم يكمل من يوم الاستبراء ستة أشهر كما قال عجم وتعقبه بن بانه يعلم بذلك أن الحیض الذى استبرأت به أتى في أثناء الحمل لأن الحامل عندنا تحيض وحینئذ فيكون الاستبراء لغوا فهي بمنزلة من لم تستبرئ فيكون الولد لاحقا به (قوله ولا يلزمه يمين) أى على عدم الوطء بل يصدق في دعواه عدم الوطء من غير يمين وألزمه عبد الملك اليمين وهو ضعيف (قوله واللاحق به) أى والأب بان فقدوا أحدهم الأمور الثلاثة السابقة وذلك بان أقر بوطئها ولم يستبرئها أى وادعى أنه لم يستبرئها أو أقر بوطئها وأقر أنه استبرأها ولم ينف الوطء بعد الاستبراء أو أقر أنه وطئها وإنه استبرأها ونفى الوطء بعده لكنها أنت بولد لاقل من ستة أشهر أى لاقل من أقل من ستة أشهر بأن أنت به لسته أشهر إلا ستة أيام فأقل من يوم الاستبراء فانه يلحق به في الصور الثلاث إلا أنه في صورتين الأولىين يلحق به ولو أنت به لأكثر أمد الحمل فقول المصنف ولو لا أكثره مبالغة على غير الأخيرة ثم إن ظاهر كلام المصنف أنها إذا وضعت لاقل من ستة أشهر يلحق به ولو كان على طور لا يمكن أن يكون عليه حال وضعه من مدة وطئها كوضعها علقه بعد خمسة أشهر من وطئها وهو خلاف ما عليه القرافي من أنه في هذه الصورة ونحوها لا يلحق به وبواقعه خبر إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوما نطفة ثم يكون علقه مثل ذلك ثم يكون مضغة مثل ذلك ثم ينفخ فيه الروح الحديث فننفخ

أى أكثر مدة الحمل أربع سنين أو خمس وأشار لقائى بقوله

(إن ثبت إلقاء علقه فوق) من (٤٠٨) ضفة أو ولد حي أو ميت والراد بالعاقلة الدم المجتمع الذي إذا صب عليه الماء الحار

لا يدوب كما مر في العدة (ولو) كان ثبوت الإلقاء (بأمرأتين) إذا لم يكن معها الولد وسيدها مقرر بوطئها أو قامت بينة على إقراره بالوطء وهو منكر فإن لم يثبت إلا وهما بأمرأتين بأن كان مجرد دعوى من الأمة وشهد لها امرأة فقط فلا تكون أم ولد إلا أن يكون الولد معها وسيدها مقرر بالوطء فتكون أم ولد ولا يحتاج لثبوت الإلقاء في مفهوم الشرط تفصيل فلا يعترض به وشبه في لحوق الولد قوله (كأدعائها) أي الأمة (سقطاً) أي أنها أسقطت سقطاً (رأين) أي النساء ولو امرأتين فأطلق ضمير الجمع على ما فوق الواحد (أثره) من تورم المحل وتشققه أي والسقط ليس معها والسيد مقرر بوطئها فيلحق به وتكون أم ولد فلا وكان السقط معها لصدقت باتفاق فلو كان السيد منكر الوطء لم تكن أم ولد باتفاق وذكر جواب الشرط الأول وهو أن أقر بقوله (عتقت) بموت سيدها (من رأس المال) وأما الشرط الثاني أي أن ثبت فهو قيد في الأول كأنه قال إن أقر السيد بوطء

منع ثبت الإلقاء عتقت الخ

الروح فيه بعد أربعة أشهر فكيف تضعه علقه بعد خمسة أشهر (قوله) أن ثبت الإلقاء علقه فوق) أشعر كلام المصنف أن النساء إذا قلنا أنه قد مات في بطنها ولم ينزل فانها لا تكون به أم ولد اه بدر (قوله) ولو بأمرأتين) أي هذا إذا ثبت الإلقاء برجلين بل ولو بأمرأتين ويتصور ثبوت الولادة برجلين فيما إذا كانت معهما في موضع لا يمكنها أن تأتي فيه بولد تدعيه كسفينة وهي بوسط البحر فيحصل لها التوجه للولادة ثم يرى أثر ذلك ورد بلو على سحنون القائل أنها لا تكون أم ولد إلا إذا ثبت الإلقاء برجلين انظر حاشية شيخنا (قوله) إذا لم يكن معها الولد) أي واشتراط ثبوت الإلقاء ولو بأمرأتين محله إذا لم يكن الولد معها والحال أن سيدها مقرر بوطئها أو منكر له وقامت البينة على إقراره به (قوله) فإن لم يثبت القاءها الخ) حاصل الفقه أن السيد إذا أقر بوطئها واستمر على إقراره وأنكرت وقامت عليه بينة به فإن كان الولد موجوداً فلا حاجة إلى اثبات الولادة بل يكفي في ثبوت أمومتها أن تأتي بولد ولوميتا ونسبه له بأن تقول هو منك ولو لم تثبت ولادتها إياه وإن كان الولد معدوماً فلا بد من اثبات الولادة ولو بأمرأتين فالإقرار والانكار مع البينة حكمهما واحد هذا ما يفيد كلام ابن عرفة والتوضيح والدونة إذا علمت هذا فقول الشارح فإن لم يثبت القاءها بأمرأتين أي والحال أن الولد ليس معها كان الأولى أن يقول فإن لم يثبت القاءها ولو بأمرأتين وقوله بأن كان أي الإلقاء بمجرد دعوى من الأمة وقوله أو شهد لها أي بالإلقاء امرأة فقط وقوله فلا تكون أم ولد أي سواء كان السيد مستمراً على الإقرار بوطئها أو أنكرت وقامت عليه بينة بالإقرار وقوله الآن يكون الولد معها وسيدها مقرر بالوطء لا مفهوم له بل مثل ما لو كان مقرراً بالوطء ما لو أنكرت الإقرار وقامت عليه بينة به (قوله) فتكون أم ولد) أي ولو لم تثبت ولادتها (قوله) في مفهوم الشرط) أي وهو إذا لم يثبت الإلقاء تفصيل بين كون الولد معها أو ليس معها ففي الأول تثبت أمومتها دون الثاني (قوله) والسيد مقرر بوطئها) أي وأنه لم يستبرئها وينكر كونه منه وقالت بل هو منك (قوله) لصدقت باتفاق) أي لما علمت أن الولد إذا كان حاضراً وكان السيد مستمراً على إقراره بالوطء أو أنكرت وقامت عليه البينة كفي في ثبوت أمومتها نسبتها الولد إليه ولا يشترط ثبوت الولادة (قوله) لم تكن أم ولد) أي كان السقط موجوداً معها أم لا ولو أبدل الشارح قوله باتفاق في المحلين بقوله مطلقاً كان أولى ومعناه في الأول ثبتت ولادتها أم لا ومعناه في الثاني كان الولد موجوداً معها أم لا ووجه الأولية أن المحل ليس محل خلاف فتأمل (قوله) وذكر جواب الشرط الأول وهو أن أقر بقوله عتقت الخ) هو في الحقيقة لازم الجواب لأن الجواب صارت أم ولد ومن لازمه عتقها فاستغنى المصنف باللازم عن اللزوم (قوله) عتقت بموت سيدها) أي ولو قتلته وقتل به (قوله) فهو قيد في الأول) أي كما هو المرقى من أقوال في توالي شرطين مع جواب واحد كقوله :

ان تستغيثوا بنا إن تدعروا تجدوا • منا معاقد عز زاتها كرم

أي إن تستغيثوا بنا مدعورين أي خائفين تجدوا الخ (قوله) كأنه قال إن أقر السيد بوطء مع ثبوت الإلقاء) أي حالة كون إقراره مصاحباً لثبوت الإلقاء عتقت ومثل ثبوت الإلقاء مع الإقرار بوطئها في ثبوت أمومة الولد لها موت السيد وهي حامل وكان أقر بوطئها فتعتق بمجرد موته عند ابن القاسم وقال ابن الماجشون وسحنون لا تتفق حتى تضع والمشهور الأول كما قال ابن رشد وعليه فلا نفقة لها ولا سكنى في التركة كأنم الولد الثابت أمومتها بموت سيدها وهي حامل وعلى الثاني نفقتها وسكنائها

(و) عتق أيضا (ولدها من غيره) أي غير السيد بعد ثبوت أمومتها بولدها منه وسواء كان ولدها من غيره من زوج بأن يزوجها سيدها الذي أولدها الحر أو عبد بعد استيراثها أو من شبهة أو من زنا بعد الاستبراء (ولا يرد) أي عتقها بأمومة الولد (دين) أي على سيدها (سبق) استيلا دعما حيث وطئها قبل قيام الغرماء وأولى الدين اللاحق بخلاف من أفلس ثم أحبلها فانها تباع عليه وتقدم ان التدبير يرد دين سبق إن سيد حيا والا مطلقا وشبه في عتقها من رأس المال (٤٠٩) بأمومة الولد قوله (كاستبراء زوجته) من

إضافة المصدر للمفعول أي كاستبراء زوج زوجته الرقيقة من سيدها حال كونها (حاملًا) منه فانها تكون أم ولد له تعتق من رأس المال لأنه لما ملكها بالشراء حاملًا كأنها حرة وهي في ملكه (لا يولد) من الزوج (سبق) الشراء فلا تكون به أم ولد وكذا إذا اشتراها حاملًا يولد يعتق على السيد كزوج بأمه أبيه وأوجه فلا تكون به أم ولد (أو ولد من وطء شبهة) صوابه أو حمل الخ يعني ان من اشترى أمه حاملًا منه بوطء شبهة بان غلط فيها فانها لا تكون به أم ولد وان لحق به الولد لا انه اشتراها بعد وضعها كما يومه لفظ ولد دون حمل لأن هذا يعني عنه قوله لا يولد سبق مع إيهامه أنه ان اشتراها حاملًا تكون به أم ولد وليس كذلك وإيهامه أيضًا ان الاشتاء في قوله (الا أمه مكاتبه) أمه (ولده) معناه تكون أم ولد بعد ان ولدت وليس كذلك بل معناه ان من

من تركته حتى تضع وأما إذا لم يقر بوطئها وظهر حملها بعد موته فلا تعتق به لاحتمال انه لو كان حيا لكان هذا مستفاد من قول المصنف ان أقر السيد بوطء الخ فانه يفيد أن عتقها موقوف على اقرار السيد بالوطء مع ثبوت القاء عاتقه أو ما يقوم مقامه من موت السيد وهي حامل وأما لو مات السيد وهي حامل ولم يقر بوطئها ولم ينكره فماد عتق أنها تكون به أم ولد وقال ابن عاشر مقتضى قول خليل كالمدة وغيرهما ان أقر السيد الخ ان الأمة لو حملت ولم يقر سيدها ولم ينكر لمعالجة الموت لم يلحق به ولا تكون به أم ولد (قوله وولدها من غيره) أي وعتق أيضا ولدها الحاصل من غير سيدها بعد ثبوت أمومتها بولدها من سيدها (قوله حيث وطئها) أي ونشأ عن ذلك الوطء حمل قبل قيام الغرماء ولو قال حيث أحبلها قبل قيام الغرماء كان أولى (قوله وأولى الدين اللاحق) أي لاستيلا دعاه (قوله بخلاف من أفلس الخ) هذا محترز قوله ان أحبلها قبل قيام الغرماء (قوله ان سيد حيا) أي انه إذا كان السيد حيا فلا يبطل الدين التدبير إلا إذا كان سابقا عليه لان طرأ بعده وقوله وإلا أي وإلا يكن السيد حيا بل مات فان الدين يبطله مطلقا سواء كان سابقا عليه أو طارئا بعده (قوله كاستبراء زوجته حاملًا منه فانها تكون أم ولده) أي ولو كان سيدها الذي باعها له قد اعتق ذلك الحمل قبل بيعها له ولا تحتاج للاستبراء كما مر في النكاح خلافا لأشهب ومحل عتق الأمة التي اشتراها زوجها وهي حامل منه من رأس ماله بأمومة الولد لم يكن الحمل يعتق على سيدها البائع لها فلا تعتق من رأس المال بشراء زوجها الجاهل وهي حامل منه فإذا تزوج بأمه جده وأحبلها ثم اشتراها منه حاملًا فلا تكون به أم ولد كما قال الشارح بعد والفرق بين ما إذا اشتراها حاملًا واعتق البائع حملها أي فانها تكون أم ولد وما إذا اشتراها حاملًا والحال ان حملها يعتق على بائعها أن حملها لما كان يدخل معها في البيع وليس للبائع استثناء لأنه لم يتم عتقه له الا بالوضع وقد اشتراه الزوج قبله كان عتقه كالا عتق فكان حملها حراً من وطء مالكها بخلاف أمه الجدة فليس له بيعها حاملًا لغير زوجها لتخلفه على الحرية (قوله لا يولد سبق) أي لا تكون الأمة أم ولد بولد من الزوج سبق شرائها لها (قوله أو ولد من وطء شبهة) أي ولا تكون الأمة أم ولد بولد من وطء شبهة من المشتري سبق شرائه لها هذا معناه (قوله صوابه أو حمل) أي وعليه فالمعنى لا تكون الأمة أم ولد بحمل من وطء شبهة من المشتري سبق شرائه لها بخلاف أمه المكاتب وأمة ولدها فانها تصير أم ولد بالحمل الصادر من وطء سيد المكاتب ومن الوالد (قوله يعني أن من اشترى أمه حاملًا الخ) هذا التقرير يتبع فيه الشارح ابن غازي وهو الصواب وانظره مع قول ابن مرزوق الذي يتحصل من نصوص أهل المذهب أنها تصير أم ولد إذا اشتراها حاملًا من وطء شبهة وقبله ابن عاشر انظر بن (قوله لأن هذا يعني عنه قوله لا يولد سبق) أي لأن قوله لا يولد سبق شامل لما إذا كان الولد ناشئا عن نكاح صحيح أو زنا أو وطء شبهة أو إكراه (قوله معناه تكون) أي أمه المكاتب أو أمه الولد أم ولد وان ولدت أي من سيد المكاتب أو من الوالد فظاهره أنها لا تكون أم ولد بمجرد الحمل منها بل لا بد من الولادة وليس كذلك (قوله ويفرم قيمتها يوم حملت لمكاتبه) أي فان لم تحمل فلا يفرم قيمتها ولا يملكها (قوله وان قيمة أمه المكاتب) أي التي وطئها سيده وحملت منه

(٥٢ - دسوقي - ج) وطئ أمه مكاتبه فحملت منه فانها تكون أم ولده ولا أحد عليه لاشبهة ويفرم قيمتها يوم حملت لمكاتبه وان من وطئ أمه ولده الصغير أو الكبير الذكر أو الأنثى فحملت منه فانها تصير به أم ولده ويفرم قيمتها ولده يوم الوطء موسراً كان أو معسراً ولا قيمة عليه لولدها وكذا ان لم تحمل فانها تقوم عليه وتعتبر القيمة يوم الوطء فلمن هذا ان السيد لا يملك أمه مكاتبه إذا وطئها إلا إذا حملت منه وان الأب يملك أمه ولده بوطئه إياها مطلقاً حملت أم لا وان قيمة أمه المكاتب

تعتبر يوم الحبل وأمة الولد يوم الوطء، ومثل أمة المكاتب الأمة المشتركة والمحللة والمكاتب إذا اختارت أمومة الولد والأمة المتزوجة إذا استبرأها سيدها ووطئها وهي في (٤١٠) عصمة زوجها وأنت بولد لسته أشهر فأكثر من يوم الاستبراء والوطء فإنه يلحق به

وتكون به أم ولد وتستمر في عصمة زوجها (و) الولد (لا يدعوه) عن الواطئ (عزل) لأن الماء قد سبق (أو وطئ بدبر) لأن الماء قد سبق للفرج (أو) وطئ بين فخذين إن أنزل (أي أنزل بالانزال ولا يعلم إلا منه فإن أنكر لم تكن أم ولد وصدق بيمينه فلا يلحق به الولد (و) جاز) لسيد أم الولد (إجارتها برضاها) وإلا فسخت فإن لم تفسخ حتى تمت فالإجارة للسيد ولا يرجع المستأجر عليه بشيء ذكره في التوضيح عن ابن الجلاب (و) جاز برضاها (عق) على مال (مؤجل في ذمتها وأما بعجل فيجوز وإن لم ترض وينجز عتقها فيها والعق على مال مطلقا غير الكتابة لاشتراط الصيغة فيها ولعدم تنجز العتق فيها ولأنه جرى خلاف في جبر العبد عليها كما مر فلا ينافي ما هنا قوله الآتي ولا يجوز كتابتها (وله) أي السيد في أم ولده (قليل خدمة) والمراد به ما فوق ما يلزم الزوجة ودون ما يلزم القن واللازم للزوجة ولو

(قوله وأمة الولد يوم الوطء) أي والفرق أن أمة الولد بمجرد وطء أبيه حرمت على الولد وأمة المكاتب لا يحصل تلفها عليه إلا بحملها من سيده فإن لم تحمل لم تقوم على السيد لعدم تلفها على سيدها (قوله ومثل أمة المكاتب) أي في صيرورتها أم ولد بالحبل (قوله الأمة المشتركة) أي إذا حملت من أحد الشريكين وقوله والمحللة أي إذا حملت من حللها له سيدها وقوله والمكاتب أي إذا وطئها سيدها وحملت منه واختارت الانتقال عن الكتابة لأمومة الولد (قوله إذا استبرأها سيدها ووطئها) أي مرتكبا للحرمة لأنه متى زوجها فلا يحل له وطؤها مادامت في عصمة ذلك الزوج فإن طلقها أو مات عنها حلت لسيدها بعد استبرائها بحضة (قوله من يوم الاستبراء والوطء) الواو بمعنى أو التي لتتويع الخلاف أي من يوم الاستبراء كما في المدونة أو من يوم ترك الوطء السابق على الاستبراء كما اختاره عجم وتقدم ذلك أول الباب (قوله ولا يدفعه عزل) أي فإذا كان يطا أمته ويعزل عنها فحملت وادعت أنه منه وأنكر ذلك مدعيا أنه كان يعزل عنها فإن الولد يعتق به وتصير به أم ولد ولا يدفعه عنه العزل (قوله أو وطئ بدبر) أي فإذا وطئ الأمة بدبرها وأنزل فأنث بولد وادعت أنه منه وأنكر ذلك فإنه يلحق به ولا يدفعه كون الوطء الذي حصل منه كان بدبرها لأن الماء قد سبق للفرج وحمل على أنه ناشئ من ما سبق للفرج لحبر الولد للفرش (قوله أو وطئ بين فخذين) أي فإذا كان يطا أمته بين فخذيها وينزل فحملت وادعت أنه منه وأنكر أن يكون منه مع اعترافه بالانزال فإن الولد يلحق به وتصير به أم ولد (قوله إن أنزل) راجع الجميع ما تقدم وينبغي أن يكون مثل الانزال ما إذا أنزل في غيرها أو من احتلام ولم يبل حتى وطئها ولم ينزل واعلم أن الانزال لا بد منه في كونها أم ولد ولو بالوطء في الفرج كما نقله بهرام عن ابن القاسم وهو في ح والتوضيح وأخذ من عبارة المصنف صراحة منتف وإرجاع قوله إن أنزل لجميع الباب استبعده شيخنا العلامة العدوي (قوله وجاز إجارتها) أي لخدمة أو رضاع (قوله فإن لم تفسخ الخ) أي إن الإجارة إذا حصلت بغير رضاها ولم تفسخ واستوفيت المنافع فإن الإجارة يفوز بها السيد ولا ترجع أم الولد ولا المستأجر عليه بشيء وما في عجم من أن الأجرة تكون لأُم الولد تأخذها من مستأجرها وإن قبضها السيد ورجع المستأجر بها عليه إن كان قبضها فقد تعقبه طفلي بأنه لم يره لغيره وقد نص اللخمي على أن السيد يفوز بالأجرة وكذلك ذكر في التوضيح عن ابن الجلاب (قوله وجاز برضاها عتق على مال) أي بأن يقول لها أنت حرة من الآن على مائة دينار مؤجلة لشهر كذا أو معجلة الآن أي وأما عتقها على إسقاط حضانتها وأن الولد يكون عنده قليل لا يلزمها ذلك لأنه وقع الشرط عليها في حالة يملك السيد فيها جبرها وقليل يلزم كالحرية وهما روايتان عن ابن القاسم انظر بن (قوله والعق على مال) مبتدأ وقوله غير الكتابة خبره أي مغاير له وقوله مطلقا أي مؤجلا أو معجلا (قوله ولم يدم تنجز العتق) أي لتوقفه على أداء المال (قوله فلا ينافي الخ) قد يقال إن اللغاظة لا تتوهم لأن قوله ولا يجوز كتابتها يعني بغير رضاها وما وهما من جواز العتق على مال مؤجل فمقتد برضاها تأمل (قوله وله قليل خدمة) نبيه على ذلك دفع التوهم منعه من منع إجارتها بغير رضاها (قوله ذكره ابن رشد) أي وما في عقب من أن ولد أم الولد كأمه لا تصح إجارة السيد ولو أحدهما إلا برضا فهو خلاف النقل انظر بن والظاهر فسح إجارتها لعتقه بموت السيد وأما أمه إذا أوجرت رضاها ففي حاشية السيد الظاهر عدم الفسخ لرضاها بذلك وقال أيضا يفسخ إجارة عبد بعتقه أمة

(قوله)

عليه هجن وكنس وإصلاح مصباح ونحو ذلك كما تقدم في باب النفقة

لا غزل وطعن وتمكسب ولو أمة أو دنيئة (و) له (كثيرها في ولدها) الحادث (من غيره) بعد ثبوت أمومة الولد لها وله غلته وإجارتها ولو بغير رضا ذكره ابن رشد (و) له (أرض جناية عليهما) بضمير التثنية كافي بعض النسخ الراجع لأم الولد

وولدها من غيره وفي بعضها بضمير الافراد الراجح لام الولد ويعلم حكم ولدها بالمقابلة (وان مات) السيد بعد الجنابة وقبل قبض الارش (فلو ارثه) قوله الامام اى لانه حق ثبت لمورثه قبل موته ثم رجع الامام رضى الله عنه الى أنه لما كان لها حرمة ليست اغيرها واختاره ابن القاسم وقال ابن المواز القياس الاول ومقتضى أن الثاني هو المرجوع اليه مع استحسان ابن القاسم له أن يكون هو الراجح (و) له (الاستمتاع بها) ولو مرض وهو ظاهر (و) له (انتزاع مالها مالم يمرض) مرضا مخوفا فان مرض فليس له انتزاعه لانه ينتزعه لغيره وكذلك انتزاع مال ولدها من غيره بالاولى منها لانه فيه من كثير الخدمة كالمال (١١٤)

ان كان أنق لها بمنزلة الرية (وكره له تزويجها) من غيره (وإن برضاها) الواو للحال إذ يغير رضاها لا يجوز على الراجح فليست من ذوات الجبر على السكاح كما قدمه بقوله والمختار ولا أنق بشائبة (ومصبتها إن بيعت) وماتت عند المشتري (من) بانعها (لان الملك فيها لم ينتقل للمشتري فبرد الثمن له إن قبضه البائع ولا يطالب المشتري به ان لم يقبضه (و) ان أعقمتها المشتري لها معتقدا أنها قن أو علما أنها أم ولد (رُدَّ) عتقها حيث لم يشترها على أنها حرة بالشراء أو بشرط العتق فان اشتراها على أنها حرة بالشراء تحورت بمجرد سواه علم حين الشراء أنها أم ولد وأعتق أنها قن ويستحق سيدها الثمن في الوجهين وإن اشتراها بشرط العتق وعقها لم يرد عتقها لكن إن علم وقت الشراء أنها أم

(قوله وولدها من غيره) أى الحادث بعد ايلادها (قوله الراجح لام الولد) أى والمعنى والسيد أرض الجنابة على أم ولده وإذا قلت لزم الجنائي قيمتها عند ابن القاسم (قوله وان مات الخ) أى وأما ان أعقمتها السيد بعد الجنابة عليهما وقبل قبض أرشها كان أرض الجنابة لهما وقيل للسيد والاول هو المذهب كما قال بعض وقال محمد بن المواز هو الاستحسان والثاني قول أشهب (قوله أن يكون هو الراجح) أى وقول ابن المواز في الرجوع عنه أنه القياس لا يقتضى ترجيحه وحينئذ فما مشى عليه المصنف خلاف الاعتماد (قوله وله الاستمتاع بها) فان منعت الاستمتاع فالظاهر أنها لا تسقط نفقتها لأنها تجب لها بشائبة الرق كما قاله الشيخ أحمد الزرقاني ولعدم سقوط نفقة الرقيق ولو كان فيه شائبة حرية بالسر بخلاف الزوجة (قوله وكره له تزويجها من غيره) أى لانه ليس من مكارم الاخلاق لمناقاة للغيره (قوله لا يجوز على الراجح الخ) مقابله قول عياض لسيدها جبرها على التزويج (قوله ومصبتها إن بيعت) أى إذا باعها سيدها مرتكبا للحرمة وماتت عند المشتري فمصبتها منه وقوله فبرد الثمن له أى للمشتري الخ هذا ثمرة كون مصبتها من البائع وما ذكره من ان مصبتها من البائع محله اذا ثبت أمومة الولد لها بغير إقرار المشتري وإلا فمصبتها منه كما في المدونة لا من البائع (قوله ولا يطالب المشتري به إن لم يقبضه) أى ولا يلزم البائع شيء مما أنفقه المشتري عليها وليس له من قيمة خدمتها شيء على الاعتماد وقال سحنون يرجع المشتري على بائعها بنفقتها ويرجع البائع على المشتري بقيمة الخدمة ويتقاضا انظر بن (قوله ورد عتقها) أى بخلاف المدبرة والساكنة والفرق أن أم الولد أدخل في الحرية لان المدبرة قد يرد لها ضيق الثالث والساكنة قد تعجز (قوله ويستحق سيدها) أى الاول وهو البائع الثمن في الوجهين والولاء له فيهما (قوله فان اعتقد أنها قن) أى والموضوع أنه اشتراها بشرط العتق وأعتقها (قوله فالثمن له) أى للمشتري لا للبائع أى والعتق ماض لا يرد (قوله على كل حال) أى في الصور كلها (قوله أو ألفت شيئا) أى بيدها أو بدائها أو بحفر في مكان لا ملك لها فيه (قوله لان الشرع الخ) علة لمحوذوف أى ولا يجوز له أن يسلمها للجنى عليه لان الشرع الخ (قوله وفديت إن جنت بأقل الامرين الخ) هذ حكم أم الولد إذا جنت وأما ولدها من غير السيد إذا جنى فجنايته في خدمته فيبقى على حاله وتسلم خدمته في الارش فان وفي رجع لسيدته فان مات سيده قبل أن يبنى عتق وتابع بما بقى من الارش وانما سلمت خدمته في الجنابة لأنها كثيرة بخلاف خدمة أمه فانها قليلة اه بن (قوله وان قال سيدها الخ) اعلم أن صور الاقرار في المرض اثنا عشر لانه اما أن يقول في مرضه أو لدتها في المرض أو في الصحة أو يطاق وفي كل اما أن يكون له ولد منها أو من غيرها أو منها ومن غيرها أو لم يكن له ولد أصلا فان كان له ولد منها فقط أو منها ومن غيرها عتقت من رأس المال مطلقا كان له ولد من غيرها فقط على الأصح وهو قول ابن القاسم خلافا لاكثر الروايات لان لم يكن له ولد أصلا فلا تعتق لامن ثلث ولا من رأس مال بل تبقى رقاً

ولد استحق سيدها منها أيضا لان المشتري حينئذ كأنه فكها والولاء لسيدها فان اعتقد أنها قن فالثمن له لا للبائع والولاء للبائع على كل حال (وفديت) أى وجب على سيدها فداؤها (إن جنت) على شخص أو ألفت شيئا أو غصبت لان الشرع منع من تسليمها للجنى عليه كما منع بيعها ففديتها (بأقل) الامرين (القيمة) على أنها أمة بدون مالها يوم الحكم والأرض (وإن قال) سيدها (في مرضه) الخوف (ولدت منى) في المرض أو في الصحة (ولا ولد لها) ظاهر (صدق إن ورثه ولد) من غيرها ذكر أو أنق لانه حينئذ ورثه غير كلاله فتعتق من رأس المال عند ابن القاسم إذ لا تهمة وقال أكثر الرواة لا تعتق من رأس مال ولا ثلث

فان لم يكن له ولد فانه يتهم في إقراره ولا تعتق من رأس مال ولا ثلث وهو معنى قول المصنف بعده وان أقر الخ ومفهومه ولا ولدها مفهوم وواقفة لانه لو كان لها ولد ملحق أو (١٢٤) استلحقه عتق من رأس المال أيضا سواء نسب ولادتها لصحته أو مرضه وسواء في هذا

(قوله فان لم يكن له ولد) أي لا منها ولا من غيرها (قوله ولا تعتق من رأس مال ولا ثلث) أي وتبقى ره (قوله وهو معنى قول المصنف بعده وان أقر الخ) أشار الشارح بهذا للجمع بين هذه المسئلة والتي بعدها * وحاصله أن الثانية مقيدة بما إذا لم يرثه ولد فهي مفهوم قوله في الأولى إن ورثه ولد وبهذا جمع ابن غازي والشيخ أحمد الزرقاني واختار الشيخ أحمد بابا وطني أن موضوعهما واحد وأن قوله في الأولى صدق قول ابن القاسم وقوله في الثانية لا يصدق قول الأكثر فيها قولان في المدونة في هذه المسئلة فكان على المصنف أن يقول فيها يأتي وفيها أيضا إن أقر مريض بآيلاود إن ورثه ولد لأن المصنف تبع المدونة في ذكر هذه المسئلة والقولان فيها انظر بن (قوله وسواء في هذا القسم) أي وهو ما إذا كان لها ولد وقوله ورثه ولد أي من غيرها أيضا وقوله أولا بأن كان الوارث له ولدها فقط (قوله بالنسبة للإيلاود) أي لقوله إن ورثه ولد أي لا بالنسبة للقول في المرض إذ موضوع هذه كالتى قبلها القول في المرض (قوله وان أقر مريض) أي مرضا مخوفا (قوله ولو مع ولد) أي له على المعتمد وحاصله ان المريض لا يصدق في إقراره بالعتق في صحته سواء ورثه ولد أم لا وهذا قول أكثر الرواة في المدونة وقال ابن القاسم فيها ان ورثه ولد صدق وعتق من رأس المال ولا يصدق مثل ما ذكر في الاقرار بالآيلاود فالخلاف في المدونة فيها سواء كما سوى بينهما ابن مرزوق وقبل التسوية بينهما في التوضيح انظر بن وبهذا تعلم أن المصنف مشى في المسئلة الاولى على قول ابن القاسم وفي هذه على قول أكثر الرواة (قوله لانه لم يقصده) أي بهذا الاقرار الوصية حتى يعتق من الثلث (قوله وصرح المصنف بهذه المسئلة) أي وهى قوله وان أقر مريض بآيلاود (قوله لثلاثا يتوهم عتقها) أي مع أنها لا تعتق من رأس مال ولا من ثلث (قوله ومفهوم قوله أو يعتق في صحته) أي ومفهومه أو أقر المريض يعتق في صحته أنه لو أقر المريض أنه أعنتها في مرضه أو أطلق عتقت من ثلثه وان لم يرثه ولد وقد تحصل مما تقدم أن إقرار المريض بالآيلاود لا فرق فيه بين أن يسنده للصحة أو المرض بان يقول كنت أولدتها في صحى أو أولدتها في مرضى في جريان التفصيل المتقدم والخلاف وأما إقراره بالعتق فان أسنده للصحة فالحكم ما ذكره المصنف من عدم العتق وان أسنده للرض فهو تبرع مريض يخرج من الثلث بلا اشكال بخلاف الآيلاود فانه ليس بتبرع وبهذا تعلم أن إقرار المريض بالعتق في الصحة مخالف لإقراره بآيلاودها في الصحة لأن الاول لا يعتق ولو كان له ولد بخلاف الثانى فانها تعتق اذا كان له ولد على ما مر وسكت الشارح عن مفهوم اقرار المريض * وحاصله أنه اذا شهدت بيته على إقراره في صحته أنه أولدها أو أعنتها فانها تعتق من رأس المال كان له ولد أم لا (قوله إن أقر بعنتها) أي يعتق الدات الثمن ذكر آ كانت أو أنى (قوله لأن غرم نصيب الآخر) أي من غير ضرر يتضمن الخ فاندفع ما يقال ان نصف القيمة أكثر من قيمة النصف لان تبرع الصفة ينقص فأبن التضمن تأمل (قوله قومت أيضا) أي لاجل أن تتم له الشبهة (قوله وان لم يأذن له لم تقوم عليه) أي لم يمتنع تقويمها عليه بل للشريك الآخر ابتضاؤها للشركة أو مقاوتها والمزايدة فيها حتى يأخذ أحدها (قوله في الصور الثلاث) أي وهى ما إذا وطئها فحملت أذن له في وطئها أم لا أو لم تحمل وأذن له في وطئها (قوله وهذا كله) أي تفريعه القيمة عاجلا إذا أذن له شريكه في وطئها سواء حملت

القسم ورثه ولد أم لا ثم ذكر مفهوم الشرط بالنسبة للإيلاود بقوله (وإن أقر) سيد (مريض بآيلاود) لجاريته في صحته أو مرضه ولا ولد له منها ولا من غيرها (أو) أقر المريض (يعتق) لئن ذكر أو أنى (في صحته) ولو مع ولد (لم تعتق من ثلث) لانه لم يقصده الوصية (ولا من رأس مال) لان تصرفات المريض لا تكون في رأس المال وقد علم أن قوله في صحته خاص بمسئلة العتق وصرح المصنف بهذه المسئلة وان كانت مفهوم شرط وهو إن ورثه ولد لثلاثا يتوهم عتقها من الثلث إذا لم يرثه ولد ومفهوم قوله أو يعتق في صحته انه ان أقر بعنتها في مرضه أو أطلق عتقت من ثلثه وان لم يرثه ولد لانه عتق حصل في مرضه فمخرجه الثلث (وإن وطئ شريك أمة للشركة) فحملت غرم نصيب الآخر (لانه افاتها عليه بالحل وسواء أذن له شريكه في وطئها أم لا وهل تقويمها على الواطئ يوم الوطء أو الحمل قولان ولاشئ عليه من قيمة الولد على القولين

ولم يقل قومت عليه أي بتامها لان غرم نصيب الآخر يتضمن تقويمها بتامها ومفهوم حملت أنها إن لم تحمل فان أذن له في وطئها أو قومت أيضا يوم الوطء وان لم يأذن له لم تقوم عليه كما مر في الشركة ويغرم له القيمة في الصور الثلاث عاجلا وهذا كله ان أيسر (فإن أعسر) وقد حملت (خير) أولا في إقامتها للشركة ويرجع عليه بنصف قيمة الولد لانه حر وفي تقويمها عليه فان اختار تقويمها

خبر ثانيا في (اتباعه بالقيمة) أي بقيمة حصته منها (يوم الوطء) الناشئ عنه الحمل فان تعدد الوطء اعتبر يوم الحمل فالقيمة تعتبر يوم الحمل خلافا لظاهر المصنف (أو بيعها) أي الحصة التي وجبت لغير الواطئ قيمتها (لذلك) أي لأجل القيمة التي وجبت له منها إن لم يزد ثمن الحصة على قدر ما وجب له من القيمة والابيع له من حصته بقدر ما وجب له من قيمتها (و) ان نقص ثمنها عما وجب له (تبعه) أي تبع من لم يطاء الواطئ (بما بقي) له من حصته (و) يتبعه (٤١٣) (بنصف قيمة الولد) على

كل حال سواء أمسكها للشركة أو اتبعه بالقيمة بلا بيع أو اختار بيعها لذلك لأن الولد حر نسبي لا يباع وتقدم أنه إذا قوم عليه نصيبه منها في يسه لم يتبعه بنصف قيمة الولد لانه لما وطئ وهو موسر وجب لشريكه قيمة نصيبه منها بمجرد بيع الحصة فتخلق الولد وهى في ملكه فلم يكن لشريكه فيه حق بخلاف العسرة انه تحقق انه وطئ وملكه وملك شريكه فتخلق الولد على ملكهما وقد علمت أن قوله فان أعسر النخ فيها إذا لم يأذن له في وطئها فان أذن له فلا خيار له واتبعه بالقيمة (وإن وطئها) معا أي الشريكان (بطهر) ومثلها البائع وللشترى بطأها في طهر بأن لم يستبرئها كل منهما وهى مسئلة كثيرة الوقوع لاسما في هذه الأزمنة وأنت بالولد لست اشهر من وطء الشان وادعاء كل منها (فالقافة) تدعى لها فمن الحقته

أولم تحمل أو وطئها بغير إذن شريكه وحملت إن أبسر (قوله خير) أي الشريك وهو غير الواطئ (قوله فالقيمة تعتبر يوم الحمل) أي على كل حال تعدد الوطء أم لا (قوله والا يبيع له من حصته بقدر الخ) أي ولا تباع الحصة أو شيء منها إلا بعد الوضع كافي للدونة (قوله وان نقص ثمنها) أي الحصة وقوله عما وجب له أي من القيمة (قوله بما بقي له من حصته) لعل الأولى بما بقي له من القيمة (قوله سواء أمسكها للشركة الخ) هذا بيان لكل حال (قوله أو اتبعه بالقيمة) أي قيمة حصته منها بلا بيع للحصة (قوله أو اختار بيعها لذلك) أي لأجل القيمة التي وجبت له منها وتعتبر قيمة الولد يوم الوضع في هذه الاحوال الثلاثة المذكورة أي ما إذا أبقاها للشركة وما إذا اتبعه بقيمة حصته منها وما إذا بيعت الحصة التي وجبت قيمتها لغير الواطئ (قوله لان الولد الخ) أي وانما كان يتبعه بنصيبه من قيمة الولد ولم يبيع نصيبه منه لان الولد الخ (قوله وقد علمت) أي من تخيير الشريك أولا وثانيا أن قوله الخ (قوله وان وطئها بطهر) أي وأما لو وطئها بطهرين وحملت فالحمل لاحق بالثاني حيث أنت بالولد لست أشهر من وطئها فان أنت به لاقل من ستة أشهر من وطء الثاني كان لاحقا بالاول ان أنت به لسته أشهر من وطئها والا لا يلحق به واحد منهما ولا تدعى القافة في هذه الحالة (قوله بأن لم يستبرئها كل منهما) أي بأن وطئها البائع وباعها قبل أن يستبرئها ووطئها المشتري بمجرد شرائه ولم يستبرئها قبل وطئها (قوله فمن ألحقته به فهو ابنته) أي فان مات أحدهما قبل أن تدعى القافة فان كانت تعرفه معرفة تامة فهو كالحى فتلحقه بأحدهما أو بهما فان لم تكن تعرفه معرفة تامة فانظر هل يلحق بالحى أو يكون بلائب أو يكون كمن إذا لم توجد قافة وهو الظاهر قاله شيخنا (قوله ولو كان أحدهما) أي احدا الواطئين ذميا أو عبدا أي فاذا ألحقته بالحر كان حرا وان ألحقته بالعبد كان رقوا وان ألحقته بالدمى كان كافرا وقوله ولو كان أحدهما ذميا أو عبدا خلافا لمن قال يكون ولد المسلم أو الحر حينئذ ولا يحتاج لقافة أصلا ولا عبرة بالحاقها ان ألحقته بدمى أو بعبد هذا ظاهر بمالغته بل لو كان ذكر ابن مرزوق انه لا يعلم خلافا في الحقة للذمى أو العبد إذا ألحقته القافة به فلعل لو هنا لمجرد دفع التوهم على غير الغالب لأنها للإشارة إلى خلاف مذهبي (قوله فان اشركتهما فيه) أي بأن قالت هو ابن لهما معا (قوله وعلى كل نصف نفقته وكسوته) أي إلى ان يبلغ ويوالى واحدا (قوله لعتق نصفه عليه) أي بالنوبة (قوله ويغرم لسيد العبد ذلك) أي قيمة نصف الولد لانه رقيق للسيد (قوله ووالى اذا بلغ أحدهما) يعنى ان شاء وله ان لا يوالى أحدهما ولا غيرها عند ابن القاسم وقول غيره والى أحدهما لزوما وحاصله ان الصغير الذى ألحقته القافة بالشريكين أو بالبائع والمشتري اذا بلغ فانه يوالى واحدا منهما أى يتخذ وليا يأوى اليه ولا يوالىهما معا لان الشركة لاتصح في الولد فاذا امتنع من موالاته أحدهما أجبر عليها عند غير ابن القاسم وقال ابن القاسم اذا بلغ كان له موالاته أحدهما وله ان لا يوالى واحدا لانها ولامن غيرها وحينئذ اذا مات ورثاه معا ميراث أب واحد يقسم بينهما والولد يرث كل واحد منهما ميراث نصف بنوة (قوله اذا بلغ) أي وأما

به فهو ابنته (ولو كان) أحدهما (ذميا) والآخر مسلما (أو) أحدهما (عبدا) والآخر حرا (فان اشركتهما) فيه (فلم) أي وحر أى مسلم فيما اذا كانا حرين أحدهما مسلم والآخر كافر وحر فيما اذا كان أحدهما حرا والآخر رقيقا تغليا للاشرف في الوجهين وعلى كل نصف نفقته وكسوته كما قاله ابن فرحون في تبصرته قال ابن يونس ان اشركت فيه الحر والعبد فيعتق على الحر لعتق نصفه عليه ويقوم عليه نصف الثاني ويغرم لسيد العبد ذلك (ووالى) (الولد الملحق بهما) (إذا بلغ أحدهما)

فإن وإلى الكافر فسلم ابن كافروان وإلى العبد فجر ابن عبد لأنه بموالاته لشخص منهما كان أبنا له فذكره ابن مَرْزُوق وغيره وفائدة الموالاة الارث وعدمه فإن وإلى (٤١٤) موافقة في الحرية والاسلام توارثا والافلاكان استمر الكافر على كفره أو العبد

على رقه حتى مات الولد لم يرثه وكذا لا يرثه المسلم الحر لعدم موالاته له فإن مات الولد بعد أن أسلم أبوه الكافر أو عتق أبوه العبد ورثه دون الآخر لأنه بموالاته لشخص هــار ابنا له (كأن لم يرد) قفة أي فجر مسلم وله إذا بلغ موالاة أحدهما فهو تشبيه في الأمرين قبله ويجرى فيما إذا مات وقد وإلى أحدهما ما تقدم (ووارثاه) أي الابوان المشتركان فيه بحكم القافة أو لعدم وجودها (إن مات) الولد (أولا) أي قبل موالاته أحدهما ميراث أب واحد نصفه للحر المسلم والنصف الآخر للعبد أو الكافر لأن نفقته قبل الموالاة عليهما بالسوية والتعبير بالارث بالنسبة لهما مجاز وإعساها من باب مال تنازعه اثنان فيقسم بينهما ولو قال وأخذ مالاً ان مات كان أظهر (وحرمت) على مرتد أم ولد حتى يسلم (فإن أسلم حلت له وعاد له رقيقه وماله فإن قتل برده عتقت من رأسه

قبل البلوغ فإنه يوالى كلا منهما لأن نفقته عليهما (قوله) فإن وإلى الكافر فسلم ابن كافر لما علمت أنها إذا كان ما أشركت فيه مسلماً وكافراً فإنه يحكم باسلامه تلقيناً للاشرف ولا يخرج بموالاته للكافر عما ثبت له من الاسلام (قوله) وإن وإلى العبد فخر ابن عبد) أي لما علمت أنه يقتق على الأب الحر بعضه بالبنوة وبعضه بالتقويم وعتقه عليه لا يمنع من موالاته للأب الرقيق وبالجملة لا يخرج الولد بموالاته لأحدهما عما ثبت له من الحرية والاسلام وسكت الشارح عما إذا وإلى الحر المسلم لظهور أنه حر مسلم ابن حر مسلم (قوله) فإن استمر الكافر أي الأب الكافر الذي والاه الولد على كفره (قوله) أو العبد أي أو استمر الأب العبد الذي والاه الولد على رقه (قوله) بعد أن أسلم أبوه الكافر أي الذي والاه (قوله) دون الآخر أي دون الأب الآخر الذي لم يواله وهو الحر المسلم (قوله) كأن لم توجد قافة أي أو وجدت ولم تمين أباً ولم تشر كهما فيه كما قرر شيخنا العدوي (قوله) وله إذا بلغ موالاة أحدهما أي وله موالاة غيرهما بخلاف ما إذا ألحقته القافة بهما فليس له أن يوالى غيرهما بل إما أن يوالى واحداً منهما أولاً يوالى أحداً لا يوالى الآخر إلا بعد أن يوالى أحدهما فلا بد من القافة لأن القافة لما أشركتهما فيه فليس له أن يوالى غيرهما وأما قبل البلوغ فنفقته عليهما فيوالى كلا منهما (قوله) ما تقدم أي من جهة الميراث وعدمه (قوله) المشتركان فيه بحكم القافة الخ) فيه إشارة إلى أن قوله وورثاه ان مات أولاً راجع لما قبل الكاف ولما بعدهما كما قال بعضهم (قوله) إن مات أولاً أي قبل موالاته أحدهما سواء كان موته قبل بلوغه أو بعده وما إذا مات الأبوان قبل أن يبلغ ففي نوازل سحنون يوقف له ميراثه منهما جميعاً حتى يبلغ فيوالى من شاء منهما فريثه وينسب اليه ويرد ما وقف له من ميراث الآخر إلى ورثته كما في بن هذا إذا ماتا بعد إلحاقهما بهما وقبل بلوغه وأما إذا ماتا معاً قبل أن تدعى القافة فقال أصبغ هو ابن لهما فريثهما وقال ابن الماجشون يبقى لأب له فلا يرث واحداً منهما وإن ماتا معاً بعد بلوغه وقبل موالاته واحداً فإنه يرث كل واحد منهما ميراث نصف بنوة (قوله) وحرمت على مرتد أم ولده أي فتزج من تحت يده بالردة كماله ولا يمكن من وطئها ولو ارتدت بعده فإن عاد للإسلام حلت له حيث أسلمت ومثله ما إذا ارتدت أم الولد دون سيدها فإنها تحرم عليه فإن عادت للإسلام حلت له كموته للإسلام (قوله) فإن أسلم حلت له أي بخلاف الزوجة فإن حرمتها لا تزول باسلامه وهذا هو مذهب المدونة (قوله) وقيل تعتق بمجرد رده أي ولا تحل له إذا أسلم كالزوجة وهذا القول لأشهب وهو مقابل لمذهب المدونة الذي مشى عليه المصنف ابن يونس وهذا أقيس لأن أم الولد إذا حرم وطؤها وجب عتقها كنصراني أسلمت أم ولده (قوله) ووقفت كدبره) يعني أن الشخص إذا ارتد وفر لدار الحرب وتعذرت استنابته فإن أم ولده ومديره يوقفان فإن أسلم عادا له وإن مات على رده عتقت أم الولد من رأس ماله والمدير من ثلثه (قوله) وكذا مدبره أي فإن أسلم عاد له وإن مات عتق من الثلث وهذا إذا كان تعلم موته وحياته وكان له مال ينفق عليهما منه فيعمل بذلك ولو زاد على أمد التعمير وأما إذا جهل حاله فإن أم الولد تبقى لأمد التعمير إذا كان له مال ينفق عليها منه ثم يحكم بعقها من رأس المال فإن لم يكن له مال ينفق عليها فإنه يفتقولان قبل ينجز عتقها من الآن وقيل أنها تسعى في النفقة على نفسها إلى التعمير انظر بن وكذلك المدبر يبقى لأمد التعمير إن كان لسيده مال ينفق عليه منه ثم يحكم بعقها من الثلث فإن لم يكن له مال فانظر ماذا فعل فيه (قوله) ونص على أم الولد أي مع أن أمته القن كذلك تحرم عليه برده حتى يسلم وإذا فر لدار الحرب فإنها توقف فإن

احتم

المال وقيل تعتق بمجرد رده كطلاق زوجته وأجيب بالفرق بأن سبب حل أم الولد الملك

وهو باق بعد الردة وسبب حل الزوجة العصمة وقد زالت بالردة (ووقفت) أم ولده (كدبره إن فر) المرتد (لدار الحرب) حتى يسلم فتعود له أو يموت كافراً فتعتق من رأس المال وكذا مدبره وسائر ماله الآن ماله يكون بعد موته فيأونص على أم الولد لقره

على من ثبتي بمجرد الردة ومن قال بتعجيل عقوبها ولا يفهم لغيره ولا لدار (٤١٥) الحرب لانه لو دخل دار الحرب مسلما ثم

ارتد أو هرب لغير دار
الحرب فكذلك فالمدار
على عدم التمكن من استنابته
(ولا تجوز كتابتها) أى
أم الولد أى بغير رضاها
واعتقت (واعتقت إن
أدت) نجوم الكتابة وفات
الفسخ حينئذ ولا رجوع
لها فيما أدته إذله انتزاع مالها
مالم يمرض وأما برضاها
فيجوز على الراجح لان
عجزها عن الكتابة
لا يخرجها عما ثبت لها من
أمومة الولد

[درس]

فصل في أحكام الولاء
وعرفه النبي صلى الله عليه
وسلم بقوله الولاء لحمة
كلحمة النسب لا يباع
ولا يوهب والاحمة بضم
اللام على الافصح وقد
تفتح أى نسبة وارتباط
كنسبة وارتباط النسب
كالبنوة والابوة فلا يصح
بيعه ولا هبته كما لا يصح
بيع البنوة والابوة وقال
صلى الله عليه وسلم إنما
الولاء لمن أعتق ولما قال
للمنف رحمه الله تعالى
(الولاء) ثابت (لمعتق)
تحيي أو تأجيل أو تدبير
أو كتابة أو بصرية أو تمثيل
أو غير ذلك (وإن) كان
(يبيع) للعبد (من نفسه)

أعلم عادت له وإن مات كانت فتيما (قوله ومن قال) أى لارد على من قال بتعجيل عقوبها بالحكم إذا فرلدار
الحرب ولا توقف حتى يسلم أو يموت وأما قوله يعتق بمجرد الردة أى من غير توقف على حكم
(قوله لانه لو دخل دار الحرب) أى مكرها على دخولها (قوله فالمدار) أى فى الوقف على عدم التمكن من
استنابته ففى ارتد ولم يتمكن من استنابته فان أم ولده وكذا أمته القن توقف وسواء كانت كل منهما
مسلمة أو كافرة لا حجر عليه برده (قوله أى بغير رضاها) اعلم انه قال فى المدونة وليس للسيد أن يكتبها
فظاهر برضاها أو بغير رضاها قال أبو الحسن وعليه عبد الحق وحلم اللخمى على عدم رضاها ويجوز
برضاها ونحوه فى التوضيح وعلى ذلك حمل الشارح تبعا لغيره كلام المصنف للموافق للمدونة فى
الاطلاق انظر بن (قوله واعتقت إن أدت نجوم الكتابة) أى قبل الاطلاع على تلك الكتابة القاسدة
بفصل فى أحكام الولاء (قوله لحمة كلحمة النسب) أى نسبة وارتباط بين العتق ومعتقه وقوله
كلحمة النسب الاضافة بيانية أى كالارتباط الذى هو النسب أى كالنسب الذى بين الاب وابنه
ووجه التشبه ان العبد حين كونه رقيقا كالمعوم فى نفسه لكونه لا تقبل شهادته ولا يعامل معاملة
الأحرار والعتق صيره موجودا كما أن الولد كان معدوما والاب تسبب فى وجوده (قوله وارتباط
النسب) الاضافة بيانية (قوله الولاء لمعتق) أى ولو نفاه عن نفسه ففقه عنه لقو كان قال أنت حر
ولا ولا لى عليك خلافا لقول ابن القصار ان الولاء حينئذ للمسلمين كذا فى حاشية شيخنا . واعلم أن
الابتداء إذا كان معروفا بالجنسية وكان خبره ظرفا أو جارا ومجرورا أفاد الحصر أى حصر المبتدأ فى
الخبر كالكرم فى العرب والأئمة من قریش أى لا كرم إلا فى العرب ولا أئمة إلا من قریش وحينئذ
فمعنى كلام المصنف لا ولاء إلا لمعتق لا لغيره ويرد على ذلك الحصر ثبوت الولاء لعصبة المعتق ومن أعتق
عنه غيره بلا إذن ويجاب بأن الراد بالمعتق والمعتق حقيقة أو حكما ومن أعتق عنه غيره بلا إذن والتجبر
إليه الولاء من عصبة المعتق فى حكم المعتق أو الحصر اضافى أى الولاء لمن أعتق لا لغيره ممن كان أجنبيا
فاذا باع شخص عبدا وشرط على مشتريه ان يعتقه ويجعل الولاء له فلا يلزم ذلك الشرط والولاء لمن
عتقه لا للبائع الذى لم يعتقه وكون الأجنبى لا ولاء له لا ينافى ثبوت الولاء لمن أعتق عنه غيره ولمن أنجرله
من عصبة المعتق ويشتمنى من قوله الولاء لمعتق مستغرق الذمة بالتبعات فوالاء من أعتقه للمسلمين وأجر
العتق لارباب التبعات وهذا إذا جهل ارباب التبعات فان علموا ان أجازوا عتقه مضى وكان الولاء
لهم وان ردوه وردوا اقتسموا ماله (قوله لمعتق) أى ذكر أو أنثى (قوله أو بصرية) أى كافى عتق الجزء
(قوله أو غير ذلك) أى كقراءة أو استيلاد (قوله وإن كان) أى العتق بسبب بيع للعبد من نفسه فاذا باع
السيد العبد من نفسه بمال وخرج ذلك العبد حرا فالولاء لسيد الذى باعه لأنه قد اعتقه بسبب بيعه
من نفسه وإنما بالغ المصنف على ذلك دفعا لما يتوهم انه لما أخذ منه المال فلا ولاء له عليه فأفاد بالمبالغة ان
له الولاء عليه لقد رتبه على نزعه منه وبقائه رقيقا (قوله أو مؤجل) أى سواء رضى به العبد أم لا
وما فى عقب من تقييد المؤجل بكون العبد رضى به فهو سهو كما قال بن لان اشتراط الرضا إنما هو فى
خصوص أم الولد أعتق على مال مؤجل وأما القن فعتقه على مال مؤجل أو معجل لا يتوقف على رضا
(قوله فهذا داخل الخ) أى ان قوله بلاذن داخل فى الإغيا وبجعله داخلا فى الإغيا لم يأت المصنف
بان وحينئذ فيندفع قول البساطى (قوله بلاذن) ليس بجيد والاحسن لو قال وان بلاذن اه . واعلم
أن الخلاف وجود فيما قبل المبالغة وما بعدها أى سواء كان بأذنه أو بغير اذنه كما يفيد كلام ابن عرفة
خلافا لما فى عقب من انه اذا اعتق عن غيره بأذنه فالولاء للمعتق عنه اتفاقا ونسب ابن عرفة أبو عمر

بعض من العبد يدفعه لسيد معجل أو مؤجل (أو) كان بسبب عتق غير (أى غيره) عنه (بلاذن) فأولى باذن فهذا داخل فى
الإغيا وعتق الغير يشمل الناجز ولأجل والكتابة والتدبير كأن يقول أنت حر أو معتق لأجل أو مكاتب أو مدبر عن فلان

ولشرط المتيقن عنه الحرية والاسلام فان أعتق عن عبد فالولاء لسيدته ولا يعود بعتق العبد عند ابن القاسم فقوله الولاء لا يقتضي أى حقيقة أو حكماً فيشمل من أعتق عنه غيره فهو معتق حكماً لأنه يقدر دخوله في ملك المتيقن عندهم بعتق وشمل الولاء بالحر كإتيان وقوله (أبو) لم يعلم هيدكه بعتقه حتى عتق) داخل في حيز (٤١٦) المبالغة أيضاً فهو عطفه على بيع والمذخوف محذوف أى وإن بإعتاق عبد معتق لعبد

ولم يعلم سيده بعتقه أى ان العبد إذا اعتق عبده ولم يعلم عبده بذلك حتى عتق العبد فان الولاء في الاعتق يكون لسيدته الذي اعتقه لا لسيدته وهذا ما لم يستثن السيد الأعلى مال عبده عند عتقه له وإلا كان الولاء له ان رضى بعتق عبده فان رده بطل العتق وكان رقيقاً له لانه حينئذ من جملة ماله ومثل ما لم يعلم ماله علم وسكت حتى عتق وأما لو اذن السيد الأعلى لعبده أو اجاز فعله فالولاء في هذين للسيد الأعلى كما سيأتى له واستثنى من قوله الولاء للمعتق قوله (إلا كافراً أعتق مسلماً) سواء ملكه مسلماً أو أسلم عنده أو اعتق عنه فلا ولاء للكافر على المسلم بل ولاؤه للمسلمين ولا يعود له ان أسلم على المذهب وعكس كلام المصنف وهو ماله أو اعتق للمسلم كافراً كذلك كما في المدونة ففيها وان اعتق المسلم كافراً فإنه لبيت مال المسلمين إن لم يكن للمسلم قرابة على دينه انتهى أى فان كان له قرابة كفار فالولاء لهم ويذهب ماله إلى

من أعتق عن غيره باذنه أو بغير إذنه فمذهب مالك عن أصحابه أن الولاء للمعتق عنه وقال أشهب الولاء للمعتق وقلة الليث والأوزاعي وسواء في قولهم أمره بذلك أم لا انظر بن وقرر شيخنا العدوي أن قوله بلا اذن أى خلافاً للشافعي القائل الولاء للمعتق بالكسر ان كان بلا اذن فتحصل أن المشهور من مذهب مالك ان الولاء للمعتق عنه أعتق الغير عنه باذنه أولاً ومذهب أشهب والليث والأوزاعي الولاء للمعتق فيها ومذهب الشافعي الولاء للمعتق إن أعتق بلا اذن وان اعتق باذن فالولاء للمعتق عنه (قوله وشرط المتيقن عنه) أى وشرط كون الولاء للمعتق عنه الحرية والاسلام أى حرته واسلامه (قوله عند ابن القاسم) أى خلافاً لمن قال يعود الولاء للعبد المتيقن عنه اذا عتق (قوله وان يأتى عبد) أى وان كان العتق بسبب اعتاق عبد الخ (قوله ولم يعلم سيده) أى سيد العبد الذي صدر منه العتق (قوله حتى ياتي العبد) أى الذي صدر منه العتق (قوله لسيدته الذي اعتقه) أى وهو العبد الأعلى (قوله وكان) أى ذلك العبد الأسفل رقيقاً لسيدته (قوله ما لو علم وسكت الخ) أى ما لو علم السيد الأعلى بعتق عبده لم يردده ولم يحزه حتى أعتق عبده المتيقن فالولاء للعبد المتيقن لا لسيدته (قوله وأما لو اذن الخ) يؤخذ من كلام الشارح ان في مفهوم قول المصنف لم يعلم سيده بعتقه حتى عتق نفسه وذلك لسدقه بما اذا علم بعتقه علماً صاحباً لا ذنه له في ذلك وبما اذا اعتقه بغير علمه فلما علم به أقامه بغير علمه فلو علم به أقامه بعد وقوعه وقبل عتقه لعبده المتيقن وبما اذا اعتقه بغير علمه فلما علم به سكت فلم يردده ولم يحزه حتى أعتق عبده المتيقن في الأولين الولاء للأعلى وفي الأخيرة الولاء للأسفل وهذا كله اذا كان العبد المتيقن ممن ينتزع ماله وأغيره كدبر وأم ولد مرض سيدهما مرضاً خوفاً ومكاتب ومعتق لاجل وقرب الاجل فولاء من أعتقه له مطلقاً لا لسيدته بدليل قول المصنف بعده ورقيقاً ان كان ينتزع ماله (قوله سواء ملكه مسلماً) أى ثم أعتقه وقوله أو أسلم عنده أى ثم أعتقه (قوله أو أعتق عنه) أى أو أعتقه انسان عن ذلك الكافر باذنه أو بغير اذنه (قوله فلا ولا للكافر على المسلم) أى ولا لا قاربه المسلمين (قوله بل ولاؤه للمسلمين) أى قوله تعالى : ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً . والمراد بالولاء هنا معنى الميراث لا بمعنى اللحمة اذ هو ثابت لمن أعتق ولو كافراً ولا يلزم من انتقال المال انتقالها (قوله ولا يعود) أى الولاء له إن أسلم بعد العتق على المذهب وعليه فلا يجر عتقه ولا ولده (قوله كذلك) أى يكون ولاء المتيقن الكافر للمسلمين (قوله فان أسلم عاد الولاء الخ) لعل الفرق بين عوده في هذه وعدم عوده في مسألة المصنف باسلام سيده قوة الاسلام الاصل في هذه دون مسألة المصنف (قوله في كتابته) أى في كتابة السيد المسلم لعبده الكافر (قوله ولا فرق) أى بين المكاتب وغيره (قوله فلا ولا له عليه) أى فلا ولاء لذلك الرقيق على من أعتقه ولو عتق ذلك (قوله ان كان سيده الخ) هذا شرط اول في كون الرقيق لا ولاء له ابداً وان عتق بعد ذلك وانما الولاء لسيدته وبقي شرط ثان أشار له الشارح بقوله وهذا ان اذن الخ . وحاصله ان محل كون الرقيق لا ولاء له على من أعتقه وانما الولاء لسيدته اذا كان عتقه باذن سيده أو اجاز فعله حين علم به وكان ذلك الرقيق ممن ينتزع ماله ومفهوم الشرط الاول انه او كان عتقه بغير علم سيده ولم يعلم به حتى أعتقه أو علم به وسكت

العبد فان أسلم عاد الولاء لسيدته المسلم بل ذكره في المدونة في كتابته ولا فرق (و) الا (رقيقاً) قنا أو ذا شائبة اعتق رقيقه كان فلا ولاؤه عليه بل الولاء لسيدته (إن كان) عبده (ينتزع ماله) بأن كان قنا أو مدبراً لم يعرض سيده أو أم ولد كذلك أو معتق لاجل إذا لم يقرب لاجل وهذا إذا اذن له السيد في العتق أو اجاز فعله حين علم به وأما إذا لم يعلم حتى عتق أو علم ولم يحزه حتى عتق

لسيده (و) من قال لرفيقه أنت حر او مغتوى (عن المسلمين) جازعته انفاقا (و) (الولاء لهم) فيكون ماله إن مات بلا وارث غير السيد ليت المال للسيدة الذي أعتقه لأنه عبثية من أعتق عن الغير فيرونه وينقلون عنه ويلون عقد نكاحه إن كان اثنى ويحضنونه ولا يكون الولاء لمن أعتقه ولو اشتراط له نفسه كالأول أعتقه عن نفسه فالولاء له ولو اشتراط للمسلمين (كسائبة) أي من قال لعبده أنت سائبة وقصد به العتق عتق وولاؤه للمسلمين (وكره) لذلك لأنهم لفاظ الجاهلية وكذا إن قاله أنت حر سائبة أو يعتق سائبة فيكره لإقدام على ذلك على المعتمد والولاء للمسلمين قال اصبح يجوز وقال ابن الماجشون يمنع فلو لم قصد سائبة فقط العتق لم يستحق التشبيه في كون الولاء للمسلمين ضد ذلك أنت حر مثلا أم لا (وإن) أعتق أفرعبه الكافر ثم (أسلم) (لعبد) الذي أعتقه الكافر الولاء للمسلمين إن لم يكن معتق بالكفر عصية

(٥٣ - سوق - بيع) مسلمون وإلا فالولاء لهم كما في المدونة فإن أسلم السيد (عاد الولاءُ بإسلام السيد) له وكذا إن أسلم قبل إسلام العبد أو أسلماء ما بالأولى (وجرة) العتق أو الولاء أي سحب (ولاء) العبد (المعتق) بفتح التاء ذكرا أو أنثى وولد ذكرا أو أنثى

وهكذا (كأولاد المعتقة) بالفتح وأولاد أولادها ذكوراً وإناثاً (إن لم يكن لهم نعمة من حر) بأن كانوا من زنا أو غضب أو حصل
فيهم إيمان أو أصغر لهم أرقاء أو حريين (٤١٨) ومفهوم الشرط أنه إن كان لهم نسب من حر محقق الحرية ولو كافراً ذمياً

كانت الحرية أصلية أو
عارضة بالعتق كان النسب
بنكاح أو شبهة لم يجز عتقها
ولاءهم فمن أعتق أمة
فتزوجها حر فأولادها أو
وطئها بشبهة فولدت منه
لم ينجر الولاء عليهم له
واستثنى مما قبل الكف
وبعدها قوله (إلا للنسب
لرق) كمن زوج عبده
بأمة آخر ثم اعتقه وهي
ظاهرة الحمل أو أنت به
لدون ستة أشهر من عتقها
فإن الأب لا يجز عتقه ولواء
هذا الولد لسيده لأنه
قدمه الرق في بطن أمه
لسيدها فهو ورق له وهذا
ظاهر أيضاً فلو كان
الأب حراً أصالة ولو
اعتقها سيدها وهي حامل
لكان ولادها سيدها
ودخل في قوله (أو عتق
آخر) كهذه الصورة
وضابط المسئلة أن يعتق
إنسان عبده ويعتق آخر
أولاد العبد لكونه يملكهم
(و) جر (معتقهما) بفتح
التاء وضمير التثنية عائد
على الأمة والعبد اللذين
وقع العتق عليهما يعني أن
من اعتق عبداً أو أمة
ثم اعتق العبد أو الأمة
عبداً أو أمة وهكذا
فإن ولاد الأسفل ينجر

ثم من كان من ولده أنثى فيوقف عندها ولا يتعدها الولاء لأولادها إن كان لهم نسب من حر ومن كان
منهم ذكراً تعدى الولاء لأولاده ثم يقال من كان منهم أنثى وقف الولاء عندها ولا يتعدها الولاء
لأولادها إن كان لهم نسب من حر وإلا تعدى ومن كان منهم ذكراً تعدى الولاء لأولاده وهكذا يقال
فيهم وفيمن بعدهم (قوله كأولاد المعتقة) أي كما يجز ولاد أولاد للمعتقة الذين حدثوا لها بعد عتقها
(قوله إن لم يكن لهم النخ) هذا الشرط راجع لما بعد الكف ولما قبلها أيضاً باعتبار أولاد بنت المعتق
بالفتح لما علت أن للمعتق الولاء عليهم إن لم يكن لهم نسب من حر فقول الشارح بأن كانوا أي أولاد
المعتقة بالفتح وأولاد بناتها وكذا أولاد بنت المعتق بالفتح وأولاد بنات ابنه (قوله إن كان لهم نسب
من حر) أي بأن كان لهم أب شرعي حر (قوله فمن أعتق أمة النخ) أي وكذا من أعتق عبداً فولد له
بنت من أمة أو حرة ثم زوج بنته بغير فأتت منه بأولاد فأولاد بنت ذلك العتق ولاؤهم لأبيهم وعصبته
لا لعنتي ذلك العتق لأن لهم نسباً من حر (قوله فتزوجها حر) أي أصالة أو عروضا بأن كان عتقاً
(قوله لم ينجر الولاء عليهم) أي بل ولاؤهم لعصبة الأب إن كان الأب حراً أصالة أو لعنتي الأب
وعصبته إن كان حراً عروضا فإن لم يكونوا فبيت المال (قوله إلا للنسب لرق) أي إلا الولد
لنسب لرق فلا يجز ولاد العتق ولأولاد المعتقة ولواء (قوله كمن زوج النخ) هذا المثال ظاهر في
رجوع قوله إلا لرق لما قبل الكف وهو أولاد العتق بالفتح وأما رجوعه لما بعدها وهو أولاد المعتقة
فيتصور بما إذا أعتق جارية فحدث لها ولاد بعد العتق من زنا أو غضب ثم تزوج ذلك الولد بأمة آخر
وولدت منه فليسيد الأمة التي أعتقها الولاء عليها وعلى ولدها لاعتق ولدولدها لأنه لسيد أمه (قوله ثم
اعتقه وهي ظاهرة الحمل) أي وأما هي فلم يعتقها سيدها (قوله أو أنت به لدون ستة أشهر من
عتقها) الأولى حذفه والاختصار على ما قبله لأنه لا ينبغي أن يصور كلام المصنف إلا بما إذا لم يعتقها
سيدها وأما إذا أعتقها سيدها كان من صور قوله الآتي أو عتق آخر كما أشار لذلك الشارح بعد بقوله
فلو أعتقها سيدها وهي حامل النخ (قوله لأنه) أي قبل العتق قدمه الرق النخ (قوله وهذا) أي
كون الولد رقاً لسيد أمه ظاهر أيضاً إذا كان الأب حراً أصالة فإذا تزوج الحر بأمة فولدت منه
ولداً فهو ورق لسيدها ولا يكون ولاؤه لأبيه ولا لعصبة أبيه (قوله أو عتق آخر) أي وإلا
الولد الذي مسه عتق من شخص آخر غير العتق لأبيه فلا يجز ولاد أبيه ولواء (قوله كهنه
الصورة) الكف بمعنى مثل فاعل دخل وهي ما إذا زوج عبده بأمة آخر ثم أعتقه والأمة حامل
ثم أعتقها سيدها فولدت لأقل من ستة أشهر من حين عتقها فولاد ولدها لسيدها لا لعنتي أبيه لأن
ذلك الولد قد مسه العتق من شخص آخر غير معتق أبيه وهو معتق أمه (قوله أن يعتق إنسان النخ)
أي كما مثلنا وكما لو كان العبد متزوجاً بأمة رجل غير سيده وآتى منها بأولاد ثم إن سيد العبد
أعتقه وسيد الأمة أعتقهم فإن ولاد الأب لا يجز ولاد أولاده لمعتقه بل ولاد الأولاد لسيد أمهم
(قوله لكونه يملكهم) أي من حيث أنهم أولاد أمته (قوله وجز معتقهما) أي وجز ولاد العتق
والمعتقة ولاد معتقهما (قوله وكذا أولاده) أي أولاد الأسفل (قوله وإن سفوا) أي ينجر
ولاؤهم لمن أعتق الأعلى (قوله إن لم يكن لهم نسب من حر) أي فإن كان لأولاد الأسفل نسب من
حر فلا ينجر ولاؤهم لمن أعتق الأعلى كما لو تزوجت بنت العتق الأسفل بغير أصالة أو عروضا
وأنت بأولاد فلهم نسب من حر فلا ينجر ولاؤهم لمن أعتق الأعلى بل ولاؤهم لعصبة الأب أو لعنتي
الأب وعصبته فإن لم يكونوا فبيت المال (قوله بالبناء للمفعول) وذلك لأن أعتق الرباعي

من أعتق الأعلى وكذا أولاده وإن سفوا إن لم يكن لهم نسب من حر (وإن أعتق الأب) بالبناء للمفعول فهو
بهم الممثلة وكبر التاء (أو استلحق) الأب ولده الذي نجاه بلغان فهو بفتح التاء والحاء مبنى للفاعل (رجع الولاء لمعتق) أي لمن أعتق

الأب (من معتق الجد والام) أى جد الأولاد وامهم ونعنى كلامه ان العتقة بفتح التاء اذا تزوجت بغيره أب عبد أيضا واثم منه باولاد وأبوم وخدم رقيقان فولاد أولادها لمن أعتقها لانه لا نسب لهم من حوران اعتق الجد رجوع الولاء لمعتقه من معتق الام لأن الأولاد صار لهم حينئذ نسب من حر فان اعتق الأب رجوع الولاء لمن أعتقه من معتق (٤١٩)

معتق دائما فلا رداة في بنيه لهجهول وأماعتق الثلاثى فيستعمل تاو لا زما وهو الأكثر وتارة معتقيا وهو قليل فبناؤه لهجهول لغة رديئة (قوله لأن الأولاد صار لهم حينئذ نسب من حر) أى وقد قال المصنف كأولاد العتقة ان لم يكن لهم نسب من حر (قوله رجوع الولاء لمن أعتقه) أى لكونه أقرب من معتق الجد (قوله فلو كان الخ) هذا شروع في محل قول المصنف أو استلحق وقوله فلو كان أبوم الرقيق الخ أى والموضوع بحاله أن الام معتقة قبل ان تلد إذ لو تأخر عتقها عن الولادة لكان الولد قد منه حرى وهو يمنع جرو لانه لمعتق جده أو أبيه والحاصل أن ولاء الولد إنما يرجع في المسئلتين لمعتق الجد أو لمعتق الأب اذا كان لم يمس الرقى في بطن أمه بأن تزوجت الامة بعد عتقها أو قبله وعتقت قبل ان تحمل وأما إذا مسه الرقى في بطن امه كالأول تزوجت وهى قن ثم حملت وهى كذلك ثم عتقت بعد الولادة أو وهى حامل فلا ينتقل الولاء عن معتق الأم إذا عتق الجد ثم الأب أو استلحق الأب الولد بعد الامان لما مر أن الولد للنسب لرق أمه عتق لآخر لا يجر ولاء أبيه ولاءه (قوله أو قبله) أى أو قبل عتق الجد يعنى ثم عتق الجد حتى ينجز الولاء لسيده (قوله ولو كان الأب حرا وهو عتيق) أى وتزوج بعتيقة وأنت منه باولاد (قوله فالولاء يرجع لسيده من سيد الام الذى أعتقها) الحاصل أن هؤلاء الأولاد المذكورين ولاؤهم قبل الامان لسيدهم وبعد ينقل لسيدهم أمهم فاذا كذب الأب نفسه واستلحقهم انتقل الولاء لسيده الأب من سيد الأم (قوله والقول لمعتق الأب) أى وهل يمين أو بدونه احتمالان والظاهر الأول كما قال شيخنا العدوى (قوله والقول عند تنازع الخ) حاصله أن العبد لمعتق إذا تزوج بامة وحملت منه وأعتقها سيدها فتنازع معتق الأب ومعتق الأم في حملها هل هو بعد عتقها أو قبله فقال معتق الأب إنه بعد عتقها وقال معتق الأم انه قبله ولا يثبت لواحد منهما فالقول لمعتق الأب (قوله فقال سيده حملت بعد عتقها) أى فالولاء لى لان أولاد العتيق ولاؤهم لمعتق أبيهم حيث لم يمسهم رق لغيره (قوله وقال سيدها بل قبله) أى فالولاء لى لان الرقى قدمه في بطنها (قوله لان الاصل عدم حملها وقت عتقها) أى إذا ماكل وطه يكون عنه حمل (قوله وما تنقصها عادة) أى وهو خمسة أيام وحينئذ قد دون السنة وما نقصها ستة أشهر الاستة أيام فأكثر (قوله علم أنه كان في بطنها وقت العتق فيكون الولاء له) أى لان الرقى مسه في بطن أمه وعلم من هذا أن ما هنا من ثمرات قول المصنف سابقا إلا لرق أى لا الولد للنسب لرق فلا يجر ولاء المعتق ولاءه وأنه لا يكون ولاء الولد لمعتق الام إلا إذا تحقق مس الرقى له يثبت أمه فان شك فالقول لمعتق الأب كما قال المصنف (قوله بالولاء) أى بان شهد أن الدعى مولى لهذا الميت أى أعتقه هو أو أعتقه ابوه مثلاً أو ان الميت ابن معتقه أو معتق معتقه (قوله او بالنسب) أى بان شهد ذلك الشاهد انه اخوه او عمه او ابن عمه (قوله ويأخذ المال) أى على وجهه رز لا على وجه الارث (قوله بعد الاستيناء) أى الاحتمال ان يأتى احد بآثبات مما اتى به (قوله وتقدم الجواب) أى عن المعارضة بين ما هنا وبين ما ذكره في الشهادات وبعضهم اجاب بجواب آخر وحاصله ان المصنف مشى هنا

معتق دائما فلا رداة في بنيه لهجهول وأماعتق الثلاثى فيستعمل تاو لا زما وهو الأكثر وتارة معتقيا وهو قليل فبناؤه لهجهول لغة رديئة (قوله لأن الأولاد صار لهم حينئذ نسب من حر) أى وقد قال المصنف كأولاد العتقة ان لم يكن لهم نسب من حر (قوله رجوع الولاء لمن أعتقه) أى لكونه أقرب من معتق الجد (قوله فلو كان الخ) هذا شروع في محل قول المصنف أو استلحق وقوله فلو كان أبوم الرقيق الخ أى والموضوع بحاله أن الام معتقة قبل ان تلد إذ لو تأخر عتقها عن الولادة لكان الولد قد منه حرى وهو يمنع جرو لانه لمعتق جده أو أبيه والحاصل أن ولاء الولد إنما يرجع في المسئلتين لمعتق الجد أو لمعتق الأب اذا كان لم يمس الرقى في بطن أمه بأن تزوجت الامة بعد عتقها أو قبله وعتقت قبل ان تحمل وأما إذا مسه الرقى في بطن امه كالأول تزوجت وهى قن ثم حملت وهى كذلك ثم عتقت بعد الولادة أو وهى حامل فلا ينتقل الولاء عن معتق الأم إذا عتق الجد ثم الأب أو استلحق الأب الولد بعد الامان لما مر أن الولد للنسب لرق أمه عتق لآخر لا يجر ولاء أبيه ولاءه (قوله أو قبله) أى أو قبل عتق الجد يعنى ثم عتق الجد حتى ينجز الولاء لسيده (قوله ولو كان الأب حرا وهو عتيق) أى وتزوج بعتيقة وأنت منه باولاد (قوله فالولاء يرجع لسيده من سيد الام الذى أعتقها) الحاصل أن هؤلاء الأولاد المذكورين ولاؤهم قبل الامان لسيدهم وبعد ينقل لسيدهم أمهم فاذا كذب الأب نفسه واستلحقهم انتقل الولاء لسيده الأب من سيد الأم (قوله والقول لمعتق الأب) أى وهل يمين أو بدونه احتمالان والظاهر الأول كما قال شيخنا العدوى (قوله والقول عند تنازع الخ) حاصله أن العبد لمعتق إذا تزوج بامة وحملت منه وأعتقها سيدها فتنازع معتق الأب ومعتق الأم في حملها هل هو بعد عتقها أو قبله فقال معتق الأب إنه بعد عتقها وقال معتق الأم انه قبله ولا يثبت لواحد منهما فالقول لمعتق الأب (قوله فقال سيده حملت بعد عتقها) أى فالولاء لى لان أولاد العتيق ولاؤهم لمعتق أبيهم حيث لم يمسهم رق لغيره (قوله وقال سيدها بل قبله) أى فالولاء لى لان الرقى قدمه في بطنها (قوله لان الاصل عدم حملها وقت عتقها) أى إذا ماكل وطه يكون عنه حمل (قوله وما تنقصها عادة) أى وهو خمسة أيام وحينئذ قد دون السنة وما نقصها ستة أشهر الاستة أيام فأكثر (قوله علم أنه كان في بطنها وقت العتق فيكون الولاء له) أى لان الرقى مسه في بطن أمه وعلم من هذا أن ما هنا من ثمرات قول المصنف سابقا إلا لرق أى لا الولد للنسب لرق فلا يجر ولاء المعتق ولاءه وأنه لا يكون ولاء الولد لمعتق الام إلا إذا تحقق مس الرقى له يثبت أمه فان شك فالقول لمعتق الأب كما قال المصنف (قوله بالولاء) أى بان شهد أن الدعى مولى لهذا الميت أى أعتقه هو أو أعتقه ابوه مثلاً أو ان الميت ابن معتقه أو معتق معتقه (قوله او بالنسب) أى بان شهد ذلك الشاهد انه اخوه او عمه او ابن عمه (قوله ويأخذ المال) أى على وجهه رز لا على وجه الارث (قوله بعد الاستيناء) أى الاحتمال ان يأتى احد بآثبات مما اتى به (قوله وتقدم الجواب) أى عن المعارضة بين ما هنا وبين ما ذكره في الشهادات وبعضهم اجاب بجواب آخر وحاصله ان المصنف مشى هنا

ظاهرة الحمل وقت عتقها أو (تضع) الولد (لدون ستة أشهر) وما تنقصها عادة (من) يوم (عتقها) فالقول لمعتقها بلا يمين لانه بالوضع في المدة المذكورة علم أنه كان في بطنها وقت العتق فيكون الولاء له (أو) (شهادة) عدل (واحد بالولاء) أو بالنسب (أو) (شهد) (اثنان بأنهما لم يزا الا يسمعان أنه مولاه أو ابن عمه) مثلاً (لم يثبت) بذلك ولاء ولا نسب (لكنه يحلف) ويأخذ المال بعد الاستيناء (وقدم نحو ذلك آخر باب العتق وقدم في باب الشهادات ان شهادة الجمع يثبت بها النسب والولاء وتقدم الجواب

بأن هل الثبوت بها إذا كان فاشيا بأن تقول البيعة لم نزل لسمع من الثقات وغيرهم أن فلانا ابن عم فلان مولاه أو وما هنا والعنى
فيا إذا لم يكن فاشيا (وقدم) في الارث به (عاصب النسب) على عاصب الولاء وهو المعتق بالكسر وعصبته (ثم) إذا لم يكن عاصب
نفس قدم (المعتق) له مباشرة (٤٣٠) على عصبته (ثم) إذا لم يوجد المعتق مباشرة ورثته (عصبته) أى عصبه للمعتق بالكسر

(كالعلاء) على الجنازة
لكنه لم يذكر في الصلاة
على الجنازة ترتيب محال
عليه وانما ذكر الترتيب
في النكاح فكان الاولى
أن يقول كالنكاح وقد قال
فيه وقدم ابن فابنه فأب
فأع فابنه فجدهم الح فيقدم
الاخ وابنه على الجدنية
وهو مقدم على العم وابنه
ثم بعدهما أبو الجد وهكذا
وأما عصبه عصبه المعتق
بالكسر فلا حق لهم في
الولاء كالأول أعنت امرأة
عبدا ولها ابن من زوج
أجنبي منها فإذا ماتت
المرأة فالولاء لولدها فإذا
مات لم ينتقل الولاء لايه
عند الأئمة الاربعة وميراثه
للمسلمين (ثم) إذا لم يكن
للمعتق بالكسر عصبه
ورثته بالولاء (المعتق
معتقه) أى للمعتق بالفتح
فالضمير عائد على الذى
وقع عليه العتق ثم عصبته
فإذا اجتمع معتق المعتق
ومعتق أبيه قدم معتق
للمعتق على معتق أبيه (و)
الولاء (لا ترثه) أى
لا تستحقه (أنى) مطلقا
ولو كانت عاصبة بغيرها أو

وفى العتق على طريقة ومضى في الشهادات على طريقة أخرى وبعضهم أجاب بأن تبسوت النسب
والولاء بشهادة السماع إذا كان السماع يبلد الشهود عليه وإلا فلا يثبتان بها (قوله إذا كان فاشيا) أى
سواء كان السماع يبلد الشهود عليه أو بغير بلده (قوله وقدم في الارث به الخ) أى بالولاء وفيه
ان عاصب النسب ليس وارثا به فالأولى أن يقول وقدم في ارث المعتق بالفتح إذا مات عاصب النسب
على عاصب الولاء فعاصب النسب مثل ابن العتيق وأبيه وأخيه وعمه وابنائهما وعاصب الولاء
هو المعتق بالكسر وعصبته * واعلم أن عصبه الولاء كما يقدم عليهم عصبه العتيق من النسب كذلك
يقدّم عليهم من يرث العتيق بالفرض بطريق الأولى لكن لما كان عصبه النسب مشاركين لعصبه
الولاء في كونهم عصبه ربما يتوهم مشاركتهم لهم ذكر المصنف أن عاصب النسب يقدم عليهم وترك
أصحاب الفروض لعدم توهم دخول عصبه الولاء معهم لتقديمهم على العصبه مطلقا فلا يقال لم لم
يتعرض المصنف لأصحاب الفروض مع عصبه الولاء وهلا قال وقدم أصحاب الفروض وعاصب
النسب على عاصب الولاء (قوله ثم عصبته) أى المتعصبون بأنفسهم وأما العاصب بغيره أو مع غيره
فلا شيء له (قوله ترتيب) أى للعصبه (قوله فيقدم الاخ وابنه على الجد) أى ولا يكون الجد مساويا
للاخ ومقدما على ابنه كما في الميراث (قوله وهكذا) أى ثم ابنه وهو عم العم ثم ابن ابنه ثم جد الجد
ثم ابنه ثم ابن ابنه (قوله وأما عصبه عصبه المعتق) هذا مفهوم قوله ثم إذا لم يوجد المعتق مباشرة ورثته
عصبته (قوله لم ينتقل الولاء لأبيه) أى ولا يقال من مات عن حق فلو ارثته لأننا نقول هذا الخبر
غير معروف أو أنه ليس عاما في كل حق بل مخصوص ببعض الحقوق (قوله عند الأئمة الاربعة) أى
ونص عليه أيضا مالك في المدونة وغيرها (قوله معتق معتقه) أى معتق المعتق لذلك العتيق (قوله فإذا
اجتمع الخ) التفريع غير مناسب لان هذا الفرع من أفراد قوله سابقا أو عتق لآخر لامن أفراد
قوله ثم معتق معتقه فالأولى التعبير بالواو أو يقول فلو اجتمع معتق العتيق أو عصبه معتقه ومعتق
معتقه قدم الاول (قوله قدم معتق المعتق على معتق أبيه) أى لما تقدم من أن الولد إذا مسه عتق لآخر
لايجز ولاؤه ولاه أبيه ولان معتق العتيق يدل له بنفسه بخلاف معتق أبيه فإنه يدل له بواسطة (قوله ولا
ترثه أنى ان لم تبشره بعتق) أى إن لم تبشر الشخص العتيق بعتق أورد على المصنف بأن يكون
هذا شرطاً فيما قبله فيه نظر لانها مع مباشرتها للمعتق بالعتق لا ترث الولاء أيضا لان الولاء لا يورث
أسلا نعم يورث المال به * واجاب شارحنا بحجواب وحاصله أن المراد بقوله لا ترثه أنى أى
لا تستحقه أنى ان لم تبشر العتيق بعتق والا كان الولاء لها وأجاب غيره بحجواب آخر * وحاصله ان
كلام المصنف من باب الحذف والايصال والمعنى والولاء لا ترث به أنى ان لم تبشر الشخص
العتيق بعتق والا ورثته به (قوله فإرثته) أى العتيق للمسلمين ولا حق فيه لبناته اى لبنات من اعتق
(قوله ولو مات) أى العتق عن ابن وبنت فالولاء لابن وحده وكذا إذا مات عن أخ وأخت فالولاء
للاخ وحده (قوله ان لم تبشره) أى ان لم تبشر الابن العتيق بعتق (قوله أو جره) أى الارث
أى ارث الولاء بمعنى استحقيقه (قوله أو عتق له) الاولى أو عتق منه أى صدر ممن اعتقه

مع غيره فإذا مات من أعتق ولم يخلف عاصبا ذكرنا فإرثته للمسلمين ولا حق فيه لبناته ولا لأخواته ان فردن أو اجتمعن وقوله
ولومات عن ابن وبنت فالولاء لابن وحده ولو مات عن بنت وابن عم فلا ينعم فقط وهذا بالاجماع كما قاله محضون (إن لم تبشره)
الابن (بعتق) منها فان أعتقت فالولاء لها ولو قال إن لم تبشر العتق كان أو ضح (أو جره) أى الارث اليها (ولا بولادة) لمن
اعتقته (أو عتق) له أى فانها ترثه وقوله أو جره عطف على محذوف هو مفهوم لم تبشره أى فان تبشرته أو جره الخ ورثته أو عطف على

مدخول النفي من حيث النفي أى ان اتفق مباشرتها العتق أو جره ولو قال أو يجره بالمضارع العتوف على مباشر كان أوضح يعنى أنه لاحظ لانتفى في الولاء الآن مباشر العتق أو يجزى إليها الولاء بولادة لمن أعتقته أو بعتق صدر من أعتقته وحاصل قوله بولادة ان ولد من أعتقته وولاءه لها ذكوراً وإناثاً وولد الولد كذلك إلا ان يكون ولد الولد أنثى فإن كان أنثى كبرت من أعتقته فإن أولادها ان كان لهم نسب من حر فلا ولاء لها وان لم يكن لهم نسب من حر فلها الولاء على ما قدمه (٤٢١) المصنف في قوله وجرو ولد العتق الخ

(ولو اشترى ابن بنت أباهما) فعتق عليه حاسوبة بنفس الملك (ثم اشترى الأب عبداً) أو ملكه بوجه من وجوه الملك وأعتقته ثم مات الأب وورثه الابن والبنت بالنسب للذكر مثل حظ الأنثيين لا بالولاء - وية لتقدم الارث بالنسب على الإرث بالولاء كاعدم (فمات العبد بعد موت الأب) العتق له (ورثه الابن) وحده دون البنت لأنه عصبة العتق من النسب وهى معتقة لنصف العتق وعصبة العتق نسباً تقدم على معتق العتق بل لو اشترته البنت وحدها كان الحكم ما ذكر وكذا لو مات الولد قبل الأب أو لم يكن ابن أصلاً وكان للأب عم أو ابن عم لكان الارث من العبد للعم أو ابنة دون البنت لما علمت من ان الارث بالنسب يقدم على الإرث بالولاء ومفهوم بعد الأب انه او مات العبد قبل موت الأب ورثه الأب فإذا مات الأب بعد ذلك كان المال بين

وقوله فانها ترثه أى تستحق ولأه ذلك الشخص الذى انجر إليها بالولادة أو العتق (قوله) مدخول النفي من حيث النفي) أى لا من حيث اللفظ لان لم لا تدخل على الماضى (قوله) ذكوراً وإناثاً) تعميم في ولد من أعتقته وإعنا جمع نظراً لكونه اسم جنس وما ذكره ظاهر في ولد الذكر الذى أعتقته وأما أولاد الأمة التى أعتقته ان كان لهم نسب من حر فلا ولأه لها عليهم وان لم يكن لهم نسب من حر ثبت لها الولاء عليهم ذكوراً وإناثاً وقوله وولد الولد كذلك أى لها الولاء عليهم إلا ان يكون ولد الولد أنثى وحاصل فقه المسئلة أن أولاد من أعتقته المرأة إذا كان ذكراً لها ولأولادهم ذكوراً كانوا أو إناثاً وكذلك أولاد ولد من أعتقته لها ولأولادهم ذكوراً كانوا أو إناثاً إذا كان ولد العتق ذكراً وأما إذا كان ولد العتق أنثى فلا ولأه لها على أولادها ان كان لهم نسب من حر فان لم يكن لهم نسب من حر فلها ولأولادهم وهذا كله إذا كان من أعتقته المرأة ذكراً وأما ان كان أنثى فلا ولأه للمرأة على أولاد العتقة ان كان لهم نسب من حر وإلا كان لها الولاء عليهم ذكوراً أو إناثاً (قوله) لانه عصبة للمعتق من النسب) أى لأن الابن عصبة العتق من النسب والحاصل ان الابن والبنت اشتركا في أن كلا منهما معتق للمعتق وزاد الولد على البنت بكونه عصبة للمعتق وعصبة للمعتق تقدم في الارث بالولاء على معتق للمعتق قد غلط في هذه المسئلة جماعة منهم أربعمائة فاض حيث جعلوا إرث العبد بين الابن والبنت سوية وهما منهم ان ذلك العبد جره لها الولاء بسبب عتق أيهما له ناسين ان عاصب المعتق نسباً مقدم على معتق للمعتق (قوله) بل لو اشترته) أى الأب وحدها أى ثم عتق عليها واشترى الأب عبداً وأعتقته ومات الأب عن ابن وبنت ثم مات العبد وقوله لكان الحكم ما ذكر أى وهو اختصاص الابن بمراث العبد ولا ترث البنت منه شيئاً وأشار الشارح بذلك إلى أن كون الأب مشتركاً ليس شرطاً في اختصاص الأب بمراث العبد (قوله) وكذا لو مات الخ) وأشار بهذا إلى ان مثل الابن في ارثه العبد للذكور دون البنت سائر عصبة الأب كعمه وابن عمه (قوله) وكان للأب عم الخ) راجع لكل من الحالتين قبله (قوله) لما علمت من أن الارث بالنسب الخ) فيه انه ليس هنا ارث بالنسب لأن العم وابن العم المذكورين لا نسب لها بالعبد فالأولى ان يقول لما علمت ان عصبة العتق تقدم في الارث بالولاء على معتق للمعتق تأمل (قوله) للذكر مثل حظ الأنثيين) أى لا بالسوية لأن ارثهما له بالنسب لا بالولاء لما علمت ان الارث بالنسب يقدم على الارث بالولاء (قوله) وان مات الابن أولاً) أى بأن مات الأب أولاً ثم الابن ثم العبد وبقيت البنت (قوله) فللبنت من مال العبد ثلاثة أرباعه) أى والرابع الرابع لموالى أم أخيها ان كانت معتقة وليت المال ان كانت حرة (قوله) لمعتقها نصف أبيها الخ) أى فلما أعتقت نصف أبيها جرح عتقها له الولاء لنصف العبد الذى أعتقه أبوها (قوله) والرابع) أى ولها الربع أيضاً لأن لها نصف ولأه أخيها انجر إليها بعتقها لنصف أبيه (قوله) انها بعد أن أخذت النصف) أى من مال العبد (قوله) نصف من أعتقه) أى من أعتق العبد (قوله) لموالى أبيها) أى لبقية موالى أبيها (قوله) فلها نصفه) أى نصف

الابن والبنت على الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الأنثيين وهو ظاهر لأن متركه العبد صار مالا لأبيهما (وإن مات الابن أولاً) أى قبل موت العبد يريد وبعد موت الأب ثم مات العبد بعد الابن ولم يبق إلا البنت (فللبنت) من مال العبد ثلاثة أرباعه (النصف لمعتقها نصف) أبيها (المعتق) للعبد (والرابع) لأنها معتقة نصف أبيه) أى أبى الابن الذى هو أخوها وأبوها هو أبوها يعنى أنها بعد أن أخذت النصف بالولاء لكونها أعتقت نصف من أعتقه يكون النصف الثانى لموالى أبيها أى لمن أعتق نصفه الآخر وهو الابن وهو أخوها فلها نصفه وهو ربع جميع المال فصار لها ثلاثة أرباع التركة واعترض بأن الأخ قد مات قبل العبد

فلم يكن له في العبد حق فكيف ترثه الأخت وأجيب بأنه يموت أخيها استحققت نصف ما تركه ومن جملة ما تركه نصف الولاء وهي ترث من أخيها نصفه ويرد بأن الولاء لا ترثه (٤٢٣) أننى كاتقدم وأجيب أيضا بأن ارثها الربع بفرض حياته بعدموت العبد وليس شيء

ولا تكمل على ارثها من العبد أخذ يتكلم على ارثها من أبيها حيث مات بعد موت ابنه فقال (وإن مات الابن) وورثه الأب (ثم) (الأب) (الابن) من تركه أبيها سبعة أثمانها (النصف بالرحم) أى النسب فرضا) والربع بالولاء (الذى لها فى أبيها لأنها أعنت نصفه (و) لها) (الثلث بجرم) أى بسبب جر الولاء إليها لأن الربع الباقي لأخيها الذى مات قبل أبيه ترث منه نصفه ونصف الربع ثمن وفيه الاشكال المتقدم

[درس]

باب ذكر فيه أحكام الوصايا وما يتعلق بها وأركانها أربعة موصى له وموصى به وصية وذكر أولها مع شروطه بقوله (صح إيصاء حر) لارقيق ولو بشأنة (مميز) لا مجنون وصغير وسكران غير مميزين حال الإيصاء (مالك) للموصى به مملوكا تاما فمستغرق الذمة وغير المالك لا تصح وصيتهما (وإن) كان الحر للمميز (سفيها أو صغيراً) لأن الحجر عليهما لحق أنفسهما فلو منعا من الوصية لكان

النصف الآخر وهو الربع وذلك لأنه لما مات أخوها ولا وارث له بالنسب انتقل ارثه لمولى أبيه وأخته من جملة مولى أبيه إذ لها نصف ولاته وهي ترث من أخيها نصف ما ترك (قوله) وأجيب أيضا (الخ) حاصله أن القياس أن البنت ليس لها شيء من النصف الباقي ولكنه قدر حياة أخيها بعد موت العبد وارثه للنصف الباقي فلذا ورثت نصف ذلك النصف (قوله) ثم مات الأب) أى وقد كانت اشترته هي وأخوها وعنت عليهما بنفس الملك وسواء اشترى الأب عبداً فى هذه وأعتقه أولم يشتر عبداً كما فى ابن غازى وطى تقدير أنه اشترى فتصور المسئلة أن العبد مات أولاً ثم الابن ثم الأب ولم يبق إلا البنت (قوله) سبعة أثمانها) أى والثلث الباقي لمولى أم أخيها إن كانت معتقة وليبت للمال إن كانت حرة (قوله) لأنها أعنت نصفه) أى فلما أعنت نصفه أخذت نصف ما بقى للعاصب ونصف الباقي للعاصب ربع والربع الثانى لأخيها للمشاركة لها فى عنت الأب ينجر لها نصفه بعنتها لنصف أبيه (قوله) ترث منه نصفه) أى ينجر لها نصفه بعنتها لنصف أبيه لقوله سابقا وجرو لدالعنت (قوله) وفيه الإشكال المتقدم) أى وحاصله أن الابن هنا مات قبل الأب فكيف ترث منه البنت ما لم يرثه وجوابه ما مر

باب ذكر فيه أحكام الوصايا

هى جمع وصية مأخوذة من وصيت الشيء بالشيء إذا وصلته به كأن الموصى لما أوصى بها وصل ما بعد الموت بما قبله فى نفوذ التصرف يقال أوصيت له أى بمال وأوصيت إليه أى جعلته وصيافهما مختلفان ابن عرفة الوصية فى عرف الفقهاء لا الفراض عقد يوجب حقاً فى ثلث عاقده يلزم بموته أو نيابة عنه بعده أو وقوله أو نيابة عنه بالنصب عطف على حقاً وقوله لا الفراض أى لأنها عندهم خاصة بالأول (قوله) مع شروطه) أى وهى ثلاثة (قوله) مميز) فى حاشية السيد على عقب أن الموصى مدع فعليه اثبات أن الوصية وقعت فى حالة التمييز (قوله) مالك للموصى به) أى وليس المراد مالكاً لأمر نفسه لئلا يناقضه قوله بعده وإن كان سفيهاً (قوله) فمستغرق الذمة (الخ) تعقبه شيخنا بأن مستغرق الذمة من أفراد غير المالك وليس خارجاً بقيد التمام وإنما خرج به العبد لأن مملوكه غير تام وهو قد خرج بالحرية وحينئذ فلا حاجة لقيد التمام وقد يقال بل مستغرق الذمة مالك لما بيده وإلا لما وقيت منه ديونه وتقدم أن عتقه ماض حيث جهل أرباب التبعات نعم يمنع من التصرف ولورزق بما يفى لم يتعرض له تأمل (قوله) وإن سفيهاً) أى سواء كان مولى عليه أو غير مولى عليه كما فى حقل فى التوضيح وإذا تدان للمولى عليه ثم مات لم يلزمه ذلك إلا أن يوصى به فيجوز من ثلثه ولا ير القاسم إذا باع المولى عليه فلم يرد بيعه حتى مات يلزمه بيعه ابن زرقون فعلى هذا يلزمه الدين بعد موته فتأمل ونحوه لابن مرزوق انظر بن (قوله) لأن الحجر (الخ) أى وإنما صحت وصيتهما لأن الحجر (الخ) (قوله) ان لم يناقض قوله) اعلم أن هذا الشرط لا بد منه فى وصية البالغ أيضاً وكأنه إنما خصص الصبي بذلك نظراً لشأته من حصول التناقض منه اهـ بن (قوله) بأن تبين أنه لم يعرف (الخ) أى كأن يقول أوصيت لزيد بخمسة أوصيت له بعشرة (قوله) أو محل الصحة إن أوصى بقرية (ظاهره ولو تناقض فى وصيته وليس كذلك إذ لا يقول بذلك أحد اذ مع التناقض لا يلتفت للوصية ولو من بالغ (قوله) ان أوصى بقرية) المراد بها ما يشمل اللباغ بدليل القابلة بالحرم كأفاده بعضهم وهذا ظاهر على

ماناله

الحجر عليهما لحق غيرهما وهو الوارث (وهل) محل صحة وصية الصغير المميز (إن) لم يناقض قوله) بأن لا يخلط

فى الكلام فان خلط بأن تبين أنه لم يعرف ما أوصى به ولم يعرف أوله من آخره لم تصح (أو) محل الصحة ان (أو) أوصى بقرية) فان أوصى بمصية

كشرب خمر لم تصح (تأويلان) في قولها وتصح وصية ابن عشرين فأقول مما يقاربها إذا أصاب وجه الوصية ولم يكن فيه اختلاط فالتأويلان في تفسير الاختلاط والحق ان كلا منهما معتبر وانه لا يخص الصبي فتأمل (و) تصح الوصية وان كان الموصى (كافراً إلا) ان يوصى (بكفر) أو خنزير (مسلم) وذكر الركن الثاني وهو الموصى له بقوله (لمن يصح تملكه) أى يصح الايصاء لمن يصح أن يملك ما أوصى له به ولو في ثاني حال (كمن سيكون) من حمل موجود أو سيوجد فيستحقه (إن استهل) صارخا ويقوم مقام الاستهلال كثرة رضه ونحوه مما يدل على تحقق حياته وغلة الموصى به قبل الوضع تكون لورثة الموصى إذ الولد الموصى له لا يملك إلا بعد وضعه حيا حياة محقة (وورع) للموصى به ان ولدت أكثر من واحد (لعدده) أى على عدده المذكور والافق سواء عند الإطلاق فان نص على تفضيل عمل به وذكر الركن الثالث بقوله (بلفظ) يدل (أو) إشارة مفهومة

مقاله اللغوي لا على مقاله غيره كما سيوضح لك (قوله) فالتأويلان في تفسير الاختلاط (أى هل المراد به التناقض وعدم معرفة ما أوصى به أو المراد به الايصاء بغير قرينة والأول تأويل أى عمران والثاني للخمى وأما قولها ان أصاب وجه الوصية فمعناه أن لا يزيد على الثلث باتفاقهما وأشار الشارح بقوله فالتأويلان في تفسير لفظ الاختلاط إلى أنه ليس خلافا واقعا في المذهب بل هو خلاف لفظي راجع لفهم لفظ المدونة وان كان الأمران لا بد منهما في الواقع فاذا أوصى بقرينة ولم يحصل منه تناقض كانت صحيحة اتفاقا وإذا تناقض أو أوصى بغير قرينة باطل اتفاقا كذا قرر الشيخ إبراهيم اللغوي تبعا لشيخه الشيخ سالم السنهوري وذكر شيخنا ابن أن الحق أن التأويلين على قولها أصاب وجه الوصية هل معناه أوصى بقرينة وهو ما قاله اللخمى أو أن ما بعده تفسير له وعلى هذا فالخلاف حقيقي لاتفاق القولين على أنه لا بد من عدم التناقض في قوله واختلافهما في اشتراط كون الوصية بقرينة فاذا أوصى لسلطان مثلا فالوصية صحيحة على ما لاى عمران وغير صحيحة على مقال اللخمى كذا قرر العلامة عجم تبعا لغيره وعلى هذا التقرير فكان الأولى للمصنف أن يقول وهل ان لم يتناقض قوله أو أوصى بقرينة تأويلان أى هل ان لم يتناقض قوله فقط أو ان لم يتناقض ويوصى بقرينة تأويلان (قوله ان كلامنا) أى من معرفة ما أوصى به والايصاء بما فيه قرينة (قوله) إلا أن يوصى بكفر (أى من كل مالا يصح تملكه للمسلم فان أوصى الكافر بذلك لكافر صحت الوصية لصحة تملكه لذلك ونمرة الصحة الحكم باقضاءها إذا تراءفوا بنا (قوله ولو في ثاني حال) أى هذا إذا كان يصح تملكه للموصى له به حال الوصية بل ولو كان يصح تملكه للموصى له به في ثاني حال كما إذا كان غير موجود أو غير ظاهر حينها واليه أشار المصنف بقوله كمن سيكون فهو مثال لمن يصح تملكه في ثاني حال والحاصل انه لا يشترط في صحة الوصية كون الموصى له بمن يصح تملكه ابتداء أى حين الوصية بل ولو في ثاني حال (قوله كمن سيكون) أى فاذا قال أوصيت لمن سيكون من ولد فلان فيكون لمن يولد له سواء كان موجودا بأن كان حملا أو كان غير موجود من أصله فيؤخر الموصى به للحمل والوضع أو للوضع فاذا وضع واستهل أخذ ذلك الشيء الموصى به ومثله أوصيت لمن يولد لفلان فيكون لمن يولد له لالولد الموجود بالفعل سواء علم أن له حين الوصية ولدا أم لا وحيث تعلقت الوصية بمن يولد له في المستقبل كما في المثالين المذكورين فان كان حملا فانه يؤخر الموصى به لوضعه فان وضع واستهل أخذه والار دلورثة الموصى وان كان غير موجود من أصله انتظر بالوصية الى اليأس من الولادة ثم بعده ترد لورثة الموصى (قوله فيستحقه ان استهل الخ) أشار الشارح الى ان قوله استهل شرط في الاستحقاق لا في صحة الوصية وقرره عجم على انه شرط في الصحة والا بطلت فعلى التقرير الاول الصحة حاصلة بمجرد الوصية والموقوف على الاستهلال هو استحقاق الموصى به وأما على الثاني فالصحة لم تحصل بمجرد الوصية بل هى موقوفة على الاستهلال (قوله) وغلة الموصى به قبل الوضع تكون لورثة الموصى (هذا أحد قولين والثاني أنها توقف فتدفع للموصى له اذا استهل كالموصى به والظاهر أن هذا الخلاف مبنى على الخلاف السابق من كون الاستهلال شرطا في الاستحقاق أو في الصحة واختلف أيضا إذا أوصى لولد فلان ومن يولد لولده فدخل الموجود من الاحفاد يوم الوصية ومن سيجد منهم هل يستبد الموجود بالغلة الى أن يوجد غيره فيدخل معه وبه أقوى أكثر الأئمة أو يوقف الجميع الى أن ينقطع ولادة الولد وحينئذ يقسم الاصل والغلة فمن كان حيا أخذ حصته ومن مات أخذ ورثته حصته على قولين للشيخ انظرين (قوله بلفظ يدل) أى يدل عليها صراحة كما وصيت أو كان غير صريح في الدلالة عليها لكنه يفهم منه ارادة الوصية بالوصية بالقرينة كأعطوا الشيء الفلاني لفلان بعد موتى وقوله إشارة مفهومة دخلت الكتابة بالطريق الاولى فاندفع قول بعضهم بقى على

ولو من قادر على النطق (وقول) (٤٣٤) للموصى له البالغ الرشيد (المعين) أى الذى عنه الموصى كفلان (شرط) فى وجوبها

وتفنيدها (بعد الموت) متعلق بقبول واحترز به على القبول قبل موت الموصى فلا يفيد إذا للموصى أن يرجع فى وصيته ما دام حيا لأن عقد الوصية غير لازم حتى لورد الوصى له قبل موت الموصى فله القبول بعده وتجب له ولو مات المعين قبل قبوله فوارثه يقوم مقامه كما يقوم مقام غير الرشيد وله واحترز بالمعين من غيره كالقراء فلا يشترط قبوله لتعذره وإذا قبل بعد الموت وقد تأخر القبول عن الموت (فالملك له) أى للموصى له (بالموت) لأن قبوله تبين أنه لم يكن حين الموت فإذا كان الموصى به شجرا أثر بعد الموت أو غنما نبت عليها صوف بعده وقبل القبول وكذا سائر الغلات تكون للموصى له بخلاف ما حدث من الغلات قبل الموت فإنه من جملة مال الموصى فيقوم من جملة ماله للنظر فى ثلثه لكن مقتضى قوله فالملك له بالموت يناهى مقتضى قوله (وقوم) الموصى به (بغلة حصلت) أى حدثت (بعده) أى بعد الموت وقبل القبول ويكون له ما حمله الثلث من ذلك ولا يختص الموصى

المصنف الكتابة فكان عليه أن يذكرها (قوله ولو من قادر على النطق) أى خلافا لابن شعبان (قوله وقبول المعين) أى لغير عتقه وأما العتق فلا يحتاج لقبول (قوله قبل موت الموصى) أى ولم يستمر على القبول بعده (قوله حتى لورد الموصى له قبل موت الموصى) أى ولو كان رده لها حيا من الموصى كما يقع كثيرا وأما إن ردها بعد موت الموصى فليس له قبولها بعد ذلك (قوله ولو مات المعين قبل قبوله) صادق بما إذا كان موته قبل موت الموصى أو بعد موته (قوله فوارثه يقوم مقامه) أى فى القبول سواء مات المعين قبل علمه بالوصية أو بعد علمه بها اللهم إلا أن يريد الموصى الموصى له بعينه فليس لوارثه القبول (قوله كما يقوم مقام غير الرشيد) أى فى القبول وليه فهو الذى يقبل له ولا عبرة بقبوله هو خلافا لظاهره فالقبول هنا مخالف للحوز فى الوقف والهبة إذ يكفي حوز الصغير والسفيه كما مر (قوله فالملك له بالموت) الفاء واقعة فى جواب شرط مقدر كما أشار لذلك الشارح وقيل إن الملك له بالقبول ولما ذكر ابن شاس هذا الخلاف قال ويتخرج عليه أحكام الملك كصدقة الفطر إذا وجبت بعد الموت وقبل القبول وكما إذا أوصى له بزوجه أو ممتا فأولدها ثم عام قبل هل تصير أم ولد أولا وكالتفقة على الوصية إذا كانت حيوانا فى المدة التى بين الموت والقبول وإذا تأخر عنه انظر فى الأولى تجب زكاة الفطر فى المسألة الأولى وتصير الزوجة أم ولد فى الثانية وتجب النفقة على الموصى له بالحيوان فى الثالثة وعلى الثانى لا تجب زكاة الفطر ولا تصير أم ولد ولا تجب النفقة على الحيوان (قوله وكذا سائر الغلات) أى الحادثة بعد الموت وقبل القبول (قوله تكون للموصى له) أى بناء على أن الملك بالموت أما على أن الملك بالقبول فالعلة الحادثة بعد الموت وقبل القبول كالحادثة قبل الموت فى كونها من جملة مال الموصى (قوله يناهى مقتضى قوله الخ وجه المناقاة أن مقتضى كون الملك له بالموت أن الغلة الحادثة بعد الموت كلها للموصى له ومقتضى قوله وقوم بغلة الخ أنه ليس للموصى له من الغلة الحادثة بعد الموت إلا الحمل الثالث منها (قوله وقوم بغلة حصلت) أى قوم حالة كونه ملتبسا بغلة حصلت (قوله فإذا أوصى له بخائط الخ) هذا الكلام يتوقف فهمه على تقديم مقدمة وهو حاصلها أن غلة الموصى به الحادثة بعد الموت وقبل القبول قبل كلها للموصى له وقيل كلها للموصى وقيل له ثلثها فقط وهو المشار له بقول المصنف وقوم بغلة الخ وسبب هذا الخلاف الواقع فى الغلة المذكورة الخلاف فى أن المعتبر فى تنفيذ الوصية هل هو وقت قبول المعين لها إذ مقتضى كون قبول المعين بعد الموت شرطا فى تنفيذ الوصية أن يكون المعتبر فى تنفيذها وقت القبول فإذا تأخر القبول حتى حدثت الغلة بعد الموت فلا يكون شئ منها للموصى له بل كلها للموصى أو المعتبر فى تنفيذها وقت الموت لأن الملك للموصى له بالموت ومقتضى كون الملك له بالموت أن الغلة المذكورة كلها للموصى له أو المعتبر فى تنفيذها الأمران معا وهما وقت القبول ووقت الموت لكون القبول شرطا فى تنفيذها والملك بالموت أقوال ثلاثة فمن اعتبر فى تنفيذها وقت قبول المعين لها فقط أو الغلة كلها للموصى ومن اعتبر فى تنفيذها وقت الموت فقط قال كلها للموصى له ومن راعى الأمرين معا أعطى للموصى له منها ثلثها ومراعاة الأمرين معا هو المشهور وأعدل الأقوال عند سحنون وهو معنى قول المج العبرة بيوم النفوذ فالغلة قبله بعد الموت تركت تسرى الوصية لثلثها ، إذا علمت هذا فتقول الشارح فلا يكون للموصى له إلا خمسة أسداس الحائط المراد بالخمسة الأسداس الأصول بتامها لخمسة أسداس منها كما هو المتبادر منه وهذا القول أى أخذ الموصى له الأصول فقط مبنى على أن المراعى فى الوصية وقت قبول المعين فقط فتقول الشارح بناء على المشهور الخ فيه نظر لما علمت أن المشهور مراعاتهما والمراد بالأقوال الأقوال الثلاثة المتقدمة للبنى عليها الخلاف فى الغلة الحادثة بعد

له بذلك فإذا أوصى له بخائط يساوى ألفا وهو ثلث الموصى لكن زاد لاجل عمرته بعد الموت ما تبين فانه لا يكون للموصى له الموت

الاخسة اسداس الحائط ووجهه ان الغلة لما حدثت بعد الموت لم تكن للموصى له بناء على المشهور الذى هو اعدل الاقوال عند سحنون وقال الشارح بل له على هذا القول خمسة اسداس الحائط ومقدار ثلث المائتين الحاصلتين من الغلة انتهى واجيب عن النفاة في المصنف بما لا يخلو عن نظر والأحسن ما قاله بعضهم انه متى أولا على قول وثانيا على المذهب وقولهم يكون له خمسة اسداس الحائط قال بعضهم المراد به الاصول بنماها لانها خمسة اسداس بالنسبة لمجموعها مع الثمرة (٤٢٥) لاختصه اسداس منها كما هو التبادر

من العبارة للاتفاق على ان الموصى له يأخذ الموصى به بنماها متى حمله الثلث والنزاع انما هو في الثمرة وعليه فلا وجه لقول الشارح ومقدار ثلث المائتين لان النزاع في الثمرة هل هي للموصى له كما هو مقتضى ان الملك له بالموت او هي للورثة كما هو مقتضى القول بالتقويم بغلة حصلت فتدبر ولم يخرج (رق لإذن) من سيده (في قبوله) الوصية اوصى له بها بل له القبول بلاذن ويعتبر قبوله وتقدمت هذه المسئلة في باب الحجر بما هو أشمل مما هنا (كإيصائه) اى السيد (يعتق) اى عتق رقيقه لا يحتاج في نفوذه لاذن من العبد بل يعتق حمله الثالث أو يعتق منه محله (وخيرت جارية الوطء) اى التى تراد له ولولم يطأها سيدها وقد اوصى ببيعها للعتق بين الرضا بذلك وبين البقاء على الرق وانما خيرت لان الغائب ضياع جوارى الوطء بالعتق واما

الموت وقبل القبول وقوله بل له على هذا القول أى القول المشهور الذى هو اعدل الاقوال القائل بمراعاة الامرين وقت القبول ووقت الموت وأما على القول بمراعاة يوم الموت فقط فيكون الحائط كله بغلته للموصى له (قوله الاخسة اسداس الحائط) أى فقط لامع الغلة لانه الذى حمله الثلث لان الثلث انما حمل انما (قوله بناء على المشهور) مرتبط بقوله لم يكن للموصى له الاخسة اسداس أى لم يكن له الا ذلك بناء على المشهور وقد علمت ما فى هذا الكلام من النظر لان القول بانه لا يأخذ الاخسة اسداس الحائط ولا يأخذ شيئا من الغلة مبنى على القول باعتبار وقت القبول فقط وقد علمت انه خلاف المشهور (قوله ومقدار ثلث المائتين) أى وهو ستة وستون واحدا وثلثا واحدا ان قلت ان الغلة لم تكن معلومة لبيت * والوصية انما تكون فيما علم كما يأتى * واجيب بان الغلة لما كانت كامنة في الاصول فكأنها معلومة عادة فاذا لم يعط الموصى له ثلثها لزم نفسه من ثلث الميت يوم التنفيذ (قوله على قول) أى وهو ان العبرة يوم الموت وقوله على المذهب أى من اعتبار يوم القبول والموت معا (قوله المراد به) أى بقولهم المذكور الاصول بنماها أى جميع اصول الحائط التى هى الاشجار بنماها وقوله لا خمسة اسداس منها أى من الاصول (قوله بالنسبة لمجموعها مع الثمرة) وذلك لان الجملة ألف ومائتان بالغلة والالف خمسة اسداس الجميع (قوله او هي للورثة كما هو مقتضى القول بالتقويم بغلة حصلت) فيه ان مقتضى التقويم بغلة حصلت ان يكون ثلث الغلة للموصى له وثلثاها للورثة لا أنها كلها للورثة وحينئذ فكل كلام بهرام وجهه واعتراض الشارح ساقط (قوله وتقدمت هذه المسئلة) أى مسئلة عدم احتياج الرقيق لاذن في قبول الوصية وقوله بما هو أشمل مما هنا أى حيث قال ولغير من أذن له في التجرة القبول بلاذن وهذا شامل لقبول الوصية والهبة والصدقة (قوله كإيصائه) تشبيه في نفي مطلق الاحتياج لاذن وان كان الاول نفيًا لاحتياج اذن السيد والثاني نفيًا لاحتياج اذن الرقيق (قوله وأما من اوصى بعتقه فلا تخير الخ) هذا مذهب المدونة خلافا لاصبح القائل بانها تخير كالوصى ببيعها للعتق (قوله من جارية الخدمة) أى الموصى ببيعها للعتق (قوله ومثلها) أى في نفوذ الوصية وعدم الخيار للعبد الموصى ببيعها للعتق (قوله مالم ينفذ فيها الخ) أى بالحكم وكذا ان أوقفها الحاكم فاختارت أحد الامرين أو شهدت عليها الشهود باختيارها أحد الامرين فليس لها الانتقال انظر بن (قوله لعبد وارثه) اى وارث الموصى (قوله ولو بكثير) أى الى الثلث وقوله ان اتعد الوارث أى بان لم يكن لذلك الموصى وارث السيد هذا العبد وقوله وحاز جميع المال أى بالعصوبة فصح اخراج البنت لان حورها لجميع المال بالفرض والرد على أن أصل المذهب عدم الرد وتوريث بيت المال وانما صحت الوصية لرقيق الوارث بما ذكر من الشرطين لانه لما كان جميع المال لسيدته لم يتهم الموصى على أنه أراد نفع وارثه الذى هو سيده (قوله والا لم تصح) أى والا يكن مشترك بينهما بالسوية أو كان مشتركا بالسوية ولم يرثوا جميع المال كابنتين فلا تصح لانها كوصية لوارث (قوله واذا صحح)

(٥٤ - دسوقى - بيع) من اوصى بعتقها فلا تخير اذ ليس لها البقاء على الرق لان العتق حق لله ليس لها ابطاله بل الايصاء بعتقها نافذ ولا يحتاج لاذن كما هو ظاهر مما قبله واحترز بجارية الوطء من جارية الخدمة فلا خيار لها بل تباع لمن يبتاعها ومثلها العبد (ولها) أى لجارية الوطء التى اوصى سيدها ببيعها للعتق (الانتقال) مما اختارته من أحد الأمرين الى الآخر عند ابن القاسم مالم ينفذ فيها ما اختارته أولا (وَصَحَّ) الايصاء ولو بكثير (لعبد وارثه) كعبد ابنه (ان اتعد) الوارث وحاز جميع المال كالابن لا البنت ومثل المتعد المتعد والعبد مشترك بينهم بالسوية ورثوا جميع المال والا لم تصح لانها كوصية الوارث واذا صحح فليس لسيدته انتزاعها قال ابن يونس لان

في اقتزاعها ابطالا لها اذا باعه الوارث (٤٣٦) باعه بماله وللشترى اقتزاعه (أو) تعدد الوارث وأوصى لعبد بعضهم (بتافه)

لا تلتفت اليه النفوس كخلفة (أريد به) أي بالتافه (العبد) لا تنفع سيده وإلا لم تصح لانه كوصية لوارث (و) صح الايصاء (لمسجد) ونحوه كرباط وقنطرة (وصرف في مصالحه) من مرمة وحصر وزيت وما زاد على ذلك فعلى خدمته من امام ومؤذن ونحو ذلك كما لو لم يحتج لما مراحنا جواهرهم أم لا (و) صح الايصاء (ليت علم) الموصى (عوتى) حين الوصية (ففى دينه) تصرف ان كان عليه (أو وارثه) ان لم يكن عليه دين فان لم يكن وارثا بطلت ولا تعطى لبيت المال (و) صح الايصاء (لدمي) وان لم يكن قريبا ولا جارا للموصى لا لحرى (و) صح الايصاء من مقتول الى (قاتل) له (علم) الموصى بالسبب (أى بسبب القتل أى علم بانه هو الذى ضربه عمدا أو خطأ وتكون الوصية فى الخطأ فى المال والدية وفى العمد فى المال فقط إلا أن ينفذ مقتله ويقبل وارثه الدية ويعلم القاتل بها فتكون فيها ايضا (وإلا) يعلم الموصى بالسبب بان ضربه زيد ولم يعلم أنه الذى ضربه وأوصى له جنى (فتأويلان) فى

أى الايصاء لعبد الوارث بان أعهد الوارث وحاز جميع المال (قوله ابطالا لها) أى لان الوصى انما أوصى للعبد ولم يوص للمسيد ومثل الايصاء لعبد الوارث الايصاء لعبد الاجنبى فلا ينتزع كما فى بن جريان التعليل المذكور فيه (قوله أو بتافه زيد به العبد) أى خدمته للموصى مثلا (قوله والالم تصح) أى وإلا بان أريد بها نفع سيده والفرض أنها بتافه لم تصح كما انها لا تصح اذا كانت بكثير مطلقا أريد بها العبد أو نفع سيده ولا فرق فى ذلك بين كون العبد قنا أو فيه شائبة حرية إلا مكاتب ولده فله الوصية له بما يزيد على التافه الى مبلغ ثلث الوصى لانه احرز نفسه وماله ولان القصد بذلك تحرير العبد قاله أبو الحسن (قوله وصح الايصاء لمسجد) أى لصحة تملكه للوصية بخلاف الحيوان والحجر مثلا فلا تصح له (قوله كرباط وقنطرة) أى وسور على البلد (قوله وصرف فى مصالحه) أى ان اقتضى العرف صرفها فى ذلك فان اقتضى العرف صرفها للجوارى به كالجامع الازهر صرف لهم لا لمرمته وحصره ونحوهما (قوله ونحو ذلك) أى ككناس وفراش وبواب ووقاد (قوله كالم لم يحتج لما مر) أى كما انها تصرف بتامها على من ذكر من الخدمة والامام والمؤذن اذا لم يحتج لما مر من الرمة والحضر والزيت (قوله ففى دينه الخ) ظاهره سواء علم الموصى أن على الوصى له ديناً أوله وارث أو لا وهو كذلك فالمدار فى الصحة على العلم بموته (قوله أو وارثه) أى الخاص بدليل قوله ولا تعطى لبيت المال وأشار الشارح بقوله ان لم يكن عليه دين الى أن أو للتبويب لا للتخيير وقوله فان لم يكن وارث أى ولا دين بطلت كما تبطل إذا لم يعلم الموصى بموته حين الوصية (قوله ولا تعطى لبيت المال) أى على ما اختاره عجم وهو الظاهر بناء على أن بيت المال حائز وقال الشيخ سالم تدفع له بناء على انه وارث قاله شيخنا الصدوى (قوله ولدمي الخ) اعلم أن كلام المصنف فى الصحة وأما الجواز وعدمه فتى آخره وحاصله ان ابن القاسم يقول بالجواز إذا كانت على وجه الصلة بان كانت لاجل قرابة والا كرهت وأجازها أشهب مطلقا لكن فى التوضيح مانعه وقيد ابن رشد اطلاق قول أشهب بجوازها للدمي بكونه ذا سبب من جوار أو قرابة أو يد سبقت لهم فان لم يكن ذا سبب فالوصية لهم محظورة لا يوصى للكافر من غير سبب ويترك المسلم الا مسلم مريض الايمان انظر بن (قوله لا لحرى) أى لا تصح له على ما قاله أصبغ وهو المتمدن خلافا لما يقتضيه كلام عبد الوهاب فى الاشراق من الصحة (قوله الى قاتل له) سواء قتله عمدا أو خطأ (قوله علم بالسبب) أى بالسبب الفاعل وهو عين القاتل (قوله فى المال) أى مال الموصى وقوله والدية أى المأخوذة من عاقلة القاتل أى فتكون الوصية فى ثلثها وقوله فى المال فقط أى فى ثلثه (قوله فتأويلان فى صحة ايصائه) أى لأن الوصية بعد الضرب فلا يتم على الاستعجال وقوله وعدمها أى عدم الصحة أى لان الموصى لو علم أن هذا القاتل له بوصى له لان الشأن ان الانسان لا يحسن لمن أساء اليه والظاهر من التأويلين الثانى وهو عدم الصحة كفى المج ولا يدخل فى التأويلين أعطوا من قتلنى لصحتى اتفاقا على ما يفيد قصر المواق وبهرام التأويلين على ما صوره شارحنا (قوله وشمل الخ) الذى يفيد كلام التوضيح على ما نقله بن البطان قطعا فى هذه الصورة لتهمة الاستعجال كالارث واما لو وهب فى مرضه لاجنبى قتلته لم تبطل الهبة قبض الموهوب له الهبة قبل موته أو لا علم الوهاب به أولا عمدا أو خطأ فليس حكمه كالوصية فى هذا وان كان يخرج من الثلث مثاها وذلك انه أصر بنفسه لانه لو صح كان له ذلك من رأس المال (قوله ولم يغيرها) أى فان علم بنى السبب صححت والا فتأويلان هذا مفاده وقد علمت ما فيه (قوله أى الموصى) أى والحال انه مات عليها

صحة ايصائه له وعدمها وشمل كلامه فى هذه والتى قبلها ما اذا طرأ القتل بعد الوصية ولم يغيرها ثم شرع بشكهم على مبطلات (قوله

الوصية فقال (و بطلت) الوصية (بردته) أى الموصى

فإن رجع للإسلام فقال أصبح إن كانت مكتوبة جازت والأفلا وكذا تبطل بردة الموصى له وفي نسخة بردة بالتشكيك وهي شاملة لهما ولا تبطل بردة موصى به (و) بطل (إيصاء بمصيبة) كأن يوصى بمال يشتري به خمر (٤٢٧)

نفسا بغير حق ومنه الإيصاء ببناء مسجد أو مدرسة في الأرض المحبسة على دفن الأموات فيها كقرافة مصر وكذا الإيصاء لمن يعلى عنه أو يصوم عنه وكذا الإيصاء باتخاذ قديل من ذهب أو فضة ليعاق في قبر بني أو ولي ونحو ذلك فإنه من ضياع الأموال في غير ما أمر به الشارع وللورثة أن يفعلوا به ما شاءوا وكذا ذكره (و) بطل الإيصاء (لوارث كغيره) أي كغير وارث (بزائد الثالث) وبعتبر الزائد (يوم التنفيذ) لا يوم الموت فإذا أوصى له بمائة وهي ثلث ماله يوم الموت وكان ماله يوم التنفيذ مائة وخمسين أعطى خمسين وكذا إذا قال أوصيت له بثلث مالي فالعبرة بماله يوم التنفيذ (وإن أجزر) ما أوصى به للوارث أو الزائد على الثلث أي أجازة الورثة (فعطية) منهم أي ابتداء عطية لا تنفيذ لوصية الموصى فلا بد من قبول الموصى له وحيازته قبل حصول مانع للمجيز وأن يكون المجيز من أهل التبرع ثم بالغ على بطلان

(قوله فقال أصبح الخ) ما قاله أصبح هو المأخوذ من لفظ الدونة كافي بن ولا يقال كلام أصبح هذا مخالف لقول المصنف في الردة واسقطت صلاة إلى أن قال وإيصاء لأن السقوط عند الردة لا ينافي العود عند الإسلام (قوله وكذا تبطل بردة الموصى له) مثل ذلك في المسائل للمقوطة واستبعد ذلك طفى بأن الوصية ليست من فعله حتى تبطل برده قال بن وهو ظاهر (قوله ولا تبطل بردة موصى به) أي بان كان عبدا (قوله وبطل إيصاء بمصيبة) أشار الشارح إلى أن قوله إيصاء بالرفع عطفا على الضمير الفاعل لبطلت وصح العطف للفصل والمراد بالمصيبة الأمر المحرم والوصية بالمكروه والمباح يجب تنفيذها كما قال عج قال طفى وهو غير ظاهر بل تنفيذ الوصية بالمكروه مكروه وفي تنفيذ الوصية بالمباح وعدم تنفيذها قولان وكان عج قاس ما قام على اتباع شرط الواقف وإن صكره وأما الوصية بالمندوب فتنفذ وجوبا وما في تت من نذب تنفيذها فهو مردود اه وعلى هذا فالمراد بالمصيبة ما ليس بقربة (قوله ومنه الإيصاء الخ) أي ومنه أيضا الوصية ببناء على أو بملء محرم في عرس والوصية بضرب تبة على قبر مباحة فكل ذلك تبطل الوصية به ولا ينفذ ويرجع ميراثا قال بن ومن أمثله أيضا أن يوصى ببناء قبة عليه وهو ليس من أهلها أو يوصى بإقامة مولد على الوجه الذي يقع في هذه الأزمنة من اختلاط النساء بالرجال والنظر للمحرم ونحو ذلك من المنكر وكان يوصى بكتب جواب سؤال القبر وجعله معه في كفنه أو قبره اللهم إلا أن يجعله في صورة من نحاس ويعمل في جدار القبر لتناوله بركته كما قاله السنن (قوله لمن يصلى عنه أو يصوم) أي بخلاف الوصية لمن يقرأ على قبره فإنها نافذة كالوصية بالحج عنه (قوله وللورثة أن يفعلوا به ما شاءوا) أي فلا يلزمهم تنفيذها بل تنفيذها حرام (قوله وبطل الإيصاء لوارث) أي ولو بقليل زيادة على حقه فإن أوصى للوارث ولغيره بطلت حصة الوارث فقط (قوله كغيره بزائد الثالث) أي كما تبطل الوصية لغير الوارث بزائد الثالث فإذا أوصى لأجنبي بنصف ماله أو بقدر معين يبلغ نصف ماله نفذت الوصية بالثلث ورد ما زاد عليه ولم يكن له وارث لحق بيت المال وهذا هو مذهب مالك والجمهور ومذهب أبو حنيفة وأحمد في أحد قوليه إلى صحته بجميع ماله إذا كان الموصى له أجنبيا وكان لا وارث للموصى اه بدر (قوله فعطية) هذا هو المشهور وهو مذهب المدونة قال في التوضيح ومذهب ابن القصار وابن المطار إلى أنه ليس ابتداء عطية وإنما هو تنفيذ لما فعله الميت وهو الذي نقله أبو محمد والباقي عن المذهب والحاصل أن الوصية بزائد الثلث أو لوارثه على هذا القول صحيحة متوقفة على الإجازة وعلى هذا قولهم أن أجزر فعطية أي فهي كمطية من حيث الافتقار لحوز ولا تحتاج لقبول ثان على هذا القول وتحتاج له على الأول وعلى القول الأول يكون فعل الميت محمولا على الرد حتى يحاز وعلى الثاني يكون محمولا على الصحة حتى يرد وعلى الأول لا يحسن أن يقال الوصية صحيحة ويحسن أن يقال ذلك على الثاني ومن ثمرات الخلاف أيضا لو أوصى بعق جارية ليس له غيرها فأجاز الوارث فهل الولاء كله للميت أو لثله وكذلك إذا أوصى بجارية لوارثه وهي زوجة لوارث فأجاز الوارث الوصية فهل يفسخ النكاح بالموت أو بعد الإجازة كذا في حاشية شيخنا السيد على عبق (قوله فلا بد من قبول الموصى له) أي ثانيا بعد الإجازة وأما القبول الأول فهو كالمقدم قال طفى أما الافتقار إلى القبول فلم أره لغير عج وأما الافتقار إلى الحوز فهو في التوضيح وغيره اه بن وما قاله عج أوفق بالقواعد لأن العطية تقتدر لقبول ولم تتحقق إلا بعد الإجازة فتأمل (قوله من أهل التبرع) أي بأن يكون رشيدا لا دين عليه (قوله فإنها تكون باطلة وترجع ميراثا)

الوصية للوارث ولو بقليل بقوله (ولو قال) من أوصى لبعض ورثته (إن لم يجيزوا) أي بقية الورثة (فلمساكين) أو نحوهم فإنها تكون باطلة وترجع ميراثا (بخلاف العكس) وهو ما لو قال ثلث مالي مثلا للمساكين إلا أن

يُهيّز الورثة لابن زيد مثلاً فانها وصية جائزة لابنه إن أجازها الورثة وإلا فهي للمساكين لبدته بهم بخلاف السابقة فانه بدأ بذكر ماتبطل به (و) بطلت الوصية (رجوع فيها) من الوصى سواء وقع منه الإيصال في صحة او مرض بعق أو غيره لانها من المقود الجائزة اجماعاً فيجوز له الرجوع فيها مادام حياً (وإن) كان رجوعه (بمرض) أي فيه وظاهره ولو التزم عدم الرجوع وهو الذي به العمل وقيل ان التزم عدم الرجوع فلا رجوع له وصحح لأن المؤمن عند شرطه والمتمتع الأول والبالغ على الرجوع في المرض دفعا لتوهم عدمه لما فيه من الاتزاع لغير فلا يعتبر وأما ما بطله المريض (٤٢٨) في مرضه من صدقة أو هبة أو حبس فلا رجوع له فيه وإن كان

حكمه حكم الوصية في الخروج من الثلث كما في الدونة ثم بين ما به الرجوع بقوله (يقول) أي والرجوع عن الوصية يكون بقول صريح كأبطالها أو رجعت عنها أو نحو ذلك (أو) بفعل مثلاً (بيع) لما أوصى به (وعتق) لرقبة أوصى بها لزيد مثلاً (وكتابة) إن أوصى به (وإيلاد) لأمة موسى بها (وحصد زرع) أوصى به أي ودرسه وصفاء لا مجرد الحصد كما هو ظاهره بل لابد من التذرية على المعتمد وجد الثمرة الموصى بها لا يطلها وظاهره ولو بعد بيعها (ونسج غزل وصوغ فضة) أوصى بها (وحشور قطن) أوصى به إذا كان لا يخرج منه بعد الحشوالا دون نصفه كحشوه بثوب كالضربة وأما حشوه في نحو وسادة فلا يفيت له خروج النصف وما قار به منها وأولى

أي لأنه لما بدأ بذكر الوارث دل على قصد الضرر وما قصد به الاضرار لا يمضي لقوله تعالى في حق الموصى: غير مضار. ولحق بالضرر ولا ضرار وظاهره البطلان في هذه الصورة سواء أجازوا أو لا وهو قول ابن القاسم وذلك لأنه لما وقعت الوصية منهاها لقصده الضرر حكم بقساده فلا يبيحها إجازتهم بل إجازتهم ابتداء عطية فيعتبر شروطها ككونهم رشداً بلا دين والقبول والحيازة (قوله لبدته الخ) أي وانما صحت الوصية في هذه الحالة لو ارثه إذا أجازها له الورثة لبدته الموصى بالمساكين الذين تصح الوصية لهم (قوله وهو الذي به العمل) أي كما صرح بذلك ابن ناجي في شرح الدونة وصرح غيره بمشهوريته (قوله وصحح) فقد ذكر القوري في جوابه ان الذي به الفتوى ومضى به القضاء عند المتأخرين عدم الرجوع قال وبه كان يفتي شيخنا العبدوسى وتبعه من بعده انظر بن (قوله أو يبيع لما أوصى به) أي ولم يشتره بعده بدليل قوله الآتي أو بثوب فباعه ثم اشتراه (قوله وكتابة) أي فان عجز رجعت الوصية وعمل بها ولم يستغن عن ذكر الكتابة مع انها اما يبيع أو عتق فهي داخلة في أحدها لكونها ليست يباعاً معاً ولا عتقاً معاً ولما كان البيع مع ما بعده مستويًا في انه فعله ما غير لما قبله من القول عطفه بأو وعطف مشاركة في الفعل بالواو (قوله أي ودرسه وصفاء) أي سواء أدخله بيته أم لا (قوله بل لابد من التذرية على المعتمد) أي لزوال الاسم حينئذ وأما قبلها فلم يزل عنه اسم الزرع (قوله ونسج غزل) أي موصى به لأن الاسم انتقل عما كان عليه حال الوصية وكذا يقال فيما بعده (قوله أوصى بها بلفظ شقة) أي وليس مراد النصف انه إذا أوصى بما يسمى شقة ولم يسمه بذلك بل سماه بثوب مثلاً ثم فصله ان ذلك يكون رجوعاً (قوله كقطع) أي أو بقة أو طاقة (قوله لزوال الاسم) أي لزوال اسم الشقة ونحوه كالمقطع والبقة والطاقة بالتفصيل (قوله فان أوصى بها بلفظ ثوب) أي أو قميص أو سروال بأن أشار لقطع أو بقة وقال أوصيت له بهذا الثوب أو القميص ثم فصله بعد ذلك (قوله لعدم زوال الاسم) أي لعدم زوال اسم الثوب بالتفصيل (قوله قيد بمرض) أي قيد بموت بمرض أو سفر والحال انه انتفى حصوله فيهما (قوله يعني انتفى للوت فيهما) أشار بذلك إلى أن ثنية النصف للضمير وإن كان مرجعه واحداً وهو اللوت نظراً لتعدد محله (قوله ان قال ان مت فيهما) ظاهره انه لابد من التصريح بالقيود وليس كذلك بل متى أشهد على وصيته في مرضه أو سفره وكانت بشير كتاب فلا تنفذ الإذامات فيه سواء صرح بذلك كالأول ان مت من مرضى أو سفرى هذا فلفلان كذا أو لم يصرح به كالأول ان مت فلفلان كذا أو قال يخرج من مالى فلفلان كذا ولم يقل ان مت أو لم يقل شيئاً من ذلك بل أشهد ان فلفلان كذا وصية لان المعنى عليه حيث لم يصرح بالتعميم كمتى مت انظر بن (قوله بالوت) أي على اللوت (قوله ومات بعدهما) أي تبطل إلا أن يشهد على

في عدم الفوات خروج أكثره (وذبح شاة) أو نحوها أوصى بها (وتفصيل شقة) أوصى بها بلفظ شقة أو نحو ذلك كقطع فصلها بثوباً فمقت لزوال الاسم فان أوصى بها بلفظ ثوب فلا يفيت التفصيل لعدم زوال الاسم (و) بطل (إيصال) قيد (بمرض أو سفر انتفاء) أي المرض أو السفر يعني انتفى اللوت فيهما ان (قال إن مت فيهما) يعني انه اذا قال إن مت من مرضى هذا أو في سفرى هذا فلفلان كذا فلم يمت بأن صح من مرضه أو قدم من سفره فان الوصية تبطل لأنه علق الإيصال أي الوصية بالموت فيهما وهو لم يمت هذا ان لم يكتب إيصاله بكتاب بل (وإن) كتبه (بكتاب ولم يخرجته) لاناظر من يده حتى صح أو قدم من سفره ومات بعدهما

حذف جوابه تشديده
فكذلك أي تبطل ولا يصح
أن يكون مبالغة فيما قبله
إذ ما قبله في الوصية القيدة
وهذا في المطلقه فاسم
الإشارة في الجواب التقدير
عائد على قوله أو أخرجه
ثم استرده لاله وما قبله إذ
للمطلقه إذا كانت بغير
كتاب أو بكتاب ولم
يخرجه أو أخرجه ولم يرد
فانها صحيحة في الصور
الثلاثة ولا تبطل إلا إذا
استرده بخلاف القيدة فانها
تبطل في الأولين كالرأية
ومفهوم انتفيا أنها إذا لم
ينتفيا بأن مات من مرضه
أو في سفره كانت صحيحة
قطعا في الثلاثة الأول وهي
ما إذا لم تكن بكتاب أو كانت
بكتاب لم يخرجه أو أخرجه
ولم يسترده وأما في الرابعة
وهي ما إذا استرده فهل تبطل
نظراً إلى أن الرد رجوع
في وصيته أولا نظراً إلى
أنه قد مات في مرضه أو
سفره الخلاف المتقدم

فلَمْ أَنْ صُورَ الْمُقَيَّدَةَ مَنْطُوقًا وَمَفْهُومًا ثَانِيَةً وَأَنْ صُورَ الْمُطْلَقَةَ أَرْبَعَةً تَبْطُلُ فِي وَاحِدَةٍ مِنْهَا قَطْعٌ وَهِيَ اسْتِرْدَادُهُ وَمِنْ الْمُطْلَقَةِ مَا أُشَارَ لَهُ بِقَوْلِهِ (أَوْ قَالَ مَتَى حَدَثَ) لِي (الْمَوْتُ) أَوْ إِذَا أَوْ مَتَى مَتَ فَلَفْلَانِ فِي مَالِي كَذَا فَتَصَحَّحْ إِنْ لَمْ تَكُنْ بِكِتَابٍ أَوْ بِهِ وَلَمْ يُخْرِجْهُ أَوْ أَخْرَجْهُ وَلَمْ يَرِدْهُ لِأَنْ اسْتَرْدَهُ (أَوْ بَنِي) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ لَمْ يَسْتَرِدْهُ أَيْ لَا إِنْ لَمْ يَسْتَرِدْهُ وَلَا إِنْ بَنِي لِلْوَصِيِّ (الْعَرُصَةُ) لِلْوَصِيِّ بِهَا دَارًا أَوْ حَمَامًا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ فَلَا تَبْطُلُ (وَاجْتَرَاكَ) أَيْ اللّٰوَصِيَّ الْبَانِيَّ وَالْوَصِيَّ لَهُ هَذَا بَقِيَّةٌ بَنَانُهُ فَأَمَّا لِأَنْ لَهُ هَبْهَبَةٌ وَهَذَا بَقِيَّةٌ عَرَصَتُهُ (كَأَيْ صَانَهُ بِشَيْءٍ) (مَعِينٌ) (زَيْدٌ) أَيْ (أَوْصِي بِهِ) لَعَمْرُؤُ) فَلَا تَبْطُلُ وَاجْتَرَاكَ إِلَّا أَنْ تَقُومَ قَبْرِيَّةٌ فِي رَجُوعِهِ عَنِ الْأَوَّلَى وَأَوَّلَى

أن صرح كنان يقول ما أوصيت به أفلان هو لفلان فإنه يختص به الثاني (ولا) تبطل (رهن) لما أوصى به لأن الملك لم ينتقل وخلصه على الورثة (و) لا (توزيع رقيق) موسى به (و) لا (تعليم) سنة وأخذ الوصى لا ويشركه الوارث فيه قيمتها (و) لا (وظة) من الوصى لجارية أوصى بها الرائد إن لم تحمل ووقفت بعد موته فإن ظهر بها حمل بطلت الوصية وصارت أم ولد وإلا أخذها الوصى له (ولا) تبطل (إن) أوصى بثلاث ماله فباعه (أي باع جميع المال ويعطى الوصى له ثلث ما يملكه عند الموت ولا شيء له من الثمن وقت البيع وجعل الضمير عائداً على جميع أولى (٤٣٠) لأنه الذي يتوهم فيه الرجوع عن الوصية وأما بيع الثلث فلا يتوهم فيه ذلك (كشايه)

أى كيبه ثياب بدنه التى أوصى بها (واستخلف) قبل موته (غيرها) فلا تبطل وأخذ الوصى له ما استخلفه إن لم يكن عينها الوصى والا بطلت بيعها كما إذا لم يعينها ولم يستخلف غيرها (أو) أوصى له (ثوب) معين (فباعه) ثم اشتراه (أو ملكه ولو بارث له فلا تبطل وأخذ الوصى له (بخلاف) شراء (مثله) فبطل فليس للوصى له ذلك المثل لأنه غير ما عين له وأما قوله واستخلف غيرها فهو فيها إذا لم يعينها كأمير (ولا) تبطل (إن) جئنا الدار أو صبح الثوب أولت السويق) بنحو من وإذا لم تبطل (فله الوصى له) ذلك الشيء (بزيادته) أى مع ما زاده من جس أوصى أو صبح أو سمن ولا مشاركة للوارث فيه بقيمة ما زاده

أى يوم التنفيذ (قوله إن صرح) أى بالرجوع عن الوصية الأولى (قوله وخلصه على الورثة) أى عند جهل الخاك بأن وطئها ومات ولم يعلم هل حملت منه أم لا فإن قتلت حال الوقف فقال ابن القاسم قيمتها للورثة لأن الإيضاء سبب ضعيف لا يعارض الملك المتقدم وقال ابن عبدوس للوصى له لأن الوطاء ليس بمنع من أخذها لها والمانع إغماؤها الحمل وقد تغذر الاطلاع عليه (قوله أى باع جميع المال) الأنسب أى باع ماله جميعه إشارة إلى أن الضمير راجع للمضاف إليه (قوله ثلث ما يملكه عند الموت) الأولى ثلث ما وجد وقت تنفيذ الوصية كما مر من أن العبرة بالموجود يوم التنفيذ سواء زاد على الموجود يوم الوصية أو الموت أو نقص (قوله عائداً على جميع) الأولى عائداً على ماله جميعه لا على المضاف الذى هو ثلث ماله (قوله فلا يتوهم فيه ذلك) أى لا يتوهم فيه أنه رجوع عن الوصية (قوله كشايه الخ) مثل ذلك الملوكان له فى الواقع ثوب وقال أوصيت لزيد ثوبى ثم باع تلك الثوب واستخلفها (قوله واستخلف غيرها) أى من جنسها أو من غير جنسها (قوله وإلا بطلت) أى وإلا بأن عينها بأن قال أوصيت له ثيابى هذه أو ثوبى هذه فباعها واستخلفها وإلا بطلت ببيعها أى كما قال المصنف بعد بخلاف مثله (قوله بخلاف مثله) أى بخلاف بيعه للثوب المعين وشراء أو هبة أو إرث مثله (قوله فهو فيما إذا لم يعينها) أى وحينئذ فلا تناقض فى كلامه وقد علمت أنه ليس من التعمين أنه يوصى بثوب وليس له غيره كما يفيد بقوله (قوله ولا تبطل الخ) أى لأن زيادة هذه الأمور لا تعد رجوعاً فى الوصية (قوله كان أوضح) وذلك لأن العرصة اسم للأرض الحالية من البنين وقد أطلقها المصنف هنا على الأرض مع ما فيها من البنين تجوزاً (قوله خلاف مستو) لكن الذى استظهره شيخنا العلامة العدوى ثانيهما وهو أنه للوصى له اهـ هذا والأوفق باصطلاح المصنف فى تساوى القولين أن يضبط قوله وفى نقض العرصة بضم النون أى وفى نقوض العرصة الموصى بها مع بقائها إذا هدمه الوصى قولان بل جعل عيج ذلك متعينا انظر بن (قوله فالوصيتان له) أى بتامهما إن حملها الثلث أو ما حمله منهما وسواء كانتا بكتاب أو بدونه (قوله من نوع واحد) أى حالة كونهما من نوع واحد سواء اتحد صنفهما كما مثل الشارح أو اختلف كقمح وشعير وصيحافى وبرنى (قوله من نوعين) أى سواء عين كل من الوصيتين كعبدى فلان ودارى الفلانية أولم يعين كدينار من مالى وثوب من ثيابى كما مثل الشارح (قوله وذهب معلوم) أى معلوم العدد وقوله وفضة كذلك أى سبائك (قوله تفسير لنوعين) أى أن العطف للتفسير بناء على ما قاله من أن السبائك من ذهب لا من فضة

بخلاف الرقيق يعلم صنعة فإنه يشارك الوصى له بقيمته كأمير والفرق أن الرقيق تزيد قيمته بالتعليم زيادة كثيرة (قوله وفى) بطلان الوصية بسبب (نقض) بفتح النون وسكون القاف وبالضاد المعجمة أى هدم بناء (العرصة) الموصى بها مع بنائها ولو قال الدار ونحوها كان أوضح وعدم بطلانها به (قولان) العتمة الثانى فليس الهدم رجوع وعليه فهل النقض بضم النون أى النقوض للوصى وورثته أو للوصى له خلاف مستو (وإن) أوصى (لشخص) بوصية بعد وصية (أخرى فالوصيتان) له إذا تساوى من نوع واحد بل ما بعده كعشرة معدنية ثم عشرة معدنية (كنوعين) أى كما إذا أوصى له بوصيتين ولو فى آن واحد من نوعين كدينار وثوب (وإمرا) معدودة (وسبائك) من ذهب (وذهب) معلوم القدر (وفضة) كذلك فيعطى الوصيتين معاقبته كنوعين تشبيه فيها قبله وقوله ودرام الخ تفصح لنوعين (وإلا) يكونا من نوعين

ولا متساويين بان كانا من نوع واحد متساويين بالثمة والكثرة كمثيرة ثم خمسة عشر من صنف واحد أو عكسه (فأكثرهما) له (وإن تقدم) الأكثر في الايصاء ولا يكون المتأخر ناسخا وسواء كانتا بكتاب أو بكتابين أخرجهما أم لا مانع يسترد الكتاب أو أحد الكتاتين فما استرده بطل حكمه كالو رجوع بالقول لأن الرد قربة الرجوع كما قدمه وان (٤٣١) أوصى له بعدد ثم بجزء كربع أو

عكسه اعتبر الأكثر وان تقدم (وإن أوصى لبعده بثلاثة) أي الموصى أو بجزء من ماله كربعه أو سدسه (عق) العبد الموصى له بما ذكر (إن حمله الثلث) أي ثلث المال الذي من جملة العبد فاذا ترك السيد ما بين والعبد يساوي مائة عتق العبد ولا ينظر لما يديه من المال بل يأخذ ويخص به دون الورثة ولو ترك ثلثا للعبد يساوي مائة عتق لمحمل الثلث له (وإن العبد باقية) أي الثلث يأخذ من المائة ثلاثة وثلاثين وثلثا (والأ) يحمله الثلث كما إذا لم يكن للسيد مال سوى العبد ولا مال للعبد عتق ثلثه فلو كان للعبد مال (قوم) أي جعل ماله من جملة مال السيد فلو كان العبد له مائتان وقيمتها مائة عتق جميعه عند ابن القاسم ولا شيء له من ماله لان عتق جميعه اعم من عتق بعضه وإبقاء ماله يديه وكذا لو ترك السيد مائة وقيمة العبد مائة وماله الذي يديه مائة

(قوله ولا متساويين) أي ولان نوعين متساويين (قوله أو عكسه) أي بأن أوصى له أولا بجمعة عشر ثم أوصى له ثانيا بعشرة حالة كونها من صنف واحد (قوله ولا يكون) أي الاقل للتأخر وقوله ناسخا أي للاكثر المتقدم وانما لم يلزم الوصيتان احتياطا لجانب الموصى ولأن الاقل كالمشكوك فيه والقيمة لا تلزم بشكوك فيه عبق (قوله وسواء كانتا بكتاب أو بكتاتين) أي بهذا التعميم ردأ على المخالف إذ قد روى عن مالك ومطرف إن تقدم الأكثر فله الوصيتان والافله الأكثر فقط وحكي الاخمى عن مطرف إن كانا في كتابين فله الأكثر منهما تأخر أو تقدم وان كانا في كتاب واحد وقدم الأكثر فهما له معا وان تأخر الأكثر فهو له فقط وحكي ابن زرقون عن عبد الملك إذا كانا في كتابين فله الأكثر وإلا فهما له معا تقدم الأكثر أو تأخر انه شيخنا العدوي (قوله أو عكسه) بأن أوصى له أولا بجزء ثم أوصى له بعدد كامل (قوله وإن أوصى لبعده بثلاثة) أي بأن قال لبعده أوصيت لك بثلث مالي وقوله أو بجزء من ماله أي غير الثلث كأن يقول لبعده أوصيت لك بربع مالي أو سدسه (قوله إن حمله الثلث) هذا إن أوصى له بالثلث كما مر عن المصنف فان أوصى له بجزء غير الثلث كالربع فكذلك يعتق العبد من ذلك الجزء وباقيه كاله فان كان الجزء لا يحمله عتق من العبد محل الجزء ويكمل باقيه من ماله وكذلك إذا أوصى له بعدد كائنه فانه يعتق من ذلك العدد وباقيه كاله فان لم يحمله ذلك العدد عتق منه محله وكمل من باقيه من ماله (قوله والا قوم في ماله) أي والا قوم تقوما منظورا فيه لانه أي مال نفسه فليست في بمعنى مع وذلك بأن يقال ما قيمته على ان له من المال كذا وكذا بحيث يجعل ماله كصفة من صفاته ويجعل تلك القيمة مع ماله من جملة مال السيد والحاصل أن معنى المصنف على ما قيل أنه يقوم تقويعا منظورا فيه لانه حال كون تلك القيمة معدودة مع ماله من جملة أموال السيد (قوله فلو كان للعبد مال) أي ولا مال للسيد أصلا غير العبد أوله مال لا يحمله ثلثه العبد كله (قوله وقيمتها مائة) أي والحال أنه لا مال للسيد (قوله ولا شيء له من ماله) بل المائتان الباقيتان للوارث (قوله وكذا لو ترك الخ) أي وكذا يعتق جميعه ولا شيء له من ماله لو ترك الخ (قوله كذا قرر) أي قرره جماعة من الشراح كعقب وغيره وقوله واعترض الخ الاعتراض المذكور لطيفي وبني (قوله بأن مقتضى نص ابن القاسم) أي على ما نقله المواق وقوله أنه لا يجعل الخ أي إذا كان له مال وكان ثلث السيد لا يحمله (قوله ثم يعتق باقيه من ماله) أي وهذا هو المراد بتقويعه في ماله فالمراد بتقويعه في ماله جعل قيمته في ماله لا جعل ماله من جملة مال السيد كما قيل فظهر لك أنه يقوم بدون ماله سواء حمله الثلث أولا وكونه يقوم بدون ماله لا ينافي انه يقوم في ماله لان تقويعه بدون ماله ان يقال ما قيمة هذا العبد على انه لا مال له وتقويعه في ماله ان يجعل قيمته في ماله كما قلنا ولذا عبر المصنف بني دون الباء (قوله ففى المثال الأول) أي وهو ما إذا كان العبد له مائتان وقيمتها مائة ولا مال للسيد (قوله وهو مائة) أي وهو قيمته مائة (قوله ثم ثلثا) أي ثم يعتق ثلثا (قوله ويأخذها) أي الستة والستين والثلاثين (قوله وما بقي) أي من مال العبد وهو مائة وثلاثة وثلاثون وثلث (قوله وفي المثال الثاني) أي وهو ما إذا ترك السيد مائة وكانت قيمة العبد مائة وماله الذي يديه مائة (قوله وما بقي) أي

كذا قرر واعترض بان مقتضى نص ابن القاسم انه لا يجعل ماله من جملة مال السيد بل يعتق منه ابتداء محله مال السيد ثم يعتق باقيه من ماله هو وما بقي يكون للعبد للوارث في المثال الاول يعتق منه ابتداء ثلثه اذ لا مال للسيد الا هو وهو مائة ثم ثلثا من المائتين، اليه في نظير مائة وستين وثلثين وبأخذها منه الوارث وما بقي للعبد وفي المثال الثاني يعتق ابتداء ثلثا النظر لمال السيد وهو مائتان ثم يعتق ثلثه الباقي من ماله وهو مائة في نظير ثلاثة وثلاثين وثلث بأخذها منه الوارث وما بقي للعبد

(د) لو أوصى لمساكين أو فقراء (دخل الفقير في المسكين كملكه) لانه متى أطلق أحدهما فعمل الآخر لان العرف متى قيل مسكين أو فقير يقضى بأنه لا يملك قوت (ع ٣٣) عامه اعلم من ان لا يملك شيئا أصلا أو مملكه الا بكيفية العام ولو جرى العرف بانفراقها اتبع (و)

لو أوصى لا ذؤب فلان أو اقاربه أو لدوى رحم فلان أو رحمى أو لأهله دخل (في) لفظه (الأقارب د) في لفظه (الأقارب د) في لفظه (الأهل أو زمة لأمه) كأبى الام وعمها لأبيها أو لأمه وكأنيها وابن بنتها إلى غير ذلك وعمل الدخول (إن لم يكن) فلان (أقرب لأب) فان كان اقرب لأب لم يدخل احد من اقارب امه ويختص بها اقارب الأب لشبه الوصية بالارث من حيث تقديم العصبية على ذوى الأرحام معنى الدخول هنا الشمول أى عمل الاقارب الخ اقاربه لامه (والوارث) من أقارب الاجنبى (كغيره) فيدخل الجميع (مخلاف) ايضا لدوى رحم نفسه او اهله او (اقاربه) فلا يدخل وارثه في لفظ من هذه الالفاظ اذ لا وصية لوارث كالا يدخل اقارب أمه حيث كان له اقارب لأب بل تختص بهم حيث كانوا غير ورثة (و) اذا دخل اقارب فلان او اهله او رحمه أو اقاربه هو او اهله او رحمه

وهو ستة وستون وثلاثون (قوله ودخل الفقير الخ) فاذا أوصى للمسكين دخل الفقراء وإذا أوصى للفقراء دخل المساكين فكل منهما يدخل في لفظ الآخر فيشتركان في الوصية والدخول نظراً للعرف من أنهما إذا انفترقا اجتمعاً أى في الحكم مبنى على القول بهدم ترادفهما أما على القول بترادفهما فهو عينه فلا معنى للدخول وعمل الدخول حيث لم يقع من الموصى النص على المساكين دون الفقراء وعكسه أو جرى العرف بانفراقها (قوله لان العرف) أى وان كان الأصل أن المسكين مالا يملك شيئا والفقير مالا يملك شيئا لا يكفيه قوت عامه (قوله وفي الأقارب الخ) حاصله أنه اذا قال أوصيت لاهلى أو لأقاربى أو لدوى رحمى بكذا اختص بالوصية اقاربه لأمه لانهم غير ورثة للموصى ولا يدخل اقاربه لأبيه حيث كانوا يرثونه هذا ان لم يكن له اقارب لأبيه لا يرثونه والا اختصوا بها ولا يدخل معهم اقاربه من جهة أمه وان قال أوصيت لأقارب فلان أو لاهله أو لدوى رحمى اختص بها اقاربه لامه ان لم يكن له اقارب من جهة أبيه والا اختصوا بها مطلقا كانوا ورثة لفلان أو ولا ولا يدخل معهم اقاربه من جهة أمه (قوله أولاهله) أى فلان أو اهله هو (قوله اقاربه لأمه) أى اقارب الموصى ان كانت الوصية لأقاربه أو اقارب فلان لامه ان كانت الوصية لأقارب فلان (قوله ان لم يكن اقارب لأب) هذا هو قول ابن القاسم هنا وفي الحبس وقال غيره بدخول اقارب الأم مع اقارب الأب هنا وفي الحبس والمصنف فرق بين المثلثين فدرج في الحبس على قول غير ابن القاسم ولكن تقدم في الحبس عن المتيطى ما يفيد ترجيح ما مشى عليه للمصنف في الحبس في قوله وأقاربى اقارب جهتيه مطلقا بن (قوله ان لم يكن لفلان) الاولى ان لم يكن له ولا لفلان اقارب لأب (قوله كغيره) أى كغير الوارث منهم وقوله فيدخل الجميع أى في قول الموصى لأقارب فلان أو لدوى رحم فلان أو لأهل فلان (قوله كالا يدخل باقارب امه) هذا هو نفس كلام المصنف السابق في مفهوم الشرط (قوله بل تختص) أى الوصية بهم أى باقارب الأب (قوله وأثر المحتاج الخ) حاصله انه اذا أوصى لاهله أو اقاربه أو ذوى رحمه أو لاهل فلان أو اقاربه أو ذوى رحمه واختص بالوصية الاقارب من جهة الأم حيث لم يكن هناك اقارب من جهة الاب أو اختص بها الاقارب من جهة الاب عند وجودهم فان استوفوا في الحاجة سوى بينهم في الاعطاء وان كان منهم محتاج أو احوج فانه يجب اتياره على غيره بدفع زيادته عن غير سواء كان ذلك المحتاج اقرب أو ابعد قال السنائى انظر هذا مع ما ذكره في مفهوم قول المصنف الأصح ولم يلزم تعميم كقراءة من أنه إذا أوصى لمن يمكن حصره الا أنه لم يسمهم فانه يسوى بينهم في القسمة اه قال بن قد يقال محل ما يأتى إذا استوفوا في الحاجة والا واثرا المحتاج كما هنا (قوله فالاقرب المحتاج اولى) أى فلا مفهوم للابعد من كلام المصنف لكنه نص على التوهم (قوله كأعطوا الاقرب فالاقرب) أى كقوله أوصيت لأقارب فلان بكذا يعطى منه الاقرب فالاقرب (قوله بالفضل) أى بالابصار والزيادة (قوله وحينئذ) أى وحين اذ بين بأن قال أعطوا الأقرب فالأقرب (قوله فيقدم الأخ وابنه) قد اشار عجاج اضبط المواضع التى يقدم فيها الاخ وابنه على الجد بقوله :

بفضل وإيلاء ولاء جنازة • نكاح اخا وابنا على الجد قدم

وعقل ووسطه يباب حضانة • وسره مع الآباء فى الارث والدم

(قوله ويقدم الشقيق على غيره) المراد بغيره الاخ للاب هو أما الأخ للام فلا دخوله اصلا حيث كان هناك

(أوثر) أى خص بشئ (المحتاج الأبعد) بان يزداد على غيره لا بالجميع وإذا أوثر المحتاج الأبعد فالاقرب أحد المحتاج اولى (إلا لبيان) فى وصيته كأعطوا الاقرب فالاقرب أو فلان ثم فلانا فيقدم الاقرب بالتفصيل ولو غير محتاج لا بالجميع وحينئذ (فيقدم الأخ) (على الجد) لأب لانه بابوة الاب والبنوة اقوى ويقدم الشقيق على غيره

(ولا يختص) القدم بالجميع فلا يؤدي الى ابطال الوصية لان الوصى قال لأقرب فلان الأقرب فالأقرب فان لم يكن أقرب أب دخل الجد لام والاب لام وقدم على الجد للدلاء بينوة الام وقوله على الجد أى دنية احترازا عن أبي الجد فان العلم وابنه يقدمان عليه كما هو ظاهر (و) دخلت (الزوجة) مع زوجها المجاورين للموصى (في جيرانه) أى فى (٤٣٣) وصيته لجيرانه وهم الملاقون

له من أى جهة من الجهات أو المقابلون له وبينهما زقاق أو شارع لطيف لا سوى أو نهر وأما زوجة الموصى إذا كان بهما مانع من الارث فلا تدخل لانها لا تسحق جارة عرفا (لا) يدخل (عبد مع سيده) فى وصيته لجيرانه إلا أن يفرد عن سيده بيت مجاور للموصى (وفى دخول (ولد صغير) مع أبيه (وبكر) مع أبيها وان كانت نفقة كل على أبيه وعدم دخولهما وظاهره وان كانت نفقة كل على نفسه (قولان) واحترز بالولد الصغير عن الكبير وبالبكر عن الثيب بنكاح فيدخلان قطعا لان نفقةهما لا تجب على أبيهما والمعتبر فى الجارية يوم الاعطاء فان انتقل بعضهم وحدث غيرهم أو بلغ صغير أو تزوجت بكر فلا شيء للانتقال ويعطى من حدث أو بلغ ولو كان يوم الوصية قليلا فكثر أو يوم الاعطاء أعطوا جميعهم (و) لو أوصى لشخص بجارية وهى حامل دخل (الحمل) فى الجارية (الموصى بها لانه كجزء منها) (إن لم يستثنه) فان استثناه لم يدخل ولو

أخذ من الأقارب من جهة الاب (قوله ولا يختص الخ) لما كان يقوم من الاشارة الاختصاص نفاه وبين أن معناه أن يعطى ما يستحقه ولا يحرم غيره وليس هذا راجعا لقوله فيقدم بل هو راجع لأول المسئلة وهو قوله وأثر المحتاج اه بن وهو خلاف المتبادر من كلام الشارح من رجوعه لقوله فيقدم وكتب بعضهم أنه راجع لمعا وهو أولى (قوله فان لم يكن أقرب أب) أى والحال أنه أوصى لأقرب فلان واختص بالوصية أقارب الام دخل فيهم الجد للام والاب للاختصاص (قوله وقدم) أى الاخ للام على الجد أى عند قوله أعطوا الأقرب فالأقرب (قوله ودخلت الزوجة الخ) أى انه اذا أوصى لجيرانه فانه يعطى الجار وزوجته الساكنة معه بجوار الموصى لا الساكنة بجوار غير مجاور له وأما زوجة الموصى فلا تدخل كانت وارثة أم لانها غير جارة فى العرف (قوله من أى جهة) أى من جهة الملو أو السفلى أو اليمين أو اليسار أو الامام أو الخلف (قوله أو المقابلون الخ) لعل الاولى أو المقابلون له الخ وهذه التفسير للجار الذى يستحق الوصية التى الكلام فيها وأما حديث: ألا إن أرباب دارا جار. فى التكرمة والاحترام (قوله اذا كان بها مانع من الارث) أى كالأمة والسكينة وكذلك الوارثة لا تدخل فى الوصية للجيران للامعة المذكورة ولعله الارث ايضا (قوله مع سيده) أى ساكن مع سيده. وحاصله انه اذا أوصى لجيرانه فلا يعطى عبد الجار الساكن مع سيده (قوله إلا يفرد) أى العبد بيت مجاور للموصى أى فان انفرد دخل فى الوصية وان لم يكن سيده جارا (قوله وظاهره وان كانت نفقة كل على نفسه) قال شيخنا العدوى القل الاطلاق ولكن الظاهر أنه يقيد بما اذا لم تكن نفقة كل منهما على نفسه والا دخل كل منهما اتفاقا (قوله فان انتقل بعضهم) أى أو كلهم بعد الموت وقبل الاعطاء وكذا يقال فيما بعده (قوله ولو أوصى لشخص بجارية) احتراز بذلك من الموصى بعتمها وهى حامل فانه يدخل الحمل ولا يأتى فيه قول المصنف ان لم يستثنه لعدم صحة الاستثناء اه بن فالموصى بعتمها مثلها مثل من أعطى بالفضل فلا يصح منهما استثناء الحمل وانما صح استثناءه من الموصى بها لشخص ولم يصح استثناءه مع عتمها لان الشرع كل عليه العتق إذا عتق جزءا منها ولم يكمل عليه الهبة إذا وهب جزءا منها والوصية كالهبية (قوله وهى حامل) أى من زوج أو من زنا (قوله دخل الحمل) أى حيث وضعته بعد موت السيد (قوله ودخل المولى الاسفلون) أى مع الاعلى (قوله هذا ظاهر المصنف) أى وهو قول أشهب (قوله والذهب أنها تختص بالاسفلين) أى ولا يدخل الاعلون معهم وهذا قول ابن القاسم ولا فرق بين الوصية لمولى زيد أو لمولى نفسه كما فى بن خلافا لعق (قوله لانهم مظنة الحاجة) أى ولغلبة الطلاق المولى على الاسفلين (قوله أو عاودت ابدا) انما قيد الشارح بقوله ابدا اشارة الى انه لا بد أن يأتى مع اللفظ الماضى بقرينة تدل على قصد الاستقبال مثل أن يقول بما ولدت جارى ابدا كما فى المواق والتوضيح واللام يدخل فى لفظ الماضى إلا ما ولدت قبل الوصية اه بن (قوله فانه يدخل فى ذلك حملها) أى الموجود قبل الوصية والحادث بعدها وإذا مات السيد والأمة حامل فان كان الثالث يحملها وقتت حتى تضع ف يأخذ الموصى له الولد ثم يتقارون الأم والجنين ولا يفرق بينهما ولم يجز أن يعطى الورثة الموصى له شيئا على ان يترك وصيته

(٥٥ - دوقى - بع) وضعته فى حياة سيدها لم يدخل فى الوصية (و) دخل المولى (الاسفلون) فى وصيته إلى (المولى) أى مولى نفسه أو مولى زيد هذا ظاهر المصنف والذهب أنها تختص بالاسفلين لانهم مظنة الحاجة (و) دخل (الحمل) أى حمل الأمة (فى الولد) أى فى وصيته بالولد أى ولد الأمة كأن يقول وصيت له بأولادى أو بما تلد أو بما ولدت أبدا فانه يدخل فى ذلك حملها

وظاهرة ولو وضعت بعد موث سيدها وهو كذلك كإثالة الواقي عن ابن رشد وما قبلها أوصى بذات الأمة (و) اعتبر (للم يوم) أي وقت (الوصية في) وصيته الى (٤٣٤) (عبيده المسلمين) وله عبيد مسلمون وكفار فن أسلم بعد الوصية لم يدخل ولو في يومها

لان العبرة بوقت الوصية وقرر بعضهم كلام المصنف بأنه أوصى لزيد مثلاً بعبيده المسلمين فأنما يدخل في الوصية من كان مسلماً وقت الوصية لا من أسلم بعد ذلك وكلا التقريرين صحيح (لا) يدخل (الموالي) الا - فلون (في) وصيته الى (تيمم أو بنهم) مثلاً ولو أوصى لرجل بن فلان أو نساءهم فالظاهر دخول الصغير من النوعين كافي الوقف فلو أوصى لمساكين بن فلان دخل موالهم (ولا) يدخل ابن السبيل (الكافر في) وصية - سلم الى (ابن السبيل) أي الغريب لان المسلمين إنما يقصدون بوصاياهم المسلمين ويؤخذ من هذا التعليق أن الموصي لو كان كافراً اختص بهم لان الكافر لا يقصد غالباً الا الكافر (و) ان أوصى بثله مثلاً لمجهول غير محصور (لم يلزم تعميم) أي تعميم الموصي لهم بالايعاء (كفرزة) أو فقراء أو بنى تيمم بخلاف خدمة مسجد أو ولي لمصرم وينبغي اشارة الاحوج في القسمين كما أشار له بقوله (واجتهد) متولى التفرقة من وصي أو حاكم أو وارث فيمن حضر

في الولد كافي للدونة وغيرها لانه من يبيع الاجنة وان لم يعملها الثلث فللورثة أن يوقفوها حتى تضع وان كرهوا لم يجب ذلك عليهم وسقطت الوصية لأنها وصية فيها ضعف قاله ابن حبيب واختلف ان أعقق الورثة الأمة والثالث يعملها قيل يعتق ما في بطنها بعقها وتبطل الوصية وهو الذي في المدونة وقيل لا يعتق وهو قول أصبغ في الواضحة وان لم يعملها الثلث فعتقهم فيها غير جائز اهـ بن (قوله وظاهره ولو وضعت الخ) أي وظاهره دخول الحمل في الوصية بالولد ولو وضعت بعد موث السيد أي وأولى قبله سواء كان الحمل موجوداً قبل الوصية أو حدث بعدها وفي بن الذي يغيبه كلام ابن رشد أن الحمل الموجود يوم الوصية يكون للموصي له مطلقاً وضعته في حياة الموصي أو بعد موته وما حملته به بعد الوصية من الاولاد لا يكون له منهم الا ما ولدته في حياة الوصي (قوله ولو في يومها) أي واوكان اسلامه بعدها في يومها (قوله وقرر بعضهم الخ) أي وطى هذا قول المصنف والمسلم الخ معناه وتعين المسلم يوم الوصية في وصيته بعبيده المسلمين (قوله فأنما يدخل في الوصية الخ) فان لم يكن له حين الوصية عبيد أصلاً فاشترى مسلمين أو كان له حينها كفار فقط فأسلموا فهل يدخلون لان فيه اعمال الوصية ما امكن أو تبطل الوصية قولان والراجح الأول وظاهر المصنف الثاني (قوله لا يدخل الموالى الاسفلون في وصيته الى تيمم أو بنهم أي وأما الارقاء منهم فالظاهر دخولهم كأن يتزوج تيمم بأمة آخرهم ويأتي منها بولد (قوله دخل موالهم) أي لأن الشأن في الموالى المسكنة ولانهم يضافون لبني تيمم وان لم يكونوا منهم (قوله ولم يلزم تعميم كفرزة) أي ولا التسوية بينهم واجتهد متولى التفرقة في القدر الذي يعطيه لمن حضر منهم القسم ولا شيء لمن مات قبله (تنبه) من قبيل المجهول غير المحصور فقراء الرماط والمدارس والجامع الازهر فقد ذكر عقب في باب الوقف خلافاً عن العتبية عند قول المصنف أو لمجهول وان حصر أن أهل مسجد كذا من غير المحصور وأن قول الشيخ أحمد الزرقاني ان المجاورين بالمسجد القلاني من المحصور به نظر (قوله بخلاف خدمة مسجد الخ) هذا مفهوم قوله كفرزة وذلك لأن قوله كفرزة مفهومه قسان أحدهما الايعاء لمعين كفزان وفلان وأولاد فلان ويسمهم فيقسم المال الموصى به بينهم بالسوية ومن مات منهم بعد موث الموصي وقبل قسم المال الموصى به فنصيبه لورثته ثانيهما أن يوصى لمن يمكن حصره ولكن لمسمهم كأوصيت لأولاد فلان أو لاخته أو لأولاد اخته أو لاخته أو لأولادهم أو لخدمة المسجد القلاني أو لخدمة الولي القلاني وهذا القسم اختلف فيه على قولين كما في ح قيل انهم كالمعتنين يقسم بينهم بالسوية ومن مات منهم قبل الموصي فلا شيء له ومن مات بعده استحق ويقوم وارثه مقامه اذا مات قبل قسم المال ومن ولد بعد موث الموصي لم يدخل وقيل انهم كالمجهولين من مات قبل قسم المال لم يستحق ومن ولد بعد موث الموصي استحق ويقسم بينهم بالايعاء لا بالسوية والاول قول مالك وهو مذهب ابن القاسم في المدونة وعليه مثنى الشارح فقوله بخلاف خدمة مسجد أو ولي أي فيجب تعميمهم لمصرم ويسوى بينهم في القسم اذا استوتوا في الحاجة (قوله في القسمين) أي ما اذا كانت الوصية على مجهول غير محصور كالكفرزة أو على مجهول يمكن حصره كخدمة المسجد (قوله واجتهد متولى التفرقة) فيمن حضرها من المجهول الغير المحصور كالكفرزة أي اجتهد في القدر الذي يعطيه لكل واحد فلا يلزم ان يسوى بينهم كما لا يلزم تعميمهم (قوله فيما يعطيه)

التفرقة فلا شيء لمن مات قبلها (كريد معهم) أي إذا قال أوصيت لزيد وللفقراء ثلثي مثلاً فانه يجتهد فيما يعطيه لزيد من قلة وكثرة بحسب القرائن والاحوال لأن القرينة هنا دلت على أن الموصي أعطى للمعروف حكم المجهول وألحقه به وأجره على حكمه حيث ضمه اليه فلا يقال انه اذا اجتمع معلوم ومجهول جعل لكل منهما النصف (ولا شيء لوارثه) أي لو ارث زيد ان مات

(قبل القسم) بخلاف مال أوصى لمعينين كزيد وهمو وأولاد زيد المعينين فيقسم بينهم بالسوية ومن مات منهم قبل القسم فوارثه يقوم مقامه (وضرب) أى أحصاهم (المجهول) دائم كوقيد مصباح على الدوام لطلبة العلم مثلاً بدرهم كل ليلة (فأكثر) كوقيد مصباح بدرهم وشراء خبز يفرق على الفقراء كل يوم بدرهمين أى مع معلوم أيضاً (٤٣٥) كوصيته لزيد بكذا ولعمرو بكذا (بالثلث) أى

ثلث المال أى يجعل الثلث فريضة ثم يضم إليها المعلوم ويجعل بمنزلة فريضة عالت فإذا كان ثلث المال ثلثاً جعل كله للمجهول المتعدد أو المتعدد ثم يضاف إليه المعلوم فإذا كان المعلوم ثلثاً فكأنها عالت بثلثها فيعطى المعلوم نصف الثلثة ويبقى نصفها للمجهول فأكثر ولو كان المعلوم مائة زبدت على الثلثة فكأنها عالت بثلثها فيعطى المعلوم ربع الثلثة ويبقى عليه ويبقى الباقي للمجهول (وهل) ما بقى للمجهول (يقسم) على الحصص فيجعل لجهة المصباح الثلث من الباقي و لجهة الخبز الثلثان أولاً يقسم على الحصص بل على عدد الجهات بالسوية فيجعل لجهة المصباح نصفه وإن أوصى له بدرهم و لجهة الخبز نصفه وإن أوصى له بدرهمين (قولان) واستشكل الثاني بأن الموصى جعل لأحدهما أقل مما للآخر

أى في قدر ما يعطيه له وكذا يجتهد في تقديمه في الاعطاء أو تأخيره (قوله قبل القسم) أى قبل قسم المال الموصى به وبعد موت الموصى وأما من مات منهم قبل موت الموصى فلا شيء له حتى يكون لوارثه (قوله وضرب الخ) لو قال وجعل للمجهول الثلث وحذف الباء من بالثلث كان أظهر وأخصر ولا يلزم من جعل الثلث له إعطاؤه الثلث بتمامه لأنه يسلك فيه مسلك الأول كما قال الشارح (قوله للمجهول) أى واحد فأكثر كالمجهولين أو ثلاثة وقوله للمجهول دائم أى موصى به وقوله مع معلوم أى موصى به أيضاً (قوله أى مع معلوم أيضاً) أى كاشتر به قول المصنف وضرب لأن المضاربة والمخاصمة إنما تكون في متعدد وحاصله أنه إذا أوصى بمجهول أو أكثر على الدوام وأوصى بمعلوم فإن أجاز الوارث الوصية فالأمر ظاهر وإن أبى من تنفيذها كلها تعين تنفيذها من الثلث وطريق ذلك أن يجعل ثلث مال الميت للمجهول ويضم إليه الموصى به المعلوم وينسب المعلوم لمجموعهما وبتلك النسبة يعطى الموصى به بالمعلوم من الثلث وما بقى منه فهو للمجهول فإذا كان مال الميت كله تسعة مائة ولم تجز الورثة الوصايا وتعين في الثلث أخذ ثلث المال وهو ثلثمائة وضم إليها المعلوم وفعل ما ذكرنا (قوله فكأنها عالت بثلثها) وذلك لأنه إذا أريد معرفة ما عالت به المسئلة ينسب ما عالت به إليها بدون العول وأما إذا أريد معرفة ما يخص الموصى به بالمعلوم من الثلث فننسب المعلوم لمجموع الثلث والمعلوم وبتلك النسبة يعطى الموصى به بالمعلوم من الثلث (قوله ولو كان المعلوم مائة) أى كما لو أوصى لزيد بخمسين و لعمرو بخمسين (قوله ربع الثلثة) أى وهو خمسة وسبعون وقوله يفرض عليه أى على المعلوم أى على أصحابه يأخذ كل واحد منهما سبعة وثلاثين ونصفاً (قوله ويبقى الباقي) أى وهو مائتان وخمسة وعشرون ولو كان المعلوم مائة وخمسين لزيدت على الثلثة فكأنها عالت بثلث نصفها ونسبة المائة والخمسين للاربع مائة والخمسين ثلث وحينئذ فيعطى الموصى به بالمعلوم ثلث الثلثة وذلك مائة وما بقى وهو مائتان للمجهول (قوله وهل يقسم على الحصص) أى على قدر الحصص (قوله فيجعل لجهة المصباح الثلث) أى لأنه أوصى له بدرهم و لخبز بدرهمين ونسبة الدرهمين للثلاثة ثلثان ونسبة الدرهم لها ثلث وإذا جعل لوقيد المصباح ثلث ما بقى فيصرف منه كل يوم القدر المسمى وهو درهم حتى يفرغ الثلثان (قوله فيجعل لجهة المصباح نصفه) أى ويشتري منه كل يوم بالقدر المسمى حتى يفرغ (قوله قولان) الأول منهما لابن الماجشون والثاني للموازية واختاره التونسي واستظهره بعضهم ومحل القولين إذا عين ما لكل مجهول مع التخالف كما إذا أوصى بوقيد مصباح كل ليلة بدرهم وبخبز يفرق على الفقراء كل يوم بدرهمين وأما إذا عين ما لكل مجهول مع التساوى فإنه يقسم على عدد الجهات قولاً واحداً (قوله وأجيب الخ) حاصله أن كلامنا القليل والكثير إذا انفرد اختص بالثلث فلما اشتركا في أن كل واحد منهما إذا انفرد اختص بالثلث كانا إذا اجتمعا متساويين فيه وهو جواب ظاهر ولا نظير فيه أصلاً تأمل (قوله لو انفرد) أى عن المجهول الآخر (قوله بأن قال أوصيك باشتراء عبد فلان وأعتقه) أى فإن باعه صاحبه بقيمته فلا كلام وقوله وإن أبى من يبعه فيزاد الخ

فكان ينبغي عدم التساوى بينهما مراعاة لجعله وأجيب بأنه لما كان له الثلث لو انفرد كان الثلث للجميع عند التعدد بالسوية وفيه نظر إذ ليس بينهما (و) العبد المعين (الوصى بشرائه) من ماله (المعتقر) بأن قال أوصيك باشتراء عبد فلان وأعتقه وأبى ربه من يبعه (يزاد) لسببه

بالتدريج (لثالث قيمته) أى زاد على قيمته ثلثها فإذا كانت قيمته ثلاثين زيد عليها عشرة فقط فان باعه فواضح (ثم) إذا لم يرض بزيادة الثلث (استؤنى) بالثمن المذكور لظن الاياس من بيعه أو للفوات بعق أو موت له أن يبيعه (ثم) إذا لم يحصل منه بيع مدة الاستيناء (مورث) المال وبطلت الوصية وغلغ الزيادة إذا لم يكن العبد لوارث الموصى وإلا لم يزد على قيمته شيء لئلا يلزم الوصية لوارث (و) إن أوصى (بيعه) لعبد المفقين (يخن أحب) (٤٣٣) العبد فأحب شخصا ولم يرض بشرائه رجع العبد ميراثا (بعد النقص) لثالث قيمته (والأبادة) من شرائه ولا استيناء في هذه إذ لا عتق فيها (واشتراء) بالجر عطف على بيع أى وإن أوصى باشتراء عبد زيد من ماله ويعطى (لفلان) فان باعه سيده بقيته أو بزيادة الثلث حيث أبى من بيعه بالقيمة لا بخلاف لطلب الزيادة أعطى لفلان (و) إن (أبى) من بيعه (بخلاف) منه يبيع عبده (بطلت) الوصية ويرجع الثمن ميراثا (و) إن أبى (لزيادة) على ثلث القيمة (فللموصى له) جميع القيمة والثلث الزائد عليها والفرق بين كونها بخلاف تبطل ولزيادة فلا تبطل ويكون الثمن والزيادة للموصى له أنه في البخل امتنع رأسا فلم يسم شيء يعطى للموصى له بخلاف الأبادة لأجل الزيادة فان الورثة قادرون عليها وعلى دفع العبد فقد سمى مقدار قدره الشرع

أى ان أبى طالبا لازيادة لا بخلاف وبطلت الوصية قياسا على ما يأتى قريبا للمصنف (قوله بالتدريج) أى كما يشعر به قول المصنف لثالث قيمته ولم يقل يزداد ثلث قيمته لثلاثين يوم أن الثلث يزداد دفعة واحدة وإنما طلب زيادة ثلث القيمة لأن الناس لما كانوا يتعاضدون في البيع ولم يجدوا لثالث قيمته شيئا يوقف عنده وجب أن يقتصر على ثلث ذلك لأن الثلث حد بين القليل والكثير (قوله بالثمن المذكور) أى وهو القيمة وما زيد عليها من ثلثها (قوله أو للفوات) أى لفوات بيعه بموت أو عتق والتعبير الأول هو الواقع في المدونة والثاني هو الواقع في رواية ابن وهب وقد حمل ابن يونس ذلك على الوفاق لأن الاياس من بيع العبد يحصل بالعتق والموت وبغير ذلك انظر بن والنقى في عقب عن ابن مرزوق وهل الاستيناء سنة أو بالاجتهاد قولان والحاصل أن المالك إذا لم يرض بزيادة الثلث فانه يستأنى بالثمن المذكور لظن الاياس من بيعه بمحصول موته أو عتقه أو مضى مدة حدها بعضهم بسنة وبعضهم بالاجتهاد الحاكم ثم بعد الاستيناء يورث (قوله وإلا لم يزد على قيمته شيء) أى وبطلت الوصية (قوله وبيعه عن أحب) حاصله أنه إذا أوصى ببيع عبده فلان لمن أحبه العبد فأحب شخصا فانه يباع له فان اشتراه بقيته فالأمر ظاهر وإن أبى فانه ينقص له من قيمته قدر ثلثها فان لم يشتره بعد ذلك فانه يورث من غير استيناء على الراجح قال في التوضيح ومحل كونه يصير ميراثا بعد النقص والأبادة إذا لم يوجد من يشتره بالسكية وإنما لو أحب العبد شخصا وأبى من شرائه فله أن ينتقل إلى ثان وإلى ثالث مالم يطل ذلك حتى يضرب بالورثة قاله أنشعب اهـ بن (قوله بعد النقص) أى للمشتري الذى أحبه العبد (قوله ولا استيناء في هذه) أى على الراجح خلافا لحش (قوله واشتراء لفلان الخ) حاصله أنه إذا أوصى أن يشتري عبد زيد من ماله ويعطى لعمرو مثلا فان باعه صاحبه بقيته فلا كلام وإن أبى أن يبيعه بذلك فان كانت إبايته لأجل البخل يبيع العبد فان الوصية تبطل ويرجع الثمن ميراثا وإن كانت إبايته من بيعه لأجل الزيادة في الثمن فانه يزداد على قيمته ثلثها فان أبى أن يبيعه بذلك فان الثمن أى القيمة والزيادة يدفعان للموصى له (قوله وإن أبى من بيعه) أى من أول طلبه بثمنه أو بعد زيادة ثلثه (قوله ويرجع الثمن ميراثا) أراد بالثمن القيمة التى أشار لها بقوله فان باعه صاحبه بقيته الخ (قوله والفرق الخ) حاصله أنه إذا امتنع بخلاف لم يتيسر الاتيان بالعبد فهو بمنزلة موته فتعذر تنفيذ الوصية فلذا بطلت بخلاف الأبادة لزيادة فانه قد وجد طريق لتنفيذ الوصية لأن الشارع التفت لإلزام قدر معين والورثة قادرون على دفعه فلم تبطل (قوله أى أو لفلان) أشار إلى أن فى كلام المصنف حذف أو مع ما عطف (قوله خير الوارث في بيعه بما طلب المشتري) أى فى صورتين (قوله لأنه) أى عتق الثلث هو الذى أوصى به البت فى المعنى وذلك لأن إصاءه يبيعه لاعتق يقتضى شرعا وضع قيمة ثلثه إن أبى المشتري فكأنه أوصى بعتق ثلثه بتلا مجانا والثلثان

وهو الثالث (و) إن أوصى (بيعه) أى ببيع عبده (لاعتق) أى لمن يبعثه أى أول فلان بدليل آخر الآخرا كلامه فان اشتراه أحد بقيته فظاهر وإلا (نقص) عن المشتري (ثلاثة) أى ثلث قيمته (وإلا) يوجد من يشتره بنقص ثلث قيمته (خير الوارث في بيعه) بما طلب المشتري أن يشتره به (أو عتق ثلثه) بتلا في بيعه لاعتق لانه الذى أوصى بعتقه فى المعنى (أو القضاء به) أى بثلث العبد (لفلان فى) أى فى قول الموصى ببيعوه لفلان فصار حاصل المعنى أن الوارث خير فى الأولى بين بيعه بما طلب المشتري وبين عتق ثلث العبد وفى الثانية بين بيعه بما طلب فلان

وبين تملكك ثلث العبد له (و) ان اوصى (بعتق عبد) معين وله مال حاضر وغائب والعبد (لا يخرج من ثلث) المال (الحاضر) أى لا يحمله ثلثه ويخرج من ثلث الجميع (وقف) عتقه بدموته (إن كان) يرجى حضور الغائب (لأشهر بسيرة) كاربعة حتى يحضر فيعتق كله (وإلا) يرجى حضور الغائب لأشهر بسيرة بل كثيرة (عجل عتق ثلث) المال (الحاضر) أى ما قبل ثلث الحاضر (ثم تمم) عتقه (منه) أى من الغائب اذا حضر ولو تدرى محافيتق من كل ما حضر محمله حتى يتم عتقه (٤٣٧) (ولزم إجازة الوارث) ليس مراده أنه يلزمه أن يجيز وأنما مراده أن الوارث إذا أجاز وصية مورثه قبل موته فبإله رده بعده كما لو كانت لوارث أو أكثر من الثلث فتلزمه الإجازة وليس له رجوع بعد ذلك فبإجازته متمسكا بأنه التزام شيء قبل وجوبه وأنما تلزمه الإجازة بشروط أولها كون الإجازة (بمرض) للموصى أى فيه سواء كانت الوصية فيه أوفى الصحة ولا بد من كون المرض مخوفا كما يؤخذ من الشرط الثاني وهو قوله (لم يصح) للموصى (بده) فإن أجازته في صحته أوفى مرض صح منه صحة بينتهم مرض ومات لم يلزم الوارث ما أجازته وأشار لثالث الشروط وهو أن لا يكون معذورا بقوله (إلا تبين عذر) للوارث في الإجازة (بكونه) أى الوارث (في نفقته) أى الموصى فأجاز مخافة قطعها عنه (أو) لأجل

الآخران جعل للمشتري عتقهما (قوله وبين تملكك ثلث العبد له) اعلم أن ما ذكره المصنف محله إذا حمل ثلث الميت جميع العبد الموصى ببيعه للعتق أو لفلان أما إذا لم يحمله فإن الورثة يخيرون بين بيع جميع العبد ويحيط عن المشتري مقدار ثلث الميت وبين أن يعتقوا منه مبلغ ثلث الميت من جميع ما ترك في مسألة العتق لأن الوصية به وأما في مسألة البيع لفلان فيخيرون بين بيع جميع العبد ويحيط عن المشتري مقدار ثلث الميت وبين إعطاء فلان ثلث جميع ما ترك الميت من العبد وغيره مما يملكه من عرض ودار وغيرهما مثلاً إذا كانت قيمة العبد ثلاثين وخلف الموصى ثلاثين غيره فالجسلة ستون ثلثها عشرون فلم يعمل ثلث الميت العبد فيخير الورثة بين أن يبيعوا جميع العبد ويسقطوا عن المشتري عشرين أو يعتقوا ثلثه في مسألة العتق وأما في مسألة البيع فيخيرون بين أن يبيعوا جميع العبد لفلان ويسقطوا الثلث عنه وبين أن يدفعوا لفلان عشرين ثلث المال كله هكذا ذكره الطخيني عن العوفي (قوله وقف عتقه) أى وتجري عليه أحكام الرقية حتى يعتق ولو طلب العبد عتق ما يحمله ثلث الحاضر ويؤخر عتق بقية لم يجب لذلك (قوله فيعتق من كل ما حضر محمله) فإذا كانت قيمة العبد مائة وثلث الحاضر خمسين وثلث الغائب كذلك خمسين وكان لا يرجى حضوره إلا بعد سنة عتق نصف العبد حالا وكل ما يأتي من الغائب ثلاثون يعتق من العبد عشرة (قوله ليس مراده أنه) أى الوارث يلزمه أن يجيز وصية مورثه (قوله تلزمه الإجازة) ظاهره مطلقا سواء تبرع الوارث بها بأن أجاز قبل أن يطلبها منه الموصى أو طلبها منه الموصى وهو ما ذهب إليه غير واحد من شيوخ عبد الحق واختاره بعض الصقليين وقال بعض القرويين إن أجاز الوارث قبل أن يطلبها منه الموصى لم يكن له رجوع مطاقا كان في عيال الموصى أو لم يكن في عياله وإن أجاز بعد أن طلب الموصى منه الإجازة كان له الرجوع وإليه نحا ابن يونس انظر بن (قوله وليس له رجوع بعد ذلك) أى بدموت الموصى (قوله لم يصح بعده) أى بعد ذلك للرض القدى أجاز فيه الوارث (قوله لم يلزم الوارث ما أجازته) أى في الصحة أو في المرض الأول (قوله أن لا يكون معذورا) أى فإن كان الوارث معذورا فلا تلزم إجازته (قوله في نفقته) أى سواء كانت واجبة أو متطوعا بها (قوله أول أجل دينه) أى فيخاف أن يطلبه به ويسجنه إذا لم يجز (قوله أن لا يكون المميز ممن يحمله) أن له الرد والإجازة) أى فإن كان ممن يحمله ذلك لم تلزمه الإجازة وكان له الرد إن حلف أنه يحمله أن له رد تلك الوصية وأنه إنما أجازها لاعتقاده لزومها له (قوله معمول النخ) خبر لمخدوف أى هذا معمول يحلف والمشار إليه قول المصنف إن جعل النخ (قوله كالذى يعلم النخ) أى كما أنها تلزم بالشروط المقدمة الذى يعلم النخ (قوله وأنها في الثلث) أى وأن يعلم أن الوصية إنما تكون في الثلث

(دينه) الذى له عليه (أو) لحوف (سلطان) أى الموصى فأجاز مخافة سطوته عليه الشرط. الرابع أن لا يكون المميز ممن يحمله أن له الرد والإجازة وأشار له بقوله (إلا أن يحلف من يحمله مثله) لزوم إجازته كمن شأنه التباعده عن أهل العلم (أنه جهل أن له الرد) معمول يحلف فهو صفة يمينه أى يحلف بالله القدى لإله لا هو أى لا أعلم حين إجازتي أن لى الرد أى لاعتقادي أن ما أوصى به الموصى أمر لازم فإن حلف لم تلزمه الإجازة وله الرد فإن نكل لزمته كالمى يعلم أنه لا وصية لوارث وأنها في الثلث

وأن له الاجازة والرد ولا يقبل منه يمين وبقى شرط خامس وهو أن يكون المميز مكلفا بلا حرج وذكر مفهوم الشرط الاول ليرتب عليه المبالغة بقوله (لا) أن أجاز الوارث (بصحته) للموصي فلا تلزمه الاجازة (ولو) وقعت (بكسفرة) أو مرض خفيف أو سجن (والوارث) الموصي له بصحة أو مرض (بصير) حال الموت (غير وارث) بحجبه بمن هو أقرب منه كأخ يحجب بمحدث ابن أولزوال سبب أو شرط كالزوجة تطلق (٤٣٨) باثنا (وعكسه) أى غير الوارث يصير وارثا كوصيته لامرأة أجنبية ثم

لا يوزن عليه (قوله وأن له) أى ويعلم أن للوارث اجازة الوصية للوارث وبزائد الثلث وله ردها (قوله وبقى شرط خامس الخ) قديقال هو المأخوذ من قول المصنف ولزم اجازة الوارث لان اللازم إنما يكون للرشد (قوله لا بصحة) هذا قول مالك في الوطأ والعتبية قال لا يلزمهم ذلك لأنهم أذنوا في وقت لا منع لهم فيه أبو عمر هذا هو المشهور من المذهب وخرج ابن الحاج في نوازه عليه إن رد ما أوصى له به في صحة الموصي ثم قبله بعد موته صح قبوله لأنه لم تجب له الوصية إلا بموت الموصي اه بن (قوله فلا تلزمه الاجازة) أى سواء كانت الوصية لوارث أو لأجنبي بأكثر من الثلث وإذا كانت تلك الاجازة الواقعة في الصحة لا تلزم فلا وارث الرد بعد موت الموصي ولا عبرة بقول الموثق واطلع الوارث على ذلك وأجازه (قوله ولو بكسفرة) هذا قول ابن وهب قال اصبح وهو الصواب خلافا لابن القاسم في العتبية (قوله ما يؤول إليه الحال) أى حال الموصي له عند موت الموصي فإن آل أمر الموصي له عند موت الموصي لكونه غير وارث نفذت الوصية له وإن آل أمره لكونه وارثا عند موت الموصي بطلت الوصية له (قوله فلا شيء له) كذا قال ابن القاسم وهو ضعيف والمعتمد نفوذ الوصية سواء علمت بطلانها قبل موتها ولم تغير الوصية أو لم تعلم (قوله لعدم وجود الخلاف فيها) بل بطلان الوصية فيها باتفاق فإذا كان له ابن وأوصى لأخيه ثم مات الابن فصار الأخ وارثا بطلت الوصية باتفاق سواء علم الموصي بموت ابنه ولم يغير الوصية أو لم يعلم بموته (قوله واجتهد في نعتن عبد) أى قلة وكثرة بقدر المال فإن كان المال كثيرا اشترى العبد من على الرقيق والإفمن دنيه فليس من ترك مائة دينار كمن ترك ألف دينار الخ (قوله ولا بد أن يكون غير معيب في الأولى) أى فإن ظهر أنه معيب فيها رد لان ظهر أنه معيب في الثانية (قوله بحيث لا يسمع) أى الثالث من أسماء وقوله ولا ينفى أى الثلث برقبته كما لو سمى مائة والثلث عشرة فهي لاتسع المائة ولا تنفى برقبته (قوله فأخر نجم مكاتب) هذا مبتدأ خبره محذوف أى يمان به فيه (قوله كفى) أى فإن عجز به الدفع له رجع على السيد فأخذ منه مائة مكاتبه وورث لأنه إنما دفع له إغانة على العتق ولم يحصل اه بن (قوله ورث) أى ورثه ورثة الموصي والضمير في ورث راجع للقدر الذى سماه إذا كان سيرا أو الثلث إذا كان مائة كثيرا لا يسمع الثلث (قوله لو كان المسمى فيه عتقا عن ظهر الخ) مثل العتق على الظهار العتق عن غيره من الكفارات ككفارة القتل وقول الأحمى كفارة القتل كالتطوع ضعيف لمخالفته تقييد المصنف كابن يونس بالتطوع فإنه لما قال في المدونة فإن سمى قيده ابن يونس بالتطوع وجعل التسمية خاصة بالتطوع اللهم إلا أن يحمل كلام الأحمى على كفارة قتل العمد لانها مندوبة انظر عجم (قوله فلا يشارك) أى فيه لانه لا يعتق فيه الا رقبة كاملة (قوله ويطعم بما لم يبلغ شراء رقبة) أى ويشترى طعاما بما لم يبلغ شراء رقبة ويعطى للمساكين سواء وفى بالطعام كله أى ستين مدا أو وفى ببعضه (قوله فإن فضل الخ) يعنى انه اذا اشترى بما

تزوجها (المعبر مأله) أى ما يؤول إليه الحال في الصورتين فإذامات الموصي صحت في الأولى وبطلت في الثانية (ولو لم يعلم) الموصي بصيرورة الوارث غير وارث فالمبالغة راجعة للصورة الأولى قصد بها رد قول ابن القاسم في المرأة توصى لزوجها ثم يطلقها البتة فإن علمت بطلانها قبل موتها ولم تغير فالوصية جائزة وإن لم تعلم فلا شيء له ولا يصح رجوعها للثانية لعدم وجود الخلاف فيها (واجتهد) من يتولى أمر الوصية من وارث أو قاض أو مقدم منه أو وصى (في نعتن) عبد (مشتري لظهار) على الموصي بشرائه ليعتق أى لاجل عتقه عن ظهاره (أو) مشتري (لتطوع) أى أوصى بشراء عبد ليعتق عنه تطوعا ولم يسم نعتنا في الحالين (بقدر المال) متعلق باجتهد أى يجتهد بقدر المال قلة وكثرة ليشتري عبدا صغيرا أو كبيرا حاذقا أو بليدا فليس من ترك مائة دينار كمن ترك ألفا ولا بد

أن يكون العبد مسلما في المستثنين فإن ظهر كفره بعد الشراء رد ولا بد أن يكون غير معيب في الأولى (فان لم سمى في تطوع) قدرا (يسيرا) لا يشتري برقبة (أو) سمى كثيرا (قل الثلث) بحيث لا يسمع ما سماه ولا ينفى برقبة (شوركة به) أى باليسير الذى سماه أو بالثلث (في نعتن) عبد (ليعتق) أن وجد مشارك (وإلا) يوجد (فأخر نجم مكاتب) لأنه أقرب لفرض الموصي والتقييد بالآخر للندب لانه أقرب لاعتق إذ لو وضعه في أول نجم كفى فإن لم يوجد نجم مكاتب ورث ومفهوم قوله تطوع انه لو كان المسمى فيه عتقا عن ظهار فلا يشارك ويطعم بما لم يبلغ شراء رقبة فان فضل عن الاطعام شيء ورث (وإن عتق) ما اشترى للتطوع

(فظهر) على الميت (دين برؤيه) أى العتق كله (أو بعضه رُق القابل) للدين (٤٣٩) وهو السكلى فى الاولى وبطلت الوصية

والبعض فى الثانية وعتق
الباقى بخلاف الظهار فبرق
اذ لا يعتق عن ظهار بعض
رقبة ويطعم عن ظهار الميت
بما زاد على الدين (وإن
مات بعد اشترائه) لاعتق
(ولم يعتق) بان مات قبل
عتقه لانه لا يعتق بمجرد
الشراء (اشترى غيره)
ليعتق (لمبلغ الثالث) ولو
قسمت التركة وهذا فيما اذا
لم يسم ثمنًا في ظهار أو تطوع
(و) ان أوصى (بشاة) من
غنمه أو بعبد من عبيده
(أو) أوصى (بعبد من
ماله) غنمًا أو غيرها كاعطوه
عشرة من غنمى أو من
عبيدى أو من ابلى (شارك)
الموصى له ورثة الميت
(بالجزء) أى بنسبة الجزء
الذى أوصى به الى الموصى
فيه من غنم أو غيرها فاذا
أوصى بشاة وله يوم التنفيذ
ثلاث شياه كان شريكًا
بالثالث ولو كان له عشرة
كان شريكًا بالعشر واذا
أوصى له بعشرة وله عشرون
كان شريكًا بالنصف فلو
كان له خمسة عشر شاة كان
شريكًا بالثلثين والموضع
ان ثلث الميت يجعل ذلك
والعبرة بيوم التنفيذ زادت
عن يوم الوصية أو نقصت
(وإن لم يبق) يوم التنفيذ
من غنم الموصى (الا
ماسمى) يوم الوصية

لم يبلغ شراء الرقبة طعاما فأطعم منه ستين مدا وبقي من ذلك الطعام بقية فانها تورث هذا هو القياس
والاستحسان أن يتصدق بالباقي كذا قال الأحنفى (قوله فظهر دين يرد به أى العتق كله) أى بأن أحاط
الدين بمال الموصى حتى العبد وقوله أو بعضه أى بأن كان الدين الذى يستغرق جميع المال غير
العبد ويستغرق نصف العبد أيضا فيمتنع ثلث النصف الباقي ويرق ثلثه للورثة لان الوصية انما
تكون فى الثلث كذا فى المدونة اذا علمت هذا فقول الشارح والبعض فى الثانية وعتق الباقي نحوه
فى عتق وخشى وفيه نظر وصوابه وعتق ثلث الباقي وثلثه للورثة لان الوصية انما تنفذ فى الثلث
والدين يبدأ به ومابقى بعده كانه التركة انظر (قوله بخلاف الظهار الخ) أى أنه إذا اعتق فى الظهار
وظهر دين يرد بعض العبد فانه يرق جميعه ويقال لمتولى التركة أطعم عنه بما زاد على الدين ولا يقال
إن الصوم مقدم على الاطعام فيكون المولى لا لاعتق هو الصوم لا الاطعام لانا نقول الصوم هنا معذور
لانه انما يعتبر ذلك يوم التنفيذ وهو قطعا بعد موت الموصى اه عجب (قوله لانه لا يعتق بمجرد الشراء)
هذا اذا لم ينص الموصى على عتقه بمجرد الشراء اما ان نص على ذلك كاشتروا بعد موتى عبدا وان
اشترىتموه فهو حر فان مات لم يلزم شراء غيره لحصول الحرية (قوله اشترى غيره لمبلغ الثلث) أى
ثلث جميع مال الميت وقيل ثلث مابقى أبدا وكأنه لم يكن مال الا مابقى الاول مذهب المدونة والثانى
لابن القاسم فى الموازية فاذا أوصى بشراء عبد يعتق تطوعا أو عن ظهاره أو كفارة الجبن وقتل ومات
وكانت التركة ثلثمائة مثلاً فاشترى عبدا بخمسين فمات قبل عتقه فانه يشتري عبدا آخر بخمسين بقية
الثلث ولو قسمت التركة فان اشترى بالخمسين الباقية من الثلث فمات قبل عتقه لم يؤخذ من الورثة شئ
لتمام الثلث هذا على القول الاول وعلى الثانى يؤخذ ثلث المائتين الالفين عند الورثة مطلقا مات بعد
القسم أو قبله (قوله ولو قسمت التركة) هذا مبالغة فى قول المصنف اشترى غيره أى اشترى غيره
ولو قسمت التركة على المشهور وعن ابن القاسم قول بالفرق بين أن يكون المال قد قسم فلا يشتري
أولم يقسم فيشتري وهو قول اصبح ورده ابن رشد بأن الحقوق الطارئة على التركة لا يسقطها قسم
المال انظر (قوله وهذا فيما اذا لم يسم ثمنًا فى ظهار أو تطوع) أى غير أن قوله لمبلغ الثلث يجرى فى
الثانى مطلقا سواء كان مبلغ الثلث يسع رقبة كاملة أو بعض رقبة وفى الاول إن كان مبلغ الثلث يشتري
به رقبة كاملة فان كان لا يشتري به رقبة كاملة اشترى به طعام وأخرج للفقراء سواء كان ندر ستين
مدا أو أقل ومفهوم قوله لم يسم ثمنًا أنه لو سمي ثمنًا فاشترى به العبد ومات قبل عتقه لم يشتري غيره لافى
ظهار ولا فى غيره (قوله أو بعبد من عبيده) أى أو يبيع من ابله (قوله غنمًا أو غيرها) أشار الشارح
بهذا الى أن المراد بماله فى قوله أو عدد بماله ما أوصى ببعضه لا جميع ماله كما هو ظاهر
(قوله كان شريكًا بالثالث) أى سواء كانت غنم الموصى ضأنًا أو معزًا أو ماعزًا كله ذكورًا وإناثًا
أو منهما كانت كلها صغارًا أو كبارًا أو مختلفة أى ويعتبر الثلث بالقيمة لا بالعدد فأخذه بالقرعة
بعد التقويم وكذا يقال فيما بعد (قوله ولو كان) أى للميت يوم التنفيذ عشرة (قوله كان شريكًا
بالعشر) أى ولو كان للميت يوم التنفيذ مائة كان شريكًا بعشر العشر وكذا يقال فى العبد والابل
(قوله وله) أى للميت عشرون يوم التنفيذ (قوله والعبرة بيوم التنفيذ) أى والعبرة بعدد الغنم ونحوها كالابل
والعبد يوم التنفيذ للوصية سواء زاد الموجود يوم التنفيذ عن الموجود يوم الوصية أو نقص الموجود
يوم التنفيذ عن الموجود يوم الوصية فلو أوصى له بعشرة وكان له يوم الوصية خمسون فزادت بولادة
وبلغت مائة يوم التنفيذ كان شريكًا بالعشر لا بالخمس وكذا ان أوصى له بعشرة وكان له مائة يوم
الوصية واستمرت المائة باقية إلى يوم التنفيذ كان شريكًا بالعشر وان هلك منها خمسون وبقي منها

(فهر) أى الباقي (له) أى للوصى له يختص به (إن حمله الثلث) قال فيها من أوصى بعق عشرة من عبيده ولم يعينه وعبيده خمسون فمات منهم عشرون قبل التقويم عتق منهم عشرة أجزاء من ثلاثين جزء بالسهم خرج عدد ذلك أقل من عشرة أو أكثر ولو هلكوا إلا عشرة عتقوا وإن حملهم الثلث وكذا من (٥٤٤) أوصى لرجل بعدد من رقيق أو بعشرة من ابله انتهى واستشكل قوله بالجزء مع

قوله وإن لم يبق إلا ما سماه فهو له لأن الحكم بالشركة للمقتضى أن ما وجد يكون بينهم مع الحكم بالاختصاص متنافيان وأجيب بأن قوله شارك بالجزء فيما إذا كان عنده أكثر من العدد للوصى به فإن لم يكن عنده أكثر اختص به فإن لم يعمل الثلث إلا بعضه فله ما حمله (لا) إن قال له (ثلث غنمى) مثلاً (تموت) أى يموت بعضها فليس له إلا ثلث ما بقى وإذا لم يبق إلا شاة فقط أعطى ثلثها ولا يقال ينظر إلى عدد الثلث يوم وجوب الوصية فيعطى الثلث مادام أكثر من ذلك العدد حتى إذا لم يبق إلا هو أخذه لأن الفرق بين هذه والسابقة أن الوصية في هذه بجزء معين وفي السابقة بعدد معين (وإن) أوصى له بشاة مثلاً (لم يكن له غنم) حين الوصية حتى مات (فله) شاة وسط أى قيمة شاة وسط لا عالية ولا دنية تعطى له تلك القيمة لأن التبادر من حاله ذلك (وإن) قال (شاة من غنمى)

خمسون يوم التنفيذ كان شريكاً بالحس لأن الداهب كالمعدم وإن بقى منها ثلاثون يوم التنفيذ كان شريكاً بالثلث يأخذه بالقرعة بأن تجعل العبيد الثلاثون ثلاثة أكوام بالقيمة ولا يلتفت للعدد بل يقابل الواحد بالحصة مثلاً إن اقتضت القيمة ذلك ويكتب في ورقة اسم الوصى له وفي ورقتين اسم الورثة ثم ترمى الأوراق على الأكوام (قوله فهو له) أى ولو كانت قيمته تقابل جميع مال الوصى الذى هلك وهو الغنم مثلاً (قوله فمات منهم عشرون قبل التقويم) أى قبل تنفيذ الوصية واستمر ثلاثون منها باقية أوقت التنفيذ (قوله عتق منهم عشرة أجزاء من ثلاثين جزءاً) أى وذلك ثلثهم وقوله بالسهم متعلق بقوله عتق منهم والمراد بالسهم القرعة وقوله خرج عدد ذلك أى العشرة أجزاء وقوله إلا عشرة أى فانها بقيت لوقت التنفيذ (قوله لا إن قال له ثلث غنمى) أى لا إن قال في وصيته ثلث غنمى وأشار الشارح بهذا الحل إلى أن ثلث في كلام المصنف يقرأ بالرفع على أنه مبتدأ خبره محذوف والجملة مقول قول محذوف (قوله مثلاً) راجع لسكل من ثلث وغنمى فمثل الثلث غيره من الأجزاء كالربع والخمس ومثل الغنم غيرها من البقر والأبل والعبيد (قوله فتموت) قال نت والاستحقاق كال موت أى فإذا استحق بعضها فليس للوصى له إلا ثلث ما بقى وإذا استحق كلها فلا شىء للوصى له وفى عجز ينبغى أن النصب مثله أى إذ لم يقدر على الغاصب وإنما حمل الشارح قوله فتموت على موت بعضها مع أنه خلاف ظاهر كلام المصنف لافتادة الفرق بين مسألة ما إذا أوصى بعدد من ماله فمات بعضه ولم يبق إلا ما سمي فأقل وبين ما إذا أوصى بثلث غنمه فمات بعضها ففى الأولى يعطى جميع ما بقى إن حمله الثلث وفى الثانية يعطى ثلث ما بقى ولو كان الباقي واحدة أعطى ثلثها أى وإذا لم يبق شىء فلا شىء له (قوله يوم وجوب الوصية) أى وهو يوم القبول بعد الموت وقوله فيعطى الثلث أى فيعطى يوم التنفيذ ذلك العدد مادام أكثر منه (قوله لأن الفرق الخ) علة لقوله فليس له إلا ثلث ما بقى أى لا كله كما فى المسئلة السابقة (قوله أن الوصية فى هذه بجزء معين) أى شائع فى جميع الغنم وحينئذ فليس له إلا ثلث الباقي (قوله وفى السابقة بعدد معين) أى فلذا أخذه إذا لم يبق إلا هو (قوله وإن أوصى له بشاة) أى سواء قال من مالى أو أطلق ولا مفهوم للشاة بل مثلها الوصية بعدد كعشرة شياه سواء قال من مالى أو أطلق (قوله تعطى له تلك القيمة) أى ولا يشتري له بها شاة وهذا ما فى الموازية واقتصر عليه المواق وقال ابن الحاجب له شاة وسط تشتري له من ماله وكلام المصنف وإن كان ظاهراً فى موافقته لكن يمتنع حمل على ما فى الموازية بتقدير مضاف كما فعل الشارح لأنه للمتعهد (قوله وإن قال شاة) أى وإن قال فى وصيته له شاة من غنمى أو له عشر شياه من غنمى مثلاً (قوله ولا غنم له) أى حين الوصية وقوله بطلت أى ولا ينظر لما يحدث له من الغنم بعد الوصية اه عدوى (قوله بخلاف ما لو قال من مالى أو أطلق) أى فإن له قيمة شاة وسط كما مر والحاصل أنه إن أوصى له بشاة مثلاً ولا غنم له فإن قال من مالى أو أطلق قضى للوصى له بشاة وسط وإن قال من غنمى كانت الوصية باطلة ولو حدث له غنم بعد الوصية مات عنها (قوله كعتق عبد) أى غير معين (قوله فماتوا قبل التنفيذ) أى بأن ماتوا فى حياته أو بعد موته وقبل النظر فى ثلثه ومثل موتهم استحقاقهم وغصبهم إذا لم يقدر على الغاصب

واعلم

أو عبد من عبيدى (ولا غنم له) ولا عبيد (بطلت)

لأن التقييد بقوله من غنمى ولا غنم له صير كلامه كالحديثان بخلاف ما لو قال من مالى أو أطلق وشبه فى البطان قوله (كعتق عبد) أوصى به (من عبيد فماتوا) قبل التنفيذ فإن لم يكن إلا واحد معين عتقه وتقدم كلام للدونة عند قوله إن حمله

(٤٤١) ثم ذكر أورا تخرج من الثلث

إذا ضاق عنها فقال (و) لو
أوصى بوصايا أو لزمه أمور
تخرج من الثلث وضاق عن
جميعها (قدم لصيق الثالث)
عما يجب أخراجه. وصية
أو غيرها (فك أسير)
أوصى به ولم يتعين عليه
قبل موته وإلا فن رأس
المال (ثم مدبر صحة) ومه
مدبر مريض صح من
مرضه صحة يينة (ثم صدق
مريض) لمكروحة فيه
ودخل بها ومات فيه وصى
به أولا وتقدم في الكسح ان
لها الاقل من السهم
وصداق المثل من الثلث
(ثم زكاة) لعين أو غيرها
(أو وصى بها) أى بأخراجها
وقد فرط فيها وإنما قدم
مدبر الصحة وصداق
المريض عليها لانهما
معلومات والزكاة لا يدري
أصدق في بقائها في ذمته
وانه فرط فيها أم لا فان لم
يوص بها فلا تخرج
ويعمل على انه كان أخرجها
فمنها في زكاة اعترف بها
عن عام ماض وانها في
ذمته وأوصى بها فلا يستثناء
في قوله (إلا أن يعترف
بملولها) عليه أى في عام
موته. منقطع لان الاعتراف
بالحلول انما يكون للناضى
للحاضر لا للماضى
(ويوصى) بأخراجها

واعلم ان الوصية بالتقوى بحرى فيها جميع ما مر في قوله وبشأن الخ فادأوصى بعق عبد من ماله ولا عبده
أخذ من ماله قيمة عبد وسط واشترى واعتق وإذا قال أعتقوا عبدا من عبيدى ولا عبده له حين
الوصية بطلت وإذا أوصى بعق ثلث عبده فيموت بعضهم لزمه عتق ثلث من بقى منهم ولو واحدا
فان ماتوا كالم يلزم عتق وإذا أوصى بعق عدد من عبيده ولم يبق يوم التنفيذ الا العدد الذى سماه
يوم الوصية تعين عتقه ان حمله الثلث وان بقى يوم التنفيذ أكثر مما سماه يوم الوصية شارك بالجزء
(قوله ثم ذكر أمور) أى أحكام أمور أى ثم ذكر أحكام الأمور التى تخرج من الثلث اذا ضاق عنها
من تقديم بعضها على بعض (قوله أو لزمه أمور الخ) أو مانعة خلو فتجوز الجمع لانه قد يوصى بوصايا
ويضيق الثلث عنها وقد تازمه أمور تخرج من الثلث وان لم يوص بها ويضيق الثلث عنها وقد يوصى
بوصايا وتلزمه أمور تخرج من الثلث يضيّق عن جميعها (قوله وصية أو غيرها) أى كان ما يجب أخراجه
منه وصية أو غيرها (قوله فك أسير أوصى به) أى بكه وظاهره سواء عين الوصى قد رمايك به أولا
وظاهر اطلاق الصنف كان الأسير الوصى بكه مسلما أو كافرا وهو كذلك كقَالَ الشَّيْخُ اِبْرَاهِيمُ التَّائِي
خَلَا فَا لَشَّيْخِ اَحْمَدُ الزَّرْقَانِي حَيْثُ قَبِدَ كَلَامَ الصَّنْفِ بِالْمُسْلِمِ وَجَعَلَ الْوَصِيَّةَ بِفَكَ الْاَسِيرِ الَّذِي
مِنْ حِمْلَةِ الصَّدَقَةِ الْآتِيَةِ فِي قَوْلِهِ وَمَعِينٌ غَيْرُهُ وَجَزَتْهُ (قوله ولم يتعين عليه قبل موته) أى لوجود غيره
من الاغنياء وقوله والا فمن رأس المال أى والا بان تعين عليه لكونه ليس غنيا غيره او ليس متمكنا
من الاغنياء من فكه غيره (قوله ثم مدبر صحة) أى سواء أوصى بعقته أم لا وكذا يقال في صدق
المريض أى سواء أوصى بدفنه أم لا وما ذكره من تقديم مدبر الصحة على صدق المريض هو المشهور
من اقوال ثلاثة وذلك لان الكسح يحدث في المرض اختيارا وليس للانسان ان يحدث في مرضه
شيئا يطله المرض وقيل يبدأ بصدق المريض عن مدبر الصحة لأنه اشبه بالمعاوضة ومن الناس من
يراه من رأس المال وقيل انهما يتحصانان لان لكل منهما وجها (قوله من الثلث) أى فان كان
الثلث اقل منهما دفع لها الثلث فمحصله ان الواجب للزوجة الاقل من الأمور الثلاثة (قوله ثم زكاة
لعين أو غيرها) أى وجبت عليه لدام ماض وفرط فيها وأوصى بأخراجها في المرض أى او اشهد
في مرضه ببقائها في ذمته فان لم يوص بأخراج تلك الزكاة التى فرط فيها ولم يشهد ببقائها في ذمته لم تخرج
في الثلث ولا من رأس المال لحمله على انه كان أخرجها مالم يتحقق عدم إخراجها لها والا اخرجت من
رأس ماله فاذا قال وجب على عشرة ريال او شاة او اردب قمح زكاة في سنة كذا ولم أخرج
او صيتكم بأخراجها او اشهدوا ان ذلك باقى في ذمى الى الآن اخرج من ثلثه لأنه لا يدري اصدق في
بقائها ام لا واذا قال وجب على كذا وكذا زكاة عن السنة الفلانية للناضية ولم أخرج ولم يوص
بأخراجها ولم يشهد ببقائه في ذمته لم يخرج من ثلث ولا من رأس مال لحمله على انه كان أخرجها مالم
يتحقق عدم إخراجها لذلك والا اخرجت من رأس المال كالم (قوله إلا ان يعترف بملولها الخ) أى
ويبقائها في ذمته من غير إخراج لها وذلك بان يقول وجب على في هذه السنة زكاة عشرة دنائير وهى باقية
في ذمى اوصيكم بأخراجها وحاصل ما في المقام ان زكاة العين في عام الموت لها احوال اربعة ان
اعترف بملولها وبقائها في ذمته وأوصى بأخراجها فمن رأس المال جبرا على الورثة وان اعترف بملولها
ولم يعترف ببقائها ولم يوص بأخراجها فلا يجبرون على إخراجها لا من ثلث ولا من رأس مال وإنما
يؤمرون من غير جبر إلا ان يتحقق الورثة عدم إخراجها فتخرج من رأس المال جبرا وان لم يعترف
ببقائها وأوصى بأخراجها اخرجت من الثلث جبرا وان اعترف ببقائها ولم يوص بأخراجها لم يقض
عليهم بأخراجها وإنما يؤمرون من غير جبر لاحتمال ان يكون أخرجها فان علموا عدم إخراجها أجبروا

(٥٦ - دسوقى - بع) (فمن رأس المال) تخرج فان اعترف بملولها ولم يوص بها فان الورثة لا يجبر على

إخراجها ولم تكن في ثلث ولا رأس مال اللهم إلا أن تعلم أنه لم يخرجها فمن رأس المال وهذا في زكاة العين بدليل قوله (كالحرث والماشية) فأنهما يخرجان من رأس المال (وإن لم يوصي بها) لانهما من الأموال الظاهرة فلم أن الزكاة الماضية مطلقا تخرج من الثالث أن أوصى بها والأفلا وان الحاضرة أن كانت عينا أخرجت من رأس المال أن اعترف وأوصى والا فلا وان كانت حرثا أو ماشية فمن رأس المال وان لم يوصي لأن من ورث حيا قد طاب أو في الجرين أو ماشية قبل أخذ الساعي زكاتها فزكاتها على الميت من رأس المال وان لم يوصي بها الميت وأما أن ورث ذلك قبل طيب الحب أو قبل مجيء الساعي فالزكاة في الحب على الوارث وفي الماشية يستقبل الوارث فإن (٤٤٣) لم يكن ساع ومات ربهما بعد الحول وقبل إخراجها فمن رأس المال وأما أن

ورث عينا فإن اعترف للميت غلول حولها وأوصى بإخراجها أخرجت من رأس المال وعلم أيضا أن الزكاة الحاضرة ليست مما نحن بسدد ها وإنما ذكرها المصنف استطرادا وتتم الفائدة لأن كلامنا هنا فيما يخرج من الثلث (ثم) إلى الزكاة الماضية الموصى بها (الفطر) أي زكاته الماضية أي التي فات وقتها بسرب فحس يوم الفطر وأما الحاضرة بأن مات ليلة الفطر على أنها يجب بالفروب أو يومه فكزكاة العين تخرج من رأس المال أن أوصى بها وإن لم يوص امر الوارث بإخراجها ولم يجبر عند ابن القاسم (ثم) إلى زكاة الفطر (كفارة ظهار وقتل) خطأ وكفارة الظهار تشمل أطعمه فهذه النسخة أحسن من نسخة ثم عتق ظهارا وأما القتل عمدا

عليها من رأس المال اه شيخنا عدوى (قوله وإن لم يوصي بها) أي بإخراج زكاتها وسواء اعترف بيقائهما في ذمته أم لا (قوله مطلقا) أي زكاة عين أو ماشية أو حرث وقوله أن أوصى بها أي أو أشهد على بقيتهما في ذمته وقوله أن اعترف أي بجلولها ويقائهما في ذمته (قوله فإن اعترف الميت بجلول حولها) أي وبقيا زكاتها في ذمته فلا بد من هذا أخذنا مما تقدم (قوله أي زكاته الماضية) أي التي اعترف بها والحال أنه أوصى بإخراجها فإن اعترف بها فقط ولم يوص بإخراجها أمر ورثته بإخراجها من رأس المال من غير جبر هذا أن لم يشهد في حال صحته أنها في ذمته والا أخرجت من رأس المال جبرا (قوله تخرج من رأس المال) أي جبرا (قوله أن أوصى بها) أي أو أشهد في صحته أنها في ذمته (قوله أحسن من نسخة ثم عتق ظهار) أي لأنه يفتو عليها اطعام الظهار (قوله ويدخل في قوله الآتي) أي ويدخل في مرتبة قوله الآتي الخ وهذا تفسير لآخر المراتب كأنه قال ويدخل في آخر المراتب وهي مرتبة الوصية لشيء معين غير العتق (قوله أفرع بينهما أيهما يقدم) أي في الإخراج من الثلث • واعلم أن محل إخراجهما من الثلث أن فرط فيهما بمضى مدة بعد نكح كفارة الظهار وبعد وجوب كفارة القتل وأوصى بإخراجها ولم يعلم هل إخراجها أم لا ولم يشهد في صحته أنها في ذمته فإن لم يفرط فيهما أو علم أنه لم يخرجها أو شك ولكن أشهد في صحته بيقائهما عليه فأنهما يخرجان من رأس المال جبرا (قوله ثم لفطر رمضان) إنما أخرجت عن كفارة اليمين لأن كفارة اليمين واجبة بالقرآن وكفارة فطر رمضان واجبة بالسنة (قوله ثم السكفارة للتفريط) إنما أخرجت عن كفارة الفطر في رمضان لأن كفارة الفطر لحلل حصل في ذات الصوم وكفارة التفريط لتأخير قضائه عن وقته ولا شك أن الأولى أكد (قوله ثم محل الثلاثة) أي كفارة اليمين وكفارة فطر رمضان وعمدا وكفارة التفريط أي محل كون هذه الثلاثة تخرج من الثلث على الترتيب المذكور (قوله حيث لم يعلم الخ) أي إذا أوصى بها والحال أنه لم يعلم الخ (قوله فإن علم بأنه لم يخرجها) أي فإن أوصى والحال أنه علم أنه لم يخرجها (قوله ثم إلى كفارة التفريط النذر) إنما أخرج النذر عنها لأن النذر أوجب على نفسه وكفارة التفريط وجبت بنص السنة فهي أقوى (قوله سواء نذره في صحته أو مرضه) لكن أن كان في الصحة فلا بد من الإيصاء به حتى يخرج من الثلث والا كان من قبيل الهبة لا يتم إلا بالحوز قبل المانع وإن كان النذر في المرض فإنه يخرج من الثلث وإن لم يوص به لأن التبرعات في المرض تخرج من الثلث وإن لم يوص بها كذا قرر شيخنا وقوله وسواء نذره في صحته أو مرضه الخ نحوه لت قالنا أنه ظاهر كلام المصنف (قوله وخصه بعضهم) أي وهو

ورث عينا فإن اعترف للميت غلول حولها وأوصى بإخراجها أخرجت من رأس المال وعلم أيضا أن الزكاة الحاضرة ليست مما نحن بسدد ها وإنما ذكرها المصنف استطرادا وتتم الفائدة لأن كلامنا هنا فيما يخرج من الثلث (ثم) إلى الزكاة الماضية الموصى بها (الفطر) أي زكاته الماضية أي التي فات وقتها بسرب فحس يوم الفطر وأما الحاضرة بأن مات ليلة الفطر على أنها يجب بالفروب أو يومه فكزكاة العين تخرج من رأس المال أن أوصى بها وإن لم يوص امر الوارث بإخراجها ولم يجبر عند ابن القاسم (ثم) إلى زكاة الفطر (كفارة ظهار وقتل) خطأ وكفارة الظهار تشمل أطعمه فهذه النسخة أحسن من نسخة ثم عتق ظهارا وأما القتل عمدا

فالتعق فيه ليس بواجب والسكلام في ترتيب الواجبات فلا يراد هنا بل يكون في آخر المراتب ويدخل في قوله الآتي ومعين غيره (و) إذا لم يحمل الثلث الأربعة واحدة وعليه عتق ظهار وعتق قتل خطأ (أفرع بينهما) أيهما يخدم (ثم) إلى عتق الظهار والقتل الخطأ (كفارة يمينه) وأخرجت عنهما لأنها على التخيير وهما على الترتيب (ثم) كفارة (لفطر رمضان) عمدا باكل أو شرب أو جوع (ثم) السكفارة (للتفريط) في قضائه حتى دخل عليه رمضان آخر ثم محل الثلاثة التي ذكرها حيث لم يعلم هل إخراجها أم لا ولم يشهد في صحته أنها في ذمته فإن علم بأنه لم يخرجها أو أشهد في صحته أنها في ذمته وأوصى بها فمن رأس المال وكذا يقال في عتق الظهار والقتل (ثم) إلى كفارة التفريط (النذر) الذي لم يوص به نذره في صحته أو مرضه وخصه بعضهم بالنذر في الصحة وأما نذر المرض

فرتبته رتبة ما يليه وهو قوله (ثم) المتق (البتل) في مرضه (ومدبر المرض) ثم ما في مرتبة واحدة إذا كان في لفظ واحد أو لفظين وليس بينهما سكوت كأن يقول في مرض موته أعتقت عبدي فلانا ودبرت فلانا وإلا قدم ما وقع أولا وأما الصدقة والعطية المبتلтан في المرض فيقدمان على الوصية بالمتق عند مالك وأكثر أصحابه ويقدم الموصى بعقده عليهما (٤٤٣) عند ابن القاسم ويؤخذ من هذا أن

المتق المبتل في المرض يقدم على الصدقة المبتلة فيه (ثم) على المتق المبتل والمدبر في المرض (الوصى بعقده) إذا كان (معيناً عنه) كعبدي فلان (أو) معينا (يشتري) بعد موته كاشتروا عبداً فلاناً واعتقوه عن حالاً (أو) لكشهر (أي) أو بعد شهر بعد موته في الصورتين أي وهو المعين عنه أو يشتري (أو) أوصى بعقده معين عنه (بمال) أي على مال يدفعه العبد لأورثته وسواء قيدي بمجمل أو مؤجل أو نطلق (فمجهل) العبد عقب موت سيده وهذه الحصة الصور في مرتبة واحدة يقع التحاوص فيها عند الضيق وأخرت عن المبتل والمدبر بمرض لان له الرجوع فيهم بخلافهما (ثم) على الحصة المذكورة (الموصى بكتابته) بعد موته (والمعتق بمال) أي على مال ولم يجعله عقب موت سيده (والمعتق إلى أجل بعد) أي زاد على شهر وأقل من سنة (ثم) يليه

المواق وابن مرزوق تبعاً لأبي الحسن (قوله) فرتبته رتبة ما يليه) أي من الأمرين وهما المبتل بعقده في المرض ومدبر المرض وحينئذ يقع التحاوص عند الضيق بين هذه الثلاثة (قوله) وإلا قدم ما يقع أولاً) أي وإلا بأن كانا بلفظين بينهما سكوت قدم ما وقع منهما أولاً (قوله) فيقدمان على الوصية بالمتق) الأوضح على الموصى بعقده ثم لا مفهوم له بل يقدمان على سائر الوصايا حتى على فك الأسير عند ذلك وعامة أصحابه كما في عج (قوله) عليهما) أي على الصدقة والعطية المبتلтан في المرض (قوله) ويؤخذ من هذا) أي من تقديم الموصى بعقده على الصدقة والعطية المبتلтан في المرض على ما قال ابن القاسم (قوله) يقدم على الصدقة المبتلة فيه) وذلك لأن المتق المبتل في المرض مقدم على الموصى بعقده الذي هو مقدم على الصدقة المبتلة في المرض ومعلوم أن المقدم على المقدم على شيء مقدم على ذلك الشيء (قوله) في الصورتين الخ) يعني أن الإيصاء بعقده عنه حالاً أو بعد شهر من موته يجري فيما إذا وصى بعقده معين عنه أو يشتري بعد موته فهذه أربعة (قوله) أو بمال) أي كما لو قال لأورثته أوصيكم أن تأخذوا من عبدي فلان عشرة وتعتقوه حالاً أو بعد شهر من موتى أو أطلق فعجل العبد ذلك المال عقب موت السيد (قوله) وهذه الحصة) أي وهي الموصى بعقده حال كونه معيناً عنه حالاً أو بعد شهر من موته أو يشتري بعد موته ويعتق حالاً أو بعد شهر والخامس المعين عنه الموصى بعقده على مال وعجله وكان الأولى أن يقول وهذه السبعة لأن المعين الموصى بعقده على مال إما أن يقيد عقده بالحال أو بقوله بعد شهر أو يطلق أو يقول وهذه الثلاثة أي الموصى بعقده حال كونه معيناً عنه أو يشتري والموصى بعقده على مال فعجله لكن الشارح جعلها خمسة مجازة للذين تأمل (قوله) لأن له الرجوع فيهم) الأولى فيها أي الخمس صور إلا أن يقال المراد لأن له الرجوع في الوصية بعقدهم أي بعقده كل واحد من هؤلاء الخمسة بخلاف مدبر المرض والمبتل بعقده فإنه لا يمكن من الرجوع في العتق والتدبير فيهما (قوله) ثم الموصى بكتابته بعد موته) أي ولم يجعل الكتابة كأن يقول أوصيكم أن تكاتبوا عبدي فلاناً بعد موته بكذا فكاتبوه بعد موته ولم يجعل الكتابة أما إن عجل الكتابة عقب موت السيد كان في مرتبة الموصى بعقده على مال وعجله كما لابن رشد هذا هو الصواب في تقرير المتن كما في بن خلافا لما في ع. من حمل قوله ثم الموصى بكتابته على ما إذا عجل الكتابة بعد موته (قوله) والمتق بمال) أي والذي أعتقه الميت على مال (قوله) والمتق إلى أجل بعد الخ) أي فهذه الثلاثة في مرتبة ويقع التحاوص فيها عند الضيق (قوله) أي زاد على شهر) أي بدليل ما مر من قوله أو لكشهر وقوله أو أقل من سنة أي بدليل قوله ثم المعتق لسنة (قوله) وقبل السنة) أي ولم يبلغ سنة (قوله) لم أره لأحد) أي أنه لم يقف على من زادهذه الزيادة (قوله) فكان يجب حذفه) أي حذف قوله والمتق لأجل بعد لا ندراجه في المعتق لشهر إذ المراد به ما نقص عن السنة (قوله) ثم إن الرجوع ما قاله الخ) وأما ما قاله المصنف من تقديم الموصى بكتابته والموصى بعقده على مال ولم يجعله على الموصى بعقده لسنة ولأكثر فقد تبع فيه ابن عبد الحكم وهو قول ضعيف (قوله) أي العتق لسنة) أي الموصى بعقده بعد سنة والموصى بعقده بعد أكثر من سنة

(المعتق لسنة) وهو يقدم (على) المعتق إلى (أكثر) من سنة كسنتين فأكثر كما في المقدمات فإنه ذكر فيها العتق لشهر ثم لسنة ثم لسنتين إلا أن زيادة المصنف هنا إلى أجل بعد وحمله على ما زاد على الشهر وقبل السنة بدليل ما بعده قال ابن غازي لم أره لأحد أي فكان يجب حذفه ثم إن الرجوع ما قاله ابن مرزوق من أن هاتين الأخيرتين أي العتق لسنة أو أكثر في مرتبة واحدة وأنها

يلباز العتق بمال فجعله ثم يليهما (٤٤٤) العتق بمال ولم يعجله والموصى بكتابه فكان حقه أن يقول بعد انظره فجعله ثم العتق

إلى أجل ثم الوصى بكتابه (تم)
والعتق بمال لم يعجله (تم)
وصيته (يعتق لم يعين)
كقوله اعتقوا عني عبداً (تم)
حج (أي ثم وصيته بحج عنه
(إلا لصورة فيتاحسان)
أي للموصى بهتفه غير
معين وحج الصورة أي
حجة الاسلام وشبهه في
المحاضرة قوله (كعتق لم يعين
ومعين غيره) أي غير
العتق كأن يوصى بعتق عبد
غير معين ويثوب معين أو عبد
معين أو بغير معين لزيد
فيتاحسان (وجزئه) أي
المعين كأن يوصى لزيد
بنصف ثوب معين
أو نصف عبد أو بغير معين
فالثلاثة إذا اجتمعت
أو الانسان منها في
مرتبة واحدة وانما
أعاد قوله كعتق لم يعين
ليرتب عليه ما بعده وقد
يقال العتق غير المعين الأول
زاحمه حج والثاني زاحمه
معين غيره أو جزؤه فلا
تكرار (وللريش)
مرضا مخوفاً (اشترأ
من يعتق عليه) كابتا
وأيه (بثلاث) فاقول ويعتق
عليه ناجز أو يثوب تقدم عتقه
على موته وأما بأكثر من
ثلاثة فلا يثوب خبر الوارث
ان كان لا يعتق عليه فيما

(قوله والموصى بكتابه) أي ولم يعجلها بعد موت السيد (قوله ثم العتق إلى أجل) أي سواء كان
سنة أو أكثر (قوله ثم وصيته بعتق) أي ثم يلى الوصى بهتفه لأكثر من سنة للموصى بهتفه حال كونه
غير معين (قوله أي ثم وصيته بحج عنه) أي إن لم يكن ذلك الحج حج ضرورة أي حجة الاسلام (قوله إلا
لصورة) أي إلا إذا كان ذلك الحج الوصى به لشخص ضرورة أي لم يحج حجة الاسلام (قوله كعتق
لم يعين) أي كوصيته بعتق لعبد لم يعينه كأعتقوا عبداً (قوله وجزئه أي المعين) يصح أن يحمل
ضمير وجزئه لغير المعين كما في ح ويراد بجزء غير المعين كربع المال أو ثلثه ففى المدونة من أوصى
بثلث ماله لقوم وبشيء بعينه لقوم نظراً لقيمة المعين وإلى ما أوصى به من الثالث ويتاحسان (قوله فالثلاثة الخ)
أي الوصية بعتق غير المعين والوصية بمعين غير العتق والوصية بجزء معين أو غير معين
كالوصية بربع ماله كما علمت (قوله في مرتبة واحدة) أي وفيها التحصاص عند الضيق (قوله الأول
زاحمه حج) الأولى أن يقول الأول لم يزاحمه شيء أو زاحمه حج (قوله والثاني زاحمه معين
غيره) أي غير العتق (قوله وللريش اشتراء من يعتق عليه) أي سواء كان يعتق على وارثه أيضاً كأن
يشترى المريض ابنه مع وجود ابن له آخر أو كان لا يعتق على وارثه كأن يشترى المريض أخاه
وكان الوارث له ابن عمه (قوله ويرث) أي كل المال أو بعضه واعترض على المصنف بأن في
اشترائه من يعتق عليه في حال مرضه ادخال وارث وهو منهي عنه فمقتضاه عدم ارثه لأن للعدوم
شرعاً كاللعدوم حساً وأجيب بأن النهى عنه ادخال وارث بسبب من أسباب الارث التي تظراً
كنزول المريض فان الزوجة المنكوحه في المرض وارثة بسبب الكاح الطارىء وما هنالك كذلك
إذ المشتري وارث قطما والشراء انما أوجب رفع المانع من الارث (قوله وخير الوارث ان كان) أي
ذلك العبد المشتري في المرض لا يعتق عليه أي على الوارث بل يعتق على المريض فقط كما لو اشترى
المريض أخاه وكان الوارث له ابن عمه وقوله فان أجازته أي فإن أجاز الشراء بزايد على الثلث
وقوله فظاهر أي فعتقه ظاهر وان كان لا يرث وذلك لأن اجازة الوارث انما تكون معتبرة بعد الموت
وحينئذ فما زاد على ثلث المريض من ذلك العبد لا يعتق إلا بعد اجازة الكاتبة بعد الموت فيكون
بعض ذلك العبد رقيقاً حين الموت فلا يرث واعترض بأن اجازة الوارث في المرض لازمة من
حين اجازة وحينئذ فمقتضاه انه يرث وأجيب باننا لما لم نقطع باستمرار تلك الحالة لاحتمال صحة
المورث أو تغير الوارث المميز قبل موت الموصى لم يحكم بالارث بالاجازة الأولى وقد يقال على هذا
الجواب إذا مات الموصى بمرض وموت ولم يتغير الوارث فما السانع من الارث حينئذ بالاجازة
الأولى لا بتفاء موافقه (قوله وإن رده) أي رد ما زاد على الثلث (قوله فان كان) أي ذلك العبد
المشتري في المرض (قوله يعتق عليه) أي على الوارث (قوله كالابن والأخ) أي كما لو اشترى
المريض ابنه مع وجود ابن آخر أو أخاه مع وجود أخ آخر هذا هو المراد وليس المراد انه اشترى ابنه
مع وجود أخيه أو اشترى أخاه مع وجود ابنه لأن العبد المشتري لا يعتق على الوارث حينئذ بل على
الميت فقط تأمل (قوله فلا خيار له) أي فلا خيار للوارث فيما زاد على الثلث ويعتق ما زاد
على الثلث مطلقاً سواء أجاز أو لم يجز (قوله وعلى كل حال) أي سواء أجاز الوارث أم لا
(قوله ولا يرث) وذلك لأن المريض إذا اشترى من يعتق عليه وعلى وارثه بماله كله مثلاً فإنه
يعتق عليه بمجرد الشراء لثبوت ما زاد على الثلث لا يعتق إلا بعد الموت ودخوله في ملك الوارث حينئذ
فذلك العتق كان بعضه وقت الموت رقاً فلا يرث (قوله وقيل بل إذا أجاز الوارث في المرض)

أي

زاد على الثلث فان أجاز فظاهر وان رده عتق منه محل الثلث فان كان يعتق عليه أيضاً كالابن

والأخ فلا خيار له وعتق الباقي عليه وعلى كل حال فالشراء صحيح لازم (د) لا يرث (و) قيل بل إذا أجاز الوارث في المرض وورث

لأن إجازته في الأرض،

لازمة لارجوع له فيها فقد تحقق عتقه قبل الموت نعم إن أجاز بعد الموت لم يرث (لا إن أوصى بشراء ابنه) أو أية أو أخيه بعد موته فاشترى (وعتق) فلا يرث لأن عتقه بعد الموت (وقدم الابن على غيره) يعني أنه إذا اشترى ابنه أو من يمتق عليه في الرض وبطل عتق غيره وضاق الثلث عن حمل الجميع فانه يقدم الابن أى من يمتق عليه على غيره وظاهره وقع ذلك في وقت واحد أو وقتين وأما لو اشترى ابنه في الرض وغيره ممن يمتق عليه فيتحصان إن اشترىهما صفقة واحدة والا قدم الأول على الراجح ثم ذكر مسألة تعرف عند الاصحاب بمسئلة خلع الثالث بأنواعها الثلاثة سواء كان فيها دين أو عرض غائب أم لا فقال (وإن أوصى) لشخص (بمنفعة) أى (معين) مدة معينة كأن يوصى بخدمة عبده فلان أوصى داره أو بركوب دابته الغلانية تزيد مدة سنة مثلا (أو) أوصى له (بما) أى بشيء كعبد أو بعير (ليس فيها) أى التركة مما ليس معينا كاشترى له عبدا أو أعطوهه الأنواع الثلاثة (قيمته)

أى ما زاد على الثالث سواء كان العبد المشتري في المرض يعتق على ذلك الوارث المجيز أم لا (قوله لان اجازته في المرض) أى لان اجازة الوارث ما زاد على الثلث في المرض لازمة إذا كان لا عذر له في الاجازة وكان لا يحل أن له الاجازة والرد كما مر وقوله فقد تحقق عتقه قبل الموت أى وحينئذ فبرث (قوله لم يرث) أى لان بعضه وقت الموت كان رقاً وهذا القول ظاهر لتلاصقه من الاعتراض بخلاف القول الأول لكن ظاهر كلامهم اعتماد الاول وعليه اقتصر في المبح (قوله وعتق) أى بمجرد شرائه فلا يفتر الى صيغة عتق من الموصى لان الاب لا أوصى بشرائه فكأنه اشتراه (قوله لان عتقه بعد الموت) أى ووقت الموت كان غير وارث لانه كان رقياً والرق حين الموت مانع من الارث (قوله يعنى أنه اذا اشترى ابنه أو من يعتق عليه في المرض الخ) أشار الشارح بهذا التقرير الى أن قول المصنف وقدم الابن على غيره من تمة قوله وللدريص الخ وأنه لا مفهوم للابن ونحوه لابن مرزوق وقرره بهرام والبساطى وت على أنه من تمة قوله لا إن أوصى بشراء ابنه أى انه إذا أوصى بشراء ابنه ومن يعتق عليه وضاق الثلث عن حملهما فيقدم الابن سواء وقت الوصية بشرائهما في وقت واحد أو وقتين تقدمت الوصية بشراء الابن أو تأخرت وفيه نظر بل الذى ينبغي أن الحكم في هذه كالحكم فيما إذا اشترى أى ابنه ومن يعتق عليه في المرض المذكور في الشارح وحينئذ فيتحصان ان أوصى بشرائهما صفقة واحدة والا قدم صاحب الوصية الاولى (قوله ممن يعتق عليه) أى وضاق الثلث عن حملهما فيتحصان (قوله والا قدم الاول) أى والا بأن اشترى مترتين قدم الاول على الرابع ومقابلته انه يقدم الابن مطلقاً أى سواء اشترى صفقة أو مترتين والحاصل ان الصور ثلاثة الاولى أن يشتري في المرض من يعتق عليه ويبتل عتقه غيره فيه والثانية أن يشتري في المرض ابنه ومن يعتق عليه غيره والثالثة أن يوصى بشرائهما وفي كل اى إما يتحمل الثلث الامرين أو يضيق عنهما فان تحمل الثلث كلا من الامرين في كل مسألة نقذا وان ضاق عن تحمل الامرين قدم في الاولى من يعتق عليه وفي الثانية يتحصان ان اشترى صفقة والا قدم الاول وفي الثالثة يتحصان ان اوصى بشرائهما صفقة والا قدم الموصى بشرائه أولاً على الرابع فيهما وقيل يقدم الابن فيهما مطلقاً وهو ضعيف (قوله تعرف عند الاصحاب بمسئلة خلع الثلث) أى لان الوارث في الغالب لا يسلم الا الاقل وهو الثلث (قوله سواء كان فيها دين أو عرض الخ) أى ان التخيير بين الامرين الآتين ولو كان في التركة دين أو عرض غائب خلافاً لما قاله شرف الدين الطخيزي من أنهم لا يغيرون بين الامرين اذا كان فيها دين أو عرض غائب (قوله مدة معينة) أى واما لو أوصى بمنفعة المعين ولم يعين لذلك مدة معينة فانه يجعل لذلك الثلث وكأنه أوصى له بالثلث فيعطاه بلا تخيير كما مر من انه يضرب للمجهول بالثلث (قوله او سكنى داره) أى المعينة بالإشارة أو الوصف (قوله او اوصى بعنق عبده فلان) أى بأن قال اوصيكم ان تعتقوا عبدي فلانا بعد موتى بشهر أو قال هو حر بعد موتى بشهر (قوله والحال انه لا يحمل الثلث قيمته) أى والحال ان ثلث الموصى أى ثلث التركة كلها ان كانت حاضرة او ثلث ما حضر منها حيث كان بعضها حاضراً وبعضها غائباً لا يحمل قيمة المعين الموصى بمنفعته في الاول ولا يحمل قيمة ما أوصى بشرائه للموصى له مما ليس في التركة بأن كان ثلث التركة لا يحمل قيمة عبداً مثلاً وسط في الثاني ولا يحمل قيمة العبد الموصى بعنقه بعد موته بشهر هذا ظاهر كلام الشارح فكلامه يقتضى ان قول المصنف ولا يحمل الثلث قيمته شرط في تخيير الوارث بين الامرين المذكورين في الفروع الثلاثة وليس كذلك وانما هو شرط في الاول والثالث فقط دون

(أَوْ) أَوْسَى (بَعَثَ عَبْدَهُ) فُلَانٌ (بَعْدَ مَوْتِهِ بِشَيْءٍ) مِثْلًا (و) الْحَالُ أَنَّهُ (لَا يَحْمِلُ الثَّلَاثُ) فِي الْأَنْوَاعِ الثَّلَاثَةِ (قِيَمَتُهُ)

أى قيمة المعين الموصى بمنفعته وغير المعين الموصى بشرائه فما ليس فيها والعبد الموصى بمنفعته بعد موته بشره فليس للراثة قيمة منفعة المعين فى الأولى كما قد يتبادر منه بل المراد بها قيمة ذى المنفعة ومفهوم قولنا لما ليس معنا أنه لو أوصى بهراء معين فهو ما قدمه بقوله واشترائه للآخرين وأبى بطلان الخ (حيز الوارث) فى الثلاثة (بين أن يحجز) وصية مورثه (أو يخلع ثلث الجميع) أى جميع التركة من الحاضر والغائب عرضاً أو عيناً (٤٤٩) أو غيرهما أى يعطى من كل شئ للميت ثلثه فى المصنفين الأولين وأما الثالثة فيخير بين

الاجازة وبين أن يعطى من العبد بقدر ثلث جميع المال لإطلاق خلع الثلث عليها تغليب واعتزازه بقوله بمنفعة معين مما إذا أوصى له بنصف المعين كدار معينة ولم يجعلها الثلث فقال مالك مرة مثل ما تقدم ومرة أخرى يخير الوارث بين الاجازة وبين خلع ثلث جميع التركة من ذلك المعين خاصة وهذا هو الذى رجع إليه مالك قال ابن القاسم وهو أحب إلى نقله فى التوضيح (و) إن أوصى لشخص (بنصيب ابنه أو مثله) أى مثل نصيب ابنه (فالجبيع) أى يأخذ الموصى له جميع نصيب ابنه وهو جميع المال ان انقرد الابن أى وأجاز الوصية أو الباقى بعد ذوى الفروض أو نصف المال أو نصف الباقي ان كان الابن اثنين وأجازها فان لم يحجز الواحد أو الاثنان كان له ثلثه وان كانوا ثلاثة فقد أوصى بثلث ماله ولا يتوقف على اجازة فان كانوا أربعة فقد أوصى له بربع

الثانى فان الحكم ليه ما ذكره المصنف من التخيير وان حمل الثلث الموصى به كانه عليه ح وغيره انظرين وأما ان حمل الثلث قيمته فى الأول والثالث تعين تسليم الموصى به (قوله أى قيمة المعين الموصى بمنفعته) لدل وجهه مع أن القياس النظر للمنفعة الموصى بها أن الانتفاع مظنة تلف المعين (قوله بل المراد بها) أى بقيمة منفعة المعين المتبادرة من لفظه (قوله أنه لو أوصى بشراء معين) أى كاشترى له فلاننا عبد فلان وأعطوه له (قوله فهو ما قدمه) أى فهذا لا تخير فيه وهو ما قدمه بقوله الخ وهو الحاصل أن قول المصنف هنا أو بما ليس فيها يعنى مما ليس معيناً وأما لو أوصى بشراء مال ليس فى التركة من المعينات فهذا لا خيار فيه بل تطالب الورثة شراره من غير تغيير كما تقدم فان لم يقيد كلام المصنف هنا بما ليس معيناً تناقض مع ما تقدم (قوله أو يخلع الخ) أى أو يدفع للموصى له ثلث جميع التركة من المال الحاضر والغائب عيناً كان أو عرضاً أو غير ذلك كالحبوان والطعام (قوله عرضاً أو عيناً) أى سواء كان كل من الحاضر والغائب عرضاً أو عيناً ناضاً أو ديناً (قوله الأولين) أى وهما النوعان الأولان من أنواع مشكلة خلع الثلث (قوله بإطلاق خلع الثلث عليها) أى على المسئلة الثالثة أى مع انه ليس فيها خلع ثلث وإنما فيها العتق من العبد بقدر الثلث (قوله مثل ما تقدم) أى من تخير الوارث بين الاجازة أو تسليم ثلث من كل شئ من التركة (قوله من ذلك المعين) أى انه لا يدفع له ثلث جميع التركة من جميع التركة كما هو القول الاول بل يدفع له ثلث جميع التركة من ذلك المعين فقط فلو كان ثلث التركة يحمل ثلاثة أرباع العبد المعين أو الدار المعينة فانه يدفع للموصى له ثلاثة أرباعه (قوله وبنصيب ابنه أو مثله الخ) اعلم انه إذا جمع بين مثل ونصيب فظاهر أن له الجميع كما قاله المصنف وأما ان حذف مثل واتصر على نصيب فقال ابن مرزوق لم أر ما للمصنف فيها الا عند ابن الحاجب وابن شاس تبعاً لوجيز الغزالي والذى صرح به اللخمي فيه انه يجعل الموصى له زائدا وتكون التركة بينه وبين الابن نصفين اتفاقاً وقد نقل ابن عرفة كلام اللخمي اه بن (قوله فالجبيع) أى بشرط ان يكون الابن موجوداً وأن يكون معيناً أى كونه ذكراً كما هو لفظه أو أنثى كما لو نطق بها وعدم قيام مانع به فخرج بالموجود وصيته بنصيب أو بمثل نصيب ابنه ولا ابن له فتبطل الا أن يقول لو كان موجوداً او يحدث له بعد الوصية وقبل الموت وخرج بالمعين ما لو قال اوصيت له بنصيب او بمثل نصيب احد ورثتي ولم يعينه وكان له ورثة يختلف ارنهم فسيذكره بقوله وبنصيب أحد ورثته الخ وخرج بالقييد الثالث من قام به مانع فتبطل الوصية الا ان يقول اوصيت له بنصيب ابني لو كان يرث فيعطى نصيبه حينئذ (قوله ان انقرد الابن) أى عن ابن آخر ولم يكن هناك صاحب فرض وقوله او الباقى بعد ذوى الفروض أى ان انقرد الابن وأجاز الوصية وكان معه صاحب فرض (قوله او نصف المال) أى ان لم يكن هناك صاحب فرض وقوله او نصف الباقي أى ان كان هناك صاحب فرض (قوله لكان كرايع مع المذكور) أى اذا كانت الوصية المذكورة (قوله أى على مائله) أى فان كان الموصى له ذكراً قدر ذكراً زائداً

المال أو خمسة فبالخمس وهكذا وقد علمت أن ما زاد على الثلث يتوقف على اجازة بخلاف الثلث فدون (لا) إن قال (جعلوه) على وارثاً معه) أى مع ابني (أو) قال (ألقوه به) أو نزلوه منزله أو اجعلوه من عداولى ونحو ذلك (فزائدا) أى قدر الموصى له زائدا وتكون التركة بينهما نصفين ان أجاز والا فالثلث فان كانوا ابنتين فله الثلث أجازاً أو لم يحجزاً ولو كانوا ثلاثة فهو كابن رابع وهكذا ولو كانوا ثلاثة ذكور وثلاث اناث لكان كرايع مع الذكور ولو كانت الوصية لأنتى لكانت كراية من الاثلاث بقوله فزائداً أى على مائله

(د) إن أوصى له (بنصيب

أحد ورثته) أو بمثل نصيب أحدهم وترك ذكوراً أو إناثاً أو ذكوراً وإناثاً (فجزءه) أى فيحاسبهم بجزءه (من عدد رؤوسهم) فإن كان عدد رؤوس ورثته ثلاثة فله الثلث أو أربعة فله الربع أو خمسة فله الخمس وهكذا ولا نظراً لما يستحقه كل وارث ثم يقسم ما بقى بينهم على فرائض الله تعالى (د) إن أوصى له (بجزءه) من ماله (أو سهمه) منه (نسبهم) أى حاسب بسهم (من) أصل (فريضة) ولو عائلة فإذا كان أصلها من أربعة وعشرين مثلاً وعالت لسبعة وعشرين فله جزء من سبعة وعشرين ولا ينظر لما تصح منه المسئلة على الأصح (و) كونه ضعه أى النصيب أى قال أوصيت له بضعف نصيب ولدى (مثله) أى النصيب (أو مثليه) تردّد لابن القصار ولشيخه فهو يقول ضعف الشيء قدره مرتين وهو مذهب إليه أبو حنيفة والثاني ونقل عن شيخه خلاف ذلك أى أن ضعف الشيء ماساؤه فإذا تعدد الابن حقيقة أو حكماً كان يكون معه ابنتان أو معه أم وزوجة وأوصى لشخص بضعف نصيب ابنه فعل القول

على الأولاد الذكور وإن كان أنثى قدر زائد على الأولاد الإناث فلو كان الموصى له غنى متكللاً فالظاهر أنه يعطى نصف نصيب ذكر وأنثى كما نقله شيخنا شيخنا الشيخ عبد الله المغربي عن شيخه سيدى محمد الزرقانى (قوله) بنصيب أحد ورثته أى وكان له ورثة ولو مختلفاً أرثهم وكذا بنصيب أحد بنيه إذا كان له أولاد ولو مختلفاً أرثهم قال ح واختاف إذا أوصى بنصيب أحد بنيه وترك رجالاً ونساء على أربعة أقوال الأول قول مالك يقسم المال على عدد رؤوسهم الذكور والأنثى فيه سواء ويعطى حظ واحد منهم ثم يقسم ما بقى على فرائض الله ثم ذكر بقية الأقوال ثم قال والمعتمد الأول لسكونه مذهب المدونة اه وهو يفيد أنه لا فرق بين أحد ورثتى وأحد بنى خلافاً لما ذكره عجم من الفرق بينهما قائلاً انه يعطى فى أحد بنيه حظ واحد من بنيه سواء كان مع بنيه أنثى فأكثر أم لا وهو غير صواب والصواب ما فى ح فانه تسكام فى المدونة على المسثلين وأفاد أن حكمهما واحد انظر بن (قوله) أى فيحاسبهم بجزءه وذلك بأن يقسم المال على عدد رؤوسهم الذكور والأنثى فيه سواء ويعطى حظاً من ذلك ثم يقسم الباقي على فرائض الله اما ان لم يترك إلا ابناً واحداً فهو قوله وبنصيب ابنه (قوله) رؤوسهم أى الورثة فقط وسواء كانوا كلهم عصبة أو كلهم أصحاب فروض أو كان بعضهم عصبة وبعضهم أصحاب فروض (قوله) ولا ينظر لما يستحقه كل وارث أى وإنما ينظر لعدد الرؤوس فى حد ذاتها من غير جعل الله كبراً أسين ولو حذف رؤوسهم كان أولى وعند الشافعى له مثل نصيب أقلمه لانه المحقق (قوله) ثم يقسم الخ أى ثم بعد أخذه الجزء من عدد رؤوسهم يقسم الخ وذلك بأن يجعل للورثة مسئلة ويقسم ذلك الباقي عليها وهو تارة تباينها أو يوافقها ويحتاج ذلك لعمل مذكور فى كتب الفرائض (قوله) فسهم من أصل فريضته هذا ظاهر إن كان له فريضة فان لم يكن له فريضة بأن لم يكن له وارث حين الموت فهل له سهم من ستة وهو قول ابن القاسم لانه أقل عدد يخرج منه الفرائض للقدرة لاهل النسب لان الستة يخرج للسدس وهو أقل سهم مفروض لاهل النسب أو من ثمانية وهو قول أشهب لانها يخرج أقل السهام التى فرضها الله واستقر به ابن عبد السلام (قوله) فله جزء من سبعة وعشرين أى ثم تقسم الستة والعشرون على الورثة لان يجعل للورثة مسئلة مستقلة وتقسم الستة والعشرون عليها وهى تارة تباينها وتارة توافقها ويحتاج لعمل مذكور فى كتب الفرائض (قوله) ولا ينظر الخ هذا راجع لقول للشافعى فسهم من فريضته أى ان الموصى له بجزءه من ماله أو بسهم منه يحاسب بسهم من أصل فريضة الميت سواء صحت من أصلها أم لا ولا ينظر لما تصح منه ان انكسرت ولم تصح من أصلها كما هو قول ابن القاسم خلافاً لما عوفى والتدلى حيث قال لا يحاسب بجزءه من أصل الفريضة ان صحت من أصلها ولو عائلة والا فله جزء مما تصح منه (قوله) مثله أى كما هو الموافق لاقول وقوله أو مثليه أى كما هو العرف والعرف يقدم على اللغة فى الوصايا (قوله) تردّد لابن القصار ولشيخه الاول لشيخه والثاني لابن القصار (قوله) أو معه أم وزوجة أى أو إحداهما أو أب فقط أو أب وأم أو أب وزوجة أو أب وأم وزوجة فكل من وجد مع ذلك الابن فهو بمنزلة ابن ثان فإذا كان له ابن واحد ومعه أم الميت أو أبوه فعلى القول الاول يعطى نصيب الابن فقط وهو الباقي بعد ذوى الفروض وعلى الثاني يعطى جميع المتروك لان جميع من وجد مع الابن بمنزلة ابن ثان والابن ومن معه يأخذان للمال كله وقد قلنا انه يعطى مثلى نصيب الابن ومثلاً نصيب الابن هو المال كله (قوله) فيعطى نصف المال المتروك أى اذا تعدد الابن حقيقة ويجعل الباقي تركة يقسم على الولدين وقوله أو الباقي بعد ذوى الفروض أى ويعطى الباقي بعد ذوى الفروض أى إذا

الاول يعطى مثل نصيب الابن فيعطى نصف المال المتروك أو الباقي بعد ذوى الفروض وعلى الثاني يعطى جميع المتروك

بشرط الاجازة فان لم يكن له الا ابن واحد أعطى جميع التروك على كل من أقولين ان أجاز، لصار حاصل الوصي انه اذا قال أوصيت له بضمف نصيب اى هل هو بمنزلة قوله أعطوه مثل نصيب ابى او بمنزلة قوله أعطوه نصيبه ابى ومثله . وظاهر أن هذا الخلاف إنما يكون عند تعدد الابن ولو عكسا كما ذكرنا فان أعيد فليس له الا جميع ما تركه الميت (و) ان أوصى له (عنافع عبد) كخدمته فاخذه الموصى له ومات (ورثت عن الموصى له) (٤٨٨) ان بقى من ذمها شيء . وروى فيها قد يحد بوقت وقد يحد بحياة العبد وقد يطلق فيحمل

على حياة العبد فتورثه الا ان يقوم دليل على ان المراد حياة الموصى له (وان حددها) الموصى (بزمان فكل المستأجر) (يفتح الجيم اى كالعبد المستأجر يورث ما بقى من زمانه ولسيده معه ان بقى من المدة كثلاثة ايام لا الجمعة ويجوز كسر الجيم فيفيد أن للموصى له او وارثه اجارة ماله من الخدمة (فان قتل) العبد (فللوارث) له (القصاص) ممن قتله ان كان القاتل عبدا (او القيمة) ولا كلام للموصى له لان حقه إنما كان في خدمته وقد سقطت بالقتل وشبه في كون الكلام لو ارثه لا للموصى له قوله (كان جنى) العبد على احد فالكلام للوارث في اسلامه وفدائه وبطلت الخدمة (إلا أن يفديه الخدم) بالفتح او وارثه (او الوارث) (١) (٢) لا يبطل (و) (تستمر) لما حددت له في المستثنين والحاصل ان الكلام اولا للوارث له

تعدد الابن حكما بان كان معه ذور من ثم يحد ان يأخذ الموصى له ذلك يحمل الباقي نفس التركة ويقسم على مسألة الورثة (قوله بشرط الاجازة) راجع لاخذه نصف التروك أو الباقي على القول الاول وأخذه جميع التروك على القول الثانى فان لم تكن اجازة فليس له الا الثلث على كل من القولين (قوله ان أجاز) أى والاثلث المال فقط (قوله بمنافع) عطف على منفعة معين وقوله ورثت جوابا للشرط المأخوذ من العطف وهو حاصله انه إذا أوصى بخدمة عبد من عبده لفلان ولم يحددها بزمان بدليل ما بعده بل حددها بحياة العبد أو أطلق فانه يخدمه طول حياته وان مات الموصى له فان ورثته يرثونها بعده لان الموصى لما لم يحددها علم أنه أراد خدمته حياة العبد (قوله قد يحد بوقت) أى وسواء الكلام عليه (قوله على أن المراد) أى مراد الموصى (قوله وان حددها بزمان) أى وقبضه الموصى له ومات (قوله وليده) أى وعو وارث الموصى بالكسر (قوله ويجوز كسر الجيم) أى فوارث الموصى له أى كالشخص المستأجر (قوله فان قتل العبد) أى الموصى بمنافعه لزيد سنين معينة أو حياة زيد الموصى له (قوله فللوارث له) أى فلن ورث ذلك العبد من سيده (قوله أو القيمة) أى ان كان القاتل حرا وقوله فللوارث القصاص أو القيمة أى وله العفو مجانا فشق التخيير الثانى محذوف للعلم به (قوله فالكلام للوارث) أى لو ارث سيده الموصى وقوله في اسلامه أو فدائه أى فان فداء استمرت الخدمة على ما كانت عليه قبل الجناية وان أسلمه خير الخدم أو وارثه بين امضاء ما فعله وارث الموصى وبطل حقهم في الخدمة أو يفدونه وتستمر الخدمة الى موت العبد في المطلقة وإلى آخر المدة المقيدة (قوله وبطلت الخدمة) أى اذا سلمه الوارث لارباب الجساية اى والحال ان الخدم او وارثه رضى بذلك الاسلام (قوله الا ان يفديه الخدم بالفتح أو وارثه) أى فليس لو ارث سيده حينئذ اسلامه ولا تبطل الخدمة وتستمر (قوله او الوارث له) أى للسيد وكان الاولى حمله على وارث الخدم لئلا يكون فيه ركع مع احل به قوله كأن جنى (قوله ان الكلام اولا للوارث) أى وارث الموصى بالكسر (قوله فان فداء استمرت) أى الخدمة لموت العبد في المطلقة وإلى آخر المدة في المقيدة (قوله قبل استيفاء مافداه) أى قبل ان يستوفى الخدم او وارثه من الخدمة قدر مافداه به (قوله بقية الفداء) الصواب حذف لفظ بقية والذي في المدونة فان تمت خدمته فان دفع له سيده مافداه به أخذه والا أسلمه رقا اه بن ولا فرق بين كونها تمت قبل استيفاء مافداه به أو بعد استيفائه كما هو ظاهرها أهمير (قوله وان لم يسلمه الوارث) أى وارث سيده الموصى وهذا مقابل لقوله وان أسلمه للجنى عليه (قوله وهى ومدبر إن كان مريض فيما علم) أى في ثلث ما علم به الموصى والمدبر من المال قبل موته لافبا جهله فان تنازع الورثة والموصى له في العلم وعدمه فالقول للورثة يمين فان نكلوا فللموصى له يمين وانظر لوكى شكل (قوله ولو بعد الوصية) أى ولو كان عليه به بعد الوصية او التدبير (قوله واما مدر الصحة الخ) مثله صدق المريض (قوله فان صح من مرضه) أى

فان أسلمه للجنى عليه بطلت ما لم يفده الخدم فان فداء استمرت فان تمت المدة قبل استيفاء مافداه به فان دفع له سيده بقية الفداء أخذه والا أسلمه له وان لم يسلمه الوارث للجنى عليه استمرت خدمته ايضا تمام المدة (وهى) أى الوصية بصحة او مرض (ومدبر إن كان) التدبير (مريض) مات منه كلاما (فما علم) أى في المال الذى علم به الموصى قبل موته ولو بعد الوصية لانها جهل به قبل موته واما مدر الصحة فيدخل في المعلوم والجهول لان الصحيح قصد عتقه من ماله الذى يموت عنه ولو تجدد في المستقبل والمريض بتوقع الموت من مرضه فلا يقصد العتق إلا بما عليه من ماله افلا يترقب حدوث مال فان صح من مرضه

ثم ماث فهو كمدبر الصحة وأما لم تدخل وصية الصحة في المجهول كمدبر الصحة لانه عقده لازم بخلافها (ودخلت) الوصية المقدمة على التدبير (فيه) اى في المدبر فيباع المدبر لأجلها عند الضيق وسواء (٤٤٩) دبر في الصحة أو المرض

والذى دبر فيه عبده (قوله كمدبر الصحة) اى فيكون في المال للعلوم والمجهول (قوله ودخلت الخ) فاذا أوصى بمائة لفلان أمير أو أوصى بفك أمير وكان فكه إنما يكون بمائة وخلف مائتين ومدبرا يساوى مائة اعتبر المدبر من جملة مال الميت الذى يؤخذ ثلثه ويفك به الأسير فيكون ماله ثلثمائة ويفك الأسير ويطلق التدبير وكذا إذا ترك خمسين ومدبرا يساوى مائتين وخمسين وأوصى بمائة لفلان أمير يسع المدبر وأخذ من ثمنه خمسون وبطل التدبير وكذا يقال في كل مرتبة من الوصايا تأخرت فانها تبطل عند الضيق ويدخل السابق فيها (قوله المقدمة على التدبير) إنما يحمل كلام المصنف على الوصية المقدمة على التدبير لأن الوصية المساوية له في الرتبة يقع التحاوص بينها وبينه في الثلث والوصية المتأخرة عنه في الرتبة المدبر نافذ قبلها فلا يتأني دخولها فيه وقد يقال دخول الوصية المقدمة عليه فيه معلوم لما تقدم في المراتب فلا يحتاج للنص عليه وإلا لاحتيج للنص على ذلك في جميع المراتب (قوله لأجلها عند الضيق) اى وتدخل تلك الوصية المقدمة عليه رتبة في قيمته (قوله انه يبطل لأجلها التدبير) اى ويعتبر أن المدبر من جملة مال الموصى ويؤخذ للوصية ثلث الجميع اى ثلث المدبر وغيره من المال (قوله وتدخل الوصية في العمرى) اى الشيء المعمر كما لو أوصى لزيد بمائة ووجد ماله بعد موته مائتين ودار معمرة ترجع اليه بعدموته ولوسنين تساوى مائة فالوصية تدخل في العمرى بمعنى انه يلاحظ ان قيمة تلك الدار المعمرة من جملة مال الميت الذى يؤخذ ثلثه ويدفع للموصى له وحينئذ فيعطى للموصى له المائة بتمامها ولو قيل بعدم دخول الوصية في العمرى لم يعط المائة بتمامها (قوله في الحبس الرابع الخ) كأن يقول هذه الدار وقف على الفقراء أو على عمرو مدة حياته ثم بعد موته ترجع ملكا لورثتي فاذا أوصى لزيد بثلث ماله وترك مائة وهذه الدار الراجعة ملكا لعدم موته فان الوصية تدخل في تلك الدار بمعنى انه يلاحظ ان قيمتها من جملة ماله (قوله ثم رجما) اى بعد موته (قوله وفي دخول الوصية في سفينة أو عبد) بمعنى انه يلاحظ ان قيمتها من جملة ماله الذى يؤخذ ثلثه ويدفع للموصى له نظراً لظهور كذب ما اشهر (قوله وعدم دخولها) اى وعدم دخولها فيما نظراً لكون الموصى قاطع النظر عن ذلك (قوله قولان) اى للمالك رواها عنه أشهب (قوله ولا مفهوم للسفينة والعبد) اى بل مثلها في ذلك البضاعة والقراض يرسلها ويشتر تلفهما قبل الوصية ثم تظهر السلامة بعد موته (قوله أو أوصى به لوارث) عطف على أقربيه اى لا تدخل الوصية فيما أقربيه في مرضه ولا تدخل فيما أوصى به لوارث قصد الموصى إخراج ذلك بخلاف مدبر الصحة فانه يدخل فيها كما يفيد كلام ابن بونس واستظهر ح أن فك الأسير كذلك بالأولى لتقدمه على مدبر الصحة ولا يقال فك الأسير من جملة الوصايا وقد صرح المصنف بعدم دخولها فيما لا تناقوله كونه من الوصايا لا ينافي ذلك والإبطال عمدة كونه مقدماً قاله طفى (قوله بطل ورجع ميراثا) الاولى واذا لم تدخل الوصية في ذلك وبطل رجوع ميراثا (قوله والرد وقع بعد الموت) اى والقرض ان رد الورثة للوصية للوارث وقع بعد الموت (قوله قد يكون باطلا) اى كالوفاة في الصحة بدين لشخص وكذبه المقر له (قوله فالمراد الاقرار بالباطل) اى فمراد المصنف بقوله لا تدخل الوصية فيما أقربيه في مرضه أنها لا تدخل فيما أقربيه إقرارا باطلا كان في الصحة أو المرض (قوله ان عقدها) اى ان ما في عقدها (قوله أو قرأها) اى أثبت انها غير خطه والحال انه قرأها على غيره (قوله أو لم يقل انفذوها) اى أو قرأها ولم يقل الخ أو كانت خطه ولم يقل الخ

والذى دبر فيه عبده (قوله كمدبر الصحة) اى فيكون في المال للعلوم والمجهول (قوله ودخلت الخ) فاذا أوصى بمائة لفلان أمير أو أوصى بفك أمير وكان فكه إنما يكون بمائة وخلف مائتين ومدبرا يساوى مائة اعتبر المدبر من جملة مال الميت الذى يؤخذ ثلثه ويفك به الأسير فيكون ماله ثلثمائة ويفك الأسير ويطلق التدبير وكذا إذا ترك خمسين ومدبرا يساوى مائتين وخمسين وأوصى بمائة لفلان أمير يسع المدبر وأخذ من ثمنه خمسون وبطل التدبير وكذا يقال في كل مرتبة من الوصايا تأخرت فانها تبطل عند الضيق ويدخل السابق فيها (قوله المقدمة على التدبير) إنما يحمل كلام المصنف على الوصية المقدمة على التدبير لأن الوصية المساوية له في الرتبة يقع التحاوص بينها وبينه في الثلث والوصية المتأخرة عنه في الرتبة المدبر نافذ قبلها فلا يتأني دخولها فيه وقد يقال دخول الوصية المقدمة عليه فيه معلوم لما تقدم في المراتب فلا يحتاج للنص عليه وإلا لاحتيج للنص على ذلك في جميع المراتب (قوله لأجلها عند الضيق) اى وتدخل تلك الوصية المقدمة عليه رتبة في قيمته (قوله انه يبطل لأجلها التدبير) اى ويعتبر أن المدبر من جملة مال الموصى ويؤخذ للوصية ثلث الجميع اى ثلث المدبر وغيره من المال (قوله وتدخل الوصية في العمرى) اى الشيء المعمر كما لو أوصى لزيد بمائة ووجد ماله بعد موته مائتين ودار معمرة ترجع اليه بعدموته ولوسنين تساوى مائة فالوصية تدخل في العمرى بمعنى انه يلاحظ ان قيمة تلك الدار المعمرة من جملة مال الميت الذى يؤخذ ثلثه ويدفع للموصى له وحينئذ فيعطى للموصى له المائة بتمامها ولو قيل بعدم دخول الوصية في العمرى لم يعط المائة بتمامها (قوله في الحبس الرابع الخ) كأن يقول هذه الدار وقف على الفقراء أو على عمرو مدة حياته ثم بعد موته ترجع ملكا لورثتي فاذا أوصى لزيد بثلث ماله وترك مائة وهذه الدار الراجعة ملكا لعدم موته فان الوصية تدخل في تلك الدار بمعنى انه يلاحظ ان قيمتها من جملة ماله (قوله ثم رجما) اى بعد موته (قوله وفي دخول الوصية في سفينة أو عبد) بمعنى انه يلاحظ ان قيمتها من جملة ماله الذى يؤخذ ثلثه ويدفع للموصى له نظراً لظهور كذب ما اشهر (قوله وعدم دخولها) اى وعدم دخولها فيما نظراً لكون الموصى قاطع النظر عن ذلك (قوله قولان) اى للمالك رواها عنه أشهب (قوله ولا مفهوم للسفينة والعبد) اى بل مثلها في ذلك البضاعة والقراض يرسلها ويشتر تلفهما قبل الوصية ثم تظهر السلامة بعد موته (قوله أو أوصى به لوارث) عطف على أقربيه اى لا تدخل الوصية فيما أقربيه في مرضه ولا تدخل فيما أوصى به لوارث قصد الموصى إخراج ذلك بخلاف مدبر الصحة فانه يدخل فيها كما يفيد كلام ابن بونس واستظهر ح أن فك الأسير كذلك بالأولى لتقدمه على مدبر الصحة ولا يقال فك الأسير من جملة الوصايا وقد صرح المصنف بعدم دخولها فيما لا تناقوله كونه من الوصايا لا ينافي ذلك والإبطال عمدة كونه مقدماً قاله طفى (قوله بطل ورجع ميراثا) الاولى واذا لم تدخل الوصية في ذلك وبطل رجوع ميراثا (قوله والرد وقع بعد الموت) اى والقرض ان رد الورثة للوصية للوارث وقع بعد الموت (قوله قد يكون باطلا) اى كالوفاة في الصحة بدين لشخص وكذبه المقر له (قوله فالمراد الاقرار بالباطل) اى فمراد المصنف بقوله لا تدخل الوصية فيما أقربيه في مرضه أنها لا تدخل فيما أقربيه إقرارا باطلا كان في الصحة أو المرض (قوله ان عقدها) اى ان ما في عقدها (قوله أو قرأها) اى أثبت انها غير خطه والحال انه قرأها على غيره (قوله أو لم يقل انفذوها) اى أو قرأها ولم يقل الخ أو كانت خطه ولم يقل الخ

ورجع ميراثا أى والرد وقع بعد الموت وأما لو حصل قبله وعلم بذلك الموصى فتدخل

(٥٧ - سوق - بيع)

الوصية فيه ولا مفهوم لقوله في مرضه فان اقرار الصحة قد يكون باطلا فالمراد الاقرار بالباطل (وإن كُتبت أن عقدها) اى وثيقة الوصية (خطه أو قرأها ولم يشهد) في الصورتين أنها وصية (أو) لم (يقل) أنفذوها لم تنفذ (فلا يمل بها بعد موته

لا احتمال رجوعه عنها ولو كتب فيه (٥٥٠) فيها أنفذوها ومنهم من أنه لو أشهد أنها وصية أو قال أنفذوها نفذت و حمل بها (وندب

فيه) أى فى الإيصاء (تقديمُ التشهدِ) على المقصود بالذات فلا يتأني أنه يقدم البسطة والجدلة عليه والمراد بالتشهد ذكر الشهادتين (ولهمُ الشهادة) حيث أشهدهم بما فى كتاب وصيته أو قال أنفذوه (وإن لم يقرأه ولا فتش) الكتاب (وتنفذ) حينئذ (ولو كانت الوصية) بمعنى كتابها (عنده) لم يخرجها إلى أن مات (وإن شهدا بما فيها وما بقى فافلان) على مقتضى ما أخبرهما (ثم مات) الوصى (فتفتحت) فإذا فيها وما بقى (من الثلث) (فللمساكين قسم) الباقي من الثلث (بينهما) أى بين فلان العيين وبين للمساكين نصفين ولم تبطل هذه الوصية مع التنافي لأنه بمنزلة ما إذا أوصى بشئ لزيد ثم به لعمرو فيقسم بينهما (و) أن قال (كتبتها) ووضعها (عند فلان فصدقوه) صدق قوله هذه وصيته التي كتبها ولو كان الذي فيها لابنه فلا يرجع الشرط الآن لهذه ويحتمل أن المراد أمرته بكتبتها فصدقوه وعليه فيرجع الشرط الآن لهذه أيضا

(أو) قال (أوصيته بثلثي) أى بفرقت (فصدقوه بصدق) فيمن ينفذه الله (إن لم يقل) فى الثانية وكذا فى الأولى على الاحتمال الثانى كما مر جملها (لا يجر) أو نحوه ممن يهتم فيه فلا يصدق ويحتمل رجوع الشرط للأولى أيضا حتى على الاحتمال الأول

قوله ولم يقل الخ أى فى صورتين كالذى قبله وقوله أو يقل أنفذوها الخ من العلوم أن أوفى حيز النفي تفيد نفي الاحتمالين بين الأمرين وتفيه بنفيها فكأنه قال لم تنفذ إذا انتهى الأمران أما إذا وجدا أو أحدهما فهي صحيحة بأن يقول للورثة أنفذوها أو يقول أشهدوا أن هذه وصيتي وأما كتابته فى الوثيقة أنفذوها فلا عبرة به ففرق بين قوله ذلك وكتابته (قوله لا احتمال رجوعه عنها) أى لأن كلا من كتابتها أو قراءتها لها لا يقيد عزمه عليها إذ قد يكتبها أو يقرؤها غير عازم بل ليتروى (قوله ومنهم من أنه لو أشهد بها) أى فى صورتين أعنى ما إذا كانت خطه أو غير خطه وقرأها على غيره وكذا يقال فى قوله أو قال أنفذوها اه وفى تبصرة ابن فرحون إذا أشهد عليها ثم كتب تحتها أبطلت وصيتي إلا كذا لم تنفذ لكونه بلا إشهاد (قوله وندب فيه تقديم التشهد) أى أنه يستحب للإنسان إذا كتب وصيته أن يبدأ بالشهادتين بأن يكتب أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله وكذا إذا أوصى بالقول من غير كتابة فإنه يندب له البداء بالشهادتين قولاً بأن يقول أشهد أن لا إله إلا الله الخ (قوله ذكر الشهادتين) أى أن كان الإيصاء بالقول وإن كان بالكتابة فالمراد كتابة الشهادتين (قوله ولهم الشهادة الخ) حاصله أن الموصى إذا كتب وصيته بخطه أو أملاها لمن كتبها وقال للشهود أشهدوا على أن مافى هذه الوثيقة وصيتي أو على أنى أوصيت بما فيها ولم يقرأها عليهم فإنه يجوز لهم القدوم على الشهادة بأنه أوصى بما انطوت عليه هذه الوثيقة فقول المصنف ولهم الشهادة يعنى أنه يجوز للشهود القدوم على الشهادة بما انطوت عليه وصية الوصى بأن يقولوا نحن نشهد بأنه أوصى بما انطوت عليه هذه الوصية أى الوثيقة وإن لم يقرأها عليهم ولا نتج الكتاب لهم ولو بقى الكتاب عنده إلى أن مات بشرط أن يشهدهم بما فى كتاب وصيته أو يقول لهم أنفذوه وبشرط أن لا يوجد فى الوثيقة نحو ولا تغيير وأن يعرفوا الوثيقة بعينها كذا قرر شيخنا العدوى (قوله حيث أشهدهم بما فى كتاب وصيته أو قال أنفذوه) أى بأن قال لهم إذا مت فاشهدوا بما فى كتاب وصيتي هذا أو أنفذوا مافى كتاب وصيتي هذا (قوله وتنفذ حينئذ) أى وتنفذ وثيقته حين إذ شهدوا بما فيها (قوله وإن شهدا بما فيها) حاصله أن كتاب الوصية إذا كان مطبوعا عليه وقال الموصى للشهود أشهدوا بما فى كتاب وصيتي من الوصايا وأن مابقى من ثلثي بعد الوصايا المكتوبة فى الوثيقة لفلان الفلانى فإنه يجوز لهم الشهادة بذلك وإذا شهدوا بذلك بعد موته فتفتحت وثيقة الوصية فوجد فيها وما بقى من الثلث بعد الوصايا فهو للفقراء أو للمساكين مشافان مابقى من الثلث بعد الوصايا يقسم بين فلان الفلانى وبين للمساكين نصفين لأنه مال تنازعه اثنان (قوله وإن قال كتبها) أى بخطي (قوله ولو كان الذى فيها لابنه) أى ولو كان الذى فيها وصية لابن فلان الموضوعة عنده بكثير (قوله ويحتمل أن المراد الخ) أى يحتمل أن المراد بقوله كتبها عند فلان أمرت فلانا بكتبتها وهى موضوعة عنده فصدقوه فيصدق فى قوله هذه وصيته التى أمرنى بكتبتها أن لم يكن فيها إيصاء لابنه بكثير وتنفذ الوصية فى مسئلة وكتبتها على كلا الاحتمالين وإن لم يقل أنفذوها والفرق بينها وبين قوله وإن ثبت أن عقدها خطه الخ أن هذه وكلها لغيره وأمر بتصدقها (قوله أو قال أوصيته بثلثي الخ) يعنى أنه إذا قال للورثة أوصيت فلانا بفرقة ثلثي فصدقوه فى عمل صرفه فإنه يصدق فيمن ينفذه إن لم يقل إنما أوصيت باعطاء الثلث أو أكثره لا بنى فإن قال ذلك لم يصدق حينئذ لأنه بينهم وأما القليل وهو ما دون نصف الثلث فينبى أنه يصدق (قوله وكذا فى الأولى الخ) لكن القول بالنسبة لثانية حقيق وأما بالنسبة للأولى فهو مجاز لأن المراد أن يأتى بالورقة مكتوبا فيها وصيته لابنه بكثير ولم يثبت أنه خط البيت (قوله جملها) أى جعل

الوصى الوصية كلها بالثلث لا بنى (قوله لا احتمال أن يكون غير فيها) هذا ظاهر اذا كانت غير خط للوصى واما اذا ثبت انها بخطه فلا تهمه وتنفذ حينئذ ولو كان فيها وصية لابنه بكثير كما قال اولاً (قوله وان قال) أى الوصى فلان وصى فقط يعم هذا أول الكلام على الاوصياء واعلم ان طريقة ابن رشد أن الوكالة كالوصية فاذا قال فلان وكيلي فانه يعم قال في القدمات وهذا هو قولهم في الوكالة اذا قصرت طالت وان طالت قصرت ومضى المصنف في الوكالة على خلاف هذه الطريقة اذ قال لا بمجرد وكاتك وهى طريقة ابن بشير وابن شاس فهى عندهم باطلة حتى يعم او يخص وكأنهم لاحظوا أن الموكل حتى يمكنه الاستدراك بخلاف الوصى اهـ بن (فرع) لو قال فلان وصى وتبين ان فلانا ميت وله وصى فان علم موته كان وصيه وصيا والا فلا وبطلت كما تبطل ان علم بموته ولم يكن له وصى اهـ عيج (قوله حتى تزويج بناته البالغات باذنهن) أى ويقدم على العاصب كالاخ والعوم حتى تزويج صفار بنيه (قوله بشروطها) أى اذا خيف عليها الفساد فى مالها أو حالها والراد بالشروط الجنس لان العول عليه ان الدار على هذا الشرط فقط (قوله ان أمره به) أى بالإجبار أو عين له الزوج أى فله حينئذ جبرهن سواء كن صفارا او كبارا (قوله وإلا فخلاف) أى والاى أمره الاب بالاجبار ولا عين له الزوج فخلاف والراجح الجبر إن ذكر البضع أو النكاح أو التزويج بان قال له الاب أنت وصى على بضع بناتى أو على نكاحهن أو على تزويجهن أو على بناتى تزويجهن أو تزويجهن اجبت وان لم يذكرك شيئا من الثلاثة فالراجح عدم الجبر كما اذا قال وصى على بناتى أو على بناتى أو على بناتى أو على بناتى أنت وصى فقط أو على مالى أو على بيع تركتى أو على قبض ديونى فلا جبر له اتفاقا وهذه الصورة غير داخلية فى قول المصنف والا فخلاف فلوزوج جبرا فاستظهر عيج الامضاء وتوقف فيه الشيخ أحمد النفاوى وان زوج من غير جبر فسيأتى فى قول المصنف وان زوج موصى على بيع تركته وقبض ديونه صح (قوله كما قدمه فى النكاح) أى حينئذ يبين اجمال ما هنا بما مر فى النكاح (قوله ويمكن أن يدخل هذا فى الخلاف) أى قوله يعم أى كل شيء حتى الجبر بناء على أحد القولين والصواب حذف هذا الكلام لما علمت أنه اذا قال له أنت وصى فلا جبر له اتفاقا وان هذه غير داخلية تحت قوله والا فخلاف (قوله كوصى حتى يقدم فلان) هذا تشبيه فى العموم والخصوص فالعموم من حيث الوصى به والخصوص من حيث الزمن أى زمن قدوم فلان فهذا الفرع مشابه للمسئلة الاولى فى العموم وللاثنى فى الخصوص (قوله ولو لم يقبل) أى فلان الوصية (قوله الا القرينة) أى دالة على اعتبار القبول فى العزل وأن المراد أنت وصى حتى يقدم زيد ويقبل الوصية فان وجدت فلا ينزل الا اذا قدم وقبلها (قوله فانه يعمل به) أى وكذا اذا أوصى لها أولام ولده بسكنى أو بغلة الى ان تزوج والا ان تزوج فانه يعمل بما شرط فاذا عقد لها فلا سكنى لها ولا غلة بعد ذلك ولا ينزع منها المأوى من الغلة بزواجها ومثل الوصية ما شرط لها من غلة وقعه الى ان تزوج أو الا ان تزوج فلا فرق بينهما خلافا لما فى عقبى انظر حاشية شيخنا السيد البليدى (قوله وقبض ديونه) أى أو على أحدهما (قوله باذنهن) أى مع وجود عاصب او الحاكم (قوله ولم يجز ابتداء) أى فالواجب انه لا يزوجه حتى يعرض الامور على العصبه فاما ان يتولوا عقدها بانفسهم أو بوكووه (قوله ولو شريفة) أشار الشارح بهذا الى أن الصحة هنا أى فى تزويج الوصى للذكور مطلقة بخلاف الاجنبى اذا زوج امرأة بولاية الاسلام مع وجود عاصبها فان الصحة بعد الوقوع مقيدة بما اذا كانت المرأة دنيئة أو شريفة وحصل طول بعد الدخول (قوله والا ففسخ ابدأ) أى والا بان جبرهن ففسخ أبدا هذا ما استظهره

لا احتمال ان يكون غير فيها (و) ان قال فلان (وصى فقط) أى لم يقدم بشيء بان اطلق فلنظفه هذا (يعم) كل شيء حتى تزويج بناته البالغات باذنهن وكذا الصغيرة بشروطها ولا جبر له لان التعميم لا يقتضيه وانما يجبر إن أمره به او عين له الزوج والا فخلاف كما قدمه فى النكاح ويمكن ان يدخل هذا فى الخلاف وهو ظاهر (و) ان قيد بان قال وصى (على كذا) أى عينه فانه (يخص به) ولا يتعداه فان تعداه لم ينفذ (كوصى حتى يقدم فلان) فانه يكون وصيا فى جميع الاشياء حتى يقدم فلان فان قدم انعزل بمجرد قدومه ولو لم يقبل الا القرينة فان مات قبل قدومه استمر الاول وصيا (أو) قال فلان وصى (الى) أو (لا أن) يتزوج (هو فهو ياء تعية (زوجتى) فلاحق له عمل بذلك ويحتمل انه بالتاء القوقية أى قال زوجتى وصيتى الى ان تزوج فانه يعمل به (وان زوج) رجل (موصى على بيع تركته وقبض ديونه) بنات الميت باذنهن (صح) النكاح ولم يجز ابتداء فلا يفسخ قبل الدخول ولو شريفة

وليس له جبرهن اتفاقا والا ففسخ ابدأ ومحل الصحة مالم يحل التزويج لغيره والا ففسخ ثم شرع شكلم على الوصية على الأولاد المحجور

عليهم وأن ذلك خاص بالأب أو وصيه دون الأجداد والأعمام والأخوة فقال (وإنما يوصى على المحجور عليه) لغرض أو صفه (أب) رشيد (أو وصيه) أي الأب أو وصى وصيه ولا كلام لتقديم (كأم) لها أن توصى على أولادها بشرط ثلاثه أشار لها بقوله (إن قل) المال الذي أوصى بسببه كستين (٤٥٢) ديناراً فلا وصية لها في نسكاح ولا في كثير (ولاولى) لا ولا دم أب

أو وصى أو قدم إذ لا وصية لها عند وجوده (وورث) المال القليل أى وورثه الأولاد (عنها) لا عن غيرها فلا كلام لها فإن فقدت الشروط أو بعضها وأوصت فتصرف وصيها فتصرفه غير نافذ واللهى إذا رشد أو الحاكم دمه ما لم يتفق عليه في الأمور الضرورية بالمعروف وبقي هنا مسألة ضرورية كثيرة الوقوع وهى ان يموت الرجل عن أولاد صغار ولم يوصى عليهم فتصرف في أموالهم عمهم أو أخوهم التكبير أو جدهم بالمصلحة فهل هذا التصرف ماض أولاً وللصغار إذا رشدوا إبطاله ذكر أشياء أنه ماض لجريان العادة بأن من ذكر يقوم مقام الأب لا سيما في هذه الأزمات التي عظم فيها جور الحكام بحيث لو رفع لهم حال الصغار لاستأصلوا مال اليتام * ثم ذكر شروط الوصى وهى أربعة والمحصن منصب عليها أيضاً بقوله (لمسكف) فلا يصح إصاء

الشيخ أحمد النجراوى وتقدم أن عيج استظهر الامضاء (قوله) وأن ذلك خاص بالأب أو وصيه دون الأجداد والأعمام (ما ذكره من أن الإصاء خاص بمن ذكر دون غيرهم إنما هو بالنسبة للموروث عن الوصى أو عن غيره أما إن تبرع شخص على محجور عليه أنه أن يجعل ما تبرع به من ماله ناظر أو لو كان المحجور عليه أب أو وصى فقول الشارح دون الأجداد والأعمام والأخوة أى فلا يصح الإصاء منهم بالنسبة لما يورث عنهم أو عن غيرهم كما علمت انظر التوضيح (قوله أو وصيه) هو عدم حسن تصرف البالغ العاقل في المال (قوله أب رشيد) أى وأما الأب السفيه فليس له أن يوصى على ولده وإنما ينظر له الحاكم (قوله أو وصيه) محل كون وصى الأب له أن يوصى أن لم يمنعه الأب من الإصاء كما لو قال له أوصيتك على أولادى وليس لك أن توصى عليهم فلا يجوز لو وصى الأب حينئذ إصاء (قوله ولا كلام الخ) أى في الإصاء فليس له أن يوصى أحداً ينظر في شأن المحجور عليه بعد موته وهذا لا ينافي أن له النظر بنفسه إن لم يكن وصى من طرف الأب فلو قدم القاضى ناظراً على يتم ثم ظهر له وصى من قبل أبيه كان له رد أفعال التقدم من طرف القاضى كما في فتاوى البرزلى (قوله إن قل المال) أى بالعرف فالمنظور له القلة بحسب العرف ولا خصوصية للمستين ديناراً كما في بن (قوله وورث عنها) أى وأمالو وهبت مالا لأولادها الصغار أو تصدقت به عليهم فلها أن تجعل ناظراً على ذلك من شاءت سواء كان المال قليلاً أو كثيراً أو لو كان للأولاد أب أو وصى (قوله ثم ذكر شروط الوصى) أى على المحجور عليه لصغر أو سفه وهذه الشروط كما تقرر في الوصى على المحجور عليه تعتبر في الوصى على اقتضاء الدين أو إقضائه واشترط فيه العدالة خوف أن يدعى غير العدل الضياع وأمال الوصى على تفريق الثلث أو على العتق فلا يشترط فيه العدالة بل يجوز استناد الوصية المذكورة لغير العدل كما في التوضيح نعم لا بد فيه أن يكون مسلماً كافاً قادراً على القيام بما أوصى عليه (قوله وهى أربعة) أى التكليف والاسلام والعدالة والقدرة على القيام بأمور الوصى عليه (قوله لمسكف) متعلق بقوله وإنما يوصى لنفسه من وصى وصى يستند الوصية وإلا فيوصى متعدد بنفسه (قوله فلا يصح لحائن الخ) أشار الشارح بذلك إلى أن مراد المصنف بالعدالة الأمانة والرضا فيها يشرع فيه وبفعله بأن يكون حافظاً لمال الصبي ويتصرف فيه بالمصلحة ومعلوم أن هذا لا يستلزم الاسلام فاندفع ما يقال أنه يستغنى بذكر العدالة عن الاسلام * وحاصله أن الاستثناء إن أريد بالعدالة عدالة الشهادة أو عدالة الرواية والمراد بها هنا غيرهما كما علمت (قوله قادر على القيام بالموصى عليه) احترازاً من العاجز (قوله وإن أعمى) مبالغة في قوله لمسكف مسلم الخ (قوله وإن عبداً) شمل القن ومن فيه شائبة حرية وعبد الوصى وعبد غيره وقوله وتصرف بأذن سيده فيها إذا كان عبد غيره (قوله وتصرف العبد بأذن سيده إن وقت الخ) حاصله أنه إذا وقعت الوصية بغير إذن سيده فلا بد في تصرفه من إذنه وإن وقت بأذنه فلا يحتاج العبد في تصرفه لأذنه فإذا جعل قوله بأذن سيده متعلقاً بتصرف فيتعين حمله على ما إذا أوقعت الوصية بغير إذن سيده (قوله أى وقبل الخ) أى وجاز للعبد أن يقبل الوصية إذا أذن له سيده في قبولها (قوله والأولى التصريح)

صبي أو مجنون (مسلم) فلا يصح لكافر (عدل) فيما ولى عليه فلا يصح لحائن أول من يتصرف بغير المصلحة الشرعية أى (كاف) أى قادر على القيام بالموصى عليه (وإن) كان الوصى أعمى (وامرأة) أجنبية أو زوجة للوصى أو مستولته أو مدينته (و) ان (عبداً) وتصرف (العبد حينئذ) بأذن سيده (ان وقت الوصية للعبد من غير اطلاع سيده وليس لصيده رجوع بعد إذنه في القبول والأولى ان يأذن سيده متعلق بمقدور أى وقبل بأذن سيده والأولى التصريح بهذا المقدور وحذف قوله وتصرف

لأنهم بمن قولهم كاف فيكون المعنى وجازته القبول بأذن سيده (وإن) أوصى عبداً له على أولاده الأصاغر (آراد) أولاده (الأكابر) أي الكبار (بيع) عبد (موصى) على الأصاغر (اشترى) ذلك العبد (للأصاغر) (٤٥٣) من الأكابر أي يشتري حصة الأكابر

لهم إن كان لهم مال يحملها وإلا باع الأكابر حصتهم خاصة إلا أن ينقص ثمنها أو لم يوجد من يشتريها مفردة فيباع العبد جميعه ثم إن أبقاه المشتري وصيا على حاله فظاهر وإلا بطلت (وطرو الفسق) على الوصى (يعزله) إذ تشترط عدالته ابتداء ودواما أي يكون موجبا لعزله عن الوصية لأنه يعزل بمجرد فقده بعد طرو الفسق وقبل العزل ماض (ولا يبيع الوصى عبداً) أو أمة (بحسن القيام بهم) أي لا يجوز له ذلك لأنه غير مصلحة ولا يجوز له تصرف بلا مصلحة (ولا يجوز له أن يبيع التركة) أو شيئاً منها لقضاء دين أو تنفيذ وصية (إلا بحضرة الكبير) إذا تصرف الوصى في مال الكبير فإن غاب الكبير أو ابني من البيع) أي أو كان حاضراً وأبى من حضور البيع (قوله نظر الحاكم) أي فاما أن يأمر الوصى بالبيع أو يأمر من يبيع معه للغائب أو يقسم ما ينقسم فإن لم يرفع الأمر للحاكم وباع رد يبيع إن كان المبيع قائماً فان فات ييد المشتري بهبة أو صيغ ثوب أو نسج غزل أو أكل طعام وكان قد أصاب وجه البيع فهل يعضى وهو المستحسن أو لا يعضى وهو القياس قولان انظر ح (قوله ولا يقسم الوصى على غائب) يعني إذا كان المقار مثلاً مشتركاً بين صغير وكبير فلا يجوز لوصى الصغير أن يقسمه من غير حضور الكبير أو وكيله أو القاضى (قوله والمشترون) أي للتركة أو لبعضها التي باعها الوصى من غير حضور الكبير أو وكيله ومن غير رفع الحاكم فهذا مرتبط بقوله ولا يبيع التركة إلا بحضرة الكبير فكان الأولى أن يقدمه قبل قوله ولا يقسم على غائب (قوله إلا أن يكون البيع سداداً) أي وفات ييد المشتري (قوله وإن أوصى لاثنتين الخ) أي وأما الوصى واحداً وجعل آخر ناظرًا ومشرفاً عليه فاعلم لذلك الشرف المشورة والنظر وليس له رد السداد من تصرف الوصى ولا نزاع المال منه كما في ح (قوله فلا يستقل أحدهما الخ) أي فان تصرف دونه كان له رده ولو كان التصرف سداداً (قوله أو غير ذلك) أي كترشيد (قوله ولم يجعلوا وصيته للثاني ناسخة للأول) بل قالوا إن قيد باجتماعهما في التصرف أو أفراد كل واحد في التصرف عمل بذلك وإن أطلق ولم يقيده ولو كانت كل من الوصيتين عامة وكانا في زمنين حمل على قصد

أي لعدم القرينة الدالة عليه (قوله فاعلم بمن قوله كاف) أي لاستلزام القدرة على القيام بالوصى عليه التصرف في أمواله (قوله أي الكبير) المراد بهم البالغون (قوله أي يشتري حصة الأكابر لهم) أي بالقيمة فإن بيعت لغير الأصاغر فهل يرد البيع أو لا قاله البدر (قوله يحملها) أي يحمل حصة الكبير أي يحمل قيمتها (قوله إلا أن ينقص ثمنها) أي يبيعها مفردة وأبوا ذلك (قوله وإلا بطلت) أي فان عتق لم يرجع وصيا عليهم إلا أن يراه القاضى فيجعله مقدماً انظر بن (قوله وطرو الفسق) أي بمعنى عدم العدالة فيأولى فيه ومثل طرو الفسق طرو العداوة ابن رشد يعزل الوصى إذا عادى المحجور إذا لم يؤمن عدو على عدوه في شيء من أحواله (قوله على الوصى) أي بن وكذلك طروه على الأب يعزله عن التصرف في متاع ولده والنظر فيه كما قاله يوسف بن عمر اه فلم منه أن طرو الفسق كما يجب عزل الوصى بوجوب عزل الأب (قوله أي يكون موجبا لعزله) أي لعزل الحاكم له (قوله لا أنه يعزل بمجرد) أي وهذا بخلاف القاضى فإنه يعزل بمجرد طرو الفسق لشرفه نصب القضاء اه شيخنا عدوى (قوله أي لا يجوز له ذلك) أي ويرد البيع ان وقع على الظاهر لأن الأصل فيما نهى عنه الرد والفساد قاله شيخنا (قوله ولا يجوز له) أي لوصى الميث الذي أوصاه وصاية مطابقة أو أوصاه بقضاء دينه أو تنفيذ وصيته وقوله ولا يجوز له أن يبيع التركة الخ هذا إذا كان في الحضر وأما إذا كان في السفر فله البيع حتى ما نصه فرع لومات شخص في سفر فلو صيغ بيع متاعه وعروضه لأنه يتقل حمله قاله في النوادر بل ذكر البرزلى في كتاب السلم عن أبي عمران أن من مات في سفره بموضع لا قضاء به ولا عدول ولم يوص ولم يجمع المسافرون وقدموا رجلاً فباع هناك تركته ثم قدموا بالديت فأراد الورثة نقض البيع إذ لم يبيع بأذن حاكم أن ما فعله جماعة الرقعة من بيع أو غيره جائز وقد وقع هذا لعيسى بن عسكر وصوب فعله وأما (قوله إذا تصرف الوصى في مال الكبير) أي لأنه لا نظره عليه (قوله فان غاب الكبير) أي غيبة قريبة أو بعيدة (قوله أو أبى من البيع) أي أو كان حاضراً وأبى من حضور البيع (قوله نظر الحاكم) أي فاما أن يأمر الوصى بالبيع أو يأمر من يبيع معه للغائب أو يقسم ما ينقسم فإن لم يرفع الأمر للحاكم وباع رد يبيع إن كان المبيع قائماً فان فات ييد المشتري بهبة أو صيغ ثوب أو نسج غزل أو أكل طعام وكان قد أصاب وجه البيع فهل يعضى وهو المستحسن أو لا يعضى وهو القياس قولان انظر ح (قوله ولا يقسم الوصى على غائب) يعني إذا كان المقار مثلاً مشتركاً بين صغير وكبير فلا يجوز لوصى الصغير أن يقسمه من غير حضور الكبير أو وكيله أو القاضى (قوله والمشترون) أي للتركة أو لبعضها التي باعها الوصى من غير حضور الكبير أو وكيله ومن غير رفع الحاكم فهذا مرتبط بقوله ولا يبيع التركة إلا بحضرة الكبير فكان الأولى أن يقدمه قبل قوله ولا يقسم على غائب (قوله إلا أن يكون البيع سداداً) أي وفات ييد المشتري (قوله وإن أوصى لاثنتين الخ) أي وأما الوصى واحداً وجعل آخر ناظرًا ومشرفاً عليه فاعلم لذلك الشرف المشورة والنظر وليس له رد السداد من تصرف الوصى ولا نزاع المال منه كما في ح (قوله فلا يستقل أحدهما الخ) أي فان تصرف دونه كان له رده ولو كان التصرف سداداً (قوله أو غير ذلك) أي كترشيد (قوله ولم يجعلوا وصيته للثاني ناسخة للأول) بل قالوا إن قيد باجتماعهما في التصرف أو أفراد كل واحد في التصرف عمل بذلك وإن أطلق ولم يقيده ولو كانت كل من الوصيتين عامة وكانا في زمنين حمل على قصد

قولان والقياس عدمه (و) ان أوصى (لاثنين) بلفظ واحد كجملتكما وصيين أو بلفظين في زمن واحد أو زمنين من غير تقييد باجتماع أو اقرار (محمل على) قصد (التعاون) فلا يستقبل أحدهما ببيع أو شراء أو نكاح أو غير ذلك بدون صاحبه إلا بتوكيل منه أما إن قيد الوصى في وصيته بلفظ أو قرينة باجتماع أو أفراد عمل به ابن عبد السلام ولم يجعلوا وصيته للثاني ناسخة للأول

(وان مات أحدهما أو اختلفا) في أمر كبيع أو شراء أو تزويج أو غير ذلك (فالحاكم) ينظر فيما فيه الأصلح هل يبقى الحى منهما أو يجعل معه غيره في الأولى أو (٤٥٤) يرد فعل أحدها دون الآخر أو يردّها معاً في الثانية (ولا يجوز لأحدهما إيصاء)

في حياته دون إذن صاحبه وأما ياذنه فيجوز (ولا يجوز) لهما قسم المال بينهما ليستقل كل قسم منه يتصرف فيه على حديثه (ولا) بأن اقتسامه (ضمناً) لما تلف منه ولو بسماوى للتفريط فيضمن كل ما تلف منه أو من صاحبه لرفع يده عما كان يجب وضعها عليه (ولا وصى اقتضاء الدين) ممن هو عليه (وتأخيره بالنظر) في المصلحة فقد يكون التأخير هو الصواب واللام في كلامه للاختصاص فلا ينافي أن اقتضاء الدين مثلاً يجب عليه (و) له (النفقة على الطفل) أو السفية (المعروف) بحسب قلة المال وكثرته وبحسب حال الطفل من أكل وكسوة وغير ذلك فينظر لما يقتضيه الحال بالمعروف فيها ذكر (وفي ختته وعرسه) ولا حرج على من دخل فأكل لأنه مأذون فيه شرعاً بخلاف لو أسرف من مال اليتيم فلا يجوز لأكل منه (وعيد) فيوسع عليه بما يقتضيه الحال وأما ما يصرف للعائين في عرسه وختته فلا يلزم

التعاون احتياطاً لمال اليتيم بخلاف الوكالة فإن الثانية تكون ناسخة للأولى إذا أطلق وكانت كل منهما عامة وكانتا بزمين (قوله) وان مات أحدهما فالحاكم يريد إذا مات من غير أن يوصى لصاحبه أو لغيره بآذنه والا فلا نظر له حينئذ (قوله أو تزويج) أى للمحجور عليه وقوله أو غير ذلك أى كترشيده وقوله هل يبقى الحى منهما أى مستقلاً (قوله ولا يجوز الخ) أى لا يجوز لأحدهما أن يوصى في حال حياته وصياً يقوم بأمر الأولاد بدله إذا مات وفهم من قوله لأحدهما أنهما لهما ما أن يوصيا وهو كذلك وفهم أيضاً من قوله لأحدهما المفيد أنهما وصيان أن الوصى الواحد له الإيصاء وهو كذلك (قوله) وأما بآذنه فيجوز (أى كما يجوز لأحدهما أن يوصى لصاحبه بقيامه مقامه إذا مات) (قوله ولا يجوز لهما قسم المال بينهما) ظاهره ولو اقتسما الصبيان وهو كذلك فاذا اقتسما الصبيان فلا يأخذ كل واحد حصة من عنده من المال (قوله فيضمن كل ما تلف منه) أى لاستقلاله بالنظر فيه مع أن الوصى أشركه مع غيره في النظر فيه فهو مقيد باستقلاله ويضمن أيضاً كل ما تلف من صاحبه وذلك لتعديده برفع يده عما كان يجب وضعها عليه وما ذكره الشارح من ضمان كل ما تلف منه أو من صاحبه هو للمعتمد وقيل إن كل واحد يضمن ما هلك بيد صاحبه فقط دون ما هلك بيده ودرج عليه ابن الحاجب والقولان لعبد الملك وكلام المصنف محتمل لكل من القولين والحاصل أن القولين متفقان على أن كل واحد يضمن ما سلمه لصاحبه والخلاف إنما هو في ضمان كل منهما ما تلف بيده وفائدة ذلك أن كل واحد غريم بجميع المال أو بما قبضه صاحبه فقط (قوله) فقد يكون التأخير هو الصواب (أى) كخوف تلفه إن اقتضاه أو ضياعه ولا يقال إن التأخير حينئذ ممنوع لأنه سلف جرّعاً وهو الضمان لأن النفع إنما هو مع الواطأة وإلا فلا منع كما في بن (قوله) فلا ينافي أن اقتضاء الدين مثلاً (أى) وكذا ما بعده إلا في الأخير وهو قوله ودفع مال قراضاً فإنه لا يجب (قوله) وله النفقة على الطفل) وليس لوارث الطفل أن يتكشف على ما يبد الوصى ويأخذ وثيقة يعلم عدده عليه محتجاً بأنه إذا مات صار المال إليه فلا تخصمة له في ذلك مع الوصى وعلى الوصى أن يشهد لبيته بماله الكائن بيده فإن أبى من ذلك أخذ الحاكم لبيانه فله ح عن ابن رشد (قوله) بحسب قلة المال وكثرته) فلا يضيق على صاحب المال الكثير دون نفقة مثله ولا يوسع على قليله (قوله وفي ختته) عطف على مقدر أى والنفقة على الطفل بالمعروف في مؤنته وكسوته وفي ختته وعرسه فقيد العرف معتبر فيهما أيضاً وقد أشار الشارح لذلك بقوله فينظر لما يقتضيه الحال بالمعروف فيها ذكر أى من الأكل والكسوة وفي ختته (قوله) ولا حرج على من دخل فأكل أى لا حرج على من دخل بدعوة من الوصى وإلا كان آثماً (قوله) فلا يجوز الأكل منه) أى ومن أكل شيئاً ضمن قيمة ما أكله كذا قيل وقيل يجوز الأكل لأن ما أسرف من مال اليتيم ضمانه من الوصى بمجرد اتلافه بالطبخ فالأكل إنما أكل ملك الوصى نظير ما مر في القصب (قوله) ودفع نفقته له) تنازع قوله له دفع ونفقة وربما أشعر قوله له بأن الوصى لا يدفع للمحجور نفقة زوجته وولدها وأم ولده ورقيقه وهو كذلك على الراجح الذى أقامه ابن الهندي من المدونة بل يسلم نفقة كل واحد منهم له في يده وقال ابن القصار نفقة أم ولده ورقيقه يدفعان إليه دون نفقة زوجته وولدها (قوله) وعمن تلزمه نفقته) أى كزوجته وعبيده وأولاده الصغار (قوله) وزكاته الخ) أى الوصى أن يخرج زكاة محجوره إن كان الوصى مالِكياً كان الولد كذلك أم لا فإن كان

اليتيم ويضمنه الوصى (و) للوصى (دفع نفقة له قلت) كنفقة شهر ونحوه مما يعلم أنه لا يتلفه فإن خافه اتلافه نفقة يوم يوم (و) له (إخراج) زكاة (فطرية) من ماله عنه وعمن تلزمه نفقته (وزكاته) المالية من عين وحرث وماشية

(ورفع) الوصى (لحاكم) الذى يرى زكاة المال فى مال الصبي ليحكم باخراجها فيرفع الخلاف خوفا من رفع الصبي بعد رشده
لحنق لا يرى الزكاة فى مال الصبي فيضمن الوصى له ما أخرجه عنه ولذا قال (إن كان) (٥٥) هناك (حاكم حنفى) يرى سقوطها

عن الصبي والمراد وجد
بالفعل أو غشى توليته (د) له
(دفع ماله) لمن يعمل فيه
(قراضاً وبضاعة) الواو
بمعنى أو وله عدم دفعه
إذ لا يجب عليه تنميته على
المذهب (ولا يعمل هو
به) للإيجاز لنفسه والنهي
للكراهة كما فسر ابن رشد
فإن عمل الوصى به مجانا
فلأنه بل هو من المعروف
الذى يقصد به وجه الله
سبحانه وتعالى (ولا)
يجوز له (اشتراء) لنفسه
شيئا (من التركة) لأنه يهتم
على المحابة أى يكره كما فى
النقل (وتعقب) أى
يتعقبه الحاكم فى عمله به
قراضاً أو بضاعة أو اشتراء
لنفسه (بالنظر) فيمضى
ما فيه مصلحة لليتيم ويرد غيره
(إلا) اشتراءه (كحجارين)
من التركة (قل ثمنهما) الذى
انتهت له الرغبات فيهما
كثلاثة دنائير (وتسوق
بهما الحضر والسفر) أى
شهر فى السوق للبيع هذا
مراده وذكر الحضر والسفر
لسؤال وقع فيه ذلك فالمراد
الإشياء قليلا انتهت إليه
الرغبات بعد شهرته للبيع
فى سوقه فيجوز اشتراؤه
للوصى (وله) أى للوصى

الوصى حنفيا لم يجب عليه اخراجها ولو كان الولد مالكا فالعبرة بمذهب الوصى لا بمذهب الطفل أو
أبيه (قوله ورفع الوصى) أى إذا كان مالكا وقوله لحاكم الذى يرى الزكاة فى مال الصبي أى مطلقا
المين والمأشبة للموفاة والماملة وغيرهما والحرق السكائن بأرض خراجية أو غيرها (قوله) إن كان هناك
حنفى) أى وكان لا يغنى عليه أمر اليتيم أو يغنى من رفعه اليه وإلا أخرج من غير رفع (قوله والمراد
وجد بالفعل أو غشى توليته) أى فإن لم يوجد ولم يغش توليته كبعض بلاد المغرب وبلاد السودان
أخرج زكاته من غير رفع (قوله لمن يعمل فيه قراضا الخ) أى ولو كان عمل القراض أو شراء البضاعة
لا يحتاج لسفر فى البر أو البحر ولا يجوز للوصى تسليفه لأحد على وجه المعروف ولو أخذ رهنا إذ
لا مصلحة لليتيم فى ذلك وأما تناسف الوصى نفسه فقد قيل بالترخيص فيه إذا كان له مال فيه وفاء انظر
ونص فيه على منع تسليف مال اليتيم بنفع كما يقع الآن من دفع مال اليتيم قرضا العشرة أحد عشر
ولو بنذر من المقرض وللوصى الصلح بالنظر ولا يجوز اقراره على المحجور ولا إبراؤه عنه الإبراء
العام وإنما يرى عنه فى المبيعات (قوله على المذهب) أى وقول عائشة أنجروا فى أموال اليتامى
لا تأكلها الزكاة حمله ابن رشد على النذب (قوله ولا يعمل هو به) أى يجرى من الربح له أى ولو كان
ذلك الجزء يشبه قراض مثله لغيره كما هو مقتضى تعليل الشارح (قوله) فإن عمل الوصى به أى قراضا
أو بضاعة (قوله بل هو من المعروف) أى وحينئذ فلا ضمان عليه إذا تلف (قوله ولا يجوز له اشتراء الخ)
أشار الشارح إلى أنه عطف على المعنى أى ليس له عمل به ولا اشتراء الخ (قوله وتعقب بالنظر)
جعله الشارح تبعاً لى يرتبط بقوله ولا يعمل هو به وقوله ولا اشتراء من التركة فإذا عمل فيه
قراضا يجرى من الربح نظر الحاكم فيه فإن كان فى ذلك القراض مصلحة لليتيم بأن كان ذلك الجزء الذى
جمعه لنفسه يشبه الجزء فى قراض الناس أمضاء والارده وإذا اشترى شيئا من التركة نظر الحاكم فان
وجد فى شرائه مصلحة لليتيم بأن اشترى ذلك المبيع بقيمته أمضاء والا رده وجمعه غيره من الشراح
كالحرشى مرتبطا بالتأني فقط وهو الموافق لقول التوضيح عقب قول ابن الحاجب وتعقب بالنظر
أى فى قيمة المبيع الذى اشتراه من التركة هل تزيد على ما اشتراه به فيرده أولا فيمضيه اه وهل تعتبر
القيمة يوم الشراء أو يوم الرفع أو الحكم أقوال ثلاثة وقيل إن التعقب بالنظر ليس فى قيمة المبيع بل
يرفع المبيع للسوق فإن لم يزد أحد على الوصى فيما دفعه ثمننا فى السلعة التى اشتراها أخذها الوصى بذلك
الثمن وإن زاد أحد عليه فهل يأخذها الوصى بما وقفت عليه أو حتى يزيد كغيره وهو الظاهر انظر
(قوله لسؤال وقع فيه) أى فهو فرض مسئلة لا مفهوم له فالمدار على الرفع للسوق وشهرته للبيع
بالمناداة عليه إلى أن تنتهى الرغبات ولو كان فى الحضر فقط أو فى السفر فقط (قوله فالمراد
إلا شيئا قليلا الخ) الأولى أن يقول فالمراد إلا شيئا قليلا اشتراه بالثمن الذى انتهت إليه
الرغبات به بعد شهرته للبيع فى سوقه (قوله ولو قبل الخ) أى هذا إذا امتنع من قبول الإيصاء بل
ولو قبله ورد بل ما قاله عبد الوهاب وبعض المغاربة من أنه إذا قبل لم يحزله عزل نفسه ولو فى حال حياة
الموصى لأنها كهيئة بعض منافعه اه عدوى (قوله وفى جملة) أى الامتناع من القبول عزلا تسامح
لأن عزله فرع عن تحقق وصايته وتحقيق ذلك فرع عن قبوله الوصاية (قوله بأن يراد به) أى

(عزل نفسه) من الإيصاء (فى حياة الوصى) لأن عقدها غير لازم من الطرفين فلو موصى بعزله بغير موجب (ولو قبل) بكسر الباء الواحدة
أى قبل الإيصاء من الوصى وما قبل للبالغة الامتناع من القبول وفى جملة عزلا تسامح بأن يراد به الرد والأحسن أن الواو لاجل

(لا بهما) أى بعد القبول وحياة الوصى بأن قبل ثم مات الوصى أو عكسه فليس له عزل نفسه فإن لم يعلم بأنه أوصاه إلا بعد موته فله الانتفاع من القبول فإذا لم يقبل فليس له بعد ذلك قول كما قال (وإن أبى القبول بعد الموت فلا قبول له بعد) لأن إبايته صبرته اجنبيا لقبوله بعدها يحتاج لإبضاء جديد (٤٥٦) وهو لا يمكن بعد الموت فيصير النظر للحاكم (والقول له) أى

بالعزل الرد أى وله ذلك إن لم يقبل بل وإن قبل (قوله لا بهما) هذا هو الأشهر وأطال ح الخلاف فى ذلك فانظره (قوله فليس له عزل نفسه) أى إلا أن يطرأ له عجزه خش (قوله فيصير النظر للحاكم) أى فإن شاء جعله مقدما من طرفه وإن شاء قدم غيره (قوله إذا تنازع فيها مع المحجور) (الاولى فيه أى فى قدر النفقة إلا أن يقال أنت الضمير لا كتساب المضاف التأنيث من المضاف اليه) (قوله أو تنازعا فى أصل الاتفاق أو فيها) أى فكذلك القول قول الوصى بالشروط الثلاثة المذكورة وهى كون المحجور فى حضاته وأن يشبه فيما يدعيه ويحلف (قوله بل لا بد من بينة) أى سواء كان الحاضن مليئا أو معدما كما فى ابن عمر وهذا هو الذى عليه الأكثر وظاهر ما فى زكاة القطر من الدونة قبول قول الوصى فى أصل النفقة وفى قدرها سواء كان الولد فى حضاته أولا وللجزولى تفصيل آخر وهو حاصله انه يصدق الوصى اذا كانت الحاضنة فقيرة وسكنت لآخر المدة والحال أن الولد يظهر عليه النعمة والخير لأن هذا قرينة صدقة له وأما ان كانت الحاضنة غنية فلا يصدق الوصى وهذا التفصيل استحسنه الاخمى (قوله إذا لم يشبه أو لم يحلف) أى والحال أنه فى حضاته (قوله فالقول للصغير الخ) إنما لم يقبل قول الوصى فى تاريخ الموت وإن كان يرجع لقلة النفقة وكثرتها لأن الأمانة التى أوجبت صدقه لم تتناول الزمان المتنازع فيه (قوله إلا لبينة) أى ولا يقبل قول الوصى إلا بينة (قوله بعد بلوغه) متعلق بدفع وكذا لو دفع له قبل البلوغ فلا يصدق ولو وافقه الولد ويضمنه ولو قامت بينة بذلك لفريطه (قوله على المشهور) أى وهو قول مالك وابن القاسم خلافا لعبد الملك بن الماجشون وابن وهب القائلين انه يقبل قول الوصى فى ذلك يمين (قوله وظاهر المصنف كظاهر المدونة) ان عدم تصديق الوصى فى الدفع ولو طال الزمان (قوله وهو المعروف الخ) لأنه لا حيازة فيما فى الذمة على المعتمد ولو تطاول الزمان وكان صاحب الحق حاضرا ساكتا عن الطالب بلا مانع (قوله وقيل ما لم يطل كتمانها أعوام) هذا قول ابن زرب وقوله وقيل عشرون هذا قول ابن المواز (خاتمة) لا وصى أن يرشد محجوره ولو بغير بينة على رشده لكن لو قامت بينة باتصال سفهه رد فعله الى الحجر لكن الى وصى آخر ويعزل الاول لكن لا يضمن لانه فعل ذلك اجتهدا قاله فى المعيار وفى البدر آخر باب القضاء ان الوارث إذا كان بغير بلد الميت فإن الوصى أو القاضى يرسل بعلمه بالمال ولا يرسله اليه فان جهل القاضى وأرسله اليه قبل استئذانه فتلغ فلا ضمان عايه ويضمن غير القاضى اذا أرسله من غير استئذان وتلف

﴿ باب فى الفرائض ﴾

(قوله وهو علم) أى قواعد يعرف بها ويصح أن يراد بالعلم الملسكة الحاصلة من مزاولة القواعد (قوله وموضوعه التركات) أى لانها التى يبحث فيه عن عوارضها الذاتية أى التى تلحقها لذاتها بواسطة أمر خارج عنها ككون نصفها للزوج عند عدم الفرع الوارث وكون ثمنها للزوجة عند وجود الفرع الوارث وهكذا والمراد بالبحث عن عوارضها الذاتية فى ذلك العلم حمل تلك العوارض عليها فتحصل مسائل العلم بحيث يقال التركة ربعها للزوج عند وجود الفرع الوارث وهكذا ووصف العوارض بالذاتية للتخصيص مثلا كون ربع التركة للزوج أمر عارض ذاتى لها لانه إنما لحق التركة من حيث كونها تركة لا بواسطة تسمى بخلاف ما يمرض لها من حرق مثلا فانه عارض غريب عنها بواسطة النار

للوصى وكذا وصيه ومقدم القاضى والكافل (فى قدر النفقة) إذا تنازع فيها مع المحجور وهو فى حضاته واشبه يمينه أو تنازعا فى أصل الاتفاق أو فيها ما لانه أمين لان لم يكن فى حضاته بأن كان فى حضانة غيره وتنازع معه فى ذلك فليس القول له بل لا بد من بينة كما أنه لا يقبل قوله إذا لم يشبه أو لم يحلف (لا فى تاريخ الموت) للوصى فقال الوصى مات منذ سنتين مثلا وقال الصغير بل سنة فالقول للصغير إلا لبينة (و) لا فى (دفع ماله) اليه (بعد بلوغه) رشيدا فلا يقبل قول الوصى ومن فى حكمه ممن تقدم على المشهور لقوله تعالى فإذا دفعتم اليهم أموالهم فأشهدوا عليهم اذ الراد ثلثا تفرموا ومقابل المشهور يقول معناه ثلثا تحلفوا وظاهر المصنف كظاهر المدونة ولو طال الزمان ابن عرفة وهو المعروف من المذهب وقيل ما لم يطل كتمانها أعوام وقيل عشرون والله أعلم بالصواب

[درس]

حق حقه من تركه الميت والتركه حق يقبل التجزى ثبت لمستحق بعد موت من كان ذلك له وبدأ المصنف أولاً ببيان الحق في المتعلقة بالتركه وغايتها خمسة حق تعلق بعين وحق تعلق بالميت وحق تعلق بالذمة وحق تعلق بالغير وحق تعلق بالوارث والخبر في هذه

بالتواتر واستقر أن فان الفقهاء تنبؤوا ذلك فلم يجدوا ما يزيد على هذه الأمور الخمسة لأعلى كما قيل لأن العقل يجوز أكثر من ذلك وطريق الحصر أن تقول الحق المتعلق بالتركه إمانات قبل الموت أو بالموت والثابت قبله إما أن يتعلق بالعين أولاً الأول الحقوق العينية وهذا الذي صدر به المصنف والثاني الدين المطلق وهو الذي ذكره بقوله ثم تقضى ديونه والثابت بالموت إما للميت وهو مؤن تجهيزه وثالث بها المصنف وإما لغيره منه وهو الوصية وبها ربع المصنف وإما لغيره لسبب وهو الميراث وذكره خامساً فذكرها على هذا الترتيب فقال (مخرج من) رأس (تركه الميت) مبدأ على لغيره وجوبا ولو أتى على جميعها (حق) تعلق بعين (أى ذات) كالمرهون (في دين) تعلق حق المرتهن بذاته فصار حق به ولو كان ذلك المرهون كفن الميت الذي ليس له ما يكفن به غيره (قوله) لأنه صار بمنزلة المرهون (أى تعلق حق الجنابة بذاته) (قوله) فإن أسلمه مرتهن (أى للجنى عليه ورضى ببقاء دينه بلاءه) وقوله فللمجنى عليه أى فهو للمجنى عليه مع ماله ويصير الدين بلاءه (قوله) وإن فداء (أى مرتهن) بدفع أرض الجنابة للمجنى عليه وقوله بغير إذن أى بغير إذن الراهن (قوله) في رقبته فقط (أى لا فيها) إلى إن لم يرهن بماله فإن رهنه بماله كان الفداء فيهما كالدين والحاصل أنه إن لم يرهن

فلا يبحث عنه في ذلك العلم (قوله حق) هذا جنس يتناول المال وغيره كالخيار والشفعة والقصاص والولاء والولاية فإذا اشترى زيد سلعة بالخيار ومات قبل انقضاء أمده انتقل الخيار لوارثه وإذا كانت دار شركة بين زيد وعمرو فباع زيد حصته وثبتت الشفعة لعمرو ومات عمرو قبل أخذه انتقل الحق في الشفعة لوارثه وإذا قتل زيد وعمراً وكان بكر أخا لعمرو ومات بكر انتقل الحق في القصاص لوارثه وإذا أعتق شخص عبداً كان له الولاء عليه فإذا مات ذلك الشخص المتعلق انتقل الولاء لولده وكذلك إذا كانت امرأة لها أخ كان له الولاء عليها في زوجها فان مات الأخ انتقلت الولاء لابنه (قوله يقبل التجزى) خرج الولاء وولاية النكاح لعدم قبولها للتجزى * إن قلت القصاص والشفعة والخيار من جملة التركه فيجب صدق تعريفها عليها مع أنها خارجة لأنها لا تقبل التجزى * قلت هذا إنما يرد إذا أريد بالتجزى الأجزاء أى التمييز بأن يقال لزيد هذا الجزء ولعمرو هذا الجزء وليس هذا مراداً بل المراد بالتجزى أن يقال لزيد نصفه ولهذا نصفه وهذه الثلاثة كذلك إذ يقال لزيد نصف القصاص ولعمرو نصف الآخر وكذا يقال في الشفعة والخيار كذا قالوا والظاهر أن الولاء يقال فيه ذلك فما وجه إخراجها فتأمل (قوله يثبت لمستحق) أى بقرابة أو نكاح أو ولاء ولا بد من هذا القيد لإخراج الوصية وقوله بعد موت الخ خرج به الحقوق الثابتة بالشراء والإيهاب ونحوهما فلا تسمى تركه (قوله حق تعلق بعين) أى كالمرهون والعبد الجاني وقوله وحق تعلق بالميت أى وهو مؤن تجهيزه وقوله حق تعلق بالذمة أى بذمة الميت وهى الدين المرسل إلى المطلقة عن الرهن الحالية عنه وقوله وحق تعلق بالغير أى من الميت وهو الوصية وقوله وحق تعلق بالوارث وهو الميراث (قوله أولاً) أى أولاً يتعلق بالعين بل بالذمة (قوله الأول الحقوق العينية) أى المتعلقة بعين شيء كالدين المرتهن عليه شيء والجنابة الصادرة من العبد (قوله الدين المطلق) أى الذى ليس مقيداً برهن يكون في مقابلته بل في الذمة (قوله وهو الذى ذكره المصنف) أى ثالثاً بقوله ثم تقضى ديونه (قوله وثالث بها المصنف) صوابه وثنى بها المصنف (قوله وإما لغيره لسبب) هذا التعبير أحسن من قول عقب وإما لغيره بسببه وهو الميراث لأنه غير صواب لأن الميراث حق لغير الميت بغير سببه والحق الذى لغيره بسببه إنما هو الوصية (قوله ولو أتى على جميعها) أى كما لو كانت التركه كلها مرهونة في دين فتباع فيه ويدفع عنها بتمامه لرب الدين إن لم يزد على دينه (قوله حق تعلق بعين) في العبارة قلب والاصل عين تعلق بها حق كالشئ المرهون وعبد جنى فها من جملة التركه ويبدأ بماءعى أن الشئ المرهون يسلم للمرتهن أو يدفع العبد الجاني للجنى عليه أى إذا لم يفده السيد في حال حياته بدفع أرض الجنابة (قوله كالمرهون) أى المحوز لزيد المرتهن أو يبدأ به وهذا ما بعده مثال للعين التى تعلق بها الحق (قوله تعلق حق المرتهن بذاته) متعلق بقوله مبدأ على غيره أى وإنما بدى بالحق المتعلق بالمرهون لتعلق حق المرتهن بذاته فصار حق به ولو كان ذلك المرهون كفن الميت الذى ليس له ما يكفن به غيره (قوله) لأنه صار بمنزلة المرهون (أى تعلق حق الجنابة بذاته) (قوله) فإن أسلمه مرتهن (أى للجنى عليه ورضى ببقاء دينه بلاءه) وقوله فللمجنى عليه أى فهو للمجنى عليه مع ماله ويصير الدين بلاءه (قوله) وإن فداء (أى مرتهن) بدفع أرض الجنابة للمجنى عليه وقوله بغير إذن أى بغير إذن الراهن (قوله) في رقبته فقط (أى لا فيها) إلى إن لم يرهن بماله فإن رهنه بماله كان الفداء فيهما كالدين والحاصل أنه إن لم يرهن

٥٨ - دسوق - مع في دين وجنى تعلق به حقان حق المجنى عليه وحق المرتهن وتقدم الجنابة على الرهن كما أشار له المصنف في باب الرهن بقوله وإن ثبتت أى جنابة العبد الرهن فإن أسلمه مرتهن فللمجنى عليه بماله وإن فداء بغير إذن فقد أوفى رقبته فقطان لم يرهن بماله

وباذنه فليس رهنا به اه
وأدخلت الكاف زكاة
الحرث والماشية إذا مات
بعد الطيب أو الحول
ودخل أيضا أم الولد
والمعتق لأجل وسلمة
المفلس وهدى قلد وضحية
تعينت بذبحها (ثم) بعد
إخراج ما ذكر يخرج من
رأس المال (وإن تجهيزه)
من كفن وغسل وحمل
وحفر وغيرها (المعروف)
بما يناسب حاله من فقر
وغنى وضمن من أسرف
وكذا وإن تجهيز من تلزمه
نفقته برق كموت سيد
وعبده فإن لم يكن له سوى
كفن واحد كفن به عبده
لأنه لاحق له في بيت المال
وكفن سيده من بيت المال
(ثم تفتى) من رأس ماله
(ديونه) التي لأدى كانت
بضامن أم لا ثم هدى تمتع
إن مات بعد أن رمى العقبة
أوصى به أم لا ثم زكاة فطر
فرط فيها وكفارات أشهد
في صحته أنها بذته فإن
أوصى بها ولم يشهد فمن
الثالث ومثل كفارات
أشهادها زكاة عين حلت
وأوصى بها وزكاة ماشية
حات ولا ساعى ولم يوجد
السن الذي يجب فيها فإن
وجد فهو ما قدمناه من
إخراجها قبل وإن التجهيز
فإن كان ساع ومات قبل

بماله كانت رقبته رهنا في شيئين الدين والفداء ولا يكون الفداء في رقبته وماله وإن رهن معه ماله كان الفداء
في رقبته وماله كالدين (قوله وباذنه) أي وإن فداء الرهن باذن الرهن فليس رهنا في الفداء بل في الدين
قط والفداء في ذمة الرهن (قوله زكاة الحرث والماشية) أي فالزكاة قد تعلقت بعين الحرث والماشية
فإذا مات المالك بعد الطيب أو الحول أخرجت زكاتها أولا قبل الكفن وقبل وفاة الدين والميراث
وهذا إذا كانت الحرث غير مرهون فإن كان مرهونا والدين يستغرق جميعه فاستظهر عيج أن رب
الدين يقدم يدينه على الزكاة مستند في ذلك لقول ابن رشد أن حق الآدمي يقدم على حق الله فإن مقتضاه
تقديم رب الدين يدينه على الزكاة قال ابن وفي هذا الاستناد نظر لأن كلام ابن رشد فيما يتعلق بالذمة وأما
الحب فالفقراء شركاء في عينه فلا ملك للبيت في حطهم حتى يؤخذ منه دينه (قوله) ودخل أيضا أم
الولد والمعتق لأجل) أي فيبدأ بهنهما من رأس المال على الكفن وعلى الدين إن كان هناك دين وعلى
الميراث إن لم يكن دين (قوله وسلمة المفلس) اعترض بأن هذا مخالف لما تقدم في باب المفلس من قوله
والفريم أخذ عين ماله الحاز عنه في المفلس لا اللوت ويمكن الجواب بحمل ما هنا على ما إذا قام بأمرها
بشمها على المشتري قبل موته فوجده مفلسا وحكم له بأخذها ثم مات قبل أخذ صاحبها لها بالفعل
فأخذها ويقدم بها على مؤن التجهيز لأنه حق تعلق بمعين أو يحجب بحمل المفلس صفة لصاحبها وهو
البائع ويكون معناه أنه تصرف فيها بعد فلسه فقام عليه الغرماء فوجدوا المشتري قد مات فانهم
يأخذونها من رأس المال وليست هذه قول المصنف السابق في المفلس لأن كلامه المتقدم المفلس
والبيت هو المشتري (قوله وهدى قلد) هذا ظاهر فيما يقدد وأما مالا يقدد كالنعم فينزل سوقها في الإحرام
للذبح منزلة التقليد (قوله تعينت بذبحها) وأما لو مات صاحبها قبل الذبح فاتها تباع في الكفن والدين
ولو كانت مندورة (قوله ثم بعد إخراج ما ذكر) أي من الحقوق المتعلقة بهين (قوله) يخرج من رأس
المال مؤن الخ) أي حق تعلق بالبيت وهو مؤن تجهيزه (قوله من كفن) أي من ثمن كفن (قوله وغسل)
أي أجرة ذلك (قوله) وكذا وإن تجهيز من تلزمه نفقته بقرابة فإنه لا يلزم بعد موته مؤن تجهيزه في ماله وقول
المصنف في الجائز وهو على المنفق بقرابة أو رق في المنفق الحي والمنفق عليه ميت وكلامنا هنا فيما إذا
مات معها (قوله فإن لم يكن له) أي لم ينل مات وهو عبده (قوله كانت بضامن أم لا) كانت حالة أو زوجة لأنها
تحل بموته (قوله أشهد في صحته أنها بذمته) الضمير راجع لزكاة الفطر والكفارات وهو حاصله أن زكاة
الفطر التي فرط فيها وكذلك الكفارات مثل كفارة الخمين والصوم والظهار والقتل إذا أشهد في صحته
أنها بذمته فإن كلامهما يخرج من رأس المال سواء أوصى بإخراجها أو لم يوص لما صرح به ابن عرفة
وغيره إن حقوق الله متى أشهد في صحته بها خرجت من رأس المال أوصى بها أم لا (قوله) فإن أوصى بها
ولم يشهد) أي في حال صحته أنها بذمته ففي الثالث فامر من أن زكاة الفطر التي فرط فيها تخرج من
الثالث إذا أوصى بإخراجها محمول على ما إذا لم يشهد في صحته بيقائها بذته (قوله) ومثل كفارات أشهد
بها) أي في صحته سواء أوصى بها أم لا (قوله زكاة عين حلت) أي مات عند حلولها (قوله) وأوصى بها)
أي سواء اعترف بيقائها في ذمته أم لا (قوله) ولم يوجد السن الذي يجب فيها) كأن كان الواجب بنت
محاض ولم تكن موجودة فيما عنده من الماشية (فائدة) يجوز للإنسان إذا لم يكن له وارث معين ولا
بيت مال منتظم أن يتحيل على إخراج ماله بعد موته في طاعة لله وذلك بأن يشهد في صحته بشيء من
حقوق الله تعالى كزكاة أو كفارات لأنه متى أشهد في صحته بحق وجب إخراجها من رأس المال ولو أتى على

ان وسع الجميع والاقدم منها الا كذا قال كدعى ما قدمه في بابها (ثم) يكون (الباب في الوارثة) فرضا او تنصيبا والوارثون من الرجال عشرة فقط الابن وابنه وان سفل والاب وابوه وان علا والاخ مطلقا وابنه وان نزل اذا كان الاخ شقيقا اولاب والعم الشقيق اولاب وابنه وان نزل والزوج والعتق وكلهم عصبة الا الاخ للام والزوج فان اجتمعوا فلا يرث الا الثلاثة منهم الزوج والابن والاب. والوارثات من النساء سبع البنت وبنت الابن. وان نزل ابن الابن والام والجدة مطلقا والاخت مطلقا والزوجة والمعتقة وكلهن ذوات فرض بالامتنعة فاذا اجتمعن فلا يرث الا للزوجة والبنت وبنت الابن والام (٥٩) والاخت الشقيقة. والفروض ستة

جميعه بعد الحقوق المتعلقة بالعين نقله ح عن البرزلي (قوله ان وسع الجميع) اى ان وسع ثلث
الباقى جميع الوسايا (قوله على مقدمه في بابها) اى بقوله وقدم لضىق الثلث فك أسير الخ (قوله قرضا
أو تعصيا) اى بالفرض أو التعصيب أو بهما فأولامة خلو تجوز الجمع (قوله والأخ مطلقا) اى
شقيقا أولأب أولأم (قوله فلا إرث إلا لثلاثة الخ) أى وسئلتم من اثنى عشر لتوافق مخرج
ربع الزوج وسدس الاب بالنصف فتضرب نصف احد المخرجين فى كامل الآخر باثنى عشر للزوج
ربعها ثلاثة وللاب سدسها اثنان والباقى وهو سبعة للابن تعصيا (قوله فلا إرث إلا للزوجة الخ)
أى وسئلتم من أربعة وعشرين لتوافق مخرج ثمن الزوجة وسدس الأم بالنصف فتضرب نصف
أحد المخرجين فى كامل الآخر بأربعة وعشرين للبنت نصفها اثنا عشر ولبنت الابن سدسها أربعة
والزوجة ثمنها ثلاثة وللأم سدسها أربعة وللأخت الشقيقة واحد تعصيا فان اجتمع المذكور
والاناث ورث منهم خمسة الابوان والابن والبنت وأحد الزوجين فان ماتت الزوجة كانت المسئلة
من اثنى عشر وإن مات الزوج فن أربعة وعشرين (قوله ومن يمانية) مقتضى ما ذكره من الاعراب
أن اللين الزوج وما عتق عليه وفيه نظر بل الظاهر ان اللين قوله لوارثه اى والباقى لوارثه الذى هو
صاحب النصف والرابع الخ وعلى هذا فقوله الزوج خبر مبتدأ محذوف أى وهو الزوج وما عطف عليه
فلو قال الشارح أو ان من يمانية والزوج خبر مبتدأ محذوف ويجعل هذا إعرابا ثانيا كان أولى
تأمل (قوله فرع وارث ذكر) اى وهو ابنها وابن ابنها وقوله أو أنى اى وهى بنتها وبنت ابنها
(قوله وبنت ابن كذلك) اى منفردة وقوله ان لم يكن للاميت بنت اى والا كان لبنت الابن السدس
(قوله معها) اى مع الأخت التى للأب فان كان معها شقيقة كان للأخت للاب السدس فقط تكملة للثلاثين
(قوله وإن كانت القاعدة عندهم) اى عند الفرضيين للاميت اى تقتضى أن المراد أخ للاميت وذلك
لان القاعدة عندهم أن نسبة الوارث مهما أطلق فانها تكون للاميت (قوله يساويها فى الدرجة
الأولى يساويها فى القوة بأن يكونا شقيقين أو لأب لافى الدرجة كما قال الشارح تبعا لثلاث إذ لا
يمكن أن يكون لواحدة أخ وهو دونها فى الدرجة وقول الشارح احترازاً عن أخ لأب مع شقيقة فيه
نظر اذ هو مساو لها فى الدرجة وعدم مساواته لها إنما هو فى القوة (قوله فلا اعتراض عليه
بعدم شموله الخ) اى على ان المصنف لم يدع الحصر ولم يذكر ان كلا من النسوة الأربع لا يعصها
إلا أخوها المساوى لها بل ذكر أن أخاها المساوى لها يعصها وهذا لا يتنافى ان بنت الابن
كما يعصها أخوها يعصها ابن عمها (قوله وعصب الجد والاوليان الآخرين) يعنى أن الجد والبنت
وبنت الابن يصير كل منهم الأخت الشقيقة والى للاب عصبة بعد أن كانتا يرثان بالفرض
والحاصل أن الأخت الشقيقة والأخت للاب كما يعصب كلا منهما أخوها المساوى لها يعصها
الجد والبنت وبنت الابن (قوله فلاخت) سواء كانت شقيقة أو لأب ترث مع الجد تعصيا وقوله

الانواع الاربعة اثنان فأكثر (الثلاثان) فرضا فأطلق المصنف الصدر وأراد اسم الفاعل أى التعداد منهن وأتى بضمير جمع النسوة ليخرج الزوج (والثانية) أى جنس الثانية وهى بنت الابن أو الأخت للاب (مع الأولى) أى البنت أو الأخت الشقيقة (السدس) تنكلمة الثلثين (وإن كثرن) أى بنات الابن مع البنت أو الأخوات للاب مع الشقيقة (وحجبتها) أى الثانية حجب حرمان والمراد بها خصوص بنت الابن بدليل بقية كلامه (ابن فوقها) كبتت وابن ابن وبنت ابن ابن فإن ابن الابن يستقل بالسدس ولا يعصبها لانه أعلى منها (و) حجبها عن السدس أيضا (بتتان فوقها) أى أعلى منها كبتت وبنت ابن وكبتت ابن وبنت ابن لابن لاستقلالهما بالثلثين (إلا الابن) معها (فى درجتها مطلقا) سواء كان (٤٦٠) أخا لها أو ابن عم لها وسواء فضل من الثلثين شئ كبتت وابن ابن وبنت ابن أو لم يفضل

كبتت ومن ذكر فعصب
لذا ذكر مثل حفظ الأثنين
(أو) كان ابن الابن (أسفل)
منها بدرجة (فمعصب لها)
أى إذا لم يكن لها فى الثلثين
شئ كبتت وبنت ابن
وابن ابن فإنه إذا
استقلت البنتان بالثلثين
وفضل الثلث ورثه ابن ابن
الابن مع بنت الابن
تعصيا فإن كان لها فى
الثلثين السدس كبتت
وبنت ابن فإن الأسفل منها
يأخذ الباقي وحده تعصيا
فلم أن لابن الابن مع بنت
الابن والمراد الجنس
ثلاثة أحوال أولها أن
يكون أعلى منها فيحجب
من تحته ثانيا أن يكون
مساويا لها فيعصبها مطلقا
ثالثا أن يكون أسفل
فيعصب من ليس لها شئ
من الثلثين (وأخت الأب
فأكثر مع الشقيقة فأكثر
كذلك) أى كالتى تقدم
فى بنت الابن مع البنت

فتأخذ أى الأخت مطلقا ما فضل عن فرضها أى فرض البنت وبنت الابن (قوله أى التعداد منهن)
فيه أن هذه العبارة تصدق بغير الراد إذ تصدق على نحو بنت وأخت وأجيب بأن فى الكلام حذف
والاصل والمعتد من كل نوع منهن كما أشار له الشارح أولا (قوله ليخرج الزوج) إذ لو كان داخلا
لأتى بضمير المذكر على أن خروج الزوج معلوم من استحالة تعدد الزوج هنا (قوله جنس الثانية)
أى الصادق بانية الاولين وثانية الآخرين (قوله مع الأولى) أى مع جنس الأولى الصادق بأولى
الاولين وبأولى الآخرين والداعى لارادة الجنس شمول كلام المصنف لصورة بنت الابن مع
البنت وصورة الأخت للاب مع الشقيقة وبعض الشراح قصر كلام المصنف على الصورة الأولى
فجعل المراد بالثانية بنت الابن وبالأولى البنت بدليل قوله بعد وحجبها الخ إذ الاصل موافقة أول
الكلام ثم خره وأيضا صورة الأخت للاب مع الشقيقة سينص عليها فى قوله وأخت لاب الخ (قوله ابن
فوقها) سواء كان ولد الصلب أولا كامثل الشارح والمراد به الجنس كما أن الراد بقوله وحجبها أى
بنت الابن بمعنى جنسها (قوله يستقل بالسدس) الانسب يستقل بما بقى عن البنت (قوله أى أعلى منها)
بمعنى أقرب منها للميت (قوله وسواء فضل الخ) الصواب عدم تفسير الاطلاق بهذا لأن المستثنى منه
قوله وحجبها بتتان فوقها وفى كان بتتان فوقها لم يفضل من الثلثين شئ فالأولى الاقتصار فى تفسير
الاطلاق على قوله سواء كان أخا أو ابن عمها (قوله أن يكون أعلى منها) أى كبتت وابن ابن وبنت
ابن ابن (قوله مطلقا) أى سواء كان أخاها أو ابن عمها وسواء كان لها شئ فى الثلثين كبتت وبنت ابن
وابن ابن أو لم يكن لها فيها شئ كبتت وبنت ابن وابن ابن (قوله فيعصب من ليس لها شئ من الثلثين)
أى كبتت وبنت ابن وابن ابن وأما إن كان لها شئ من الثلثين فلا يعصب كبتت وبنت ابن وابن
ابن ابن أنزل (قوله ما لم يكن لها أخ لأب) أى وإلا أخذ الثلث معها (قوله ويحجبها أيضا) أى كما يحجبها
الاختان الشقيقتان (قوله يفتح الحمزة) أى لأنه معمول لما قبله وهو لا والمعمولة لعامل غير قول يجب
فتح همزتها وأما قوله تعالى: إلا أنهم ليا كلون الطعام بكسر إن فوجود لام الابتداء للبطلة لعمل الأو
انه على تقدير القول أى لا مقولا فيهم إنهم ليا كلون الطعام والاستثناء هنا من مقدر أى كذلك فى كل
شئ إلا انه الخ (قوله بخلاف ابن الابن وإن سفل فإنه يعصب من معه فكان يعصب من فوقه بالأولى) أى
لأن جهة البنوة أقوى من جهة الاخوة وابن الابن للميت ابن للميت بواسطة أبيه فلم تقطع النسبة وابن
الأخ لا يرث باخوته للميت بل يبنو إخوة الميت فانقطعت النسبة بينه وبين اخوات الاب فى الابوة فلا

فتأخذ التى للاب واحدة فأكثر السدس مع الشقيقة الواحدة فإن تعددت الشقيقة فلا شئ لى للاب أخذت أو يعصب من
تعددت ما لم يكن لها أخ لاب ويحجبها أيضا أخ فوقها أى شقيق * ولما ذكر أن حكم الأخت أو الأخوات للاب مع الشقيقة أو الشقائق
مساو لحكم بنات الابن مع بنات الصلب وكان ابن الاخ هنا مخالفا لابن الابن هناك استثنى ذلك بقوله (إلا أنه) بفتح الهمزة والضمير
لشأن (إنما يعصب الأخ) للاب أخته دون ابن الاخ فلا يعصب أخته التى هى بنت الاخ التى فى درجته إذ ليست من الوارثات بحال وكذا
لا يعصب من هى فوقه التى هى عمته وأخت الميت لأبيه بل يأخذ ما بقى دون أخته وعمته فاذا ماتت عن شقيقتين وأخت لاب وابن أخ
كان للشقيقتين الثلثان والباقي لابن الاخ وحده تعصيا دون التى للاب: وليس ابن الاخ بالمعصب * من معه أو فوقه فى النسب
بخلاف ابن الابن وإن سفل فإنه يعصب من معه فكان يعصب من فوقه بالأولى وأما الربع وهو نصف النصف ففرض اثنين أشار لهما بقوله

(والربع) بالجر عطف على النصف أو الربع مبتدأ و (الزوج) على حذف المضاف أي فرض الزوج (بفرع) أي مع فرع الميتة وارت من ذكر أو أنثى وإن سفل منه أو من غيره ولو من رثا للحوقة بالأم (وزوجة فأكثر) مع عدم الفرع اللاحق بالزوج أخذاً بما بعده (والثمن لها أو لهن) بفرع لاحق (بالزوج من ولد أو ولدان ذكر أو أنثى منها أو من غيرها وخرج باللاحق ولد الزنا فإنه لا يلحق بالزوج ومن قاه بلعان فلا يحجب من الربع إلى الثمن لأنه لا يرث ومن لا يرث لا يحجب وارثا) والثالثين لدى النصف إن تعدد هو معنى قوله فيما مر ولتعدد هـن الثمان والأتم حذف ما تقدم مع ذكر ما يحتاج إليه مما يتعلق بالثلاثين (٤٦١) هنالأن الشأن أن يذكر النصف

فنصفه فنصف نصفه ثم يذكر الثمان فنصفها فنصف نصفها وهو السدس ولعله لما لا حظ ذلك أعاده ثانياً ليضم إليه بيان الثالث بقوله (والثالث) فرض اثنين الأول (الأم) عند فقد الولد وولد الابن وعدم اثنين من الأخوة أو الاخوات (و) الثاني (ولداها فأكثر) أي الاخوة من الأم عند تعدد (وحجبها) أي الأم (من) الثالث للسدس (ولدت) ولو أنثى (وإن سفل) كوله الابن أو ولد ابن الابن (و) حجبها للسدس أيضاً (أخوان أو أخوات) مطلقاً (أشقاء أو لأب أو لأُم أو بعض وبعض ذكورا أو إناثا أو مختلفين وشمل إطلاقه ما إذا كانا محجوبين بالشخص كن مات عن أم وأخوين أم وجد لأب فانهما إسمه طان بالجد ومع ذلك محجبان الأم من الثالث للسدس فهما

يعصبن (قوله عطف على النصف) أي ثم الباقي لوارثه من ذي النصف وذي الربع وقوله الزوج وزوجه خبر لمبتدأ محذوف أي وهو أم صاحب الربع الزوج وزوجة (قوله لها أولهن) لما قبل قوله لها بقوله لهن علم أنه أطلق الجمع على مانوق الواحد بناء على أن أقل الجمع اثنان فلم يحتج إلى أن يقول لها وأولها أولهن (قوله بفرع لاحق) أي مع فرع لاحق وفيه أن الفرع اللاحق بالزوج يصدق عن قام به مانع الارث من كفر أو رق أو قتل وهو لا يحجب الزوجة من الربع للثمن لأن من لا يرث لا يحجب وارثا فلاولى التعبير بوارث بدل لاحق لأن للمعتبر في الحجب الارث الذي هو أخص من اللحق وإذ لا يلزم من اللحق الارث كما علمت (قوله والثلاثين) هو بالجر عطف على النصف في قول المصنف من ذي النصف وما بعده خبر لمبتدأ محذوف أي وهو أي الفرض المذكور وهو الثالثان لدى النصف (قوله والثالث) بالجر عطف على النصف من قوله سابقاً من ذي النصف وقوله للأم بالرفع خبر لمبتدأ محذوف، بيان لصاحب الفرض الذي هو الثلث وأما ما ذكره الشارح فهو حل معنى لاحق لإعراب (قوله وولداها) أي مطلقا كانوا ذكورا أو إناثا أو خثائي أو مختلفين (قوله أخوان أو أخوات) قال في التوضيح هذا مذهب الجمهور وأخذ ابن عباس رضى الله عنهما بظاهر الآية الكريمة أعني قول الله سبحانه: فإن كان له إخوة فلأمه السدس فلم يحجبها بالاثنتين وقد احتج على عثمان بأن الأخوين ليسا إخوة فقال له عثمان رضى الله عنه حجبها قومك يا غلام أو أجمع قومك على حجبها بالأخوين يا غلام (قوله أشقاء أو لأب أو لأُم) أي فلا فرق بين أن يكون الاخوة أدلوا للبيت بها أولا ولا يحجب من أدلى بها عكس القاعدة ولذلك يقولون كل من أدلى بواسطة حجبته تلك بواسطة إلا الاخوة للأم * والحاصل أن التمدد منهم يحجبها حجب نقصان وهي لا تحجب أحداً منهم وإن أدلوا بها عكس القاعدة (قوله كن مات عن أم الخ) أي وكذا من مات عن أبوين وأخوين مطلقا فللأم السدس لوجود الأخوين مع حجبها بالاب (قوله فهما) أي الأخوان للأم هذا ظاهره وأنت خير بأن قولهم كل من لا يرث لا يحجب وارثا إلا الاخوة للأم فانهم قد يحجبون الأم للسدس ولا يرثون يقال عليه لا خصوصية للاخوة للأم بل كذلك الاخوة الأشقاء أو لأب قد يحجبونها ولا يرثون وذلك مع وجود الاب تأمل (قوله وفيهم) أي الأخوة لا بقيد كونهم لام بل الأخوة مطلقاً أشقاء أو لأب أو لأُم أو مجتمعين خلافاً لما يوهمه صنيع الشارح حيث ساق البيت عقب تمثيله بالأخوة للأم وإن كان المثال لا يخص (قوله كذلك) أي ليس فيها مع الأم ولد للبيت ولا ولد ابن ولا عدد من إخوته (قوله تكون ستة) أي فالسنة تصبح لا تأصيل فقول تمت أصلها ستة الاولى التعبير بتصحيحها إذ ليس فيها سدس أصلى لا للاب ولا للأم وإن كان ثلث الباقي الذي تأخذه الأم سدسا

مستثنان من قاعدة كل من لا يرث لا يحجب وارثا ولذا قال في التلمسانية: وفيهم في المحجب أمر عجب * لانهم قد حجبا وحجبا. وأما المحجوبان بالوصف من رق أو كفر أو قتل فلا يحجبان * ولما كان الثلث فرض الأم حيث لا ولد ولا ولد ابن ولا من الاخوة ذوعدد وكان كل من الغراوين كذلك ومع ذلك لم تأخذ الثالث جعلوا لها ثلث الباقي عن الفرض لصدق عليها أنها أخذت الثلث في الجملة فأشار لذلك المصنف بقوله (ولها ثلث الباقي في) زوجة ماتت عن (زوج وأبوين) أصلها من اثنين يخرج نصيب الزوج يبقى واحد على ثلاثة إذ هي حظ ذكر وأنثى بديان بحجة واحدة فللذكر مثل حظ الانثيين وهو لا ينقسم على ثلاثة فغريب الثلاثة في اصل المسئلة تكون حصة المزوج النصف ثلاثة ولها ثلث الباقي واحد من ستة ولو كان بدل الاب جد

لكن لما التث من رأس المال * وأشار الثانية الغراوين بقوله (و) لثالث الباقي أيضا في زوج ماث عن (زوجة وأبوين) فهي من أربعة
 للزوجة الرابع وللأم ثلث الباقي والاب الباقي هذا مذهب الجمهور وذهب ابن عباس الى ان لم يثلث جميع المال في المثلثين نظر لعدم
 قوله تعالى: فان لم يكن له ولد وورثه أبواه فلا تمه الثالث. ونظر الجمهور الى أن أخذها الثلث فيها يؤدي الى مخالفة القواعد إذا القاعدة أنه متى
 اجتمع ذكر وأنثى به لبيان جهة واحدة فلذلك مثل حظ الاثنين فخصوا عموم الآية بالقواعد وجمعوا الهائل الباقي لان القواعد من
 القواطع (والمدعى) فرض سبعة فالسدس مبتدأ ويجوز أن يكون مجرورا بالمطف على النصف وتقدم من السبعة بنت الابن مع البنت
 والاخت للاب مع الشقيقة والام عند (٤٦٣) وحود الولد أو جمع من الاخوة وذكر الباقي بقوله (لا واحد من ولد الأم مطلقاً) ذكر

أو أنثى (وسقط) بقعة
 (باب وابي) وإن سفل
 (وبنت) لابن (وإن)
 سفلت (وبنت لعلب
 بالأولى (أب وجدو)
 السدس (الأب والأم)
 أي فرضهما (مع ولد)
 ذكر أو أنثى (وإن سفل)
 كولد ابن لكن إن كان
 الولد ذكر أو ابن الابن
 كان لسكل من الابوين
 السدس والباقي للذكر
 وإن كان أنثى فسكل منها
 السدس وللبنت النصف
 والباقي للاب نصيبا
 وذكر الام هاتكرار مع
 متقدم (والجدة ما كثر)
 فرضها السدس إلا أنه
 لا يرث عندنا أكثر من
 جدتين أم الام وأما وان
 علت وأم الاب وأما
 وهكذا فمن أدلت بذكر
 من جهة الام أو من جهة
 الاب غير الاب لم ترث
 (وأسقطها الام مطلقاً)
 ولو من جهة الاب (و)

في الواقع قاله عبق (قوله لكان لها الثلث من رأس المال) أي لانها ترث مع الجد بالفرض ومع الأب
 بالنسبة أي حينئذ يكون أصل المسئلة ستة للزوج النصف ثلاثة وللأم الثلث اثنان وللجد السدس
 واحد (قوله ثلث الباقي) أي وهو في الحقيقة ربع (قوله الى مخالفة القواعد) لأنها إذا أخذت في مسئلة
 الزوج الثلث من رأس المال لاخذت اثنين وأخذ الاب واحداً لأن المسئلة حينئذ من ستة فتكون قد
 أخذت مثلى الأب ولو أخذته في مسئلة الزوجة لاخذت أربعة وأخذ الأب خمسة لأن المسئلة
 حينئذ من اثني عشر ولا شك أن هذا مخالف للقواعد إذ القاعدة أنه إذا اجتمع ذكر وأنثى يدلان
 لليت بجهة واحدة فلذلك مثل حظ الاثنين (قوله فالسدس مبتدأ) أي خبره قوله الواحد الخ على
 حذف مضاف أي فرض الواحد الخ (قوله بالمطف على النصف) أي وقوله الواحد بالرفع خبر
 المحذوف أي وهو الواحد الخ (قوله وان سفلت) بفتح الفاء أفصح من ضمها (قوله وابن الابن) عطف
 على محذوف أي ليت أو كان الولد ابن الابن (قوله وان كان أنثى) أي وان كان الولد ليت أو لابنه
 أنثى (قوله فليسكل منها) أي من الأبوين السدس فرضاً (قوله وللبنت) أي بنت الليت أو بنت ابنه
 (قوله مع متقدم) أي وهو قوله وحدها السدس ولد وان سفل (قوله من جدتين الخ) أي فيها المراد بالآكثر
 في كلام المصنف (قوله وان علت) أي ان أدلت باناث خاص وكذا يقال في قوله وأم الاب وأما
 وهكذا (قوله فمن أدلت بذكر من جهة الام) أي كام أبي الام وأمهاتها وقوله أو من جهة الاب أي
 أو أدلت بذكر من جهة الاب غير الاب كام أبي الاب وأمهاتها والحاصل أن الجدات أربع أم الام
 وأما وان علت وأم الاب وأم أمه وان علت وهذا يرثان إجماعاً وأم الجد من جهة الاب كام أبي
 الاب وأمهاتها وهذه لا ترث عند مالك لان بينها وبين الليت ذكرين وترث عند زيد وأم الجد من جهة
 الام كام أبي الام وأمهاتها وهذه لا ترث إجماعاً لدلائلها غير وارث (قوله مطلقاً) الاطلاق راجع
 للاسقاط فكان الاولى تقديمه على الام (قوله عن الجد من جهة الام) أي كأمي الام وأبي ايها
 (قوله وعن جد من جهة الاب) أي كأمي ام الاب (قوله كزوج واخت الخ) وكزوج واختين وجدة وجد
 (قوله أو مع الاخوة الخ) اعلم أن ارث الجد مع الاخوة مذهب زيد وعلى به قاله لك والشافعي واحد
 ومذهب عمر وابن عباس وأبي حنيفة أنه لا ميراث للاخوة مع الجد فأقاموه مقام الاب وحجابه
 الاخوة (قوله فأطلق) أي المصنف الجمع في قوله أحد فروض الجد (قوله وأراد بالفروض الاحوال)
 هذا هو الظاهر واحوال الجد خمسة أحدها أن يكون مع الابن وحده أو معه ومع غيره من ذوى
 الفروض الثانية أن يكون مع بنت أو بنتين وحدها أو معهما ومع غيرهما من ذوى الفروض الثالثة أن

أسقط (الأب الجدة من قبله) فقط (و) أسقطت الجدة (القرني من
 جهة الأم) الجدة (البعدي من جهة الأب) (إلا) بان كانت القرني من جهة الأب والبعدي من جهة الام (اشتركتا) في السدس كما لو
 تساوت في الرتبة كام الام وأم الاب (و) السدس (أحد فروض الجدة) للاب (غير الدلي بأنثى) احتز به عن الجد من جهة الام وعن
 جد من جهة الأب أدلى بأنثى فلا يرث ثم ان الجد الوارث له فرضان السدس مع ابن أو ابن ابن أو مع ذى فرض مستغرق كزوج وأخت
 أو مع الاخوة في بعض الاحوال فيرث بالفرض المحض والثلث اذا كان مع إخوة وكان الثلث أفضل له من القاسمة فأطلق الجمع على
 ما فوق الواحد أو أراد بالفروض الاحوال ولو قال والجدة في بعض أحواله كان آيين واعلم أن الجد إذا لم يكن معه اخوة أشقاء أو لاب

فأمره ظاهر وإن كان معه من ذكر فاما أن يكون معهم صاحب فرض أم لا فإذا لم يكن معهم صاحب فرض فله الأفضل من ثلث جميع المال أو المقاسة وإلى هذا أشار بقوله (وله مع الإخوة والأخوات الأشقاء أو لأب) ولم يكن معهم صاحب فرض (الخبر) أي الأفضل (من) أحد أمرين (الثلث) أي ثلث جميع المال (أو المقاسة) كأنه أخ معهم فيقاسم إذا كان الإخوة والأخوات أقل من مثليه كأخ أو أخت أو أختين أو أخ أو ثلاث أخوات وأما مع أخوين أو أربع أخوات أو أخ وأختين فتستوي للمقاسة وثلث جميع المال فإن زادت الأخوة عن اثنين أو الأخوات على أربع فثلث جميع المال خيره وما بقي فيبين الأخوة قدر ميراثهم وهذا ما يترق في الأب من الجد لأن الأب يحجب الأخوة مطلقا والجد لا يحجب إلا الأخوة للأم دون (٤٦٣) الأشقاء ولأب وقد أشار إلى حكمهم

بمعهم بقوله (وعاد) بتشديد الدال للمهلة (الشقيق) الجدة عند القاسمة (خبره) من الأخوة للأب واحداً أو أكثر ليعينه كثرة الميراث وكذا يعد الشقيق على الجدة الإخت للأب سواء كان معهم ذو سهم أم لا لكن ما تب عن أخ شقيق وأخوين لأب وجد فللجد الثلث لزيادة الأخوة عن مثليه ولا شقيق الثلثان كما أشار به بقوله (ثم) إذا أخذ الشقيق نصيبه (رجع) على الذي للأب فأخذ ما صار له بالمادة لأنه يحجب الذي للأب وشبهه في الرجوع بعد القاسمة للجد قوله (كالشقيقة) تعد على الجد الأخوة للأب ثم ترجع إليهم (بما لها) وهو النصيب الواحدة والثلثان لاكثر (لو لم يكن جد) وما فضل بعد ذلك فهو للأخ

يكون مع الأخوة لغير أم إزاحة أن يكون مع الأخوة وذوي الفروض وهاتان الحالتان تكلم المصنف عليهما هنا الخامسة أن لا يكون معه ولد ولا إخوة فله المال كله أو ما بقي منه بالتصيب وسيأتي ذلك اه بن (قوله فأمره ظاهر) أي فإن كان معه ابن فقط أو ابن وغيره من أصحاب الفروض فله السدس فرضا فقط وإن كان معه بنت أو بنتان فقط أو معهما غيرهما من أصحاب الفروض كان له السدس فرضا وإن بقي له شيء بعد فرض من معه أخذه تعصيا وإن لم يكن معه أحد من الأولاد ولا من الأخوة أخذ للمال كله تعصيا إن لم يكن معه صاحب فرض وإلا أخذ ما فضل عنه تعصيا فهو كالأب في هذه الأحوال الثلاثة (قوله فإذا لم يكن معهم) أي مع الجد والأخوة صاحب فرض أي بأن كان الارث منحصراً في الجد والأخوة فقط (قوله وما بقي فيبين الأخوة الخ) فإذا مات الميت عن جد وثلاث أخوة كانت المسئلة من ثلاثة لأن للجد ثلث جميع المال ومخرج الثلث ثلاثة فإذا أخذ واحداً من ثلاثة فإن الباقي منها هو اثنتان لا ينقسم على الأخوة الثلاثة ويبين عددهم فتضرب عدد رؤوس الأخوة الثلاثة في أصل المسئلة بتسعة يأخذ الجد ثلثها الثلاثة والباقي ستة على الأخوة الثلاثة كل واحد اثنتان (قوله وهذا) أي ارث الجد مع الأخوة الخير من الأمرين (قوله إلى حكمهم) أي إلى حكم اجتماع الأشقاء والذين للأب معه (قوله وعاد) أي حسب وإنما عبر بالمفاعلة لأن الأشقاء يعدون على الجد الأخوة للأب وهو يعد عليهم الأخوة للأم كما يأتي في المسئلة الآتية الملقبة بالمالكية فقد حصل من الجد عد أيضاً في الجملة كذا قيل وقيل إنما عبر بالمفاعلة لأن الأشقاء يعدون الأخوة للأب على الجد وهو يسقط عددهم وبعد الشقائين خاصة فحصل منه عد لكن للشقيق دون من للأب (قوله سواء كان معهم ذو سهم أم لا) فيه إشارة إلى أن الأولى للمصنف أن يؤخر مسألة المعتادة عن قوله وله مع ذي فرض الخ لأن المعتادة تجري في الوجهين أي ما إذا كان معهم ذو فرض أم لا قال ابن عبد البر نفرد زيد من بين الصحابة بمعدته الجد بالأخوة للأب مع الأخوة الأشقاء وخالفه كثير من الفقهاء القائلين بقوله في الفرائض في ذلك لأن الأخوة من الأب لا يرون مع الأشقاء فلامعنى لادخالهم معهم لأنه حيف على الجد في المقاسمة قال وقد سأل ابن عباس زيدا عن ذلك فقال إنما أقول في ذلك برأيي كما تقول أنت برأيك (قوله ما صار له) أي ما صار للذي للأب (قوله السدس) أي سدس جميع المال (قوله من ثمانية عشر) أي عند المتأخرين من الفرائض وذلك لأن كل مسألة عندهم فيها سدس وثلث ما بقي وما بقي فهي من ثمانية عشر لأن أقل عدد له سدس وثلث ما بقي وما بقي ثمانية عشر وأما المتقدمون فيقولون إن

والأخوة للأب فعنى كلامه أن يعد الشقيق ذكراً أو أنثى على الجد جنس الأخوة للأب ثم بعد عدم يسقط الذي للأب بالشقيق وسواء كان معهم ذو سهم أم لا وإذا كان مع الجد والأخوة صاحب فرض فله الأفضل بعد أخذ صاحب الفرض فرضه من ثلاثة أشياء السدس والمقاسة وثلث الباقي وإلى ذلك أشار بقوله (وله) أي للجد (مع ذي فرض معهم) أي مع الأخوة والأخوات الأشقاء ولأب بعد أخذ صاحب الفرض فرضه الأفضل من أحد ثلاثة أمور (السدس) من أصل الفريضة كبنتين وزوجة وجد وأخ فأكثر من أربعة وعشرين لضرب مخرج الثلث في مخرج الثمن لبنتين ستة عشر وللزوجة ثلثا يبقى خمسة فلوقاسم فيها الأخ أخذ اثنين ونصفا ولو أخذ ثلثها أخذ واحداً وثلثي واحد فسدس جميع المال خيره منها وهو أربعة يفضل واحد للأخ أو الأكثر (أو ثلث الباقي) كأم وجد وعشرة أخوة من ثمانية عشر للأب سدسها ثلاثة يبقى خمسة عشر لثلاثها خمسة وهي خير

له من سدس جميع المال وهو ثلاثة ومن القاسمة لعشرة أخوة إذ يصير له بها سهم وأربعة أجزاء من أحد عشر جزءاً من سهم (أو القاسمة) كجدة وجد وأنح من هبة سدها واحد وثلاث الباقي واحد وثلاث للقاسمة الأخ بأن يأخذ اثنين ونصف أخير له منها فثنين له فيضرب مخرج النصف في الستة باثني عشر ومنها تصح وفي بنتين وجدونح فتستوي القاسمة والسدس وأصلها من ثلاثة ونصف من ستة وفي أم وجدواخوين تستوي للقاسمة وثالث الباقي ونصف من ثمانية عشر وفي زوج وجد وثلاثة أخوة يستوي ثالث الباقي والسدس وفي زوج وجد وأخوين تستوي الثلاثة فأو في كلامه مانعة خلو تجوز الجميع بين الثلاثة أو الاثنين منها (ولا يعرض لأخت) شقيقة أو لأب (معه) أي مع الجدة في فريضة من الفرائض بل إن انفردت معه عصبها وإن اجتمعت مع غيرها من أصحاب الفروض أو الأخوة فتحكم الجدة ما تقدم (إلا في) المسئلة (الأكدرية والفراء) العطف للتفسير وأركانها أربعة (زوج وجد وأم وأخت شقيقة أو لأب)

الثمانية عشر تصحيح لا تأصيل فأصل هذه المسئلة عندهم ستة للام سدسها واحد وإن قاسم الجد الأخوة أخذ خمسة أجزاء من أحد عشر جزءاً وإن أخذ سدس المال أخذ سهمها واحداً وإن أخذ ثلث الباقي أخذ واحداً وثلثين لم يخرج له ولكن الخمسة لثالثها تصحيح فتضرب مخرج الثلث في ستة أصل المسئلة بثمانية عشر (قوله كجدة الخ) أي وكزوجة وجد وأخ أصلها أربعة للزوجة واحد يبقى ثلاثة إن أخذ الجد سدسها كان له ثلثان وإن أخذ ثلث الباقي كان له واحد وإن قاسم الأخ كان له نصف الثلاثة فهو خير له ولا نصف لها تصحيح اضرب مخرج النصف اثنين في أصل المسئلة بثمانية للزوجة واحد في اثنين باثنين وللجد ثلاثة وللأخ ثلاثة ومن هور القاسمة كما في التوضيح ماله ترك أم وأختا وجدا أصلها من ثلاثة فتأخذ الأم ثلثها ومقاسمة الجد الأخت خير له فيكون له ثلثا ما بقي وللأخت ثلثه فتصح المسئلة من تسعة وهذه المسئلة تسمى بالحرقاء لأنه اختلف فيها خمسة من الصحابة ولذلك تلقب أيضا بالخمسة وهم أبو بكر وعمر وعثمان وابن مسعود وزيد بن ثابت ويسان مذهبهم في المطولات من كتب الفرائض وإنما ذكرناها للتنبيه على المعمول به من الخلاف اه كلام التوضيح (قوله وأصلها من ثلاثة) أي مخرج فرض ثلثي البنتين للنتين ثلثا الثلاثة يبقى منها واحد إن قاسم الجد الأخ أخذ نصفه وإن أخذ سدس جميع المال أخذ نصفه وإن أخذ ثلث الباقي أخذ ثلثه فالقاسمة أو سدس المال خير له من ثلث الباقي والواحد لا نصف له صحيح اضرب مخرج النصف اثنين في أصل المسئلة ثلاثة فالخامس ستة ومنها تصح للبنتين ثلثاها أربعة يبقى اثنين لكل من الجد والأخ واحد (قوله تستوي القاسمة وثالث الباقي) أي لأن أصلها ستة للام السدس واحد يبقى خمسة إن قاسم الجد الأخوين أخذ واحداً وثلثين وإن أخذ ثلث الباقي كان له واحد وثلثان وذلك خير له من سدس المال وهو واحد والباقي لثالث له صحيح اضرب مخرج الثلث في أصل المسئلة بثمانية عشر (قوله وتصح من ثمانية عشر) جملة الثمانية عشر تصحيحاً مبنى على مذهب التتبعين كما علمت (قوله يستوي ثالث الباقي والسدس) وذلك لأن أصل المسئلة اثنين للزوج نصفها واحد يبقى واحد إن أخذ الجسد ثلث الباقي أو سدس المال كان له ثالث وهو خير له من القاسمة لأنه إن قاسم أخذ ربعاً والواحد لا ثالث له صحيح اضرب مخرج الثلث في أصل المسئلة بستة للزوج نصفها وللجد ثلث الباقي أو السدس واحد يبقى اثنين لا تنقسم على الأخوة الثلاثة وتساينها اضرب عدد رهوس الأخوة الثلاثة في ستة بثمانية عشر للزوج ثلاثة من الستة في ثلاثة عدد رهوس الأخوة بتسعة وللجد واحد في ثلاثة ثلاثة وللأخوة اثنين في ثلاثة بستة يأخذ كل واحد منهم اثنين (قوله تستوي الثلاثة) وذلك لأن أصل المسئلة اثنين للزوج نصفها واحد يبقى واحد إن قاسم الجد الأخوين أخذ ثلثه وإن أخذ ثلث الباقي أخذ ثلثه وإن أخذ سدس المال أخذ ثلثه والواحد لا ثالث له صحيح اضرب مخرج الثلث في اثنين أصل المسئلة بستة للزوج نصفها ثلاثة ولكل من الجد والأخوين واحد (قوله أو الأخوة) أي أو مع غيرها من الأخوة (قوله فتحكم الجد ما تقدم) أي من أن له الأفضل من ثلاثة أمور سدس جميع المال وثالث الباقي والقاسمة في الحالة الأولى والأفضل من الأمرين القاسمة وثالث المال في الحالة الثانية (قوله إلا في الأكدرية والفراء) لقبت هذه المسئلة بالأكدرية لأن عبد الملك بن مروان طرحها على رجل يقال له أكدر كان يحسن الفرائض فأخطأ فيها وسحيت بالفراء لظهورها في الفرائض كغرة الفرس (قوله العطف للتفسير) وإنما لم يسقط المصنف الواو لثلاثتهم أن الأكدرية غراء وغير غراء لأن الأصل في الوصف التخصيص وإن كان قد يكون كاشفاً

المسئلة من ستة للزوج ثلاثة نصفها وللأم ثلثا الثاني يبقى واحد للجد وهو لا ينقص عنه بحال ولا يجوز اسقاط الأخت بحال (يفرض) (النصف لها) (السدس له) (تدعالت بفرض النصف إلى تسعة) ثم يجمع نصيبها ونصيب الجد وهما أربعة (يقاسمها) لذكر مثل حظ الانثيين لما علفت من أن الجد يعصب الأخت كالأخ والأربعة لا تنقسم على ثلاثة ولا نوا فق تضرب ثلاثة عدده الرؤوس المتكسر عليها همامها في أهل المسئلة بمولها تبلغ سبعة وعشرين من له شيء من تسعة أخذه مضروبا في ثلاثة فللزوج ثلاثة في ثلاثة بتسعة وللأم اثنان في ثلاثة بستة وللجد والأخت أربعة في ثلاثة باثني عشر يأخذ الجد ثمانية والأخت أربعة واحترز بقوله أخت عما لو كان معه أختان فأكثر فانه يأخذ السدس لأنه الأفضل له وللأختين فأكثر السدس الباقي لحجب الأم للسدس بعده الاخوة (وإن كان محلها) أي الأخت في الأكدية (أخ لأب ومعه إخوة للأم) (٤٦٥) اثنان فأكثر (سقط) الأخ للاب لان الجد يقول له او كنت دوني لم ترث شيئا لان

الثلث الباقي بعد الزوج والأم يأخذه أولاد الأم وأنا أعجب كل من يرث من جهة الأم فيأخذ الجد حينئذ الثلث وحده كاملا وتسمى هذه المسئلة بالمالكية وقال زيد للأخ للاب السدس قيل ولم يخالف مالك زيدا إلا في هذه لا يقال الأخ للاب هنا ساقط ولو لم يكن معه أخوة لام فلامعنى حينئذ لذكرهم لانا نقول ذكرهم لتكون هي المالكية وللتنبية على مخالفة زيد فيها وأما شبه المالكية فالأخ فيها شقيق وهو ساقط أيضا فلو حذف المصنف لاب لشماتها وانما سميت شبه المالكية لأنه لم يكن لملك

(قوله للمسئلة من ستة) أي لأن فيها نصفًا وثلثًا وعجزهما متبائنان (قوله يأخذ الجد ثمانية والأخت أربعة) وبها يفرز ويقال أربعة ورثوا مئة وأخذ أحدهم ثلث المال وانصرف وأخذ الثاني ثلث ما بقي وانصرف وأخذ الثالث ثلث ما بقي وانصرف وأخذ الرابع ما بقي (قوله وللأختين فأكثر السدس) الحاصل أن أهل المسئلة ستة لأن فيها سدسا للام فللزوج النصف واللام السدس وللجد السدس والأختين ما بقي وهو السدس ولا يعال لها شيء لأنه قد بقي لها من المال بقية وتنقسم من اثني عشر قال الفاكهاني وهنا اشكال وهو أن الأختين فأكثر إذا أخذن السدس فعلى أي وجه يأخذنه لاجاز أن يكون فرضا لأن فرضهما الثلثان ولا تعصيا لأن الجد لا يعصيهما هنا إذ هو صاحب فرض وصاحب الفرض لا يعصب الا أن يكون بنتا مع أخت أو أخوات على أن أخذهما له لو كان تعصيا فيشكل فيها إذا زاد عدد الأخوات على اثنتين (قوله وإن كان محلها) أي بدلها أخ لأب ومعه أخوة لام أي بأن ماتت المرأة عن زوج وأم وجد وأخ لأب وأخوة لام فالمسئلة من ستة للزوج نصفها ثلاثة وللأم السدس واحد والثلث الباقي للجد ولا شيء للأخ للاب (تنبيه) ما ذكره المصنف من سقوط الأخ للاب بالجد قال في التوضيح هو المعروف من المذهب وقال ح هو المشهور وقال ابن يونس الصواب أن يرثوا مع الجد كانوا اشقاء أو لأب وذلك لان من حجته أن يقولوا له أنت لاتستحق شيئا من الميراث الا اذا شاركناك فيه (قوله ولم يخالف مالك زيدا) أي وحده وما سبق في الجدة أم الجد فالخاتمة لزيد وغيره مع احتمال أنه لم يبلغه قول زيد بتوريثها كذا ذكر بعضهم لكن لا ينبغي أن حكاية هذا القول بقيل يعني عنه (قوله ولو لم يكن الخ) أي لانه اذا لم يكن معه أخوة لام تأخذ الأم الثلث والزوج النصف والباقي سدس يأخذه الجد فرضا ولا يعال للأخ لانه عاصب فيسقط لاستفراق أصحاب الفروض التركة (قوله فما أبقت الورثة) أي فما أبقت الورثة زائدا على فروضهم (قوله فلا أولى رجل ذكر) أي فلا أقرب رجل ذكر والمراد به العاصب وفائدة وصف الرجل بالذكر التنبيه على سبب استحقاقه وهو الذكورة التي هي سبب العصوبة والترجيح على الانثى ولذا جعل للذكر مثل حظ الانثيين (قوله لا يشمل ابن المعتقة) أي لانه يدلى للبيت بواسطة أنثى

(٥٩ - دوقى - بع) فيها وانما ألحقها الاصحاب بالمالكية * ولما ذكر من يرث بالفرض أعقبه بمن يرث

بالعصبة وبمن يرث به تارة وبالفرض أخرى وبمن يجمع بينهما وشرع في بيان هذه الثلاثة بادئا بتعريف العاصب فقال [درس] (والعاصب) عطف على قوله لوارثه وفيه اشارة لتفسير قوله صلى الله عليه وسلم ألحقوا الفرائض بأهلها فما أبقت الورثة فلا أولى رجل ذكر والعاصب من العصوبة وهي القوة والشدة وعرفه بقوله (ورث السال) كله إذا انفرد (أو الباقي بعد الفرض) وقد يسقط إذا استفرقت الفروض التركة كما في بنت وأخت شقيقة وأخ لأب فقوله أو الباقي أي ان بقي شيء والا سقط وشمل تعريفه المقتضى وبيت المال بخلاف من ضبطه بأنه كل ذكر يدلى للميت لا بواسطة أنثى فانه لا يشمل ابن المعتقة ونحوه ولا بيت المال إلا بتسريح وكلامه رحمه الله تعالى في العاصب بنفسه لا بالعاصب بغيره ولا مع غيره إذ العصوبة فهما طارئة لا أصلية والعاصب بغيره هو النسوة الأربعة ذوات النصف

إذا اجتمع كل مع أخيه والعاصب مع غيره هو الأخت الشقيقة أو لأب إذا اجتمعت مع بنت أو بنت ابن فإذا قيل عاصب بغيره فافتر عاصب وإذا قيل عاصب مع غيره فالغير ليس بعاصب ولما بين العاصب بالحد بينه بالحد فقال (وهو الابن ثم ابنه) وإن سفل والأقرب من ابن الابن يحجب الأبعد وأشار بهم في هذا وما بعده إلى أن ما بعدها مؤخر في الرتبة عما قبلها ولا يرث مع الابن أو ابن الابن من أصحاب الفروض إلا الأب فله معه السدس والا الأم أو الجدة والا الزوج أو الزوجة (وعصب كل) من الابن أو ابنه (أخته) ولو حكما كان ابن مع بنت عمه المساوية له في الرتبة فإنه أخوها حكما وكذا يعصب ابن الابن النازل بنت الابن الأعلى منه إذا لم يكن لها شيء في الثلثين كبنين وبنت ابن وابن ابن ابن فلولاهم لم ترث بنت الابن شيئا كما تقدم وتسمى البنت أو بنت الابن حينئذ عصبية بالغير كما تقدم (ثم الأب) عند عدم الابن أو ابنه وأمامه فيرث بالفرض لا بالتعصيب (ثم الجد) وإن علا في حال عدم الأب ويحجب الأقرب الأب (٤٦٦) (والاخوة) وعطفهم بالواو على الجد لأنهم في رتبته ولما كان يوم التساوي من كل

وجه قال (كما تقدم) أي على الوجه الذي تقدم في الجد والاخوة . ولما كان للاخوة ربتان أبدل منهم لبيان التفصيل قوله (الشقيق ثم للأب) عند عدم الشقيق فقوله (وهو كالشقيق عند عدمه) مستغنى عنه لكنه ذكره ليرتب عليه قوله (إلا في) (الحمارية) نسبة للحمارة (والمشاركة) عطف مرادف وتسمى أيضا الحجرية والجمية لأنهم قالوا لعمر رضى الله عنه هب أن أبانا كان حمارا أو حجارا ملقى في اليم أي البحر وميت مشاركة لمشاركة الشقيق فيها الاخوة للأب أي فامس الاخ للاب في الحمارية كالشقيق عند عدمه بل

(قوله إذا اجتمع كل مع أخيه) أي ولو حكما فدخلت الأخت شقيقة أولاب مع الجد في غير الأكدية فتأمل (قوله إلى أن ما بعدها) أي ما بعد ثم (قوله مؤخر في الرتبة عما قبلها) أي وحينئذ فما قبلها يحجب ما بعدها (قوله إلا الأب) أي وكذلك الجد (قوله والا الأم أو الجدة) أي فإن لها معه السدس وقوله والا الزوج أو الزوجة أي فإن للزوج معه الربع وللزوجة معه الثمن كما مر (قوله وعصب كل اخته) لا يقال هذا مكرر مع قوله سابقا وعصب كلا أخ يساويها لأنه في تعصيب الاخ الشقيق أو لاب لا اخته فقط أو لأن الفرض فيما سبق يان تخصيص أنها تستحق النصف إذا لم يكن معها من يساويها ولا من يعصبها والفرض هنا يان أنها عصبية بالغير فلا تكرار لأن الفرضين مختلفان (قوله ثم الجد) أي عند عدم الابن وابنه والا وراث بالفرض لا بالتعصيب وعند عدم الأب والا حجب حجب حرمان (قوله ويحجب الأقرب الأب) أي يحجب الأقرب من الاجداد الأبعد منهم (قوله ولما كان) أي عطف الاخوة على الجد بالواو يوم تساويهم من كل وجه (قوله لبيان التفصيل) أي لأن قوله الشقيق ثم للأب يدل من قوله الاخوة يدل مفصل من مجمل (قوله إلا الحمارية) أي فامس الاخ للاب فيها كالشقيق عند عدمه لأن الاخ للاب يسقط فيها دون الشقيق (قوله لأنهم) أي الاخوة الاشقاء (قوله لا شراكم الخ) أي فيرون هنا بالفرض لا بالعصوبة (قوله ويختلف التصحيح الخ) أي فلو كان الاخوة للام اثنين والشقيق واحدا صحت من ثمانية عشر ولو كان كل من الاخوة للام والاشقاء اثنين صحت من اثني عشر ولو كان الاشقاء ثلاثة والذين للام اثنان او بالعكس صحت من ثلاثين وهكذا (قوله وتسقط الاخوة للاب) أي لو كانوا بدل الاشقاء (قوله وإلى هذا) أي لمشاركة لاشقاء للاخوة للام رجع الخ (قوله فقال له الشقيق) أي فقال الشقيق لعمر في ثاني عام من خلافته هؤلاء اما ورثوا بأمرهم وهي أمنا هب أن أبانا كان حمارا أو حجارا ملقى في اليم أليست الام تجمعنا فأشركنا بينهم فقبل له إنك قضيت في عام أول بخلاف هذا فقال تلك على ما قضينا وهذه على ما تقضى ولم يقضى أحد الاجتهادين بالآخر (قوله وقيل قائله) أي القول المتقدم لعمر زيد بن ثابت أي وهو ما ذكره الحاكم

مستدركة

يسقط لانه عاصب والشقيق فيها وراث بالفرض تبعا للاخوة لانه وأركانها أربعة أشار لها بقوله (زوج

وأم أو جدّة) بدلها (وآخوان) فصاعدا (لأم) ليكون لها الثلث فلما انقرض الاخ للام لاخذ السدس والباقي للعاصب (وشقيق وحده أو مع غيره) من الاشقاء ذكرا أو أنثى أوهما أصلها من ستة للزوج النصف ثلاثة وللأم أو الجدة السدس واحدا للاخوة للام الثلث اثنان (فيشاركون) أي الاشقاء (الاخوة للام) في الثلث (الذكر فالانثى) بلامفاضلة لا شراكم في ولادة الام ويختلف التصحيح بقتلهم وكثرتهم وتسقط الاخوة للاب وإلى هذا رجع عمر في ثاني عام من خلافته بعد أن قضى فيها أول عام من خلافته بأن لا شيء للاشقاء عملا بقضى القاعدة من سقوط العاصب إذا استغرقت الفروض التركية فقال له الشقيق ما تقدم وقيل قائله زيد بن ثابت وقيل غير ذلك فقضى عمر بالشركة بينهم فلو كان مكان الشقيق شقيقة فقط لم تكن مشاركة وعيل لها بالنصف فتبلغ تسعة بالعول ولو كان شقيقتان لعيل لها بالثلثين فتبلغ عشرة وهي غاية عول الستة فلو كان فيها جد

لسقط جميع الاخوة وكان ما بلى بعد فرهن الزوج والأم للجد وحده وهو الثلث لسقوط الاخوة للام به والاعفاء انما يرتب
فيها بالأم والجد يسقط كل من يرث بالأم وتلقب حينئذ بشبه السالكية وتقدمت (وأسقطه) أي الأخ للاب (أيضاً) أي كما سقط في
الحمازية الأخت (الشقيقة) التي هي (كالعاصب لبنت) أي مع بنت فأكثر فاللام بمعنى مع (أو بنت ابن فأكثر) فاذا مات عن بنت أو
بنت ابن فأكثر وعن أخت شقيقة وأخ لأب سقط الأخ للاب لان الشقيقة (٤٦٧) مع البنات عصبات فلو كان الأخ

شقيقاً أو كانت الأخت
لأب لعصبتها أخوها
للساوي لها (ثم) بلى الأخ
الشقيق والذي للاب
(بنوها) وينزلون منزلة
آبائهم فابن الأخ الشقيق
يقدم على ابن الأخ للاب
(ثم العلم الشقيق ثم) العلم
(للأب ثم علم الجد
الأقرب فالأقرب)
فيقدم الابن على ابن الابن
وهكذا والأخ على ابن
الأخ وعصبة الابن على عصبة
الاب وعصبة الاب على
عصبة الجد (وان) كان
الأقرب (غير شقيق)
فيقدم الأخ للاب على ابن
الأخ الشقيق وابن الأخ
الشقيق على ابن الأخ للاب
وابن الأخ للاب على العلم
والعلم الشقيق على العلم للاب
وهو يقدم على ابن العلم
الشقيق وهو على ابن العلم
لاب وهو على عم الاب
الشقيق وهو على عم الاب
لاب وهكذا كما أشار له
بقوله (وقدم مع التساوي)
في المنزلة كالاخوة وبنهم

في مستدركه كما في شرح الترتيب (قوله لسقط جميع الاخوة) أي الاعفاء والذين للام (قوله فاللام
بمعنى مع) أي أو إنه للتعامل متعلقة بلفظ العاصب (قوله فأكثر) راجع للبنتين قبله أي أسقط الأخ
للاب الاخت الشقيقة إذا كانت مع بنت أو مع بنات لليت أو كانت مع بنت ابن أو مع بنات ابن
الليت (قوله فابن الأخ الشقيق يقدم على ابن الأخ للاب) أشار بهذا إلى أن تنزيل أبناء الاخوة
منزلة آبائهم انما هو في أصل التعصيب لا فيما يأخذونه فلا ينافي أنه إذا مات شقيقان أولاب أحدهما
عن ولد واحد والآخر عن خمسة ثم مات جدهم عن مال فانهم يقتسمونه على ستة أسهم بالسواء
لاستواء رتبته ولا يرث كل فريق منهما ما كان يرثه أبوه لانهما إنما يرثان بأنفسهما لا بآبائهما قالت
وقد وقعت هذه المسئلة في عصرنا فاتفق فيها قاضي قضاء الحنفية ناصر الدين الاخميمي بأنه يرث
كل فريق منهما ما كان لايه يقسم المال نصفين وغلطه في ذلك العلامة بدر الدين سبط المارديني وشنع
عليه في ذلك (قوله ثم العلم الشقيق) أي ثم علم الليث الشقيق وهو أخو أبيه شقيقه وقوله ثم العلم للاب أي
ثم علم الليث للاب وهو أخو أبيه لايه (قوله ثم علم الجد) ظاهره ثم علم جد الليث فيقتضى ان رتبته بعد
رتبة عم الليث لايه وليس كذلك فكان عليه أن يقول ثم بنوهم ثم عم الاب ثم عم الجد تأمل (قوله الأقرب
فالأقرب) أي ويقدم الأقرب ممن ذكر من بنى الابن ومن بنى الاخوة ومن بنى الاعمام فالأقرب
(قوله فيقدم الابن على ابن الابن) الاولى فيقدم ابن الابن على ابن الابن (قوله والأخ
على ابن الأخ) الاولى وابن الأخ على ابن ابن الأخ لان ما ذكره الشارح مستفاد من تعبير المصنف بـ
لا من قوله وقدم الأقرب فالأقرب (قوله وعصبة الابن) كبنيه وبنى بنيه وان سفلوا وقوله على عصبة
الاب وهم اخوته وأبوه وقوله على عصبة الجد أي وهم الاعمام وأبو الجد وكان الاولى حذف قوله
وتقدم عصبة الابن الخ لان هذا مستفاد من قول المصنف وهو الابن ثم ابنه ثم الاب ثم الجد والاخوة
الخ تأمل (قوله مطلقاً) دخل في الاطلاق الارث بالفرض والارث بالتعصيب وحينئذ فيستفاد
منه تقديم الأخ الشقيق على الاخت للاب (قوله فالأخ الشقيق يقدم على غيره) أي وهو الأخ للاب
والاخت للاب لان الشقيق يدلى لليت بقرابته والذي للاب يدلى لليت بقرابة واحدة (قوله الأقرب
فالأقرب) أي فاذا اجتمع شخصان من جهة كبن وابن أو ابن أخ وابن ابن أخ أو ابن
عم وابن ابن عم فيقدم بالقرب كما أشار له الشارح بقوله الأقرب فالأقرب (قوله فان لم يكن أقرب)
أي بأن اجتمع شخصان من جهة ولم يكن أحدهما أقرب كأخوين شقيق ولاب وكابن أخ شقيق
وابن أخ لاب وكعم شقيق وعم لاب وكابن عم كذلك فالتقديم بالقوة وقد أشار المصنف للتقديم
بالجهة بقوله وهو ابن ثم ابنه الخ وللتقديم بالقرب بقوله وقدم الأقرب فالأقرب وللتقديم بالقوة
بقوله وقدم مع التساوي الشقيق مطلقاً (قوله أي على الوجه الذي تقدم ذكره هناك) أي من تأخير

والاعمام وبنهم واعمام الاب وبنهم (الشقيق) على غيره (مطلقاً) أي في جميع المراتب فالأخ الشقيق يقدم على غيره وابن الأخ
الشقيق يقدم على غيره وهكذا وهو معنى قول الجعبري: وبالجهة التقديم ثم بقربه * وبهذه التقديم بالقوة اجعلوا
فجهة البنوة تقدم على جهة الابوة وجهة الابوة تقدم على جهة الجدودة والاخوة ثم بنو الاخوة ثم العمومة ثم بنو العمومة
الأقرب فالأقرب فان لم يكن أقرب فالتقديم بالقوة بأن يقدم الشقيق من هذه الجهات على غير الشقيق (ثم) بلى عصبة النسب
(المعنى) ذكرراً أو أنثى (كالتقدم) في باب الولاء أي على الوجه الذي تقدم ذكره هناك

(ثم) يليه (بيت المال) وان لم يكن متظلاً وخضبة ربة فيأخذ جميع المالدان انفراد أو الباقي بعد ذوى الفروض (ولا يرثه على ذوى السهام عند عدم العاصب بل يدفع الباقي لبيت المال وقال على برد على كل وارث بقدر ما ورث سوى الزوج والزوجة فلا يرث عليهما اجماعاً (ولا يدفع) ما فضل عن (٢٦٨) ذوى السهام إذا لم يوجد عاصب من النصب أو الولاء (قدوى الارحام) بل ما فضل

ليته المال كما إذا لم يوجد
(أو فرض ولا عاصب
وقد بعض أئمتنا ذلك بما
إذا كان الإمام عدلاً وإلا
فيرد على ذوى السهام
ويُدفع لقوى الأرحام
وهذا القيد هو المعول
عليه عند العاقبة والمراد
بذوى الأرحام من
لا يرث من الأقارب كالعمة
وبنات الأخ وكل جدة
أدات بانيء والحالات
وأولاد الجميع وتفصيل
ذلك يطالب من المطولات *
ولما ذكر من يرث بالفرض
انقطع وبالتصيب فقط
ذكر من يرث بهما فقال
(ويرث بفرض وعصوبة)
مع أشخاص صرح منها
بثلاثة الأول (الأب) مع
بنت أو بنت ابن أو بنتين
تساعدا في فرض له
السدس مع من ذكر
وأخذ البانيء تصديداً وأشار
لثاني بقوله (ثم الجدة مع
بنته) أو بنت ابن (وإن
ماتت) أي أو ابنتين أو
بنو ابن كذلك فهو كالأب
وأشار لثالث بقوله (كأب
عم أخ لأمر) فيرث بعد
السدس بينوة الأم ما بقي

للمتق عن عصبة القرابة وأنه ان عدم المتق نعمته فان عدمت عصبة نعمته فان عدم نعمته نعمته
 للمتق المتق إلى حيث تنهى (قوله ثم يليه بيت المال) أى ثم يليه فى الإرث بالمصوبة بيت المال الذى
 لوطه مات به أو بغيره من البلاد كان ماله به أو بغيره كما فى ح وانظر إذا لم يكن له وطن هل المتبر
 محل المال أو الميت وكلام المصنف ظاهر فى أن بيت المال عاصب فهو كوارث ثابت النسب وهو
 المشهور كان منتظماً أو غير منتظم وقيل إنه حائز للأموال الضائعة لا وارث وهو شاذ وعليه
 فيجوز للإنسان أن يوصى بجميع ماله إذا لم يكن له وارث من النسب لا على الأول وعليه أيضاً
 يجوز الإقرار بوارث وليس ثم وارث ثابت لا على الأول (قوله بل يدفع الباقي) أى من التركة
 بعد ذوى الفروض لبيت المال أى لما مر أنه من جملة العصبة (قوله وقال على رد النخ) أى وتجعل
 مسألة الرد من عدد ما فيها من السهام فإذا مات عن أم وبنت كانت مسألة الرد من أربعة للأربع
 وللبنت ثلاثة لأربع ومساكن الرد لائق لا زوج فيها كلها مقطوعة من ستة كما هو مبسوط فى كتب
 علم الفرائض (قوله وقيد بعض أئمتنا ذلك) أى عدم الرد وعدم الدفع لذوى الأرحام (قوله بما
 إذا كان الإمام عدلاً) أى يهرق بيت المال فى مصارفه الشرعية (قوله ويدفع لذوى
 الأرحام) أى إن لم يكن هناك ذوى سهام يرد عليهم فالرد على ذوى السهام مقدم على توريث
 ذوى الأرحام (قوله وهذا القيد هو الممول عليه عند الشافعية) ونقله ابن عرفة عن أبى عمر
 ابن عبد البر وعن الطرطوشى وعن الباجى عن ابن القاسم وكذا ذكره ابن يونس وابن رشد
 وابن عسكرو فى العدة والارشاد وقوله ابن ناجى وغير واحد وذكر الشيخ سليمان البحرى
 فى شرح الارشاد عن عيون المسائل انه حكى اتفاق شيوخ الذهب بعد المسائتين على توريث
 ذوى الأرحام والرد على ذوى السهام لعدم انتظام بيت المال وقيل ان بيت المال إذا كان غير
 منتظم يتصدق بالمال عن المسلمين لا عن الميت وهو كما فى بن لابن القاسم والقياس صرفه فى
 مصارف بيت المال ان أمكن وان كان ذوو رحم الميت من جملة مصارف بيت المال فهو أولى. واعلم
 أن فى كيفية توريث ذوى الأرحام مذاهب أصحابها مذهب أهل التنزيل وحاصله أن تزلم منزلة
 من أدلوا به للميت درجة فترجع فىقدم السابق للميت فان اتوا فاجعل المسئلة لمن أدلوا به كسابق
 ثم لكل نصيب من أدلى به كأنه مات عنه إلا أولاد ولد الأم يستوون وإلا أحوال أخوة
 الأم من أمها فللمذكر مثل حظ الأنثيين (قوله ثم الجد) ثم للترتيب الاخبارى وإلا فلا عمل ثم
 لأن الأحكام لا ترتيب فيها (قوله كابت عم النخ) أشعر أفراد ابن العم بأنه لو كان ابنا عم أحدها
 أخ لأم فالسدس للأخ للام ثم يقسم ما بقى نصفين بينهما عند مالك وقال أشهب يأخذ الأخ للام
 جميع المال كالشقيق مع الأخ للاب (قوله أخ لأم) بجر أخ بدلا من ابن عم ويصح رفعه خبر مبتدأ
 محذوف أى هو أخ لأم (قوله والباقي) أى يأخذ الباقي تصيبا حيث لا شريك له فى التصيب (قوله وان
 اتفق النخ) أى هذا إذا اتفق ذلك فى الجوس بل وان اتفق فى المسلمين وحاصله أن من اجتمع

بالتعصيب وأدخل بالسكاف ابن عمه وزوج ومعتقاه وزوج فان كلا منهما يأخذ فرضه والباقي تعصياً ثم ذكر ما يجتمع فيه فرضان ويان ما يرث به منهما فقال (وورث ذو فرضين بالاقوى) منهما (وإن اتفق في السلمين) اذهو يقع في الاحلام على وجه القاطع ويقع في المحبوبة كثيراً عمداً (كأم) هي أخت (أوبنت) هي (أخت) والقوة تقع باحد أمور ثلاثة الاول ان تكون احداها لا تعجب خلاف الاخرى وذلك كشال الصنف فان الام لا تعجب والاخت قد تعجب وكذا بنت لا تعجب والاخت قد تعجب وشمال

أن يطاء مجوسى ابنته همدا فولدت منه بنتا ثم أسلم معها ومات فالبنت الصغرى بنت الكبرى وأختها لأبيها فاذا ماتت الكبرى بعد موت أبيها ورثتها الصغرى بأقوى السببين وهو البنوة لأنها لا تسقط بحال بخلاف الاخوة فلها النصف بالبنوة ولا شيء لها بالاخوة ومن ورثها بالجنتين جعل لها النصف بالبنوة والباقي بالتعصيب ولومات الصغرى وأولادها ورثتها الكبرى بالامومة لانها لا تسقط بحال والاخت للاب قد تسقط فلها الثلث بكونها أما ولا شيء لها بالاخوة الثاني أن تحجب إحداهما الاخرى فالحاجة أقوى كأن يطاء مجوسى أمه فتلد منه ولدافعى أمه وجدته أم أبيه فترثه بالامومة اتفاقا الثالث أن تكون إحداهما أقل حجبا من الاخرى كأن أمهم أخت لاب كأن يطاء مجوسى بنته فتلد بنتا ثم يطاء الثانية فتلد بنتا ثم تموت (٤٦٩) الصغرى عن العليا بعد موت الوسطى

والأب فالكبرى جدتها وأختها لأبيها فترثها بالجدودة فلها السدس دون الاختية لان الجدة أم الام تحجبها الام فقط والاخت تحجب بجماعة كلاب والابن وابن الابن وقيل ترث بالاختية لان نصيب الأخت أكثر فلو كانت محجوبة بالقوية لورثت بالضعيفة كأن تموت الصغرى في هذا المثال عن العليا والوسطى فترثها الوسطى بالامومة الثلث وترثها العليا بالاخوة النصف لهما محجوبة من جهة الجدودة بالام وهذه المسئلة من الالتاز يقال ماتت امرأة عن أمها وجدتها فأخذت الام الثلث والجدة النصف ومفهوم ذوفرضين مفهوم موافقة لان العاصب بمجهتين يرث بأقواهما أيضا كأنخ أوعم

فيه جهتان يرث بكل منهما فرضا وإحداهما أقوى فانه يرث بالأقوى منهما وهذا يتفق في المسلمين على وجه الغلط تزوجا أو وطأ وفي المجوس على وجه العمدة (قوله أن يطاء مجوسى ابنته عمداً) أى أو يطاء مسلم ابنته غلطا فولدت منه بنتا الخ (قوله والباقي بالتعصيب) أى لما مر أن الاخت مع البنت عصبية (قوله ولا شيء لها بالاخوة) أى ومن ورثها بالجنتين قال لها النصف بالاخوة والثلث بالامومة (قوله كأن يطاء مجوسى أمه) أى عمدا أو يطاء مسلم أمه غلطا (قوله فترثه بالامومة) أى ولا ترثه بالجدودة اتفاقا لما مر أن الارث بالجدودة لا يكون مع الامومة (قوله كأن يطاء مجوسى بنته) أى أو يطاء مسلم بنته غلطا (قوله فالكبرى جدتها) أى أم أمها (قوله دون الاختية) أى فلا ترث بها (قوله فلو كانت محجوبة بالقوية) الاولى فلو كانت القوية محجوبة ورثت بالضعيفة (قوله ومال الكتابى الخ) لا مفهوم للكتابى بل المجوسى كذلك كافى بن عن ابن مرزوق (قوله يعنى الصالحى الخ) حمل كلام المصنف هنا على الصالحى وإن كان فيه تكرار مع ما قدمه في باب الجزية أولى من حمله على العنوى لان فيه تمشية على ضعيف إذ العنوى إذا مات عندنا وليس معه وارث فانه يكون للمسلمين سواء كانت الجزية المضروبة عليهم محملة أو مفرقة على الارض أو الرقاب لا أنه لاهل دينه كما قيل (قوله الحر) يعنى عنه قوله المؤدى للجزية لان الرقيق من الكفار لاجزية عليه (قوله المؤدى للجزية) أى الصاحبة حالة ككونها محملة على الارض والرقاب واليت عندنا بلا وارث وأما لو كان معه وارث كان له ماله (قوله أو أهل إقليمه الخ) فهذه احتمالات ثلاثة في المراد بأهل كورته (قوله على الحربى) أى إذا دخل بلادنا محاربا ومات عندنا وأما الحربى المستأمن أى الذى دخل بلادنا بأمان فماله لوارثه إن كان معه أو دخل على التجيز ولم تطل إقامته فيرسل ماله مع دينه لوارثه كما تقدم في الجهاد فان لم يكن له وارث فصرح نصومهم أنه لاحق فيه للمسلمين بل يبعث ماله ودينه لاهل بلاده فان لم يكن له وارث ودخل على الإقامة أو على التجيز وطالت إقامته ومات عندنا فماله في (قوله كالعنوى) أى فان ماله ان مات عندنا للمسلمين كانت الجزية المضروبة عليهم محملة أو مفرقة وهذا إن لم يكن معه وارث وإلا فلوارثه (قوله والصالحى) أى والصالحى إذا وقعت الجزية عليهم مفرقة على الجماع أى أو على الارض أو عليهما ومحل كون ماله للمسلمين إن مات عندنا وأيسر معه وارث والا كان ماله لوارثه (قوله والمراد بالاصل العدد الذى يخرج منه سهام الفريضة صحيحا) أى وذلك العدد هو مقام الفرض أى مخرجه

هو معتق فيرث بعصوبة النسب لانها أقوى من عصوبة الولاء (ومال الكتابى الحربى) يعنى الصالحى (المؤدى للجزية) أى إجمالا إذا لم يكن له وارث لا يحل لنا تملكه على المشهور بل يكون (لاهل دينه) النصارى إن كان نصرا نيا أو اليهود إن كان يهوديا لا مطلقا بل (من كورته) يضم الكاف أى جماعته المؤدى معهم الجزية أو قريته المؤديها معهم أو أهل إقليمه كعصر والشام واحترز بالمؤدى للجزية عن الحربى فلمسلمين كالعنوى والصالحى إذا وقعت عليهم الجزية مفرقة على الجماع واحترز بالحر عن العبد فماله لسيده مسلما كان أو كافرا (والأصول) أى أصول مسائل الفرائض والمراد بالاصل العدد الذى يخرج منه سهام الفريضة صحيحا سبعة الاثنان وضعفها وضعف ضعفها والثلاثة وضعفها وضعف ضعفها وهو أربعة وعشرون وقد أشار لبيانها مفصلة بقوله (اثنان وأربعة) ضعفها (وثمانية) ضعف الاربعة (وثلاثة وستة) ضعف الثلاثة وهذه الاصول الخمسة هى مخارج

الفروض الستة المقدرة في كتاب الله تعالى النصف والربع والثلث والثلثان والثلث والسدس وإنما لم تكن ستة كأصلها لانحداد مخرج الثلث والثلثين وكلها مشتقة من مادة عددها إلا الأول (واثنا عشر) ضعف الستة إذ قد يكون في مسألة ربع وثلث كزوجة وأخوة لام فمخرج الربع أربعة ولا ثلث لها صحيح ومخرج الثلث ثلاثة ولا ربع لها صحيح وبين المخرجين تباين فيضرب أحدهما في الآخر باثني عشر (وأربعة وعشرون) ضعف الاثنى عشر لانه قد يوجد في المسئلة ثمن وسدس كزوجة وأم وولد وبين مخرج السدس ومخرج الثمن موافقة بالانصاف فيضرب نصف أحدهما في كامل الآخر بأربعة وعشرين وأما الولد فان كان ذكرا فعاصب له الباقي وان كان أنثى فان كانت واحدة فلها النصف (٤٧٠) ومخرجه داخل في الثانية مخرج الثمن وإن كانت متعددة فلها الثلثان ومخرجهما

داخل في الستة مخرج السدس وزاد بعضهم في خصوص باب الجدة والاخوة أصليين آخرين زيادة على السبعة المتقدمة وهي ثمانية عشر وضعفها ستة وثلاثون مثال الأول أم وجد وأربعة أخوة لغير أم للام السدس مقامه من ستة والباقي خمسة للجدة والاخوة الافضل للجدة ثلث الباقي ولا ثلث له فتضرب الثلاثة مخرج الثالث في أصل المسئلة بثمانية عشر من له شيء من الستة يأخذه مضروباً في ثلاثة ومثال الثاني أم وزوجة وجد وأربعة أخوة للام السدس وللزوجة الربع أصلها من اثني عشر للام اثنان وللزوجة ثلاثة يبقى سبعة الافضل للجدة ثلث الباقي ولا ثلث له فتضرب الثلاثة

أو مقام الفروض التي في المسئلة وعبر عن ذلك بالأصل لأن الانكسار والعلو فرعان لذلك (قوله وإنما لم تكن) أي مخرج هذه الفروض الستة ستة كأصلها أي هي الفروض (قوله وكلها) أي الفروض المقدرة وقوله إلا الأول أي إلا الفرض الأول وهو النصف فانه ليس مأخوذاً من لفظ العدد الذي هو مخرجه إذ لو أخذ منه لقليل فيه ثني بضم أوله وفتح ثانيه مكبراً لا مصغراً (قوله من مادة عددها) أي من مادة العدد الذي هو أسماء مخرجها فالثالث مأخوذ من ثلاثة والربع مأخوذ من أربعة والسدس مأخوذ من ستة ولا شك أن الثلاثة والأربعة والستة أسماء لمخارج تلك الفروض (قوله وزاد بعضهم) منهم من الشافعية إمام الحرمين والنووي ومنهم من المالكية ابن رشد وابن أبي زيد كافي العسقلاني (قوله وهما ثمانية عشر وضعفها ستة وثلاثون) فالثانية عشر أصل لكل مسألة من مسائل الجد والاخوة فيها سدس وثلث مابقي والستة والثلاثون أصل لكل مسألة من مسائل الجد والإخوة فيها سدس وثلث مابقي ابن عرفة من إلغاء هذين الأصليين جعل مناط عدد أصول الفرائض مقام الجزء المطلوب وجوده في الفريضة من حيث هو مضاف لكل التركة وقد وقع التردد في كون هذا الخلاف لفظياً أو معنوياً فله ثمرة وهي دخول الجد في الشفعة وعدم دخوله لكون سهمه خاصاً وكذلك من أوصى بسهم من أصل مسئلته هل يعطى سهماً من ستة أو من ثمانية عشر (قوله للجدة ثلث الباقي) لانه واحد وثلثان وأما إذا قسم أو أخذ سدس المال لكان له واحد (قوله الافضل للجدة ثلث الباقي) أي لأن ثلث الباقي اثنان وثلث وهو خير من سدس المال وهو اثنان ومن المفاسمة لانه يخصه بالمقامعة واحد وخمس (قوله واعلم أن المخرج والمقام الخ) أي أن مخرج الفرض ومقامه وكذا أصله وقوله شيء واحد أي وهو أقل عدد يخرج منه ذلك الفرض صحيحاً (قوله لتماثل مخرجهما) علة لمحدوف والاصل وليس أصلها أربعة لتماثل مخرجهما أي والعاعدة أنه يكتب بمخرج أحد التماثلين (قوله وتسمى هاتان) أي المسئلان وهما زوج وأخت شقيقة أو أخت لاب (قوله بالنصفتين) أي لاشتغال كل منهما على نصفين (قوله وباليتيمين) أي لشبه كل منهما بالدة اليتيمة لقلة وجودها (قوله وأخوات لأب) أي سواء كانوا أشقاء أو لا

في الاثنى عشر أصل المسئلة بستة وثلاثين وقال الجمهور هاتان من أصل السنة وضعفها فهما تصحيح (قوله) لاتأصيل واعلم أن المخرج والمقام شيء واحد وإذا أردت أن تعرف هذه الأصول وتفصيلها (فالنصف) مخرجه ومقامه (من اثنين) فالأثنان أصل لكل فريضة اشتملت على نصف ونصف كزوج وأخت شقيقة أو لاب لأن أقل عدده نصف ونصف اثنان لتماثل مخرجها وتسمى هاتان بالنصفتين وباليتيمين أو نصف ومابقي كزوج وأخت (والربع من أربعة) فالاربعة أصل لكل فريضة اشتملت على ربع ومابقي كزوج وابن أو ربع ونصف ومابقي كزوجة وأبوين (والثمن من ثمانية) فهي أصل لكل فريضة فيها ثمن ونصف ومابقي كزوجة وبنت وأخت أو ثمن ومابقي كزوجة وابن (والثلث من ثلاثة) فهي أصل لكل فريضة فيها ثلث وثلثان كاخوة لام وأخوات لاب أو ثلث ومابقي كأب أو ثلثان ومابقي كبنين وعم (والسدس) مخرجه (من ستة) فالستة

أصل لكل فريضة فيها سدس وما بقى كجدة وأخوين لام وأخ لاب أو سدس وثلثان وما بقى
 كأب وبنين وأخ أو نصف وثلث وما بقى كأخت وأم وعاصب (والرُّبُعُ والثُلُثُ أو) الربع (السدسُ من اثني عشر) لأن مخرج
 الربع من أربعة ومخرج الثلث من ثلاثة وبينهما تباين فيضرب أحدهما في الآخر باثنى عشر ومخرج السدس من ستة وبين مخرج
 الربع ومخرج السدس موافقة بالنصف فيضرب نصف أحدهما في كامل الآخر باثنى عشر فالاثنا عشر أصل لكل فريضة فيها ربع
 وثلث وما بقى كزوجة وأم وأخ أو الربع والثلثان وما بقى كزوج وبنين وأخ وأصل لكل فريضة فيها ربع وسدس وما بقى كزوج وأم
 وابن (والثمنُ والثُلُثُ) مراده به الثلثان إذ لا يتصور ثمن وثلث لأن الثمن لا يكون إلا للزوجة أو الزوجات مع الولد والثلث لا يوجد
 مع ولد لانه فرض الأم حيث لا ولد ولا جمع من الأخوة وهنا ولد وفرض الأخوة للام وهم يسقطون بالولد وإنما يتصور ثمن وثلثان
 كزوج وبنين وأخ (أو الثمن والسدس) وما بقى كزوجة وأم وابن (٤٧١) (من أربعة وعشرين) لأن بين مخرج

الثلث والثلث مباينة
 وبين مخرج الثمن والسدس
 موافقة بالنصف فيعمل
 فيها مثل ما تقدم في الاثنى
 عشر يبلغ أربعة وعشرين
 فهذه السبعة الاصول هي
 أصول الفرائض المقدرة
 في كتاب الله تعالى (ومالا
 فرض فيها) من المسائل
 كائنين فصاعدا مع بنت
 أو أكثر أو ابن وبنت أو
 أخوة كذلك فأصلها
 عدد رؤوس (عصبتها)
 إذا تعددت فإذا كانوا
 كلهم ذكور افظاهر (و)
 إذا كانوا ذكورا وإناثا
 (ضعف للذكر على
 الأنثى) فيجعل الله كرا
 برأسين لانه في التعصيب
 باثنين كابن وبنت فمن
 ثلاثة وابنين وبنت فمن

(قوله وعاصب) أي كابن أخ أو عم (قوله وما لا فرض فيها) أي والمسئلة التي لا فرض فيها (قوله أعيلت
 الفروض) لعل الأولى أعيلت المسئلة أو أنه أراد بالفروض المسائل فالمراد بالفروض الأولى
 غير الثانية لأن المسئلة يقال فيها فريضة كما أن التعصيب القدر لو ارث يقال له فرض وفريضة
 تأمل (قوله بأن تجعل الفريضة بقدر السهام) أي بأن تجعل المسئلة بقدر السهام كلها (قوله تنتهي
 إلى سبعة أسهم) أي وحينئذ فينقسم كل واحد من الورثة سبع ما يستحقه (قوله أول ما ظهر في زمن
 عمر) الذي في العنوني عن ابن يونس أن المسئلة التي نزلت في زمن عمر امرأة تركت زوجا وأختا
 لغير أم وأخا لام والذي في عقب أن المسئلة التي نزلت في زمن عمر زوج وأختان لغير أم فلما سئل
 عمر عنها قال لأدري من أخره الكتاب فأؤخره ولا من قدمه فأقدمه ولكن قد رأيت رأيا فإن
 يكن صوابا فمن الله وإن يكن خطأ فمن عمر وهو أن يدخل الضرر على جميعهم وينقص كل واحد من
 سهمه ويقال إن الذي أشار عليه بذلك العباس أولا وقيل على زيد وقيل إنه لما سئل عنها جمع جمعها
 من الصحابة وقال لهم فرض الله للزوج النصف وللأختين الثلثان فإن بدأت بالزوج لم يبق للأختين
 حقهما وإن بدأت بالأختين لم يبق للزوج حقه فأشيروا على فأشار العباس بالعول وقال رأيت لو
 مات رجل وترك ستة دراهم ولرجل عليه ثلاثة ولرجل عليه أربعة أليس يجعل المال سبعة أجزاء ؟
 فأخذت الصحابة بقوله (قوله فلم يقل به) قد عمل ابن عباس عدم اظهار مخالفته لعمر في زمنه بأن
 عمر كان رجلا مهابا وقال لو أن عمر نظر فيمن قدمه الكتاب فقدمه أو أخره فأخره لما طالت فريضة
 قبل وكيف تصنع قال ينظر أسوأ الورثة حالا وأكثرهم تغيرا فيدخل عليه الضرر يريد فيسقط سهمه
 أو من سهمه ما زاد على سهام المسئلة قال ابن يونس ومراده بأسوأ الورثة حالا وأكثرهم تغيرا البنات
 والأخوات لا الزوج في مسئلة عمر ونحوه الأم والجدة وولد الأم (قوله ثم أجمعت الأمة
 عليه) أي على قول عمر بالعول (قوله كمن ذكر) أي زوج وأختين شقيقتين أو لأب وأم مع

خمس وأربعة أبناء وبنين فمن عشرة وهكذا * ثم شرع يتكلم على مسائل العول والعول بفتح العين المهملة وسكون الواو زيادة
 في السهام ونقص في الانصاء وهو لا يدخل في جميع الاصول المتقدمة بل قد يدخل في ثلاثة منها وهي الستة وضعفها وضعف ضعفها
 فقال (وإن زادت الفروض) أي سهام الورثة على أصل المسئلة (أعيلت) الفروض أي زيد فيها بأن تجعل الفريضة بقدر السهام فيدخل
 النقص على كل واحد من أرباب الفروض كأن تكون المسئلة من ستة وفيها نصف ونصف وسدس كزوج وأخت شقيقة وأخت
 لأم فظاهر أن النصف والنصف يستغرقان الستة فيزداد عليهما بمثل سدسها فتنتهي إلى سبعة أسهم كما يأتي بيانه وهذا العول أول ما ظهر
 في زمن عمر وواقه الناس عليه إلا ابن عباس فإنه اظهر فيه الخلاف بعد وفاة عمر فلم يقل به ثم أجمعت الأمة عليه ولم يأخذ بقول ابن عباس
 رضي الله عنهما إلا من لم يمتد به وإذا أردت معرفة العائل من الاصول السبعة المتقدم ذكرها (فالعائل) منها ثلاثة فقط الأول (الستة)
 تقول أربع عولات على توالي الاعداد (لسبعة) بمثل سدسها كزوج وأختين شقيقتين أو لأب للزوج النصف ثلاثة وللأختين
 الثلثان أربعة (ولثمانية) بمثل ثلثها كمن ذكر مع أم للزوج النصف ثلاثة وللأختين أربعة وللأم السدس واحد (ولتسعة) بمثل نصفها

كمن ذكر مع أخ لام (ولعشرة) بمثل ثلثها كمن ذكر مع أخوة لأم وكأم الفروج بالحاء المعجمة أم وزوج وإخوة لأم وأختان لغيرها سميت بذلك لكثرة عولها قال الشارح ولا يمكن أن تعول الستة لثمانية فأكثر إلا والميت امرأته أي وأما العائلة لسبعة فقد يكون الميت ذكرًا كام وأختين شقيقتين وأخوة لام (و) الثاني (الاثنا عشر) تعول ثلاث عولات أفراداً إلى سبعة عشر فتعول (ثلاثة عشر) بمثل نصف سدسها كزوجة وأم وأختين لغير أم (وخمسة عشر) بمثل ربعها كمن ذكر مع أخ لأم (وسبعة عشر) بمثل ربعها وسدسها كزوجة وأم وولديها وأخت شقيقة وأخت لاب قال التائي ولا يمكن أن تعول لها إلا والميت ذكر ومن أمثلتها أم الأرمال وتسمى أيضاً بأم الفروج بالجيم وبالدينارية الصغرى وهي ثلاث زوجات وجيدتان وأربع أخوات لأم وعمان أخوات لأب والتركة سبعة عشر ديناراً لكل واحدة دينار وأما الدينارية الكبرى فأصلها من أربعة وعشرين وليس فيها عول وهي زوجة وابنتان وأم وأثنا عشر أخاً وأخت وللتروك ستمائة دينار للبتين الثلاثين ستة عشر من أربعة وعشرين وللزوجة الثمن ثلاثة وللأم السدس أربعة يفضل واحد على خمسة وعشرين رأساً (٤٧٣) عدد رؤوس الأخوة مع الأخت فتضرب الخمسة والعشرين في أصل المسئلة

أربعة وعشرين بستمائة عدد الدينارين للبتين أربع مائة لأن لهما من أصل المسئلة ستة عشر مضروبة في خمسة وعشرين وللأم مائة من ضرب أربعة في خمسة وعشرين وللأختي عشر أخاً مع الأخت خمسة وعشرون من ضرب واحد فيها وللزوجة خمسة وسبعة من ضرب ثلاثة فيها قيل جاءت الأخت إلى على رضى الله عنه وقالت له مات أخي عن ستمائة دينار فلم أعط منها إلا ديناراً واحداً فقال لها لعل أخاك ترك زوجة وبتين وأما اثني عشر أخاً وأنت فقالت نعم فقال

أخ لام فللزوجة النصف ثلاثة وللأختين الشقيقتين أو لأب الثلاثين أربعة وللأم السدس واحد وكذلك الأخ لام له السدس واحد فهذه تسعة أسهم (قوله كمن ذكر) أي زوج وأختين لغير أم وأم مع أخوة لأم فللزوجة النصف ثلاثة وللأختين لغير الأم الثلاثين أربعة وللأم السدس واحد وللأخوة للام الثلث اثنان فهذه عشرة أسهم (قوله وكأم الفروج الخ) المسمى بهذا الاسم هو الفريضة العائلة لعشرة مطلقاً لا هذا المثال الذي ذكره الشارح فقط كما هو عليه لفظه اه بن ثم ان ظاهر قوله وكأم الفروج أم وزوج الخ يوم أن هذا مفاير لما قبله وهو قوله كمن ذكر مع أخوة لام وليس كذلك بل هو عينه فكان الأولى أن يقول بعد قوله ولعشرة وتسمى المسئلة حينئذ أم الفروج كمن ذكر مع أخوة لام (قوله فقد يكون الميت ذكر) أي ويكوى أشي كالمثال الذي تقدم للشارح (قوله ولا يمكن أن تعول) أي الاثنا عشر وقوله لها أي للسبعة عشر إلا والميت ذكر أي وأمأ عولها لثلاثة عشر أو الخمسة عشر فقد يكون الميت ذكرًا وقد يكون أنثى (قوله وتسمى أيضاً بأم الفروج) سميت بذلك لتكون النساء ورثن فيها خاصة دون الرجال وفيها يقول الشاعر :

ألم تسمع وأنت بأرض مصر بذكر فريضة في المسلمين
بسبع ثم عشر من إناث فخرت بهن عند الفارطين
فقد حزن الوراثة قد تم حق سواء في حقوق الوارثين

(قوله ولا يمكن أن تعول لها إلا والميت ذكر) بل لا تكون الفريضة من أربعة وعشرين إلا والميت ذكر لوجود الثمن (قوله لبيان النسبة) أي لان ترك ذلك يوم أن تسميتها منبرية لوجود قول عليّ وليس كذلك (قوله صار ما كان ثمناً) أي بالنسبة للأربعة والعشرين وهو الثلاثة (قوله فصار) أي ما عالت به سبعة (قوله وهكذا) أي فيقال إذا عالت لثمانية إنها عالت

معك حقك الذي خصك (و) الثالث (الأربعة والعشرون) تعول عولة واحدة بمثل ثمنها (السبعة وعشرين) ولا بمثل

يمكن أن تعول لها إلا والميت ذكر هو زوج ولذا قال (زوجة وأبوان وابنتان وهي النبرية) بكسر الميم سميت بذلك (لقول عليّ) رضى الله عنه وهو على المنبر وكان حقه زيادة ذلك لبيان النسبة (صار ثمنها تسعاً) أي صار ما كان ثمناً تسعاً بزيادته على أصلها فالثلاثة التي كانت ثمناً بالنسبة للأربعة والعشرين لما زيدت عليها صارت تسعاً للسبعة والعشرين وللزوجة الثمن ثلاثة وللبتين الثلاثين ستة عشر ولكل واحد من الأبوين السدس أربعة وإذا صار الثمن تسعاً نقص كل وارث تسع ما يديه وكذا يقال في كل فريضة تعول فيقال في الستة إذا عالت لسبعة عالت بمثل سدسها فصار سبعة فيكون قد نقص كل وارث سبع ما يديه وهكذا وقد بين العلامة الاجهوري الامرين أي نسبة ما يعول إلى الفريضة وما يقصه كل وارث بقوله : وعلمك قدر النص من كل وارث * بنسبة عول للفريضة عائله

ومقدار ما عالت بنسبته لها * بلاعولها فارحم بفضلك قاله [درس] ولما فرغ من بيان أصول المسائل وما يعول منها وما لا يعول وما ينتهي اليه العول شرع في بيان تصحيح المسائل وبيان كيفية العمل فيها إذا انكسرت السهام على الرؤوس واعلم

ان السهام ان انقسمت على الرأس كزوجة وثلاثة أخوة أو تماثلت السهام مع الرأس كثلاثة بنين أو تداخلت كزوج وام وأخوين مطاقا فللزوج النصف ومقامه من اثنين وللأم السدس من ستة والاثنان داخلان في الستة فيكتفي بها عن الاثنين وللأخوين الباقي فللزوج نصف الستة ثلاثة وللأول سدسها واحد والباقي اثنان للأخوين فالأمر واضح ولا حاجة إلى عمل وإن لم تنقسم وانكسرت على الرأس فاما على صنف أو أكثر فإن انكسرت على صنف نظر الحاسب بين عدد الصنف وسهامه بنظرين فقط الموافقة والمباينة فإن كان بينهما موافقة رد الصنف الى وقفه وضرب في أصل المسئلة وإن باين ضرب عدد الرؤس المنكسرة عليها سهامها في أصل المسئلة فحاصله ان النظر بين كل فريق وبين سهامه المنكسرة عليه بهذين النظرين فقط وأما النظر بين كل فريق وفريق أو ما تحصل من فريقين مع فريق آخر فباربعة أنظار الموافقة والمباينة والمائلة والتداخل ففي الموافقة يضرب وفق أحدهما في كامل الآخر وفي المباينة يضرب أحدهما في الآخر وفي المائلة يكتفى باحد التلئين وفي التداخل يكتفى بالاكثر فما حصل فهو جزء السهم أي يسمى بذلك ثم يضرب في أصل المسئلة وعولها ان عالت فما تحصل من عدد فتمت تصحح الى هذا (٤٧٣) الضابط أنشأ قوله (ورد) أي الخاسب

أو القاسم فرد مبنى للفاعل بدليل قوله وقابل والفاعل معلوم من المقام (كل صنف) أي عدد رؤس كل صنف إذ هو الذي يتعلق به الرد (انكسرت عليه سهامه الى وقفه) كزوجا وستة إخوة لاب أصلها من أربعة للزوجة ربعها واحد وللأخوة ثلاثة وهي لا تنقسم عليهم ولكن توافقهم بالثلث فترد الستة الى ثلثها اثنين ثم يضرب الوفاق في الاربعة أصل الستة ثمانية ومنها تصح ومن له شيء من الاربعة أخذه مضروبا في اثنين فلو كانت الأخوة الستة لام لكانت المسئلة من اثنين عشر للزوجة ربعها ثلاثة وللأخوة للام ثلثها

بمثل ثلثها ونقص من نصيب كل وارث بالمول ربعه وفيها إذا عالت لستة أنها عالت بمثل نصفها ونقصت من نصيب كل وارث ثلثه فيما إذا عالت لعشرة أنها عالت بمثل ثلثها ونقص من نصيب كل وارث خمسا (قوله ان السهام ان انقسمت على الرأس) أي على رؤس الورثة بان كانت السهام أكثر من الرأس الا أنها منقسمة عليها قسمة صحيحة من غير كسر أو كانت قدرها فهو أعم مما بعده (قوله كثلاثة بنين) أي فان أصل المسئلة ثلاثة كان رؤس أصحاب السهام ثلاثة (قوله أو تداخلت كزوج النخ) ظاهره أو تداخلت السهام مع الرأس أي دخل أحدهما في الآخر وفيه ان المثال المذكور ليس فيه تداخل بين السهام والرؤس بل بين مخارج الفروض التي في المسئلة فالأولى اسقاط هذا الكلام ويقتصر على قوله ان انقسمت على الرأس كزوجة وثلاثة أخوة فالأمر واضح وإن لم تنقسم النخ (قوله وان باين) أي عدد الصنف سهامه (قوله بهذين النظرين) أي وهما الموافقة والمباينة فقط. وأما لم ينظر بينهما بالتأمل لانه لا انكسار فيه ولم ينظر بينهما بالتداخل لان الداخل ان كان هو الصنف في السهام فلا انكسار أيضا وان كانت السهام داخلة في الصنف فهو داخل في الموافقة وراجع لها (قوله وأما النظر بين كل فريق وفريق) أي بعد النظر بين كل فريق وسهامه بالموافقة والمباينة (قوله معلوم من المقام) أي وهو الحاسب أو القاسم (قوله كل صنف) يقال لكل جماعة انصفت بوصف صنف وفريق وحى وطائفة ونوع فكلها مترادفة (قوله الى وقفه) أي وان وافق سهامه التي انكسرت عليه (قوله ثم يضرب الوفاق) أي وهو الاثنان (قوله والا يوافق) أي والا يوافق ذلك الفريق سهامه المنكسرة عليه (قوله بان باينت السهام الرؤس) أي رؤس ذلك الصنف (قوله بستة) أي فليبت واحد في ثلاثة بثلاثة وللأخوات الثلاث واحد في ثلاثة بثلاثة كل واحدة تأخذ واحدا (قوله قابل) أي بعد أن ينظر بين كل فريق وسهامه بالموافقة والمباينة فيرد الفريق لوقفه عند الموافقة ويبقى الفريق على حاله عند المباينة وقوله قابل بين اثنين أي بين ذات الصنفين ان كان كل صنف باينته سهامه وبين وفق الصنفين ان كان كل

(٦٠ - دسوقي - مع) أربعة وهي لا تنقسم على الستة ولكن توافق الستة بالنصف فترد الستة الى وقفها ثلاثة ثم تضرب في أصل المسئلة بستة واثنين ومنها تصح ومن له شيء في أصل المسئلة يأخذه مضروبا في ثلاثة فقوله الى وقفه أي ان وافق كما يشعر به المقام (والا) يوافق بل باينت السهام الرؤس (ترك) الحاسب الصنف على حاله فلا يرد الى شيء إذ ليس هنا ما يرد اليه فالعنى والا ترك الرد وأبقاه على حاله وضربه في أصل المسئلة وليس معنى ترك انه لا يتصرف فيه أصلا بضرب ولا غيره إذ هو خلاف الواقع لان الواقع أنه إذا باينت السهام الرؤس ضربت الرؤس المنكسرة عليها سهامها في أصل المسئلة ثم يقال من له شيء من أصل المسئلة أخذه مضروبا فيما ضربت فيه المسئلة كبنت وثلاث أخوات أشقاء وأولاب المسئلة من اثنين لا يبت واحد والباقي وهو واحد للأخوات مباين لهن فنضرب الرؤس الثلاثة في اثنين بستة وهذا فيما إذا انكسرت السهام على صنف واحد فليس إلا النظر بالموافقة أو المباينة بين السهام والرؤس فإن انكسرت على أكثر من صنف نظرت بين كل صنف وسهامه بالموافقة أو المباينة على ما تقدم ثم تنظر بين الرؤس المنكسرة عليها سهامها بعضها مع بعض باربعة أنظار التوافق والتماثل والتباين والتداخل كما أشار له بقوله (و) ان انكسرت السهام على صنفين (قابل) الحاسب (بين اثنين) من الاصناف قد يتباينان وقد يتداخلان

وقد يتوفاقان أو يتباينان (فأخذ أحد الثلثين) ان تماثلا واكتفى به وكان المسئلة لم تنكسر الا على نصف واحد كام وأربعة أخوة لام وستة إخوة لأب أصلها من ستة للام واحد وللأخوة للام اثنان يوافقانهم بالنصف ووقعهم اثنان ترد اليهما وللسنة الأخوة للاب ثلاثة توافقهم بالثلث وثلثهم اثنان قدر الاربعة الى اثنين والستة الى اثنين وفق كل منهما ثم تنظر بين الوقفين بأحد الانظار الاربعة تجد بينهما المائلة فاكتف بأحدهما وهو جزء السهم واضربه في أصل المسئلة يحصل اثنا عشر سهما ومن له شيء من المسئلة أخذه مضروبا فيما ضربت فيه المسئلة للام واحد في اثنين باثنين وللأخوة للام اربعة اثنان في اثنين بأربعة لسكل واحد وللأخوة للاب الستة ثلاثة في اثنين بستة لسكل منهم واحد (٤٧٤) (و) أخذ (أكثر المتداخلين) ان تداخلوا اكتفى به وضربه في أصل المسئلة كام وثمانية

أسوة لام وستة لأب وهي من ستة للام سهم وللأخوة للام سهمان لا ينقسمان عليهم لسكن يوافقهم بالنصف ونصفهم أربعة وللأخوة للاب ثلاثة لا تنقسم عليهم لكن توافقهم بالثلث وثلثهم اثنان وبين الاربعة وفق الأخوة للام والاثنين وفق الأخوة للاب تداخل في لان الاثنين داخلان في الاربعة راجع الأخوة الثانية فيكتفى بالاربعة وهي جزء السهم ويضرب في أصل المسئلة بأربعة وعشرين ومن له شيء من المسئلة أخذه مضروبا فيما ضربت فيه المسئلة للام واحد في أربعة بأربعة وللأخوة للام اثنين في أربعة بثمانية لسكل واحد منهم سهم وللأخوة للاب الستة ثلاثة في أربعة باثني عشر لسكل واحد سهمان (و) أخذ

صنف واقته سهامه وبين وفق أحد الضيفين وذات الآخر ان كان أحدهما بائنه سهامه والآخر واقته سهامه (قوله فأخذ أحد الثلثين ان تماثلا) دخل في هذا ثلاث صور كما يأتي للمصنف لانه اما ان يوافق كل صنف سهامه ومثاله دون عول ما ذكره الشارح من أم وأربعة أخوة لأم وستة أخوة لأب ومثاله بالعول أم وستة أخوة لأم وثمانية عشرة اختا لأب واما ان يباين كل فريق سهامه ومثاله دون عول زوجتان واخوان لأب ومثاله مع العول أم وثلاثة أخوة لام وثلاث أخوات لأب واما ان يوافق أحدهما ويباين الآخر سهامه ومثاله دون عول أم وستة بنات وثلاثة بنى ابن ومع العول أم وستة أخوة لام وثلاثة أخوات لأب اه بن (قوله وأكثر المتداخلين) غيبه ثلاث صور أيضا كما يأتي للمصنف لانه اما أن يوافق كل صنف سهامه ومثاله دون عول ما ذكره الشارح من أم وثمانية أخوة لام وستة أخوة لأب ومع العول أم وأربعة أخوة لام وستة عشرة اختا لأب واما ان يباين كل صنف سهامه ومثاله دون عول زوجتان وبنات وأربعة أخوة لأب ومع العول أم وثلاث أخوات لأب وتسعة أخوة لام واما ان يوافق أحدهما ويباين الآخر ومثاله دون عول أربع زوجات وستة أخوة لأب للمسئلة من اربعة ووفق الأخوة داخل في عدد الزوجات ومع العول أم وستة أخوة لام وتسع أخوات لأب اه بن (قوله وأخذ حاصل ضرب أحدهما في وفق الآخر ان توافقا) فيه أيضا كما يأتي للمصنف ثلاث صور لانه اما ان يوافق كل صنف سهامه ومثاله دون عول مما مثل به الشارح وهو أم وثمانية أخوة لام وثمانية عشر أخا لأب ومع العول أم واثنا عشر أخا لام وستة عشرة اختا لأب واما أن يباين كل صنف سهامه ومثاله دون عول تسع بنات وستة أخوة لأب أصلها من ثلاثة ومع العول أم وتسع أخوات لأب وخمسة عشر أخا لام واما ان يوافق أحدهما ويباين الآخر ومثاله دون عول ثمان بنات وستة بنى ابن أصلها من ثلاثة ومع العول أم واثنا عشر أخا لام وتسع أخوات لأب اه بن (قوله والاقصى كله ان تباينا) فيه أيضا ثلاث صور كما يأتي للمصنف لانه اما ان يوافق كل فريق سهامه ومثاله دون عول أم وأربعة أخوة لام وتسعة أخوة لأب ومثاله مع العول كما في مثال الشارح وهو أم وأربعة أخوة لام وست أخوات لأب واما ان يباين كل فريق سهامه ومثاله بدون عول ثلاث زوجات وعاصبان أصلها من اربعة ومع العول أم وخمس أخوات لأب وثلاث أخوة لام واما ان يوافق أحدهما سهامه ويباين الآخر سهامه ومثاله بدون عول أربع أخوات لأب وثلاث أخوة لام أصلها من ثلاثة للاخوات الاربعة اثنان موافقان لمن بالنصف وواحد للأخوة للام الثلاثة مباين لهم ومع العول أم

(حاصل ضرب أحدهما في وفق الآخر إن توافقا) نى الصنفان كام وثمانية أخوة لام وثمانية عشر أخا لأب المسئلة من ستة وثلاث للام واحد وللأخوة للام اثنان لا ينقسمان عليهم لكن يوافقانهم بالنصف كما تقدم قدر الثانية لوقتها أربعة وللأخوة للاب ثلاثة لا تنقسم عليهم لكن توافقهم بالثلث قدر الثانية عشر لوقتهم ستة وبين الستة راجعهم والاربعة راجع الأخوة للام توافق بالنصف فيضرب نصف أحدهما في كامل الآخر باثني عشر هي جزء السهم يضرب في ستة أصل المسئلة باثنين وسبعين ومن له شيء في أصل المسئلة يأخذه مضروبا وباقى جزء السهم الذي ضرب في أصل المسئلة للام واحد في اثني عشر باثني عشر وللأخوة للام اثنان في اثني عشر بأربعة وعشرين لسكل ثلاثة أسهم وللأخوة للاب ثلاثة في اثني عشر بستة وثلاثين لسكل واحد منهم سهمان (وإلا) يتماثلا ولا يتداخل ولا يتوفاقا (قضى كله) أى فيضرب أحدهما في كل الآخر (إن تباينا) وما حصل فهو جزء السهم يضرب في أصل المسئلة كام وأربعة أخوة لام

وست أخوات أصلها من ستة وتقول لسبعة للام سهم وللأخوة للام ثلثا اثنان لا ينقسمان عليهم ولكن يوافقهم بالنصف وأنصفهم اثنان وللأخوات الستة الثلثان أربعة وهي لا تنقسم عليهم ولكن توافقهم بالنصف فيرددن إلى نصفين ثلاثة وبين الاثنين راجع الأخوة للام والثلثة راجع الأخوات الاشقاء أو لاب تباين فيضرب أحدهما في كامل الآخر بستة هي جزء السهم يضرب في أصل المسئلة بعولها سبعة باثنين وأربعين ومن له شيء في أصل المسئلة بعولها يأخذه مضروبا في ستة للام واحد في ستة بستة وللأخوة للام اثنان في الستة باثنى عشر وللأخوات أربعة في ستة بأربعة وعشرين ثم أشار إلى ما إذا وقع الانكسار في المسئلة على ثلاثة أصناف وهي غاية ماتكسر فيه الفرائض عندنا لأن الامام لم يورث أكثر من جدتين كما مر فقال (ثم) قابل الحاسب (بين الحاصل) من الصنفين على ما تقدم وهو أحد التماثلين وأكثر المداخلين وما حصل من ضرب الوفاق ان توافقا والسكل في الآخرين تباينا (و) بين الصنف (الثالث) ان كان هناك ثالث بالتأليل أو التداخل أو التوافق أو التباين بعد ان ينظر بين السهام والرؤس للتكسر عليها السهام بالموافقة أو بالباينة فإن تماثلت كلها رجعت لصنف واحد وكذا إن تداخل اثنان منها في واحد فان تماثل اثنان منها أو دخل أحدهما في الآخر رجعت لصنفين وفعل مامر مثال ما وقع فيه الانكسار على ثلاثة أصناف جدتان (٤٧٥) وثلاثة إخوة لأم وخمسة

أخوة لغير أم أصلها من ستة للجدتين واحد منكمسر عليهما ويباين وللأخوة للام سهمان كذلك وللخمس أخوة ثلاثة اسمهم كذلك وعددهم وس الاصناف كلها متباينة فتضرب اثنين عددهم وس الجدتين في ثلاثة عدد الأخوة للام ستة وبين الستة الحاصلة من الضرب والخمسة عدد الأخوة لغير أم تباين فيضرب أحدهما في كامل الآخر تبلغ ثلاثين هي جزء السهم تضرب في أصل المسئلة ستة بمائة وتماثلين ومنها تصح ومن له شيء في أصل المسئلة أخذه مضروبا

وثلاث إخوة لأم وتماثل أخوات لاب وبهذا يتم صور الأربع والعشرين من ضرب الاثنى عشر صورة التي حصها الصنف في حالتى العول وعدده والعمل فيها ظاهر من كلام المصنف اه بن (قوله وست أخوات) أى أشقاء أو لاب (قوله وبين الصنف الثالث) الأولى وبين الحاصل من النظر في الصنف الثالث وسهامه بالموافقة والباينة (قوله بين السهام) أى بين سهام الصنف الثالث ورءوسه (قوله فان تماثل الخ) هذا مرتبط بكلام المصنف أى فان تماثلت الفرق الثلاثة التي انكسر عليها سهامها وكان الأولى أن يقول فان تماثل الحاصل من الصنفين والحاصل من النظر في الصنف الثالث وسهامه أو دخل أحدهما في الآخر أخذت أحد التماثلين أو أكثر للتداخلين وتضربه في أصل المسئلة وان توافق الحاصل من الصنفين والحاصل من النظر في الصنف الثالث وسهامه ضربت وفق أحدهما في كل الآخر وما حصل فهو جزء السهم تضربه في أصل المسئلة وان باين الحاصل من الصنفين الحاصل من النظر في الصنف الثالث وسهامه فاضرب كامل أحدهما في كامل الآخر فما حصل فهو جزء السهم اضربه في أصل المسئلة يحصل ما تصح منه (قوله بثلاثين) أى لكل واحدة منهما خمسة عشر (قوله بستين) أى لكل واحد منهم عشرون سهم (قوله بقسعين) أى لكل واحد منهم ثمانية عشر (قوله في هذا المثال أربعة) بأن ترك الميت جدتين وأربعة إخوة لأم وخمسة إخوة لاب (قوله بستين) للجدتين من أصل المسئلة سهم في عشرة بعشرة لكل واحدة منهما خمسة وللأخوة للام من أصل المسئلة سهمان في عشرة بعشرين لكل واحد خمسة وللأخوة للاب ثلاثة في عشرة بثلاثين لكل واحد منهم ستة (قوله مع كون الأخوة للام أربعة) بان ترك الميت جدتين وأربعة أخوة لأم وستة أخوة لاب (قوله لما علمت أن غاية ماتكسر فيه الفرائض) أى السهام وفى معنى على أى لما علمت أن غاية ماتكسر عليه السهام من الاصناف ثلاثة أصناف (قوله وصنف رابع) أى والحاصل من النظر في الصنف

في جزء السهم ثلاثين للجدتين واحد في ثلاثين ثلاثين وللأخوة للام سهمان في ثلاثين بستين وللأخوة للاب ثلاثة أصناف (قوله وست أخوات) أى أشقاء أو لاب (قوله وبين الصنف الثالث) الأولى وبين الحاصل من النظر في الصنف الثالث وسهامه بالموافقة والباينة (قوله بين السهام) أى بين سهام الصنف الثالث ورءوسه (قوله فان تماثل الخ) هذا مرتبط بكلام المصنف أى فان تماثلت الفرق الثلاثة التي انكسر عليها سهامها وكان الأولى أن يقول فان تماثل الحاصل من الصنفين والحاصل من النظر في الصنف الثالث وسهامه أو دخل أحدهما في الآخر أخذت أحد التماثلين أو أكثر للتداخلين وتضربه في أصل المسئلة وان توافق الحاصل من الصنفين والحاصل من النظر في الصنف الثالث وسهامه ضربت وفق أحدهما في كل الآخر وما حصل فهو جزء السهم تضربه في أصل المسئلة وان باين الحاصل من الصنفين الحاصل من النظر في الصنف الثالث وسهامه فاضرب كامل أحدهما في كامل الآخر فما حصل فهو جزء السهم اضربه في أصل المسئلة يحصل ما تصح منه (قوله بثلاثين) أى لكل واحدة منهما خمسة عشر (قوله بستين) أى لكل واحد منهم عشرون سهم (قوله بقسعين) أى لكل واحد منهم ثمانية عشر (قوله في هذا المثال أربعة) بأن ترك الميت جدتين وأربعة إخوة لأم وستة أخوة لاب (قوله لما علمت أن غاية ماتكسر فيه الفرائض) أى السهام وفى معنى على أى لما علمت أن غاية ماتكسر عليه السهام من الاصناف ثلاثة أصناف (قوله وصنف رابع) أى والحاصل من النظر في الصنف

مقال الأول ثلاث جدات واربع زوجات وثلاثة اخوة لام وخمسة اخوة لاب اصلها من اثني عشر لان فيها سدسا وربما للجدات الثلاثة سدسها سهمان وللزوجات الاربعة ربعها ثلاثة وللأخوة للام الثلاثة ثلثها أربعة وللأخوة للاب الخمسة باقيها ثلاثة وسهام كل صنف لا توافقه وعدد رؤوس الجدات الثلاثة مماثل عدد الأخوة للام فيكفي منهما بواحد هو ثلاثة وبين الثلاثة والزوجات الاربعة مبانة فتضرب أحدهما في الآخر باثني عشر وبين الاثني عشر الحاصلة من ذلك وبين الخمسة عدد رؤوس الأخوة لاب تباين والحاصل من ضرب أحدهما في الآخر ستون وهو جزء السهم يضرب في أصل المسئلة اثني عشر بسبعائة وعشرين ومن له شيء في أصل المسئلة أخذه مضروباً في جزء السهم ستين للجدات سهمان في ستين بمائة وعشرين وللزوجات الاربعة ثلاثة في ستين بمائة وعشرين لكل خمسة وأربعون وللأخوة للام أربعة في ستين بمائتين وأربعين لكل واحد ثمانون وللأخوة للاب الخمسة ثلاثة كالزوجات في الستين بمائة وعشرين لكل واحد ستة وثلاثون ومثال الثاني ثلاث جدات وزوجتان وثلاث بنات وثلاثة اعمام من أربعة وعشرين للجدات السدس أربعة تباينهن وللزوجتين الثلث ثلاثة تباينهن وللبنات الثلثان ستة عشر تباينهن وللاعمام الباقي واحد يباينهن وبين الجدات والبنات والاعمام ثلاثة يكفى بعدد صنف منهم ثلاثة وبين الثلاثة والزوجتين مبانة يضرب أحدهما في الآخر بستة هي جزء السهم يضرب في أصل المسئلة أربعة وعشرين بمائة وأربعة واربعين من له شيء في أصل المسئلة أخذه مضروباً في ستة (وضرب في العوّل أيضاً) لان ما تعوّل اليه محسوب (٤٧٦) من أصل الفريضة وتقدم مثال ذلك في قوله في كلاً ان تبايناً وما تقدم انكسار

الرابع وسهامه بالموافقة والمبانة (قوله مثال الأول) أي الانكسار على أربعة أصناف في أصل اثني عشر (قوله من ضرب أحدهما في الآخر) أي من ضرب الاثني عشر في الخمسة (قوله بمائة وعشرين) لكل جدة منها أربعون (قوله ومثال الثاني) أي الانكسار على أربعة أصناف في أصل أربعة وعشرين (قوله من أربعة وعشرين) أي لان فيها ثماناً وثلثين (قوله من له شيء الخ) أي فللجدات الثلاث أربعة في ستة باربعه وعشرين لكل واحدة منهن ثمانية وللزوجتين ثلاثة في ستة بثمانية عشر لكل واحدة منهما تسعة وللثلاث بنات ستة عشر في ستة بستة وتسعين لكل واحدة اثنان وثلاثون وللاعمام الثلاثة واحد في ستة بستة لكل واحد منهم اثنان (قوله ثم الحاصل الخ) راجع للمستلثين (قوله الاربعة للتقدمة) أي وهي التداخل والتوافق والتباين (قوله وضابطه إلى آخره) قال في التوضيح وربما عرف التداخل بانه يكون الكثير ضعفى القليل أو أضعافاً له أو يكون القليل جزءاً من الكثير قال ابن علاق وكل متداخلين متوافقان إلا أنه إذا ضرب وفق أحدهما في كامل الآخر يكون الخارج من الضرب مساوياً للاكبر وكل ما تقسم على أكبرهما يقسم على الاصغر فلذلك يستغنى بالأكبر عن الاصغر اهـ بن (قوله كما في اثنين مع الثلاثة) مثال للفنى (قوله في التسليط الأول) أي تسليط العدد الأول ولو تعدد ذلك التسليط كما في الاثنين مع الثمانية لا في التسليط الثاني كما في الستة

الصنفين بين ما عتته من عدد الصور وان كان معلوماً مسبقاً بالقوة زيادة في الايضاح وتفيها على ما قد عهر بالبال فقال (وفى) انكسار السهام على (الصنفين اثنتا عشرة صورة) من ضرب ثلاثة في أربعة (لأن كل صنف) منهما (إما أن يوافق سهامه) أي يوافق رؤوس كل صنف سهمان بان يكون بين رؤوس كل صنف منهما وبين سهامه موافقة

بالربع أو الثلث فريد الى وقفه (أو يباينها) أي يباين رؤوس كل صنف سهامه (أو يوافق أحدهما) أي يوافق رؤوس كل صنف سهامه (ويباين الآخر) سهامه يعني أو يكون أحدهما موافقاً لسهامه والآخر مباناً لسهامه فهذه ثلاث صور (ثم كل) من هذه الثلاثة (إما أن يتداخل) بان يكون أحدهما داخل في الآخر فيكفى بالأكبر منها فيضرب في أصل المسئلة (أو يتوافقاً) فيضرب وفق أحدهما في الآخر كاربعة أخوة لام وستة أخوة لاب (أو يباينها) كثلاثة أخوة لأم وأربعة أخوة لاب فيضرب أحدهما في كامل الآخر ثم الحاصل في أصل المسئلة (أو يباينها) كاثنتين واثنين ثم شرع في بيان حقيقة كل من الأول والاربعة للتقدمة فقال (فالتداخل أن يفنى) أي هو ذو أن يفنى (أحدهما الآخر) والافقية التداخل كون أحد العددين داخل في الآخر أي مندرجاً تحتها وما ذكره للصنف علامته أي من علامته وضابطه أن يفنى الأقل منهما الأكثر في مرتبتين أو أكثر كاثنتين مع الاربعة والستة والثمانية لان الاثنين يفنيان الاربعة في مرتبتين والستة في ثلاث مرات والثمانية في اربعة والعشرة في خمسة وكذا الثلاثة مع الستة والتسعة والاثني عشر وكذا الاربعة مع الثمانية والاثني عشر وإنما يعتبر التداخل في الصنفين وأما في السهام مع رؤوس الصنف فما ذكر من باب التوافق بالنصف والثلث أو الربع كما علم مما قدمه للصنف ومعنى قوله (أو لا) أنه بحيث لم يبق شيء أقل من الفنى كما في الاثنين مع الثلاثة فإنه يبقى واحد وكما في الاربعة مع الستة فإنه يبقى اثنين او مع السبعة فإنه يبقى ثلاثة وليس معناه أول مرة فقط والالم يشمل صورة من صور التداخل أو معناه في التسليط الأول ولو تعدد (والا) يحصل الافناء أولاً بأن بقي بعد تسليط الأقل على الأكثر عدداً أقل من العدد الفنى (فإن بقي) من الأكثر

(واحد فتيان) كاثنين مع الخمسة أو السبعة وكالحصة مع الستة أو مع الأحد عشر (والإم) يبقى واحد بل بقي أكثر (فالواقعة) وتكون (بنسبة مفرد) هوأى (للعدد الفنى) يضم اليهم وكسر النون (آخر) كالأربعة والستة فإذا سلطت الأربعة على الستة يفضل اثنان تسلطهما على الأربعة فتفنيهما في مرتين فالعدد الفنى آخر اثنان ونسبة المفرد الهوائى لهما النصف فتكون الواقعة بين الأربعة والحصة بالنصف وكالتسعة والاثني عشر فإذا سلطت التسعة على الاثنى عشر يبقى ثلاثة تسلطها على التسعة فتفنيها في ثلاث مرات فالعدد الفنى آخر ثلاثة ونسبة مفرد هوائى للثلاثة ثلث فيفنيهما عواقفة بالثلث وكذا التسعة مع الخمسة عشر لأنك إذا سلطت التسعة على الخمسة عشر يبقى ستة تسلطها على التسعة يفضل ثلاثة تسلط الثلاثة على الستة فتفنيهما في مرتين فالعدد الفنى آخر ثلاثة ونسبة مفرد هوائى لهما ثلث فالواقعة حينئذ بين التسعة والخمسة عشر بالثالث وبين الثانية والاثني عشر توافق (٤٧٧) بالربع لأنك إذا سلطت الثانية على الاثنى عشر يبقى أربعة تسلطها

على التمانية فتفنيها في مرتين فالنقى آخر أربعة ونسبة مفرد هوائى للاربعة ربع وبين الثانية والعشرة واقفة بالنصف لأنك إذا سلطت التمانية على العشرة بقى اثنان فإذا سلطتهما على التمانية أفنتها في أربع مرات فالنقى آخر اثنان ونسبة مفرد هوائى لهما نصف وهكذا وهذا كما يجري في العدد النطقى يجرى فى الاصم فالاثنا والعشرون توافق الثلاثة والاثلاثين بجزء من أحد عشر جزءاً لأنك إذا سلطت الاثنى والعشرين على الثلاثة والاثلاثين يفضل أحد عشر تسلطها على الاثنى والعشرين تفنيها في مرتين فالعدد الفنى آخر أحد عشر ونسبة الواحد الهوائى لها جزء

مع التمانية (قوله أو السبعة) أى أو التسعة أو الأحد عشر (قوله وكالحصة مع الستة) أى أو مع السبعة لأنك إذا سلطت الحصة على السبعة يبقى اثنان تسلطهما على الحصة يبقى واحد وكذا مع التمانية والتسعة فإذا سلطت الحصة على التمانية يبقى ثلاثة تسلطها على الحصة يبقى اثنان تسلطها على الثلاثة يبقى واحد وإذا سلطت الحصة على التسعة يبقى أربعة تسلطها على الحصة يبقى واحد (قوله فيفنيهما) أى التسعة والاثني عشر (قوله كما يجرى فى العدد النطقى) أى وهو الذى ينسب له بغير لفظ الجزئية والأصم عكسه أى ما ينسب له بلفظ الجزئية (قوله وهكذا) مثل ثلاثة وثلاثين وأربعة وأربعين أو خمسة وخمسين (قوله شرع فى بيان قسمة التركة) أى وهو المقصود بالذات من عمل الفرائض لأن تصحيح المسائل كالغالب الذى تقاس به الأشياء وقسمة التركة كالشئ الذى يفرغ فى قلبه (قوله المعلومة القدر) أى فان كانت محاولة القدر كالمروض والمقار والكيل والوزون جرت الطرق المذكورة فى قسم قيمتها أو نمونها كما فى الجواهر والحوى اه بن وإن شئت جمعت المقار وكذا غيره أربعة وعشرين قيراطاً وأجريت الطرق المذكورة فيها (قوله على طريقتين) وهناك طريقة ثالثة وهى أن تضرب سهام كل وارث فى التركة إذا كانت معلومة القدر أو فى الأربعة والعشرين عدد القاريربط إذا كانت التركة عقاراً وتقسّم الحاصل على ما صحت منه المسئلة يخرج ما يخص كل وارث فى المثال الذى ذكره المصنف تضرب سهام الزوج فى التركة التى هى عشرون يحصل ستون اقسماً على المسئلة يحصل سبعة ونصف وهكذا الشأن فى الاربعة الاعداد المتناسبة وهى التى نسبة أولها لثانيها كنسبة ثالثها إلى رابعها فانك إذا جهلت الثالث ضربت الاول فى الرابع وقسمت الحاصل على الثانى يحصل الثالث المطلوب فما صحت منه المسئلة عدد أول وما يخص كل وارث منه عدد ثان والتركه عدد رابع وما يخص كل وارث منها عدد ثالث ونسبة ما يخص كل وارث لما صحت منه المسئلة كنسبة ما يخصه من التركة للتركه وبقي طريقة رابعة وهى أن توفق بين المسئلة والتركة فتأخذ وقيمها وتضرب سهام كل وارث فى وفق التركة وتقسّم الخارج على وفق المسئلة فان تبايناً كان الضرب فى الكل على ما تقدم فى الطريق الثالث اه بن (قوله إذا قلت سهام الفريضة) أى بأن كانت سهامها (١) أقل من التركة كالمال (١) قوله بأن كانت سهامها الغ غير صحيح بل المراد قلة سهام جامدة الفريضة فى نفسها سواء ساوتها التركة أو نقصت عنها أو زادت عليها ألا ترى أن الديارية الكبرى يصعب العمل فيها بالنسبة مع مساواة التركة بل ومع زيادتها اه

عشر ونسبة الواحد الهوائى لها جزء من أحد عشر جزءاً وهكذا وأما التمانية مع الستة عشر أو مع الأربعة والعشرين أو مع الاثنى والثلاثين فتداخل لأن التمانية نفى ما ذكر أو لا بحيث لم يبق عدد بعد التسلط الأول كما مر فإن بقى من الفنى آخر واحد فيفنيهما التباين كما فى سبعة مع تسعة فانك إذا سلطت السبعة على التسعة يبقى اثنان تسلطهما على السبعة يبقى واحد فيفنيهما التباين ولما فرغ من بيان قسمة الفريضة شرع فى بيان قسمة التركة المعلومة القدر كلها واقتصر تبعاً لابن الحاجب على طريقتين أعمار لأولاهما بقوله [درس] [ولكل] من الورثة نصيب (من التركة بنسبة حظله) أى الوارث (من المسئلة) فان كان حظ من المسئلة رجحاً كالزوج عند وجود الفرع الوارث أو الزوجة عند عدمه أعطى من التركة ربعها وهكذا ابن الحاجب وهذه أقرب الطرق قال المصنف تبعاً لابن عبد السلام إنما يكون أقرب بطريقى قلت سهام الفريضة

وأما إن كثرت فهي أصعب لأنها مبنية على النسبة التي هي قسمة القليل على الكثير وأشار للثانية بقوله (أو تقسم التركة على ما) أي على الصهم الذي (صحت منه المسئلة) وذكر مثالا صالحا للطريقتين فقال (كزوج وأم وأخت) عقيقة أو لأب من ثمانية بهولها للزوج المصنف كالأخت وللأم الثلث فأخذها (٤٧٨) من سبعة وأصول الثمانية (للازواج ثلاثة) كالأخت (والتركة عشرون) ديناراً

مثلاً (فالثلثة من الثمانية أربع كونهن) لقصة عن المصنف بالدول ثمانية لأخته الثلثة بمثل ثلثها وللأم من الثمانية ربعاً للنقص الذي حصل لها بالأول عن الثلث (فأخذ) الزوج من العشرين ربعها خمسة وثمانية اثنين ونصف فيكون مجموع ما أخذ (سبعة) من الدنانير (ونصفاً) وهو ربعها وثمانية والأخت كذلك وللأم ربعها خمسة وهذا على الطريقة الأولى وأما على الثانية فتقسم العشرين على ما صحت منه المسئلة بهولها وهو ثمانية فيخرج جزء السهم اثنين ونصف للزوج ثلاثة من ثمانية بأخذها مضروبة في اثنين ونصف بسبعة ونصف وللأم اثنان من الثمانية تأخذها مضروبين في اثنين ونصف بخمسة ولما ذكر قسمة التركة للمعومة القدر كلها أخذ بين العمل فيها إذا جهل بعضها وأردت معرفة قيمته بالنسبة للتركة فقال (وإن أخذ أحدكم) أي الورثة (عرضاً) من التركة

كانت المسئلة من ثمانية كزوجة وبنت وأخت لأب والتركة ثمانون ديناراً (قوله) وأما إن كثرت أي سهام الفريضة بأن زادت على التركة (١) وقوله قسمة القليل أي وهو التركة (٢) وقوله على الكثير هو سهام المسئلة وذلك كالمول كانت المسئلة من أربعة وعشرين كزوجة وبنتين وأخت لأب والتركة خمسة عشر ديناراً فأخذ اثنان منها ثلثيهما عشرة وتأخذ الزوجة منها واحداً وسبعة أثمان وتأخذ الأخت لأب منها بنسبة ما تأخذه من المسئلة وذلك سدس وربع سدس وهو ثلاثة وثمان (قوله أو تقسم) هو بالنصب عطف على نسبة بتقدير أن لقول الخلاصة :

وان على اسم خالص فهل عطف تنصبه أن ثابتاً أو منجذف

(قوله أي على السهم) أي جنس الصهم الصادق بمتعدد الذي هو المراد ولو قال الشارح أي على العدد الذي صحت منه المسئلة لكان أوضح (قوله للازواج ثلاثة كالأخت) أي وللأم اثنان (قوله من الثمانية ربع وثمان) أي نسبتها لثمانية ربع وثمان فقد نص بالأول ربع ما يستحقه وكذا غيره من بقية الورثة لما مر من أنك إذا أردت معرفة ما يقصه كل وارث بسبب المول فأنسب ما عالت به المسئلة للمسئلة بهولها وبذلك النسبة ينقص نصيب كل وارث (قوله بسبعة ونصف) أي لأن ثلاثة في اثنين بستة وثلاثة في نصف بواحد ونصف لأن ضرب الكسر في الصحيح يخرج نصف الصحيح إن كان الكسر نصفاً لأن ضرب الكسر على حذف في (قوله بخمسة) لأن الحاصل من ضرب الاثنين في الاثنين أربعة والحاصل من ضرب الاثنين في النصف واحد فالجمله خمسة (قوله وإن أخذ الخ) حاصله أن الميت إذا خلف عرضاً مجهول القيمة وعينا معلومة القدر وأراد أحد الورثة أخذ ذلك العرض في نظير ما يخصه من غير تعيين لقيمتها وإن العين يأخذها بقيمة الورثة وتراضوا على ذلك وأردت قسمة العين على باقيهم فاجعل المسئلة سهام غير الآخذ للعرض بأن تسقط سهامه مما صحت منه المسئلة وتقسّم العين على سهام غيره من الورثة فما خرج بالقسمة فهو جزء السهم اضرب فيه نصيب كل وارث مما صحت منه المسئلة يحصل مقدار ما يخصه من العين وإن أردت معرفة قيمة العرض لأجل أن تعلم جملة التركة من العين وقيمة العرض فاضرب سهام آخذ العرض مما تصح منه المسئلة في جزء السهم المذكور يحصل قيمة العرض ضمها للعين يكن المجموع هو التركة وإن استحق العرض من آخذ وأردت معرفة قدر العين التي يرجع بها على غيره ممن أخذها من الورثة فاقسم العين على ما صحت منه المسئلة فاحصل فهو جزء السهم يضرب فيه سهام كل وارث ممن أخذ العرض وغيره (قوله ولا حاجة لقوله فأخذه) أي فلو قال المصنف وإن أخذ أحدهم عرضاً بسهمه فاجعل المسئلة سهام غير الآخذ وإن أردت معرفة قيمته فاجعل لسهامه من تلك النسبة كان أوضح (قوله وأردت معرفة قيمته) أي لأجل أن تعرف جملة التركة من العين وقيمة العرض ولأجل أن يرجع الآخذ للعرض على الورثة بقدر نصيبه من العين إذا

(١) قوله بأن زادت على التركة ليس بمراد بل المراد كثرتها في نفسها سواء ساءت التركة أو لا

(٢) قوله وهو التركة الخ ليس كذلك بل المراد بالقليل سهام كل وارث بانفرادها والكثير مجموع

المهام اه

استحق قبل أن يقوم وكان فيها عرض وعين معلومة القدر كعشرين ديناراً (فأخذه بسهمه) أي في نظير ما يخصه من غير تعيين لقيمتها وأخذ باقيهم العين ولا حاجة لقوله فأخذه (وأردت) أيها القاسم (معرفة قيمته) أي المرض المجهول القيمة قبل القسم والراية بالقيمة التي وقع عليها الرضا بينهم لا قيمته في الأوقاف (فاجعل المسئلة سهام غير الآخذ) بأن تسقط سهامها منها

وتجعل القسمة على الباقي (ثم اجعل السهام) أي الآخذ (من تلك النسبة) الخارجة من القسمة فما حصل فهو قيمة العرض فإذا أخذ الزوج في المثال التقدم العرض فأسقط نصيبه من الثمانية يبقى خمسة نصيب الاخت ثلاثة ونصيب الأم اثنان فأقسم العشرين ديناراً على خمسة يخرج لكل سهم منها أربعة هي جزء السهم الذي تضرب فيه المسئلة ونصيب الزوج ثلاثة من ثمانية تضرب في جزء السهم باثني عشر وذلك قيمة العرض فتكون جملة التركة اثنين وثلاثين وكذلك أخذته الأم أسقط نصيبها وهو اثنان من الثمانية يبقى ستة تقسم عليها العشرين يخرج لكل سهم منها ثلاثة وثلاث هي جزء السهم (٤٧٩) تضرب في سهمها يخرج ستة

ولثان هي قيمة العرض
والتركة حينئذ ستة
وعشرون ولثان (فان)
زاد) أخذ العرض (خمس)
من عنده (ليأخذ) العرض
بحصته من التركة والمسئلة
بحالها (فزدها) أي الخمسة
(على العشرين) تصبح خمسة
وعشرين (ثم اقسم) الخمسة
والعشرين على سهام غير
الآخذ ثم اجعل السهام
بتلك النسبة فإذا كان
الآخذ للعرض والدافع
للخمس هو الزوج قسمت
الخمس والعشرين على
الخمس سهام الاخت والام
يخرج لكل سهم خمسة هي
جزء السهم تضرب في سهام
الزوج ثلاثة بخمس عشر
يزاد عليها الخمسة المدفوعة
يكون الحاصل عشرين
هي قيمة العرض وهي
تضم العشرين للتركة
تكون التركة أربعين
والاخت مثل الزوج فلو
دفعت الخمسة الام قسمت
الخمس والعشرون على ستة
سهام الزوج والاخت يخرج

استحق منه العرض لان العرض اذا استحق دخل نقصه على الكل (قوله) وتجعل القسمة (أي قسمة
العين من التركة (قوله على الباقي) أي من السهام وهي سهام غير الآخذ للعرض (قوله من تلك النسبة)
من بمعنى الباء أي بتلك النسبة أي نسبة ما حصل من ضرب نصيبه في جزء السهم الذي حصل من قسمة
العين على نصيب غير الآخذ للعرض (قوله في المثال المتقدم) أي وهو زوج وأم وأخت والحال أن
التركة عشرين ديناراً و عرض مجهول القيمة (قوله العرض) أي في نظير نصيبه (قوله فأسقط نصيبه)
أي وهو ثلاثة (قوله الذي تضرب فيه المسئلة) الأولى الذي يضرب فيه نصيب كل وارث من المسئلة
فإذا ضربت ما للاخت من المسئلة وهو ثلاثة في أربعة كان الحاصل اثني عشر وذلك ما يخصها من الدنانير
وإذا ضربت ما لام من المسئلة وهو اثنان في أربعة كان الحاصل ثمانية وذلك ما يخصها من الدنانير
فهذا جملة العشرين ديناراً (قوله فتكون جملة التركة) أي وهي العين وقيمة العرض (قوله ثلاثة
وثلاث هي جزء السهم) فإذا ضربت ما للزوج وهو ثلاثة من أصل المسئلة في ثلاثة وثلاث كان الخارج
عشرة وكذلك الاخت وهذا هو ما يخص كل واحد منهما من الدنانير وإذا ضرب ذلك الجزء في سهمي
الام خرج ستة ولثان هي قيمة العرض (قوله من عنده) أي دفعها للورثة (قوله ليأخذ العرض بحصته)
أي عوضاً عن حصته (قوله والمسئلة بحالها) أي من كون التركة عشرين ديناراً وعرضاً مجهول القيمة
والورثة زوج وأم وأخت (قوله تضرب في سهام الزوج الخ) أي وإذا ضربت الخمسة المذكورة في
سهام الاخت وهي ثلاثة كان الخارج خمسة عشر وذلك ما يخصها من الدنانير وإذا ضربتها في سهمي
الام كان الخارج عشرة وذلك ما يخصها من الدنانير فهذه جملة الخمسة والعشرين ديناراً
(قوله يخرج جزء السهم أربعة وسدس) فإذا ضربتها في سهام الزوج الثلاثة كان الخارج اثني
عشر ونصفاً وذلك قدر ما يخصه من الدنانير وكذا يقال في الاخت فهذا جملة الخمسة والعشرين
(قوله ومن يرث بها إلى آخره) عطف على الفروض وقوله ومن يرث بالتعصيب عطف على بيان
الفروض (قوله وهذا اللفظ) أي لفظ للناسخة (قوله واحد) أي مات واحد بعد واحد واحتز
بذلك عما لو ماتوا بغور واحد بهم أو غرق فلا تسمى مناسخة واحتز بقوله قبل قسم تركة الأول
عما لو مات الثاني بعد قسمة تركة الأول فانه ليس من للناسخة لان هذا الثاني مستقل
بنفسه من غير نظر لمن مات قبله (قوله قبل قسم تركة الأول) أي ولما كانت مسألة الميت الأول
قد انتقل حكمها لمسئلة الميت الثاني سميت بذلك (قوله وان مات بعض من الورثة) أي المستحقين
للمال الميت الأول (قوله قبل القسمة) أي قبل قسمة تركة أبيهم (قوله وورثه الباقيون) أي من ورثة الأول
(قوله بالوجه الخ) أي بأن كان اثنان لكل من الميت الأول والثاني بالتعصيب فقط أو بالعرض
قط (قوله أو بنات) هذا ظاهر على القول بالردي حيث لا عاصب أو المراد ثلاث بنات وعاصب

جزء السهم أربعة وسدساً تضرب في سهمي الام ثمانية وثلاث هي مناب الام فان أصفها لما يرد الورثة وهو خمسة وعشرون كانت التركة
ثلاثة وثلاثين وثلاثاً فان زدت خمسة على ما يجب للام كان ذلك قيمة العرض وهو ثلاثة عشر وثلاثاً وما فرغ من بيان الفروض ومن يرث بها
ومن لا يرث ومن يرث بالتعصيب أو به بالعرض ومن يحب ومن لا يحب ومن تصحيح المسائل وما يتعلق بذلك كله شرع في الكلام على
الناسخة مأخوذة من النسخ وهو لغة الإزالة والنقل وهذا اللفظ يستعمله الفراض في الفريضة التي فيها ميثان فأكثر واحد بعد واحد قبل
قسم تركة الأول وأغار العنفس إلى أنها ثلاثة أقسام الأول ما لا يحتاج فيه إلى عمل بأن تكون ورثة الثاني بقية الأولين وإليه أشار بقوله (وإن
مات بعض) من الورثة (قبل القسمة) لتركة الميت الأول (وورثه الباقيون) بالوجه الذي ورثوا به الأول (كثلاثة بنات) أو بنات

(مات أحدهم) قبل التسمية ولا وارث للميت الأول غير الباقيين فالميت الثاني كالمدم وكأنه لم يكن ولا عمل فيها فنقسم تركته أبيهم على الولدين الباقيين وكذا لو مات ثالث ورابع كانت ورثة الأول هم ورثة الثاني والثالث والرابع بمعنى واحد أى بصوبة كثلاثة أخوة لهقاء وأربع أخوات شقيقة مات أحد الأخوة ثم آخر ثم أخت ثم أخرى فإن التركة تقدم بين الأخ الباقي والأختين الباقيتين لذلك مثل حظ الاثنين وقولنا بالوجه الذى ورثوا به احترازاً عن ماتت عن ثلاثة بنين من أباء مختلفة ثم مات أحدهم عن أخويه لأنه فانه وإن ورثه الباقون (٤٨٥) لكن ليس بالوجه الذى ورثوا به أمهم لأنهم ورثوا ما بالتصيب والباقي يرث أخاه

فالفرض وهو التسدس أو الثلث فلا يقال موت الثاني كالمدم وأما للقسم الثاني وهو أن يكون في الورثة وارث فقط من الأول بقوله عاطفاً على الباقون لا على أحدهم (أو) ورثته (بعض) من الباقيين والبعض الآخر لم يرثه في الثانية ومثل لبعض غير الوارث بقوله (كزوج منهم) أى مع الباقيين بأن ماتت زوجته عنه وعن أبنائها الثلاثة من غيره (وليس) الزوج (أباهم) وكذا عكسه بأن مات زوج عن زوجته وعن ثلاثة أولاد من غيرها ثم مات أحد البنين عن أخويه في المستاتين (فكالمدم) وكأنها في الأولى ماتت عن زوج واثنتين وكأنها في الثانية ماتت عن زوجة واثنتين إذ للزوج الربع وللزوجة الثمن على كل حال واحتراز بقوله ليس أباهم عما إذا كان أباهم فانه يرثه دون أخويه فتخرج للمثلة عما ذكر وتدخل

(قوله ولا وارث) الاحسن ولا وارث للميت الثاني غير الباقيين من ورثة الأول (قوله على الولدين الباقيين) أى وكان الأول مات عن ولدين فتسكون المسئلة من اثنين لكل واحد من الابنين نصيبها (قوله فان التركة تقسم بين الاخ الباقي والاختين الباقيتين الخ) أى وتكون المسئلة من أربعة عدد رؤوسهم للاخ سهمان ولكل أخت سهم (قوله احترازاً عن ماتت عن ثلاثة بنين الخ) فيه نظير بل هذا خارج بقول المصنف وورثه الباقون لان الميت الثاني في هذا المثال ورثه غير الباقيين لعدم حصر الارث في الاخوين للام وإنما يحتراز بالقيد المذكور عما لو انحصر ارث الميت الثاني في بقية ورثة الميت الاول لكن اختلف قدر الاستحقاق كقصة عن أم وزوج وأخت لاب وأخت شقيقة ثم نكح الزوج الشقيقة وماتت عنهم أصلهما من ستة ويولان مما للثانية ويصحان من أربعة وستين لمباينة سهمان الثاني لمسلته ومن له شيء من الاولى أخذه مضروباً في الثانية ومن له شيء في الثانية أخذه مضروباً في سهم الثاني (قوله فلا يقال موت الثاني كالمدم) أى بحيث يأخذ من بقى تركته الاول كلها بل يأخذون من تركته الاول ثلثها ومن حظ من مات ثلثه والباقي لوارثه ان كان والا فليبت المال وحينئذ فيجعل لكل من الميتين مسئلة على حدة فمسئلة الميت الاول من ثلاثة عدد رؤوس الابناء الثلاثة لكل ابن سهم ومسئلة الميت الثاني من ثلاثة مخرج فرض الاخوين للام وتصح من ستة لكل أخ سهم والسهم الاربعة الباقية لبيت المال وتصحان من ثمانية عشر للمباينة بين سهم الميت الثاني من الاولى ومسئلته فللابنين من الاولى سهمان مضروبان فيما صحت منه الثانية باثنى عشر ولهما من الثانية سهمان في سهم بائتين وليبت المال من الثانية أربعة في سهم بأربعة (قوله وارث فقط من الاولى) أى وبقية ورثة الاول والثاني معاً (قوله أو ورثته) أى الميت الثاني وقوله بعض من الباقيين أى الذين ورثوا الاول (قوله فكالمدم) أى فالميت الثاني وهو أحد البنين كالمدم (قوله وكأنه في الثانية) أى في المسئلة الثانية وهى ما اذا مات الزوج عن زوجته وعن ثلاث بنين من غيرها ثم مات أحد البنين عن أخويه (قوله فلا للزوج الربع) أى من زوجته وما بقى فللأولاد الثلاثة ان لم يمت منهم أحد أو لمن بقى من أخوة ولدها الميت ان مات منهم أحد من غير احتياج لعمل مسئلة أخرى فقوله إذ للزوج الخ علة لقول المصنف فكالمدم (قوله على كل حال) أى مات أحد الأولاد أو بقى حياً (قوله فتخرج المسئلة عما ذكر) أى من وضع القسم الثاني وهو أن يكون من الورثة واحد فقط من ورثة الاول وابقى من ورثة الاول والثاني (قوله وتدخل في قوله وإلا الخ) فإذا ماتت عن زوجها وعن ثلاثة أبناء منه ثم مات أحد الابناء الثلاثة عن أبيه وعن أخويه فالمسئلة الاولى من أربعة للزوج الربع واحداً لكل ابن سهم وما تركه الميت الثاني يأخذه الاب الذى هو زوج في الاولى ولا شيء للاخوين لحجبهما بالاب (قوله من النوعين الخ) أى وهما أن يرثه الباقون أو بعضهم (قوله والا يرثه) أى الميت الثاني وقوله الباقون أى من ورثة الاول (قوله ولا بعض منهم) أى من الباقيين (قوله صحنا) أى مما تصح منه الاولى وحينئذ فنقسم سهام الميت الثاني من المسئلة الاولى على ورثته

في قوله والابن وأشار لقسم الثالث وهو أن لا يكون الوارث في الثانية واحداً من النوعين المتقدمين وهو الذى يحتاج فيه الى العمل بقوله (والا) يرثه الباقون ولا بعض منهم بأن خاف الثاني ورثة غير ورثة الأول أو هم ولكن اختلف قدر استحقاقهم (صحح) المسئلة (الاولى) وخذ منها سهام الميت الثاني (ثم) صحح (الثانية) واقسم سهام الميت الثالث من الاولى على ورثته (فان انقسم نصيب الثاني على ورثته كابن وبنت) ورثا أباهما للمسئلة من ثلاثة للابن سهمان وللبنات سهم (ما شاء) الان (وترثه) أختها هى أخته المذكورة (وما صاباً) كم (صحنا) أى الاولى والثانية لان الاولى من ثلاثة كما تقدم للابن اثنان والثانية من اثنين مات

لهما وهما منقسمان على فريضة للأخت واحد وللمأصب الثاني وكذا لومات الابن عن ابين والبنت عن ابن (والا ينقسم نصيب الميت الثاني على ورثته (وفق بين نصيه) اى الميت الثاني (و) بين (ماصحت منه مسألته واضرب وفق الثانية في كل المسئلة (الأولى) فلما اجتمع فمته تصح (كابين وابنتين مات أحدهما) اى الابنين قبل القسم (وترك زوجة وبنتاً وثلاثة بنين) المسئلة الاولى من حصة لكل ابن سهمان ولكل بنت سهم والثانية من ثمانية للزوجة الثمن واحد من ثمانية وللبنت النصف أربعة ولكل ابن سهم فللابن الميت من الاولى سهمان وفريضته من ثمانية متوافقان بالنصف فتضرب نصف فريضته أربعة في الفريضة الاولى ستة بأربعة وعشرين ومنها تصح ثم يقال (فمن له شئ في الأولى ضرب به في وفق الثانية) وهو أربعة (ومن له شئ من الثانية قس وفق سهام الثاني) اى أخذه مضروباً وفق سهام مورثه الذى هو الميت الثاني وهو واحد فللابن الحى من الاولى اثنان مضروبان في أربعة بثمانية ولكل بنت واحد في أربعة بأربعة وللزوجة من الثانية واحد مضروب في وفق سهام مورثها وهو واحد بواحد وكذا كل واحد من أبناء الابن الثلاثة وللبنت من الثانية أربعة في واحد بأربعة قد تمت الاربعة والعشرون هذا إن توافقا (وإن لم يتوافقا) اى لم توافق سهام الميت الثاني فريضته بل بتباينها فهو حينئذ كصنف بايتمه سهامه (ضربت ما صحت منه مسألته) (٤٨١) اى الميت الثاني (فما صحت منه) الأولى كموت أحدهما (

أى الابنين المذكورين في المسئلة السابقة (عن ابن وبنت) فالفريضة الاولى من ستة والثانية من ثلاثة وللميت الثاني من الاولى اثنان مباينان لفريضته فتضرب ثلاثة مجموع سهام الثانية في ستة مجموع سهام الاولى بثمانية عشر ومنها تصح ثم تقول من له شئ من الأولى أخذه مضروباً في كل الثانية ومن له شئ من الثانية أخذه مضروباً في جميع سهام مورثه فللابن الحى من الاولى اثنان

فيكون للبنت سهمان من الاولى والثانية وللمأصب سهم (قوله) وكذا لومات الابن عن ابين والبنت عن ابن (اى فصحت المسئلان ما صحت منه الاولى وهو ثلاثة لابن الابن سهمان ولابن البنت سهم (قوله) فمته تصح اى النسخة او المسئلان (قوله) كابين اى كيت مات عن ابين الخ فلا بد من هذا حتى تتحقق النسخة (قوله) وإن أقر أحد الورثة فقط بوارث) سكت المصنف عن حكم اقرار أحد الورثة بدين وحكمه انه يثبت ويؤخذ من التركة بشهادة الوارث أو امرأتين من الورثة مع اليقين فلو نكل أو كان المقر غير عدل فإن كان الدين مثل التركة فأكثر أخذ المقر به بالدين جميع ما يبد المقر باتفاق وإن كان أقل من التركة كالوكان الدين عشرة والتركة خمسة وأربعون فعلى قول ابن القاسم يؤخذ من المقر ثلاثة وثلاث من العشرة حيث كان الوارث ثلاثة من الاولاد أقر أحدهم وقال أشهب بل يأخذ جميع العشرة من المقر قال بعضهم سبب الخلاف هل ما يبد المنكر كالقائم أو كالتالف اه طفى وقوله وإن أقر أحد الورثة مثله مالو أقر اثنان غير عدول وإنما قصد المصنف مقابلة تعدد الاقرار الآتى كذا في حاشية السيد اه أمير (قوله) كان المقر عدلاً أم لا) ظاهره ولو حلف المقر به مع اقرار العدل وهو العتمد وقول المصنف في الاستحقاق وعدل يخلف معه ويرث ضعیف (قوله) فله ما نصه (الاقرار) عبر بقوله فله دون وراث قول المصنفون هذا التقصان لا يأخذه المقر له على جهة الارث بل على جهة الاقرار فهو كالاقرار بالدين (قوله) ثم انظر ما بينهما اى لترددهما لعدد واحد يصح منه الاقرار والانكار فان كان بين العدين تداخل اكتفيت بأكبرهما

(٦١ - سوى - بع) وهو ثلاث بسة ولكل من البنين في الاولى سهم مضروب في ثلاثة سهام الثانية ثلاثة وللابن من الثانية سهمان مضروبان في اثنين سهام مورثه بأربعة وللبنت واحد في الاثنين باثنين فقد تمت الثمانية عشر والحاصل ان النظر انما هو بين سهام الميت الثاني من الاولى وبين مسئلته بالتوافق والتباين فان كان بينهما موافقة ضربت وفق الثانية في جميع الاولى وإن كان بينهما تباين ضربت جميع الثانية في جميع الاولى ثم تقول في التوافق ما قال المصنف من له شئ من الاولى أخذه مضروباً في وفق الثانية ومن له شئ من الثانية أخذه مضروباً في وفق سهام مورثه وتقول في التباين من له شئ من الاولى أخذه مضروباً في كل الثانية ومن له شئ من الثانية أخذه مضروباً في كل سهام مورثه قال في التوضيح وهذا إما هو إذا كانت التركة عقاراً أو عروضاً مقومة وأما إذا كانت عينا أو مثلياً فالعمل ويقسم ما حصل للميت الثاني على فريضة اى ورثته اه اى فلاحاجة للعمل المذكور لسهولة القسم بدونه (وإن أقر أحد الورثة فقط بوارث) وأنكره الباقي ولم يثبت مقتضى الاقرار بعدلين كان المقر عدلاً أم لا (فله) اى لا مقر له من حصة المقر (ما نصه) (الإقرار) وأفاد كيفية العمل بقوله (تعمل فريضة الإنكار ثم) تعمل (فريضة الإقرار ثم انظر ما بينهما من تداخل وتباين وتوافق) وتمائل وتركه لوضوحه ومثل الثلاثة التي ذكرها على طريق الالف والنشر للرب تعالى (الأول) اى التداخل (والثاني) اى التباين (كشفتين

وعاصب أقرت واحدة) من الشقيقتين (بشقيقة) أخرى وأنكرها الباقي ففريضة الانكار من ثلاثة ومنهاصح وهكذا فريضة الاقرار لكن تصح من تسعة لانكار السهمين على الاخوات الثلاثة فنضرب الثلاثة عدد رؤوسهن في ثلاثة أصل المسئلة بقسمة فتستفي بها عن الثلاثة فريضة الانكار لدخولها في التسعة وأنقسم على الانكار لكل أخت ثلاثة وللعاصب ثلاثة أو على الاقرار لكل أخت سهمان وللعاصب ثلاثة يفضل عن المقررة سهم تدفعه للمقر لها وأشار للتباين بقوله (أوبشقة يقر) أي أو أقرت أحدهما بشقيق والمسئلة بمالها وأنكره الباقي فمسئلة الانكار من ثلاثة ومسئلة الاقرار من أربعة لحجب العاصب كالمع بالشقيق لوصح الاقرار وبينهما تباين فنضرب الثلاثة في الأربعة باثني عشر فلكل أخت في الانكار أربعة وفي الاقرار ثلاثة فقد قصت المقررة واحدا فبأخذه المقر له (والثالث) وهو التوافق (كابنتين وابن أقرت ابن) آخر وأنكره الابنتان فالانكار من أربعة والاقرار من ستة وبين الفريضتين توافق بالنصف فيضرب نصف أحدهما في الآخر باثني عشر فللأخت الثابت من فريضة الانكار اثنان في ثلاثة وفق فريضة الانكار ستة ولكل بنت سهم في ثلاثة ثلاثة (٤٨٣) وللابن من فريضة الاقرار اثنان في اثنين نصف فريضة الانكار بأربعة

يفضل عنه سهمان يدفعهما للمقر له ومثال التماثل الذي تركه المصنف لوضوحه أم وأخت لاب وعم أقرت الأخت للاب بشقيقة للميت وأنكرها الباقي فالفريضة في الاقرار أو الانكار من ستة يكتفى بأحدهما للام في الانكار الثلث سهمان وللأخت النصف ثلاثة وللعلم ما بقي وهو واحد وللأخت للاب في الاقرار سهم السدس تكملة الثلثين يفضل عنها سهمان تدفعهما للمقر بها ولو أقرت بها الأم فقط دفعت لها سهمان تكملة فريضةها ولا يلتفت للام

وصحنا معاً منه وإن تباينا ضربت كامل أحدهما في كامل الآخر وإن توافقا ضربت وفق أحدهما في كامل الآخر وصحنا معاً من الخارج وإن تماثلا اكتفيت بأحدهما (قوله أقرت واحدة بشقيقة) هذا مثال للتداخل وقوله بشقيق مثال للتباين (قوله يفضل الخ) أي فالأقرار قد قص المقررة سهمان يدفع للمقر بها ولو قال الشارح قد قص الاقرار المقررة واحدا فيدفع للمقر بها كان أوضح * والحاصل ان الأخت المنكرة تأخذ ثلاثة وكذلك العاصب والمقررة تأخذ سهمين والمقر به يأخذ واحدا فهذه هي التسعة (قوله فلكل أخت في الانكار الخ) حاصله ان للأخت المنكرة أربعة وكذلك العاصب وللأخت المقررة ثلاثة والمقر به واحد فهذه هي الاثنا عشر (قوله فنضرب نصف أحدهما في الآخر باثني عشر) ومن له شيء في فريضة الانكار أخذه مضروباً في وفق مسئلة الاقرار ومن له شيء في مسئلة الاقرار أخذه مضروباً في وفق مسئلة الانكار (قوله يفضل عنها سهمان تدفعهما للمقر بها) أي قد صار بيد الأم سهمان وبيد العاصب سهم وكذلك الأخت المقررة وصار بيد المقر بها سهمان (قوله ولو أقرت بهما الأم الخ) أي فمسئلة الانكار من ستة وكذلك الاقرار للام في الانكار اثنان ولها في الاقرار واحد قد قصها الاقرار واحدا تأخذه المقر بها وللأخت المعلومه ثلاثة وللعاصب واحد (قوله ولا يلتفت للام في الاقرار) أي في اقراره بالشقيقة وانكاره لها لأن نصيبه سهم واحد فيهما فلم ينقصه الاقرار شيئاً عن الانكار (قوله وهي من خمسة) أشار الشارح إلى أن الأصل وإقرارها من خمسة فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فانفصل الضمير وارتفع ارتفاعه (قوله والفرائض الثلاثة) أي الثلاثة والأربعة والخمسة (قوله وعلى اقرار البنت) أي وإن قسمتها أي السنتين على اقرار البنت (قوله تأخذ من العشرين) أي التي تخصها في مسئلة الانكار اثني عشر أي والباقي منها وهو ثمانية تدفعها لمن أقرت به

(قوله)

في الاقرار أو الانكار لاستواء نصيبه فيهما وأشار لمحرز قوله فقط وهو تعدد

المقر والمقر له بقوله (وإن أقر ابن بنت) وأنكرتها أخته (و) أقرت (بنت تباين) وكذبها أخوها المعلوم (فالانكار) من الجانيين (من ثلاثة) للابن المعلوم سهمان وللبنت المعلوم سهم (وإقراره) فقط (من أربعة) لأنه على إقراره ابن وبنتان له سهمان ولكل بنت سهم (و) إقرارها (هي) فقط (من خمسة) لان الورثة على إقرارها فقط اثنان وبنت لها سهم ولكل ابن سهمان والفرائض الثلاثة متباينة (فتضرب أربعة) فريضة إقراره (في خمسة) فريضة إقرارها (بعشرين ثم) فنضرب العشرين (في ثلاثة) فريضة الانكار من الجانيين بستين إن قسمتها على الانكار أخذ الابن أربعين والبنت عشرين وعلى اقرار الابن يأخذ ثلاثين وكل بنت خمسة عشر قد قصه اقراره عشرة يدفعها للبنت التي أقربها كما قال (رؤد الابن) من الاربعين (عشرة) للبنت التي أقربها وعلى اقرار البنت تأخذ من العشرين اثني عشر لان الورثة على إقرارها اثنان وبنت لكل ابن أربعة وعشرون ولها اثنا عشر خمس السنتين يفضل عنها ثمانية تدفعها لمن أقرت به ولها قال (و) ترد (هي ثمانية) من أصل العشرين (وإن أقرت زوجة حامل) ماتت زوجها عنها وعن أخويه شقيقه وأولاده

(و) أقر (أحد أخويه) أيضا (أنها ولدت) من ذلك الحمل أبا (حيا) ثم مات وانكر الأخ الثاني وقال بل وضعته ميتا لقد اختلفا في وجود شرط الميراث وهو الحياة مع اتفاقهما على صحة نصبه فلا انكار من أربعة للزوجة الربع يبقى ثلاثة على الأخوين لا تنقسم وتباين فتضرب الاثنين للتكسب عليهما سهامهما في الأربعة أصل المسئلة بثمانية ومنها تصح ولدا قال (فلا انكار من ثمانية) تصحيعا لأناصيلا للزوجة اثنان ولكل أخ ثلاثة (كلا لإقرار) فانه من ثمانية لكن تأصيلا (وفريضة الابن) على الإقرار (من ثلاثة) لأنه مات بعد استقرار حياته عن أم وعمين وسهامه من الأولى سبعة لا تصح على فريضة ولا توافقا بل تباينها (تضرب) الثلاثة فريضة (في ثمانية) فريضة أبيه بأربعة وعشرين للزوجة في الانكار الربع ستة الباقي ثمانية عشر لكل أخ تسعة ولهافي (٤٨٣) الاقرار الثمن ثلاثة وللأبن احد

وعشرون منها لأمه بموته
ثلثا سبعة ولكل أخ سبعة
يفضل عن المقر سهمان
يدفعهما للام تضمهما
للسنة التي خصتها في
الانكار يكمل لها ثمانية
وللاخ المقر سبعة وللنكر
تسعة وقد علمت بما قررنا
ان عمل هذه الفريضة
مركب من عمل اقرار
وانكار وعمل مناسخات
لأن الولد على الاقرار
تنت قبل القسمة وسهامه
لا تنقسم على فريضة
ولا توافقها فتضرب سهام
الفريضة الثانية في سهام
الأولى وذلك ثلاثة في
ثمانية (وإن أوصى) ميت
(بشائع) لا يمين اذا لم يمين
لا يحتاج لعمل وسواء
كان الشائع منطلقا (كربع)
أو ثلث (أو) أصم نحو
(جزء من أحد عشر) أو
تسعة عشر فلذا مثل بمثلين

(قوله) وأقر أحد أخويه أيضا (أى ان الزوجة الحامل وأحد أخوى الميت أقر أبائهما ولدت ولدا حيا (قوله) مع اتفاقهما على صحة نسبه (أى فليست هذه المسئلة من قبيل ما قبلها لأن النزاع فيها في ثبوت النسب (قوله) فانه من ثمانية) أى وحينئذ فيستغنى بمسئلة الاقرار عن مسئلة الانكار لاثبات (قوله) لكن تأصيلا) لأن الورثة على الاقرار زوجة وابن للزوجة واحد وللأبن سبعة (قوله) بعد استقرار حياته (أى على زعم من أقره) (قوله) يفضل عن المقر الخ) يعنى أن الأخ المقر قد تصفه الاقرار سهمين لأن له في الانكار تسعة وفي الاقرار سبعة فيدفع هذين السهمين للام لكونه صدقها على اقرارها وقد علم مما ذكره الشارح أن الأم لم تأخذ من فريضة الاقرار شيئا وإنما أخذت ما يخصها في حالة الانكار وما تصفه اقرار الأخ للصدق لها عن انكاره والحاصل أن الزوجة لو أنكر الأخوان وضعت حيا كان الواجب لها ستة من مسئلة زوجها ولو أقر الأخوان بوضعها حيا كان لها عشرة ثلاثة من زوجها وسبعة من ابنتها فلما أقر أحدهما وأنكر الآخر تصفها المنكر اثنين وزادها المقر على ما تستحقه في الانكار اثنين وهما ما تصفه اقراره فصار لها ثمانية (قوله) وإن أوصى بشائع (أى يجوز شائع غير متميز (قوله) لا يحتاج لعمل) (أى في كيفية اخراجه (قوله) أو تسعة عشر) أى أو ثلاثة عشر أو سبعة عشر (قوله) فلذا مثل بمثلين) (أى واختار التمثيل للنطق بالربع لانه جزء لأول العدد المركب الذى يتحصل بالضرب واختار التمثيل للاصم بالجزء من أحد عشر لانه أول الأعداد الصم (قوله) ما يعبر عنه بغير لفظ الجزئية) (أى كما يعبر عنه بها فكما يقال ثلث أو ربع أو سدس يقال جزء من ثلاثة أو من أربعة أو ستة (قوله) أخذ مخرج الوصية) لو قال أخذ من مخرج الوصية ويكون ضمير أخذ للشائع كان أولى وقد صدق المصنف بيان كيفية العمل في اخراج الوصايا من فريضة الموصى بعدد واحد وبقي عليه طريقة أخرى وهى أن تزيد على الفريضة ما قبل مخرج الوصية أبداً فإن كانت الوصية بالثلث زدت على الفريضة نصفها لان مخرج الوصية ثلاثة والعدد الذى قبل الثلاثة اثنان وجزء الاثنين النصف وهكذا اذا كانت بالربع زدت على الفريضة ثلثها وإذا كانت الوصية بالخمس زدت على الفريضة ربعها وهكذا (قوله) ويجعل المخرج كأنه فريضة (أى فتخرج منه الوصية ثم انظر الخ (قوله) على أصحاب الفريضة) (أى على أصحاب الميراث (قوله) كابنين وقد أوصى بالثلث (أى وكثلاثة أولا وقد أوصى بالربع (قوله) فان كان بينهما) (أى بين الباقي من مخرج الوصية ومسئلة الورثة (قوله) فاضرب وفق مسئلة أصحاب الفريضة (الاضح مسئلة الميراث

فالنطق ما يعبر عنه بغير لفظ الجزئية كربع وسدس والأصم ما لا يعبر عنه إلا بلفظ الجزئية كجزء من أحد عشر جزءاً الخ (أخذ مخرج الوصية) بعد تصحيح الفريضة أولا من غير وصية فإذا كانت الوصية بالربع أخذ أربعة أو بالثالث أخذ ثلاثة وإذا كانت بجزء أصم كجزء من أحد عشر جزءاً أخذ أحد عشر لانها مخرج جزء من أحد عشر جزءاً وهكذا ويجعل المخرج كأنه فريضة برأسها (ثم) انظر (إن انقسم الباقي) بعد الوصية (على) أصحاب (الفريضة كابنين و) قد (أوصى بالثالث) فخرج الوصية ثلاثة يعطى للموصى له الثالث واحد يبقى سهمان ينقسمان على الابنين (فواضح وإلا) ينقسم الباقي على أصحاب الفريضة نظرت بين الباقي من مخرج الوصية وبين مسئلة الورثة بأحد أمرين الموافقة والمباينة فان كان بينهما موافقة بنصف أو ثلث أو غير ذلك فاضرب وفق مسئلة أصحاب الفريضة

في مخرج الوصية لما حصل منه تصح والى ذلك أشار بقوله (وفق) بين الباقي والسألة أي مسألة أصحاب الفريضة (واضرب وفق) من المسئلة (في) جميع (مخرج الوصية) ثم تقول من له شيء من الوصية أخذه مضروباً وفق المسئلة ومن له شيء من من الفريضة أخذه مضروباً وفق الباقي من مخرج الوصية (كأربعة أولاد) ذكر وأوصى بالثلث مثلاً فالفريضة من أربعة ومخرج الوصية من ثلاثة يخرج جزء الوصية واحد فالباقي اثنان لا يتقسمان على الأولاد الأربعة لكن يوافقان مسئلتهم بالنصف ونصفها اثنان يضربان في مخرج الوصية بستة فالموصى له واحد في اثنين باثنين والأولاد الأربعة لهم أربعة مضروبة في واحد وفق الباقي بأربعة لكل واحد (والأ) يكن بين الباقي والمسئلة والحقه بل تبين (فكاملها) أي المسئلة يضرب في مخرج الوصية ومنه تصح (كثلاثة) من البنين والمسئلة بحالها يخرج الوصية من ثلاثة والمسئلة (٤/٨) من ثلاثة عدد رؤوس البنين وبين الباقي وهو اثنان والمسئلة تبين فتضرب الثلاثة في الثلاثة

مخرج الوصية بتسعة ومن له شيء من الوصية أخذه مضروباً في عدد المسئلة ومن له شيء من المسئلة أخذه مضروباً في الباقي له وصى له واحد في ثلاثة عدد سهام المسئلة بثلاثة والبنين الثلاثة ثلاثة أسهم مضروبة في الباقي اثنين بستة ولما ذكر كيفية العمل إذا وصى بجزء واحد ذكر كيفيته إذا وصى بجزأين وقد يكون ذلك مع اتحاد الوارث وتركه المصنف وقد يكون مع تعدده وذكره بقوله (وإن أوصى) لرجل مثلاً (بسدس) من ماله (وسبع) منه لا آخر وترك ثلاثة بنين مثلاً فطريق العمل في ذلك أن تنظر أولاً بين المخرجين بالتوافق أو التباين فإن تبايناً ضربت أحداً المخرجين

(قوله أي مسألة أصحاب الفريضة) الأولى مسألة الورثة أو مسألة أصحاب الفرائض لأن الفريضة تطلق على المسئلة وعلى السهم الذي لو ارث تأمل (قوله واضرب وفق) أي الجزء الموافق من مسألة الميراث (قوله في وفق المسئلة) أي مسألة الميراث (قوله ومن له شيء من الفريضة) أي مسألة الميراث (قوله وأوصى بالثلث مثلاً) أي فإذا كانت الوصية بجزء من أحد عشر مثلاً فتقول مسألة الميراث أربعة ومخرج الوصية أحد عشر يخرج منه واحد يسبق عشرة لا تنقسم على الأولاد الأربعة لكن توافق مسئلتهم بالنصف ونصف مسئلتهم اثنان يضربان في مخرج الوصية باثنين وعشرين للموصى له واحد في اثنين وفق مسألة الميراث باثنين ولكل وله من مسألة الميراث واحد في خمسة وفق الباقي بخمسة فجعله ماله الأولاد حينئذ عشرون (قوله لكن يوافقان مسئلتهم) أي التي هي أربعة وقوله ونصفها أي نصف مسئلتهم وقوله يضربان في مخرج الوصية أي وهو ثلاثة (قوله بين الباقي) أي من مخرج الوصية (قوله والمسئلة بحالها) أي من كون الميراث وصى بالثلث وكذلك إذا كانت الأولاد ثلاثة وأوصى بجزء من أحد عشر جزأً لأن مخرج الوصية أحد عشر والمسئلة من ثلاثة والباقي بعد اخراج جزء الوصية من مخرجه عشرة لا تنقسم على الأولاد الثلاثة وتباين مسئلتهم فتضرب كامل مسئلتهم في مخرج الوصية بثلاثة وثلاثين للموصى له واحد في ثلاثة بثلاثة وللأولاد الثلاثة ثلاثة من مسألة الارث في عشرة كامل الباقي ثلاثين لكل واحد منهم عشرة (قوله وتركه المصنف) أي لظهوره (قوله فإن تبين) أي كسدس وسبع (قوله وإن توافقا) أي كربع وسدس (قوله واقسم الباقي على الفريضة) أي على أصحاب الفريضة يعني على الورثة ولو عبره كان أوضح (قوله بين الفريضة) أي مسألة الورثة (قوله ضربت ما اجتمع من الوصيتين) الأولى ضربت مخرج الوصيتين (قوله واضرب وفق) أي وفق الباقي بعد اخراج الوصيتين وقوله في أصلها أي في أصل مسألة الورثة (قوله على ثلاثة) أي وهم الأولاد الورثة (قوله فاضرب الحاصل) أي من ضرب مخرج السدس في مخرج السبع الذي هو مخرج الوصيتين ولو عبره كان أوضح (قوله وللوصية ثلاثة عشر سهماً الخ) المناسب لكلامه أن يقول فللموصى له بالسدس سبعة في ثلاثة بواحد وعشرين والموصى له بالسبع ستة في ثلاثة بثمانية عشر فالجموع تسعة وثلاثون (قوله في تسعة وعشرين) أي التي هي الباقي بعد اخراج

في الآخر وإن توافقا ضربت وفق أحدهما في الآخر فما اجتمع فأخرج منه الوصية واقسم الباقي على الفريضة فإن انقسم فواضح والا فأنظر بين الفريضة والباقي من مخرج الوصية بالتباين أو التوافق فإن تبايناً ضربت ما اجتمع من الوصيتين في أصل المسئلة وإن توافقا فاضرب وفق في أصلها فما اجتمع من عدد منه تصح فإن أوصى بسدس وسبع (ضربت) مخرج السدس (ستة في) مخرج السبع (سبعة) لتباينهما بلغ اثنين وأربعين فيخرج منها جزأ الوصية ثلاثة عشر السدس سبعة والسبع ستة والباقي تسعة وعشرون لا تنقسم على ثلاثة ولا توافق بل تباينها فاضرب الحاصل وهو اثنان وأربعون في ثلاثة أصل المسئلة وهو معنى قوله (ثم) اضرب الحاصل (في أصل المسئلة) وهو ثلاثة في مثالنا يحصل مائة وستة وعشرون ومن له شيء في الوصية يأخذه مضروباً في أصل المسئلة وللوصية ثلاثة عشر سهماً في ثلاثة بتسعة وثلاثين السدس احدى وعشرون والسبع ثمانية عشر ومن له شيء من الفريضة يأخذه مضروباً في الباقي فللأولاد الثلاثة ثلاثة أسهم في تسعة وعشرين بسبعة وثمانين لكل واحد تسعة وعشرون

(أو) ضربت الحاصل (في وقفها) أى المسئلة إن بواقفائه أنه أن يكون البنون ثمانية وخمسين فالنوافيق بين الباقي من الوصية وهو تسعة وعشرون وبين المسئلة وهو ثمانية وخمسون عدد الرؤوس بجزء من تسعة وعشرين فتضرب جزء المسئلة أى وقفها وهو اثنان في الحاصل من الوصية اثنين وأربعين بأربعة وثمانين أو عكسه كما هو سياق المصنف والمعنى واحد من له شيء من مخرج الوصية أخذه مضروباً في وفق المسئلة اثنين فلموصى له بالسدس سبعة في اثنين بأربعة عشر ولا موصى له بالسبع ستة في اثنين باثني عشر مجموعها ستة وعشرون ومن له شيء من الفريضة أخذه مضروباً في وفق الباقي وهو واحد في ثمانية (٤٨٥) وخمسين عدد الرؤوس لكل سهم * ولما فرغ

رحمه الله تعالى من عمل الفرائض ومن ذكر الوارثين وبيان استحقاقهم ومن يدخل عليهم باقرار أو وصية شرع في ذكر موانع الميراث فقال (ولا يرث ملاءن) زوجته التي لا عنها إذا التعت بعده بمجرد تمام التعتان فان ماتت قبل التعتان ورثها (و) لارث (ملاءنة) زوجها المتعت قبلها فان ابتدأت هي ومات قبل التعتان ورثته وان مات بعد التعتان الواقع بعد التعتان فعلى القول باعادتها ترثه وعلى القول بصدام إعادتها لا ترثه فالخاصل أنه إذا لم يقع اللعان من الجانبين توارثا وان حصل اللعان من كل على الوجه الشرعى لم يرث أحدهما الآخر فان بدأت قبله ولا عن بعدها فعلى القول بصدام الاعتداد بلعائنها ولا بد من إعادتها ومات أحدها قبل إعادتها ورثه الآخر وعلى مقابله

جزأى الوصية من مخرجها (قوله أو ضربت الحاصل) أى من ضرب مخرج السدس في مخرج السبع (قوله أن يكون البنون ثمانية وخمسين) أى والوصية بالسدس والسبع (قوله فتضرب جزء المسئلة) أى تضرب وفق المسئلة في مخرج الوصيتين أو تضرب مخرج الوصيتين في وفق المسئلة (قوله وهو اثنان) وذلك لأن الثمانية والخمسين تسعة وعشرون زوجاً فلها جزء صحيح وهو اثنان والتسعة والعشرون لها جزء صحيح وهو واحد (قوله أو عكسه) أى وهو أن تضرب الحاصل من الوصية وهو اثنان وأربعون في وفق المسئلة وهو اثنان (قوله كما هو سياق المصنف) أى حيث قال أوفى وقفها * والحاصل أنه إذا وافق الباقي من مخرج الوصية مسألة الورثة فاما أن تضرب وفق المسئلة في مخرج الوصية أو تضرب مخرج الوصية في وفق المسئلة وأما ضرب وفق الباقي في كامل المسئلة فلا يصح خلافاً لما في عقي (قوله شرع في ذكر موانع الميراث فقال الخ) ما ذكره الشارح من أن اللعان بين الزوجين مانع للحكم الذي هو الميراث فهو خلاف التحقيق والحق أن اللعان بين الزوجين مانع من سبب الميراث الذي هو الزوجية لا مانع من الحكم وهو الميراث فعدم الارث لاتقاء السبب وهو الزوجية لا لذات اللعان لانهم إنما يعللون نفي الحكم بقيام مانعه إذا كان السبب موجوداً وأما مع عدمه فلا والسبب هنا وهو الزوجية معدوم نعم اللعان بالنظر لما بين الزوج وولده مانع للحكم وهو الميراث لأنه لو استلحقه للحق وورث تأمل (قوله إذا التعت بعده بمجرد الخ) أى إذا التعت بعده ثم ماتت ولو بمجرد الخ (قوله على الوجه الشرعى) أى بأن التعت الرجل أولاً والتعت بعده (قوله سواء التعت أم لا) أى سواء التعت بعده أو لم تلعت بأن التعت وحده لأن مجرد لعان الأب قاطع لنسبه (قوله وتوأمها شقيقان) فهم من قوله توأمها ان ولديها غير التوأمين ليسا شقيقين وهو كذلك وإنما هما أخوان لأم فقط فاذا ولدت المرأة ولدين كل واحد في بطن واحد ادعى الرجل أنها ليسا منه ولا عن منهما فانهما يتوارثان من بعضهما على أنهما أخوان لأم ولو كان اللعان من أيهما فقط لأن لعانه يقطع نسبه (قوله كالستامنة) وهي المرأة الحرة تدخل بلا دناءة بأم وهي حامل ولا يدري هل حملها من زوج أو من زنا فتلد اثنين هذا صورته وصورة المسبية امرأة سببت من الكفار وهي حامل ولا يدري هل حملها من زوج أو من زنا فتلد اثنين (قوله وليس العبد المعتق بعضه جميع ارثه) أى ولا شيء لمن أعتق بعضه وفهم منه أن مال القن الخالص لسيدته بالأولى ان كان السيد مسلماً كان العبد مسلماً أو كافراً فان كان السيد كافراً والعبد كافراً فكذلك ان قال أهل دينه أنه لسيدته والا فللمسلمين كما قاله ابن مرزوق فان أسلم عبد لكافر ولم يمين عنه ومات قبل يمينه عليه فماله لسيدته الكافر كما قاله المتبطل فان مات بعد يمينه عليه فماله لمشتريه لا للمسلمين فان بان منه بعد اسلامه ومات فماله للمسلمين (قوله فان كان البعض الرق بين جماعة الخ) فاذا مات العبد وترك مالا ولرجل فيه الثلث والآخر فيه السدس ونصفه

لا يرث ورجع وأما ولده الذي وقع فيه اللعان فلا توارث بينهما سواء التعت أم لا (وتوأمها) أى للملاءنة من الحل الذي لا عنت فيه (شقيقان) أى يتوارثان على أنهما شقيقان على المشهور كالستامنة والسبية لا توأم أجنبية ومختصة فأخوان لأم على المشهور وذكر المانع الثاني وهو الرق بقوله (ولا يرث) (رقيق) قن أو بشابة من قريه (وليسيد) العبد (للمعتق بعضه جميع ارثه) أى ماله بالملك لبعضه وإطلاق الارث عليه مجاز فان كان البعض الرق بين جماعة فلكل من ماله بقدر استحقاقه (ولا يرث) أى الرقيق أى لا يرثه قريه الحر لأن مال العبد لسيدته واستثنى من هذا الثاني قوله (إلا للكتاب)

يموت ويترك ماله وفاء بكتابه مع زيادة عليه فان تلك الزيادة تورث عنه يرثها من معه في الكتابة ممن يعنى عليه كما مر في باب ذكر اللانغ الثالث وهو القتل بقوله (ولا) يرث (قائل) لمورثه ولو معتق لعتيقه أو صبياً أو مجنوناً تسبياً أو مباشرة (عمداً) عدواناً وإن أتى بشبهة (تدراً) عنه القصاص كرمى الوالد (٤٨٦) ولده بجرح فمات منه فالضمير في أتى للقاتل لا بقيد العدوان إذ لا عدوان

مع الشبهة وقد يقال جعله عدواناً من حيث التعمد (كخطيئة) لا يرث (من الديه) ويرث من المال والحق بالخطأ ماله قصد وارث قتل مورثه وكان لا يندفع إلا بالقتل قتلته للمورث فانه يرث من المال لا من الديه وأشار للانع الرابع وهو الخالفة في الدين بقوله (ولا) يرث (بخالف في دين) كسلم مع مرتد أو غيره (من يهودى أو نصرانى أو مجوسى) وكيهودى مع نصرانى (فلا توارث بينهما إذ كل ملة مستقلة) (وسواهما) كله (ملة) فيقع التوارث بين مجوسى وعابدوثن أو دهرى أو نحو ذلك (وحكم بين الكفار) كتابيين أو غيرهم (بحكم المسلم) أى بحكم الاسلام في السلم (إن) رضوا بأحكامنا (ولم يأت بعض) وإلا لم تعرض لهم (إلا أن) يسلم بعض (أى بعض ورثته من مات كافراً ويستمر الآخر على كفره وبأبى حكم الاسلام) (فكذلك) أى

حر فإله الخلف عنه يقسم بينهما بقدر ماله فيسه من الرق فلصاحب الثلث ثلثه ولصاحب السدس ثلثه (قوله إلا المكاتب الخ) انما استثناء مع أنه ترك وفاء كتابته لأن موته قبل أداء النجوم لا يوجب حرته بل مات وهو باقى على الكتابة ولذا كان وارثه نوعاً خاصاً ولو كان ارثه بالحرية لمورثه كل من يرث الحر قاله ابن مرزوق (قوله ولا يرث قاتل لمورثه عمداً الخ) أى لا يرث من المال ولا من الديه (قوله أو صبياً أو مجنوناً) تبع في ذلك عيج وقال طفى ولا قاتل عمدولو عفى عنه ولو كان القاتل مكرهاً ولا بد من كونه عاقلاً بالغاً أما الصبي فعمده كالحطيم وكذلك المجنون وقاله الفارسي في شرح التلسانية ونحوه في الذخيرة وهو الظاهر خلافاً لما حكاه عيج عن الأستاذ أبى بكر من أن قاتل العمد لا يرث من مال ولا من دية بالغاً أو صغيراً أو مجنوناً اهـ لكن ما ذكره عيج اقتصر عليه ابن علاق ولم يذكر مقابله إلا عن أبى حنيفة انظرين (قوله لا يرث من الديه ويرث من المال) (فائدة) المشهور من المذهب أن القاتل مطلقاً عمداً أو خطأ يرث الولاء خلافاً لأصبغ القائل إن كان القاتل قاتلاً عمداً فلا يرث الولاء وإن كان قاتلاً خطأ ورثه ومعنى ارث الولاء أن من قتل شخصاً له ولواء عتيق والقاتل وارث للشخص المذكور فانه يرث ماله من الولاء سواء قتله عمداً أو خطأ وليس معناه أن المعتق بالكسر إذا قتل عتيقه عمداً يرثه بل حكمه حكم من قتل مورثه كما مر (قوله وألحق بالخطأ ماله قصد الخ) أى وكذا كل قتل كان عمداً غير عدوان كقتل الشخص لمورثه إذا كان من البغاة فانه يرثه (قوله فانه يرث من المال لا من الديه) فيه أنه إذا كان لا يندفع إلا بالقتل وقله فانه لا دية له أصلاً كما تقدم في دفع الصائل (فرع) إذا تقاتلت طائفتان وكاتتا متأولتين فانه يرث بعضهم بعضاً كيوم الجمل وصفين فانه وقع التوارث بينهم فهو دليل اهـ طفى وفي البدر قاعدة كل قتل مأذون فيه لا دية فيه ولا كفارة ولا يمنع ميراثاً كفتحت بر وعكسه وهو غير المأذون فيه فيه الثلاثة كسائق وقائد (قوله أو غيره) لا يدخل في الغير الزنديق إذا أنكر ما شهدت به عليه البيعة أو تاب بعد الاطلاع عليه لأنه إذا قتل يكون ماله لوارثه المسلم على العمد لأن قتله حد من الحدود ويقام عليه لا أنه لكفره (قوله وسواهما كله ملة واحدة) وقيل إن ما سواهما ممل أيضاً والقولان مرجحان والأول رواية للدينين وصوبه ابن يونس والثاني هو ظاهر الدونة والأمهات واعتمده ابن مرزوق انظرين وذكر في اللج أن القول الثاني هو المشهور (قوله وحكم بين الكفار) أى إذا ترفعوا البنا في الارث (قوله إن رضوا بأحكامنا ولم يأت بعض) أى من الورثة ولا عبرة بإبائه أسأفتهم (قوله إلا أن يسلم بعضهم) استثناء من مفهوم الشرط كما أشار له الشارح وقوله إن لم يكونوا كتابيين مخرج من قوله إلا أن يسلم بعضهم قال ابن مرزوق لو قال المصنف وحكم بين الكفار بحكم المسلمين إن رضى الجميع أو أسلم البعض والباقي غير كتابي وإلا فبحكمهم لكان أخصر وأسلم من التعقيد اهـ وقوله وإلا أى وإلا يرض الجميع بأن أبى أحدهم وكلهم كفار أو أسلم بعضهم والباقي كتابي (تنبيه) لو أسلم كل الورثة قبل قسم مال مورثهم الكافر فأبوا من حكم الاسلام فالراجح أنهم إن كانوا أهل كتاب حكم بينهم بحكم أهل الكتاب وإلا حكم بينهم بحكمنا قهرأ عنهم وعلى هذا فاسلام الكل كاسلام بعضهم (قوله وأشار للانع الخامس الخ) اعلم أن عدم موجب لليراث هنا هو حصول الشك في الشرط الذى هو التقدم بالموت فاطلاق

بحكم بينهم بحكم المسلم من غير اعتبار الآى لشرف المسلم هذا (إن لم يكونوا كتابيين وإلا) بأن كانوا كتابيين وأسلم الشارح بعضهم بعد موت مورثه (فبحكمهم) أى نحكم بينهم بحكم مواريثهم أى قسم المال بينهم على حكم مواريثهم بأن نسأل القسيسين عمن يرث ومن لا يرث وعن القدر الذى يورث عندهم ونحكم بينهم بذلك إلا أن رضوا جميعاً بحكمنا

• وإشار للمانع الخامس بقوله (ولا يرث) (من جهل تأخر موته) عن مورثه بأن ماتا تحت هدم مثلاً أو بطاعون ونحوه بمكان ولم تعلم التأخر منها فيقدر أن كل واحد لم يخلف صاحبه وإنما خلف الأحياء من ورثته فلو مات رجل وزوجته وثلاثة بنين له منها تحت هدم وحمل موت السابق منهم وترك الاب زوجة أخرى وترك الزوجة ابناً لها من غيره فللزوجة الربع وما بقي للعاصب ومات الزوجة لابنها الحى وسدس مال البنين لآخيه لأمهم وباقيه للعاصب وسقط بمن يسقط به (٤٨٧) الاخ للام • واعلم أن ضد المانع شرط فشرط الارث

خمس واسبابه ثلاثة نكاح او قرابة أو عتق (ووقف القسم) للتركة بين الورثة وفيهم حمل من زوجة ولو اخ لأم أو أمة (للحمل) أى إلى وضع الحمل أو لاجل الحمل للشك هل يوجد من الحمل وارث أو لا وعلى وجوده هل هو متحد أو تعدد وعليها هل هو ذكر أو أنثى أو مختلف ولم يجعل القسم للوارث المحقق هنا يؤخر للشكوك فيه الوضع كما فعلوا في المفقود كما يأتى لقصر مدة الحمل غالباً فيظن فيها عدم تغير التركة بخلاف المفقود فلو ظن يظن تغير التركة لو وقفت كما قال ابن مرزوق (ووقف (مال المفقود) الذى لم يعلم له موضع ولا حياة (للحكم) من الحاكم بالفضل (بعوته) بعد زمن التعمير وتقدم تقديره في باب المفقود هل هو سبعون سنة أو خمس وسبعون أو ثمانون. ولا تكلم على الارث منه تكلم

الشارح كابن الحاجب وابن شاس عليه مانعا فيه تجوز وأما المصنف فلم يعبر بمانع غاية ما فيه أنه نفى الارث (قوله) بأن ماتا تحت هدم مثلاً (أى أو بغرق أو بحرق وشمل كلام المصنف أيضاً ما إذا ماتا معا أو مترتبين وجهل السابق (قوله) زوجة أخرى (أى وعاصب كعم مثلاً) (قوله) وباقيه (أى باقى مال البنين (قوله) وسقط (أى ذلك الاخ بمن يسقط به الاخ للام كابن وابن ابن لليت وبنت وبنت ابن له وجد لليت (قوله) ووقف القسم للحمل (هذا شروع من المصنف في مسائل الاشكال وهى ثلاثة لانه اما بسبب احتمال الذكورة والانوثة وهى مسألة الخلق الآتية وإما بسبب احتمال الحياة والموت وهى مسألة المفقود وإما أن يكون بسبب احتمالها وهى مسألة الحمل هذه وقوله بين الورثة أى وكذا بين أصحاب الوصايا فلا فرق في وقف القسم بين نصيب الورثة بالوصايا وما ذكره المصنف من وقف القسم هو المشهور من المذهب وقال أشهب يتعجل أدنى السهمين وهو القدر الذى لا شك فيه فيعطى أحد الزوجين أو الابوين أدنى سهميه فإذا مات عن زوجة حامل وعن أبوين فالمسئلة من أربعة وعشرين يعجل للزوجة الثلث وللسك من الأبوين السدس أربعة ويوقف ثلاثة عشر للوضع فان وضعت أنثى أخذت من الوقوف اثني عشر ورد الواحد الباقي للاب تعصيا وان وضعت ذكراً أخذ الثلاثة عشر الوقوفة كلها وان مات الحمل رد للزوجة من الوقوف ثلاثة تكملة الربع ورد للام أربعة تكملة الثلث ورد للاب ستة ورد ذلك القول لانه يحتمل تلف التركة قبل الوضع فتأخذ الزوجة مثلاً دون غيرها وهو ظلم ولا يمكن الرجوع عليها بما أخذته لانها تقول أخذته بوجه جائز (قوله) وفيهم حمل (أى يرث اليت ولو احتمالاً كان الحمل من زوجة الميت أو من أمته أو من زوجة أخيه أو من أمته أو من زوجة الابن للنسب لهذا الميت أو من أمته أو كان من أمه ان لم يكن هناك من يحجب ذلك الحمل فقوله من زوجة أى كان ذلك الحمل من زوجة أو من أمته ولو كان من أم الميت بأن كان اخاه لأمه (قوله) كما فعلوا في المفقود (أى إذا مات مورثه (قوله) فيظن فيها عدم تغير التركة (أى لو وقفت فلذا أخر القسم لوضع الحمل فلو تعدى الورثة وقسموا وأبقوا للحمل أو فر الحظين ثم هلك ما أبقوه له رجع على اليت منهم ثم اليت يتبع العدم ولو هلك الماه لم يرجعوا عليه ولو تمام الماه رجع فيه دون العكس انظر طفى (قوله) فلو ظن الخ (أى فلذا عجل القسم للوارث المحقق (قوله) ووقف مال المفقود (أى وتحيث فلا يرث (قوله) للحكم من الحاكم بالفضل (أى ولا يكفى مضى مدة التعمير من غير حكم بخلاف فيها حتى ان مات من ورثة المفقود بعد مضىها وقبل الحكم فلا شئ له من مال المفقود كما أفتى به المازرى وغيره انظر بن وعمل الاحتياج في ارث ماله للحكم مالم يثبت موته بينة أو يضى له من الزمان مائة وعشرون سنة من ولادته والا ورث ماله ولا يحتاج لحكم كما قاله شيخنا (قوله) بعد زمن التعمير (أى بعد مضى زمن التعمير من ولادته (قوله) أو ارث شركائه (فيه) أى في ذلك المورث (قوله) وتنقص الام (أى ويحصل للزوج زيادة (قوله) واعطى الوارث (عطف على قول المصنف قدر حيا وميتاً (قوله) وما اختلف فيه حاله (أى بحياة المفقود

على ارثه هو من مورثه أو ارث شركائه فيه فقال (وان مات مورثه) (أى من يرث منه المفقود (قدر) (بالنسبة لارث جهة الورثة تمنع الأخ من الارث وتنقص الأم في مثال المصنف (و) قدر أيضاً (ميتاً) فلا تمنع الأخ وتزاد الام وينقص الزوج للعول واعطى الوارث غير المفقود أقل نصيبه (ووقف المشكوك فيه) وهو نصيب المفقود وما اختلف فيه حاله من نصيب غيره فان ثبت حياته أو موته بينة فالامر واضح

وان لم يثبت ذلك (فإن مضت مدة التعمير فكالجمل) أي فالمفقود كمن جهل تأخر موته أي فلا يرث له وترثه احياء ورثته وأما الفائدة الوقف فلرجاء حياته ومثل ذلك بقوله (فإذا تزوج) ماتت عنه (و) عن (أم) واخت (شقيقة أولاب) (وأب مفقود فعلى) تقدير (حياته) حين موت الزوجة وهي بنت المفقود فالمسئلة (من ستة) أحد العراوين لزوجها النصف ثلاثة ولأم ثلث ما بقي سهم هو السدس وللأب الباقي سهمان ولا شيء للاخت لحجها بالأب (و) على تقدير (موته) أي الأب المفقود قبل موت الزوجة (كذلك) المسئلة من ستة للزوج وثلاثة للاخت ثلاثة (وتعول) من أجل ثلث الأم (الثمانية) والفريضة متفتتان بالنصف (و) لذلك (تضرب الوقف) من أحدها (في السك) من الآخر (٤٨٨) (بأربعة وعشرين) ثم تقول من له شيء من الأولى أخذه مضروباً في

الثانية ومن له شيء من الثانية أخذه مضروباً في وفق الأولى فمن له شيء من الستة أخذه مضروباً في أربعة ومن له شيء من الثمانية أخذه مضروباً في ثلاثة ثم يعطى الأقل لأنه الحق ويوقف الباقي كما قال المصنف فعلى موت الأب (للزوجة تسعة) من ضرب ثلاثة في ثلاثة من الأربعة والعشرين والتسعة هي الحقيقة لأنه على حياة الأب له اثنا عشر لأن له النصف كاملاً حينئذ وعلى موته له تسعة لأن له النصف عائلاً حينئذ فحظه في حياة الأب أكثر من حظه في موته (ولأم أربعة) ثلث الباقي وهو في الحقيقة السدس وهذا على تقدير حياة الأب لأن لها في غير العائلة أقل من العائلة فتأخذ الحق لها وهو أربعة (ووقف الباقي) من الأربعة

وموته وهو ما زاد على أقل النصيبين (قوله وان لم يثبت ذلك) أي بيينة واستمر المال موقوفاً (قوله فان مضت مدة التعمير) أي وحكم الحاكم بموته فلا بد من الأمرين (قوله فلا يرث له) أي من مورثه ولو كان الحكم بموت ذلك المفقود بعد موت ذلك المورث بسنين (قوله وترثه احياء ورثته) أي وترث ذلك المورث احياء ورثته غير المفقود (قوله والفريضة) أي فريضة حياة الأب المفقود وهي ستة وفريضة موته وهي ثمانية (قوله من أحدهما) فاما أن يضرب أربعة في ستة أو ثلاثة في ثمانية (قوله في وفق الثانية) أي وهو أربعة (قوله في وفق الأولى) أي وهو ثلاثة (قوله للزوج تسعة) أي تعجل له وكذا يقال فيما بعده وهو الأم وحاصله ان للزوج في مسئلة الموت ثلاثة تضرب في ثلاثة وفق مسئلة الحياة تسعة وله من مسئلة الحياة ثلاثة تضرب في وفق مسئلة الموت وهو أربعة باثني عشر فيعطى أقل النصيبين وهو تسعة ويوقف له ثلاثة (قوله من ضرب ثلاثة) أي حاصلة له من مسئلة الموت في ثلاثة وفق مسئلة الحياة (قوله لأنه على حياة الأب له اثنا عشر) لأن له من مسئلة الحياة ثلاثة تضرب في وفق مسئلة الموت وهو أربعة باثني عشر (قوله وهذا على تقدير حياة الأب) أي لأن لها في مسئلة حياته واحداً يضرب في وفق مسئلة موته وهو أربعة بأربعة وأما على تقدير موته فلها ستة لأن لها في مسئلة موته اثني عشر يضربان في وفق مسئلة حياته وهو ثلاثة بستة فيعطى أقل النصيبين وهو أربعة ويوقف لها اثنا عشر (قوله ثلاثة من حصة الزوج الخ) الأولى وهي اثنا عشر من حصة الزوج وثمانية الأب وأما اثنا عشر من حصة الأم وتسعة الاخت تأمل (قوله ولا شيء للاخت لحجها بالأب) أي ولا شيء للأم سوى الأربعة التي أخذتها أولاً لأنه لا عول في المسئلة على تقدير حياته كما مر (قوله أو مضى مدة التعمير) أي أو لم تظهر حياته ولا موته ولكن حكم الحاكم بموته بعد مضى مدة التعمير وقوله أو مضى الخ يصح قراءته فعلاً عطفاً على فصل الشرط ومصدراً عطفاً على فاعل ظهر أي ظهر مضى مدة التعمير وحكم الحاكم بموته (قوله على ارث الخنثى الخ) هو مأخوذ من الانخاث وهو التثني والتكسر لأن شأن الخنثى الشئ في كلامه والتكسر فيه بأن يلينه بحيث يشبه كلامه ككلام النساء وفي أفعاله بان يهز معاطيفه إذا مشى أو مأخوذ من قولهم خث الطعام إذا اشتبه (١) أمره فلم يخلص طعمه المقصود منه وشارك طعم غيره لاشتراك الشبهين فيه من حيث انه يشبه الذكر بآلة والانثى بآلة واعلم أن الخنثى خاص (٢)

(١) قوله اذا اشتبه قيل هذا إنما يناسب للشكل والخنثى أعم ولذا قيد به وأجيب بأن شأنه الاشتباه فهو مبني على الغالب اه عدوى (٢) قوله خاص الخ نحوه في عقب وعبارة الخاتمة ثم هو يوجد في أي نوع من الحيوانات اه ثم نقل عن الخطاب نحو ما سبق اه

والعشرين وهو أحد عشر ثلاثة من حصة الزوج وثمانية للأب (فإن ظهر أنه حي) بعدموت بنته (فبالزوج ثلاثة) بالآدمي من الوقوف مضافة للتسعة التي يدهلتم له النصف كاملاً (ولأب ثمانية) وهي تمام الواحد عشر للوقوفة ولا شيء للاخت لحجها بالأب (أو ظهر موته) قيل موت ابنته (أو مضى مدة التعمير) ولم تظهر له حياة ولا موت (فلاخت) من الوقوف (تسعة) كالزوج هي النصف عائلاً (ولأم اثنا عشر) تضم الى الأربعة التي أخذتها أو لاتمام الربع للهاتين المسئلتين به على تقدير موت الأب لاجل ثلث الأم كما تقدم والاثنا عشر ربع بالنسبة للثمانية وأما الزوج فقد أخذ ما يخصه على هذا التقدير وهو تسعة وولما فرغ من الكلام على أحكام المفقود شرع في الكلام على ارث الخنثى للشكل وأخره عن ميراث الذكورة والانوثة المحققين

بالآدمي والإبل كالبقر على ما أخبر به جماعة الاسم النووي عام حجه سنة أربع وسبعين وسثمائة وسألو عن إجزاء التضحية به فأنشأهم بالأجزاء لانه اما ذكر أو أنثى وكلاهما مجزىء وليس فيه ما ينقص اللحم اه وقول النووي لانه اما ذكر أو أنثى يشير الى انه ليس خلقا مستقلا وإنما إشكاله ظاهري فقط (قوله لتوقف معرفة يرثه) أي معرفة قدر ميراثه أي تقدم المتوقف عليه لانه سبب (١) والمتوقف مسبب والمسبب متقدم على المسبب (قوله من له آلة ذكر وآلة امرأة) أي لا من ليس له ذلك (٢) وإنما له ثقب ولا من له أشيان ونرج امرأة أو ذكر وفرج امرأة بغير أنثيين فيما يظهر اه عقب (قوله وقيل يوجد منه إلى آخره) هذا هو الحق فقد نقل ابن علاق عن الطرطوشي من نفسه الخثي هو الذي له ذكر وفرج أولا يكون له واحد منهما ولكن له ثقب يخرج منه البول اه وقال الخثي أصله من خث الطعام إذا اشتبه أمره فلم يخلص طعمه المقصود منه وهو نوعان نوع له الآلتان ونوع ليس له واحدة منهما وإنما له ثقب يبول منه انتهى إلا أنه قيل ان النوع الثاني نادر الوجود اه بن (قوله ولا يتصور) أي غالبا (٣) والافتقار وقع انه ولد من ظهره ومن بطنه كما في مشكلة الملفوف المشهور (قوله والموالي) أي المعتقون بكسر التاء لان الكلام في إرثه من الغير (قوله ولاخثي إلى آخره) بين خثي وأنثى من الحسنات البديعية الجناس اللاحق (٤) كما أن بين ذكر وأنثى صنعة الطبايق (٥) (قوله الذي لم تتضح إلى آخره) أي فان اتضحت ذكرته أخذ ميراث ذكر وان اتضحت أنوثته أخذ ميراث أنثى (قوله نصف نصيب ذكر وأنثى) ينبغي أن يراعى العطف سابقا على الإضافة ثم يرتكب التوزيع (٦) وبالإضافة (٧) لزم على الاول أن النصيبين (٨) للذكر وحده وعلى الثاني أن لكل من الذكر والأنثى نصيبين وإلى ما

(١) قوله لانه سبب الخ تتبع فيه شيخه العدوي ولا حاجة اليه مع أن المتوقف عليه لا ينحصر في السبب وانه هنا شرط لان التأثير بطرف العدم فقط اه (٢) قوله لا من ليس الخ رده بن بما سيأتي من نقل ابن علاق فكان المناسب للخثي ترك هذه العبارة وفي حاشية العدوي على الخثي عن تن عبارة نفيسة ينبغي الوقوف عليها اه الا أن يقال قصد الخثي بنقل عبارة عقب تميم العبارة لا ارتضاؤها بدليل ما في المقولة بعدها اه (٣) قوله أي غالبا سهو عن قول انشراح شرعا الذي هو معنى قول شيخه العدوي أي تصورا صحيحا اه (٤) قوله اللاحق في الخاتمة المضارع قال وضابطه اختلاف المتجانسين بحرفين متقاربين المخرج كالخاء والمهمزة فان كلامهما من الخلق ومنه قوله تعالى: وهم يهون عنه. ويتأون عنه وان كانا متباعدي المخرج فلاحق كالمهمزة والياء في الآلى واليالى ومنه قوله تعالى: ويل لكل همزة لمزة. (٥) قوله الطبايق هو الجمع بين معنيين متقابلين كقوله:

لا تعجبى يا سلم من رجل • ضحك المشيب برأسه فبكي اه

ولا يخفى أن الطبايق متحقق بين خثي وأنثى أيضا وبين ذكر اه (٦) قوله التوزيع أي ان أحد النصيبين للذكر والآخر للأنثى والتوزيع نشأ من مقابلة شيء بمثله فتتضمن القسمة على آحاد كقابلة جمع بمثله المشهورة اه (٧) قوله والأي وان اتنى مراعاة سبق العطف وارتكاب التوزيع بعده لزم الخ وقوله الاول أي عدم مراعاة العطف سابقا على الاخبار وقوله الثاني أي عدم ارتكاب التوزيع اه (٨) قوله ان النصيبين أي افادة العبارة أن النصيبين للذكر أي وليس كذلك بل له في تقدير المذكور نصيب وفي تقدير الأنوثة نصيب وكذا ما بعده اه

للتوقف معرفة ميراثه على معرفة مقدار ميراثهما وحقيقة الخثي سواء كان مشكلا أم لا من له آلة ذكر وآلة امرأة وقيل يوجد منه نوع ليس له واحدة منهما وله مكان يبول منه ولا يتصور شرعا أن يكون أباً وأماً أو جداً أو جدة أو زوجاً أو زوجة لانه لا يجوز منا كونه مادام مشكلاً وهو منحصر في سبعة نصاب الأولاد وأولادهم والاختوة وأولادهم والأعمام وأولادهم والموالي وأنشأ للصنف الى قدر ميراثه إذا كان يختلف حاله بالذكورة والانوثة بقوله (ولاخثي المشكل) الذي لم تتضح ذكرته ولا أنوثته علامة تميزه (نصف نصيب ذكر وأنثى) أي بأخذ

نصف نصيبه حال فرضه ذكرًا. و حال فرضه أنثى لأنه يعطى نصف نصيب الذكر المحقق المذكورة المقابل له ونصف نصيب الأنثى المحققة الأنثوية المقابلة له فإذا كان له على تقدير كونه ذكرًا سهمان وعلى تقدير كونه أنثى سهم فإنه يعطى نصف نصيب الذكر وهو سهم ونصف نصيب الأنثى وهو نصف (٤٩٠) سهم ومجموع ذلك سهم ونصف وهذا إذا كان يرث بالجهتين وكان ارثه

ذكرنا من المراجعة أشار الشارح بقوله أى يأخذ إلى آخره (قوله نصف نصيبه) أى نصيب نفسه (قوله لأنه يعطى إلى آخره) أى كما فهمه ابن خروف واعترض على المتقدمين في عملهم الآتى واعطائهم الخنثى خمسة أسهم والذكر المحقق سبعة في مثال المصنف الآتى (قوله وهذا) أى أخذه نصف نصيب ذكر وأنثى (قوله نصفها) أى نصف المذكورة أى نصف ما يرثه بها (قوله إذ لو قدر عمة) أى أو بنت عمة (قوله كالأخت في الأكدرية) وهى زوج وأم وجد وأنخ خنثى وطريق العمل فيها أن تقول إن مسألة المذكورة من ستة ولا عول والأنثوية تعول لتسعة وتسع من سبعة وعشرين توافق الستة بالثلث فيرجعان لأربعة وخمسين اضربها في حالى الخنثى بمائة وعثمانية فلى التذكير للزوج أربعة وخمسون (١) وللأم ستة وثلاثون وللجد ثمانية عشر وعلى التأنيث للزوج ستة وثلاثون وللأم أربعة وعشرون يبقى ثمانية وأربعون تقسم على الجد والخنثى للجد ثلثاها وللخنثى ثلثها فللجد اثنان وثلاثون وللخنثى ستة عشر فيجتمع للزوج من المسثلين تسعون لأن له من مسألة التذكير أربعة وخمسين وله من مسألة التأنيث ستة وثلاثون فالجملة تسعون له نصفها وللأم من المسثلين ستون لأن لها من مسألة التذكير ستة وثلاثين ولها من مسألة التأنيث أربعة وعشرون فالجملة ستون لها نصفها وللجد من المسثلين خمسون لأن له من مسألة التذكير ثمانية عشر ومن مسألة التأنيث اثنان وثلاثون فالجملة خمسون له نصفها وللخنثى من مسألة التأنيث ستة عشر له نصفها (قوله بالقيد المذكورين) أى ارثه بالمذكورة والأنثوية واختلاف نصيبه على كل منها (قوله عكسه) أى ارثه على أنه أنثى لا على أنه ذكر كما في الأكدرية (قوله أى جنس الخنثى الخ) هذا التقرير للشيخ إبراهيم القافى قصده الرد لما قاله الشيخ أحمد الزرقانى أن كلام المصنف فيها إذا تعدد المصنف فيها إذا تعدد فله ربع أربعة أنصبة ذكور وإناث كما يأتى للمصنف أن الاحوال أربع (قوله يحصل لكل) أى لكل واحد من الخنثى (قوله وللخنثى خبر مقدم الخ) أى وحينئذ فالواو للاستئناف إما النحوى وهو ظاهر وإما البيانى فالجملة جواب لسؤال مقدر كأن قائلًا قال له قد ذكرت قدر ميراث الذكر المحقق والأنثى المحققة وأما الخنثى فما قدر ميراثه وهذا بناء على ما ارتضى بعض المحققين من جواز اقتران البيانى بالواو وجعل من ذلك قوله تعالى: وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن وعدة وعداها إياه. فانها جواب عن سؤال نشأ من قوله قبل ما كان النبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين الآية تقريره قد استغفر إبراهيم لأبيه فتأمل (قوله فيفيد الخ) أى وأما لو جعل قوله نصف نصيب الخ عطفًا على نائب فاعل وقف القسم للحمل وأن المعنى وقف القسم للحمل ووقف نصف نصيب ذكر وأنثى للخنثى أى لاتضح حاله لافاد (٢) وقف القسم لاتضح حاله وهو

- (١) قوله أربعة وخمسون حاصلة من ضرب ثلاثة في جزئ السهم بثمانية عشر وقوله للام ستة وثلاثون حاصلة من ضرب اثنين في ثمانية عشر وقوله للجد ثمانية عشر قائمة من ضرب الواحد فيها وعلى هذا فقس (٢) قوله لافاد وقف القسم الخ لا يخفاك أنه لو كان معطوفا لافاد وقف نصف النصيبين لاتضح حاله بالمذكورة أو الأنثوية لأن الفرض أنه مشكل ولا قائل بوقف شيء مع تحقق الاشكال وأما مع

بهما مختلفا كابن أو ابن ابن وأما لو ورث بالذكورة فقط كالأم وابنه فله نصفها فقط. إذ لو قدر عمة لم يرث وإن ورث بالأنثوية فقط كالأخت في الأكدرية أعطى نصف نصيبها إذ لو قدر ذكر الأم يعال له ولو تعدد نصيبه على تقدير ذكورته وأنثوته ككونه أخا لأم أو متقا أعطى السدس إن تعدد والثلث مع غيره إن تعدد في الأول وأخذ جميع المال في الثانى وقد يرث بالأنثوية أكثر كزوج وأنخ لام وأنخ لاب خنثى فمسألة المذكورة كما ذكر المصنف من ستة والأنثوية كذلك وتعول لسبعة والحاصل منها اثنان وأربعون يضرب في حالتيه بأربعة وعثمانين وقد يشعر بالقيد المذكورين قوله نصيبى ذكر وأنثى وقوله الآتى على التقديرات وقد علم مما ذكرنا أن له خمسة أحوال حال يرث بالجهتين إلا أن ارثه بالمذكورة أكثر لكونه ابنا أو أخا شقيقا أو لاب الثانى أنه يرث على أنه ذكر

إشكاله

قط لكونه عما والثالث عكسه والرابع مساواة ارثه ذكورة وأنثوية والخامس ارثه بالأنثوية

أكثر وقد علمت أمثلتها قوله وللخنثى أى جنس الخنثى الصادق بالواحد والتعدد إلا أنه إذا تعدد تضاعفت الاحوال وبضعفها يحصل لكل نصف نصيبى ذكر وأنثى وقوله وللخنثى خبر مقدم وقوله نصف الخ مبتدأ مؤخر فيفيد انه لا يوقف القسم للاتضح

حذف يفتن بالشرح فقال

(تصحح) أيها القاسم

(المسئلة) أي تعاملها على

وجه التصحيح (على)

جنس (التقديرات) فيشمل

التقديرين كشأله الأول

والأربع تقديرات كشأله

الثاني أو أراد الجمع، افوق

الواحد أي تصحيحها على

تقدير أنه ذكر محقق وعلى

تقدير أنه نسي محقق (ثم)

بعد تصحيح المسئلة على

الذكورة فقط والأنونة

فقط تنظر بين المسائلين

أو المسائل بالنظر الاربعة

المتقدمة الخائل والتداخل

والتوافق والتباين فإن كان

توافق (تضرب الوفاق)

أي وفق احدي المسائلين

في كل الاخرى (أو) كان

تباين تضرب (الكل) في

كل الاخرى فقد حذف

المضروب فيه وإن تماننا

اكتفيت باحدهما وإن

تداخلتا كتفت بكيرهما

وسكت الصنف عن هذين

لسهولتهما أو علمهما من

ذكر أخويهما (ثم) تضرب

ما تحصل (في حالي الخش)

تذكيره وتأتيه ان كان

واحدا كشأله الاول وفي

أحواله ان تعددت كشأله

الثاني (وتأخذ) بعد عمالك

المذكور (من كل نصيب)

عما اجتمع ما يجب أن

اشكاله وهو خلاف المشهور (قوله وهو المشهور) مقابله ما ذكره ابن شاس وابن الحاجب وصاحب التلمسانية أن القسم يوقف لاتضاح حال الخش أو مشكل أم لا فاتضاح حاله غير اتضاح اشكاله (قوله واستأنف الخ) ما ذكره من جعل جملة تصحيح المسئلة مستأنفا يابيانا غير متعين إذ يصح جعلها مفسرة لقوله نصف نصيب ذكر وأننى أي بأن تصحيح المسئلة وعلى الاول فالجملة خبرية بمعنى الانشاء وعدل عن صحح إلى تصحيح إشارة إلى أن التصحيح كأنه حاصل ويحبر عنه فهو إشارة إلى الحث على امتثال ذلك الامر (قوله أيها القاسم) أشار إلى أن الفعل مبنى للفاعل والمسئلة مفعوله بدليل قوله الآتي ثم تأخذ لأنه مبنى للمفعول والمسئلة نائب فاعل (قوله المسئلة) أي جنسها (١) التحقق في متعدد بدليل قوله ثم تضرب الوفاق أو السكال إذهنا إنما يكون في مسلتين (قوله أي تعاملها على وجه التصحيح) أي خالية من الكسر (قوله فيشمل التقديرين) لا يقال الجنس يتحقق في واحد كما هو مشهور ولا يصح هنا لانا نقول المراد الجنس التحقق في متعدد بقرينة المقام (قوله أي تصحيحها على تقدير أنه ذكر الخ) اعلم أنه لا حرج في تقديم أي التقديرات قدمت أو أخرت غير أن المصطلح عليه تقديم تصحيح مسئلة التذكير (قوله تنظر بين المسلتين) أي أن كان في الورثة خشي واحد وقوله أو المسائل أي إن كان في الورثة خشي (قوله وتأخذ من كل نصيب) في الكلام حذف والاصل ثم تقسم الحاصل على مستأني التذكير والتأنيث وتعرف ما يخص كل وارث من المسلتين وتأخذ الخ وكان الأولى عطفه بما يقتضى الترتيب لأن هذا من جملة العمل كالذي قبله (قوله بما اجتمع) أي على التقديرين تقدير الذكورة والأنونة (قوله من الاثنين النصف) يحتمل أن يكون مستأنفا جوابا عن سؤال مقدر تقديره ما كيفية الأخذ؟ فقال تأخذ من الاثنين أي من النصيبين السكائين في الحالتين المشتمل عليهما الخشي الواحد النصف وتأخذ من الأربعة انصباء السكائة على التقادير الاربعة اذا كان في المسئلة خشيان الربع وعلى هذا فمفعول تأخذ في المصنف محذوف وقوله النصف مفعول لتأخذ مقدرا وهذا ما ذكره الشارح ويحتمل أن يكون قوله من الاثنين بدلا من قوله من كل نصيب بدل فصل من مجمل لاعطف بيان لانه لا يبعد معه حرف الجر بخلاف البدل ويحتمل أن يكون صفة لنصيب أي كان ذلك النصيب من مسئلة الاثنين أي التقديرين وعلى هذين الوجهين فقوله النصف مفعول لتأخذ المذكور (قوله أي الحاليين) الاولى أي من النصيبين السكائين في الحاليين الخ لأن الأخذ

التردد فيه فالوقف لجميع المال متفق عليه حتى يتحقق الاشكال وبيان ذلك أن ابن الحاجب قال ومنها أي ومن. وانع الارث ما يمنع الصرف عاجلا وهو الاشكال في الوجود أو في الذكورية أو فيها اه ونحوه لابن شاس قال المصنف في التوضيح في ادخاله الشك في الذكورية هنا نظر لان مراده بذلك الخشي المشكل وهو لا يمنع من الصرف عاجلا بل يوجب نقص الميراث إلا أن يريد أنه يتأخر لينظر في أمره اه فقوله لا فاد وقف القسم وهو خلاف المشهور المناسب لأفاد وقف نصف النصيبين لاتضاح حاله بالذكورة أو الأنونة وهو غير صحيح لان حاصل كلام التوضيح أنه إذا تحقق الاشكال فلا وقف لشيء ولم يحك له مقابلا وإلا وقف الجميع حتى يتحقق الاشكال اتفاقا وأما وقف نصف النصيبين لزوال الاشكال فلا وجه له وبهذا تعلم ما في كلام الشارح والخشي ومن تبعاه اه والله أعلم بالصواب (١) أي جنسها الخ أصله لامدوى وفيه أن المسئلة متحدة قطعا ولها تقديران أو أربعة وهكذا فصح بقدر ما لها من التقادير لحق الكتابة على قوله التقديرات كما يؤخذ من صنيع الشارح اه

يؤخذ فالفعل محذوف ثم استأنف ليبيان أخذه، اي يجب أخذه قوله (من الاثنين) فهو معدول المحذوف أي تأخذ من الاثنين أي الحاليين المشتمل عليهما الخشي الواحد (النصف) إذ هو نسبة الواحد للمسمى بمفرد التقديرات إلى الاثنين

(و) تأخذ من (أربعة) من التقادير إذا كان خثيان (الرابع) إذ هو نسبة واحد هو إلى أربعة وفي كلامه عطف على معمولين لعاملين مختلفين إذ أربعة عطف على اثنين والعامل فيه من الربع عطف على النصف والعامل فيه تأخذ المقدر (ما اجتمع) من النصف في الحالين أو الربع في الأربعة (نصيب لكل) أي كل واحد من الورثة فيعطى كل واحد من الورثة نصف أو ربع ما تحصل من المجموع والحاصل أنك تجمع ما حصل لكل وارث وتحفظه ثم تنسب واحدا مفردا إلى أحوال الخثيان التي بيدك فيأخذ كل وارث مما حصل له بتلك النسبة فإن كان بيدك حالان أخذ

(٤٩٢)

فمن ما بيده وهكذا بنسبة واحد مفرد إلى مجموع الأحوال فإذا كان في الفريضة خثي واحد فلهما حالان وإن كان اثنين فلهما أربعة أحوال لانهما يقدران في حالة ذكرين وفي أخرى اثنين وفي أخرى يقدر أحدهما ذكرا والآخر أنثى وبالعكس وفي ثلاثة خثائي ثمانية أحوال لانهم إما ذكور فقط أو إناث فقط أو يزيد منهم ذكرا والآخرون اثنين أو عكسه أو يقدر هم ومنهم ذكرا والآخرون اثنين أو عكسه أو خالده ذكرا والباقي اثنين أو عكسه فتذكر الكل من ثلاثة كتأنيثهم وتذكر أحدهم من أربعة وتذكر اثنين من خمسة فتضرب الثلاثة في الأربعة للتباين ثم الاثنى عشر في الخمسة بستين ثم تضرب في ثمانية الأحوال فالحاصل فلكل من ما بيده وذكر المصنف

انما هو من النصيبين لامن الحالين (قوله وتأخذ من أربعة من التقادير) الاولى وتأخذ من أربعة أنصبا كاتبة على التقادير الأربعة إذا كان الخ (قوله إلى أربعة) أي أحوال الخثيين لانها إما ذكران أو أنثيان أو هذا ذكر وذاك أنثى أو العكس (قوله وفي كلامه عطف الخ) أي وهو ممنوع عند المحققين إذا لم يكن أحد العالمين جاريا متقدما كافي قولك في الدار زيد والحجرة عمرو وقد يجاب عن المصنف بأن يقدر عامل قبل قوله وأربعة أي ومن أربعة يكون مجموع الجار والمجرور عطفًا على من اثنين للمعمول لتأخذ والربع عطف على النصف للمعمول لتأخذ أيضا فيكون من باب العطف على معمولي عامل واحد ولا يقال إنه يلزم على هذا حذف الجار وإبقاء عمله وهو ممنوع لانا نقول قد دل عليه دليل فهو جائز ولك أن تقدر تأخذ قبل الربع ويكون من عطف الجمل (قوله ما اجتمع من النصف) أي نصف النصيبين في الحالين وقوله أو الربع أي ربع الأربعة أنصبا في الأحوال الأربعة (قوله من المجموع) أي مجموع النصيبين أو مجموع الأربعة أنصبا (قوله ما حصل لكل وارث) أي من المستثنين أو المسائل وقوله بما حصل له أي من المستثنين أو المسائل (قوله فان كان بيدك حالان) أي فان كان الملحوظ عندك حالين لكون المسئلة فيها خثي واحد (قوله نصف ما بيده) أي نصف ما حصل له من المستثنين (قوله وان كان أربعة) أي وان كان الملحوظ عندك أربع حالات لكون المسئلة فيها خثيان (قوله فربع ما بيده) أي فيأخذ كل وارث ربع ما حصل له في المسائل الأربعة (قوله وان كانت الأحوال ثمانية) أي وان كانت الأحوال الملحوظة عندك ثمانية لكون المسئلة فيها ثلاث خثائي وقوله فمن ما بيده أي أخذ كل واحد من ما حصل له من المسائل الثمانية (قوله أو عكسه) أي الآخرون ذكران وزيد أنثى وقوله ثانيا أو عكسه أي الآخرون ذكران وعمراش (قوله ثالثا أو عكسه) أي الباقين ذكرين وخالده أنثى (قوله كتأنيثهم) أي والمستثنين (١) متماثلتان يكتفى باحدهما (قوله وتذكر أحدهم من أربعة) وذلك في ثلاث مسائل فهي متماثلة وقوله وتذكر اثنين من خمسة وذلك في ثلاث مسائل فهي متماثلة يكتفى منها بواحدة كالتى قبلها (قوله ثم تضرب) أي الستون في ثمانية الأحوال يحصل أربع مائة وثمانون ثم تقسم ذلك الحاصل على التقادير الثمانية فما حصل لكل واحد من الأنصبا فله ثمانية ففى كلام الشارح حذف (قوله وكذلك غيره) هذا غير مستغنى عنه بقوله سابقا فما اجتمع فنصيب كل من الورثة لان هـ من جملة التمثيل لما تقدم فلا يقال

(١) قوله والمستثنين متماثلان سهو مبنى على سهو وذلك ان تأنيثهم لا يصح من ثلاثة بل من تسعة ويبقى فضلة للعاصب فتدخل الثلاثة فيها فيكتفى بها ويسطح في مسطح الأربعة والخمسة للتباين يحصل مائة وثمانون تضرب في الثمانية يحصل ألف وأربعمائة وأربعون هي الجامعة تقسم على التقادير الثمانية وتجمع الأنصبا ويعطى كل وارث ثمن ما اجتمع وظاهر أن العمله نصيب واحد فيعطى منه اهـ

بعض الامثلة لإيضاح ما ذكره بقوله (كذكر) واحد (وخثي) واحدا من مورثهما عنهما (فالتذكير) أي تقدير الخثي ما ذكر المسئلة (من اثنين والتأنيث) أي تقديره أنثى (من ثلاثة تضرب الاثنين) مسئلة التذكير (فيها) أي في الثلاثة مسئلة التأنيث لتباينها بستة (ثم) تضرب الستة (في حالي الخثي) باثني عشر تقسمها على اثنين مسئلة التذكير لكل ستة وعلى ثلاثة مسئلة التأنيث له أربعة يحصل (له) أي للخثي (في الذكورة ستة وفي الأنوثة أربعة) مجموعها عشرة (فصنفها خمسة) يأخذها الخثي لان له تقديرين ونسبة واحد لها النصف (وكذلك غيره) أي غير الخثي وهو الذكورة الحق يأخذ نصف ما حصل بيده وهو أربعة عشر لأن له في التذكير ستة وفي التأنيث

ثمانية ومجموعهما أربعة عشر يعطى نصفها سبعة ولو كان بدل التذكر المحقق أننى محقة لسكان التذكير من ثلاثة والتأنيث كذلك إذ البتة
لها الثلاث فيكتفى بأحدهما التامال وتضرب الثلاثة في حالي الخنى ستة له في التذكير أربعة وفي التأنيث اثنان فالمجموع ستة يأخذ ثلاثة
ولابت المحقة اثنان في التأنيث واثنان في التذكير تعطى نصفهما اثنان (٤٩٣) يبقى واحد للعاصب وهذا مثال

للتامال ومثال التداخل ما لو
كان مع الابن الخنى أخ
لأب فالتذكير من واحد إذ
لا شيء للاخ مع الابن
والتأنيث من اثنين
والواحد داخل فيهما
فيكتفى بهما ويضربان في
حالي الخنى بأربعة فلي
ذكورته يختص بها وعلى
أنوته تأخذ منها اثنين
ومجموعهما ستة يعطى
نصفها ثلاثة وللأخ الباقي
وهو واحد لأن له في
التأنيث اثنين نصفهما
واحد (وكذا خنيتين
وعاصب) كإخ أو عم
(فأربعة أحوال)
تقديرها ذكرين وأثنين
والأكبر ذكرآ والأصغر
أننى وعكسه فلي اتهم
ذكران فالمسئلة من اثنين
ولا شيء للعاصب وعلى
تقديرها اثنين فالمسئلة
من ثلاثة لها اثنان
وللعاصب واحد وعلى
تقدير الأكبر ذكرآ
والأصغر أننى من ثلاثة
وكذا عكسه ولا شيء
للعاصب في هذين التقديرين
كأول ثلاث فرائض

ما تقدم من عن هذا فان قات قوله وكذلك غيره ينافيه ما روي أن قوله وللخنى خبر مقدم وقوله نصف
نصيبى ذكر وأننى مبتدأ مؤخر لأن تقديم ما حقه التأخير يفيد الحصر أى لا غيره * قلت معناه لا غيره ممن
ليس معه وأما من معه فانه يعطى كمو أى نصف نصيبه على تقدير أنوثة الخنى ونصف نصيبه على تقدير
ذكورة الخنى كما أشار له المصنف بقوله وكذلك غيره (قوله) ومجموعهما أربعة عشر يعطى نصفها سبعة
هذا عمل المتقدمين واعترض عليهم ابن خروف بانه إذا كان للذكر المحقق بمقتضى عملهم سبعة وجب
أن يكون نصيب الأنثى ثلاثة ونصفا فصفهما الذى يستحقه الخنى خمسة ورابع فقد غلب الخنى بمقتضى
عملهم برع سهم وبالنظر لمراعاة القياس وقطع النظر عن عملهم قد غلبت برع سهم لاف برع سهم وذلك
لأن الخنى ثلاثة أرباع نصيب الذكر لأن نصيب الأنثى نصف نصيب الذكر وهو يأخذ نصف نصيب
كل منهما ونصف نصيب الذكر ربعان ونصف نصيب الأنثى ربع فإذا قسمت المال وهو اثنا
عشر على واحد وثلاثة أرباع الواحد للذكر والثلاثة أرباع للخنى فالقياس بقطع النظر عن العمل
السابق أن تبسط المقسوم عليه سبعة أرباع وإذا قسمت اثني عشر على سبعة أرباع خرج لكل ربع
واحد فللذكر أربعة وللخنى ثلاثة ويفضل من الاثنى عشر القسومة خمسة بخمسة وثلاثين سبعة تقسم
على السبعة فللذكر عشرون سبعة باثنين وستة أسباع وللخنى خمسة عشر سبعة باثنين وسبع يكمل للذكر
سنة وستة أسباع وللخنى خمسة وسبع اه وما ذكره ابن خروف من اعتراضه على القدماء بأن الخنى
قد غلب برع سهم على مقتضى عملهم وبسبب بالنظر للقياس وقطع النظر عن عملهم مبنى على أن معنى
قولهم نصف نصيبى ذكر وأننى أى ذكر محقق غيره وأننى محقة غيره وقد علمت مما مر في كلام
الشارح أن هذا ليس بمراد وإنما معناه نصف نصيب نفسه حال فرضه ذكرآ وحال فرضه أنثى وحينئذ
فلا غلب على الخنى أصلا لا برع ولا بسبع (قوله) وكذا خنيتين) عود الألف في التثنية ياء لا يوجب أن
أصلها ياء بل لا يرتفعها عن ثلاثة وان كانت غير مبدلة أصلا وقول الشاطبي : * وتنذية الأسماء تكسفها *
ليس كليا ألا ترى أقول الخلاصة :

آخر مقصور شئ اجعله يا * ان كان عن ثلاثة مرتقيا * كذا الذى اليأ أصله نحو الفقى
وأراد المصنف بالخنيتين ولدين وأراد بالعاصب عاصبا يحجب بالابن كالأخ والعلم (قوله) فأربعة
أحوال) مبتدأ خبره محذوف أى في ذلك أربعة أحوال (قوله) في الأحوال الأربعة) أى في أحوال
الخناتى الأربعة وهى تذكرها وتأنيثهما وتذكر الأصغر وتأنيث الأكبر وعكسه (قوله) ثم تجمع
ما لكل منهما) أى وهما اثنا عشر في تذكرها وتأنيثها في تأنيثهما ثم ثمانية على تقدير كونه
أننى وتقدير كون الآخر ذكرآ ثم ستة عشر على تقدير كونه ذكرآ والآخر أنثى (قوله) لكل
من الخنيتين أحد عشر) اعترض هذا الشيخ أحمد الزرقانى بأن هذا لا يلتزم مع قوله وللخنى المشكل
نصف نصيبى ذكر وأننى لأنك إذا ضمنت ما نابه في الذكورة على تقدير ذكورتها وهو اثنا عشر
لما نابه في الأنوثة وهى ثمانية على تقدير أنوثتها كان مجموعهما عشرين ونصفها عشرة وإذا ضمنت

منها بماتلة في المخرج وهى كونها من ثلاثة فيما عدا التقدير الأول يكتفى منها بواحد وتضرب الثلاثة في اثنين فريضة تذكرها للبتان
بسته (تنهى) يضربها في الأحوال الأربعة (لأربعة وعشرين) تقسمها على التذكير لكل منهما اثنا عشر وعلى تأنيثهما لكل منهما
ثمانية وللعاصب ثمانية وعلى تذكر الأكبر مع تأنيث الأصغر للذكر ستة عشر وللأنثى ثمانية وكذا عكسه ثم تجمع ما لكل منهما فبسته أربعة
وأربعين وللعاصب وتأنيثها ثمانية فيعطى كل ربع ما بيده لأن الأحوال أربعة (لكل) من الخنيتين (أحد عشر) وللعاصب اثنان (

مألفه في الذكورة على تقدير كونه ذكراً والآخر أنى وهو ستة عشر إلى أنوثته وهى ثمانية كان مجموعهما أربعة وعشرين لهما اثنا عشر وأجاب عن الك بأن قوله سابقاً نصف نصيب ذكر وأنثى خاص بما إذا كان " من واحداً وأما أن تعدد فله ربع أربعة أنصباء ذكرور وإناث وقال الشيخ إبراهيم القامى بك قوله ولاختى الشكل نصف نصيب ذكر وأنثى المراد بالختى الجنس الصادق بالواحد والمتعدد أما أخذ الواحد نصف نصيب ذكر وأنثى فظاهر وأما أخذ المتعدد لما ذكر فلأنه إذا تعدد تضاعفت أحواله وتضاعفها يحصل لكل واحد نصف نصيب ذكر وأنثى بيان ذلك أنه في المثال المذكور لما تضاعفت الأحوال الأربعة ذكورين وأنوثتين كان مجموع ما حصل لكل واحد من الخشيين أربعة وأربعين نصفها اثنا عشر ونصف نصيب ذكرورة وأنوثة ونصفها أحد عشر نصف نصيب ذكر وأنثى أو يقال أنه لما تضاعفت الأحوال الأربعة ذكورين وأنوثتين اجتمع له من الذكورين ثمانية وعشرون نصفها وهو أربعة عشر نصيب ذكرورة واحدة واجتمع له من الأنوثتين ستة عشر نصفها وهو ثمانية نصيب أنوثة واحدة ونصف النصيبين أحد عشر (قوله ثم ذكر ما يزول به اشكال الخشى من العلامات) قيل إن النصف آخرها وإن كان من قبيل التصور إذ بضدها (١) تتميز الأشياء لاجل أن يتحقق حسن الاختتام بقوله فلا اشكال وهذه نكتة لفظية وأحسن منها أن يقال أنه أهتم بذكر نصيبه أولاً خصوصاً والبحث له ثم استطراد علامة الايضاح المفيدة لتصوره بوجه ما ومثل هذا غرض لا يابى معه بتقديم التصديق على التصور في الذكر على أنه ربما يكون فيه تشويق للتصوير فيرسخ في النفس عند ذكره وإنما الذى لا يصح تخافه تقديم التصور في الذهن بوجه ما وأما في الوضع فأولوى يجوز تركه لنكتة مفولهم: * وقدم الأول عند الوضع * ليس كلياً اه أمير (قوله فان بال) كأنه قل هذا إن لم يزل من أحد فرجه فان بال الخ وفاعل بال ضمير الخشى لا بقيد بكونه مشكلاً إذ لا اشكال حينئذ ففيه استخدام على حد قوله.

ثم ذكر ما يزول به اشكال الخشى من العلامات الدالة على أنوثته أو ذكوره قوله (فان بال) الخشى (من واحد) من فرجه دون الآخر فلا اشكال فيه إذ بوله من ذكره دليل على ذكوره وبوله من فرجه دليل على أنوثته

فسقى الغضا والساكنية وإن هموا * شبهوه بين جوانحى وضلوعى أطلق الغضا أولاً بمعنى الشجر الأخضر لانه الذى يسمى وأعاد عليه ضمير ساكنية بمعنى السكات وضمير شبهوه بمعنى الخشب اليابس الذى يوقد فيه النار وإنما عبر بأن التى للشك دون إذا التى للتحقيق لان بول الخشى من واحد من فرجه غير محقق فالوضع لأن وقدم البول على بقية العلامات لانه الذى ورد في الحديث وإن كان ضعيفاً كما في ح سئل صلى الله عليه وسلم عن الخشى من أين يورث فقال يورث من حيث يبول وهذا من قبيل الإفتاء فلا ينافى أن أول من قضى فيه اسلاماً على بن أبى طالب رضى الله عنه ثم إن البول فى الأصل مصدر بال العين حقيقة لغوية وشرعية فالضمير فى قوله أو كان أكثر راجع للبول بمعنى العين فلم يكن المرجع متقدماً لا لفظاً ولا حكماً ولا معنى فهو ليس مثل اعدلوا هو أقرب للتقوى لأن الضمير عائد على العدل الذى هو الحدث المفهوم من اعدلوا ويمكن أن يقال أنه من قبيل اعدلوا مع حذف المضاف أى أو كان البول بمعنى الحدث المفهوم من بال أى متعلقه وهو البول بمعنى العين اه شيخنا عدوى (قوله فلا اشكال فيه)

(١) قوله إذ بضدها الخ تعليل لكون العلامات من التصور والتعريف للشكل والضمير للعلامات وقوله تتميز أى توضع وتتصور الأشياء أى الشكل أى إذا علم أن للتضع من له هذه العلامات علم أن الشكل ما انتفت عنه فهم تصوير وتعريف له فحينئذ يقال كم آخرها عن التصديق والحكم بأن له نصف نصيب ذكر وأنثى فيجيب بما ذكره الخشى تباعاً لغيره وبعبارة الجامعة للفيدة تصوره بوجه ما إذ بضدها تتميز الأشياء وهى أوضح مما هنا اه.

(أو كان) بوله من أحدهما (أكثر) من الآخر خروجا لا كيلا أو وزنا لعدم اعتبار الكثرة بهما كما قال الشعبي فإذا كان يول من ذكره مرتين ومن فرجه مرة دل ذلك على أنه ذكر وبالعكس دل على أنه أنثى ولو كان الذي يخرج (٤٩٥) من الأذن خروجا أكثر وزنا (أو)

كان يخرج من الحلين لكن خروجه من أحدهما (أسبق) من خروجه من الآخر فإن بق من الذكر فذكر ومن الفرج فأنثى فإن اندفع منهما معا اعتبر الأكثر عند الأكثر ثم الاختبار بالبول إنما هو في حال صفه حيث يجوز النظر لعورته كما قال ابن يونس يجوز نظر عورة الصغير وهو ظاهر فيما إذا كانت لا يلتذ بها بخلاف المراهقة وأما في حال الكبر فقالوا يختبر بأن يول إلى حائط أو عليها فإن ضرب بوله الحائط أو أشرف عليه أي بناو انفصل عن الحائط فذكر وإن نزل على سطحه أو بين فخذه فأنثى لأنه دليل على أنه خرج من الفرج لكن هذا لا يتم في الأسبقية ولا في الأكثر خروجا وظاهر إطلاقهم أنه لا يشترط التكرار فلو تحققت حياته وبال من أحدهما مرة واحدة ثم مات فالحكم لصاحب اللبالب فإن تساوى بوله منهما ولم يعلم حاله انتظر بلوغه إن كان غير بالغ فإن احتلم من ذكره (أو نبتت له لحية) دون ثدي فذكر قال محمد بن سحنون

ظاهرة كان البول قليلا أو كثيرا لأن الفعل في قوة التكررة فكانه قال فإن حصل بول فلا إشكال فيه كان قليلا أو كثيرا (قوله أو كان أكثر) العطوف محذوف أي أو بال منهما وكان البول من أحدهما أكثر من الآخر فلا إشكال (قوله كما قال الشعبي) هو الامام عامر الشعبي نسبة لشعب حي من اليمن وهو من جملة المجتهدين وإذا ذكره من عدم اعتبار الكثرة بالكيل أو الوزن لا يوافق المذهب إذا الكثرة معتبرة عندنا مطلقا كما قرره شيخنا العدوي ونقله ح عن اللحى فقول المصنف أو كان أكثر أي خروجا أو قدرا فتد الاختلاف في عدد الخروج فالمتبر أكثرهما خروجا ولو كان أقل قدرا وإن تساوى عدد الخروج فالمتبر أكثرهما قدرا وعلى هذا فكثر يصدق بماء من قليلين أحدهما زائد عن الآخر فيقال في الزائد أنه أكثر وإن لم يشتركا في كثرة بل كل منهما قليل عرفا فإن صح صدق الأكثر بهذا فلا تفصيل وإن لم يصح صدقه بهذا بل قلنا أنه يفيد الكثرة فيهما ولكن أحدهما أكثر فيقال ويقاس على ذلك ما إذا كانا قليلين وكان أحدهما زائدا على الآخر اه تقرير شيخنا عدوي (قوله أو كان يخرج من الحلين) أي على حد سواء في قدر الخروج لكن خروجه من أحدهما أسبق فإن تعارض السبق والكثرة ففي التقدم منهما خلاف كما يأتي (قوله أسبق) يصح أن يكون أفضل تفضيل ويفهم غيره وهو ما إذا وجد السبق من أحدهما فقط بالطريق الأولى في حصول الاتضاح وهو عطف على أكثر ويصح عطفه على بال ولا يقال يمنع من هذا عدم صحة دخول ان على أسبق لأنه ليس فعلا لانا نقول يقتصر في التابع مالا يقتصر في التبوع (قوله اعتبر الأكثر) أي في القدر (قوله ثم الاختبار بالبول) أي مع النظر لعورته لاجل أن يعلم هل بال منهما أو من أحدهما وهل بوله من أحدهما أكثر أو أسبق أولا (قوله حيث يجوز النظر لعورته) أي بأن كان غير مراهق (قوله وأما في حال الكبر) أي بأن كان مراهقا ففوق (قوله بأن يول إلى حائط) أي متوجها إليها (قوله أو عليها) أي أو جالس عليها (قوله فذكر) أي لأن هذا دليل على أنه بال من ذكره (قوله ثم مات) لا مفهوم له بل ولو استمر حيا (قوله إن تساوى بوله منهما) أي في الخروج والقدر والسبق (قوله انتظر الخ) هذا يقتضي (١) أنه يوقف التسم لاتضاح حاله وقد تقدم أن العتمد أنه لا يوقف فما ذكره هنا من انتظار البلوغ مبنى على ما لا ين الحجاب وابن شاس من القول بالوقف وعلى العتمد يعطى نصف يصح ذكر وأنثى حالا ولا ينتظر بلوغه تأمل (قوله أو نبتت له لحية) عطف على بال في العطف بأ وتشتيت من جهة ان أسبق عطف على أكثر ونبت عطف على بال وقوله لحية بكسر اللام أي لحية عظيمة كحبة الرجال (قوله لأن الأصل) أي الكثير الغالب ومن غير الغالب قد نبتت شعر اللحية من غير البيضة المذكورة كما في لحية المرأة (قوله من البيضة اليسرى) أي فعلها في الشعر دليل على صحة الذكورة وإنها ليست بيضة فاسدة (قوله قد نبتت له لحية) أي فكيف يجعل نبات اللحية من علامات اتضاح الذكورة (قوله أو ثدي) أي عظيم كثدي النساء والظاهر أن استعمال نبت في الثدي مجاز كما أنه في نبت زيد نباتا حسنا مجازا قطعاً وفي نبت الزرع حقيقة قطعاً وأما في الشعر فيحتمل الحقيقة والمجاز اه شيخنا عدوي (قوله فإن نبتا) أي الثدي والاحية (قوله عند الأكثر) نحوه قول ابن عرفة النظر إليها ضعيف لا طباق

(١) قوله يقتضي أنه ممنوع بل المتبادر انتظر من حيث الحكم بارتفاع اشكاله وأما المبررات فيجعل برينة ما تقدم اه

لأن الأصل في نبات شعر اللحية من البيضة اليسرى فلا يرد ما قالوه في فرائض الوضوء من أن المرأة قد أنبت لها لحية لأنه نادر لا حكم له (أو) نبتت له (ثدي) كثدي النساء لا كثدي رجل يدين فأنثى فإن نبتا معا ولم ينبتا فباق على اشكاله ولا ينظر إلى عدد اضلاعه عند الأكثر

عليه التشریح على خلافه بالتین عدد التواتر اه أى فهم يقولون الرجل والمرأة متساويان في عدد الاخلاع (قوله وعليه فالمرأة الخ) القول الأول لاین یونس والقول الثاني لاحوى ومحصل ما قاله ان المرأة تزيد خلعا على الرجل من جهة اليسار باتفاقهما والخلاف بينهما في أن أضلاع الرجل من جهة اليسار ستة عشر وهى سبعة عشر أو هو سبعة عشر وهى ثمانية عشر وقيل ان زيادة المرأة الضلع على الرجل من جهة اليمين وقد علمت أن أهل التشریح يقولون إنهما شيان فلا تزيد المرأة على الرجل شيئا (قوله وسبب ذلك) أى سبب نقص الرجل خلعا عن المرأة على كلا القولين (قوله ثم استل الخ) أى فخرجت الذكور على منواله (قوله فخلق منه حواء) أى وكانت على طول آدم ستين ذراعا وهل خلقت بهذا الطول ابتداء وهو الظاهر ولا ينالیه قول الشارح فخرجت منه كاتخرج النخلة من النواة أو تدريجی قال شيخنا العلامة العسوى لانص وكانت حواء ألین من آدم وأجل صوتا وهكذا النساء مع الرجال قيل سميت حواء لانها خلقت من حى قال تعالى : خالقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها أو لأن لونها كان حوة وهو البياض الذى يميل للحمرة وفي خلقها من آدم اشارة للالة بينهما لما بين السك والجزء من الائلاف أو إلى أن الرجل أصل وألقى عليه النوم عندسل الضلع منه مع قدرة الولی على سله منه بقطة ولا يؤله لئلا يرى ما يهوله ولتزول عنه الوحشة بأمنة الناس ولينبت فيجد للؤنس الذى طلبه فجأة وذلك أسر منه بعد الانتظار (قوله فخرجت منه) أى فخرجت حواء أى من ذلك الضلع وقوله أى بلاتألم مرتبط بقوله ثم استل الخ لا انه تفسیر لما قبله كما يفیده كلام بعضهم (قوله مه) أى اكفف يدك عنها (قوله حتى تؤدى الخ) لا يقال للمر لا بد أن يكون متمولا لأن الذى زوج حواء لآدم هو الولی وهو يمل ماشاء (قوله ينظر الى شهوته) أى عند اشكاله بنبات الاحية والتدى معا وبعدم نباتهما وبساوى المخرجين في البول منهما فالتهوة والليل من جملة العلامات التى يزول بها اشكاله وهذا القول نقل عن مالك والشافعى وأبى حنيفة وصاحبيه قال ويصدق في ذلك لأنه امر لا يعلم الا من جهته فلا نظر للهمة (قوله أو حصل حيض) لم يعطف حيض على الاحية بل ذكر له عاملا لعدم صحة تسلط العامل الذى هو نبت عليه كذا قيل وفيه انه يصح (١) العطف ويقتصر في التابع مالا يقتصر في التبوع اه شيخنا عدوى (قوله أومنى) أى أو خرج منى أى من فرج الرجال بصفة منى الرجل أو من فرج النساء بصفة منى المرأة (قوله فلا اشكال) أى فلا لبس فيه بل هو خفى غير مشكل وقول تت بل هو ذكر محقق أو أنى محقق أراد محكوم بذكوره وأنوته فلا ينافى وجود الفرجين وكل من له ذلك فهو خفى الا انه تارة يكون مشكلا وتارة غير مشكل وقوله فلا اشكال جواب ان باعتبار قوله بال الذى هو الشرط الأول وحذف جواب ماعده لدلالة هذا عليه أو باعتبار الشرط الاخير وحذف جواب ماعده لدلالته عليه أو باعتبار أحد المتوسطات وحذف جواب ما عده ثم ان لا في كلام الصنف نافية للجنس لان المسموع فتح لام لا إشكال فهي لنفى أفراد الجنس على سبيل الاستغراق والخبر محذوف لظهوره أى لا اشكال في ذلك الخفى بل هو خفى غير مشكل محكوم (١) قوله وفيه أنه يصح الخ الحق عدم صحة العطف وقولهم يقتصر في التابع الخ ليس كليا أى قد يقتصر كما في جاء زيد وهند وجاءت هند وزيد. وقد لائحو علقتهما تبنا وماء وزججن الحواجب والعيونا إذا بد فيه من تضمين أو تهدير كما هو مشهور اه .

وليل ينظر لذلك وعليه فالمرأة لها من كل جانب ثمان عشرة ضلعا بكثير فتص على الأفصح والدكر له من الجانب الايمن كذلك ومن الايسر سبع عشرة ضلعا وقيل للمرأة من كل جانب سبع عشرة وللذكر من الايمن كذلك ومن الايسر ست عشرة ضلعا قيل وسبب ذلك أن الله تعالى لما خلق آدم وأراد خلق حواء منه ألقى عليه النوم فنام ثم استل من جانبه الايسر ضلعا أقصر فخلق منه حواء بالماء فخرجت منه كما تخرج النخلة من النواة أى بلاتألم وروى انه لما استيقظ من نومه رآها بجانبه فاحتجته فمديده اليها فقالت له الا تشكك به يا آدم حتى تؤدى مهرها قيل وما مهرها قيل تصلى على محمد عشرين مرة وروى ثلاث مرات وقال بعضهم ينظر إلى شهوته فان مال إلى النساء فذكر وان مال إلى الرجال فأنى (أو) حصل منه (حيض) ولو مرة (أو منى) من أحد فرجه (فلا إشكال)

بذكورته ان وجدت فيه علامة الذكورة أو محكوم بأنوثته ان وجد فيه علامتها ثم ان في قوله فلا إشكال براعة مقطع وهو أن يأتي التكلم في آخر كلامه بما يؤذن باتهامه ولو بوجه دقيق كقول أبي العلاء المعري :

قيت بقاء الدهر يا كهف أهله * وهذا دعاء للبرية شامل

وبراعة المقطع تسمى عندهم بحسن الانتهاء والانتهاه مما يتأكد التأنق فيه عند البلغاء لانه آخر ما يعبه السمع ويرسم في النفس فان كان مستلذا جبر ما قبله من التقصير كالطعام اللذيذ بعد الاطعمة الفظة وفيه أيضا تعريض بأنه لا إشكال ولا الباس في هذا الكتاب بحسب مظهره أو بحسب التفاؤل أو في المذهب بعد تأليفه وهذا المعنى لم يستعمل فيه اللفظ أى لفظ فلا إشكال لا على طريق الحقيقة ولا المجاز ولا الكناية لان المعنى المراد من قوله فلا إشكال أى في هذا الحثى بل هو حثى غير مشكل فهذا المعنى التعريضى إنما اخذ من عرض الكلام وليس للكلام دلالة عليه بالمطابقة ولا التضمن ولا الالتزام كما قرره شيخنا المدوى والدلالة المحصورة في هذه الثلاثة إنما هى الدلالة على المقصود الاصلى للسوق لاجله الكلام كما أشار لتحقيقه العلامة السيد في حواشى الطول وجعل بعضهم قوله فلا إشكال تورية أى لا إشكال في كتابه والتورية اطلاق اللفظ الذى له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد اعتمادا على قرينة خفية لان لا إشكال قريب فى المعنى بعيد فى الحثى وجعله جوابا عن بال الذى ضميره عائد على الحثى قرينة خفية فصح أن يكون تورية وفيه ان هذا بعيد غاية البعد كما أن جعله من التوجيه وهو اللفظ المحتمل لاحد معنيين على السواء أى لا إشكال فى الحثى أو لا إشكال فى ذلك الكتاب بقطع النظر عن الشرط بعيد أيضا * واعلم انه اذا تعارض البول من أحد المخرجين مع نبات اللحية أو مع ما بعده يحصل صور أربعة (١) ففى تلك الصور الاربعة يكون مشكلا واذا تعارضت الأكثرية مع ما بعدها يحصل خمس صور والحكم أنه فى تعارض الأكثرية مع الاسبقية قولان قال اللخمي ترجيح الاسبقية وقال ابن شاس ترجيح الأكثرية والظاهر ما للخمى واما فى الاربعة الباقية وهى تعارض الأكثرية مع النبات وما بعده فيقدم النبات وما بعده على الأكثرية واذا تعارضت الاسبقية مع الاربعة بعدها فترجح الاربعة التى بعدها عليها فى تلك الصور الاربعة واذا تعارض نبات اللحية مع ما بعده حصل ثلاث صور والحكم فيها أنه اذا تعارض نبات اللحية مع التبدى بأن نبتا معا فى آن واحد كان مشكلا ولا ترجيح لاحدهما وان تعارض نبات اللحية مع اللى من الفرج أو مع الحيض فهو مشكل فهما على ما استظهره عيج ولكن الظاهر أنه يقدم الحيض واللى من الفرج على نبات اللحية كما قال شيخنا واذا تعارض التبدى الذى يدل على الانوثة مع اللى من الذكر كان مشكلا كذا قيل وقد يقال للى أقوى فى الدلالة على الذكورة من دلالة التبدى الكبير على الانوثة والظاهر أنه لا تعارض ويرجح باللى من الذكر على نبات التبدى كما أنه لا تعارض بين نبات التبدى والحيض واذا تعارض اللى من الذكر والحيض كان مشكلا واعلم أن هذا كله اذا حدثت علامتان فى آن واحد واما ان حكم بانه ذكر لعلامة ظهرت فيه ثم ظهرت فيه علامة أخرى تدل على أنه أنثى أو بالعكس كأن يول من الذكر ثم يأتيه الحيض أو يول من الفرج ثم نبت له لحية فقال القبانى عن بعض من لم يميز الحكم لاجل العلامة الثانية وارتضاء ح وقال عيج الذى ينبغى اعتباره الثانية إن كانت أقوى من الاولى كما اذا كانت الاولى كثرة البول أو سبقه والثانية الحمل

(١) قوله أربعة فيه أنها خمسة لان تعارض البول مع اللى تحته صورتان اه

لاتضح الحال والحمد لله
على كل حال والصلاة
والسلام على أفضل صانع
فى الأقوال والأفعال
سيدنا محمد بن عبد الله بن
عبد المطلب بديع الجلال وخبير
الجلال وعلى آله وأصحابه
وعلى سائر الشهداء والمجاهدين
وعلى تابعيهم بإحسان
إلى يوم الدين وعلى
أشباخنا هذه الطالبين
والحمد لله رب العالمين

أوالحيض أو نبات اللحية ثم لا يخفى أنه ان ولد من ظهره ~~أبوه~~ ^{أبوه} واضح وإن ولد منها معا فهو مشكل على ما اختاره بعضهم وهذا مقيد بما إذا كانت ولادته من ظهره وبطنه في آن واحد وإلا فالعمل بما ثبت له بالتقدم ولا ميراث بين ما ولده من ظهره وما ولده من بطنه لأنهم لم يجمعهم أب ولا أم وكذلك يمنع النكاح بينهم لأن ما خلق من مائه بمنزلة ولده في النكاح وهل لا يتق أحدهما على الآخر نظراً لقولنا أنهم لم يجمعهم أب ولا أم أو يتق انظر في ذلك ولو وطئ فرجه بذكره فوله له فهو مشكل وترثه أولاده بالأبوة والأمومة وهو يرثهم وهم إخوة أشقاء قاله شيخنا العلامة العدوي رحمه الله ، والله أعلم بالصواب ، وإليه المرجع والمآب ، والحمد لله رب العالمين . وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

وقد تم هذا التعليق في غرة ربيع الأول سنة تسع عشرة بعد المائتين والألف من هجرة البعوث
رحمة للعالمين ، عليه وعلى آله وصحبه صلاة وسلاماً دائماً إلى يوم الدين

ولقد تم هذا الشرح جما
بعد عصر يوم الأربعاء
الخامس والعشرين من
شهر الله رجب المحرم
سنة سبع وتسعين ومائة
وأنت علالة من الهجرة
النجوية على صاحبها أفضل
الصلاة وأزكى السلام

﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾

الحمد لله الذي ققه في دينه الخفيف من اصطفا من سلوك طرق السعادة • وشرح صدور العاملين لوجهه
الكريم من جعلهم للخير فاده • وأوضح بهم مسالك الافاده • وهدى بهم إلى طريقه الأقوم •
وأضاء بهم حوالك ظلمات الليل المدهم • وأقنذبهم من الجهالة • وأزاح بهم غياهب الضلالة •
وصلاة وسلاماً على القائل « من برداه به خيراً يفقهه في الدين » • سيدنا محمد وآله السادن
المهدين • وصحابته الثقات المرشدين • ومن تبعهم باحسان إلى يوم الدين • آمين
(وبعد) فقد تم طبع حاشية العلامة المحقق • الفهامة المدقق • سيدى الشيخ محمد هرة السوقي
على الشرح الكبير • للإمام الولي العارف بربه سيدى أبى البركات الشيخ أحمد البردري •
على مختصر الإمام الجليل • سيدى أبى الضياء خليل • في فروع الفقه على مذهب الإمام
الأئمة • ونبراس هذه الأمة • الإمام مالك بن أنس رضى الله عنهم وأرضاهم •
وجعل دار الحمد متقلبهم ومثوام • مذيلة بتقريرات شاتحة لوحيد
دهره • وعحقق مذهب مالك في عصره • العلامة شيخ
للملكية سابقاً للرحوم سيدنا الشيخ محمد عlish
للملكية نعمنا الله تعالى به وبعلومه وأسكنه
فرا ديس الجنان • إنه كريم حلیم
رهوف منان • وذلك بمطبعة
دار إحياء الكتب
المرية بمصر



فهرست

(الجزء الرابع من حاشية العلامة المسوق على الشرح الكبير للقطب المردير)

صفحة	صفحة
باب في الإجارة ٣١٣	باب في الإجارة ٢
باب في أحكام القذف ٣٢٤	فصل وكراء الدابة ٣٤
باب ذكر فيه أحكام السرقة ٣٣٢	فصل في كراء الحمام والدور ٤٣
باب في الخرابة ٣٤٨	باب في الجمالة ٦٠
باب ذكر فيه حد الشارب ٣٥٢	باب إحياء اللوات ٦٦
باب في الضيق ٣٥٩	باب صح وقف مملوك ٧٥
باب في التدبير ٣٨٠	باب الهبة بملك بلا عوض ٩٧
باب في الكتابة ٣٨٨	باب في القطة ١١٧
باب في أحكام أم الولد ٤٠٧	باب في القضاء ١٢٩
فصل في أحكام الولاء ٤١٥	باب في الشهادات ١٦٤
باب ذكر فيه أحكام الوصايا ٤٢٢	باب في النماء ٢٣٧
باب في الفرائض ٤٥٦	باب ذكر فيه البني ٢٩٨
	باب في الردة وأحكامها ٣٠١

﴿ تمت ﴾